



مركز دراسات الوحدة العربية

إعاقَة الديمقراطية

الولايات المتحدة والديمقراطية

نعم شومسكي



مركز دراسات الوحدة العربية

إعاقفة الديمقراطية

الولايات المتحدة والديمقراطية

نوم شومسكي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
شومسكي، نعوم
إعاققة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية/نعوم شومسكي.
٤٨٩ ص.
بيليوغرافية: ص ٤٥٧ - ٤٧٩.
يشتمل على فهرس.
١. الديمقراطية - الولايات المتحدة الأمريكية. ٢. الولايات المتحدة
الأمريكية - السياسة الخارجية. أ. العنوان.
321.80973

هذا الكتاب ترجمة عربية للأصل المنشور بالانكليزية، بعنوان:

Deterring Democracy

(New York; London: Verso, 1991)

حقوق النشر باللغة العربية محفوظة لمركز دراسات الوحدة العربية

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون : ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعبي» - بيروت

فاكس : ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: caus@t-net.com.lb

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى: بيروت، أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

الطبعة الثانية: بيروت، حزيران/يونيو ١٩٩٨

المحتويات

١١	المقدمة
١٩	الحرب الباردة : الحقيقة والخيال	الفصل الأول
٢١	أولاً : الحرب الباردة كبناء عقائدي	
٣٢	ثانياً : الحرب الباردة كعملية تاريخية	
٤٨	ثالثاً : من قبل ومن بعد	
٥٢	رابعاً : البلاشفة والمعتدلون	
٦١	خامساً : أسس السياسة	
٧٧	سادساً : المرحلة التالية	
٨٥	الجهة الداخلية	الفصل الثاني
٨٧	أولاً : «الناس غير المهمين»	
٩١	ثانياً : نجاحات سياسية	
٩٩	ثالثاً : انجازات الإدارة الاقتصادية	
١٠٥	رابعاً : إعادة الثقة	
١٠٦	خامساً : ردائل عمومية	
١٠٧	المنظومة العالمية	الفصل الثالث
١٠٩	أولاً : قلق الانفصال	
١١١	ثانياً : المهمات المتغيرة	
١١٥	ثالثاً : احتواء «حمى غوربي»	
١١٧	رابعاً : مجموعة الأمم	

١١٨ خامساً :بطانة الثوب الفضية

١٢١ سادساً : الخطر السوفياتي

١٢٧ :مشاكل السيطرة على السكان

الفصل الرابع

١٢٩ أولاً : «الشيخ المضطرب للسلام»

١٣٧ ثانياً : حرب المخدرات

١٤٥ ثالثاً : الخطوط الخارجية المحيطة بالأزمة

١٤٧ رابعاً : مهربو المخدرات، والمتاجرة بالمواد المخدرة

١٥٢ خامساً : السياسة الاجتماعية وأزمة المخدرات

١٥٤ سادساً : الضحايا المعتادون

١٦٠ سابعاً : المخططات المثل

١٦٣ :عصر ما بعد الحرب الباردة

الفصل الخامس

١٧٠ أولاً : الاستعمار الزاحف

١٧١ ثانياً : «التفكير الجديد» لدى بوش

١٧٦ ثالثاً : عملية القضية العادلة : الذرائع

١٨٧ رابعاً : عملية القضية العادلة : الأسباب

١٩٣ خامساً : فساد النيات الحسنة

٢٠٣ سادساً : الحرب تستمر

٢٠٥ :عدوان شائن

الفصل السادس

٢٠٩ أولاً : قيما التقليدية

٢١٣ ثانياً : تزيف القضايا

٢١٩ ثالثاً : دروب تبتعد عن الكارثة

٢٢٣ رابعاً : دائماً على الطريق المرسوم

٢٢٧ خامساً : الأمم المتحدة تحسن من سلوكها

٢٣٢ سادساً : المعتدلون والوطنيون

٢٣٤ سابعاً : المسار الدبلوماسي

٢٤٢ ثامناً : حماية الحاجات

٢٤٥ :المتصرون

الفصل السابع

٢٤٧ أولاً : ثمرات النصر : أمريكا الوسطى

٢٥٧ ثانياً : ثمرات النصر : أمريكا اللاتينية

٢٦٧ ثالثاً : ثمرات النصر : الكاريبي

٢٧٠ رابعاً : ثمرات النصر : آسيا

٢٧٤	خامساً	: ثمرات النصر : افريقيا
٢٧٦	سادساً	: «الكابوس الصارم»
٢٧٨	سابعاً	: المقارنات ومازقتها

الفصل الثامن : جدول أعمال الجرائم : ١٩٨٨

٢٨٨	أولاً	: المصالح المشتركة : ١٩٨٠
٢٨٩	ثانياً	: المصالح المشتركة : ١٩٨٨
٢٩١	ثالثاً	: حرية العمل المسؤول
٢٩٨	رابعاً	: احتواء بلا صد
٣٠٥	خامساً	: سنّ القانون
٣٠٧	سادساً	: عملاء أجنب
٣١٤	سابعاً	: التوق إلى الديمقراطية

الفصل التاسع : الدفاع عن النفس خطيئة مميّة

٣١٩	أولاً	: الضربان في حفلة الحديقة
٣٢١	ثانياً	: الضيوف وقد أخذ بهم الاضطراب كلّ مأخذ
٣٣٠	ثالثاً	: من الوهم إلى الواقع
٣٣٥	رابعاً	: انتخابات ١٩٩٠

الفصل العاشر : أقول المثل الأعلى للديمقراطية

٣٤٣	أولاً	: الفائز: جورج بوش
٣٤٦	ثانياً	: متّحدون في المسرة
٣٤٩	ثالثاً	: القضية أمام الجرائم
٣٥٤	رابعاً	: الالتفاف حول شامورو
٣٦٠	خامساً	: في داخل نيكاراغوا
٣٦٨	سادساً	: التطلّع إلى الأمام

الفصل الحادي عشر : الديمقراطية في المجتمعات الصناعية

٣٧٥	أولاً	: تفضيل الديمقراطية
٣٧٨	ثانياً	: الخطوط العامة
٣٨١	ثالثاً	: «الورش الكبرى»: اليابان
٣٨٣	رابعاً	: «الورش الكبرى»: ألمانيا
٣٨٨	خامساً	: الورش الأصغر
٣٩١	سادساً	: بعض الآثار الأخرى الأوسع نطاقاً
٣٩٦		

٣٩٩	الفصل الثاني عشر : القوة والرأي
٤٠٢	أولاً : الجانب الأخشن
٤٠٧	ثانياً : القطيع الحائر ورعاته
٤٢٣	ثالثاً : كل شيء دون القوة
٤٢٨	رابعاً : المعيار النفعي
٤٣٧	خامساً : سلسلة الوسائل
٤٥١	سادساً : الفوغاء غير المدجّنين
٤٥٧	المراجع
٤٨١	فهرس

إعاقة الديمقراطية

بقلم
نعوم شومسكي

« . . . يجب أن يُعهد بالحكومة العالمية إلى الأمم الشيعي، فهي لا تبغي لنفسها أكثر مما عندها. ولئن أضحت الحكومة العالمية بين يدي الأمم الجوعى لواجه العالم أخطاراً على الدوام.

أما نحن فليس من سببٍ لدى أحدٍ منا يدعوه إلى طلب المزيد. والسلام إنما تحفظه شعوب عاشت على طريقته الخاصة دون أن تطمع بشيء. إن قوتنا تضعنا فوق الآخرين. إننا كالأغنياء الذين يعيشون بسلام في مزارعهم».

ونستون تشرشل

المقدمة

المقدمة

إن التاريخ لا يبرز على شكل حقب محددة تُرتب ترتيباً أنيقاً، ولكننا إذا أخضعنا التاريخ لمثل هذا البناء، أمكننا أحياناً أن نكتسب وضوحاً في الرؤية من دون إخلال كبير بالحقائق. وقد بدأت إحدى تلك الحقب المحددة بالحرب العالمية الثانية، وهي مرحلة جديدة في الشؤون العالمية كانت فيها «الولايات المتحدة هي الدولة المهيمنة في منظومة لنظام عالمي» (صامويل هنتنغتون، أستاذ علم الحكومة في جامعة هارفارد ومستشار السياسة الخارجية). كانت هذه المرحلة تقرب بوضوح من نهايتها في السبعينيات، فحالة العالم الرأسمالي قد اتجهت نحو بنية ثلاثية الأقطاب تتمركز قوتها الاقتصادية في الولايات المتحدة واليابان والمجموعة الأوروبية ذات القاعدة الألمانية. أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، فإن الاستعداد العسكري، الذي بدأ بعد أن اتضح جلياً للضعف السوفياتي خلال أزمة الصواريخ الكوبية، قد أخذ بالتراجع؛ كما أن قدرة موسكو على التأثير والإكراه استمرت بالاضمحلال والهبوط من ذروتها التي بلغت في أواخر الخمسينيات، تلك القدرة التي كانت دائماً أدنى من قدرة الدولة المهيمنة. يضاف إلى هذا تقادم الضغوط الداخلية هناك لما أصاب الاقتصاد من ركود وعدم اقتدار على ولوج مرحلة جديدة من التحديث «ما بعد الصناعي»، وما ظهر لدى قطاعات واسعة من السكان من عدم استعداد للخضوع للقيود الاستبدادية. وبصريح العبارة، أخذت أوروبا واليابان تمثل تهديداً ممكناً لسيادة الولايات المتحدة على العالم أعظم من تهديد الاتحاد السوفياتي المضمحل.

كانت هذه التطورات واضحة بما فيه الكفاية في أواخر السبعينيات، غير أن الحاجة كانت تدعو إلى مفهوم مختلف كمبرر عقلائي للسياسات التي كانت تطبّق آنثذ للحفاظ على السيادة العالمية للولايات المتحدة، وكذلك لإعطاء دفعة لصناعة التقانة العالمية التي كانت

بحاجة إليها. تجلّى هذا المفهوم برسم صورة لاتحاد سوفياتي مخيف يمضي قدماً بشكل مربع من قوة إلى قوة، طارحاً تحدياً رهيباً للحضارة الغربية. كانت هذه الأوهام تنقصها المصدقية حينئذ، وأضحت غير قابلة للاستمرار كلياً في العقد التالي. في هذه الأثناء أصبحت الملاحظات الواردة في الفقرة السابقة من الحقائق البديهية المسلّم بها^(١).

كان هذا النمط هو السائد خلال عصر ما بعد الحرب، بل إنه يصور الكثير جداً من الإجراءات المعتادة العامة لإدارة الدولة والهياكل العقائدية التي تصاحبها. إن القائمين على شؤون الدولة يحتاجون بـ«الأمن» على نحو تلقائي لتبرير برامجهم. ونادراً ما تصمد هذه الحجة أمام الفحص الدقيق. ونحن نجد باستمرار أن تهديد الأمن يصاغ - وسرعان ما يصدّق أحياناً - لدفع جمهور متردد إلى تقبّل مغامرات خارجية أو تدخل باهظ الكلفة في الاقتصاد المحلي. إن العوامل التي قادت السياسة بشكل نمطي في حقبة ما بعد الحرب هي الحاجة إلى فرض نظام عالمي أو الحفاظ عليه، وهو النظام الذي يخدم سلطة الدولة والمصالح المتشابكة جداً لسادة الاقتصاد الخاص، وضمان بقاء هذا النظام بواسطة المعونة المالية العامة وبواسطة سوق مضمونة من الدولة. وقد كان نظام وزارة الدفاع الأمريكية (البيتاغون) المتشعب جداً هو الأداة الرئيسية لتحقيق هذه الأغراض في الداخل والخارج، وهذا دائماً بزعم الدفاع ضد الخطر السوفياتي. إن التهديد الذي يمثله الاتحاد السوفياتي وغيره من الأعداء يزداد أو يتناقص بمقتضى هذه الحاجات إلى حد كبير^(٢).

والنظرية الاستراتيجية والعلوم السياسية هي أدوات مرنة مطاطة لا يصعب عليها تقديم الحجة المطلوبة والتحليل اللازم لدعم النتيجة الخاصة باللحظة الراهنة.

لهذا يمكننا أن نشخص حقبة ما، تمتد من الحرب العالمية الثانية وتستمر حتى السبعينيات، كانت الولايات المتحدة تهيمن فيها على أكثر مناطق العالم، في مواجهة قوة عظمى منافسة ذات اقتدار محدود جداً. ولنا أن نشير إلى هذه الحقبة حسب الاستعمال

(١) للناقش في حينه، انظر: Noam Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There* (New York: Pantheon Books, 1982), introduction and chap.7.

عموماً، إن هذا مفترض مقدماً في ما يلي، مع تعليق إضافي على هذه الأمور، في:

Noam Chomsky: *Turning the Tide* (Boston, Mass.: South End Press, 1985), and *On Power and Ideology* (Boston, Mass.: South End Press, 1987).

إن العبارة المقتبسة هي من تقرير مقدّم إلى اللجنة الثلاثية الأطراف، في:

Michel J. Crozier, Samuel P. Huntington and Joji Watanuki, *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission* (New York: New York University Press, 1975).

(٢) انظر مراجع الهامش رقم (١)، وانظر أيضاً: William A. Schwartz [et al.], *The Nuclear Seduction* (Berkeley, Calif.: University of California, 1990).

التقليدي باستخدام تعبير عصر الحرب الباردة، طالما كنا على حذر من القبول، من دون روية، بالعدة العقائدية المصممة لتكوين فهم الأمور خدمةً للمصالح الداخلية.

إن أحد المحاور في الفصول التالية هو أهمية هذه التغييرات في النظام العالمي وما تنطوي عليه، مع تركيز بعينه ينصبّ على سياسات الولايات المتحدة والسياسات الأكثر تأثراً بها.

ثمة عدم توازن فاضح في المنظومة الدولية لعصر «ما بعد الحرب الباردة»، يتجلى في كون النظام الاقتصادي ثلاثي القطب، ولكن النظام العسكري ليس كذلك. إن الولايات المتحدة تظل هي القوة الوحيدة ذات الإرادة والقدرة على ممارسة القوة على نطاق عالمي، وعلى نحو أكثر حرية من السابق بعد اضمحلال الرادع السوفياتي. ولكن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بالتفوق في القوة الاقتصادية، ذلك التفوق الذي مكّنها من الحفاظ على وضع عسكري صدامي مع الغير ومتدخل في شؤونه منذ الحرب العالمية الثانية. إن القوة العسكرية التي لا تدعمها قاعدة اقتصادية تضاهيها تكون قوة لها حدودها كوسيلة للإكراه والهيمنة. وقد توحى هذه القوة بالإقدام على المغامرات مما يجتمل أن تنشأ عنه نتائج مريعة.

اتضحت سمات المنظومة الدولية هذه في ردود الفعل المتباينة للدول الصناعية بشأن سقوط الامبراطورية السوفياتية، وبشأن العمليات العسكرية الأمريكية في المرحلة المبكرة لما بعد الحرب الباردة، وغزو بنما والاستجابة لغزو العراق للكويت. أما في هذه الحالة الأخيرة التي تتكشف الآن عند كتابة هذه السطور، فإن التوتر بين الاستقطاب الثلاثي الاقتصادي والاستقطاب الأحادي العسكري هو توتر جليّ بشكل خاص. فعلى الرغم من النتائج المحتملة الخطيرة جداً لقيام نزاع عسكري كان رد الفعل السليقي للحكومة الأمريكية يتمثل بقيادة المواجهة نحو حلبة القوة، وقطع الطريق على الفرص الدبلوماسية الممكنة بل والإفصاح عن قلق عميق من احتمال إغراء الآخرين للقيام بـ «نزع فتيل الأزمة» بالطرق السلمية، لتحقيق الأغراض التي تبغيتها عموماً المجموعة الدولية ومن دون مظاهر حاسمة لفعالية القوة العسكرية الأمريكية وتصميمها^(٣).

تكمن ميزة الولايات المتحدة النسبية، في النظام العالمي المتطور، في قوتها العسكرية التي تبلغ درجة عظمى. هذا وكانت الدبلوماسية والقانون الدولي يُعتبران دائماً بمثابة عائق مزعج إلا إذا أمكن استخدامهما استخداماً نافعاً ضد عدوٍّ ما. إن كل طرف فاعل في الشؤون الدولية يقول إنه يتبعي السلام فقط ويفضّل المفاوضات على العنف والإكراه - حتى هتلر؛ ولكن ما إن يرفع القناع حتى نرى أن الدبلوماسية إنما تفهم على أنها تمويه لحكم القوة. ومع الشكل الحالي لنقاط القوة والضعف لدى الولايات المتحدة، فإن من المحتمل أن يكون

Thomas Friedman, «Behind Bush's Hard Line», *New York Times*, 22/8/1990.

(٣)

Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: انظر: Verso, 1991), chap.1, sections 5 and 6.

الإغراء لنقل المشاكل سريعاً إلى ساحة المواجهة إغراءً قوياً. فضلاً عن ذلك، ومع أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تستعيد تفوقها الاقتصادي الذي تمتعت به في حقبة سابقة، فإنها ملتزمة بالحفاظ على مركزها بصفقتها القوة العظمى العسكرية الوحيدة دون منازع. سيكون من نتائج ذلك تفاقم الصعوبات الاقتصادية المحلية، والشعور المتجدد بالإغراء للانفراد بالعمل اعتماداً على التهديد باستعمال القوة بدل اللجوء إلى الدبلوماسية.

وجاء نزاع الخليج ليرز هذه القضايا كل الإبراز. ففي ما عدا بريطانيا التي لها مصالحها في الكويت، لم تظهر الدول الصناعية الكبرى الأخرى إلا اهتماماً قليلاً بمواجهة عسكرية. وكان رد الفعل في واشنطن متذبذباً. فالحرب خطيرة؛ ونزع فتيل الأزمة دون إظهار فعالية القوة هو بدوره أمر غير مرغوب فيه. أما التكاليف فسيكون من المفيد لهم اقتسامها ولكن لا على حساب التضحية بدور المنفذ الأوحده. وقد أدت هذه الاعتبارات المتناقضة إلى انقسام حاد في أوساط النخبة بشأن الخيار التكتيكي بين الاستعداد للحرب والتعويل على العقوبات، وكانت الحكومة الأمريكية تتمسك بالخيار الأول.

غالباً ما كانت الولايات المتحدة وعميلاتها تجد نفسها «ضعيفة سياسياً» (أي يعوزها التأييد الشعبي في بعض المناطق المقرر أن يجري فيها التدخل) مع أنهم أقوياء عسكرياً واقتصادياً، وهذه وصفة تستخدم عامّة من جميع الأطراف. من الطبيعي في مثل هذه الأحوال تفضيل القوة العسكرية، والإرهاب، والحرب الاقتصادية، على الوسائل السلمية التي يملها القانون الدولي. وعندما تكون القوة الاقتصادية متخلفة يزداد الإغراء باستخدام القوة.

وما يناسب الحال أن تكون أولى المناسبتين اللتين استخدمت فيهما القوة في هذا العصر الجديد، وما هو بجديد، هما أمريكا الوسطى والخليج. فغالباً ما يفرّق المحللون والمستشارون السياسيون بين «حاجاتنا» و«رغباتنا»، وتمثل الأولى بالشرق الأوسط بما فيه من مصادر لا تضاهي للطاقة؛ وتمثل الثانية بأمريكا الوسطى وهي ليست ذات أهمية استراتيجية أو اقتصادية تذكر، ولكنها منطقة تحكم فيها الولايات المتحدة تقليدياً. ومن الحجج التي تساق عادةً أن «حاجاتنا» في الشرق الأوسط تُحلّ لنا اللجوء إلى أقصى الإجراءات للمحافظة على الهيمنة الأمريكية، ولكي نضمن عدم استطاعة أية قوة محلية مستقلة (أو دولة أجنبية إذا كان احتمال سيطرتها احتمالاً جدياً في عصر ما بعد الحرب) من كسب نفوذ جوهري في إنتاج مصادر النفط في المنطقة وفي توزيعه. إن هذا يجب أن تهيمن عليه، في الحدود الممكنة، الولايات المتحدة وحلفاؤها وعملاؤها الإقليميون وشركائها النفطية - وهذا مذهب يمكن اعتباره عملياً بمثابة «البدية رقم واحد في الشؤون الدولية»، كما اقترحت ذلك كتابةً في أواسط السبعينيات عند حدوث أزمة النفط الأولى^(٤).

«The Interim Agreement.» *New Politics*, no.3 (1976), and Chomsky, *Towards a New (٤) Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There*, chaps.8 and 11.

لأمثلة عديدة من أدبيات السياسات الخارجية التي تميّز بين «حاجات» و«رغبات» بهاتين العبارتين أساساً، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chaps. 1 and 8.

ولمثل هذه السهات في المنظومة الدولية تعبير تقليدي كذلك (كالقول إن على الولايات المتحدة أن تتحمل عبء تطبيق السلوك الحسن في العالم بأسره، وما أشبه ذلك). ولكن يجب إزالة مثل هذه القيود العقائدية إذا أريد تحقيق أي أمل في فهم واقعي للمستقبل.

ثمة «نظام عالمي جديد» يتكون حقاً، ويتميز بانتشار سلطة الولايات المتحدة في مناطقها وسقوط امبراطورية الاتحاد السوفياتي واستبدالها. إن هذه التطورات تجعل من الولايات المتحدة القوة العسكرية المهيمنة جداً، وتقدم إلى مراكز القوة الاقتصادية الثلاثة فرصة طيبة لدمج المنظومة السوفياتية السابقة في مناطق نفوذها من العالم الثالث. هذه التطورات لا بد أن تجري السيطرة عليها، وبالقوة أحياناً. كان هذا من مسؤولية الولايات المتحدة، ولكن الهبوط النسبي في اقتصادها يجعل من الأصعب عليها القيام بهذه المهمة.

هناك من يقول إن على الولايات المتحدة أن تواصل السير في مهمتها التاريخية مع اللجوء إلى الآخرين لدفع التكاليف. وقد أوضح نائب وزير الخارجية، لورنس إيغلبرغر، في شهادة له أمام الكونغرس أن النظام العالمي الجديد الأخذ بالظهور سيقوم على «نوع من اختراع جديد في الممارسة الدبلوماسية»: فالآخرون هم الذين سيدفعون تكاليف التدخل الأمريكي للمحافظة على النظام. وقد وصف أحد المعلقين المحترمين في الشؤون الاقتصادية الدولية أزمة الخليج بأنها «الحدث الفاصل في علاقات الدولة الأمريكية»، حدث سينظر إليه التاريخ على أنه «حوّل القوة العسكرية الأمريكية إلى سلعة عامة تمّول دولياً»، و«إلى قوة شرطة تمّول دولياً». وفي حين «سيشكك بعض الأمريكيين في الناحية الأخلاقية للقوة العسكرية الأمريكية وهي تباشر دور المرتزقة على نحو أصرح مما كانت تقوم به في الماضي... إنما ليس هناك في التسعينيات من بديل واقعي آخر...» والفرضية الضمنية هي أن النفع العام إنما هو مرادف لنفع الدول الصناعية الغربية، لا سيما نفع النخبة الداخلية فيها⁽⁵⁾.

لقد أقدم المحرر المالي في صحيفة يومية محافظة رئيسية على التعبير عن النقطة الجوهرية على نحو أقل رقة، إذ قال: يجب علينا أن نستغل «احتكارنا الفعلي في سوق الأمن... كوسيلة ضغط للحصول على الأموال والامتيازات الاقتصادية» من أوروبا التي تقودها ألمانيا، ومن اليابان. إن الولايات المتحدة «قد حاصرت سوق الأمن في الغرب» والآخرون تعوزهم «الإرادة السياسية... لتحدي الولايات المتحدة» في هذه «السوق». لذا فإننا سنكون بمثابة «دكان العالم لاستئجار الشرطة» وسنكون «قادرين على تقاضي أجور طيبة» على هذه الخدمة؛ إن عبارة «دكان لاستئجار السفاحين» ستكون أقل إبطاءً، لكنها أكثر ملاءمةً. ويمضي المحرر فيقول إن البعض سيدعوننا «الجنود المرتزقة»، ولكن «هذا تعبير يحط جداً من قدر قوة عسكرية فخورة ومحترمة وحسنة التدريب والتمويل»؛ ومهما قد يقوله الآخرون «فإن علينا أن

Mary Curtius, «US Asks Allies to Help Pay for its Continued Leadership,» *Boston Globe*, 20/9/1990, and David Hale (Chief Economist of Kemper Financial Services, Chicago), «How to Pay for the Global Policeman,» *Financial Times* (London), 21/11/1990.

نضرب بقبضة أيدينا على بعض المكاتب» في اليابان وأوروبا «ونستخلص سعراً عادلاً لقاء خدماتنا الجلي»، مطالبين بأن يقوم منافسوننا بـ «شراء سنداتنا بأسعار بخسة، أو بالإبقاء على تصاعد قيمة الدولار، والأفضل من هذا وذاك أن يقوموا بالدفع نقداً إلى خزنتنا مباشرة». «إن بوسعنا أن نغير هذا الدور»، دور المنفذ، كما قال الكاتب محتتماً مقالاً: «ولكننا سنفقد في هذا التغيير كثيراً من سيطرتنا على النظام الاقتصادي العالمي»^(٦).

إن هذا التصور، الذي نادراً ما يوضع بمثل هذه الصراحة الفجة، موجود على نطاق واسع بشكل أو بآخر، ويمثل عنصراً جوهرياً في رد فعل الحكومة الأمريكية تجاه أزمة الخليج. إنه تصور يعني ضمناً أن على الولايات المتحدة أن تستمر في حمل المهمة القائمة الخاصة بفرض النظام والاستقرار (بمعنى الاحترام اللازم للسادة) بقبول وتأييد من الدول الصناعية الأخرى وبصحة الأموال التي تضخ إلى الولايات المتحدة عبر الأنظمة الملكية التابعة المنتجة للنفط.

ثمة تطورات عملية موازية لما ذكر تضيف بعداً آخر للصورة. فالدراسات التي أجرتها وزارة العمل الأمريكية وغيرها تنبأ بوقوع نقص خطير في اليد العاملة الماهرة (ويشمل ذلك كل شيء ابتداءً من العلماء والمدراء حتى الفنيين والضاربيين على الآلة الكاتبة)، وذلك بسبب التدهور في نظام التعليم الذي كان جزءاً من انهيار البنية التحتية، وهو الانهيار الذي تقاوم من جراء سياسات ريغان الاجتماعية والاقتصادية. قد يكون من الممكن التخفيف من هذا التيار بتعديل قوانين الهجرة لتشجيع هجرة الأدمغة، ولكن ذلك قد لا يفي بالغرض. والنتيجة المتوقعة هي ارتفاع كلفة اليد العاملة الماهرة، وقيام الشركات الكبرى العاملة في الخارج أيضاً بنقل البحث والتطوير للمنتجات وتصميمها وتسويقها وما أشبه ذلك من العمليات إلى الخارج. سيكون هناك بالنسبة إلى الطبقة الدنيا المتنامية العدد فرص لا تزال مفتوحة لأبنائها على صورة «جنود مرتزقة». ولا يحتاج الأمر إلى كثير من الخيال لتصور النتائج إذا تحققت هذه التنبؤات فعلاً، وهي تنبؤات ليست محتمة الوقوع، ولكنها كذلك ليست شيئاً غير واقعي^(٧).

كل هذه المسائل تثار، بطرق متعددة، في الفصول التالية.

إن نجاح الحركات الشعبية في أوروبا الشرقية والوسطى هو إنجاز تاريخي في النضال الدائم من أجل الحرية والديمقراطية في أرجاء العالم كافة. وقد دعت مثل هذه النجاحات عبر التاريخ إلى بذل الجهود من أجل إقامة النظام والانصياع للقانون لردع ظهور الامتيازات للقلة واحتواء مثل هذا الخطر. وتتراوح النماذج ما بين العنف الواسع النطاق ووسائل السيطرة

William Neikirk, «We are the World's Guardian Angels», *Chicago Tribune* (business section), 9/9/1990.

(٧) نقلت الأوسويتيد بريس دراسة قامت بها كلية العلاقات الاقتصادية والعالية في جامعة كورنل، في ٩

Associated Press, 9/9/1990.

أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠:

الأكثر دقة ورهافة، لا سيما في المجتمعات التي قطعت شوطاً في الديمقراطية. ويشمل هذا بناء القيم والخيارات العاملة^(٨)، كما يشمل الإجراءات للسيطرة على الفكر والرأي - وهو ما ندعوه «الرعاية» في حالة الدول المعادية.

يبدو مفهوم السيطرة على الفكر في المجتمعات الديمقراطية - أو ما ينحصر ذلك من هيكلية الخيارات في مجتمع ديمقراطي بواسطة مؤسسات خاصة هرمية وقسرية - أمراً متناقضاً في ظاهره. إن مجتمعاً ما هو مجتمع ديمقراطي إلى الحد الذي يقوم فيه مواطنوه بأداء دور مجدي في إدارة الشؤون العامة. فإذا جرت السيطرة على فكرهم، أو تم تحديد خياراتهم كثيراً، فهم عندئذ لا يقومون بأداء دور مجدي: فالذين يقومون بذلك هم أصحاب السيطرة ومن يخدمون. والباقي أمر صوري هو عبارة عن إجراءات شكلية لا معنى لها. ومن هنا التناقض. مع هذا، هناك تيار كبير يحمل رأياً فكرياً مناقضاً، يقول إن السيطرة على الفكر أمر جوهري في المجتمعات ذاتها التي هي أكثر حرية وديمقراطية، حتى حين تقوم المؤسسات بتقييد الخيارات المتاحة عملياً تقييداً بالغاً. ولعل مثل هذه الأفكار وتطبيقها أكثر تقدماً في الولايات المتحدة منها في أي مكان آخر، الأمر الذي يعكس حقيقة بعينها هي أن هذه البلاد هي، في نواح مهمة، أكثر المجتمعات حرية في العالم.

إن التفاعل المتبادل بين الحرية والسيطرة هو محور ثانٍ في الفصول التالية، ويعالج من منظورات متعددة.

يحتوي الفصل الافتتاحي والفصل النهائي على بعض الملاحظات العامة عن النقاط التي لخصت آنفاً. وتستعرض الفصول من الثاني حتى السابع سلسلة من الإمكانيات والمشاكل التي تواجه الزعامة الأمريكية، والقطاعات النشطة والفعالة من الجمهور، في ظل الظروف الجديدة نسبياً الأخذة بالتكوين الآن. أما الفصول الباقية فتبحث في المفهوم الفعال للديمقراطية، والموقف من الحركات الشعبية والاستقلال، كما تكشف عنه حالات محددة بتفكير له خلفيته؛ تستمد الأمثلة أساساً من أمريكا الوسطى ومن أوروبا في أوائل مرحلة ما بعد الحرب، ولكن من الممكن بسهولة تطبيقها على مناطق أخرى، فالسياسات عامة تماماً، مع جذور مؤسسية مستقرة.

لقد بحثت هذه المواضيع في عدد من الكتب، وأود أن ألفت القارئ إليها كخلفية عامة عندما لا ترد تفاصيل معينة ووثائق بذاتها في الفصول القادمة^(٩). أما المادة الواردة في

(٨) من أجل نقاش واضح وثاقب لهذه الشكليات داخل الديمقراطية الرأسمالية، انظر:

Joshua Cohen and Joel Rogers, *On Democracy* (New York: Penguin Books, 1982).

(٩) في جلنتها، تلك المذكورة في الهامش رقم (١)، و: Noam Chomsky and Edward S. Herman, *The Political Economy of Human Rights*, 2 vols. (Boston, Mass.: South End Press, 1979);

Noam Chomsky: *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston, Mass.: South End Press, 1983); *Pirates and Emperors* (Montréal: Black Rose Books; New York: Claremont, 1986), and *The Culture of Terrorism* (Boston, Mass.: South End Press,

هذا العمل فستند في جزءٍ منها إلى مقالات منشورة في مجلة زيتا (Zeta) اعتباراً من سنة ١٩٨٨؛ أو إلى خطب القيت في الفترة نفسها، وبعضها يظهر في شكل آخر في محاضر جلسات المؤتمرات. وقد جرى تحوير وتعديل هذه الأدبيات للتقليل من التداخل المتكرر، مع إضافة مادة جديدة غير قليلة.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

1987); Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon= Books, 1988), and Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, 1989).

الفصل الأول

الحرب الباردة : الحقيقة والخيال

ينظر الناس إلى الحدث العظيم في الحقبة المعاصرة على أنه يمثل نهاية الحرب الباردة، لذا فالسؤال الكبير أمامنا هو: ما الذي سيعقب هذا الحدث؟ وللإجابة عن هذا السؤال، ينبغي أن نبدأ بتوضيح معنى الحرب الباردة وماذا كانت تلك الحرب. ثمة طريقتان لتناول هذا السؤال الذي يأتي في المقدمة. الطريقة الأولى هي القبول ببساطة بالتفسير التقليدي؛ والثانية هي النظر في الحقائق التاريخية. وكما هي الحال في الغالب، تعطي كل من هاتين الطريقتين أجوبة مختلفة.

أولاً: الحرب الباردة كبناء عقائدي

كانت الحرب الباردة، وفق المفهوم التقليدي، عبارة عن مواجهة بين قوتين عظميين. ثم نجد لهذا المفهوم متغيرات متعددة. أما الصيغة الأصلية، وهي السائدة بشكل ساحق، فتقول بأن العامل المحرك في الحرب الباردة إنما كان روحية العدوان السوفياتية الخبيثة، الروحية التي ابتغت الولايات المتحدة تطويقها واحتواءها. فنحن نجد «كابوساً» في هذا الطرف من النزاع، و«مدافعاً عن الحرية» في ذلك، وهذه العبارات ترد على ألسنة الكثيرين ومنهم جمعية جون بيرتش اليمينية المتطرفة، وألسنة الواعظين الأصوليين من الجناح اليميني، والمتفقون الأمريكيون الأحرار، الذين هتفوا مهلدين بخشوع وورع لفاكلاف هافيل [رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا] حين ردد هذه الكلمات في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي سنة ١٩٩٠^(١).

يحتج أحد الآراء النقدية المغايرة بالقول إن التصور الخاص بتهديد سوفياتي كان تصوراً

(١) انظر: Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.10, section 4.

مبالغاً فيه؛ وإن الأخطار كانت أقل خطورةً مما تصورنا. وكانت سياسات الولايات المتحدة، على نبل مقاصدها، قائمة على سوء في الفهم وخطأ في التحليل. ثمة نقد أشد من هذا يقول إن المواجهة بين العمالقة إنما نشأت عن تفاعل ما، مثلت فيه الولايات المتحدة أيضاً دوراً (ودوراً كبيراً برأي بعض المحللين)، وإن التضارب لا يقتصر فقط على كابوس إزاء دفاع عن الحرية، ولكنه أكثر تعقيداً - مثلاً في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي.

وتتفق الآراء بأجمعها على أن العقيدة الأساسية التي كانت توجه سياسة الولايات المتحدة هي عقيدة الاحتواء والردع، أو «الصدء» بعبارة أكثر طموحاً. أما الآن فقد انتهت الحرب الباردة باستسلام أحد أقطاب العداء - وهو الطرف المعتدي على طول الخط، وفق الصيغة الأصلية.

ترد الصيغة الأصلية بعبارات مزوّقة، سافرة، في وثيقة تعتبر الوثيقة الأساس للحرب الباردة الأمريكية، وقد صدرت عن مجلس الأمن القومي برقم ٦٨ وتاريخ نيسان/ أبريل ١٩٥٠ قبيل نشوب الحرب الكورية، والوثيقة تعلن «أن الحرب الباردة هي حرب حقيقية تضع على المحك بقاء العالم الحر»^(٢). وتستحق هذه الوثيقة الاهتمام باعتبارها تعبر مبكراً عن الفهم التقليدي للرأي الأصلي ولأنها تتيح المجال للتأمل في الحقائق التاريخية التي تقع خارج نطاق البنى العقائدية.

تسج هذه الوثيقة بنيتها الأساسية بالبساطة الطفولية للحكايات الخيالية. فهناك قوتان في العالم، كل منهما في «قطب مواجه للقطب الآخر». ففي هذه الجهة نجد الشر المطلق؛ وفي الأخرى السمو. ولا يمكن التوفيق بينهما. فالقوة الشيطانية الشريرة لا بد لها، بحكم طبيعتها، أن تسعى إلى السيطرة التامة على العالم. لهذا يجب التغلب عليها، واجتثاثها من جذورها، وتصفيتها، بحيث يمكن النصير الطاهر المنافع عن كل ما هو خير أن يبقى لكي يقوم بأعماله المثلى المجيدة.

يوضح مؤلف الوثيقة بول نيتز «أن الخطة الأساسية للكرملين هي التخريب الكامل أو التحطيم بالقوة لجهاز الحكومة وهيكل المجتمع» في كل بقعة من الأرض لم يتم بعد «إخضاعها والسيطرة عليها من الكرملين». إن الغرض الحاسم لدولة العبيد هو إزالة تحدي الحرية، في كل مكان. إن «النزعة القسرية» للكرملين «تتطلب السطوة الكلية على البشر جميعاً» في دولة العبيد ذاتها، و«السلطة المطلقة على سائر أرجاء العالم». إن قوة الشر هي «قوة قتالية مناهضة على نحو لا مناص منه»، لذا لا يمكن حتى التفكير في إجراء أي توفيق أو تسوية سلمية معها.

وعلى النقيض من هذا فإن «الغرض الأساسي للولايات المتحدة» هو «ضمان السلامة

Foreign Relations of the United States (FRUS) (1950), vol.1, pp.234-292.

(٢)

التي نشرت في سنة ١٩٧٥. إن المذكرات الدبلوماسية لمجلس الأمن القومي هي وثائق التخطيط الحكومية الأرفع مستوى.

والحيوية لمجتمعنا الحر الذي يقوم على كرامة الفرد وقيمته، والحفاظ على هذه القيم في أنحاء العالم كافة. إن مجتمعنا الحر يتميز بـ «التنوع الرائع» و«التسامح العميق» و«إطاعة القانون»، ويتميز بالالتزام بـ «خلق بيئة يكون لكل فرد فيها الفرصة لتحقيق قدراته المبدعة، والحفاظ على هذه البيئة». إنه مجتمع «لا يهاب التنوع، بل يرحب به» و«يستمد قوته من إفساح مجال رحب حتى للأفكار المتنافرة». إن «منظومة القيم التي تحرك مجتمعنا» تشمل على «مبادئ الحرية والتسامح وأهمية الفرد وسيادة العقل على الإرادة». «إن التسامح الأساسي في نظرتنا إلى العالم، وعواطفنا الكريمة والبناءة، وانعدام الحسد في علاقاتنا الدولية، صفات إيجابية يركن إليها وذات تأثير بالغ»، لا سيما لدى الذين واتاهم الحظ لتجربة هذه الصفات بصورة مباشرة، كما في أمريكا اللاتينية التي أفادت كثيراً من «مساعدتنا المستمرة الطويلة لإقامة منظومة الدول الأمريكية وتطويرها حالياً».

إن الصراع بين قوى النور والظلام هو «صراع خطير جداً، صراع ينصب على شيئين، فإما تحقيق الاكتمال لجمهوريتنا وإما تدميرها وتدمير الحضارة أيضاً». «إن الهجمة على المؤسسات الحرة يجري في أنحاء العالم بأسره»، وهي «تفرض علينا، ولصالحنا، مسؤولية زعامة العالم». إن علينا أن نسمى «لرعاية بيئة عالمية يمكن فيها للنظام الأمريكي أن يدمم ويزدهر». وبما أن «هزيمة ما للمؤسسات حرة في أي مكان هي هزيمة في كل مكان» فإننا لن نبخل بمساعدتنا لأية بقعة في الأرض مهما كانت صغيرة وضيئلة القيمة. هذا ومن المؤكد «أن الفكرة القائلة بأن ألمانيا أو اليابان أو بعض المناطق المهمة الأخرى يمكنها أن تبقى كجزر محايدة في عالم منقسم هي فكرة غير واقعية، نظراً لما لدى الكرملين من خطة للسيطرة على العالم». إن اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، وبعد خمس سنوات على إبادته الفعلية من قبل دول المحور، يجب أن يعاد تكوينه ضمن تحالف تهيمن عليه الولايات المتحدة، تحالف يلتزم بالتصفية النهائية للنظام السوفياتي الذي فشلت دول المحور في تحطيمه.

وبما أن «سلامة نظامنا وحيويته هو في خطر أعظم مما تعرض له في تاريخه كله»، حتى في الأيام المظلمة لحرب الاستقلال أو حين احتلت القوات البريطانية واشنطن في عام ١٨١٤، فمن الواضح أن من المناسب اتخاذ إجراءات خطيرة؛ والواقع أن الإنفاق العسكري تزايد بزهاء أربعة أضعاف في ما بعد، بزعم أن غزو كوريا الجنوبية كان الخطوة الأولى في غزو الكرملين العالم - وهذا برغم عدم وجود بيئة مقنعة، حيثئذ أو الآن، بوجود مبادرة روسية في هذه المرحلة من الصراع المعقد حول مصير كوريا.

تدعو المذكرة إلى زيادة ضخمة في التسلح، في حين أنها تقرّ بأن دولة العبيد هي أضعف كثيراً من ظهير الحرية، بموجب أي قياس. أما البيانات ذات العلاقة فقد قدمت فيها على نحو يجنب المقارنات المباشرة، كما يجري اختيارها لغرض المبالغة في تقدير قوة العدو، وهذا هو النمط الذي ساد خلال عصر الحرب الباردة كله^(٣). مع هذا، فحتى البيانات

(٣) هكذا، استثنيت كندا، والمعطيات عن الاتحاد السوفياتي هي أهداف لسنة ١٩٥٠، التي يُعتقد أنها =

المقدمة تبين أن الميزانية العسكرية الأمريكية كانت ضعف ميزانية الاتحاد السوفياتي، وأن القوة الاقتصادية الأمريكية تفوق القوة السوفياتية بأربعة أضعاف، في حين كان الحلفاء الأوروبيون وحدهم، في تلك المرحلة المبكرة من بناء اقتصادهم الأقوى كثيراً، يضاھون بمفردهم الاتحاد السوفياتي وكتلته معه، وهي من الدول التابعة.

وبالرغم من التفاوت بين القطبين المتعارضين في المستوى الاقتصادي والقوة العسكرية، فإن دولة العبيد تتمتع بمزايا هائلة. فلكونها متأخرة جداً فإن «بوسعها أن تفعل الكثير بالقليل»؛ إن ضعفها هو قوتها، وهذا هو سلاحها النهائي. إنها تزم وعملاق معاً، وهي متخلفة ورائنا كثيراً بكل القياسات ولكن لها «طاقة فظيعة على العمل بحرية اختيار تكتيكية واسعة جداً، وبخفاء وسرعة»، مع «مرونة فائقة»، وآلة عسكرية فعالة للغاية و«قوة إكراه كبيرة». المسألة الأخرى هي أن العدو الشرير يجد «أذناً صاغية من الجمهور... في العالم الحر»، في آسيا خاصة. ولغرض الدفاع عن أوروبا وحماية الحرية التي سادت تقليدياً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وصياتتها من «خطة الكرملين»، يجب علينا أن نزيد كثيراً في الانفاق العسكري ونبني استراتيجية تهدف إلى قصم ظهر الاتحاد السوفياتي وسقوطه.

إن قواتنا العسكرية «غير وافية على نحو خطير» لأن مسؤوليتنا هي السيطرة على العالم؛ وعلى النقيض، فإن القوات العسكرية السوفياتية الأضعف كثيراً تفوق حاجتها الدفاعية المحدودة بدرجة كبيرة. لم يحدث في السنين الماضية أي شيء يفيد أن الاتحاد السوفياتي قد يواجه بعض المشاكل الأمنية، على خلاف الوضع عندنا لما نتعرض له من أعداء أقوياء في كل مكان. إننا بحاجة إلى قوات عسكرية كبيرة جداً «ليس فقط للحماية ضد الكارثة بل لدعم سياستنا الخارجية أيضاً»، هذا وإن كان «التأكيد يجب أن ينصبَّ على الطبيعة الدفاعية بالأساس» لاستعداداتنا العسكرية، وذلك من أجل أغراض العلاقات العامة.

وبصرف النظر عن العلاقات العامة، يجب أن يكون موقفنا الفعلي صدامياً في «النزاع الذي فرض علينا فرضاً». «وبالنظر لخطة الكرملين الرامية إلى الهيمنة على العالم»، وهي سمة ضرورية لدولة العبيد، فلا يمكننا القبول بوجود العدو بل يجب أن «نزرع بذور التحطيم في داخل النظام السوفياتي» و«نسرّع اضمحلاله» بكل الوسائل دون الحرب (فهي خطيرة لنا جداً). يجب علينا أن نتحاشى المفاوضات، إلا كوسيلة لتهدئة الرأي العام، لأن أي اتفاق «سيعكس الحقائق الحاضرة وسيكون لذلك غير مقبول، إن لم نقل مجلبة للكوارث، بالنسبة إلى الولايات المتحدة والعالم الحر»، وإن كان لنا، بعد النجاح في استراتيجية «الصد» وأن نتفاوض على تسوية مع الاتحاد السوفياتي» (أو الدولة أو الدول التي تخلفه).

ولتحقيق هذه الأغراض الأساسية يتحتم علينا أن نتغلب على مواطن الضعف في

= تتجاوز في حالات عدة الانتاج المتحقق فعلياً، في حين أن الأرقام الخاصة بأوروبا هي معطيات «فعلية من سنة ١٩٤٨»، وقد تم تجاؤها. والمعطيات الأمريكية اختيرت لعكس الانخفاض الحاد في الانتاج الصناعي منذ سنة ١٩٤٨، وتمثل الأرقام السوفياتية حدود ما هو ممكن، فللغرب، وهذا أمر مسلم به، قدرة هائلة غير مستخدمة.

مجتمعنا، مثل «الافراط في وجود عقل مفتوح بشكل دائم»، و«الإفراط في التسامح»، و«الرأي المخالف الموجود في ما بيننا». وينبغي علينا أن نتعلم «التفريق بين ضرورة التسامح وضرورة القمع العادل»، وهذه سمة جوهرية في «الطريقة الديمقراطية». ومن المهم على وجه الخصوص أن نعزل «نقابات العمال والمشاريع المدنية والمدارس والكنائس ووسائل الإعلام كلها التي تعنى بالتأثير في الآراء» عن «العمل الشرير للكركملين الذي يسعى إلى إفسادها وتحويلها إلى مصادر للارتباك في اقتصادنا وثقافتنا وسياستنا». وزيادة الضرائب أمر ضروري كذلك، مع «تخفيض الانفاق الفدرالي على أغراض غير الدفاع والمساعدات الأجنبية، بتأجيل بعض البرامج المعينة المرغوب فيها، إذا اقتضت الضرورة». إن هذه السياسات العسكرية الكينزية يحتمل أن تؤدي، في ما يقال، إلى شحذ الاقتصاد المحلي كذلك. بل إنها قد تعمل حقاً على الحلولة دون «انخفاض في النشاط الاقتصادي ذي أبعاد خطيرة». «وسيتطلب من الشعب الأمريكي القيام بقسط كبير من التضحيات والانضباط». كما يتوجب على هذا الشعب «أن يتخلى عن بعض المنافع» التي يتمتع بها عند تناولنا لناصمة الزعامة على العالم وعند قيامنا بكبح الركود الاقتصادي المتفام أصلاً، بواسطة «برامج حكومية عملية» لمعونة الصناعة المتقدمة معونة مالية من خلال المنظومة العسكرية.

لاحظ، أيها القاريء، أن الغرض النبيل للمجتمع الحر والمخطط الشرير لدولة العبودية له صفات سلبية تنشأ من طبيعتها ذاتها. لذا ليس هناك ما يدعو إلى الاعتماد على السجلات التاريخية والوثائقية الحقيقية لتقييم جدارة تلك المعتقدات. لذا، فليس من الانصاف انتقاد المذكرة على أساس عدم تقديم براهين تدعم النتائج التي توصلت إليها، أو التشكيك بالأساليب اللفظية من قبيل «إن من الواضح من الفقرات السابقة»، أو «لقد ثبت أعلاه»، وذلك على الأساس نفسه. أما من الناحية المنطقية، فلا يتطلب الأمر بيانات تجريبية [إمبريقية]؛ إن التفكير المحض يكفي لإظهار الحقائق المطلوبة.

كانت المفاهيم ذاتها، ولا تزال، تسود في المساجلات العامة. يعطينا وليام هايلاند، محرر مجلة «الشؤون الخارجية» في افتتاحية عدد الربيع لسنة ١٩٩٠، ما يفصح بشكل نموذجي عن الفهم التقليدي:

كانت السياسة الخارجية الأمريكية في الخمسين سنة الماضية قد تكونت استجابة للتهديد الذي يطرحه خصم هذه البلاد وأعداؤها. ففي كل عام منذ بيرل هاربر كانت الولايات المتحدة مشتبكة إما في حرب أو في مواجهة. والآن، ولأول مرة منذ نصف قرن، تحظى الولايات المتحدة بالفرصة لإعادة تركيب سياستها الخارجية متحررة من قيود الحرب الباردة وضغوطها.

... كانت الولايات المتحدة منذ ١٩٤١ في حالة تورط تام. والآن ونحن على أعتاب عصر جديد، ثمة ترقق إلى العودة إلى حالة من اللاتورط بمختلف الأشكال... فهل تستطيع أمريكا أن تؤوب أخيراً إلى موطنها؟... إن الولايات المتحدة تتمتع في واقع الأمر ببعض الخيارات الحقيقية لأول مرة منذ ١٩٤٥. إن الولايات المتحدة وحلفاءها قد كسبوا الحرب الباردة...

وهكذا، لم يكن لدينا «خيارات حقيقية» حين غزونا فيتنام الجنوبية، وقلبنا الحكومة

الرأسمالية الديمقراطية في غواتيمالا في سنة ١٩٥٤ وحافظنا فيها على حكم رجال العصابات القتلة منذ ذلك الحين، وأدرنا أوسع عمليات الإرهاب الدولية في التاريخ ضد كوبا من أوائل الستينيات وضد نيكاراغوا خلال الثمانينيات، وسعينا إلى اغتيال لومومبا فنصّبنا مكانه دكتاتورية موبوتو الوحشية والفاسدة وحافظنا عليها، ودعمنا تروخيو وسوموزا وماركوس ودوفالييه وجنرالات المخروط الجنوبي وسوهارتو والحكام العنصرين في جنوب افريقيا وعدداً كبيراً من رهط بأسره من المجرمين الكبار الآخرين؛ وهكذا وباستمرار. فليس بوسعنا أن نفعل شيئاً آخر، بالنظر إلى الخطر الذي يتهدد وجودنا. أما الآن فقد تراجع العدو، لذا لعل بإمكاننا أن نرضي «توقنا إلى حالة اللاتورط» في شؤون الآخرين؛ هذا وإن كان «توقنا إلى الديمقراطية»^(٤)، كما يضيف الآخرون، قد يضطرنا إلى الاصرار على مساعينا النبيلة دفاعاً عن الحرية.

إن بوسعنا الآن، وقد أتاحت لنا خيارات متعددة للمرة الأولى، أن نحول جهودنا نحو برامج بناءة للعالم الثالث (كما بحثنا الإنسانيون الأحرار) أو ندع الفقراء الذين لا يستحقون العطف يموتون بغمهم (وهو رأي المحافظين). وللتعبير عن رأي حر أكثر عطفاً، دعا توماس شونباوم، المدير التنفيذي لمركز دين راسك للقانون الدولي والمقارن في جامعة جورجيا، إلى «سياسات أكثر صفلاً وتوازناً» في «المناطق المعقدة والمتعددة العناصر والأجناس» في العالم الثالث. لم يكن باستطاعتنا، ونحن مقيدون بداعي مقاومة العدوان السوفياتي في العالم كافة، أن نظور مثل هذه السياسات. أما الآن فلعلنا بلغنا «نهاية الحرب الباردة» - وقد انتصر الفتيان الطيبون. لهذا فلنا أن نأمل بأن يقوم الاتحاد السوفياتي في المستقبل بـ «إخاد حملته الدائمة لتأييد الثورات الشيوعية والأنظمة المستبدة في العالم الثالث»، لكي «تتمكن الولايات المتحدة من التخلي عن موقفها التقليدي - على أن تعطى الأسبقية للتوسع الشيوعي - وتبنى سياسات أكثر إيجابية»^(٥).

تتفق السجلات العامة في نواحٍ أخرى أيضاً مع مبادئ المذكرة رقم ٦٨. فمن المقرر خاصةً، وعلى نطاق واسع، أن وجود الاتحاد السوفياتي ذاته يؤلف عدواناً. يوضح جون لويس غاديس، وهو مؤرخ للدبلوماسية ومن رجال البحث الحر في شؤون الحرب الباردة الذين يحظون باحترام كبير، أن تدخل الحلفاء حال قيام الثورة البلشفية كان دفاعياً في طبيعته، أما بالنسبة إلى ودر ولسون، فقد أوحى بالتدخل «وقبل كل اعتبار آخر» رغبته العارمة «في ضمان تقرير المصير في روسيا» - بتنصيب الحكام الذين نختارهم نحن، وتنصيبهم

Chomsky, Ibid., chap.8, section 7.

(٤)

«Rethinking the Third World», *Washington Post Book World* (23 October 1988).

(٥)

Gabriel Kolko, *Confronting the Third World* (New York: Pantheon: مراجعة مزدوجة لكتاب: Books, 1988).

الذي يزعم شونباوم أنه يعنيه العجز عن اقتراح سياسات أفضل، وإغفال وقائع لا تدعم طرح المؤلف (يُقَدِّم مثل واحد: وهو أن «حيوات أمريكية كانت في خطر» عندما غزت الولايات المتحدة جمهورية الدومينيكان - لم يكن ثمة أي مبرر للعدوان، لو كان صحيحاً، وقد كُذِّب طويلاً).

بالقوة. كان الغزو دفاعياً لأنه كان «استجابة لتدخل حقيقي واسع الأثر من قبل الحكومة السوفياتية الجديدة في الشؤون الداخلية لا في الغرب فحسب، بل في كل قطر من أقطار العالم»، ومعنى هذا، «التحدي الذي تطرحه الثورة - وكان قطعياً جداً - لبقاء النظام الرأسمالي ذاته». كان «أمن الولايات المتحدة في خطر» أصلاً في ١٩١٧ لا في ١٩٥٠ فقط، لذا كان التدخل مطلوباً جداً دفاعاً ضد التغيير الجاري في النظام الاجتماعي في روسيا وضد الاعلان عن النوايا الثورية^(٦).

إن التقييم المعاصر الذي قدمه غاديس إنما يكرر رد الفعل الغربي المباشر حال نشوب الثورة البلشفية. وقد أفصح عن رد الفعل هذا إفصاحاً دقيقاً ديويت بول (Poole)، مستشار السفارة الأمريكية في روسيا، في مذكرة له موجهة إلى وزير الخارجية لانزنج بعنوان «أغراض البلاشفة: خاصة ما يتعلق بثورة عالمية». كتب بول يقول «إن المشكلة الأساسية» بالنسبة للولايات المتحدة هي توجيه دفة العالم «ما بين نارين كلتاها حارقة، نار الرجعية من جهة ونار البلشفية من جهة أخرى». بيد أن نار البلشفية أشد بأساً «لأن جوهر البلشفية أنها حركة دولية في طبيعتها وليست قطرية»، وتهدف «بشكل مباشر نحو تخريب الحكومات كلها»^(٧). على أن نار الرجعية يجب تفضيلها على الأخرى في التطبيق العملي - مما يأسف له الأحرار - إذا كان طريق المرور بين النارين ضيقاً جداً.

كذلك اتخذ نورمان ستون، المؤرخ في جامعة أكسفورد، موقفاً مفاده أن النقاش المفصل حول أصل الحرب الباردة شيء لا يتعلق بجوهر الموضوع لأن «طبيعة الدولة السوفياتية أحد أهم الأسباب للحرب الباردة في الأربعينيات». إن اختبار النيات السوفياتية يدور حول الانسحاب من أوروبا الشرقية وتخفيض التسلح إلى «تسليح دفاعي، يناسب المستوى الاقتصادي للسوفيات»؛ وهذا تسلح أدنى كثيراً مما هو عليه في الغرب، فضلاً عن أنه لا ينبغي له أن يكون محدوداً بـ «تسليح دفاعي» إلا بالمعنى الموسع لكلمة «دفاع» التي تفسر كل عمل من أعمال العنف بأنه دفاع عن مصالح مشروعة^(٨). لاحظ أن القضية ليست هي الرغبة في تقطيع أوصال الامبراطوريات السوفياتية الداخلية والخارجية أو التخفيض الجذري

John Lewis Gaddis, *The Long Peace* (New York: Oxford University Press, 1987), (٦) p.43.

Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, انظر: (1989), appendix II.

Michael Krenn, *U.S. Policy Toward Economic Nationalism in Latin Amer-*: ذكر ذلك (٧) *ica, 1917-1929* (In.p.): Scholarly Resources, 1990), pp.13ff. and 52.

(التشديد في الأصل).

David Schmitz, *The United States and Fascist Italy* ([Chapel-Hill]: University of North Carolina, 1988), p.10.

Norman Stone, «Is the Cold War Really Over?» *Sunday Telegraph* (London) (27 (A) November 1988).

للأسلحة، بل إن القضية هي مفهوم الحرب الباردة والاستجابة «الدفاعية» الغربية لطبيعة الدولة السوفياتية ذاتها.

نجد هذا التصور ذاته عالقاً في التفكير اليساري المتطرف. فقد كتب هندريك هرتزبرغ، المحرر الأقدم في مجلة نيويبيك، وهو من الغلاة، قائلاً: «إذا تركنا جانباً محاكمات التحريفيين نجد أن السبب الأساسي للحرب الباردة يكمن في مذهب الاستبداد - وبعبارة أدق في الطموح الاستبدادي». لقد فرض الاستبداد السوفياتي في الداخل «دولة مهيمنة، لا يغيب عن نظرها شيء، دولة حكيمة جداً تلمي كل حاجة إنسانية، لذا فهي تتحاشى وتزيل كل مؤسسة إنسانية تنافسها». وكان «مظهرها الخارجي يعبر عن اعتقاد بأن جميع الأنظمة الاجتماعية والسياسية الأخرى هي أدنى مرتبة ومقضي عليها بالموت إذا أخذنا بمقياس الحتمية التاريخية». وباختصار، كان السبب الأساسي للحرب الباردة هو الطبيعة الداخلية للنظام السوفياتي وإيمانه بنجاحه النهائي كما يظهر التاريخ، وهذا تحدُّ عقائدي لا يمكن التسامح فيه^(٩).

إن الفرضية الضمنية هي أن النظام الأمريكي الخاص بالتنظيم الاجتماعي والسلطة، والعقيدة التي تصاحبه، يجب أن يكون عاماً. إن أي شيء أقل من هذا لا يعتبر مقبولاً. ولا يمكن التسامح بأي تحدُّ، حتى الإيمان بالحتمية التاريخية لشيء مختلف. إن كل عمل، والحالة هذه، تتخذ الولايات المتحدة لنشر نظامها وعقيدها، هو عمل دفاعي. إن لنا أن نضع جانباً محاكمات التحريفيين بشأن أحداث التاريخ، الآن وقد ظهر عدم اتصالها بصميم الموضوع.

وتبني الصحافة الموقف ذاته كأمر طبيعي. لهذا نجد مقالاً في جريدة واشنطن بوست عن «الإنفاق الدفاعي» يشير إلى أن العالم قد دخل «عصراً جديداً» بزوال الخطر السوفياتي: «فبعد أربعين سنة من احتواء الاتحاد السوفياتي العدواني والتوسعي» يترتب علينا الآن أن نعيد التفكير في مذهب الاحتواء الذي «نظم استراتيجيتنا الأمنية الغربية لحماية العالم من الكتلة السوفياتية التوسعية والمعادية»^(١٠).

إن كوننا قد سعينا لحماية العالم بأسره من العدوان السوفياتي هو أمر لا جدال فيه، وهو بديهية لا تتطلب برهاناً ولا حتى تعليلاً.

أما نيل «المدافع عن الحرية» فهو غذاء فكري معتاد. لذا نجد مايكل هوارد، أستاذ التاريخ الحديث في جامعة أكسفورد، يقول:

لقد حافظت الولايات المتحدة بشكل نقي مدة متي سنة على المثل الأصلية لعصر التنوير: الإيمان بحقوق الفرد الممنوحة من الله، الحقوق الكامنة الخاصة بحرية الاجتماع وحرية

Hendrik, Hertzberg, «The «End» of the Cold War?: The Coming Challenge for Journalism», *Deadline* (Center for War, Peace and the News Media) (Summer 1989).

Patrick Tyler in: *Washington Post* (13 August 1990).

(١٠)

الكلام، بركات الاقتصاد الحر، كمال الإنسان، وفوق كل هذا وذاك العمومية الكونية لهذه المثل.

وفي هذا المجتمع الذي يكاد يكون مثالياً نجد أن نفوذ النخب «محدود جداً». لكن هذا الأستاذ ينمى على العالم عدم تقديره لهذه الروعة: «إن الولايات المتحدة لا تحظى في العالم بالمكان الذي كان ينبغي أن تحظى به خلال إنجازاتها وكرمها وطيبتها منذ الحرب العالمية الثانية»^(١١)، كما جرى إظهاره في جنائن معاصرة كالهند الصينية وجمهورية الدومينيك والفلبين والسلفادور وغواتيمالا، وهذه قلة قليلة من المرشحات للنعيم؛ وهذا كما جرى إظهار الاعتقاد «بحقوق الفرد الممنوحة من الله» و«العمومية الكونية» لهذا المذهب على مدى مئتي سنة وذلك بقرن كامل من العبودية الإنسانية بالمعنى الحرفي للكلمة، بقرن آخر من حرمان الملونين حقوقهم الشرعية حرماناً فعالاً، وبهجمات الإبادة الجماعية على السكان الأصليين، وبذبح مئات الألوف من الفلبينيين عند بداية القرن، وذبح الملايين في الهند الصينية، وما يناهز مئتي ألف في أمريكا الوسطى في العقد الماضي، وفي الجعبة عدد من الأمثلة الأخرى. لكن الحقيقة المجردة غير ذات صلة، مرةً أخرى، في ميدان الفكر المحض.

خذ مثلاً آخر من حقل البحوث وانظر إلى دراسة «صدمة فيتنام» بقلم بول كاتبيرغ، أحد المعارضين القلائل والأوائل بشأن فيتنام في داخل الحكومة الأمريكية وأستاذ الشؤون العامة الآن في جامعة كارولينا الجنوبية^(١٢). اهتم الكاتب بتشخيص «السمات البارزة والمركزية في التقليد والتجربة الأمريكيين، التي جعلت الولايات المتحدة تؤدي دورها كدولة عظمى بطريقة يمكن أن نسميها طريقة ذات خصوصية». وهو يرى أن «المبادئ والمثل العليا لها مقام الصدارة في عبقرية الشعب الأمريكي وأنها ميّزت كل التمييز الأداء الأمريكي لدور الدولة العظمى». هذه المبادئ والمثل العليا «دبّجها المؤسسون الأوائل، أولئك المباقرة الأصلاء من ذوي التأمل الموضوعي الرفيع، وصقلها من بعدهم رجال من قادة الفكر والعمل» ابتداءً من جون آدمز حتى ثيودور روزفلت وودرو ولسون وفرانكلين روزفلت. كانت المبادئ

قد اختبرت مراراً وتكراراً في عملية تدجين القارة، وردم الشقة بين الشمال والجنوب، وتطوير الاقتصاد مما كان عليه في البداوة وذلك بروحية الاقتصاد الحر، والقتال في الحربين الأولى والثانية لا من أجل المصالح وإنما من أجل بقاء المبادئ ذاتها التي يسترشد بها معظم الأمريكيين في حياتهم.

إن هذا هو الموروث الفريد الذي يفسر الطريقة التي يقوم بها الأمريكيون بـ «أداء دور الدولة العظمى» الذي يقبلون عليه «مجريين من التصنع أو الغش» وبـ «عقلية المحرر»:

(١١) «The Bewildered American Raj: Reflections on a Democracy's Foreign Policy», Harper's (March 1985).

(١٢) Paul M. Kattenburg, *The Vietnam Trauma in American Foreign Policy, 1945-1975* (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1982), pp.69ff.

يمثل هذه العقلية لا يحتاج المرء إلى أن يشعر أو يعمل كأنه أعلى من الغير، أو يعتقد بأن أحداً يفرض طبعه أو قيمه على الآخرين، لأن المرء يحس بالطبيعة بأن الآخرين لا يمكنهم أن يشكوا بقضية المحرر الفاضلة مثلاً لا يمكنهم أن يشكوا بقدراته. إن الدور الأمريكي كدولة عظمى، لا سيما في السنين الأولى لما بعد الحرب شبيه جداً، في هذا الشأن، بالدور الذي يمكن أن يعزى إلى أستاذ، أو ناصح أمين، أو أي محرر آخر من سلطة ما.

وهكذا، ف «الاستاذ قدير كما هو واضح» وهو

موضوعي خالٍ من المصلحة على ما هو واضح. . . . فضلاً عن ذلك فالاستاذ، كالدولة العظمى الأمريكية، لا يسيطر على حياة تلاميذه ومصائرهم؛ إنهم يظلون أحراراً في الذهاب والإياب. . . . وما سيساعدنا على فهم أداء أمريكا ووضعها النفسي كدولة عظمى، والأسباب والموجبات لتورطها في الهند الصينية، أن نتذكر هذا التشبيه للأداء الأمريكي في دور الدولة العظمى بذلك الأستاذ المحسن، والمعنى مع ذلك بالفرد دون المجتمع، وهو يوزع التحرير من السلطة من خلال المعرفة بالاستقامة الأخلاقية والطريق المستقيم معاً، على تلاميذ العالم المحرومين.

ليس المقصود من هذا الكلام السخرية أو رسم صورة كاريكاتورية، بل هو كلام يقال جدياً ويُفهم على نحو جدّي، وهو لا يختلف عن النهاج المعتادة التي نجدها في الأدبيات - لا في الأوساط القصوى المأفونة، بل في الأوساط المحترمة ومجالس المعارضة المعتدلة التي يحفل بها التيار الفكري العام. فمن الطبيعي جداً، والحالة هذه، أن يقول جيمس رستون، المفكر السياسي الأول في جريدة نيويورك تايمز أمداً طويلاً، وهو على أعتاب اعتزاله الصحافة: «لا أظن أن هناك أي شيء في تاريخ العالم يمكن أن يقارن بالالتزامات التي تولتها هذه البلاد دفاعاً عن الحرية». لقد قام رستون، وهو في مركزه ذلك، بأداء خدمة التابع للمتبع من أجل قضية الحرية، مثلاً حين افتخر بإسهام الولايات المتحدة في المذبحة الكبرى في اندونيسيا سنة ١٩٦٥، وحين أوضح بلهجة هادئة تماماً، عندما أزلت القوات العسكرية الأمريكية ما تبقى من أرياف فيتنام الجنوبية في أواخر عام ١٩٦٧، قائلاً إن هذا يجري «على أساس أن القوة العسكرية لن تجر فيتنام الجنوبية على عمل ما لا تريد عمله»، وذلك ولاءً منا «لإيماننا العميق بالحضارة الغربية» - بمعنى أن «الفرد لا يعود إلى الدولة بل إلى خالقه عز وجل». ولذا فإن له حقوقاً ليس لأي «قاصر أو قوة عسكرية أن تنتهكها»^(١٧).

أما المذهب الرسمي كما يعرض على لسان الحكومة ووسائل الاعلام والتعليق السياسي

R.W. Apple in: *New York Times*, 5/11/1989, and James Reston in: *New York Times*, 24/11/1967.

في ما يتعلق برستون (Reston) و (رأي النخبة عامة) وإشارة إلى المذاهب الاندونيسية، انظر: Noam Chomsky in: *Z Magazine* (September 1990).

Noam Chomsky: *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There* (New York: Pantheon Books, 1982), and *Turning the Tide* (Boston, Mass.: South End Press, 1985).

والبحوث الواسعة النطاق فقد جرى تصويره، على سبيل المثال، في تقرير «لجنة (كيسنجر) القومية غير الحزبية» عن أمريكا الوسطى: «إن الأغراض الدولية للولايات المتحدة في أواخر القرن العشرين هي التعاون لا الهيمنة أو السيطرة؛ المشاركة لا المواجهة؛ الحياة الكريمة للجميع، لا الاستغلال». ويكتب ولتر لاكور وتشارلز كروثامر: «إن الولايات المتحدة، خلافاً للاتحاد السوفياتي، لا تريد أن تحوّل أحداً إلى نظام بعينه سواء كان سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً». ويقول صامويل هنتغتون: «إن التأثير العام للقوة الأمريكية في مجتمعات أخرى كان يتجلى بدعم الحرية والتعددية والديمقراطية. . . . والخلاف بين القوة الأمريكية والمبادئ الأمريكية يختفي كلياً حين يتعلق الأمر بالتأثير الأمريكي في المجتمعات الأخرى». ويؤكد لنا كروثامر أيضاً، وهو من الأحرار الجدد المحترمين جداً، أن كل رئيس أمريكي من فرانكلين روزفلت حتى لندون جونسون كان يهدف إلى «العمل في الخارج على إعلاء شأن الحرية والنظام العالمي معاً»، وهي رسالة تجددت في مذهب ريفان الذي يقضي بـ «سياسة متساهلة» لتأييد أولئك الذين «يخاطرون بحياتهم في كل قارة من أفغانستان حتى نيكاراغوا لتحدي العدوان الذي يدعمه السوفييات» (وهذا مقتبس باعجاب واستحسان من رونالد ريفان) الذي ألزم الولايات المتحدة ليس فقط بمسألة الحرية وحقوق الإنسان بل أيضاً ببناء أنظمة سياسية - اجتماعية على الطراز الأمريكي في العالم الثالث - وإن كان ذلك دون أن تريد أمريكا «تحويل أي أحد إلى نظام سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي بعينه»، فالتناسق هو بأهمية الحقائق لحرقة القوميسار^(١٤).

هذه الآراء المألوفة هي من سعة الانتشار بحيث يصبح المزيد من الاستشهاد بها أمراً غير ضروري. أما السمة البارزة فيها فهي الافتقار إلى أي شعور بالحاجة لتبرير المذهب الذي يشرح الصدور ومفاده أن الولايات المتحدة لم تبتغ في العالم الثالث سوى ردع الروس والحيلولة دون أغراضهم الاستبدادية، في حين أنها تمسكت بمبادئها السامية ما وسعها ذلك في هذه الظروف القائمة والعسيرة. والأسباب هي تلك الواردة في المذكرة رقم ٦٨: ما هذه إلا حقائق ضرورية أثبتها التحليل القائم على المفاهيم وحدها. إن الباحثين من ذوي النظرة «الواقعية» المتشددة، الذين يمتقنون الميوعة والعاطفة، هم على استعداد للتسليم بأن حقائق التاريخ تنفي التزام الولايات المتحدة بـ «غرض يتسامى فوق الماديات» على حد تعبير هانز مورغنتاو - أي «إقامة المساواة بحرية في أمريكا»، لا بل في العالم بأسره، إذ إن «الساحة التي يتوجب فيها على الولايات المتحدة أن تدافع عن غرضها وتروجها قد أصبحت ساحة تشمل العالم». ولكن الحقائق لا صلة لها بتصميم الموضوع، والسبب، كما يبادر مورغنتاو إلى التفسير، هو أن الإدلاء بالحقائق «يدحض سوء استخدام الواقع بالواقع ذاته». إن الواقع هو

Henry Kissinger, *Report of the National Bipartisan Commission on Central America* (١٤) (10 January 1984); Walter Laqueur and Charles Krauthammer in: *New Republic* (31 March 1982), and Samuel P. Huntington in: *Political Science Quarterly* (Spring 1982).

Chomsky, *Turning the Tide*, pp.153ff انظر: إلى هذه النتيجة، انظر: (17 February 1986) and 161), and Charles Krauthammer in: *New Republic* (17 February 1986).

«الغرض القومي» غير المنجز، يكشفه «البرهان التاريخي كما تتصوره عقولنا»، في حين أن السجل التاريخي الحقيقي ما هو إلا سوء استخدام الواقع، وشيء تافه من صنع يد الإنسان^(١٥). لذلك فالفهم التقليدي يبرر نفسه بنفسه ويمتنع على النقد الخارجي.

ومع الافتقار إلى رهافة اللاهوت التقليدي، فإن التشابه في محاور التفكير وفي الأسلوب هو تشابه صارخ. إن هذا يكشف عن شيء بعيد المدى إذ أمست الدولة دينا علمانياً كهنته المثقفون. وتذهب القطاعات الأكثر بدائية من الثقافة الغربية إلى أبعد من ذلك، فهي ترعى أشكالاً من عبادة الأصنام تصبح فيها بعض الرموز المقدسة كالعلم شيئاً يبجل بالقوة، وتطالب الدولة بإنزال العقاب بمن يمين هذه الرموز وتلزم الأطفال بعهد الإخلاص لها يومياً، في حين يُربط الله بالدولة ربطاً لا فكاً منه في الاحتفالات والمطارحات العامة، كما فعل جيمس رستون في تاملاته بشأن تكرسنا لإرادة الخالق. ولعل من غير المستغرب أن تبلغ مثل هذه الغلواء الفجة حد التطرف في الولايات المتحدة كترياقٍ للحرية الفذة من إكراه الدولة التي تحققت بالنضال الشعبي^(١٦).

ثانياً: الحرب الباردة كعملية تاريخية

تقوم المقاربة الثانية للنظر في عصر الحرب الباردة على الفكرة القائلة بأن المنطق وحده لا يكفي: فالحقائق أيضاً مهمة. فإذا كان الأمر كذلك، ينبغي لنا لكي نفهم عصر الحرب الباردة أن ننظر إلى الأحداث التي تتكون منها تلك الحرب. وعند اتباعنا هذا النهج، الذي لا يجافي المعقول كثيراً، فإننا نجد صورة أكثر تعقيداً وإثارة لا تشبه إلا قليلاً صورة الفهم التقليدي للأمر. وتفيد طريقة الاستقصاء ذاتها بوجود أسباب متعددة تدعو إلى الظن بأن عصر ما بعد الحرب الباردة قد يكون شبيهاً جداً بما سبقه، بالنسبة إلى ضحاياه المعتادين في الأقل، ناهيك عن الأساليب والدعاية.

ومن نافلة القول إننا إذا عرفنا الحرب الباردة بأنها لا تنطوي إلا على مواجهة بين دولتين عظميين، ومن خلفهما حلفاؤهما وعملاؤهما، ترتب على ذلك أن نقول قولاً عادياً، إنها كانت كذلك بالضبط، وإنها انتهت عند انسحاب الاتحاد السوفياتي من النزاع بانتصار الجانب الأمريكي. بيد أن المسألة هي في كيفية تفسير عصر الحرب الباردة، ومن الواضح أن هذا

Hans Joachim Morgenthau, *The Purpose of American Politics* (New York: Vintage (١٥) Books, 1964).

لمزيد من البحث حول هذا المثل وأمثال مشابهة من سجل الثقافة، والتعليق الفكري، والصحافة، وإشارات المقدمة إلى الكثير من ذلك، انظر: Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There*.

(١٦) لمزيد من التعليق، انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, particularly appendix II, section 2 and appendix V, section 8.

السؤال لا يُجاب عنه بالتسليم بالجواب جدلاً^(١٧). والأحرى بنا أن ننظر في النظام العالمي الثنائي القطب الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، فتفحصه من جميع نواحيه، بما في ذلك طبيعته والقوى والدوافع المؤثرة فيه وآثاره الرئيسية. فهذه ظواهر تاريخية مهمة تستحق الدرس. إن الكيفية التي وضع فيها نزاع الشرق والغرب نفسه وسط هذا القالب الكبير هي أمر جدير بالاستكشاف لا بالتكهن - هذا إذا كان غرضنا هو الفهم، في الأقل.

إن فهماً لعصر الحرب الباردة يتطلب رداً لا للأحداث الفعلية وحدها، بل للعوامل التي تكمن وراءها أيضاً. وهنا يصبح سجل التخطيط بوثائقه شيئاً ذا صلة مباشرة. لا بد لنا أن نعرف كيف كانت السياسة تتقرر بحكم سمات معينة اتسم بها عصر الحرب الباردة، وكيف كيفت السياسة مطالب المؤسسات الملحة وأخضعتها للظروف الجديدة. وللجواب عن هذه الأسئلة، فإننا سنسأل بالطبع هل تتماشى أحداث الحرب الباردة الحقيقية ودوافعها الخفية مع التطبيق والتفكير السائدين من قبل ومن بعد؟ من الضروري كذلك أن يحسب حساب البنى العقائدية السائدة ووظائفها، بما في ذلك الفهم التقليدي للحرب الباردة بقدر تعلق الأمر بمجالاتها الواقعية.

إذا نظرنا إلى عصر الحرب الباردة، وهذه الاعتبارات في أذهاننا، نجد أن نزاع الدولة العظمى بصورته التقليدية كان نزاعاً حقيقياً ولكنه يمثل جزءاً طفيفاً فقط من الحقيقة. إن الواقع يطل علينا حين ننظر إلى الأحداث الحقيقية والتطبيقات الفعلية للحرب الباردة.

تظهر الحرب الباردة من جهة موسكو على شكل دبابات في برلين الشرقية وبودابست وبراغ، كما تظهر على شكل إجراءات قسرية أخرى في المناطق التي حررها الجيش الأحمر من حكم النازيين ثم استعبدت لحساب الكرملين؛ ومن مظاهر الحرب الباردة غزو أفغانستان، وهي الحالة الوحيدة لتدخل عسكري سوفياتي بعيداً عن طريق الغزو التاريخي من جهة الغرب. أما داخلياً، فقد خدمت الحرب الباردة غرضاً معيناً هو ترسيخ سلطة النخبة العسكرية - البيروقراطية التي تستمد حكمها من الانقلاب البلشفي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد كان للحرب الباردة تاريخ، في العالم بأسره، من

(١٧) كمثل على هذه المغالطة، انظر: Fred Halliday, «The Ends of Cold War,» *New Left Review*, view, no.180 (1990).

إن عمل هاليداي حول هذه الموضوعات، وهي غالباً قيّمة، يفسده العجز المتواصل عن إدراك المفاهيم البديلة والأخطاء الغريبة في التفكير، كما هو الحال في هذه القضية، انظر على سبيل المثال:

Fred Halliday, *The Making of the Second Cold War* (London: Verso, 1983), p.27.

حيث يترجم ملاحظتي بأن «المزاحمين الحقيقيين» للولايات المتحدة هما اليابان وأوروبا، وليس الاتحاد السوفياتي (كان ذلك وقتها جلياً، وهو اليوم مجرد حقيقة بديهية) كإلحاح إلى أن النزاع مع الاتحاد السوفياتي لم يكن «سوى ذريعة استخدمتها الولايات المتحدة لشن نزاع» مع الأسرة الاقتصادية الأوروبية واليابان - ولكنها بالطبع، ليست كذلك.

التخريب والعدوان وإرهاب الدولة، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى. ويتجلى الجانب المحلي منها في ترسيخ ما نسميه «مجمع أيزنهاور العسكري - الصناعي» - وهو في جوهره دولة الرخاء للأغنياء مع عقيدة للأمن القومي من أجل السيطرة على السكان (حسب تعابير التمرد المضاد)، اتباعاً للوصفات الواردة في المذكرة رقم ٦٨ الصادرة من مجلس الأمن القومي. إن الآلية المؤسسية الرئيسية هي منظومة الإدارة للدولة والشركات والصناعة وذلك للبقاء على صناعة التقنية العالية، اعتماداً على دافع الضرائب لتمويل البحث والتطوير وتوفير سوق مضمونة لإنتاج سلع التبذير، مع دخول القطاع الخاص حيثما وجد الربح. هذه المنحة المقدمة إلى مدراء الشركات هي الوظيفة الداخلية لمنظومة البتاعون (بما في ذلك «ناسا» ودائرة الطاقة التي تسيطر على إنتاج الأسلحة الذرية)؛ وتمتد المنافع إلى صناعة الحاسبات، والإلكترونيات عامة، والقطاعات الأخرى من الاقتصاد الصناعي المتقدم^(١٨). يمثل هذه الطرق زودت الحرب الباردة عدداً كبيراً من الدعامات لمنظومة الإعانة المالية العامة والربح الخاص التي تدعى بفخر الاقتصاد الحر.

ما إن تسلّمت إدارتنا الرئيسيين كينيدي وريغان الحكم حتى ترددت أصداء المذكرة رقم ٦٨ التي تدعو إلى عمل قوي، وبالزخم المزدوج ذاته: الروح القتالية في الخارج لتوكيد قوة الولايات المتحدة، والانفاق العسكري لفتح الروح في اقتصاد واهن في الداخل. كما تمّ إحياء الخطب الرنانة حسب الأصول: «المؤامرة المتراسة الصفوف التي لا ترحم» وهي تتقدم لتدميرنا (كينيدي)؛ «الامبراطورية الشريرة» التي هي «بؤرة الشر في زماننا»، مبتغية حكم العالم (ريغان). وينخفض مستوى وحدة القياس، كما هو متوقع، إذ تغيّر السياسة وجهتها - كما حدث في أواسط الثمانينيات، حين أصبح من الضروري مواجهة التكاليف الناجمة عن سوء الإدارة المالية والافراط الكيترزي في الانفاق العسكري من الرجعيين في إدارة ريغان من أنصار مذهب تركيز كل شيء في الدولة، هذا بالإضافة إلى الميزانية الهائلة والعجز التجاري.

إن التدقيق في السجل التاريخي يكشف عن اللباب الواقعي المغلف بالكلام الطنان غير المتحضر الوارد في المذكرة رقم ٦٨. فالأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات وضعت حداً لأي اعتقاد كان قد علق في الأذهان بأن الرأسمالية هي نظام قابل للحياة. وصار من المسلّم به على العموم أن تدخّل الدولة أمر ضروري للحفاظ على القوة الخاصة - كما كان الحال فعلاً خلال عملية التطوير^(١٩). كان من المفهوم كذلك أن اجراءات «النيو ديل» (البرنامج الجديد)

(١٨) حول الدور الحاسم الذي تمثّله وزارة الدفاع في صناعة الكمبيوتر، انظر:

Kenneth Flamm, *Targeting the Computer* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1987).

(١٩) يقرّ المؤرخون الاقتصاديون عموماً بأن تدخّل الدولة هو عامل حاسم في «التنمية المتأخرة»، ولكن الاستنتاج ينطبق عموماً على مجتمعات صناعية ناجحة تضم بريطانيا، والولايات المتحدة، وألمانيا، واليابان. إن وصفاً كلاسيكياً لدور الدولة في «التنمية المؤخرة» في القارة الأوروبية ورد في:

Alexander Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective: A Book of Essays* = (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1962).

[وهي سياسة روزفلت] قد فشلت، وأن الأزمة الاقتصادية المشار إليها لم يتم التغلب عليها إلا بتدخل من الدولة خلال الحرب، وهو تدخل أوسع بكثير من السابق. وجرى تعليم هذا الدرس لمدراء الشركات مباشرة دون اللجوء إلى نظريات كينز، فكانوا يهرعون إلى واشنطن لإدارة اقتصاد الحرب بقيادة شبه مستبدة. وتوقع الناس حدوث أزمة اقتصادية أخرى بعد إشباع الطلب المكبوت لدى المستهلك إلا إذا تدخلت الدولة. وقد تأكد هذا بحدوث الركود في سنة ١٩٤٨. فوجد الانتاج الزراعي المدعوم من الدولة أسواقاً له في اليابان وفي أمريكا أخرى، ولكن كان يخشى أن يتباطأ التصنيع لعدم وجود الأسواق - ومن هنا القلق الذي عبرت عنه المذكرة رقم ٦٨ بشأن «انخفاض في النشاط الاقتصادي بأبعاد خطيرة» إلا إذا اتخذت إجراءات كينزية عسكرية. كان يرغى أن تسهم هذه البرامج كذلك في تحريك اقتصادات الحلفاء الصناعية، فتساعد على التغلب على «فجوة الدولار» التي حددت السوق بالنسبة إلى السلع المصنعة الأمريكية.

كانت الدعوة الواردة في المذكرة رقم ٦٨ «للتضحية والانضباط» وتقليص البرامج الاجتماعية أمراً طبيعياً يصاحب هذه التصورات. كما أن «القمع العادل» والسيطرة على

= حول اليابان، هناك عمل قياسي حول فترة ما بعد الحرب: Chalmers A. Johnson, *MITI and the Japanese Miracle: The Growth of Industrial Policy, 1925-1975* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1982).

حول كوريا، انظر الدراسة المهمة لـ: Alice Amsden, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization* (New York: Oxford University Press, 1989).

ومن أجل استعراض عام، انظر: Alice Amsden, «East Asia's Challenge - to Standard Economics», *American Prospect* (Summer 1990).

وأيضاً عدة مقالات في: «Showa: The Japan of Hirohito», *Daedalus* (Summer 1990).

وبخاصة تلك المقالات بقلم جون دوير وتشالمرز جونسون، حول أوهام تأثيرات الانفتاح الاقتصادي ودور الدولة، والمقارنة مع أمريكا اللاتينية وآسيا في العقود العديدة الماضية، انظر:

Tariq Banuri, ed., *No Panacea: The Limits of Economic Liberalization* (New York: Oxford University Press, [Under Press]), and Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.7, section 7.

حول الدور الحاسم للتنمية الاقتصادية التي تديرها الدولة والانقاعات الاجتماعية بالنسبة إلى «الاستثناء الكوستاريكي» الشهير، انظر: Anthony Winson, *Coffee and Modern Costa Rican Democracy* (New York: St. Martin's Press, 1989).

لمزيد من النقاش العام، بما في ذلك «التنمية المبكرة»، انظر: Frédéric Clairmonte, *Economic Liberalism and Underdevelopment; Studies in the Disintegration of an Idea* (New York; London: Asia Publishing House, 1960).

من أجل وصف مبكر مدرك للتحوّل العام شطر الأنظمة الحكومية الرأسمالية الفاشية النمط خلال الثلاثينيات، انظر: Robert Brady, *Business as a System of Power* (New York: Columbia University Press, 1943).

انظر أيضاً الدراسة الكلاسيكية حول التخلي عن سياسة عدم التدخل (Laissez-Faire):

Karl Polanyi, *The Great Transformation, Political and Economic Origins of Our Time* (Boston: Beacon Press, 1957).

نقابات العمال والكنائس والمدارس وغيرها من مصادر المعارضة الممكنة، اتخذت نمطاً أوسع. كانت أوساط الأعمال منذ أواخر الثلاثينيات تشعر بالقلق العميق من التسييس والتنظيم المتزايد للجمهور - وهو ما دعي في ما بعد «أزمة الديمقراطية» في ظل الظروف المشابهة بعض الشيء لفترة ما بعد فيتنام. حدث الشيء ذاته بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة. وفي كلتا الحالتين كانت الاستجابة متشابهة: البيع الأحمر الذي نادى به ولسون؛ القمع الذي جرى بعد الحرب العالمية الثانية ونُعت خطأً بـ «المكارتية» (وهي في واقع الأمر حملة لتقويض النقابات وثقافة الطبقة العاملة والفكر المستقل شنتها أوساط الأعمال والديمقراطيون الليبراليون قبل ظهور مكارثي بجدة غير قصيرة، وقبل أن يرتكب خطيئته بمهاجمة أناس في السلطة، الأمر الذي أدى إلى تخطيطه في النهاية)؛ برامج البوليس السياسي التي دشنت العمل بها كينيدي وجرى توسيعها من بعده لتقويض الأحزاب السياسية المستقلة والحركات الشعبية بالتخريب والعنف. إن الحروب وغيرها من الأزمات من شأنها أن تجعل الناس يفكرون، وينظّمون أنفسهم، كما أن القوة الخاصة تطالب الحكومة بانتظام بأن تحتوي مثل هذه الأخطار التي تتهدد احتكارها للساحة السياسية والهيمنة الثقافية^(٢٠). إن الاندفاع المناهض للديمقراطية بشكل عميق الوارد في المذكرة رقم ٦٨ يعكس التزامات أعم بكثير.

هذه المذكرة هي مذكرة واقعية أيضاً، وتقليدية، في لجوئها إلى «مسؤولية الولايات المتحدة في زعامة العالم» وحاجتها المصاحبة لذلك إلى السيطرة على كل بقعة من العالم، مهما كانت نائية، وإلى محو لعنة مذهب الحياد. إنها تكرر في هذا المضمار قرارات التخطيط السابقة التي تعكس الاعتراف بأن الولايات المتحدة قد حققت وضعاً في القوة العسكرية والاقتصادية لا مثيل له في التاريخ، وهي تستطيع أن تستخدم هذا الوضع لصالحها.

كانت القطاعات المستنيرة في مجتمع الأعمال على إدراك بالعوامل الداخلية التي حركت منظومة الحرب الباردة. ويصدق هذا على الجانب الأفضل من دنيا البحوث في تيار الفكر العام. يقول جون لويس غاديس في كتابه القيم عن الاحتواء:

كان الاحتواء إلى حد كبير نتيجة لا لما فعله الروس، أو لما حدث في أمكنة أخرى من العالم، بل نتيجة لقوى داخلية تعمل في داخل الولايات المتحدة. . . . والأمر الذي يثير الدهشة هو الأولوية التي أسندت إلى الاعتبارات الاقتصادية [أي إدارة الدولة للاقتصاد] في رسم استراتيجيات الاحتواء، مع استبعاد الاعتبارات الأخرى. [التوكيد وارد في النص].

ويتفق هذا الكاتب أيضاً مع رأي جورج كينان المتصف بالانساق - ويأخذ به العقلاء من صانعي السياسة والمحللين - وهو الرأي القائل بـ «أن ما يهددنا ليس هو القوة العسكرية

(٢٠) لمزيد من البحث والمراجع، انظر: Chomsky: *Necessary Illusions*, pp.29ff. and appendix II, section 2, and *Deterring Democracy*, chap.12.

انظر: Michel J. Crozier, Samuel P. Huntington and Joji.Watandki, *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission* (New York: New York University Press, 1975).

الروسية وإنما القوة السياسية الروسية» (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧)^(٣١). وبالرغم من البصيرة التي يظهرها غاديس، فإنه لا يخرج عن الإطار التقليدي لـ «ردع» و«احتواء الخطر السوفيياتي»، وإن كان يقرّ عرضاً أن هذا ليس هو الحكاية كلها مطلقاً، ولا هو في واقع الأمر المحور المركزي للمسألة.

تدخل الأحداث والآثار الرئيسية للحرب الباردة في الأقسام التي استعرضت آنفاً. ثمة أيضاً تأثيرات أكثر تعقيداً. فالدعم السوفيياتي لأهداف التخريب والهجوم الأمريكية أكسب الاتحاد السوفيياتي درجة من النفوذ في أكثر مناطق العالم الثالث، وإن كان نفوذاً ذا طبيعة غير محدّدة المعالم. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن تدخلها في العالم الثالث، لا سيما في الستين الأولى، كان قد أملاه إلى حد ما الغرض الخاص بضمّان منطقة تموينية لاقتصادات رأسمالية الدولة التي كانت ترجو أن تعيد بناءها في أوروبا الغربية واليابان. في الوقت نفسه ساعد نزاع الحرب الباردة على أن تحتفظ الولايات المتحدة بنفوذها على حلفائها الصناعيين، كما ساعدها على احتواء السياسات المستقلة والحركات العمالية والأنشطة الشعبية في داخل تلك الدول - وهذا شيء شاركت في الاهتمام به النخب المحلية. وقد قال أحد المؤرخين إن الولايات المتحدة قد أنشأت حلف «الناتو» لـ «تطبيق حلفائها وكبح مذهب الحيداء وكذلك لردع الروس»^(٣٢).

إن دوام المعتقد التقليدي، بالرغم من صلته المحدودة بالوقائع الفعلية لعصر الحرب الباردة، يمكن فهمه بسهولة في ضوء ذلك. والذي يجري في الغرب هو اعتراف الجميع وبعد حدوث الحدث (كأن يكون عملاً تخريبياً أو عدواناً في العالم الثالث، أو تمديداً لمنفعة من خلال منظومة البتتاغون في داخل الولايات المتحدة) بأن وجود تهديد بعدوان سوفيياتي كان مبالغاً فيه، وأن المشاكل قد أسيء تفسيرها، وأن المثل العليا التي استرشد بها العمل لم تكن في محلها. ولكن المعتقدات الضرورية تظل معروضة على الرفوف على الدوام. ومهما كانت المعتقدات خيالية، فإن من الممكن تقديمها للجمهور عند الحاجة - وغالباً ما تقدم بإخلاص تام، وفقاً للطريقة المألوفة التي تقضي بأن المعتقدات المفيدة إنما تنبع من المصالح المتصورة.

كذلك من المفهوم أيضاً ألا تكون السياسة الأمنية مترابطة مع الاهتمامات الأمنية الواقعية إلا ترابطاً ضعيفاً. فقد اخترعت الأخطار بأوهى البراهين دون أن تكون قابلة للتصديق إلا قليلاً في أحسن الأحوال. من جهة أخرى قوبلت بعض الأخطار المحتملة التي لا تخلو من خطورة بالتجاهل. ورعت الولايات المتحدة باستمرار تطوير منظومات الأسلحة التي يمكن أن تسبب أخطاراً خطيرة لرفاهها أو حتى لبقائها، ورفضت فرصاً لوضع حدٍ لمثل

John Lewis Gaddis, *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar* (٢١) *American National Security Policy* (New York: Oxford University Press, 1982), pp.356-357.

اقتباس كينان من خطاب موجّه إلى الكلية الحربية الوطنية في: المصدر نفسه، ص ٤٠.

Frank Costigliola in: Thomas G. Paterson, ed., *Kennedy's Quest for Victory* (New York: Oxford University Press, 1989).

هذا التطوير. وطالبت حكومة الولايات المتحدة ووسائل الاعلام الأمريكية بشكلٍ صاحب بـ «التحقق عن الأسلحة» بشروط تتوقع أن يرفضها الاتحاد السوفياتي. من جهةٍ أخرى، كانت واشنطن مترددة (هي وحلفاؤها) بالسماح بتفتيش سوفياتي لوسائل انتاج الأسلحة الكيميائية وغيرها، كما أنها رفضت مقترحات سوفياتية بالتفتيش في المواقع للغواصات لمراقبة منع أو تحديد صواريخ كروز التي تطلق من البحر (وهي أكثر خطورة للولايات المتحدة، لما فيها من سواحل طويلة، منها للاتحاد السوفياتي)، وعارضت تفتيش الرؤوس الحربية النووية بالنسبة إلى صواريخ كروز وهي على البواخر أو السواحل. والأهم من هذا أن القيادة السياسية قوضت إمكانات معينة من أجل تسوية سياسية ورعت الخصام في مناطق يمكن أن يؤدي فيها ذلك إلى حرب ذريةٍ ماحقة، وكادت تصل إلى هذا الحد أحياناً - في الشرق الأوسط خاصةً. هذه الأنماط المتواصلة لا يكون لها معنى على أساس الفرضية القائلة بأن السياسة الأمنية تسترشد بالاهتمامات الأمنية. إنها أنماط تنسجم مع الفرضية الأخرى القائلة بأن السياسة يوجهها غرضان توأمان هما تعزيز المصالح الخاصة التي تسيطر على الدولة كثيراً، والمحافظة على وسط دولي يمكن فيه المصالح أن تزدهر^(٢٣). إن العالم فيه ما يكفي من القلق والخطر، فلا ينبغي أن تضاف إليه أسباب أمنية مزعومة تُفتعل سريعا لتبرير سياسات تتخذ على أسس أخرى، ثم تتخذ كحقيقة لا تقبل الشك وتصبح من السمات المألوفة لإدارة الدولة وما تتداوله أوساط المثقفين.

يمكننا أن نفهم، على الأسس نفسها، لماذا أخفقت الزعامة السياسية في الغالب في تعقب فرص واضحة ترمي إلى تقليل خطر المواجهة بين الدول العظمى وترفع بذلك من مستوى الأمن القومي. ففي ١٩٥٢ طرح الكرملين اقتراحاً حول توحيد ألمانيا وحيادها دون شروط تفرض على السياسات الاقتصادية وبضمانات تكفل «حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها حرية الكلام والصحافة والمعتقد الديني والقناعة السياسية وحرية الاجتماع» والنشاط الحر للأحزاب والمنظمات الديمقراطية. وجواباً عن هذا اعترضت الولايات المتحدة وحلفاؤها قائلة إن الغرب لا يعترف بحدود «أودر - نيس» بين ألمانيا وبولونيا، وأصررت على أن تكون ألمانيا الموحدة حرةً في الانضمام إلى حلف الأطلسي، وهذا طلب لا يمكن الروس

(٢٣) للمناقشة انظر: Chomsky: *Turning the Tide*, chap.4, and Noam Chomsky, *On Power and Ideology* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), lecture 4, and William A. Schwartz, *The Nuclear Seduction* (Berkeley, Calif.: University of California, 1990).

Chomsky: *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There; The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston, Mass.: South End Press, 1983), and *Necessary Illusions*.

Raymond L. Garthoff, «Estimating Soviet Military Force Levels.» *International Security*, vol.14, no.4 (Spring 1990).

يقترح غارثوف أن «المشاكل الرئيسية بالنسبة إلى التحقق» في «العهد الجديد» قد لا تأتي من الاتحاد السوفياتي «ولكن من تكتمنا الشخصي ومن تكتم حلفائنا».

قبوله بعد أن كانت ألمانيا بمفردها قد دمرت الاتحاد السوفياتي. أشار الرد الغربي كذلك، وعلى نحو مقبول، إلى الافتقار إلى الوضوح بشأن الانتخابات الحرة؛ ولكن بدلاً من طلب المزيد من التوضيح، رُفض الاقتراح مع طلبات غير معقولة تماماً. في ذلك الحين علق جيمس ووربيرغ، وهو من القلائل الذين قالوا بمتابعة الفرصة، بأن واشنطن لم تكشف عن نص اقتراح الكرملين المؤرخ ١٠ آذار/ مارس، «ولا حتى عن حقيقة وصوله إلا بعد أن أرسل الجواب الغربي في ٢٥ من الشهر ذاته». ويرى الكاتب أن التأخير قد يكون متصلاً برغبة الإدارة الأمريكية «في عرض وجهة نظرها لتشريع قانون الأمن المتبادل لسنة ١٩٥٢ أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، دون أن تتأثر مداوات اللجنة بالمعرفة بالاقتراح السوفياتي»؛ كان ذلك القانون يقضي بتخصيص زهاء ٧,٥ مليار دولار للتسلح الغربي، وكان «يستند إلى الافتراض بأن تسوية لتوحيد ألمانيا لا يمكن أن تتحقق»^(١١).

فلو كان اقتراح الكرملين قد نُفذ لكان أزال أي تهديد عسكري يُحتمل أن يوجهه الاتحاد السوفياتي إلى أوروبا الغربية. لعل ذلك كان سيؤدي إلى عدم وجود دبابات سوفياتية في برلين الشرقية في ١٩٥٣، وإلى عدم إقامة جدار برلين، وعدم غزو المجر أو تشيكوسلوفاكيا - والأهم من هذا عدم وجود مبرر جاهز لتدخل الولايات المتحدة وأعمالها التخريبية في أرجاء العالم، أو لسياسات الدولة في إدارة الاقتصاد لخدمة الصناعة المتطورة، أو لنظام عالمي يكون للولايات المتحدة الهيمنة فيه على أساس جبروتها العسكري. ويبدو أن السبب الرئيسي لرفض الاقتراح كان يكمن في مصلحة الولايات المتحدة بإدخال ألمانيا الغربية بعد إعادة تسليحها في حلف «الناتو» العسكري، مهما كانت الأخطار الأمنية أو النتائج بالنسبة إلى الدول التابعة للاتحاد السوفياتي. وقد أدلى ووربيرغ بشهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في ٢٨ آذار/ مارس قائلاً إن من المحتمل أن يكون الاقتراح السوفياتي، الذي يقدم وسيلة ممكنة لحل سلمي متفاوض عليه لقضايا الأمن الأوروبي، عبارة عن خدعة. ولكنه رأى «أن حكومتنا في ما يبدو تخشى أن تستكشف ذلك خوفاً من ألا تكون هناك خدعة على الإطلاق» وأنها قد تؤدي «إلى ألمانيا حرة، محايدة، ومنزوعة السلاح»، التي يمكن «أن تتحول إلى الفلك السوفياتي»، فيؤدي ذلك إلى منع الخطط لإعادة تسليح ألمانيا ضمن حلف الأطلسي. إن رفض هذه الفرصة لإنهاء الحرب الباردة ينطلق من مبادئ المذكورة رقم ٦٨ التي قضت بأن التعايش أمر غير مشروع.

ظلت هذه الأمور خارج نطاق البحث أمداً طويلاً؛ وحتى مجرد التطرق إلى الحقائق كان من شأنه تعريض المرء إلى التأييد بصفته مدافعاً يبرر أعمال ستالين. أما في ١٩٨٩ - ١٩٩٠، فقد أصبح من الممكن الاستشهاد باقتراح ستالين بحرية تامة في الجرائد والمجلات. ففي خضم نشوة الانتصار كان المرجو أن يُلزم الاتحاد السوفياتي عنوة بالموافقة على إدخال

James P. Warburg, *Germany: Key to Peace* (Cambridge: Harvard University Press, (٢٤) 1953), pp.188ff.

ألمانيا الموحدة في حلف عسكري تبين عليه الولايات المتحدة. لهذا كان لا بد أن يُرفض اقتراح غورباتشيف حول إقامة ألمانيا موحدة ومحايده بصفته امتداداً لـ «التفكير القديم»، وعرضاً لأفكارٍ متروكة بصيغة جديدة، مما لا يُؤخذ مأخذ الجد. وأصبح من الجائز في هذا السياق، لا بل من المفيد، الإشارة إلى الحقائق التي طُمست، لا لشيء إلا للتذكير بواقع مزعج.

كذلك أهملت اقتراحات سوفياتية أخرى دون أن يتم استكشافها ومتابعتها. يقول ريموند غارثوف، وهو محلل عالي المقام سابقاً في وكالة المخابرات المركزية واختصاصي بارز في الشؤون الأمنية والسياسة الخارجية، إن إعلان غورباتشيف عن تخفيض القوات من جانب واحد «له سابقة تثير الاهتمام وقعت قبل ثلاثين سنة تقريباً»، حين قام «نيكيتا خروشوف في كانون الثاني/يناير ١٩٦٠، بالكشف لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية عن أعداد القوة البشرية للقوات المسلحة السوفياتية معلناً بشكلٍ مثير عن تخفيض مقرر يبلغ ثلث ذلك خلال الستين القادمين». وبعد بضعة أشهر تحققت الاستخبارات الأمريكية من تخفيضات ضخمة في القوات العسكرية السوفياتية. فقد خفضت القوة الجوية التكتيكية بمقدار النصف، وذلك أساساً من خلال تخفيض عمومي بمقدار الثلثين في وحدات القاذفات الخفيفة؛ كما أن زهاء (١٥٠٠) طائرة من الطائرات المقاتلة - المعترضة قد سُحبت من البحرية، فأوقف نصفها عن الخدمة وأحيل الباقي إلى الدفاع الجوي ليحل محل الطائرات المفككة. وبحلول ١٩٦١ تم تنفيذ النصف تقريباً من التخفيض المعلن في القوة العسكرية البشرية. وفي ١٩٦٣ نادى خروشوف مرة أخرى بتخفيضات جديدة. يقول المراسل العسكري فريد كابلان، إن خروشوف سحب أيضاً أكثر من خمسة عشر ألفاً من القوات من ألمانيا الشرقية، داعياً الولايات المتحدة أن تقوم بتخفيضات مماثلة في الميزانية العسكرية وفي القوات العسكرية في أوروبا وغيرها، وأن تبادر إلى تخفيضات أخرى مماثلة لتخفيضات الاتحاد السوفياتي. إن الوثائق التي رُفِع عنها الحظر تكشف عن أن الرئيس كينيدي كان قد بحث سراً مثل هذه الامكانيات مع مسؤولين سوفيات كبار، ولكنه تَخَلَّى عنها عندما اتسع نطاق التدخل الأمريكي في فيتنام. يصف وليام كوفمان، وهو موظف سابق كبير في وزارة الدفاع الأمريكية ومحلل بارز للقضايا الأمنية، إخفاق الولايات المتحدة في الاستجابة لمبادرات خروشوف بأنها الأسف الوحيد الذي أحمله، من أيام خدمتي^(٢٥).

في أواسط السبعينيات، أخذ الإنفاق العسكري السوفياتي بالتوقف على مستواه كما تم الإقرار بذلك في ما بعد، في حين توسع التقدم الأمريكي في مضمار القنابل والرؤوس الحربية الاستراتيجية خلال ذلك العقد كله. واقترح الرئيس كارتر زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري مع تخفيض في البرامج الاجتماعية. جرى تنفيذ هذه الاقتراحات في عهد الرئيس ريفان، مع التلفيق المعتاد بترزايد روحية الصدام القتالي في الخارج وعلى أساس الذريعة المعتادة، ألا وهي

Garthoff, Ibid., and Fred Kaplan in: *Boston Globe*, 29/11/1989.

(٢٥)

التهديد السوفياتي، وكان في هذه الحالة التلويح بوجود «نافذة تظل على التعرض للأخطار» وبالانتصارات السوفياتية في العالم الثالث. هذا الزعم الأخير أكثر كذباً حتى من وجود البناء العسكري السوفياتي الرهيب. أما ما يتعلق ببقايا الامبراطوريتين البرتغالية والفرنسية وسقوطها تحت النفوذ الروسي في أواسط السبعينيات، فلم يكن ذلك أساساً إلا لأن الولايات المتحدة رفضت الدخول في علاقات ودية مع تلك الأقطار على أساس شرط الحياد والاستقلال، وهو شرط لا تقبله الولايات المتحدة دائماً؛ يصدق هذا على أمريكا اللاتينية وغيرها. يضاف إلى هذا أن الانتصارات السوفياتية كانت في مداها شيئاً يثير الاستخفاف، فهي عبء وليست كسباً في إطار القوة العالمية - وهذه حقائق كانت واضحة في وقتها وجرى الإقرار بها خلال بضع سنين حين لم تعد الذرائع مناسبة للمخططات الحالية. إن مقترحات غورباتشيف في ١٩٨٥ - ١٩٨٦ من أجل تحريم من جانب واحد لتجارب الأسلحة النووية، وإلغاء حلفي وارسو والأطلسي، وسحب الأساطيل الأمريكية والسوفياتية من البحر الأبيض المتوسط، وغير ذلك من الخطوات لتقليل المواجهة والتوتر، هذه المقترحات تم تجاهلها وطُرحت جانباً على أنها تهدف للإحراج. أما عزلة الولايات المتحدة دولياً، وهي عزلة تامة أحياناً، في قضايا نزع السلاح فقد تم حجبتها بانتظام، حتى عند الاحتفال ابتهاجاً بانتصارات أمريكية مزعومة في هذه القضية^(٢٦).

إذا نظرنا إلى نزاع الدول العظمى نجد أن من الصحيح القول بأن الاتحاد السوفياتي يؤلف، بطبيعته ذاتها، تحدياً مرفوضاً. إن الاقتصاد المهادف إلى الاكتفاء الذاتي، بالتحديد، يتعارض مع خطط الولايات المتحدة لإنشاء منظومة عالمية تقوم (نسيباً) على التجارة الحرة والاستثمار، الأمر الذي كان من المتوقع، في ظل الظروف السائدة في أواسط القرن، أن يؤدي إلى هيمنة الشركات الأمريكية الكبرى عليها وأن يكون نافعاً جداً لمصالحها، وهو كذلك فعلاً. وقد غدا التحدي شيئاً لا يطاق بدرجة أشد حين حالت الامبراطورية السوفياتية دون التغلغل الغربي في مناطق أخرى بشكل حر. فقد حرم الستار الحديدي الدول الصناعية الرأسمالية من منطقة كان من المتوقع لها أن تزود الغرب بالمواد الأولية وفرص الاستثمار والأسواق واليد العاملة الرخيصة. هذه العوامل وحدها كانت كفيلة بوضع الأساس لنزاع الدول العظمى، كما أدرك ذلك جيداً المحللون الجادون. جاء في وثيقة مهمة عن الاقتصاد

(٢٦) انظر المراجع في هامش رقم (٢٣)، و

Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There*, introduction and chap.7.

Raymond L. Garthoff, *Détente and Confrontation: American Soviet Relations from Nixon to Reagan* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1985), p.793.

حول عزلة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في مسألة الحد من التسلح ومسائل أخرى، والمعالجة الاعلامية لتلك القضايا (بمعنى تجنب الخوض فيها)، انظر:

Chomsky: *Necessary Illusions*, pp.82ff, and *Deterring Democracy*, chap.3, section 1.

السياسي للسياسة الخارجية الأمريكية صدرت في ١٩٥٥ عن مجموعة ذات صيت كبير لوضع البحوث أن التهديد الأساسي الذي تمثله الشيوعية هو التحول الاقتصادي للدول الشيوعية «بطريقة تقلل من استعدادها وقدرتها على تكميل الاقتصاد الصناعي للغرب»، وهذا هو أحد العوامل التي دفعت إلى التدخل في العالم الثالث وإلى العداء كذلك للاتحاد السوفياتي ونظامه الاستبدادي^(٣٧).

من الصحيح جداً كذلك أن الاتحاد السوفياتي سعى إلى الحصول على فرص أينما أمكنه العثور عليها، فدخل في علاقات صداقة ودعم مع الطغاة والقلة الأكثر خزيًا، أمثال منغستو في الحبشة وجنرالات الأرجنتين من النازيين الجدد، وكتفي بهذين المثليين. والكرملين أوف، بهذا الخصوص، بمقتضيات السنن التي يتبعها القيّمون على الحضارة والنظام. ولكن الاتحاد السوفياتي، في شذوذه الإجرامي عن هذه السنن، قدّم الدعم بانتظام إلى أهداف التخريب والهجوم الأمريكية فعرقل بذلك المخططات الخاصة بالدولة العالمية الوحيدة وحقاً. إن الدعم المادي ساعد هؤلاء الأعداء على البقاء، وأدت علاقاتهم مع الاتحاد السوفياتي إلى فرض حدود على أعمال الولايات المتحدة، خشية قيام نزاع بين الدولتين العظيمين لا يحتمل أن تخرج منه الولايات المتحدة بشكل سليم معافى. إن مثل هذا التورط السوفياتي يوصم عادة بأنه تدخل لا يطاق وتوسّع لا يحتمل، لا بل ينعت بالعدوان - مثلاً حين قامت قوات الكونترا بمهاجمة نيكاراغوا فأشيد بها لأن أفرادها «يخاطرون بأرواحهم لتحدي... العدوان المدعوم من السوفيات» الذي ترتكبه قوات ساندينيستا^(٣٨)، فتولّى هذه المسؤولية هو بحدّ ذاته عملٌ من أعمال العدوان لمجافاته المطالب الأمريكية.

لا يمكننا، لافتقارنا إلى وثائق داخلية من الاتحاد السوفياتي، إلا أن نتكهن بشأن ما إذا كانت «مخططات الكرملين» المشؤومة قد ردعتها بالفعل القوة العسكرية الغربية؛ فالبراهين المتوفرة لا تفي بالغرض. كما أن الأثر الرادع للقوة السوفياتية على المخططات الأمريكية هو بدوره مسألة تكهن^(٣٩). أوضح مثال لدينا على نجاح الردع هو كوبا، حيث اقتصرت الولايات المتحدة على الإرهاب الدولي واسع النطاق بدلاً من الغزو المباشر بعد أزمة الصواريخ التي وضعت العالم على شفا حرب نووية، برأي المشاركين في الأزمة أنفسهم؛ إن هذا، وهو أمر يمكن فهمه، مثل لا يبرز كثيراً في الأدبيات الغربية عن الردع. إن منظومات الأسلحة الأمريكية الجديدة، كما يستفاد من الوثائق الداخلية والعامّة، قد جرى تبريرها بالحاجة إلى التغلب على الرادع السوفياتي، الذي قد «يفرض تحفظاً أكبر على سياساتنا عن

William Yandell Elliot, ed., *The Political Economy of American Foreign Policy* (٢٧) (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1955), p.42.

لمزيد من البحث في هذه الدراسة الهامة والمتجاهلة على العموم، انظر:

Noam Chomsky, *At War with Asia* (New York: Pantheon Books, 1970), introduction.

Chomsky, *Detering Democracy*, p.18.

(٢٨) انظر:

Schwartz, *The Nuclear Seduction*.

(٢٩) لتقدير متشكك، انظر:

الحرب الباردة» خوفاً من حرب نووية (بول نيتز، مذكرة مجلس الأمن القومي رقم ١٤١ وتاريخ ١٩٥٣). إن الولايات المتحدة بصفتها قوة عالمية غالباً ما تتدخل في مناطق تفتقر فيها إلى ميزة القوات التقليدية. لذلك فإن اتخاذ موقف عسكري منذر بالتهديد كان ضرورياً لحماية مثل تلك العمليات. قال يوجين روستو قبيل تعيينه مديراً لـ «وكالة السيطرة على الأسلحة ونزع السلاح» في إدارة ريغان إن القوى النووية الاستراتيجية توفّر «درعاً» لمتابعة «مصالح الولايات المتحدة في العالم» وذلك بواسطة «الوسائل التقليدية أو قوات مسرح العمليات»؛ وأضاف هارولد براون وزير الدفاع في حكومة كارتر قائلاً إن هذه القوات «تصبح بذلك أدوات ذات معنى للقوة العسكرية والسياسية»^(٣٠).

إذا وضعنا التعقيدات الثانوية جانباً أمكننا أن نقول إن الحرب الباردة بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي كانت بالدرجة الأساس حرباً ضد دوله التابعة، وكانت بالنسبة إلى الولايات المتحدة حرباً ضد العالم الثالث. وقد فعلت تلك الحرب فعلها بالنسبة إلى كل منها في ترسيخ نظام بعينه من أنظمة الامتياز الداخلي والقسر. لقد كانت السياسات المتبعة داخل إطار الحرب الباردة سياسات غير جذابة للناس الذين لم يقبلوا بها إلا مكرهين. فعلى مدى التاريخ كله كانت الوسيلة التقليدية لتعبئة جمهور متردد تتمثل بالخوف من عدو شرير نذر نفسه لتدمير ذلك الجمهور. وقد خدم نزاع الدول العظمى هذا الغرض على أحسن وجه - وذلك لغرض الحاجات الداخلية، كما رأينا في الكلام الرنان المحموم الوارد في وثائق التخطيط الصادرة عن جهات عليا، كاللمذكرة رقم ٦٨ الصادرة عن مجلس الأمن القومي، ولغرض الدعاية كذلك. كان للحرب الباردة فائدة وظيفية عاملة للدول العظمى، وهذا سبب يفسر دوامها.

والآن انسحب أحد الأطراف من اللعبة. أما إذا كان الذي في ذهننا هو الحرب الباردة التاريخية، لا البنية العقائدية، فليس من الصحيح إذن أن الحرب الباردة قد انتهت كلياً. إنما لعلها انتهت نصفياً؛ فواشنطن تظل طرفاً في اللعبة كسابق عهدها.

وما هذه النقطة بالخافية. فقد ذكرت الصحافة في وصفها ميزانية البنتاغون الجديدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ أن «من رأي ديك تشيني وزير الدفاع، وهو رأي يشاركه فيه الرئيس بوش، أن الولايات المتحدة ستستمر في الحاجة إلى قوة بحرية كبيرة [وإلى قوات تدخل على العموم] لمعالجة المناوشات والتهديدات التي تتعرض لها المصالح الأمريكية في أمكنة مثل أمريكا اللاتينية وآسيا». ووصف تقرير «استراتيجية الأمن القومي» الذي أرسل إلى الكونغرس بعد ذلك بشهرين، وصف العالم الثالث بأنه موضع محتمل للنزاع:

إننا نتنبأ، في العصر الجديد، أن تظل قوتنا العسكرية دعامة أساسية للتوازن العالمي، ولكن بمرور أقل وبوسيلة مختلفة. ونعتقد أن الطلب الأكثر احتمالاً لاستخدام قوتنا العسكرية قد لا

Chomsky, *On Power and Ideology*, p.105.

(٣٠) انظر:

كان مقترح نيتز المحدد يتعلق بنظام دفاع مدني من شأنه أن يخفف الاهتمام السوفياتي بالثأر. ولما كان ذلك غير عملي بالمرّة، فقد كان البديل الوحيد هو الأسلحة المهلكة أكثر. كانت قضية SDI «الاستراتيجية عاتلة».

يشمل الاتحاد السوفياتي وقد يكون في العالم الثالث، حيث قد يتطلب الأمر قدرات ومداخل جديدة.

كما حينما «قام الرئيس ريغان بتوجيه القوات البحرية والجوية الأمريكية للعودة إلى [ليبيا] في ١٩٨٦» لخصف أهداف جضرية مدنية، مسترشدة بهدف «الإسهام في خلق بيئة دولية للسلام والحرية والتقدم التي يمكن فيها لديمقراطيتنا - وللأمم الحرة الأخرى - أن تزدهر»^(٣١).

يضاف إلى ذلك «أن التقدم التقني المتزايد في نزاعات العالم الثالث سيضع قواتنا أمام مطالب خطيرة»، وقد «يستمر في تهديد مصالح الولايات المتحدة» حتى دون «خلفية التنافس بين الدول العظمى». وبالنظر إلى مثل هذه الأسباب، علينا أن نضمن الوسائل لتحريك قواتنا المرابطة في الولايات المتحدة ولتعزيز وحدتنا المنشورة في المقدمة أو لإرسال قوة إلى المناطق التي ليس لنا فيها حضور دائم»، لا سيما في الشرق الأوسط، بسبب «اعتقاد العالم الحر على تجهيزات الطاقة من هذه المنطقة الحيوية»، حيث «التهديد لمصالحنا» الذي كان يتطلب اشتباكاً عسكرياً مباشراً «هو تهديد لا يمكن إلقاء مسؤوليته على عاتق الكرملين. . . . إننا نتوقع في المستقبل أن تكون التهديدات غير السوفياتية لمصالحنا مدعاة لاهتمام أكبر حتى من اهتمامنا في الماضي». وفي واقع الأمر «إن تهديد مصالحنا» كان دائماً هو القومية المحلية، وهذه حقيقة يُعترف بها أحياناً، مثلاً حين شهد مؤسس «قوات الانتشار السريع» (المعروفة في ما بعد باسم القيادة المركزية) في عهد حكومة كارتر، وهي موجهة بالأساس نحو الشرق الأوسط، فقال أمام الكونغرس في ١٩٨٠ إن استخدام تلك القوات في أغلب احتمال ليس لمقاومة هجوم سوفياتي (غير القابل للتصديق جداً) بل لمعالجة القلاقل المحلية والإقليمية، وعلى وجه الخصوص «القومية الراديكالية» التي كانت دائماً مصدر قلق كبير^(٣٢). ويلاحظ أن مخططات إدارة بوش قد قدمت قبل اجتياح العراق للكويت وما تلاه من أزمة في آب/ أغسطس ١٩٩٠ - بل في وقت كان العراق فيه لا يزال يُعتبر صديقاً يحظى بالرعاية.

Michael Gordon in: *New York Times*, 31/1/1990, and *The White House, National Security Strategy of the United States* (March 1990).

Noam Chomsky: *Pirates and Emperors* (Mon- انظر: له، انظر: *Black Rose Books*; New York: Claremont, 1986), chap. 3, and *Necessary Illusions*, pp.272-273, and William Schaap in: *Covert Action Information Bulletin* (Summer 1988).

لاحظ أن القضية المبحوثة هي كيفية معالجة وسائل الإعلام المعلومات المتوفرة في سياق المطالب من الدولة، وهي هكذا مستقلة نوعاً ما عما ستؤول إليه الوقائع، إذا ما جرى اثبات مصداقيتها. لخلفية وثيقة الصلة، انظر: Stephen Shalom in: *Z Magazine* (April-June 1990).

(٣٢) شهادة روبرت كומר (Robert Komer) أمام لجنة خدمات السلع في مجلس الشيوخ، مقبسة من:

Melvyn Leffler, «From the Truman Doctrine to the Carter Doctrine», *Diplomatic History*, vol.7 (1983), pp.245ff.

لمزيد من البحث، انظر: Chomsky: *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There*, and *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians*.

يمضي تقرير «استراتيجية الأمن القومي» إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لـ «نزاع مخفف» يشمل «التحديات الأقل أهمية كالارهاب والتخريب والتمرد وتهريب المخدرات التي تهدد الولايات المتحدة ومواطنيها ومصالحها بطرق جديدة. . . . إن النزاع المخفف يشمل صراع المبادئ المتنافسة والعقائد المتطاحنة دون مستوى الحرب التقليدية»، وعلى قواتنا العسكرية

أن تكون قادرة على المعالجة الناجعة للتهديدات كافة بما فيها التمرد والارهاب. . . . سيرتب على القوات أن تتأقلم مع البيئة القاسية وأبنية المعسكرات البدائية ومصعب التزود بالوقود، وهي من المشاكل التي غالباً ما تعترض السبيل في العالم الثالث. . . . إن من الأفضل أن يكون التدريب والبحث والتطوير متفقه مع حاجات النزاع المخفف.

- وعلى الأخص مع التمرد المضاد في العالم الثالث.

سيكون من الضروري كذلك تعزيز «القاعدة الصناعية للدفاع»، وإيجاد محفزات «للاستثمار في المعدات الجديدة وفي البحث والتطوير»، وهذا أمر «سيكون مهماً على وجه الخصوص في عصر يحتمل أن تنخفض فيه المشتريات على العموم. . . . إن هدفنا هو أن نتحرك لتجاوز الاحتواء، وأن نسعى إلى ضم الاتحاد السوفياتي في منظومة دولية بصفته شريكاً بنّاء» في مناطق مثل أمريكا الوسطى، التي «تظل عامل إخلال في العلاقات الأمريكية - السوفياتية» وحيث «نعتبر الاتحاد السوفياتي مسؤولاً عن تصرف عملائه في كوبا ونيكاراغوا، اللتين تستمران في الإخلال بالسلام والنظام - أي عدم إطاعة الأوامر الأمريكية.

وتتغير مناهج الكليات العسكرية وفقاً لذلك. فقد أعلنت كلية الحرب البحرية أن مناهجها وتمازينا الحربية ستشدد على حرب المدن، والارهاب، وأزمات «الدرجة المخففة»، باستخدام نماذج مثل غزو بنما. إن نوعاً جديداً من النزاعات «المتوسطة» مع أعداء أقبوا في العالم الثالث يتطلب أيضاً اهتماماً خاصاً، بالنظر إلى الحاجة الماسة المستمرة إلى «إظهار القوة في مناطق أخرى والمحافظة على منفذ في الأسواق البعيدة والمصادر النائية» (السناتور وليام كوهين، عضو لجنة القوات المسلحة)^(٣٣).

يعالج هذه المسائل الجنرال البحري غراي، فهو يرى أن انتهاء الحرب الباردة سيغير فقط من وجهة سياساتنا الأمنية دون أن يغيرها كثيراً. «في الواقع إن أغلبية الأزمات التي تصدّينا لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم تشمل الاتحاد السوفياتي مباشرة»، وهذه حقيقة يمكن الآن لا الاعتراف بها فقط - فالاتحاد السوفياتي قد فقد فعاليته من أجل السيطرة على الناس - بل يجب تأكيدها وذلك لكي نضمن أننا قد نعمل كما عملنا في السابق عند وجود «أخطار تهدد مصالحنا». إن نزاع الشمال مع الجنوب هو الحد الفاصل:

إن التزم المزايد في العالم النامي بشأن الهوة بين الأمم الغنية والفقيرة سيخلق تربة خصبة

Associated Press, 3/4/1990, and Michael Klare, «The U.S. Military Faces South,» *Na-* (٢٣) tion (18 June 1990).

الحركات التمرد. هذه الحركات لها الامكانية في تهديد الاستقرار الاقليمي وتهديد متفدنا للحصول على الموارد الاقتصادية والعسكرية الأساسية. سيكون هذا الوضع أكثر خطورة حين تصبح أمتنا وحلفاؤها، وكذلك الحوصم المحتملون، أكثر اعتماداً على هذه الموارد الاستراتيجية. فإذا كان لنا أن نجد الاستقرار في هذه المناطق، ونحافظ على منفذ إلى مصادرها، ونحمي مواطنينا في الخارج، وندافع عن ممتلكاتنا الحيوية، ونردع النزاع، فإن علينا أن نحافظ، ضمن بنية قواتنا الفعلية، على قدرة لا شك فيها على نشر قوتنا العسكرية بالمرونة اللازمة للتصدي لأي نزاع في العالم يتعلق بالعنف.

ويجب علينا، وهذا أمر حيوي، أن نحفظ لأنفسنا «منفذاً لا يعيقه عائق للوصول إلى الأسواق الاقتصادية النامية في العالم بأسره وللوصول إلى المصادر التي نحتاج إليها لدعم متطلباتنا الصناعية». لهذا فنحن بحاجة إلى «قدرة لا شك فيها للدخول بالقوة، وإلى قوات تكون من قبيل الحملات العسكرية حقاً»، وذات اقتدار على القيام بمهام مختلفة جداً ابتداءً من التمرد المضاد والحرب النفسية وحتى نشر «قوات ذات فرق متعددة». يجب علينا كذلك أن نلفظن إلى التقدم التقني المتصاعد سريعاً في صناعة الأسلحة وإلى توفر الفرص لامتلاكها من قبل الدول الاقليمية الجديدة المنتشرة في العالم الثالث، وذلك لكي نطور قدراتنا العسكرية باستغلال الآفاق البعيدة في الإلكترونيات والهندسة الوراثية وغيرها من التقنيات البيولوجية، وما إلى ذلك، «إذا كان لأمتنا أن نحافظ على مصداقيتها العسكرية في القرن القادم»^(٣٤).

أما محاور التفكير فهي محاور مألوفة. لقد قام رتشارد إمرمان، مؤرخ الدبلوماسية، باستعراض التفكير الاستراتيجي عند الرئيس أيزنهاور، فلاحظ أن الرئيس المذكور «كان يعتقد بشكل قاطع لا يرقى إليه الشك بأن قوة أمريكا وأمنها يعتمدان على محافظتها على منفذ في أسواق العالم ومصادره - لا بل السيطرة عليها - لا سيما في العالم الثالث». وقد افترض أيزنهاور شأنه شأن المخططين الآخرين، أن الغرب كان آمناً من حيث وقوع أي هجوم سوفياتي عليه، وأن مثل هذه المخاوف هي «ثمرة مخيلة مصابة بجنون الشك». ولكن خط المحيط البعيد «كان عرضةً للتخريب»، وكتب أيزنهاور يقول: «إن الروس يتقربون جداً من جواهر العالم الثالث أكثر بكثير منا» وإنهم ماهرون في الدعاية وغيرها من الطرق «التي تخاطب الجماهير مباشرة وتجتذباها»^(٣٥). إن هذه من السمات المعهودة في سجل التخطيط، وهي أكثر وضوحاً من السابق، الآن وقد فقدت صورة الاتحاد السوفياتي التوسعي والعدواني قدرتها على التصديق.

وبعبارة أبسط، ستستمر الحرب ضد العالم الثالث، وسيستمر وصم الاتحاد السوفياتي بالاعتدي إذا وقف في طريق الآخرين. وسيُحْتَّ غورباتشيف على المضي في «تفكيره الجديد» الذي سيحوّل الاتحاد السوفياتي إلى متعاون مع مخططات الولايات المتحدة من أجل نظام

A.M. Gray in: *Marine Corps Gazette* (May 1990).

(٣٤)

Richard Immerman, «Confessions of an Eisenhower Revisionist,» *Diplomatic History* (Summer 1990).

(٣٥)

عالمي، ولكن واشنطن ستصر على الاستمرار في «تفكيرها القديم». فضلاً عن هذا، لن تقدم منافع كبيرة للمكافأة عن السلام. وبما أن العالم الثالث أخذ يبلوغ نواحي التقدم التقني، فإننا بحاجة إلى قوة عسكرية ذات تقنية عالية لردع هذا العالم واحتوائه. وبما هو جدير بالشكر أن يتوفر مزيد من الأعمال للصناعة الإلكترونية.

إن التغييرات في الميزانية يجب أن تُرتب بشكل يخدم الأغراض العسكرية كثيفة رأس المال إذا أُريد لها أن تؤدي وظيفتها نحو الصناعة المتقدمة. والبدائل للإنفاق العسكري ممكنة نظرياً، لكنها تنحو - كما فهمت أوساط الأعمال من أصول نشأة الحرب الباردة - إلى إعطاء آثار غير مرغوب فيها: عرقلة الامتيازات الادارية، وتعبئة الأصوات الشعبية لتوسع بذلك من «أزمة الديمقراطية»، وإعادة توزيع الدخل، وغير ذلك. إن المشكلة ليست مشكلة نظرية اقتصادية صرفاً، بل هي مشكلة سلطة وامتيازات، والبنى المؤسسية الخاصة بها. وما دعاة التحول إلا كالمطاعين مع طواحين الهواء ما لم يواجهوا هذه المشاكل الأساسية.

ينطبق هذا على معارضي التدخل إذا التزموا بإطار التفكير التقليدي. لهذا، فإن من الصيانية إلغاء التبريرات الثابتة: ترويج الديمقراطية والأمن القومي. ولذلك نجد الذين يمارسون اللعبة قد استتجوا أخيراً أن التدخل في العالم الثالث «لم يكن له معنى قط، حتى في ذروة الحرب الباردة»، وليس له معنى الآن بالتأكيد، ولهذا يمكننا إيقاف الحروب القاتلة التي نرعاها في كمبوديا وأنغولا وأفغانستان والسلفادور، ونخفّض جذرياً من قواتنا الخاصة بالتدخل^(٣٦). وإذا مضينا بهذه الحجة خطوة أخرى نلاحظ أن الطبقة السياسية بأسرها قد أيدت التدخل، إلا إذا ثبت أنه باهظ الكلفة لنا. يترتب على هذا إذن إما أن السخف وعدم الكفاءة كانا من متطلبات الأهلية للزعامة السياسية و«الخبرة» المعترف بها والاحترام الإعلامي وما أشبه؛ وإما أن الأسباب المزعومة ليست هي الأسباب الحقيقية. وبما أن الاستنتاج الأول غير قابل للتصديق، فإننا نتقل إلى الاستنتاج الثاني، وبذلك نعتزف بأن التحليل غير دقيق، مما يخدم ترسيخ الأوهام التي ينبغي لنا طرحها. إن الأسباب الحقيقية للتدخل، سواء كانت مقنعة أم لا في قضايا بعينها، كانت أبعد شيء عن اللامعقول.

تكشف الحجج الراهنة المؤيدة لقوات التدخل، كما يرد في تقرير «استراتيجية الأمن القومي»، عن أن المنظومة العقائدية أخذت تفرغ جعبتها من الذرائع المؤيدة للجوء إلى التخريب والقوة العلنية في الشؤون الدولية، وإلى الإجراءات الكيترية العسكرية في الداخل. فالدفاع ضد الجماعات الستالينية لم يعد يصدّق. وقد جرى إدراك المشكلة الخاصة بزوال الذرائع منذ سنين، ولكن الجهود المبذولة في الثمانينات للتغلب عليها - بزج مسألة الإرهابيين العرب المأفونين أو تجار المخدرات من أصل إسباني، مثلاً - كانت أقصر أمداً من أن تكون

Stephen Van Evera in: *Atlantic Monthly* (July 1990).

(٣٦)

انظر أيضاً: *CCS Policy Report* (Cambridge, Mass.: Institute for Peace and International Security) (June 1990).

فعالة حقاً. لذلك، أصبح من الضروري الإقرار بأن العالم الثالث ذاته هو العدو الحقيقي. وإذا كان التهديد الأساسي للشيوعية يكمن في التحول الاقتصادي للدول الشيوعية «بطريقة تقلل من استعدادها وقدرتها على تكميل الاقتصاد الصناعي للغرب»، فإن الشيء ذاته يصدق على «القومية الراديكالية» عامة - وهي حقيقة لم تغب عن المخططين والمحللين الاستراتيجيين. إن شدة المشكلة تتباين من منطقة إلى أخرى، ويظل الشرق الأوسط موضع الاهتمام الأول في العالم الثالث بسبب احتياطاته من الطاقة التي لا تضاهاى. ولكن، ووفقاً لتفكير المذكرة رقم ٦٨، ليس هناك بقعة في الأرض مهما كانت صغيرة أو تافهة يجوز التغاضي عنها بأمان.

ثالثاً: من قبل ومن بعد

نتنقل، في هذا السياق، إلى سؤال آخر ينشأ منذ الابتداء: كيف تختلف الأحداث والتطبيقات النموذجية للحرب الباردة عما سبقها؟ إن النظام الأحادي القطب نظام جديد، وقد أعطى التطبيقات التقليدية نكهة جديدة كما أنه وسع من مداها. ولكن التشابه يقوِّض كثيراً من مصداقية الصورة التقليدية.

فمن الجانب السوفياتي نجد حكام دوقية موسكو الكبرى، وقد بسطوا سلطتهم مدة خمسة قرون على «روسيا» كلها، فخلقوا دولة مستبدة كبيرة، وإن كانت أكثر تحلُّفاً بكثير من أوروبا الغربية ودون أن تعمل على ردم الفجوة بينها، وما إن حلت سنة ١٩١٤ «حتى غدت ملكاً شبه استعماري لرأس المال الأوروبي»^(٣٧). إن المتشددين سرعان ما يبادرون إلى تذكير الضحايا الذين أخذوا بغورباتشيف بأن «روسيا بصفقتها دولة عظمى كانت قد نشرت جيوشها مراراً في أوروبا وسحقت تكراراً الانتفاضات الشعبية في أوروبا الوسطى»، فقمعت الثورة المجرية سنة ١٩٥٦، وأخذت الديمقراطية التشيكية في ١٩٦٨ تماماً «كما قمعت القوات الروسية قمعاً دمويًا الثورة المجرية في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ وأخذت بعنف الانتفاضات التي قامت في بولونيا في ١٨٣١ ثم في ١٨٦٣ - ١٨٦٤. . . . احتلت القوات السوفياتية برلين في ١٩٤٥؛ وكانت القوات الروسية قد احتلت برلين في ١٧٦٠ وأحرقتها». بل «إن القوات الروسية، ابتغاءً لمصالح روسيا كدولة عظمى، قد ظهرت في أماكن متعددة في حين لم تظهر فيها القوات السوفياتية»، مثل إيطاليا وسويسرا، كما يقول الكاتب صامويل هنتنغتون^(٣٨). ويمضي هذا الكاتب إلى القول «إن المرء لا يمكنه أن يفترض أن السوفيات لن يلبجأوا إلى طرق الماضي الخبيثة؛ إن اعتبار الاحتلال السوفياتي لبرلين في ١٩٤٥ من بين هذه «الطرق الخبيثة» يعكس

(٣٧) انظر: Teodor Shanin, *Russia as a «Developing Society»* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1985), vol.1, pp.103ff., 123ff., 134ff. and 187ff.

D. Mirsky, *Russia: A Social History* (London: [n.pb.], 1952), p.269.
National Interest (Fall 1989).

والاقتباس من :
(٣٨)

على ما يبدو الاتجاه الحاضر الذي يضيف التصديق على الزعم النازي القائل بالدفاع عن الحضارة الغربية ضد الخطر البلشفي .

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وبصرف النظر عن الدرجة، فإن التغييرات التي اقتضتها الحرب الباردة كانت كلامية إلى حد كبير. فمنذ ١٩١٧ والتدخل هو دفاع عن النفس ضد الخطر السوفياتي - بما في ذلك التدخل في روسيا نفسها بعد الثورة البلشفية مباشرة والتأييد السري للجيش التي أسسها هتلر في أوكرانيا وأوروبا الشرقية وامتد ذلك حتى الخمسينيات^(٣٩). وكانت قد اتخذت أعمال مشابهة قبل الثورة البلشفية، ولكنها كانت خوفاً من أخطار أخرى. فحين غزا ودرو ولسون المكسيك وهاييتي وجمهورية الدومينيكان - حيث قام مقاتلوهم بالقتل والتخريب، وأعادوا نظام الرق، وألغوا النظام السياسي، وسلموا البلاد إلى المستثمرين الأمريكيين - كانت تلك الأعمال دفاعاً عن النفس ضد المغول الأوروبيين. وكان الاجتياح والتدخل في سنين سابقة يجري دفاعاً ضد بريطانيا وإسبانيا و«المتوحشين الهنود القساة» كما ورد في بيان إعلان الاستقلال - والواقع أنه كان ضد أي أحد يقف عقبة في الطريق .

لم يكن من الصعب على كبار المفكرين أن يشخصوا المجرمين. ففي السنين الأولى من الجمهورية قام الكاهن تيموثي دوايت، مدير كلية ييل، وهو مؤلف محترم ومن دعاة القيم البيوريتانية، بكتابة قصيدة عن المذبحة الوحشية لهنود منطقة بيكيوت. قال إن المستعمرين نظروا إلى هؤلاء الهنود بـ «عميون كريمة»، وسعوا إلى كسب صداقتهم، ولكنهم صدوا عن ذلك من «شياطين كندا الحقيرين» فلم يكن أمامهم من خيار سوى ذبحهم، رجلاً ونساءً وأطفالاً. وعزا توماس جفرسون فشل «الخطة الحيرة التي كنا نسير عليها هنا من أجل سعادة السكان الأصليين القاطنين قريباً منا» إلى العدو الانكليزي؛ «إن سياسة انكلترا، وهي سياسة مصلحية وغير مبدئية، قد هزمت جهودنا كلها المبذولة من أجل خلاص هؤلاء التعساء، وأغرثهم على إشهار السلاح ضدنا». فالانكليز إذن «هم الذين أجبرونا الآن على ملاحقتهم إلى حد الإبادة، أو إبعادهم إلى مواقع لا نصل إليها». فالانكليز إذن، من دوننا، كانوا المسؤولين عن «التشريد الوحشي الثابت، إن لم نقل الإبادة، لهذا الجنس في بلادنا أمريكا...» وعلى هذا الأساس نفسه حث جفرسون على اجتياح كندا برسالة إلى جون أدامز الذي وافق قائلاً: «إن اجتياحاً آخر لكندا سيسكت الهنود إلى الأبد ويكون خيراً لنا ولهم»^(٤٠).

وجرى اتباع النظرية ذاتها حين عاث الجنرال أندرو جاكسون فساداً في أرجاء فلوريدا، مبيداً الكثير من سكانها الأصليين حتى أخضع ذلك الإقليم الإسباني إلى السيطرة الأمريكية.

Chomsky, *Turning the Tide*, p.198.

(٣٩)

والصادر المذكورة فيه .

Richard Drinnon, *Facing West: The Metaphysics of Indian-Hating and Empire* (٤٠) *Building* (Minneapolis: University of Minnesota, ©1980), pp.68 and 96ff.

رسائل جفرسون (Jefferson) في عامي ١٨١٢ و ١٨١٣ وجون أدامز (John Adams) في عام ١٨١٢ .

وانبرى جون أدامز للدفاع عن هذه الحملة الحربية القائلة في رسالة إلى وزيره المفوض في اسبانيا جورج ارفنغ، وهي على حد تعبير وليام إيرل ويكز «رسالة تعتبر منذ أمد طويل واحدة من أهم أوراق الدولة في تاريخ العلاقات الخارجية الأمريكية». واعتبر توماس جفرسون هذه الوثيقة أنها «من بين أحذق الوثائق التي اطلعت عليها في حياتي، من ناحيتي المنطق والأسلوب معاً». وهذا حكم يوافق عليه المؤرخون المحدثون. لقد أخذ جفرسون بالانتقاد العنصري العنيف الوارد في الرسالة تبريراً لعدوان الجنرال جاكسون ووحشيته بحيث إنه حث على توزيعها على نطاق واسع «للمفاظ في أوروبا على رأي صحيح عن أخلاقنا السياسية»^(٤١).

كان الدافع الحقيقي للحرب هو التوسع و«اتخاذ فلوريدا ملجأاً للهنود والعييد الأمريكيين»، وهذا كما قال ويكز «شيء يثير الحنق في المنظور الأمريكي». ولكن هذا الدفاع المبكر عن «بيان المصير»، وإزاحة الهنود، والعبودية، وانتهاك المعاهدات، واستخدام القوات العسكرية دون موافقة الكونغرس، برّر أدامز العدوان بالعبارات المعهودة للدفاع عن النفس. فالخطأ إنما يكمن، كما كتب، في المكائد الانكليزية في فلوريدا، أولاً خلال حرب ١٨١٢ حين شجع الوكلاء الانكليز «كل الزنوج الهاربين وكل الهنود المتوحشين وكل القراصنة وكل الخونة لبلادهم... على الانضمام تحت رايتهم، وشن حرب إبادة» ضد الولايات المتحدة؛ ثم حين «تكرر إشعال هذه الحرب الزنجية - الهندية ضد حدودنا» وذلك من قبل هؤلاء المجرمين البريطانيين (وقد أعدم اثنان منهم)، حتى ان «السكان الآمنين للولايات المتحدة قد أصيبوا بأحوال حرب وحشية من الأنواع كلها وذلك من قبل حشود مختلطة من الهنود والزنوج الخارجين على القانون». أضف إلى هذا أنه «اعتباراً من تاريخ إقامة استقلالنا حتى اليوم كانت الحروب الهندية كلها التي أصابتنا من صنع التحريض الذي قام به التجار والوكلاء الانكليز». وقد لجأ أدامز إلى القانون الدولي لتبرير أعمال جرت ضد «عدو غير إنساني»، كإعدام السجناء، واستشهاد بمصادر من القرن الثامن عشر قائلاً: «إن تبرير هذه المبادئ يكمن في فعاليتها المفيدة للقضاء على الإرهاب وإعطاء العبرة»^(٤٢).

وقد أدرك أدامز، كما أدرك دين أتشيسون من بعده بسنوات، أنه في مثل هذه العمليات يكون من الحسن الكلام بطريقة «أوضح من الحقيقة؛ وأن من الأحسن ارتكاب الخطأ في جانب القوة من ارتكابه في جانب الضعف». ويعلق ويكز قائلاً إن أدامز «قد أفصح بذلك عن كثير من الأساطير التي كانت ضرورية لخلاص الضمير في أمة مستقيمة التفكير امتدت أولاً عبر قارة بأسرها ثم في أرجاء العالم»^(٤٣).

(٤١) أيرق أدامز (Adams) إلى السفير ارفنغ (Erving) في عام ١٨١٨.

William Earl Weeks, «John Quincy Adams's «Great Gun» and the Rhetoric of American Empire,» *Diplomatic History* (Spring 1990).

Drinnon, *Ibid.*, pp. 109ff.

(٤٢) المصدر نفسه، و

Weeks, *Ibid.*; Drinnon, *Ibid.*, and Dean Acheson, *Present at the Creation* (New York: Norton, 1969).

Chomsky, *Detering Democracy*, chap.3.

انظر:

وحين لا يكون من الممكن إيجاد شياطين أجناب حقيرين بسهولة، يكون من الممكن اللجوء إلى شيء آخر هو حطة الذين يقفون في طريقنا. قال بيتر برنيت، حاكم ولاية كاليفورنيا، في رسالته السنوية لعام ١٨٥١: «إن حرباً من حروب الإبادة سيستمر اندلاعها بين الجنس إلى أن يفرض الجنس الهندي الأحمر». ومع أننا لا يمكننا إلا أن نتوقع هذه النتيجة «بأسف مؤلم، غير أن المصير المحتوم لهذا الجنس هو خارج سلطة الإنسان وحكمته فلا يستطيع دفعه». وكتب وولت ويتمان يقول إن من الضروري مصادرة الأراضي المكسيكية وذلك لخير البشرية؛ «فما هي علاقة المكسيك التعيسة، العاجزة بالرسالة الكبرى لاستيطان العالم الجديد من قبل جنس نبيل؟» إن اجتياحنا قد «ينزع الأغلال التي تمنع الناس من الفرصة المتساوية للسعادة والخير». وجاء وصف المكسيكيين على لسان بعض الرحالة بأنهم «أناس عاجزون وجبناء وغير قادرين على السيطرة على مصائر تلك البلاد الجميلة» من كاليفورنيا، التي تعود بحكم الحق إلى الأنكلوسكسون في خيال عنصرَي القرن التاسع عشر - وهو خيال يشارك فيه مع آخرين تشارلز داروين، الذي شعر «أن هناك كثيراً من الحقيقة على ما يبدو في الاعتقاد القائل بأن التقدم في الولايات المتحدة، وكذلك طبيعة الناس فيها، هما من نتائج الانتخاب الطبيعي»^(٤٤).

أما حقيقة الأمر، على طول المدى، فهي أن العدو الحقيقي إنما كان السكان الأصليون للمناطق التي طُردوا منها وإلا عليهم البقاء فيها كأتباع خاضعين؛ ومن الأعداء الآخرين دول أخرى تدخلت في حقنا بمعاملة هؤلاء التافهين بمقتضى رغباتنا. وقد أقرَّ هذه الحقائق أحياناً، كما فعل روبرت لانسنغ، وزير خارجية ولسون، حين أوضح وبموافقة رئيسه قائلاً:

إن الولايات المتحدة في دعوتها لبدأ مونرو إنما تنظر إلى مصالحها ذاتها. إن سلامة أراضي الأمم الأمريكية الأخرى هي غرض لا غاية. ولئن بدا هذا قائماً على الأنانية وحدها فإن صاحب المبدأ المذكور لم يكن لديه دافع أعلى أو أكرم من ذلك في إعلانه.

ومضى لانسنغ يقول إن المشكلة المركزية هي استبعاد السيطرة الأوروبية من على «الأراضي الأمريكية ومؤسساتها من خلال الوسائل المالية وغيرها». وجاءت أعمال ولسون متفقة مع هذا المبدأ حين استبعد انكلترا، مثلاً، من امتيازات نפט أمريكا الوسطى؛ فالسيطرة على النفط كانت تُعتبر منذ السنين الأولى لهذا القرن وسيلة ضغط عظيمة الأثر في الشؤون العالمية، ناهيك عن الأرباح الطائلة الناجمة عن الآبار. هذا وإن الرائد الأخلاقي العظيم لحق تقرير المصير لم يفتح فتحةً جديداً^(٤٥).

أما التغيير الكبير بعد الحرب العالمية الثانية، فهو أن الولايات المتحدة كانت في وضع

Reginald Horsman, *Race and Manifest Destiny* (Cambridge: Harvard University (٤٤) Press, 1981), pp.279, 235 and 210-211, and Charles R. Darwin, *Descent of Man* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981), part 1, p.179.

أنا مدين لجان كوستر (Jan Koster) بالنسبة إلى هذا المرجع.

(٤٥) لمزيد من المراجع والبحث، انظر: Chomsky, *Turning the Tide*, pp.59, 61 and 146ff.

يُمكنها من تطبيق هذه المبادئ على سلسلةٍ من المسائل أوسع بكثير؛ كما أن «الامبراطورية الشريرة» التي كان على أمريكا أن تدافع عن نفسها منها لم تعد، بطبيعة الحال، من المغول أو الانكليز.

ويبدو أن من الصعب على شعوب العالم الثالث أن تقدر الخطر الذي يتهدد أمن الولايات المتحدة من قبل العملاء التابعين لأعداء خارجيين يشيرون الفزع. وقد علّق أحد الدبلوماسيين المكسيكيين، حين سعت إدارة كينيدي إلى تنظيم عمل جماعي ضد كوبا في سنة ١٩٦١، قائلاً: «إذا أعلننا أمام الناس أن كوبا هي خطر على أمتنا فسيموت أربعون مليون مكسيكي ضحكاً»^(٤٦). غير أن الغربيين من ذوي الثقافة المتقدمة استجابوا للاقتراح برّد مناسب تحفّ به الجدية والقلق.

ومع أن الحرب الباردة قد انتهت رسمياً، غير أن تطبيقاتها مستمرة كالسابق، ولكنّ دفاعاً عن النفس ضد أعداء آخرين. فحين قامت إدارة بوش بغزوبنما في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، كان من المستحيل استحضار صورة «الامبراطورية الشريرة» في الأذهان شعوذةً. لذلك سُنت «عملية القضية العادلة» دفاعاً عنا ضد تجار المخدرات الذين يرومون تدميرنا، بالإضافة إلى ذرائع أخرى^(٤٧).

تكشف هذه الأشياء المستمرة، مرّةً أخرى، عن أن الفهم التقليدي هو تمويه كلامي أكثر منه فكراً جاداً.

رابعاً: البلاشفة والمعتدلون

بالرغم من استمرارية الأمور شهدت سنة ١٩١٧ تحولاً خطيراً في السياسة. كان التدخل في الماضي ذا طبيعة مؤقتة وانتهازية ويرمي إلى توسع إقليمي أو نفع تجاري، أو إلى إزاحة منافسين أوروبيين أو زحزحتهم. ولكن الحرب العالمية أحدثت ظروفاً جديدة تماماً يصحبها إطار نظامي ومتناسك للتدخل في أرجاء العالم.

ما إن اتجهت أوروبا نحو تحطيم نفسها حتى كانت الولايات المتحدة قد أصبحت للمرة الأولى قوة عالمية ذات نفوذ حاسم. وجاءت الثورة البلشفية لتزودها بعدوً عالمي - ليس بسبب قوة روسية، وكانت تافهة، وإنما بسبب التحدي العقائدي لـ «بقاء النظام الرأسمالي بالذات» (غاديس). وكانت الاستجابة لتحذُّ هذا الحجم والمضمون شيئاً مؤكداً لا يرقى إليه الشك. وقد جرى وضع صيغة الاستجابة بوضوح من قبل (السيناتور) وورين هاردنغ الذي سرعان

(٤٦) ذكر في: Ruth Leacock, *Requiem for Revolution* (Kent, O. H. : Kent State University Press, 1990), p.33.

Chomsky, *Detering Democracy*, chaps 4-5.

(٤٧) لمزيد من البحث، انظر:

ما انتخب رئيساً للجمهورية، فقد قال: «إن البلشفية خطر يجب تدميره... إن الوحش البلشفي يجب ذبحه»^(٤٨).

وبما أن بقاء النظام القائم بالذات، وهو نظام الامتياز والهيمنة، قد أصبح على محك الخطر، فإن أيّ تحدٍ له في أي مكان يجب أن يُنظر إليه بجديّة قصوى. إن أي أحد يهدد النظام السائد ينبغي أن يَصوّر ذليلاً للوحش، أو شيوعياً متكرراً، أو ساذجاً مخدوعاً بالبلشفية. أما الذين يواجهون الوحش أو قروونه المنتشرة فيصبحون من «المعتدلين» وهي علاقة تشمل سلسلة واسعة من الطغاة وقتلة الناس، طالما قاموا بأداء عملهم. هؤلاء المعتدلون يتنوعون في خياراتهم التكتيكية. بعضهم يفضل أن يجربّ الاصلاحات لطرد الوحش، حتى إذا فشلت هذه الاصلاحات انقلبوا إلى اجراءات أشد. وبعضهم الآخر يأنف الانعطاف الاصلاحى ويختار الضرب على القلب حالاً. وقد تراوحت الاستجابة للتحدّي في داخل الولايات المتحدة بين القمع العنيف للمعارضة والحركة العمالية (كالبعبع الأحمر الذي شهره ولسون وما تلا ذلك من أشباه بانتظام) وبين أنواع من الوسائل الأكثر حدقاً. أما في الخارج، فإن التكتيكات تكيف لتتنسج مع الطبيعة المعينة للتحدّي، إنما على أساس المبدأ القائل بأن الوحش يجب أن يذبح. هذا الإطار العقائدي العام، والواقع السياسي - الاجتماعي الذي يعكسه، أعطى التدخل صبغة مختلفة جداً عما كان عليه في سنين سابقة.

جرى تفصيل الإطار الجديد، أولاً، رداً على التطور الذي جرى في إيطاليا بعد الحرب، وإيطاليا تقع على خط المحيط من النظام الصناعي الغربي. ما ان تأسس النمط حتى أعيد تطبيقه في أمكنة أخرى بصورة منتظمة حتى الوقت الحاضر. لهذا يستحق الأمر شيئاً من التمحيص.

كانت إيطاليا تمثل، مع تصاعد الروح القتالية للحركة العمالية «الخطر الواضح لحدوث ثورة اجتماعية وانحلال في المجتمع»، كما توصلت إلى ذلك تحقيقات أجرتها على مستوى رفيع إدارة ولسون في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧. وقد قال أحد موظفي وزارة الخارجية الأمريكية: «إن لم نأخذ حذرنا فسنجد أمامنا روسيا ثانية. والإيطاليون هم كالأطفال ويجب قيادتهم ومساعدتهم أكثر من أي أمة أخرى». وجاء أصحاب القمصان السود من أتباع موسوليني فحلّوا المشكلة بالعنف. وقد لاحظ السفير الأمريكي باستحسان أنهم قاموا «بشورة فنية رائعة»، مشيراً إلى مسيرة موسوليني نحو روما في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٢ التي أنهت الديمقراطية الإيطالية. وقام الفاشست المأجورون المكلفون القضاء على خصومهم بوضع حد نهائي للقتال العمالية بمساعدة الحكومة، وتم إنهاء الانعطاف الديمقراطي الذي شدّ عن الطريق. كانت الولايات المتحدة تراقب ما يجري باستحسان. ذكرت السفارة في تقاريرها «أن الفاشست هم ربما العامل الأقوى في قمع البلشفية في إيطاليا». وأنهم حسّنوا كثيراً من

Schmitz, *The United States and Fascist Italy*, p.40.

(٤٨) ذكر في:

Gaddis, *The Long Peace*, note (6).

انظر:

الوضع على العموم؛ كما أن السفارة أعربت عن بعض القلق المتبقي بشأن «الشبان المتحمسين والعنيفين» الذين جاءوا بهذه التطورات المفيدة. واستمرت السفارة تكتب عن الجاذبية التي للفاشية «بالنسبة إلى الإيطاليين الوطنيين جميعهم»، وبالنسبة إلى البسطاء الذين «يتحرقون شوقاً لزعامة قوية ويستمتعون... بأن يحكموا على نحو دراماتيكي»^(٤٩).

وفي الوقت الذي كان فيه ظلام الفاشية ينسدل على إيطاليا كان العون المالي من حكومة الولايات المتحدة ومن أوساط العمل الأمريكية يقفز إلى الأعلى سريعاً. وقد قُدمت إلى إيطاليا تسوية ممتازة لديونها الحربية أفضل بكثير مما عُرض على أي قطر آخر، وتنامى الاستثمار الأمريكي بسرعة تفوق ما جرى في أي قطر آخر، عندما ثبت النظام الفاشي أقدامه وأزال القلائل العمالية وغيرها من الاضطرابات الديمقراطية^(٥٠).

نظر زعماء الحركة العمالية في أمريكا إلى هذه التطورات نظرة ترحيب بشكل عام. فقد رحبت صحيفة أميريكات فدريشيست التي يحررها صمويل غومبارز، رئيس اتحاد العمل الأمريكي، بالفاشية كسدٍ منيع ضد الشيوعية وكحركة «قادرة على العمل الحاسم على المستوى القومي، حركة تقوم سريعاً بإعادة بناء أمة من وحدات متعاونة ذات فائدة»، أي شركات موسوليني الكبرى الفاشية التي أخضعت العمال لرأس المال والدولة. ووجدت صحيفة الاتحاد أن هذه الشركات تعتبر «بديلاً جديراً بالترحيب يحل محل النقابات الصناعية القديمة المصابة بداء البلشفية»، كما قال رونالد فيليبلي. كذلك كان مذهب موسوليني في العمل الناشط شيئاً جذاباً. قالت الصحيفة: «مهما كانت فكرة الدكتاتورية والرجل على صهوة الحصان فكرة بغیضة فإن النقابيين الأمريكيين سيجدون أن من الممكن في الأقل التعاطف بعض الشيء مع السياسات التي يتخذها رجل غرضه الأول أن يفعل شيئاً؛ أن يعمل لا أن ينظر، أن يبني حضارة عاملة، منتجة، بدلاً من حشد المجموعات المتنازعة، وهو حشد غير منظم وتنظيري» في مجتمع يمزقه الصراع الطبقي^(٥١). إن موسوليني، على حد تعبير «الكليشييه» المعتادة، قد جعل القطارات تسير في مواعيدها. أما قمع الحركة العمالية والمؤسسات الديمقراطية فلم يكن، من منظور الاتحاد المذكور، ثمناً باهظاً يُدفع لقاء هذا الإنجاز.

صوّر موسوليني «معتدلاً» يتمتع بجاذبية شعبية هائلة، وهو رجل جاء بحكومة فعالة وجلب معه الرخاء، وقام بذبح الوحش وفتح الأبواب أمام الاستثمار المربح والتجارة المجزية. قال توماس لامونت، الشريك في مكتب «جي. بي. مورغان»، وهو يصف نفسه انه «أشبه

Schmitz, Ibid., pp.14, 36, 44 and 52.

(٤٩)

مورداً استسلام الكولونيل هاوس، المتعلق بنصح الرئيس ولسون حول مفاوضات فرساي، يوميات زمن الحرب لغوردون أوكنكلوس من وزارة الخارجية الأمريكية؛ تقرير السفير رتشارد ووشرت تشايلد من السفارة إلى واشنطن، ١٩٢١.

(٥٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، الفصلين ٣ و٤.

Ronald Filippelli, *American Labor and Postwar Italy, 1943-1953* (Stanford, Calif.: (٥١) Stanford University Press, 1989), p.15.

شيء بالرسول» بالنسبة إلى الفاشية الإيطالية، كما عبّر عن إعجابه بالدوتشي، «ذلك الرجل المستقيم جداً الذي قام بعمل عظيم في إيطاليا»، وعن إعجابه أيضاً بـ «الأفكار السليمة» التي ترشد هذا الرجل في حكم البلاد. وامتدح أوتو كان، من شركة كون ولوب، رجال الفاشية مستزيداً، فأثنى عليهم لإنهاء «الجدال البرلماني والبيروقراطية العقيمة التي هي مضيعة للوقت وغيره، والإتيان بروح النظام والانضباط والعمل الجاد والاخلاص الوطني والإيمان، تحت الإرشاد البصير والحاذق لذلك الرجل الفذ، بنيتو موسوليني». وتساءل القاضي ألبرت غاري من نقابة الصلب المتحدة «ألا نحتاج، نحن أيضاً، رجلاً كموسوليني؟ وكانت سفارة الولايات المتحدة في روما مأخوذة جداً، إذ لم يحدث في إيطاليا كلها إضراب واحد منذ تولي الفاشيين الحكم»^(٥٢).

كانت السفارة على إدراك تام بإجراءات موسوليني الاستبدادية. وجاء في تقرير لها في شباط/ فبراير ١٩٢٥، بعد أن قام الفاشيون بإجراءات قمعية قاصمة «أن الفاشية قد خنت تماماً العناصر المعادية بتقييدها حق الاجتماع الحر وإلغاء حرية الصحافة ووجود منظمة عسكرية كبيرة تحت تصرفها». ولكن موسوليني ظل «معتدلاً»، يواجه برجولة البلاشفة المرعبين ويقف في الوقت عينه بوجه متطرفي اليمين. أما مؤهلاته كمعتدل فقد تضمنها الرأي الذي عبّر عنه السفير هنري فليشر بقوله: إن الخيار في إيطاليا هو «بين موسوليني والفاشية وبين غيوليتي والاشتراكية» - وكان هذا رئيس الوزراء الليبرالي الذي تعاون مع موسوليني في قمع الحركة العمالية ووجد نفسه الآن هدفاً للتصفية. وجاء في تقرير للسفير: «إن السكان يفضلون السلام والرخاء في ظل الفاشية على حرية الكلام والادارة المهلهلة... وخطر الشيوعية وما فيها من فوضى». وقد انضم إليه وزير الخارجية فرانك كيلوغ في نعتة جماعات المعارضة كلها بـ «الشيوعيين والاشتراكيين والفوضويين». أما وليام كاسل، رئيس قسم الدائرة الأوروبية الغربية، فقد بين في ١٩٢٦ أن «طرق الدوتشي ليست طرقاً أمريكية بأية حال من الأحوال، ولكنها طرق قد تستهوي بسهولة شعباً يتكون تكويناً مختلفاً جداً عنا كالشعب الإيطالي، ولو أنها بالتأكيد لا تستهوي بلادنا». لقد حاز الدوتشي وطرقه الفعالة على احترام واسع في أوساط الساسة والمثقفين بما في ذلك حملة الرأي التقدمي^(٥٣).

كان كيلوغ، بصفته عضواً في مجلس الشيوخ سنة ١٩١٩، قد دان بمرارة «النهليستين» و«الفوضويين» المحليين «الذين يحاولون تحريض العناصر المتدمرة في هذه البلاد على الحرب الطبقيّة». أما بصفته وزيراً للخارجية فقد حرم على الشيوعيين دخول البلاد «لأن هذه هي

Schmitz, Ibid., pp.67ff.

(٥٢)

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٧٧ وما بعدها، و

Krenn, *U.S. Policy Toward Economic Nationalism in Latin America, 1917-1929*, pp.53-54.

حول الاستجابة العامة المحبذة لفاشية موسوليني في الولايات المتحدة، انظر:

John P. Diggins, *Mussolini and Fascism; the View from America* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1972).

الطريقة الوحيدة لمعاملة هؤلاء الثوريين» وسأوى بين تقديمية لافوليت وبين الاشتراكية والشوعية وال«IWW». كما طالب كيلوغ أيضاً «بأن يوقف الروس دعاياتهم في الولايات المتحدة، كشرط للاعتراف»^(٥٤). كانت هذه عقيدة طبيعية تماماً بالنظر إلى الطبيعة العقائدية للتهديد الذي يواجه بقاء النظام الرأسمالي بالذات»، كما كان لتلك المطالبة أن تتكرر بانتظام بشكل أو بآخر في سنين لاحقة.

وإذ كانت آثار الأزمة الاقتصادية الكبرى تضرب أوروبا وتؤدي إلى فلاقول اجتماعية وسياسية، كانت إيطاليا الفاشية تتلقى المديح المتزايد باعتبارها معقل النظام والاستقرار، حرة من الصراع الطبقي وتحديات العمال واليسار. وكتبت مجلة فورتشن، في عدد خاص مكرس لإيطاليا الفاشية في ١٩٣٤ تقول بخشوع «إن الطليان يملعون طليانيتهم عن أنفسهم». ووافق الآخرون. فقد أثنى السفير الأمريكي المتجول نورمان ديفس على نجاحات إيطاليا بأقوال أدل بها أمام مجلس العلاقات الخارجية في ١٩٣٣، وجاء كلامه بعد أن قوبل السفير الإيطالي بالتصفيق من جمهوره المرموق لما جاء في خطابه من وصف للكيفية التي بها قامت إيطاليا بـ «ترتيب بيتها... وأن حرباً طبقية قد قمعت» - بطريقة اعتبرها السامعون مناسبة على ما يبدو. كذلك كان سفير روزفلت إلى إيطاليا، بركينريج لونغ، مليئاً بالحساس لـ «التجربة الجديدة في الحكومة» تحت ظل الفاشية، التي «تعمل بنجاح كبير جداً في إيطاليا». وبعد الحرب العالمية الثانية استذكر هنري ستيمسون (وزير الخارجية في حكومة هوفر ووزير الحرب في حكومة روزفلت) أنه وهوفر كانا قد وجدا في موسوليني «رجلاً رشيداً ومفيداً». وعندما صرّح الجنرال البحري سميدلي بتلر ببعض التعليقات الانتقادية عن موسوليني في ١٩٣١ أحاله ستيمسون إلى محكمة عسكرية دون أن يستوفي التحقيق عن الحقائق. وحين نال الفاشيون ٩٩ بالمئة من الأصوات في انتخابات آذار/ مارس ١٩٣٤ استنتجت وزارة الخارجية الأمريكية أن النتائج «تظهر بلا جدال شعبية النظام الفاشي». وقد شارك روزفلت في الكثير من هذه الآراء الإيجابية في «ذلك الجتلتان الإيطالي الرائع»، كما سمى موسوليني في سنة ١٩٣٣^(٥٥).

ودين غزو موسوليني الحبشة، ولكن هذا الغزو لم يضر كثيراً بعلاقات الولايات المتحدة مع إيطاليا الفاشية. أما السبب الجوهري في ذلك فقد قدّمه السفير لونغ: إذا سقط موسوليني وتركت البلاد «دون توجيه... فستظهر العلامات العنيفة للبلشفية في المراكز الصناعية وفي المناطق الزراعية حيث لا تزال الملكية الخاصة قائمة فيها». واستنتج تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية في سنة ١٩٣٧ «أن الفاشية أصبحت روح إيطاليا، فقد جاءت بالنظام من بين القوضي، والانضباط من بين التسيّب، والملاءة المالية من بين الإفلاس». واستمر هذا التقرير يقول: «ولتحقيق هذا القدر الكبير من الانجازات في وقت قصير، كان اتخاذ الإجراءات

Krenn, *Ibid.*, p.53.

(٥٤)

Schmitz, *The United States and Fascist Italy*, chap.6.

(٥٥)

القاسية أمراً ضرورياً. يضاف إلى هذا أن إيطاليا، كألمانيا تحت حكم هتلر، كانت تقف في طريق النفوذ الروسي في إسبانيا خلال الحرب الأهلية. وقد تبنت واشنطن شكلاً من «الحياد» يرقى إلى الميل نحو الفاشية الإسبانية ضد الجمهورية الديمقراطية الليبرالية. وانضمت في الوقت عينه إلى العداء المتماثل من الغرب وستالين نحو الجمهورية الشعبية المؤيدة لمبادئ الحرية^(٥٦).

وفي الدراسة الأكاديمية المهمة للموضوع، التي وضعها ديفيد شميتز، يشير الكاتب إلى أن النموذج الذي طُوّر لإيطاليا، وفيه يمسك الفاشيون «المتعدلون» زمام الوسط بين اليسار الرهيب ومتطرفي جناح اليمين، كان نموذجاً طُبّق على النازية أيضاً. فهنا جرى اختيار هتلر كممثل للمعتدلين الذين وعدوا بـ «نظام اجتماعي وقوانين مناهضة للبلشفية وحماية لرأس المال الأجنبي»، كما يقول شميتز. وكتب القائم بالأعمال الأمريكي في برلين تقريراً إلى واشنطن في ١٩٣٣ جاء فيه أن أمل ألمانيا يكمن «في الفئة الأكثر اعتدالاً من الحزب النازي، برئاسة هتلر نفسه... التي تستهوي الناس المتعديين والعقلاء بأجمعهم»، وهي الفئة التي يبدو أن لها «اليد العليا» فوق المجموعة المتطرفة العنيفة. وفي ١٩٣٧ رأت وزارة الخارجية الأمريكية أن الفاشية تتفق مع مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية. وفسّر تقرير القسم الأوروبي في الوزارة المذكورة ظهور الفاشية بأنه رد الفعل الطبيعي لـ «الطبقات الغنية والمتوسطة، دفاعاً عن النفس، حين كانت الجماهير المتدمرة تميل إلى اليسار وهي ترى أمامها أمثلة الثورة الروسية». لذلك فإن الفاشية «يجب أن تنجح وإلا اتجهت الجماهير مرة أخرى نحو اليسار، تعززها هذه المرة الطبقة الوسطى التي خاب أملها». لم تصبح الفاشية الأوروبية عدواً معلناً إلا بعد أن هاجمت المصالح الأمريكية هجوماً مباشراً. وكان رد الفعل تجاه الفاشية اليابانية مشابهاً إلى حد كبير^(٥٧).

ومع أن دول المحور أصبحت من الأعداء في الحرب العالمية الثانية، فإن الإطار العام للتفكير لم يتغير قط تغيراً حقيقياً. فعندما حررت الولايات المتحدة جنوبي إيطاليا في ١٩٤٣، أتت نصيحة تشرشل بأن الاعتبار الأول يجب أن يكون منع «الفوضى أو البلشفة أو الحرب الأهلية...». ليس هناك ما يجمع بين الملك والوطنيين الذين التصوا حوله وبين البلشفية الهائجة المتفشية. أيدت الولايات المتحدة الملك الذي تعاون كلياً مع النظام الفاشي ومع دكتاتورية الجناح اليميني بزعامة المشير بادوليو، وهو فاشي من أبطال الحرب، تماماً كما قام

(٥٦) المصدر نفسه، الفصل ٧.

في ما يتعلق بإسبانيا، انظر: Noam Chomsky, *American Power and the New Mandarins* (New York: Pantheon Books, 1969), chap.1.

الأجزاء ذات العلاقة هنا تمّ إعادة طبعها في: James Peck, ed., *The Chomsky Reader* (New York: Pantheon Books, 1987).

Schmitz, *Ibid.*, pp.133, 140, 174 and chap.9.

(٥٧)

بالنسبة إلى اليابان، انظر: Chomsky, *American Power and the New Mandarins*, chap.2.

روزفلت بتنصيب الأميرال الفرنسي الفاشي دارلان في شمالي أفريقيا في ١٩٤٢، في أول المناطق التي حُررت من السيطرة النازية. وسعى هنري ستيمسون ووزارة الخارجية الأمريكية إلى الإتيان بالزعيم الفاشي دينو غراندي إلى السلطة، فقد وصفوا هذا المسؤول الرفيع المستوى في دكتاتورية موسوليني منذ السنين الأولى بأنه «معتدل» بين أصحاب القمصان السود الذي «دُفع دُفعاً إلى الفاشية جرّاء الأعمال المغالية في التطرف التي قام بها الشيوعيون»؛ إن إعادة كتابة التاريخ على هذا النمط شيء معتاد في أوساط الجناح اليميني والنازية الجديدة. فالفاشيون والمتعاونون معهم، سواءً في إيطاليا أو في أرجاء العالم الأخرى، قد أعيدوا إلى السلطة والنفوذ من قبل الحلفاء المحررين. كان الغرض العام تحطيم المقاومة المناهضة للفاشية وتقويض القوى الشعبية التي تقوم عليها تلك المقاومة وإعادة بناء النظام المحافظ التقليدي بعد أن أصبح تحت هيمنة الولايات المتحدة^(٥٨).

يقول شميتز في دراسته إن التفريق بين «المعتدلين» بقيادة موسوليني و«المتطرفين» الذين أراد أن يسيطر عليهم أصبح «مهماً على تفكير وزارة الخارجية الأمريكية عن الفاشية وقدم الأسس العقائدية للتأييد المستمر لموسوليني طيلة سني ما بين الحربين». وقد اتخذ ذلك نموذجاً لتأييد هتلر كزعيم معتدل للنازيين، كما «كان سيصبح النمط المألوف الذي يكاد يكون آلياً لتصرف صانعي السياسة الخارجية الأمريكية باسم مناهضة الشيوعية في القرن العشرين»^(٥٩).

كان النمط واضحاً على الأخص في أمريكا اللاتينية، المنطقة التقليدية لتدخل الولايات المتحدة، وهو تدخل اتخذ شكلاً جديداً، بتبني الإطار التحليلي الجديد، بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة. كان التدخل الأمريكي يصور حتى ذلك الوقت على أنه رد فعل دفاعي ضد أعداء أوروبيين: وهم أساساً بريطانيا وفرنسا وألمانيا. ولكن، ويتصاعد القوة الأمريكية، لم يعد هؤلاء من المعادين، فتحولت الولايات المتحدة، بصفحتها قيّمة على النظام الرأسمالي، إلى التحدي العقائدي الموجه نحو «بقائنا ذاته» من قبل الثورة البلشفية في ١٩١٧. وجاءت الثورة المكسيكية وما اتخذته من خطوات نحو القومية الاقتصادية لتلوح بالشبح بشكل حاد. كانت المادة ٢٧ من الدستور المكسيكي نذير شؤم على وجه الخصوص، وأصبحت أساس النزاع في ١٩١٧ بالنظر لما تدعو إليه من مشاركة الدولة في الاقتصاد وتوجيهها إياه (لا سيما تطوير المصادر الطبيعية) ومن إخضاع الملكية الخاصة للنفع العام. وسرعان ما جرى تشبيه هذا بالبلشفية بالطريقة المزدوجة المعتادة: إن هذه الإجراءات تمثل تهديداً مباشراً للمستثمرين الأمريكيين، كما أنها قد تشجع كذلك الآخرين، ومن ضمنهم بعض العناصر الداخلية، على التفكير وفق أسس مشابهة (الدومينو بشكله الواقعي). وقد حذر هنري فليتشر، السفير الأمريكي إلى المكسيك، في ١٩١٨ بأن غرض المكسيك «هو استبدال مبدأ مونرو بحيث

Schmitz, Ibid., epilogue, and Chomsky, *Detering Democracy*, chap.11. (٥٨)

لزيد من البحث الشامل ولمراجعة المشروع، انظر: Chomsky, *Turning the Tide*, chap.4, section 4.4. والمراجع المذكورة ولا سيما العمل التقويضي لغابرييل ولجويس كولكو.

Schmitz, Ibid., pp.60-61.

(٥٩)

تنتهي هيمنة الولايات المتحدة على هذه القارة؛ وسرعان ما نُقل فليتشرف سفيراً إلى إيطاليا حيث أصبح، كما رأينا، ناطقاً باسم فاشية موسوليني بصفته عائقاً أمام «البلشفية» (ومن ضمنها الاشتراكية والليبرالية). كتب فليتشرف إلى الرئيس ولسون في ١٩١٩ يقول إن المادة ٢٧ ستبني عملياً الاستثمار الأجنبي في المكسيك^(٦٠).

وبعد بضع سنين، أعلن وزير الخارجية الأمريكية فرانك كيلوغ أن برامج المكسيك في القومية الاقتصادية ستضعها «في موضع المحاكمة أمام العالم، وتخلق وضعاً خطيراً» بالنسبة إلى المصالح الأمريكية. في ذلك الحين، كانت وزارة الخارجية الأمريكية تعتبر المكسيك مركزاً متقدماً للبلشفية^(٦١).

عكس تحذير فليتشرف الذي قدّمه إلى ولسون ذلك الاحتقار لـ «المكسيك التعيسة، العاجزة» الذي عبر عنه وولت ويتان وآخرون. يعتقد فليتشرف أن المكسيكيين «لن يتمكنوا من إدامة أنفسهم» دون الاستثمار الخارجي، لأنهم «لا يملكون العبقريّة الخاصة بالتطوير الصناعي، ولا هم تدرّبوا التدريب المطلوب». وبعد بضع سنين كتب السفير جيمس شيفيلد عن «عبث المحاولة في التعامل مع العقل اللاتيني - الهندي، المحشو بالكراهية للولايات المتحدة والمتحرق للانتقام، على الأساس نفسه الذي تتعامل حكومتنا بموجبه مع حكومة متحضرة ونظامية في أوروبا». إن المكسيكيين يشعرون بـ «كراهية هندية، وليست لاتينية، لكل الناس الذين هم ليسوا في المستوطنة. ولا يوجد في مجلس الوزراء إلا القليل جداً من الدم الأبيض - بمعنى أن الدم قليل الكثافة جداً». وقد تحدّث مسؤولون آخرون عن «الطاقة العقلية المنخفضة» التي تجعل المكسيكيين - كإيطاليين - «غير قادرين إطلاقاً على حكم أنفسهم بأنفسهم، ويمكن السيطرة عليهم بسهولة من قبل المهجنين» الذين يسيطرون على الحكومة. ويعتبر الفنزويليون أيضاً «كسالي» ويعانون من «عدم النضوج السياسي» و«وعقدة النقص العنصرية»، شأنهم في ذلك شأن أهالي أمريكا اللاتينية الآخرين. وفي ١٩٢٧ وقف إليهوروت، الذي أهله تاريخه الطويل كرجل دولة وزعيم لحركة السلام إلى نيل جائزة نوبل، ليشكك باعتراف الولايات المتحدة باستقلال أقطار أمريكا اللاتينية لأن أهالي تلك الأقطار هم كـ «الأطفال باعتراف الجميع وغير قادرين على القيام بالالتزامات التي تتماشى مع الاستقلال». وقال روت إن محاولة المكسيكيين في الديمقراطية هي محاولة عابثة، مثلها مثل منح حقوق التصويت للسود بعد الحرب الأهلية، وأضاف: «إن هذه خطوة تعيسة وغلظة فظيعة، مما أدى إلى شرور خطيرة جداً». وبعد أربعين سنة، عبر خلفه المرموق دين أنشسون عن أفكار مشابهة أدلى بها للعنصريين البيض في جنوب أفريقيا. وقد اقترح روت أن تتبع المكسيك أمثلة إيطاليا الفاشية، التي تتمتع بـ «العودة إلى الرخاء والقناعة والسعادة تحت

Krenn, *U.S. Policy Toward Economic Nationalism in Latin America, 1917-1929*, (٦٠) pp.40 and 51ff.

Walter LaFeber, *Inevitable Revolutions* (New : انظر أيضاً: ٤٤ . المصدر نفسه، ص ٤٤) (٦١) York: Norton, 1983).

حكم دكتاتور». ورأى أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في فنزويلا أن يعطى «الكادح الهندي شكلاً بسيطاً وأبويًا من أشكال الحكومة»، لا أن يعطى الديمقراطية بشكلها المعروف. وأثنى هذا الدبلوماسي على الدكتاتور الفنزويلي خوان فنسنت غوميز الذي قرر، مقتدياً بالمكسيك من قبله، «قراراً حكيماً مقتضاه أن الاستبداد العادل خير من الديمقراطية الفوضوية»^(١٢).

هذا، وقد رأى البعض أن أولئك الأهالي ليسوا على هذا الوضع الميئوس منه. شعر المصرفي توماس لامونت أن المكسيكيين «على جهلهم وحققتهم وانعدام الثقة فيهم، فإن من الممكن تسييرهم بالأناة والصبر». وقد جرى التعبير عن مشاعر مشابهة بصورة شخصية في سنوات لاحقة. فقد أشار وزير الخارجية جون فوستر دالس على الرئيس آيزنهاور بأن من الممكن إقناع الأمريكيين اللاتينيين بالقبول بالمخططات الأمريكية الخاصة بمستقبلهم كمصدر للمواد الأولية وللربح بالنسبة إلى الشركات الأمريكية الكبرى: «عليك أن تربت على أكتافهم قليلاً لكي يظنوا أنك شغوف بهم». وأتباعاً لهذا المنطق ذاته، اقترح روبرت وودوارد، سفير أمريكا لدى كوستاريكا، على حكومته أن تحت شركة الفواكه المتحدة لإقناعها بـ «منح عمالها بعض المنافع الشكلية البسيطة والسطحية نسبياً ذات الطابع الإنساني مما قد يكون له تأثير نفسي كبير»، وبذلك تزال مشاكل الكادحين^(١٣).

إن بوسع المرء أن يقدر بسهولة المحن التي واجهها «الأستاذ المحسن، والمعني مع ذلك بالفرد دون المجتمع، وهو يوزع التحرير من السلطة من خلال المعرفة بالاستقامة الأخلاقية والطريق المستقيم معاً، على تلاميذ العالم المحرومين»، وذلك بالنظر إلى المادة البشرية التي على هذا الأستاذ أن يعمل معها.

أخذت الولايات المتحدة، وقد أعجبتها النموذج الفاشي الناجح، تتجه نحو الدكتاتوريين والطغاة لصدّ خطر التغيير الاجتماعي والقومية الاقتصادية، وهو خطر يفسر الآن في سياق التحدي البلشفي العالمي الذي يواجه بقاء النظام الرأسمالي. كانت فنزويلا مثلاً صارخاً على ذلك. فقد كان للطاغية القاسي الجنرال غوميز علاقات طيبة مع الولايات المتحدة إلى أن جاءت إدارة ولسون التي عارضت استبداده ونشره للإرهاب والفساد، كما عارضت «تفضيله لألمانيا في الحرب الحالية التي تشن من أجل حقوق الإنسانية»، على حد تعبير الوزير المفوض الأمريكي في فنزويلا في ١٩١٧. لكن المواقف تغيرت بعد بضع سنين (وإن لم تتغير أعمال غوميز). وقد قام هذا الطاغية، الذي لم يتلوث بالقومية الاقتصادية وبالرايديكالية، وكاننا تهددان مصالح الولايات الأمريكية في مناطق أخرى من أمريكا اللاتينية، بتقديم بلاده

Krenn, Ibid., pp.58ff. and 106-107, and Acheson, *Present at the Creation*.

(١٢)

Chomsky, *Detering Democracy*, pp.52-53.

انظر:

Krenn, Ibid., p.62; Stephen G. Rabe, *Eisenhower and Latin America* (Chapel Hill: (١٣)

University of North Carolina Press, 1988), p.33; Bob Woodward, *Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987* (London: Simon and Schuster, 1987), and Chomsky, *Necessary Illusions*, appendix V, section 1.

دون وازع إلى الاستغلال الأجنبي . كان يكفيه مزيج من الاحتقار العنصري والعداء للقومية المستقلة لكي يَصوِّرَ كمعتدل . لقد أنقذ بلاده «من نزاع بين الطبقات ذات الامتيازات والناس العاديين» وأبقى عليها حرةً من «الشيوعية أو الأشكال الأخرى من الراديكالية المتطرفة» ، كما قال القائم بالأعمال الأمريكي لوزارة خارجيته في ١٩٢٩ . وكتب مايكل كرين يقول : «إلى أن يجن الوقت للوثوق بالشعب الفنزويلي بأنه قادر على اتخاذ القرارات الصحيحة بشأن وجهته السياسية والاقتصادية ، وهو وقت لن يجن إلا في المستقبل البعيد جداً ، فإن من الأصلح لذوي العلاقة كافة إبقاءهم بمنحى عن الديمقراطية»^(٦٤) .

تثبت الأمثلة المتوالية أن القومية الاقتصادية تستيع عداءً أمريكياً . إن الظنين يلحق ، كلما كان ذلك ممكناً ، بالمؤامرة البلشفية لتدمير الحضارة الغربية . وعلى أية حال ، يجب أن يُدبِح هذا الظنين . إن هذا أقرب ما يكون إلى قانون تاريخي بقدر ما يسمح عالم معقّد بسرائره .

لقد التقط جون كينيدي النقطة الأساسية في ملاحظته الشهيرة إذ قال : إننا نفضل الأنظمة الديمقراطية المحترمة ، ولكن إذا كان الاختيار هو بين أمثال تروخيو وأمثال كاسترو ، فإننا نختار فئة تروخيو . من الضروري أن نضيف ثلاث نقاط لا غير : (١) إن مفهوم «أمثال كاسترو» مفهوم واسع جداً يمتد ليطال أيّ أحد يثير المشاكل «للأغنياء الذين يعيشون بسلام في مستوطناتهم ومساكنهم» الذين سيكون لهم أن يحكموا الأرض وفق القول المأثور الذي فاه به تشرشل وهم ينعمون بموارد العالم البشرية والمادية ؛ (٢) إن فئة تروخيو المختارة ستكون من «المعتدلين» طالما كان تروخيو المصطفى ينفذ وظيفته ؛ (٣) إن هذا التروخيو سيتحول سريعاً من صديق مفضل إلى وحش آخر لا بد من سحقه إذا ارتكب حماقة المسّ بنا . هذه القصة يعاد تمثيلها مراراً حتى اليوم . وما صدّام حسين إلا المثل الأحدث في التاريخ .

إن النمط الذي ساد بعد الحرب العالمية الأولى يؤلف ابتعاداً عن غمط التدخل الأمريكي في حقبة أسبق كانت تتميز بدرجة أقل من الاهتمام بالذات ومن السلطة العالمية . وهناك من الأسباب ما يكفي للاعتقاد بأن هذا النمط الجديد سيستمر ، مع التعديلات التي تتطلبها الظروف ، بعد أن فقد التحدي البلشفي آخر رمقٍ من مصداقيته .

خامساً : أسس السياسة

يرد تلخيص الأساس الذي تقوم عليه سياسة الولايات المتحدة ، وبوضوح تام ، في السجل الداخلي للتخطيط^(٦٥) . تهيأت الولايات المتحدة بما نالته من تفوق اقتصادي وعسكري

Krenn, Ibid., chap.6.

(٦٤)

(٦٥) لمزيد من التفاصيل والمراجع التي لم تُذكر بالتحديد انظر المصادر الواردة في المقدمة ، وأيضاً :

Kolko, *Confronting the Third World*.

لا مثيل له لكي تتبوأ المركز الأول كقوة عالمية حقاً. وليس من المستغرب أن نجد مدراء الشركات الكبرى ورجال الدولة وهم يرجون استخدام هذه القوة لتصميم نظام عالمي يخدم المصالح التي يمثلونها.

طور المخططون الأمريكيون خلال الحرب مفهوماً معيناً هو مفهوم «المنطقة العظمى»، وهي منطقة من المفهوم أن تكون «ضرورية استراتيجياً للسيطرة العالمية»، وتخضع لحاجات الاقتصاد الأمريكي. في المراحل الأولى جرى تصور المنطقة العظمى على أنها كتلة تقودها الولايات المتحدة ولا تشمل ألمانيا. يدخل في هذه المنطقة نصف الكرة الغربي والشرق الأقصى والامبراطورية البريطانية السابقة التي سيكون لها أن تفكك هي وغيرها من المنظومات الإقليمية الأخرى وتدمج تحت سيطرة الولايات المتحدة. في هذه الأثناء وسّعت الولايات المتحدة منظوماتها الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة المحيط الهادئ على أساس المبدأ الذي عبّر عنه ايب فورتناس في مباحثات داخلية والقاضي بأن هذه الخطوات لها ما يبرها كـ «جزء من التزامنا نحو أمن العالم... فما هو خير لنا هو خير للعالم». لم يقتنع المسؤولون البريطانيون بهذا، فنددوا بـ «الامبريالية الاقتصادية لمصالح الأعمال الأمريكية، وهي مصالح نشطة تحت جبة مذهب الدولية الهادف إلى الإحسان والخاص بأبناء العمومة، مصالح تحاول أن تطردنا». وما إن اتضح أن ألمانيا ستتهزم حتى وسّع مفهوم المنطقة العظمى ليشمل الأراضي الأوروبية - الآسيوية إلى أبعد حدّ ممكن. وقد طبّقت هذه المخططات العامة على مناطق معينة باتساقٍ كبير.

أما بشأن الاتحاد السوفياتي، فقد قنع الحثائم بشكل من «الاحتواء» يسيطر فيه الاتحاد السوفياتي على أغلب المناطق التي احتلها الجيش الأحمر في الحرب ضد هتلر. وكان للصقور مطامح أوسع، كما ورد في استراتيجية الصّد المفصلة في المذكرة رقم ٦٨ الصادرة عن مجلس الأمن القومي. وقد تراوحت السياسة الأمريكية نحو الاتحاد السوفياتي بين هذين الموقفين على مدى السنين، فعكست من جهة مشكلة السيطرة على المناطق النائية «التي تدافع عنها» القوة الأمريكية، وعكست من جهة أخرى الحاجة إلى وجود عدوّ يمكن التصديق بوجوده لضمان الإبقاء على الجمهور مستعداً لتأييد التدخل ولتزويد الصناعة المتقدمة بدعم مالي من خلال المنظومة العسكرية.

إن المنطقة العظمى ستكون ذات هيكل محدد. والمجتمعات الصناعية يعاد تكوينها بإحياء النظام التقليدي، إنما ضمن الإطار المهيمن للقوة الأمريكية؛ وتنظّم تحت إمرة «قائديها الطبيعيين»، ألمانيا واليابان. وقد سببت التحركات المبكرة نحو إقامة الديمقراطية في ظل الاحتلال العسكري قلقاً عميقاً في واشنطن وأوساط الأعمال. وتم عكس تلك الاتجاهات بحلول أواخر الأربعينيات وذلك باتخاذ خطوات حازمة لإضعاف الحركة العمالية وضمان هيمنة قطاعات العمل التقليدية، المرتبطة برأس المال الأمريكي. وكان أن مرت بريطانيا في ما بعد بعملية مشابهة، كما جرى ذلك في الولايات المتحدة نفسها^(١١).

كان من المفترض أن اتخذ الإجراءات لتكوين جماعة اقتصادية أوروبية سيكون من شأنه تحسين الأداء الاقتصادي وترويض القطاعات الاجتماعية كلها على هيمنة الأعمال، وخلق الأسواق وفرص الاستثمار للشركات الأمريكية الكبرى. وكان لليابان أن تصبح قائدة اقليمية ضمن منظومة عالمية تهيمن عليها الولايات المتحدة. كان التفكير بأن تصبح اليابان منافسة خطيرة أغرب من أن يُبحث فيه لإغراقه في الخيال: فقد كانت إدارة كينيدي في الستينيات لا تزال مهتمة بإيجاد وسيلة لضمان قدرة اليابان على الحياة. وقد تم في النهاية إيجادها بواسطة حرب فيتنام، وكانت حرباً باهظة الكلفة للولايات المتحدة ولكنها نافعة جداً للاقتصاد الياباني، كما كانت الحرب الكورية كذلك.

هناك بعض الأوهام المدهشة بشأن هذه الأمور. فقد أشار ألان تونلسون، وكان محرراً لمجلة السياسة الخارجية، إلى جهود الولايات المتحدة لإقامة «مراكز صناعية في أوروبا الغربية واليابان على أمل أن تكون منافسة للولايات المتحدة في القريب العاجل». لم يكن هناك مثل هذا الأمر ولا مثل هذا التوقع. ففي ما يتعلق باليابان، مثلاً، رأى وليام دريبر مساعد وزير الجيش، وكان سابقاً نائب رئيس شركة ديلون وريد، وقد قام بدور رئيسي في الجهود التي بذلت لإنعاش الاقتصاد الألماني والياباني بطريقة تضمن هيمنة طبقات الأعمال، «أن من المشكوك فيه أن تستطيع اليابان يوماً ما يبيع ما يكفي في الولايات المتحدة لكسب الدولارات التي تحتاجها لدفع أثمان المواد الأولية الأمريكية». إن الأوهام بشأن الآمال الأمريكية شبيهة بالمعتقد القائل بأن الولايات المتحدة (أو أي دولة أخرى) إنما تدخل الحرب «دفاعاً عن الحرية»، وهو المعتقد الذي ينشره جيمس ستون وغيره من المنظرين العقائديين الآخرين^(٧٧).

ويحلل ١٩٤٧ صار معروفاً أن الانتعاش الأوروبي أمر أخذ بالتداعي، فكان المطلوب القيام بمبادرات أمريكية واسعة النطاق لكي يتم ذلك الانتعاش وفق الخطط المرسومة،

Alan Tonelson in: *New York Times*, 13/4/1986.

(٦٧)

Chomsky, *Turning the Tide*.

انظر:

حيث يعتبر وصفي السياسة الخارجية الأمريكية بسبب الجهد الأمريكي المزعوم «مسألة نظرية» بالنسبة الى حجة مماثلة منطوية على مغالطة مماثلة، انظر المؤرخ الاقتصادي تشارلز كندلبرغر، الذي يذكر أن اليابان «مثال مضاد صعب» للنظرية القائلة إن السياسة الخارجية الأمريكية تحفزها المصلحة الشخصية على أساس أن اليابان ليست «دمية بيد الولايات المتحدة»؛ وبالمنطق عينه، بوسع المرء أن يبرهن أن الصين ورومانيا تدحضان النظرية القائلة إن الاتحاد السوفياتي كانت تحفزها المصلحة الشخصية. إن الحججة إنما تثبت - وحسب - إذا ما أضاف المرء الافتراض أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هما كليتا القدرة. في الواقع، لقد كانت تحفزها المصلحة الشخصية، ولكنها واجها حدوداً لقوتها. انظر: Charles Kindelberger in: *Public Policy* (Sum- mer 1971).

Noam Chomsky, *For Reasons of State* (New York: Pantheon Books, 1973), pp.45-46.

وقد ورد درابر في: Michael Schaller, *The American Occupation of Japan* (New York: Oxford University Press, 1985), p.127; James Reston in: *New York Times*, 24/11/1967, and Chomsky, *Deterring Democracy*, p.18.

والأسس المرجوة. أما المبادرة السياسية الرئيسية الأولى لتحقيق هذا الغرض، فقد جاءت على شكل مشروع مارشال. يلخص مايكل هوغان، في دراسته الشاملة لهذا البرنامج، الدافع الأساسي للمشروع بقوله إنه يرمي إلى تشجيع فدرالية اقتصادية أوروبية تشابه كثيراً الولايات المتحدة، ودفع ملياري دولار سنوياً كمعونة أمريكية في السنين الأولى لـ «تحاشي الفوضى (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) في أوروبا واحتواء الشيوعية (ولا يعني ذلك التدخل السوفياتي بل نجاح الأحزاب الشيوعية المحلية) ومنع انهيار تجارة التصدير الأمريكية، وتحقيق الهدف المتبقي من مذهب التعددية». كان مثل هذا الحافز الاقتصادي مطلوباً لـ «حماية المبادرة الفردية والمشاريع الخاصة في القارة الأوروبية والولايات المتحدة معاً». أما البديل لذلك فيسكون «محاولة تجريب الاقتصاد الاشتراكي والسيطرة الحكومية»، الأمر الذي «سيعرض الاقتصاد الخاص للخطر» في الولايات المتحدة أيضاً. كانت من المسائل المهمة المثيرة للقلق مسألة «فجوة الدولار» التي منعت أوروبا من شراء السلع المصنعة الأمريكية، وما ينطوي عليه ذلك من آثار خطيرة على الاقتصاد المحلي^(٦٨).

وما القول بأن إعادة بناء الرأسمالية الأوروبية (واليابانية) أمر جوهري لسلامة النظام الاقتصادي الأمريكي إلا تكرار لتفكير حكومة هاردينغ بعد الحرب العالمية الأولى. فقد كان كل من وزير التجارة هيربرت هوفر ووزير الخارجية تشارلز إيفانز هيوز وغيرهما من المخططين المؤثرين واثقين من أن الانتعاش الاقتصادي الأوروبي أمر ضروري لتوسيع الصادرات الأمريكية. أعلن هيوز في ١٩٢١ «أن رخاء الولايات المتحدة يعتمد كثيراً على التسويات الاقتصادية التي قد تجري في أوروبا» - الأمر الذي يقتضي بالطبع ذبح الوحش البلشفي، كما نادى بذلك رئيس الجمهورية^(٦٩).

قال ملفين لفلر مؤرخ الدبلوماسية «إن أثر مشروع مارشال، من وجهة نظر استراتيجية وسياسية - جغرافية - امتد إلى خارج أوروبا». وللتغلب على فجوة الدولار، «التي حفزت مشروع مارشال أصلاً»، تطلّب الأمر العودة إلى أنماط تجارية ثلاثية الشكل تكسب أوروبا بموجبها الدولارات من خلال شراء الولايات المتحدة للمواد الأولية من مستعمراتها. ومن هنا كان ترتيب منفذ أوروبا (واليابان) إلى أسواق العالم الثالث ومواده الأولية مكوناً جوهرياً في التخطيط الاستراتيجي العام، وشرطاً ضرورياً لتحقيق الأهداف العامة لمشروع مارشال وهي: «النفع للاقتصاد الأمريكي، وتصحيح ميزان القوى الأوروبي، لمصلحة حلفاء الولايات المتحدة (دولاً وطبقات)، وتعزيز الأمن القومي الأمريكي»، حيث يُفهم هذا الأمن على أنه يعني «السيطرة على المواد الأولية، والبنية الارتكازية الصناعية، والقوى البشرية

Michael J. Hogan, *The Marshall Plan: America, Britain and the Reconstruction of Western Europe, 1947-1952* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987), pp.42-43 and 45.

مورداً مذكرة دبلوماسية مؤرخة في أيار/ مايو ١٩٤٧ لوليام كلايتون، ص ٩١ - ٩٢.

Schmitz, *The United States and Fascist Italy*, pp.37ff.

(٦٩)

الماهرة، والقواعد العسكرية»، وبعني لفلر فيقول: «لهذا فإن الأبعاد الاستراتيجية لمشروع مارشال تطلبت أن تتراح القومية الثورية خارج أوروبا، تماماً كما تطلبت الإبقاء على مكافحة الشيوعية المحلية داخل أوروبا». كانت هذه مشكلة عويصة بسبب السمعة الحسنة للمقاومة المناهضة للفاشية، وهي غالباً ذات عنصر شيوعي قوي، وبسبب السمعة المخزية لحلفاء الولايات المتحدة التقليديين بين طبقات الأعمال لعلاقتهم بالفاشية. ورغم «الالتزام الخططي بتقرير المصير»، طالبت السياسة الأمريكية بأن تبقى المستعمرات السابقة على دورها التبعي؛ يمكن أن يقال هذا عن الالتزام بالديمقراطية أيضاً، الذي كان سيعني، لو تجاوزنا الكلام الرنان، السماح للقوى الشعبية التي كانت تعارضها الولايات المتحدة - من شيوعيين وديمقراطيين راديكاليين وما إلى ذلك - بأن تقوم بأكثر من دور رمزي في الحياة السياسية والاجتماعية. لقد استخدمت أموال مشروع مارشال للتأثير كرهاً في الخيارات السياسية، لا سيما في إيطاليا في سنة ١٩٤٨، «ولإجبار أوروبا على الإبطاء في برامج الرعاية، وتحديد الأجور والسيطرة على التضخم وخلق مناخ يلائم الاستثمار الرأسمالي - ويموّل جزء منه من جيوب اليد العاملة» (توماس مكورميك)^(٧٠).

كانت الولايات المتحدة منذ المراحل الأولى للحرب الباردة، ولأسباب عميقة الجذور، عازمة على اتباع سبيل مضاد لتقرير المصير، والديمقراطية، بصرف النظر عن الالتزامات الخططية. وقد أقر بعض المخططين الأذكياء والمؤمنين بالصلحة الذاتية، وإن على نحو ساخر، بأن تلك الالتزامات كانت خطائية حقاً. فقد قال دين أتشيسون، مثلاً، «إذا كان لسياستنا الحاضرة أي أمل في النجاح في فوموزا [تايوان] فيجب علينا أن نخفي بعناية رغبتنا في فصل الجزيرة عن سيطرة البر الرئيسي»، أما إذا تدخلنا عسكرياً فينبغي أن يكون تدخلنا تحت غطاء الأمم المتحدة «مع النية المعلنة بتلبية المطالب المشروعة لسكان فوموزا المحليين الخاصة بتقرير المصير»^(٧١).

يقول وليام بوردين في دراسة مهمة له «إن بضعة دولارات قد انتقلت من يد إلى يد دولياً بموجب برامج العون المالي؛ والدولارات ذهبت إلى المنتجين الأمريكيين، والسلع بيعت من الجمهور الأوروبي» بالعملة المحلية. ثم يقول إن اخفاق برنامج المساعدات في التغلب على فجوة الدولار وعدم استعداد الكونغرس لتخصيص أموال إضافية «أدى بوزير الخارجية أتشيسون ومساعدته بول نيتز إلى تبديل (الحافز الكينزي الدولي) للاقتصاد العالمي وإحلال (الحافز الكينزي العسكري الدولي) للاقتصاد العالمي محله»، وهذا هو التفكير الأساسي وراء المذكرة رقم ٦٨. وقد اعتبرت بعض القطاعات من جماعة الأعمال «أن من الواضح أن يكون

Melvyn Leffler, «The United States and the Strategic Dimensions of the Marshall (٧٠) Plan,» *Diplomatic History* (Summer 1988), and Thomas McCormick, «Every System Needs a Center Sometimes,» in: Lloyd Gardner, ed., *Redefining the Past: Essays in Diplomatic History in Honor of William Appleman Williams* (Oregon State: [n.pb.], 1986).

وسوف نرجع الى تلك المسائل في الفصل الحادي عشر.

Bruce Cumings, «Power and Plenty in Northeast Asia,» *World Policy*: اقتبس من: *Journal* (Winter 1987-1988).

الاقتصاد الأجنبي واقتصادنا لذلك يعتمد الآن أساساً على مدى الانفاق المستمر على التسليح في هذه البلاد» (مجلة وول ستريت، ١٩٥٢). إن الانفاق العسكري الأمريكي أعطى حافزاً كبيراً للإنتاج الصناعي الأوروبي، كما أن شراء المواد الأولية الاستراتيجية من المستعمرات الأوروبية عمل على تخفيض فجوة الدولار إلى حدٍ أوقف معه مساعدات مشروع مارشال إلى بريطانيا في ١٩٥٠، ولو أن الآثار طويلة الأجل كانت، برأي هوغان، مختلطة^(٧٢). أما بالنسبة إلى اليابان، فإن الانفاق العسكري الأمريكي، لا سيما لأغراض الحرب الكورية، كان العامل الأساسي في انتعاشها الصناعي بعد الحرب. وقد انتفعت كوريا الجنوبية من حرب فيتنام على الشاكلة نفسها، كما انتفع حلفاء الولايات المتحدة الآخرون.

كان دور العالم الثالث في هيكل المنطقة العظمى القيام بخدمة حاجات المجتمعات الصناعية. أوضح جورج كينان أن «حماية مواردنا» في أمريكا اللاتينية وفي غيرها يجب أن تكون موضع اهتمامنا الكبير. وأضاف يقول: بما أن التهديد الأساسي لمصالحنا هو تهديد محلي فملينا أن ندرک «أن الحل النهائي قد يكون حلاً مزعجاً - ألا وهو القمع البوليسي من قبل الحكومات المحلية». «إن إجراءات القمع الحكومية العنيفة لا ينبغي لها أن تخرجنا طالما أن النتائج النهائية هي في صالح أغراضنا». وعلى العموم «فإن من الأفضل أن نرى نظاماً قوياً في السلطة من وجود حكومة ليبرالية إذا كانت متساهلة ومتراخية ويتغلغل فيها الشيوعيون»^(٧٣). إن لفظ «الشيوعي» يُستعمل في الخطاب الأمريكي بمعنى فني، فهو يشير إلى زعماء العمال ومنظمي الفلاحين ورجال الدين الذين ينظمون جماعات يساعد أفرادها أنفسهم بأنفسهم، وغيرهم من ذوي الأسبقيات الخاطئة.

أما الأسبقيات الصحيحة فهي مذكورة في وثائق التخطيط السرية جداً من أعلى مستوى^(٧٤). فالتهديد الرئيسي لمصالح الولايات المتحدة تطرحه «الأنظمة الوطنية» التي تستجيب للضغط الشعبي من أجل «التحسين الفوري لمستويات المعيشة المنخفضة للجهاير» ومن أجل التنوع في الاقتصاد. إن هذا الاتجاه لا يتعارض فقط مع الحاجة إلى «حماية مواردنا» بل يتعارض كذلك مع اهتمامنا بتشجيع «مناخ يقضي إلى الاستثيار الخاص» و«يفضي، بالنسبة إلى رأس المال الأجنبي، إلى تحويل عوائد معقولة». وقد شخّصت إدارة

William S. Borden, *The Pacific Alliance* (Madison, Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1984), pp.27, 12 and 245, and Hogan, *The Marshall Plan: America, Britain and the Reconstruction of Western Europe, 1947-1952*, pp.337 and 393.

LaFeber, *Inevitable Revolutions*; Kolko, *Confronting the Third World*, and Chomsky, *Turning the Tide*.

Chomsky, *On Power and Ideology*, pp.19-23.

(٧٤) انظر:

لبعض الأمثلة الخاصة الواضحة، التي اخذت من: National Security Council (NSC) (5432), «U.S. Policy toward Latin America», (18 August 1954).

مباشرة عقب التدمير الناجح للديمقراطية الغواتيمالية. المبادئ مكررة في مكان آخر، وغالباً حرفياً، على سبيل المثال: National Security Council (NSC) (5613/1) (25 September 1956).

كينيدي جذور المصالح الأمريكية في أمريكا اللاتينية على أنها عسكرية جزئياً (قناة بنما والموارد الأولية الاستراتيجية، وما إلى ذلك)، ولكن الأكثر من ذلك هو «الجذر الاقتصادي، ولحمته وسداه مبلغ تسعة بلايين دولار من الاستثمار الأمريكي الخاص في المنطقة» والعلاقات التجارية الواسعة جداً. إن الحاجة إلى «حماية الاستثمار والتجارة الأمريكيين وترويجهما» تهددها القومية - بمعنى الجهود المبذولة لسلوك سبيل مستقل. أما الأنظمة المفضلة فهي التي تعمل على تصدير المحاصيل خدمة لمصالح الشركات الكبرى العاملة في أمريكا (في الأعمال الزراعية، ومن منتجاتي المبيدات والأسمدة وما إلى ذلك) وسلسلة أخرى من الخدمات النافعة كاليد العاملة لمعامل التجميع مما راج في الستين الأخيرة.

إن خطر القومية يُعترف به في الكتابات العلنية أيضاً. لهذا، وبعد الانقلاب الناجح المدعوم من وكالة المخابرات المركزية الذي أطاح بالنظام البرلماني لمصدق، المحافظ الوطني في إيران، وأعاد الشاه إلى الحكم، وترك لشركات النفط الأمريكية ٤٠ بالمئة من الامتياز الذي كان للانكليز، نجد أن جريدة نيويورك تايمز تعلق في افتتاحيتها قائلة إن كل هذا «أخبار طيبة حقاً»؛ ومهما كان الأمر باهظ الكلفة لـ «جميع المعنيين» (وهم الإيرانيون بالدرجة الأولى)، «فإنه قد يثبت جدواه إذا جرى تعلّم الدروس منه». ثم تشرح الجريدة الدرس الأساسي بلا مواربة قائلة:

هناك الآن لدى الأقطار النامية ذات الموارد الغنية درس موضوعي في الكلفة الباهظة التي يجب دفعها من قبل القطر الذي يمثل توازنه بفعل القومية المتعصبة. ولعل من الكثير جداً أن نعقد الأمل على أن تؤدي تجربة إيران إلى منع ظهور رجال من أمثال مصدق في أقطار أخرى، ولكن التجربة قد تشد من أزر زعماء أكثر تعقلاً وأبعد نظراً،

الذين سيتفهمون بجلاء أسبقياتنا المهمة^(٧٥).

وجرى الإقرار كذلك بأن المخططات التي توضع للأقطار المستهدفة ستكون مخططات لا تحظى بالشعبية هناك. أما بالنسبة إلى سكان تلك الأقطار، فليس من الضروري اتخاذ إجراءات مأكرة للسيطرة. فـ «بعثات السلامة العامة» تدرب الشرطة المحلية تحت غطاء برامج المساعدات الحكومية الأمريكية. أما المنطق وراء ذلك، كما حددته وزارة الخارجية الأمريكية، فهو أن الشرطي «يكتشف أول ما يكتشف تدمر الناس، وينبغي أن تكون قوات الشرطة الوسيلة الرئيسية التي تطمئن بواسطتها الحكومة من قبولها من الأغلبية». إن قوة فعالة من الشرطة يمكنها في الغالب أن تجهض تطورات غير مرغوب فيها قد تتطلب، إذا استمرت، إجراء «جراحة كبرى لمعالجة هذه الأخطار». ولكن عمليات الشرطة قد لا تكفي. لذلك شدّد المخططون الأمريكيون على الحاجة لبلوغ السيطرة على العساكر في أمريكا اللاتينية،

Editorial in: *New York Times*, 6/8/1954.

(٧٥)

حول معالجة وسائل الاعلام «القضية» الإيرانية وذبولها، انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, appendix V, section 3, and sources cited.

ويوصف هؤلاء بأنهم «أقل الفئات السياسية مناهضة لأمريكا». أما مهمتهم، كما أوضحها «مقفو العمل» من جماعة كينيدي، فهي «إزاحة زعماء الحكومة من مراكزهم كلما وجدوا أن سلوك هؤلاء الزعماء يضر بمصلحة الأمة» - وهذا التزام يجب أن يكونوا قد تأهلوا لتنفيذه ما دام التدريب الأمريكي قدم إليهم «فهم أغراض الولايات المتحدة والتوجه نحوها».

ويتحويل رسالة العساكر من «الدفاع عن نصف الكرة الأرضية» إلى «الأمن القومي» استطاعت إدارة كينيدي والإدارات الأخرى التي أعقبتها من التغلب على مشكلة القومية (أو «القومية المتطرفة» كما تسمى أحياناً في سجل التخطيط الداخلي)، وذلك بإقامة دولة للأمن القومي ودعمها وفق نموذج النازية الجديدة، مما أسفر عن نتائج معروفة تماماً. كان الغرض - كما بينه لارس شولتز، أشهر الاختصاصيين الأكاديميين الأمريكيين في شؤون حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية - «هو تدمير الخطر المتصور الذي يهدد الهيكل القائم لنظام الامتيازات الاجتماعية - الاقتصادية تدميراً نهائياً وذلك بإلغاء المشاركة السياسية للأغلبية العديدة...»، أي «الطبقات الشعبية»^(٧٦). إن الدعم الأمريكي لهذه الأنظمة يتبع أساساً نموذج العشرينيات والفاشية الأوروبية، الذي بحث آنفاً.

يلاحظ أن هذا تنوع أعنف للسياسات المصممة للمجتمعات الصناعية، والدافع لها هو النظرة العالمية والمثل العليا الاجتماعية والسياسية ذاتها. كما أن الإجراءات الأعنف التي ارتوي أنها تناسب العالم الثالث ساعدت كذلك على التغلب على القلق الذي يعبر عنه السجل الداخلي بشأن الليبرالية الفائقة عن الحد لحكومات أمريكا اللاتينية، والحماية التي توفرها أنظمتها القضائية للحقوق، والانتشار الحر للأفكار، وهو أمر يقف بوجه الجهود الأمريكية الرامية إلى إشراب الأذهان بالمعتقدات الغربية وإلى السيطرة العقائدية. ثمة مشاكل أخرى متواصلة إلى جانب ما ذكر، مثل «انخفاض مستوى الفكر المثقف» في غواتيمالا الذي استهجنته وكالة المخابرات المركزية في ١٩٦٥، الأمر الذي تصوره حقيقة مفادها «أن الجماعات الليبرالية... تستجيب استجابة تفوق الحد لأفكار (البانكي الامبريالية)»، ولعل ذلك يعود إلى «النفوذ السياسي والاقتصادي الطويل الأمد لشركات الفواكه الأمريكية في البلاد وكذلك بسبب دور الولايات المتحدة في تحرير كاستلو أرماس» - وهو «التحرير» الذي قام به انقلاب مدعوم من وكالة المخابرات المركزية، فإطاح بالحكومات الديمقراطية الشعبية وأعاد إلى السلطة حكم القتلة التقليدي من العساكر وشرادم الاستغلال. وكلما أصبح من غير الممكن السيطرة المباشرة على الشرطة والجيش، كما جرى في نيكاراغوا بعد سوموزا أو في بنما، أصبح من الضروري الإطاحة بالحكومة وتسليم الحكم إلى نظام أسس قياداً وتأسيس «جيش كفوء» على غمط «الحرس القومي» الذي أسسه سوموزا، وهو المفضل من الولايات المتحدة أمداً طويلاً^(٧٧).

Lars Schoultz, *Human Rights and the United States Policy toward Latin America* (٧٦) (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981), p.7.

= United States, Central Intelligence Agency (CIA), Office of Current Intelligence, (٧٧)

هذه السياسات عبارة عن أوامر؛ ولا يخضع أساسها للتحدي أو للمناقشة. ولكن من المفضل القول بوجود ما يقرب من الإجماع عن هذه الأمور في الكونغرس ووسائل الاعلام وجماعة المثقفين. والقول الأدق هو أن المعتقدات الأساسية لا تُرى ولا تُدرك كالهواء الذي نتنفسه، فهي خارج نطاق البحث.

جرى تكييف الإطار العام ليتفق مع مناطق بعينها. لهذا كان المطلوب من جنوب شرق آسيا «أن تقوم بوظيفتها الأساسية كمصدر للمواد الأولية وسوق لليابان وأوروبا الغربية»، على حد تعبير جورج كينان، من مسؤولي التخطيط السيامي في وزارة الخارجية الأمريكية في ١٩٤٩^(٧٨). أدى هذا المنطق مباشرة إلى تدخل الولايات المتحدة في الهند الصينية، وكان في البداية تأييداً للاستعمار الفرنسي، ثم انفراد وحده في ما بعد. وخشي أن وجود فيتنام مستقلة قد يؤدي إلى انتشار «جرثومة» القومية في أرجاء جنوب شرق آسيا، فيؤول باليابان إلى التوافق مع كتلة شيوعية، فتصبح بذلك المركز الصناعي لـ «نظام جديد» قد تستبعد عنه الولايات المتحدة؛ إن الحرب في المحيط الهادئ جرى خوض غمارها لمنع هذه النتيجة. فاليابان هي «حجر الدومينو الأعظم»، كما أحسن التعبير عنها جون دورر، مؤرخ الشؤون الآسيوية. فالتغلب على خطر القومية الفيتنامية كان من الضروري سحق الجرثومة وتلقيح المنطقة ضد المرض. وقد تحققت هذه النتيجة. وتم تدمير الهند الصينية بنجاح، في حين كان القتل وزبانية التعذيب والطغاة الذين تدعمهم الولايات المتحدة في اندونيسيا وتايلاند والفيليبين وكوريا الجنوبية يقومون بما يلزم، بينما تقف وسائل الاعلام والأناس المحترمون عامة، وهم يهزون رؤوسهم استحساناً أو يمتارون أن ينظروا إلى جهة أخرى.

جرى تطبيق مبادئ مشابهة في أمريكا اللاتينية بنجاح غير قليل. كان لهذه المناطق أيضاً أن تقوم بوظيفتها كمصدر للمواد الأولية وكسوق. وقد تم خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها إزاحة بريطانيا وفرنسا من أمريكا اللاتينية، وهما المنافسان التقليديان للولايات المتحدة

«The Role of Public Opinion in Latin American Political Stability.» (13 May 1965), OCI = no.1803/65.

حول الدعم المقدم الى سوموزا والحرس الوطني في عهد الرئيس كارتر، انظر: Chomsky, *Detering Democracy*, chap.10.

ولمزيد من المعلومات عن «تدني مستوى العقلية» (التعبد للعقل أو الانصراف الى النشاطات الفكرية) في غواتيمالا، انظر: Chomsky, *Ibid.*, chap.12, pp.393-394 and chap.8, pp.262-263ff.

(٧٨) محضر رسمي (PPS 51, April 1949) ورد في: Michael Schaller: «Securing the Great Crescent: Occupied Japan and the Origins of Containment in Southeast Asia.» *Journal of American History* (September 1982), and *The American Occupation of Japan*, p.160.

حول التخطيط لجنوب شرق آسيا، انظر أيضاً: Chomsky, *For Reasons of State*, pp.31ff.

ومقالات عديدة في: Noam Chomsky and Howard Zinn, eds., *Critical Essays: The Pentagon Papers*, Senator Gravel Edition (Boston, Mass.: Beacon Press, 1972), vol.5.

لا سيما مقالات جون دَوَّور (John Dower) ورتشارد دُوبوف (Richard DuBoff). انظر أيضاً: Chomsky, *Detering Democracy*, chap.11, section 3.

هناك، وذلك جرياً مع مبدأ هنري ستيمسون القائل بأن أمريكا اللاتينية «هي منطقتنا الصغيرة هنا التي لم تزجج أحداً قط»^(٧٧). ومع أن «الاستقرار» من النوع المناسب لرواج مصالح النخب الأمريكية لم يتحقق كلياً، غير أن خطر التطور المستقل قد أجهض إلى حد كبير - ولعله أجهض إلى الأبد في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، حيث النفوذ الأمريكي هو السائد على نطاق واسع.

كان من المخطط أيضاً أن «تستغل» أفريقيا لأغراض إعادة الإعمار في أوروبا، كما بين جورج كينان في دراسة رئيسية لوزارة الخارجية الأمريكية عن النظام الدولي. وقد أضاف أن الفرصة لاستغلال أفريقيا من شأنها أن ترفع من معنويات الدول الأوروبية وذلك بأن تضع أمامها «ذلك الهدف الحقيقي الملموس الذي كان الجميع يطمحون إليه بدون نجاح يذكر...»^(٧٨). لعل التاريخ كان سيقترح مشروعاً مختلفاً: أن على أفريقيا أن «تستغل» أوروبا لتمكينها من النهوض من قرون من الدمار على أيدي الغزاة الأوروبيين مما قد يحسن أيضاً من حالتها المعنوية عن هذا الطريق. لم يجر التفكير بهذا بالطبع، فالاقترحات الفعلية هي التي سادت دون أن تثير الانتباه، لأنها اعتبرت في ما يبدو غير قابلة للجدال.

ولا يمكن، عند النظر في السياسة الأفريقية خاصة، إطراح عامل العنصرية. فقد أشار دين أتشيسون على رئيس الوزراء السابق لحكومة البيض في روديسيا في ١٩٧١ أن يأخذ حذره من «الجمهورية الأمريكية» الذي «يرى رأياً قاطعاً أن القرار الصحيح الأوحده لأية قضية هو ذلك القرار الذي يجابي وجهة نظر الملونين». قال أتشيسون، مردداً أقوال إليهورت، الحائز على جائزة نوبل، كلاماً يحث فيه روديسيا «على ألا تساق سوقاً لسلوك الدرب المتذلل مدفوعة بما يشيع عندنا من «كليشيات» دستورية - مثل المساواة أمام القانون وما أشبه - التي سببت لنا كثيراً من المتاعب...». كان أتشيسون قلقاً جداً من استخدام المحكمة العليا «نصوصاً دستورية غامضة، فسرعت المساواة العنصرية وغزت الساحة السياسية بالعقيدة القائلة إن لكل فرد واحد صوتاً واحداً، الأمر الذي جعل الزواج يستعجلون مزيداً من التقدم السريع وأدى إلى أساليب شعبية جديدة من مظاهرات وعنف» (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨). إن شبح العنصرية الأسود... الذي يخيم على الشؤون الأفريقية في عهد نكسون ويخيم على أغلب القضايا الأساسية العامة من خارجية وداخلية، كان قد جرى بحثها من قبل رودجر موريس، أحد مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية، بما في ذلك طلب نكسون من كيسنجر بأن يضمن رسالة نكسون الرئاسية الأولى إلى الكونغرس عن السياسة الخارجية «شيئاً

(٧٧) يوضح ستيمسون في أيار/ مايو ١٩٤٥ أنه ينبغي تفكيك كل الأنظمة الإقليمية لصالح الدولية اللبرالية بمعزل عن مصالحنا، التي ينبغي توسيعها (= مذهبها). انظر: Chomsky: *Turning the Tide*, pp.63ff.
حول الخطط لإزاحة تأثير أعدائنا الأوروبيين التقليديين في القوات المسلحة، انظر: Chomsky, *On Power and Ideology*, pp.21ff.

Public Papers of the Presidents (23 February 1948).

(٨٠)

Foreign Relations of the United States, (FRUS) (1948), vol.1, p.511.

انظر:

عن الصُّنارات» (لاصطياد الموافقات المعهودة)؛ وبما في ذلك إنكار كيسنجر أن تكون قبائل الإيبو، «الموهوبة والمنجزة» أكثر من غيرها في نيجيريا، «ذات دماء زنجية أكثر من غيرها» أيضاً؛ وبما في ذلك «تصنع ألكسندر هيغ بهدوء بقرع الطبول كلما أثّرت المسائل الأفريقية في اجتماعات موظفي مجلس الأمن القومي»^(٨١).

أما في الشرق الأوسط، فقد كان الاهتمام الأول (ولا يزال) ينصبّ على احتياطات الطاقة التي لا تضاهي في المنطقة، لا سيما في شبه الجزيرة العربية. كان لهذه الاحتياطات أن تُدمج في المنظومة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة. وقد كان من الضروري، كما جرى في أمريكا اللاتينية، إزاحة المصالح التقليدية الفرنسية والبريطانية وإقامة سيطرة أمريكية على ما وصفته وزارة الخارجية الأمريكية بأنه «مصدر مذهل للقوة الاستراتيجية، وغنيمة من أكبر الغنائم المادية في تاريخ العالم،... ولعله أغنى غنيمة اقتصادية في العالم في حقل الاستثمار الأجنبي». وقد قال الرئيس آيزنهاور في ما بعد وهو يصف الشرق الأوسط بأنه «أهم مناطق العالم استراتيجياً»^(٨٢).

حازت الشركات الأمريكية الكبرى بعد الحرب على الصدارة في إنتاج نפט الشرق الأوسط في الوقت الذي كانت تهيمن فيه على نصف الكرة الأرضية، وهي منطقة ظلت منتجاً رئيسياً حتى ١٩٦٨. لم تكن الولايات المتحدة حينئذٍ بحاجة إلى نפט الشرق الأوسط بذاته. إنما كان الهدف الهيمنة على المنظومة العالمية والاطمئنان إلى أن الآخرين لن يهجموا نهجاً مستقلاً. ورغم الازدراء العام باليابانيين والاستخفاف بإمكاناتهم تنبأ البعض بحدوث المشاكل حتى مع اليابان. اقترح جورج كينان في ١٩٤٩ قائلاً إن سيطرة الولايات المتحدة على الاستيرادات النفطية اليابانية سيساعد على توفير «قوة نقض» لسياسات اليابان العسكرية والصناعية. وقد اتبعت هذه النصيحة. فقد جرت مساعدة اليابان في التصنيع ولكن الولايات المتحدة احتفظت بالسيطرة على تجهيزاتها من الطاقة ومصانعها لتكرير النفط. يقول شيفيكو فوكاي «إن ١٠ بالمئة فقط من مؤونة اليابان النفطية يجري تطويرها من قبل الشركات

(٨١) Douglas Brinkley and G.E. Thomas, «Dean Acheson's Opposition to African Liberation», *Transafrica Forum* (Summer 1988), and Roger Morris, *Uncertain Greatness* (London: Quartet Books; Harper and Row, 1977).

(٨٢) الإشارة الخاصة هي لفظ العربية السعودية. لمزيد من المراجع والمناقشة، انظر:

Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There*; Aaron David Miller, *Search for Security: Saudi-Arabian Oil and American Foreign Policy, 1939-1949* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1980); Irvine H. Anderson, *Aramco, the United States and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981); Michael B. Stoff, *Oil, War and American Security: The Search for a National Policy on Foreign Oil, 1941-1947* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1980), and David S. Painter, *Oil and the American Century* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1986).

Steven L. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1985), p.51.

اليابانية»، وذلك حتى أواخر ١٩٧٣. أما الآن فإن ما يجري في اليابان من تنوع في مصادر الطاقة وإجراءات للمحافظة عليها قد قلل من قوة «الفتوة» كثيراً، ولكنه لا يزال عاملاً له وزنه^(٨٣).

هذا، وإن من المثلّ الزعم ببساطة أن الولايات المتحدة سعت إلى الإبقاء على النفط رخيصاً، وإن كان ذلك صحيحاً على العموم. لقد انخفضت أسعار النفط (بالقياس إلى بضائع أخرى) من الأربعينيات حتى الارتفاع الحاد في أوائل السبعينيات حين عادت الأسعار إلى الانسجام مع غيرها. كان ذلك هبة عظيمة للدول الصناعية الغربية، وإن كان ضاراً جداً بمصالح العالم العربي في المدى الطويل؛ كما أن انخفاض الكلفة الحقيقية للنفط كانت له أهمية كبيرة بالنسبة إلى صبغة الرخاء في عهد ريغان. ولكن النفط الرخيص هو أداة سياسية، لا غاية بحد ذاتها. وهناك من الأسباب المقنعة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لم تكن في أوائل السبعينيات كارهة بأية حال من الأحوال للزيادة في أسعار النفط، وكانت ضارة بمناصفها الصناعيين، ولكنها نافعة لشركاتها الكبرى المنتجة للطاقة ولمصدرها. إن السيطرة على الطاقة وسيلة من وسائل الهيمنة العالمية؛ كما أن مستويات السعر الحقيقي والانتاج إنما تكتسب أهميتها ضمن هذا السياق، فالآثار الاقتصادية للتذبذب ليست مسألة بسيطة واضحة المعالم^(٨٤).

وتتبع مصلحة الولايات المتحدة في الفيليين من اتهامات مشابهة. فالقواعد الأمريكية هناك تشكل جزءاً من منظومة عسكرية تحيط بمنطقة الشرق الأوسط من المحيط الهندي إلى إسرائيل وتركيا والبرتغال وما بعدها، منظومة مصممة لضمان عدم حدوث خطر يهدد السيطرة على موارد هذه المنطقة المفروضة عليها من الولايات المتحدة والفئات المحلية المعتمدة. إن الولايات المتحدة قوة عالمية وهي تخطط وفقاً لذلك.

إن التطورات التي جرت لاحقاً في الشرق الأوسط، عملت على الحفاظ على النمط المين أنفاً، بما في ذلك ترسيخ العلاقات مع إسرائيل بصفتها «محل نفع استراتيجي» ودولة مرتزقة؛ ورفض الولايات المتحدة للاجماع الدولي بشأن تسوية سياسية للنزاع العربي - الاسرائيلي سنين طويلة^(٨٥)؛ وقيام اسرائيل ببيع الأسلحة الأمريكية من إيران في الثمانينيات،

Cumings «Power and Plenty in Northeast Asia,», and Shigeko Fukai, «Japan's Energy Policy,» *Current History* (April 1988).

Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There*, pp.97-98.

Chomsky, *Ibid.*, chap.11. (٨٤) انظر:

(٨٥) عن الدبلوماسية في الصراع العربي - الاسرائيلي كما تطورت في حرب ١٩٦٧، انظر: المصدر

Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians*. و

وعن المرحلة الحالية من جهود الولايات المتحدة لمرقلة تسوية شاملة، انظر:

Chomsky, *Necessary Illusions*, and Noam Chomsky in: *Z Magazine* (January 1990).

الذي جرى تنفيذه كما ذكرت مصادر إسرائيلية رفيعة المستوى في أوائل العقد المذكور (قبل نشوء مسألة الرهائن بأمدٍ طويل)، بالتنسيق مع الحكومة الأمريكية لتشجيع حدوث انقلاب عسكري من شأنه أن يعيد التحالف الإسرائيلي - الإيراني - السعودي الذي قامت عليه سياسة الولايات المتحدة وفق مبدأ نكسون - وهذه إحدى سمات قضية إيران - كونترا التي أخفيت عن الأنظار بعملية سيطرة متشابكة قام بها الكونغرس ووسائل الإعلام. وقد جرى اتباع النموذج ذاته في الإطاحة بنجاح بحكومات مدنية غير مرغوب فيها في اندونيسيا وتشيلي وغيرهما^(٨٦).

ومن حقائق السياسة الرئيسية الوقوف بوجه القوى القومية المحلية التي قد تحاول استخدام مواردها بشكل يتعارض مع المصالح الأمريكية. إن العملية الكبيرة في إحداث تمرد مضاد في اليونان اعتباراً من سنة ١٩٤٧ كانت بدافع من القلق بأن «عفن» القومية المستقلة هناك قد «يعدي» الشرق الأوسط، كما حذر أتشيون. لقد اعتبرت اليونان مركزاً متقدماً للقوة الأمريكية، وقاعدة تهمي نفط الشرق الأوسط من أجل الولايات المتحدة وحلفائها. جاء في دراسة أجرتها وكالة المخابرات المركزية أنه لو انتصر الثوار في اليونان لواجهت الولايات المتحدة «احتمال خسارة المصادر النفطية في الشرق الأوسط». فاخترع الخطر السوفييتي حسب النوال المعهود. أما الخطر الحقيقي فهو القومية المحلية، وما ينجم عنها من آثار مخيفة في مناطق أخرى.

أدت عوامل مشابهة هذه إلى انقلاب الوكالة المذكورة الذي أعاد الشاه إلى الحكم في إيران ١٩٥٣. وأصبح عبد الناصر عدواً لأسباب مماثلة. ثم جرى تصوير الحميني على أنه يمثل خطراً آخر مماثلاً، مما أدى بالولايات المتحدة إلى تأييد العراق في حرب الخليج. ثم جاء دور صدام حسين الذي تحول بين ليلة وضحاها من صديق مفضل إلى «هتلة» جديد حين غزا الكويت في محاولة لإزاحة العملاء الأمريكيين - الانكليز. وكان ما يثير الخوف الشديد على الدوام أن تصيح القوى الوطنية غير الخاضعة للتنفيذ والسيطرة الأمريكيين ذات تأثير جوهرى على المناطق المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية. أما نخب السعودية فتعتبر، على عكس ذلك، من الشركاء المناسبين الذين يديرون مواردهم بشكل يتفق مع مصالح الولايات المتحدة الأساسية، ويساعدون إرهاب أمريكا وأعمالها التخريبية في أرجاء العالم الثالث بأسره.

أما المحللون الأكثر جدية، فقد كانوا من الواضح بمكان بشأن هذه المسائل وذلك في الكونغرس وفي أدبيات التحليل الاستراتيجية معاً. ففي أيار/ مايو ١٩٧٣، وقبل انفجار أزمة

(٨٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians*, pp.457ff., and Noam Chomsky, *The Culture of Terrorism* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), chap.8.

انظر أيضاً: John Marshall, Peter Dale Scott and Jane Hunter, *The Iran Contra Connection* (Boston, Mass.: South End Press, 1987) chaps.7-8, and Samuel Segev, *The Iranian Triangle* (New York: Free Press, 1988).

النفط شدّد السناطور هنري جاكسون، وهو الخبير النفطي الأول في مجلس الشيوخ، على أهمية «القوة والاتجاه الغربي لإسرائيل على البحر المتوسط، ولايران [تحت حكم الشاه] على الخليج الفارسي، وهما اثنان من الأصدقاء الموثوق بهم في الولايات المتحدة اللذان قاما، مع السعودية، بالعمل على كبح واحتواء العناصر الراديكالية غير المسؤولة في دول عربية معينة. . . التي كانت ستوجه، لو استطاعت، تهديداً خطيراً حقاً إلى مواردنا النفطية الرئيسية في الخليج الفارسي» - وهي موارد لم تستعملها الولايات المتحدة في ذلك الحين إلا نادراً، ولكنها موارد تدعو الحاجة إليها لأغراض المخزون الاحتياطي وكوسيلة ضغط من أجل الهيمنة في العالم. وقد نصّبت عقيدة نكسون كلاً من إيران الشاه وإسرائيل للعمل بمثابة «الشرطة الجوّالة» في المنطقة، على حدّ تعبير وزير الدفاع ملفين ليرد، للاطمئنان إلى «عدم قيام أحد من القوميين الراديكاليين» بما يسبب خطراً للنظام. وكتب روبرت ريبا، محلل شؤون الشرق الأوسط سابقاً لوكالة الاستخبارات العسكرية، وهو يستعرض هذه المنظومة في ١٩٧٤ قائلاً إن القوة اسرائيلية قد حمت نظامي الأردن والسعودية «من مصر قوية عسكرياً» في الستينيات، وأن «العلاقات الإسرائيلية - الإيرانية المتداخلة» استمرت في الإسهام في استقرار المنطقة ضماناً لمصالح الولايات المتحدة. واستنتج مجلس الأمن القومي في خريف ١٩٥٨ أن «النتيجة المنطقية» لمعارضة القومية العربية الراديكالية «ستكون تأييد إسرائيل بصفتها الدولة القوية الوحيدة المؤيدة للغرب الموجودة في الشرق الأوسط». وقبل ذلك بعشر سنين، أدت نجاحات إسرائيل العسكرية هيمنة الأركان المشتركة إلى وصف إسرائيل بأنها القوة العسكرية الإقليمية الكبرى بعد تركيا، وهي تقدّم إلى الولايات المتحدة وسيلة «لنيل ميزة استراتيجية في الشرق الأوسط من شأنها إزالة الآثار الناجمة عن تدهور القوة البريطانية في تلك المنطقة». أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فلم يكن لدى المخططين الأمريكيين ما يدعو إلى الشك في تقييم الخبراء الحكوميين الإسرائيليين في ١٩٤٨ القائل بأن اللاجئين الفلسطينيين هم أمام أمرين: إما أن يندمجوا في أمكنة أخرى «وإما أنهم سيُسحقون»: «بعضهم سيموت، وأغلبهم سيتحول إلى تراب بشري وإلى نفايات في المجتمع، ليلتحقوا بركاب الطبقات المعدمة في الأقطار العربية». لهذا لم تكن هناك من حاجة لكي يُتعب المرء نفسه بشأنهم^(٨٧).

ليس هناك في شؤون العالم ما هو أهم من السيطرة على منظومة الطاقة العالمية، أو ما هو أشد خطراً على سلام العالم، بل حتى على بقائه. إن هذا سيظل «البدئية رقم واحد في الشؤون الدولية» ومقتضاها أن أي جهد للمساس بالدور المهيمن للولايات المتحدة وعملائها سيقاوم بشدة. وسيُشهر، كلما كان ذلك ممكناً، سلاح «الخطر السوفيياتي» لتبرير الأعمال

Avi Shlaim, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine* (New York: Columbia University Press, 1988), p.388.

اعادة صياغة سجلات JCS لسنة ١٩٤٨؛ ٤٩١ مورداً أرشيف الحكومة الاسرائيلية، لزيد من التفاصيل والمراجع، انظر: Chomsky: *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There*, chap.7, and *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians*, chap.2.

الأمريكية لضمان هيمنة أمريكا على نفط الشرق الأوسط. لم تكن هذه الذريعة قط قابلة للتصديق فاهملت نهائياً بحلول سنة ١٩٩٠، في حين استمرت السياسة على سابق عهدها. لم يجر استبطان النتيجة المنطقية من الماضي، ولكن لم يعد من الممكن إخفاء الحقيقة كلياً بعد أن تمزقت حجب الدعاية. وحين أرسلت الولايات المتحدة قواتها إلى السعودية في آب/ أغسطس ١٩٩٠ بعد غزو العراق الكويت، كتب توماس فريدمان، كبير المرسلين الدبلوماسيين لجريدة نيويورك تايمس، يقول:

في الماضي، حين كانت الولايات المتحدة تواجه الاتحاد السوفياتي وتنافس على النفوذ مع موسكو في الشرق الأوسط، كان الرهان الخاص بالاحتياطيات النفطية وبأيدي من حلفائها تقع السيطرة عليها، رهاناً ذا بعد عسكري واستراتيجي. أما اليوم، والاتحاد السوفياتي يتعاون في الأزمة، فإن تلك الحجة قد فقدت كثيراً من إلحاحها.

- أو، بعبارة أدق، إن الحجة قد فقدت قدرتها على تحاشي الوقائع، لذلك فلا مناص من ذكرها صراحة للمرة الأولى: «إن الولايات المتحدة لا تقوم بإرسال قواتها إلى الخليج لمجرد مساعدة السعودية في مقاومة العدوان. إنها ترسل قواتها لدعم قطر من أقطار أوبك يقوم في أغلب احتمال برعاية مصالح واشنطن». وعلّق إي. جي. دايبون في جريدة واشنطن بوست بأن هناك «شيئاً عتيق الطراز جداً» بشأن ما يجري، مقتبساً كلام توم مان، مدير الشؤون الحكومية في معهد بروكينز، الذي قال: «إن هذا الذي نتكلم بشأنه هنا هو المصلحة الذاتية المكشوفة. وإن طريقة بوش في التعامل مع أقطار الشرق الأوسط هذه تكاد تكون، من بعض النواحي، استعمارية في طبيعتها». كل هذا يشير إلى عدم وجود كلمة انتقاد واحدة لمثل هذه الأوصاف^(٨٨).

وباختصار، يجب أن تكون احتياطيات الطاقة الرئيسية في الأيدي الصحيحة - أيدينا - التي يمكن الاعتماد عليها لاستخدام تلك الاحتياطيات من أجل منفعة الأناس الصحيحين، أي على حد قول تشرشل «الأمم المكتفية التي لا ترغب لنفسها بما هو يكثر مما لديها».

إذا تركنا الكلام الرنان جانباً، نجد أن الخطر المتصور على الدوام، في الشرق الأوسط والأمكنة الأخرى، هو القومية المستقلة، فتوصف بـ «الجرثومة» التي قد «تسري عدواها» إلى أقطار أخرى، أو بـ «التفاحة المتعفنة» التي قد تسمم المنطقة وما وراءها، أو بـ «حجر الدومينو» الذي قد يسقط الأحجار الأخرى. أما القصة التي تنشرها الصحف في المقدمة فهي أن أحجار الدومينو سيسقطها الاجتياح؛ «هو شيء منه» سيسبب على جاكارتا بزورق صغير ويحتاج جزر الأرخيل، ومن هناك يتجه إلى هاواي إن لم نقل إلى ما وراءها؛ أو أن الروس سيستخدمون قاعدتهم في غراناذا من أجل مخططهم الشيطاني لفتح العالم؛ وهكذا. ثم اننا

Thomas Friedman, «U.S. Gulf Policy: Vague «Vital Interest»,» *New York Times*, 12/ (٨٨) 8/1990, and John Dionne, «Drawing Lessons from History,» *Washington Post* (13 August 1990).
Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.6. عن الغزو العراقي للكويت، انظر:

لسنا بحاجة لقبول النتيجة القائلة بأن الجنون شرط للاحترام والقوة. إن الفرضية الأساسية لنظرية الدومينو، تقول بلا مواربة، إن الجرثومة قد تنتشر من خلال المظاهرات الناجمة عن تطور ناجح مستقل. والأعداء أحياناً هم حقاً الوحوش كما يجري تصويرهم. وأحياناً هم أقرب شيء إلى «المعتدلين» المفضلين. هذه الصفات لا علاقة لها بصلب الموضوع؛ أما المهم فهو تلبية حاجات «الأغنياء الذين يقطنون بسلام في مستوطناتهم». ساد مثل هذا المنطق طوال حقبة ما بعد الحرب، بما في ذلك الجهود الاستثنائية لمحق نيكاراغوا بالارهاب والحرب الاقتصادية، وحتى بالرفض السادي للإغاثة من الكوارث الطبيعية والضغط على الحلفاء للقيام بالشيء ذاته. إن إجماع الرأي لدى النخبة بشأن هذه الأمور يكشف عن الشعور العميق بالاستياء من هذه الأعمال ويصّر الآخرين بالقيم الأخلاقية والاجتماعية الغربية.

إن الإطار العام للنظام العالمي مقرر له أن يكون شكلاً من الدولية الليبرالية تضمن حاجات المستثمرين الأمريكيين. وقد تضافرت عوامل متعددة لتقضي بأن يتخصص العالم الثالث بتصدير المنتجات الأولية، أي حاجات الانتعاش الصناعي الأوروبي والياباني؛ ولتقضي بأنماط التجارة ثلاثية الزوايا التي ساعدت على إبقاء الصادرات الأمريكية في مستوى مرتفع بالطريقة التي سبق ذكرها؛ ويمتدّ جاهز للحصول على الموارد، بما في ذلك المواد الأولية للانتاج العسكري ومن ضمنه دور هذا الانتاج المركزي في الإدارة الاقتصادية والسيطرة على السكان. إن التصادم بين السياسة الأمريكية وتطور العالم الثالث المستقل متجذر عميقاً في هيكل المنظمة الدولية. وما اللجوء المستمر إلى العنف لمنع التهديدات الوطنية إلا أمر طبيعي ملازم لهذه الالتزامات^(٨٩).

ومع أن المعارضة المبدئية لقومية العالم الثالث المستقلة تفصل بتوكيد في سجل التخطيط الداخلي وتمثل في التطبيق العملي بكثير من الاتساق، ولكنها لا تلي المتطلبات العقائدية، لذلك فلإنها لا تصلح للمطارحة العامة. إن المرء ليجد مشقة في العثور على بحث لهذه السيات المركزية لنظام العالم المعاصر في الصحف الشعبية أو الدوريات الفكرية. أما في البحوث التي تجاري التيار، فالعادة تقضي بتجاهل الحقائق الجوهرية أو تهميشها أو نفيها نفياً باتاً. لهذا فإننا نقرأ في الدراسة المهمة التي وضعها غاديس عن أصول سياسة «الاحتواء» ونشأتها، «أن الرؤساء كافة في عهد ما بعد الحرب يعتقدون بأن القومية لا تمثل خطراً يهدد المؤسسات الأمريكية طالما كانت تعكس مبدأ تقرير المصير» ولذلك فلإنها لا تستدعي رداً أمريكياً معادياً - والدليل هو «أن كينيدي لم يكن لديه بالتأكيد أي اعتراض على الثورة الكوبية ذاتها» وإنما كان اعتراضه ينصبّ على «خطر السيطرة السوفياتية»، وكذلك الأدلة الأخرى مثل جهودنا لـ «ردع العدوان» في فيتنام الجنوبية وجهودنا دفاعاً عن اليونان» (وفي كلتا الحالتين كان الدفاع ضد «العدوان الداخلي» كما أوضح أديلاي ستيفنسون في الأمم المتحدة في سنة ١٩٦٤). كل هذا يقدم بلا برهان أو حجة (اللهم إلا أن الساسة ورجال الدعاية قد

زعموا أن الأمر كذلك)، وبإغفالٍ للحقيقة التاريخية أو حتى للتوثيق المختص^(٩٠)، كما هو معتاد في هذا الباب.

وكما سبق التنويه، فإن صلب ما في السياسة لا يقبل التحدي ويستعصي على الوعي. إن لهذه المعتقدات نتائج معينة، منها العلاقة المتبادلة والصارخة بين المهنات الأمريكية وانتهاكات حقوق الإنسان، وقد ورد ذلك في دراسات متعددة. وليس السبب أن صانعي السياسة الأمريكية يجنون التعذيب بل لأنه خارج الصدد. فالهم هو منع التطور المستقل والأسبقيات الخاطئة. ومن أجل هذا غالباً ما يكون من الضروري (مع الأسف) قتل رجال الدين وتعذيب زعماء النقابات و«اختفاء» الفلاحين، وإلا فإخافة السكان. لهذا فإن الحكومات ذات الأسبقيات الصحيحة ستساق إلى تبني مثل تلك الإجراءات. وبما أن الأسبقيات الصحيحة متصلة بالمهنات الأمريكية فإننا نعثر على وجود العلاقة المتبادلة الثانوية بين المهنات الأمريكية وانتهاكات حقوق الإنسان. وبما أن الاستنتاجات لا تروق للعقائدية فإنها تؤول إلى النسيان.

النتيجة الثانية هي المعارضة الأمريكية العامة للإصلاح الاجتماعي إلا إذا نُفذ بشكل يتوافق مع المصالح الأمريكية الرئيسية. ومع أن هذا ممكن أحياناً في العالم الثالث، فإن مثل هذه الظروف نادرة، وحتى حيث يمكن السير بالإصلاح الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الخضوع للمصالح الأمريكية (وكوستاريكا مثل جدير بالذكر)، فإن استجابة واشنطن كانت مذبذبة كثيراً^(٩١). أما النتيجة الثالثة فهي عداة النخبة المتطرفة للديمقراطية. والسبب لهذا واضح: إن ديمقراطية عاملة ستستجيب لمطالب الجماهير، ومن المحتمل أن تستسلم للقومية المفرطة.

سادساً: المرحلة التالية

يستفاد من التحليل السابق أن من المعقول الافتراض أن سياسة الولايات المتحدة ستكون كما كانت عليه بعد أن انتهت الحرب الباردة. أحد الأسباب في هذا هو أن الحدث الحاسم لم يحدث بعد حقاً. فالحرب الباردة، إذا نظرنا إليها نظرة واقعية، قد انتهت نصف نهاية (وهذا في أحسن الأحوال). إن نهايتها الصورية هي تركيب عقائدي أكثر منها حقيقة تاريخية، تركيب يقوم على تأويل يمؤه بعضاً من وظائفها الجوهرية. فالكثير من الإطار الأساسي للحرب الباردة يظل، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، كما هو دون تغيير، بصرف النظر عن الشكليات الخاصة بالسيطرة على السكان المحليين. لا تزال هذه المشكلة قائمة، وهي مشكلة

Gaddis, *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy*, pp.201, 231, 240 and 286.

(٩١) من أجل مراجعة سجل غير مصنّف ومادة أخرى وثيقة الصلة بالموضوع، انظر:

Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.111ff. and appendix V, section 1.

مركزية تواجه أية دولة أو أي نظام للحكم، ولا بد من معالجتها بطرق جديدة وبارعة، الآن وقد أخذ معتقد الحرب الباردة التقليدي يفقد فعاليته^(٩٢).

ثمة سبب أعمق أيضاً يفسر سياسة الولايات المتحدة نحو العالم الثالث ولماذا يحتمل أن تتبع هذه السياسة هناك سبيلها السابق. فالسياسات في المدى الضيق إنما تعبر عن حاجات مؤسسية. وقد كانت سياسات الولايات المتحدة متسقة على مدى حقبة طويلة لأن المؤسسات المهيمنة هي مؤسسات مستقرة ولا تخضع إلا للقليل جداً من التحدي الداخلي، وكانت في الماضي منيعة نسبياً ضد الضغوط الخارجية بسبب الثروة الفضة والقوة الفريدة للولايات المتحدة. إن السياسة والعقيدة يحكمهما إلى حد كبير الرأي السائد في أوساط الأعمال. هناك في القضايا الحساسة شيء من النقاش التكتيكي ضمن التيار العام، أما قضايا المبدأ فتأدراً ما تثار. إن التغيرات في المنظومة العالمية هي حقاً تغيرات هائلة ولكنها ذات تأثير محدود فقط في الأركان الأساسية للسياسات الأمريكية نحو العالم الثالث، وإن كانت تعدل من الظروف التي يجب تنفيذ هذه السياسات في ظلها. يجب على الأخص إيجاد فرائع جديدة الآن، كما كان الحال في بنما والخليج. ولكن هذا لا يحتمل أن يكون مشكلة أكبر من تلك التي واجهت ودرو ولسون ومن سبقه قبل نشوب الثورة البلشفية.

ومهما كانت المشاكل التي تطرحها الحاجة إلى تعديل إطار الدعاية وغير ذلك من التكييف التكتيكي، فثمة مكسب يعوض عما يفوت. إن إزاحة الرادع السوفياتي المحدود يجرر الولايات المتحدة في ممارستها العنف. وقد جاء الإقرار بهذه الآثار المرغوب فيها صريحاً في الأحاديث العلنية منذ المراحل الأولى للانسحاب السوفياتي من الحلبة الدولية، فأيدها إليوت أبرامز، وهو يعبر عن سروره بغزو بنما. قال أبرامز: «إن من المحتمل أن يكون بوش أكثر استعداداً لاستخدام القوة». وأوضح أن استخدام القوة وارد أكثر من السابق، الآن «وقد أدت التطورات في موسكو إلى التقليل من إمكانية تحول عملية صغيرة وتصاعدها إلى نزاع بين القوى العظمى»^(٩٣). كذلك فإن اختبار «التفكير الجديد» لغورباتشيف يتم عادة بمعرفة مدى استعداده لسحب التأييد من أولئك الذين تهدف الولايات المتحدة إلى تدميرهم؛ إننا لن نعرف أنه جاد بشأن إنهاء الحرب الباردة إلا إذا أتاح لنا أن نغضي، دون مداخلة منه، في القيام بما نشاء.

إن التحركات الروسية قد ساعدت على تبديد بعض الأفكار الغامضة التقليدية. كانت الرواية الرسمية تقول دائماً إننا نحتوي الروس فتردعهم ونقف بوجه مخططاتهم الخبيثة. ولكن الحقيقة، كما كان واضحاً منذ أمد طويل، هي أن الخوف من قيام نزاع بين الدول العظمى

Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.4.

(٩٢) لمزيد من المناقشة، انظر:

Stephen Kurkjian and Adam Pertman in: *Boston Globe*, 5/1/1990.

(٩٣)

Chomsky, *Ibid.*, chap.3.

الاقْتباس التالي هو من تحليل المراسل. لتعبير مبكر للمفهوم نفسه، انظر:

Chomsky, *Ibid.*, chap.5.

وأيضاً بالنسبة إلى السياق البنمي، انظر:

قد أدى إلى احتواء الولايات المتحدة وردعها وعمما كانت تضمه من مخططات عالمية أبعاد طموحاً. كان «التدخل السوفياتي» المرعب في العالم الثالث يتألف في العادة من أعمال يقوم بها الكرملين لحماية بعض الأهداف من هجوم أمريكي. أما الآن، والسوفيات يحدون من هذه الجهود، ولعلمهم يقومون بإنهائها، فإن الولايات المتحدة قد غدت أكثر حرية في متابعة مخططاتها بالقوة والعنف، وهكذا أخذت غيوم الكلام الرنان بالانقشاع. ربما سيكون من الممكن يوماً ما استعمال المصطلحات الخاصة بعقيدة الاحتواء وفقاً لمعناها وبشكل يتفق مع الحقائق التاريخية.

ثمة، إذن، عاملان جديداً في العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الثالث، هما الحاجة لتعديلات تكتيكية وعقائدية، والحرية الأوسع في اللجوء إلى القوة بمناعة من العواقب، وذلك جراء انحسار الرادع السوفياتي. ثمة عامل ثالث هو أن التدخل بالقوة ووجود الدكتاتوريات العسكرية ليسا من ضرورة الأمور كما كانا عليه في السابق. ومن أسباب هذا نجاح العنف في محق المنظمات الشعبية، والكارثة الاقتصادية المحيطة بالعالم الثالث (انظر الفصل السابع). في مثل هذه الظروف يصبح من الممكن تحمّل الحكومات المدنية، وأحياناً تحمّل حتى الديمقراطيين الاجتماعيين، الآن وقد تلاشت الآمال بحياة أفضل.

هناك عامل آخر أيضاً وهو أن الولايات المتحدة هي أضعف مما كانت عليه بالنسبة إلى نديها الحقيقيين، أوروبا واليابان. وبما عمل على تقوية هذا الاتجاه الطويل الأجل سوء الإدارة الاقتصادية لمجموعة ريفان الذين زجوا بحزب للأغنياء على حساب الفقراء والأجيال القادمة، فأنزلوا بذلك بالاقتصاد ضرراً جسيماً. لهذا، فإن القدرة على التدخل ستدهور. والتطور الآخر المتصل بالموضوع هو التغلغل المتزايد في أمريكا اللاتينية من قبل منافسينا، الذين لا يقرون لنا بأن تلك البقعة «هي منطقتنا الصغيرة هنا»، فاليابان، على وجه الخصوص، توسع من استثماراتها ومعوناتها في المنطقة، وفي الأقطار الأغنى بالدرجة الأولى كالمكسيك والبرازيل. جاء في افتتاحية لـ «المجلة الاقتصادية اليابانية»: «إذا كان العمل جارياً على إنزال الولايات المتحدة من سدة الزعامة لتحالف الغربي إلى (دولة اعتيادية) فإن على اليابان أن تدرك هذه الحقيقة وتعمل بموجبها». إن الاستثمارات اليابانية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد ارتفعت إلى أكثر من نصف استثمارات الولايات المتحدة هناك - أي ما يناهز ٢٠ بالمئة من مجموع استثمارات اليابان في العالم. كذلك هناك في البنوك اليابانية بين ١٠ - ١٥ بالمئة من ديون أمريكا اللاتينية، بالمقارنة مع الثلث في البنوك الأمريكية (وتعتبر الديون الآن وسيلة لتمويل استثمارات جديدة وذلك بمقايضة الديون بأصول منتجة)^(٩٤).

تنظر الولايات المتحدة إلى مثل هذه التطورات بشيء من التردد. فهي من جهة لا تريد لمصلحتها أن تواجه التحدي؛ وهي من جهة أخرى ترغب في أن يدفع عنها الآخرون كلفة اندثارها في المنطقة، وأن يساعدوا على المحافظة على بقاء القطاعات المفيدة لـ «الأمم

المكتفية»، ثم انها كذلك تمول في الأقل قدراً كافياً من التطوير لكي يتخذ بمثابة الجزرة، جنباً إلى جنب مع العصا التي تسد طريق الحركات الشعبية غير المرغوب فيها المتجه نحو الاستقلال والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وثمة عامل آخر يضاف إلى العوامل الأخرى، وهو مشروع جعل أوروبا الشرقية كأمريكا اللاتينية (أي أمركتها لاتينياً). جاء في مقالٍ في الصفحة الأولى من جريدة نيويورك تايمز «أن معظم الشركات الأمريكية تنظر إلى الاتحاد السوفياتي والأمم التي تفتح الآن في أوروبا الشرقية كأسواق محتملة لمنتجاتها أو كمصادر لليد العاملة في التصنيع بكلفة منخفضة»، وأضاف المقال يقول إن تلك الشركات تتطلع نحو نوع من «هجرة الأدمغة» المعروفة إذ يتحمل العالم الثالث كلفة تعليم المهنيين وتصبّ المنافع في المجتمعات الصناعية. هناك في القضية الحالية «أدمغة كثيرة غير مستعملة» في «الكتلة الشرقية» الأمر الذي يقدم «احتياطات فكرية» هي ليست فقط رخيصة جداً بل ذات نوعية عالية أيضاً لأن «نظامهم التعليمي رائع»، كما قال أحد كبار العلماء في إحدى الشركات الكبرى الرئيسية^(٩٥).

إن الأهداف واضحة جداً إذا نظرنا إلى التطبيق وإلى السياسة، وحتى إلى غطائها العقائدي. خذ مثلاً «الوثيقة Z» التي أثارَت كثيراً من الاهتمام في أوائل ١٩٩٠ بعد أن أزاحت التأمّلات التي تحمّتها الأقلام حول «نهاية التاريخ» والروح الهيجلية، وكانت هذه «موضة» العام السابق. هذه الوثيقة، التي ظهرت في مجلة الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم بتوقيع مستعار هو حرف Z، مع مقتبسات سبق نشرها في جريدة نيويورك تايمز، تنصح الغرب بما يجب أن تكون عليه الاستجابة الصحيحة «لأزمة الشيوعية النهائية»^(٩٦).

سندع جانباً إطار الوثيقة وما ورد فيها من احتضان «جوهر» المذهب السوفياتي الثابت غير القابل للتغيير ومن نظرات ثاقبة كثيرة مثل: «أن ستالين كان «بطل اليسار» بينما كان «التيار العام الليبرالي - الراديكالي لعلم المذهب السوفياتي في الأوساط الأنكلو - أمريكية» يعتبر الستالينية ذات «صبغة ديمقراطية»؛ وأن البحوث العلمية تُماد في «خيالات صارخة... بشأن الستالينية الديمقراطية»، و«التقديس الأعمى الصياني الذي أحاطت به لينين» و«التحول الديمقراطي، الذي ينبع من اللينينية، مع اعتبار ستالين في الوقت عينه «انحرافاً عن الخط الرئيس اللينيني للمذهب السوفياتي» (لا يرى Z أي تعارض في هذه الصفات، وإن كان يسخر من «البلبلة في المفاهيم» السائدة لدى اليساريين الذين يسيطرون على علوم البحث الأكاديمية)؛ وأن لينين «أنتج أول أشكال اللارأسمالية في العالم»؛ وأن لينين وتروتسكي اعتبرا ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧ «الثورة النهائية، الثورة التي تنهي أية حاجة أخرى للثورات»؛ وأن «بريجنيف تدخل متى شاء في العالم الثالث بأسره» وأن «روسيا

John Holusha, «Business Taps the East Bloc's Intellectual Reserves,» *New York Times*, 20/2/1990.

Daedalus (Winter 1990), and *New York Times*, 4/1/1990.

(٩٦)

امتطت صهوة العالم؛ وغير ذلك من أقوال قد تفسّر السبب الذي جعل الكاتب يفضل الاسم المستعار^(٩٧).

إذا استبعدنا كل هذا، نجد أن الوثيقة تتضمن محوراً فكرياً عاماً واحداً مع توصية سياسية تصاحبه. المحور الفكري يقول: «لا يوجد طريق ثالث بين اللينينية ومبادئ السوق، بين البلشفية والحكومة الدستورية». والتوصية هي أن المعونات الغربية يجب أن تقتصر على «التطوير التدريجي لهياكل متوازنة في القطاع الخاص العامل على أساس مبادئ السوق...»، مع «مناطق اقتصادية حرة تعمل وفق شروط صندوق النقد الدولي» وتمتد في الاتحاد السوفياتي قاصياً ودانياً.

هناك في المحور الفكري عيب طفيف: فالشعبة الأولى في هذا المحور المتشعب تنفي وجود الديمقراطيات الصناعية (ناهيك عن كوريا الجنوبية وتايوان وغيرها من «المعجزات الاقتصادية»)، وكلها تحيد كثيراً عن مبادئ السوق، والشعبة الثانية تنكر كذلك وجود معظم العالم سواءً البلشفي أو الدستوري. أما التوصية، فعلى جانب كبير من الوضوح: ينبغي تحويل الامبراطورية السوفياتية إلى منطقة أخرى في العالم الثالث. ويمكن أطراح الباقي بصفته جهداً لإضفاء هالة من الجدية على هذا المفهوم الأساسي (وللتهجم على الأعداء الأكاديميين المكروهين).

ثمة كثير من الاهتمام في الولايات المتحدة بشأن الحقيقة القائلة بأن منافسيها، لا سيما أوروبا بقيادة ألمانيا، يتقدمون كثيراً عليها في مشروع تحويل «الكتلة الشرقية» الشاسعة إلى عالم ثالث جديد يمكنه أن يوفر الموارد والأسواق وفرص الاستثمار واليد العاملة الرخيصة، مع القيام بالأعمال الروتينية النافعة الأخرى. يصف آلان غرينسيان، رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي [أي محافظ البنك المركزي الأمريكي] «متطلبات الاستثمار الضخمة وإمكانية تحقيق معدلات كبيرة من المردود» في أوروبا الشرقية بأنها «أهم قضية مالية في العقد القادم، لا مثيل لها في التاريخ». ولكن الهبوط النسبي في قوة الاقتصاد الأمريكي خلال أعوام حكم ريغان قد قلّل من قدرة الولايات المتحدة على المنافسة من أجل الحصول على هذه الغنيمة الضخمة، كما أن الاعتماد المتزايد على المقرضين الأجانب يجعل الاقتصاد عرضةً للأخطار، في حين تتجه القوى المنافسة نحو فرص الغنى في المناطق الجديدة التي تفتح أبوابها للاستغلال. يقول جيمس أوليري، المستشار الاقتصادي لشركة تراست الأمريكية: «لقد فقدنا كثيراً من سلطتنا بصفتنا من زعماء العالم»، ثم يضيف مردداً مشاعر الكثيرين من اقتصاديي شارع المال: «لم يكن علينا قبل عشر سنين أو خمس عشرة سنة أن نولي اهتماماً يذكر لما يجري في أمكنة

(٩٧) عُرف المؤلف لاحقاً بمارتن ماليا (Martin Malia) الاستاذ في جامعة كاليفورنيا، الذي زعم أن إغفال الاسم كان ضرورياً ليحمي أصدقائه في موسكو.

أخرى. أما الآن فقد صار شأننا شأن الآخرين»^(٩٨).

يدعو الديمقراطيون الليبراليون إلى تحويل المعونات من أمريكا الوسطى إلى أوروبا الشرقية لدعم قضية الولايات المتحدة في سباقها إلى استغلال هذه المناطق التي أصبحت في متناول اليد؛ وكلمة «المعونات» هي كناية عن الطرق التي بواسطتها يمول دافع الضريبة مجهودات الأعمال الرامية إلى مؤازرة التغلغل في الأسواق والتمكين من فرص الاستثمار. إن المسألة أخطر من أن تموت بالغطاء المعتاد من النيات النبيلة. لهذا نجد باتريك ليهاي، السناتور الديمقراطي، وهو ينتقد افتتاحية في جريدة نيويورك تايمز تدعو إلى إرسال المعونات إلى «الديمقراطيات» الجديدة المبشرة بالخير في بنما ونيكاراغوا، فيكتب قائلاً:

إن الولايات المتحدة قد تُركت عند خط الشروع في أوروبا الشرقية. إنك تبدو مؤاسياً حين تقول «إن أوروبا الغربية واليابان تقومان أصلاً بتلبية حاجات أوروبا الشرقية». وهما تقومان بذلك عين اليقين - وتلك هي المشكلة. إن التجارة الواسعة وامكانات الاستثمار لأوروبا الشرقية توجه سريعاً نحو منافسينا الرئيسيين في التجارة. إننا نناقش كيفية التخلص من آثار كارثتين سياسيتين خارجيتين في أمريكا الوسطى في حين تفتح أسواق (١٢٠) مليون نسمة في أوروبا الشرقية من قبل اليابان والجماعة الأوروبية»^(٩٩).

أما في مداوات الكونغرس، فقد شدد ليهاي على «أن المعونة الخارجية يجب أن تقوم بأكثر مما تقوم به لتعزيز القدرة الأمريكية على المنافسة الاقتصادية في الخارج». إن المعونات، خلافاً لما يُلقى من خطاب في المحافل «هي ليست إحساناً دولياً أو برنامج للرعاية... إن بوسعها لو صممت على نحو صحيح أن تكون استثماراً في شركاء تجاريين جدد، وفي أسواق متنامية للتصدير، وفي مزيد من الأعمال في صناعاتنا التصديرية هنا في الوطن»، وهذه هي الأفكار التي يُسترشد بها منذ مشروع مارشال. «إن برنامجنا للمساعدات الخارجية يجب أن يهدف إلى تعزيز الاشتراك الاقتصادي الأمريكي في ديمقراطيات أوروبا الشرقية التي أخذت تظهر إلى الوجود. إننا نترك في الخلف مسبقين من الشركات الأوروبية الغربية واليابانية، وهي شركات تتلقى الدعم المباشر من حكوماتها، وهذا وينبغي أن تهدف مبادرتنا في أوروبا الشرقية إلى تعزيز قدرة الأعمال الأمريكية على الاشتراك في فتح هذه السوق الجديدة الضخمة ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين». إن منافسينا مدعومون من حكوماتهم، فعلى بنك التصدير والاستيراد، وكذلك على برنامجنا للمعونة «أن تساعد الأعمال الأمريكية على المنافسة ضد هذه الأمم الممولة بالمعونات التي تسلب هذه الأسواق منا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أيضاً. إن قانون المساعدات الأجنبية يمكن أن يزود الأعمال الأمريكية بمزيد من المعدات لمقاومة التمويل اللصوصي والمعونة المشروطة والائتمان المختلط... وللمنافسة مع مصالح اليابان وأوروبا الغربية علينا أن ندعم مصالحنا التجارية بفعالية كما تفعل الأقطار

David Francis, «US Edgy as Money Flows to Europe,» *Christian Science Monitor*, (٩٨) 26/2/1990.

Letter in: *New York Times*, 10/4/1990.

(٩٩)

التي تتنافس على هذه الأسواق» - والتي يعتبر التزامها بـ «السوق الحرة» مساوياً في الحقيقة للالتزام: هذا شيء رائع بالنسبة إلى الذين يتوقعون الفوز في المناقصة؛ وشيء لا يؤخذ مأخذ الجدل من قبل الآخرين^(١٠٠).

إن عوامل كهذه هي التي ستحدد شكل الطرق الجديدة للاستمرار في الحرب ضد العالم الثالث، ويقناع مختلف هذه المرة وسلسلة متنوعة من الأطراف المتنافسة. إن القوى الشعبية في الولايات المتحدة وأوروبا استطاعت أن تضع بعض العوائق في طريق إرهاب الدولة وقدمت شيئاً من العون إلى أولئك المستهدفين للقمع، ولكن ما لم تزد هذه القوى سعةً والتزاماً، فإن مستقبل الضحايا التقليديين يبدو قائماً، ولكنه غير ميؤوس منه. إن تعساء الأرض يستمرون، بشجاعة مدهشة وإصرار عجيب، في الكفاح من أجل حقوقهم. أما في العالم الصناعي، ويعد أن تفسخت البلشفية وهُجرت الرأسمالية طويلاً، فهناك إمكانيات لانتعاش الأفكار الاشتراكية المؤيدة لمبادئ الحرية والمثل العليا الديمقراطية الراديكالية التي كانت قد وهنت، بما في ذلك السيطرة الشعبية على أمكنة العمل وقرارات الاستثمار وما يوازي هذا من إقامة ديمقراطية سياسية ذات معنى إذ تضعف القيود المفروضة من القوى الخاصة. إن هذه وغيرها من الإمكانيات الآخذة بالظهور لا تزال بعيدة المنال، ولكنها ليست أبعد من إمكانية الديمقراطية البرلمانية وحقوق المواطنة الأولية قبل مئتين وخمسين من السنين. ما من أحد يعرف ما يكفي للتنبؤ بما يمكن الإرادة الإنسانية أن تحقّقه.

إننا أمام نوع من رهان باسكال: افترض الأسوأ وسيتحقق الأمر بالتأكيد؛ كرس نفسك للكفاح من أجل الحرية والعدالة، فإذا بالقضية تتقدم إلى الأمام.

Patrick Leahy (Senator), «New Directions in U.S. Foreign Aid Policy,» *Congressional Record*, S7672 (11 June 1990).

الفصل الثاني
الجبهة الداخلية

جاء عصر ريغان فدوّت له الطبول لتعلن أنه عصر ثوري في محتواه. وكان الواقع أقل من هذا بكثير، ولكن ما حدث من أثر في النظام الاجتماعي المحلي وفي العالم لم يكن ضئيلاً. في ما يلي بعض الانطباعات عن الإرث الذي تسلمته الإدارة الجديدة في أوائل ١٩٨٩. سينصبّ الاهتمام في هذا الفصل على الوضع الداخلي، وفي الفصل الذي يليه على قضايا دولية أوسع وعلى مضاعفاتها السياسية.

أولاً: «الناس غير المهمين»

هذه المسائل ذات نتائج إنسانية واسعة النطاق، لهذا ينبغي مواجهتها باتزان لا دور للعاطفة فيه. وما هذا بالأمر اليسير. من الضروري أولاً تبديد الصورة الحية جداً في الأذهان، وهي التي تثيرها أسماء ريغان وشولتز وبوش - صور عشرات الألوف من الأجساد المشوّهة التي فتك بها التعذيب في السلفادور وغواتيمالا، ومن الأطفال المشرفين على الموت في نيكاراغوا، وقد استسلموا مرة أخرى للمرض وسوء التغذية بفضل النجاح في مقاومة الانجازات الأولى لرجال الساندينستا؛ وصور الآخرين أمثالهم في موزمبيق وغزة وغيرها من بقاع الأرض التي نفضّل نحن أن نصدّ أعيننا عنها - ونعني بـ «نحن» مجموعة كبيرة تشارك جميعنا في المسؤولية معها. يجب علينا بشكلٍ ما أن نتدبر الأمر فنضع هذه الصور جانباً.

بيد أننا لا ينبغي لنا أن نغضي قُدماً دون أن نقول كلمة في الأقل عن السهولة التي بها نحجم عن رؤية أكداش من العظام وأنهار من الدماء عندما نكون نحن أدوات الشقاء واليأس. ولكي نقدر حقاً هذه الانجازات علينا أن نوجه أنظارنا نحو الحمايم الليبراليين الذين يطالمهم الشجب دائماً لحساسيتهم المفرطة تجاه ضحايانا ومحتهم. نحو هندريك هرتزبيرغ محرر مجلة نيوريبيك الذي يكتب عن أشياء بشأن عصر ريغان لم تكن «جذابة تماماً» كأنها أفلام «رامبو» الرخيصة، وعن لبنان - مشيراً على ما يفترض الى جنود البحرية القتل، لا الموتى من

اللبنانيين والفلسطينيين - ولكن دوغما كلمة واحدة عن أمريكا الوسطى، حيث لم يحدث على ما يبدو شيء يرقى حتى إلى مستوى الشيء «غير الجذاب». أوحى نحو ماري ماغروري، وهي من فئة مختلفة تماماً، التي تقول لنا مع ذلك ان «الجدل الحقيقي، بالطبع، يدور حول الأمر الأكثر أهمية في نيكاراغوا: هل هو السلام كما ينادي الديمقراطيون، أم الحرية كما يطالب الجمهوريون؟» أما الجزئي من الحقيقة في هذه الكلمات فهو أن الديمقراطيين في التزامهم بالسلام هم كجمهوريين في التزامهم بالحرية^(١).

أويمكننا أن نتجه بأنظارنا إلى مجلة قضايا الهند الصينية التي يصدرها «مركز السياسة الدولية» وقد جمع سجلاً جديراً بالثناء في عمله من أجل السلام والعدالة؟ وهنا نجد مشاركاً كبيراً في «مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي» وهو يدعو إلى التصالح مع فيتنام، ويحثنا على أن نضع جانباً «المعاناة الناجمة عن التجربة الفيتنامية» و«جروح الماضي»، وأن نتغلب على «الكرهية والغضب والإحباط» التي سببها لنا الفيتناميون، إنما دون أن ننسى «القضايا الإنسانية التي خلقتها الحرب»: أي أولئك المفقودين في جبهة القتال، وأولئك المؤهلين للهجرة إلى الولايات المتحدة، ثم الذين تبقوا من نزلاء معسكرات التوقيف. هذه هي القضايا الإنسانية الوحيدة التي نراها على ما يبدو حين نوجه أنظارنا نحو أقطار ثلاثة تتناثر فيها الجثث والأجساد المكسرة، والأجنة المشوهة تشويهاً شنيعاً، ومئات الألوف الآخرين من ضحايا الحرب الكيميائية في فيتنام الجنوبية والتدمير الشامل. كل هذا قامت به يد ما مجهولة، لا تذكر هنا. ونحن، إلى هذا، نمنع النظر في ما فعلوه هم بنا والمعاناة والأذى اللذين أوقعوهما بنا قسراً^(٢).

ربما يمكننا، على أساس هذه الافتراضات، حتى أن نقرأ دون أن نقشعر بأن جيمس فالوز «هو الآن على إدراك تام بعد زيارة أخيرة إلى فيتنام أن الحرب (ستكون مهمة في التاريخ نظراً لما فعلته داخلياً للولايات المتحدة، لا لما أحدثته من فارق في الهند الصينية)» (عن دنيس رونغ، محرر مجلة المنشق مقتبساً كلام فالوز بموافقته). إن ذبح الملايين من أهالي الهند الصينية وتدمير أقطارهم أتفه من أن يجتذب آلهة التاريخ وهي تتفكر بالمشاكل الداخلية التي أحدثت للناس المهمين وهم الذين يُحسب حسابهم حقاً. لعل معلقاً ما ألمانياً عميق التفكير سيوضح يوماً ما أن «محرقة الإبادة» ستكون مهمة في التاريخ، نظراً لما فعلته داخلياً لألمانيا لا لما أحدثته من فارق لليهود^(٣).

Hendrik Hertzberg in: *New Republic*, 6/2/1989, and Mary McGrory in: *Boston Globe*, 6/2/1989.

Frederick Z. Brown in: *Indochina Issues* (November 1988). (٢)

لمزيد من الملاحظات الناشئة عن تفكير طويل حول الألم الذي فرضه علينا الفيتناميون، انظر:

Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988), pp.238ff, and Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, 1989), pp.33ff.

Dennis Wrong, «More Like Us», *New York Times Book Review*, 26/3/1989. (٣)

ذات مرة قال فرانسيس جننغز، وهو حجة في شؤون سكان أمريكا الأصليين: «في التاريخ نجد أن الرجل الذي يرتدي حلة قشبية مزركشة بالذهب يرتفع خفيف الوزن فوق الدماء التي أمر بأن يسفكها أذنابه التابعون من ذوي الأيدي القذرة». إننا لن نتمكن من مواجهة المشاكل التي تنتظرنا في المستقبل مواجهة واقعية ما لم نُحط عميقاً بهذه السمات الصارخة والشاذة في ثقافتنا الأخلاقية والفكرية.

كانت أمريكا الوسطى شيئاً يستحوذ على السياسة الخارجية طوال الثمانينيات، أما النتائج فواضحة للعيان. كانت تلك البلاد قبل هذا العقد القاتم والمخزي بقعة من أتس بقاع الأرض في العالم. إن الفكرة التي مفادها أن مصير هذه البقعة قد يعلمنا درساً بشأن الدول الكبرى التي سيطرت طويلاً على المنطقة وتدخلت مراراً في شؤونها هي فكرة غريبة عن عقول الناس المهمين، ومن المفهوم أن من غير الجائز إقلاقتهم بمثل هذه الأمور النشاز. لهذا نجد جيمس لوموين وهو يعرض تفكيره في المجلة الملحقة بجريدة نيويورك تايمز متأملاً في المشاكل العويصة لأمريكا الوسطى ومستذكراً دور كوبا والاتحاد السوفياتي وكوريا الشمالية ومنظمة التحرير الفلسطينية وفتنم وغيرها من القوى الأجنبية العاملة على بث القوضى. هناك طرف بعينه لا يرد له ذكر في المقال سوى عبارة تقول عن السلفادور «إن الولايات المتحدة قوت جيشها، وأصرّت على إجراء انتخابات فيها ودعت الى بعض الاصلاحات». وفي مقال آخر في المجلة يعالج تاد زولك منطقة الكاريبي معالجة مشابهة قائلاً «إن جذور المشاكل فيها ليست كويبة بالكامل»؛ فالاتحاد السوفياتي يلام أيضاً، بالإضافة إلى نتائج «الجشع الاستعماري وسوء الإدارة» من قبل الدول الأوروبية. أما الولايات المتحدة فلا تهتم إلا بـ «عدم الاكتراث» بهذه المشاكل الملتبهة^(٤).

وفي عدد لاحق من المجلة المذكورة يقرّ ستيفن كنتزير بأنه في غواتيمالا - التي يعرضها كنموذج لرجال الساندينستا المنحرفين - نجد أن تقدّم «الديمقراطية» لا يزال أمامه شيء من المرغوب فيه أن يتحقق. ثمة علامات مشجعة بالتأكيد؛ فالقتل الذي تقوم به قوات الأمن التي نشدّ من أزرها قد انخفض، ربما إلى حادثين في اليوم: تحسّن بالتأكيد عمّا كانت عليه الفترة التي أشاد فيها ريغان وعصيته بكل من غارسيا وريوس مونت إشادة حماسية، وهما كما يصفهما كنتزير الآن «اثنان من أقسى الرؤساء العسكريين» (هما في الواقع من القتلة الجماعيين). ولكن كنتزير الذي يعرف جيداً دور الولايات المتحدة في غواتيمالا لا يعرف أيضاً قواعد اللياقة: ففي روايته أن الفترة الديمقراطية بين ١٩٤٤ و١٩٥٤ في غواتيمالا قد انتهت لسبب ما لم يُذكر، أما دور الولايات المتحدة اللاحق، المستمر حتى اليوم، فلا يذكر إطلاقاً. إننا لا نجد إلا إشارة ملتوية إلى عدم اكتراث عام: «إن الأقطار الغنية - لا سيما الولايات المتحدة - رحبت بالانتقال إلى الحكم المدني في أمريكا اللاتينية وساعدت على فرضه على بعض الحالات»، ولكن دون التزام كافٍ بـ «التحديات طويلة الأجل» أو الاقرار بها. «ولئن كان

James LeMoyné in: *New York Times Magazine* (6 April 1986), and Tad Szulc in: (٤) *New York Times Magazine* (25 May 1980).

مزيد من الناس عاطلين عن العمل في غواتيمالا، ومزيد منهم يأكلون الآن من أكداص القمامة بأعداد أكثر مما تعيه الذاكرة»، ولئن كان الجيش يحافظ على نظام القتل الخبيث، والعساكر وكبار الأغنياء الذين يحكمون من وراء ستار مدني شفاف يصرون على القيام بما يسميه الأساقفة الكاثوليك «الاستغلال غير الإنساني والخالي من الرحمة» للفلاحين المعدمين، فما هذا، إذن، إلا تعبير عن فاهتهم الدفينة. ولا يمكن بالتأكيد أي شخص محترم أن يتصور أن الولايات المتحدة قد تشترك ببعض المسؤولية في إقامة وإدامة هذا الموضع الذي تحفظ فيه جثث الموتى^(٥).

إن التطبيق هو في حقيقته عرف أدبي. يقول هاوارد فريخ وهو يكتب عن الحملة الانتخابية لكل من بوخ وبلاغوير في ١٩٩٠ في جمهورية الدومينيكا إن خوان بوخ «وهو ماركي مدى العمر» كان قد أطيح به من السلطة بانقلاب عسكري بعد فوزه بفترة وجيزة بأول انتخابات حرة تجري في البلاد في ١٩٦٣، وأن منافسه خواكوين بلاغوير هزم بوخ في الانتخابات الرئاسية في ١٩٦٦، وقد أغفلت بضع حقائق ذات صلة: انه لم يكن هناك انتخابات حرة سابقة بسبب التدخل الأمريكي المتكرر، بما في ذلك التأييد المستمر للقاتل والمعتذب تروخيوي إلى أن بدأ يتدخل في شؤون المصالح الأمريكية؛ وأن «الشيوعي مدى العمر» كان يدعو إلى سياسات شبيهة بسياسات أنصار كينيدي الديمقراطي؛ وأن الولايات المتحدة كانت فعالة في تقويضه وسارعت في دعم النظام العسكري الجديد؛ وأنه حين ثار الجمهور لإعادة الحكم الدستوري في ١٩٦٥ أرسلت الولايات المتحدة ثلاثة وعشرين ألفاً من الجنود بذرائع كاذبة تماماً للحيلولة دون الديمقراطية، وأسست النظام المعتاد القائم على فضائل الموت وعلى التعذيب والقمع والسخررة وزيادة الفقر وتفاقم سوء التغذية، والهجرة الواسعة، والفرص الرائعة للمستثمرين الأمريكيين، ثم لم تتسامح بـ «الانتخابات الحرة» لسنة ١٩٦٦ إلا بعد تهيئة الساحة بالإرهاب اللازم^(٦).

حتى الفظائع الكبيرة، كالمذابح في كمبوديا التي أدارتها الولايات المتحدة وأشرفت عليها في أوائل السبعينيات، قد غابت عن الأنظار بلا ضجة وحين قامت جريدة نيويورك تايمز، على سبيل الروتين، باستعراض الأهوال التي جرت في كمبوديا، فإنها بدأت بنيسان/ أبريل ١٩٧٥، تحت عنوان «محنة كمبوديا: قطر ينزف دماً مدة خمس عشرة سنة». والظاهر أن أحداً لم ينزف دماً منذ بداية القصف الأمريكي المتواصل في آذار/ مارس ١٩٦٩ حتى نيسان/ أبريل ١٩٧٥ حين قتل ستمئة ألف نسمة حسب تقديرات وكالة المخابرات المركزية^(٧).

Stephen Kinzer in: *New York Times Magazine* (26 March 1989).

(٥)

Howard French in: *New York Times*, 8/5/1990.

(٦)

انظر: Noam Chomsky, *Turning the Tide* (Boston, Mass.: South End Press, 1985), pp.150ff. كانت الانتخابات في عام ١٩٦٢ وليس عام ١٩٦٣.

New York Times, 19/7/1990.

(٧)

حالات عديدة مشابهة ولزيد من التفاصيل عن كمبوديا، انظر: Chomsky and Herman, *Manufacturing Consent*.

ولو لم يكن الأمر من سمات الحياة الفكرية لكان يمثل جنباً أخلاقياً مذهلاً.

ولنعد إلى أمريكا الوسطى لنجد قبل عقد من الزمان بصيص أمل بتغيير بناء. ففي غواتيمالا كان الفلاحون والعمال ينتظمون جماعات لتحدي حكم الأقلية الذي هو من أشد الأنواع بدائية على وجه الأرض. وفي السلفادور، كانت جماعات المساعدة الذاتية المرتكزة على الكنائس، والنقابات، وجمعيات الفلاحين، وغيرها من المنظمات الشعبية، تقوم بعرض طريقة ما للسكان للتخلص من الفقر الطاحن والقمع وللبدء بتولي شيء من السيطرة على حياتهم ومصيرهم. وفي نيكاراغوا، أُطِيع بالاستبداد في ١٩٧٩، وكان قد خدم كقاعدة لسلطة الولايات المتحدة في المنطقة أمداً طويلاً، فخَلَف وراءه البلاد وقد غدت أنقاضاً يتناثر فيها أربعون ألفاً من الجثث، وسُرقت خزيرتها ودمر اقتصادها. ولكن الحرس القومي أخرج من الساحة وتم تعبئة قوات شعبية جديدة. هنا أيضاً، كان ثمة أمل بمستقبل أفضل، وقد تحقق الأمل إلى درجة مدهشة، رغم الشدائد العصبية في السنوات الأولى.

إن بوسع إدارة ريغان والمتواطئين معها من الديمقراطيين الأحرار ورجال الإعلام أن تدعي الفضل في تحويل هذه الآمال إلى رماد. إن هذا الإنجاز نادر وسيضعهم التاريخ بسببه في مكانهم اللائق بهم، هذا إذا كان هناك على الإطلاق حساب نزيه.

ثانياً: نجاحات سياسية

فلندع جانباً هذه الأفكار المقلقة - كما نفعل كلنا ذلك بسهولة ويسر - ونحاول أن نقيّم أثر هذه السنين في المواقع التي تهم التاريخ، مسترشدين بأفكار النيرين: الأثر الداخلي في المجتمع في الولايات المتحدة، ولا سيما في أولئك الذين يسكون بزمام السلطة.

ولواجهة هذه المسائل بتعقل، علينا أن نحاول فهم مجتمعاتنا، وهي ليست بالبسيطة في تركيبها. ففي الولايات المتحدة نرى، مثلاً، المركز الصغير جداً التابع لليسوعيين والمسمى مركز «البحث عن السلام» وقد استطاع دونما موارد أن يجمع ملايين الدولارات للإغاثة من أضرار الإعصار في نيكاراغوا، ويجمعها من أناس تمكّنوا بكيفية ما من الحفاظ على استقلالهم الفكري وعلى تمسكهم بقيم أخلاقية بسيطة. ونرى من جهة أخرى التعصب المتصلب والجهل العنيد والتفسخ الفكري والأخلاقي في ثقافة النخبة. ونرى نظاماً سياسياً وفيه تعمل آلياته الشكلية دون جوهر يذكر، في حين يتصاعد الانشقاق والعمل الناشط والاضطراب والعمل السياسي غير الرسمي، فتفرض قيودها على عنف الدولة وهي قيود ليست غير ذات بال.

وفي ما يتعلق بالنظام السياسي، يمثل عهد ريغان تقدماً كبيراً في الديمقراطية الرأسمالية. فقد عملت الحكومة الأمريكية مدة ثمانية أعوام دون رئيس تنفيذي من الناحية الفعلية. وهذه حقيقة مهمة. إن من غير الإنصاف أن نحمل رونالد ريغان، الشخص، كثيراً من المسؤولية عن سياسات شرّعت باسمه. وبالرغم من جهود الطبقات المثقفة لإضفاء الوقار المطلوب على

العمليات الجارية، فإنه ليس سرّاً أن ريغان لم يكن لديه إلا إدراك غامض لسياسات حكومته وكان يصدر دائماً، إن لم يبرجه موظفوه برجة صحيحة، تصريحات من شأنها أن تكون محرّجة لو أخذها الناس مأخذاً جدياً. ولم تكن المسألة التي سيطرت على استجابات الكونغرس بشأن قضية إيران - كونترا (هل كان ريغان يعرف، أو يتذكر، ماذا كانت عليه سياسة حكومته؟) مسألة جدية. وما الزعم بنقيض ذلك إلا جزء من عملية التغطية؛ كما أن عدم وجود اهتمام لدى الجمهور بشأن ما انكشف من اشتراك ريغان في مساعدات غير شرعية لقوات الكونترا خلال فترة لم يكن يعلم فيها شيئاً عن ذلك، كما أخبر الكونغرس في ما بعد، عدم الاهتمام ذاك يفضح شيئاً من واقع الأمور.

كان واجب ريغان أن يتسم، وأن يقرأ من شاشة السطور المكتوبة بصوت لطيف، وأن يطلق بضع نكات، وأن يجعل جمهور المستمعين مسروراً على النحو الصحيح. كانت أهليته الوحيدة لرئاسة الجمهورية هي أنه يعرف كيف يقرأ السطور التي يكتبها له الأغنياء، الذين يدفعون جيداً من أجل هذه الخدمة. كان ريغان يقوم بذلك سنوات. ويبدو أن أداءه كان يرضي دافعي الأموال، وهو إلى ذلك يستمتع بالتجربة. كان ريغان بإجماع الآراء قد أمضى أيامه مستمتعاً بأبهة السلطة ولا بد أنه سيمضي وقتاً رائعاً في مسكن تقاعده الذي أعده له المتبرعون الشاكرون للجميل. وليس من شأنه حقاً إذا كان ذوو الأمر والنهي قد تركوا وراءهم أكواماً من الجثث المشوهة في مزابل فضائل الموت في السلفادور أو مئات الآلاف من المشردين في الشوارع. فالمرء لا يلوم الممثل على فحوى ما يفوه به. إننا حين نتكلم، إذن، على سياسات إدارة ريغان فإننا لا نشير إلى الشخص الذي نصّب واجهة عليها من قبل حكومة تجلّت قوتها الكبرى في العلاقات العامة.

إن بناء شخصية رمزية من قبل صناعة العلاقات العامة يعتبر إسهاماً في حل معضلة عويصة تجب مواجهتها في أي مجتمع يجمع بين السلطة المركزة والآليات الشكلية التي تتيح للجمهور العام، نظرياً، أن يشارك في إدارة شؤونه وبذلك يوجّه خطراً لذوي الامتيازات. هناك، سواء في المناطق الخارجية التابعة أو في داخل البلاد، أناس غير مهمين يجب أن يتعلموا الخضوع، وإن اجترح شخصية أكبر من حجمها الحقيقي هو أداة كلاسيكية لتحقيق هذه الغاية. ونحن نقرأ منذ أيام هيرودوتس كيف أن الناس الذين كافحوا لنيل حريتهم «قد أصبحوا مرة أخرى خاضعين للحكم المطلق» من خلال أعمال الزعماء من ذوي الاقتدار والطموح الذين «أدخلوا لأول مرة طقوس الملكية» فأبعدوا الزعيم عن الجمهور وخلفوا في الوقت ذاته أسطورة تقول «إنه كائن من نوع آخر يختلف عن سوية الناس»، كائن يجب إحاطته بالغموض، تاركين أسرار الحكم، وهي ليست من شأن الدهماء، إلى من هم أهل لها. يقول المؤرخ لورانس فريدمان إنه في السنين الأولى من الجمهورية جرى اختراع نوع سخيف من عبادة الشخصية لجورج واشنطن كجزء من الجهد المبذول لـ «تربية ولاءات المواطنين العقائدية» وبذلك يخلق الإحساس «بوجود أمة قادرة على البقاء». فواشنطن «رجل كامل، وكماله لا يضاهي، وقد رُفِع فوق مستوى الإنسانية»، وما أشبه ذلك من كلام. أما مؤسسو الجمهورية فيظلون حتى يومنا هذا «أولئك العباقرة الأقحاح من ذوي التأمل الرفيع»،

وهم بهذا يفوقون أبناء البشر الاعتياديين. ويستمر مثل هذا التقديس لا سيما في أوساط النخبة المثقفة، وما كوميديا كاميلوت إلا مثل على ذلك. وأحياناً يسموزعيم أجنبي إلى شبه الإلهية بين عابديه المخلصين، وقد يوصف بأنه «شخصية بروميثيوسية ذات قوى خارقة» كما جرى في عصر ستالين المثير للسخرية، أو ما قيل في حفل التكريم المقام لغولدا مثير من قبل مارتن بيرترز، صاحب ومحرر مجلة نيو ريبليك التي اقتبسنا منها الكلام أعلاه^(٨).

وقد بلغ فرانكلين روزفلت سوامق مشابهة بين قطاعات واسعة من الناس من ضمنهم الكثير من الفقراء وأبناء الطبقة العاملة الذين وضعوا ثقتهم فيه. أما هالة القدسية فنبقى في أذهان المثقفين المتعبدين. كتب موري كمبتون، الناقد الاجتماعي اليساري، عرضاً لكتاب إطرائي بقلم جوزيف ألسوب، فوصف في العرض «الجلال» الذي يحف بابتسامه روزفلت حين «يطل مشعاً من تلك المرتفعات الباسقة التي لا يطالها الغضب... أما نحن الذين ولدنا في أحوال الشظف فننحو إلى الظن بأن هذا السلوك هو الأسلوب الأرستقراطي، لا بل نميل إلى تقديسه... إننا نَحْنُ كما يحن ألسوب إلى زمن كانت فيه أمريكا «تُحكم من الذوات». إن روزفلت ولومبي مرسر «كانا وهما على مسرح حياتنا أعظم كثيراً مما لو كانا على مسرح الكون اللانهائي»، وقد واجها الأزمة الكبرى التي اكتنفت حياتها، وهي قضية غرام سري، بـ «أفخم أسلوب طراً». «أما أن روزفلت كان ذلك الرجل الديمقراطي الذي لا ينقص من عظمته السادة العظام... [ومزيجه من الذوق الرفيع والشفقة] فهو ما يضيف إلى جلاله الحق». لقد تركنا «ونحن نحس بخنين لا ينفك يقيم في قلوبنا». «إن جسده الهائل يقف بيننا وبين كل ما مضى من تاريخ... مجلياً بمعزة... أزلياً بشكل رائع من أجل الغرام»،... الخ. لقد تولى روزفلت مقاليد الأمور بإمرة كاملة، ولم يترك شاردة ولا واردة «حتى ترك ساحة الاستقصاء الاجتماعي... يباباً» - وإلى درجة بحيث «مرت عشر سنوات قبل أن شعر أحد اقتصاديي وزارة التجارة بالفضول لاستطلاع المسألة الخاصة بتوزيع الدخل فأصيب بالدهشة حين اكتشف أن عدم عدالة التوزيع قد استمرت بلا تغيير تقريباً اعتباراً من هووفر ومروراً برووزفلت وحتى ترومان...» لكن هذا ليس الا صفة العقول التافهة في تسقط العيوب. أما الحقيقة المهمة فهي أن روزفلت قد جاءنا «بالراحة... لما طبعه في وعي الجمهور من حس بأن الناس هم متساوون حقاً»، بصرف النظر عما قد يظهره سجل الإصلاح الاقتصادي والحقوق المدنية. هناك تعليق واحد منشور، بقلم نويل أنن الذي أثنى «على المديح الذي كاله موري كمبتون على روزفلت كيلاً عادلاً^(٩)». هذا، ومهما حاول هؤلاء، فإن الذين يغزلون خيوط الخيال لا يمكنهم حتى الاقتراب من تلك الأعالى التي ارتفعت في عصر ريغان.

يسجل التاريخ السياسي والاجتماعي للديمقراطيات الغربية جميع الأنواع من الجهود

Lawrence Friedman, *Inventors of the Promised Land* (London: Knopf, 1975), (٨) chap.2, and *New Republic*, 10/8/1987.

Murray Kempton in: *New York Review of Books*, 15/4/1982., and Noel Annan in: (٩) *New York Review of Books* (letters), 10/6/1982.

المبدولة لضمان جعل الآليات الشكلية لا أكثر من عجالات تدور عبثاً. والهدف هو إزالة تدخل الجمهور في تكوين السياسة. وقد جرى تحقيق ذلك إلى حد كبير في الولايات المتحدة، حيث لا يوجد إلا القليل أمام المنظمات السياسية والنقابات العاملة ووسائل الإعلام المستقلة عن احتكار القلة من شركات الإعلام الكبرى، وغيرها من التنظيمات الشعبية التي قد تقدم إلى الناس الوسيلة للحصول على المعلومات ولتوضيح أفكارهم وتطويرها لوضعها في الحلبة السياسية وللعمل على تحقيقها. فما دام الفرد يجلس أمام الشاشة الصغيرة بمفرده، فإن الحرية الرسمية لا توجه تهديداً للامتيازات.

والخطوة الرئيسية نحو حرمان الجمهور المزعج من الاشتراك في الشؤون الجهورية هي تقليص الانتخابات لكي تقتصر على مسألة الاختيار بين أشكال رمزية، كالعلم، أو ملكة بريطانيا - وهي على كل حال تفتح البرلمان بقراءة برنامج الحكومة السياسي مع أن أحداً لا يسأل هل تعتقد الملكة بما ورد فيه، أو تفهمه^(١٠). أما لو أصبحت الانتخابات مسألة تتعلق باختيار الملكة لمدة السنين الأربع التالية فسنكون قد قطعنا، إذن، مسافة طويلة نحو حل التوتر الكامن في مجتمع حرّ تتركز فيه السلطة على الاستثارة وغيره من القرارات الخطيرة في أيدي الجهات الخاصة تركيزاً كبيراً، تلك السلطة التي تمتد طبعاً إلى الأنظمة السياسية والعقائدية كذلك.

ولكي تنجح مثل هذه الإجراءات في إعاقة الديمقراطية يكون على نظام التثقيف العقائدي أن يؤدي مهامه على الوجه الصحيح، فيحيط الزعيم بالجلال والسلطان ويصطنع الأوهام التي تبقي الجمهور مأخوذاً مأسوراً - وإلا فتقبه في الأقل مشغولاً. ومن الوسائل المتبعة في العصر الحديث للتصدي لهذه المهمة وسيلة التغيي بالشعبية المذهلة للشخصية المعظمة المختارة للرئاسة من بعيد (أو ندب الحظ عنها). لقد ظهر مراراً منذ الأيام الأولى لحقبة ريفان أن الحكايات عن شعبيته التي لم يسبق لها مثيل، وهي حكايات تلفتت وسائل الاعلام لتبثها على الدوام، كانت تنطوي على الغش والخداع. كانت تلك الشعبية نادراً ما تحيد نسبتها عن المعتاد، فتتراوح بين الثلث والثلثين، دون أن تصل أبداً إلى مستويات كينيدي وأيزنهاور، ويمكن التنبؤ بها إلى حد كبير، كما هو مألوف، من تحمس وجهة الاقتصاد، أما جورج بوش فقد كان من أقل المرشحين شعبيةً ممن تولوا الرئاسة على الإطلاق، كما تقضي بذلك استطلاعات الرأي خلال الحملة الانتخابية؛ وبعد ثلاثة أسابيع من توليه الرئاسة كانت نسبة التأييد الشخصي له تبلغ ٧٦ بالمئة، وهي أعلى كثيراً من أعلى نسبة حققها ريفان على الإطلاق^(١١). وبعد ثمانية عشر شهراً من تولي الرئاسة ظلت شعبية بوش الشخصية أعلى

(١٠) حول تأثيرات مؤسسة الملكة في الثقافة البريطانية، انظر:

Tom Nairn, *The Enchanted Glass* (London: Hutchinson, 1988).

Boston Globe, 17/2/1989.

(١١) نقلاً عن «ABC» واستفتاء واشنطن بوست:

حول أن الحقيقة تقابل الخداع في ما يتعلق بشعبية ريفان، انظر المراجع في:

Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.12, note (39).

من أقصى نسبة حققها ريغان. ما لبث هذا أن اختفى بعد أن قام بالعمل المطلوب، وهو أمر لا ينبغي أن يستغربه أحد عن شارك في الدور الذي كان موكولاً إليه.

مع هذا، فإن من المهم أن نتذكر أنه في الوقت الذي اختزل جوهر الديمقراطية بنجاح خلال عهد ريغان، فقد ظل الجمهور خارج نطاق السيطرة، فاستمر يثير مشاكل خطيرة تخص ممارسة السلطة.

واجهدت إدارة ريغان هذه المشاكل باستراتيجية مزدوجة. الأولى أنها طورت جهازاً لدعم إثارة الشعوب، لم يشهد له التاريخ الأمريكي مثيلاً في سعته وتفصيله، وهو «مكتب الدبلوماسية العامة» ومن أهدافه الرئيسية «إظهار الساندينستا بمظهر الشيطان» وتنظيم الدعم لحكومات الرعب في أمريكا الوسطى. كانت هذه التعبئة لقوة الدولة في السيطرة على عقول الناس شيئاً غير شرعي كما جاء في تقرير للكونغرس، ولكنه شيء يتفق تماماً مع الدعوة إلى دولة قوية ومتقدمة وسو أمر أساسي في المعتقد المسمى «المذهب المحافظ». أما الثانية، فهي اللجوء إلى العمليات السرية على مستوى لا مثيل له في السابق. إن مدى هذه العمليات هو مقياس جيد لحركة الانشقاق الشعبي.

إن العمليات السرية ليست سرّاً إلا على الجمهور في الوطن، وهي ليست كذلك حتى على وسائل الإعلام والكونغرس، مهما زعم الزاعمون. مثلاً، حين اتجهت إدارة ريغان نحو تخريب اتفاقات السلام لدول أمريكا الوسطى فور توقيعها في آب/ أغسطس ١٩٨٧، اختارت وسائل الإعلام والكونغرس ألا يعرفوا أن الطائرات التي تحمل تجهيزات غير شرعية إلى الكونترا قد تضاعفت ثلاث مرات تقريباً عن مستواها المرتفع أصلاً البالغ طائرة واحدة يومياً وواشنطن تسعى ما وسعها السعي للحفاظ على القوات التي تحارب وكالة عنها والإبقاء عليها في ساحات المعارك انتهاكاً لما جاء في الاتفاقات، وذلك لتصعيد العنف والاختلال بالنظام إلى حده الأقصى ولكي يفهم أهالي نيكاراغوا أن إزاحة الساندينستا شرط مسبق لأي أمل لهم في العيش الكريم. وبعد عام من ذلك اختارت وسائل الإعلام والكونغرس ألا يعلموا أن الطائرات التي تحمل تجهيزات من وكالة المخابرات الأمريكية وهي تقلع من القاعدة الجوية في إلبانغو قرب سان سلفادور إلى الكونترا داخل نيكاراغوا كانت تبلغ عنها المصادر ذاتها التي كانت قد أهملت وتم تجاهلها في الماضي، ثم ثبت أنها كانت صحيحة كما أقر بذلك أخيراً؛ وفي النهاية أعلن عن «طريق هازنغوز الجوي» حين قُتل أحد المرتزقة الأمريكيين في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦ فلم يعد من الممكن كتم الحقائق المعروفة منذ أمد طويل - إنما كتمت أساليب معدودة^(١٢).

Associated Press, 15/12/1988, and Barricada Internacional (Managua, San Francis- (١٢) co), 22/12/1988.

لما كانت التقارير لاسلكية (برقية)، فإن القمع كان متعمداً. حول التصعيد الحاد في التزويد بواسطة الطائرات في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧، وتأمر وسائل الاعلام في قمع الوقائع، انظر:

Noam Chomsky in: *Z Magazine* (January-March 1988).

Chomsky, *Necessary Illusions*.

وللمراجعة انظر:

كذلك تظاهرت وسائل الإعلام (كالكونغرس) بأنها لا تفهم خطل الاتفاقية التاريخية بين إدارة بوش وأحرار الكونغرس «التي ألزمت الإدارة والكونغرس بمساعدة ثوار نيكاراغوا ودعم مجهودات السلام في أمريكا الوسطى» (برنارد واينروب، جريدة نيويورك تايمز)؛ وهذا أمر يناقض نفسه بنفسه بشكل واضح وصارخ معاً لأن «مجهودات السلام» تمنع المساعدة صراحةً. وأوضحت افتتاحية في الجريدة المذكورة بصريح العبارة أن أهداف الولايات المتحدة هي الآن «متفقة مع الميثاق الإقليمي» الذي انتهك انتهاكاً فاضحاً من قبل الاتفاقية التي أشاد بها محررو الجريدة. إن الاتفاقية التاريخية «تعيد تأكيد السياسة التي تقضي بأن للأقوياء أن يفعلوا ما يشاؤون رغم إرادة الآخرين»، كما ذكر أن دانيال أورتيغا قد قال وفي اليوم نفسه بالذات الذي ظهرت فيه افتتاحية الجريدة^(١٣).

كان التطبيق الجاري سارياً في وسائل الاعلام وهي تتبع أوامر المسير المطلوب غير عابئة بالحقيقة التي تفيد صراحة وبلا غموض «أن مجهودات السلام في أمريكا الوسطى» حُرمت أي شكل من المساعدة للقوات التي تديرها الولايات المتحدة إلا لأغراض إعادة التوطين، كما أن المساعدة المقدمة لا يمكن أن تعتبر «مساعدة إنسانية» بأي مقياس كما قررت ذلك «المحكمة العالمية» بشكل قطعي في قرار استاءت منه النخبة في الولايات المتحدة ولهذا لم يذكر قط في النقاش الطويل والمشحون بالحوية بشأن «المساعدة الانسانية». إن التناقض الذاتي الصارخ في الكلام (المعهد تماماً) المقتبس من جريدة التايمز تناقض صريح وواضح سواءً نظرنا إلى نصوص اتفاق أسكيولاس - ٢ الموقع في آب/ أغسطس ١٩٨٧ الذي نسفته واشنطن ووسائل الإعلام خلال بضعة أشهر، أو إلى اتفاقية سايبو لوقف إطلاق النار الموقعة في آذار/ مارس ١٩٨٨ التي انتهكها فوراً الكونغرس والحكومة بدعم من وسائل الاعلام، أو إلى اتفاقية رؤساء دول أمريكا الوسطى في شباط/ فبراير ١٩٨٩ التي قوضتها الحكومة والكونغرس في الحال مع الدعم المعتاد من وسائل الاعلام، الأمر الذي يدل على التساهل تجاه التلفيق، بل تجاه التناقض الذاتي، مما كان سيعجب به جورج أورويل كثيراً.

إن الحقائق واضحة لا لبس فيها. فإعلان شباط/ فبراير ١٩٨٩ لرؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى (أكسيولاس - ٤) ما هو إلا تعبير عن انتصار الحكومة الأمريكية ووسائل الاعلام في نفس اتفاقات آب/ أغسطس ١٩٨٧. وهكذا ألغيت نصوص «التماثل» الجوهرية فاستثنت بذلك دول الرعب المدعومة من الولايات المتحدة، أما جهود نيكاراغوا لإعادة الرقابة الدولية على تطبيق اتفاق أسكيولاس - ٢، وهي الرقابة التي ألغيت بضغط من الولايات المتحدة في اجتماع كانون الثاني ١٩٨٨، تلك الجهود رفضت مرة أخرى، مما أتاح للولايات المتحدة وعملائها الحرية التامة في انتهاك أي اتفاق حسب هواهم، وهم واثقون وعلى حق أن الصحافة ستجاريهم. ولكن رغم هذا الاستسلام للقوة الأمريكية فإن الاتفاقية

Bernard Weinraub in: *New York Times*, 25/3/1989, and editorial, 28/3/1989, and (١٣)
Mark Uhlig in: *New York Times*, 28/3/1989.

كررت بحزم الطلب الوارد في الرقم ٥ من اتفاق أسكيولاس - ٢ بأن على الحكومات الاقليمية أو التي من خارج الاقليم، والتي ترسل المساعدات إما علناً أو سراً الى القوات غير النظامية [الكونترا] أو إلى حركات التمرد [الفدائيين من أهالي البلاد] في المنطقة، أن توقف فوراً مثل تلك المساعدات، باستثناء المساعدات الانسانية التي تسهم في أغراض هذه الوثيقة،

التي تنص على أنها «التسريح الطوعي»، وعودة أو إعادة توزيع رجال الكونترا وعائلاتهم في نيكاراغوا أو في أقطار ثالثة. إن المادة المشار إليها من الاتفاق أعلاه تنص على «عنصر لا غنى عنه» للسلام، ألا وهو إنهاء المساعدات العلنية أو السرية من أي شكل من الأشكال («العسكرية واللوجستية والمالية والدعائية») إلى الكونترا أو الفدائيين. وقد أعادت اتفاقية سابوي لوقف إطلاق النار في آذار/ مارس ١٩٨٨ تأكيد المبادئ ذاتها، وأوكلت الى السكرتير العام لمنظمة الدول الأمريكية مهمة الرقابة على التنفيذ. أما رسالته الاحتجاجية، إلى جورج شولتز حين صوت الكونغرس فوراً على انتهاك الاتفاقية (وفي الوقت نفسه وافق صراحةً على الالتزام بها) فقد استبعدت نشرها وسائل الاعلام بصفتها رسالة غير لائقة. وما كان هذا ليساعد مهمة الاعلام في تطبيقه قرار الكونغرس بدعم قضية السلام عن طريق تقويض اتفاقية وقف إطلاق النار ومخالفة نصوص التشريع الذي أصدره الكونغرس نفسه^(١٤).

قامت وسائل الإعلام وأوساط المثقفين الغربيين خلال ذلك كله وينجاح بإخفاء ما كان يجري أمام عيونهم، وهذا أشبه بأساليب الدولة المستبدة، ولو من دون الاحتجاج بالخوف. وكما هو المؤلف في الماضي يدفع الناس غير المهمين ثمن ذلك بدمائهم وشقائهم.

إن المبدأ الأساسي الذي نادراً ما ينتهك يقضي بأن ما يتعارض مع متطلبات السلطة والامتيازات هو شيء غير موجود. لذلك فإن من الممكن القيام معاً وفي الوقت عينه بالانتهاك والتأييد لاتفاقات أسكيولاس - ٢ واتفاقية آذار/ مارس ١٩٨٨ لوقف إطلاق النار، و«مجهودات السلام في أمريكا الوسطى» التي ضيق مجالها لتلبية مطالب واشنطن في شباط/ فبراير ١٩٨٩.

لم يكن خافياً الغرض من الحملة الحكومية - الاعلامية الهادفة إلى تقويض عملية السلام. كان من المهم ضمان الإبقاء على نيكاراغوا معرضة لهجوم إرهابي في الداخل وتهديد عسكري من الخارج ولو على مستوى منخفض في الأقل، وذلك لكي لا تستطيع تكريس مواردها الهزيلة لمهمة إعمار ما خلفه العنف الأمريكي، وهي مهمة رهيبة ولعلها فاشلة، ولكي تتيح السيطرة الداخلية المجال أمام المعلقين في الولايات المتحدة للتباكي على فقدان الحرية في القطر المستهدف للهجوم. يكمن هذا المنطق ذاته وراء توجيهات البنتاغون إلى القوات المقاتلة بالوكالة (والتي صدرت بتحويل صريح من وزارة الخارجية واعتبرت معقولة من الحائتم الليبراليين). وتقضي تلك التوجيهات بمهاجمة «أهداف مكشوفة» لا

Chomsky, *Necessary Illusions*.

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر:

وحول اتفاقات شباط/ فبراير ١٩٨٩، انظر صحيفة يسوعي مناغوا: Envio (Loyola University, New Orleans) (March 1989).

دفاعات فيها. أما الأسباب فقد أوضحها أحد المهاريين من الكونترا، وكان من الأهمية بحيث تجنبت ذكره بإصرار وسائل الاعلام المستقلة كما تجنّب ذلك السكرتير العام لمنظمة الدول الأمريكية هوارسيو آرس، رئيس جهاز الاستخبارات في الكونترا وكان اسمه المستعار «مرتزق» - فالكلام عن «المقاتلين من أجل الحرية» وعن «الديمقراطيين» هو للطبقات المثقفة. كان ثوار الكونترا يحظون باهتمام كبير في وسائل الإعلام يفوق اهتمامها بحكومة نيكاراغوا، ولكن معاملة آرس كانت من نوع آخر.

كان لدى آرس الكثير مما يقوله حين أجريت معه مقابلة في المكسيك في أواخر ١٩٨٨ بعد هروبه. وصف آرس على الأخص تدريبه غير الشرعي في قاعدة جوية في جنوبي الولايات المتحدة، وذكر بالاسم عملاء وكالة المخابرات المركزية الذين قدموا الدعم إلى ثوار الكونترا مستترين وراء «وكالة التطوير الدولي» في السفارة الأمريكية في تيغوسيغالبا، وبين كيف كان جيش هندوراس يقدم الاستخبارات والعون إلى أعمال الكونترا العسكرية، وكشف عن بيع أسلحة من نوع سوفياتي بواسطة وكالة المخابرات المركزية الى فدائيي فروليمو FMLN في السلفادور (الأمر الذي قُدّم فيها بعد «برهاناً» على شحنات الأسلحة الكويتية والنيكاراغوية). ثم أوضح آرس قائلاً: «لقد هاجمنا الكثير من المدارس والمرافق الصحية وما أشبه. وقد حاولنا أن نعقد الأمور حتى لا نستطيع حكومة نيكاراغوا أن تقدم الخدمات الاجتماعية إلى الفلاحين، ولا نستطيع أن تطور مشروعها... هذه هي الفكرة». والظاهر أن التدريب الأمريكي الدقيق كان ناجحاً في بث الفكرة الأساسية.

لم يكن هناك من شك في تأييد ليبرالي الكونغرس وحمائم الاعلام لإجراءات الخنق الاقتصادي والإرهاب منخفض المستوى على هدي هذه المبادئ حتى تحقق نيكاراغوا «الديمقراطية» - أي حتى تنتقل السلطة السياسية إلى نخب أصحاب الأعمال والأراضي المرتبطين بالولايات المتحدة، الذين هم «ديمقراطيون» لهذا السبب وحده، ودون توجيه أسئلة أخرى^(١٥). كان من المتوقع كذلك أن يقدم أولئك المذكورون أنفاً تأييدهم الضمني في الأقل لدعم جهود واشنطن الرامية إلى تقويض ونسف أية حكومة تحقّق في وضع قوات الأمن تحت السيطرة الأمريكية الفعالة أو في تلبية مستويات مناسبة من التبعية لمصالح الأعمال المحلية والأجنبية.

تلجأ الحكومة إلى الإرهاب والتخريب السريعين، وهما من أشكال الإكراه غير الناجعة نسبياً، حين تجبر على العمل السري من قبل عدو داخلي: السكان. وفي ما يتعلق بما قامت به دعايات أنصار ريغان يمكن القول بأنها حققت النجاح المتوقع في أوساط النخب المثقفة. لم يكن من الممكن تصوّر الانحراف عن المبادئ الأساسية لـ «خط الحزب»، مهما بلغت هذه المبادئ من الخطل: مثلاً، إن السلفادور وغواتيمالا هما ديمقراطيتان (ربما ديمقراطية معيبة) مع

Chomsky, Ibid.

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر:

من ناقل القول، ان هذا التنبؤ في آذار/ مارس ١٩٨٩ أثبت صحته.

رئيسين متخيين، في حين أن نيكاراغوا تحت حكم الساندينستا هي دكتاتورية مستبدة لم تقم قط بإجراء انتخابٍ ما، يقارب بمستواه ما يجري في دول الرعب المدعومة في الولايات المتحدة من انتخابات ذات مستويات تشير الاعجاب (أما انتخابات ١٩٨٤ فلم تكن بمرسوم من واشنطن، وهي انتخابات التزمت بها بأمانة قطاعات محترمة). لكن الدعايات كانت أقل تأثيراً على ما يبدو في أوساط الجمهور العام. هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التحسن الكبير في المستويات الثقافية والأخلاقية العامة الذي بدأ في الستينيات ما فتىء يتوسع حتى فرض شروطاً لا مناص لأي نظام من أنظمة السلطة المركزة من تليتها.

ثالثاً: إنجازات الإدارة الاقتصادية

جرى في عهد ريغان التوسع كثيراً في البرنامج السياسي الذي تراه الفئة النخبوية. كان هناك في السبعينيات ثمة التزام عام بانعاش ربحية الشركات الكبرى وفرض شيء من الانضباط على عالم يزداد فيه الاضطراب. وهذا يعني في التنوع الأمريكي لرأسالية الدولة اللجوء إلى أساليب كينزية عسكرية في الداخل، بعد أن كيفت لتساير الهبوط في القوة الأمريكية فهي لذلك ذات لون يميني أكثر منه ليبرالي، إذ إن برامج «المجتمع العظيم» لم تعد تتفق مع المطالب المسبقة للناس المهمين. أما في الخارج فثمة، مقابل ذلك، التخريب الواسع النطاق والإرهاب الدولي (مهما كان النعت الذي يختار لتمويه الواقع). كانت السياسات الداخلية الطبيعية ترمي إلى نقل الموارد إلى الأغنياء، وإلى التفكيك الجزئي لنظام الرعاية المحدود، ومهاجمة النقابات والإجهاد على الأجور الحقيقية، والتوسع في الإعانة المالية العامة لصناعة التقانة العالية من خلال منظومة البنتاغون، الأمر الذي كان من أمد طويل المحرك للنمو الاقتصادي والحافظ للمضاء التقني.

كانت الخطط التي تعبر عن التصورات العامة للنخبة في السبعينيات قد اقترحت من قبل كارتر ونفذت من قبل أنصار ريغان - بما في ذلك الانفاق العسكري الذي جرى وفق ما وضعه كارتر إلى حد كبير. والطريقة التي اتبعت هي إغراق البلاد في ركود اقتصادي عميق لتقليل التضخم واضعاف النقابات وتخفيض الأجور؛ ثم إخراج البلاد من هذه الوهدة من خلال الانفاق عن طريق العجز والقيام في الوقت عينه بتنظيم الدعم المالي لصناعة التقانة العالية وكذلك برفع قبضة التهديد بوجه العالم، وهما خياران سياسيان يجريان عادة يداً بيد. وينبغي أن نعلم أن الحديث عن التجارة الحرة شيء رائع لافتتاحيات الصحف وخطب ما بعد العشاء، ولكن الذين لهم شأن في اتخاذ القرارات السياسية لا يأخذون ذلك مأخذ الجد. يبين الدليل التاريخي أن الاقتصادات التي تطورت وتصنعت، بما فيها اقتصاد الولايات المتحدة، كانت قد تبنت إجراءات الحماية حين كانت هذه الإجراءات نافعة لها. إن أنجح الاقتصادات هي تلك التي تحظى بتنسيق كبير من الدولة، ومن ضمن ذلك اليابان وألمانيا - حيث يقدر صندوق النقد الدولي، على سبيل المثال، أن الحوافز الصناعية فيها تقابل ما مقداره تعرفه جمركية تبلغ ٣٠ بالمئة. أما في الولايات المتحدة، فإن المكوثين الرئيسيين

للاقتصاد اللذين هما قادران على المنافسة دولياً - أي الزراعة كثيفة رأس المال وصناعة التقانة العالية، كلاهما مدعوم مالياً من الدولة التي توفر لها كذلك سوقاً مضمونة. جاء في صحيفة وول ستريت جرنال أن هذين القطاعين هما أيضاً، وبلا عجب، «النذلان» وراء العجز الفدرالي. «النذل» الآخر هو التخويلات entitlements التي لا يمكن أن تمس؛ ويقدر فرانكو مودلياني وروبرت سولو أنه لأغراض التصحيح من أجل المغالطة الاحصائية، وباستبعاد فائض الضمان الاجتماعي في الميزانية، كما ينبغي له لو خصص بشكل صحيح لتكوين رأس المال لتلبية حاجات المستقبل، فإن العجز سيرتفع بمقدار خمسين بليون دولار^(١٧).

كان أنصار نظرية كينز من العسكريين اليمينيين يأخذون كذلك بمذهب الحماية إلى حد كبير، بمعزل عن التوسع في السوق التي تحميها الدولة بخصوص تسويق منتجات التقنية العالية، وذلك باسم «الدفاع» تورية. وبدأ أنصار ريغان بإنشاء مجمع من الشركات يسنده البنتاغون لغرض البحث والتطوير في حقل الاختراعات لمواد توصيل الطاقة، كما أنهم أوكلوا بصورة متزايدة للبنتاغون مهمة العمل في هذا الباب على شاكلة المخططين في الشركات والدولة في اليابان وهم ينظّمون أمور البحث والتطوير في تصميم الرقاقات والحاسبات ومواد توصيل الطاقة المثلى والتلفزيون شديد الوضوح، وغير ذلك من حقول التقنية المتقدمة. لم تكن خيالات حرب النجوم إلا طريقة واحدة من الطرق التي اجترحت لحث الجمهور على تقديم الدعم المالي لصناعة التقنية العالية، وهي التي ستجني الأرباح إذا كان هناك استخدام تجاري وفق مذهب «الاقتصاد الحر». أدخل ريغان كذلك من التقييدات التي فرضت على الاستيراد أكثر مما أدخله رؤساء الجمهورية الستة السابقون مجتمعين؛ وقد تضاعفت نسبة مجموع الاستيرادات التي أخضعت لاتفاقيات الحصص والالتزام بالقيود من ١٢ إلى ٢٤ بالمئة في ظل «مذهب المحافظة» لريغان^(١٨).

كانت نتائج هذه السياسات واضحة في أواسط الثمانينيات وأصبحت أكثر وضوحاً عند اقتراب موعد الرئاسة الجديدة. قال ديفيد هيل، رئيس الاقتصاديين في مؤسسة «كمبر للخدمات المالية»، معبراً عن الرأي السائد في أوساط الاقتصاديين ورجال الأعمال: «من النادر أن تتولى إدارة أمريكية جديدة الحكم وأمامها مثل هذه الخلفية من القنم الاقتصادي وهي تضرب بأطنابها، كالتي تواجه الرئيس جورج بوش الآن، والبلاد غارقة في الحسائر حتى الاعناق إذ يشرف عهد ريغان على الانتهاء»^(١٩). كانت هناك زيادة سريعة في عجز الميزانية الفدرالية، كما أن المقام الذي ارتقت إليه الولايات المتحدة بصعود دام سبعين سنة بصفتها الدائن الرئيسي للعالم قد أخذ يتقهقر

James Perry in: *Wall Street Journal*, 5/1/1989; Modigliani and Solow (Both Nobel (16) Laureates in Economics) (letter) in: *New York Times*, 12/3/1989, and Alice Amsden, «East Asia's Challenge- to Standard Economics,» *American Prospect* (Summer 1990).

Andrew Pollack, «America's Answer to Japan's MITI,» *New York Times* (business (17) section), 5/3/1989; David Hale, «Just Say No: The GOP Abandons Free Markets,» *International Economy* (January-February 1989), and «Picking up Reagan's Tab,» *Foreign Policy* (Spring 1989).

(18) المصادر نفسها.

سريعاً إلى موقع المدين الرئيسي للعالم. يقدر هيل أنه «بحلول ١٩٩١ سيكون في ذمة الولايات المتحدة من الديون الخارجية ما يبلغ زهاء تريليون دولار»، أي تحويل هذا المبلغ في عقد واحد من السنين - وما هذا بالأمر التافه يقوم به أولئك الذين ينعون على نيكاراغوا «سوء إدارة الساندينستا». كذلك انحرف ميزان الاستثمار كثيراً لصالح المستثمرين الأجانب. وتدهورت المدخرات الخاصة وغيرها إلى مستوى منخفض جداً بالقياس إلى إجمالي الناتج القومي. وكان تزايد الثروة الخاصة أبطأ مما كان عليه في أواخر السبعينيات، كما ركبت الأجور الحقيقية. أما الدخل فقد أعيد توزيعه نحو الأعلى بشكل حاد؛ فكسب الأغنياء، وعانى الفقراء، كما هو المقصود. وأدت الإدارة الاقتصادية للحكومة إلى الاستهلاك من قبل الأغنياء، وإلى المضاربة والتلاعب المالي، ولكن لم يحدث إلا القليل في مجال الاستثمار المنتج. قال لستر ثورو «إن الاستثمار يمثل جزءاً من إجمالي الناتج القومي أصغر اليوم مما كان عليه في أواخر السبعينيات، حين لم تكن نفترض من الخارج. واقتراضنا الدولي الحالي سيؤول إلى استهلاك عام أو خاص فيؤدي لهذا السبب إلى تخفيض في مستوى المعيشة الأمريكي في المستقبل». إن صافي استثمارات الولايات المتحدة بالقياس إلى إجمالي الناتج القومي هو الآن أدنى مما هو عليه في الأقطار الصناعية الكبرى السبعة، بل أدناها طراً. يقول مودلياني وسولو إنه لم يحافظ حتى على هذا المستوى المنخفض من الاستثمار إلا بزيادة كبيرة في استيراد رأس المال. وقد ارتفعت نسبة البحث والتطوير في المجال العسكري من ٤٦ إلى ٦٧ بالمئة من الإنفاق الحكومي الفدرالي في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨، وهذا تطور آخر من شأنه أن يضر، في المدى الطويل، بالاقتصاد الأمريكي ضرراً بالغاً. هذه العوامل وغيرها أسهمت كذلك في العجز التجاري، الذي قد لا يمكن إزالته إذا تحول المستثمرون الأمريكيون بأعمالهم إلى الخارج^(١٩).

ولأول مرة في تاريخها تصدر دائرة المحاسبات العامة دراسة عن الحالة الخطرة للاقتصاد تخلفها إدارة تترك الحكم^(٢٠). أورد التقرير الذي كتبه رئيس الدائرة المذكورة، وهو المحاسب القانوني الأقدم في الحكومة الفدرالية ومن الذين عينهم ريفان، خلاصة للكلف الباهظة التي تُدفع نتيجة سوء الإدارة الاقتصادية والتدمير البيئي في عهد رئيسه. ذكر التقرير أيضاً ما حصل من زيادة سريعة في عدد المرشدين، وتدهور حصيلة الرعاية المحدودة المخصصة للفقراء والطبقة الوسطى، وهبوط مستوى الأمان للعامل، وغير ذلك من النتائج المتعددة للسعي الأعمى وراء الكسب قصير الأجل. كان هناك هالة من الرخاء بفضل استعداد

Robert Cowen, «R and D Spending Under Reagan.» *Christian Science Monitor*, 20/ (١٩) 1/1989; Benjamin Friedman, «The Campaign's Hidden Issue.» *New York Review of Books*, 13/10/1988; John Berry, «The Legacy of Reaganomics.» *Washington Post* (19 December 1988); Arthur MacEwan, *Dollars and Sense* (January-February 1989); Lester Thurow, «Winners and Losers.» *Boston Globe*, 7/3/1989; *Economist* (25 March 1989), and Modigliani and Solow in: *New York Times*, 12/3/1989.

Robert Pear, «Reagan Leaving Many Costly Domestic Problems, G.A.O. Tells (٢٠) Bush.» *New York Times*, 22/11/1988.

المستثمرين الأجانب للترفيه عن الأغنياء - ولم يكن هذا بالطبع من باب الإحسان؛ إن بوسعهم أن يستردوا نقودهم. ويصدق هذا على الأغنياء في البلاد. وقد دفعت التخفيضات الضريبية المتتبعين إلى إقراض الحكومة، وهم الذين سيجنون منافع أكثر. وهذه الطريقة أيضاً، أدت السياسة المالية إلى تحويل طويل الأمد للموارد إلى الأغنياء. أما الكلف الباهظة التي بحث عنها تقرير المحاسبين الفدراليين فستدفع من قبل الفقراء والطبقة العاملة الذين أبعدها عن موائد الاستهلاك، هذا الاستهلاك الذي ينمى عليه الاقتصاديون الآن ما يتلبد في الأفق من غيوم، تماماً كما يطلب من دافع الضرائب أن ينقذ المضاربين الذين يرجون ربحاً من المخالفات التي ترتكبها مؤسسات مالية ومصرفية، وربما التي قد ترتكبها في القريب البنوك التي جنت أرباحاً طائلة من إقراض الطبقات الغنية والحكام العسكريين من النازيين الجدد الذين تولوا الحكم في أغلب أقطار أمريكا اللاتينية بدعم من الولايات المتحدة منذ أوائل الستينيات.

كان موجّهو الدولة انتقائين يختارون ما يريدون من أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد. وكلما رأوا أن الإجراءات غير المألوفة يمكن أن تعطي أرباحاً قصيرة الأجل، اعتبروا ذلك هدفاً حميداً، إن فضيحة مصرف «المدخرات والقروض»، هي إحدى النتائج الصارخة لهذا السلوك. وكان للتحلل الجامح الذي ساد في تلك السنين آثاره الأكثر انتشاراً في تدهور البنى الارتكازية ومستويات الصحة والتعليم والأحوال البيئية والوضع العام للاقتصاد. واتجهت البرامج التنظيمية لتشجيع الحفاظ على الطاقة الوجهة ذاتها للخطة الرامية إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة، بزعم أن أسعار النفط ستميل إلى الانخفاض بفعل معجزة السوق الحرة (والسعر في التطبيق العملي إنما يديره على العموم النظام السعودي العميل للولايات المتحدة، بالاشتراك مع شركات النفط الكبرى الرئيسية، ويجري ذلك بالمحافظة على الانتاج في مستوى يكون ضامناً لسعرٍ هو من الارتفاع بحيث يكفي لتحقيق أرباح طائلة، ولكنه من الانخفاض بحيث لا يشجع على البحث للثور على بدائل، هذا مع الضغوط التي مارستها الحكومة الأمريكية في الثمانينيات لتخفيض الأسعار وذلك للمحافظة على الانتعاش الاقتصادي وإزالة الركود الساحق لسنة 1982). إن لهذا الطيش سوابق كثيرة ولا بد أن تكون له مضاعفات خطيرة، كما حدث في الماضي^(٢١).

ومن المحتمل أن يكون للتلكؤ الذي أظهرته إدارة ريغان في حماية البيئة آثار طويلة الأمد. وقد جرت معالجة هذه القضايا في دراسة علمية قُدمت إلى مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في تشرين الأول/ أكتوبر 1990. توصلت هذه الندوة الدولية إلى شبه إجماع في الرأي على أن ارتفاع درجات الحرارة في العالم قد حدث خلال القرن الماضي وأن حدوث المزيد منه أمر

(٢١) حول المراحل الأولية، انظر: Noam Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There* (New York: Pantheon Books, 1982), especially chaps. 2 and 11.

مع أزمة الشرق الأوسط في منتصف 1990، بدأت القضايا تحظى أخيراً بالاهتمام العام.

خطير بين كونه كبيراً وبين كونه أقرب إلى الكارثة، وهذا بالدرجة الأولى نتيجة لاحتراق الوقود المستخرج من باطن الأرض. قال أحد العلماء الأمريكيين المشاركين في الندوة لمجلة علوم: «إن الصحافة الأمريكية قد ركزت على الآراء التي تشط عما يراه الإجماع دون أن تبذل جهداً لتبrierها». وقال عالم انكليزي قام بوضع القسم الخاص بالتغيير الملاحظ في المناخ: «لقد سيطرت في أمريكا بضعة آراء متطرفة على الساحة. ولا يوجد مثل هذا في أمكنة أخرى». لم يوافق عضو واحد من مجموع مئتين شاركوا في الندوة على الآراء المتشككة التي حظيت باهتمام واسع في الولايات المتحدة وأحرزت عناوين بارزة في الصحف مثل «بيانات أمريكية تنبئ بعدم وجود ميل نحو ارتفاع الحرارة» (نيويورك تايمز) و«الفرع من ارتفاع درجات الحرارة في العالم: حالة غموضية من المبالغة في ردود الفعل» (موضوع غلاف مجلة فوربز)، فضلاً عن التغطية التلفزيونية المرتبة بشكل يوحى بأن الآراء العلمية غير أكيدة ومنقسمة على نفسها^(٢٢).

وقد ذكرت الصحافة البريطانية أن إجماع رأي العلماء يتم تجاهله في اللجان السياسية التابعة للأمم المتحدة، بضغط من الولايات المتحدة واليابان. وقد تخلت حتى السيدة تاتشر أخيراً عن خيالات السوق الحرة فتركت واشنطن ووسائل إعلامها في الميدان لبذل الجهود لتأخير العمل البناء لإيقاف كارثة كبرى. هنا نجد مرة أخرى أن المبدأ الهادي لتسيير الأمور هو أن تصمم سياسة الحكومة لغرض الكسب قصير الأجل للفئة ذات الامتيازات، وهذا هو المعتقد الأساسي في مذهب المحافظة لأنصار ريغان^(٢٣).

تُظهر دراسة أجراها الكونغرس ونشرت في آذار/ مارس ١٩٨٩ أن متوسط دخل العائلة للخمس الأفقر من السكان قد انخفض بأكثر من ٦ بالمئة اعتباراً من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٧، في حين أنه ارتفع بالنسبة للخمس الأغنى بأكثر من ١١ بالمئة؛ هذه الإحصاءات تأخذ بنظر الاعتبار نسبة التضخم كما أنها تشمل على منافع الرعاية الاجتماعية. وقد انخفض دخل الفرد الواحد من الخمس الأفقر من السكان بنسبة ٨,٩ بالمئة في حين أنه ارتفع بنسبة

«Research News», *Science* (3 August 1990). (٢٢)

Geoffrey Lean, «UN Setback for Global Warming Action Plan», *Observer* (20 May 1990). (٢٣)

Craig Whitney, «Scientists Warn of Danger in a Warming Earth», *New York Times*, 26/5/1990. انظر أيضاً:

مشيرين إلى عزلة الولايات المتحدة، المعزوة إلى «الشكوك في البحث العلمي حول تغير المناخ» التي «أسخطت» صانعي السياسة، وفقاً للرئيس بوش. وقد ذُكر في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة كانت البلد الوحيد في مؤتمر دولي حول التدمير الذي يلحق بالغابات من جراء المطر الذي عارض تعيين هدف للعام ٢٠٠٠ لحماية غابات العالم الامتوائية. وفي نيسان/ ابريل، كانت الولايات المتحدة البلد الوحيد في مؤتمر جنيف الذي عارض إنشاء صندوق لمساعدة البلدان النامية على وقف استعمال الكيماويات التي تستنزف الأوزون. ويزعم مشاركون في مؤتمر عقد في نيسان/ ابريل برعاية النبات الأبيض حول التدفئة الشاملة، أن الحكومة تلاعبت بجدول الأعمال للمؤهل دون دراسة تقييدات إلزامية بالنسبة إلى غازات الدفيئات (= البيوت الزجاجية لزراعة النباتات الرخصة أو لوقيتها). Jeff Nesmith in: *New York Times* (news service), 23/5/1990.

١٥,٦ بالمئة بالنسبة إلى أفراد الخمس الأغنى. وقد أفاد الاقتصادي الأقدم للجنة المالية لسد الشقوق في الكونغرس أن أحد الأسباب لذلك هو «تزايد الأعمال التي تدفع الآن أجوراً بمستوى مخصصات الفقر أو أدنى منها». وقد نشرت «الجمعية الوطنية لمستشفيات الأطفال والمؤسسات المتعلقة بها» دراسة تبين أن الرعاية الصحية للأطفال في الولايات المتحدة قد انخفضت إلى أدنى حد لها في عشر سنين، وأوردت الدراسة إحصاءات مفزعة. مثلاً، إن نسبة الأوزان المنخفضة للمواليد (التي تسهم في المعدلات العالية بشكل غير اعتيادي لوفيات الأطفال) هي أعلى بمقدار ١,٧ ضعف مما هي عليه في أوروبا الغربية؛ أما بالنسبة إلى الأطفال السود فالنسبة أسوأ بكثير^(٢٤).

أورد الصحفي ديريك جاكسون، وهو من كتّاب الأعمدة في صحيفة بوسطن غلوب، النتائج التي ظهرت في مدينة غنية واحدة، وقال إن اليونيسيف تضع الولايات المتحدة في المقام الثاني بعد سويسرا في حصة الفرد الواحد من إجمالي الناتج القومي كما يأتي ترتيبها الثانية والعشرين في وفيات الأطفال، وهو سجل أسوأ مما هو عليه في إيرلندا وإسبانيا - كما أنه انحدار من موقعها العاشر الذي كانت عليه في سنة ١٩٦٠. أما بالنسبة إلى الأمريكيين من أصل أفريقي، فالمعدل هو ضعف المتوسط الأمريكي تقريباً. وفي منطقة روكسبري من مدينة بوسطن التي تقطنها أقليات عرقية، يكاد يبلغ المعدل ثلاثة أضعاف المتوسط الأمريكي، وهذا يضع روكسبري، المفروض فيها أنها جزء من ثاني أغنى أمة في العالم، في الموقع الثاني والأربعين في وفيات الأطفال. ومع أن بوسطن هي من أكبر المراكز الطبية في العالم، فإن معدل وفيات الأطفال في روكسبري أسوأ من معدلها في اليونان والبرتغال والاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية بجمعها، والكثير من أقطار العالم الثالث. قال بول وايز، وهو خبير في وفيات الأطفال في كلية الطب في هارفارد: «إن المكان الأوحش الذي ترى فيه التفاوت الاجتماعي كما تراه في معدل وفيات الأطفال في الولايات المتحدة هو جنوب أفريقيا، وهي الدولة الصناعية الوحيدة التي لا توجد فيها رعاية صحية مضمونة. أما الصحفي جاكسون فيواصل كلامه قائلاً:

إن النساء، وقبل الحمل بكثير، هن خارج نطاق التغذية الجيدة والتعليم الصحي... وفي الوقت الذي تنتفخ أوداج الزعناء في واشنطن هذا الأسبوع لتحطيم الأسوار في أوروبا، نجد أن عدداً كبيراً ومتزايداً من الأمريكيين من أصل أفريقي، أو من أمريكا اللاتينية، فضلاً عن الكمبوديين والهائيتيين والفيتناميين وقد أغلقت بوجوههم أبواب المستشفيات والعيادات الطبية بسبب الافتقار إلى المال أو التأمين الصحي أو اللغة^(٢٥).

إن حقائق كهذه، التي يمكن أن نجد أمثالها في طول البلاد وعرضها، هي تعبير صارخ

Martin Tolchin in: *New York Times*, 23/3/1989, and Alexander Reid in: *Boston Globe*, 2/3/1989.

Derrick Jackson in: *Boston Globe*, 24/12/1989.

(٢٥)

عن نوع رأسالية الدولة الذي يطبق في أغنى قطر في العالم، وفيه ما فيه من المزايا التي تبددت سدى خلال أعوام ريغان بصورة مخزية تفوق كل الحدود.

وقد عبر توم وولف عن روحية هذه الأعوام أحسن تعبير حين صورها قائلاً «إنها كانت تمثل لحظة من اللحظات الذهبية الكبرى لم تشهد لها الإنسانية مثيلاً من قبل». ولا شك أنها كانت كذلك بالنسبة إلى الناس المهمين الذين يتكلم وولف باسمهم^(٢٦). فلقد تحققت الأهداف المقصودة للإدارة الاقتصادية الداخلية إلى حد كبير، تماماً كما حقق اتفاق الرأي غير الحزبي في واشنطن هدفه المقصود الخاص بنزع الفتيل من خطر الديمقراطية والاصلاح الاجتماعي في أمريكا الوسطى.

رابعاً: إعادة الثقة

يفترض أن أعظم الانجازات التي قام بها ريغان هي أنه جعلنا «نشعر بالرضا عن أنفسنا»، معيداً الثقة بالسلطة، التي تزعزت بشكل يثير الأسى. إنه، على حد تعبير وول ستريت جرنال «قد أعاد الفعالية والمعنويات إلى القوات المسلحة وأبدى إرادة في استخدام القوة في غرينادا وليبيا» - وهما مهزلتان عسكريتان، ولكن مهلاً. فقد استطعنا أن نقتل عدداً كافياً من الناس وصرنا نقف مرة أخرى بـ «قامة مديدة» مرفوعي الرأس فوق الذين انطلقوا قبلنا وسعوا إلى غلبنا ولكنهم استسلموا للشجاعة الرصينة و«القوة التي يتمتع بها راعي البقر»، هذه هي كلمات الصحفي البريطاني بول جونسون يدي بها متشياً برجولة مثله الأعلى رونالد ريغان، الذي أظهر في واقع الأمر شجاعة رئيس للهاقيا الذي يرسل رهطاً من مستأجره لكسر عظام الأطفال في روضة للأطفال. بهذه الانجازات تغلب ريغان على موانعنا السقيمة ضد استخدام القوة العسكرية، كما ترنم نورمان بودوريتز بهذا الكلام^(٢٧).

أما في واقع الأمر، فإن كل هذا هراء زائف. قد يتباهى صغار القوم الفزعين بجلال بظلمهم راعي البقر، لكن الجمهور أكثر معارضةً كما يبدو للتدخل العنيف مما كان عليه في الماضي، وإني لأمل - ولو اني لا أعرف - أن يكون الجمهور أكثر التزاماً بالعمل لإعاقته.

Boston Globe, 18/2/1990.

(٢٦)

Editorial in: *Wall Street Journal*, 19/1/1989, and Paul Johnson in: *Sunday Telegraph*, (٢٧) 1/6/1986.

جونسون وبودوريتز مهتلان بالنسبة إلى ليبيا وغانادا، على التوالي. ولما كان جونسون من المدافعين المشهورين عن الارهاب، فقد صقّق لاسرائيل ولتحليلها بالشجاعة المعنوية والمادية لخرقها حدوداً ذات سيادة مزعومة بغزوها لبنان في سنة ١٩٨٢ لاستئصال «السرطان الإرهابي» - موقعة ما يُقدَّر بـ ٢٠ ألف قتيل أو أكثر، معظمهم مديون لبنانيون وفلسطينيون. وردت هذه المعلومات في:

Wolf Blitzer in: *Jerusalem Post*, 29/6/1984.

في واقع الأمر، لم يكن للغزو أي علاقة مطلقاً بـ «السرطان الارهابي» باستثناء أن ما أثبتته اسرائيل من أن الهجوم قد يعيد منظمة التحرير الفلسطينية إلى السياسات الارهابية التي فضلتها اسرائيل من طريق تمويض =

خامساً: ردائل عمومية

إن رعاية الارهاب الدولي الذي تقوده الدولة والادارة الاقتصادية المصممة للكسب قصير الأجل لمصلحة الأغنياء هما أشهر السمات لعصر ريغان، ولكن هناك سمات أخرى. إن في هذا الاستعراض المختصر لم أتطرق حتى إلى ما قد يعتبر أخطر ما في موروث ريغان وتاثيره ومن لف لفهها. إن الأجيال القادمة ستواجه من المشاكل ما هو مختلف تماماً في نطاقه وتعقيده عما نشأ منها سابقاً. من هذه المشاكل الصارخة التدمير المحتمل لبيئة مادية يمكنها الإبقاء على حياة إنسانية بشكلها الحاضر، ومنها انتشار خطر الأسلحة التي تستخدم للدمار الشامل والنزاعات المتواصلة بين المختصين الذين لديهم قدرة متزايدة على إيقاع ضرر جسيم. أما أن هذه المشاكل حلوها فهو أمر ليس واضحاً تماماً. وأما القول بأن الارتفاع بالجشع إلى قيمة إنسانية عليا ما هو بالجواب، فهو أمر واضح تماماً. إن قصصاً بشأن وجود ردائل خصوصية تعطي منافع عمومية يجوز التسامح بها في عالم يعيش على نحو أقل اقتراباً من حافة الهاوية، ولكنه لم يعد كذلك بالتأكيد. إن أنصار ريغان، باحتفائهم بأبشع العناصر في الطبيعة البشرية والحياة الاجتماعية، قد أرجعوا الى الوراء، بمقدار ما، الامكانيات الخاصة بمعالجة المحن الخطيرة والكوارث الممكنة الوقوع.

إن الأجيال القادمة هي التي ستدفع الثمن. هذا هو ميراث تلك السنين، حتى إذا
أبحنا لأنفسنا ألا نرى الشقاء والتعذيب لضحايانا في أرجاء العالم.

= ضبط النفس في وجه الهجمات الاسرائيلية المتكررة والمهلكة عبر الحدود، وإنهاء جهود منظمة التحرير الفلسطينية للتحرك نحو تسوية سياسية سلمية، غير مقبولة من الائتلافين السياسيين الرئيسيين الاسرائيليين. وكان هناك دليل كبير على هذه الأمور من مصادر اسرائيلية في الوقت الذي أبرز فيه جونسون هذه التعليقات التافهة النموذجية. انظر: Noam Chomsky: *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston, Mass.: South End Press, 1983); *Pirates and Emperors* (Montréal: Black Rose Books; New York: Claremont, 1986), and *Necessary Illusions*.

الفصل الثالث
المنظومة العالمية

أولاً: قلق الانفصال

ظهر في إحدى الصحف مؤخراً كاريكاتور سياسي يصور إنساناً مصنوعاً من الثلج بخوذته وبنديته وهو يذوب تحت الشمس الساطعة، وبجانبه جورج بوش متلهفاً وهو يحميه بمظلة من فوقه ليحجب عنه أشعة الشمس. كتب على الإنسان الثلجي «الحرب الباردة» وتحت الرسم: «ليست دائمية؟ ماذا سنفعل، يا ناس؟»^(١). والمحنة هي محنة حقيقية.

إن الحرب الباردة، كما بحثنا في الفصل الأول، قد خدمت أغراضاً مهمة لمدراء الدولة. فحين تدعو الحاجة إلى محفز حكومي لتحريك اقتصاد متزعرع أو لرعاية تقنيات جديدة وباهظة، يستطيع مدراء الدولة أن يخلقوا صورةً لأرتال روسية في حالة زحف وذلك لاستمالة الجمهور إلى التوسع في الدعم المالي للصناعة المتقدمة عن طريق البتاعون. كما أن التدخل بالقوة وأعمال التخريب لمنع القومية المستقلة في العالم الثالث يمكن تبريرها بالكيفية ذاتها، وثمة منافع إضافية في إبقاء نفوذ الولايات المتحدة على حلفائها. وبصورة عامة جرى زج «الامبراطورية الشريرة» حين دعا داعي الإدارة الاقتصادية المحلية والسيطرة على المنظومة العالمية. إن العثور على بديل لن يكون أمراً سهلاً.

هذه مسائل خطيرة. فالتدخل ينطوي على تكاليف مادية ومعنوية قد لا يكون السكان على استعداد لتحملها. أما الوضع بالنسبة إلى شعب مطيع ذي أنماط ثقافية مختلفة تماماً كاليابان، مثلاً، فإن قوتها الاقتصادية العظيمة قادرة على إدارة التخطيط الاقتصادي للدولة وللشركات الكبرى مفترضة أن الناس سينفذون الأوامر. ولكن من الضروري، في مجتمع أقل انضباطاً، اصطناع القبول. إن المشاكل الاقتصادية الحالية في الولايات المتحدة تنبع، إلى حد ما، من الطبيعة الحرة والمفتوحة نسبياً للمجتمع الذي يستبعد الطرق الأنجع، والفاشية

الأسلوب، التي يشاد بها الآن كنصرٍ للاقتصاد الحر والديمقراطية. وهكذا، وللاستشهاد بحالات نموذجية، نجد جريدة نيويورك تايمز تنادي بـ «أن الديمقراطية، كآلية اقتصادية، تعمل بشكل بين يسنده البرهان، كما هو الحال في الأقطار الأخذة بالتصنيع حديثاً» وهي كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورا وهونغ كونغ. ويكتب عالم الاجتماع دنيس رونغ في المجلة الاشتراكية الديمقراطية الرأي المنشق فيصف «النجاحات الرأسمالية الباهرة لهذه الأقطار الأربعة في ظل اقتصاد رأسمالي متحرر من سيطرة حكومات مستبدة مترعزة، بالقياس إلى الفشل الاقتصادي في كوبا وكوريا الشمالية وفيتنام، ثم نيكاراغوا في الفترة الأخيرة، ويعزى هذا الفشل فيها جميعاً إلى الدوغما الماركسية - اللينينية؛ والأمر الصحيح في المقارنة هو أن الحكومات المستبدة هي حكومات فعالة، وليست «مترعزة»، في تنظيم النمو الاقتصادي^(٢). إن الولايات المتحدة لا تستطيع تبيين هذه الأشكال من الحكم المستبد الذي تديره الدولة والشركات الكبرى، إلا إذا قامت فيها ثورة مضادة حقيقية تقلب مكاسب الماضي الاجتماعية والسياسية رأساً على عقب وتفرض أنماطاً قسرية مبتدعة^(٣).

أمام مثل هذه المشاكل تكون الطريقة التقليدية لأية دولة هي الإجماع بالخوف. وقد نبه دين أتشيسون منذ البداية إلى أنه سيكون من الضروري «تطويع العقل الجماعي للحكومة في أعلى مستوياتها» بالتلويح بالخطر الشيوعي وذلك للحصول على الموافقة على البرامج المخططة لإعادة التسليح والتدخل الخارجي. ثم أوضح أتشيسون قائلاً، حين نشبت الحرب الكورية بعد ذلك بقليل: «إن هذه الحرب تقدم فرصة رائعة... لإرباك حملة السلام السوفياتية التي تتخذ أبعاداً خطيرة وتحدث تأثيراً معيناً على الرأي العام». وقد علّق السناتور ولتر جورج، في مداولة سرية حول اقتراح ترومان بالتدخل في اليونان وتركيا (مذهب ترومان)، قائلاً إن ترومان «قد وضع هذه الأمة وجهاً لوجه ضد عقائد معينة»، وهذا موقف لن يكون من السهل إقناع الجمهور به. وأضاف السناتور آرثر فاندنبرغ في تلك المداولة قائلاً: «ما لم نضخم هذا الأمر بكل وسيلة ممكنة» فإن الجمهور لن يفهمه أبداً. وسيكون من الضروري، كما نصح هذا المتكلم، «إفزاز هذا الشعب الأمريكي إلى أقصى حد». وقد جرت تغذية الجمهور بحكايات شبيهة بتلك التي استخدمت لتطويع العقل الجماعي للمسؤولين المترددين، وبأسلوب كان «أوضح من الحقيقة»، كما قال دين أتشيسون في ما بعد باستحسان. وحين شنت حملة جديدة في ١٩٨١ أوضح صامويل هنتغتون قائلاً: «قد يكون عليك لإقناع الناس [بأعمال التدخل الخارجي أو غيرها من الأعمال العسكرية] أن تقوم بهذا الاقتناع بطريقة تخلق الانطباع الكاذب بأنك إنما تقاتل الاتحاد السوفياتي. إن هذا ما كانت الولايات المتحدة

James Markham in: *New York Times Week in Review* (lead story) (25 September (٢) 1988), and Dennis Wrong in: *Dissent* (Spring 1989).

(٣) هناك، الآن، مثابة فعلية حول «ما هو حافظ اليابان»، متباينة من حيث النوعية. وليس ذلك من دون أهمية، على الرغم من ألوان وأوهام عنصرية حول الغرب. انظر: Karel van Wolferen, *The Enigma of Japanese Power* (New York: Knopf, 1989).

وحول كوريا الجنوبية، انظر: Alice Amsden, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization* (New York: Oxford University Press, 1989).

تفعله منذ صدور مذهب ترومان». هذه نظرية ثابتة مهمة في منظومة الحرب الباردة، وهي تصح على الدولة العظمى الثانية كذلك. يترتب على هذا وفق المنطق ذاته «أن من الممكن أن تكون العلاقات العامة لغورباتشوف موجهة إلى تهديد المصالح الأمريكية في أوروبا، شأنها في ذلك شأن دبابات بريجنيف»، كما أشار هنتنغتون بعد كلامه ذلك بشأنه أعوام^(٤).

ومن المشاكل الملحة أن من الصعب أن يؤخذ العدو مأخذاً جدياً. إن الأمر بحاجة إلى موهبة لتصوير اليونان أو غواتيمالا أو لاووس أو نيكاراغوا أو غرينادا كخطر يهدد بقاءنا. وقد جرى التغلب على هذه المشكلة كما هو المعتاد بنعت الضحية المستهدفة بأنها من عملاء الاتحاد السوفياتي، لذا فنحن نهاجم دفاعاً عن النفس. كان الخطر السوفياتي نفسه قد تطلب بعض الجهد منذ الدعوة الأولى لإعادة التسليح بعد الحرب، و«الصدء» والتحطيم للاتحاد السوفياتي، في المذكرة رقم (٦٨) الصادرة عن مجلس الأمن القومي.

إن المشاكل الأساسية هي مشاكل مؤسسية، ولن تزول.

ثانياً: المهات المتغيرة

كان المخططون الأمريكيون يأملون، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، في تنظيم معظم العالم، إن لم يكن كله، وفق الحاجات المتصورة لاقتصاد الولايات المتحدة. أوضح جورج كينان، رئيس التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية أن «المهمة الحقيقية» للولايات المتحدة، بما لديها من نصف ثروة العالم وما تتمتع به من مركز في القوة والأمن لا مثيل له في التاريخ، «هو الحفاظ على مركز التفاوت هذا»، وبالقوة إذا لزم الأمر. وقد تحققت هذه الرؤية جزئياً، ولكن، ومع مرور الزمن، كان لا بد لمركز السيادة للولايات المتحدة أن يتآكل. وحاولت إدارة كينيدي تطبيق «التصميم الأعظم» لمعالجة المشكلة المتنامية، متوقعة «أن تنوب بريطانيا مناوبا (أي شريكنا في الكلام الراجح)»، على حد تعبير أحد كبار مستشاري كينيدي الذي زلّ لسانه بالمعنى الحقيقي للعبارات الفخمة بشأن الشراكة^(٥). وقد أصبح من الصعب، بحلول ذلك الوقت، ضبط أوروبا والسيطرة عليها، وهي المنافس المحتمل الرئيسي. وتفاقت المشاكل إذ كان حلفاء الولايات المتحدة يقومون بإثراء أنفسهم من خلال مشاركتهم في تدمير الهند الصينية، ذلك التدمير الذي كان باهظ الكلفة على الاقتصاد الأمريكي.

كانت كلتا الدولتين العظيمتين تتناقص في القدرة على الإكراه منذ أواخر الخمسينيات.

Dean Acheson, *Present at the Creation* (New York: Norton, 1969), pp.374-375; William S. Borden, *The Pacific Alliance* (Madison, Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1984), p.144; Lloyd Cardner in: *Diplomatic History* (Winter 1989), and Samuel P. Huntington in: *International Security* (Summer 1981), and *National Interest* (Fall 1989).

Frank Costigliola in: Thomas G. Paterson, ed., *Kennedy's Quest for Victory* (New York: Oxford University Press, 1989).

وما «المهمة الحقيقية» بالنسبة إلى واشنطن الآن إلا أن تحافظ على مركز في السيادة يواجه تحدياً خطيراً. واستمرت هذه التطورات الطويلة الأجل في المنظومة الدولية خلال الثمانينات، وتفاقت بسبب سوء الإدارة الاجتماعية والاقتصادية لحكومة ريغان بآثارها الضارة التي اعتبرها البعض «ضربة قاصمة لأمريكا المتفسخة» (السناتور ارنتس هولنغز)^(٦). إن العالم يتجه، منذ سنين، نحو ثلاث كتل اقتصادية رئيسية هي: كتلة الدولار؛ وكتلة الين القائمة على اليابان وما جاورها؛ والكتلة الأوروبية، ومركزها ألمانيا، وهي تتجه نحو مزيد من الاتحاد في سنة ١٩٩٢. إن إدخال كندا في منظومة التجارة الحرة، التي تهيمن عليها الولايات المتحدة، في ١٩٨٨ هو خطوة نحو ترسيخ كتلة الدولار، التي ترمي أيضاً إلى إدخال شمال المكسيك بما فيه من يد عاملة رخيصة لمصانع التجميع وإنتاج قطع الغيار وغير ذلك مما يمكن تطبيقه اقتصادياً بنجاح في أمريكا اللاتينية. أما «مبادرة الحوض الكاريبي» فهي خطوة تعويقية في الاتجاه ذاته. بيد أن لأوروبا واليابان أفكاراً مختلفة، ناهيك عن المنطقة نفسها. وقد تميل هذه الاتجاهات نحو تشكيل كتل متنازعة إلى التصاعد لما تقوم به واشنطن من جهود لحث أوروبا واليابان على إنقاذ الولايات المتحدة من عجزها التجاري ومن مشاكلها الاقتصادية الأخرى، كما أنها قد تميل إلى التصاعد بسبب التأثير في صادرات العالم الثالث إذا تخلت الولايات المتحدة عن دورها كمستهلك أخير لبضائع الأقطار التي تبنت نموذجاً في التطوير يتجه نحو التصدير وكان تبنيها لهذا النموذج بضغط أمريكي^(٧).

كان «التصميم الأعظم» لكينيدي محاولة تفادي الخطر المتعاطم من كتلة أوروبية مستقلة لها مخططاتها العالمية الخاصة بها. كان هنري كيسنجر قد ألقى خطاباً في عام ١٩٧٣ بمناسبة الاحتفال بـ «سنة أوروبا» وفيه أنحى باللائمة على الأوروبيين لتمسكهم بمصالح إقليمية ضمن «إطار عام لنظام تديره الولايات المتحدة»، ولإحجامهم عن تطوير كتلة تجارية كبيرة تحرم فيها الولايات المتحدة من الحصول على منفذ متميز. أما النزاعات التي تشب مع اليابان فهي الآن أخبار الصفحات الأولى. لقد أدت مثل هذه التطورات في الماضي إلى منازعات خطيرة، لا بل حتى إلى حروب كبيرة. والمفروض أن التغلغل المتبادل في الاقتصادات العالمية والطبيعية الرهبة لوسائل الدمار سيحولان دون مواجهة مباشرة، ولكن بذور المواجهة موجودة في تربة العالم.

ما هو الدور الذي سيمثله الاتحاد السوفياتي في هذه المنظومة العالمية؟ كان للحرب الباردة إيقاع نظامي من المواجهة والوفاق، وهو إيقاع يتأثر كثيراً بالعوامل الداخلية داخل كل دولة عظمى ويحتاجها إلى ممارسة القوة في منظومتها الدولية؛ أما بالنسبة إلينا، فممارستها في

Washington Post (8 May 1989).

(٦)

(٧) من أجل بعض النقاش الحديث لهذه الأمور، انظر: Walter Russell Mead, «The United States and the World Economy», *World Policy Journal* (Winter 1988-1989).

بعد سنة، جرى نقاش فعلي حول إقامة منطقة تجارية حرة مع المكسيك، وقد روج الرئيس بوش خطة غامضة لهذا إلى أمريكا اللاتينية بأسرها.

معظم أنحاء العالم. وقد بذل الاتحاد السوفياتي جهوداً متعددة للتخلص من مواجهة يفترق فيها إلى القوة الاقتصادية اللازمة للاستمرار فيها. وبما أن الاتحاد السوفياتي قد رُدَّ على أعقابها فلا يسعنا أن نعلم ماذا كانت عليه درجة جديته (انظر الفصل الأول). بيد أن الحالة الحاضرة تختلف من حيث الكيف.

لم يكن لتحرك غورباتشوف نحو الوفاق علاقة تذكر بما تقوم به الولايات المتحدة من تهديد أو من جعل الاقتصاد يصطبغ بصيغة عسكرية أو من التوسع في الارهاب الدولي وفق مذهب ريغان. كان القيام بذلك التحرك محاولة لإقضاء الدولة المركزية القاسية وغير الكفوءة التي بناها لينين ومن تبعه على الحكم من أجل التغيير الاقتصادي والاجتماعي، وهي محاولة في الإصلاح من الأعلى أدت إلى ظهور سلسلة واسعة من الاستجابات والمبادرات الشعبية مع آمال مثيرة لكنها غير مؤكدة، وإلى سيات أبشع كثيراً كالتردي في الاقتصاد والغلوبأنواعه الشوفينية والعنصرية والمناهضة للسامية.

وبالمصادفة تزامن هذا التحرك نحو الوفاق والإصلاح الداخلي مع المجرى الطبيعي للسياسة الأمريكية. فبحلول أواسط الثمانينيات، لم تكن مهمة الزعامة السياسية في الولايات المتحدة تخويف الجمهور لكي تتم الموافقة على الدفع لأغراض البرامج العسكرية التي لا يريدونها الناس، بل كانت المهمة معالجة مسألة التكاليف الناشئة عن إجراءات أنصار ريغان الخاصة بدولة رعاية الأغنياء. وفي استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب لحساب وول سترت جرنال في ١٩٨٢ حَبَدَ ٨٣ بالمئة من مدراء الشركات الكبرى الذين استطلعت آراؤهم إجراء تخفيض في الإنفاق العسكري وذلك لتخفيض العجز الفدرالي المتفاقم^(٨)، وقد اتضح خلال بضع سنين أنه في ظل الظروف السائدة في الثمانينيات، وبعد أن فقدت الولايات المتحدة مركز الهيمنة الأول على منافسيها الصناعيين، لم تعد الوسائل القديمة لتدخل الدولة في الاقتصاد أمراً عملياً. عندئذٍ، ولأسباب عملية صرف، صار الوسط الدولي يصوّر على أنه أقل تهديداً. وإذا لم تعد هناك حاجة إلى «النافذة المظلمة على الانكشاف للخطر»، وهي نافذة خيالية، فقد تم لذلك غلقها، ولهذا لم تعد الامبراطورية الشريرة قاب قوسين أو أدنى من ابتلاعنا؛ كما لم يعد الارهابيون الدوليون يتلصقون في كل زاوية من زوايا الأرض. لقد أصبح العالم مكاناً أكثر أمناً. لا لأن العالم نفسه قد تغير، بل لأن مشاكل جديدة أخذت تظهر في البلاد. أصبح من اللازم التوقف وقفة متمهلة جدية برجل الدولة. بل إن ريغان بلغ حداً كشف فيه أنه هو شخصياً لينيني نظري. فكان من الممكن، في هذا السياق، الظهور بمظهر المتقبل لتحرك غورباتشوف الذي اتخذ لأسباب أخرى مختلفة ومنعزلة عن غيرها.

مع هذا، فإن انحسار الخطر السوفياتي هو سحابة سوداء في الأفق للأسباب التي سبق

(٨) انظر: Brad Knickerbocker. «Defense Spending no Longer Off Limits to Budget-Cut- ters.» *Christian Science Monitor*, 21/4/1982.

ذكرها. قال الصحفي إتش إل. منكين قبل الحرب الباردة بأمد طويل: «إن الهدف كله من وراء السياسة العملية هو الإبقاء على السكان بحالة فزع (وبالتالي حالة صحب لكي يقادوا إلى شاطئ الأمان) وذلك بتخريفهم بسلسلة لا تنتهي من هذا البعبع أو ذاك، وكلها من صنع الخيال». لقد خدم البعبع السوفيّاتي غرضه على نحو رائع من أجل المخططات الداخلية والدولية للنخب الأمريكية، التي لم تستبشر خيراً وهي ترى هذا البعبع يختفي عن الأنظار. كما أن مسألة الدور السوفيّاتي في المنظومة الدولية الآخذة بالظهور تلقي كذلك ظلاً على شؤون التخطيط. ففي الظاهر نجد أن المنازعات مع الحلفاء تتعلق بقضايا فنية كمطالبة الولايات المتحدة بأن يرفع عدد صواريخ «لانز» إلى أقل قليلاً من مستوى الصواريخ التي يفككها الروس بموجب معاهدة INF - وهذا في نظر السوفيّات يعتبر تحلياً ضمنياً عن المعاهدة. ولكن هذه الأمور ذات أهمية قليلة^(٩)، وتتخذ غطاءً للقضية الأكثر خطورة الخاصة بتخفيف التوترات بين الشرق والغرب. إن المشكلة الحقيقية هي أن المنافسين الرئيسيين للولايات المتحدة يقومون باستكشاف علاقات أوثق مع الاتحاد السوفيّاتي، الذي يتوق إلى الحصول على رأس المال والتقانة وإلى إقامة صلات اقتصادية أوثق مع الغرب، معيدة بذلك إقامة شيء كالعلاقات شبه الاستعمارية التي كانت سائدة في الماضي. إن لدى ألمانيا واليابان رأس المال والتقانة وهما ما يحتاج إليه الاتحاد السوفيّاتي ودوله التابعة حاجة ماسة؛ هؤلاء يعرضون في المقابل المصادر التي يراد تطويرها واستغلالها، والأسواق التي تستوعب فائض الانتاج، وربما اليد العاملة الرخيصة والفرص التي تتيح تصدير التلوث والنفايات إليها، كما هو متوقع من دول تابعة شبه متطورة وحسنة السلوك. تقوم ألمانيا وغيرها من الأقطار الأوروبية باستكشاف هذه الإمكانيات بحماسة. قد يكون هناك قبل مرور وقت طويل منطقة تجارة حرة لليابان في فلاديفستوك وأعمال استكشاف واستغلال يابانية للنفط وغيره من المصادر في سيبيريا - وهذه تطورات يمكن، إذا تحققت، أن تغير مادياً هيكل النظام العالمي.

إن تحولاً نحو صلات أوثق بين المنافسين الصناعيين للولايات المتحدة وبين الكتلة السوفيّاتية من شأنه أن يوقظ أسوأ الكوابيس من سباتها في التفكير الجغرافي - السياسي في أمريكا، وهو الذي يرى في الولايات المتحدة قلعة تنتصب بالقرب من السهوب الأوروبية - الآسيوية، وتلتزم بمنع توحيد تلك المناطق تماماً كما كانت انكلترا تلتزم بمنع توحيد أوروبا القارية في عصر هيمنتها المحدودة. لهذه الأسباب كانت واشنطن غير مرتاحة بشكل واضح من الصلات المتنامية مع الاتحاد السوفيّاتي. وقد سعت طوال الثمانينيات إلى إعاقه العلاقات الاقتصادية الواسعة التي كان من شأنها أن تخفف من توترات الحرب الباردة وتعمل على إدماج الاقتصاد السوفيّاتي في المنطقة الغربية. في أواخر ١٩٨٩، كانت الولايات المتحدة منعزلة بمفردها في معارضة تصدير التقانة العالية إلى الاتحاد السوفيّاتي، بزعم أسباب أمنية، وهي أسباب لم يكن أحد يعتقد بصحتها في ذلك الوقت. وفي اجتماع عقده في تشرين الأول/

(٩) خلال سنة، انهارت هذه التحولات الخالية من المعنى مع جدار برلين، وما تبقى من قطع صغيرة من النظام الامبراطوري السوفيّاتي في أوروبا الشرقية.

أكتوبر ١٩٨٩ الكوكوم (COCOM) من بلدان حلف الأطلسي واليابان وأستراليا، وهو الذي ينظم التجارة مع الكتلة السوفياتية، وقتت الولايات المتحدة وحدها في سعيها لمنع بيع التقانة العالية. وقد ذكرت وكالة الأسوشيتد برس أن أعضاء الكوكوم اتهموا الولايات المتحدة بمحاولة «خنق المنافسين الأجانب للصناعيين الأمريكيين»، وهم المنافسون الذين قد يجنون ربحاً من هذه العلاقات التجارية^(١٠). واستمرت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين في وضع العراقيل أمام المعونة للاتحاد السوفياتي - ويُفهم «العون» على أنه أداة ترويج للتصدير الذي لا قبل للولايات المتحدة الآن على استعمالها بشكل حسن كما يستطيع ذلك المنافسون، لا سيما بعد الضربات التي كالتها إدارة ريغان للاقتصاد المحلي.

ثالثاً: احتواء «حمى غوربي»

يمكن المرء في هذا السياق أن يقدر القلق الذي أثاره تحرك غورباتشوف في أواخر الثمانينيات، وهو تحرك يتطلب شكلاً جديداً من الاحتواء: شكل علاج لـ «حمى غوربي» في أوروبا الغربية، أو في الأقل احتواء المرض. في مقالٍ لصحيفة وول ستريت جرنال بعنوان: «الحمى المناهضة للأسلحة النووية تضع بوش في حيرة إذ يخفف السوفيات من المواجهة»، أوجزت فيه الصحيفة «واحدة من مهام بوش الأعمق والأهم، ألا وهي الدفاع عن مزية الأسلحة النووية في وجه الحملة السوفياتية التي لا هوادة فيها، واللامعة أحياناً، لتخليص أوروبا منها. وقد حرمت هذه الاستراتيجية السوفياتية الجديدة المتشددين الغربيين من أحسن سلاح لديهم، ويبدو أن هذه الاستراتيجية تفعل فعلها» بين الأوروبيين غير المطيعين، وإن كانت الصفوة الأوروبية قلقة كذلك من أن يؤدي تخفيف التوتر إلى تحرير السكان من فروض مواجهة الحرب الباردة. يذكر دان راتر في خبر له من ألمانيا أن هلموت كول يشرف على ارتكاب الخطأ نفسه الذي ارتكبه تشيمبرلين في ١٩٣٩، مصداقاً غورباتشوف تماماً كما صدق تشيمبرلين هتلر ومستسلماً لنزوة «السلام في زماننا»؛ يشير هذا الصحفي أن بوسع الأمريكيين إبعاد ألمانيا عن ارتكاب هذا الخطأ. وبنه جيرري هوف من معهد بروكينز إلى أن الولايات المتحدة قد خضعت سريعاً لـ «التفاوض الذي يورث الرضا بأن غورباتشوف لا يمكنه أن ينجح. ربما سيكون لهذا التفاوض ما يبرره، لكننا لا نستطيع الوثوق من ذلك، ويجب علينا أن نكون على علم تام بالمصاعب والتحديات التي تلوح في الأفق»^(١١).

تجلت إحدى المشاكل بإخفاق أوروبا في أن ترى التحرك نحو الوفاق بمعناه الصحيح: كنصرٍ للديمقراطية الرأسمالية أنجزته شجاعة رونالد ريغان، ثم ان مهارته كصانع للسلام بعد تصميمه الحازم قد أجبرت العدو على الإقرار بخسارته. رحبت جريدة فاينانشال تايمز اللندنية

Mort Rosenblum in: *Associated Press*, 25/10/1989.

(١٠)

John Walcott in: *Wall Street Journal*, 6/2/1989; Dan Rather in: *CBS radio news*, (١١) 4:40 p.m.; WEEI (Boston) (30 January 1989), and Jerry Hough in: *International Economist* (January-February 1989).

«بالتوجه البراق للوفاق الجديد»، بيد أنها أضافت تقول «إن الجميع يعلمون أن صانع الوفاق لم يكن رونالد ريغان بل ميخائيل غورباتشوف». وقالت عن الأول:

إن إسهامه في مباحث الأمم يتضمن «الامبراطورية الشريرة» وحرب النجوم وغزو غرينادا وقصف ليبيا وقمة ريكافيك في ١٩٨٦ التي أوْشك فيها أن يوافق على التنازل عن ترسانة أمريكا النووية، وإيران غيت. يضاف إلى هذا، بالطبع، التراكم المطرد للعجز في الميزانية والعجز التجاري؛ أما حين يعالج هذا العجز في نهاية المطاف فإن الثمن الذي سيدفعه الشعب الأمريكي سيكون باهظاً.

وأظهرت استطلاعات الرأي أن غورباتشيف يتفوق على ريغان في شعبيته؛ وقالت جريدة نيويورك تايمز إن مبادرات غورباتشيف تعيثُ فساداً بسياسات أوروبا الغربية، «وإن فتنته قد أسرت الرأي العام الأوروبي إلى درجة يمكنها أن تحدّ من مجال الناتو في المناورة»، كما قال مسؤول أمريكي كبير بأسي^(١١).

أما الرأي الأكثر شرحاً للصدر بشأن الموضوع، فقد صاغه المحرر التنفيذي السابق لجريدة نيويورك تايمز، أي. إم. روزنتال. كتب يقول، وهذه المرة على نحو ليس بعيداً عن التصديق، إنه «ما من أحدٍ يقول الحقيقة». وأردف أن «الحقيقة» هي أن أوروبا الغربية في حالة من الفزع لعدم استعداد ألمانيا الغربية لزيادة عدد صواريخ الناتو كما تطالب الولايات المتحدة. إن تصلب ألمانيا بشأن هذه المسألة الحاسمة وتحركها نحو إرضاء الاتحاد السوفياتي يثيران مخاوف أوروبية بشأن ظهور «ألمانيا جبارة تعمل يداً بيد مع اتحادِ سوفياتي متجدد» وما يرجعه ذلك من صدى لميثاق هتلر - ستالين.

لكن الأوروبيين رفضوا مرة أخرى أن يروا الأمور كما قيل لهم إنهم رأوها - وهو ألا ينكروا أن هناك مخاوف من ألمانيا جبارة ومن مطامعها. وكما قال روزنتال وهو يبسط القلق الأوروبي بشأن تصلب ألمانيا، فإن التأييد لموقف ألمانيا تزايد في معظم أنحاء أوروبا في حين أظهرت استطلاعات الرأي وجود درجة قليلة من الخوف من الاتحاد السوفياتي. إن مثل هذه النتائج ليست جديدة؛ وللاستشهاد بحالة واحدة من عدد من الحالات السابقة نذكر أن استطلاعات الرأي السرية التي أجرتها وكالة المعلومات الأمريكية، وسرّبت في أوروبا (إلا أنها على ما يظهر لم تنشر في وسائل الاعلام في الولايات المتحدة)، قد كشفت عن أن الأوروبيين يلومون ريغان بأغلبية كبيرة على انهيار قمة ريكافيك في ١٩٨٦. أما عن النزاع بشأن الصواريخ، فقد قالت جريدة الغارديان اللندنية إن الولايات المتحدة وبريطانيا - وهما قلعتا القوة - كانتا جزيرتين «معزولتين في الناتو، ولم يكن الألمان هم المعزولون»، والذين هم مدعومون من أغلبية الحلف. وتضيف الغارديان ويحق أن القضية هي ليست الصواريخ بل «طموح ألمانيا من قيادة أوروبا الغربية نحو التقارب مع الاتحاد السوفياتي - وهو تقارب يمكن أن ينبثق عنه الكثير من المنافع المتبادلة، الاقتصادية والسياسية؛ وهذا هو بالضبط القلق

Ian Davidson in: *Financial Times*, reprinted in: *World Press Review* (December 1982) and Thomas Friedman in: *New York Times*, 14/2/1989.

الذي يساور المخططين الأمريكيين، كما يساور، حالياً الجانب البريطاني الذي ينوب مناهم سادراً في أوهام الشراكة^(١٣).

رابعاً: مجموعة الأمم

قال جورج بوش بصراحة عند وصوله إلى أوروبا لحضور مشاورات الناتو إن الولايات المتحدة «مستعدة أن تذهب إلى أبعد من الاحتواء، متجهةً نحو سياسة ترمي إلى جلب الاتحاد السوفياتي إلى حظيرة مجموعة الأمم»^(١٤). إن هذا بلا ريب هدف حميد، ولكن بعض التساؤلات تظل معلقة دون جواب.

إن «مجموعة الأمم» موجودة ولها منبر منظم كان العالم قد أبدى من منصته بعض الآراء عن مسائل نزع السلاح والوفاق، والآن يأتي بوش ليعرض وصايته على الاتحاد السوفياتي الضال عن الصراط. وهكذا، وفي الوقت الذي كان ريفان يَطرِبُ بعبارات الثناء (في الولايات المتحدة) لقيادته العالم نحو السلام في قمة واشنطن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، حيث وقَّعت معاهدة INF كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، ناطقةً باسم «مجموعة الأمم»، قد صوتت على سلسلة من قرارات نزع السلاح. فقد صوتت بنسبة ١٥٤ إلى ١، دون امتناع أحد عن التصويت، لصالح معارضة إقامة الأسلحة في الفضاء الخارجي (حرب النجوم التي بدأها ريفان)؛ وبنسبة ١٣٥ إلى ١ ضد تطوير أسلحة جديدة للدمار الشامل؛ وبنسبة ١٤٣ إلى ٢ لصالح التحريم الشامل للتجارب، وبنسبة ١٣٧ إلى ٣ لإيقاف تجارب التفجير النووي كافة. صوتت الولايات المتحدة ضد كل قرار من هذه القرارات، وانضمت إليها فرنسا في قرارين، وانكلترا في قرار واحد. لم يُشر إلى أي من هذه القرارات في «الصحافة الحرة»، فمجموعة الأمم تكون خارج نطاق الموضوع حين تحقق في إدراك «الحقيقة»^(١٥).

A.M. Rosenthal in: *New York Times*, 2/5/1989.

(١٣)

انظر استفتاء USIA في: Noam Chomsky, *The Culture of Terrorism* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), p.197, and *Manchester Guardian Weekly* (7 May 1989).

بالنسبة إلى الانتخابات والنقاش المتصل بالمزاج في أوروبا، كانت ديانا جونستون، منذ أمد طويل، المعلقة الأكثر ثقافة في ما يتعلق بالشؤون الأوروبية، انظر: Diana Johnstone in: *In These Times* (17 May 1989).

John Mashek in: *Boston Globe*, 27/5/1989.

(١٤)

(١٥) في الوقت عينه، نقلت بصورة بارزة أصوات تنتقد الاتحاد السوفياتي وكانت أصوات نزع السلاح في حينها على نحو يَبِّ، نظراً لتدفق المديح على ريفان صانع السلام، لكني لم أجد شيئاً. لمزيد من التفاصيل عن هذه القضايا، انظر: Chomsky: *The Culture of Terrorism*, p.195, and *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, 1989), pp.82ff and 218ff.

حول عزلة الولايات المتحدة عن المسائل البيئية، انظر: Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.2, section 3, note (23), and chaps. 5-6.

كانت الولايات المتحدة وحدها هي التي قاطعت مؤتمر نزع السلاح الذي عقدته الأمم المتحدة في نيويورك في سنة ١٩٨٧ للنظر في كيفية تخفيض التسلح بحيث يؤدي ذلك إلى إطلاق الأموال لغرض التنمية الاقتصادية، لا سيما في العالم الثالث. وقبل هذا بقليل كانت الولايات المتحدة وحدها هي التي صوتت ضد مشروع قرار بإقامة «منطقة سلام» في جنوب المحيط الأطلسي (وقد أقر المشروع بأغلبية ١٢٤ إلى ١). وفي ذلك الوقت كان اقتراح غورباتشوف الداعي إلى انضمام الولايات المتحدة إلى تحريم التجارب النووية الذي أعلنه الاتحاد السوفياتي من جانب واحد (وهو اقتراح أغفل أمره كثيراً في الولايات المتحدة)، ودعوة غورباتشوف إلى اتخاذ خطوات نحو حل الأحلاف، وسحب الأساطيل الأمريكية والسوفياتية من البحر الأبيض المتوسط، وتحريم صواريخ كروز التي تُطلق من البحر، كان كل ذلك قد صار مدعاة حرج كبير - حتى أن جورج شولتز اضطر إلى مناشدة غورباتشوف «إنهاء الدبلوماسية العلنية»، الأمر الذي استحسنة أساطين وسائل الاعلام. وتذمر البيت الأبيض لأن غورباتشوف كان يتصرف مثل «أحد رعاة البقر في حانة» وهو يطلق اقتراحاته التي تكسب الشعبية بشكل محزن كما يُطلق الرصاص عشوائياً. كانت الولايات المتحدة في قضايا أخرى متعددة (منها: تطبيق القانون الدولي، والإرهاب، وجنوب افريقيا، والتسوية السياسية للشرق الأوسط) تقف وحيدة بوجه الاجماع، أو في أقلية صغيرة، كما كان لها نصيب السبق في السنين الأخيرة في استخدام حق النقض في مجلس الأمن. إن السلوك الشاذ للجماعة العالمية استدعى شيئاً من التعليق القلق في وسائل الاعلام، فهذه الوسائل مهمته بطبيعة الحال بإخفاق «مجموعة الأمم» في إدراك الحقائق التي هي بسيطة وغير جدلية، كما تظهرها بشكل قاطع الحقيقة التي مفادها أن تلك الحقائق قد بسطتها قوة الولايات المتحدة. هذا الاهتمام بالنواقص التي تحيق بجماعة العالم يتعايش تعايشاً قلقاً مع جهودنا المخلصة لإنقاذ الامبراطورية الشريرة وتطويرها نحو مرمى المدنية وإدخالها في مجموعة الأمم^(١٦).

خامساً: بطانة الثوب الفضية

قدمت جريدة نيويورك تايمز العضو الأقدم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ديمتري سايمز في آخر بحوثها التحليلية عن الحرب الباردة المنشور سنة ١٩٨٨. يبدأ الرجل بالمتفقد التقليدي قائلاً: «كانت استراتيجية أمريكا الدولية خاضعة مدة تينف على أربعين سنة لمسألة أساسية واحدة - ردع المخططات السوفياتية الموجهة ضد الغرب في ارجاء العالم». ولكن، إذا

Serge Schmemmann in: *New York Times*, 27,30/3/1986; *Boston Globe*, 28/10/1986; (١٦) *Associated Press* (Berlin), 21/4/1986; Joseph Nye in: *Foreign Affairs* (Fall 1986); George Schultz and Bernard Gwertzman in: *New York Times*, 31/3/1986, and Bernard Weinraub in: *New York Times*, 17/5/1989.

حول التعليق الأمريكي على مجموعة الأمم غير الوافية بالأغراض، انظر:

Chomsky, *Necessary Illusions*, appendix IV, section 4.

أنا أعتذر لشبح الرئيس ماكنلي لاستمارتي بلاغته، وهو يطلق تحريره الفيليين.

كان غورباتشوف يخفف حقاً من هذه الأخطار «فقد تكون هناك فوائد كثيرة لاستكشاف تحرك الكرملين على علاقته وذلك لتخليص السياسة الخارجية الأمريكية من القيد الذي قيدها به العداء الناشب بين الدول العظمى»^(١٧).

يشخص سايمز «ثلاثة تحديات للأمن القومي» يمكن التصدي لها إذا أعقب غورباتشوف كلامه بأفعال مناسبة. التحدي الأول أن الولايات المتحدة يمكنها أن تحوّل تكاليف حلف الأطلسي إلى عاتق منافسيها الأوروبيين، وهذا عنصر واحد من عناصر المشكلة الأكبر للكتل المتنافسة التي بحثت آنفاً. الثاني أننا نستطيع إنهاء «استخدام العالم الثالث لأمريكا استخداماً ضاراً بها». ستكون الولايات المتحدة قادرة «على مقاومة مطالب العالم الثالث التي لا مبرر لها من أجل الحصول على المساعدات، كما ستكون في مركز مساومة أقوى إزاء المدنيين المتعنتين في العالم الثالث». إن مشكلة استخدام الفقراء غير المستحقين أمريكا استخداماً ضاراً هي مشكلة حادة على وجه الخصوص بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية التي حولت زهاء مئة وخمسين مليار دولار إلى الغرب الصناعي من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧، بالإضافة إلى مئة مليار دولار من رؤوس الأموال الهاربة؛ يبلغ رأس المال المحوّل ما قيمته خمسة وعشرون ضعفاً لمجموع قيمة «التحالف من أجل التقدم» وخمسة عشر ضعفاً لمشروع مارشال، كما يكتب روبرت باستور. ويقدر بنك التسويات الدولية في سويسرا أن نحو مئة وسبعين مليار دولار قد هربت من أمريكا اللاتينية بين ١٩٧٨ و ١٩٨٧، ولا يدخل في ذلك النقد المتخفي في صفقات تجارية زائفة. وتقدم جريدة نيويورك تايمز تقديراً آخر مفاده أن حركة رأس المال السرية، بما في ذلك نقود المخدرات وهروب رأس المال، تبلغ ٦٠٠ - ٨٠٠ مليار دولار. هذا النزف الضخم جزء من منظومة معقدة تقوم بموجبها المصارف الغربية والنخب الأمريكية اللاتينية باكتناز الثروات على حساب السكان في أمريكا اللاتينية، وقد أرهاقتها «أزمة الديون» الناشئة من هذه التلاعبات، وعلى حساب دافعي الضرائب في الأقطار الغربية الذين سيكون عليهم في نهاية المطاف تحمّل جزء من الأعباء المالية. أما الآن، فإن بوسعنا أن نشدد الخناق على الأغلبية الفقيرة - وهذه هي الفائزة الثانية التي نجنيها من استسلام غورباتشوف، حسب تحليل سايمز^(١٨).

ويعني هذا الكاتب إلى القول إن الفرصة الثالثة، والأهم، السانحة لنا هي أن «تراجع الخطر السوفياتي... يجعل القوة العسكرية أكثر فائدةً بصفتها أداة للسياسة الخارجية الأمريكية... ضد أولئك الذين تسوّّل لهم أنفسهم تحدي المصالح الأمريكية المهمة»، والكاتب يعتبر هؤلاء «لقمة سائغة». لم تعد الولايات المتحدة في حالةٍ تشعر فيها بالإحجام

Dimitri K. Simes, «If the Cold War is Over, Then What?» *New York Times*, (١٧) 27/12/1988.

Robert Pastor, «Securing a Democratic Hemisphere.» *Foreign Policy* (Winter 1988-1989).

كان باستور مديراً لشؤون أمريكا اللاتينية والكاربي في مجلس الأمن القومي في إدارة الرئيس كارتر.

Jeff Gerth in: *New York Times*, 12/2/1990.

من جراء خشيتها «من إعطاء سبب لتدخل مضاد» إن هي لجأت إلى العنف للتصدي للتحديات. فلولا ذلك الاحجام من الولايات المتحدة لكان بوسعها استخدام القوة لمنع الحظر النفطي لسنة ١٩٧٣ (وواقع الأمر هو أن الولايات المتحدة وجدت الزيادة في السعر أمراً غير كريمة كسلاح ضد أوروبا واليابان)؛ كما أن «ثوار السانديستا ومن يرعاهم في كوبا سيصابون بشيء من القلق لأن غورباتشوف قد لا يعمل شيئاً إذا ضاقت أمريكا ذرعاً بهم في النهاية». إن يد أمريكا ستكون «غير مقيدة» إذا تناقص القلق بشأن «عمل سوفياتي مضاد». وهذا سيتيح ل واشنطن «تعويلاً أكبر على القوة العسكرية في الأزمات».

إن الأمور تتكشف، إذن، عن خير، وبالرغم من مناورات غورباتشوف وما أحدثته من «تخلخل في وضوح الرؤية»، فللسحاب بطانة فضية، وإن لنا أن ننتفع من مناورات غورباتشوف إذا تعاملنا معها على النحو الصحيح.

كان لمبادرات غورباتشوف، كما يتضح من هذا التحليل، مفعول حسن في تنقية الجو وفي شحذ التمييز بين الكلام الخطابي والسياسة. فعلى مستوى الكلام، تقوم الولايات المتحدة بـ «احتواء» الاتحاد السوفياتي بـ «ردع مخططاته العالمية». أما في التطبيق العملي، فإن الخوف من «العمل السوفياتي المضاد» قد ردع الولايات المتحدة من متابعة مخططاتها العالمية. وبما أن هذه المخططات تتطلب، من حين إلى حين، اللجوء إلى القوة والتخريب في مناطق نائية حيث تفنقر الولايات المتحدة فيها إلى مزية القوة التقليدية، فقد اضطرت واشنطن إلى اتخاذ موقف ينطوي على تهديد عسكري - ولهذا فإن سياسة التدخل في العالم الثالث قد أدت إلى المطالبة بالتوسع المستمر في طاقات الاسلحة الاستراتيجية. وكما يعرف الجميع، فإن الجريمة السوفياتية الكبرى هي مساعدة موسكو أقطار العالم الثالث أو مساعدتها الحركات التي تنوي الولايات المتحدة تخريبها أو سحقها. إن عنصر الأمل في مبادرات غورباتشوف هو أن الاتحاد السوفياتي قد يزيل الآن العوائق من أمام لجوء واشنطن إلى العنف لتحقيق مخططاتها العالمية ومعاقبة أولئك المزعجين الذين لا يفهمون على النحو اللازم دورهم التابع لها^(١٩).

هناك، حقاً، بالنسبة إلى المنظر العقائدي، «تخلخل في وضوح الرؤية» إذ يصبح من الصعب التلاعب بالتهديد السوفياتي على نحو «أوضح من الحقيقة». أما بالنسبة إلى الذين يريدون التخلص من تخويف العقل الجماعي فهناك زيادة في الوضوح. إن من المفيد أن نقرأ في صفحات جريدة نيويورك تايمز أن المشكلة كانت على الدوام تتمثل بالردع السوفياتي للمخططات الأمريكية، وإن كان التبصر في هذا لا يزال محتجباً عن الأذهان. كما أن من المفيد أن نقرأ في مجلة الشؤون الخارجية أن وفاق السبعينيات «قد تصدّع من جراء الدور السوفياتي في الحرب العربية - الاسرائيلية لسنة ١٩٧٣، والمساعدة السوفياتية للشيوعيين الفيتناميين في فتوحاتهم في الهند الصينية، والرعاية السوفياتية للتدخل الكوبي في أنغولا

(١٩) من أجل تبصّر مشابه بعد ذلك بسنة لإليوت ابرامز، انظر:

Chomsky, *Detering Democracy*, chap.1, p.59.

والحبيشة»، (مايكل ماندلبوم). إن المطلعين على الحقائق سيتمكنون من تفسير هذه الاتهامات على وجهها الصحيح. إن الاتحاد السوفياتي قام بدعم العناصر المحلية من أهالي تلك البلاد الذين يقاومون فرض المخططات الأمريكية عليهم بالقوة - وهذا الفرض سلوك إجرامي كما يدرك ذلك العقلاء. هذا، بل من المفيد كذلك مراقبة النبرة المستيرية التي تتعالى على لسان مشاهير الفنانين في مسلسلات الكارتون الصحفية - مثلاً، تشارلز كروتهايمر، الذي يرحب بانتصارنا في قلب البرنامج السوفياتي رأساً على عقب، ذلك البرنامج الذي كان يرمي «إلى تطبيق الغرب من جانب واحد... اقتصادياً وسياسياً - جغرافياً، بإنشاء مواقع جديدة متقدمة للامبراطورية السوفياتية في السبعينيات: أفغانستان، نيكاراغوا، كمبوديا، وغرينادا، وهذه الأخيرة لمجرد النكاية بنا». إذا وضعنا الحقائق الفعلية جانباً، فإن من المشكوك فيه أننا تنفسنا الصعداء لأننا حررنا أنفسنا من المخاطر الرهيبة التي تهدد بقاء الغرب بالذات^(٢٠).

سادساً: الخطر السوفياتي

كان الاتحاد السوفياتي يُعتبر دائماً، بصرف النظر عن الخداع والتلاعب، خطراً كبيراً يهدد الولايات المتحدة وحلفاءها، ولسبب جيد. يرجع هذا جزئياً إلى وجود الاتحاد السوفياتي بالذات كدولة كبيرة تسيطر على منظومة استبدادية لا يمكن إدماجها ضمن «المنطقة العظمى»؛ ويرجع كذلك إلى حد ما إلى جهوده التي يبذلها من حين إلى حين لتوسيع نطاق سلطانه، كما في أفغانستان، والتهديد المزعوم بغزو أوروبا الغربية إن لم نقل فتح العالم. ولكن من الضروري أن نفهم كيف يفسر مفهوم «الدفاع» وما هو مداه إذا أردنا تقييم الجرائم السوفياتية.

وكما رأينا، يعتبر كبار الباحثين أن غزو الغرب الاتحاد السوفياتي كان مبرراً على أسس دفاعية بسبب النوايا الثورية التي يحملها البلاشفة (انظر الفصل الأول). وهكذا، فإن الدعوة إلى تغيير اجتماعي تبرر العدوان دفاعاً عن النفس، هذا ولو ان المثقفين لا يستتجون النتيجة الأخرى، وهي أن الاتحاد السوفياتي وعدداً آخر من الدول كانت ستعتبر أعمالهم مبررة تماماً على الدوام في هجومهم على الولايات المتحدة نظراً لنيتها المعلنة في تغيير نظامها الاجتماعي.

ومنذ ١٩١٧ - لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية - والتدخل في الخارج والقمع في الداخل مموهان بقناع الدفاع ضد «مخطط الكرملين للهيمنة على العالم» (المذكورة رقم ٦٨)، وهذا مفهوم هو من السعة بحيث يشمل أي عدوان يرتكبه حليف من حلفاء الولايات المتحدة إذا قررت أمريكا دعمه. يشير جون لويس غاديس بصريح العبارة إلى «استراتيجية إدارة أيزنهاور في ردع العدوان بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية» في الهند الصينية في ١٩٥٤ «حين وجدت القوات الفرنسية نفسها وهي تواجه الهزيمة في ديان بيان فو على يد شيوعي فييت منه»، وهم المعتدون الذين هاجموا حليفنا فرنسا وهي تدافع عن الهند

Michael Mandelbaum, «Ending the Cold War,» *Foreign Affairs* (Spring 1989), and (٢٠) Charles Krauthammer, «Beyond the Cold War,» *New Republic*, 19/12/1988.

الصينية. يقول مكجورج بوندي في كتابه عن تاريخ الأسلحة النووية «إن التجربة العملية الأولى للسياسة الجديدة لإدارة أيزنهاور عن استخدام الأسلحة النووية جاءت في أوج الأشهر التي سعت فيها فرنسا للدفاع ضد التمرد الشيوعي في فيتنام» - في ديان بيان فو، حيث كانت فرنسا تدافع عن الهند الصينية من خطر سكانها؛ أما في لغة الغرب فقد كانت فرنسا تدافع عن تلك البلاد من خطر الروس وأتباعهم^(٢١).

لا حاجة بنا أن نفترض أن إثارة المخاطر الأمنية المزعومة هي محض خداع. إن واضعي المذكرة رقم ٦٨ ربما كانوا يعتقدون بما يدبجونه من كلام هستيري طنان، وإن كان البعض قد فهم الصورة التي رسموها على أنها «أوضح من الحقيقة». يستتج لارس شولتز في دراسته مواقف صانعي القرار أنهم كانوا مخلصين في معتقداتهم مهما كانت غريبة: مثلاً، اعتقادهم بأن غرينادا - بسكانها البالغ عددهم مئة ألف نسمة فقط وتأثيرها في تجارة العالم بجوز الطيب، كانت تمثل خطراً يهدد الولايات المتحدة «بحيث كان غزوها ضرورياً لأمن أمريكا»^(٢٢). قد يكون هذا صحيحاً أيضاً عن الذين تذكروا إخفاقنا في إيقاف هتلر عند حده في الوقت المناسب، فأخذوا يحدّثون من أن نرتكب الخطيئة ذاتها مع دانيال أورتيغا المتهم في لفتح العالم. وربما كان لندون جونسون مخلصاً في أساءه بأن الولايات المتحدة، دون قوة كاسحة تحت إمرتها، ستكون «لقمة سائغة لأي قزم أصغر يحمل في جيبه سكيناً صغيراً»، لا حول لها ولا طول أمام الملايين من رجال العالم «الذين سيحتاجون الولايات المتحدة ويأخذون ما تملك». ولعل أيزنهاور ودالاس كانا قد اعتقدا أن «الدفاع الذاتي والمحافظة على النفس» للولايات المتحدة كانا مهديدين بوجه الخطر الفظيع الذي كانت تمثله غواتيمالا في ١٩٥٤ - وإن كان من الطريف أن المثل الوحيد الذي يستشهد به في سجلات التخطيط السرية لتبرير القلق الذريع السائد هو «حالة إضراب» في هوندوراس ربما كانت «من وحي وتأيد الجانب الغواتيمالي من حدود هوندوراس»^(٢٣). وقد يصح هذا حتى على الذين أقاموا حالة طوارئ قومية وحافظوا عليها منذ ١٩٨٥ دفاعاً عنا من «الخطر الاستثنائي غير المعتاد» الذي يهدد أمننا القومي الموجه نحونا من نيكاراغوا في ظل ثوار الساندينستا.

في مثل هذه القضايا ليس ثمة ما يدعونا إلى أن نستتج أننا نقدم عينات من إنتاج

John Lewis Gaddis, *The Long Peace* (New York: Oxford University Press, 1987), (٢١) p.129, and McGeorge Bundy, *Danger and Survival* (New York: Random House, 1988), p.260.

Lars Schoultz, *National Security and United States Policy Toward Latin America* (٢٢) (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987), pp.239ff.

Lyndon Johnson in: *Congressional Record* (House, 2883) (15 March 1948); *Public Papers of the Presidents, 1966, Book II* (Washington 1967), p.563, speech of November 1, and Eisenhower - Dulles in: *Foreign Relations of the United States* (FRUS), 1952-1954, vol.4, c.1132.

إن إنفاذ قانون «الدفاع عن النفس وحفظ الذات» اقترحه النائب العام هربت برولن لتوفير مبرر شرعي لخرق القانون الدولي باعتراض السفن في المياه الإقليمية.

Memorandum of: *National Security Council* discussion, 27 May 1954.

أناس مصابين بالهوس العقلي؛ هذا الاستنتاج بعيد الاحتمال جداً، ذلك أن هذه المنظومات التصليلية ذات طبيعة منتظمة عجيبة، كما أنها منظومات ذات قدرة عالية على العمل تلي المتطلبات المنصوص عليها في الوثائق السرية. ولا داعي لنا أيضاً أن نفترض الخداع العمدي. بل ما علينا إلا أن نتذكر اليسر الذي يقدم به الناس على الإيمان بما هو من المريح الإيمان به، مهما كان ذلك سخيفاً، وأن نتذكر عملية التنقية التي تلفظ من يفتر إلى هذه المواهب من مراكز الدولة ومواقع الادارة الثقافية.

لنا أن نقول، عرضاً، إنه في حين قد يهتم بمثل هذه الأمور أناس تحلب الباهم شخصيات الزعماء، فإنها بالنسبة إلى المهتمين بفهم العالم، وربما بتغييره، ليست إلا هامشية في أحسن الأحوال، وشبيهة بما يوليه الاقتصاديون من أهمية تافهة لخيارات ال CEO الخاصة بينما يعمل أحدهم (أو إحداهن، في النادر) على مضاعفة الأرباح وحصص السوق إلى الحد الأقصى. إن الانشغال بهذه السفاسف ما هو إلا وسيلة من وسائل تحويل الانتباه عن الجذور البنيوية والمؤسسية للسياسة، والإسهام بذلك في إعاقة خطر الديمقراطية الذي قد يشيره فهم الناس للكيفية التي يعمل بها العالم.

ولئن اختار المرء أن يشغل باله بهذه الأسئلة التافهة فسيجد أن الأجوبة عنها ليست قطعية. لهذا فقد يكون الكاتب شولتز على صواب في افتراضه أن واضعي السياسة كانوا يرتعدون خوفاً من خطر غرينادا. ولكنه يعطي استنتاجاً مختلفاً عند بحثه الخلفية: إن العداء الفوري قد أثارته «البرامج الاجتماعية التقدمية» لحكومة بيشوب في 1979 (التي كانت في هذه الأثناء مستمرة في «سياسات قمعية» أثار غضباً شديداً في الولايات المتحدة كما لم يثره من قبل القمع الشنيع من الدول العميلة)، والاجراءات القاسية التي اتخذتها إدارة كارتر، وصعدتها من بعد ذلك رجال ريغان، لمعاوية المجرمين. لا تلت مثل هذه الشكوك أن تتقوى عند سماع الإشاعات التي يطيرها البيت الأبيض ثم يتلقفها كادر جديد من «الخبراء في أمريكا اللاتينية» أقامته وسائل الإعلام وذلك حين يرفض العلماء من ممتهي البحث أن يلعبوا اللعبة: مثلاً «أن الكوبيين سيقدرن بالتأكيد أن غرينادا تقع في موقع استراتيجي على الطريق الذي يمر منه زهاء نصف النفط الذي تستورده أمريكا» (روبرت لايبكين)، وهذا بلا شك تهديد لا مناص للولايات المتحدة أمامه من أن ترتعد فرائصها عجزاً. إن شولتز نفسه يستنتج أن ادعاءات الجنرال فرنون ولترز وغيره من مسؤولي الحكومة الأمريكية بشأن الحاجة إلى حماية الطرق البحرية الجنوبية (التي لا وجود لها) ما هي إلا وسيلة لتبرير العلاقات الوثيقة مع بينوشيه وجزرالات الأرجنتين، وهذه «أمثلة جلية على الكيفية التي يمكن بواسطتها استخدام الاعتبارات الأمنية لغرض التلاعب بمناقشات السياسة الخارجية». إن التوصل إلى استنتاج مشابه أمر يقبله العقل في سلسلة واسعة من الحالات الأخرى، إذا اختار المرء أن يستكشف المسألة (غير المثيرة للاهتمام أساساً) وهي: هل أن المعتقدات التي تخدم المصلحة يؤمن بها حملتها بإخلاص ما دامت قد وضعت لتلك الغاية أم لا يؤمنون؟^(١١).

Schultz, Ibid., pp.239ff and 185-186, and Robert Leiken in: *Foreign Policy* (Spring (٢٤) = 1981).

إننا نجد، طوال الوقت، أن العناصر المستتيرة هي على إدراك للغش المستخدم لخداع الآخرين وللحيلولة دون النفس والواقع المر. إن الولايات المتحدة، في استعدادها للتغلب على خطر الديمقراطية الرأسمالية المستقلة في غواتيمالا، قد قطعت عنها المساعدات العسكرية وهدتها بالهجوم، حتى أن غواتيمالا اتجهت نحو الكتلة السوفياتية طلباً للسلاح، بعد أن أغلقت الأبواب الأخرى بالقوة الأمريكية. أوصى جون هيل، من موظفي السفارة الأمريكية هناك بأن بوسع الولايات المتحدة الآن أن تتخذ خطوات لمنع «وصول الأسلحة والعملاء إلى غواتيمالا»، وإيقاف البواخر في المياه الدولية «إلى حد يربك اقتصاد البلاد». إن هذا سيؤدي بدوره إلى «تشجيع الجيش أو بعض العناصر الشيوعية الأخرى على الاستيلاء على السلطة، وإلا فإن الشيوعيين سيستغلون الوضع لسيطرتهم، الأمر الذي سيبرر قيام الجالية الأمريكية باتخاذ إجراءات شديدة، وإذا رفضت الجالية ذلك تقوم الحكومة الأمريكية باتخاذ هذه الإجراءات»^(٢٥). وهكذا فإننا نجبر غواتيمالا على الدفاع عن نفسها من هجومنا الذي نهددها به، وبذلك نخلق تهديداً لأمننا، الأمر الذي نستغله بتدمير اقتصاد البلاد بحيث يستفز ذلك وقوع انقلاب عسكري أو استيلاءً شيوعي فعلي على الحكم مما سيبرر ردنا العنيف. دفاعاً عن النفس. هنا نرى المعنى الحقيقي لعبارة «تهديد الأمن» وقد تم كشفه بشيء من البصيرة.

كان الاتحاد السوفياتي يُعتبر خطراً يهدد النظام العالمي كلما آيد طرفاً يعارض المخططات الأمريكية: فالقيتاميون الجنوبيون يقومون «بعدوان داخلي» ضد المدافعين عنهم من الأمريكيين غير الأنانيين؛ أو الغواتيماليون الديمقراطيون يقومون بالتمسك بالقومية المستقلة؛ أو النيكاراغوايون يقومون على نحو غير شرعي بالدفاع عن أنفسهم ضد القوات الإرهابية التي تديرها الولايات المتحدة. ويقول المعلقون باتزان يخلو من الشطط ان مثل هذا التأييد يثبت أن الزعماء السوفيات غير جادين بشأن الوفاق ولا يمكن الوثوق بهم. قالت جريدة واشنطن بوست في ١٩٨٧ «ستكون نيكاراغوا مكاناً بارزاً لاختبار التنبؤ المتفائل القائل

= حول ارتداد الثقافة الأمريكية اللاتينية عن القضية، انظر: Schoultz, Ibid., pp.22ff. يستنتج شولتز أن موقف الثقافة المستقلة سمح للتقاد بـ «أن يسيطروا على النقاش الفكري حول ما هو جارٍ حالياً في أمريكا اللاتينية»، ولكنه يقصر عن إدراك حقيقة أن وسائل الإعلام، بما في ذلك صحف الرأي الفكرية، قد عوّضت عن الارتداد بخلقها «خبراء» جدداً للحلول محلها، بحيث تستطيع جريدة نيويورك تايمز ان تعرض طيف الرأي كما حدده مارك فالكونف من American Enterprise Institute، إلى اليمين، وعضو لوبي الكونترا روبرت لايبكين، الهاوي المجهول حتى الآن، إلى اليسار. انظر: Chomsky, *The Culture of Terrorism*, p.205, note (8).

حول نجاح هذه الاستراتيجية في ضبط طيف الرأي المفصل ونقل الأنباء في الاتجاه السائد، انظر: Edward S. Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988), and Chomsky, *Necessary Illusions*.

Bryce Wood, *The Dismantling of the Good Neighbour Policy* (Austin: University of (٢٥) Texas Press, 1985), p.177.

بأن غورباتشوف يقوم الآن بتخفيف الهياج في العالم الثالث»، وبهذا تضع الجريدة مسؤولية الهجوم الأمريكي ضد نيكاراغوا على عاتق الروس وتحدّر في الوقت نفسه من خطر هذه القلعة السوفياتية المتقدمة التي «ستقهّر وترهب» جيرانها في حين تقف الولايات المتحدة عاجزة^(٢٦). إن الولايات المتحدة تكون «قد كسبت الحرب الباردة»، من وجهة النظر هذه، حين تكون حرة في فرض إرادتها على العالم دون تدخل سوفياتي.

كان اختبار هذه الجريدة لجدية غورباتشوف هو موضوع الحديث المعتاد. ففي مقال في الصفحة الأولى من جريدة نيويورك تايمز كتب توماس فريدمان، كبير مراسلي الجريدة الدبلوماسية، يقول إن إدارة بوش تحت غورباتشوف «على قطع المساعدة السوفياتية» لنيكاراغوا أو جعل المساعدة مشروطة في المستقبل بقيام الحكومة هناك بإجراء إصلاحات ديمقراطية - وهذا أمر لم يشترط في الأقطار المجاورة حيث يحتفظ عملاء أمريكا بالسلطة بواسطة العنف. ونجد في نهاية المقال المذكور جملة عابرة تشير إلى رفض واشنطن العرض السوفياتي بقطع المساعدة «إذا قطعت الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية لحلفائها في المنطقة» - وهذا خطل مطبق وهو في غرابته كغرابة طلب سوفياتي (نتخيله فرضياً) يقضي بجعل المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا مشروطة بقيام هذه الأخيرة بـ «إصلاحات ديمقراطية» أو مشروطة بتخفيض القوات العسكرية الهجومية التابعة للولايات المتحدة هناك، وفيها من الصواريخ ما هو في حالة تأهب وموجّه نحو عمق الأراضي الروسية. وكما أوضح مشكوراً ستيفن روزنفيلد، من كتاب الأعمدة في جريدة واشنطن بوست، فإن غورباتشوف «يُحقّق في التمييز بين التدخل الخارجي [على النموذج الأمريكي] المقصود منه إعطاء الفرصة للاختيار» وبين التدخل الخارجي وفق الأسلوب السوفياتي الذي يجري لتنصيب نظام من أنظمة الأقلية في السلطة أو الإبقاء عليه فيها الذي لا يمكن وجوده إلا بالقوة العسكرية». ويمضي الكاتب في توافق متوقع مع أوامر البيت الأبيض ليستشهد نيكاراغوا تحت حكم الساندينستا كمثل على التدخل الأخير لأن هذا الحكم لم يسمح قط بـ «تصويت حر» (مثلاً في انتخابات ١٩٨٤ التي لم تحدث في تاريخ الدولة الرسمي)، في حين أن السلفادور وغواتيمالا وغيرهما من المنتمين من التدخل الأمريكي يصورون أحسن تصوير التزامنا الشديد بإعطاء الفرصة للاختيار دوغماً لجوء إلى «القوة العسكرية». ثم نجد فريدمان بعد ذلك وهو يكتب عن «اختبار» بيكر، وزير الخارجية الأمريكي، «التفكير الجديد» لغورباتشوف. قائلاً: إذا ألغى الاتحاد السوفياتي مساعداته العسكرية لنيكاراغوا وضغط على حكومة الساندينستا من أجل السلام في أمريكا الوسطى، فستعد الولايات المتحدة بالأنا تخطط لأي هجوم عسكري على نيكاراغوا وتعرض إمكانية المعونة الاقتصادية؛ وسارعت الجرائد الأخرى إلى الثناء على هذا العرض المنصف والوشيك بالتأكيد^(٢٧).

Washington Post (28 December 1987).

(٢٦)

Thomas Friedman in: *New York Times*, 30/3/1989 and 9/5/1989; Stephen Rosenfeld (٢٧) in: *Washington Post* (7 April 1989). and *Washington Post* (Editorial) (2 May 1989).

أين أنت يا جوناثان سوفيت؟^(٢٨) أين أنت حين نحتاج إليك؟

ولتلبية المطالب التي ينادي بها الفكر المحترم، فإن على غورباتشوف و«تفكيره الجديد» أن يطلق العنان للولايات المتحدة في لجوئها إلى العنف. وهذه نقطة واضحة جداً. كتب هيو أوشوغيزي في الصحافة البريطانية يقول إن غورباتشوف «قد اقترب كثيراً من وجهة نظر واشنطن» بشأن أمريكا الوسطى، «فقد أعطى الانطباع بأن الطرف المذنب هو نيكاراغوا، وليس حكومة السلفادور وحكومة غواتيمالا، وسجلها في السياسة وفي حقوق الإنسان يندى له الجبين، أو حكومة هوندوراس وهي قاعدة الهجوم ضد نيكاراغوا»، وقد أخفق غورباتشوف في انتقاد هذا كله حين زار كوبا لعرض تفكيره الجديد. كذلك، «فإذ تحاول موسكو التخفيف من أسباب الاحتكاك مع واشنطن نجد أن المساعدة السوفياتية لحركات التحرير في جنوب أفريقيا ولدول خط المواجهة تبدو متضعضعة»، هذا، وعلى العموم «فإن الوقت الذي كانت فيه حكومة ما من حكومات العالم الثالث تضرب الشرق بالغرب وتتفجع من ذلك كثيراً هو وقت قد ولى»^(٢٩).

مثل هذه التحركات السوفياتية قد تكون مفيدة إذا صحبتها خطوات مشابهة في واشنطن، أو الأفضل من هذا بعد، إذا صحبتها التأييد للديمقراطية والاصلاح الاجتماعي وبرامج المعونة البناءة الموجهة نحو الحاجات الحقيقية لشعوب العالم الثالث. بيد أن هذه أضغاث أحلام. فالحقيقة التي لا يخفيها الكلام الرنان هي أن الصفوة الأمريكية تريد أن ترى العالم الثالث وقد صار طعماً لأهواء واشنطن، لا أن تراه وقد تحرر ليسعى وراء أهداف مستقلة.

(٢٨) جوناثان سوفيت (١٦٦٧ - ١٧٤٥) كاتب انكليزي هجاء، أشهر آثاره رحلات خاليفر (١٧٢٦). في هذا الكتاب يتناول بالهجاء النفاق والرياء في البلاطات، والأحزاب، ولدى السياسيين. وهو العمل الأدبي الوحيد، من دون سائر كتبه، الذي أصاب منه مكافأة قدرها ٢٠٠ جنيه إنكليزي. (المحرر).
(٢٩) *Observer* (London) (23 April 1989).

الفصل الرابع

مشاكل السيطرة على السكان

تناول الفصلان الأخيران الآثار السياسية والاقتصادية والثقافية لما يسمى ثورة ريغان، كما تناولوا المنظومة العالمية التي ما برحت تتخذ شكلها منذ أن أخذ الضعف يدبّ في القوتين العظميين والتآكل يسري في مواجهة الحرب الباردة، تلك الحرب التي أثبتت فائدتها العظيمة في تعبئة السكان المحليين لتأييد التدخل في الخارج ولدعم امتيازات النخبة في الداخل. وبما أن هذه المسائل تظل في الصلب من أغراض السياسة، فإن الأمر يدعو إلى شيء من التفكير الجديد.

كان الانفراج في توترات الحرب الباردة، بالنسبة إلى الصفوة الأمريكية، نعمة تشوبها نقمة. صحيح، ان وهن الرادع السوفياتي سهل للولايات المتحدة لجوءها إلى العنف والقسر في العالم الثالث، وان انهيار المنظومة السوفياتية عبّد الطريق أمام إدخال أوروبا الشرقية والوسطى في مناطق يراد لها أن «تكمل اقتصادات الغرب الصناعية». ولكن ثمة مشاكل تنشأ بشأن السيطرة في الداخل على جمهور يتزايد خطره باستمرار، وبشأن الحفاظ على النفوذ في أوساط الحلفاء، وهم الآن منافسون حقيقيون في حقل القوة الاقتصادية كما أنهم سباقون في عملية تكييف العالم الثالث الجديد لخدمة حاجاتهم. هنا تكمن مشاكل متعددة ذات طبيعة خطيرة في المستقبل. لهذا لم يكن من المستغرب ألا تلاقي مبادرات غورباتشوف إلا ردود فعل مترددة، يشوبها انزعاج واضح وتصطبغ بالتفكير في كيفية استغلال المبادرات لصالح واشنطن؛ أو لأن تنازلاته وعروضه التي جاءت من جانب واحد قد فُسرّت على العموم على أنها تحركات في لعبة لا قبل لأمريكا بها لسوء الحظ.

أولاً: «الشبح المضطرب للسلام»

تقول وول ستريت جرنال إن «الشبح المضطرب للسلام يشير مسائل (سلام)

عويصة»^(١). إنه يهدد أساساً اللجوء المنتظم للبرامج الكيترية العسكرية التي كانت بمثابة الوسيلة الرئيسية للإدارة الاقتصادية في الدولة طوال سنوات ما بعد الحرب. وتنقل الجريدة المذكورة عن رئيس أركان الجيش السابق الجنرال ادوارد ماير قوله إنه يعتقد أن مزيداً من المعدات العسكرية كثيفة رأس المال وذات تقنية عالية سوف يضمن «عملاً كبيراً للصناعة في البلاد»: «ديابات يقودها إنسان آلي، طائرات بلا طيارين، إلكترونيات متقدمة - وكلها مشكوك في استخدامها لأي غرض عسكري دفاعي، ولكن هذا خارج الصدد. بيد أن الأمل واه؛ فكيف سيتم تخويف الجمهور لكي يُضطر إلى دفع التكاليف دون خطرٍ أحمر يلوح في الأفق ويمكن أن يصدقه الناس؟

ما إن أخذ ظل الشبح يمتد طويلاً حتى تزايد الاهتمام والقلق. فقد نشرت الصحف في أخبارها لها من واشنطن وتحت عنوان «الكونغرس يفكر ملياً في الطرق اللازمة لتخفيف الضربة بعد نشوب السلام»، وقالت «ساد الاكتئاب أولى جلسات الكونغرس للنظر في مشروع قانون الاستقرار الاقتصادي وتحويل الصناعة الدفاعية لسنة ١٩٩٠». وقال ماثيو كوفاي، رئيس النقابة الوطنية لصناعة العدد والمكائن، حين أدلى قبل ذلك ببضعة أيام بشهادته أمام اللجنة الفرعية للقوات المسلحة التابعة لمجلس النواب: «إن أمامنا تجربة خطيرة وموجعة سنمر بها عاجلاً» إذا انخفضت الميزانية العسكرية. وهناك اتفاق عام على أن على الدولة تقديم اعتمادات اثنتان للتصدير وغير ذلك من المزايا إلى الصناعة. وقد علّق نائب نيويورك الديمقراطي الليبرالي، تيد ويز قائلاً: «سيكون من المستحيل قطع منظومات السلاح ما لم يكن هناك بديل آخر يُركن إليه». ووافق على ذلك نائب أوهايو الجمهوري جون كاسيغ، متذمراً من «رعاية الشركات الكبرى»، التي وصفها بأنها امتياز غير معتاد للعالم الحقيقي الذي نعيش فيه»^(٢).

إن المشكلة ليست جديدة، ولو انها تتخذ الآن شكلاً أشد مما كانت عليه سابقاً. وقد أثار «فزع السلام» عدم ارتياح وقلقاً منذ الأيام الأولى للحرب الباردة. كانت دوائر الأعمال من أميدٍ طويلٍ تعتبر قيام الدولة بدور رئيسي في المحافظة على نظام الربح الخاص أمراً مسلماً به ومفروغاً منه. قد ترحب هذه الدوائر بالحديث عن الاقتصاد الحر وسياسة عدم التدخل، إنما فقط كسلاح لمنع تحويل الموارد العامة إلى عامة الناس، أو لتسهيل استغلال الملحقات. فقد كان الافتراض هو أن يكون الاستثمار في مسائل الحاجات الاجتماعية بديلاً ممكناً لمنظومة البيتاغون. وهذا الخيار، وإن كان ممكن الحدوث فنياً وفق القياسات المجردة للاقتصاديين، فإنه خيار يتعارض مع امتيازات المالكين والمدراء، ولهذا فهو مرفوض كخيار سياسي. ولكن الجمهور لن يختار الدرب الذي يخدم مصالح الشركات الكبرى ولن يؤيد المغامرات الخارجية لإخضاع العالم الثالث للمطالب ذاتها إلا إذا سبق إلى ذلك عن طريق الخوف.

John Fialka in: *Wall Sreet Journal*, 31/8/1989.

(١)

Nancy Walser in: *Boston Globe*, 22/7/1990.

(٢)

تتفاقم مشاكل السيطرة الاجتماعية كلما كانت الدولة محدودة القدرة في طاقتها على القسر. وليس من قوانين الطبيعة، على أية حال، أن تتأمر القلة لتطيعها الكثرة الكاثرة، أو أن يوجه الاقتصاد لضمان الترف للبعض بدلاً من ضروريات العيش للجميع، أو أن مصير الأجيال القادمة، لا بل بقاءها، يُعتبر شيئاً لا علاقة له بالتخطيط. ولو كان أوساط الناس أحراراً في التفكير في أسباب الشقاء الإنساني (على حد تعبير بارنغتون مور) فقد يكون لهم أن يتوصلوا إلى النتائج الخاطئة كلها. لهذا يجب تثقيفهم وإشراهم بمعتقد معين أو تحويل اهتمامهم إلى حاجة أخرى، وهذه مهمة تتطلب جهوداً متواصلة. والوسائل متعددة؛ واستيلاء الخوف من عدوٍ جائم بخطره كان دائماً عدة قوية في صندوق المعدات.

لقد أيقظت سنوات فيتنام عقولاً كثيرة. ولمواجهة هذا الخطر كان من الضروري إحياء الصورة الحسنة لأمريكا بصفتها محبة للخير، وإعادة بناء هيكل الخوف. وقد جرى التصدي لكلا هذين التحديين بالثابرة المخصصة التي يتطلبها.

كانت حملة حقوق الإنسان التي شنها الكونغرس، وهي بذاتها تعبير عن التحسن في المناخ الأخلاقي والفكري، قد استغلت بمهارة للغاية المذكورة. ففي مقالٍ رئيسيٍّ لمجلة الشؤون الخارجية في عددها السنوي المخصص لاستعراض أحوال العالم، قال روبرت تكير متهمكاً، ولكنه أصاب الدقة «إن حقوق الإنسان قد خدمت منذ أواسط السبعينيات غرضاً يرمي إلى إضفاء الشرعية على سياسة البلاد الخارجية بعد فيتنام وإلى إعطاء السياسة هدفاً كانت بحاجة إليه للحصول على تأييد الجمهور. وما مسألة حقوق الإنسان إلا صورة محسنة لهدف أمريكا التاريخي في إعلاء شأن قضية الحرية في العالم. كما جرى في فيتنام، وكان جهداً نبيلاً تم القيام به دفاعاً عن شعب حر يقاوم عدواناً شيوعياً»^(٣). مثل هذه النشرات المجانية التي توزعها وزارة الخارجية الأمريكية هي كل ما يمكن أن يتوقعه المرء عن فيتنام في الدوائر المحترمة؛ أما الحقيقة المجردة فهي أخطر من أن تكون قابلة للتفكير. لكن الكلام عن «هدف أمريكا التاريخي» - وهو كلام تقليدي أيضاً - يتطلب شيئاً من الاهتمام. إن مثل هذا الكلام الرنان لن يلاقي إلا الاستخفاف في الأوساط كافة باستثناء البقية الباقية من متعصي عصر ما قبل التنوير، وربما يلاقي الاستخفاف في أوساط الفقهاء في قُم أو في الدوائر الفكرية الغربية الملتزمة^(٤).

في سنوات ريغان أضيف «الحنين إلى الديمقراطية» إلى مجموعة الإجراءات الخاصة بالسيطرة على السكان. وعلى حد تعبير تكير «لم تعدد شرعية الحكومات، في ظل مذهب ريغان، تقوم على فعاليتها فقط بل على التوافق مع العملية الديمقراطية، كما أن هناك حقاً بالتدخل ضد الحكومات غير الشرعية، وهو هدف طموح جداً ولكنه ليس إشكالياً». وقد

Robert Tucker, «Reagan's Foreign Policy,» in: «America and the World,» *Foreign Affairs* (1988-1989).

Noam Chomsky, *Detering Democracy* (New York; London: Verso, 1991), (٤) انظر: chap.1, section 1.

يسأل سائل من السذج البسطاء لماذا لم نستعمل هذا الحق بالتدخل في كوريا الجنوبية وأندونيسيا وجنوب أفريقيا والسلفادور وغيرها من الأقطار المرشحة للتدخل؟ بيد أن الأمر لا تناقض فيه. فهذه الأقطار ملتزمة بـ «الديمقراطية» بمعناها الفعال: حكم لا اعتراض عليه تتولاها عناصر الصفوة (من رجال الأعمال، والقلة، والعساكر)، وهو حكم يحترم على العموم مصالح المستثمرين الأمريكيين، بالاستناد إلى أشكال مناسبة لتصديق بعض الفئات من الجمهور بين حين وحين. وعندما لا تلبى هذه الشروط يكون التدخل شرعياً لـ «إعادة الديمقراطية».

فلنأخذ الحالة التي راجت في الثمانينات، أي نيكاراغوا، فهذا القطر كان في ظل الساندينستا عبارة عن «مجتمع يسوده الاستبداد» (في نظر جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية) و«دكتاتورية شيوعية» (في نظر وسائل الإعلام عامة)، حيث يتوجب علينا أن نتدخل بتدخل شامل لكي نضمن الغلبة للنخبة المستجيبة للمصالح الأمريكية، كما هو الحال في أمكنة أخرى من المنطقة^(٥). أما كولومبيا فهي، على الضد، ديمقراطية، ذات «ساحة لعب مستوية» في الكلام الدارج اليوم، لأن هذه العناصر تحكم فيها دون أن تواجه تحدياً سياسياً.

فلننظر إلى كولومبيا نظرة ثاقبة، فذلك له علاقة مباشرة بموضوعنا، ويفسر ما الذي يُعتبر من «الديمقراطية» بالمعنى المقصود. تفيدنا جريدة نيويورك تايمز أن شعباً مقداماً في كولومبيا يتهدهد «العنف من قبل عصابات الكوكايين» ما برح يكافح «للمحافظة على وضع ديمقراطي سوي ولإلحاق على المؤسسات الديمقراطية حياة». إن الإشارة هنا ليست إلى الفلاحين أو زعماء النقابات أو دعاة العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان الذين يواجهون العنف من العساكر وحكم القلة. فالمهم أن الوضع الديمقراطي السوي لم يهدد قط بالخطر جراء اشتراك حزبين في السلطة السياسية وهما «حصانان يعودان إلى مالك واحد (الرئيس السابق ألفونسو لوبيز ميكلسين) - وهذا أمر ليس بالغريب علينا تماماً. كما لم تنشأ أية مشكلة من الظروف الحقيقية لهذا «الوضع الديمقراطي السوي». ومنها أن فصائل الموت قد قتلت ألف عضو من الحزب الوحيد الذي لا تملكه القلة الحاكمة، وهو حزب الاتحاد الوطني، منذ تأسيسه في ١٩٨٥^(٦)، مما جرد النقابات والمنظمات الشعبية من أي تمثيل سياسي. أما الاختفاء

James Baker in: *Washington Post* (22 September 1989).

(٥)

مراسل شبكة CBS - منذ فترة طويلة - رتشارد هوتلت، مثال اختيار فعلياً كيفما اتفق، وهو يضيف أن «الدكتاتورية الشيوعية... أنشأت تفوقاً عسكرياً في المنطقة»، وذلك هراء، بمعزل عن حقيقة أنه كان هناك بعض الأسباب (غير المذكورة) لهذا الإنشاء العسكري. إن مثل هذا الترداد البيغاثي العبي من جانب الدعاوة الحكومية هو معياري بحيث إن إيراد حالة فردية مفضل وغير منصف.

(٦) ابتداءً من منتصف ١٩٩٠، كانت أحدث قضية اغتيال المرشح الرئاسي برناردو خاراميلو في مطار بوغوتا في آذار/ مارس. وقبل ذلك بعشرة أشهر، اغتيل رئيس الحزب في المطار نفسه. وكان الرئيس السابق قد اغتيل في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧. وكان الحزب قد فقد بعض مركزه أو اعتباره على حد ما نقل دوغلاس فيراه «جزئياً بسبب مقتل الكثيرين من قاداته المحليين والاقليميين» - حوالي الألف منذ تأسيسه في سنة ١٩٨٥. من ضمنهم ثمانون على الأقل في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٩٠. وكان هناك تقارير ورطت كارتل =

والإعدام لزعماء العمال والهنود والمجتمع فهما جزء اعتيادي من الحياة اليومية في حين «يصرّ عدد من الكولومبيين على أن قوات الجيش تتصرف وكأنها قوات احتلال في أراضي العدو» (عن منظمة «الرصد للأمريكتين»). إن فصائل الموت التي نذرت نفسها لإبادة «المخربين» تعمل بالتنسيق مع قوات الأمن (عن منظمة العفو الدولية). وقد وجد التحقيق الرسمي الذي أجرته الحكومة ونشرت نتائجه في ١٩٨٣ أن أكثر من ثلث أعضاء المجموعات البرلمانية المشتركين في القتل السياسي وغيره من أعمال الإرهاب كانوا ضباطاً في الخدمة الفعلية، وهذا نمط مستمر حتى الوقت الحاضر، فضلاً عن التحالفات مع تجار المخدرات، كما ورد في تحقيقات أجريت عن حقوق الإنسان (ألفريدو فاسكيز كاريزوسا، رئيس اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في كولومبيا، ووزير الخارجية السابق). إن فصائل الموت قد بثت «جواً من الفرع والشك واليأس، وإن العائلات التي يكون فرد واحد فقط منها مشتركاً في أعمال العدالة الاجتماعية» هي عائلات تعيش تحت ظل تهديد دائم بالخطف والاختفاء والتعذيب، وهذه أعمال يديرها العسكر «بحصانة» ويشارك فيها حلفاؤهم معهم (عن باكس كريستي نذرلاندرز، بمن فيهم «عصابات الكوكايين» وصاحب الحصانين. بلغ متوسط القتل السياسي في ١٩٨٨ و ١٩٨٩ أحد عشر قتيلاً في اليوم الواحد (عن لجنة الحقوقيين الأنديين، مكتب بوغوتا)^(٣).

كل هذا يجعل ساحة اللعب مستوية ولا يوجّه تهديداً لـ «المؤسسات الديمقراطية» أو تحدياً لـ «هدف أمريكا التاريخي».

كذلك فإن نمو كارتيلات المخدرات في غواتيمالا «قد أثار قلقاً حاداً بشأن مصير الديمقراطية الناشئة في البلاد» كما أشار لندزي غروسون في جريدة نيويورك تايمز. وأضاف

المخدرات، ولكن ذلك يبدو أمراً مشكوكاً فيه. طالما أن خاراميلو كان من أنصار الحوار الصريحين ومقاوماً لمبدأ تسليم المتهم (الفار) بموجب معاهدة خاصة، إلى حكومته. وقد أنحى الحزب باللائمة على فصائل الموت المدعومة عسكرياً طوال الوقت، وكانت جماعات حقوق الإنسان عموماً متفقة في الرأي. انظر:

Reuters and New York Times, 23/3/1990, and Douglas Farah in: *Boston Globe* 23/3/1990

James Brooke in: *New York Times*, 24/9/1989; Tina Rosenberg in: *New Republic*, 18/ (٧) 9/1989; Americas Watch, «Human Rights in Colombia as President Barco Begins.» Report (September 1986); Amnesty International Analyst Robin Kirk in: *Extra!* (FAIR) (Summer 1989); Vásquez Carrizosa in: *Colombia Update* (Colombian Human Rights Committee) (December 1989).

وقد ذُكرت الكثير من المصادر ومنها: Attorney General's Study 1983, Americas Watch report of April 1989, and Pax Christi Netherlands and the Dutch Commission Justitia et Pax in: *Impunity*.

وهو تقرير عن مهمة تحقيقية في تشرين الأول / أكتوبر - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨. من أجل تفاصيل واسعة، انظر تقرير المحكمة الدائمة للشعوب التابعة للمصبة الدولية لحقوق الشعوب، في بوغوتا، ٤ - ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩.

International League, *El Camino de la Niebla* (Bogotá: [n.pb.], 1990), and Noam Chomsky, *Detering Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.7, pp.226ff.

هذا الكاتب يقول: «إن بروز غواتيمالا كطرف رئيسي في سوق المخدرات الدولي» - بالإضافة إلى هوندوراس وكوستاريكا وهما يُستخدمان الآن «روتينياً» كطريق لشحن المخدرات - «قد أثار قلقاً في أوساط الدبلوماسيين الأمريكيين إذ إنه سيؤدي إلى نقاش مرير في الكونغرس بشأن المساعدات لهذه البلاد التي خرجت للتو من عزلة دولية بعد سنين من الحكم العسكري»^(٨).

ولكن أحياناً وقعت قبل ذلك ببضعة أيام، وكانت من الأعمال الروتينية مدة سنين وهي أنه من أن تصل إلى جريدة نيويورك تايمز، لم تثر الوسواس بشأن «الديمقراطية الناشئة» ولم تهدد تدفق المساعدات العسكرية وغيرها. فقد ذكرت وكالات الأنباء «أن عائلة ينتمي إليها أحد أفرادها المخطوفين، وكان من الناشطين في قضايا حقوق الإنسان، قد أفرزتها موجة جديدة من العنف السياسي ففرت من البلاد [في ٢٣ أيلول/ سبتمبر] بعد أن أمضت زهاء ستة أسابيع محجوزة في غرفة واحدة في الصليب الأحمر». وقد قال مساعد النائب العام الفدرالي لشؤون حقوق الإنسان: «إن الكيفية التي اضطهدت بها هذه العائلة أمر لا يصدق» وكان اضطهادها بسبب فعاليات الأنسة ماريا رومالدا كامي في مسائل حقوق الإنسان، وهي عضو في «جماعة الدعم المتبادل لأقارب المختفين». وكانت قد اختطفت من قبل رجال مسلحين في آب/ أغسطس وهي الشخص الرابع في عائلتها يخفي خلال عشرة أشهر؛ «أما الثلاثة الآخرون فقد ظهروا أخيراً - كلهم قتل وقد رميت جثثهم في الطريق». هربت العائلة إلى مكتب «مجموعة الدعم المتبادل» في العاصمة غواتيمالا، ثم أخلاها الصليب الأحمر بعد أن كذفت قبيلة يدوية من خلال النافذة بعد وصول العائلة بنصف ساعة. وبعثي التقرير قائلاً: «كانت هناك في الشهرين الماضيين موجة من القتل وإلقاء القنابل»، والجثث المشوهة متروكة في الطريق إنذاراً للآخرين؛ إن هذه «الموجة» تفوق المستوى المعتاد لفظائع قوات الأمن وأجنتحتها غير الرسمية والشاركين معها في أعمالها. لذا ففي ١٥ أيلول/ سبتمبر ذكرت الصحافة في غواتيمالا أن خمس عشرة جثة عليها علامات التعذيب قد وجدت خلال أربع وعشرين ساعة فقط في إقليم واحد في الجنوب الغربي؛ وذكر أحد الذين ظلوا على قيد الحياة أن أولئك الرجال قد تبعتهم قبل اختطافهم سيارة عسكرية من إحدى القواعد القريبة. هذا وبعد أيام قلائل وجدت جثة أحد التلاميذ، وهو السابع من اثني عشر تلميذاً «اختفوا» بالطريقة الكلاسيكية لقوات الأمن في الدول العميلة للولايات المتحدة. ثمة جثث أخرى عثر عليها وهي مقطعة الأوصال وعليها علامات التعذيب. وقد جاء في تقارير الصحافة المحلية أن آلافاً من الفلاحين الذين عادوا من المكسيك على أثر الوعود بملكية الأرض وطمانينة الأمن أخذوا يخططون للنزوح إلى معسكرات اللاجئين في المكسيك نتيجة العنف المستشري وإخفاق الحكومة في الوفاء بوعودها^(٩).

إن المستهدفين هم الفلاحون والناشطون والمشتغلون بأعمال التنظيمات. لذا، فإن

Lindsey Gruson in: *New York Times*, 1/10/1989.

(٨)

Associated Press, 23/9/1989, and *Human Rights Update* (Guatemala Human Rights Commission) (25 September 1989).

«الديمقراطية الناشئة» لا تعاني إلا من معاييب بسيطة، وهذا في أسوأ تقدير، كما أنها لا تخشى العزلة الدولية أو قطع التمويلات - طالما استمرت في عدم الإساءة إلى مصالح السيد المطاع^(١٠).

عملت المؤسسات العقائدية، بالتلاعب الماهر بهموم حقوق الإنسان وبالنعمة الرقيقة لـ «الخنين إلى الديمقراطية»، على إعادة بناء الصورة الخاصة بمحبة الغير؛ وقد كان نجاحها باهراً، في أوساط الصفوة المستنيرة في الأقل. أما المهمة المكتملة لهذا فهي إعادة بناء مناخ الخوف. فكان من الضروري لهذه الغاية التفجع على انتصارات العدو السوفياتي وهو يمضي في القوة قدماً مكتسحاً العالم ومشيداً منظومة عسكرية ضخمة للتغلب علينا. حقق هذا الجهد نجاحاً قصير الأمد، فبحلول أواسط الثمانينيات كان لا بد من التخلي عن تلك الخطة لأن تكاليف «الدفاع» ضد هذه التحديات الرهيبة أصبحت لا تطاق. ولنا أن نقر إذن بـ «أن من الواضح الآن أن الخطورة في التطورات التي جرت في ١٩٨٠ كانت مبالغاً فيها» (روبرت تكرر): إن الخطر الذي يهدد وجودنا والذي يوجهه إلينا النفوذ السوفياتي في اليمن الديمقراطي ولاووس وغرينادا وغيرها من أمثال هذه المواقع العظيمة القوة، لم يكن بالخطورة التي ظنها هذا الكاتب وغيره من المحللين المتزئنين. وما إن حلت سنة ١٩٨٣ حتى أقرت وكالة المخابرات المركزية بأن معدل النمو لمصرفات الدفاع السوفياتية قد انخفض منذ ١٩٧٦ من ٤ أو ٥ بالمئة إلى ٢ بالمئة، كما أن معدل النمو لمشتريات الأسلحة قد ظل على حاله - وهذا يناقض تماماً المزاعم التي سبقت لتبرير برنامج كارتر لإعادة التسليح، وهو البرنامج الذي نفذ في جوهره في عهد ريفان. وقد قام الاقتصادي فرانكلين هولزمان بإعادة تحليل دقيقة لليانات فتوصل إلى نتيجة مفادها أن معدل المصرفات العسكرية السوفياتية إلى إجمالي الناتج القومي لم يتغير إلا قليلاً بعد سنة ١٩٧٠ وأن المجموع الكلي لهذه المصرفات يبدو «أقل كثيراً» من مصرفات الولايات المتحدة (ناهيك عن أن مصرفات حلفاء الناتو فاقت مصرفات حلفاء ميثاق وارسو بنسبة خمسة إلى واحد، وأن ١٥ - ٢٠ بالمئة من المصرفات السوفياتية مخصصة لجهة الصين، وأن حلفاء الاتحاد السوفياتي لم يكونوا جديرين بالثقة). واختتم هذا الاقتصادي تحليله بالقول «إن الفجوة أمام الاتفاق العسكري السوفياتي هي كالفجوة في قاذفات القنابل في الخمسينيات والفجوة في الصواريخ في الستينيات وقد اتضح أنها من الأساطير»^(١١).

لقد كان التهديد الحقيقي منذ السنين الأولى للحرب الباردة هو «العدوان السياسي السوفياتي» (آيزنهاور) وما سبّاه أدلاي ستيفنسون وآخرون «العدوان الداخلي». كان من رأي آيزنهاور أن حلفاً عسكرياً قوياً للناتو من شأنه «أن يوحى بالثقة، الأمر الذي سيجعل أعضاء الحلف أشد ثباتاً من الناحية السياسية في معارضة الانتهاكات الشيوعية» - ويعني، في معارضة

(١٠) بعد ذلك بيضمة أشهر، انقلبت الحكومة الأمريكية على الحكومة المسيحية الديمقراطية، على أمل أن تنصّب عملاء رجعيين أكثر في الانتخابات الوشيكة وبصورة تنبؤية، نشرت الصحافة عدة مقالات حول النطاع الغواتيمالية كجزء من الجهد. انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.12, pp.383ff.

(١١) Franklyn Holzman, «Politics and Guesswork: CIA and DIA Estimates of Soviet Military Spending.» *International Security* (Fall 1989).

«العدوان السياسي» من الداخل من قبل «الشيوعيين»، وهذا المصطلح يُفهم على نحو موسع فيشمل زعماء العمال والديمقراطيين الراديكاليين وما أشبه من تهديدات لـ «الديمقراطية». استشهد مكجورج بوندي بهذه الملاحظات في تاريخ الأسلحة النووية لكي يقول إن آيزنهاور «لم يكن يعتقد أن الروس يريدون القيام بعدوان عسكري واسع النطاق، ولا كانوا يخططون له»^(١٢).

كان هذا الفهم سائداً لدى المخططين العقلانيين، ولكن هذا لا ينفي أن بوسعهم أن يُقنعوا أنفسهم حالاً أن الحشود السوفياتية هي على طريق الزحف حين تكون مثل هذه المعتقدات مفيدة لغايات أخرى. إن جزءاً من القلق الناشئ عن انحسار الخطر السوفياتي يعود إلى أن الصور اللازمة لم يعد من الممكن اختلاقها حين يتوجب علينا مرةً أخرى أن نهرع للدفاع عن ذوي الامتيازات ضد العدوان الداخلي.

كان التلاعب بمسألة الخطر السوفياتي، في السنين الأولى من عهد ريغان، يجري لخدمة غرضين متلازمين هما التدخل في العالم الثالث وترسيخ دولة الرعاية والخدمات لطبقة الامتيازات. وساعدت وسائل الاعلام في نقلها كلام واشنطن الرنان على خلق تأييد جماهيري لفترة وجيزة من أجل التسلح، وكانت في الوقت نفسه تخلق أسطورة مفيدة عن الشعبية الهائلة لـ «الموصل العظيم للأفكار» والرئيس الجذاب، وذلك لتبرير حزب الدولة الخاص بالأغنياء. وقد استخدمت كذلك وسائل أخرى. وأمكن بفضل حملات الحكومة ووسائل الاعلام بحلول ١٩٨٦ إقناع ٦٠ بالمئة من الناس على تصور نيكاراغوا بصفتها «مصلحة حيوية» للولايات المتحدة، وأكثر أهمية لها من فرنسا أو البرازيل أو الهند. وبحلول أواسط الثمانينيات كان الإرهاب الدولي، لا سيما في الشرق الأوسط، قد احتل مركز الأحداث. ولتقدير البراعة لهذا العمل الدعائي الفذ علينا أن نتذكر أن الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل كانتا، حتى في ذروة سنوات القلق، ١٩٨٥ - ١٩٨٦، هما المسؤولتان عن أشد الأعمال خطورة في الارهاب الدولي في هذه المنطقة، ناهيك عن الدور الرئيسي للولايات المتحدة في الإرهاب الدولي في أنحاء العالم الأخرى، وفي سنوات أسبق. كانت أسوأ عملية ارهابية في المنطقة في سنة ١٩٨٥ هي انفجار سيارة ملغومة في بيروت قتلت ثمانين شخصاً وجرحت مئتين وخمسين آخرين. وقد جرى وصفها بعبارات قارسة تقشعر لها الأبدان، ولكنها لم تدخل في السجل، فقد قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية. ولنذكر مثلاً آخر، ففي ١٩٨٧ كشف النقاب عن أن إحدى العمليات الإرهابية المتعددة التي وجهت ضد كوبا قد وقعت عند اشتداد أزمة الصواريخ؛ لقد قام فريق من الارهابيين أرسلتهم الوكالة المذكورة إلى كوبا بنسفوا مصنعاً كوبياً وأدى ذلك إلى مقتل أربعمئة عامل، وكانت هذه حادثة يمكن لها أن تشعل حرباً نووية. لم أعثر على إشارة واحدة عن هذا الحادث في وسائل الإعلام وكانت في خضم غضب دائم من «وباء الإرهاب الدولي» الذي ينشره عرب من المتهورين تدعمهم وكالة المخابرات

McGeorge Bundy, *Danger and Survival* (New York: Random House, 1988), (١٢) pp.237-238.

الروسية في محاولة لتقويض الغرب. هذا وتلتزم الكتابات العلمية المحترمة كذلك التزاماً حرفياً بالشرعة الرسمية^(١٧).

إن أخطاراً مثل نيكاراغوا والارهابيين الدوليين لها ميزة معينة هي أنها ضعيفة وما من أحد يدافع عنها. وإن من الممكن مهاجمة غرينادا وليبيا بمعزل عن العقاب مما يستتبع الظهور بمظهر الرجولة ويمجر إلى الالتفاف حول علم الأمة بضع لحظات في الأقل، وهذا غير حال العدو السوفياتي. إن بوسعنا أن نشجب هذا العدو بأقسي العبارات، ولكن هذا كان في الماضي ولم يعد الوضع كذلك الآن. وللسبب نفسه، فإن من الصعب إدامة وجود التهديد في الأفق. كانت الأهداف المختارة، ولتعميق التصديق بها، تربط بانتظام بالامبراطورية الشريرة، أما البرهان فلا علاقة له بالأمر كالمعتاد. ولكن هذه الاهتمامات قد فقدت قوتها أيضاً، لهذا تدعو الحاجة الماسة إلى وحوش جدد لإبقاء السكان على الصراط.

ومن هنا دخول كارتييل المخدرات في مدلين الميدان.

ثانياً: حرب المخدرات

يجب أن يكون التهديد خطيراً لكي يليق بالدور الذي يقوم به، أو أن يكون في الأقل قابلاً لتصويره كذلك. والدفاع ضد التهديد يجب أن يولد روحاً عسكرية مناسبة بين السكان الذين يجب عليهم أن يطلقوا العنان لحكامهم لابتغاء سياسات مدفوعة بعوامل أخرى، كما يجب عليهم تحمّل ما يجري من تآكل في الحقوق المدنية، وهذه منفعة جانبية ذات أهمية خاصة للرجعيين المنادين بتركيز السلطات الاقتصادية بيد الدولة والذين يتكبرون بزّي المحافظين. هذا، وبما أن الغرض هو تحويل الانتباه بعيداً عن السلطة وعملياتها - عن الدوائر الفدرالية ومجالس إدارة الشركات الكبرى، وما أشبه - ينبغي أن يكون التهديد نائياً بالنسبة إلى اليوم الحاضر: موقعه هناك عند «الأخر»، المختلف جداً عنا «نحن»، أو في الأقل عما دُرّبنا على الطموح إلى ما نكون عليه. ينبغي كذلك أن تكون الأهداف المعنية ضعيفة بما يكفي للهجوم عليها دون تكاليف؛ واللون الخطأ يساعد أيضاً. وباختصار ينبغي أن يكون موقع التهديد في العالم الثالث، سواءً في الخارج أو في داخل المدن في بلادنا. وينبغي أيضاً أن تكون الحرب ضد التهديد مصمّمة لكي تُكسب، حتى تصبح بمثابة سابقة لعمليات تجرّي في المستقبل. ومن المتطلبات الجوهرية للمجهود بأسره أن تشن وسائل الإعلام حملة دعائية مرتبة حسب الأصول، وما هذا بعسير على الاطلاق.

كانت الحرب على المخدرات خياراً طبيعياً للحملة القادمة. ليس هناك من شك، أولاً وقبل كل شيء، حول جدية المشكلة؛ ونحن إنما نتوجه نحو أبعاد القضية مباشرة. ولكن،

John E. Rielly, *American Public Opinion and U.S. Foreign Policy, 1987* ([Chicago]: (١٣) Chicago Council on Foreign Relations, 1987).

Chomsky, *Detering Democracy*, chap.12, note (45). انظر المراجع في: .

ولخدمة الغرض المطلوب، يجب أن تكون الحرب على نطاق ضيق فتركز على الأهداف الصحيحة وتتجنب كثيراً العملاء الأساسيين؛ هذا أيضاً تم إنجازه في الحال. كما أن الحرب قد رُتبت بشكل إذا نظرنا إليه في مستقبل الأيام سنجد أنها قد حققت بعض أهدافها. كان أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية «بوش - بنيت» تحقيق تخفيض منتظم بطيء في استخدام المخدرات المبلّغ عنها. وتقرر أن يكون القول الفصل في هذا لـ «الدائرة الفدرالية للإشراف على سوء استخدام المخدرات»، التي كانت وقبل نشر الخطة ببضعة أسابيع قد أعلنت عن انخفاض قدره ٣٧ بالمئة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨^(١٤). لذا يبدو أن الهدف المقرر هو بمثابة الرهان المضمون.

أعلنت الحرب بالجمعية اللازمة من قبل الرئيس بوش في أوائل أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ - أو بالأحرى أعيد إعلانها، جرياً على التقليد الذي أقامه الرئيس نكسون قبل ذلك بعشرين سنة حين أصدر أول إعلان مثير كهذا. ولغرض وضع الأساس على الوجه الصحيح بالنسبة إلى المرحلة الحاضرة أعلن قوميسار المخدرات وليام بنيت أن هناك مضاعفة كبيرة في الاستخدام المستمر للكوكايين منذ ١٩٨٥ - «وهذا برهان فظيع على أن وباءنا الحاضر في المخدرات لا يزال بعيداً عن بلوغ نهايته» - وأننا نواجه «فوضى مستفحلة ناشئة عن المخدرات، وأزمة عميقة ومريعة معاً»؛ وما إن مضت على هذا بضعة أشهر حتى دعا البيت الأبيض إلى مؤتمر صحفي للإشادة بدراسة جديدة «تثبت أن الاستراتيجية الخاصة بالمخدرات المطبقة في البلاد آخذة بالنجاح وأن استخدام المخدرات أصبح أمراً منافياً لـ «الموضة» بين الشبان الأمريكيين»، كما ذكر ريتشارد بيرك في جريدة نيويورك تايمز. وهكذا، فإن المحاربين على جبهة المخدرات كانوا، وهم على أصدق ما تكون التقاليد الأمريكية، يواجهون العدو بإيمان ثابت ويتغلبون عليه.

بيد أن هناك بعض المشاكل. إن الانخفاض في ١٩٨٩ هو عبارة عن امتداد لاتجاه بدأ في ١٩٨٥ - ١٩٨٦ بالنسبة إلى الكوكايين، وفي ١٩٧٩ بالنسبة إلى المخدرات المنوعة الأخرى، وقد رافق ذلك انخفاض في استهلاك الكحول بالنسبة إلى كبار السن وإن لم تكن هناك «حرب ضد الكحول». لقد انخفض استعمال الكوكايين انخفاضاً حاداً في ١٩٨٩، بلغ ٢٤ بالمئة في الربع الثالث، وذلك قبل إعلان الحرب، كما تذكر الأرقام الحكومية. إن «المضاعفة» التي قال بها بنيت يصعب التوفيق بينها وبين الأرقام عن انخفاض استعمال الكوكايين، ولكن لم تمض إلا بضعة أشهر على إعلان الأخبار التي تثير الصدمة وما رافق ذلك من تطويل وتزوير حتى كشف النقاب عن أن ذلك التناقض الظاهري ما هو إلا تزوير إحصائي. ثم إننا نقرأ في صفحات الفصل الختامية أن دراسة ما أجراها مكتب شؤون المخدرات الدولية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية قد جاءت تناقض مزاعم بنيت بأن «البلاء آخذ بالانتهاء»، بفضل جهوده^(١٥).

Richard Berke in: *New York Times*, 24/9/1988.

(١٤)

= Richard Berke in: *New York Times*, 14/2/1990; Philip Shenon in: *New York Times*, (١٥)

إن الحرب، كما هو المطلوب، موجهة «نحوهم» لا «نحونا». إن ٧٠ بالمئة من ميزانية بوش - بنيت للمخدرات مخصصة لتنفيذ القانون؛ فإذا لم يكن من الممكن حجب الطبقة الدنيا في مستوطنات حضرية فتُحصر هناك ليكون أذاها مقتصرًا على نفسها. فيمكن عندئذٍ سجنها حالاً. وعندما وجّه الليبراليون الرحاء انتقاداتهم إلى بنيت أجاب هذا مؤيداً «سياسة متشددة بشأن البرامج التثقيفية بشأن المخدرات»، وقال: «إذا كان أمامي خيار واحد فإنني سأختار العقاب في كل مرة لأنني أعرف الأولاد الصغار. قد تقولون إن هذا ليس رأياً رومنسياً بشأن الأولاد الصغار، ليس رأياً وردياً جداً بشأن الأولاد الصغار. وسأقول لكم: أنتم على حق». إن بنيت يخفف من موقفه بعض الشيء حين يقول إن العقوبة هي المفضلة إذا لم يكن هناك إلا خيار واحد. ففي منصبه السابق كوزير للتعليم سعى إلى قطع الأموال المخصصة للتثقيف بشأن المخدرات وعبر عن شكوكه بجدوى ذلك^(١٦).

أما الاقتراح الذي يبهر الألبار، فهو الخاص بالمساعدات العسكرية لكولومبيا بعد مقتل المرشح الرئاسي فيها لويس كارلوس غالان. بيد أن شقيقه ألبرتو أشار «إلى أن صلب القوة العسكرية لتجار المخدرات يكمن في أوساط المجموعات البرلمانية التي نظّمها هؤلاء التجار بمساعدة كبار مالكي الأراضي وضباط الجيش». وأضاف يقول: «إن استراتيجية واشنطن مبنية على تعزيز القوى القمعية والمناهضة للديمقراطية وعلى تحاشي صلب المشكلة وهو الصلات الاقتصادية بين العالم الشرعي والعالم غير الشرعي بما فيه من شركات مالية كبرى تتعاطى بأموال المخدرات. سيكون من الأعمى مهاجمة ومحكمة القلة التي على رأس تجارة المخدرات، دون ملء السجون بأناس ثانويين لا قبل لهم مالياً على إدامة الحياة في سوق المخدرات»^(١٧).

سيكون ذلك من الأعمى حقاً لو كان الهدف حرباً ضد المخدرات. لكن ذلك لا معنى له لغرض السيطرة على السكان، كما أنه لا يخطر في البال على أية حال، لأن المطلوب هو أن ترمي سياسة الدولة إلى حماية السلطة والامتيازات، الأمر الذي يصاحب «ساحة اللعب المستوية» في داخل البلاد.

كان جورج بوش، بصفته قوميسار المخدرات في إدارة ريغان، فعالاً في الحدّ من الحرب الحقيقية ضد المخدرات. فقد سجل قسم التنفيذ في دائرة الخزائنة زيادة حادة في تدفق النقد على مصارف فلوريدا (وعلى مصارف لوس أنجلوس فيما بعد) حين ازدهرت تجارة الكوكايين في السبعينيات، «وربط القسم المذكور ذلك بما يجري على نطاق واسع من إضفاء النظافة على أموال المخدرات» (عن مذكرة لدائرة الخزائنة). وقدم القسم المذكور معلومات مفصلة عن هذه الأمور إلى «وكالة التنفيذ لشؤون المخدرات» وإلى وزارة العدل. وقد قامت

2/9/1990; Franklin E. Zimring and Gordon Hawkins, «Bennett's Sham Epidemic.» *New York Times*, 25/1/1990, and Richard Berke, «Drug Study Faults Role of State Dept.» *New York Times*, 6/2/1990, section D, p.24.

Richard Berke, «Bennett Asserts Drug Education isn't Key,» *New York Times*, (١٦) 3/2/1990.

Luis Carlos Galán in: *Boston Globe*, 26/9/1989.

(١٧)

الحكومة بعد أن انكشف الأمر بما يسمّى «عملية غرينباك» في ١٩٧٩ لغرض تقديم القائمين على تنظيف النقود إلى القضاء. وسرعان ما انهارت هذه العملية؛ إن الصناعة المصرفية ليست هدفاً صحيحاً لحرب المخدرات. وقامت إدارة ريغان بتقليل الرقابة المحدودة أصلاً، كما أن بوش «لم يكن مهتماً حقاً في محاكمة مالية»، كما قال كبير المحققين في عملية غرينباك. وانقرض البرنامج سريعاً، وأخذت حرب بوش الجديدة على المخدرات تتجه نحو أهداف أكثر قبولاً. وحين قام جفرسون مورلي بعرض هذا الموضوع قال إن الأولويات إنما تصورها أعمال الرجل الذي خلف بوش في الحرب ضد المخدرات، وهو وليام بنيت. فحين أعلنت مصارف ميامي ولوس انجيليس عن فائض قدره ثمانية مليارات من الدولارات لم يُر بنيت هذا أية أسئلة حول أخلاقيات العمل في تلك البنوك ولم يبدأ بأي تحقيق حول الأمر، ولكن ما فعله هو التسريع في إصدار إنذارات الإخلاء لذوي الدخل المنخفض، وأغلبهم من المقيمين السود في المساكن الحكومية في واشنطن حيث أبلغ بحدوث استعمال للمخدرات^(١٨).

ربما كان هناك شيء من تلطيف الأحوال. فقد جرت مقاضاة أحد المصارف البناموية الصغيرة وأسفرت عن إقرار المصرف بالذنب في تهمة تنظيف نقود المخدرات بعد عملية أليمة. ولكن الحكومة الأمريكية أسقطت التهم الجنائية ضد المصرف الذي يملك هذا المصرف الصغير، وهو مؤسسة مالية كبرى في أمريكا اللاتينية، ويقع في أحد مراكز كارتييل المخدرات في كولومبيا^(١٩). ويبدو أيضاً أنه لم تُبذل جهود جادة لمتابعة المزارع العلنية للقائمين على تنظيف نقود الكارتيل بشأن علاقاتهم بالمصارف الأمريكية الكبرى.

إن في الحرب المعلنة على المخدرات بعض الثغرات الأخرى التي يصعب التوفيق بينها وبين النيات المعلنة، وإن كانت من الأمور المعقولة على أساس المبادئ التي تسترشد بها السياسة الاجتماعية. فعمليات تحضير المخدرات تحتاج إلى الأيترو والأسيتون وهما يُستوردان إلى أمريكا اللاتينية. ويقدر رفاثيل بيرل، مستشار سياسة المخدرات في دائرة البحث التابعة للكونغرس، أن أكثر من ٩٠ بالمئة من المواد الكيميائية المستخدمة في إنتاج الكوكايين تأتي من الولايات المتحدة. وتقول الشرطة في كولومبيا إنها صادرت، في الشهور التسعة التي سبقت إعلان الحرب على المخدرات، مليوناً ونصف مليون غالون من هذه المواد الكيميائية، ومنها ما وُجد في براميل عليها شعارات شركات أمريكية كبرى. واستنتجت دراسة قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية أن صادرات الولايات المتحدة من هذه المواد الكيميائية إلى أمريكا اللاتينية تفوق كثيراً المقادير المستعملة لأي غرض تجاري شرعي، مما يدل في نظر الدراسة على أن كميات هائلة تُسرّب لغرض إنتاج الهيرويين والكوكايين. مع هذا، فإن الشركات الكيميائية هي خارج نطاق القانون. ويذكر أحد المسؤولين الأمريكيين «أن أغلب مكاتب وكالة التنفيذ لشؤون المخدرات ليس فيها إلا موظف واحد يشرف على عمليات تحويل المواد

Jefferson Morley in: *Nation*, 2/10/1989.

(١٨)

Washington Report on the Hemisphere (Council on Hemispheric Affairs (COHA))
(27 September 1989).

(١٩)

الكيميائية إلى غير أغراضها، مما يجعل المراقبة أمراً مستحيلًا. هذا ولم يبلغ عن أي اقتحام قامت به قوات الدلتا لمقرات الشركات الكبرى في مانهاتن^(٢٠).

إن الإشارة إلى وكالة الاستخبارات المركزية تثير في الذهن ثغرة أخرى في البرنامج تثير الاهتمام. فقد كانت هذه الوكالة وغيرها من الوكالات الحكومية الأمريكية فعالة في إقامة عصابات المخدرات وإدامتها منذ الحرب العالمية الثانية حين استخدمت صلات المافيا لشق صفوف نقابات العمال والحزب الشيوعي في فرنسا وتقويضها، فوضع بذلك الأساس لـ «الصلة الفرنسية» ومركزها مرسيليا. وأصبح المثلث الذهبي (لاوس، بورما، تايلاند) مركزاً رئيسياً للمخدرات حين فرّت قوات الصين الوطنية إلى المنطقة بعد هزيمتها في الصين، وحين أخذت وكالة الاستخبارات المركزية، بعد ذلك بقليل، تساعد في تدفق المخدرات كجزء من جهودها في تجنيد «جيش سري» من المرتزقة من أبناء القبائل الجبلين لأغراض القيام بعمليات التمرد المضاد في لاوس. وما لبث تهريب المخدرات على مدى السنين أن شمل عملاء آخرين للولايات المتحدة. وقد شهد الجنرال رامون مونتانو، رئيس شرطة الفلبين، في استجواب علني سنة ١٩٨٩، أن المتاجرين بالمخدرات في المثلث الذهبي يستخدمون الفلبين كطريق للنقل إلى أجزاء أخرى من آسيا والغرب، وأقر باشتراك ضباط الجيش في هذه العمليات، كما ذكر في تحقيق لمجلس الشيوخ. وقد علّق أحد الشيوخ على ذلك قائلاً: «إن الفلبين في طريقها إلى أن تصبح كولومبيا أخرى»^(٢١).

وحصل الأثر ذاته حين حولت وكالة الاستخبارات المركزية اهتمامها نحو الحرب الإرهابية ضد نيكاراغوا، ونحو المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفياتي. إن تواطؤ إدارتي ريغان وبوش مع عصابات المخدرات في أمريكا الوسطى كجزء من عمليات التأييد للكونترا هو الآن أمر معروف. وقد ذكر أن باكستان قد أصبحت أحد المراكز الدولية الكبرى لتجارة الهيروين حين اكتشف المصنعون والتجار الأفغان «أن عملياتهم أضحت مقيدة بعد الغزو السوفياتي في ١٩٧٩» فنقلوا أعمالهم عبر الحدود (جنوباً). ذكرت جريدة واشنطن بوست «أن الحكومة الأمريكية قد تلقت، مدة سنوات متعددة، تقارير عن تهريب الهيروين من قبل بعض الفدائيين الأفغان والضباط الباكستانيين الذين تتعاون معهم، ولكنها لم تقم بالتحقيق»، وجاء هذا في الجريدة المذكورة بعد أمد من اشتعال حرب المخدرات. وقد تسلّم المسؤولون الأمريكيون تقارير من مصادر ذات علاقة «عن التهريب الواسع للهيروين» من قبل كبار المتلقين الأفغان للمساعدات الأمريكية ومن قبل المؤسسة العسكرية الباكستانية التي

(٢٠) متحدثاً عن انعدام أي جهود جدية وملقياً اللوم على المكسيك، انظر: Brook Larmer, «US, Mexico Try to Halt Chemical Flow to Cartels», *Christian Science Monitor*, 23/10/1989.

(٢١) انظر: Alfred W. McCoy, Cathleen B. Reach and Leonard D. Adams, *The Politics of Heroin in Southeast Asia* (New York: Harper and Row, 1972); Peter Dale Scott, *The War Conspiracy: The Secret Road to the Second Indochina War* (Indianapolis: Bobbs - Merrill, 1972); Henrik Krueger, *The Great Heroin Coup* (Boston, Mass.: South End Press, 1980); Leslie Cockburn, *Out of Control* ([n.p.]: Atlantic Monthly, 1987), and Carlo Cortes in: *Associated Press* (Manila), 25/10/1989.

زودت الصحافة في باكستان وواشنطن بمعلومات تفصيلية. «مع هذا، وحسب قول المسؤولين الأمريكيين، لم تقم الولايات المتحدة بالتحقيق أو باتخاذ إجراء ضد بعض المشتبه بهم»، [بل قل: ضد أي منهم]. ويقال إن قلب الدين حكمتيار، المفضل لدى أمريكا، وهو الزعيم الإرهابي «حزبي إسلامي» الأصولي متورط عميقاً في تهريب المخدرات. وتشير تقارير أخرى إلى أن الثوار الأفغان «أخذت توهن قواهم في المعارك المحلية الضارية والمستمرة من أجل تجارة المهيروين المجزية»^(٢٢).

لقد تورط حلفاء الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى في تهريب المخدرات كما تورط حلفاؤها في آسيا. هناك في كوستاريكا وحدها حكومة مدنية (رغم المزاعم)، وقد قامت لجنة المخدرات في المجلس التشريعي هناك بتقديم المعلومات عن هذه الأمور. وقد اتهم رئيس الجمهورية السابق دانيال أودوير بقبول مساعدة مالية لحملة الانتخابية من جيمس لينويل كيسي، وهو مواطن أمريكي مسجون في كوستاريكا بتهمة تتعلق بتهريب المخدرات. وقد أوصت اللجنة المذكورة بعدم السماح على الإطلاق لكل من أوليفر نورث والاميرال جون بويندكستر والجنرال ريتشارد سيكورد والسفير الأمريكي السابق لويس تامبز والمدير السابق لمركز وكالة الاستخبارات المركزية جو فرنانديس من دخول كوستاريكا في المستقبل، كما ورد في صحف كوستاريكا في تموز/ يوليو ١٩٨٩ بعد أن أنحت عليهم باللائمة لـ «فتح الأبواب» أمام مهربي السلاح والمخدرات حين نظم المذكورون بصورة غير شرعية «جبهة جنوبية» لرجال الكونترا في كوستاريكا. وقد أخبر رئيس اللجنة الصحفيين أن ضابطاً برتبة كولونيل من ضباط الحرس الريفي قد وجهت إليه تهمة إيواء مهربي المخدرات والسماح لهم باستعمال مهابط الطائرات - ومن ضمنها في ما يحتمل المهابط المستعملة لتجهيز رجال الكونترا في نيكاراغوا. واتهم أوليفر نورث بإنشاء خط للتجهيزات مع الجنرال نوريغا يستخدم لإرسال الأسلحة إلى كوستاريكا والمخدرات إلى الولايات المتحدة. وأوردت اللجنة كذلك اسم صاحب المزارع الأمريكي، جون هل، كمشارك في العمليات. والأخطر من كل ذلك، كما جاء في تقرير اللجنة، هو «التغلغل الفاضح للعصابات الدولية في كوستاريكا التي استخدمت منظمة [الكونترا] بطلب مقدم من أوليفر نورث إلى الجنرال نوريغا، مما فتح كوستاريكا أمام عمليات التهريب للأسلحة والمخدرات من قبل هذه المافيا وذلك كذريعة لمساعدة ثوار الكونترا»^(٢٣).

«The Business Magazine of the Developing World,» *South* (October 1989); James (٢٢) Rupert and Steve Colt, «Guerrillas for God, Heroin Dealers for Man,» *Washington Post* (21 May 1990), and Ahmed Rashid in: *Far Eastern Economic Review* (14 September 1990).

Cockburn, *Ibid*.

حول أمريكا الوسطى، انظر:

Peter Brennan in: *Tico Times* (28 July 1989).

(٢٣)

وهي مراجعة لتقارير مبكرة. من ثم، حاولت كوستاريكا تسلم هل (Hull) من الولايات المتحدة بتهمة الاشتراك في سنة ١٩٨٤ بوضع قبيلة لابنسا لنسف مؤتمر صحفي ذهب ضحيتها أربعة أشخاص.

Lindsey Gruson in: *New York Times*, 27/2/1990.

Nina Wax and Michael Hardesty, «Drug Trade,» *Z Magazine* (April 1990).

انظر:

هناك أسباب وجيهة تفسر الصلة الوثيقة بين وكالة الاستخبارات المركزية والمخدرات. فالإرهاب السري يتطلب أموالاً خفية، والعناصر الإجرامية التي تتجه إليها وكالات الاستخبارات بطبيعة الحال تتوقع تعويضاً بالمقابل. والمخدرات هي هذا التعويض. إن اشتراك واشنطن الطويل الأمد في عصابات المخدرات هو جزء لا يتجزأ من عملياتها الدولية، لا سيما خلال إدارتي ريغان وبوش. لذلك فإن أحد الأهداف الرئيسية لحرب حقيقية ضد المخدرات سيكون موجوداً بين ظهرانينا.

هذه الحقائق أوضح من أن يجري تجاهلها كلياً، ولكن على المرء أن ينظر إلى ما وراء ما تقوله وسائل الإعلام لكي يدرك مدى وأهمية «الصلة الأمريكية» خلال ستين متعددة. إن الصورة الظاهرية التي ينقلها الإعلام تختلف كثيراً عن الصورة الحقيقية. من الأمثلة النموذجية على ذلك ما جاء في مقال في جريدة نيويورك تايمز بقلم مراسلها في آسيا ستيفن أرلنغر بعنوان «جنوب شرق آسيا هو الآن المصدر رقم (1) للهيروين في الولايات المتحدة». ويفتح الكاتب مقاله بالقول «إن المثلث الذهبي في جنوب شرق آسيا، الذي كانت تحاول الولايات المتحدة أن تسيطر على تدفق المخدرات منه مدة خمس وعشرين سنة، هو الآن، مرة أخرى، المصدر الأكبر الوحيد للهيروين الآتي إلى أمريكا...». فلماذا كان المثلث الذهبي يمثل مشكلة كهذه لمسؤولي الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٦٥ - وهي سنة تطلق بعض التدايعات في الذاكرة، على أية حال؟ هذا السؤال لم يُثر في المقال، كما أن المقال لم يأت على ذكر لدور الحكومة الأمريكية ووكالاتها المتخصصة بالارهاب السري في خلق المشكلة «التي تحاول الولايات المتحدة السيطرة عليها» والإبقاء عليها. إن الولايات المتحدة تظهر في المقال كضحية وكقيمة على الفضيلة، لا أكثر ولا أقل. يقول بعض الدبلوماسيين الغربيين إن المباحثات حول المخدرات بين مسؤولين أمريكيين وتايلانديين قد أصبحت «أكثر صراحة»، بل أشد غضباً في بعض الأحيان، ذلك أن تايلاند قد أصبحت المركز الرئيسي للتهريب والشحن في المثلث الذهبي. ولم يكن من قبيل المصادفة أن جعلت تايلاند مركزاً للعمليات الأمريكية، العسكرية والارهابية والتخريبية، في التخطيط السري الرامي إلى تقويض اتفاقات جنيف لسنة ١٩٥٤ وذلك بعد بضعة أسابيع من إقرارها رغم الاعتراضات الأمريكية، ثم اتخذت من بعد ذلك قاعدة رئيسية لعمليات القصف والحرب السرية التي شنتها الولايات المتحدة، ومصدراً كذلك لقوات المرتزقة المرسلة إلى الهند الصينية. قال أحد الدبلوماسيين «إننا نحاول أن نقنع التايلانديين أن المخدرات هي مشكلة دولية وأن تايلاند مستهدفة أيضاً. بيد أن هذه هي الحدود التي يصل إليها دور الولايات المتحدة في تايلاند عامة، أو في عمليات المخدرات في المثلث الذهبي خاصة، بقدر ما يتعلق الأمر بجريدة نيويورك تايمز»^(١٤).

ولبت وسائل الإعلام داعي الحرب ضد المخدرات في مفهومها الضيق، بما عهد فيها من فعالية وسرعة. وجاء قرار الرئيس لإرسال المساعدات العسكرية إلى كولومبيا والإعلان الصادر في الخامس من أيلول/ سبتمبر لشن الحرب ضد «أشد التحديات الداخلية التي

تواجهنا منذ عقود من السنين»، إشارة لبدء حملة إعلامية كبرى رُتبت لتتفق كل الاتفاق مع حاجات البيت الأبيض، وإن كانت سخافات البرنامج من الوضوح بحيث أدت إلى ظهور بعض المعايير على الماش. ثمة عيّنات (غير علمية) من تقارير وكالات الأنباء في شهر أيلول/ سبتمبر تظهر أن المقالات المنشورة عن قضايا المخدرات تتجاوز ما نُشر عن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط مجتمعاً. وقد بلغت طاعة وسائل الإعلام حداً يشير المزاح والاستهزاء مما جعل جريدة وول ستريت جرنال تنشر تعليقات ساخرة بقلم هودنغ كارتر الذي قال إن الرئيس بدأ العمل على أساس «شدّ الوثاق» بحيث تسير وسائل الإعلام حسب المنهج المرسوم. ومضى هذا الكاتب يقول: «إن وسائل الاعلام الجماهيرية تميل كثيراً إلى القفز هنا وهناك والنباح بجماعة كلما طقّ البيت الأبيض - أي بيت أبيض - أصابعه»^(٢٥).

كان الأثر القصير الأمد باهراً. فبعد الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ اختار ٣٤ بالمئة من الجمهور عجز الميزانية بصفته «الأولوية رقم (١) لجورج بوش حال تولّيه المنصب». واختار ٣٠ بالمئة فقط مسألة المخدرات كأولوية عليا، وهي نسبة أقل مما سُجّل في الأشهر الماضية. وبعد الحملة الإعلامية في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ «قال ٤٣ بالمئة، وهي نسبة باهرة، إن المخدرات هي أهم قضية منفردة تواجه الأمة»، كما ذكرت جريدة وول ستريت جرنال، ويأتي عجز الميزانية في مرتبة ثانية بمسافة بعيدة إذ بلغت النسبة ٦ بالمئة. وفي استطلاع الرأي للناخبين المسجلين في نيويورك أجري في حزيران/ يونيو ١٩٨٧ جرى اختيار الضرائب باعتبارها القضية رقم (١) التي تواجه الولاية (١٥ بالمئة) وتأتي المخدرات في أسفل القائمة (٥ بالمئة). عند تكرار الاستطلاع في أيلول/ سبتمبر جاءت النتائج مختلفة تماماً: فقد تم اختيار الضرائب بنسبة ٨ بالمئة، في حين تصدرت القائمة مشكلة المخدرات بنسبة تلفت الأنظار قدرها ٤٦ بالمئة. إن العالم الحقيقي لم يتغير في شيء؛ صورته هي التي تغيرت، كما جرى نقلها من خلال المؤسسات العقائدية، الأمر الذي يعكس الحاجات الحالية للسلطة^(٢٦).

إن نبرة عسكرية ما من شأنها أن تعطي منافع أوسع إلى الذين يدعون لقيام الدولة بالعرف والقمع لغرض ضمان الامتيازات. وقد ساعدت الحملة التي شاركت فيها الحكومة ووسائل الاعلام على خلق الجو المطلوب بين الجمهور وفي الكونغرس معاً. وقد قال السناتور مارك هاتفيلد، وهو في الغالب من متقدي الاعتدال على القوة، متباهاً على نحو نموذجي: «إن القوات موجودة في كل منطقة من مناطق الكونغرس الانتخابية. وكل ما تنتظره هو الأوامر، وخطة للهجوم، وإنها على أهبة الاستعداد للزحف». أما القانون الذي صدّق عليه الكونغرس فقد وسّع من تطبيق عقوبة الإعدام، وحد من استئناف السجناء للأحكام، وأتاح للشرطة مرونة أوسع في الحصول على الأدلة، وغير ذلك من الإجراءات. إن الجهاز القمعي

New York Times, 6/9/1989, and Hodding Carter in: *Wall Street Journal*, 14/9/1989. (٢٥)

Associated Press and Wall Street Journal, 28/11/1988; *Wall Street Journal*, 22/9/1989, (٢٦) and *Associated Press*, 27/9/1989.

معلنًا رسمياً اقتراع معهد الرأي العام في كلية الماريس.

بأسره، التابع للدولة، يتطلع إلى المنافع التي ستأتي بها هذه «الحرب» الجديدة، بما في ذلك منظومة الاستخبارات والبتاغون (وإن كان متردداً في أن يستدرج إلى أعمال عسكرية مباشرة من شأنها أن تفقد سريعاً التأيد الشعبي). وقد جاء في مقال كتبه فرانك غريف من واشنطن أن الصناعة العسكرية، وقد أقلقها عدم اتضاح شبح السلام، أخذت تستشعر أسواقاً جديدة في هذا المجال «وهي تطعن بالسيف سلاحاً في حرب المخدرات». ويقول المحللون إن المبيعات الخاصة بحرب المخدرات يمكن أن تبشر بالفرج بالنسبة إلى بعض القطاعات، مثل العمليات الفدائية واستخبارات الدفاع والإرهاب المضاد، كما أن المختبرات العسكرية الفدرالية قد تجد لنفسها كذلك دوراً جديداً. وبين العقيد في الجيش جون واغلشتاين، وهو من كبار الخبراء في أعمال التمرد المضاد، أن الصلة بعصابات المخدرات يمكن استغلالها لتعبئة تأييد الجمهور لبرامج التمرد المضاد لإفحام المنتقدين وإخزائهم:

إن الكشف عن هذه الصلة أمام الجمهور الأمريكي وفي الكونغرس سيؤدي إلى الحصول على التأييد اللازم لمجابهة إرهابيي عصابات المخدرات في هذا الجزء من العالم. وسيكون من السهل توليد هذا التأييد حال إثبات الصلة وإعلان الحرب الشاملة من قبل «دائرة القيادة القومية». وسيكون من الصعب على الكونغرس أن يقف في وجه الدعم المطلوب لحلفائنا بالتدريب والمشورة والمساعدة الأمنية الضرورية للقيام بالعمل. أما الجماعات الكنسية والأكاديمية التي أبدت التمرد في أمريكا اللاتينية بخنوع، فستجد نفسها في الطرف الخاطئ من القضية الأخلاقية. والأهم من كل هذا أننا سنكون في مركز أخلاقي لا غبار عليه ويمكننا أن نشن منه جهوداً هجومياً منظماً باستخدام موجودات وزارة الدفاع وغيرها^(٢٧).

وباختصار، فإن كل شيء يسير على ما يرام.

ثالثاً: الخطوط الخارجية المحيطة بالأزمة

عند إمعان النظر في أزمة المخدرات نتوصل إلى أمور تلقي ضوءاً كاشفاً. لا ريب أن المشكلة خطيرة. وإن «سوء استعمال المادة» في المصطلح الفني يودي بحياة الكثيرين. وقد استعرض إيثان نيديلمان الحقائق المفجعة في مجلة علوم^(٢٨). إن الوفيات التي يُعزى سببها إلى استهلاك التبغ تقلدُ بأكثر من ثلاثمئة ألف وفاة سنوياً، في حين يضيف الكحول وفيات أخرى تتراوح بين خمسين ألفاً ومئتي ألف. والكحول هي سبب الوفاة الرئيسي لمن تبلغ أعمارهم من خمس عشرة سنة إلى أربع وعشرين سنة، كما أن الكحول تعتبر «بوابة» للمخدرات تقود إلى استعمال مواد أخرى، حسبما يرى «المجلس الوطني المختص بالإدمان

Associated Press, 27/9/1989; Frank Greve in: *Philadelphia Inquirer*, 21/1/1990, and (٢٧) John Waghestein in: *Military Review* (February 1987).

Ethan Nadelmann, «Drug Prohibition in the United States: Costs, Consequences, (٢٨) and Alternatives», *Science* (1 September 1989).

Letters in: *Science* (1 December 1989).

انظر أيضاً:

على الكحول»^(٣٨). هذا، وقد سجلت بضعة ألوف أخرى من الوفيات الناجمة عن المخدرات غير الشرعية: ٣٥٦٢ وفاة مثلاً في ١٩٨٥ نجمت عن هذه المخدرات بأجمعها. وحسب هذه التقديرات يُعزى أكثر من ٩٩ بالمئة من الوفيات الناجمة عن سوء استعمال المادة، إلى التبغ والكحول.

هناك أيضاً تبعات صحية كبيرة، تنشأ كذلك أساساً من استعمال الكحول والتبغ. يقول نيديلمان: «إن التبعات الصحية للمرهوارة والكوكايين والهيريون مجتمعة لا تبلغ سوى نسبة ضئيلة من التبعات الناجمة عن المادتين المشروعتين». كما أن توزيع الضحايا أمر جدير بالنظر. فالمخدرات غير المشروعة إنما تؤثر في مستعملها، أما الأخرى المشروعة التي تمت إليها بصلة القربى فتؤثر في الآخرين تأثيراً خطيراً، كالمدخين السليبين الذين يشمون دخان الغير، وضحايا حوادث السير المخمورين والعنف الذي تسببه الكحول؛ يقول نيديلمان: «ليس هناك من المخدرات غير المشروعة ما هو أشد اتصالاً بالسلوك العنيف من الكحول»، كما أن سوء استعمال الكحول يعتبر عاملاً في زهاء ٤٠ بالمئة من وفيات حوادث السير السنوية البالغة ما يقرب من خمسين ألفاً.

تقدّر «وكالة الحماية البيئية» أن ٣٨٠٠ شخص من غير المدخين يموتون سنوياً بسرطان الرئة الناجم عن استنشاق دخان المدخين الآخرين، وأن المتوفين من المدخين السليبين قد يصل عددهم إلى ٤٦ ألفاً سنوياً إذا كانوا مصابين بأمراض القلب والجهاز التنفسي. يقول المسؤولون إن هذه النتائج، إذا تأكدت صحتها، تقتضي إدراج دخان التبغ كمادة خطيرة جداً من المواد التي تسبب الإصابة بالسرطان (فئة أ)، شأنها شأن المواد الكيميائية الأخرى مثل البنزين (الغازولين) والمواد المشعة (Radon). ويصف ستانتون غلانتر، خبير الإحصاء في جامعة كاليفورنيا، التدخين السليبي بأنه «السبب الرئيسي الثالث في الوفيات التي يمكن الوقاية منها بعد التدخين والكحول»^(٣٩).

إن المخدرات غير الشرعية لا تتساوى في التأثيرات الناجمة عنها. يذكر نيديلمان «أن فرداً واحداً لم يمت من الإفراط في تدخين المرهوارة من بين ما يقرب من ستين مليون أمريكي كانوا قد دخنوها». هذا، وكما لاحظ هذا الكاتب وغيره، فإن الخطر المفروض على المرهوارة قد ساعد على التحول في استعمال المخدرات من هذه المادة غير الضارة نسبياً إلى مخدرات أخطر بكثير.

قد يسأل المرء لماذا يعتبر التبغ شرعياً ولا تعتبر المرهوارة كذلك؟ وقد يكمن الجواب في طبيعة هذا الحاصل. المرهوارة حاصل يمكن زرعه في أي مكان دون صعوبة تذكر. وربما لا يمكن تسويقه بسهولة من قبل الشركات الكبرى. أما التبغ فأمره مختلف تماماً.

Catherine Foster in: *Christian Science Monitor*, 18/9/1989.

(٢٩)

Philip Hilts in: *New York Times*, 10/5/1990; *Reuters* and *Boston Globe*, 26/6/1990; (٣٠)
Associated Press and *New York Times*, 21/5/1990.

إن من الممكن إثارة الأسئلة بشأن صحة الأرقام. فعلى المرء أن ينظر في الإجراءات المتبعة لتقرير سبب الوفاة ومدى التحقيقات الجارية وغير ذلك من الأمور، مثل التأثير الواقع في المتعاطين. ولكن، حتى إذا كانت الأرقام الرسمية بعيدة جداً عن الوضع الحقيقي، فلا ريب أن وليام بنيت مصيب في كلامه عن «فوضى تتعلق بالمخدرات» وعن «أزمة مريضة، متفاقمة» - تعزى إلى حد كبير إلى الكحول والتبغ، كما هو ظاهر الحال.

تشتمل التبعات الإنسانية والاجتماعية الأخرى على ضحايا الجرائم المتعلقة بالمخدرات وعلى التزايد الضخم في الجريمة المنظمة التي يعتقد أنها تستمد أكثر من نصف إيراداتها من تجارة المخدرات. تتصل التبعات في هذه الحالة بالمخدرات غير المشروعة، ولكن لأنها غير مشروعة وليس لأنها مخدرات. ينطبق هذا على الكحول خلال حقبة «التحريم». إننا نتناول هنا مسائل خاصة بالسياسة الاجتماعية وهي خاضعة لاتخاذ قرارٍ ما أو انتقاء خيارٍ ما. يدعو نيديلمان إلى الإباحة الشرعية والتوجيه. وقد عرضت مقترحات مشابهة يتبناها محافظون من شتى الاتجاهات مثل مجلة أيكونومست اللندنية وملتون فريدمان وآخرين.

تصدى وليام بنيت إلى فريدمان قائلاً إن تعاطي الكحول قد تزايد كثيراً بعد إلغاء التحريم. لذلك لا يمكن النظر في الإباحة الشرعية. وبصرف النظر عن صلاح هذه الحجة، فإن من الواضح أن بنيت لا يأخذها مأخذ الجد، لأنه لا يقترح إعادة التحريم أو حظر التبوغ - لا بل ولا حتى منع البنادق الهجومية. وما حجته إلا القول إن «تعاطي المخدرات خطأ» ولذلك يجب منعه. أما الافتراض الضمني، فهو أن استعمال التبوغ أو الكحول أو البنادق الهجومية ليس «خطأ»، على أسس تظل غير مصرّح بها، وأن على الدولة أن تحرّم وتعاقب ما هو «خطأ». «لعلها خديعة؟»^(٣١).

إن الذين على شاكلة بنيت من المؤمنين بتدخل الدولة يجيئون أن يظهرُوا بمظهر الإنسانيين من ذوي الموقف الأخلاقي، فيصرون على «الفرق بين الحق والباطل». وهذا زيف محض، على ما هو واضح.

رابعاً: مهربو المخدرات، والمتاجرة بالمواد المخدرة

إن السياسات الاجتماعية المطبّقة في واشنطن تسهم في عدد الضحايا بطرق أخرى، وهذه حقيقة تجلّت بوضوح حين بلغت الحملة الإعلامية الواسعة التي قادها البيت الأبيض ذروتها في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩. ففي التاسع عشر من الشهر المذكور عقدت ندوة «المثل التجاري للولايات المتحدة» جلسة لإبداء الآراء في واشنطن للنظر في طلب صناعة التبوغ بأن تقوم الولايات المتحدة بفرض العقوبات على تايلاند إذا لم توافق على إلغاء القيود على استيراد

Milton Friedman in: *Wall Street Journal*, 7/9/1989, and William Bennett in: *Wall Street Journal*, 19/9/1989.

Anthony Lewis in: *New York Times*, 24/9/1989.

مسجلاً سخف حجة بنيت، انظر أيضاً:

التبغ الأمريكي . كانت مثل هذه الأعمال التي قامت بها الحكومة الأمريكية قد أضرت أصلاً بمستهلكي التبوغ في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وأدت إلى تبعات إنسانية من النوع الذي أوجزناه آنفاً .

ولهذه العملية الضخمة في المتاجرة بالمواد المخدرة منتقدوها . فقد شجب بيان صدر عن «الجمعية الأمريكية للقلب» و «الجمعية الأمريكية للسرطان» و «الجمعية الأمريكية للرئة»، الإعلان عن السكاير في «أقطار استسلمت أصلاً لعنلة الضغط التي تشهرها عليها منظمة «الممثل التجاري للولايات المتحدة» بتهديتها التجارية، وهي حملة صُممت خصيصاً لزيادة التدخين من قبل الشباب الآسيويين ذكوراً وإناثاً الذين ينظرون إلى شباب أمريكا من الجنسين كنموذج يحتذى». وأدلى أفريت كوب، مدير الشؤون الطبية في الولايات المتحدة، بشهادة أمام ندوة «الممثل التجاري للولايات المتحدة» قال فيها: «حين نناشد الحكومات الأجنبية إيقاف تدفق الكوكايين يكون تصدير الولايات المتحدة للتبوغ هو النفاق بعينه». وقال مندداً بالسياسة التجارية «إن دفع مواد الإدمان في الأسواق الخارجية» دون اعتبار الأخطار التي تسببها للصحة هو أمر مؤسف، وأضاف: «سوف ننظر أمتنا إلى الورا، بعد سنين من الآن، نحو هذا التطبيق لسياسة التجارة الحرة فتجده يزكم الأنوف». وقد صرح كوب للصحفيين بأنه لم يستحصل على موافقة البيت الأبيض على شهادته قبل الإدلاء بها لأنه لم يكن يتوقع الحصول عليها، وقال إنه عارض كذلك أعمال إدارة ريغان لإجبار الأقطار الآسيوية على استيراد التبوغ من الولايات المتحدة. كان كوب، خلال خدمته التي دامت ثمانية أعوام وانتهت بعد بضعة أيام من أدائه شهادته، قد أيد التقارير التي تصم التبغ بأنه مخدر إدماني فتاك يؤدي إلى وفاة نحو ثلاثمئة ألف نسمة سنوياً.

كما أن شهوداً تايلانديين تنبأوا بأن تكون النتيجة وقوفاً في وجه الانخفاض الحاصل في التدخين الذي حققته حملة ضد تعاطي التبوغ دامت خمس عشرة سنة. وقالوا أيضاً إن التهريب الأمريكي سيكون خنجر عثرة أمام جهود واشنطن لحث الحكومات الآسيوية على إيقاف تدفق المخدرات غير الشرعية. وقال أولئك الشهود في ردّهم على زعم شركات التبغ الأمريكية بأن متوجهم هو أحسن المتوجات في العالم: «لدينا في المثلث الذهبي بالتأكيد ما هو من أحسن المتوجات ولكننا لا نطالب بتطبيق مبدأ حرية التجارة عليها. إننا في الحقيقة نحاصرها».

يشبه المنتقدون ما يجري الآن بحرب الأفيون التي جرت قبل مئة وخمسين سنة حين أجبرت الحكومة البريطانية الصين على فتح أبوابها أمام الأفيون من الهند، وهي تبشر نفاقاً بفضائل التجارة الحرة في حين تفرض على الصين الإدمان الواسع النطاق على المخدرات. لم يكن لدى بريطانيا ما تبعه إلى الصين أنتد سوى المخدرات، شأنها شأن الولايات المتحدة اليوم. وقد ابتغت الولايات المتحدة لنفسها ما كان ينتزعه الانكليز من امتيازات من الصين بالعنف، مثية كذلك على التجارة الحرة، وحتى على «المخطط العظيم للعناية الإلهية الرامي إلى قيام خبث الإنسان بخدمة أغراضه نحو الصين بالنفاذ من خلال جدار عزلتها وجعل

الامبراطورية على صلة مباشرة مع الأمم الغربية والمسيحية» (المجلس الأمريكي لرؤساء الإرساليات الخارجية). وشجب جون كوينسي أدامز رفض الصين قبول الأفينون البريطاني باعتبار هذا الرفض انتهاكاً للمبدأ المسيحي في «حجة الجار» وباعتباره «افتئاتاً على حقوق الطبيعة الإنسانية وعلى المبادئ الأولى لحقوق الأمم». إن صناعة التبوغ وحماها في الحكومة يستشهدون بحجج مشابهة اليوم في سعيهم إلى تكرار هذا النصر للحضارة الغربية «وهدفها التاريخي»^(٣٣).

إن بين أيدينا الآن أكبر قصة للمخدرات في العصر الحديث، وهي تتجلى للناظرين في ذروة الحملة التي تشنها الحكومة ووسائل الإعلام: إن الحكومة الأمريكية قد تكون أكبر بائع متجول للمخدرات في العالم اليوم، حتى إذا وضعنا جانباً دور الولايات المتحدة في إقامة عصابات المخدرات الثقيلة بعد الحرب العالمية الثانية والاستمرار في إدامتها منذ ذلك الحين. كيف كان موقع هذه القصة الكبرى في الانفجار الإعلامي؟ لقد مرّت دون إشارة تُذكر، كما أنها مرت دونما تلميح إلى الاستنتاج الواضح، كما لا يخفى^(٣٣).

إن المتاجرة بالمواد المخدرة ليست من الأمور الهينة بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي. فقد تضاعفت صادرات التبوغ بقيمتها السنوية في الثمانينات وأسهمت بزهاء ٢٥ مليار دولار في الدفتر التجاري خلال العقد المذكور، كما جاء في تقرير أصدرته «جمعية تجار التبوغ»، إذ قفز الرقم من مليارين ونصف مليار دولار في سنة ١٩٨٠ إلى خمسة مليارات في سنة ١٩٨٩. وأسهم التبغ ببلغ ٢, ٤ مليارات دولار في الميزان التجاري لسنة ١٩٨٩ حين كان العجز لهذه السنة قد بلغ ١٠٩ مليارات من الدولارات. وقد أولى السناتور متش مكنويل عن ولاية كنتكي هذه الأرقام الاهتمام اللازم حين أدلى بشهادته تأييداً لشركات التبوغ في جلسة تحقيقات عقدها مجلس الشيوخ. وقد استشهد رئيس «اتحاد المزارع الأمريكية» في تعليقه على الفوائد التي يجنيها الاقتصاد الأمريكي من صادرات التبوغ بـ «رفع الحواجز التجارية في الخارج، لا سيما في اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية»، باعتبار ذلك عاملاً مساعداً^(٣٤).

إننا لنرى أن من غير الإنصاف أن يُعزى العجز التجاري الضخم إلى سياسات إدارة ريغان وإدارة بوش دون أن يسجّل لهذه السياسات ما تستحقه من فضل عن جهودها للتغلب على العجز بتدخل الدولة لزيادة مبيعات المخدرات الفتاكة القابلة للإدمان عليها.

ما إن سارت حرب المخدرات في طريقها حتى بدأت المعارضة لصادرات التبوغ تلاقى

Richard van Alstyne. *The Rising American Empire* (New York: Oxford University (٣٢) Press, 1960) pp.170ff.

Associated Press, 19, 20/9/1989.

(٣٣)

إن صحفيي الـ *وول ستريت جرنال* و *كريستشن ساينس مونيتور* دونتا ملاحظات حول الشهادات، ضاربتين صفحاً عن النقاط الرئيسية، مع ذلك انظر الافتتاحية الجارحة في: - *Boston Globe*, 24/9/1989, and Alexan-
der Cockburn in: *Nation*, 30/10/1989.

Associated Press: 17/4/1990 and 4/5/1990.

(٣٤)

بعض الاهتمام. ففي نيسان/ ابريل ١٩٩٠، أعلن الدكتور جيمس ميسون، مساعد وزير الصحة «أن من غير المعقول أن تقوم شركات التبغ العظمى العاملة عبر القارات - وثلاث منها في الولايات المتحدة - ببيع سمومها في الخارج، وعلى الأخص لأن أهدافها الرئيسية هي الأقطار الأقل تطوراً». هذا، ويعد أسابيع قليلة ألغى الدكتور المذكور ما كان مقرراً من ظهوره أمام تحقيق في الكونغرس عن الموضوع، في حين «تراجعت» دائرة الخدمات الصحية والإنسانية عن انتقادها السابق للمجهودات المبذولة لفتح أسواق جديدة أمام السكاير الأمريكية في أرجاء العالم. وقد قالت هذه الدائرة «إن المسألة هي مسألة تجارة لا مسألة صحة»، كما ذكر فيليب هلتر في جريدة نيويورك تايمز. وقد أوضح الناطق بلسان الدائرة أن إلغاء شهادة الدكتور ميسون إنما جرى لهذا السبب. كما وصف أحد الموظفين في استشهاده بأرقام التجارة انتقادات الدكتور ميسون لصادرات الدخان بأنها «تطفّل مرفوض على جهود الحكومة لفتح أسواق جديدة أمام السجاير» - لا سيما في تايلاند، كما أورد ذلك هلتر. في هذه الأثناء رفضت كلارا هيلز، ممثلة التجارة الأمريكية، الاحتجاجات التايلاندية بشأن الامبرياليين الأمريكيين الذين يمحرونهم بأصابع السرطان، قائلة: «أنا لا أرى كيف يمكن أن تدخل الاهتمامات الصحية في الصورة إذا كان الناس يدخنون سكايرهم»^(٣٥).

أو إذا كانوا يدخنون حشيشتهم، وفق هذا المنطق ذاته. لذا فإن علينا، ونحن في غمرة حماسنا للتجارة الحرة، أن نسمح لكارتيل مدلين بتصدير الكوكايين بحرية إلى الولايات المتحدة، وبالإعلان عنه للشباب بلا قيود، وبتسويقه بعزم وحزم.

واستمر آخرون بالتعبير عن اعتراضاتهم. ففي رسالة مفتوحة إلى الرئيس الكولومبي فيرجيليو باركو، كتب بيتر بورن، الذي كان مديراً لمكتب السياسة الخاصة بإساءة استعمال المخدرات في إدارة كارتر، قائلاً:

لعل أشد ما يكشف نفاق واشنطن بشأن قضية المخدرات هو الحقيقة التي مفادها أنه في الوقت الذي تهاجم واشنطن الآثار السيئة الناجمة عن الكوكايين في الولايات المتحدة نجد أن عدد الكولومبيين الذين يموتون سنوياً من جراء منتجات التبغ الأمريكية المدعومة يزيد كثيراً من عدد الذين يلقون حتفهم في أمريكا الشمالية من جراء الكوكايين الكولومبي.

وقد وجدت جريدة ستريتس تايمز في سنغافورا «أن من الصعب التوفيق بين تهديد الأمريكيين بالعقوبات التجارية ضد الأقطار التي تحاول منع منتجات التبغ الأمريكية» وبين جهود الولايات المتحدة للتقليل من التدخين في داخل بلادها (ناهيك عن جهودها لمنع استيراد المخدرات غير المشروعة) - وهذا إخفاق مدهش في إدراك الفرق الواضح بين الأمم المهمة والأمم غير المهمة، على حد الأقوال الطنانة للمحافظين الجدد^(٣٦).

Philip Hills in: *New York Times*, 18/5/1990, and Mary Kay Magistad in: *Boston Globe*, 31/5/1990.

Peter Bourne, in: *News and Analysis* (Council on Hemispheric Affairs (COHA)), (٣٦) 5/6/1990, and «Straits Times», in: *International Herald Tribune*, 9/4/1990.

Chomsky, *Detering Democracy*, chap.12, p.365.

وحول مفزى علاقة الأمم، انظر:

دانت «الجمعية الطبية الأمريكية» أيضاً السياسات التجارية التي تتجاهل المشاكل الصحية، وهي تقدّر أن نحو مليونين ونصف المليون من الوفيات غير المعتادة أو السابقة لأوانها تعزى إلى التبغ - أي زهاء ٥ بالمئة من مجموع الوفيات. هذا، وفي مؤتمر عالمي عن صحة الصدر عُقد في أيار/ مايو ١٩٩٠ تكلم كوب، مدير الشؤون الطبية السابق، فقال إن صادرات التبغ الأمريكية قد ارتفعت بنسبة ٢٠ بالمئة عن العام السابق في حين انخفض معدل التدخين في الولايات المتحدة بنسبة ٥ بالمئة، ووصف مرةً أخرى تصدير التبغ بأنه «انتهاك أخلاقي» وشجبه باعتبار أن من «ذروة النفاق» دعوة الحكومات الأخرى إلى إيقاف تصدير الكوكايين «في حين أننا نصدّر في الوقت عينه النيكوتين، وهو مخدر قابل للإدمان عليه كالكوكايين، ونرسله إلى سائر أرجاء العالم». وقال كوب إن حكومة تايوان قد تمكنت من تخفيض نسبة التدخين تحفيضاً كبيراً بشن حملة مناهضة، إلى أن هددت واشنطن بالعقوبات التجارية في سنة ١٩٨٧، مما أدى إلى زيادة في التدخين قدرها ١٠ بالمئة. وقال النائب تشستر أتكنز في مؤتمر صحفي «إن من الأفضل لأمريكا أن تتوقف عن كونها داعمة للمواد المخدرة إذا كنا نطمح إلى أن يصدّقنا الناس في حربنا على المخدرات». وقد حدّر خبراء الصحة العامة من حدوث «وباء عالمي» ناشئ عن وفيات لها صلة بالتدخين وذلك نتيجة ارتفاع المبيعات في الخارج، وهي تمثّل الآن سدس الإنتاج الأمريكي، وتوقّع هؤلاء الخبراء أن يرتفع عدد الوفيات إلى اثني عشر مليوناً سنوياً بحلول أواسط القرن الحادي والعشرين. أما الناطق بلسان منظمة «الممثل التجاري للولايات المتحدة» فقد كرر، متحدثاً بالنيابة عن الحكومة، أن المسألة هي ببساطة مسألة تجارة حرة: «إن قضيتنا هي بالأساس قضية إنصاف». ومرة أخرى لم تولِ الصحف هذا الموضوع إلا ذكراً طفيفاً^(٣٧).

ولم تتخلف انكلترا في عهد تاتشر عن ذلك كثيراً. فقد نشرت جريدة صنداي تايمز اللندنية تحقيقاً عن حملة تسويقية بقيمة مئآت الملايين من الدولارات تشنها «شركة التبغ البريطانية الأمريكية» لبيع سكاير رخيصة، وذات نسبة عالية في الإدمان، في أفريقيا - وهي سوق سهلة، تخلو من الرقابة والتوجيه - وهذه السكاير ذات مستويات عالية من القطران والنيكوتين أعلى بكثير من المستويات المسموح بها في الغرب. وقد ذكرت رسالة من الشركة إلى رئيس الخدمات الصحية في انكلترا أن «فرع شركة التبغ البريطانية - الأمريكية في أوغندا لا يعتقد أن تدخين السكاير مضرّ بالصحة... وإنما لا نريد أن نعرّض للخطر إمكاناتنا في التصدير إلى هذه الأقطار التي لا تضع تحذيراً صحياً على علبنائها». وقد وصف أحد خبراء السرطان الانكليز حالة العالم الثالث بأنها شبيهة بحالة انكلترا في السنين الأولى من هذا القرن حين كان يموت شخص واحد من كل عشرة أشخاص بسرطان الرئة. وقدّر هذا الخبير

Associated Press and New York Times, 27/6/1990.

(٣٧)

كذلك والإشارة بإيجاز إلى المؤتمر العالمي حول «صحة الرئة» قبل ذلك بشهر.

Associated Press, 21/5/1990; Ron Scherer in: Christian Science Monitor, 23/5/1990, and Betsy Lehman in: Boston Globe, 22/5/1990.

أن من سيموت في الصين وحدها يبلغ خمسين مليوناً من أطفال اليوم من جراء أمراض تتصل بالتدخين^(٣٨).

إذا كانت هذه التقديرات قريبة من الصحة، فلن يكون من غير المصيب الإشارة إلى حروب الأفيون، وقد يكون من الإنصاف التحذير من اختلاط الحدود بين المتاجرة بالمخدرات والإبادة الجماعية للشعوب.

خامساً: السياسة الاجتماعية وأزمة المخدرات

إن الاهتمام الجدي بأزمة المخدرات يقود سريعاً إلى استقصاء سلسلة واسعة من السياسات الحكومية. إن بوسع المزارعين الأمريكيين أن يُشجعوا بسهولة على إنتاج حاصلات أخرى غير التبوغ. وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى الفلاحين في أمريكا اللاتينية الذين لا يجدون أمامهم إلا خيارات قليلة، فهم يتحولون إلى إنتاج الكوكايين من أجل البقاء، إذ تهبط زراعة الكفاف وتنخفض الأرباح من الصادرات التقليدية. في حالة كولومبيا، مثلاً، نجد أن إيقاف العمل باتفاقية البن الدولية في تموز/ يوليو ١٩٨٨، ذلك الإيقاف الذي سببه أعمال الولايات المتحدة القائمة على انتهاكات مزعومة للتجارة العادلة، قد أدى إلى هبوط في الأسعار يبلغ أكثر من ٤٠ بالمئة خلال شهرين، وذلك بالنسبة إلى صادرات كولومبيا الرئيسية الشرعية^(٣٩).

يضاف إلى هذا أن الضغوط الأمريكية على مدى السنين - بما في ذلك برنامج «الطعام من أجل السلام» - قد قوّضت من إنتاج الحاصلات للاستعمال المحلي، الذي لا يمكنه منافسة الصادرات الزراعية الأمريكية المدعومة. إن السياسة الأمريكية ترمي إلى تشجيع أمريكا اللاتينية على استهلاك الفائض الأمريكي في حين تنتج الولايات المتحدة حاصلات متخصصة لأغراض التصدير كالزهور والخضر المرسل إلى أسواق الرفاهية - أو أوراق الكوكا، وهو الخيار الأمثل على أساس العقلانية الرأسالية. يقول «مجلس الشؤون الخاصة بنصف الكرة الأرضية»: «إن النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية وتشجيع تمويل زراعة الحاصلات الشرعية وتخفيض الطلب الأمريكي هي وحدها العوامل التي توفر بديلاً قابلاً للبقاء» يقوم مقام إنتاج الكوكايين^(٤٠).

Ben Lowe, «Third World is butt of Deadly Trade Ploy,» *Guardian* (New York) (30 (٣٨) May 1990).

Joseph Treaster, «Coffee Impasse Imperils Colombia's Drug Fight,» (24 September (٣٩) 1988).

Washington Report on the Hemisphere (13 September 1989).

(٤٠)

حول الغذاء من أجل برنامج السلام، وغير ذلك الكثير مثله، انظر:

Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, 1989), p.363.

ومصادر أخرى قد ذُكرت.

أما ما يتعلق بالطلب الأمريكي على المخدرات غير الشرعية، فإن تعاطي الطبقة الوسطى لها أخذ بالهبوط. ولكن الوضع في أحياء الفقراء أمر مختلف تماماً. وهنا سنتقل، إذا كنا جادين، إلى السياسة الاجتماعية الثابتة. إن ازدهار الكوكايين يتصل بالعمليات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك الركود الذي لم يسبق له مثيل تاريخياً في الأجور الحقيقية منذ ١٩٧٣^(٤١)، والهجوم الفعال على اليد العاملة لإعادة مستوى أرباح الشركات الكبرى في حقبة تتدهور فيها الهيمنة الأمريكية على العالم، والتحول في الاستخدام إما إلى العمل الماهر جداً أو إلى أعمال الخدمات، وكثير منها منخفض الأجر ولا ترقية فيه، والتحرك نحو إقامة مجتمع ثنائي الطبقة مع طبقة دنيا كبيرة ومتزايدة غارقة إلى الأعناق في اليأس والقنوط. إن المخدرات غير الشرعية تعطي ربحاً لمنظمي الأعمال في الأحياء الفقيرة الذين لا يجدون إلا بدائل قليلة من الخيارات، وتعطي الآخرين ارتياحاً من وجود لا يطاق. هذه العوامل الجوهرية لا تجد إلا اهتماماً قليلاً بين حين وآخر في المجرى العام. لهذا جاء في جريدة وول ستريت جرنال على لسان أحد الخبراء قوله: «إن الجديدي في المسألة هو العدد الكبير من سكان الأحياء الفقيرة - السود وغيرهم من أصل إسباني - وهم في خيبة أمل كبيرة وبأس مطبق. لا يوجد في أقطار أوروبا الشمالية شيء مشابه على الإطلاق»^(٤٢).

في فيلم عرضه التلفزيون البريطاني عن المخدرات، توصل أحد الساسة إلى الاستنتاج الواضح قائلاً: «إننا لا نستطيع أن نتحكم بالعالم. إننا لا نستطيع أن نوقف تجهيزات الهيروين. لا نستطيع إلا تحديد الطلب عليه بإقامة مجتمع كريم يريد الناس أن يعيشوا فيه لا أن يهربوا منه»^(٤٣).

إن إدارتي ريغان وبوش، بإسهامهما في نمو الطبقة الدنيا المسحوقة وفي معاقبتها، قد ساعدتا على خلق أزمة المخدرات الحالية، وهذه حقيقة أخرى تستحق العناوين الرئيسية في الصحف. كما أن «الحرب» الحالية قد تقام من الأزمة. أوجز بوش، في اجتماع له مع زعماء الكونغرس، مقترحاته الخاصة بدفع تكاليف خطة المخدرات، وشمل ذلك إلغاء زهاء مئة مليون دولار من الإعانات المخصصة للإسكان العام ولبرنامج العدالة لللياقين. يقدر «المركز القومي لأولويات الميزانية» أن برنامج بوش سيلغي أربع مئة مليون دولار من البرامج الاجتماعية^(٤٤). إن شقاء الفقراء سيتراد، جنباً إلى جنب مع الطلب على المخدرات ومع بناء السجون للسكان الفائضين عن الحاجة.

(٤١) انظر: David Gordon, «Real Wages are on a Steady Decline,» *Los Angeles Times*, 16/7/1989.

Alan Otten in: *Wall Street Journal*, 6/9/1989. (٤٢)

John O' Connor in: *New York Times* (news service), 17/4/1990. (٤٣)

مراجعة الفيلم التلفزيوني «Traffik» الذي عُرض بواسطة الهيئة العامة للإرسال (PBS).

Michael Kranish in: *Boston Globe*, 5/9/1989, and James Ridgway in: *Village Voice*, (٤٤) 19/9/1989.

سادساً: الضحايا المتعادون

إن عملية كولومبيا تصور جوانب أخرى من حرب المخدرات. فبرنامج المساعدات العسكرية إلى كولومبيا يمول عناصر القتل والقمع من العساكر الذين يرتبطون بصلات مع تجار المخدرات وأصحاب الأراضي. وكما هو المألوف في الماضي، فإن من المحتمل أن تسهم برامج المخدرات الأمريكية الحالية في عمليات التمرد المضاد وفي تدمير المنظمات الشعبية التي قد تتحدى مفاهيم الصفوة عن «الديمقراطية». هذه الامكانيات كانت قد برزت في اللحظة ذاتها التي أصدر فيها الرئيس إعلانه الأعظم عن الحرب الشاملة ضد تجار المخدرات، وحدد المساعدات للعساكر في كولومبيا، وذلك في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩. وعندما بلغ التفجير الإعلامي ذروته نشرت «لجنة الأنديز للحقوقيين» في ليا، تقريراً عن عساكر كولومبيا بعنوان «تجاوزات في جهود مكافحة المخدرات» جاء فيه: «إن العساكر، متذرعين بالإجراءات المتخذة ضد تهريب المخدرات، قد نهبوا مقرات المنظمات الشعبية وبيوت الزعماء السياسيين وأمروا بعددٍ من الاعتقالات». وقد تتالت سلسلة من هذه الأعمال ابتداءً من الأسبوعين الأولين من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩. ففي الثالث من ذلك الشهر، وقبل يومين من دعوة الرئيس بوش الدرامية إلى النزال، قام الجيش و«قسم الإدارة الأمنية» بتفتيش بيوت الفلاحين في إحدى المناطق واعتقلا أربعين شخصاً من الشغيلة. يقول أهالي البلدة إن التفتيش جرى بإرشاد أفراد مقنعين كانوا يشخصون الأمكنة المقصودة للاعتقال. وفي منطقة أخرى مجاورة، كان التفتيش متجهاً بالدرجة الأولى ضد أعضاء الاتحاد الوطني (ويجري اغتيال زعمائه وأعضائه الناشطين بانتظام) وضد أعضاء الحزب الشيوعي بزعم حيازة بعضهم على «دعاية تحريبية». وجرى في مدلين توقيف سبعين من الناشطين والزعماء العاملين في الشؤون المدنية وذلك في أحياء الفقراء. وجرى في مكان آخر في الوقت ذاته اغتيال اثنين من زعماء الاتحاد وأحدهما محامي الحزب، كما اختفى ثالث. وتلقى زعماء آخرون تهديدات بالقتل. وقام مغتالون مستأجرون بقتل ثلاثة من أعضاء «المنظمة الوطنية للأهالي الأصليين» وجرح آخرين، في حين حطم مجهولون مكتباً إقليمياً^(٤٥).

ثمة أمثلة عن السلوك المعتاد للقوات التي وعدها الرئيس بوش بالعون والمساعدات الأمريكية، وقد نُشر عنها في اللحظة التي تعالت فيها الهتافات الداخلية لإعلانه - ولكنها ليست متاحة للقطاع المصفق الذي يدفع الفواتير.

بيد أن الدعايات كانت كثيرة بشأن إلقاء القبض، في أواسط أيلول/ سبتمبر، على ثمانية وعشرين شخصاً اتُهموا بأنهم من رجال العصابات اليساريين العاملين مع كارتييل المخدرات، وكذلك بشأن مزاعم العساكر في كولومبيا بأن المنظمات الفدائية قد أقامت تحالفاً مع مهربي المخدرات في مدلين وقامت بإلقاء القنابل نيابة عنهم. واتهم العساكر في مدلين عدداً من موظفي «معهد التعليم الشعبي»، الذين أوقفوا في غارة على المعهد قامت بها قوات

الأمن، بأنهم أعضاء في عصابة وأنهم مستأجرون من قبل الكارتيل لإرهابيين. أما الاستنتاج الذي توصلت إليه «جمعية الأنديز للحقوقيين» فلم ينشر عنه شيء، وقد جاء في تقريرها «ان الاتهامات، كما هو واضح، مدبرة من قبل القوات العسكرية التي تطمح إلى الإساءة إلى سمعة العمل الذي يقوم به معهد التعليم الشعبي»، وهو منظمة شعبية تعمل في حقل التعليم الشعبي والتدريب وحقوق الإنسان. وقد احتجز الموظفون الموقوفون - وهم جميع الذين كانوا حاضرين وقت الغارة بمن فيهم المدير - دون أن يستطيع أحد الاتصال بهم، وعُذّبوا، كما جاء في تقرير فرع كولومبيا لجمعية الأنديز. وذكرت «لجنة حقوق الإنسان الكولومبية» في واشنطن أن المضايقات تزايدت ضد المنظمات الشعبية في الوقت الذي تندفق المعونات الجديدة على العساكر باسم «الحرب على المخدرات». وقد حذّر مراقبون آخرون لحقوق الإنسان أيضاً من حتمية هذه النتائج إذ ترسخ الولايات المتحدة علاقاتها مع العساكر في كولومبيا وبيرو، وهؤلاء يتمتعون في كلا القطرين بسجل مريع في انتهاكات حقوق الإنسان^(٤٦).

جاء في جريدة نيويورك تايمز أن كبار الضباط في بيرو يقولون إنهم سيستخدمون الأموال الأمريكية الجديدة لـ «تشديد الحملة ضد الفدائيين ولمحاولة منع تهريب المواد الكيميائية» (وهذه تأتي بالدرجة الأولى من الشركات الكبرى الأمريكية، الأمر الذي يبنى بوجود استراتيجية أخرى لا يُذكر عنها شيء). يقر المسؤولون الأمريكيون بوجود هذه الاستراتيجية، ولكنهم يعترفون بعدم الارتياح لأن هذه الاستراتيجية قد لا تكون مطبقة «معزل عن زراع المخدرات ومهربها». أما في بوليفيا، وهي أيضاً تتلقى المساعدات العسكرية الأمريكية ويشاد بها باعتبارها تمثل قصة نجاح كبرى، فإن العساكر لا يظاهون زملاءهم الآخرين في بيرو وكولومبيا في مدى إرهاب الدولة، ولكن لم يظهر أي رد فعل أمريكي تجاه إعلان حالة الطوارئ التي أعلنتها رئيس جمهورية بوليفيا، فأعقب ذلك سجن «المثات من زعماء النقابات والمعلمين الذين قال عنهم هذا الرئيس إنهم يهددون سياسة حكومتهم لمكافحة التضخم بمطالهم الخاصة بالأجور»^(٤٧). بيد أن هذا القطر، بعد كل الذي قيل، هو غير نيكاراغوا تحت حكم الساندينيستا، لذا فإن الاهتمام المحموم بحقوق الإنسان لا يخمد غرضاً.

ينبغي لنا أن نتذكر أن حقوق الإنسان ليس لها إلا وظيفة فعالة واحدة في الثقافة السياسية، وهي أن تعمل كسلاح ضد المعارضين وكوسيلة لتعبئة الجمهور المحلي خلف راية النبل التي نرفعها إذ نشجب بشجاعة الإساءات الحقيقية أو المزعومة لأعدائنا الرسميين.

إن لنا أن نقول، بهذا الشأن، إن الاهتمام بحقوق الإنسان يشابه كثيراً حقائق الماضي والحاضر: فهذا الاهتمام ما هو إلا لخدمة حاجات السلطة، لا لتنوير المواطنين. لذا، فإن

New York Times, 16, 17 and 18/9/1989; Ursula Marquez in: *Guardian* (New York), (٤٦) 11/10/1989, and Colombian Human Rights Committee, P.O.Box 3130, Washington D.C. 20010.

Joseph Treaster in: *New York Times*, 6/12/1990.

(٤٧)

المرء لا يكاد يعثر على بحث في وسائل الإعلام لخلفية إرهاب الدولة في كولومبيا الذي تنوي إدارة بوش دعمه . وقد تصدى للموضوع ألفريدو فاسكيز كاريزوسا، رئيس اللجنة الكولومبية الدائمة لحقوق الإنسان» في بحث لمسألة حقوق الإنسان جاء فيه : «إننا، تحت غطاء نظام دستوري، قد صبغنا المجتمع بصبغة عسكرية في ظل حالة الحصار المعلنة بموجب دستور سنة ١٨٨٦». إن الدستور يضمن سلسلة واسعة من الحقوق لكنها لا تتصل بالواقع من قريب أو بعيد. «إننا نجد، في هذا السياق، أن الفقر وإصلاح الأراضي الناقص قد جعلنا من كولومبيا قطراً من أشد أقطار أمريكا اللاتينية بؤساً. كان إصلاح الأراضي، يُعتبر خرافة أصلاً من الناحية العملية، قد شُرِعَ في سنة ١٩٦١ ولكنه لا يزال ينتظر التطبيق، إذ يعارضه أصحاب الأراضي الذين كانت لديهم القوة الكافية لإيقافه» - وما هذا يعيب في «الديمقراطية» وفق القياسات الغربية. كانت نتيجة الشقاء السائد استثناء العنف، لا سيما ما جرى في الأربعينيات والخمسينيات، حين أزهق العنف مئات الألوف من الأرواح. «لم يكن هذا العنف بسبب من التنقيف الجماهيري، بل بسبب من الهيكل الاجتماعي المزدوج لأقلية متمنعة وأغلبية معدمة ومعزولة، مع فوارق كبيرة في الثروة والدخل والمشاركة السياسية».

وللقصة خيط آخر مألوف. يقول فاسكيز كاريزوسا: «إن العنف يتفاقم بفعل عوامل داخلية وعوامل خارجية معاً. ففي الستينيات فعلت الولايات المتحدة، خلال إدارة كينيدي، ما وسعها لتحويل جيوشنا النظامية إلى فصائل للتمرد المضاد، مع قبولها بالاستراتيجية الجديدة لكثائب الموت». إن مبادرات كينيدي هذه:

دشنت ما يعرف في أمريكا اللاتينية بـ«عقيدة الأمن القومي»،... لا الدفاع ضد عدو خارجي بل وسيلة لجعل المؤسسة العسكرية سيدة الموقف... مع الحق بقتال العدو الداخلي، كما جاء في العقيدة البرازيلية والعقيدة الأرجنتينية والعقيدة الأرغواية والعقيدة الكولومبية: ألا وهو الحق بمقاتلة وإبادة العاملين في الحقل الاجتماعي، ورجال النقابات، والرجال والنساء الذين لا يؤيدون المؤسسة، والذين يفترض فيهم أنهم شيوعيون متطرفون. ويمكن أن يعني هذا أي شخص، بمن في ذلك الناشطون في شؤون حقوق الإنسان، كشخصي أنا^(٤٨).

إن رئيس اللجنة الكولومبية لحقوق الإنسان إنما يستعرض حقائق مألوفة في أرجاء أمريكا اللاتينية كلها. فالدول التي تأخذ بالأمن القومي الذي يسيطر عليه العساكر والمكرسة لـ«الأمن الداخلي» بالاعتقال والتعذيب والاختفاء، وأحياناً بالقتل الجماعي، تمثل أحد ميراثين رئيسيين أورثته إدارة كينيدي أمريكا اللاتينية؛ الميراث الآخر هو «التحالف من أجل التقدم»، وكان هذا نجاحاً إحصائياً وفاجعة اجتماعية. كان الزخم الأساسي للسياسة قد ثبتت أركانه قبل ذلك بأميد بعيد ولا يزال يتبع، مع تزايد الدعم إرهاب الدولة الفتاك في ظل إدارة ريغان. وما «حرب المخدرات» إلا نموذج آخر لغرض متابعة هذه الالتزامات الطويلة الأجل. إن المرء ليبحث كثيراً دون جدوى ولا يجد أية إشارة إلى هذه الحقائق الجوهرية في حملة قرع

الطبول لحرب تُشنّ دفاعاً عن النفس ضد الجرائم الفظيعة التي ترتكب ضدنا من قبل وحوش أمريكا اللاتينية.

عندما اقتربت الذكرى الأولى لحرب المخدرات، نشرت لجنة العمليات الحكومية في مجلس النواب الأمريكي دراسة تقول في خاتمتها إن جهود الولايات المتحدة لمكافحة المخدرات لم تُظهر تقدماً في إرباك تجارة الكوكايين في بيرو وبوليفيا، وذلك بسبب «الفساد» في القوات المسلحة في كلا القطرين. وقد اتضح هذا «الفساد» حين قام الفلاحون المحليون بقيادة أفراد من القوات المسلحة برمي الحجارة على شرطة بيرو، وكذلك حين قام ضباط الجيش في بيرو بإطلاق النار على طوافات وزارة الخارجية الأمريكية عندما اقتربت من منشآت تهريب المخدرات - لقد اتضح الفساد، باختصار، من الحقيقة التي مفادها «أن القوة العسكرية لتجار المخدرات يكمن في الجماعات البرلمانية التي نظّمها بدعم من كبار أصحاب الأراضي وضباط الجيش»، وهؤلاء هم المتنفعون من المساعدات الأمريكية، كما قال ألبرتو غالان في اللحظة التي قتل فيها شقيقه، فكان ذلك ذريعة لتصعيد «حرب المخدرات» الأخيرة^(٤٩).

إن من المحتمل إخضاع العدو الداخلي للمعاملة ذاتها التي يخضع لها الفقراء في الخارج. وانسجماً مع الالتزامات العامة لمذهب المحافظين الجدد، فإن حرب المخدرات تسعى إلى تقويض الحريات المدنية بسلسلة واسعة من الإجراءات مثل التفتيش العشوائي المستند إلى شكوك الشرطة، والموجه بالدرجة الأولى نحو الشباب من السود ومن المتحدرين من أصل إسباني. وقد أثار الهجوم على الحريات المدنية بعض القلق، لا بسبب الإساءة المتزايدة للطبقة الدنيا المسحوقة، بل لأن هذا الهجوم يعتبر «تهديداً للحقوق الفردية من حرب المخدرات» إذ تنتقل إلى «البيض من أفراد الطبقة الوسطى الذين يتعاطون المخدرات بشكل عرضي» (جون ديلن، في المقال الرئيسي الذي نشرته جريدة كريستشن ساينس مونيتور عن تهديد الحقوق المدنية). ويقول ديلن: «حين تصيح الطبقة الوسطى في أمريكا خاضعة للتفتيش يتوقع المتنفدون ظهور احتجاج صارخ بشأن انتهاك الحريات المدنية»^(٥٠).

إن القوة تستطيع الدفاع عن نفسها. وفي التطبيق العملي تُعتبر الحرية في نظر الأخلاق الرأسمالية سلعة تباع وتُشترى: هناك الكثير من ناحية المبدأ، وأنت إنما تحصل على ما تستطيع شراؤه.

تكاد الصلة بين حرب المخدرات والتدخل الأمريكي تبلغ حد السخرية اللثيمة. فقد

(٤٩) انظر: Chomsky, *Detering Democracy*, p.116, and House Study in: *Washington Post* and *Boston Globe*, 21/8/1990, p.76.

ولقد فات ذلك، على ما يظهر، جريدة نيويورك تايمز.

(٥٠) John Dillin, «Nation's Liberties at Risk?» *Christian Science Monitor*, 2/2/1990.

انظر أيضاً: Seth Mydans, «Powerful Arms of Drug War Arousing Concern for Rights.» *New York Times*, 16/10/1989.

طلبت كولومبيا أن تنصب الولايات المتحدة منظومة رادار بالقرب من حدودها الجنوبية لمراقبة الرحلات الجوية من الأقطار المجاورة لها في الجنوب، وهي التي يأتي منها جل الكوكابين لغرض التصنيع من قبل تجار المخدرات الكولومبيين. واستجابت الولايات المتحدة للطلب بنصبها منظومة رادار، ولكن على أبعد مسافة ممكنة من الرحلات الجوية التي تنقل المخدرات إلى كولومبيا، نصبها في جزيرة سان أندريه في البحر الكاريبي على بعد خمسمئة ميل من البر الكولومبي، وبعيداً عن خطوط نقل المخدرات، إنما على مسافة تبعد مئتي ميل فقط عن ساحل نيكاراغوا. اتهمت حكومة كولومبيا البنتاغون باستخدام المعركة ضد المخدرات ذريعة لمراقبة نيكاراغوا، وهي تهمة أكدها مساعد الشؤون الخارجية للسناتور جون كيري. وأضاف هذا المساعد يقول إن كوستاريكا قد «طلبت مساعدة الرادار ضد الطائرات الصغيرة التي تنقل الكوكابين عبر البلاد فقدم إليها اقتراح من البنتاغون». وبما أن المسؤولين في كوستاريكا يفتقرون إلى الخبراء الفنيين، فقد طلبوا تقييماً من السفارة البريطانية، فقامت هذه بإخبارهم أن الاقتراح الأمريكي لا علاقة له بتهرب المخدرات بل هو مصمم لمراقبة رجال الساندينستا. وجاء في دراسة عن كارتيال المخدرات أجرتها اللجنة الفرعية في مجلس الشيوخ برئاسة السناتور كيري عن الإرهاب والمخدرات والعمليات الدولية، أن اهتمامات السياسة الخارجية، بما في ذلك الحرب ضد نيكاراغوا، «تعرقل قدرة الولايات المتحدة على شن الحرب على المخدرات»، فتؤخر، وتوقف، وتعيق الجهود المبذولة لتنفيذ القانون للحيلولة دون وصول المخدرات إلى الولايات المتحدة - وهذه طريقة مؤدبة للقول إن إدارة ريغان كانت تسهل أعمال العصابات في تهريب المخدرات سعيًا منها وراء مشروعها الإرهابي الدولي في نيكاراغوا وما أشبه ذلك، وما هذا إلا سمة تقليدية من سمات السياسة على مدى عقود من السنين. إن حرب المخدرات الحالية تضيف فصلاً آخر إلى القصة القذرة^(١٠).

هذا أيضاً لم يظهر على صفحات الجرائد الأولى ولم يُذع في نشرات التلفزيون الرئيسية. وعلى العموم، لا تلاقي السمات الأساسية لأزمة المخدرات إلا تنوياً عابراً في حملة الإعلام. ومن المشكوك فيه وصول القضايا الجوهرية إلى أكثر من جزء من ١ بالمئة من التغطية الإعلامية التي ترتب لتلبية حاجات أخرى.

ولعل الصلة بالتمرد المضاد تكمن هي أيضاً خلف تدريب مهربي المخدرات الكولومبيين من قبل ضباط عسكريين غربيين، الأمر الذي نُشر عنه القليل في آب/ أغسطس ١٩٨٩ حين اكتشف، بعد بضعة أيام من اغتيال غالان، أن ضباطاً بريطانيين وإسرائيليين متقاعدين كانوا يدرّبون مهربي الكوكابين الكولومبيين، بما في ذلك فرق اغتيال لحساب كارتيال المخدرات وحلفائه اليمينيين. وقبل ذلك بعام نشر «قسم إدارة الأمن» تقريراً في تموز/ يوليو

Michael Frisby, «Colombians Rap US Plan on Radar Base,» *Boston Globe*, (٥١) 5/4/1989.

ذاكراً وتشارد ماكال (Richard McCall). ولماجمة تقرير لجنة كيري، انظر: *Washington Spectator*, 15/8/1989, and Jay Hatheway in: *Z Magazine* (October 1989).

١٩٨٨ للمخابرات الكولومبية بعنوان «تنظيم رجال الاغتيال المستأجرين ومهربي المخدرات في مجدلينا مديو» جاء فيه: «لقد تم اكتشاف وجود مدرّبين إسرائيليين وألمان وأمريكيين شاليين في معسكرات التدريب». وأضاف التقرير أن المدربين في المعسكر، الذين يدعمهم أصحاب المرامي الكبيرة والمزارعون المشتغلون بانتاج الكوكا، كما يدعمهم كارتيل مدلين «يشتركون على ما يظهر في مذابح الفلاحين» في منطقة من مناطق مزارع الموز. وقد جاء في جريدة واشنطن بوست، بعد اكتشاف المدربين البريطانيين والإسرائيليين، وهي تستشهد بوثيقة أخرى صادرة عن قسم إدارة الأمن، «أن الرجال الذين يتلقون التعليم في مراكز التدريب [حيث شُخص البريطانيون والاسرائيليون] هم في ما يعتقد مسؤولون عن المذابح في الأرياف وكذلك عن اغتيال سياسيين من ذوي الميول اليسارية». وتذكر الوثيقة نفسها أن أحد الدروس التي يقوم بتعليمها الاسرائيليون قد اختصر حين ذهب المدربون «إلى هندوراس وكوستاريكا لتدريب رجال الكونترا في نيكاراغوا». أما الزعم بوجود مدربين أمريكيين أيضاً فلم يتابع أمره، وعلى ما أعلم لم تأت الصحافة على ذكره^(٥٢).

ادعت إسرائيل أن الكولونيل يائير كلاين وزملاءه في العملية الأمنية المسماة «رأس الرمح»، الذين شخصوا كمدرّبين في فيلم بثته محطة NBC، كانوا يعملون بصفتهم الخاصة. ولكن أندرو كوكبيرن يشير إلى أن جماعة كلاين أصرت علناً على أنها عملت دائماً بـ «موافقة وتحويل تامين من وزارة الدفاع الاسرائيلية». قام هؤلاء كذلك بتدريب رجال الكونترا في هندوراس وبتدريب ضباط من غواتيمالا؛ وزعم أحد مشاركي كلاين، وهو كولونيل إسرائيلي، أنهم دربوا كل ضباط غواتيمالي من رتبة أعلى من نقيب، وذلك بموجب عقد رتبته «الصناعات العسكرية الإسرائيلية» التي تملكها الدولة. وأوضح مدير التسويق لعملية رأس الرمح قائلاً: «إن لدى الأمريكيين مشكلة هي مشكلة الرأي العام، والصورة الدولية. أما نحن، فليس لدينا مثل هذه المشكلة». لذلك، فإن من الممكن أن ينسب العمل القذر الخاص بتدريب القتلة الجماعيين والاعتالين إلى مرتزقتنا الاسرائيليين. وقد كتب هيو أوشوغنيسي في جريدة أوبزرفر اللندنية يقول إن في حوزة الجريدة رسالة مؤرخة في ٣١ آذار/ مارس ١٩٨٦ وموقعة من وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رايبين من حزب العمل، تنص على إعطاء رايبين تحويلاً رسمياً لرأس الرمح بـ «القيام بتصدير المعرفة العسكرية والمعدات الدفاعية، وعلى أن من الضروري إصدار تحويل رسمي على كل مفاوضة تجري»^(٥٣).

NBC Nightly News, 25/8/1989, Das Report, Bogotá (20 July 1988).

(٥٢)

Pax Christi Netherlands and the Dutch Commission Justitia et Pax in Impunity.

وقد أعيد كتابته في:

Eugene Robinson in: *Washington Post* (9 August 1989).

إن تعليق تينا روزنبرغ قد يكون إشارة إلى تقرير DAS في تموز/ يوليو ١٩٨٨ حول الوجود المزعوم للمدرّسين

Tina Rosenberg in: *New Republic*, 18/9/1986.

الأمريكيين، انظر:

Andrew Cockburn in: *New York Times*, 8/9/1989, and Hugh O'Shaughnessy in: (٥٣)

= *Observer* (1 October 1989).

وقد أوردت الصحف الاسرائيلية أن الكولونيل كلاين ومشاركه قاموا باستخدام شبكة من اليهود الأمريكيين الأصوليين لإضفاء الشرعية على الأموال التي تلقوها لقاء خدماتهم في كولومبيا. وجاء في هذه الصحف أيضاً أن كلاين يشغل مركزاً رفيع المسؤولية والحساسية بصفته «أمر الغرفة الحربية» التابعة لرئاسة الأركان العامة الإسرائيلية. وقد عزا أحد الضباط الاحتياط الاسرائيليين برتبة جنرال، من المشاركين في مسألة إسرائيل وكولومبيا، الضجة الإعلامية القائمة إلى انتقام الحكومة الأمريكية من مغامرة بولارد التجسسية وإلى «خدعة أمريكية ابتدعت لإزاحة إسرائيل من كولومبيا»، حتى تستطيع الولايات المتحدة أن تدير تجهيزات السلاح دون تدخل^(٥٤).

وأثار منحيم شاليف، محرر عمود خاص في جريدة جيروزالم بوست، السؤال الآتي: «لماذا هذا الغضب والثورة الأخلاقية بشأن هذه المسألة؟ هل أن تدريب القوات المخلصة لبارونات المخدرات أسوأ من إعداد القتلة العنصرين للهنود والسود والشيوعيين والديمقراطيين... الخ؟ سؤال جيد. والجواب عنه يكمن في منظومة الدعاية الأمريكية. إن الأوامر الحالية تقضي بالتعبير عن الاستياء الأخلاقي بشأن الكارتيل الكولومبي، فهو التهديد الأخير لبقائنا. لكن دور إسرائيل كدولة مرتزقة تابعة للولايات المتحدة هو دور شرعي وجزء من الخدمة «كفج استراتيجي» أكسبها في افتتاحيات جريدة نيويورك تايمز مقام «رمز الأخلاق الإنسانية الكريمة»^(٥٥).

سابعاً: المخططات المثلى...

حين أعلنت خطة بوش وسماها «إتحاد الحريات المدنية الأمريكي» بأنها «خدعة»، وبأنها استراتيجية «ليست فقط غير قابلة للتطبيق بل تعطي نتائج مضادة كما أنها خيثة»^(٥٦). إذا كانت الغايات المقصودة من وراء الكلام الرنان هي الغايات الحقيقية فبها ونعمت. أما في ما يتعلق بهدف السيطرة على السكان ومتابعة أهداف السياسة التقليدية، فإن هذه الاستراتيجية منطقية جداً، ولو أن نجاحاتها القصيرة الأمل لا يمتثل أن تدوم وتتواصل.

إن جانباً من الصعوبة يتجلى في أن المنظومة الدعائية الفعالة جداً لا تستطيع حتى في أكفأ أدائها أن تديم المواقف الصحيحة بين السكان أمداً طويلاً. فالوسائل المتاحة حالياً لا تمتلك شيئاً من التأثير الدائم الذي كان لخطر التهديد السوفياتي. والسبب الآخر هو أن

= انظر أيضاً: Jane Hunter, *The Israeli Connection: Israeli Involvement in Paramilitary Training in Colombia* (n.p.: Arab American Institute, 1989).

Ron Ben-Yishai in: *Yediot Ahronot*, 30/8/1989, and Uriel Ben-Ami in: *Al Hamish* - (٥٤) *mar*, 31/8/1989.

Danny Sadeh in: *Yediot Ahronot*, 29/8/1989.

المراسل العسكري :

Jerusalem Post, 29/8/1989, and Editorial in: *New York Times*, 19/2/1988.

(٥٥)

Associated Press and Boston Globe, 7/9/1989.

(٥٦)

المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن إخفاؤها إلى الأبد. والبرنامج المريح مؤقتاً الذي يعاقب الطبقة الدنيا يجعل في طياته أكلافاً محتملة خطيرة بالنسبة إلى المصالح ذات الاعتبار الأول. هناك في بعض أوساط الشركات الكبرى إدراك للحقيقة التي مفادها «أن وجود عالم ثالث بين ظهرائنا» سيضرب بمصالح الأعمال (براد بطلر، الرئيس السابق لمجلس إدارة شركة بروكتر وغامبل). وتقدر «دائرة العمل» أن أكثر من نصف الأعمال الجديدة التي ستخلق بين ١٩٨٦ و ٢٠٠٠ لا بد أن تشغل من أولاد الأقليات، الذين يتوقع لهم أن يؤلفوا ثلث القوة العاملة قبل مرور وقت طويل. إن هذه الأعمال تتطلب مهارات (بما في ذلك علوم الكمبيوتر والمعرفة الفنية) وذلك لا يُكتسب في الشوارع والسجون والمدارس المتردية^(٥٧).

وكما جرى في جنوب أفريقيا، فإن فئة الأعمال ستدرك عاجلاً أو آجلاً أن مصالحها لا يمكن أن تُخدم على وجه حسن في ظل التفرقة العنصرية، سواءً كانت تفرقة قانونية أم واقعية. ولكن عكس اتجاه السياسات القائمة طويلاً، التي بلغت مستوى المرض الاجتماعي الخطير خلال سنوات ريغان وبوش، لن يكون أمراً سهلاً.

Edward Fiske, «Impending U.S. Jobs «Disaster»: Work Force Unqualified to (٥٧) Work,» *New York Times*, 25/9/1989.

Chomsky, *Detering Democracy*, introduction.

انظر:

الفصل الخامس

عَصْرُ مَا بَعْدَ الْحَرْبِ الْبَارِدَةِ

إن الميول الرجعية المؤمنة بسيطرة الدولة على الاقتصاد التي ظهرت في حقبة ما بعد حرب فيتنام إنما نشأت استجابةً لتحديّ مزدوج: تراجع الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وحركة النشاط الشعبي في الستينيات التي تحدت هيمنة القطاعات ذاتها صاحبة الامتيازات على الداخل. لم يستطع «المخطط الأعظم» لكينيدي ولا جهود إدارة نكسون أن تنجح في تطويق أوروبا ضمن «مصالحها الإقليمية» داخل إطار شامل لنظام تديره الولايات المتحدة كما طالب كيسنجر. لم يكن هناك بديل للمذهب الثلاثية الذي تبناه الأحرار الجدد من أنصار كارتر الذين كانوا، كمن سبقهم، قلقين من النزخم الديمقراطي الشعبي داخل البلاد - ومن «أزمة الديمقراطية»، على حد تعبيرهم، التي كانت تهدد بدخول عموم السكان إلى الحلبة السياسية بطريقة ذات معنى.

هذه التحديات، كما بحثنا سابقاً، قد أوجت بحملة تعيد السكان إلى الفتور والطاعة وبذلك يتم التغلب على «أزمة الديمقراطية» ويُرفع من قوة أوساط الأعمال على العموم. وما إن حلت سنة ١٩٧٨ حتى أدرك دوغ فريزر، رئيس «اتحاد العمال الأمريكي» أن النهاية المحتومة قد حلت؛ فاستقال من «المجموعة المشتركة للعمال والإداريين» وشجب «زعماء جالية الأعمال» وذلك لأنهم «اختاروا أن يشنوا حرباً طبقية أحادية الجانب في هذه البلاد - حرباً ضد العمال، والعاطلين عن العمل، والفقراء، والأقليات، والشباب والشيوخ، وحتى ضد الكثيرين من أفراد الطبقة الوسطى في مجتمعنا»، ولأنهم «مزقوا ونبذوا العهد المش غير المكتوب الذي كان قائماً خلال حقبة النمو والتقدم». وبعد سنة من ذلك وقف دنيس كوسينيك، رئيس بلدية كليفلاند، وهو من أنصار الحركة الشعبية، في اجتماع لاتحاد العمال الأمريكي ليقول، في إقرار آخر بالواقع، إنه لا يوجد في الولايات المتحدة إلا حزب سياسي واحد هو المناصر لطبقة الأعمال المؤلف من خليط من الديمقراطيين والجمهوريين^(١).

Kim Moody, *An Inquiry to All* (London: Verso, 1988), pp.147-150.

(١)

لقد انتهت حقبة التقدم الاقتصادي المطرد. وصار التحدي من دول منافسة تحدياً حقيقياً للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، ولم يعد ممكناً إدامة العهد الاجتماعي الهش. ونفذت البرامج المصممة خلال السبعينيات بلمسة إضافية فجأة خلال سنوات ريغان، مع تأييد عام من الفئة الأخرى لحزب الأعمال والجهاز العقائدي.

إن السجل التاريخي وسجل التخطيط والعوامل المؤسسية الجوهرية تدعو إلى الاعتقاد بأن عصر ما بعد الحرب الباردة سيكون أشبه شيء بالماضي بقدر تعلق الأمر بالعلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الثالث، بصرف النظر عن التكتيكات والدعاية. وستؤدي «القومية الراديكالية» والتجارب الجارية بشأن التنمية المستقلة المتوافقة مع الحاجات المحلية إلى رفع رايات الحظر، وتقضي رداً يتفاوت حسب الظروف ووظائف المنطقة. ومن المتوقع أن يستمر وجود الأمور المصاحبة لهذه الأغراض السياسية، بما في ذلك الدعم المتواصل لانتهاكات حقوق الإنسان والعداء العام للإصلاح الاجتماعي والعداوة المبدئية للديمقراطية.

من الممكن التسامح بظهور الشكل الديمقراطي، بل حتى الإعجاب به، ولو لأغراض الدعاية فقط. ولكن لا يمكن تبني هذا الموقف إلا حين التأكد من أن توسيع السلطة الفعال قد منع المشاركة ذات المعنى «للطبقات الشعبية». وحين تنتظم هذه الطبقات وتهدد سيطرة النخبة من رجال الأعمال وأصحاب الأراضي والعساكر على النظام، يجب اتخاذ إجراءات قوية، بأنواع شتى من التكتيكات استناداً إلى صنف السكان المستهدف حسب أهميته. وعند استهداف أذن الأصناف في العالم الثالث، فإن كل شيء مباح.

إذا كانت قوات الأمن تحت السيطرة، فإن من الممكن إطلاق يد فصائل الموت في حين نأسي على عجزنا الأليم في إدخال حبنا لحقوق الإنسان في قلوب حلفائنا التافهين. أما إذا كانت السيطرة على قوات الأمن قد أفلت زمامها، فالأمر يتطلب إجراءات أخرى. كانت نيكاراغوا، وهي هاجس الثنائيين المستحوذ، إحدى هذه الحالات، وكانت حالة خطيرة على وجه الخصوص لأن الذي كان يحشى منه هو أن الحكومة القائمة على السلطة هي حكومة «تهتم بشعبها»، على حد تعبير خوسه فيغوريز في إشارة له إلى رجال الساندينستا الذين قال عنهم إنهم أعطوا نيكاراغوا أول حكومة من هذا النوع في تاريخ البلاد، حكومة منتخبة شعبياً بانتخابات حرة وعادلة راقبها المتكلم بنفسه في سنة ١٩٨٤. كان التعبير عن مشاعر غير لائقة كهذه هو الذي حدا بوسائل الاعلام الأمريكية أن تستبعد طوال الثمانينيات ذكر الشخصية الرئيسية لديمقراطية أمريكا الوسطى^(٢).

لهذا، فليس من الغريب على الإطلاق أن نجد العداء لرجال الساندينستا سائداً على نحو متشابه في وسائل الإعلام وفي أوساط النخبة^(٣). إن الأسباب الرسمية (حقوق الإنسان،

(٢) انظر المراجع في: Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.12, note (58).

(٣) لدليل شامل، انظر: Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, 1989).

الديمقراطية، التهديد السوفياتي، وما إلى ذلك) فيها ما فيها من المبالغة بحيث أنها لا تؤخذ مأخذ الجد، كما أنها على أية حال قد فُتدت مراراً وتكراراً دون جدوى مما كشف العيب في هذه المحاولات. إن القضية الحقيقية هي تلك التي شخّصها فيغوريز. فالمسألة الوحيدة القابلة للمناقشة على مدى السنين كانت مسألة تكتيكية: كيف تعاد نيكاراغوا إلى «نمط أمريكا الوسطى» وكيف تُفرض عليها «المقاسات الإقليمية» - تلك المطبّقة على الدول العميلة للولايات المتحدة. إن أموراً كحرية الصحافة وحقوق الإنسان أثارت مشاعر أخلاقية وتحورية عميقة في نيكاراغوا، بالضد من ديمقراطيات فصائل الموت في الأقطار المجاورة أو في غيرها من الدول ذات السجل الأنكى بكثير لكنها تتمتع بميزة تغفر لها ذلك، وهي احترامها لأولويات الولايات المتحدة^(٤). كذلك، فإن الانتخابات في دول الإرهاب تكشف عن تقدم يثلج الصدر نحو الديمقراطية، ولكن ليس في نيكاراغوا حيث تطبّق مقاييس مختلفة جذرياً. كانت انتخابات سنة ١٩٨٤ شيئاً لا يطاق بالنسبة إلى الولايات المتحدة لأنه لم يكن من الممكن السيطرة عليها. لهذا بذلت واشنطن ما في وسعها لإرباك تلك الانتخابات، كما أنها ألغيت من التاريخ بواسطة وسائل الاعلام، كما هو المطلوب. أما في حالة انتخابات سنة ١٩٩٠ التي طال انتظارها، فقد تدخلت فيها الولايات المتحدة تدخلًا واسعاً منذ البداية وذلك لإنجاح مرشحها، ليس فقط بإغداق الأموال التي نالت شيئاً من الدعاية عنها، بل - وهذا أمر أهم ويُعتبر مقبولاً دون جدال - بإعلانات البيت الأبيض أن انتصار مرشح الولايات المتحدة هو وحده الذي سُنهي المقاطعة الاقتصادية الأمريكية غير الشرعية ويعيد المساعدات إلى سابق عهدها.

وباختصار، قيل للنخبين في نيكاراغوا إن لديهم خياراً حراً: انتخبوا مرشحنا، أو راقبوا أطفالكم يموتون جوعاً^(٥).

Editorial in: *Washington Post* (1 March 1986).

(٤)

Chomsky, *Detering Democracy*, انظر: (٥) عن رد الفعل بالنسبة إلى نجاح الاستراتيجية، انظر: chap.10.

ولدراسة مقارنة حول معالجة وسائل الاعلام انتخابات سنة ١٩٨٤ في نيكاراغوا والسلفادور، انظر:

Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988), chap.3.

النموذج نفسه استخدمه لكس ريتان في دراسة دقيقة للصحافة الأوروبية. وكان المدى أكثر اتساعاً مما كان في وسائل الإعلام الأمريكية. وهكذا، طبقت جريدة غارديان اللندنية، ملتزمة القياسات المهنية، المعايير نفسها في كلا الحالتين، على نقيض وسائل الإعلام الأمريكية، التي شكّلت معاييرها وفق متطلبات الدولة. في الطرف الآخر، فإن جريدة لسيراسيون الباريسية المزعومة يسارية اتسقت، تحسباً منها بالواجب، مع الأوامر البريطانية، والدراسة كاشفة بالنظر إلى الاستعمار الثقافي لأوروبا في العقود الأخيرة، وبخاصة فرنسا:

Lex Rietman, *Over objectiviteit, betonrot en de pijlers van de democratie: De Westeuropese pers en het nieuws over Midden-Amerika* ([n.p.]: Universiteit Nijmegen, Instituut voor massacommunicatie, 1988).

عن المعالجة المقارنة للانتخابات السلفادورية والنيكاراغوية ١٩٨٩ - ١٩٩٠ في جريدة نيويورك تايمز، انظر:

Patricia Goudvis, «Making Propaganda and Mobilizing Support,» (University of Texas, Institute of Latin American Studies).

توضح هذه الجهود المبذولة لتخريب انتخابات ١٩٩٠ في نيكاراغوا عند مقارنتها بالاستقبال الذي حظيت به انتخابات هندوراس المجاورة في الوقت عينه بالضبط. فقد لقيت انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ التي جرت في هذا القطر تغطية ضئيلة في وسائل الإعلام الأمريكية لكنها كانت تغطية ترحيبية على العموم، إذ وصفت الانتخابات المذكورة بأنها «مأثرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي اتخذت من هندوراس دليلاً على أن الحكومات المنتخبة ديمقراطياً المؤيدة من قبلها في أمريكا الوسطى قد أخذت تثبت أركانها». وقد نفت الرئيس بوش حكومة هندوراس، عند لقائه رئيس جمهوريتها رافائيل كولياخاس بعد انتخابه بأنها «مثال موجح بالوعد الديمقراطي الذي يتشر اليوم في أرجاء الأمريكتين»^(٦).

إن نظرة عن كثب تساعدنا على فهم المقصود بمعنى «الديمقراطية» في الثقافة السياسية. فقد انحصرت انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر بين الحزبين التقليديين. كان أحد المرشحين من أسرة صناعية ثرية، والآخر من أسرة من كبار أصحاب الأراضي. وتعلمنا الصحافة التي أشادت بهذه المأثرة في تقدم الديمقراطية أن مستشاري المرشحين «يقرون بعدم وجود فارق جوهرى يذكر بين الاثنين أو بين السياسات التي سيتبعانها عند تولي الرئاسة». إن كلا الحزبين يمثل كبار أصحاب الأراضي والصناعيين وله صلات وثيقة بالعساكر، وهم الحكام الفعليون الذين هم مستقلون عن السلطة المدنية التي ينص عليها الدستور، ولكنهم يعتمدون كثيراً على الولايات المتحدة كما يعتمد عليها الاقتصاد. تقول صحيفة سنترال أمريكا ريبورت الصادرة في غواتيمالا: «في غياب المناقشة حول أمور جوهرية يعول كلا المرشحين على الإهانات والافتراءات لتسليية الجمهور في الاجتماعات الانتخابية والدعوات السياسية» - فإذا كان هذا مألوفاً من الجمهور الأمريكي، فإنه لم يحدث بمحض الصدفة. إن المشاركة الشعبية محدودة بالتصويت الرمزي الطقوسي. هذا، وقد وجه حزبا المعارضة المجازان شرعياً (الديمقراطي المسيحي والديمقراطي الاجتماعي) اتهامات بحدوث تزوير واسع النطاق في هذه الانتخابات.

ما إن اقترب موعد الانتخابات حتى تصاعدت الاعتداءات على حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن. وفي الأسابيع التي سبقت الانتخابات وقعت أعمال هجومية بالقنابل ونيران البنادق ضد الشخصيات السياسية المستقلة والصحفيين وزعماء نقابات العمال، وقد شجب

= مع إقامة الدليل على نمط الخضوع نفسه لبرامج الحكومة الأمريكية المنغرية عوضاً عن أي اهتمام بالقيم الديمقراطية والمقاييس المهنية. وهكذا، في حالة السلفادور، لم يكن ثمة أي ذكر لحرية الكلام، أو الاجتماع، أو الصحافة، وبالكاد أي تعليق على انتهاكات الجيش والتهديدات بالموت ضد مرشحي المعارضة، أو مناخ الإرهاب والرعب العام. في حالة نيكاراغوا، حيث كانت الظروف أكثر اعتدالاً، عكس البرنامج. ولم تتم الإشارة إلى قيام الكوترا بتمزيق الانتخابات، وقد كان قاسياً، في حين أن سوار EMLN في السلفادور كانوا دوماً موضوع نقاش بانتظام بهذه العبارات. وهكذا، في النموذج الموثق جداً.

Wilson Ring in: *Boston Globe*, 24/11/1989.

(٦)

New York Times, 27/11/1989, and George Bush in: *Associated Press*, 17/4/1990.

انظر أيضاً:

هذه الخطة لقمع المنظمات الشعبية رئيس «لجنة التنسيق للمنظمات الشعبية» والأمين السابق للجامعة الوطنية خوان أليندريس. وفي الأشهر السابقة قامت قوات الأمن بشن حملة من العنف السياسي شملت اغتيال زعماء لنقابات العمال، كما قامت بإعدامات كيفية وتركت الأجساد المشوهة بالتعذيب على قارعة الطرقات لأول مرة. وقد أفادت منظمة حقوق الإنسان (CODEH) أن ثمانية وسبعين شخصاً في الأقل قد قتلهم قوات الأمن ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو، في حين تضاعفت حالات التعذيب والضرب المبلّغ عنها إلى أكثر من ثلاثة أضعاف خلال السنة السابقة. ولكن إرهاب الدولة ظل على مستوى أدنى من أن يقلق رأي النخبة في الولايات المتحدة.

انتشرت المجاعة وعمّ الشقاء، وتزايد تركيز الثروة بأيدي القلة خلال حقبة «الديمقراطية»، وعانى ٧٠ بالمئة من السكان سوء التغذية. وبالرغم من المساعدات الأمريكية المتواصلة وعدم وجود نزاع مع رجال العصابات، فإن الاقتصاد يسير إلى الانهيار، مع هروب رأس المال والانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي، وتخصيص نصف موارد التصدير تقريباً لخدمة الديون. ولكن ليس هناك تهديد كبير للنظام والأرباح تتدفق^(٧).

وباختصار، فإن هندوراس، شأنها شأن كولومبيا، هي ديمقراطية جديدة بالإطراء، وليس هناك ما يدعو إلى القلق بشأن «ساحة اللعب المستوية» بالنسبة إلى انتخاباتها، على خلاف الأمر في نيكاراغوا.

هذا وحتى السلفادور وغواتيمالا، وهما من دول عصابات القتل التي يديرها عسكري تدعمهم الولايات المتحدة، تعتبران من الديمقراطيات. ويفصح رأي النخبة عن الفخر بإقامة هذه المقابر وإدامتها، مع «انتخابات حرة» سمح بها بعد موجة من التذبح والتعذيب والاختفاء والتشويه وغير ذلك من وسائل السيطرة الفعالة. أما التدمير المادي لوسائل الإعلام المستقلة وقتل المحررين والصحفيين من قبل قوات الأمن، فهما من الأمور التي تطمس دون تعليق من قبل زملاء الصحافة الأمريكيين، وكذلك شأن الفضائح الأخرى.

يسمع المرء أحياناً تعليقاً نزيهاً يصدر عن أحدهم. مثلاً، يواكيم ميتر من جامعة بوسطن، وهو مؤيد بارز من الأكاديميين لسياسات إدارة ريفان في أمريكا الوسطى، فقد علق قائلاً إن الولايات المتحدة «قد نصّبت ديمقراطيات على أسلوب ألمانيا هتلرية» في السلفادور وغواتيمالا^(٨). ولكن مثل هذه الصراحة تشذ عن المعتاد.

Central America Bulletin (CARIN) (August 1989).

(٧)

مجلس شؤون نصف الكرة: 24/11/1989; News and Analysis (Council on Hemispheric Affairs (COHA)), 24/11/1989; Washington Report on the Hemisphere (Council on Hemispheric Affairs (COHA)) (22 November 1989); Central America Report (CAR) (Guatemala), 17 and 24/11/1989, and Latinamerica Press (Peru), 24/8/1989.

(٨) بحث تبعاً لجريدة كرونيكل، تلفزيون (ABC)، بوسطن، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

مقتبس بإذن منه.

يبد أن نيكاراغوا شيء مختلف بسبب التهديد الناجم عن القومية المستقلة والاصلاح الاجتماعي، ذلك التهديد الذي تفاقم بسبب فقدان الولايات المتحدة سيطرتها على قوى الأمن، وهذه مشكلة نشأت في أماكن أخرى أيضاً، وهي مشكلة خطيرة، ذلك أن الوسيلة التقليدية للقمع ولتصفية الميول غير المرغوب فيها تكون عندئذ غير متوفرة. كان من الضروري، في حالي غواتيمالا وتشيلي، اللجوء إلى الحقن الاقتصادي والتخريب والقوة العسكرية لقلب الأنظمة الديمقراطية وإقامة المقاسات الاقليمية المفضلة. أما في حالة جمهورية الدومينيكا، فقد اقتضى الأمر غزواً مباشراً لمنع العودة إلى نظام دستوري. وكانت الاستجابة للمشكلة الكوبية تتمثل بالعدوان المباشر في خليج الخنازير، وحين جعل الرادع السوفياتي مثل هذه المحاولات غير متصورة في المستقبل، شنت حملة لم يسبق لها مثيل من الإرهاب الدولي مع حرب اقتصادية وعقائدية متواصلة - وهذه لم تكن بدورها بدافع من الأسباب التي يعرضها الخط الرسمي لدعايات الحكومة ووسائل الاعلام، وهي أسباب غير قابلة للتصديق. ثمة حالات أخرى تتطلب إجراءات مختلفة، بما في ذلك بنا، وهي هدف آخر قديم من أهداف التدخل الأمريكي، الأمر الذي سنعالجه الآن.

أولاً: الاستعمار الزاحف

من الجائز لنا أن نفكر في العالم الثالث على النحو الذي كنا نفكر فيه في السنين الأولى لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تخطيط: نفكر فيه كمنطقة «تقوم بوظيفتها الرئيسية كمصدر للمواد الأولية وكسوق» للمجتمعات الصناعية الغربية^(٩). لقد كان أحد دواعي النزاع الدولي الدائم يتمثل بإخفاق الامبراطورية السوفياتية في القيام بوظيفتها بالطريقة المطلوبة. من المؤمل أن تحمل هذه المشكلة الآن إذ تسير أوروبا الشرقية قدماً نحو الظروف الشبيهة بما هو سائد في المكسيك والبرازيل والفيليبين. إن من الممكن، إذن، قبر الخوف من «الشيوعية الزاحفة» إذ تمتد أشكال الاستعمار الحديثة نحو حدودها الطبيعية.

إن مجموعات الدول الكبرى الثلاث تنقض الآن بلهفة على الامبراطورية السوفياتية المتهاوية (كما انقضت على الصين قبل بضع سنوات) بحثاً عن الأسواق والموارد وفرص الاستثمار، وتصدير التلوث، واليد العاملة الرخيصة والأمكنة الخالية من الضرائب وغير ذلك من نعم العالم الثالث المألوفة. وتكون هذه الجهود المبذولة لغرض النموذج المفضل المكوّن من مجتمع ثنائي الطبقة، مفتوح للاستغلال وتحت حكم أرباب العمل مصحوبة بالكلام المزوّق اللازم عن انتصار التعددية السياسية والديمقراطية. يمكننا في الحال أن نقدر جدية النيات بنظرة واحدة إلى ردّ الفعل نحو الحركات الشعبية التي قد تقوم فعلياً بتطبيق الديمقراطية والتعددية في الأقطار التقليدية من العالم الثالث، وإلى «أزمة الديمقراطية» داخل المجتمعات الصناعية ذاتها. ولا حاجة بنا أن يشغلنا الكلام الرنان عن ذلك.

Chomsky, *Detering Democracy*, chap.1, p.5.

(٩) انظر:

لعلنا نأخذ علماً كذلك بالفهم الواسع - وإن كان ضمناً - ومفاده أن النموذج الرأسمالي ذو تطبيق محدود؛ فكبار رجال الأعمال قد أدركوا منذ زمن أن هذا النموذج ليس لهم. والمجتمعات الصناعية الناجحة تتعد عنه كثيراً، كما ابتعدت عنه في الماضي - وهذا أحد الأسباب التي تفسر كونها مجتمعات صناعية ناجحة. وفي الولايات المتحدة نجد أن قطاعات الاقتصاد التي ظلت قادرة على المنافسة هي تلك التي تتغذى من الوعاء العام: صناعة التقانة العالية والزراعة كثيفة رأس المال، وصناعة المواد الصيدلانية وغيرها. مثل هذا الابتعاد عن النموذج الرأسمالي هو أكثر عمقاً في أغلبية الأنظمة الأخرى التي تأخذ برأسمالية الدولة، حيث يجري تنسيق التخطيط من قبل مؤسسات الدولة والشركات الكبرى الصناعية والمالية، أحياناً بصحبة عمليات ديمقراطية وعقد اجتماعي من أنماط متنوعة وأحياناً من دونها. إن أمجاد الاقتصاد الحر تعطي سلاحاً مفيداً ضد السياسات الحكومية التي قد تفيد عموم السكان، أما الرأسمالية فستكون بالطبع وافية بالغرض بالنسبة إلى المستعمرات السابقة والامبراطورية السوفياتية. إن النموذج، بالنسبة إلى الذين «سيقومون بوظائفهم» خدمة لسادة النظام العالمي، هو نموذج يوصى به كثيراً؛ فهو سيسهل استغلالهم. ولكن الأغنياء والأقوياء في داخل البلاد قد قَدروا، من زمن بعيد، الحاجة إلى حماية أنفسهم من قوى التدمير الكامنة في رأسمالية السوق الحرة، وهي التي قد توفر مواضيع مناسبة للخطب المثيرة، وهذا فقط طالما كانت الصدقات العامة والأجهزة التنظيمية المختصة بالحماية مضمونة البقاء وسلطة الدولة ساهرة لتبلي النداء عند الاقتضاء.

ثانياً: «التفكير الجديد» لدى بوش

ما هو، إذن، التطور المحتمل لسياسة الولايات المتحدة نحو العالم الثالث في عصر ما بعد الحرب الباردة؟ لقد أعلن الجواب عن هذا السؤال، وهو الجواب الذي ورد في طيات الفصول السابقة، إعلاناً صارخاً وواضحاً من قبل إدارة بوش في العشرين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، ألا وهو: كثير من الشيء ذاته.

ولكن ليس الشيء ذاته بالضبط. فإحدى المشاكل هي الحاجة إلى بعض التعديلات في إطار الدعاية. إن الغزو الأمريكي هو حدث تاريخي في جانب من جوانبه. وخروجاً عن المعتاد، لم يرر هذا الغزو كجواب عن تهديد سوفياتي وشيك. حين قامت الولايات المتحدة بغزو غرينادا قبل ذلك بست سنوات كان لا يزال من الممكن تصوير العمل كرد فعل دفاعي لمكائد الدب الروسي الذي يسعى إلى ختقنا ابتغاء مخططاته العالمية. وكان بوسع رئيس هيئة الأركان المشتركة أن يلعلع بشكل جدي قائلاً إنه في حالة هجوم سوفياتي على أوروبا الغربية فقد تقوم غرينادا بقطع الخطوط البحرية في الكاريبي وتمنع الولايات المتحدة من تجهيز النفط إلى حلفائها المحاصرين، وهذا بتأييد من فئة جديدة من علماء البحث الذين خلقوا لهذا الغرض^(١٠). وفي خلال الثمانينيات جرى تبرير الهجوم ضد نيكاراغوا بالخطر الذي مفاده أننا

(١٠) انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٢، والهامش رقم (٢٤).

إذا لم نوقف الشيوعيين هناك فستدققون عبر الحدود من هارلنغن في تكساس، وهي على مسافة يومين بالسيارة. هناك تنوعات أكثر سفسطة وذات وزن للطبقات المتعلمة. أما في حالة بنها، فحتى خيال وزارة الخارجية الأمريكية وكتاب الافتتاحيات في الصحف لم يستطع أن يمتد إلى ذلك الحد.

ولحسن الحظ، فقد تم رؤية المشكلة مسبقاً. فحين قرر البيت الأبيض أن صديقه نورويغا قد أصبح أكبر من حجمه الحقيقي ولا بد من أن يذهب، تناولت وسائل الإعلام العصا وشنت حملة لتحويله إلى أخبث شيطان عرفه التاريخ منذ أتيلاً، ملك البرابرة الذي دمر أوروبا في القرن الخامس، وكانت هذه الحملة تكراراً للمهمة الخاصة بالقذافي قبل ذلك ببضع سنين. وتم تصعيد الجهد بواسطة «حرب المخدرات» وهي الخديعة التي أطلقتها الحكومة ووسائل الإعلام لغرض تعبئة السكان خوفاً من أنه قد أصبح من المستحيل الآن زج مخطط الكرملين في الأمر - هذا ولغرض إكمال الصورة ينبغي لنا كذلك أن نأخذ علماً بالرواية الرسمية، وقد نشرت حسب الأصول كحقيقة واقعة في جريدة نيويورك تايمز: «إن الحملة ضد المخدرات قد أصبحت، وبشكل متزايد، من أولويات الإدارة والكونغرس معاً بعد أن أعطى التهديد السوفياتي المتضائل فرصة لواشنطن لكي تلتفت نحو القضايا المحلية»^(١١).

كانت عملية الدعاية نجاحاً ساحقاً. وقد وقف تيد كويل خطيباً ليقول: «إن مانويل نورويغا ينتمي إلى جمعية الأوغاد الدوليين، من أمثال عيدي أمين، وسواه، الذين لا يحب الأمريكيون شيئاً أكثر من كرههم. لذا فقد تم ضمان تأييد الجمهور القوي من أجل القيام بعملية انتقامية [كذا]»^(١٢). لماذا كره الأمريكيون نورويغا في ١٩٨٩ وليس في ١٩٨٥؟ لماذا صار من الضروري الإطاحة به الآن وليس آنذاك؟ إن الأسئلة التي ترد على الخاطر فوراً يجري تحاشيها على نحو منتظم. وبإستثناء بعض الحالات - وغالباً بعد إنجاز المهام - فإن وسائل الإعلام التفتت حول الراية بورع وحماسة وسربت أسخف القصص من البيت الأبيض إلى الجمهور^(١٣)، في حين أحجمت، التزاماً منها بالحق، عن توجيه الأسئلة الواضحة وعن رؤية الحقائق الظاهرة للعيان.

ويجد البعض كل هذا أكثر مما ينبغي. قال ديفيد تيهان الذي يكتب في جريدة بوسطن غلوب، معلقاً على التغطية الإعلامية لبنها، فوصف وسائل الإعلام بأنها «رطط أليف، إن لم نقل ذليلاً يلحق الأقدام، يعيش على العظام التي تلقى في وجار الكلاب الصحفي، رطط يسعده أن يستجيب للكاذب بأساليب النثر التي تحفل بالعبادة». وذكرت جريدة وول ستريت جرنال أن شبكات التلفزيون الأربع قدمت «الجانب الحكومي من القصة». كان هناك تشكك متفرق في كتابة التقارير الصحفية والتعليق على الأحداث، ولكن الأغلبية

Andrew Rosenthal in: *New York Times*, 26/1/1990.

(١١)

Progressive (February 1990).

(١٢) اقتباس من تلفزيون (ABC) في:

(١٣) مثال على ذلك قصة مخازن الكوكايين لدى نورويغا، التي ظهرت أنها مخازن طامال (= طعام

مكسيكي مُعد من دقيق الذرة ومن لحم مفروم مع الفلفل الأحمر)، كما ذكر بعد بضعة أسابيع عقب الحصول على النتيجة المناسبة: Susanne Schafer in: *Boston Globe*, 24/1/1990.

سايرت الحكومة في حماسها لما سماه جورج ول «ممارسة سياسة حسن الجوار، وعملاً من أعمال العافية في نصف الكرة الأرضية، تعبيراً عن حقوقنا ومسؤولياتنا هناك» - بصرف النظر عما قد يفكر فيه شذاذ الآفاق وراء حدودنا، كما اتضح من الاستهجان العام^(١٤).

كانت إدارة بوش ترفل بطبيعة الحال بالجدل. وقد قال أحد مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية: «إن المحافظين الجمهوريين سعداء لأننا كنا على استعداد لإظهار شيء من العضلات، ولا يستطيع الأحرار الديمقراطيون أن يواجهوا انتقاداً لأن الأمر يُعتبر نجاحاً في أوساط واسعة جداً»^(١٥)، إن وزارة الخارجية إنما تسير على نهج تقاليد ثابتة فتقارن، بشكل يظهر التناقض، بين «المحافظين» الذين يدعون إلى دولة قوية وعنيفة، و«الأحرار» الذين لا يتفقون أحياناً مع «المحافظين» على أسس تكتيكية، خشية أن تكون الكلفة علينا أعلى مما ينبغي. كان ذلك المسؤول نفسه قد قال أيضاً في معرض حديثه إن هذه التطورات الحميدة «من شأنها أن تعطينا قوةً أشد بأساً».

أما الجمهور، فلا شك أن عدداً منه كان متحمساً كذلك بشأن الفرصة المتاحة لـ «رفس عجيزة ما صغيرة في بناء» - إذا استعرنا شيئاً من الكلام الفارغ الذي وضعه المشرفون على إعداد جورج بوش في جهودهم المضحكة لتحويل الأرسقراطي المزيّل الساكن في نيو إنغلاد إلى عملاق تكساشي. ولكن من المثير للاهتمام قراءة الرسائل الموجهة إلى المحرر في الجرائد الرئيسية، وكانت تميل إلى التعبير عن العداء للعدوان، مع الإفصاح عن كثير من الحزّي والعذاب، وغالباً ما قدمت معلومات وتحليلات وآراء بعيدة النظر كان كتاب المهنة يتجنبونها بحذر.

أما رد الفعل الأكثر مهنيةً، فقد صدر عن مراسل جريدة واشنطن بوست، ديفيد برودر، العتبر، إذ لاحظ أن هناك شيئاً من تسقط الأخطاء في «حصافة عمل بوش» من «اليسار» (ويعني ذلك على ما يُفترض المجلس الوطني للكنائس، وبعض الليبراليين المعتدلين، إذ إن غير هؤلاء هم خارج أفق تفكيره، كما أن من المستبعد عن ذهنه الفكرة التي تفيد احتمال وجود انتقاد على أساس آخر غير الحصافة). لكنه يرفض «هذه الاستكانة من جانب اليسار» بازدراء قائلاً: «يا له من هراء». فغزو بنما ساعد على توضيح «الظروف التي أصبح فيها التدخل العسكري شيئاً معقولاً». ثم مضى هذا المراسل موضحاً «أن أفضل تعريف للاجماع الوطني الجديد» قد قدمه كاسبر واينبرغر، وزير الدفاع في حكومة ريغان، الذي قدّم «سته معايير أحسن التمعّن فيها والتعبير عنها». تبيّن أربعة من هذه المعايير أن التدخل يجب أن يكون مصمماً لكي ينجح. ويضيف المعياران الآخران أن العمل يجب أن يكون «جوهرياً لمصلحتنا القومية»، وأن يكون هو «الملجأ الأخير» لتحقيق ذلك^(١٦).

Boston Globe, 4/1/1990; José de Cordoba in: *Wall Street Journal*, 22/12/1989, and (١٤) George Will in: *Washington Post* (25 December 1989).

Stephen Kurkjian and Adam Pertman in: *Boston Globe*, 5/1/1990. (١٥)

David Broder, «When US Intervention Makes Sense», *Washington Post* (22 January 1990). (١٦)

James Franklin in: *Boston Globe*, 21/12/1989.

في إدانة المجلس الوطني للكنائس، انظر:

والغريب أن برودر تجاهل أن يضيف الملاحظة الواضحة بشأن هذه المعايير المثيرة للإعجاب: ألا وهي أن من الممكن أن يستعملها هتلر بسهولة ويسر.

يعتقد برودر «أن المرشح الديمقراطي مايكل دو كاكيس، طرح بعد تحبته حول مسألة التدخلات العسكرية مجموعة من القياسات تشبه كثيراً معايير واينبرغر» خلال الحملة الانتخابية للرئاسة في سنة ١٩٨٨. وهذه القياسات، كما عرضها المستشار الأقدم للسياسة الخارجية للمرشح المذكور هي أن من الجائز لقوات الولايات المتحدة أن تستخدم لـ «ردع العدوان ضد أراضيها، ولحماية المواطنين الأمريكيين، واحترام التزاماتنا بموجب المعاهدات، ولاخذاً عمل ضد الإرهابيين» بعد أن تكون الوسائل السلمية قد أخفقت. وينتهي برودر إلى القول معبراً عن الرضا «إن غزو بنما تنطبق عليه كل هذه القياسات».

ويمكن المرء أن يقدر ما ساد من انشراح في صدور دعائبي وزارة الخارجية الأمريكية من هذا الكلام. فحتى هؤلاء لم يتجرأوا على الإدعاء بأنهم يردعون عدواناً بنمياً أو يتخذون عملاً ضد إرهابيين. وبينما كانوا يقومون بالروتين المعتاد بشأن حماية أرواح الأمريكيين، فإن من غير المحتمل أنهم توقعوا أكثر من ابتسامات التأدب ترسم على وجوه الناس.

أبدت كذلك تلك اللاتفاتة الطقوسية نحو القانون الدولي، لكنها هي أيضاً لم تكن مقصودة بشكل جدي إلا بالكاد. فقد أشار إلى طبيعة المسعى توماس بيكرينغ، سفير الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة، الذي أعلم المنظمة الدولية أن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة (التي تقيد استخدام القوة بالدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح إلى حين قيام مجلس الأمن بالعمل) «تنص على استخدام القوات المسلحة للدفاع عن قطر ما، للدفاع عن مصالحنا وعن شعبنا». كما أن هذا قد أوضحته نظرية وزارة العدل بأن ذلك النص نفسه من الميثاق يتحوّل الولايات المتحدة غزو بنما للحيلولة دون «استخدام أراضيها قاعدة لتهديب المخدرات إلى الولايات المتحدة» - وهكذا فمن باب أولى أن تكون نيكاراغوا محولة بغزو واشنطن واحتلالها^(١٧).

والواقع أن من المستحيل بشكل جليّ التوفيق بين ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية ومعاهدة قناة بنما. بل حتى الجهود التي بُذلت قبل الغزو للإطاحة بنوريغا تخالف على نحو واضح التزاماتنا الرصينة كأمة مطيعة للقانون - بما في ذلك الحرب الاقتصادية التي دمرت الاقتصاد، وهذا أمر يُعتبر «حالة واضحة من حالات التدخل المباشر أو غير المباشر، وإجراء من إجراءات الإكراه ذات الطبيعة الاقتصادية» مما يمكن المخيلة أن تتصوره على حد تعبير تشارلز مكلنغ، الذي استشهد بالمادتين ١٨ و ١٩ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية التي تحرم مثل هذه الإجراءات «لأي سبب كان»، كما استشهد بنصوص واضحة أخرى. وتستثني الالتزامات نفسها، بالطبع الحرب الاقتصادية ضد نيكاراغوا، وهي التي شجبتها «المحكمة العالمية» ومجلس غات بتأييد من شتى الاتجاهات السياسية في الولايات

Associated Press, 20/12/1989, and Richard Cole in: Associated Press and Boston (17) Globe, 3/2/1990.

المتحدة. إن الإجراءات الأمريكية ضد بنما دينت كذلك من أقطار أمريكا اللاتينية على نحو روتيني وبشكل سطحي لا علاقة له بصلب الموضوع. ففي الأول من تموز/ يوليو ١٩٨٧ دانت منظمة الدول الأمريكية تدخل الولايات المتحدة في بنما بنسبة ١٧ صوتاً ضد صوت واحد (هو صوت الولايات المتحدة مع عدد من الدول العمياء امتنعت عن التصويت أو تغيبت عن الحضور). وقد علق على هذا الحدث (الذي تم تجاهله كالمعتاد) أدولفو أغيلار زنسر، المعلق السياسي المكسيكي والمشارك الأقدم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي قائلاً: «نحن اللاتينيين نعتقد أن القضايا التي تراعي الآخرين (كالديمقراطية) و(الحرية) وحتى المساعدات الاقتصادية هي في الغالب ذرائع محض لإخفاء الأغراض غير الشرعية»، ولهذا لم تتل سياسات الولايات المتحدة تأييداً في أمريكا اللاتينية، حتى بين «اللاتينيين الذين لا يجنون ثوار الكونترا ويوتون طردهم من السلطة»^(١٨).

وما سرّ برودر «أنا قد حققنا كثيراً من الوضوح لدى الأمة بشأن هذه المسألة [الخاصة بحق التدخل]، وهي مسألة انقسمنا من جرائها انقساماً كبيراً خلال حرب فيتنام وما بعدها. وينبغي لهذا الانجاز المهم ألا تحجبه بضعة أصوات منشقة من اليسار»، التي لديها تحفظاتها بشأن حصافة العمل. إن تقييم برودر يذكرنا بتعليق لشخصية بارزة من شخصيات أمريكا في القرن العشرين، وهو رجل السلام الراديكالي أي. جي. موسست الذي قال: «إن المعضلة بعد انتهاء حرب ما هي معضلة المنتصر. فهو يعتقد أنه أثبت توأ أن الحرب والعنف هما نافعان. من ذا الذي سيعلمه درساً الآن؟»

منذ الأيام الأخيرة لحروب الهند الصينية وجماعات النخبة قلقة من تآكل التأييد الشعبي للقوة والتخريب («ظاهرة أعراض فيتنام»). وقد بذلت جهود مكثفة لعلاج العلة ولكن دون جدوى. فافتراض أنصار ريغان أنه تم التغلب على الأمر بواسطة الانتصارات الدعائية عن مآسي المجتمعات التي فتك بها الرعب الأمريكي في الهند الصينية، وأزمة الرهائن الإيرانية، والغزو السوفياتي لأفغانستان. ولكن خاب فآلم حين حاولوا العودة إلى النمط التقليدي من التدخل في أمريكا الوسطى حيث اجبروا على العمل في الخفاء بتأثير رد الفعل الجماهيري واضطروا إلى اللجوء إلى إجراءات سرية وغير مباشرة لمزاولة الإرهاب والتخويف. وقد جرى التعبير، طوال الثمانينيات، عن آمال تبشر بأننا قد تغلبنا أخيراً «على العوائق المربضة أمام استخدام القوة العسكرية» (نورمان بودوريتز، مشيراً إلى الانتصار الأعظم في غرينادا). ويعبر برودر أيضاً، بنبرة أدق تليق بمعلتي من الأحرار، عن الأمل بأن الناس قد استردوا أخيراً عافيتهم وسيضعون حداً للفكرة المستحوزة على عقولهم بشأن حكم القانون وحقوق الإنسان.

(١٨) ميكلنغ، موظف سابق رفيع المستوى في وزارة الخارجية وأستاذ القانون الدولي:

Charles Maechling, «Washington's Illegal Invasion», *Foreign Policy* (Summer 1990), and Aguilar Zinser, «In Latin America, «Good» U.S. Intervention is Still No Intervention», *Washington Post* (5 August 1987).

انظر أيضاً أستاذ القانون الدولي في كلية فليشر للقانون والدبلوماسية في جامعة تفتس، إذ يدرس الأعمال غير القانونية الوقحة المتخذة بحق نوريفغا شخصياً: Alfred P. Rubin, «Is Noriega Worth Subverting US Law?» *Christian Science Monitor*, 19/3/1990.

بيد أن «الإجماع الجديد في الرأي» الذي تحدّث عنه برودر يعتبر وهماً إلى حد كبير، وهو مقتصر على الذين أقروا دائماً بأن المخططات العالمية للولايات المتحدة تتطلب اللجوء إلى أعمال العنف والإرهاب والتخريب التي تقوم بها الدولة. إن من الأصح وصف الإجماع الجديد بأنه ثقة عالية بالنفس من قبل أولئك الذين كانوا جزءاً من الإجماع القديم على شرعية العنف وعلى «الفعالية الحميدة» للإرهاب.

ولم يغب رد الفعل الذي أبدته النخبة تجاه الغزو عن الأنظار في الخارج. فقد شجبت افتتاحية لصحيفة كندية كبرى «ضحالة وسائل الإعلام الأمريكية وميلها إلى التهويل وما تتصف به من لامبالاة تقشعر لها الأبدان تجاه مصير البنميين الأبرياء الذين راحوا ضحية هذا الانتشار العسكري الصغير الناجح». وعلّق أحد كتاب الأعمدة على «روحية الوطنية العدوانية» التي تغذيها وسائل الإعلام فقال «إن هذه الوطنية العدوانية الفريدة في بابها هي على أشد ما يكون من الوضوح للأجانب ولكنها تكاد تخفى على أغلبية الأمريكيين. . . . إن على المرسلين الذين يريدون الحصول على آراء أخرى بديلة عن الغزو أن يذهبوا إلى أقاصي المجتمع الأمريكي لجمع الآراء عن الغزو، وهي آراء تكون في كل مكان في أقطار أخرى»، كما أن إجماع الرأي الأجنبي على معارضة هذا الاستخدام للقوة «لم يُعطَ إلا وقتاً وجيزاً في وسائل الإعلام الأمريكية هو في قصره كالمهلة التي تعطى للمحكوم عليه بالإعدام قبل التنفيذ. والمثل النموذجي على ذلك هو رد الفعل الفارغ على الفيتو الأمريكي ضد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي دان استباحة مقر إقامة سفير نيكاراغوا في بنما من قبل قوات الولايات المتحدة، وكانت نتيجة التصويت على ذلك القرار ١٣ إلى ١ وامتنعت بريطانيا وحدها عن التصويت»^(١٩).

وكما هو الحال دائماً، لئن كان العالم يشدّ عنا، فهذه مشكلته لا مشكلتنا.

ثالثاً: عملية القضية العادلة: الذرائع

إن لنا، في هذا السياق، أن نتحول إلى غزو بنما، الذي دشّن «عصر ما بعد الحرب الباردة». فبعد أن أطلق البيت الأبيض «بالونات» تجريبية مختلفة استقر على الحاجة إلى «حماية أرواح الأمريكيين» كسبب للغزو. وقد أعلن البيت الأبيض عن حدوث «مئات بمعنى الكلمة من حالات المضايقة والإساءة إلى الأمريكيين» في الأشهر الأخيرة وذلك من قبل قوات نورينغا - ولو أنه لم يصدر أي تحذير للمسافرين الأمريكيين للابتعاد عن بنما، وهو أمر يشير حب الاستطلاع. كان أحد الجنود الأمريكيين قد قتل بعد أن «اخترقت سيارته نقطة تفتيش عسكرية قرب منطقة عسكرية حساسة» (جريدة نيويورك تايمز). وزعم مسؤولون بنميون أن ضباطاً أمريكيين أطلقوا النار على مقر عسكري، فجرحوا جندياً ومدنيين اثنين أحدهما طفلة

Editorial in: *Toronto Globe and Mail*, 3/1/1990; Martin Mittelstaedt in: *Toronto Globe and Mail*, 22/12/1989, and *New York Times*, 18/1/1990.

تبلغ من العمر سنة واحدة؛ وقد أيد أحد الجنود البنمين الجرحى في مستشفى عسكري هذا الكلام للمراسلين الأمريكيين^(٢٠).

أما ما رجّح كفة الميزان، فهو التهديد الذي وجّه إلى زوجة أحد الضباط وكانت قد أوقفت وضربت. جاء في جريدة نيويورك تايمز «إن بوش غالباً ما يعاني صعوبة في المواقف المشحونة بالعاطفة، ولكن مشاعره العميقة ظهرت عليه بوضوح» حين تكلم عن هذا الحادث، معلناً على أحسن ما أوتي من أداء، من النوع الذي يتقنه أوليفر نورث، أن «هذا الرئيس» لن يقف مكتوف اليدين أمام التهديد الموجه إلى الأنوثة الأمريكية^(٢١).

والصحافة لم تفسّر لماذا رفض «هذا الرئيس» حتى إصدار احتجاج حين اختطفت، قبل ذلك ببضعة أسابيع، راهبة أمريكية هي ديانا أورتيز، وعذبت واغتصبت من قبل شرطة غواتيمالا - أو لماذا لم تجد وسائل الإعلام هذه القصة جديرة بالنشر بعد أن تناقلتها أسلاك البرق يوم السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر، كما أنه تجاهل الدعوات المتكررة لإجراء التحقيق التي وجهها رجال الدين وأعضاء الكونغرس. كما لم تلتفت الصحافة حين تعارضت «مشاعر بوش العميقة» مع استجابة «هذا الرئيس» لمعاملة النساء الأمريكيات والعاملين الآخرين في الحقلين الديني والإنساني في السلفادور قبل ذلك ببضعة أسابيع، تلك المعاملة التي كانت على هامش الأعمال الحكومية الوحشية وهي أعمال أثنى عليها جيمس بيكر في مؤتمر صحفي في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر قائلاً «إنها مناسبة بالتأكيد» - وهو تعليق لم يلق اهتماماً يذكر، ولعله لم يُعتبر مفيداً بعد اغتيال القساوسة اليسوعيين مباشرة^(٢٢).

كذلك مرّ مقتل الأخت مورين كورتني (من ميلووكي) والأخت تيريزا روزاليس من قبل إرهابيين نظمتهم الولايات المتحدة وذلك في نيكاراغوا في اليوم الأول من كانون الثاني/ يناير، مرور الكرام بعد بضعة أيام من إثارة بوش إعجاب وسائل الاعلام بـ «مشاعره العميقة»، كما لم تصدر دعوة للعمل من أجل حماية الأنوثة الأمريكية. يصح هذا أيضاً حين أصيبت الأخت ماري مكاي بجروح بليغة بنيران رجال مسلحين أطلقت من شاحنة مكشوفة في سان سلفادور بعد أربعة أيام من صدور إدانات تلهب المشاعر أطلقتها السفارة الأمريكية ضد المعارضة السياسية. كذلك لم يثر مقتل بن لندر من قبل ثوار الكونترا في ١٩٨٧ أية دعوة لحماية أرواح الأمريكيين، حتى بعد أن أدلى فرمين كارديناس، رئيس العمليات للكونترا، بشهادة تحت اليمين جاء فيها أن أحد قادة الكونترا، أنريكي بيرموديز، هو الذي أمر بقتل

(٢٠) ورد مارلين فيتزوتتر في: John Mashek in: *Boston Globe*, 20/12/1989; Elaine Sciolino in: *New York Times*, 4/1/1990; Ian Ball in: *Daily Telegraph* (London), 21/12/1989; Eloy Aguilar in: *Associated Press*, 18/12/1989, and Lindsey Gruson in: *New York Times*, 20/12/1989.

Andrew Rosenthal in: *New York Times*, 22/12/1989. (٢١)

Associated Press: 6/11/1989; 2/12/1989 and 6/1/1980; *Associated Press and Miami Herald*, 7/11/1989; Patti McSherry in: *In These Times* (20 December 1989), and Rita Beamish in: *Associated Press*, 29/11/1989.

لندر لنسف مشروع صغير لبناء أحد السدود كان القتل يعمل فيه في قرية نائية - وهذه حقيقة أخرى لم تحظَ بالاهتمام على طريقةٍ لم تعرف بعد^(٣٣).

الذريعة الأخرى المقدمة هي التزامنا بالديمقراطية، وقد اعتدي عليها شر اعتداء حين سرق نوريغا انتخابات سنة ١٩٨٩ التي فاز بها المرشح المدعوم من أمريكا، غيلرمو إندارا، وقد ولى السلطة الآن على يد الغزو. ثمة اختبار واضح يرد إلى الذهن: ما الذي جرى في الانتخابات السابقة في سنة ١٩٨٤ حين كان نوريغا لا يزال الوغد السفاح الخاص بنا؟ والجواب أن نوريغا سرق هذه الانتخابات بعنفٍ أشد كثيراً مما جرى في سنة ١٩٨٩ إذ قُتل شخصان وجرح أربعون حين أطلقت القوات النار على مظاهرة احتجاجية. وقد حرمت هذه الأعمال المرشح أرنولفو آرياس من انتصاره لصالح المرشح الآخر نيقولا أرتيتو بارليتيا، المعروف منذئذٍ في بنا بـ «النصاب». عارضت واشنطن انتخاب آرياس الذي خشيت «أن يصنع السلطة وسياساتها بصبغة قومية متطرفة غير مرغوب فيها» (عن أحد مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية)؛ وقد فضلت واشنطن بارليتيا، وهو تلميذ سابق لوزير الخارجية جورج شولتز، وكانت حملته الانتخابية قد تلقت أموالاً من الحكومة الأمريكية كما يفيد السفير الأمريكي إفريت بريغز. أرسل شولتز إلى بنا لإضفاء الشرعية على النصب الجاري فامتدح الانتخابات بصفقتها «تبدأ بتدشين العملية الديمقراطية»؛ وجاءت برقية التهئة، التي أرسلها الرئيس ريغان إلى بارليتيا قبل سبع ساعات من التصديق على انتصاره، لكي ترمز إلى موافقة الولايات المتحدة على النتيجة^(٣٤).

صمّت وسائل الإعلام آذانها عما يجري، غير مكترثة بالتقرير الذي وضعه النائب السابق الأب روبرت درينان عن النصب والاحتيال في الانتخابات، وكان يتكلم أمام المراقبين الأجانب الذين راقبوا عمليات الانتخاب. لم يظهر أي انتقاد للانتخابات في الجرائد الرئيسية نيويورك تايمز، واشنطن بوست، لوس أنجيليس تايمز، ميامي هيرالد، وغيرها، وإن كانت قد غيرت مواقفها سراعاً وبدأت تنشر المقالات الافتتاحية التي تهاجم نوريغا لإخفاقه في تلبية مستوياتنا الديمقراطية العليا بعد أن أعطت إدارة ريغان إشارتها بالتحويل ضده^(٣٥).

Associated Press and New York Times, 3/1/1990; Mark Uhlig in: *New York Times*, (٢٣) 4/1/1990; Oswaldo Bonilla in: *Boston Globe*, 4/1/1990; *Associated Press*: 3 and 4/1/1990, and *Miami Herald*, 6/1/1990.

Reuters and Boston Globe, 24/1/1990: «وقد شاهدنا الكمين»: 1990; Don Podesta in: *Washington Post* (22 January 1990), and Mark Uhlig in: *New York Times*, 28/1/1990.

الثلاثة الأخرى يذكرون أخيراً الدليل الذي توفّر على الفور حول الشهود إضافة إلى معلوماتنا التي تورّط الكونترا - حول دعوى أسرة لندر في ميامي انظر: *Links* (Fall 1989), and *Associated Press*, 1/2/1990.

CAA, vol.11, no.33 (1984); Seymour Hersh in: *New York Times*, 22/6/1986; Alfonso (٢٤) Chardy in: *Miami Herald*, 29/2/1988 and 3/3/1988; Edward Cody in: *Washington Post* (8 January 1990); John Weeks, «Panama: The Roots of Current Political Instability», *Third World Quarterly* (July 1987), and *News and Analysis*, 5/4/1988.

Ken Silverstein in: *Colombia Journalism Review* (May-June 1988).

(٢٥)

كان المرشح المدعوم من أمريكا في انتخابات ١٩٨٩، غيليرمو إندارا، مقرباً من آرياس، وقد ظل الناطق باسمه في بنا حتى وفاته في سنة ١٩٨٨ في منفاه الاختياري. كان إندارا قد عمل وزيراً للتخطيط في حكومة آرياس في سنة ١٩٦٨ «وكان من عاداته الكلام، على نحو يكاد يكون حالماً، عن اليوم الذي يعود فيه آرياس (علامة من العناية الإلهية) لقيادة البلاد» (أسوشيند بريس). وتعلّق جريدة واشنطن بوست الآن أن إندارا إنما اختير لخوض الانتخابات في ١٩٨٩ في «الدرجة الأولى نظراً إلى علاقاته الوثيقة بالراحل أرنولفو آرياس، السياسي البنمي الأسطوري، الذي أخرجه العساكر من رئاسة الجمهورية ثلاث مرات منذ الأربعينيات» - كلام صحيح، لكنه مجتزأ بعض الشيء. فوسائل الإعلام قد صمّت أذانها مرة أخرى تادباً حين شجب إندارا خلال الغزو «النصب والاحتيال في سنة ١٩٨٤». كما أنها لم تسأل لماذا لم يستيقظ «توقنا إلى الديمقراطية» إلا بعد أن أصبح نوريغا شخصاً مزعجاً لواشنطن بدلاً من شخص يعول عليه^(٢٧).

لعل السبب في فقدان نوريغا الخطوة هو فساد وإيمانه بأعمال العصابات. لكن بوسعنا أن نرفض هذه الفكرة. فقد كان معروفاً عن نوريغا أنه وغد سَفّاح حين كان حليفاً للولايات المتحدة، وظل كذلك دون تغيير يذكر عندما انقلبت عليه الحكومة الأمريكية، فانقلبت عليه بالتالي وسائل الإعلام. يضاف إلى هذا أن نوريغا لا يصل إلى حد الإجرام الذي يمارسه أناس تؤيدهم الولايات المتحدة برحابة صدر. وقد ذكر تقرير منظمة «الراصد للأمريكتين» الصادر في سنة ١٩٨٨ عن حقوق الإنسان في بنا وجود إساءات فصلها التقرير، ولكن ليس فيه ما يقارن من قريب أو من بعيد بسجل عملاء الولايات المتحدة في المنطقة، أو في غيرها، حتى في الأقطار الأقل إجراماً مثل هندوراس. ولكن الحقائق لا تشوه حملة وسائل الإعلام الصليبية. فالذي قاله تيد كويل، الوارد آنفاً، هو النموذج المعتاد. أما زميله في محطة ABC، بيتر جنتغز، فقد شجب نوريغا بصفته «أحد المخلوقات البغيضة جداً ممن كان للولايات المتحدة علاقة بهم»، في حين وضعه دان راذر، من محطة CBS «في أعلى قائمة لصوص المخدرات وحقيريها في العالم». وقد نحا نحوهما آخرون^(٢٨).

والواقع أن إدارة بوش بذلت ما في وسعها من جهد لكي توضح أن جرائم نوريغا لم تكن عاملاً من عوامل الغزو، دون أن يثير ذلك اهتماماً يُذكر. ففي اللحظة التي هاجمت القوات بنا، أعلن البيت الأبيض عن مبيعات جديدة من التقانة العالمية إلى الصين، مبيّناً أن ثلاثمئة مليون دولار من الأعمال للشركات الأمريكية هي على المحك، وأن الاتصالات قد استؤنفت سراً بعد بضعة أسابيع من مذبحه ميدان تيانانمين. كما قامت واشنطن بمنع دخول عالّمين صينيين كانت قد دعتهما جامعات أمريكية، وذلك احتراماً لرغبات السلطات الصينية. وأعلن عن مبيعات جديدة إلى الصين من المنتجات الزراعية المدعومة؛ وبعد بضعة أسابيع

Julia Preston in: *Washington Post* (25 December 1989); *Associated Press*, 20/12/ (٢٦) 1989, and *Boston Globe*, 21/12/1989.

«Talk of the Town.» *New Yorker*, 8/1/1990.

(٢٧) ورد في:

أعلن بنك التصدير والاستيراد عن منحة إلى الصين لشراء معدات لبناء قطار جوفي في شنغهاي من شركات أمريكية. وانهزت واشنطن فرصة غزوها بنها، فأعلنت كذلك عن رفع الحظر عن قروض مقدمة إلى العراق^(٣٠).

نُفذت الخطط الرامية إلى تسريع تقديم القروض إلى العراق بعد فترة وجيزة - لتحقيق الهدف الخاص بزيادة الصادرات الأمريكية ولكي تكون في وضع أفضل للتعامل مع العراق بشأن سجله في حقوق الإنسان...»، كما أوضحت وزارة الخارجية الأمريكية دون أن تطرف لها عين. إن الهدف الأول هدف مألوف، كما قال النائب هنري غونزاليز، رئيس اللجنة المصرفية في مجلس النواب الأمريكي - وهو في الغالب الوحيد في آرائه هنا - فإن مقدار هذه التسهيلات الائتمانية الأمريكية ليس كبيراً، كما أن تأثيرها غير جسيم: وهذا أمر سنعود إليه في ما بعد^(٣١). جاء ذكر الخطط الأمريكية لاستئناف التسهيلات المصرفية إلى العراق في تقرير تليفزيوني لمراسل محطة ABC في الشرق الأوسط، تشارلز غلاس، أذيع قبل بضعة أيام من غزو بنما. ذكر المراسل في تقريره أيضاً «أن الولايات المتحدة أصبحت أكبر شريك تجاري للعراق^(٣٢)». كان غلاس يشن حملة منفردة في التيار العام لوسائل الاعلام، لفضح القذافي العراقية والدعم الأمريكي المهم جداً للنظام، دون أن يحصل من واشنطن إلا على المراوغة أو النفي. لم تكن وسائل الإعلام عامة مهتمة إلى أن تم، بعد أشهر، «اكتشاف» التهديد العراقي في سياق البحث عن أعداء جدد لتبرير ميزانية البتساغون، ثم باجتياح العراق الكويت في آب/ أغسطس.

أعلن رئيس الأقلية في مجلس الشيوخ، روبرت دول، أن القبض على نورويغا «يثبت أن أمريكا لن تتنازل أو تستسلم لأي أحد، مهما كان قوياً أو فاسداً^(٣٣)». إن نورويغا، بالقياس إلى أصدقاء بوش في بكين وبغداد، يمكن أن يعتبر بريئاً براءة صبي من صبيان جوقات المنشدين في الكنائس.

أحسن البعض بـ «الافتقار إلى التوازن السياسي والأخلاقي» في الأعمال التي أُخذت ضد نورويغا في الوقت الذي كانت واشنطن «تقبل أيادي الدكتاتوريين الصينيين» (أي. إم. روزنتال)^(٣٤). إن التوازن الصوري يتوارى حالما تطرح القيود العقائدية. وفي كل الحالات،

Andrew Rosenthal, «Bush Eliminates Some Restrictions on Beijing Trade.» *New York Times*, 20/12/1989; Maureen Dowd, «2 U.S. Officials Went to Beijing Secretly in July.» *New York Times*, 19/12/1989; Anthony Flint, «US Blocks 2 Chinese Scholars.» *Boston Globe*, 21/12/1989; *Associated Press*, 20/12/1989 and 9/2/1990, and Iraq in: *Associated Press*, 22/12/1989.

(٢٩) ردّ وزارة الخارجية الرسمي على سؤال مقدّم من السناتور دانيال آينوي في ٢٦ كانون الثاني/ يناير Henry Gonzalez in: *Associated Press* and *Boston Globe*, 5/8/1990. ١٩٩٠

Charles Glass in: *ABC World News Tonight*, 15/12/1989. (٣٠)

David Shribman and James Perry in: *Wall Street Journal*, 5/1/1990. (٣١)

New York Times, 22/12/1989. (٣٢)

تخدم الأفعال حاجات ذوي السلطة والامتيازات في الولايات المتحدة. وكما أوضح الناطق بلسان البيت الأبيض، مارلين فترووتر، وأوضحت الخارجية الأمريكية، فإن الأفعال الجيدة تخدم الحاجات، في حالتي العراق والصين. ونجحت وسائل الإعلام في إغفال هذه النقاط غير المرهفة جداً - بل حتى إغفال أغلبية الحقائق.

كانت لازمة القول الأخرى تتلخص بأن المجلس البنمي قد أعلن الحرب على الولايات المتحدة في الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر. والواقع، كما يبين استاذ القانون الدولي ألفريد رويين، أن المجلس أعلن ما يُعتبر حالة طوارئ خلال الفترة التي يستغرقها العدوان الذي شنته حكومة الولايات المتحدة، حسبما جاء في الصيغة الرسمية^(٣٣).

هذا، وكانت الذريعة الأخرى التي طالما يُلجأ إليها أن نورييغا كان متورطاً في أعمال عصابات المخدرات - كما هو معروف منذ أمد طويل، حين كان يتلقى الأموال من وكالة الاستخبارات المركزية. يقول جون دنغز، وهو مؤلف كتاب عن نورييغا، «إن الجنرال نورييغا، بصفته الحاكم الفعلي لبنيما، ورغبة منه في أن يصبح طرفاً سياسياً رئيسياً في أمريكا الوسطى، بدأ في ١٩٨٤ في تنقية ممارسته للسلطة». إن قرار الاتهام الجرمي الصادر ضده بعد أن انقلبت الولايات المتحدة عليه لا يذكر إلا تهمة واحدة بتهرب مزعوم بعد سنة ١٩٨٤. ويصف وكلاء DEA وشؤون المخدرات تعاونهم مع السلطات الأمريكية في عمليات منع تهريب المخدرات بأنه تعاون صادق. وفي رسالة مؤرخة في أيار/ مايو موجهة إلى نورييغا عبر جون لون مدير DEA عن «تقديره العميق للسياسة القوية التي تتبناها في مكافحة تهريب المخدرات»، كما أضاف إدوين ميز المدعي العام ثناءه على نورييغا في أيار/ مايو ١٩٨٧^(٣٤).

وإذ تواصلت تغطية المعايير في الأشهر اللاحقة اتخذت الحكايات الخيالية الرسمية مقام الحقيقة الثابتة. تقضي التقاليد في إذاعة الأخبار والتعليقات باختيار ذريعة واحدة من الذرائع التي تطلقها الحكومة وتقديمها بثقة لا تتزعزع - ولكن دون أية إشارة حتى على سبيل الرمز إلى الدليل المحتمل. فاختارت المراسلة بامبلا كونستابل مسألة حقوق الإنسان باعتبارها الدافع وراء الاستياء الأمريكي من نورييغا، إذ كتبت تقول: «إن المعارضين في الداخل قد قُمعوا بشدة متزايدة بعد سنة ١٩٨٧، مما حدا بإدارة ريغان إلى قطع التحالف الأمريكي الطويل العهد مع نورييغا». واختار مايكل ماسنغ تهريب المخدرات إذ كتب في نيويورك ريفيو يقول: «كانت واشنطن مستعدة للقبول باغتصاب السلطة من قبل نورييغا، بما في ذلك سرقة انتخابات ١٩٨٤، ولكن ما إن أصبح تهريبه المخدرات معروفاً على نطاق واسع حتى بلغ التسامح الأمريكي نهايته»^(٣٥).

(٣٣) مراجعة الأساس القانوني المزعوم للعدوان، الاقتباس تصريح رسمي من:

New York Times (letter), 2/1/1990.

John Dinges in: *New York Times*, 12/1/1990.

(٣٤)

John Lawn, letter, 8/5/1986.

وزارة العدل في الولايات المتحدة:

John Weeks and Andrew Zimbalist, «The Failure of Intervention in Panama.» *Third World Quarterly* (January 1989).

Pamela Constable in: *Boston Globe*, 9/7/1990, and Michael Massing in: *New York Review of Books*, 17/5/1990.

أما إذا وضعنا شؤون بننا الداخلية جانباً، فإن من غير الممكن القول جدياً بأن القمع الذي يمارسه نورييغا قد أدى إلى استياء المؤيدين المتحمسين في دعمهم العساكر في السلفادور وغواتيمالا المجاورتين؛ فسرقة انتخابات ١٩٨٤ لم تكن قد «قبلت» بتردد بل استقبلت بحماسة علنية من قبل الولايات المتحدة؛ وتهريب نورييغا المخدرات كان معلوماً كل العلم من أمد طويل، ولكنه لم يُنشر على الملأ في وسائل الإعلام إلا حين تحولت سياسة الحكومة، فأعطت بذلك الإشارة اللازمة. إن هذه، كفرضيات، ستُرفض سريعاً. وكمدييات واثقة من مزاعمها إنما تعلمنا فقط بحال تقاليد الحياة الفكرية. أما كخدمة للسلطة، فإن مزايها واضحة للعيان.

وأما بالنسبة إلى علاقة نورييغا بالمخدرات، ومهما كان دوره في ذلك، فإنه لم يكن يعمل بمفرده بالتأكيد. فبعد فترة قصيرة من سرقته انتخابات عام ١٩٨٤ بالاحتيال والعنف، الأمر الذي صفت له الولايات المتحدة، حدّد النائب العام الفدرالي لمنطقة ميامي أسماء بنوك بنمية بصفتها قنوات لأموال المخدرات. وقبل ذلك بسنة واحدة وصف تقرير صدر عن مجلس الشيوخ في بننا بأنها مركز لرأسمال مجرم وموقع رئيسي لنقل المخدرات ومكان لإضفاء الشرعية على نقود المخدرات. وذكرت الصحف بعد الغزو أن هذه الممارسات قد انتهت إلى حد كبير حين أدت العقوبات الأمريكية في عام ١٩٨٧ إلى إغلاق البنوك عملياً^(٣٦).

وبوقوع الغزو، أعيد المصرفيون إلى السلطة في بننا، وتنازلت وسائل الإعلام أخيراً فأشارت إلى ذلك. فقد كان المدعي العام ووزير الخزانة اللذان نُصّبَا في مركزيهما عن طريق الغزو الأمريكي (وكذلك الرئيس الجديد للمحكمة العليا، في ما يقال) هم أعضاء سابقون في مجلس في المصرف المسمى «فيرست إنتر أميريكاز بانك» الذي يملكه أحد كبار المترسّين في عالم المخدرات في كولومبيا، وهو مصرف يستخدم من كارتيل الكوكايين الكولومبي لإضفاء الشرعية على الأرباح؛ وقد أغلق نورييغا هذا المصرف في عام ١٩٨٥ في خطوة اعتبرتها DEA ضربة مهمة نزلت بالكارتيل المذكور. كان رئيس الجمهورية ذاته، إندارا، وهو محام متخصص في أعمال الشركات، عضواً من سنين في مجلس إدارة أحد البنوك البنمية الذي اكتشف مكتب التحقيقات الفدرالية FBI أنه متورط في إضفاء الشرعية على النقود. وذكرت صحيفة ميامي هيرالد أن لغيليرمو فورد، نائب رئيس الجمهورية، الرئيس إندارا، ورئيس اللجنة المصرفية ولشقيقه هنري، صلات عمل وثيقة مع رامون ملبان رودريغيز، المسؤول عن إضفاء الشرعية على أموال الكارتيل الذي يقضي في السجن عقوبة مدتها خمس وثلاثون سنة. وقد شهد رودريغيز أن الشقيقين كانا عضوين في مجالس إدارة شركات درجت على إضفاء

Central America Report (CAR) (Guatemala), vol.11, no.31 (1984).

(٣٦)

الذي يذكر دراسة قامت بها هيئة محري ميامي هيرالد في:

«Crime and Secrecy: The Use of Offshore Banks and Companies.» *Miami Herald*.

اللجنة الفرعية الدائمة حول تحقيقات لجنة الشؤون الحكومية، في مجلس الشيوخ الأمريكي ١٩٨٣.

Michael Kranish in: *Boston Globe*, 1/1/1990.

الشرعية على الأموال الحرام. وقد اقتضحت صلة أخرى بحكومة إندارا في نيسان/ ابريل ١٩٨٩، حين أوقف كارلوس إلتا، وهو من كبار رجال الأعمال ومعارض لنوريغا، بتهم تتعلق باستيراد الكوكايين وإضفاء الشرعية على الأموال الحرام. وقد ذكر مصدر أمريكي رفيع أن إلتا كان قد جُند من قِبَل وكالة الاستخبارات المركزية للمساعدة في توزيع عشرة ملايين دولار من المعونات الأمريكية السرية لغرض انتخابات إندارا لرئاسة الجمهورية بعد شهر^(٣٧).

عند الاستفسار من الرئيس إندارا عما قيل من إجراء تعديل في الممارسات المصرفية، وذلك لردع الأعمال التي تضيي الشرعية على نقود المخدرات، قال الرئيس إن أياً من التغييرات «لن يكون بهذا العمق، وإن المصرفيين يريدون أن تكون التغييرات معقولة دون أن تؤدي إلى تغيير في المناخ المصرفي». وبعد ذلك بشهر «تخلّى المفاوضون الأمريكيون عن جهودهم في تغيير قوانين السرية المصرفية في بنما، وهي التي جعلت من ذلك القطر أشهر مركز منوط لإضفاء الشرعية على أموال المخدرات في نصف الكرة الأرضية»، كما كتب فرانك غريف؛ وقد أضاف يقول إن عشرة مصارف رئيسية بنمية في الأقل «تشارك بكل استعداد» في إضفاء الشرعية على أموال المخدرات، كما تقول السلطات الأمريكية،

وإن الخبراء يعتقدون أن ملايين الدولارات من نقود المخدرات قد تدفقت من خلال البنوك البنمية عامة في العقد الأخير... . وحين سئل أحد مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية عن السبب الذي حدا بالولايات المتحدة أن تتنازل بشأن سرية المصارف أجاب «نحن لا نريد أن نعزل البنميين حين نقعد للتفاوض معهم... بل نساءل عما إذا كانت قوانينهم وافية بالغرض، ثم ندعهم يقررون».

وقد قرروا بالطريقة المتوقعة، مع بعض التغييرات التجميلية. فقد قال رئيس جمعية المصارف في بنما، إدغارو لاسو: «لا أستطيع أن أقول الآن بوجود انخفاض في عمليات إضفاء الشرعية على الأموال، إنما قد يحدث هذا الاضفاء دون علمنا»^(٣٨). إن الاقتصاد البنمي المصطنع يعتمد كثيراً على هذا «المناخ المصرفي»، كما أن من غير المحتمل أن تتدخل واشنطن على نحو جدي جداً.

كل هذا من الأمور المنطقية. إن ميليان رودريغيز نفسه قد دعي إلى حفل تنصيب ريغان، كما يذكر لزي كوكبيرن، «تقديراً لبلغ مئة وثمانين ألفاً من الدولارات التي دفعت من عملاته إسهاماً في الحملة الانتخابية» (وعملأوه، كما يقول كوكبيرن، هم كارثيل الكوكايين الذي يعتبر ريغان «نوع المرشح الذي نريده»)^(٣٩). وألقى جورج بوش في أوائل الثمانينات، بصفته الرئيس الأعلى لشؤون المخدرات، البرنامج الفدرالي الصغير الذي يستهدف البنوك المشتغلة بإضفاء الشرعية على أموال المخدرات، كما أن هذه العلاقة الحرجة في التجارة قد وُضعت جانباً في

Philip Bennett in: *Boston Globe*, 5/2/1990, and Stephen Labaton in: *New York Times*, 6/2/1990.

Associated Press, 20/1/1990; Frank Greve in: *Philadelphia Inquirer*, 22/2/1990, and Edgardo Lasso in: *Christian Science Monitor*, 15/8/1990.

تقرير متفائل حول العودة إلى الوضع السوي في بنما - للأغنياء.

Leslie Cockburn, *Out of Control* ([n.p.]: Atlantic Monthly, 1987), p.154.

(٣٩)

المرحلة الجديدة من «حرب المخدرات». إن أطفال الأحياء الفقيرة المغلقة الذين يبيعون الحشيش يثيرون سخطنا، أما الأناس المتحضرون في مكاتبهم الفخمة الأنيقة فلا.

بعد أن قررت الحكومة الأمريكية التخلص من نورييغا، استمرت في دعم «قوة الدفاع البنمية» التي يرأسها، وإن كان من المعلوم جيداً أن هذه القوة كانت تشارك في أعمال الابتزاز على جميع الأصعدة. وحين أثنى جورج شولتر ثناءً عطرًا على قوة الدفاع البنمية في آذار/ مارس ١٩٨٨، فوصفها بأنها «قوة شديدة البأس وجديرة بالاحترام وهي تقوم بدور صحيح ومهم»، علّقت جريدة نيويورك تايمز قائلة: «إن من الغريب أن نسمع مسؤولي الإدارة وهم يمتدحون العساكر في حين تحفل صفوف هؤلاء بمحاسيب الجنرال نورييغا الذين اقتسموا الأرباح من تهريب المخدرات وغير ذلك من الأعمال الإجرامية». ما إن تم بنجاح إنجاز عملية القضية العادلة حتى أعيد تكوين قوة الدفاع البنمية تحت الرئاسة ذاتها من الناحية الجوهرية - ومن المتوقع أن تكون هذه الرئاسة أكثر ولاءً لقادتها الأمريكيين من نورييغا المتقلب. جاء في جريدة نيويورك تايمز أن الكولونيل إدواردو هيريرا حسن الذي خلف نورييغا في القيادة «والذي قامت قواته على قدم وساق بأعمال القتل والخنق بالغازات السامة والضرب والتعذيب ضد المحتجين المدنيين خلال موجة المظاهرات المناهضة للجنرال نورييغا التي انفجرت هنا في صيف ١٩٨٧ - هذا الكولونيل هو صاحب القدرح الملعن في الأوساط الأمريكية والدبلوماسية هنا، وهو الذي سيوضع في مقام الرئاسة للعساكر بتوجههم الجديد نحو حقوق الإنسان. أما منظمة «الراصد للأمريكيتين» فقد عبّرت في تقريرها الصادر في أيار/ مايو ١٩٩٠ الخاص بغزو بنما عن الصدمة الشديدة لتعيين الكولونيل حسن «الذي أشرف على أقسى قمع لمظاهرات سلمية يجري في تاريخ بنما، وذلك يوم العاشر من تموز/ يوليو ١٩٨٧ الذي أطلق عليه خصوم نورييغا اسم «الجمعة السوداء». . . . إن هذا الكولونيل نفسه هو الذي ينبغي أن يحاكم، إذا طُبّق أي مقياس معقول من المقاييس» - وكذلك جورج بوش، كما يمكن المرء أن يضيف^(٤٠).

يقول المعتقد الذي سارت عليه الحكومة ووسائل الاعلام إن بوش «لم يكن لديه سوى بدائل قليلة» عوضاً عن الغزو بعد أن أخفق في الإطاحة بنورييغا بوسائل أخرى (ر. و. آيبل). ويضيف توم ويكر «لعل بوش لم يرَ بديلاً آخر عن الغزو»، وإن كان ويكر بصفته من الحثائم يعتبر حجج بوش «غير قاطعة»^(٤١). والفرضية المهمة في هذا أن للولايات المتحدة الحق بتحقيق أهدافها بحيث يكون العنف مشروعاً إذا فشلت الوسائل السلمية. ولهذا المبدأ

New York Times: 22/3/1988 and 27/3/1988.

(٤٠) أورده ويكرس وزيمبايست في:

Larry Rohter in: *New York Times*, 2/1/1990; *Americas Watch*, «The Laws of War and the Conduct of the Panama Invasion.» Report (May 1990); Pamela Constable in: *Boston Globe*, 10/7/1990, and Michael Massing in: *New York Review of Books*, 17/5/1990.

في آب/ أغسطس، استبدل هيريرا كقائد للشرطة الوطنية بالكولونيل فرناندو كويزادا.

Associated Press and Boston Globe, 23/8/1990.

New York Times, 21-22/12/1989.

(٤١)

تطبيقات واسعة. فمن الممكن استخدامه فوراً من قبل الإرهابيين الذين فجّروا طائرة بان أمريكيان رقم ١٠٣، وهو عمل سُجِبَ بمرارة بمناسبة مرور عام عليه واتفق ذلك مع الغزو الأمريكي لبنا. إن بوسع هؤلاء الإرهابيين أيضاً أن يتذرعوا بأنهم قد استفدوا الوسائل السلمية. ولكن لهذا المعتقد سمة أخرى جوهرية: إن الحق باللجوء إلى العنف محفوظ للولايات المتحدة وعملائها فقط.

هذا وقد تم توضيح ذلك المعتقد الأساسي بجلاء عن طريق معاملة القانون الدولي. نعم، يشار أحياناً إلى أن الغزو قد انتهك قواعد هذا القانون، ولكن هذا الكلام لا يُعتد به على أساس «أن الأمور القانونية غامضة» (جريدة وول ستريت جرنال)“، أو أنها لا تتصل بصلب الموضوع. وقد حدث قبل عشر سنوات بالتمام أن قامت فيتنام بغزو كمبوديا بعد هجمات قتالة ضد القرى الفيتنامية، مما أدى إلى وقوع آلاف الضحايا، وإلى الإطاحة بنظام بول بوت. وتبرير هذا الغزو بأي مقياس من المقاييس هو أعقل من أي شيء يمكن أن تقدمه واشنطن. لكن الأمور القانونية لم تكن، في تلك الحالة لا غامضة ولا بعيدة عن صلب الموضوع. كلا، فانتهاك فيتنام القانون الدولي أساء إلى مشاعرنا إساءة عميقة، وجعل من الفيتناميين «بروسي جنوب شرق آسيا» (جريدة نيويورك تايمز) الذي يجب علينا معاقبتهم ومعهم شعب كمبوديا بحرب اقتصادية مع الدعم الضمني للخمير الحمر. إن ردود الفعل المختلفة جداً يتم تفسيرها في الحال بأن المعتقد يقضي بأن الولايات المتحدة فقط وعملاءها وحدهم يتمتعون بحق العنف غير القانوني. ولكن الأسئلة الواضحة تظل دوغماً توجيهه، وفهم العالم الحقيقي لا يواجه إلا الكبت الفعال.

لم تقم الصحافة، تمشياً منها مع برنامج الحكومة، بالتحقيق في أمور كمسألة الضحايا المدنيين، إلا في ما ندر. ويعزو البعض ذلك إلى تدخل البتساغون، لكن هذا عذر يصعب تصديقه. لم يحل شيء دون رجال الصحافة ودون زيارتهم المستشفيات ومقابلة مدرائها الذين تحدثوا عن امتلاء مخازن الجثث منذ الأيام الأولى، وناشدوا أمريكا اللاتينية وأوروبا إرسال المعدات الطبية لأن «الولايات المتحدة لا تعطينا إلا رصاص البنادق» أو أنها تنشر قصص وكالات الأنباء التي تتضمن هذه الحقائق. ذكرت المراسلة لندا هوسي في جريدة تورنتو غلوب أند مايل وجود «شك صريح» بالأرقام الرسمية، ونقلت عن سكان الأحياء الفقيرة والعاملين في شؤون الكنائس وغيرهم قولهم إن عدداً من المدنيين «قد دفنوا لعدم وجود وسائل للنقل تأخذهم إلى مراكز الطب الشرعي». وكتبت تقول أيضاً «إن جميع البنميين الذين أجرت مقابلات صحفية معهم أجمعوا على أن الغالبية الساحقة من الموق هم من المدنيين». وقد تمكنت صحف الأرجنتين أن تعثر على ناطقين باسم الحكومة الذين قالوا «إنهم اتخذوا الخطوات القانونية الضرورية لغرض حرق كمية كبيرة من أجساد الموق المتراكمة في الخزانات الموجودة في المستشفيات المركزية التي تعجّ الآن بالجثث». وقد ذكر ج. د. غانون، أحد القلائل الذين قاموا بهذا الجهد، أن المستشفيات ومخازن الجثث ودور الجنائز قد سجلت

نحو ستمئة وفاة من المدنيين في مدينة بنها، كما أن الدبلوماسيين وعمال الإغاثة قدروا أربعمئة وفاة أخرى في المناطق الريفية^(٤٣).

أعجبت وسائل الإعلام كثيراً باستطلاع أجرته محطة تلفزيون CBS وأظهر أن أكثر من ٩٠ بالمئة قد وافقوا على الغزو، ولكن المحطة لم تتأمل الحقيقة القائلة إن ١٠ بالمئة من السكان البالغ عددهم مليونين وأربعمئة ألف نسمة قُتل لهم صديق أو قريب (و٢٣ بالمئة قتل لهم أو جرح من أولئك). إن حساباً بسيطاً بموجب افتراضات معقولة يبين إما أن الاستطلاع عديم المعنى تماماً، أو أن عدد القتلى يبلغ الآلاف بموجب تقديرات متحفظة. هذه المسألة لم يتطرق إليها أحد^(٤٤).

لقد افتقر الكونغرس أيضاً إلى الاهتمام بالضححايا المدنيين. ففي الأول من شباط/فبراير أصدر مجلس النواب بأغلبية ٣٨٩ صوتاً ضد ٢٦، قراراً «يثني على بوش لمعالجته الغزو ويعبر عن الحزن للخسارة التي أودت بحياة ثلاثة وعشرين أمريكياً»، كما أوردت ذلك وكالة اسوشيتد برس. ويخطر في البال أن هذا بسبب غفلة ما محتملة، ولكنها في ما يبدو مرت دون أن يلاحظها أحد^(٤٥).

هذا مثال واحد فقط ولكنه يكفي لتصوير «نوع الكتابة الصحفية القاسية التي لا تجد أمامها شيئاً محمّماً يجعل الصحافة مكوناً جوهرياً من مكونات النظام الديمقراطي في البلاد»، كما كتب سانفورد أنغار وقد طغى عليه الذعر من روعة مهنته^(٤٦).

ما إن نبتعد خطوة واحدة حتى يرتفع الستار وتبين الحقائق الأولية فتدرك بسهولة. يعلّق المحلل العسكري الأول في إسرائيل، زائيف شيف، قائلاً إنه ليس هناك ما هو بارز بشأن الغزو الأمريكي، «لا من وجهة النظر العسكرية - في أن القوات الأمريكية تقتل المدنيين البنيين الأبرياء... ولا من وجهة النظر السياسية، حين تقوم دولة عظمى

(٤٣) مستشهداً بالدكتور المريراندا، نائب مدير مستشفى سان طوماس في مدينة بنها، انظر: Walter Robinson, «Journalists Constrained by Pentagon,» (25 December 1989), and Eloy Aguilar in: *Associated Press*, 22/12/1989.

Linda Hossie in: *Toronto Globe and Mail*, 8/1/1989.

أورد التاريخي توماس بويلستون آدمز لانايسون التي تصدر في بوينس آيرس: Thomas Boylston Adams in: *Boston Globe*, 3/2/1990, and J.D. Gannon in: *Christian Science Monitor*, 29/12/1989.

Michael Kagay, «Panamanians Strongly Back U.S. Move,» *New York Times*, 6/1 (٤٤) 1990, and Gary Langer in: *Associated Press*, 6/1/1990.

يذكر الكسندر كوكبرن تحليلاً لأحد الاحصائيين يُظهر أنه إذا بلغ معدل البنيين ١٠٠ قريب أو صديق مقرب، فقد يتجاوز عدد الضحايا الـ ٢٥٠٠، وهو أضحخ كثيراً، بحسب الافتراضات الواقعية.

Nation, 26/2/1990.

Joan Mower in: *Associated Press and Boston Globe*, 2/2/1990.

Foreign Policy (Winter 1989-1990).

(٤٥)

(٤٦)

باستخدام قواتها العسكرية ضد قطر مجاور صغير، بذرائع ترفضها واشنطن فوراً لو قدّمت من دول أخرى». إن هذا الغزو العسكري، شأنه شأن قصف ليبيا وغير ذلك من العمليات العسكرية، يكشف «أن واشنطن تبيع لنفسها ما لا تبيحه دول أخرى لنفسها، بما فيها الاتحاد السوفياتي، ولو ان لديها تبريرات مماثلة».

في دولة عميلة أخرى اتخذت صحافة هندوراس السائرة مع التيار العام لهجة أشد. ففي مقال افتتاحي في جريدة إل تيمبو تشجب الصحيفة «الاستبداد الدولي الذي يمارسه جورج بوش باسم الديمقراطية؛ لقد أعلن بوش بوضوح لأمريكا اللاتينية أنه ليس هناك قانون بالنسبة إلى الحكومة في شمال أمريكا - إنما هناك إرادتها فقط - حين تفرض مخططاتها على نصف الكرة الأرضية». كما أن أحد كتّاب الأعمدة سُمي «القضية العادلة»

«تورية شنيعة تطلق فيها الصفة ويراد عكسها، فالقضية العادلة ما هي إلا غزو امبريالي لبنا لا أكثر ولا أقل... إننا نعيش في مناخ من العدوان وعدم الاحترام... يؤذينا فقرنا وضعفنا وتواكلنا، ويؤذينا خضوع أئمة العليّة المطلق لخدمة دولة عظمى لا هواة فيها. إن أمريكا اللاتينية تعاني الآلام»

- في حين يقف الكونغرس على قدميه مصفقاً لجورج بوش على انتصاره^(٤٧).

رابعاً: عملية القضية العادلة: الأسباب

لم يكن من الصعب تمييز الأسباب التي دعت إلى الغزو. فقد كان مانويل نورييغا يعمل بسرور لحساب الاستخبارات الأمريكية منذ الخمسينيات، وطوال عمل جورج بوش كرئيس لوكالة الاستخبارات المركزية، ومن ثم مسؤولاً أكبر عن شؤون المخدرات في إدارة ريغان. بدأت علاقات نورييغا مع الاستخبارات الأمريكية حين كان يفضح الميول اليسارية لدى زملائه التلاميذ والضباط والمعلمين في الأكاديمية العسكرية. وأصبحت هذه الخدمات تعاقدية في سنة ١٩٦٦ أو ١٩٦٧ كما يفيد مسؤولو الاستخبارات الأمريكية. يقول فودريك كيمب إن شبكة التجسس التي نظّمها «من شأنها أن تخدم زبونين: الحكومة النيمية وذلك برصد حركات الخصوم السياسيين في المنطقة، والولايات المتحدة وذلك بتعقب النفوذ الشيوعي المتزايد في النقابات التي نظمت في مزارع الموز التابعة لشركة الفواكه المتحدة...» (وهذا اهتمام مناسب تأخذه حكومة الولايات المتحدة على عاتقها دون تعليق). ويعد تذبذب متنوع تم الاعتراف به ابناً روحياً، فأعيد اسمه إلى سجل الرواتب الأمريكي، فكان متوسط ما تدفعه له وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع يبلغ زهاء مئتي ألف دولار سنوياً^(٤٨). هذا، وقد أشرنا سابقاً إلى مساعدته في سرقة انتخابات ١٩٨٤. قام نورييغا كذلك بدورٍ داعم في حرب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا، كما اعتبر سناً قيساً في الحرب ضد المخدرات من قبل DEA.

Ha'aretz, 21/12/1989, and El Tiempo, 5/1/1990.

(٤٧)

Frederick Kempe in: Wall Street Journal, 18/10/1989.

(٤٨)

بيد أن الولايات المتحدة بدأت في ١٩٨٥ - ١٩٨٦ تعيد النظر في دوره وقررت أخيراً إزالتها. وقد تطورت «المعارضة المدنية» التي شنتها في الدرجة الأولى الطبقة الوسطى بفئاتها المختلفة فأدت الى احتجاجات في الشوارع قمعها العساكر البنميون بقيادة الرجل المفضل لدى أمريكا الكولونيل هريرا حسن. ثم بوشر بتطبيق برنامج للحرب الاقتصادية ولكنه مصمّم على نحو يقلل من التأثير في جالية الأعمال الأمريكية إلى الحد الأدنى، كما ورد في شهادة أحد مسؤولي GAO أمام الكونغرس^(٤٩).

من المسائل التي أخذت على نوريغا تأييده عملية سلام الكونتادورا الخاصة بأمريكا الوسطى، وهي العملية التي عارضتها الولايات المتحدة معارضة شديدة. وكان التزامه بالحرب ضد نيكاراغوا موضع شك، فلما كشف النقيب عن مسألة إيران - كونترا وصلت الفائزة المرجوة منه إلى نهايتها. كانت إدارة قناة بنما ستنتقل في اليوم الأول من سنة ١٩٩٠ إلى أيادٍ بنمية، ثم تنتقل البقية الباقية إليها بعد سنوات قلائل، بموجب معاهدة القناة. وهناك أنبوب نفط كبير تملك بنما ٦٠ بالمئة منه. كان من الواضح أن عملاء الولايات المتحدة التقليديين لا بد من إعادتهم إلى السلطة، ولم يكن هناك الكثير من الوقت للانتظار. وواقتراب الأول من كانون الثاني/ يناير، كما أشارت مجلة إيكونوميست اللندنية، «كان التوقيت أمراً حيوياً» وكان لا بد من تنصيب حكومة جديدة^(٥٠).

من المكاسب المتوخاة من الغزو تشديد الخناق على نوريغا وكوبا معاً، اللذين شكّت الحكومة ووسائل الإعلام من أنهما يستخدمان الاقتصاد البنمي الحر والمنفتح لتفادي العقوبات التجارية الأمريكية غير الشرعية والحصار (وقد صدرت إداة أخرى للحصار من قبل الأمم المتحدة في الوقت الذي غزت الولايات المتحدة بنما ولم يصوّت ضد القرار إلا الولايات المتحدة وإسرائيل، وكان ذلك أنفه من أن يستحق الذكس). وقد تجلّت هذه النوايا رمزياً بالانتهاكات المهيئة للجالية الدبلوماسية، بما في ذلك اقتحام سفارة نيكاراغوا والاحتجاج المتكرر لأعضاء السفارة الكوبية - هذه كلها أعمال غير شرعية مطلقاً، ولكنها لم تثر أي اهتمام في دولة لا قانون فيها، اللهم إلا القلق من خطر نشوء سابقة قد تعاني منها الولايات المتحدة، فمن يعرف متى يطلب أحد أشباه سوموزا أو ماركوس اللجوء في سفارة أمريكية. حتى العرض المشين للعسكريين الأمريكيين خارج سفارة الفاتيكان، والموسيقى الصاخبة وغيرها من الألاعيب الصيبانية، اعتُبرت بوجه عام من قبيل العبث البريء - كما اعتبرت من قبل الجهات العسكرية بمثابة «استخدام ذكي جداً لعمليات نفسية» (الكولونيل تيد سالين من مركز كينيدي للحرب الخاصة). كان فتزوتر الناطق باسم البيت الأبيض «مسروراً بالتأكيد لرؤية الحس الأمريكي بالمرح يتفتق في هذا الوضع» - الأمر الذي كان، بإقرار الجميع، جزءاً

Paul Blustein and Steven Mufson in: *Washington Post* (25 December 1989). (٤٩)

Steve Ropp in: *Current History* (January 1990). انظر أيضاً:

Martha Hamilton in: *Washington Post* (25 December 1989), and *Economist* (23 December 1989). (٥٠)

من نمط لانتهاك فاضح للقانون الفدرالي والدولي عن الامتيازات الدبلوماسية. والتمرت الصحافة بسنتها الشهيرة في الموضوعية - مثلاً حين عرض رجال التلفزيون في فندق يطل على سفارة الفاتيكان ثمرة أناناس وقد شقت نصفين خارج غرفتهم، أو حين قامت محطة ناشنال بيليك راديو بإمتاع مستمعيها المثقفين من النخبة بمقابلة مع بائع للفواكه والخضر الذي سأله هل أن وجه نورييغا المليء بأنار الجدي يشبه الأناناس حقاً^(٥١).

بعد سبعة أشهر من ذلك طوقت القوات العراقية السفارة الأمريكية وغيرها من السفارات في بغداد في محاولة لإجبار حكوماتها المشاركة في الحصار ضد العراق على سحب بعثاتها من البلاد. فأعلن الناطق باسم البيت الأبيض قائلاً: «إن القوات لم تقم بأي شيء ضد السفارة أو تتدخل على أي نحو، لكنها مع ذلك موجودة هناك». وشارت نائفة وسائل الإعلام. فكتب محررو جريدة نيويورك تايمز: «إن صدّام حسين يكيل الضربات الآن ضد الدبلوماسية ذاتها. وأعلن هؤلاء المحررون أيضاً للمرة الأولى أن الزعماء العراقيين «أصبحوا الآن مجرمي حرب بالمعنى الكلاسيكي لمحاكمات نورنبرغ»، وينبغي أن يحاكموا وفق مبادئ نورنبرغ التي تنص «على أن الجريمة التي ترتكب ضد قانون العالم تخضع للعقاب»، ويشمل ذلك رؤساء الدول والذين يطيعون أوامرهم. سيكون من الكثير جداً أن نتوقع من المحررين في الجرائد أن يستذكروا الحالة التي أشادوا بها باعتبارها «رمزاً للكرامة الإنسانية»، عند اجتياح بيروت الغربية في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ انتهاكاً لوقف إطلاق النار ولقرار مجلس الأمن الدولي الذي صدر بالإجماع، ذلك الاجتياح الذي تطور في الحال إلى مدمامة أرض السفارة السوفياتية، والسيطرة على مبنى القنصلية فيها لمدة يومين، وهو استفزاز لا مبرر له (وقد قصفت السفارة كذلك مراراً وتكراراً خلال القصف الإسرائيلي للأهداف المدنية في بيروت)^(٥٢). ولكن لعل محرري الصحف كانوا قد تمكنوا من التقيب في الذاكرة واستخراج بعض الأحداث التي جرت في مدينة بنا قبل ذلك بأشهر قلائل.

لقد أعاد غزو بنا النخبة الأوروبية التقليدية البيضاء إلى السلطة وهي التي كان الجنرال تورينجوس قد حل محلها في انقلابه سنة ١٩٦٨. يقول مراسل جريدة التايمز، روبرت بير، في رسالة بعنوان «كويل يُستقبل بترحاب حار في بنا»: «إن المشاعر المؤيدة لأمريكا يجري التعبير عنها بقوة من قبل أفراد الفئة المرفهة والطبقة الوسطى أكثر مما يلاحظ على ذوي الدخل

Mark Uhlig, «Managua Economy Hinges on Panama.» *New York Times*, 28/12/ (٥١)
1989; Gerald Seib and John Fialka in: *Wall Street Journal*, 4/1/1990; *New York Times*, 30/12/ 1989, and Diego Ribadeneira in: *Boston Globe*, 30/12/1989.

قدم بليز بونين في محطة «ناشنال بيليك راديو»، وهو يشير إلى ليندا وردايمر في «كل الأشياء ممكنة للطرح»، اقتراح الأمم المتحدة الذي يدين حظر التجارة بـ ٨٢ صوتاً ضد صوتين (الولايات المتحدة وإسرائيل)، في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، لم يُذكر في جريدة نيويورك تايمز، وُذكر في:

Mesoamerica (Costa Rica) (January 1990).

Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston, Mass.: South End Press, 1983), pp.362 and 450.

المنخفض»، وهم السود والمهجنون الذين يؤلفون الأغلبية. ويقول المراسل أيضاً إن نائب الرئيس لم يقم بزيارة أحياء الفقراء. غير أن ريتا بيميش أرسلت إلى وكالة أسوشيتد برس تقول «إن كويل قام قبل مغادرته مدينة بنيا بجولة في السيارة في حي الكوريو الفقير. . . وعندما مرّ موكبه في المنطقة ببطء تجمّع المتخرجون زرافات ونظروا من النوافذ وهم يراقبون الموكب بصمتٍ مطبق. كان هذا يتناقض تناقضاً صارخاً مع الهتاف الحماسي من المصلين المهتمين الذين تجمعوا في كنيسة للروم الكاثوليك في حي آخر يوم الأحد وحضرها كويل»، وهو حدث أبرز على شاشات التلفزيون^(٥٣).

ظل «التناقض الصارخ» دون ذكر. أما مراسل نيويورك تايمز، لاري روهرتر، وغيره من المراسلين فقد وجدوا هناك تأكيداً واستحساناً عامين للمغامرات الأمريكية يسودان في أوساط الناس الذين عانوا الحرب الاقتصادية والذين دمرهم الغزو.

أما المراسلون القلائل الذين شذوا عن الدرب فقد اكتشفوا النمط المتوقع. أورد المراسل دييغورييادينيرا نبأ مظاهرات تحتج على توقيف زعيمين من زعماء نقابة وسائل الاتصالات من قبل جنود أمريكيين، وقال «إن أغلب الناشطين السياسيين وزعماء العمال هم على قائمة المطلوبين وعددهم يبلغ المئات وتريد حكومة إندارا احتجازهم». وقد أقر أحد المسؤولين الكبار في السفارة الأمريكية بأن لا علم له بالأسباب وقال: «لم تقدم لنا أية تفاصيل، بل قيل لنا فقط إن حكومة إندارا تريد منا أن نقض عليهم. أظن أنهم أوباش من نوع ما»^(٥٤).

وإنهم كذلك، كالناشطين السياسيين والزعماء العماليين في أرجاء المنطقة وغيرها إذا لم يتماشوا مع الاتجاه المطلوب.

لم تترك القوات الأمريكية شيئاً للصدفة، فقامت بإرسال المئات من خبراء الحرب النفسية إلى بنما لـ «نشر الدعاية الأمريكية في أنحاء البلاد» في حملة تهدف إلى «تعزيز صورة الولايات المتحدة وتغلغل النفوذ الأمريكي في كل جانب من جوانب الحكومة الجديدة»، على حد ما جاء في الصحف. وقد قال أحد الضباط: «هؤلاء... متقدمون جداً في الجوانب النفسية من الحرب. إنهم منعمون في الدعاية»^(٥٥).

إن حياة نورييغا المهنية تنطبق على النمط المعهود. فالسفلة ورجال العصابات الذين تدعمهم الولايات المتحدة يبلغون حداً في حياتهم المهنية يصبحون فيه مستقلين أكثر مما ينبغي ومتهشين أكثر مما ينبغي فيستفدون الفائدة المرجوة منهم. فهم بدلاً من الاكتفاء بنهب الفقراء ورعاية مناخ الأعمال يأخذون بالتدخل في أمور حلفاء واشنطن الطبيعيين، والنخبة من رجال الأعمال المحليين، والقلة الحاكمة، بل حتى في المصالح الأمريكية مباشرة. عندئذ تبدأ واشنطن بالتعثر والترنح والنكوص؛ فنسمع عن انتهاكات حقوق الإنسان التي كانوا

Robert Pear in: *New York Times*, 29/1/1990, and Rita Beamish in: *Associated Press*, (٥٣) 29/1/1990.

«Resentment of US Spreads in Panama City», *Boston Globe*, 1/1/1990. (٥٤)

Washington Post and Boston Globe, 30/12/1989. (٥٥)

يتجاهلوننا في الماضي برحابة صدر، وأحياناً تعمل الولايات المتحدة على إزاحة أولئك الأشخاص، بل حتى على اغتيالهم كما فعلت مع تورينجوس. وبحلول ١٩٨٦ - ١٩٨٧ كان السؤال الوحيد هو كيف ومتى يزاح نوربيغا، وإن كان هناك من ظل متمسكاً به. وهو رجل مأخوذ دائماً بجاذبية العنف في نيكاراغوا^(٥٦).

الدلالة الأخرى على ما يُتمثل وجوده من جمع بين النفاض في مراكز رفيعة المستوى تتجلى في العلاقة الغريبة بين إسرائيل وبنما. إن إسرائيل كما يظهر لم تجبر، كما هو الحال مع سوموزا، على إلغاء شحنات الأسلحة وغيرها من المساعدات إلى نوربيغا حتى النهاية. واستناداً إلى ما قاله الصحافة الإسرائيلية، عندما لم يعد نوربيغا «صديق واشنطن الروح للروح» في ١٩٨٦، «أمرت إسرائيل بأن تحذر في سلوكها - لقد سمح لها أن تستمر في بيع السلاح، ولكن طُلب إليها أن تخفف من ظهور علاقاتها مع نوربيغا». ذكر إفرايم دافيدي في صحف حزب العمل أن زهاء ٢٠ بالمئة من مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى بنما البالغة نصف بليون دولار في العقد الماضي كانت من مبيعات الستين الثلاث الأخيرة، بالإضافة إلى معدات عسكرية أخرى. ويعتقد هذا الكاتب أن الأمريكيين كانوا يسرون على الخطة المعتادة التي تقضي بتوريد السلاح إلى عناصر عسكرية يأمولون منها أن تصفي هدفهم المعين - تماماً كمتسلسل بيع إسرائيل الأسلحة الأمريكية إلى إيران اعتباراً من أوائل الثمانينات^(٥٧).

هذه، على العموم، عملية ناجحة. فبوسع الولايات المتحدة الآن أن تبشر برعاية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية الناجحة، كما فعلت بنجاح باهر في المنطقة أمداً طويلاً. وقد عرضت هذه الإمكانية على نحو جدي باستهانة صارخة بالتاريخ الذي له صلة بالموضوع وللأسباب التي جعلته يأخذ مجراه المعتاد. أما التقارير البهجة الخاصة بهذه الامكانيات فلم تسأل حتى الأسئلة الواضحة للعيان: ماذا كانت النتائج لأحدث عمليات الغزو التي جرت بصحبة الوعود ذاتها؟

لن يستعصي فهم المسألة إلا على المغرضين. ففي اليوم الذي جرى فيه غزو بنما نعت الصفحات الخلفية من الجرائد هربرت بليز الذي قاد المسيرة الظافرة نحو الديمقراطية والبناء في غرينادا بعد تحريرها الذي أثار كثيراً من الثناء - وهذه مناسبة مثلى لإجراء تحليل لتحقيق الوعد. ففي البداية ضخت الولايات المتحدة مئة وعشرة ملايين من الدولارات في الجزيرة الصغيرة لإنعاش الاستثمار الأمريكي وحركة السياحة، دون تأثير يذكر. فالبلاد مثقلة بديون خارجية تبلغ نحو خمسين مليون دولار ويبلغ عجزها التجاري ستين مليون دولار. وفي أوائل ١٩٨٩ طالب إضراب عام للمستخدمين بدفع الزيادات في الأجور الموعود بها منذ ١٩٨٧؛ والأموال غير متوفرة رغم الاقتراض الضخم لإيقاف عجز الميزانية المتزايد. بلغت نسبة البطالة

Elaine Sciolino in: *New York Times*, 14/8/1987.

(٥٦)

(٥٧) إن الأرقام المتعلقة بمبيعات الأسلحة تُعزى إلى «منشورات أجنبية»، ولكن شاماك يذكر أن ذلك ربما كان طريقة لاجتياز الرقابة لمعلومات من مصادر اسرائيلية موثوق بها. حول مبيعات الأسلحة لايران، انظر: Chomsky, *Detering Democracy*, chap.1, note (26).

٢٠ بالمئة، ويقدرها العمال الشباب بـ ٤٠ بالمئة. وذكر أن الإدمان على الكحول والمخدرات قد بلغ حداً قياسيًّا، وكذلك جرائم القتل وغيرها من علامات الانحلال الاجتماعي. وجرى تفكيك نظام الرعاية الصحية الذي أنشأه موريس بيشوب وذلك بعد أن طرد بليز الموظفين الكوبيين الذين يديرونه. ويقدر أن ٢ بالمئة من السكان كانوا قد هاجروا في عام ١٩٨٦. وفي حزيران/ يونيو ١٩٨٧، أصدر الرئيس بليز قانون الطوارئ الذي حوّل قوات الأمن سلطات واسعة تتضمن الاحتجاز دون محاكمة والإقامة الإجبارية في المنازل والطرود من البلاد، وحق إعلان منع التجول. كذلك أنشأ القانون هيئة رقابة تشرف على «الأغاني الحساسة سياسياً». لم يعد هناك مزيد من توجيه الاسترحامات إلى «ريغان المنعم بالخيرات» الذي سيشتد لنا البيوت ويزودنا بالطعام ويعطينا الوظائف، ويقودنا إلى قدر الذهب التي تنتظرنا في نهاية قوس قزح، كما وعد. هناك عوضاً عن ذلك لافتات على الجدران تقول «أيها الشماليون (اليانكي) أخرجوا» أو «عودوا إلى بلادكم». يقول غاري كريست دون أن يدرك مغزى الكلام: «إن من المحتمل جداً أن تظهر كتابات على الجدران حديثاً لتقول أشياء من قبيل «ريغان هو الإرهابي رقم (١) في العالم»، ويقول هذا المراسل أيضاً إن أكثر الأوصاف إطرأً لجورج بوش التي سمعها في الجزيرة تقول عنه «إنه رونالد ريغان آخر، لا أكثر ولا أقل، إنما فقط ليس بعدوانيته»؛ كان هذا قبل إعادة تشغيل الفيلم في بنها^(٥٨).

أو أن بوسعنا أن ننظر إلى جمهورية الدومينيكا، وقد حررها غزو أمريكي في سنة ١٩٦٥، فوضعت على درب الديمقراطية، وإن كان ذلك بعد سنين من كئيب الموت والتعذيب، واستيلاء الشركات الأمريكية الكبرى على أغلبية ما لم تستطع الحصول عليه خلال فترات احتلال سابقة. هذا أيضاً يعتبر نصراً للديمقراطية، فثمة مدنيون ينتخبون والقوات العسكرية لا تتولى السلطة - والواقع أنها يسعدها أن تترك أعمال الرقابة والإشراف للمدنيين وصندوق النقد الدولي. يقول جان نيرز بلاك، الباحثة من أمريكا اللاتينية، «إنه في جزيرة حبتها الطبيعة بمصادر معدنية متنوعة وتربة خصبة وغابات وارقة وكثير من الأسماك والطيور، يستمر شعب نبيه وكدود في الكفاح ضد عقابيل الجوع والمرض دونما تقدم يُذكر أو انفراج مأمول؛ هذا، وتظل البلاد ذليلاً للولايات المتحدة» وهي تفتقر حتى إلى الاستقلال الاسمي، دون مفر من الشقاء الذي يعاني منه السكان بوجه عام^(٥٩).

Glenn Fowler in : *New York Times*, 20/12/1989 ; *Reuters and Boston Globe*, (٥٨) 20/12/1989.

Associated Press, 9/12/1989.

ورد بنك التنمية الكاريبي في:

Robert Glass in: *Associated Press*, 22/12/1989.

اتصال شخصي مع المفكر الغرينادي غس جون.

Alexander Cockburn in: *In These Times* (21 December 1989); William Steif in: *Progressive* (January 1990); Gary Krist in: *New Republic*, 24/4/1989.

لمزيد من التفاصيل حول انحطاط غرينادا، بما في ذلك بحث النتائج الضارة بالنسبة إلى برنامج المساعدة الأمريكية، انظر: *NACLA's Report on the Americas* (February 1990).

= Jan Knippers Black, «The Dominican Military's Conditional Retreat.» in: Constan- (٥٩)

حين كانت القوات الأمريكية «تعيد النظام» في بنما في شهر كانون الثاني/يناير، غرق زورق مزدحم باللاجئين الدومينيكين الفارين إلى الولايات المتحدة ولاقى العشرات منهم حتفهم غرقاً؛ واحترق زورق آخر قبل ذلك ببضعة أيام فلم ينجُ أحد من ركابه. وكما هي العادة لم تأتِ الصحف على ذكر هذه الحوادث. إن عدداً غير معلوم من هؤلاء المهاجرين بجرأً بصورة غير شرعية يبحرون سنوياً على زوارق مهلهلة إلى بورتو ريكو فيغرق بعضهم ويحتجز آلاف آخرون ثم يطردون. تتوقع دائرة الهجرة والجنسية الأمريكية أن تقبض على أكثر من عشرة آلاف شخص منهم في سنة ١٩٩٠ أي نحو ١٠ إلى ٢٠ بالمائة من الذين يحاولون الدخول بصورة غير شرعية، وهذا ضعف الرقم في سنة ١٩٨٩. إن هذا، بالقياس إلى حجم السكان، يعني بالمقارنة النظرية هروب ما يتراوح بين نصف مليون ومليون نسمة من السكان من فيتنام، وهو رقم سيثير احتجاجاً دولياً واسعاً بشأن فظائع الشيوعية. إن جمهورية الدومينيك لم يدمرها غزاة أجنبية ولا حرب اقتصادية. ولكن الفارين من شواطئها لا يؤلفون، كسكان الزوارق الفيتناميين، رأسماً سياسياً يستثمر العذاب الناجم عن سوء مصيرهم، لذا يظنون محجوبين عن الأنظار، كالألاف من سكان الزوارق الفارين من هايتي، وقد أعيد نحو عشرين ألفاً منهم من حيث أتوا بالقوة خلال ولاية ريغان، في حين هرب آخرون إلى جمهورية الدومينيك المجاورة - أو قبض عليهم وجلبوا إلى هناك قسراً - ليعملوا وهم بحكم العبيد في مزارع السكر^(١٠).

لم تقطع مثل هذه الأفكار سبيل الثناء على عملية القضية العادلة ووعدتها الباذخ - الذي لم يكن وعداً فارغاً تماماً. فإعلان بوش عن مساعدات قدرها بليون من الدولارات لإعادة إعمار المجتمع الذي دمرته الحرب الاقتصادية الأمريكية والهجوم العسكري هو إعلان يتضمن أربعمئة مليون دولار لتمويل مبيعات المنتجات الأمريكية إلى بنما، ومئة وخمسين مليوناً أخرى لسداد قروض المصارف، وخمسة وستين مليوناً على شكل قروض للقطاع الخاص وضمانات للمستثمرين الأمريكيين - كل هذه عطايا للأغنياء في الوطن من كيس دافع الضرائب الأمريكي^(١١).

خامساً: فساد النيآت الحسنة

في الأشهر التي أعقبت غزوبنما، توارى عن الأنظار ذلك النجاح الباهر^(١٢). فقد

tine Danopoulos, ed., *Military Intervention and Withdrawal* (London: Routledge and Kegan Paul, 1990).

Chomsky, *Detering Democracy*, chap.8.

انظر أيضاً:

Associated Press, 7/1/1990; *Economist*: (23 December 1989) and (25 August 1990). (٦٠)

Haiti in: *Associated Press*, 4/11/1989.

ذاكرة منظمة «الراصد للأمريكتين»:

Noam Chomsky and Edward S. Herman, *The Political Economy of Human Rights*, 2 vols. (Boston, Mass.: South End Press, 1979), vol.2, chap.3.

Robert Pear in: *New York Times*, 26/1/1990, and *Associated Press*, 25/1/1990.

(٦١)

Alexander Cockburn in: *Nation*, 29/1/1990.

(٦٢) في الاتجاه السائد، مع ذلك، انظر:

ومقالات له نالية.

تحققت أهداف الولايات المتحدة، وجرى الاحتفال بالنصر على نحوٍ يليق به، ولم يعد هناك ما يقال سوى تسجيل التقدم الحاصل نحو الحرية والديمقراطية والمصير الحسن - أما إذا ضاق تصديق الناس ذرعاً بهذا فيصارع إلى التفكير أحياناً في سبب فساد النيات الحسنة وإرجاع ذلك إلى رداءة العنصر البشري الذي نعمل معه.

واستمرت مصادر أمريكا الوسطى في إبداء اهتمام كبير بتأثير الغزو على المدنيين، ولكن الصحف عندنا تجاهلت ذلك في ما تنشره بين حين وحين عن استعراض الأوضاع. خصص لاري روهرتر، مراسل جريدة نيويورك تايمز حقلاً لتقدير الإصابات في الأول من نيسان/ أبريل فذكر رقماً يصل إلى ٦٧٣ من القتلى مضيفاً أن الأرقام الأعلى من ذلك، التي يعزوها إلى رامزي كلارك فقط، هي أرقام «مرفوضة على نطاق واسع» في بنما. وقد عثر هذا المراسل على شهود عيان أفادوا أن أعمال القوات العسكرية الأمريكية كانت تتصف بضبط النفس، ولم يجد أحداً يروي له شيئاً أسوأ من ذلك^(٦٣).

أما المصادر الأخرى المتعددة التي يسهل الاتصال بها، فقد اعتبرت مصادر لا تستحق الذكر، ومنها على سبيل المثال: أن الصحافة المكسيكية أوردت نقلاً عن اثنين من القساوسة الكاثوليك أنها يقدران عدد الوفيات بزهاء ثلاثة آلاف وفاة. وقدرت المستشفيات والجمعيات غير الحكومية لحقوق الإنسان هذا العدد بما يزيد على ألفين^(٦٤).

ونشر الوفد المشترك المؤلف من لجنة حقوق الإنسان لأمريكا الوسطى ومقرها في كوستا ريكا ومن لجنة حقوق الإنسان البنمية تقريره عن تحقيقاته التي أجراها من العشرين إلى الثلاثين من كانون الثاني/ يناير، وقد استند التقرير إلى مقابلات كثيرة أجريت مع أشخاص متعددين. وجاءت نتيجة التقرير تفيد أن «الأضرار البشرية للغزو هي أعلى بكثير من الأرقام الأمريكية الرسمية» المحددة بمئتين واثنين من القتلى المدنيين، والتقرير يقول إنها تبلغ ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف حسب «تقديرات متحفظة». وقال شهود عيان من الذين قابلهم الوفد في الأحياء الفقيرة ان الطوافات الأمريكية وجهت نيرانها نحو مبانٍ لا يقطنها غير المدنيين، وإن دبابة أمريكية دمرت حافلة ركاب عامة وقتلت ستة وعشرين راكباً، وإن منازل السكان المدنيين قد أحرقت تماماً مما أسفر عن تدمير عدد من الشقق وقتل عدد من الناس، وإن القوات الأمريكية أطلقت النار على سيارات الإسعاف فقتلت الجرحى، وبعضهم مصاب بالحراب، كما أنها منعت الوصول إلى الصليب الأحمر. وقدرت الكنائس الكاثوليكية والانكليكانية عدد القتلى بثلاثة آلاف، ووصفت الرقم بأنه «متحفظ». وقد اعتقل المدنيون دون وجهٍ شرعي لا سيما زعماء النقابات وغيرهم من الذين اعتبروا «معارضين للغزو أو وطنيين... وجرى تفتيش المقرات والمكاتب التابعة للمجهاة السياسية التي عارضت الغزو، ودمر الكثير منها وسُرقت محتوياتها الثمينة». وفرضت الولايات المتحدة رقابة شديدة. ويقول

Larry Rohter, «Panama and U.S. Strive to Settle on Death Toll,» *New York Times*, (٦٣) 1/4/1990.

= *Excelsior and Agence France Presse*, 27/1/1990.

(٦٤)

التقرير إن انتهاكات حقوق الإنسان في حكم نوريغا كانت «كثيرة على نحو غير مقبول، ولو انها تعتبر معتدلة طبعاً بالقياس إلى سجل الأنظمة المدعومة من الولايات المتحدة في غواتيمالا والسلفادور». هذا وقد تسبب الغزو الأمريكي بـ «مستوى لا مثيل له من الوفيات والشقاء والإساءات لحقوق الإنسان في بنما». أما عنوان هذا التقرير فهو: «بنما: أكثر من غزو،... مذبحه»^(١١٠).

توصّل الأطباء العاملون في شؤون حقوق الإنسان إلى أرقام تقريبية للإصابات أعلى مما أعلنه البتاغون وأقل مما أوردته لجنة حقوق الإنسان لأمريكا الوسطى في كوستا ريكا، ووافقت عليها منظمة الراصد للأمريكتين. يبلغ هذا التقدير زهاء ثلاثمئة قتيل من المدنيين. وقدمت منظمة الراصد أيضاً «تقديراً متحفظاً» يبلغ ثلاثة آلاف جريح في الأقل، كما أنها استنتجت أن عدد وفيات المدنيين يبلغ أربعة أضعاف وفيات العسكريين في بنما، وعشرة أضعاف الإصابات الأمريكية (البالغة رسمياً ثلاثاً وعشرين إصابة). وتتساءل المنظمة المذكورة: «كيف تؤدي العملية التي وُصفت لدقتها بأنها (عملية جراحية) إلى قتل عشرة مدنيين تقريباً (حسب الإحصاء الأمريكي الرسمي) لكل إصابة عسكرية أمريكية واحدة؟ ويحلول شهر أيلول/ سبتمبر تجاوز عدد الجثث المستخرجة من القبور الجماعية المتعددة ستمئة جثة»^(١١١).

يشدد تقرير لجنة حقوق الإنسان المذكور آنفاً على عدم التأكد من أمور كثيرة نظراً لظروف العنف وحرق الجثث والافتقار إلى سجلات بأسماء الذين دُفِنوا في قبور جماعية قبل وصولهم إلى مراكز الطب الشرعي أو المستشفيات كما يقول شهود عيان^(١١٢). إن هذا التقرير، وغيره من التقارير الكثيرة التي جرى التنويه بعدد منها هنا - قد تكون دقيقة وقد لا تكون. بيد أن قرار وسائل الإعلام بتجاهلها لا يعكس مثل المهنة العليا بل التزامها بالسلطة الحاكمة.

وفي حين أن زيارات لاري روهتر لأحياء الفقراء التي دمرها القصف الأمريكي لم تجد إلا المبتهجين بما جرى، أو المنتقدين لـ «الغلظة» الأمريكية، وهذا على فرض أسوأ الأحوال، فإن آخرين وجدوا وضعاً آخر يختلف شيئاً ما. ففي نيسان/ ابريل ذكرت أكبر جريدة في المكسيك نقلاً عن رفائيل أوليفارديا، الناطق باسم خمسة عشر ألفاً من لاجئي حي إلكورويو

=وقد وردا في: *Mesoamerica* (Costa Rica) . *Latin America News Update* (LANU) (March 1990) . *Central America Report*, 2/3/1990. (May 1990).

«Report of Joint CODEHUCA-CONADEHUPA Delegation,» *Brecha* (CODE- (٦٥) HUCA) (San José) (January-February 1990).

Physicians for Human Rights, ««Operation Just Cause»: The Medical Cost of (٦٦) انظر: *Military Action in Panama*,» Boston, (15 March 1990); *Americas Watch*, «The Laws of War and the Conduct of the Panama Invasion,» and *Central America Report*, 7/9/1990.

(٦٧) انظر رسالة CODEHUCA إلى منظمة «الراصد للأمريكتين» في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٠، حيث

تعلّق على تقرير «الراصد للأمريكتين».

المدمر، «أن هؤلاء هم ضحايا (حمّام الدم) الذي وقع خلال الغزو وبعده. وأن هؤلاء الضحايا (رأوا الدبابات الأمريكية تدوس على الموتى) إبان الغزو الذي خلف أكثر من ألفي قتيل وآلاف الجرحى، حسب الأرقام غير الرسمية». قال أوليفارديا أيضاً: «أنت لا تموت إلا مرة واحدة، وإن كان عليك أن تموت وأنت تقاتل من أجل وطنٍ مستوفي الكرامة، فعلى جنود الولايات المتحدة إذن إكمال المهمة التي بدأوها» في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر.

أما الصحف الناطقة بالاسبانية في الولايات المتحدة، فقد كانت أقل ابتهاجاً من زميلاتهما. كتب فيكي بيليز من بنما يقول: «إن العالم بأسره يستمر في التخبط بالجهل بشأن الآلاف من ضحايا الغزو الأمريكي الشمالي لبنما وكيف ماتوا وما هو نوع الأسلحة التي استخدمت، لأن المدعي العام في البلاد يرفض السماح بالتحقيق حول الجثث التي دُفنت في قبور جماعية». وقد أرفق الكاتب بمقاله صورة تبيّن العمال وهم ينشئون الجثث من قبرٍ يحتوي «على نحو مئتي ضحية من ضحايا الغزو». يقول بيليز، مقتبساً كلام امرأة وجدت جثة والدها المقتول «إن «رأي الشعب» في بنما، كرأي المرأة في المقبرة، هو أن الأمريكيين الشماليين قد استخدموا أسلحة غير معروفة تماماً خلال الغزو الجاري في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر». وقد أفاد رئيس مجموعة بنمية لحقوق الإنسان للصحيفة ذاتها قائلاً:

لقد حوّلوا بنما إلى مختبر للرعب، فقد جرّبوا أولاً طرقاً في الخنق الاقتصادي؛ ثم لجأوا بنجاح إلى شن حملة أكاذيب على المستوى الدولي. لكنهم إنما أظهروا سيادتهم الجهنمية في تطبيق تقنية الحرب بأحدث صورها.

يزعم تقرير لجنة حقوق الإنسان لأمريكا الوسطى أيضاً أن «الجيش الأمريكي استخدم أسلحة متقدمة جداً - بعضها يستخدم للمرة الأولى في القتال - ضد السكان المدنيين غير المسلحين، كما لم يجر التفريق في حالات عديدة بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية»^(٦٨).

هذا، وقد لقيت حالة واحدة استخدمت فيها «أسلحة متقدمة جداً» بعض الاهتمام. فقد استخدمت في القتال للمرة الأولى طائرات الشبح المقاتلة من طراز F-117 A، وألقت قنابل زنة ألفي رطل (ليبرة) تحمل معدات لتأخير وقت الانفجار، وذلك في حقل فسيح قرب مدرج جوي وثكنات فوج PDF المؤلف من صفوة الجنود. كانت القوة الجوية قد أحاطت هذه الطائرة بسرية تامة ورفضت نشر بيانات عنها تتعلق بالكلفة أو الأداء. قالت مجلة Avia-Week & Space Technology: «هناك تقارير متناقضة عن المبرر المنطقي لاستخدام طائرة الشبح المتقدمة جداً، التي تكلف الواحدة منها نحو خمسين مليون دولار، وذلك للقيام بعملية بسيطة في الظاهر». إن القوة الجوية البنمية لا تملك طائرات مقاتلة، ولم يكن في القاعدة التي هوجمت أية طائرة عسكرية لها مستقر دائم هناك. والدفاع الجوي الوحيد في القاعدة يتألف «من مدفعين قديمين مضادين للطائرات من الحجم الصغير». وقال أحد المستشارين الأمريكيين في هندسة الطيران في بنما إنه «دُهِش» حين علم باستخدام الطائرة

Excelsior (Mexico City), 14/4/1990, Central America NewsPak (Austin, Texas), and (٦٨) Vicky Pelaez in: *El Diario -La Prensa*, 7/5/1990.

المذكورة، مشيراً إلى أن الهدف المهاجم لم يكن فيه حتى جهاز رادار، وأضاف: «كان بوسعهم قصف الهدف بأية طائرة أخرى دون أن يشاهدها أحد». وقد أوردت المجلة الجوية المشار إليها آنفاً إدعاء تشيني، وزير الدفاع، بأن الطائرة إنما استخدمت «نظراً لدقتها العظيمة» ثم أضافت تقدم جوابها عن اللغز: «إنه بواسطة إظهار القدرة التي تتمتع بها طائرة الشبح في العمل في مناطق النزاع البسيطة، بالإضافة إلى ما خصصت له من هجوم على أهداف سوفياتية ذات دفاعات معصنة، يكون من الممكن للقوة الجوية أن تستخدم العملية لتبرير الاستئثار الضخم الذي وظّف في تقنيات الشبح، تجاه الكونغرس الذي تزايد فيه الشكوك حول ذلك»^(٦٩).

ثمة نتيجة مشابهة توصل إليها، وعلى نحو من التوسع، الكولونيل المتقاعد ديفيد هاكويرث، وهو من القادة السابقين ومن أكثر الذين أنعم عليهم بالأوسمة العسكرية في البلاد. فقد وصف عملية بنما بأنها كفاءة من الناحية الفنية، ولو أن «مئة من رجال القوات الخاصة» كان عدداً يكفي للقبض على نورينغا، «وإن هذه العملية الكبيرة ما هي إلا محاولة من البنتاغون للتأثير في الكونغرس في وقت كان أعضاؤه قد بدأوا تخفيض مخصصات القوات العسكرية». إن تقرير «استراتيجية الأمن القومي» الصادر في آذار/ مارس ١٩٩٠ يضمني مصداقية على هذه الآراء^(٧٠).

وإذا كانت هذه حقاً من دوافع العملية الجارية، فإنها أصيبت بنكسة لأن إحدى طائرات الشبح المقاتلة قد خابت في إصابة هدفها غير المحصن وطاش سهمها بمسافة تزيد على ثلاثمئة ياردة، رغم «دقتها العظيمة». هذا، وقد أمر تشيني، وزير الدفاع، بإجراء تحقيق في الأمر^(٧١).

وقد أصبحت طبيعة النصر الأمريكي أكثر وضوحاً في الأشهر التالية. فقد وصف أندريس أوبنهايمر هذه الطبيعة في جريدة ميامي هيرالد في حزيران/ يونيو، بعنوان «بنما تغازل الانتعاش الاقتصادي» - أي الانتعاش من الدرك الذي أوصلتها إليه الحرب الاقتصادية الأمريكية غير الشرعية، ثم الغزو فالاحتلال. ولكن ثمة تحفظ: «بعد ستة أشهر من الغزو الأمريكي تظهر بنما علامات تدل على رخاء متزايد - في الأقل بالنسبة إلى طبقة رجال الأعمال، وأغليبتهم من البيض، إذ استعادت هذه الطبقة نفوذها بعد أكثر من عقدين من الحكم العسكري. إن المخازن الراقية تمتلئ مرة أخرى بالسلع، كما أن الحياة الليلية في بنما تنشط كذلك، إذ يمكن مشاهدة السياح الأجانب، وأكثرهم من رجال الأعمال الأمريكيين، وهم يرشفون في الأمسيات كزوس المارتيني في أروقة الفنادق الفخمة، وهي أحياناً محجوزة بكاملها - على العكس من الجو الهاجع الذي كان يسودها قبل الغزو». إن الجرائد مليئة بالإعلانات عن المخازن الكبرى والبنوك وشركات التأمين. وقد علق أحد الدبلوماسيين من

Aviation Week and Space Technology, 1/1/1990.

(٦٩)

David Hackworth in: *Associated Press*, 25/2/1990. (٧٠) مقابلة هاكويرث مع بيل باسكرفيل في:

Chomsky, *Detering Democracy*, chap.1, section 2.

انظر تقرير آذار/ مارس ١٩٩٠، في:

Michael Gordon in: *New York Times*, 11/4/1990.

(٧١)

أوروبا الغربية قائلاً «إن أفراد الطبقتين العليا والوسطى يرفلون في خير عميم، فلدنهم المال في حسابات البنوك الأمريكية، وهم يعيدونها إلى القطر. ولكن الفقراء في حال سيء يرثى له، لأن الحكومة مفلسة فهي لا تستطيع مساعدتهم». كتب أوبنهايمر أيضاً يقول: «إن الكنيسة الكاثوليكية أخذت تشجب ما ترى أنه عدم اهتمام من الحكومة بالفقراء». كما أن مقالاً في مجلة أسبوعية كنسية «هاجم السلطات لتكريسها طاقتها كلها لمساعدة القطاع الخاص، في الوقت الذي تنكث بوعودها السابقة بالأ تتردد عمال الأشغال العمومية من ذوي الدخل المنخفض»^(٧٢). وباختصار، فإن الناس المهمين هم في أحسن حال.

في الثاني من آب/ أغسطس، أصدر القساوسة الكاثوليك في بنما رسالة كهنوتية تدين «التدخل الأمريكي في شؤون البلاد الداخلية» وتشجب الغزو الذي وقع في كانون الأول/ ديسمبر باعتباره «مأساة محققة في تاريخ البلاد». تدين الرسالة أيضاً حكومة واشنطن لإخفاها في تقديم المساعدة إلى الشعب الذي يعاني باستمرار آثار الغزو، وتنتقدها على تجاهلها محنة الناس. ظهر هذا الاحتجاج في صحيفة سنترال أمريكا ريبورت التي تصدر في مدينة غواتيمالا، وكان بعنوان «الكنيسة ترفع صوتها» - ولو انه لم يرتفع بما يكفي لكي يُسمع في واشنطن ونيويورك^(٧٣).

وفي آب/ أغسطس، اقترحت لجنة رئاسية خطة لإعادة إعمار الاقتصاد المدمر، ودعت إلى إنهاء «احتلال الدولة وأراضيها من قبل القوات الأمريكية» وإلى إعادة تثبيت السيادة البنمية. ومرة أخرى لم يصل هذا الصوت إلى أسماع المعتدين^(٧٤).

إن الغشة البيضاء التي تملك معظم الأراضي والموارد لا تؤلف سوى نحو ٨ بالمئة من السكان. أما «العقدان من الحكم العسكري» اللذان تشير إليهما جريدة ميامي هيرالد فلها خصائص أخرى. كانت دكتاتورية تورينجوس ذات طابع شعبي، وهي طبيعة زالت إلى حد كبير بعد وفاته في سنة ١٩٨١ بحادث طائرة (أثار تهماً مختلفة عن السبب) واستيلاء نوريغا على الحكم. ففي خلال العقدین المذكورين نال السود والمهجنون والسكان الأصليون في بنما مشاركتهم الأولى في السلطة، كما جرى تطبيق الإصلاح الاقتصادي والزراعي. وفي خلالها انخفضت نسبة وفيات الأطفال من ٤٠ بالمئة إلى أقل من ٢٠ بالمئة، كما ارتفع متوسط العمر بمقدار تسع سنين. وجرى بناء المستشفيات الجديدة والمراكز الصحية والبيوت والمدارس والجامعات، وجرى إعداد المزيد من الأطباء والمرضات والمدرسين. ومنحت جماعات السكان الأصليين حكماً ذاتياً، مع حماية أراضيهم التقليدية، بشكل لم يسبق له مثيل في نصف الكرة الأرضية. وللمرة الأولى، اتجهت بنما نحو سياسة خارجية مستقلة - وظلت مستمرة في الثمانينيات إلى حد ما بحيث شاركت بنما في المحاولات التي بُذلت من أجل سلام كونتادورا. ووقعت معاهدة القناة في ١٩٧٧، وهي تعطي بنما، من الناحية النظرية، سيطرة

Andres Oppenheimer in: *Miami Herald*, 20/6/1990.

Central America Report, 17/8/1990.

Latinamerica Press (Lima), 30/8/1990.

(٧٢)

(٧٣)

(٧٤)

على القناة بحلول عام ٢٠٠٠، ولو ان احتمالات المستقبل مشكوك فيها. واتخذت إدارة ريغان موقفاً مفاده كما يلي: «حين تجري إعادة التفاوض على معاهدات كارتر- تورينجوس»، (الأمر الذي يعتبر مفروغاً منه)، «ينبغي البحث في إطالة أمد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة قناة بنما إلى ما بعد عام ٢٠٠٠ بسنين» (وزارة الخارجية الأمريكية) (٧٥).

إن الخطوات المتخذة بعد الغزو لوضع القوات العسكرية البنمية تحت سيطرة الولايات المتحدة قد يكون الدافع إليها شيء آخر غير المذهب المعتاد. فقد يقال إن بنما ليست في وضع يمكنها من الدفاع عن القناة كما تتطلب المعاهدة، لذا يجب الإبقاء على القواعد الأمريكية.

تقول بامبلا كونستابل «إن رجال المصارف وأرباب الأعمال يجدون أن الأمور في تحسن، ولو أن روحية الغضب واليأس تنفشي في نفوس الطبقة الدنيا، وهي التي تقطن الأكواخ الميوعة». أما نائب رئيس الجمهورية، غليرمو فورد، فيقول: «لقد أعيد فتح المخازن مئة بالمئة، والقطاع الخاص متحمس جداً. أظن أننا في طريقنا نحو مستقبل مضمون جداً». ووفقاً لبرنامج المقترح للإنعاش ستباع المشاريع العامة «وتعدّل قواعد العمل لتسهيل إجراءات الاستغناء عن العمال، كما ستؤسس معامل لأغراض التصدير غير خاضعة للضرائب وذلك لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية».

تواصل بامبلا كونستابل كلامها قائلة «إن كبار رجال الأعمال متحمسون بشأن أفكار فورد. أما أعضاء نقابات العمال فهم، على العكس، حذرون من هذه المقترحات، وهذا شيء مفهوم، ولكن قوتهم تضاعفت كثيراً جرّاء الطرد الواسع النطاق لعمال الأشغال العامة الذين أيدوا نورييغا وجرّاء البطالة التي بلغت معدلاً لم يسبق له مثيل. إن المساعدات العاجلة التي أقرها الكونغرس يُقصد منها، بالدرجة الأولى، تسديد ديون بنما الخارجية وإعادة الثقة بها في مؤسسات الإقراض الخارجية؛ وترجمة هذا الكلام تعني أن المساعدات هي إعانة يقدمها دافع الضريبة إلى المصارف الدولية والمستثمرين الأجانب والأناس المهمين في بنما. تقول كونستابل أيضاً: «إن آلاف اللاجئين من الكوريّو الذين يعيشون الآن في ما يسميه بعضهم «معسكر اعتقال» لن يعودوا إلى تلك الأحياء الفقيرة المدمرة. فأصحابها الأصليون الذين طالما أرادوا تحويل هذا الجزء النادر من الأرض إلى منطقة راقية، قد يتمكنون الآن من القيام بذلك». كان نورييغا قد وقف بوجه هذه الخطط، وسمح للفقراء بإشغال البيوت دون دفع إيجارات. ولكن قصف ذلك الحي وتحويله إلى أنقاض، ثم تسوية الخرائب المحروقة بالبلدوزرات، جعل القوات الأمريكية تتغلب «على هذه العقبة الشائكة، القانونية والإنسانية» التي تحول دون تحقيق تلك النيات، على حد تعبير الكاتبة المذكورة (٧٦).

Joy James, «US Policy in Panama.» *Race and Class* (July-September 1990). (٧٥)

رسالة وزارة الخارجية إلى جس هلمز، ذاكراً أن الوزارة «تشارك أريك» حول القضية موضوع الدرس، ٢٦ آذار/ مارس ١٩٨٧، وأورد ذلك جوي جيمس. حول هذه القضايا وسواها المدروسة هنا، انظر أيضاً:

Daphne Wysham in: *Labor Action* (April- May 1990), and Martha Gellhorn, «The Invasion of Panama.» *Granta* (Spring 1990).

Pamela Constable in: *Boston Globe*, 11/7/1990.

(٧٦)

بعد أن بلغت البطالة حداً مرتفعاً جداً، فإن نصف السكان تقريباً لا يستطيعون تلبية حاجاتهم الأساسية من الطعام. وتضاعفت الجرائم أربعة أضعاف. أما المساعدات فمخصصة لرجال الأعمال والمصارف الأجنبية (إعادة دفع الديون). وقد أصاب المراسل بروك لارمر حين قال إن هذا يمكن أن يعدّ بمثابة جعل بنها جزءاً من أمريكا الوسطى قلباً وقلباً^(٧٧).

لم تترك قوات الاحتلال الأمريكية شيئاً للصدفة. تقول الصحيفة المكسيكية اكسلسيور إن قوات الولايات المتحدة أقامت سيطرة مباشرة على الوزارات والمؤسسات العامة. وقد ورد في جدول سُرّب إلى الصحيفة بواسطة مصادر سياسية ودبلوماسية أن السيطرة الأمريكية امتدت إلى الأقاليم كافة وإلى الجالية الهندية الحمراء وإلى البلديات في المدن العشر الكبيرة ودوائر الشرطة الإقليمية: «إن الهدف الذي تبتغيه واشنطن هو الحصول على شبكة استراتيجية في هذا القطر لغرض السيطرة بشكل دائم على أعمال الحكومة وقراراتها كلها». وإقامة هذه «الحكومة الموازية» التي تسيطر بشدة على صنع القرار «عادت الأمور إلى سابق عهدها قبل ١٩٦٨ في بنها». وقد رتبت الصحيفة إجراء مقابلة مع الرئيس إندارا لبحث الموضوع، ولكن المقابلة الغيت دون توضيح الأسباب^(٧٨).

يتضمن التقرير الذي نشرته الصحيفة تفاصيل واسعة من ضمنها أسماء الموظفين الأمريكيين والمهات الموكلة إليهم في الجدول. كل هذا يمكن الوقوف على حقيقته بسهولة من قبل المراسلين الأمريكيين لو كانت مراجعهم مهتمة بالمسألة. لكنها لم تكن كذلك. تقول اكسلسيور «إن المعلومات التي تكشف عنها هنا لا تعرفها سوى مجموعات محدودة جداً» - ليس بينها الجمهور الأمريكي.

اتجهت قوات الاحتلال كذلك نحو تقييد الأمور المزعجة كحرية التعبير. ذكرت اكسلسيور أن «دوائر الاستخبارات الأمريكية تمارس سيطرتها على وسائل الإعلام المحلية وعلى وكالات الأنباء العالمية معاً»، وذلك حسب ما يقوله نقيب الصحفيين في بنها. وزعم أحد رجال المعارضة الناشطين أن الدبابات الأمريكية وقوات الأمن احتلت شركة النشر البنمية الأولى، ERSA، التي تصدر عنها ثلاث جرائد يومية «لكني تسلّمها إلى أحد رجال الأعمال الذي كان قد خسر الشركة في دعوى قضائية»، وهو من أبناء أسرة تنتمي إلى حكم القلة «وتؤيد نهج التدخل الذي تنتهجه الولايات المتحدة». ووفقاً لما ذكرته لجنة التحقيق المستقلة التي ألفها رامزي كلارك، فإن مكاتب الجريدة اليومية لاريولوبليكا «قد داهمتها القوات الأمريكية ونهبتها بعد يوم واحد من نشر الجريدة أخباراً عن الأعداد الكبيرة من الوفيات التي سببها الغزو الأمريكي». وقد أوقف محرر الجريدة واحتجز من قبل القوات الأمريكية مدة ستة أسابيع ثم أرسل إلى سجن في بنها دون توجيه تهم إليه. كما أوقف ناشر إحدى الصحف المعارضة القلائل في آذار/ مارس بتهم تتعلق بسوء تصرف مزعوم حين كان يشغل منصباً

Christian Science Monitor, 9/4/1990.

(٧٧)

Excelsior, 28/2/1990, and Latin America News Update (LANU).

(٧٨)

وزارياً، وأغلقت الحكومة محطة للإذاعة لبثها أحاديث تنتقد الغزو الأمريكي والحكومة التي قامت به^(٧٩).

كتب ميغيل أنطونيو برنال، وهو من كبار المثقفين البنميين ومناهض ناشط لنوريغنا، يقول «إن حرية الصحافة تتعرض مرة أخرى للحصار في بنما». واقترح ريكاردو أرياس كالديرون، نائب رئيس الجمهورية، قانوناً جديداً للحد من انتقاد الصحافة للحكومة قائلاً: «إننا لن نتسامح بالانتقاد». كذلك حث حملة الأسهم في كبرى الجرائد البنمية، لا برنزا، على طرد محرريها ومؤسسها روبرتو آيزنمان بسبب انتقاد الصحيفة الحكومة، ودعا أعضاء حزبه، وهو الحزب الديمقراطي المسيحي، إلى العمل على إخراج آيزنمان من مركزه. وقد تساءل برنال، وهو يصف هذه الأعمال والإرهاب المتزايد وإعادة تكوين العساكر من مساعدي نوريغنا المشاركين في إدارة أعمال المخدرات والفساد، لماذا «تصم الولايات المتحدة أذانها مرة أخرى» عن هذه التطورات كما فعلت في الماضي؟^(٨٠).

إن سؤال برنال هو من قبيل الكلام الطنان بالتأكيد. والأمريكيون اللاتينيون يعرفون الجواب جيداً.

ويمكن الذين لا يقتصرون على قراءة الصحف الأمريكية الراقية أن يعلموا أن حكومة إندارا قد أصيبت بـ «نكسة من أسوأ نكساتها الدبلوماسية» في الثلاثين من آذار/ مارس حين أخرجت رسمياً من مجموعة الشائبة - وهي تتألف مما يُعتبر مثلاً للديمقراطيات الرئيسية في أمريكا اللاتينية. كانت بنما قد علقت عضويتها في المجموعة في سنة ١٩٨٨ جواباً على القمع الذي كان يمارسه نوريغنا، وعندما تدهورت الأوضاع السياسية في ظل الاحتلال الأجنبي أبعدت بنما من المجموعة بصورة دائمة في اجتماع وزراء الخارجية المنعقد في آذار/ مارس. أصدرت المجموعة قراراً جاء فيه «أن عملية الشرعية الديمقراطية في بنما تتطلب التمعن الشعبي دون تدخل خارجي، الأمر الذي يكفل للشعب حقه الكامل باختيار حكوماته بحرية». وأشار هذا القرار كذلك إلى أن العمليات التي تقوم بها القوات العسكرية الأمريكية تؤثر على سيادة بنما واستقلالها كما تؤثر على شرعية حكومة إندارا. إن هذا القرار يوسع من نمط المعارضة القوية السائدة في أمريكا اللاتينية للإجراءات الأمريكية السابقة المتخذة ضد بنما وللغزو أيضاً. هذا وقد قاطع سفراء دول أمريكا اللاتينية بأجمعهم تقريباً الاستماع إلى خطاب الرئيس إندارا الذي ألقاه لتدشين حكمه بعد أربعة أسابيع من الغزو، الأمر الذي لم تشر إليه وسائل الاعلام هنا لا من قريب ولا من بعيد^(٨١).

Felicitas Pliego in: *Excelsior*, 29/4/1990.

(٧٩)

نشرة لجنة التحقيق، ١٧ شباط/ فبراير.

News and Analysis, 1/5/1990.

Miguel Antonio Bernal, «Panama's Fight for Free Expression,» *Chicago Tribune*, (٨٠) 29/5/1990.

Central America Report, 6/4/1990, and Andres Oppenheimer in: *Miami Herald*, (٨١) 19/1/1990.

يتلخص موقف وسائل الاعلام الأمريكية بأن حكومة إندارا هي حكومة شرعية لأنها فازت في انتخابات عام ١٩٨٩ التي سرقها نورييغا. أما الرأي السائد في أمريكا اللاتينية فينحو نحواً مختلفاً. كان إندارا في عام ١٩٨٩ ينافس نورييغا في الانتخابات بدعم كبير من الولايات المتحدة بشكليه العلني والسري، فضلاً عن أن الانتخابات كانت تجري في ظروف سببها الحرب الاقتصادية الأمريكية غير الشرعية التي قوّضت اقتصاد البلاد. لهذا، كانت الولايات المتحدة ترفع السوط فوق رؤوس الناخبين. فكانت الانتخابات لهذا السبب وحده بعيدة جداً عن الحرية وعن الغلو في الإكراه وفقاً لأي مقياس من المقاييس - إن المشهد السياسي اليوم مختلف جداً عما كان عليه. وعلى هذا الأساس هناك ما يدعو إلى تنظيم انتخابات جديدة خلافاً لرغبات إندارا ورعاه الأمريكيين.

وقد عرض مايكل ماسينغ في صحيفة نيويورك ريفيو موقفه الرسمي. كتب من هناك يقول إن استعداد إندارا لتنفيذ طلب الولايات المتحدة بتولي الرئاسة «حدا بزعماء بعض الأقطار في أمريكا اللاتينية، مثل بيرو، أن يشككوا بشرعيته. . . . بيد أن البنميين أنفسهم لا تساورهم مثل هذه الوسواس المحرجة لأن النصر الواضح في انتخابات ١٩٨٩ أعطى إندارا كل ما يحتاج إليه». أما الاستشهاد بمعارضة بيرو، فأمر مصطنع لأن الرئيس غارسيا هو عدو رسمي للولايات المتحدة، وكان متردداً بشأن نيكاراغوا، وقيد دفع أقساط الديون، وأخفق على العموم في مراعاة المقاييس الصحيحة؛ ومن الأفضل التفاوض عن بقية أعضاء مجموعة الثمانية. أما بشأن هذه الآراء المنسوبة إلى «البنميين أنفسهم»، فلم يبيّن الكاتب كيفية حصوله عليها^(٨٢).

وكتب ماسينغ عن مدامات الشرطة لأحياء الفقراء، وعن احتجاجات المرشدين والجياع الذين يطالبون بالأعمال والسكن، وعن إعادة تشكيل قوات الدفاع الخاصة PDF التي كانت تابعة لنورييغا، وإعادة تنصيب القلة الحاكمة في حكومة يرأسها «عمام ناجح من محامي الشركات، وهي حكومة تتألف إلى حد كبير من رجال الأعمال» الذين يستقبلون ممثلي الشركات الأمريكية الكبرى، التي ترعاها OPIC (وهي التي تضمن الاستثمارات الأمريكية في الخارج) «وكانهم رؤساء دول». ومناخ الأعمال «جذاب» أيضاً في هذه «البلاد التي يحكمها التجار ورجال الأسواق والمرابون. . . . والحكومة تعدّ الخطط لإحياء الصناعة الصيرفية في بنا، والتخفيف من وطأة قوانين العمل، وتوسيع مجال التجارة الحرة، واجتذاب المستثمرين الأجانب»، وإعادة مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص و«التقليل كثيراً من الإنفاق العام».

وكتب ماسينغ أيضاً يقول: «إن الحكومة وهي تتألف من أبناء النخبة الصغيرة البيضاء قد اهتمت بأنها تريد إعادة عقرب الساعة إلى سنة ١٩٦٨ حين كانت مجموعة صغيرة من الأغنياء تحكم البلاد»، - أي المجموعة ذاتها التي أعيدت الآن إلى السلطة. ولكن ماسينغ يقول «إن هذا الاتهام غير منصف». أما دليله على ذلك فهو أن مستخدمى الخطوط الجوية البنمية Air Panama، خوفاً من فقدان وظائفهم، قاموا بالوقوف خارج مكتب الرئيس إندارا

«فأرسل إليهم أكواب القهوة وتعمد الحديث معهم». وأكثر من هذا، فحين أعلن المضرِبون من عمال الوقاية الصحية الصيام في الكاتدرائية في مَجهود لتسريع وصول المساعدات الأمريكية (أو لتقليل الوزن، كما غمز بعض الخبثاء) دعاهم الرئيس إلى مكتبه للحديث وتفاوض معهم بالنتيجة فتوصل الطرفان إلى تسوية. أضف إلى هذا أن أرياس كالديرون، نائب رئيس الجمهورية، قال إنه يجبّد «اقتصاد سوق اجتماعي» تسعى فيه الحكومة إلى تصحيح التفاوت الذي يخلقه السوق. صحيح، ما من مشاريع تتجلى فيها هذه الخطط «يمكن أن نجدها قيد التطبيق» كما أن حكومة إندارا «تعارض فكرة استخدام المساعدات الأمريكية لمثل هذه الأغراض، فهي عازمة على ترك كل شيء للقطاع الخاص». لكن هذا الكلام لا يثبت شيئاً بوجه الحجة القوية التي تظهر أن «الاهتمام غير منصف» وهي الحجة التي سردناها تَوأ سرداً كاملاً.

إن ماسينغ غير مسرور من النتيجة، لا سيما من إعادة قوات الدفاع الخاصة إلى العمل وهي التي كانت بإمرة نوريغا سابقاً، «رغم النيات الحسنة» لدى الولايات المتحدة (النيات التي يُنظر إليها بالطريقة ذاتها التي أبدت فيها، وفقاً لسنن التمدن الفكري) ورغم جهودها «للتكفير عن سلوكها الماضي». إن المشكلة لا تكمن في برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية، وهي البرامج التي جرى بواسطتها تدريب قوات الأمن «التي ارتكبت أشنع الأعمال» في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس وفي بنا في عهد نوريغا (وفي غيرها من الحالات التي لم تُذكر). فالمشكلة تكمن، بالأحرى، في «نوع الأشخاص الذين يتحتم على الولايات المتحدة أن تعمل معهم». وهؤلاء هم أولئك الناس الذين هم من الطالحين، لا نحن، أرجوك.

إن الآثار المنسجمة مع منطق الأشياء التي تنشأ عن تدريبنا العسكري، والسياسات التي يكون هذا التدريب جزءاً منها، والسجل الوثائقي الذي يشرح الأسباب - بل التاريخ كله، أمور لا علاقة لها بالموضوع. إننا دائماً على استعداد للإقرار بوجود انحرافات في الماضي. ولكننا، في كل لحظة من لحظات الزمان، غيرنا طريقنا ووضعنا أخطاء الماضي وراءنا.

إننا قوم صالحون، ونياتنا حسنة. وكفى.

سادساً: الحرب تستمر

إن غزو بنا في جوهرة هو أمر مألوف في ممارسة الولايات المتحدة قوتها بحيث لا يؤلف أكثر من هامش في أسفل صحيفة التاريخ. وإذا وضعنا الكلام الرنان جانباً، فإن هذا الغزو يظل أسبقية عليا لعرقلة القومية المستقلة. ويمكن القول إن الغزو أهم الآن مما كانت عليه الأوضاع في السابق، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى دعم مكائنها في النزاع المتطور مع مركزي القوة الكبيرين في العالم.

بيد أن القدرة على التدخل قد طرأ عليها التغيير. فهي، في ناحية مهمة منها، قدرة متزايدة. فاضمحلال الرادع السوفياتي، وتضاؤل الاستعداد السوفياتي لرعاية الأهداف التي هي عرضة لهجوم الولايات المتحدة، من شأنها منح الحكومة في واشنطن حرية أكبر لسحق أي شيء يقف في طريقها، كما أدرك إليوت أبرامز وآخرون. أما في النواحي الأخرى، فإن القدرة على التدخل في تناقص. والعامل الرئيسي في ذلك هو عناد المقاومة المحلية وشجاعتها. العائق الآخر هو التنوع في أحوال العالم. ومع أن أوروبا واليابان هما الآن منتشيتان بفرص الاستغلال في العالم الثالث الجديد في الشرق، فقد لا تكونان على استعداد للسماح للولايات المتحدة بأن ترسخ قديمها في مناطق نفوذها التقليدية. فالعالم قد أفلت أمره، كما أنه قد انحرف عن الخط.

إن هذه الإمكانيات تعطي أقطار المنطقة بعض المنافع. يلاحظ دوغ هنوود أن اليابانيين (وكذلك الحال في أوروبا) «يدركون تماماً أن الدولة هي صديقة النمو الاقتصادي، لا عدوته»، الأمر الذي يُعتبر من «الأنباء الطيبة بالنسبة إلى النخب اللاتينية المهتمة بمزيد من السيادة الوطنية»، كما أن مشاركة هذه النخب «تقدم بديلاً عن الاعتماد على الولايات المتحدة»^(٧٩). وليس الأمر هو أن نيات أوروبا واليابان نيات حميدة، لكن من الممكن القول إن من الأفضل أن يمد ثلاثة نشالين أيديهم إلى جيبيك على أن يمد نشال واحد وحسب يده، إذ قد يختصمون على تقسيم الغنيمة وبذلك يفسحون مجالاً للمناورة. هذا، وإن المبادرات البناءة ليست مستحيلة، لا سيما تحت تأثير حركات التضامن المحلية.

العامل الثالث هو الانشقاق داخل الولايات المتحدة. إن الحركات الشعبية قد أحرزت نجاحاً كبيراً في التعليم ورفع الوعي، وفي فرض القيود على عنف الدولة، فوسعت بذلك من نطاق الحرية والعدالة. إن هذا العمل، مهما كان ثقله ووزنه، هو الذي سيكون موضع الاهتمام الأساسي للناس الذين يعتبرون أنفسهم بمثابة أدوات أخلاقية.

الفصل السادس

عُدْوَانُ شَائِنٌ

وقع العدوان الثاني في فترة ما بعد الحرب الباردة في الثامن من آب/ أغسطس ١٩٩٠ حين غزا العراق الكويت، ثم ضمّها إليه فوراً بعد فرض العقوبات الدولية. إن أية أزمة تقع في الشرق الأوسط تتخذ في الحال أبعاداً مشؤومة بالنظر إلى احتياطات الطاقة التي لا تضاهى الموجودة في المنطقة. ولا تعتبر أحداث آب/ أغسطس في هذا الصدد من الاستثناءات.

اتخذ رد فعل دخول صدام حسين الكويت، مسارين منفصلين لا يتصل أحدهما بالآخر إلا بصعوبة. فقد دان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذا الغزو فوراً ودعا إلى فرض عقوبات اقتصادية؛ وينطوي هذا المدخل على مسار دبلوماسي لترتيب انسحاب متفاوض عليه. فتح هذا الخيار مجالات كبيرة للنجاح؛ وأحد أسباب ذلك هو أن المتهمين المعتادين للعقوبات (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، وحلفاءها) قد أيدوا العقوبات بشدة في هذه الحالة بعينها. واتبعت الولايات المتحدة وبريطانيا نهجاً مختلفاً فأخذتا تهيآن لضربة عسكرية ضد العراق وقواته التي تحتل الكويت. وهذا التباين مفهوم، في ضوء التاريخ وتوزيع القوة في العالم المعاصر^(١).

كان نفط الشرق الأوسط، في البداية، بأيدي انكلترا وفرنسا، ثم انضمت إليهما في ما بعد الولايات المتحدة، بموجب ترتيب اتخذ شكله الرسمي في اتفاقية الخط الأحمر سنة ١٩٢٨. واستبعدت فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية بحيلة شرعية، فاتخذت الولايات المتحدة موقع الصدارة^(٢). كانت السياسة التي يُسترشد بها على الدوام، كما بحثنا آنفاً، تقضي بأن يكون نفط الشرق الأوسط تحت سيطرة الولايات المتحدة وحلفائها وعملائها وشركاتها النفطية الكبرى، وبأن النفوذ «الوطني الراديكالي» المستقل لا تسامح فيه، وهذا المذهب هو

(١) حول الاخير انظر: Noam Chomsky, *Detering Democracy* (New York; London: Verso, 1991), introduction.

(٢) انظر: المصدر نفسه، الفصل الأول، ص ٥٣ وما بعدها والمصادر المذكورة.

نتيجة طبيعية للعداء العام للقومية المستقلة في العالم الثالث، ولكنه مذهب ذو مغزى استثنائي.

كان رد الفعل الأمريكي والحليفة البريطانية قوياً ضد تحدي العراق امتيازهما التقليدي. فأفصحت الزعامة السياسية ومعها الموجهون العقائديون عن استنكار شديد لقيام قطر قوي بغزو جارٍ له لا حول له ولا طول. وقد رُفعت المسألة إلى مصفّ الأهمية العظمى، مع كلام خطابي بليغ بشأن نظام عالمي جديد يقوم على السلام والعدالة وقدسية القانون الدولي، الذي صار بحوزتنا أخيراً، الآن وقد انتهت الحرب الباردة بانتصار أولئك الذين تمسكوا دوماً بهذه القيم بإخلاص تام. أوضح جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية قائلاً:

إننا نعيش في لحظة نادرة من لحظات التحول في التاريخ. فالحرب الباردة قد انتهت، وبدأ عصر يشتر بالخير. . . . وما هي الأمم المتحدة قد أصبحت، بعد فترة طويلة من الركود، منظمة أكثر فعالية. . . . والمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة أصبحت حقائق ملموسة. . . . إن عدوان صدام حسين يحطم الحلم بعالم أفضل في أعقاب الحرب الباردة. . . . في الثلاثينيات جرت مهادنة المعتدين. أما في التسعينيات فقد أوضح رئيس الجمهورية موقفنا بجلاء: إن هذا العدوان لن يهادن^(٣).

وأصبح التشبيه بهتلر وميونخ روساً (كليشه) فعلياً. إن العراق، مع كونه لم يتمكن من دحر إيران حتى بدعمٍ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وأوروبا والعالم العربي بأسره تقريباً، يتأهب الآن للاستيلاء على الشرق الأوسط والسيطرة على العالم. كان الرهان كبيراً؛ وإن مجرى التاريخ سيقدره استعدادنا للشأ من غزو صدام حسين قطعاً ضعيفاً لا حول له ولا طول - وهذا من الفظائع التي لا سابقة لها - واستعدادنا لتحطيم هتلر الجديد قبل فوات الأوان.

وفي الحال أرسلت الولايات المتحدة قوة مقاتلة ضخمة، وقد تضاعفت هذه القوة تقريباً بعد انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي حين أن من الممكن الإبقاء على قوة ردع بعيداً في الصحراء، ولكن من غير الممكن الإبقاء على مئات الآلاف من القوات ثابتة في مكانها أمداً طويلاً. كان التأثير المتوقع لهذا القرار هو قطع الطريق على التعويل على العقوبات، التي لا تعطي أثرها إلا بعد فترة مديدة. وكذلك أوضحت الولايات المتحدة بجلاء أن الدبلوماسية لا يُسمح بها، فالاتصالات مع العراق ستقتصر على تسليم الإنذار. هذا الرفض التام للدبلوماسية هو الذي سبّاه الرئيس «قطع مسافة الميل الإضافي» لاستكشاف الوسائل الدبلوماسية السلمية كافة؛ وقد سارت الآراء الحصيصة وراء القائد، إلا في ما ندر. ولتبرير هذا الرفض الذي لا مثيل له للدبلوماسية زعمت الولايات المتحدة أنها إنما تتمسك بمبادئ ثابتة عليا، وهذا موقف خطابي قوِّض بنجاح أي شكل من أشكال الدبلوماسية (التي سُميت أحياناً «الربط») وحرِّمت كذلك على قوات الحملة الانسحاب دون استسلام العراق. إن هذا الموقف الخطابي لا يصمد لحظة واحدة أمام التمحيص، ولكن هذا لا يشير أية مشكلة

(٣) خطاب جيمس بيكر في مجلس لوس انجليس للشؤون الدولية:

James Baker, US Department of State, «Why America is in the Gulf,» 29/10/1990.

لأن الموقف المذكور لم يمحّص على الاطلاق من قِبَل السائرين مع التيار العام. واستمر النقاش، في إطار قضايا تكتيكية ضيقة، وهذا إطار من المؤكد أن تسود فيه هيمنة الادارة الأمريكية. فالخيارات كانت إذن، منذ اللحظة الأولى، قد صُيِّتت بنجاح لتقتصر على التهديد بالقوة أو استخدامها فعلياً.

أولاً: قيمنا التقليدية

قام أحد أساتذة جامعة كمبردج، وهو أستاذ النظرية السياسية فيها، بتحديد القضية الأساسية بجلاء فكتب يقول:

إن تقاليدنا قد أثبتت، لحسن الحظ، أنها تقوم أساساً على قيم عامة منتشرة في كل مكان، في حين أن تقاليدهم يصعب أحياناً تمييزها بالعين المجردة وتفرقها عن العلمية المتفشية (والمسلحة تسليحاً تقريباً). ففي الخليج اليوم لا يستطيع الرئيس بوش أن يعبر عن هذا الأمر بشكل أحدّ صراحةً...^(٤)

إن من لا يعي هذا المبدأ قد يجد صعوبة في التفريق بين غزو صدام حسين الكويت وبين جرائم متعددة أخرى، وبعضها أسوأ بكثير من جرمته، التي تسامح بها الغرب حال وقوعها، أو أيدها، أو ارتكبتها مباشرة، بما في ذلك الحالة التي حصلت قبل بضعة أشهر وحسب، وما صاحبها من دروس حول النظام العالمي الجديد.

إن تقاليدنا والقيم التي تقوم عليها، كانت واضحة في الخليج منذ أمد بعيد. وإذا اقتصرنا على الحديث عن العراق وحسب، نجد أن هذه التقاليد قد اتضحت خلال ثورة ١٩٢٠ ضد الحكم البريطاني، وهي حلقة في «عدوى الاضطرابات الثورات التي ابتليت بها الامبراطورية البريطانية من مصر الى الهند»^(٥). وقد خدشت حساسيات الانكليز خدشاً عميقاً بهذه العلمية المتفشية، وكانت طعنة في الظهر في وقت كانت الامبراطورية قد أوهنتها الحرب العالمية الأولى. وانبرى سير أرنولد ولسون يقول غاضباً: «إن رفس الرجل بعد سقوطه على الأرض هو من عادات تمضية الفراغ الشائعة جداً في المشرق، وهي عادة كرستها قرون من التبصر والتطبيق». وقد عزا «مكتب الهند» الثورة العراقية الى «المتطرفين الغلاة» المحليين الذين كانوا يرغبون في «إزالة السيطرة الأوروبية بكل أنواعها من أرجاء المشرق بأسره». واتفق ونستون تشرشل مع هذا، فدعا الثورة بأنها «ليست إلا جزءاً من شغب عام ضد الامبراطورية البريطانية وكل ما تمثله».

كان الوضع يدعو صراحةً إلى اتخاذ اجراءات قوية. ففي الهند، قبل ذلك بعام، أطلقت القوات البريطانية النار على اجتماع سياسي سلمي في أمرتسار وقتلت زهاء أربعمئة

John Dunn, «Our Insecure Tradition,» *Times Literary Supplement*, 5/10/1990. (٤)

William Stivers, *Supremacy and Oil: Iraq, Turkey and the* انظر: (٥)
Anglo-American World Order, 1918-1960 (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1982), pp.34ff and 74ff.

شخص. وبالنظر الى افتقار بريطانيا إلى قوات برية في العراق، فقد اتجهت إلى استخدام القوة الجوية لقصف القرى، ولكن ذلك كان جزءاً من استراتيجية أوسع. فقد قال تشرشل، وكان آنثو وزيراً للمستعمرات، إن «القوة وحدها» لن تكفي «للاحتفاظ ببلاد ما بين النهرين». وما تدعو إليه الحاجة هو إقامة حكومة، وتنصيب حاكم يكون «مقبولاً بحرية» من قبل الشعب في العراق، ويكون كذلك - لضمان عدم شذوذ أحد من الناس عن الموافقة الحرة - «مدعوماً بقوة جوية [بريطانية]، ويجنود يجندهم الانكليز من المحليين، وبأربعة أفواج عسكرية». لم يكن هذا الترتيب ليخلو من مشاكل. فعند تعليق وزير الدولة لشؤون الحرب على «الوسائل المستخدمة الآن فعلاً» - أي «قصف النساء والأطفال في القرى» - حذر هذا الوزير قائلاً: «إذا أدرك السكان العرب أن السيطرة السلمية على بلاد ما بين النهرين تعتمد في نهاية المطاف على نيتنا بقصف النساء والأطفال، فأنا أشك كثيراً في أننا سنحصل على تلك الموافقة» التي كان تشرشل يرجو الحصول عليها. مضت بريطانيا في إقامة نظام العوبة في حين قامت القوة الجوية الملكية بقصف يرمي إلى الترويع وذلك للتغلب «على تمرد عشائري» (كما أوضح وزير المستعمرات في حكومة رامزي مكدونالد العمالية في سنة ١٩٢٤) ولجباية الضرائب من أبناء العشائر الذين كانوا عاجزين عن الدفع بسبب فقرهم.

وقد أتاحت لتشرشل الفرصة، وهو وزير الدولة لشؤون الحرب في سنة ١٩١٩، أن يحدد بدقة معنى قيمنا التقليدية. فقد طالبته قيادة القوة الجوية الملكية للشرق الأوسط الموافقة على استخدام الأسلحة الكيميائية «ضد العرب المتمردين على سبيل التجربة» وأصدر تشرشل تحويله لإجراء التجربة، ورفض اعتراضات مكتب الهند ووصفها بأنها اعتراضات «غير معقولة»، وقال:

أنا لا أفهم هذه الحساسية المفرطة تجاه استخدام الغازات. . . . إنني أحببته بشدة استخدام الغازات السامة ضد العشائر غير المتحضرة. . . . وليس من الضروري استعمال الغازات المميتة فقط؛ إذ من الممكن استخدام غازات تسبب ازعاجاً عظيماً ومن شأنها أن تنشر الرعب المستمر، ومع هذا لا تترك آثاراً خطيرة دائمة في أغلبية المصايين بها.

وأضاف تشرشل: «لا يسعنا بأي حال من الأحوال القبول بعدم استخدام الأسلحة المتاحة لنا من أي نوع كان وذلك للحصول على نهاية عاجلة للاضطراب السائد على الحدود». كانت الأسلحة الكيميائية مجرد «تطبيق العلم الغربي في الحرب الحديثة». والواقع أنها كانت قد استخدمت أصلاً من قبل القوة الجوية البريطانية في شمالي روسيا ضد البلاشفة، وبنجاح كبير، كما ذكرت القيادة البريطانية. إن المعتد الشائع بـ «أن تحريم استخدام الأسلحة الكيميائية الذي ظل سائداً منذ الحرب العالمية الأولى قد فقد قوته الآن» بسبب الأعمال والتهديدات العراقية إنما هو معتقد غير صحيح، حتى إذا وضعنا جانباً اللجوء على نحو واسع جداً إلى الحرب الكيميائية من قبل الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية وما نشأ عنها من خسائر مريعة في الأرواح، الأمر الذي لا يثير اهتمام القيمين على قيمنا التقليدية^(١).

= Andy Thomas, *Effects of Chemical Warfare* (London; Philadelphia: Taylor and Fran- (١)

كانت الأسلحة الكيميائية تُعتبر في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ماثلة للأسلحة الذرية بعد هيروشيما وناغازاكي. لذا، فليس من المستغرب على الإطلاق أن يقوم تشرشل سراً، حتى قبل حصار برلين في سنة ١٩٤٨، بِبحث الحكومة الأمريكية على تهديد الاتحاد السوفياتي بشن هجوم نووي ما لم ينسحب الروس من ألمانيا الشرقية^(٣).

في تموز/ يوليو ١٩٥٨، قام الضباط الوطنيون بانقلاب عسكري في العراق هذّب السيطرة الأمريكية - البريطانية على مناطق إنتاج النفط للمرة الأولى (كان التهديد الذي جاء من الحكومة الوطنية المحافظة في إيران قد أجهضه التدخل الأمريكي - البريطاني الذي أعاد الشاه الى العرش قبل انقلاب العراق بخمس سنوات). وأدى الانقلاب إلى سلسلة واسعة من ردود الفعل، بما في ذلك إنزال جنود البحرية الأمريكية في لبنان. ويستتج ولیم كوانت، في تحليلٍ للأزمة يستند الى الوثائق، أن الولايات المتحدة «وافقت على ما يظهر على رعاية المصالح النفطية البريطانية، لا سيما في الكويت»، وكانت في الوقت عينه عازمة على عدم السماح بأي تحرك عراقي ضد الكويت يمس المصالح البريطانية، وإن كان ذلك المساس أمراً غير محتمل في ما يبدو. وفهم كوانت أقوال الرئيس أيزنهاور على أنها إشارة إلى الأسلحة الذرية حين أمر رئيس الأركان المشتركة الجنرال توينتنغ «أن يكون على أهبة الاستعداد لكي يستخدم، بشرط موافقته [أي موافقة أيزنهاور]، كل الوسائل التي قد تصبح ضرورية للحيلولة دون دخول أية قوات معادية الكويت». ويضيف كوانت قائلاً: «إن المسألة قد بُحثت مراراً أثناء الأزمة». كان الاهتمام الأول في ذلك الوقت ينصبّ على زعيم مصر، جمال عبد الناصر - هتلر ذلك الزمان - والقومية العربية^(٤).

وتكشف الوثائق السرية المعلنّة حديثاً مزيداً من المعلومات، ولو ان الوثائق الأمريكية منقوصة بسبب الرقابة الشديدة، التي تعكس على ما يفترض التزام حكومة ريفان بحماية سلطة الدولة من الجمهور. فبعد أن قام وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد بإجراء مباحثات في واشنطن بعد الانقلاب العراقي مباشرة، أرسل هذا الوزير برقية سرية إلى رئيس وزرائه يلحظ فيها وجود خيارين اثنين بشأن الكويت: «احتلال بريطاني فوري» لهذه الإمارة شبه المحمية، أو التوجه نحو منح استقلال اسمي. وقد نصح بعدم الأخذ بالخيار الأول الشديد. ومع أن «ميزة هذا العمل هي أن نطبق قبضتنا على نفط الكويت»، فإنه قد يثير

cis; Soina, Sweden: Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], 1985), chap.2,= and Victor Mallet in: *Financial Times* (London), 18/12/1990.

حول تأثيرات الحرب الكيميائية الأمريكية، بعد انتهاء الحرب بسنوات، انظر:

Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, 1989), pp.38ff.

والمصادر المذكورة.

Marc Trachtenberg in: *International Security* (Winter 1988-1989).

(٧)

(٨) تأكيد أيزنهاور في: Barry M. «Lebanon, 1958, and Jordan, 1970,» in: Barry M. Blechman and Stephen Kaplan, eds., *Force Without War* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1978), pp.247 and 238.

المشاعر الوطنية الكويتية «ولن يكون أثر هذا العمل في الرأي العالمي وفي بقية أنحاء العالم العربي أثراً حسناً». أما السياسة الأفضل من ذلك فهي إنشاء «نوع من سويسرا كويتية لا يمارس فيها البريطانيون سيطرة مادية». ولكن «في حالة قبول هذا البديل، فإن علينا أن نقبل كذلك بالحاجة إلى التدخل بشكل لا رحمة فيه، إذا ساءت الأوضاع، بصرف النظر عن مسبب الاضطراب». وشدد سلوين لويد في برقيته على «تضامن الولايات المتحدة التام معنا بشأن الخليج»، بما في ذلك الحاجة إلى «التخاذ عمل حاسم للحفاظ على مركزنا في الكويت»، وكذلك على «عزيمة الولايات المتحدة» أيضاً «في ما يتعلق بحقوق نفط أرامكو» في السعودية؛ والأمريكيون «متفقون على وجوب المحافظة بأي ثمن على حقول النفط هذه [في الكويت والسعودية والبحرين وقطر] والإبقاء عليها في أيادٍ غربية». كان سلوين لويد قد أشار، قبل ستة أشهر من الانقلاب العراقي، إلى أن «إجراء تغييرات طفيفة نحو استقلال أوسع هو أمر لا مناص منه» بالنسبة إلى الكويت، مثل تسلمها الخدمات البريدية. ولخص أيضاً «المصالح البريطانية الأساسية، والمصالح الغربية عامة كذلك، في الخليج» كما يلي:

(أ) ضمان منفذ حر لحصول بريطانيا وغيرها من الأقطار الغربية على النفط المنتج في البلدان الواقعة على الخليج؛ (ب) ضمان توفر النفط باستمرار بشروط ملائمة ولقاء الدفع بالأسترليني، والإبقاء على ترتيبات مناسبة لاستثمار الفائض من عائدات الكويت؛ (ج) منع انتشار الشيوعية، بنوعها الحقيقي والمزيف، في المنطقة وبالتالي في ما وراء المنطقة؛ وكشرط مسبق لهذا، القيام بالدفاع عن المنطقة ضد ذلك النوع من القومية العربية الذي تفضل الحكومة السوفياتية في الوقت الحاضر التغلغل تحت غطاءه^(٩).

وتورد الوثائق الأمريكية عن الحقبة ذاتها تلك الأهداف البريطانية على الشاكلة نفسها: «ترى المملكة المتحدة أن استقرارها المالي سيتعرض لتهديد خطير إذا لم يتح لها الحصول على النفط من الكويت ومنطقة الخليج بشروط معقولة، وإذا حرمت المملكة المتحدة من الاستثمارات الكبيرة التي توظفها فيها بلدان المنطقة، وإذا حرم الجنيه الأسترليني من الدعم الذي يوفره نفط الخليج». إن هذه الحاجات البريطانية، والواقع الذي مفاده أن «مصدراً مضموناً من النفط هو أمر جوهري لقدرة اقتصاد أوروبا الغربية على البقاء بشكل مستمر»، تعطي الولايات المتحدة ذريعة «بتأييدها، وبمساعدها إذا اقتضت الضرورة، البريطانيين في استخدامهم القوة للإبقاء على سيطرتهم على الكويت وعلى الخليج». أما الحججة المعاكسة لهذه فهي أن القوة ستؤدي إلى مواجهة «مع القومية العربية الراديكالية، وإلى تأثر علاقات الولايات المتحدة بالأقطار المحايدة في أمكنة أخرى تأثراً سيئاً»، وقد أوصى مجلس الأمن القومي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨ أن تكون الولايات المتحدة «متأهبة لاستخدام القوة، كملجأً أخيراً فقط، إما وحدها وإما دعماً للمملكة المتحدة»، وذلك لضمان منفذ للحصول على النفط العربي. وأوصى مجلس الأمن القومي الأمريكي كذلك بأن من الممكن

(٩) البرقية رقم ١٩٧٩، في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٥٨، إلى رئيس الوزراء من وزير الخارجية، من واشنطن.

أن تكون إسرائيل عائقاً في وجه القومية العربية، وتضع بذلك أساساً لأحد عناصر منظومة السيطرة على الشرق الأوسط (وهو العنصر المسمى «الأمن» أو «الاستقرار»)^(١٠).

إن الاهتمام بأن يتوفر نفط الخليج وأمواله لدعم الاقتصاد البريطاني العليل قد سرى في أوائل السبعينيات إلى الاقتصاد الأمريكي، الذي كان ينحدر بشكل واضح قياساً على اليابان وأوروبا بقيادة ألمانيا. يضاف إلى هذا أن السيطرة على النفط هي بمثابة وسيلة للتأثير في هؤلاء الحلفاء/ الأنداد. إن تدفق رؤوس الأموال من السعودية والكويت وغيرها من إمارات الخليج إلى الولايات المتحدة وبريطانيا قد هيأ دعماً مهماً لاقتصادهما وشركاتهما الكبرى ومؤسساتهما المالية. وهذه هي بعض الأسباب التي دعت الولايات المتحدة وبريطانيا ألا تكونا كارهتين الزيادات التي حصلت في أسعار النفط. إن هذه القضايا هي أعقد من أن تُستكشف هنا، ولكن هذه العوامل تظل فاعلة بالتأكيد^(١١). وليس من الغريب كثيراً أن نجد الدولتين اللتين وضعتا التسوية العظمى، ذات الامتيازات، وكانتا المتفعتين منها والوصيتين عليها، تستعدان لشن الحرب في الخليج، في حين تنأى دول أخرى عن ذلك.

ثانياً: تزيف القضايا

إن أول عمليتين عدوانيتين تقعان في عصر ما بعد الحرب الباردة كانتا متشابهتين بعبارة المبادئ والقانون، ولكن لا مفر من وجود فوارق كذلك. والتفاوتات الأهم بينهما هو أن غزو الولايات المتحدة لبتها جرى من قبلنا، لذلك كان من أعمال الخير، في حين أن الغزو العراقي للكويت جاء مناقضاً لمصالح الولايات المتحدة الجهورية، لذلك كان شائناً، وجاء انتهاكاً للمبادئ المثلى للقانون الدولي وقواعد الأخلاق.

طرحنا هذه السلسلة من الأحداث تحديات عقائدية متعددة. فقد كانت المهمة الأولى

(١٠) مقاطع غير مؤرخة من مجلس الأمن القومي ١/٥٨٠١:

«Current Policy Issues» and «Issues Arising out of the Situation in the Near East».

حتى منتصف ١٩٥٨، ومجلس الأمن القومي ١/٥٨٢٠، ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨. انظر:

Chomsky: *Deterring Democracy*, chap.1, pp.53 ff., and *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston, Mass.: South End Press, 1983), chap.2.

أنا مدين لكيرستن كايل وأيرين غندزير بالنسبة إلى الوثائق البريطانية والأمريكية، على التوالي. من أجل المقطعات والبحث، انظر: Kirsten Cale, «Ruthlessly to Intervene», *Living Marxism* (London) (November 1990), and Irene Gendzier, *The Way They Saw it Then* ms [manuscript] (November 1990).

(١١) لبعض البحث في السبعينيات، انظر: Noam Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There* (New York: Pantheon Books, 1982), chap.2 and 11, and Christopher T. Rand, *Making Democracy Safe for Oil: Oilmen and the Islamic East* (Boston: Little, Brown, 1975).

تصوير الرئيس العراقي صدام حسين بأنه طاغية خبيث ورجل عصابات دولي. وهذا كلام لا التواء فيه، لأنه صحيح تماماً.

وكانت المهمة الثانية هي التحديق برهبة إلى غازي بنما ومدبر «الاستخدام غير الشرعي للقوة» ضد نيكاراغوا وهو يستنكر الاستخدام غير الشرعي للقوة ضد الكويت ويعلن إخلاصه لميثاق الأمم المتحدة قائلاً «إن أمريكا تقف حيث وقفت على الدوام، تقف ضد العدوان وضد الذين يستخدمون القوة للإطاحة بحكم القانون»، «وإذا كان التاريخ قد علمنا شيئاً، فهو أننا يجب أن نقاوم العدوان وإلا فإنه سيدمر حرياتنا». (٧، ٢٠، آب/ أغسطس - ١٩٩٠).

قد تكون هذه المهمة أصعب بعض الشيء من المهمة الأولى في ظاهر الحال. غير أن الأمر ليس كذلك. إن نظرة الرئيس الحادة قد زينت صدر الصفحات الأولى هي وكلماته الموحية عن الحاجة إلى مقاومة العدوان، وقد أبرزت بحيث أن الجميع سينحنون احتراماً لبسالته وإخلاصه للمثل العليا التي نقّدها. وحتى استذكاره «الذكريات الحية في الذهن» عن فيتنام بصفتها درساً في الحاجة إلى مقاومة العدوان والتمسك بحكم القانون، قد مرّ دونها صيحة استنكار أو حتى همسة تنديد، وهذه دلالة على التأدب الحقّ. وقالت الصحافة كلاماً رصيناً: «لقد أظهر بوش أن الولايات المتحدة هي الدولة العظمى الوحيدة... القادرة على تنفيذ القانون الدولي ضد إرادة معتد قوي»، وكررت أقوالها عن التزامنا الذي لا يتزعزع بحكم القانون وقديسية الحدود^(١٢).

كانت هناك إشادة في طول البلاد وعرضها بالإظهار المتجدد لدعوانا التاريخية التي تمثت على اتباع طرق السلام - ولو أن عدداً من اليمينيين التقليديين قد سأل لماذا يترتب علينا أن نقوم بالعمل القدر؟^(١٣). أما في صفوف الانشقاق المتطرف فإننا نجد ماري ماغورري، مثلاً، تكتب قائلة إن صدام «قد يكون له أتباعه من المحرومين العرب، غير أن الأمريكيين منهمكون عاطفياً في التخلص منه» بطريقة أو بأخرى. وفي رأيها أن قصف بغداد، يمكن أن يكون عملاً غير حكيم نظراً للانتقام المحتمل من الأمريكيين. وقد سرّبت جريدة واشنطن بوست خطة وضعها البيت الأبيض لتصفية صدام حسين، وقد أقرها رئيس الجمهورية حين أخبره وليام وبستر، مدير وكالة الاستخبارات المركزية «أن صدام حسين يمثل تهديداً للمصالح الاقتصادية الأمريكية الطويلة الأجل»^(١٤).

Boston Globe, 8/8/1990.

(١٢) وسائل الاعلام على العموم، و:

Pamela Constable [et al.] in: *Boston Globe*, 20/8/1990.

(١٣) من أجل بعض الاستثناءات، خارج الاتجاه السائد كثيراً، انظر مقالات:

Alexander Cockburn in: *Los Angeles Times and Nation*, 10/9/1990, and Erwin Knoll in: *Chicago Tribune*, 17/8/1990.

Mary McGrory in: *Boston Globe*, 8/8/1990, and Mary Curtius and Stephen Kurjian in: *Boston Globe*, 6/8/1990.

ورد ذلك في الـوشنطن بوست.

وقد تم الإقرار بأن هذه المصالح الاقتصادية هي التي تحرك القرارات السياسية في البيت الأبيض ولدى المعلقين السياسيين عامةً. وأرسلت الولايات المتحدة قوات عسكرية كبيرة إلى السعودية وعملت على تنظيم مقاطعة دولية وحصار فعلي، مع تأييد فاتر، بشكل ملحوظ، من معظم حلفائها الذين يفضلون دون ريب الولايات المتحدة وعمالها على صدام حسين بصفته مهيماً على إدارة إنتاج النفط وتسعيه، ولكن أولئك الحلفاء كانوا على ما يظهر مترددين في الإقدام على المجازفة أو مترددين في إنفاق المال الكثير لتحقيق هذه الغاية. ولا حاجة إلى القول إنهم يشاركون واشنطن المبدأ الرفيع القائل بأن القوة لا تصنع الحق، إلا حين نريدها أن تصنعه.

ولم يُغفل أمر العدوان الأمريكي إغفالاً تاماً. فقد صرح وليام كرو رئيس هيئة الأركان المشتركة السابق وهو يتكلم برصانة «أن هذه ليست بنا أو غرينادا»، وحذّر من مخاطر بعثتنا الحالية. واتفق محرّرو جريدة نيويورك تايمز معه وأضافوا «إن التكاليف باهظة والمخاطرة عظيمة جداً، وهي تتجاوز في ضخامتها العمليات العسكرية الأمريكية في لبنان وغرينادا وبنما». وكتب برنارد ترينور، المراسل العسكري السابق للجريدة المذكورة، وهو الآن مدير برنامج الأمن القومي في كلية كينيدي للدراسات الحكومية في جامعة هارفارد، يصف صدام حسين بـ «أنه نورييغا الشرق الأوسط. وينبغي أن يذهب، شأنه شأن نظيره في بنما». والواقع أن المقارنة بين نورييغا وصدام تصل إلى هذا الحد فعلاً^(١٥).

فالتوازي بين الاثنين قد لوحظ حقيقةً: وفي كل الحالات كانت الولايات المتحدة تعمل دفاعاً عن النفس وخدمةً للنظام العالمي والمبدأ الرفيع - وهذه حقيقة أخرى من حقائق المنطق التي تعوم بجذول فوق عالم الواقع.

وأثني محرّرو جريدة بوسطن غلوب الليبرالية على بوش لتدعيمه قيمنا الأساسية ورسمه خطاً فاصلاً في الرمال بوجه الوحش الشائر، وقالوا «إن هذا الخط أوضح من ذلك الذي يرسم في كوريا وفيتنام ولبنان». وأشار آخرون أيضاً إلى براهين ماضية تظهر استعدادنا لتحمل أي عبء لتأديب أولئك الذين يلجأون إلى القوة أو يخرجون على تقاليدنا التي لا تؤمن بالعنف والتزامنا بحكم القانون^(١٦).

وعلى نقيض ذلك، وردت رسائل إلى الصحف تشير إلى النفاق الذي ينطوي عليه الموقف وتساءل «ما هو الفرق بين غزونا بنما وغزو العراق للكويت؟ وغزونا هو من بين حالات متعددة أخرى من العدوان الذي يُنعت بعدوان الخير والإحسان. إن الفرق المذهل بين هذه الرسائل وبين تعليقات المتهنئين الصحفيين يصور مرةً أخرى إخفاق الهجمة العقائدية التي شنت في الأعوام الماضية وفشلها في الوصول إلى الجمهور العام، بعيداً عن

William Crowe, Peter Gosselin and Stephen Kurkjian in: *Boston Globe*, 8/8/1990, (١٥) and Bernard Trainor, «Saddam Hussein Mideast's Noriega, Has to Go,» *New York Times*, 12/8/1990.

Editorials in: *Boston Globe* and *New York Times*, 9/8/1990.

(١٦)

الصفوة المثقفة. أما في الخارج، فإن من الممكن إدراك الحقائق البسيطة خارج نطاق مراكز القوى الكبرى حيث يكون الخروج عن النهج الثابت أمراً خطيراً جداً. ففي مقال رئيسي في جريدة صنداي تريبيون الصادرة في دبلن، وقد ظهر تحت عنوان «الاستنكار الأخلاقي نفاق محض»، قالت الجريدة إن ردود الفعل الغربية تجاه غزو العراق إيران وغزو الولايات المتحدة غرينادا وبنما وغزو إسرائيل لبنان، و«الظلم الواقع على الفلسطينيين، كل هذا سبب مستمر للغضب الذي له ما يبرره في الشرق الأوسط، وسبب سيؤدي إلى اضطراب متواصل». وأشار سين كرونين، مراسل جريدة إيريش تايمز في واشنطن إلى الكلمات الملتهبة التي فاه بها توماس بيكارينغ، السفير الأمريكي في الأمم المتحدة، تأييداً لقرار مجلس الأمن في إدانة العراق، ثم أعاد المراسل إلى الذاكرة بعض ما وقع من أحداث قبل ذلك بثانية أشهر فقط: الفيتو الأمريكي لنقض قرار مجلس الأمن في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر الذي يدين غزو بنما (مع فيتو بريطاني وفرنسي في هذه الحالة)؛ وتصويت أمريكا ضد قرار الجمعية العامة في ٢٩ من الشهر نفسه الذي يطالب بانسحاب «القوات المسلحة الأمريكية الغازية من بنما» وينعت هذا الغزو بأنه «انتهاك صارخ للقانون الدولي ولاستقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها»^(١٧).

ولكن المعلقين المحترمين في الداخل لم يطرف لهم جفن. فتم تجاهل التشابه مع غزو بنما بما يشبه الإجماع، أما المعلقون الوقحون، فقد قالوا إن الهجوم هو أحسن وسيلة للدفاع وذهبوا إلى أبعد من ذلك بمقارنتهم أعمال جورج بوش في بنما بإرساله القوات إلى السعودية، لا إلى صدام حسين الذي غزا الكويت. وضرب المثل كذلك باستمرار بغرينادا وفيتنام ولبنان باعتبارها سوابق في دفاعنا عن مبدأ عدم التدخل^(١٨).

وبما يشبه الإجماع أيضاً، أخفق المعلقون المسؤولون في استذكار غزو إسرائيل لبنان في عام ١٩٨٢، الذي كان يرمي إلى إقامة حكومة صنيعة في «نظام جديد» يخضع للمصالح الإسرائيلية وإلى إعاقة المبادرات المزعجة كثيراً التي تطرحها منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تسوية دبلوماسية سلمية - كل هذا يُبحث بصراحة داخل إسرائيل منذ اللحظات الأولى ولكنه ظل محجوباً عن الجمهور الأمريكي. ذلك العمل الإسرائيلي العدواني الذي ارتكبه دولة عميلة، مؤهل ليوصف بعمل الخير والإحسان. لذلك استفاد من الدعم الناشط لإدارة ريغان، التي دانها الديمقراطيون الأحرار وغيرهم من أقصى اليسار لأنها لم تظهر الحماسة اللازمة لهذه الهجمة البربرية التي خلّفت أكثر من عشرين ألف قتيل جدهم من المدنيين. يلاحظ كذلك بشكل يلفت النظر عدم ظهور مقارنة مع احتلال إسرائيل المستمر للأراضي التي استولت عليها في ١٩٦٧ وضمها القدس الشرقية ومرتفعات الجولان، ورد الفعل

Michael Carlin (letter) in: *Boston Globe*, 9/8/1990.

(١٧)

ومصادر أخرى:

Editorial in: *Dublin Sunday Tribune*, 12/8/1990, and Sean Cronin in: *Irish Times*, 11/8/1990.

(١٨) في تشرين الثاني/ نوفمبر، راح قسم من النخبة ينمو بكثير من الوضوح، واتسع البحث بالطريقة العادية ليشمل هذا الطيف من الحكم التكتيكي.

الأمريكي على ذلك. وتمّ التغاضي أيضاً عن تدخل سوريا في لبنان (بدعم أمريكي في المراحل الأولى حين كان التدخل موجهاً ضد الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين). كذلك طوى النسيان اجتياح تركيا شمالي قبرص وما تسبّب ذلك بألاف القتلى ومئات الآلاف من اللاجئين بعد موجة من القتل والتعذيب والاعتصاب والنهب لاستئصال آخر البقايا من الحضارة اليونانية؛ وقد أثنى جورج بوش على تركيا لما تقوم به من دور «كحامية للسلام» حين انضمت الى أولئك «الذين يسندون القيم المتمدنة في أرجاء العالم». ولا يتذكر إلا القلائل غزو المغرب الصحراء الغربية في ١٩٧٦ المدعوم من الولايات المتحدة، وهو الغزو الذي بررته السلطات المغربية على أساس «أن كويتاً واحدة في العالم العربي تكفي وزيادة؛ فمن الظلم أن تكون مثل هذه الموارد الضخمة في أيدي عدد ضئيل من السكان»^(١٩). أما خارج هذه المنطقة، فإن الدعم الحاسم الذي أبدته الولايات المتحدة (وكذلك فرنسا وبريطانيا وهولندا، ومن لفّ لفهم) لغزو أندونيسيا تيمور الشرقية، وهو غزو يكاد يبلغ حد الإبادة الجماعية وما زال جارياً، فقد تم كذلك التغاضي عنه بسهولة، هو وغيره من الأحداث المماثلة.

كان العرب وغيرهم من المراقبين في العالم الثالث يجرون هذه المقارنات المفقودة فتتقل تنفأً منها الصحافة. لكن المسألة تترك عند هذا الحد دون تحليل، أو يجري تقرير هؤلاء لعاطفيّتهم، أو كراهيتهم العميقة لأمريكا، أو سداحتهم. ففي تقرير نشرته جريدة نيويورك تايمز عن ردود الفعل العربية - الأمريكية، كتبت فيليسييتي بارينجر مذكراً الناظرين باسم العرب الذين قابلتهم بأن المقارنة التي يجرونها مع غزو إسرائيل لبنان في سنة ١٩٨٢ «لا تأخذ بالحسبان فارقاً أساسياً هو ان الكويت لم تهاجم العراق، في حين أن جنوبي لبنان يتخذ موطناً لقواعد الفلسطينيين التي قصفت الأراضي الإسرائيلية مراراً».

وليس في هذا التوبيخ الرقيق، الذي خرجت به بارينجر، إلا عيب واحد: الحقائق. فبإختصار كانت إسرائيل قد أخضعت جنوبي لبنان إلى هجمات عنيفة وقتالة منذ أوائل السبعينيات، حتى دون ذريعة الاستفزاز في غالب الأحيان، فقتلت آلاف الناس وشردت مئات الألوف من مساكنهم. أما الغرض من ذلك فقد حدده الدبلوماسي الإسرائيلي أبا إيبان قائلاً إنه يهدف الى احتجاز السكان كلهم رهينة تحت تهديد الرعب وذلك «لتحقيق الإمكانية المنطقية في نهاية المطاف إذ يخضع السكان المصابون لمطالب إسرائيل». إن إسرائيل، بعد غزوها لبنان في عام ١٩٧٨ وترك القسم الجنوبي تحت السيطرة الإسرائيلية، قامت بقصف واسع النطاق لأهداف مدنية. وفي سلسلة من الهجمات الاسرائيلية غير المستفزة سنة ١٩٨١ حدث تبادل لإطلاق النار فسقط ستة قتلى من الاسرائيليين ومئات من الفلسطينيين واللبنانيين حين قصفت إسرائيل مناطق مأهولة مكتظة بالسكان. وترتبت الولايات المتحدة وفقاً لإطلاق

Christopher Hitchens, *Cyprus* (London; New York: Quartet Books, 1984), and (١٩) George Bush in: *Reuters*, 26/9/1990.

من أجل استثناء نادر بالنسبة الى التغاضي العام عن الغزو التركي، انظر:

Walter Robinson in: *Boston Globe*, 7/10/1990, and Thomas M. Franck, «The Stealing of the Sahara», *American Journal of International Law*, vol.70 (1976), pp.694ff.

النار التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية ولكن اسرائيل انتهكتها مراراً وأصابت عدداً من المدنيين، وكانت تسعى في هذا جاهدة إلى استفزاز المنظمة للقيام بعمل ما قد تتخذه ذريعة للغزو الذي خططت له من أمد بعيد. وبعد غزو ١٩٨٢ عادت إسرائيل إلى ممارستها التقليدية في قصف لبنان كما تشتهي، مسببةً رعباً كبيراً في «منطقها الأمنية» في الجنوب.

بيد أن من غير الإنصاف تخطئة بارينجر لقلبها الحقائق رأساً على عقب. فالحكايات الخيالية التي ترونها هي الشيء المعتاد الذي تقدمه جريدة نيويورك تايمز وغيرها، والقلائل هم الذين يفكرون في الشك بالدوغما الثابتة. وقلب الحقائق في هذه الحالة هو، على أية حال، انتصار بسيط إذا قورن بالانجازات الكبيرة حقاً التي حققتها منظومة الدعاية، مثل قلب الهجوم الأمريكي على فيتنام الجنوبية إلى مجهد نبيل للدفاع عنها من العدوان^(٢٠).

يمكننا أن نقول الشيء ذاته عن المعلقين الذين تأخذهم سورة الغضب وهم ينددون بمرارة بالعرب لأنهم يشبهون ما جرى بحرب ١٩٦٧. ويدينون كذلك «السذاجة والجهل» لدى مذيعي التلفزيون والصحفيين الذين يسمحون للعرب بالادلاء بمثل هذا الهراء (هنري سيغمون، المدير التنفيذي للمؤتمر اليهودي الأمريكي)؛ وقد أوضح سيغمون هؤلاء الحمقى الساذجين أنه في كلتا الحالتين «غزت الدول العربية قطراً مجاوراً آمناً دون استفزاز، ولو أن الدول المعتدية الأساسية في ١٩٦٧ كانت مصر وسوريا والأردن» لا العراق. ووافقت جريدة التايمز على هذا ونددت بحكام موسكو والأوغاد الآخرين الذين يحاولون «إضفاء الشرعية على حجة بغداد بأن استيلاءها على الكويت شبيه باحتلال إسرائيل للضفة الغربية». وهذه مناورة «خاطئة إلى حد السخف وتهدف إلى تحويل الأنظار» لأن احتلال الضفة الغربية «لم يبدأ إلا بعد أن هاجمت الجيوش العربية إسرائيل. وهذا الأمر ليس حتى محل جدل وهو أنه في عام ١٩٦٧ هاجمت إسرائيل مصر. ودخلت الأردن وسوريا في النزاع تماماً كما دخلت انكلترا وفرنسا الحرب حين هاجمت ألمانيا حليفتيها بولندا في سنة ١٩٣٩. قد يجادل المرء بأن الهجوم الإسرائيلي كان مشروعاً، أما تحويله إلى غزو عربي فهو من الوقاحة بمكان - أو سيكون كذلك لو أن التطبيق الجاري ليس هو الروتين المعتاد^(٢١).

Felicity Barringer in: *New York Times*, 16/8/1990.

(٢٠)

حول الوقائع، والنسخة المعدلة عنها من وضع جهاز الدعاية، انظر: Chomsky: *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians*, chap.5, sections 3-4; *Pirates and Emperors* (Montréal: Black Rose Books; New York: Claremont, 1986), chap.2, and *Necessary Illusions*, pp.275-277 and appendix III.

Noam Chomsky, «Letter form Lexington», *Lies of Our Times* عن الإرهاب في لبنان، انظر: *Lies of Our Times* (August 1990).

Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Leba-* من أجل نظرة اسرائيلية ذكية مع كونها اعتذارية، انظر: *non War* (New York: Simon and Schuster, 1984).

Henry Siegman (letter) in: *New York Times*, 26/8/1990, and Editorial in: *New York Times*, 7/9/1990.

Donald Neff, *Warriors for Jerusalem: The Six Days that Changed the Middle East* (New York: Linden Press; Simon and Schuster, 1984).

إن مقال جريدة نيويورك تايمز مكتوب بدقة وعناية. فهو يشير إلى الضفة الغربية لا إلى غزة ومرتفعات الجولان. فمن الأفضل التفاوضي عن غزة لأن إسرائيل هاجت مصر، بلا جدال، فاستولت على غزة. وقضية مرتفعات الجولان قضية صعبة أيضاً، ليس فقط لأن إسرائيل ضمت إليها هذه الأرض السورية (فأدينت على ذلك بالاجماع في مجلس الأمن الدولي، ولو أن الفيتو الأمريكي قد أبطل العقوبات) بل لأن إسرائيل هاجت تلك البقعة واكتسحتها انتهاكاً لوقف إطلاق النار. أما في حالة الضفة الغربية، فإن بوسع محرري الجريدة أن يدعوا في دفاعهم أن القوات الاسرائيلية إنما استولت عليها بعد أن دخل الأردن الحرب - تنفيذاً لتحالفه مع مصر، التي هوجمت أصلاً من قبل إسرائيل.

ها نحن نرى، من خلال هذا كله، أن من المهم أن نقبض على التاريخ فنكيفة وفق الأغراض التي يتطلبها الأقوياء، وأن إسهام الخدم الأوفياء الذين يدلون بدلوهم هو من الأمور القيّمة جداً.

ثالثاً: دروب تبتعد عن الكارثة

لاح في الأفق خطر لم يطل أمده يهدد بوضع الصلة الإسرائيلية موضع التنفيذ، وذلك حين اقترح صدام حسين، في ١٢ آب/ أغسطس، تسوية تربط الانسحاب العراقي من الكويت بالانسحاب من أراضٍ عربية ممتلئة أخرى: انسحاب سوريا من لبنان وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. قالت جريدة فاينانشل تايمز اللندنية: مع أن هذا العرض لا يقلل من الأخطار الوشيكة، إلا أنه «قد يخدم غرضاً مفيداً بفتحه درباً تبتعد عن الكارثة... من خلال المفاوضات». فضلاً عن أن الرجل «قد يكون له رأي في استشهاده برفض إسرائيل التخلي عن سيطرتها على الأراضي المحتلة، باعتبار هذا مصدر نزاع في المنطقة». ويربط الانسحاب العراقي من الكويت بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والسورية يكون السيد صدام قد قال شيئاً لا يستطيع أن يخالفه فيه أي زعيم عربي أو مواطن عادي مهما كان مؤيداً للأمريكيين، كما أن رفض النظر في المسألة «قد يقرب من خطر وقوع حرب شاملة في الشرق الأوسط تدخل فيها الدولة العبرية. والأمر الفوري هو أن يخرج العراق من الكويت؛ ولكن، وفي ضوء المقترح العراقي، وإن كان ليس مرضياً في صيغته الحالية،

فإن الأمر انتقل الآن الى عاتق المعنيين جميعاً، ومن ضمنهم دول الشرق الأوسط والدول الغربية، لكي يتهزوا فرصة هذه المبادرة فيقودوا الدبلوماسية إلى الموقع الذي تعرض فيه الآن في الخليج القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية، وتربط هذه بتلك»^(٢٢).

كان رد الفعل الأمريكي مختلفاً. لم يظهر في الإجابات الرسمية والتعليقات العامة أي تفكير يدل على استكشاف المقترح وإيجاد حل سلمي لأزمة خطيرة جداً. لم تكن هناك، ولو

من قبيل المجاملة، حتى إشارة إلى إمكانية وجود نقطة مشروعة مخفية في طيات الاقتراح. بل جرى نبذ المقترح بازدراء تام. وظهرت أنباء التلفزيون في ذلك اليوم وهي تصور جورج بوش «الدينامو»، وهو يسرع بقيادة زورقه الآلي قيادة السباق، ويهرول بهمة قعساء، ويلعب التنس والغولف، ويصرف طاقاته الهائلة في تشبثات مهمة أخرى، وهو في أقصى حالات الانشغال بـ «الترويج عن النفس» (على حد تعبيره) بحيث لا يجد من الوقت ما يبده على ضرب ذبابة تطير بين حين وحين من المذبذبة العربية. وشدت أنباء التلفزيون بعناية فائقة على احتقار الرئيس هذا الإزعاج وامتعاضه العظيم منه حتى انه لم يجد فرصة ليرفع يده عن عصا الغولف المهيأة لضرب الكرة لكي يعبر عن ازدرائه لما سباه مذيع التلفزيون «العرض المزعوم» المقدم من صدام حسين، الذي لا يُعتبر «عرضاً جدياً». ولم يستحق المقترح سوى جملة عابرة واحدة في مقال اخباري عن الحصار ظهر في عدد اليوم التالي من جريدة نيويورك تايمز^(٢٣).

وما لبث الخطر الذي يهدد باحتمال بحث القضايا أن زال. وكانت وسائل الإعلام قد مرت كذلك مرور الكرام، قبل يومين فقط، بالبيانات التي نشرتها وزارة الزراعة الإسرائيلية على صفحات كاملة من الجرائد وهي تقول: «إن من الصعب تصور أي حل سياسي يتفق مع بقاء اسرائيل إذا لم يأخذ بالسيطرة الإسرائيلية المستمرة والكاملة على منظومات المياه ومجاري التصريف [في الأراضي المحتلة] وعلى البنى الارتكازية المتعلقة بها من محطات للطاقة بأنواعها وشبكات الطرق وغير ذلك مما هو ضروري لعمل تلك المنظومات وإدامتها والانتفاع منها». إن منح الفلسطينيين تقرير المصير الحقيقي من شأنه «أن يهدد تهديداً خطيراً مصالح إسرائيل الجوهريّة» كما ورد في البيانات بتأكيد شديد. إن «الوجود المستمر» لاسرائيل لا يكون مضموناً إلا بالسيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية^(٢٤).

وباختصار، لا يتصور حدوث انسحاب حقيقي من الأراضي المحتلة، أو اعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين، وهذا هو الموقف الثابت لمذهب الرقوص الأمريكي - الاسرائيلي الذي كان، على مدى عشرين سنة، يمثل العقبة الرئيسية بوجه أي حل دبلوماسي للنزاع العربي - الاسرائيلي. لقد جرى استبعاد الحقائق بإصرار من التعليقات الأمريكية، ودون ذكر

Tom Brokaw in: *NBC News*, 12/8/1990, 6:30p.m., and Michael Gordon in: *New York Times*, 13/8/1990.

مقتطفات من البيان العراقي تظهر على صفحة داخلية دون تعليق.

Jerusalem Post and *Yediot Ahronot*, 10/8/1990; *Reuters* and *Boston Globe*, 11/8/1990, p.40.

٩٠ كلمة في جريدة بوسطن غلوب نقلاً عن وكالة رويتر في عددها ١١ آب / أغسطس ١٩٩٠، ولم تنشر التاييمز أي كلمة. حول نفس أي قرار دبلوماسي إذا كشفت العملية، وانعكاس الوقائع عبر المشور الايديولوجي، انظر المقالات المجموعة في: Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There; The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians, and Necessary Illusions*.

حول النجاح المذهل في طمس المحضر وتشويهه في الفترة الحالية، انظر:

Noam Chomsky in: *Z Magazine* (January, 1990).

الموقف الأمريكي الحالي وهو: تأييد مخطط شامير- بيريز الذي يقول بأن الأردن هو الدولة الفلسطينية؛ ومنع أي تغيير في وضع الأراضي المحتلة إلا وفقاً لرغبات الحكومة الإسرائيلية، وهي تستثني تقرير المصير الحقيقي؛ ورفض المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، فتنكر بذلك على الفلسطينيين حقهم في اختيار ممثلهم السياسيين؛ والدعوة إلى «انتخابات حرة» تحت سيطرة عسكرية إسرائيلية شديدة، وبقاء الكثير من الزعماء الفلسطينيين في سجون إسرائيل. ولا عجب أن شروط الموقف الأمريكي، الذي ينعت بأنه «عملية السلام» و«الشيء الوحيد المطروح في البلد»، لا تُنشر أبداً في وسائل الإعلام التي تعبر عن التيار العام^(٢٥).

وئارت مشكلة أخرى حين اقترح صدام حسين في التاسع عشر من آب/ أغسطس الإبقاء على مسألة الكويت «قضية عربية» تعالجها الدول العربية وحدها دون تدخل خارجي، على شاكلة الاحتلال الإسرائيلي للبنان ومحاولة المغرب الاستيلاء على الصحراء الغربية^(٢٦). رُفض هذا الاقتراح فوراً على أسس معقولة مفادها أن صدام حسين يمكنه، في هذا المجال، أن يأمل في تحقيق غاياته عن طريق التهديد واستخدام القوة. لكن حقيقة واحدة قد أغفلت وهي ذات علاقة بالموضوع: إن الرئيس العراقي يستخدم مرة أخرى ورقة من كتاب واشنطن. فالموقف الأمريكي التقليدي بشأن نصف الكرة الغربي يقضي بأن «الخارجيين» لا حق لهم بالتدخل. فلتن تدخلت الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية أو منطقة الكاريبي، فهذه قضية تخص ذلك النصف من العالم، وهي إنما تحل هناك دون تدخل خارجي. والرسالة تقول: أيها الغرباء، ارفعوا أيديكم عنا؛ نحن نستطيع أن نعالج شؤوننا بأنفسنا - في ساحة يتوقع للهيمنة الإقليمية أن تسود فيها.

وللتدليل يكفي أن نذكر مثلاً واحداً له علاقة واضحة بموضوعنا: ففي الثاني من نيسان/ أبريل ١٩٨٢ قامت الولايات المتحدة بشيء لم يسبق له مثيل وذلك بنقض قراراتين لمجلس الأمن الدولي عن موضوعين مختلفين في يوم واحد. كان القرار الأول يدعو إسرائيل إلى إعادة ثلاثة من رؤساء البلديات المنتخبين إلى مراكزهم، وكانوا كلهم هدفاً لهجمات إرهابية يهودية، والثاني يدعو الأمين العام إلى إبلاغ مجلس الأمن بتطورات الأزمة في أمريكا الوسطى، دون أن يسمي القرار أحداً أو يوجه تهمة، لكنه موجه ضمناً ضد التدخل الأمريكي في نيكاراغوا، وقد اعترض الوفد الأمريكي على هذا القرار لأنه «ينضج بالتهكم المريب»، و«هيزأ بمحاولات البحث عن السلام»، و«يهدد منظومة الدول الأمريكية» التي عليها وجدها أن تعالج هذه الأمور دون تدخل الأمم المتحدة؛ وهذا نوع أشد تطرفاً من موقف صدام حسين اليوم^(٢٧).

(٢٥) بالنسبة إلى الحقائق التي لم تنشر انظر: Noam Chomsky in: *Z Magazine* (January 1990).

وانظر مراجع الهامش (٢٤) أعلاه للحصول على خلفية سابقة.

«Proposal by Iraq's President Demanding U.S. Withdrawal», *New York Times*, (٢٦) 20/8/1990.

(٢٧) انظر: Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians*, p.114.

في الثالث والعشرين من آب/ أغسطس قام مسؤول أمريكي كبير سابق بتسليم عرض عراقي آخر إلى مستشار الأمن القومي برينت سكوكروفت. هذا الاقتراح، الذي أكده المبعوث الذي نقله، وأيدته المذكرات، قام بنشره كنتاج رويس في صحيفة نيوزداي في التاسع والعشرين من الشهر المذكور. وحسبما تقول المصادر ذات العلاقة والوثائق، عرض العراق انسحابه من الكويت والسماح للأجانب بمغادرة البلاد لقاء رفع العقوبات وضمّان منفذ له على الخليج، والسيطرة الكاملة على حقل نفط الرميلة «الذي يمتد قليلاً إلى داخل الأراضي الكويتية بعيداً عن العراق» (رويس) بنحو ميلين على حدود متنازع عليها. أما البنود الأخرى للاقتراح، كما ورد في المذكرات التي يقتبس منها رويس، فهي أن يتفاوض العراق والولايات المتحدة على اتفاقية نفط «مرضية لمصالح الأمن القومي لكلا البلدين»، «وأن يعمل معاً على استقرار الخليج»، ويطورا خطة مشتركة لـ «التخفيف من مشاكل العراق الاقتصادية والمالية». ولم يرد ذكر انسحاب الولايات المتحدة من السعودية أو غير ذلك من الشروط المسبقة. وقد وصف أحد مسؤولي الحكومة، وهو متخصص في شؤون الشرق الأوسط، هذا الاقتراح بأنه «جدي» و«قابل للتفاوض»^(٢٨).

كان رد الفعل ملفتاً للنظر جداً، مرةً أخرى. المتحدثون باسم الحكومة سفّهوا الأمر كله. وأشارت جريدة نيويورك تايمز إلى تقرير نيوز داى إشارة موجزة على الصفحة ١٤، وهي الصفحة التي فيها تنمّة لمقال عن موضوع آخر، وجاء في الإشارة أن المتحدثين باسم الحكومة قد رفضوا المقترح باعتباره «بالون اختبار». وبعد أن كُتبت الجريدة الموضوع على النحو اللائق أقرت بأن ما نشر كان صحيحاً، ونقلت عن مصادر البيت الأبيض قولها ان الاقتراح «لم يؤخذ مأخذاً جدياً لأن بوش يطالب بانسحاب غير مشروط من الكويت»، وأشارت الجريدة المذكورة كذلك بهدوء إلى أن «دبلوماسياً من الشرق الأوسط وثيق الصلات أطلعها قبل أسبوع (أي في ٢٣ آب/ أغسطس) على عرض مشابه ولكنه رفض أيضاً من قبل الإدارة». لم تنشر ذلك الأنباء، ولو أنه لم يعد من المستطاع تجاهلها كلياً بعد أن تسربت في أسبوع لاحق الى صحيفة نيوزداي، التي تصدر في الضواحي والتي تُعرض بشكل بارز في أكشاك الصحف في مدينة نيويورك - الأمر الذي يفيد بفرضية معينة بشأن ما حدث^(٢٩). وطرح آخرون المسألة بطريقة مشابهة.

يتضح من هذا ما في منظومة وسائل الاعلام من سمات متعددة. فإن من الممكن الخروج عن خط الدعاية - وعلى نحو فوري، كما في هذه الحالة، بعيداً عن مركز الضياء. وهذا يثير المشكلة الخاصة بما في السيطرة من ضرر. والوسيلة الصحفية التقليدية لكبت حقائق غير مرغوب فيها، وتكون قد نشرت لسوء الحظ، هي أن يشار إليها في سياق رفض الحكومة لها وحسب. بشكل أعم، ولتلبية شروط الموضوعية، فإنه يجب تكيف المقال الإخباري وفق أولويات السلطة. في هذه الحالة يأخذ المقال الاخباري في جريدة نيويورك

Knut Royce in: *Newsday*, 29/8/1990.

(٢٨)

R.W. Apple in: *New York Times*, 30/8/1990.

(٢٩)

تأخر - المقال الذي يدخل التاريخ - نهجه من السلطات الحكومية. فالحقائق غير المرغوب فيها ترفض أولاً بصفاتها «بالونات اختبار»، ثم يقر بأنها صحيحة - ولكن لا علاقة لها بالموضوع لأن واشنطن غير مهتمة بها. ونحن نعرف أيضاً أن الجريدة المذكورة قد كتبت اعروضاً أخرى قدمت سابقاً «كبالونات اختبار» للسبب عينه. وهذا ينهي المسألة. فتنفس الصعداء، لأن التهديد باحتمال وجود «درب يتعد عن الكارثة من خلال المفاوضات» قد تم تفاديه.

رابعاً: دائماً على الطريق المرسوم

نشأت بعض المشاكل من جراء حقيقة معينة هي أن حلفاء الولايات المتحدة ليسوا قوماً يثيرون الإعجاب؛ فليس هناك، بعد كل ما يقال، ما يميّز صدام حسين عن حافظ الأسد سوى خدمات هذا الأخير الحالية للحاجات الأمريكية. وجاء في تقرير مخرج أصدرته منظمة العفو الدولية في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر، أن قوات الأمن السعودية قد عدّبت وأهانت المئات من «العمال الضيوف» اليمينين، وطردت كذلك سبعمئة وخمسين ألفاً منهم «لا لسبب ظاهر إلا جنسيتهم أو لشك في معارضتهم موقف الحكومة السعودية من أزمة الخليج». وأغمضت الصحافة عيونها عن ذلك، مع أن هناك الكثير من المعلقين الذين دأبوا على شجب طبيعة هؤلاء الشريفة^(٣٠).

أما التحالف مع تركيا «حامية السلام» في قبرص (انظر ما سبق بحثه حول هذا الموضوع) - فقد تطلّب شيئاً من المعاملة الدقيقة، لا سيما بسبب مسألة الأكراد في شمالي العراق. لم يكن من الصعب أن يدرك المرء أن القوات العراقية التي تواجه جيوش الولايات المتحدة ستضعف كثيراً لو أن أميركا جاءت لتدعم تمرداً كردياً. وقد رفضت واشنطن هذا الخيار بسبب القلق، في ما يفترض، من أن تمرداً كردياً في العراق قد ينتشر في شرقي تركيا، حيث يقاسي العدد الضخم من السكان الأكراد (الذين لا يعترف بصفقتهم هذه من قبل الأتراك) من قمع وحشي. وفي إشارة نادرة في الصحافة ذكرت جريدة وول ستريت جورنال: «يخشى الغرب أن دفع القضية الكردية مع تركيا وسوريا وإيران... يمكن أن يضعف التحالف ضد العراق». ويضيف التقرير الذي نشرته الجريدة المذكورة «أن الإدارة الأمريكية رفضت بصراحة اللقاء مع زعيم كردي عراقي زار واشنطن في آب/ أغسطس، لطلب المساعدة، كما أن «الأكراد يقولون إن أنقرة تستخدم أزمة الخليج والسمة التي حصلت عليها تركيا في الغرب بسببها بمثابة غطاء للانتقاض عليهم»^(٣١).

وقد جرى الحفاظ على الانضباط حتى بشأن هذه القضية المثيرة. ولا يكاد المرء يجد (ولعله لن يجد على الإطلاق) كلمة واحدة عن استعداد حكومة بوش التضحية بالآلاف من

Amnesty International and Associated Press, 2/11/1990.

(٣٠)

Tony Horwitz, «Gulf Crisis Finds Kurds in Middle Again,» *Wall Street Journal*, (٣١) 3/12/1990.

أرواح الأمريكيين - حتى إذا وضعت جانباً محنة الأكراد الذين استغلوا بخسة لثيمة من قبل الحكومة ووسائل الاعلام معاً^(٣٣).

كان من الضروري كذلك القيام على نحو ما بمعالجة الحقيقة التي مفادها أن إدارة بوش والادارات التي سبقتها كانت قبل مهاجمة صدام حسين الكويت تعامله معاملة صديق محبوب، فتشجع التجارة مع نظامه وتمنح هذا النظام تسهيلات ائتمانية لتمكينه من شراء السلع الأمريكية. وقبل ذلك دعمت واشنطن غزوه ايران، ثم مالت كثيراً نحو العراق في تلك الحرب بحيث أرسلت قوات عسكرية لـ «حماية الطرق البحرية» من الهجمات الإيرانية (كان التهديد الرئيسي للطرق البحرية عراقياً)، وأصررت على اتباع هذا السبيل حتى بعد أن هوجمت الباخرة الأمريكية «ستارك» من طائرات عراقية في سنة ١٩٨٧. وحين تنادت الأمة لتدمير صدام حسين وجه هنري غونزاليز، عضو الكونغرس الأمريكي ورئيس اللجنة المصرفية في مجلس النواب، تهمة تقول إن مصرفاً واحداً، ومقره في أتلانتا، قدّم اعتمادات الى العراق بمبلغ ثلاثة بلايين دولار، منها ثمانمائة مليون مضمونة من قبل «شركة اعتمادات البضائع» التابعة لوزارة التجارة، التي تضمن القروض المصرفية لتمويل صادرات المنتجات الزراعية الأمريكية. وذهب غونزاليز في اتهامه إلى القول بأن هناك دليلاً واضحاً على أن الأسلحة، وربما الكيميائية منها، قد حصل عليها العراق بموجب هذه الصفقة. وقال: «لا شك أن هذه الأموال البالغة ثلاثة بلايين دولار تمّول فعلياً غزو الكويت. ولا شك أن القسم الأعظم من هذه الأموال قد صرف على السلاح»^(٣٤). إن المبادرات الجديدة من إدارة بوش لمساندة صدام حسين التي أعلن عنها باسم «عملية القضية العادلة»، إنما شنت لحماية العالم من جور مانويل نورييغا، وقد بحثنا سابقاً في أمر انعدام النشر أو ردود الفعل.

كان من الصعب تحاشي هذه المسألة المزعجة تحاشياً تاماً. ففي الثالث عشر من آب/ أغسطس، أقرت أخيراً جريدة نيويورك تايمز بأن العراق قد بلغ ذروته في القوة بـ «موافقة أمريكا وأحياناً بمساعدتها، ويشمل هذا تجارة مزدهرة في الحبوب مع المزارعين الأمريكيين، والتعاون مع وكالات الاستخبارات في الولايات المتحدة، وبيع النفط من المصافي الأمريكية الأمر الذي ساعد على تمويل قوة العراق العسكرية وإخفات صوت البيت الأبيض في انتقاد انتهاكاته حقوق الإنسان وارتكابه الفظائع في الحرب». ومنذ ١٩٨٢ أصبح العراق واحداً من أكبر المشترين للرز الأمريكي والقمح الأمريكي، «حتى أنه اشترى ما قيمته زهاء خمسة بلايين ونصف البليون دولار من الحاصلات الزراعية واللحوم بقروض مضمونة من الحكومة وإعانات زراعية وبمبالغ نقدية منه». وتسلم العراق كذلك نحو ٢٧٠ مليون دولار على شكل ائتمانات مضمونة من الحكومة لشراء سلع أمريكية أخرى رغم تخلفه عن دفع الديون. وتبين أرقام البيانات لسنة ١٩٨٧، وهي آخر البيانات المتاحة، أن أكثر من ٤٠ بالمئة من غذاء العراق كان قد استورد من الولايات المتحدة، كما تسلم العراق في سنة ١٩٨٩ ضمانات

Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.286ff.

(٣٢) انظر:

Associated Press and Boston Globe, 5/8/1990.

(٣٣)

قروض بمبلغ مليار دولار، ولم تسلم دولة أكثر من ذلك إلا المكسيك. يقول تشارلز غلاس إن الولايات المتحدة أصبحت السوق الرئيسية للنفط العراقي، «في وقتٍ أخذت منظمة Business Forum الأمريكية - العراقية، التي يتصدرها رجال أعمال أمريكيون بارزون ودبلوماسيون سابقون، تمتدح اعتدال صدام حسين وسيره نحو الديمقراطية». ولم تحرك حكومتا ريغان وبوش ساكناً حين ابتاع العراق طائرات مروحية أمريكية وحوّلها إلى الاستخدام العسكري، فنكث بذلك وعوده، وحين استعمل الغازات السامة ضد القوات الإيرانية وضد مواطنيه الأكراد، وهجر نصف مليون كردي وأشوري بالقوة، وغير ذلك من الفضائح^(٣٤).

ليس هذا إلا خطأ في الحكم، أو من مفارقات التاريخ، كما تقول الرواية الرسمية. ولم يُذكر شيء قط لماذا تنشر جريدة نيويورك تايمز هذا الآن، بعد أن انقلبت واشنطن على العراق، وليس قبل ذلك - مثلاً عند غزو بنما - حين كانت الأدلة متوفرة في الحال، ولعلها كانت تساعد على تقادي ما حصل الآن.

كانت المهمة الأخرى تتعلق بطمس حقيقة معينة وهي أن معاذير العراق حول انتهاكاته الصارخة للقانون الدولي تشابه المعاذير التي قبلت - بل حتى أشيد بها - من قبل وسائل الإعلام في حالة عدوان البر والإحسان الذي ترتبه الولايات المتحدة وعملاؤها. ادعى العراق أن حالته الاقتصادية مهددة أشد التهديد بانتهاك الكويت اتفاقية أوبك عن حصص الانتاج النفطي، مما يضرّ بمحاولة العراق التخلص من آثار الحرب مع إيران. ولا ينكر أحد أن هذه الانتهاكات ضارة جداً بالعراق. ولكن شكواى العراق بهذا الشأن كان مصيرها التجاهل، وكذلك التهمة التي كان يوجهها، قبل هجومه، القائلة بأن استخراج الكويت النفط من حقول على الحدود، وما يسببه ذلك في زعمه من نضوب في حقوله النفطية، إنما يشكل «سرقه ترتقي إلى حد العدوان العسكري» لم ينشر هذا في ذلك الوقت، إلا أنه جاء، بعد شهر من ذلك، الاقرار المتأخر بأن «صدام حسين، سواء كان شبيهاً بهتلر أو لم يكن، يمتلك سبباً إلى جانبه، وأن الحكومة الكويتية كانت، من وجهة نظر العراق، تعمل على نحو عدواني؛ كان الأمر حرباً اقتصادية»^(٣٥).

يذكر هذا التحجج العراقي بأمور أخرى، فحق «الدفاع عن مصالحنا» بالقوة ممنوح

Michael Wines, «U.S. Aid Helped Hussein's Climb,» *New York Times*, 13/8/1987 (٣٤) data; Larry Tye, «Food Embargo may be an Effective Weapon,» *Boston Globe*, 22/8/1990, and Charles Glass in: *Spectator*, 25/8/1990.

Liesi Graz in: *Middle East International* (3 August 1990).

(٣٥)

Thomas Hayes in: *New York Times*, 3/9/1990. مقتبساً عن خير الطاقة هنري شولر، انظر:

Laurent Belsie in: *Christian Science Monitor*, 9/8/1990.

انظر أيضاً:

ذاكراً أن «الكويت كانت واحدة من منتهكات نظام الكون الأكثر إنشأ، حسب قول علل النفط». العراق دان أيضاً الكويت لإلحاحها على أن يسدّد العراق النفتات المائلة للدفاع عن الوطن العربي، بما في ذلك النخبة الكويتية، من إيران.

للولايات من قبل ميثاق الأمم المتحدة، حسب الرأي الرسمي الذي قُدّم لتبرير غزونا بنا (انظر ما سبق بحثه). وهجوم إسرائيل على مصر في ١٩٦٧ كان مدفوعاً إلى حد كبير بالمشاكل الاقتصادية التي سببتها تعبئة قوات الاحتياط خلال فترة التأمم والتوتر. وكان التهديد المحتمل للمصالح الاقتصادية الأمريكية هو الذي تمسكت به الولايات المتحدة لتبرير خطواتها للوقوف بوجه العدوان العراقي، كما كان شأنها في حالات متعددة من التدخل والتخريب. أما التهديد الذي لُوِّحَ به أعمال الكويت للمصالح العراقية فلم يكن تهديداً محتملاً.

وعلى نحو أعمّ، برّر الرئيس العراقي عدوانه بأنه عمل نبيل «دفاعاً عن الأمة العربية»، منتهماً الكويت بأنها كيان مصطنع، وجزء من ميراث الاستعماريين الأوروبيين الذين اقتسموا العالم العربي لأغراضهم الذاتية. وقد ضمنت لهم هذه المكائيد الأ يعود نفع الثروة النفطية الضخمة في العالم العربي، على الجواهر العربية، وإنما يعود على الدول الصناعية الغربية وعلى نخبة محلية ضئيلة ترتبط بها. ورغم ما في كلام صدام حسين من مفارقة، فإن التهم ذاتها لا تخلو من مزايا تستحقها، كما أن لها شعبية كبيرة بين السكان غير الكويتيين وهم ٦٠ بالمئة من المجموع الذين قاموا بالأعمال التي أغنت الأقلية من أهل البلاد، لا «الأشقاء العرب» الآخرين.

لقد أشير إلى البغض الذي يكنّه العالم العربي للولايات المتحدة، ولكن لم يُحلل سبب وجود هذا البغض جدياً. والانطباع الفوري المألوف هو أن يعزى العداة إلى المشاكل العاطفية التي يعانيتها شعب تجاوزه التاريخ لما فيه من نقائص. سيكون من شبه المستحيل تقديم سرد منطقي لمسائل مركزية مثل التفاعل المتبادل الأمريكي - الإسرائيلي - الفلسطيني، لأن الجهود الأمريكية الكثيرة والناجحة جداً لمنع تسوية سياسية سلمية قد وجدت منذ الأزل بفعالية تثير الإعجاب^(٣٦). إن النبرة العميقة الغور في الروح العنصرية الموجهة ضد العرب في الثقافة السائدة تسهّل المناورة المعتادة التي تعزو العداة للولايات المتحدة إلى أخطاء الآخرين.

والشيء الخفي هو أن العرب لا حق لهم أساساً في النفط الذي وضعته صدفه جيولوجية تحت أقدامهم. وقد عبر عن ذلك ولتر لاكوير في ١٩٧٣ قائلاً إن نفط الشرق الأوسط «يمكن تدويله لا نيابةً عن بضع شركات نفطية بل لمنفعة بقية الجنس البشري». ولا يمكن القيام بهذا إلا بالقوة، الأمر الذي لا يثير مشكلة أخلاقية لأن «كل ما هو معرّض للخطر هو مصير بعض المشيخات الصحراوية». وعليك فقط أن تُبدّل ترتيب الكلمات قليلاً. ضع بدل «التدويل»: «سيطرة الولايات المتحدة وعملائها» (طالما ظلوا مؤيدين ثابتين لإسرائيل). وبدل «بضع شركات نفطية» ضع «العرب الذين لا يستحقون شيئاً». والمنطق هو ذلك الذي قال به المغاربة عند اجتياح الصحراء الغربية: «كويت واحدة تكفي»؛ فليس من الإنصاف أن تكون الموارد الغنية بأيدي أناس غير مهمين حين يكون الأغنياء الذين

(٣٦) انظر مراجع الهامش رقم (٢١) السابق.

يديرون العالم بحاجة إليها. ورؤية الغرب هي، بالطبع، أوسع كثيراً من رؤية المغرب، فهي تشمل المنطقة بأسرها، هي ومواردها - بل وموارد العالم كله.

كذلك فإن الاهتمام الذي يشرح الصدر بـ «منفعة الإنسانية» التي عبر عنها لاكوير وآخرون لا يقودهم إلى اقتراح يقضي بأن نفظ أمريكا الشمالية والشرق الأوسط كان ينبغي أن يدوّل خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية حين كان للغرب (وعلى رأسه الولايات المتحدة) سيطرة فعالة على مصادر الطاقة، ولا يقودهم إلى استنتاج النتيجة ذاتها بالنسبة إلى الموارد الغربية، الصناعة منها والزراعية والمعدنية، التي تستغل على نحو يثير السرور من قبل الأغنياء ولمنفعتهم ومنفعة الأمم المكتفية. والتميز يقوم، كما هو الحال دائماً، على مدى «الأهمية»^(٣٧).

الجدير ذكره أن هذا الذي قيل، ليس فيه من جديد. فلنستذكر الإيضاحات التي قُدمت في الماضي لتفسير عدم وجود حق للمكسيكيين التمساء، العاجزين، بالسيطرة على مصير بلادهم الغنية. هذا وقد قال، في بداية هذا القرن، الأميرال ألفريد ت. ماهان، المؤرخ وصاحب النظريات الاستراتيجية المتنفذ، الذي كان معروفاً بتمسكه بالقيم المسيحية ومذهب الحقوق الطبيعية، إن هذه الحقوق ينبغي أن تُعدل في حالة الأقطار «العاجزة» مثل الصين التي يجب أن تدار «بطريقة من شأنها ضمان الحق الطبيعي للعالم عموماً في أن لا تترك الموارد عاطلة»، أو سيئة الاستعمال. إن حقوق الإنسانية تتجاوز حقوق الصينيين، الذين هم «قطيع من الأغنام دون راع»، وأنهم يجب أن يقادوا وأن تقسم بلادهم وأن يُعلّموا الحقائق المسيحية، وأن تسيطر عليهم، بعد كل هذا، السياسات الغربية التي تأخذ بـ «توكيد الذات العادل» - لا بدافع أناني بل «من أجل مصلحة الإنسانية». إن أمام الأفكار العظمى طريقاً لإعادة الظهور في كل عصر^(٣٨).

خامساً: الأمم المتحدة تحسّن من سلوكها

أخذت الأمم المتحدة تحوز على حين غرة على ثناء لم تعهده من قبل. فتحت عنوان «الأمم المتحدة تبلغ الرشد» أشاد محررو صحيفة بوسطن غلوب بظهور «تغيير رائع في تاريخ المنظمة، وروحية جديدة من المسؤولية والجدية إذ أخذت هذه المنظمة تدعم المبادرات الأمريكية لمعاينة المعتدي»^(٣٩). وامتدح آخرون كذلك هذا التحول الحميد عن النمط المخزي الذي كان سائداً في الماضي.

Walter Laqueur in: *New York Times Magazine* (16 December 1973).

(٣٧)

Noam Chomsky, *Peace in the Middle East? Reflections on Justice and Nationhood* (New York: Vintage Books; Pantheon Books, 1974), introduction.

Chomsky, *Detering Democracy*, chap.1, pp.35ff., and Marilyn Blatt Young, *Rhetoric of Empire: American China Policy, 1895-1901* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968).

Editorial in: *Boston Globe*, 8/8/1990.

(٣٩)

وقد عُزِي التغيير المحمود في عمل الأمم المتحدة إلى تحسن في سلوك العدو السوفياتي وانتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة. جاء في تقرير إخباري للصحيفة المذكورة آنفاً «أن الإدانة السريعة التي صدرت عن موسكو للغزو العراقي قد أطلقت يد مجلس الأمن الدولي، وكان مشلولاً من أمدٍ طويل بفعل المنافسة بين الدول العظمى، وجعل المجلس يقوم بدور جوهري» جواباً على العدوان. وكتب مراسل جريدة نيويورك تايمز، ر.و. آيبل، يقول إن واشنطن «تعتمد أكثر فأكثر في صنع قراراتها على الأمم المتحدة، فهي الآن أكثر فعالية مما كانت عليه في عقود مضت بسبب انتهاء الحرب الباردة». وأشاد مقال افتتاحي في الجريدة المذكورة بـ «التغيير المائل المدش» عندما أخذت الأمم المتحدة تنحو أخيراً نحو الجدية، فتلقم حجراً في أفواه «أغلبيّة المستصغرين لشأنها» وتتيح للرئيس بوش أن يتابع مجهوده النبيل لخلق «نظام عالمي جديد لحل المنازعات بالدبلوماسية المتعددة الأطراف والأمن الجماعي». وفي جريدة واشنطن بوست استعرض جون غوشكو خلفية «هذه اللحظة النادرة في تاريخ الأمم المتحدة، التي أخذت تعمل فجأة بالطريقة التي صمّمت المنظمة لكي تعمل بموجبها»، فتحوّلت إلى وسيلة للسلام العالمي «بعد سنين من رميها بالفشل واعتبارها متبراً لشعوذة العالم الثالث خلال المنافسة الطويلة أيام الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحلفائه». إن التصور الأصلي للأمم المتحدة باعتبارها قيمة على عالم يسوده السلام «قد حيل بينه وبين التحقيق، منذ البداية، بفعل الحرب الباردة المريرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. في تلك السنين الأولى كانت صورة الأمم المتحدة التي انطبعت في وعي العالم هي صورة سفراء سوفيات عابسين وهم يُدلّون بأصوات النقض أو يخرجون غاضبين من اجتماعات مجلس الأمن»، في حين حول الأعضاء الجدد من العالم الثالث «الجمعية العامة إلى منبر لإلقاء الخطب الطنانة في مناهضة الغرب. . . . من ثم، وقبل زهاء سنتين، أخذ يسود التغيير نتيجة ما حدث في السياسة السوفياتية الخارجية من تغييرات تتجه نحو الوفاق». وأضاف ديفيد برودر، كبير المعلقين السياسيين في الجريدة المذكورة موافقته على هذا قائلاً:

في خلال السنين الطويلة من الحرب الباردة جعل الفيتو السوفياتي، والعداء الذي يبديه عدد من دول العالم الثالث، من الأمم المتحدة موضوعاً للاحتقار لدى كثير من السياسيين والمواطنين الأمريكيين. أما في مناخ اليوم المتبدل فقد أثبتت المنظمة أنها أداة فعالة للزعامة العالمية وأنها يمكن أن تكون مؤسسة بوسعها أن تحقق السلام وحكم القانون معاً في المناطق المضطربة.

أجرى جورج بول تحليلاً نقدياً لسياسة الحكومة نشرته صحيفة نيويورك ريفيو فتتحه بالقول: «مع انتهاء الحرب الباردة وابتداء أزمة الخليج يمكن الولايات المتحدة الآن أن تحتبّر صلاح المبدأ الذي وضعه ولسون في الأمن الجماعي، وهو اختبار استبعده الفيتو السوفياتي الآلي في مجلس الأمن خلال أربعين سنة مضت». وفي تقرير أذاعته هيئة الإذاعة البريطانية، وكان تقريراً عن الأمم المتحدة، قال منظم التقرير مارك اربان: «كان الاتحاد السوفياتي، إبان الحرب الباردة، يستخدم مراراً وتكراراً حقه في نقض القرارات لحماية مصالحه من خطر تدخل الأمم المتحدة. وطالما كان جواب الكرملين في المجلس يتلخص بكلمة كلا، فإن

المناقشات ظلت عدائية فيه». أما الآن «فموقف الاتحاد السوفياتي مختلف تماماً»، فالاقتصاد فيه يواجه الانهيار «وفي البلاد زعيم يؤمن بالتعاون»^(٤٠).

نفهم من هذا، إذن، أن المنافسة بين الدول العظمى، والعرقلة الروسية، واستخدام الفيتو السوفياتي باستمرار، والخلل المرّضي في العالم الثالث؛ كل ذلك حال دون قيام الأمم المتحدة بمسؤولياتها في الماضي.

هذه المقولات ترددت في عشرات المقالات الحماسية، وكلها تتسم بسمة بارزة واحدة: لم يُقدّم أي دليل لإثبات الحقائق التي تُعتبر في ما يبدو حقائق ثابتة جلية وينبغي أن تُفهم كذلك. ثمة طرق لتقرير السبب الذي جعل الأمم المتحدة غير قادرة على القيام بدورها في حفظ السلام. وما علينا إلا أن نستعرض سجل الفيتو في مجلس الأمن والأصوات السلبية المنزلة في الجمعية العامة. إن نظرة واحدة إلى الحقائق تفسّر سريعاً لماذا وُضع الموضوع على الرف لصالح سياسة لا يعينها إلا خدمة مصالحها.

إن الولايات المتحدة تتقدم الصفوف جميعاً منذ ١٩٧٠ في نقض قرارات مجلس الأمن ورفض قرارات الجمعية العامة بشأن مختلف القضايا. تأتي بعدها في ذلك بريطانيا، وبمسافة فراسخ، ورفضها القرارات يتعلق أساساً في تأييدها النظام العنصري في جنوب أفريقيا. كان السفراء العابسون الذين يدلون بأصوات النقض يتكلمون لغة انكليزية خالصة، في حين كان الاتحاد السوفياتي يصوت بانتظام مع الأغلبية الساحقة^(٤١). والواقع أن عزلة الولايات المتحدة كانت ستبدو أشد لو لم تستطع بنفوذها الكبير أن تستبعد قضايا رئيسية من جدول أعمال الأمم المتحدة. كان الغزو السوفياتي لأفغانستان يُتقد بمرارة باستمرار، ولكن الأمم المتحدة لم تكن مستعدة قط للنظر في حرب الولايات المتحدة ضد الهند الصينية.

إن دورة الأمم المتحدة التي سبقت «التغيير الهائل المذهل» (شتاء ١٩٨٩ - ١٩٩٠) يمكن أن تصوّر الأمر. فقد جرى نقض ثلاثة قرارات لمجلس الأمن: إدانة الهجوم الأمريكي

Pamela Constable [et al.] in: *Boston Globe*, 20/8/1990; R.W. Apple in: *New York Times*, 21/8/1990; Editorial in: *New York Times*, 24/9/1990; John Goshko and David Broder in: *Washington Post* (3 September 1990); George Ball in: *New York Review of Books*, 6/12/1990, BBC («News Night», 29/11/1990, circulated by MTS (Defence Information), Newton-Le-Wilwells, Merseyside.

(٤١) منذ سنة ١٩٧٠ وحتى سنة ١٩٨٩، استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو بالنسبة إلى ٤٥ قراراً لمجلس الأمن الدولي وحدها، و١١ قراراً بالاشتراك مع المملكة المتحدة، و٤ قرارات مع كل من المملكة المتحدة وفرنسا.

وكان لبريطانيا ٢٦ اقتراحاً سلبياً (١١ مع الولايات المتحدة، و٤ مع الولايات المتحدة وفرنسا). وكان لفرنسا ١١ اقتراحاً (٧ وحدها) والاتحاد السوفياتي ٨ اقتراحات (واحد مع الصين). المذونات حصل عليها نورمان فنكلستين. وفي سنة ١٩٩٠، أضافت الولايات المتحدة نقضين آخرين: الأول بالنسبة إلى بنما والثاني بالنسبة إلى المساوية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة (٣١ أيار/ مايو ١٩٩٠). وهكذا يكون هناك ٥٨ «لا» منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٩٠. بالنسبة إلى قضية بنما انظر: Chomsky, *Detering Democracy*, chap.5, note (19).

على سفارة نيكاراغوا في بنما (فيتو أمريكي، واستنكاف بريطانيا)؛ وإدانة غزو الولايات المتحدة لبنما (نقضته الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة)؛ وإدانة الإساءات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة (فيتو أمريكي). وصدر قراران عن الجمعية العامة يدعوان الدول كافة إلى احترام القانون الدولي. أولهما يدين مساعدة الولايات المتحدة جيش الكونترا، والآخر يدين الحصار غير الشرعي المفروض على نيكاراغوا. كلاهما صدر بمعارضة صوتين فقط هما صوتا الولايات المتحدة وإسرائيل. وصدر قرار يعارض امتلاك الأراضي بالقوة بأغلبية ١٥١ إلى ٣ (الولايات المتحدة وإسرائيل والدومينيك). ويدعو هذا القرار مرة أخرى إلى تسوية دبلوماسية للنزاع العربي - الإسرائيلي وإقامة حدود معترف بها وضمانات للأمن، ويستعمل هذا القرار كلمات القرار رقم ٢٤٢، مع تقرير المصير للفلسطينيين، ويدعو ضمناً إلى تسوية على أساس دولتين. كانت الولايات المتحدة تمنع مثل هذه التسوية - وحدها تقريباً، كما يشير التصويت الأخير - منذ أن استخدمت حق النقض في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ضد اقتراح لهذه التسوية قدمته سوريا والأردن ومصر بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية. لقد نقضت الولايات المتحدة مراراً قرارات مجلس الأمن وأعاقت قرارات أخرى للجمعية العامة، ومبادرات أخرى للأمم المتحدة في سلسلة طويلة من القضايا من ضمنها العدوان والضم وانتهاكات حقوق الإنسان والتمسك بالقانون الدولي، والارهاب، وغير ذلك^(٤٢).

أخذت جريدة نيويورك تايمز، بحماستها الجديدة للقانون الدولي والأمم المتحدة، تحوّل وجهها المرة تلو المرة شطر شخص بطولي واحد: دانييل باتريك موينيهان. فقد أبرزته كشاهد خبير على «روحية الإجماع الجديدة في الأمم المتحدة»، لكي يوضح أنه كان هناك «بعض الانتهاكات الفاضحة للقانون الدولي في الماضي»، أما الآن «فإن للدول الكبرى مصالح يتفق بعضها مع بعض وجهاز الأمم المتحدة حاضر للاستخدام». هذا وقد أشادت الجريدة بـ «مناصرة هذا الرجل الثابتة للقانون الدولي» في مقالٍ عرض دراسته التي صدرت بعنوان «قانون الأمم». وأشار كاتب العرض إلى «غضبة الرجل الساخرة، التيقية، التي تذكر به استناداً مفعم بالعاطفة لا يجد من يسمع، وهو يزيد ويرعد لأن فكرة طاهرة الذيل طهارة القانون الدولي يجري نبذها نبذ النواة باعتبارها فكرة ساذجة ويمكن التخلي عنها». وفي مقالٍ ظهر في مجلة نيويورك تايمز نجد أن موينيهان «مسرور جداً» لما ثبت من صحة موقفه في نضاله الطويل من أجل إعلاء شأن القانون الدولي ونظام الأمم المتحدة، وهي «أفكار تجريدية عزيزة على قلبه». إن الجميع أخذوا في النهاية «يسيروا في ركاب موينيهان» بدلاً من تجاهلهم

(٤٢) انظر: المصدر نفسه، الفصل ٣، البحث الرابع والفصلان ٢ و٥، و

Noam Chomsky in: *Z Magazine* (January 1990).

لمزيد من البحث، انظر: Norman Finkelstein in: *Z Magazine* (November 1990); Cheryl Rubenberg in: *Arab Studies Quarterly* (Fall 1989), and Nabeel Abraham in: *American-Arab Affairs* (Winter 1989-1990).

المبادئ التي تمسك بها بإيمان تام أمداً طويلاً. لم يعد موينيهان بحاجة إلى «الاستمتاع باستشهاده». فالآن «قد لحق به التاريخ»^(٤٣).

لقد أغفلت هذه الحفاوة ذكر استعراض لسجل موينيهان كسفير إلى الأمم المتحدة حين أتاحت له الفرصة لوضع مبادئه موضع التطبيق. ففي برقية له إلى هنري كيسنجر بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦ أورد أمر «التقدم الكبير» الذي جرى بأساليب الضغط في الأمم المتحدة «نحو بلوغ هدف أساسي للسياسة الخارجية، ألا وهي تمزيق الكتلة المترابطة للأمم، وأغلبها حديثة العهد، التي دأبت منذ أمد طويل على الوقوف بوجهها في المنابر الدولية والمواجهات الدبلوماسية عامة». وذكر موينيهان حالتين لها علاقة بالموضوع: نجاحه في تقويض رد الفعل في الأمم المتحدة على غزو أندونيسيا تيمور الشرقية وعلى عدوان المغرب في الصحراء الغربية، وكلا العمليتين أيدته الولايات المتحدة، بل كان تأييدها العمل الأول قوياً بوجه خاص. ثم أورد مزيداً من الكلام عن هذه الأمور في مذكراته عن سنوات عمله في الأمم المتحدة، فقد وصف دوره بصراحة حين غزت أندونيسيا تيمور الشرقية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ قائلاً:

كانت الولايات المتحدة ترغب في أن تتجه الأمور الوجهة التي اتخذتها، وعملت على تحقيق ذلك. وكانت وزارة الخارجية ترغب في أن تثبت الأمم المتحدة أنها عاجزة تماماً في أي إجراء تتخذه. وقد أوكلت هذه المهمة إليّ، فقامت بها بنجاح غير قليل.

ويضيف قائلاً إن عدد القتلى بلغ خلال بضعة أسابيع نحو ستين ألفاً، أي «١٠ بالمئة من السكان، وهي تكاد تكون نسبة الضحايا التي تكبدها الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية»^(٤٤).

هذه الحكاية عن الأمم المتحدة، التي أوجزت هنا على سبيل المثال، تقدم لنا رؤية مهمة للثقافة الفكرية. فالأمم المتحدة «فعالة» اليوم لأنها تقوم بشكل عام بما تريده واشنطن، وهذه حقيقة لا علاقة لها عملياً بانتهاء الحرب الباردة، أو الروس، أو علل العالم الثالث. إن «الخطب الرنانة المناهضة للغرب» من جانب ممثلي العالم الثالث إنما كانت في الغالب الأعم دعوة لتنفيذ القانون الدولي. وحدث، مرة واحدة وحسب، ان كانت الولايات المتحدة وحلفائها في صف يعارض أعمال العدوان والضم وانتهاكات حقوق الإنسان. لذا تحررت الأمم المتحدة من الفيتو الأمريكي - البريطاني المتكرر. وبما أن هذه الحقائق غير مقبولة، فإنها غير موجودة. إنها تعود إلى مجال «انتهاك الواقع» (التاريخ الفعلي) لا إلى الواقع ذاته (ما نفضل أن نعتقه)^(٤٥).

Elaine Sciolino, «Peacekeeping in a New Era: The Superpowers Act in Harmony», (٤٣) *New York Times*, 28/8/1990; Roger Rosenblatt, «Give Law a Chance», *New York Times Book Review*, 26/8/1990, and James Traub in: *New York Times Magazine* (16 September 1990).

New York Times, 28/1/1976, and Daniel Patrick Moynihan, *A Dangerous Place* (٤٤) (Boston: Little, Brown, 1978).

Chomsky, *Detering Democracy*, p.19.

(٤٥) انظر:

إن هذه عناصر أساسية في قيمنا الثقافية التقليدية. هذا وقد تبينَت قيمنا الأخلاقية التقليدية كذلك طوال الوقت، لا سيما حين بدأت تتبلور معارضة النخبة لمخططات الحرب الأمريكية. ومن العلامات التي ظهرت مبكراً مقابلة أجريت مع الجنرال نورمان شوارتزكوف، قائد قوات الولايات المتحدة، وظهرت على الصفحة الأولى من جريدة نيويورك تايمز، وافتحت كما يلي:

قال اليوم قائد القوات الأمريكية التي تواجه العراق إن جيوشه يمكن أن تمحو العراق، ولكنه حذر من أن تدمير ذلك القطر قد يكون «في غير صالح ميزان القوى طويل الأمد في المنطقة».

وفصّل آخرون تحذيره هذا. فعلى سبيل المثال، كتبت مراسلة الجريدة المذكورة الخيرة بشؤون الشرق الأوسط، جوديث ميلر، بعنوان «التساؤل عن الثمن السياسي للنصر»، تقول:

قليلون هم الذين يشكّون أن في وسع الولايات المتحدة وحلفائها، إذا نشبت الحرب في الخليج، «أن يحولوا بغداد إلى ساحة فارغة»، على حد تعبير دبلوماسي أمريكي في الشرق الأوسط. ولكن عدداً من المحللين قلقون كثيراً من النتائج المحتملة لنصر كهذا التي تؤثر في المصالح الأمريكية في المنطقة على المدى الطويل. وقد حذر وليام كرو، الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة، قائلاً في الأسبوع الماضي «إن كثيرين من العرب سيستكروا بشدة حملة من شأنها أن تقتل بالضرورة أعداداً كبيرة من أخوتهم المسلمين...».

وباختصار، إن بوسعنا أن نذبح شعباً يبلغ تعداده سبعة عشر مليون نسمة ونمسخ قطعاً من وجه الأرض، ولكن الإبادة الجماعية قد تكون غير حكيمة تكتيكياً، ومضرة بمصالحنا. وقد بحثت القضايا بحثاً عميقاً في عدد من المقالات، وتميزت بالافتقار إلى أي علامة من علامات «الحساسية المفرطة» التي أبدتها مكتب الهند في سنة ١٩١٩ بشأن استعمال الغازات السامة ضد «العشائر غير المتحضرة». فليطمئن أولئك الذين عبروا عن القلق بشأن انحطاط قيمنا التقليدية^(٤٦).

سادساً: المعتدلون والوطنيون

كان العنصر المفقود في المسألة الهاجس المعتاد، وهو الخطر السوفييتي، وقد زال الآن على نحو لا رجعة فيه. وقد وُجّه انتقاد كثير إلى الرئيس بوش على عدم قدرته على الانصاح عن أهداف مثل، ولكن أسباب هذا التخطيط بقيت دون بيان. ولم يكن الانتقاد منصفاً بالتأكيد. فالمرء لا يتوقع ذكر الحقائق، كما لم يكن يتوقعها في الماضي، أما الذرائع المعتادة فليست متوفرة. وجرت محاولة تلو أخرى، وهي تتعقب استطلاعات الرأي العام بما توفره من

Youssef Ibrahim in: *New York Times*, 2/11/1990, and Judith Miller in: *New York Times*, 6/12/1990.

لقد أبلغ الجنرال شوارتزكوف «الشعب العراقي» أن «نزاعنا ليس معهم، وأنا فضلُ نَجْبِ «الآلاف والآلاف من الضحايا الأبرياء».

معلومات عما يمكن أن يعرض فيقبله الناس. وفي بعض الأحيان ترتفع بعض الأصوات مقرةً حتى بالواقع الذي لا يمكن التعبير عنه عادة: «ان التدخل في العالم الثالث إنما هو مدفوع باهتمامات الولايات المتحدة الاستراتيجية والاقتصادية، وهو في هذه الحالة التي نحن بصددنا يرمي إلى دعم قطر من أقطار منظمة أوبك الذي هو أكثر احتمالاً في قيامه بخدمة مصالح الحكومة في واشنطن»^(٤٧).

إن النفوذ العراقي على أرخص وأغزر مورد للطاقة في العالم ينظر إليه - وتلك نظرة صحيحة - على أنه يهدد بأشد الأخطار. أما النفوذ الأمريكي على موارد العالم العربي فيُنظر إليه، على خلاف ذلك، باعتباره شيئاً كريماً يتصف بالخير - وهو كذلك بالتأكيد لا بالنسبة إلى أغلبية الناس التي تعيش في الكويت أو في المنطقة عامة، أو بالنسبة إلى أشباههم في أي مكان آخر^(٤٨)، وإنما بالنسبة إلى الناس المهمين. إننا لنرى على الدوام المبدأ الأساسي ذاته: إن حكم العالم وموارده يجب أن تكون في أيدي «الأغنياء الذين يقطنون آمنين في إقطاعياتهم». أما الجياع والمضطهدون فيجب الإبقاء عليهم في أماكنهم.

واستناداً إلى الفرضيات التشرشلية نفسها، فإن الأغنياء الذين يتولون أمورنا في العالم العربي هم «معتدلون»، ويدخلون في صفوف موسوليني وسوهارتو وجنرالات غواتيمالا ومن لف لفهم. وفي شرح نتائج الغزو العراقي ذكرت جريدة نيويورك تايمز «ان الشرق الأوسط ينقسم الآن إلى معسكرين، معسكر مؤيد للغرب هو معتدل اعتدالاً واضحاً، ومعسكر مناهض للغرب وهو قومي النزعة على نحو شديد الضراوة»، وتنقل الجريدة عن صحيفة تونسية كبرى قولها إن هذا المعسكر الثاني يضم في صفوفه «رجل الشارع العربي»؛ وكانت هذه الصحيفة التونسية تعلق في هذا الصدد على التأيد المتعاظم للعراق بين العرب من سكان الأقطار الفقيرة. ويضيف برنارد ترينور في مكان آخر قوله: «إذا حقق صدام حسين تهديده بحرق إسرائيل، فإن هذا سيزيد من تأييد الملايين له بين العرب المحرومين الذين يحتفون به أيما احتفاء والذين يمكنهم أن يشعلوا شرارة الاضطراب المدني في الدول العربية المحافظة والمعتدلة» - وهي الدول التي يحكمها ويديرها الأمراء وخريجو مدارس إدارة الأعمال، وهؤلاء هم في نظر هذه الملايين من العرب رجال أعمال غربيون يصلون لله ولكنهم يعبدون شيطان المال^(٤٩).

Thomas Friedman in: *New York Times*, 12/8/1990.

(٤٧)

(٤٨) لتسجيل قضية واحدة وحسب، في الوسع إيجاد حجة مقنعة حول أنه ينبغي بالنسبة إلى «مصالح شعوب المنطقة» على المدى الطويل، حبس النفط عن السوق، وإبقاء الأسعار أعلى الآن، والحفاظ على الموارد للمستقبل، بدلاً من ترك مئات الملايين من الشعوب بلا أي مستقبل غير الموت والجوع لأجيال عديدة، عندما ينفذ موردها الوحيد، ويتبدد لمصلحة الغرب والنخبات المحلية.

Youssef Ibrahim, «The Split Among Arabs Unleashes a People's Anger,» *New York Times*, 12/8/1990, and Trainor, «Saddam Hussein Mideast's Noriega, Has to Go».

الوقائع أكثر تعقيداً، إن ما ندرسه هنا هو التفسير ومفراه المقدي.

لاحظ، أيها القارئ، أن ترينور يتبع التقليد السائد في شجب صدام حسين نظراً لتهديده بحرق إسرائيل - انتقاماً لعدوان إسرائيلي، وهذه حقيقة يجري إغفالها إغفالاً تاماً في هذه الحالة بالذات، أو تُطرح جانباً كأن لا علاقة لها بالأمر. أما لو حدث رد فعل إسرائيلي فتاك تجاه عدوان عراقي، فيها لو خوِّلت به، فسيعتبر عملاً مشروعاً، مُحَقَّقاً، دفاعاً عن النفس. ولاحظ كذلك أن عبارتي «مؤيد معتدل للغرب»، و«قومي شديد الضراوة، مناهض للغرب» فيهما كلمات زائدة ومن قبيل الحشو. «فالمؤيد للغرب» هو ضمناً «المعتدل»؛ و«المناهض للغرب» هو ضمناً «القومي شديد الضراوة» - أي الشرير والمتعصب.

سابعاً: المسار الدبلوماسي

ما إن حل منتصف آب/ أغسطس، حتى اتضح أن الولايات المتحدة لم تكن في حقيقة الأمر تقود فريقاً متحمساً في الأمم المتحدة وهي تحاول تعبئة الدعم لاستخدام القوة في الخليج. فعلى الرغم مما بذله الدبلوماسيون الأمريكيون التجولون من جهد، بما في ذلك التهديدات والناشطات والمداهنات، فإنهم لم يتمكنوا من حشد أكثر من مشاركة رمزية في عمل يتجاوز نطاق العقوبات من النوع الذي كانت الأمم المتحدة قد حاولت فرضه في حالات العدوان الأخرى، وكانت هذه المحاولات غالباً ما تُعرقَل من قِبَل الولايات المتحدة. لم يكن من السهل إغفال عزلة الولايات المتحدة في صحارى السعودية (باستثناء بريطانيا)، ولكن لم يكن هناك من شك في الخط الرسمي، فحين يكون العالم في خطر يُستدعى مطبَّق القانون (الشريف)، وما نحن وحدنا إلا أولئك الشرفاء والأقوياء الذين يحملون العبء وينهضون بالمهمة.

أعلنت ألمانيا أنها لن تساعد في تمويل العمليات العسكرية الأمريكية لأن الترتيب الجاري بين الولايات المتحدة والسعودية كان ترتيباً ثنائياً لم توافق عليه الأمم المتحدة. واتخذت الجماعة الأوروبية الموقف ذاته. فقد كانت هذه الجماعة قد قررت عدم تقديم المساعدات للعمليات الأمريكية في الخليج، ولكنها في الوقت عينه أسهمت بزهاء ملياري دولار للسنة ١٩٩٠ - ١٩٩١ (١٥ بالمئة من الكلفة المقدرة) للأقطار التي تعاني من الحصار. وعلّق وزير خارجية إيطاليا على ذلك قائلاً: «إن العمل العسكري للولايات المتحدة قد اتخذ ذاتياً. ويجب ألا ننسى المبدأ القاضي بالأضرارية دون تمثيل». ووافقت اليابان، تادباً منها، على أن تقوم بالقليل جداً، في حين تمسكت كوريا الجنوبية بحجة الفقر. وكان صوت العالم الثالث خافتاً، بقليل من الحماسة للمجهود الأمريكي وكثير من العداء الشعبي. ونأت الدول العربية بنفسها على العموم. وأظهر استطلاع للرأي في تونس، وهي مناصرة للغرب، أن ٩٠ بالمئة يؤيدون العراق، مع عددٍ يدين «الازدواجية» التي كشف عنها موقف الولايات المتحدة إزاء ما ارتكبه إسرائيل من عدوان، وضم للأراضي، وانتهاك لحقوق الإنسان. ولاحظ المعلقون أحياناً أن التأييد للمبادرة العسكرية الأمريكية هو على أقله في الحكومات «ذات الحركات الديمقراطية الفتية»: الأردن والجزائر واليمن وتونس (جوديث ميلر). وعبر المحللون

في الحكومة عن القلق، إذا ظلت القوات الأمريكية في مواقعها طويلاً وحل شهر رمضان وموسم الحج، مما قد يثير المشاعر الشعبية «ويمكن أن يسبب احتجاجات، وربما انقلابات تطيح بحكومات ذات توجهات غربية في المنطقة وتنسف الأساس الدبلوماسي الذي تستند إليه الجيوش التي تواجه العراق بقيادة الولايات المتحدة» (بيتر غوزلين، الذي ذكر كذلك وأصاب كبد الحقيقة أنه ليس بين المتقدين في الكونغرس من يشك بصحة «مبادئ بوش الأولى: أن الخليج أمر حيوي للولايات المتحدة، لذا فإن عليها أن تدافع عن مصالحها بالقوة العسكرية» - «مبدأ أول» يمكن صدّام حسين أن يقدره بسهولة). وقالت جوديث كير، الخبيرة بشؤون الشرق الأوسط في معهد بروكينغز: «القضية الفاصلة، بالنسبة إلي، هي الأنظمة إزاء الشعوب، إذ ما من نظام عربي يمثل شعبه، ولهذا نجد المتنافسات تتعالى في الشوارع» لصدّام حسين، الذي يُنظر إليه على أنه المدافع عن مصالح الجباهير العربية ضد الطغمة الحاكمة التي تستخدم الثروة النفطية للأمة العربية لإغناء نفسها والعالم الغربي. لم يرد تعليق يُذكر عن مغزى حقيقة معينة هي أنه كلما وجدت عناصر التعددية في العالم العربي أصبحت الحكومات غير قادرة على الوقوف في صف الولايات المتحدة وقضيتها»^(٥٠).

حاولت الصحافة أن تواجه كل هذا بصفاقة مشددة على الإجماع المدهش الذي أبداه الرأي العلمي في تأييد موقف الولايات المتحدة مع تلطيف التفاصيل ما وسعها ذلك. وقد أفلحت وكالة أسوشيتد بريس في تحديد نوع المشاكل القائمة، إذ جاء في خلاصة أوردتها عن أهم مواضيع الساعة: «يصف وزير الخزانة، نيكولاس برايدي، جهوده العالمية لجمع الأموال بأنها ناجحة، مع أنه لم يتلقَ وعوداً محددة بمساعدات جديدة تعاون على دفع المصروفات». بيد أن كتاب الأعمدة والمحجرين ينددون باليابان (وأحياناً بالمانيا) بصفتها «من حلفاء أيام الرخاء، الذين يرفضون الاسهام بقسطهم الكامل والعاقل في الجهود المشتركة لاحتواء العراق». هذا، ولم يُبذل جهد يذكر لاستشفاف الرفض الغريب لـ «مسايرة الركب» من جانب أولئك الذين هم، نظرياً، أصحاب المنفعة الأولى من أعمال الولايات المتحدة»^(٥١).

مثل هذه المشاكل أدت إلى ظهور سردٍ قيّم (وموافقة أيضاً) للموقف المتشدد في أمريكا

«Bonn Says it won't Fund US Buildup,» *Washington Post and Boston Globe*, 6/9 (٥٠) 1990; Serge Schmemmann, «Bonn's Iraq-Embargo Aid,» *New York Times*, 7/9/1990; Alan Riding and Thomas Friedman in: *New York Times*, 8/9/1990; James Sterngold, «Brady Finishes Tour,» *New York Times*, 8/9/1990; James Clad and Ted Morello in: *Far Eastern Economic Review*, 6/9/1990; Friedman in: *Reuters and New York Times*, 7/9/1990; Edward Schumacher, «Tunis, Long Friendly to West, Bristles with Hostility to U.S. Gulf Moves,» *New York Times*, 6/9/1990; *Associated Press*, 7/9/1990; Michael Gordon, «Combined Force in Saudi Arabia is Light on Arabs,» *New York Times*, 5/9/1990; Judith Miller in: *New York Times*, 6/12/1990; Peter Gosselin in: *Boston Globe*: 26/11/1990 and 27/11/1990, and Judith Kipper and John Kifner in: *New York Times*, 12/8/1990.

الصورة الحقيقية هي أيضاً أكثر تعقيداً، وما يناسب هنا هو التفسير.

Associated Press, 7/9/1990, and Tom Wicker in: *New York Times* (Editorial), (٥١) 6/9/1990.

ورد في مقال كتبه توماس فريدمان وظهر على صدر الصفحة الأولى من جريدة نيويورك تايمز . فقد عزا هذا الكاتب رفض الادارة حتى بمجرد النظر في «مسار دبلوماسي» إلى قلقها من أن المفاوضات قد «تنزع فتيل الأزمة» وتعيد الوضع القائم السابق إلى ما كان عليه لقاء ثمن زهيد هو عبارة عن «بضعة مكاسب رمزية في الكويت» للرئيس العراقي (من قبيل «جزيرة كويتية أو تعديلات طفيفة في الحدود»، وكلها مسائل متنازع عليها طويلاً) . لهذا، فإن أي شيء دون النصر الكامل للقوة الأمريكية هو أمر غير مقبول، حتى إذا كان ذلك يعني كارثة حرية، مع نتائج لا يمكن التنبؤ بها . أما الإمكانية الخاصة بقيام الدبلوماسية بنزع فتيل الأزمة، ومن بعد ذلك التصدي بهدوء بالوسائل السلمية للمسائل المصرية والمهملة طويلاً مثل انتشار الأسلحة الفتاكة في المنطقة بأسرها (لا في العراق فقط) - فهذه كارثة يجب تجنبها وليست خياراً يجب استكشافه^(٥١) .

أما المراسل الدبلوماسي الأقدم للجريدة المذكورة، فقد عزا الضغط الجاري من أجل المفاوضات إلى الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية الهزيلة أبداً، إذ إن جهودهما للتوسط «هي وسيلتهما الوحيدة لتبرير تأييدهما الغزو الذي قام به الرئيس صدام حسين» . إن الأردن لم يؤيد الغزو، وإن كان لم يؤيد كذلك جواب الولايات المتحدة عليه؛ فكما ذكر المراسل البريطاني مارتن وولاكوت بأدق عبارة من عثمان «كانت جهود الملك منذ بدأت الأزمة تهدف إلى إرجاع المارد إلى القمم، وتحقيق انسحاب من الكويت، وعلى العموم إعادة الوضع الراهن إلى ما كان عليه» . وحتى إذا كانت جريدة نيويورك تايمز قد رأت أن الحقيقة المعنية غير جذيرة بالنشر، فإن من الصعب الاعتقاد بأن كبير خبائها في الشرق الأوسط لم يكن على علم بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد أصدرت، قبل بضعة أيام من كتابة سطورها، بيانها الرسمي الأول الذي دعا إلى حل «يضمن وحدة وأمن العراق، والكويت والسعودية والخليج والمنطقة العربية بأسرها» (التشديد على الكويت وضع من قبلي؛ نقلته وكالات الأنباء) . إن وضع اللوم على عاتق «التفسير الفلسطيني للأحداث» وسوء تصرف الأردن هو إسهام بارز آخر في تثبيت خط الدعاية الأمريكي - الإسرائيلي^(٥٢) .

لم يتوفر من المعلومات الدقيقة إلا القليل، بشأن مواقف الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . وقد نشرت الصحافة الاسرائيلية خطة للمنظمة قرأها المناضل الفلسطيني فيصل الحسيني في القدس، وهي تدعو إلى انسحاب فوري للقوات العراقية من الكويت وإجراء محادثات سلام بين العراق والكويت حول مسائل الحدود والسياسة النفطية، وتدعو إلى حق الشعب الكويتي في «اختيار الحكومة المركزية في أراضيه، دون تأثير أجنبي، عربياً كان أم غيره» . وقالت مصادر المنظمة إنها والأردن قدما خطة تؤلف بموجبها الأمم المتحدة قوة لحفظ السلام، كما تقوم بتنسيق المحادثات في مستقبل الحكومة في الكويت، وربما دعت إلى إجراء

Thomas Friedman, «Behind Bush's Hard Line,» *New York Times*, 22/8/1990. (٥٢)

Martin Woollacott in: *Manchester Guardian* (26 August 1990), and المصدر نفسه، و «PLO Says it Favors Integrity of Kuwait,» *Reuters and Boston Globe*, 20/8/1990.

استفتاء فيها. وقد جرى تجاهل هذه الخطة وغيرها من المقترحات التي تأخذ بالمسار الدبلوماسي، أو أنها رُفضت سريعاً من قبل البيت الأبيض والكونغرس ووسائل الاعلام^(٥٤).

وفي حين كانت جريدة نيويورك تايمز تحذّر من مغريات المسار الدبلوماسي، كانت في الوقت عينه تدعو إلى الدبلوماسية تفضيلاً لها على اللجوء الفوري إلى القوة. ولكن، وكما أشرنا سابقاً، كانت هذه الدبلوماسية تعني تسليم الانذار: فلما الاستسلام أو الموت. كانت الامكانيات الدبلوماسية، في واقع الأمر، قد قوّضت أركانها من الأساس، هي وخيار العقوبات.

علينا أن نتذكر أن الحكومة الأمريكية، كأبي طرف آخر من الأطراف الفاعلة في الشؤون العالمية، تدعو دائماً إلى الدبلوماسية في العلن، لا إلى القوة. كان هذا هو موقف الولايات المتحدة، في حين أنها كانت تسعى إلى منع إجراء المفاوضات والتوصل إلى تسوية سياسية في فيتنام وأمريكا الوسطى، وكان هذا دائماً هو الموقف العلني بشأن النزاع الاسرائيلي-العربي، حتى كأن الولايات المتحدة كانت تتزعم معسكر الرفض. ومهما يكن موقف الولايات المتحدة هذا، فإن وسائل الاعلام تصوره على أنه تلّهف إلى الدبلوماسية والوسائل السلمية. وهكذا، فلإننا نقرأ «عن المجهود الأمريكي لتركيز الاهتمام على الدبلوماسية والعقوبات، لا على قرع طبول الحرب»^(٥٥). في حين أن المجهود في حقيقة الأمر هو لإعاقعة المسار الدبلوماسي ورفض المفاوضات والتمسك بالقوة والإكراه - تحت غطاء دولي إن أمكن، وإلا فوحدها. وكما هو الحال في قضايا أخرى فإن من المنطق، المحصّن ضد الحقيقة، القول بأن واشنطن تسعى إلى حل المشكلة سلمياً دون استخدام القوة.

سبق أن أشرنا إلى عدد من المحاولات الرامية إلى «المسار الدبلوماسي»، ومنها الاقتراح العراقي في ١٢ آب/ أغسطس بشأن الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة؛ واقتراح ١٩ آب/ أغسطس بأن يتقرر وضع الكويت من قبل الدول العربية وحدها؛ والعرض المقدم في ٢٣ من الشهر المذكور الذي نشر في صحيفة نيوزداي و«العرض المشابه» (أو لعله العرض نفسه) الذي أخفته جريدة نيويورك تايمز في الوقت عينه؛ وكذلك المقترحات المنشورة للأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد جاء على صفحات شؤون الأعمال في جريدتي نيويورك تايمز وول ستريت جيرنال حدوث «ما يشبه الملعق في شراء الأسهم في آخر النهار»، وذلك في الرابع من شهر كانون الأول/ ديسمبر بعدما جاء في تقرير ظهر في التلفزيون البريطاني عن عرض عراقي بانسحاب من الكويت باستثناء حقول نفط الرميلة، بلا شروط أخرى عدا موافقة الكويت على بحث تأجير جزيرتين في الخليج وذلك بعد الانسحاب. وقد

Yehuda Litani in: *Hadashot*, 17/8/1990; *The Other Front* (Jerusalem), 23/8/1990, (٥٤) and *United Press International and Boston Globe*, 26/8/1990.

قارن المقترحات في افتتاحية جريدة التايمز في اليوم نفسه. انظر أيضاً:

Paul Lalor in: *Middle East International*, 31/8/1990.

Andrew Rosenthal in: *New York Times*, 3/9/1990.

تناقلت وكالات الأنباء هذا العرض ولم تذكره الصحف. بيد أن التقارير الإخبارية عبرت عن عدم ارتياحها من المباحثات المقترحة مع العراق (وهي في واقع الحال ليست إلا تسليم إنذار، كما قال البيت الأبيض) لأنها «قد تشجع بعض الشركاء الأوروبيين على البدء بتحركات سلمية لا تغني عن الأمر شيئاً...»^(٥٦).

وقدم العراق في أواخر كانون الأول/ ديسمبر اقتراحاً أعلن عنه مسؤولون أمريكيون في الثاني من كانون الثاني/ يناير: وهو عرض بـ «الانسحاب من الكويت إذا تعهدت الولايات المتحدة بالألا تهاجم الجنود عند انسحابهم، وإذا تركت الجيوش الأجنبية المنطقة، وإذا تم الاتفاق على المشكلة الفلسطينية وعلى تحريم أسلحة الدمار الشامل كافة في المنطقة»^(٥٧). وصف المسؤولون هذا العرض بأنه «مثير للاهتمام» لأنه يُسقط قضايا الحدود و«يدل على وجود اهتمام عراقي بتسوية متفاوض عليها». ووصف أحد خبراء وزارة الخارجية الأمريكية المختصين بشؤون الشرق الأوسط هذا الاقتراح بـ «أنه موقف جاد من المواقف التي تسبق المفاوضات». هذا، وقال التقرير إن الولايات المتحدة أقدمت «على رفض الاقتراح فوراً». ولم تأت صحافة البلاد على ذكره، كما لم يُشر إليه إشارة تذكر في أي مكان آخر.

غير أن جريدة نيويورك تايمز نشرت في اليوم نفسه نبأ يفيد أن ياسر عرفات أشار، بعد مباحثات أجراها مع صدام حسين، أن كليهما «لا يصرّ على أن تحل المشكلة الفلسطينية قبل خروج القوات العراقية من الكويت»^(٥٨). ويمضي التقرير فينقل عن ياسر عرفات قوله «إن بيان صدام حسين في الثاني عشر من آب/ أغسطس الذي يربط الانسحاب العراقي بانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة لم يعد معروضاً ك مطلب للتفاوض». فكل ما هو ضروري «ربط قوي يضمّن الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن بأن علينا أن نحل جميع المشاكل في الخليج وفي الشرق الأوسط لا سيما القضية الفلسطينية».

يبدو إذن، وقبل أسبوعين من الموعد المضروب لانسحاب العراق، أن الحرب قد يتم تجنبها وفق الشروط التالية: أن ينسحب العراق انسحاباً كاملاً من الكويت مع ضمان من الولايات المتحدة بالألا تهاجم القوات المنسحبة؛ أن تغادر الجيوش الأجنبية المنطقة؛ أن يصدر مجلس الأمن ما يفيد بالتزام جدي بتسوية المشاكل الاقليمية الرئيسية الأخرى. أما قضايا الحدود المتنازع عليها فترك إلى مباحثات لاحقة. وقد رفضت هذه الامكانية رفضاً قاطعاً من واشنطن ولم يظهر لها ذكر في وسائل الاعلام أو تنفذ إلى وعي الجمهور. إن الولايات المتحدة وبريطانيا تمسكتا بالتزامهما بالقوة وحدها.

وقد تبينت قوة ذلك الالتزام مرة أخرى حين قامت فرنسا بمحاولة في اللحظة الأخيرة

Associated Press, 4/12/1990; Wall Street Journal, 5/12/1990, section C, p.2; New York Times (business section), 5/12/1990, and Gerald Seib in: Wall Street Journal, 3/9/1990.

Knut Royce in: Newsday, 3/1/1991. (٥٧)

Patrick Tyler in: New York Times, 3/1/1990. (٥٨)

لتجنب الحرب فاقترحت في الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير أن يدعو مجلس الأمن إلى انسحاب «سريع وكبير الحجم» من الكويت مع إصدار بيان يقول بأن أعضاء المجلس سيقدمون «اسهامهم الفعال» من أجل تسوية لمشاكل المنطقة الأخرى، «وعلى الأخص النزاع العربي الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية وذلك بعقد مؤتمر دولي في وقت مناسب، لضمان الأمن والاستقرار والتطور لهذه المنطقة من العالم. أيدت بلجيكا (وهي عضو في المجلس) الاقتراح الفرنسي، كما أيدته ألمانيا واسبانيا وإيطاليا والجزائر والمغرب وتونس وعدد من الدول غير المنحازة. ورفضته الولايات المتحدة وبريطانيا (وكذلك الاتحاد السوفياتي، على نحو لا علاقة له بالموضوع). وقال توماس بيكرينغ، السفير الأمريكي في الأمم المتحدة، إن الاقتراح غير مقبول لأنه يذهب الى أبعد من قرارات الأمم المتحدة السابقة عن الغزو العراقي»^(٦٠).

كان تصريح السفير صحيحاً من الناحية الفنية. فصياغة الاقتراح مستمدة من مصدر مختلف، ذلك هو بيان مجلس الأمن في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر، المرفق بالقرار رقم ٦٨١، ويدعو هذا البيان إسرائيل الى تنفيذ اتفاقات جنيف في الأراضي المحتلة؛ ويدعو أعضاء مجلس الأمن في هذا البيان أيضاً الى «مؤتمر دولي في وقت مناسب، ويكون مؤتمراً مشكلاً على نحو صحيح، للمساعدة في تحقيق تسوية متفاوض عليها وسلام دائم في النزاع العربي - الاسرائيلي». وقد فصل البيان عن القرار ذاته لتجنب الفيتو الأمريكي، وأصدر كملحق له. يلاحظ عدم وجود ذكر لـ «الربط» مع الغزو العراقي الذي لم يذكر أيضاً.

ولا يمكننا أن نعرف هل كان يُحتمل أن تنجح المبادرة الفرنسية في تجنب الحرب. كانت الولايات المتحدة تخشى احتمال نجاحها، لذلك أوقفتها، انسجماً مع معارضتها الحماسية لأي شكل من أشكال الدبلوماسية، ومع معارضتها القوية في هذه الحالة لعقد مؤتمر دولي. في هذا الرفض انضم صدام حسين إلى جورج بوش، إذ لم يصدر عن الأول أي إشعار علني بوجود أي اهتمام بالمقترح الفرنسي، ولو فعل ذلك لكان من المحتمل تجنب الحرب.

وجاء التعبير عن موقف الولايات المتحدة الذي لا يتزعزع واضحاً أشد الوضوح في رسالة الرئيس بوش الذي كتبها إلى صدام حسين في الخامس من كانون الثاني/ يناير، وهي التي رفض تسلمها وزير الخارجية العراقي طارق عزيز حين قدمت إليه من وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، وكان الرفض على أساس أن لغة الرسالة غير لائقة بالنسبة إلى ما هو مألوف للمراسلات بين رؤساء الدول. قال بوش في رسالته: «لا يمكن أن تكون هناك مكافأة لنعدوان. لا ولن تكون هناك أية مفاوضات. إن المبدأ لا يمكن التفریط به. إن بوش إنما يقوم فقط بـ «إخبار» صدام حسين بأن الخيار الذي أمامه هو الاستسلام دون مفاوضات، وإلا فإنه سيُسحق بالقوة. إن الدبلوماسية ليست خياراً»^(٦١).

Trevor Rowe in: *Boston Globe*, 15/1/1991; Paul Lewis in: *New York Times*, 15/1/ (٥٩) 1991, and *Associated Press*, 15/1/1991.

Associated Press, 14/1/1990.

ويمكن المرء أن يتساءل بصدق، ترى هل كانت هذه الخيارات جديدة وتبشر بالخير؟ وإلى أي مدى؟ إن تجاهلها أو نبذها باعتبارها «بالونات اختبار» إنما يعني المطالبة بحلٍّ من خلال التهديد بالقوة العسكرية أو استخدامها فعلاً، مهما تكن النتائج، ويمكن أن تكون نتائج وخيمة جداً. إن مغزى هذه الحقائق وأهميتها في المدى البعيد ينبغي ألا يججبا عن الأ نظار.

بالنظر إلى اهتمام الولايات المتحدة الحالي لضمان تدمير أسلحة العراق غير التقليدية، فإن من المناسب أن نذكر عرضاً عراقياً مرفوضاً آخر. ففي ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٩٠، قدّم صدام حسين وكان آنئذ لا يزال صديقاً وحليفاً، عرضاً بتدمير ترسانته من الأسلحة الكيميائية وغيرها من الأسلحة غير التقليدية إذا وافقت إسرائيل على إزالة أسلحتها الكيميائية والنوية. ثم صرّح سفير العراق في فرنسا، في كانون الأول/ ديسمبر بقوله: «إن العراق سيتخلص من أسلحته الكيميائية وأسلحة الدمار الشامل إذا كانت إسرائيل مستعدة كذلك للقيام بالعمل ذاته»، كما نقلت تصريحه هذا وكالة رويتر واستجابة لعرض ١٢ نيسان/ ابريل، الذي نقلته مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، رحبت وزارة الخارجية الأمريكية باستعداد العراق تدمير ترساناته لكنها عارضت الربط بـ «قضايا أو منظومات أسلحة أخرى» (ريتشارد باوتشر، الناطق بلسان الخارجية الأمريكية)^(١١). لاحظ أن منظومات الأسلحة الأخرى قد تركت دون أن يُذكر ما هي؛ إن عبارة «الأسلحة النووية الإسرائيلية» لا يمكن أن يتفوه بها أي مسؤول أمريكي، لأن الاعتراف بوجودها يثير السؤال الآتي: لماذا لا تعتبر المساعدات الأمريكية كلها غير شرعية بموجب تعديلات قانون المساعدات الخارجية منذ السبعينيات وهي تحرّمها على الأقطار التي تقوم بتطوير أسلحة نووية سرية؟

إن الذي يقلقنا ليس التهديد بالدمار الشامل أو القدرة على الإكراه؛ بل إن المهم أن يكون ذلك تحت تصرف الأيدي اللاتمة: أيدينا أو أيدي عملائنا.

كانت الخطوط العامة لتسوية دبلوماسية محتمة قد اتضحت في آب/ أغسطس، وهي تشتمل على ترتيبات بخصوص منفذ عراقي إلى الخليج، وربما استتجار جزيرتين غير مأهولتين؛ وتسوية النزاع بشأن حقول نفط الرميطة؛ والبدء بخطوات نحو تسوية أمنية إقليمية؛ وربما نوع من أنواع الوسائل لتقرير اتجاه الرأي العام داخل الكويت. عارضت الولايات المتحدة بإصرار هذه الخطوات كلها منذ الابتداء، بحجة أن «العدوان لا يمكن مكافأته»، وأن «الربط» يناقض موقفنا الأخلاقي الرفيع، وأتانا لا يسعنا الدخول في مفاوضات مطولة. إنما يجب على العراق أن يستسلم فوراً لاستعراض القوة الأمريكية، أما بعد ذلك فربما - وربما فقط - تسمح واشنطن بإجراء مباحثات في قضايا أخرى. إن رفض «الربط» ناشئ عن الحقيقة التي لا يمكن النطق بها، وهي أن الولايات المتحدة تعارض إجراء تسوية

Associated Press, 13/4/1990; Reuters and Boston Globe, 14/1/1990, and Financial (٦١) Times, 18/12/1990.

دبلوماسية لجميع القضايا «الترابطة». إنها كانت على الأخص تعارض من أمد طويل عقد مؤتمر دولي حول النزاع العربي - الاسرائيلي، لأن مثل هذه المحاولات قد تؤدي إلى ضغوط لتحقيق ذلك النوع من التسوية الدبلوماسية السلمية الذي حظرتة الولايات المتحدة بنجاح بوسيلة تدعى «العملية السلمية» في كلام المعتقد الشائع.

كانت الولايات المتحدة، في حالات مشابهة كثيرة، في غاية السرور لمكافأة العدوان، وإجراء مفاوضات مطولة، وأتباع سبيل «الربط» (هذا حتى إذا استثنينا الحالات التي ثبتت فيها الأعمال الإجرامية). ففي حالة ناميبيا، مثلاً، كانت الأمم المتحدة قد دانت جنوبي أفريقيا لاحتلالها تلك الأرضي في الستينيات، ثم صدر حكم المحكمة العالمية الذي يدعو إلى خروج جنوب أفريقيا منها. وكانت الولايات المتحدة تتبع سبيل «الدبلوماسية الهادئة» و«العمل البناء»، في حين كانت جنوب أفريقيا تعيث فساداً، نهباً وإرهاباً، في ناميبيا وتتخذ منها قاعدة لهجمات قتالة ضد الأقطار المجاورة (انظر، بشأن الخسائر البشرية والمادية، ما سيرد في الفصل التالي). وجاءت «خطة السلام» التي وضعها وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز في ١٩٨٣ للبنان لـ «تكافئ المعتدين» بسرور. لقد أقامت تلك الخطة عملياً «إسرائيل كبرى» كما أقرت جريدة نيويورك تايمز المناصرة لإسرائيل بعاطفة مشبوبة، في حين أمرت سوريا صراحةً أن تطيع الأوامر الأمريكية - الاسرائيلية (وهو ما رفضته سوريا، كما كان متوقِعاً)؛ كان ذلك شكلاً مغالى فيه من أشكال الربط^(٦٢). هذا وكانت إسرائيل قد «كوفت» أيضاً عن غزوها مصر في سنة ١٩٥٦. أما عملاء الولايات المتحدة والسيد المطاع ذاته فإن من غير المتوقع أن يتخلوا عن العدوان والإرهاب دون تلبية «حاجاتهم» و«مطالبهم». إن هذا نمط عام كما يلاحظ عادةً معلقو العالم الثالث، دون تأثير يُذكر في الثقافة السياسية الغربية الحسنة التأديب.

إن من الأمور المعقولة تماماً اتخاذ الموقف القائل بأن على العراق الانسحاب فوراً، ودون شروط، وبلا «ربط» بأي أمر آخر، وأن عليه دفع التعويضات، بل حتى إخضاعه لمحاكمات جرائم الحرب؛ إن هذا موقف مقبول بالنسبة إلى الذين يتمسكون بالمبادئ التي تعطي هذه النتائج. أما المنطق فيقول إن المبادئ لا يمكن أن يكون التمسك بها على نحو انتقائي. وأما الحقيقة، في أوساط المناصرين علناً للموقف التقليدي المعتاد، فإن قليلاً منهم يمكنهم الادعاء باتخاذ موقفهم على أساس المبدأ، كما سيبين الاستقصاء الابتدائي جداً في الحال.

إن رفض «الربط» الذي قبله رأي النخبة بإجماع مذهل، جدير بالملاحظة في هذه القضية على الأخص لأنه جزء من الطلب القاضي بوجوب حل مشاكل المنطقة الأمنية كمتمم للانسحاب العراقي. أما وقد أظهر العراق نفسه الآن عدواً، لا عميلاً يعول عليه كما كان يُفترض، فمن غير الممكن أن يُترك هو وقدراته العسكرية المنذرة بالشر دون أن يمسه شيء.

(٦٢) انظر: Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians*, pp.425ff.

لكن «ميزان القوى الطويل الأجل في المنطقة» يتطلب أن يظل العراق حاجزاً لإيران، كما أشار الجنرال شوارتزكوف. كما أن من غير الواقعي أن نتوقع وقوف العالم العربي ساكناً في حين أن عميلة الولايات المتحدة الكبرى في المنطقة لا تكفي وحسب باحتلال الأراضي العربية وتخص سكانها للبطش، بل توسع كذلك من نطاق ترساناتها النووية وتزيد من مزاياها العسكرية الأخرى. من الواضح أن مسائل «الأمن» و«الاستقرار» تتطلب النظر في قضايا اقليمية، أي تتطلب «الربط» الخفيف. وبالنظر إلى معارضة الولايات المتحدة للتسويات الدبلوماسية عامة، لأسباب تتعلق بضعفها السياسي، فإنه يترتب عليها (هي والرأي المثقف فيها) معارضة «الربط» على أساس المبدأ العظيم الذي يقضي بأن «العدوان لا يمكن أن يُكافأ» - في هذه الحالة.

بعد ثلاثة أيام من كتابة جريدة نيويورك تايمز عن تبرير مخاوف الولايات المتحدة من أن آخرين قد يغريهم «ال مسار الدبلوماسية» أخذت هذه الجريدة، وقد أغضبها تطويق صدام حسين السفارات الأجنبية بقوات عسكرية، تندد به لأنه «يكيل الضربات للدبلوماسية نفسها»^(٦٣). وكما ذكرنا سابقاً، فإن هذا التحدي المسرف للقانون الدولي قد حدا بمحرري الجريدة المذكورة أن يطالبوا بمحاكمة صدام حسين كمجرم حرب وفق مبادئ نورنبرغ.

إن محرري الجريدة يتهمون صدام حسين بـ «البدء بحرب عدوانية انتهاكاً للمعاهدات الدولية»، ويستشهدون على ذلك بغزو إيران في سنة ١٩٨٠؛ و«إساءة المعاملة للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة»؛ وتجريد الناس من جنسياتهم وإهانة المدنيين الأبرياء؛ وهذا الاعتداء الجديد ضد «الدبلوماسيين الذين تحترم موابيق فيينا وضعهم الخاص». إن هذه الاتهامات صحيحة كلها، ومبادئ نورنبرغ تنطبق حقاً. ولكن أسوأ الجرائم طراً هي التي ارتكبت منذ الفترة التي زعم فيها محررو الجريدة أنهم لا يرون تأييد الحكومة الأمريكية أصدقاءها العراقيين. هذا، ويوسع المرء أن يفكر في أقطار أخرى كانت منهمة مؤخراً بجرائم مماثلة، وضمنها قطر تشيد به جريدة نيويورك تايمز بانتظام باعتباره الوصي النبيل على نظام العالم وحقوق الإنسان، وقطر آخر تثنى عليه باعتباره «رمز الكرامة الانسانية» بالذات، «مجتمع يعتبر فيه الحس الأخلاقي من مبادئ الحياة السياسية»^(٦٤). ولكن محرري الجريدة لم يجدوا من اللائق أن يقودوا قراءهم في أزقة اللاعلاقة التاريخية.

ثامناً: حماية الحاجات

إن صدام حسين هو، وفق أي قياس من القياسات، شخص قاس، يقارن بالتأكيد

Editorial in: *New York Times*, 25/8/1990.

(٦٣)

Chomsky, *Deterring Democracy*, p.160.

انظر:

New York Times, 25/8/1990.

(٦٤)

لهذه والأمثلة كثيرة أخرى بالنسبة الى التدفق العاطفي من جريدة التايمز على إسرائيل، انظر:

Chomsky: *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There; The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians, and Necessary Illusions.*

بمجرم صغير مثل مانويل نورييغا. لكن ذلك ليس هو السبب لاتخاذ دور الشيطان الأعظم في آب/ أغسطس ١٩٩٠. كانت سيئاته هذه واضحة من أمد طويل، فلم يعق ذلك مجهودات واشنطن لمد يد العون والدعم إليه. ولن نحتاج إلا الى تبديد كلمات قلائل عن التزامنا التقليدي بمقاومة العدوان والتمسك بحكم القانون. لقد أصبح صدام حسين شيطاناً بالطريقة المعتادة: حين صار مفهوماً في النهاية، دون أي شك، بأن قوميته المستقلة تهدد المصالح الأمريكية. عندئذ أصبح سجله في الفظائع الشنيعة متاحاً لغايات الدعاية، أما ما عدا ذلك، فلا علاقة له أصلاً بتحوّله المفاجيء في آب/ أغسطس ١٩٩٠ من صديق يُعْتزُّ به الى تجسيد لجنكيز خان وهتلر.

إن الاحتلال العسكري للكويت - ولو احتفظ به بنجاح لجعل من الرئيس العراقي لاعباً رئيسياً على مسرح العالم - لا يشير خطر المواجهة بين الدول العظمى وخطر الحرب النووية، كما أثارتهما منازعات سابقة في المنطقة. وهذه الحقيقة التي لا تخلو من أهمية إنما تعكس سقوط النظام السوفياتي، الأمر الذي يترك الولايات المتحدة وحدها دون منازع من حيث القوة العسكرية ويجعلها تخضع للإغراء في إظهار فعالية الأداة التي تسيطر عليها وحدها. إن التصور الاستراتيجي هو موضع أخذ وردّ بالتأكيد، حتى في أوساط النخبة، حيث أخذ الخلاف يدبّ فيها منذ بضعة أشهر وفق الحجج الموهودة^(٦٥). إن الاستراتيجية العامة للسيطرة العالمية من خلال التهديد بالقوة أو استخدامها، تتناقض مع أهداف المحافظة على العافية الاقتصادية ومصالح الأعمال الدولية - وهذه هي الآن مشاكل خطيرة جداً، ومن الصعب التصدي لها دون تغييرات جوهرية في السياسة الاجتماعية في البلاد. إن شكل النظام العالمي الجديد سيعتمد، إلى حد غير قليل، على أيّ من هذه التصورات هو الذي سيسود.

(٦٥) لبعض الأمثلة الأخرى، انظر: Chomsky, *Detering Democracy*, chap.12, section 5, and introduction.

الفصل السابع

المنتصرون

إن الولايات المتحدة، وفقاً للصورة الشائعة، قد كسبت الحرب الباردة. فانتصرت الاستقامة على الشر بانتصار الديمقراطية ورأسمالية السوق الحرة والعدالة وحقوق الإنسان. والولايات المتحدة، بصفتها حاملة الراية، تقوم الآن بالخطوة الأولى إلى نظام عالمي جديد من السلام والتنمية الاقتصادية والتعاون بين أولئك الذين رأوا الضياء فأبصرت عيونهم - أي الجميع عملياً باستثناء بعض الصامدين الراضين مثل كوبا التي لم تزل تشتكي من أن العالم الثالث لا يحصل على استحقاقه، وصدّام حسين رغم جهودنا المخلصة لتحسين سلوكه بالجزرة لا بالعصا؛ وهذا خطأ في الحكم يجب أن يصحح بسيف المنتقم العادل.

لقد دققنا في صحة هذه الصورة من وجهات نظر متعددة. والمدخل الطبيعي الآخر هو أن ننظر في المناطق التقليدية إلى القوة الغربية ونسأل ما هو حال الناس فيها في هذه اللحظة التاريخية وهم يتأملون النصر من جانبهم في نزاع الحرب الباردة. ولنا أن نسأل أيضاً كيف يحتفل هؤلاء بنصر الرأسمالية الليبرالية، وينصر الديمقراطية كما ينبغي لهم، إذا أخذنا الصورة المعهودة مأخذاً جدياً.

أولاً: ثمرات النصر: أمريكا الوسطى

ليس في العالم منطقة هيمنت عليها دولة عظمى مثل أمريكا الوسطى التي أفادت من سباتها المعتاد في الثمانينات، منتقلة إلى وسط المسرح إذ أخذ النظام التقليدي يواجه تحدياً غير متوقّع مع نمو الحركات الشعبية، وهي حركات أهمها إلى حد ما اتجاه الكنيسة الجديد نحو «خيار تفضيلي للفقراء». فبعد عقود من القمع الوحشي ومن الأثر المدمر لبرامج المساعدة الأمريكية في الستينيات، تهباً الجو لتغيير اجتماعي ذي معنى حقيقي، وازداد التشاؤم في واشنطن عند الإطاحة بدكتاتورية سوموزا.

كان رد الفعل قوياً وسريعاً: قمع عنيف، فتك بالمنظمات الشعبية فتكاً ذريعاً. أما أفراد المنظمات الفدائية الصغيرة فقد تضخم عددهم مع تزايد إرهاب الدولة. «وما لبثت جماعات الفدائيين والجماعات الثورية دون استثناء أن اتخذت شكل جمعيات للمعلمين، أو جمعيات لتقنيات العمال، أو نقابات فلاحية، أو منظمات كنسية... ذات أهداف عملية وإصلاحية، كما أفاد السفير السابق روبرت وايت في شهادته أمام الكونغرس سنة ١٩٨٢. وقد ورد ذلك أيضاً على لسان الأب اغناسيو مارتين - بارو، اليسوعي المثقف في السلفادور الذي قُتل غيلةً، وعلى لسان آخرين^(١).

وصار بوسع الولايات المتحدة مع حلفائها المحليين أن تدعي، بعد عقدٍ من الزمان، تحقيق نجاح كبير. فالتحدي الذي واجهه النظام التقليدي قد تم احتواؤه بشكل فعال، وازداد بؤس الأغلبية الساحقة عمقاً، في حين تزايدت قوة العساكر وذوي الامتيازات وراء ستار من الأشكال الديمقراطية. وقُتل زهاء مئتي ألف شخص، وشوّه عدد آخر لا يعدّ ولا يحصى، أو عذّب، أو «اختفى» أو سُرد، وتحوّل كل شيء إلى خراب: الناس، الجماعات، البيئة، وربما إلى درجة تستعصي على الإصلاح. كان هذا، حقاً، نصراً عظيماً.

أما شعور النخبة تجاه ذلك، فكان شعوراً بالفخر والارتياح. كتب لي هوكستيدر، مراسل جريدة واشنطن بوست في أمريكا الوسطى، يقول من مدينة غواتيمالا: «للمرة الأولى نجد الأقطار الخمسة كلها وهي بزعامه رؤساء للجمهورية انتخبوا في جولات انتخابية تعتبر على نطاق واسع انتخابات حرة وعادلة»، وكان هذا المراسل يعبر عن الارتياح العام من نجاح «السياسيين المحافظين» في انتخابات يراد منا أن نفهم أنها جرت في ساحة لعب مستوية دون استخدام القوة أو نفوذ أجنبي. وبمضي المراسل إلى القول: «صحيح أن السياسيين المحافظين في أمريكا الوسطى يمثلون تقليدياً النظام القائم، المدافع عن الأغنياء، رغم ما في أقطارهم من خلل جسيم في أنماط الدخل... ولكن موجة الديمقراطية التي اكتسحت المنطقة في السنين الأخيرة أخذت تغير على ما يبدو من تسلسل أولويات السياسيين»، بحيث ذهبت الأيام السود إلى غير رجعة^(٢).

إن من يدرس التاريخ الأمريكي والثقافة الأمريكية يرى بوضوح الخطوات المعتادة. إننا نشهد، مرةً أخرى، التغيير الخارق في الاتجاه، وهو تغيير يحصل كلما اقتضحت أعمال دولةٍ ما مغالية في قسوتها. لذلك يمكن طرح التاريخ كله جانباً مع الأسباب التي تديم طبيعته بصفته أمراً لا علاقة له بالموضوع، في الوقت الذي نمضي فيه إلى الأمام، ونحن نقود رعيتنا إلى عالمٍ أفضل وجديد.

إن المقال الاخباري في الجريدة المذكورة لا يكتفي بالزعم أن المحافظين الجدد هم من

(١) ورد وايت في: Lars Schultz, *National Security and United States Policy Toward Latin America* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987), p.91.

حول مارتين - بارو انظر: Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap. 12, pp.386ff.

Lee Hockstader in: *Washington Post* (20 June 1990).

(٢)

الشعبين المخلصين، ولا يشبهون في شيء أولئك الذين دأبت الولايات المتحدة على تأييدهم أيام كانت صادرة في السذاجة والخطأ غير المقصود؛ بل يذهب المقال إلى حد تقديم الدليل على هذا الزعم الأساسي. فالتغيير في تسلسل الأولويات نحو تعددية حميدة قد ظهر في النتائج التي أسفر عنها مؤتمر الرؤساء الخمسة المنعقد في مدينة أنتيغوى في غواتيمالا، الذي انتهى للتو. يوضح المراسل هوكستيدر أن الرؤساء، وكلهم «ملتزمون باقتصادات السوق الحرة»، قد تحلوا عن الأهداف عديمة القيمة في الإصلاح الاجتماعي. «ليس هناك لا في الخطة ولا في (بيان أنتيغوى) الأطول والأعم أي ذكر لإصلاح زراعي أو أي اقتراح لبرامج حكومية جديدة للرعاية الاجتماعية لمساعدة الفقراء». إنهم تنبأوا بالأحرى «طريقة تدريجية لإعانة الفقير شيئاً فشيئاً». وقد لاحظ أحد الاقتصاديين في المنطقة قائلاً: «إن الفكرة هي مساعدة الفقراء دون تهديد بنية السلطة الأساسية»؛ وكان يتأمل في هذه الأفكار الجديدة الواسعة الخيال، الخاصة بكيفية السير في حرفتنا في خدمة الجماهير البائسة.

كان ذلك المقال بعنوان «المسؤولون في أمريكا الوسطى يلجأون إلى استراتيجية التدرج في الحرب ضد الفقراء»، وهو عنوان يعبر عن فحوى المقال والفرضيات التي تقوم عليه: إن مساعدة الفقراء هي الأولوية الأولى عند هذا الجيل من المحافظين الشعبين، كما كانت دائماً الأولوية الأولى بالنسبة إلى واشنطن والثقافة السياسية عامة. والذي يجعل في هذا قيمة إخبارية وشيئاً يبشر بالخير هو الروح الشعبية في المحافظين الذين تؤيدهم ومدخلهم البارع والمبدع جداً نحو التزامنا التقليدي بمساعدة الفقراء والبؤساء، أي استراتيجية التدرج لإثراء الأغنياء شيئاً فشيئاً - «خيار تفضيلي للأغنياء» يتغلب على أخطاء القساوسة في أمريكا اللاتينية.

نقل عن أحد المشاركين في المؤتمر المذكور قوله: «كانت السنوات العشر الماضية سنوات عجافاً بالنسبة إلى الفقراء، فقد تحمّلوا أذى كثيراً». وإذا وضعنا الاتفاقات التي أسفر عنها الاجتماع جانباً يمكن القول إن النتائج السياسية التي أشيد بها كنصر للديمقراطية إنما هي إلى حدٍ غير قليل ثمرة تقدير للفعالية الحميدة لإرهاب الدولة، وأن الرؤساء الذين يتولون السلطة الشكلية، ورعاتهم، ربما كان في ذهنهم شيء آخر غير الحرب ضد الفقر. هناك أيضاً تاريخ للوسائل التدريجية للتخفيف من وطأة الفقر، وهو تاريخ يمكن استكشافه. إن مثل هذا الاستقصاء يمكن أن يقودنا إلى أن نتوقع أن تكون السنوات العشر القادمة سنوات عجافاً كسابقاتها بالنسبة إلى الفقراء. ولكن، لم يسلك أحد هذا الدرب في الاستقصاء، هنا أو في أوساط أخرى للتيار العام.

حين كان مؤتمر المحافظين الشعبين منعقداً ودام ثلاثة أيام في أنتيغوى، اكتشفت ثلاث وثلاثون جثة عليها آثار التعذيب وقد مزّقتها الرصاص في غواتيمالا. هذه الجثث لم تحلّ بالاحتفال الجاري بنصر الحرية والديمقراطية، لا بل لم يصل خبرها إلى النشر، شأنها شأن الجثث الأخرى البالغ عددها مئة وخمسة وعشرين جثة، وعلى نصفها علامات التعذيب، التي عُثر عليها في أرجاء البلاد في ذلك الشهر، كما قالت لجنة حقوق الإنسان لغواتيمالا. وقد

شخصت اللجنة تسعاً وسبعين جثة منها كانت من ضحايا «الإعدام الاعباطي» لقوات الأمن. وقد جرى أيضاً اختطاف تسعة وعشرين شخصاً، وجرح تسعة وأربعون في محاولات لاختطافهم. لقد جاءنا تقرير اللجنة من المكسيك حيث مقرها، حتى يمكن العاملين في شؤون حقوق الإنسان المحافظة على حياتهم، الآن وقد نجحت الولايات المتحدة في إقامة الديمقراطية في وطنهم^(٣).

تقول اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية والكاريبية إن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في غواتيمالا قد ازدادت سريعاً بعد إقامة الديمقراطية في سنة ١٩٨٥: من ٤٥ بالمئة في تلك السنة إلى ٧٦ بالمئة في سنة ١٩٨٨. وجاء في دراسة أجراها معهد التغذية لأمريكا الوسطى وينا أن ما يقدر بنصف السكان هناك يعيشون في حالات أدنى من الفقر الشديد، أما في المناطق الريفية، والوضع فيها أسوأ، فإن ثلاثة عشر طفلاً من كل مئة طفل دون الخامسة من العمر يموتون بمرض له صلة بسوء التغذية. ثمة دراسات أخرى تقدر أن عشرين ألفاً من الغواتيماليين يموتون جوعاً في العام الواحد، وأن أكثر من ألف ماتوا بمرض الحصبة وحده في الأشهر الأربعة الأولى من سنة ١٩٩٠، وأن «أغلبية الأطفال في غواتيمالا البالغ عددهم أربعة ملايين لا يتلقون أي شكل من أشكال الوقاية، حتى ولا بأبسط أشكالها، ولا يتلقون الحماية لحقوق الحياة حتى البداية جداً منها». ويستعرض البيان الصادر عن مؤتمر أساقفة غواتيمالا لسنة ١٩٩٠ التدهور المستمر في الوضع الخطير لجمهير السكان، فيصف ذلك بقوله «إن الأزمة الاقتصادية قد انحطت إلى درك أزمة اجتماعية» كما أن حقوق الإنسان «حتى الحق بالكرامة،... غير موجودة»^(٤).

بلغت الحالة اليائسة لدى الأغلبية الفقيرة في أرجاء المنطقة كلها حدّاً خطيراً جداً بانتصار قيمنا العظيم. فقبل ثلاثة أسابيع من مؤتمر أنتيغوى ألقى ريفيرا إداماس، رئيس أساقفة السلفادور، عظة دينية بمناسبة إكمال الرئيس ألفريدو كرسيتاني ستة الأولى في منصبه، فشجبت فيها سياسات إدارته التي أدت إلى تفاقم المحنة التي تأخذ أصلاً بخناق الفقراء؛ وقال رئيس الأساقفة إن الرجل الشعبي المحافظ الجديد الذي تعجب به واشنطن ونيويورك كثيراً «يعمل على الإبقاء على النظام الذي يمجّد اقتصاد السوق، وهو ما يجعل الفقراء أشد فقراً»^(٥).

والوضع السائد في الأقطار المجاورة شبيه بهذا. وقد ظهر مقال رئيسي في جريدة كبرى من جرائد هندوراس بعد بضعة أيام من تقرير جريدة واشنطن بوست المشجع عن مؤتمر أنتيغوى. وكان المقال بعنوان «ازدياد البؤس في هندوراس بسبب التكييف الاقتصادي»،

Mesoamerica (Costa Rica) (July 1990).

(٣)

تفاصيل حديثة تُورّج بانتظام من مكتب اللجنة في واشنطن.

1359 Monroe Street NE, Washington D.C. 20017.

Central America Report (CAR) (Guatemala), 10/11/1989; 27/7/1990; 6/4/1990 and (٤) 2/3/1990.

Associated Press and Boston Globe, 4/6/1990.

(٥)

مادة مؤلفة من ٧٥ كلمة، وهي أكثر مما هي في مكان آخر.

والعنوان إنما يشير إلى استراتيجيا التدرج الجديدة التي وجدتها واشنطن بوست تبشّر بخير عميم - وهي في واقع الحال الإستراتيجية التقليدية، وقد ترسخت الآن سهاها الفتاكة بشكل أشد. إن على رأس قائمة الضحايا «الجماعات المهملّة عادة: الأطفال والنساء والشيوخ»، كما ورد في النتائج التي توصلت إليها ندوة أكاديمية عن «السياسة الاجتماعية في سياق الأزمة»، وهي نتائج أيدتها «الكنيسة الكاثوليكية والنقابات وعدد من الأحزاب السياسية ورجال الاقتصاد والإحصاء المعروفون في البلاد». إن ثلثي السكان يعيشون بمستوى أدنى من مستوى الفقر، ونصف هؤلاء بأدنى من مستوى «الحاجة الماسة». هذا وتزايد البطالة وعدم كفاية الطعام وسوء التغذية الشديد^(٦).

تقدّر منظمة الصحة للدول الأمريكية أن من المواليد البالغ عددهم ثمانية وخمسين ألفاً في أمريكا الوسطى سنوياً سيموت مئة ألف قبل بلوغ الخامسة من العمر، وأن ثلثي الذين يعيشون سيعانون من سوء التغذية وما يصحب ذلك من مشاكل في تطور الجسم والعقل. ويفيد بنك التطوير للدول الأمريكية أن معدل الدخل للفرد الواحد قد هبط إلى مستوى سنة ١٩٧١ في غواتيمالا، ومستوى ١٩٦١ في السلفادور، ومستوى ١٩٧٣ في هندوراس، ومستوى ١٩٦٠ في نيكاراغوا، ومستوى ١٩٧٤ في كوستاريكا، ومستوى ١٩٨٢ في بنما^(٧).

كانت نيكاراغوا قد تجاوزت هذا الاتجاه في الانحدار نحو البؤس المتزايد. ولكن الهجوم الإرهابي الأمريكي والحرب الاقتصادية نجحا في نفس المكاسب السابقة. مع ذلك، انخفض معدل وفيات الأطفال الى النصف خلال عشر سنوات من ١٢٨ وفاة إلى ٦٢ لكل ألف ولادة؛ فقال أحد مسؤولي اليونيسيف: «إن انخفاضاً كهذا يعدّ استثنائياً على المستوى الدولي، خاصة عندما نأخذ بعين الاعتبار اقتصاد القطر الذي دمرته الحرب»^(٨).

وجاء في جريدة كبرى تصدر في المكسيك أن الدراسات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية والكاريبي ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما «تلقي ضوءاً باهراً على الوضع». وهي تكشف النقاب عن أن خمسة عشر مليون نسمة في أمريكا الوسطى، أي نحو ٦٠ بالمئة من السكان، يعيشون في فقر، منهم تسعة ملايين وسبعمئة ألف يعيشون في «فقر مدقع»، ويتفشى سوء التغذية الشديد بين الأطفال. وأن ٧٥ بالمئة من الفلاحين في غواتيمالا و٦٠ بالمئة في السلفادور و٤٠ بالمئة في نيكاراغوا و٣٥ بالمئة في هندوراس يفترسون إلى العناية الصحية. وما زاد في الطين بلة أن واشنطن طبقت «نظام حصص شنيعاً على السكر ولحم البقر والكافا والجبن والنسيج والحجر الجيري» فضلاً عن قوانين التعويض وسياسات «مكافحة الإغراق» في الاسمنت والطحين وعمليات السلولوز والزجاج. وقد نحت المجموعة الأوروبية واليابان هذا المنحى فقرضتا أيضاً إجراءات حماية ضارة^(٩).

Editorial in: *El Tiempo*, 2/7/1990.

(٦)

César Chelala, «Central America's Health Plight,» *Christian Science Monitor*, 22/3/ 1990, and *Central America Report*, 2/3/1990.

Latinamerica Press (LP) (Peru), 16/11/1989.

(٨)

Excelsior, 18/10/1989, and *Latin America News Update* (LANU) (December 1989).

(٩)

أما البيئة، فمصيها مصير الناس الذين يعيشون فيها. فإزالة الغابات وتآكل التربة وآثار المبيدات السامة وغير ذلك من أشكال التدمير البيئي، المتزايد خلال عقد الثمانينيات الظافر، ترجع إلى حد كبير إلى نموذج التنمية المفروض على المنطقة وإسباغ الطابع العسكري الأمريكي عليها في السنين الأخيرة. وأدى الاستغلال الكثيف للموارد بأعمال الزراعة والانتاج الموجه للتصدير إلى إثراء الأغنياء ورعاتهم الأجانب، كما أدى إلى نمو إحصائي مع آثار مدمرة على الأرض والناس. ففي السلفادور أصبحت المناطق الشاسعة أرضاً يباباً إذ يسعى العساكر إلى تقويض قاعدة الفلاحين لدى مقاتلي العصابات بالقصف المكثف وتدمير الغابات والمحاصيل. وقد جرت بعض المحاولات من حين إلى حين لاقتلاع جذور الكارثة المتواصلة. فقد قام رجال الساندينستا - مثلهم مثل حكومة أربنز التي أطاح بها انقلاب دبرته وكالة الاستخبارات المركزية، فأعاد نظام الحكم العسكري إلى غواتيمالا - بالبداة باصلاحات بيئية وأعمال لحماية البيئة كذلك. كانت الحاجة تدعو إلى ذلك كثيراً، في الريف وبالقرب من ماناغوا معاً، حيث سُمح للمعامل الصناعية بطرح النفايات بحرية. والقضية السيئة الصيت هي قضية شركة بنوولت الأمريكية التي كانت تسكب الزئبق في بحيرة ماناغوا حتى عام ١٩٨١^(١٠).

إن نموذج التنمية المفروض من الخارج قد شدد على «تصدير غير تقليدي» في السنين الأخيرة. ففي ظروف السوق الحرة الذي أقر لأقطار العالم الثالث العاجزة، كان السعي إلى البقاء والبحث عن المكاسب يقودان بطبيعة الحال إلى منتجات من شأنها مضاعفة الريح إلى حده الأعلى، مهما تكن النتائج. فإنتاج الكوكا ارتفع إلى ذروته في منطقة الأنديز وفي غيرها لهذا السبب، ولكن هناك أمثلة أخرى أيضاً. فبعد اكتشاف «الحقول البشرية» السرية و«بيوت التسمين» للأطفال في هندوراس وغواتيمالا، قال الدكتور لويس جينارو موراليس، رئيس نقابة أطباء الأطفال في غواتيمالا، إن تهريب الأطفال «قد أصبح واحداً من أهم منتجات التصدير غير التقليدية»، فهو يدرّ عشرين مليون دولار من العائدات سنوياً. وقد أعطى اتحاد حقوق الانسان الدولي، بعد أن أجرى تحقيقاً في غواتيمالا، تقديراً أكثر تحفظاً، إذ قال إن نحو ثلاثمئة طفل يخطفون في كل عام ويؤخذون إلى دور حضانة سرية، ثم يباعون لأغراض التبيي يبلغ يناهز عشرة آلاف دولار للطفل الواحد.

ولم يستطع المحققون في اتحاد حقوق الانسان الدولي أن يؤكدوا التقارير القائلة بأن أعضاء الأطفال تباع لمشتريين أجانب. بيد أن هذا الاعتقاد الشنيع سائد في المنطقة، وهو يدل على الانطباع العام وإن كان اعتقاداً لا يمكن تصديقه. وقد جاء في صحيفة تسميو الصادرة في هندوراس أن شرطة باراغواي أنقذت سبعة أطفال برازيليين من عصابة «كانت تنوي التضحية بهم إلى بنك للأعضاء في الولايات المتحدة، كما ورد في تهمة وُجّهت في المحاكم». وقد أمرت وزارة العدل في البرازيل الشرطة الفدرالية بالتحقيق في مزاعم تدعي بأن الأطفال

(١٠) للمراجعة، انظر: Joshua Karliner, «Central America's Other War», *World Policy Journal* (Fall 1989).

المتبنين يُستخدمون لأغراض زرع الأعضاء في أوروبا، وهذا «أمر معروف في المكسيك وتايلاند»، كما تقول جريدة غارديان اللندنية، وتضيف قائلة إن «الأطفال المعوقين يفضلون في عمليات الزرع» وتستعرض الجريدة العملية التي بموجبها يُخطف الأطفال على ما يزعم، أو «يختفون»، أو يسلمون من قبل أمهاتهم المهدومات، ثم يجري تبنيهم أو يُستخدمون لأغراض الزرع. وذكرت جريدة تيمبو بعد فترة وجيزة أن قاضياً في محكمة الاستئناف في هندوراس أمر بإجراء «تحقيق مفصل ودقيق في موضوع بيع الأطفال الهندوراسيين لغرض استخدام أعضائهم في عمليات الزرع». وقبل ذلك بعام ذكر السكرتير العام للمجلس الوطني للخدمات الاجتماعية، وهو مسؤول عن التبني، أن الأطفال الهندوراسيين «يباعون إلى مهربي الأجساد» لغرض زراعة الأعضاء^(١١).

وزعم قرار صدر عن البرلمان الأوروبي عن تهريب الأطفال من أمريكا الوسطى أنه عُثر، بالقرب من «حقل بشري» في سان بدروسولا في هندوراس، على جثثٍ للأطفال وجدت، وقد «سُلخ منها عضو واحد أو أكثر». وعثر في «حقل بشري» آخر في غواتيمالا على أطفال تتراوح أعمارهم بين أحد عشر يوماً وأربعة أشهر. وجاء في القرار المذكور أيضاً أن مديراً لهذا الحقل ذكر عند إلقاء القبض عليه أن أولئك الأطفال «قد بيعوا إلى أسر أمريكية أو إسرائيلية يحتاج أطفالها إلى زراعة أعضاء، وكان سعر الطفل الواحد خمسة وسبعين ألف دولار»، ثم عبر القرار «عن الفزع بالنظر إلى ما تكشفه الحقائق» ودعا إلى التحقيق واتخاذ إجراءات وقائية^(١٢).

وتستمر هذه التقارير بالظهور، إذ تغوص المنطقة في درك البؤس والشقاء. ففي تموز/ يوليو ١٩٩٠، ذكرت إحدى الجرائد اليمينية الصادرة في هندوراس خبيراً بعنوان «بيع يثير الاشمئزاز للأبدان البشرية» جاء فيه أن الشرطة في السلفادور قد اكتشفت جماعة يرأسها أحد رجال القانون وهي تشتري الأطفال لكي تبيعهم في الولايات المتحدة. ويقول الخبر إن زهاء عشرين ألف طفل يُختفون سنوياً في المكسيك، وهم في طريقهم إلى هذه النهاية أو لغرض استعمالهم في أعمال إجرامية مثل نقل المخدرات «في داخل أجسادهم». «أما الحقيقة التي تقشعرها النفوس فهي أن عدداً من الصغار يُستخدمون لإجراء عمليات زرع الأعضاء لأطفال في الولايات المتحدة، الأمر الذي قد يفسر السبب في أن أعلى معدل لخطف الأطفال الرضع والصبيان حتى الثامنة عشرة من العمر هو في منطقة المكسيك المجاورة للولايات المتحدة^(١٣).

Anne Chemin in: *Le Monde*, 21/12/1989; *Guardian* (2 October 1988); *El Tiempo*: (١١) 30/9/1990; 10/8/1988; 17/8/1988, and 19/9/1988.

Robert Smith in: *Report on Guatemala* (July- September 1989). (Guate-: ورد الدكتور مورالز في: mala News and Information Bureau, POB 28594, Oakland CA 94604).

(١٢) المصادر نفسها الواردة في الماش رقم (١١) أعلاه.

La Prensa Dominical (Honduras), 22/7/1990.

(١٣)

كانت كوستا ريكا هي الاستثناء الوحيد من هذا الوضع الرهيب في أمريكا الوسطى، فقد وُضعت على درب التنمية بقيادة الدولة الذي شقه انقلاب خوسه فيغوريس في عام ١٩٤٨ مع إجراءات للرعاية الاجتماعية - الديمقراطية يصاحبها قمع شديد لنقابات العمال وتصفية للقوات المسلحة. وقد راقبت الولايات المتحدة دائماً بعين الحذر هذا الانحراف عن القياسات الإقليمية، رغم القمع الذي يجري لنقابات العمال والظروف المؤاتية للمستثمرين الأجانب. وفي الثمانينات أدت الضغوط الأمريكية الرامية إلى تفكيك الأوصال الاجتماعية - الديمقراطية في تلك البلاد وإعادة الجيش إلى السلطة، أدت إلى صدور شكاوى مرة من فيغوريس ومن الآخرين الذين يشاركونه في التزاماته التي قطعها على نفسه. ومع أن كوستا ريكا ظلت متميزة عن غيرها في المنطقة في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والتطور السياسي، فإن هناك إشارات لا تحطها العين تفيد، على حد قول صحيفة سنترال أمريكا ريبورت في غواتيمالا بـ «إسباغ صفات أمريكا الوسطى على كوستا ريكا»^(١٤).

لقد أجبرت كوستا ريكا، تحت ضغط الديون الضخمة، على اتباع نموذج صندوق النقد الدولي في رأسمالية السوق الحر، وهو النموذج المصمّم للعالم الثالث بما ينطوي عليه من نقشف للفقراء وتخفيض في البرامج الاجتماعية ومنافع للمستثمرين المحليين والأجانب. والنتائج آخذة بالظهور. فبموجب المقاييس الاحصائية يُعتبر الاقتصاد قوياً نسبياً. ولكن أكثر من ٢٥ بالمئة من السكان - أي ٧١٥,٠٠٠ نسمة - يعيشون في حالة فقر، ومئة ألف منهم يعيشون في فقر مدقع، كما جاء في دراسة نشرتها صحيفة يمينية متطرفة هي لانساميون (من سمات الديمقراطية في كوستا ريكا احتكار الجناح اليميني لرجال الأعمال وسائل الاعلام الناطقة بالاسبانية). وقد أعطت دراسة أجراها مكتب غالوب في كوستا ريكا ونشرتها صحيفة برينثا ليبري أرقاماً أعلى، وانتهت إلى القول: «إن ما يقرب من مليون نسمة لا يقبل لهم على شراء الحد الأدنى من الغذاء، ولا يسهم دفع أثان اللباس والتعليم والعناية الصحية»^(١٥).

وتقول صحيفة أكسلسيور إن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجدد في عقد الثمانينات زادت من التذمر الاجتماعي والتوترات في أوساط العمال، فأثارت بذلك «نقداً شديداً من قبل النقابيين وأعضاء المنظمات الأخرى»، وغيرهم لحكومة أرياس التي طبقت هذه الاجراءات تلبية لطلبات الولايات المتحدة ولأولويات ذوي الامتيازات. وذكرت مصادر الكنيسة «أن إجراءات شد الأحزمة على البطون التي اتخذت في الثمانينات وتضمنت إلغاء الإعانات والفائدة المنخفضة على القروض ودعم الأسعار وبرامج المعونات الحكومية، قد شردت كثيراً من الفلاحين وصغار المزارعين من أراضيهم»، مما أدى إلى قيام احتجاجات متعددة. فأصدر أسقف ليمون رسالة رعوية تشجب التردّي الاجتماعي و«تفاقم الأزمات التي أحاقت بعمال مزارع الموز الذين هاجر أغلبهم من أماكنهم الريفية وكانوا من أصحاب الملكيات فيها».

Central America Report, 28/4/1989.

(١٤)

Chomsky, *Detering Democracy*, chap.12, note (58).

للبحث في هذه المواضيع، انظر المراجع في:

Central America Report, 1/12/1989.

(١٥)

وشجب الأسقف كذلك قانون العمل القاسي وسياسات الحكومة التي مكنت أصحاب المزارع من تصفية زعماء النقابات وقضت كذلك على حقوق العمال، وتدد بتدمير الغابات وبالتلوث الذي سببته الشركات بدعم من الحكومة^(١٦).

والتهور البيئي خطير هنا أيضاً، ويشمل الإزالة السريعة للغابات، والترسبات التي أثرت كثيراً في مشاريع توليد الكهرباء بالطاقة المائية. وتُظهر الدراسات البيئية أن ٤٢ بالمائة من تربة كوستا ريكا يعترتها تآكل شديد. قال نائب وزير المصادر الطبيعية «إن التربة الفوقية هي أكثر صادرات كوستا ريكا. فقد أدى التوسع في الانتاج لأغراض التصدير وكذلك في قطع الأشجار للحصول على الخشب إلى تدمير الغابات، وجرى هذا التوسع خاصة عند ازدهار تربية المواشي في الستينيات والسبعينيات الذي شجعتة الحكومة والبنوك والشركات الدولية وبرنامج المساعدات الأمريكية، الأمر الذي وضع كذلك إنتاج الغذاء للأغراض المحلية، كما هو الحال في أمكنة أخرى في أمريكا الوسطى. ويلقي أنصار البيئة اللوم على الحكومة وقطاع الأعمال في مسألة «الأمية البيئية» - وعلى وجه أدق، فاللوم على ابتغاء الربح دوغما اعتبار للأشياء الخارجية وفقاً لما يقضي به النموذج الرأسمالي^(١٧).

لم يؤدّ الخضوع لهذه المطالب إلى تلبية المستويات العسيرة التي يضعها الأوصياء الدوليون على حقوق الأعمال. فأوقف صندوق النقد الدولي ما يقدم من عون إلى كوستا ريكا في شباط/ فبراير ١٩٩٠، وألغى التسهيلات الائتمانية. كما أن مساعدات الولايات المتحدة أخذت كذلك بالتناقص، إذ لم تعد هناك في الوقت الحاضر أية حاجة لشراء التعاون من كوستا ريكا في الجهاد ضد ثوار الساندينستا^(١٨).

عملت المضايقات الاقتصادية والضغط الخارجية على تضيق النظام السياسي بالطريقة المتفق عليها. ففي انتخابات ١٩٩٠، كان برنامج كل من المرشحين الاثنین واحداً تقريباً (وهو برنامج يناصر قطاع الأعمال)، كما كان مؤيداً إلى أقصى حد للسياسات الأمريكية في المنطقة. واتضح أيضاً ما يجري من إسباغ صفات أمريكا الوسطى على كوستا ريكا بما جرى من قمع متزايد طوال الثمانينيات. وأخذت لجنة حقوق الإنسان في كوستا ريكا تذكر، منذ ١٩٨٥، عن وجود تعذيب، واحتجاز اعتباطي، ومضايقة للفلاحين والعمال، وغير ذلك من الإساءات التي ترتكبها قوات الأمن بما في ذلك أعمال الاحتجاز والتوقيف غير الشرعية. وتربط اللجنة الموجة المتصاعدة من الإساءات بعسكرة الشرطة وقوات الأمن، وقد جرى

Excelsior, 24/3/1990, and *Latinamerica Press*, 15/2/1990. (١٦)

Karlner, «Central America's Other War,» and *Central America Report*, 16/3/1990. (١٧)

Douglas R. Shane, *Hoofprints on the Forest: Cattle Ranching and the Destruction of Latin America's Tropical Forests* (Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, 1986), and Tom Barry and Deb Preusch, *The Soft War* (New York: Grove, 1988).

William H. Durham, *Scarcity and Survival in Central America* (Stanford: Stanford University Press, 1979).

Central America Report, 16/3/1990, and *Mesoamerica* (March 1990). (١٨)

تدريب بعض أفرادها في المدارس العسكرية الأمريكية والتايوانية. وبما دعم هذه الاتهامات العثور على غرفة تحت الأرض معدة للتعذيب في مبنى الشرطة الخاصة الكوستاريكية، حيث يجري ضرب السجناء وإخضاعهم للصدمة الكهربائية. وشملت هذه الأعمال تعذيب امرأة حامل فأجهضت، وتوجيه صدمة كهربائية إلى صبي يبلغ ثلاث عشرة سنة من العمر لاستحصال اعتراف كاذب منه. وتزعم اللجنة المذكورة أن ثلاثة عشر شخصاً قد ماتوا من جراء حوادث مشابهة منذ ١٩٨٨. قالت صحيفة سنترال أمريكا ريبورت «إن حكومة أرياس، وقد مزقتها الاتهامات بالفساد وتهريب المخدرات، تلقت ضربة أخرى على سمعتها المتلاشية كحصن للديمقراطية» جراء هذه الفضائح^(١٩).

إن صورة أرياس «على وشك أن تلوّث» أكثر فأكثر، بالنظر إلى ما جاء من سان خوسه من أن محققين تابعين للجنة التشريعية للمخدرات قد اكتشفوا أنه كان قد تسلّم صكاً بمبلغ خمسين ألف دولار لصندوق حملته الانتخابية من شركة «أوشن هنتر سيفود» والشركة التابعة لها في كوستا ريكا المسماة فريغارفيكوس دي بونناريناس، وهما مشخصتان من محققي الكونغرس الأمريكي بصفتهما تقومان بعمليات تهريب المخدرات^(٢٠). وأنا أترك للقارئ أن يتصور نوع المقال الساخر الذي يظهر في جريدة نيويورك تايمز لو غمز موظف صغير من رجال الساندينستا بشيء من هذا القليل مهما كان الدليل مهلهلاً.

تفيد الأرقام الحكومية الرسمية أن ميزانية الأمن قد ازدادت بنسبة ٨٥ بالمائة في ١٩٨٨ وبنسبة ١٣ بالمائة في ١٩٨٩. وذكرت التقارير الصحفية عن تدريب لضباط الأمن يجري في فورت بنغ في ولاية جورجيا وفي القواعد الأمريكية في بنما وفي الأكاديمية العسكرية التايوانية، كما يجري تدريبهم أيضاً من قبل الشرطة السرية الاسرائيلية وجيش السلفادور والقوات الخاصة لجيش غواتيمالا، وغيرهم. وقد جرى التعرف إلى خمس عشرة منظمة خاصة من المنظمات شبه العسكرية والحرس الأهلي والأمن، وهي ذات أهداف وطنية ويمينية متطرفة. ووصف أحد الأعضاء في اللجنة الخاصة التابعة للمجلس التشريعي التي ألفت للتحقيق في هذه الأمور قائلاً إن الشرطة هي عبارة عن «جيش بزيّ متكرر... ولا يخضع للسيطرة». وقد قالت السكرتيرة التنفيذية للجنة حقوق الإنسان في كوستا ريكا، سيلفيا بوراس، «إن الصورة النفسية للشرطة قد تغيرت نتيجة التدريب العسكري. ولا يمكننا أن نتكلم بعد الآن عن قوة شرطة مدنية. فما عندنا في الوقت الحاضر هو جيش خفي»^(٢١).

Elections in: *Central America Report*, 26/1/1990; *Latinamerica Press*, 7/12/1989; (١٩) *Central America Report*, 28/4/1989 and 27/7/1989; *Excelsior*, 30/4/1989, and *Washington Report on the Hemisphere* (Council on Hemispheric Affairs (COHA)) (27 September 1989).

لأمثلة عدة عن القمع في أواخر الثمانينات من النوع الذي أثار سخطاً كبيراً عندما ذكر في نيكاراغوا، انظر: Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, 1989), pp.249 and 268. Noam Chomsky, *The Culture of Terrorism* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), p.243.

Mesoamerica (September 1990). (٢٠)

«Costa Rica: Arming the Country of Peace.» *Central America Report*, 27/7/1990. (٢١)

ارتفعت المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية في الثمانينيات بمعدل نحو ثمانية عشر ضعفاً عما كانت عليه في الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٧٩. إن الضغوط الأمريكية لإعادة بناء قوات الأمن، الرامية إلى إلغاء الاصلاحات التي قام بها فيغوريس، اعتبرت على نطاق واسع أنها تشكل عاملاً في الانحدار نحو النموذج السائد في أمريكا الوسطى. وقد أثار دور أوسكار أرياس كثيراً من الانزعاج جنوبي الحدود. فبعد المقال الذي كتبه أرياس في جريدة نيويورك تايمز ودعا فيه بنسبا بورع أن تتبع النموذج الكوستاريكي فتلغي الجيش، انبرى له الكاتب المكسيكي المعروف غريغوريو سلسر فنشر استعراضاً لبعض الوقائع في كوستا ريكا، بدءاً من القمع العنيف لمظاهرة سلمية قام بها الفلاحون من غير ذوي الأراضي في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦، وذلك من قبيل الحرس المدني لحكومة أرياس، مما أدى إلى إصابة عدد من المظاهرين بجروح بليغة. وزعم الكاتب أن عدم وجود جيش في كوستا ريكا قد أصبح مسألة ألقاظ إلى حد كبير، إذ تطلق ألقاظ مختلفة على الأشياء ذاتها. واستشهد بمرسوم أصدره أرياس في الخامس من آب/ أغسطس ١٩٨٧ - في اللحظة نفسها التي تم فيها التوقيع على اتفاقات أسكيبولاس التي حملت جائزة نوبل للسلام إلى أرياس - وينص هذا المرسوم على تأسيس جيش محترف له صفات الجيش في كل شيء عدا الاسم، بما في ذلك سلسلة الرتب الكاملة والهيكल التام؛ كما استشهد بتقرير للجنة حقوق الإنسان في كوستا ريكا صدر في ١٩٨٩ عن تدريب مئات الرجال في الأكاديميات العسكرية في الولايات المتحدة والدول التابعة لها^(٢٢). لا يصل إلا القليل من هذا إلى الولايات المتحدة، باستثناء ما ينشر في الصحف التي لا تماشى التيار العام. أما في سياق حرب المخدرات، فقد أولي الأمر شيئاً من الاهتمام. ففي مقال رئيسي في جريدة ميامي هيرالد عن «آلام كوستا ريكا» جرى الاستشهاد بتعليقات سيلفيا بوراس المذكورة أعلاه عن تأثير التدريب العسكري الأمريكي الذي غير من «الصورة النفسانية» للشرطة المدنية وحولها إلى «جيش متكرر». وتختتم الجريدة مقالها بالقول إن هذا الحكم «لا مغالاة فيه»، وهي تعزو النمو السريع للجيش وحوادث القتل الأخيرة للمدنيين من قبل قوات الأمن إلى النزاع القائم في نيكاراغوا وإلى حرب المخدرات - ولكن دون ذكر للضغوط الأمريكية، كما تقضي بذلك سنن الصحافة الحرة^(٢٣).

ثانياً: ثمرات النصر: أمريكا اللاتينية

نتحول الآن إلى البقية الباقية «من منطقتنا الصغيرة هنا التي لم تزعج أحداً قط» (انظر ما سبق)، لنجد أن دراسة للبنك الدولي تقدّر

(٢٢) المصدر نفسه؛ 18/8/ News and Analysis (Council on Hemispheric Affairs (COHA)), 1988; Washington Report on the Hemisphere (27 September 1989), and Gregorio Selsler in: La Jornada (Mexico), 23/1/1990.

Oscar Arias in: New York Times: 9/1/1990.

Editorial in: Miami Herald, 31/7/1990.

إذ يقتبس سلسر من أرياس في:

(٢٣)

أن ٤٠ بالمئة من الأسر في أمريكا اللاتينية تعيش في فقر، بمعنى أنها لا تستطيع شراء الحد الأدنى من السلع اللازمة لتلبية حاجاتها الأساسية... وأن ٢٠ بالمئة من الأسر معدمة، بمعنى أنها تفتقر إلى الوسائل اللازمة لشراء أي شيء، حتى الطعام الضروري لتوفير حد أدنى من الغذاء الكافي.

وساءت الأوضاع في الثمانينيات نظراً إلى خروج مبالغ ضخمة من رؤوس الأموال إلى الغرب (أنظر الفصل الثالث). وقد قال السكرتير العام لمنظمة الدول الأمريكية، سواريز، عند كلامه في واشنطن للتحضير للجمعية العامة للمنظمة المذكورة في ١٩٨٩، إن عقد الثمانينيات هو «عقد مفقود» بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية التي تعاني انخفاضاً في دخل الفرد وركوداً في الوضع الاقتصادي العام. وقال إن معدل الدخل في السنة الماضية (١٩٨٨)، التي شهدت أسوأ أزمة منذ الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات، قد انخفض إلى المستوى الذي كان عليه في ١٩٧٨. وذكرت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون أمريكا اللاتينية والكاريبي (سيبال) أن متوسط الناتج للفرد الواحد انخفض كذلك في ١٩٨٩، كما استمر تصدير رأس المال بمبالغ طائلة. وتقول أرقام البنك الدولي إن متوسط الدخل للفرد الواحد في الأرجنتين قد انخفض من ١٩٩٠ دولاراً في سنة ١٩٨٠ إلى ١٦٣٠ دولاراً في سنة ١٩٨٨. وانخفض إجمالي الناتج القومي في المكسيك للسنة السابعة على التوالي. وانخفضت الأجور الحقيقية في فنزويلا إلى مقدار ثلث ما كانت عليه في سنة ١٩٨١، فوصلت إلى مستوى سنة ١٩٦٤. وكانت الأرجنتين قد خصصت ٢٠ بالمئة من ميزانيتها للتعليم في سنة ١٩٧٢، فبلغت هذه التخصيصات ٦ بالمئة فقط في سنة ١٩٨٦. كتب ديفيد فيليكس، الاختصاصي في اقتصادات أمريكا اللاتينية، يقول إن معدل التناج للفرد الواحد بالنسبة إلى المنطقة قد انخفض بنحو ١٠ بالمئة مما كان عليه في سنة ١٩٨٠؛ كما انخفض كثيراً في الثمانينيات معدل الاستثمار الحقيقي للعامل الواحد، حتى وصل إلى أدنى من مستوى سنة ١٩٧٠ في معظم الأقطار المثقلة بالديون حيث تصل الأجور الحقيقية في المدن في حالات كثيرة إلى أقل من مستوى سنة ١٩٨٠ بنسبة ٢٠ إلى ٤٠ بالمئة، بل حتى إلى أقل من مستوى سنة ١٩٧٠؛ وتسارعت هجرة الأدمغة وتقلص رأس المال المادي والبشري للفرد الواحد نظراً لانخفاض الاستثمار العام والخاص وانهيار البنى الارتكازية. ويستتج فيليكس وغيره أن من الممكن إرجاع الكثير من التردّي الجاري في الثمانينيات إلى إجراءات السوق الحرة التي فرضتها الدول الصناعية، الأمر الذي سنعود إليه فيما بعد^(٢٤).

ويستمر المكسيكيون في الهرب إلى الولايات المتحدة من أجل البقاء، وهناك الكثير جداً

Oscar Altimir, *World Bank Staff Working Paper no.522* (Washington, D.C.: World Bank, 1982).

وقد وردت هذه الورقة في: Schultz, *National Security and United States Policy Toward Latin America*, p.75; Soares and Carl Hartman in: *Associated Press*, 7/11/1989; CEPAL in: *Excelsior* (Mexico), 27/12/1989; *Latin America News Update* (February 1990); World Bank and Ed McCullough in: *Associated Press*, 11/12/1989, and David Felix, «Latin America's Debt Crisis,» *World Policy Journal* (Fall 1990)

من الحكايات الفظيعة حول ذلك. وتنقل الصحافة المكسيكية أخباراً عن غرق البعض من هؤلاء واختفاء آخرين، وعن «اختفاء النساء أو سرقتهم لأخذ الأعضاء منهن لغرض استعمالها في زراعة الأعضاء في الولايات المتحدة» (والصحافة المذكورة تنقل هذا عن ممثل لجنة حقوق الإنسان الاقليمية). وتذكر بعض الصحف أيضاً أخباراً عن المعدلات العالية للإصابة بالسرطان من جراء المواد الكيميائية المستخدمة في صناعات مواد التجميل (خطوط التجميل قرب الحدود، لأغراض الشحن إلى المعامل في الولايات المتحدة)، وعن السجون السرية، والاختطاف، وغير ذلك من القصص المزعجة. ونشرت جريدة اكسلسيور دراسة قامت بها مجموعة بيئية وقدمتها إلى الرئيس ساليناس، وتزعم أن مئة ألف من الأطفال يموتون سنوياً نتيجة التلوث في منطقة مدينة المكسيك، بالإضافة إلى الملايين التي تعاني أمراضاً يسببها التلوث، وهي أمراض قللت من معدل الأعمار بما يقدر بعشر سنوات. والسبب الرئيسي لهذه الحالة هو إفرازات الرصاص والكبريت من عمليات شركة ييمكس الوطنية للبتروكيميائيات، وهي معفاة من السيطرة التي تُفرض في أمكنة أخرى - وهذه إحدى مزايا الانتاج في العالم الثالث التي لا يغفل عنها المستثمرون^(٢٥).

وتضيف جريدة اكسلسيور أن «دائرة التطوير الحضري والبيئة» في المكسيك قد وصفت الوضع بأنه «مأساوي حقاً»، وقدرت أن أقل من ١٠ بالمئة فقط من أراضي المكسيك قادرة على «زراعة منتجة للحد الأدنى» نظراً للتدهور البيئي، فضلاً عن أن مصادر المياه منخفضة إلى حدود الخطر. ويتحول عدد من المناطق إلى «متحف حقيقي للرعب» من جراء التلوث نظراً للركض الأعمى وراء الأرباح. وتقدر الدائرة المذكورة أيضاً أن أكثر من ٩٠ بالمئة من الصناعات في وادي المكسيك، حيث يقع أكثر من ثلاثين ألف معمل، تنتهك القياسات العالية؛ أما في صناعة المواد الكيميائية، فإن أكثر من نصف القوى العاملة فيها تعاني إصابات في الجهاز التنفسي لا يرجى شفاؤها^(٢٦).

تفيد مود بارلو، وهي رئيسة مجموعة دراسية كندية، أن التحقيق الذي أجرته مجموعتها في معامل مواد التجميل، كشف عن أن هذه المعامل قد «بنيت من قبل «فورتشن ٥٠٠» لاستغلال أناس مستميتين»، لأغراض الربح الذي لا يباهى في أمكنة أخرى. وقد وجدت المجموعة «معامل تعجّ بالصبايا، وبعضهن في الرابعة عشرة من العمر، وهن يعملن عملاً يؤدي العيون ويتكرر بشكل تضيق به النفوس، لقاء أجر أدنى كثيراً مما يتطلبه حتى الحد الأدنى من مستوى العيش». وتقول بارلو إن الشركات الكبرى تقوم عادة بأخطر الأعمال هنا لأن الرقابة على المواد الكيميائية «ضعيفة أو غير موجودة». ففي أحد المعامل أصبنا كلنا بالصداع والغثيان بعد قضائنا ساعة واحدة عند خط التجميع، ورأينا فتيات صغيرات يعملن يقرب أوعية ضخمة للنفايات السامة من دون أغطية واقية للوجه». ونقابات العمال محظورة،

Excelsior: 3/3/1990 and 11/11/1989, and *Latin America News Update*: (May 1990) (٢٥) and (January 1990.)

Excelsior: 19/8/1990 and 1/7/1990, and *Latin America News Update*: (October 1990) (٢٦) and (September 1990).

وهناك كثير من المستميتات ليأخذن مكان من هي «غير راضية، أو غير منجزة لحصص العمل، أو مصابة بمرض، أو أدرکہا الحمل». وقد قامت تلك المجموعة الدراسية بـ «تصوير بحيرة من النفايات السامة السوداء تعلوها الفقاعات وهي تُسكب هناك من معامل إحدى المناطق الصناعية، ثم تجري إلى مجرى للمياه القذرة الخام التي لم تُعالج، فتصب في نهر صغير يمر بمعسكرات المدمنين (حيث يشرب الأطفال، وقد غطت أجسامهم البشور، البيسي كولا من قناني حليب الأطفال) ثم يفرغ ذلك النهر الصغير ما فيه في نهر تيخوانا»^(٢٧).

لقد أشرنا سابقاً إلى الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في كولومبيا، وهي قصة نجاح أخرى للديمقراطية الرأسمالية التي لا تعيها إلا كارتيلات المخدرات. ثمة دراسة قام بها إيفان فالينانوس، من «مكتب تقييم التقانة» التابع للحكومة الأمريكية، وهي دراسة تجسّم أبعاد الانتصار الحاصل في ذلك القطر. كتب فالينانوس في دراسته يقول، وهو يستعرض السجل الشنيع الحافل بالفظائع والمذابح الرامي إلى إبقاء الجباهير في مكانها: «إن تاريخ كولومبيا في القرن العشرين ملوث بدماء فقراء الفلاحين». إن برامج المساعدة الأمريكية ومؤسسة فورد ومنظمات أخرى قد سعت كلها إلى معالجة المحنة التي يعانيها سكان الأرياف وذلك بـ «اتقان تقانة الأسلوب التدرّجي الخائب وتحسين عملية نقل المعرفة»، معوّلة على أفراد النخبة من صفوة القوم ومؤمنة بـ «المنافسة والملكية الخاصة وآلية السوق الحرة» - وهو نظام «تبتلع فيه السمكة الكبيرة السمكة الصغيرة»، كما قال أحد المزارعين الفقراء. إن هذه السياسات قد جعلت الظروف المفزعة أصلاً أسوأ مما كانت عليه، وخلقت «حالة من عدم المساواة بأشنع صورها التي صنعها الوحش في الإنسان». ولم يكن فقراء الأرياف وحدهم هم الذين يعانون فوق طاقة الاحتمال. ولتصوير نوع التنمية الذي ترعاه الشركات العاملة عبر القارات والتكنوقراطيون التابعون لها يقدم لنا فالينانوس مثلاً هو مدينة يومبو الصناعية الصغيرة، «التي ما لبثت أن أصبحت غير صالحة لسكنى الإنسان» بسبب التلوث والتفسخ وهما يضران بأطنابها دون سيطرة، وبسبب ما يجري «في أحياء الفقراء الخائفة حيث لا نجد الإنسانية المنهكة القوى شيئاً أمامها إلا الاستسلام»^(٢٨).

والبرازيل قطر آخر ذو موارد غنية وإمكانات كبرى، وقد خضع طويلاً للنفوذ الأوروبي، ثم للتدخل الأمريكي الذي تزايد كثيراً منذ عهد كينيدي. بيد أننا لا نستطيع الكلام ببساطة عن «برازيل» واحدة. هناك برازيلان مختلفتان بهذا الاسم. ففي دراسة علمية للاقتصادي البرازيلي بيتر أفنز، يقول هذا الكاتب «إن النزاع الأساسي في البرازيل هو بين ١ بالمائة أو ربما ٥ بالمائة من السكان الذين يؤلفون النخبة من صفوة القوم وبين ٨٠ بالمائة الذين تركوا خارج «النموذج البرازيلي» في التنمية». وتحدث صحيفة فيجا عن هاتين البرازيلتين

(٢٧) رئيس مجلس الكنديين: Maude Barlow in: *Toronto Globe and Mail*, 5/11/1990.

(٢٨) Evan G. Vallianatos, *Fear in the Countryside: The Control of Agricultural Resources in the Poor Countries by Nonpeasant Elites* (Cambridge, Mass.: Ballinger Publishing Company, 1976).

فتقول إن الأولى عصرية ويغلب عليها الطابع الغربي، والثانية غرقى في أعماق الشقاء. إن ٧٠ بالمائة من السكان يستهلكون من السعرات الحرارية أقل مما يستهلكه الإيرانيون والمكسيكيون والباراغواييون. ويبلغ دخل العائلة لأكثر من نصف السكان ما يقل عن الحد الأدنى للأجور. أما متوسط الراتب السنوي لـ ٤٠ بالمائة من السكان فهو ٢٨٧ دولاراً أمريكياً، في حين يتصاعد التضخم ويرتفع الغلاء إلى حدود لا يمكن فيها نوال حتى الضروريات الدنيا. وفي تقرير للبنك الدولي عن نظام التعليم في البرازيل يعتبر هذا النظام أدنى مستوى من نظام التعليم في الحيشة وباكستان، ويبلغ فيه معدل تاركي الدراسة ٨٠ بالمائة من تلاميذ المدارس الابتدائية، مع أمية متزايدة، وميزانيات متناقصة. وتقول وزارة التعليم في البرازيل إن الحكومة تنفق أكثر من ثلث ميزانية التعليم على وجبات الطعام في المدارس لأن أغلبية التلاميذ إما أن يأكلوا فيها وإما ألا يأكلوا على الإطلاق^(٢٩).

نشرت صحيفة ساوث التي تصنف نفسها بأنها «مجلة قطاع الأعمال للعالم النامي» مقالاً عن البرازيل بعنوان «الجانب السفلي من الفردوس» جاء فيه أن البرازيل قطر ذو ثروة طائلة ولا يشكو من قلق أممي وسكانه متجانسون نسبياً والمناخ فيه حسن، ومع هذا فإن لديه مشاكله:

المشكلة هي أن هذا القطر الخصب، الوافر النعم، يقطنه سكان يعانون ظروفاً اجتماعية هي من أسوأ ما هو معروف في العالم. فثلثا السكان لا يحصلون على ما يكفي من طعام. ويبلغ معدل وفيات الأطفال في البرازيل أعلى من معدله في سري لانكا، ومعدل الأمية أعلى مما هو في الباراغواي، والمؤشرات الاجتماعية فيه أسوأ مما هي عليه في أقطار أفريقية أفقر كثيراً. إن عدد الأطفال الذين يكملون الصف الأول في المدارس الأولية هو أقل من عددهم في الحيشة، وعدد الملقحين بالأمصال أقل من عددهم في تنزانيا وبوتسوانا. إن ٣٢ بالمائة من السكان يعيشون بمستوى أدنى من مستوى الفقر. ويحيط الشوارع بسبعة ملايين من الأطفال المتروكين وهم يشحنون ويسرقون ويتشققون السعوط، أما البيت بالنسبة إلى ملايين الناس فما هو إلا سقف في كوخ للفقراء في حي حقير، أو غرفة في مناطق المدن الموبوءة، أو هو بالنسبة إلى عدد متزايد منهم عبارة عن متر من الأرض تحت جسر من الجسور.

إن حصة الطبقات الفقيرة من الدخل القومي «تتناقص باستمرار، فتجعل البرازيل بذلك من أكثر الأقطار في العالم التي يتركز فيها الدخل في فئة معينة». ليس في البرازيل ضريبة دخل تصاعديّة أو ضريبة مكاسب رأسمالية، ولكن فيها تضخماً متصاعداً وديناً أجنبياً ضخماً، في حين أنها تشارك في «مشروع مارشال بالمقلوب»، على حد تعبير الرئيس السابق خوسيه سارني، مشيراً بذلك إلى أقساط الديون.

ومن الإنصاف القول إن السلطات مهمته بالمشكلة المتعاظمة الأثر للأطفال المشردين

Peter Evans, *Dependent Development: The Alliance of Multinational State, and Local Capital in Brazil* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979), p.4; *Veja*, 1/11/1989; *Excelsior*, 3/11/1989, and *Latin America News Update* (December 1989).

والجبايع، وهي تحاول أن تقلل من أعدادهم. فقد ذكرت منظمة العفو الدولية أن كتاب الموت، وتديرها الشرطة في الغالب، تقوم بقتل أطفال الشوارع بمعدل طفل واحد في اليوم تقريباً، كما أن «عددًا أكبر من الأطفال الذين اجبروا على الخروج إلى قارة الطرقات لمساعدة أسرهم، يجري ضربهم وتعذيبهم من قبل الشرطة» (رويتز، نقلاً عن المنظمة المذكورة). تزعم منظمة العفو الدولية «أن الأطفال الفقراء في البرازيل يعاملون باحتقار من قبل السلطات، وهم يخاطرون بحياتهم لمجرد كونهم في الشوارع». ويجري معظم التعذيب بإشراف الشرطة أو في مؤسسات تابعة للدولة. ولا تقدم إلا شكاوى قليلة من الضحايا أو الشهود خوفاً من الشرطة، أما القضايا القليلة التي جرى التحقيق فيها قضائياً فقد أسفرت عن عقوبات خفيفة»^(٣٠).

في هذه الأرض الحافلة بالنعيم يعيش ثلاثة أرباع السكان في ظروفٍ تعتبر ظروف أوروبا الشرقية بالقياس إليها من الأحلام التي لا تتحقق، وهذا انتصار آخر للعالم الحر. في تقرير للأمم المتحدة عنوانه «تقرير عن التنمية البشرية» توضع البرازيل، وهي ذات اقتصاد هو الثامن في العالم، في المركز الثمانين في الرعاية العامة (كما تقاس بالتعليم والصحة والنظافة) - قريباً من مراكز ألبانيا والباراغواي وتايلاند. وأعلنت منظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في الثامن عشر من تشرين الأول/ أكتوبر أن أكثر من ٤٠ بالمئة من السكان (أي زهاء ثلاثة وخمسين مليون نسمة) هم في عداد الجبايع. وتقدر وزارة الصحة البرازيلية أن مئات الألوف من الأطفال يموتون جوعاً في كل عام^(٣١).

ولنتذكر أن هذه هي الظروف القائمة في الذكرى الخامسة والعشرين لـ «الانتصار الحاسم الأوحد للحرية في أواسط القرن العشرين» (لنكولن غوردون، السفير الأمريكي في البرازيل في ذلك الحين) - ويعني الإطاحة بالديمقراطية البرلمانية من قبل جنرالات البرازيل المدعومين من الولايات المتحدة، التي امتدحت في ما بعد «المعجزة الاقتصادية» التي حققتها دولة الأمن القومي، النازية بشكلها الجديد، وهي الدولة التي أقامها العساكر. وقد أبرق السفير غوردون إلى وزارة خارجيته، بعد أن أكدت واشنطن لحلفائها العسكر التقليديين تأييدها ودعمها وزودتهم بالمساعدات، قائلاً «إن كل ذلك لأن وجود العساكر أمر جوهري للاستراتيجية الخاصة بكبح التطرف اليساري» لحكومة غولارت المنتخبة. وساندت الولايات المتحدة الانقلاب مساندة فعالة وتمهيات للتدخل المباشر إذا دعت الحاجة لمساعدة ما وصفه السفير غوردون بـ «التمرد الديمقراطي» للجنرالات. قال السفير أيضاً إن هذا «الإخراج الواقعي» للرئيس المنتخب هو «انتصار كبير للعالم الحر» وإن من شأنه «أن يخلق مناخاً أحسن بكثير للاستثمار الخاص». وطالب زعماء العمال في الولايات المتحدة بنصبيهم اللاتق من

South (November 1989), and *Reuters and New York Times*, 6/9/1990. (٣٠)

(٣١) انظر رئيس برازيلانتفست للمعلومات والمواصلات البعيدة:

Mario de Carvalho Garnero in: *O Estado de São Paulo*, 8/8/1990; *Latin America News Update*, (September 1990), and *Latin America Commentary* (October 1990).

الفضل في الإطاحة بالنظام البرلماني، في حين باشرت الحكومة الجديدة في سحق الحركة العمالية وإخضاع الفقراء والعمال لما تدعو إليه الحاجات الماسة لمصالح الأعمال، وهي أجنبية بالدرجة الأساس. وقد برر دين راسك، وزير الخارجية الأمريكي، اعتراف الولايات المتحدة بالنظام على أساس أن «تولي السلطة جرى بموجب الدستور»، الذي كان قد انتهك توأ انتهاكاً صارخاً. وبادرت الولايات المتحدة الى تقديم العون الوافر إذ أخذت موجة التعذيب والاضطهاد بالتصاعد، وزالت بقايا الحكومة الدستورية وتحسّن المناخ للمستثمرين في ظل الحكم الذي أشادت به واشنطن بـ «صفته حكم القوى الديمقراطية»^(٣٢).

واستمرت ظروف الفقراء في البرازيل بالتراجع إذ فرضت إجراءات التقشف وفق الصيغة القياسية لصندوق النقد الدولي في محاولة لمعالجة هذه الكارثة التي أصابت الرأسمالية بشكل من الأشكال. ويصحّ هذا في الأرجنتين، حيث دعا الحزب الديمقراطي المسيحي أعضائه إلى الاستقالة من الوزارة في آذار/ مارس ١٩٩٠، «لكي لا يضفي وجودهم في الحكومة شرعية على إجراءات النظام [الاقتصادية] غير الشعبية». وفي احتجاج آخر على هذه الإجراءات طرد الحزب من عضويته وزير الاقتصاد الحالي. يقول الخبراء إن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي قد أصبح «لا يطاق»، وأن ثلث السكان يعيشون في فقر مدقع^(٣٣).

تناول يوجين روبنسون مصير الأرجنتين في تقرير نشرته جريدة واشنطن بوست، قال فيه إن هذه البلاد التي كانت من أغنى الأقطار العشرة في العالم في بداية القرن بما فيها من مصادر وفيرة ومزايًا كبرى قد أصبحت الآن من أقطار العالم الثالث. إن زهاء ثلث سكانها البالغ عددهم واحداً وثلاثين مليون نسمة يعيشون دون مستوى الفقر، أي حياة الإملاق. ويموت سنوياً ثمانية عشر ألف طفل قبل بلوغهم سنة واحدة من العمر، وأغلبهم يموتون من سوء التغذية ومن الأمراض التي يمكن الوقاية منها. أما العاصمة التي كانت يوماً ما «أنق المدن ذات الطابع الأوروبي على هذا الجانب من الأطلسي» فإنها اليوم «محاطة بطوق متسع من الأحياء الفقيرة الحقيرة التي تسمى «مدن الشقاء»؛ فالبيوت فيها عبارة عن أكواخ متراسة، ويجاري المياه القذرة عبارة عن حفر مفتوحة»، وكان من شأن الإصلاحات على أسلوب صندوق النقد الدولي، هنا أيضاً، «أن تجعل الحياة أكثر تعاسةً بالنسبة إلى الفقراء».

أردف الكاتب روبنسون مقاله هذا بمقال آخر عنوانه «نظرة في الأعياق السفلى»، والمقال مكرس لإحدى مدن التعدين في الاتحاد السوفياتي، وعنوانه الثائوي «مدينة تعدين في

Phyllis R. Parker, *Brazil and the Quiet Intervention, 1964* (Austin: University of Texas, 1979), pp.58ff., 80ff. and 103ff.

انظر أيضاً: Jan Knippers Black, *United States Penetration of Brazil*, and Ruth Leacock, *Requiem for Revolution* (Kent, O.H.: Kent State University Press, 1990).

حول دور القادة العماليين الأمريكيين في تدمير الحركة العمالية البرازيلية، واعتزازهم بأحداث «الثورة»، انظر: Black, *United States Penetration of Brazil*, chap.6.

Excelsior, 7/3/1990, and *Latin America News Update* (May 1990).

(٣٣)

السهبو تكشف عن [النظام العليل بأسره]، وهو يشدد على المقارنة مع النجاح الرأسمالي. بيد أن المقال عن الأرجنتين لا يقول شيئاً عن أي «نظام عليل». فالكارثة في الأرجنتين و«القوضي الاقتصادية» العامة في أمريكا اللاتينية تعزبان بغموض إلى «سوء الإدارة الاقتصادية». وهكذا نجد النمط المعتاد أمامنا مرة أخرى: إن جرائمهم تكشف عن طبيعتهم الشريرة، أما جرائمنا فهي نتيجة الاخفاقات الشخصية والمادة البشرية الرديئة التي نضطر للعمل بها^(٣٤).

ويستتج ديفيد فيليكس أن تدهور الأرجنتين ينشأ عن «عوامل سياسية مثل الحرب الطبقة الطويلة والافتقار إلى التزام وطني من جانب النخبة في البلاد»، وهي صفوة القوم الذين انتفعوا من سياسات السوق الحرة التي سارت عليها الدكتاتورية العسكرية الفتاكة. وقد أدى ذلك إلى إعادة توزيع واسع النطاق للدخل باتجاه الأغنياء وهبوط حاد في دخل الفرد الواحد، مع زيادة كبيرة في الدين نتيجة هروب رأس المال والتهرب من الضرائب والاستهلاك الذي يقدم عليه الأغنياء من منتفعي النظام؛ كل هذا في جوهره هو من صميم السياسات الاقتصادية الريغانية^(٣٥).

أما في فنزويلا الغنية بالنفط، فإن أكثر من ٤٠ بالمئة من الناس يعيشون في فقر مدقع، وهذا ما تذكره الأرقام الرسمية، كما أن الوضع الغذائي «حرج للغاية»، وهذا ما قالته غرفة الصناعات الغذائية في ١٩٨٩. وسوء التغذية هو من الشيعوع بحيث لا يذكر في التاريخ الطبي للمرضى، كما يقول المسؤولون في المستشفيات وهم يجذرون من «مستقبل رهيب». وقد تزايد البغاء أيضاً حتى بلغ عدد المومسات أكثر من مئة وسبعين ألفاً، كما تقول وزارة الصحة. تذكر هذه الوزارة أيضاً ظهور بدعة جديدة، تتجاوز حدود البغاء التقليدي الذي تمارسه نسوة من ذوات الدخل المحدود. إن عدداً من السكرتيرات التنفيذيات والزوجات وطالبات الكليات يرافقن السياح والمدراء في عطلة نهاية الأسبوع فيكسبن أحياناً [زهاء مئة وخمسين دولاراً] لقاء الاتصال الواحد. كذلك يتزايد بغاء الصبايا وهو الآن «منتشر جداً»، وانتشار التحرش الجنسي بالصغار^(٣٦).

إن الاستغلال الوحشي للنساء هو سمة دارجة لـ «المعجزات الاقتصادية» في عالم

Washington Post (28 October 1990).

(٣٤)

Avi Chomsky in: *Lies of Our Times* (November 1990).

لمثال مشابه، انظر:

حيث يعلق على مثال مماثل في جريدة نيويورك تايمز: مقالان مزدوجان، واحد يرثي لإخفاقات النظام الشيوعي المريض في رومانيا ويشر بأمال جديدة، مع التحول إلى سوق حرة، والأخر يصف ورطة أسرة أرجنتينية من الطبقة المتوسطة، دون إيراد أي أسباب غير الإخفاق المزعم لاتباع سياسات السوق الحرة.

Felix, «Latin America's Debt Crisis».

(٣٥)

Guido Di Tella and Rudiger Dornbusch, *The Political Economy of Argentina, 1946-1983* (Pittsburgh: [n.pb.], 1989).

Excelsior, 7/3/1990; *Agence France Presse and Excelsior*, 26/2/1990, and *Latin America News Update* (May 1990).

الديمقراطية الرأسمالية. وما النزوح الهائل للنساء من المناطق الريفية الفقيرة في تايلاند للعمل في دنيا البغاء - وهذه واحدة فقط من قصص النجاح للنهوض الاقتصادي الذي أطلقت شرارته حروب الهند الصينية - إلا سمة من سمات انتصار العالم الحر التي تغيب عن الأنظار^(٣٧). إن ظروف العمل القاسية جداً للفتيات القادمات من الأرياف أمر مريع وشائن؛ ونقول الفتيات، لأن قلة من غيرهن يمكنهن تحمّل هذه الظروف والبقاء على قيد الحياة تحت وطأتها.

وتعتبر تشيلي تحت حكم دكتاتورية بينوشه قصة نجاح شهيرة أخرى. كتب أنطونيو غارزا موراليس في صحيفة اكسلسيور يقول «إن الكلفة الاجتماعية التي دفعها الشعب في تشيلي هي أعلى كلفة في أمريكا اللاتينية»، فقد ارتفع عدد الفقراء من مليون فقير بعد أنندي إلى سبعة ملايين اليوم، في حين ظل عدد السكان مستقراً عند الرقم البالغ اثني عشر مليوناً. يقول السناتور أنسلمو سول، زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي، بعد عودته من المنفى، إن النمو الاقتصادي الذي ينفق ١٠ بالمئة من السكان قد تحقق (والمؤسسات الرسمية لحكومة بينوشه توافق على ذلك)، أما التنمية فلم تتحقق. ويضيف: ما لم تعالج الكارثة الاقتصادية التي تصيب الأغلبية فـ «إننا نكون قد انتهينا». أما ديفيد فيليكس فيقول «إن تشيلي، وقد عانت من صعوبات جمة في ١٩٨٢ - ١٩٨٤، هي الآن في حالة من النمو أسرع من النمو الذي حصل خلال العقد السابق بإدارة «صبيان شيكاغو»، فقد افتتحت البلاد بإيديولوجيا السوق الحرة التي هي حقاً مفيدة جداً للبعض: الأثرياء، ومعهم المستثمرون الأجانب بالدرجة الأساس». ويرى فيليكس أن انتعاش تشيلي يمكن إرجاعه إلى «مجموعة من الأسباب، منها السيطرة المحكمة جداً على الأجور من قبل نظام بينوشه، والتعويم الذي أجري بدهاء للقطاع الخاص المفلس الذي أورده الفريق الاقتصادي عندما حل محل فريق صبيان شيكاغو الخائب، والحصول على قروض كبيرة بشكل يفوق العادة من المؤسسات المالية الدولية»، وهي مؤسسات أعجبت كثيراً بالمتناخ الصالح لعمليات الأعمال^(٣٨).

والتردّي البيئي هو بدوره مشكلة حادة في تشيلي. فقد خصصت الصحيفة التشيلية أبسي عدداً أخيراً منها لأزمة البيئة التي تفاقمت من جراء «الليبرالية الجديدة الراديكالية» في الفترة التي أعقبت الانقلاب المدعوم من الولايات المتحدة، وهو الانقلاب الذي أطاح بالديمقراطية البرلمانية. وتبين بعض الدراسات الحديثة أن ما يقرب من نصف القطر يتحول إلى صحراء، وهذه مشكلة «تبدو بعيدة جداً عن التسمم اليومي الذي يصيب سكان سانتياغو»، وهي العاصمة التي تتنافس مع ساو باولو (البرازيل) ومدينة المكسيك على جائزة التلوث في نصف الكرة الغربي (بل في العالم، على حد زعم الصحيفة المذكورة). «إن

Pasuk Phongpaichit, *From Peasant Girls to Bangkok Masseuses* (Geneva: International Labor Office (ILO), 1982).

Excelsior, 17/12/1989; *Latin America News Update* (February 1990), and Felix, (٣٨) «Latin America's Debt Crisis».

السوائل التي تفرزها ملايين الحنفيات في البيوت والأزقة في سانتياغو يتجاوز ما فيها من مستوى النحاس والحديد والمغنيزيوم والرصاص الحد الأعلى من المعدل المقبول أضعافاً مضاعفة». والأراضي التي «تجهز البلاد بالفواكه والخضر تروى بمياه يتجاوز ما فيها من كوليفورم الحد الأعلى من الكميات المقبولة ألف مرة»، ولهذا السبب نجد في سانتياغو «مستويات من التهاب الكبد وحى التيفوئيد والديدان لا يشاهد مثلها في أنحاء القارة بأسرها» (فواحد من كل ثلاثة أطفال في العاصمة مصاب بالديدان). ويعزو الاقتصاديون والبيئيون هذه المشكلة إلى «نموذج التنمية» وبالأساس ما في هذا النموذج من «أسلوب لعب القارات» وبموجبه «تتخذ أهم القرارات خارج نطاق الأقطار ذاتها»، انسجاماً مع «الوظيفة» المخصصة للعالم الثالث: ألا وهي خدمة حاجات الغرب الصناعي^(٣٩).

والشائع هو أن تعزى مشاكل أوروبا الشرقية إلى «النظام العليل» (وهذا صحيح جداً)، في حين يجري تجاهل كوارث الرأسمالية، أو تعزى، في الحالات النادرة عندما تلاحظ مشكلة ما، إلى أسباب أخرى إلا النظام الذي يسببها باستمرار. ويجري تجاهل الاقتصاديين من أمريكا اللاتينية على العموم، لكن بعضهم كان مفيداً في الحرب الأيديولوجية، لذلك نال هذا البعض الاحترام في الثقافة السياسية الأمريكية. أحد هؤلاء، على سبيل المثال، هو فرانسيسكو مايورغا، ويحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ييل ويُعتبر الاقتصادي الأقدم في ائتلاف UNO المدعوم من الولايات المتحدة، وأصبح من أهم المعلقين وأكثرهم احتراماً عن نيكاراغوا، إذ يستشهد بما يقوله عن الفوضى الاقتصادية الناشئة عن سوء إدارة ساندينيستا. لقد ظل الرجل المصطفى إذ أصبح القومييسار الاقتصادي بعد انتصار UNO في انتخابات شباط/ فبراير ١٩٩٠، ولو انه اختفى عندما عزل بعد فشل سياساته الانعاشية التي دقت لها طبول الإطراء (وكان فشلها يرجع إلى حد كبير إلى تعنت الولايات المتحدة، فحكومة UNO لم تكن من الشدة والقسوة بما يلائم أذواق واشنطن).

ولكن ما كتبه مايورغا فعلاً لم يُنقل عنه قط، وهو ما كتبه عن اقتصاد نيكاراغوا ولم يكن ذلك خالياً من الأهمية. كانت أطروحته لنيل الدكتوراه من ييل في سنة ١٩٨٦ تتضمن دراسة عن نتائج نموذج التنمية الذي اتبعه نظام سوموزا المدعوم من الولايات المتحدة، والنتائج المحتملة للخيارات السياسة البديلة للثمانينيات. وقد استنتج في دراسته «أن الاقتصاد كان في عام ١٩٧٨ على شفا الانهيار» وذلك من جراء «الانهك الذي أصاب النموذج الصناعي الزراعي» و«النموذج النقدي» الذي فضله الولايات المتحدة. كان هذا النموذج قد أدى إلى ديون ضخمة وإلى عدم ملاءة، «كما أن الانحدار الهائل في شروط التبادل الذي كان وشيكاً كان سيجبه ضربة قاضية إلى النموذج الصناعي - الزراعي الذي طوّر في العقود الثلاثة الماضية»، مؤدياً «على نحو عنيد» إلى «هبوط اقتصادي في الثمانينيات». إن الكلفة الباهظة للقمع المدعوم من الولايات المتحدة الذي اتبعه سوموزا في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ وحرب

Apsi (Chile) (July 1990), and *Latin America News Update* (September 1990).

(٣٩)

الكوترا، جعلنا من «الأمر العنيد» شيئاً أكثر تدميراً. قدّر مايورغا أن هروب رأس المال من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ بلغ نصف بليون دولار، وتوصل في حساباته إلى أن مقدار «العبء الاقتصادي المباشر» للحرب في ١٩٧٨ إلى ١٩٨٤ يزيد على ٣,٣ بلايين دولار. ويشير إلى أن هذا الرقم يزيد بمقدار مرة ونصف عن «مستوى إجمالي الناتج المحلي للقطر في ١٩٧٧، وكان مستوى قياسياً»، كما كانت السنة المذكورة سنة «رخاء استثنائي» بسبب تلف محصول البن البرازيلي، ولذا استخدم ذلك من قبل الدعاتيين الأمريكيين (وبعضهم يتظاهر بمظهر العلماء) كأساس لإثبات فشل ساندينستا. ويستنتج مايورغا أن نهج الاقتصاد اعتباراً من ١٩٨٠ كان نتيجةً لانحياز النموذج الصناعي - الزراعي الرامي إلى التصدير، والانحدار الشديد في شروط التبادل، والعبء الذي لا يطاق لحرب ١٩٧٨ - ١٩٧٩، ثم حرب الكوترا (وتنتهي دراسته قبل أن فاقم الحصار الأمريكي من الأزمة كثيراً). ويستنتج أيضاً أن سياسات ساندينستا كانت غير فعالة في معالجة الانهيار «العنيد». «كان لتلك السياسات أثر حسن على الناتج وأثر سلبي على الأجور الريفية والأرباح الزراعية»، إذ انها تحاي الأرباح الصناعية وإعادة توزيع الدخل «من قطاع الريف إلى قطاع المدينة». وتظهر دراسته أنه لولم يكن هناك «حرب ولا تغيير في النظام الاقتصادي لدخل اقتصاد نيكاراغوا في هبوط حاد»^(٤٠).

وبما أن هذه الاستنتاجات كانت عديمة الفائدة أو أسوأ من ذلك، فإن عمل مايورغا في دراسة اقتصاد نيكاراغوا يطويه النسيان كغيره من الدراسات التي تبحث في كوارث الأسفلية. إن هذا المثال جدير بالملاحظة لأن مايورغا احتل مقام الصدارة في الوقت ذاته الذي كان يؤدي فيه وظيفة دعائية.

ثالثاً: ثمرات النصر: الكاريبي

ليست البرازيل وتشيلي هما القطران الوحيدان اللذان أمطرا بالمدح على إنجازاتها بعد أن وضعهما التدخل الأمريكي على الطريق الصحيح. القطر الآخر هو جمهورية الدومينيكا. فبعد آخر ما قامت به الولايات المتحدة من غزو في رئاسة لندون جونسون في ١٩٦٥، وبعد قليل من كتاب الموت وأعمال التعذيب، أقيمت الهيئات الديمقراطية، وأفصح المعلقون الغربيون عن كثير من الفخر بالانتقال السلمي للسلطة - أو من الأحسن القول: انتقال الإدارة الحكومية، فالسلطة تكمن في مكان آخر. إن الاقتصاد في حالة ركود وعلى وشك الإفلاس، والخدمات العامة لا تعمل إلا على نحو متقطع، والفقير متوطن، وسوء التغذية يتزايد ومستوى معيشة الفقراء يستمر في الانحدار. وفي العاصمة، انخفض تجهيز الكهرباء إلى أربع ساعات في اليوم الواحد؛ والماء لا يتوفر إلا ساعة واحدة في اليوم الواحد في مناطق

Francisco Mayorga, «The Nicaraguan Economic Experience, 1950-1984: Development and Exhaustion of an Agroindustrial Model,» (Ph. D. Dissertation, Yale University, 1986).

Barricada Internacional, 29/4/1990.

لبحث يتعلق بالموضوع، انظر:

متعددة. والبطالة في تصاعد، والديون الخارجية بلغت أربعة بلايين دولار، وكان العجز التجاري لسنة ١٩٨٩ بليوناً - مرتفعاً من سبعائة مليون دولار في السنة التي قبلها. والتقديرات الخاصة بعدد النازحين بصورة غير شرعية إلى الولايات المتحدة يقارب المليون. تقول مجلة إيكونوميست اللندنية إنه من دون التحويلات المالية من أبناء الدومينيك العاملين في بورتوريكو والولايات المتحدة - وهم يعملون بشكل غير شرعي في أغلب الحالات - «لا يستطيع القطر البقاء». إن المستثمرين الأجانب، وقد أسندهم غزو وودرو ولسون، ومن ثم غزو جونسون، يسيطرون من أمد بعيد على معظم الاقتصاد. والآن يجتذب الاستثمار الأجنبي في سبع عشرة منطقة للتجارة الحرة ما يتمتع به المستثمر من إعفاء ضريبي لمدة خمس عشرة سنة، وانخفاض الأجور التي يبلغ متوسطها ٦٥ ستاً للساعة. تقول صحيفة ساوث: «يظل البعض متفائلاً بشأن حالة الدومينيك»، مستشهدة بالسفير الأمريكي بول تيلر ومقدمة بعض الأسس الموضوعية لرأيه المستبشر بالامكانات:

يشير المتفائلون إلى الانسجام السياسي في أوساط العمال في جمهورية الدومينيك، وإلى الخزان الكبير من العمال زهيدي الأجور، وإلى خدمات النقل والصيرفة والاتصالات باعتبارها حوافز قوية مستمرة للمستثمرين. حقاً، فكما قال أحد مدراء العامل في الدومينيك: «إن أي شخص له صلة بنقابات العمال يعلم أنهم يخسرون أعمالهم ولا يعملون في المنطقة الحرة أبداً».

وكما هو الحال في البرازيل وفي أقطار أخرى نجد، كما ذكرت صحيفة ساوث، أن المعهد الأمريكي لتطوير اليد العاملة الحرة، وهو المسؤول عن الشؤون الخارجية في الاتحاد الأمريكي للعمال الذي تدعمه الحكومة والشركات الكبرى، «كان فعالاً في تثبيط نشاط النقابات المعادي [كذا] وذلك لمساعدة الشركات الأمريكية على تحقيق أقصى الأرباح»^(٤١).

إننا نجد هذه الصورة ذاتها في أمكنة أخرى من حوض الكاريبي - من ضمنها غرينادا، وقد حررتها كذلك أعمال الخير الأمريكية، ثم أعادتها إلى مركزها الصحيح (انظر الفصل الخامس). وقد أتت الولايات المتحدة درياً مختلفاً بعض الشيء لضمان السلوك الفاضل في جامايكا. فقد سعى الأغرار بقيادة مايكل مانلي، الديمقراطي الاجتماعي، هو وحزبه المسمى حزب الشعب الوطني، إلى استكشاف الطريق المحرّم الخاص بالتنمية المستقلة والإصلاح الاجتماعي في السبعينيات، فاستجلب بذلك العداء المعتاد من جانب الولايات المتحدة والضغوط التي كانت كافية لتحقيق نصر انتخابي للمرشح المفضل من قبل أمريكا وهو إدوارد سيغا، الذي كان قد وعد بانها مثل هذا الهراء. فأشادت إدارة ريغان بمسعى سيغا لتحقيق مبادئ السوق الحرة، حتى أن الإدارة المذكورة أعلنت على نحو حاسم أنها ستتهز هذه

John Craney in: *The Times of the Americas* (7 March 1990); *Economist* (25 August (٤١) 1990); Terry McCoy in: *Christian Science Monitor*, 15/5/1990; *South* (April 1990), and Chomsky, *Detering Democracy*, chap.5, pp.162ff.

Noam Chomsky and Edward S. Herman, *The Political Economy of Human Rights*, 2 vols. (Boston, Mass.: South End Press, 1979), vol.1, chap.4, section 4.

الفرصة لإقامة مكان تعرض فيه الديمقراطية والرأسمالية في الكاريبي^(٤٢). وتدفتت المساعدات الكثيرة، فأنفقت الولايات المتحدة على جامايكا أكثر مما أنفقت على أي برنامج آخر في الكاريبي. وانضم البنك الدولي كذلك لكي يشرف على هذا المشروع الجليل ويعجل بتنفيذه. وأتبع سيغا جميع القواعد الخاصة بـ «الأسلوب المتدرج لمساعدة الفقراء شيئاً فشيئاً»، وهو أسلوب كان مدعاة لكثير من الإعجاب (وما هو بالجديد)، فأدخل سيغا إجراءات التفتش وأقام مناطق التجارة الحرة حيث تعمل اليد العاملة غير الممتية إلى النقابات، من النساء في الأكثر، في معامل صناعية صغيرة بئسة بأجور زهيدة جداً، وهي معامل يديرها الأجانب وتدعمها حكومة جامايكا مالياً، وتلتزم على العموم بمواصفات صندوق النقد الدولي.

جاء في تقرير لـ NACLA أن هناك بعض النمو الاقتصادي، «وقد نشأ ذلك بالأساس من أموال تجارة المرهوانة التي أزلت قذارتها المصارف، ومن عائدات السياحة المتزايدة، والكلفة المنخفضة للوقود المستورد والأسعار المرتفعة لأوكسيد الألمنيوم والصخر المستخرج من الألمنيوم. أما الباقي فالكارثة المعتادة للرأسمالية، بما في ذلك الديون الخارجية وبلغ معدلها للفرد الواحد من أعلى المعدلات في العالم، وانحيار البنى الارتكازية، والإملاق العام. وتقول دائرة الـ USAID إنه بحلول آذار/ مارس ١٩٨٨ كانت جامايكا «بما تحمله على عاتقها من أعباء ديون تقصم الظهر» قطعاً بلغ فيه الناتج الاقتصادي «حداً يقل كثيراً عن مستوى الانتاج في سنة ١٩٧٢، وأصبح توزيع الثروة والدخل غير عادل إلى حد كبير، وقلة الموظفين الطبيين والفنيين تفتك بنظام الصحة العامة، ويقف التفسخ المادي والعنف الاجتماعي عائقاً بوجه الاستثمار، كما أن هناك نقصاً شديداً في البنى الارتكازية والاسكان». كان هذا التقييم قد جرى قبل أن يكيل إعصار غلبرت ضربة أخرى للبلاد.

في هذه المرحلة، كان قد تم تطويع مايكل مانلي على النحو الصحيح، فمُنح الحق بالعودة إلى السلطة لإدارة الحزب، بعد أن فقدت الآمال جميعها بتغيير بناء. قال رودجر روبنسون، الاقتصادي الأقدم لشؤون جامايكا في البنك الدولي «إن مانلي يجمع لتطمين البنك والمستثمرين الأجانب؛ وجاء قوله هذا في مقابلة أجريت معه في حزيران/ يونيو ١٩٨٨ قبل الانتخابات. وقد أضاف يقول في المقابلة:

قبل خمس سنوات، كان الناس لا زالوا يفكرون بـ «تلبية الحاجات المحلية»، أما الآن فلم يعودوا يفكرون كذلك. إن المحامين وغيرهم من ذوي الموارد مهمتمون في الوقت الحاضر بالاستثمار في التصدير إلى الخارج. وما إن ينطبع هذا في نفوس السكان حتى لا يمكن التراجع عنه بسهولة، حتى لو عاد حزب الشعب الوطني ومايكل مانلي إلى السلطة مرة أخرى. والآن هناك انطباع بين الأفراد الذين يدخرون ويستثمرون ويطورون أعمالهم بأن رأس المال سيبدأ بالخروج مرة أخرى لو أن حزب الشعب الوطني، أو حتى حزب سيغا، أخذ يتدخل كثيراً.

(٤٢) انظر: «Jamaica: Leveraged Sellout.» NACLA Report on the Americas (February 1990).

وهو التقرير الذي استقيت منه المادة التالية.

ما إن عاد مانلي إلى الحكم، حتى أدرك معنى اقتراب النهاية ونذيرها، ففاق سيغا في حماسته لرأسالية السوق الحرة. وقد أعجبت الصحيفة المساة القطاع الخاص في جامايكا أيما إعجاب بالعلامات الجديدة للنضوج، فهللت قائلة «إن الإنجيل القديم القائل بأن الحكومة ينبغي أن تدار لمصلحة الفقراء هو إنجيل يجري تعديله، إن لم نقل رفضه صراحةً، بما أهل من إدراك يفيد بأن الطريقة الوحيدة لمساعدة الفقراء هي أن تدار الحكومة لمصلحة الإنتاجيين!»، والصحيفة هنا تعني بمصطلح «الإنتاجيين» لا الإشارة إلى الذين يتجون بل الإشارة إلى القائمين على الإدارة والسيطرة على الاستثمار وجني الأرباح. وواصلت صحيفة القطاع الخاص تقول في تقريرها إن القطاع العام هو «على شفا الانهيار» فالمدارس والرعاية الصحية وغير ذلك من الخدمات تتناقص سريعاً، ولكن، وبعد التخلي عن «الكلام الفارغ الذي كنا نسمعه في الماضي القريب» وإعادة المشاريع العامة إلى الملكية الخاصة، فثمة أمل لـ «الإنتاجيين» بالمعنى الخاص المقصود.

لقد حاز مانلي على احترام جديد من الناس المهمين، الآن وقد تعلّم أن يمثّل دور «رئيس جمهورية آلة الكمان»، بالمصطلح المستعمل في أمريكا اللاتينية: فـ «الآلة ترفع باليسار وتُعزف عليها باليمين»^(٤٣). إن الظروف الناشئة عن هروب رأس المال والضغط الأجنبية - من المؤسسات الاقتصادية الدولية والخاصة والتابعة للدولة - كانت كافية في العادة لمنع سلوك أي نهج آخر.

رابعاً: ثمرات النصر: آسيا

من الطبيعي، ونحن نتنقل إلى مكان آخر في دنيا الحرية والرأسالية والديمقراطية، أن نبدأ بالفيليبين، التي كان من حسن حظها أن تلبث في كنف زعيمة العالم الحر مدة تناهز قرناً من الزمان. استعرضت مجلة فار إيسترن إيكونوميك ريفيو، وهي مجلة موالية بثبات لليبرالية الاقتصادية وأولويات رجال الأعمال، الحالة اليائسة لأبناء الفيليبين في عهد الديمقراطية لما بعد ماركوس، فاختمت تقريرها قائلة: «إن كثيراً من مشاكل البلاد الآن... تضرب بجذورها في حقيقة مفادها أن القطر لم يكن فيه خلال تاريخه كله أي شكل من أشكال الثورة الاجتماعية». ومن نتائج هذا الإخفاق «برنامج الإصلاح الزراعي المنحوس»، وهو فشل «يفسر حدوث الفقر» بين ٦٧ بالمئة من العوائل الفيليبينية الفقيرة التي تعيش في الأرياف، فينزل بها بؤساً دائماً، ويجعلها تعاني من ديون خارجية ضخمة و«هروب شامل لرأس المال»، وزيادة في سوء التغذية الشديد بين الأطفال منذ تولي حكومة أكينو السلطة، وبطالة واسعة الانتشار، وعيش الكفاف على دخل يقل كثيراً عن خط الفقر المقرر من الحكومة، «ونشوء مجتمع من المتسولين والمجرمين»، إلى آخر القصة المألوفة. يتوقع الخبراء الحكوميون

Martin Needler, *Problems of Democracy in Latin America* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1987), p.136.

والأكاديميون أن تسير الأمور نحو الأسوأ كثيراً. والطريقة الوحيدة المفتوحة أمام «المضمرين الذين تتزايد أعدادهم سريعاً» هي طلب العمل في الخارج: «إن العمال الشرعيين وغير الشرعيين القادمين من الفيليبين يؤلفون الآن أكبر هجرة جماعية سنوية لليد العاملة في آسيا». أما وقد جرى التخلي عن البرامج الاجتماعية، فإن الأمل الوحيد إنما يكمن في التمني بـ «أن تتنازل النخبة المؤلفة من صفوة رجال الأعمال الكبار، في وضع يكون فيه تدخل الحكومة قليلاً، عن الزعرة التقليدية السائدة بينها الميالة إلى الاستهلاك المظهري، وأن تسخر أرباحها بدلاً من ذلك لرعاية مستخدميها وكذلك لتجميع رؤوس الأموال لغرض التنمية الصناعية»^(٤٤).

يمكن إرجاع هذه الظروف إلى حدٍ كبير إلى الغزو الذي قامت به الولايات المتحدة في بداية القرن وما رافقه من مذابح وتدمير، واحتلال استعماري طويل، وما أعقب ذلك من سياسات في جملتها حملة مكافحة التمرد التي شنت بعد الحرب العالمية الثانية والدعم الذي قُدِّم إلى دكتاتورية ماركوس طالما كانت قادرة على البقاء. ولكن الفيليبين حازت على هبة الديمقراطية (على نحو متقطع). كتب كونراد دي كويروس، وهو محرر عمود في جريدة ديلي غلوب التي تصدر في مانايلا، في المجلة المذكورة، أنفاً، متفكراً في هذا الأمر بعنوان «الحكمة من الديمقراطية». يقارن الكاتب كارثة الفيليبين بقصة نجاح سنغافورا الاقتصادي تحت حكم لي كوان يو، ويعتبر استبداده المتعسف انتصاراً آخر من الانتصارات الشهيرة التي حققتها الديمقراطية والرأسمالية، ويستشهد بوزير التجارة والصناعة في سنغافورا، وهو ابن لي كوان يو، الذي يدين النموذج الأمريكي المفروض على الفيليبين لوجود عدد من العيوب فيه، أما «أسوأ جريمة» في هذا النموذج فهي منح الفيليبين حرية الصحافة؛ يقول هذا الابن نصاً: «إن هذه صحافة جبلها على غاربها وفق الأسلوب الأمريكي وهي تعرض ما هو عتيق وبال في سوق الأفكار، الأمر الذي أدى إلى الفوضى والحيرة، لا إلى التنوير والحقيقة». إن حكومة هذا الوزير في سنغافورا أحصفت من أن ترتكب هذا الخطأ لما لديها من تقدير حسن لمزايا الفاشية»^(٤٥).

ويعني دي كويروس قائلاً إن الأمريكيين أدخلوا فعلاً شكلاً من أشكال الديمقراطية. بيد أنها «لم تصمّم لجعل الفيليبينيين أحراراً إنما لجعلهم أكثر ارتياحاً في أغلالهم الجديدة». ربما أعطت هذه الديمقراطية للفيليبينيين عدداً أكثر من الجرائد، ولكنها «أعطتهم مقداراً أقل من النقود لمشرائها. إنها جعلت الغني أغنى، ففي البلاد حالة من أسوأ حالات عدم العدالة في توزيع الثروة في العالم»، كما يقول البنك الدولي. كانت الديمقراطية «أداة للاستعمار»، ولم يقصد لها أن تكون ذات محتوى جوهري:

إن الديمقراطية وفق الأسلوب الأمريكي لا تعني شيئاً، بالنسبة إلى أغلبية الفيليبينيين، أكثر من إجراء الانتخابات بين حين وحين. أما في ما عدا ذلك، فقد أحكمت السلطات الاستعمارية أمرها بحيث لا يفوز من المرشحين إلا الذين يمثلون المصالح الاستعمارية أولاً وآخرها. لم يُقبر

Rigoberto Tiglaio and Margot Cohen in: *Far Eastern Economic Review*, 12/7/1990. (٤٤)

Conrado de Quiros in: *Far Eastern Economic Review*, 2/11/1989.

(٤٥)

هذا النهج مع الاستعمار. فقد كان النظام السياسي اللاحق، الذي دام طويلاً بعد الاستقلال، نظاماً تقوم فيه أسر تُعدّ على عدد أصابع اليد بحكم مجتمع مرّته عدم المساواة حكماً فعلاً وقاسياً. إنه نظام ديمقراطي شكلاً، وهو يستعير من التطبيقات الأمريكية ما وسعه ذلك، ولكنه نظام أوتوقراطي عملياً.

إن أغلبية السكان غير ممثلين في ديمقراطية الفيليبين. والساسة هم رجال القانون أو رجال الأعمال الأغنياء أو أصحاب الأراضي. كتب غاري هاوز يقول: بما أن الهيكل السياسي الذي خُلع على الفيليبين من قبل الاحتلال الأمريكي قد أعيد تكوينه بعد الإطاحة بالديكتاتور المدعوم من الولايات المتحدة بـ «قوة الشعب، فإن الذين يمكن أن ينتخبوا هم فقط أصحاب المال والقوة». والمرشحون هم أساساً «من المسؤولين المنتخبين السابقين، أو من أقارب الأسر السياسية القوية أو من أفراد النخبة الاقتصادية»، الذين لا يمثلون الأغلبية الريفية أو حتى «المواطنين الذين تظاهروا لإسقاط ماركوس وغامروا بحياتهم لحماية أصواتهم الانتخابية من أجل كورازون أكيينو». كان هناك في الوجود حزب (هو PnB) يستند إلى المنظمات الشعبية التي قامت ضد الدكتاتورية، مع تأييد واسع من الفلاحين والعمال، وقطاعات إصلاحية كبيرة من الطبقة الوسطى، ولكن لم يكتب لهذا الحزب دور سياسي. أما في الانتخابات، فقد غلبته الأحزاب المحافظة التقليدية بمعدل ٢٠ إلى ١. فقد أخضع مؤيدو الحزب للتخويف وللتهديد بخسارة الأعمال والسكن والترخيص بدخول المدن. كما عمل الوجود العسكري كذلك على الحد من حملة الحزب الانتخابية. وقد كشفت المقابلات التي أجريت مع فقراء المزارعين والعمال عن تفضيلهم مرشحي الحزب، كما كشفت عن إدراكهم أنه ما دام العسكر والنخبة الريفية تعارض هؤلاء المرشحين ف «إن الخيار الثاني الأحسن هو قبض القود أو المكافآت والتصويت للمرشحين الذين تؤيدهم حكومة أكيينو»^(٤٦).

ويعني هاوز إلى القول إنه في ظل ديمقراطية النخبة في تكوينها الجديد «نجد أن من النادر أن يُسمع صوت السكان في الأرياف» وهم نحو ثلثي السكان، ويصدق الأمر ذاته على فقراء المدن. وعلاج الشعب في الريف هو السيطرة العسكرية والحرس الأهلي، مما أدى إلى انتهاكات لحقوق الإنسان بأرقام قياسية، «وهي أشبه في السوء، إن لم تكن أسوأ، بما كان يجري في زمن ماركوس»، كما ورد في تقرير لبعثة حقوق الإنسان في ١٩٨٨، مع التعذيب والإعدامات الاعتبائية والإخلاء الإجباري. هناك نمو اقتصادي، ولكن ثمراته «نادراً ما يصيب النزر اليسير منها أحوج المحتاجين». ويستمر الفلاحون في تضورهم جوعاً في حين أنهم يدفعون ٧٠ بالمئة من محصولهم لصاحب الأرض. والاصلاح الزراعي ما هو إلا مزحة. أما التأييد للجهة الديمقراطية الوطنية ومقاتليها فيتزايد بعد سنين من التنظيم الريفي.

يفيد دي كويروس أنه كانت هناك «ديمقراطية ذات جوهر في الفيليبين - رغم الاستعمار وسياسات النخبة. . . . وما هذا إلا لأن الديمقراطية قد اكتسبت حياة خاصة بها، وعبرت

Gary Hawes, «Aquino and Her Administration: A View from the Countryside.» (٤٦) *Pacific Affairs* (Spring 1989).

عن نفسها بثورات فلاحية ومطالبة شعبية بالإصلاحات». إن هذه هي بالذات الديمقراطية ذات الجوهر التي نذرت الولايات المتحدة نفسها هي وحلفاؤها لقمعها واحتوائها. لذا فإن غياب أية ثورة اجتماعية من النوع الذي يرى هذا الكاتب، وغيره من المعلقين الذين يكتبون في المجلة المحترمة جداً المذكورة آنفاً، أنه مفقود على نحو مؤلم في الفيليبين - ولو أنها كانت قد انضمت إلى نادي «الديمقراطيات الرأسمالية» من نوعية سنغافورا، فلربما تغيرت النغمة.

في هذه الأثناء تقول «منظمة البقاء الدولية» إن القبلتين في الفيليبين يهاجمون من الجيش الخاص التابع لشركة لقطع الأشجار، التي قامت خلال حملة إرهابية دامت ستة أشهر بقتل القرويين وتعذيبهم، كما قامت بإحراق المساكن وتدمير مخازن الرز وتشريد الألوف من بيوتهم. وهؤلاء القبليون هم أيضاً من بين العديد من ضحايا قصف القرى وغير ذلك من أعمال الحملات الحكومية لمكافحة التمرد. وقد أرسلت رسائل الاستغاثة إلى حكومة أكينو فأهملت. أما تقديم الاستغاثة إلى حكومة الولايات المتحدة، أو إلى الدوائر الغربية عامة، فلا يمكن التفكير فيه جيداً. يصدق هذا على تايلاند أيضاً، حيث أعلنت الحكومة عن خطة لطرده ستة ملايين شخص من غابات تريد أن تنشئ فيها مزارع للأخشاب اللينة^(١٧).

يمكن العثور كذلك على معجزات الرأسمالية في أماكن أخرى من آسيا. يقول تشارلز غراي، المدير التنفيذي للمعهد الآسيوي - الأمريكي للعمل الحر، التابع لاتحاد العمل الأمريكي، في مقال له في مجلة فار إيسترن إيكونوميك ريفيو إن الشركات الكبرى العابرة للقارات «تصرّ عموماً على الحكومة المضيفة بأن تقمع حق العمال في تنظيم النقابات والانضمام إليها، حتى إذا كان هذا الحق مضموناً في دستور البلاد وقوانينها». وليس هناك في المنظمة التي تنسق التجارة في العالم الحر (غات) قاعدة واحدة «بشأن الدعم المالي الذي تحصل عليه الشركات المذكورة من خلال الضغط على حكومات العالم الثالث للسماح باستغلال اليد العاملة على غمط القرن التاسع عشر». ففي ماليزيا «قامت الشركات الكبرى الأمريكية والأجنبية الأخرى بإجبار وزارة العمل في ١٩٨٨ على أن تواصل الحكومة حظرها المفروض من أمد طويل على النقابات في صناعة الإلكترونيات، وذلك بالتهديد بنقل أعمالها واستثماراتها إلى قطر آخر». وفي بنغلاديش، يقوم المقاولون المتعاقدون مع الشركات الأجنبية الكبرى بـ «التمييز في معاملة النساء والفتيات إذ يدفعون لهن أجوراً لا تتسَد الرمق وتبلغ في انخفاضها تسعة سنتات أمريكية للساعة الواحدة». وفي إقليم غوانغدونغ في الصين، الذي أشيد به كواحدٍ من معجزات النجاح الرأسمالي في وضع صينيٍ باتسٍ على العموم، وجدت الحكومة

أن معبلاً لأحد كبار صناعات الدمي يقوم بانتهاك قانون العمل - مثل تحديد ساعات العمل بأربع عشرة ساعة في اليوم الواحد وتحديد أيام العمل بسبعة أيام في الأسبوع الواحد - فأقدمت الحكومة على مفاخرة مدراء هذا المعمل وطلبت منهم احترام القانون. رفض المدراء ذلك،

وقالوا إن كانوا غير قادرين على العمل بالطريقة التي يشاؤون فيخلقون معاملهم الصينية ويتقلون إلى تايلاند.

- حيث لا توجد مثل هذه المطالب غير المعقولة^(٤٨).

خامساً: ثمرات النصر: أفريقيا

إن الوضع في أفريقيا أكثر فظاعةً. فلنذكر عنصراً صغيراً واحداً من عناصر كارثة متعاطفة: تقدر دراسة وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة أن «العدوان العسكري الذي ارتكبه جنوب أفريقيا وما قامت به من زعزعة الاستقرار في الأقطار المجاورة لها كلف المنظمة عشرة بلايين من الدولارات في سنة ١٩٨٨، وأكثر من ستين بليوناً من الدولارات، ومليون ونصف مليون من الأرواح في السنوات التسع الأولى من هذا العقد^(٤٩). في هذه الأثناء، وعلى خلاف قضية العراق، سلكت الولايات المتحدة بحذر سلوك «الدبلوماسية الهادئة»، معترفة بما يقلق النظام العنصري والمصالح المحلية والأجنبية للأعمال التي يرعاها هذا النظام. وقد فرض الكونغرس الأمريكي عقوبات اقتصادية على جنوب أفريقيا في سنة ١٩٨٦ متخطياً حق النقض الذي استخدمه ريغان، ولكن أثر العقوبات كان محدوداً. وتفيد «اللجنة الأمريكية لأفريقيا» أن ٢٥ بالمئة فقط من التجارة بين الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا قد تأثرت بالعقوبات، وأن الحديد والصلب واليورانيوم نصف المصنع (وهذه المادة لغاية أواخر ١٩٨٩) استمر استيرادها. وتبين أرقام وزارة التجارة الأمريكية أن الصادرات الأمريكية إلى جنوب أفريقيا ازدادت من ١,٢٨ بليون دولار في ١٩٨٧ إلى ١,٧١ بليون في ١٩٨٩. وكان هذا أفضل مما أحدثته عقوبات الأمم المتحدة ضد روديسيا، إذ اضطر الكونغرس أن يشرع تعديلاً للقانون، هو تعديل بيرد، يخول السماح باستيراد الكروم الروديسي (وظل نافذاً من ١٩٧١ إلى ١٩٧٧)؛ ويقول ستيفين شالوم «إن عدداً من الدول كانت تنتهك العقوبات سراً، ولكن الولايات المتحدة أصبحت واحدة من ثلاثة أعضاء فقط في الأمم المتحدة - العضوان الآخران هما البرتغال وجنوب أفريقيا [الفاشيان] - يتهكون العقوبات رسمياً^(٥٠).

تعزى الكوارث التي تصيب معظم أنحاء أفريقيا عادة إلى «الاشتراكية»، وهذا مصطلح

(٤٨) المدير التنفيذي لمعهد العمل الآسيوي - الأمريكي الحر:

Charles Gray in: *Far Eastern Economic Review*, 13/9/1990.

«The Guangdong Dynamo», *South* (November 1990).

انظر:

Ezra F. Vogel, *One Step Ahead in China: Guangdong under Reform* (Cam- للمراجعة انظر: bridge: Harvard University Press, 1989).

(٤٩) (التشديد من المؤلف) *United Press International and Boston Globe*, 14/10/1989.

Hans Schattle, «Loopholes Cut Impact of US Sanctions Law», *Boston Globe*, (٥٠) 26/1/1990.

حول الدعم الريغاني لجنوب أفريقيا تحت «نار التعهد البناء»، انظر:

Bernard Magubane, «Reagan and South Africa», *Transafrica Forum* (Spring-Summer 1989), and Stephen Shalom in: *Z Magazine* (October 1990).

يُستخدم اعتباطاً لتطبيقه على أي شيء لا يروق لنا. ولكن هناك استثناء واحداً، كما كتب هاوارد ويت، مراسل الصحيفة المحافظة شيكاغو تريبيون في أفريقيا، والاستثناء على حد قوله هو «جزيرة من رأساليةٍ جبلها على غاربيها في بحرٍ من الدول الاشتراكية ذات الحزب الواحد». والمراسل يشير في هذا الى ليبيريا، التي يمكنها، شأنها في ذلك شأن الفيليبين، أن تعزو حالها السعيد إلى أنها كانت «موطىء القدم الوحيد لأمريكا على القارة الأفريقية» - مدة قرنٍ ونصف في هذه الحالة. وبمضي ويت الى القول إن ليبيريا اكتسبت أهمية خاصة خلال سنوات الحرب الباردة، لا سيما بعد الرئيس صامويل دو، «وهو عريف أمي، متوحش... استولى على الحكم في سنة ١٩٨٠ بعد أن مزق أحشاء الرئيس السابق وهو في سريره»، وباشتر بترقية أبناء عشيرته - ٤ بالمئة من السكان - إلى مرتبة نخبة حاكمة جديدة، وباضطهاد بقية السكان وقمعهم. فصممت إدارة ريفان، وقد أعجبها الأمر كثيراً، على أن تحوّل ليبيريا، كما حوّلت جامايكا، إلى معرض للرأسالية والديمقراطية. ففي السنوات الست الأولى من نظام دو ضحّت الولايات المتحدة ما ضحّته من المساعدات العسكرية والاقتصادية في «القطر المتأخر»، «حتى بعد أن تزايدت البراهين على أن دو ووزرائه يسرقون كثيراً من الأموال»، وبعد أن قام دو «بصفاقةٍ بسرقة» انتخابات ١٩٨٥، بموافقة واشنطن، في إعادة لحكاية نوريغا قبل ذلك بعام واحد. يقول ألن جونسون - سرليف، وهو منشقٌ لبييري محترم ويقيم في الخارج وكان وزيراً سابقاً، «إن مسؤولاً أمريكياً قال لي في ذلك الوقت بصراحة: إن مصالحنا الاستراتيجية أهم كثيراً من الديمقراطية»^(١).

ويكتب ويت قائلاً إن نتائج المساعدات واضحة، فـ «جنود الرئيس صمويل دو يرتدون البزات العسكرية للجنود الأمريكيين عند قيامهم بقتل المدنيين الليبريين في شوارع العاصمة منروفيا»، التي سمّيت على اسم الرئيس مونرو، «وتلقى جثث هؤلاء الضحايا في معرض الجثث (المشرحة) في مستشفى جون كينيدي الذي بناه الأمريكيون، حيث يقول الأطباء الذين قوّى من شكائهم القتال إنهم لم يشهدوا في حياتهم قط مثل هذه الوحشية». ويقول هذا الكاتب إن منروفيا هي فخ الموت. والذين لا يرددهم الجوع أو الهبضة (الكوليرا) أو حمى التيفوئيد، يحاولون تحاشي الجيش أو الثوار بقيادة تشارلز تيلر، وهو من مساعدي دو سابقاً - أو تحاشي الثوار الآخرين بإمرة وحدة منشقة يقودها برنس جونسون.

وأصبحت نتائج المساعدات الأمريكية أوضح حتى مما كانت عليه سابقاً حين دخل الصحفيون منروفيا مع قوات حفظ السلام الأفريقية بعد أن جرى تعذيب دو ثم قتله من قِبَل رجال جونسون. كتب مارك هاباند، مراسل يونائيتد بريس، يقول إنهم وجدوا «ميراناً دموية» تركته «عشر سنوات من الحكم» برئاسة الرجل المفضل من الولايات المتحدة. ووجدوا أكداً من العظام والجحاجم وقد حال لونها، وبعضها مهشم؛ وركاماً من الأبدان نصف العارية، المتفسخة... تنتشر فوقها ملايين اليرقات؛ «وأجساداً ملتوية... تلتف بعضها على

Howard Witt, «U.S. Fingerprints-not Heart-are All over Liberia,» *Chicago Tribune*, 22/8/1990.

بعض تحت مصطبات الكنيسة ومركومة في زاوية مظلمة بجانب المذبح؛ وأجساداً أخرى تتعفن على أسرتها؛ ووجدوا «قاعة اجتماعات كبيرة للنساء والأطفال وفيها التصقت الملابس على الهياكل العظمية للضحايا من الإناث الكبيرات في السن والصغيرات»^(٥٢).

وبالطبع، لم يقاس الجميع في هذه «الجزيرة من رأساليّة جبلها على غاريها». فعلى مدى قرن ونصف كانت قلة من العبيد الأمريكيين المحرّرين ومن خلّف من أصلهم «تضهد السكان المحليين وتستغلهم، وقد أغمضت الولايات المتحدة عيونها عنهم». وفي الحقبة الأخيرة، كان أصفياء ريفان يغنمون لأنفسهم ما شاء لهم الغنم حتى حان أجلهم لكي تجزّ رقابهم. وآخرون انتفعوا نفعاً خالصاً متفادين مثل هذا المصير التعيس: «إن الشركات الأمريكية الكبرى مثل فايرستون وغودريتش جنت أرباحاً طيبة من العمليات الممتدة طويلاً وعرضاً في ليبيريا»، فأثبتت بذلك أن رأساليّة جبلها على غاريها لها فضائلها^(٥٣). وقد بنت الولايات المتحدة مرسله ضخمة في ليبيريا لمحطة صوت أمريكا؛ ربما لكي تذيب منها هذه الرسالة السعيدة.

سادساً: «الكابوس الصارم»

تقدّر منظمة الصحة العالمية أن أحد عشر مليون طفل يموتون سنوياً في عالم المنتصرين في الحرب الباردة («العالم النامي») من جراء عدم استعداد الأغنياء لمساعدتهم. وتستتج الدراسة التي قامت بها هذه المنظمة أن من الممكن إنهاء هذه الكارثة سريعاً لأن الأمراض التي يعانها الأطفال ويقضون بها تعالج بسهولة ويسر. إن أربعة ملايين يموتون بالزحار؛ ونحو الثلثين من هؤلاء يمكن إنقاذهم من فقدان السوائل القتال الذي ينجم عن الزحار بأقراص السكر والملح التي تكلف بضعة فلوس. ويموت ثلاثة ملايين سنوياً من الأمراض المعدية التي يمكن الوقاية منها بأمصال التطعيم بكلفة عشرة دولارات للفرد الواحد. كتبت أنابيل فيرمان في جريدة أوبزرفر اللندنية عن هذه الدراسة «التي لم يكثر لها»، فاستشهدت بالمدير العام للمنظمة، هيروشي ناكاجيا، الذي قال إن هذا «القتل الجماعي الصامت» إنما هو «مأساة يمكن منع حدوثها لأن لدى العالم المتطور من المصادر والتقانة ما يكفي للقضاء على الأمراض الشائعة في العالم بأسره»، ولكن العالم المتطور يفتقر «إلى الإرادة اللازمة لإسعاف الأقطار النامية»^(٥٤).

وقد لخص القصة الأساسية تلخيصاً بليغاً محكماً رئيس جمهورية أوغندا، يويسري موسيفيني، رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، فحين تكلم أمام مؤتمر الأمم المتحدة للأقطار

Boston Globe, 11/10/1990.

(٥٢)

(٥٣) حول دور حكومة الولايات المتحدة في استشارات فايرستون الليبيرية، والدافع إليها، جزئياً، الاهتمام بالسيطرة البريطانية على إنتاج المطاط والممارسات القيدية. انظر: Stephen Krasner, *Defending the* National Interest (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), pp.98ff.

Annabel Ferriman in: *Observer* (1 October 1989), and Merle Bowen in: *Fletcher Forum* (Winter 1991).

الواحد والأربعين الأقلّ تطوراً في العالم، دعا عقد الثمانينيات بأنه «كابوس صارم» ككل على الأقطار الأفقر. جاء في جريدة نيويورك تايمز أنه كانت هناك دعوة تناشد الدول الصناعية بمضاعفة مساعداتها إلى حدٍ سخّي يبلغ ٢, ٠ بالمئة من إجمالي ناتجها القومي، فلم يمكن التوصل إلى اتفاق، «وكان السبب الرئيسي في ذلك معارضة الولايات المتحدة» - المدافعة بفخر، كما هو شأنها على الدوام، عن «قيمنا الكونية» التي هي في الصميم من «تقاليدنا»، التي تناقض «تقاليدهم» تماماً (انظر الفصول السابقة)^(٥٥). لم يكن عقد الثمانينيات كابوساً أقل صرامة في الأمكنة الأخرى من المناطق التقليدية للعالم الحر، باستثناء «الأغنياء الذين يقطنون بسلام في مساكنهم».

ما إن حازت الرأسمالية والحريّة على انتصارهما العظيم، حتى انخفضت الحصّة التي تسيطر عليها الأقطار الفقيرة والأقطار ذات الدخل المتوسط من ثروة العالم من ٢٣ بالمئة إلى ١٨ بالمئة (١٩٨٠ إلى ١٩٨٨)، كما يقول البنك الدولي. ويقول تقرير البنك لسنة ١٩٩٠ إن الموارد التي نقلت في سنة ١٩٨٩ من «الأقطار النامية» إلى العالم الصناعي قد بلغت رقماً قياسياً جديداً. وتقدّر دفعوات خدمة الديون بأنها فاقت ما ورد من أموال جديدة بمقدار ٤٢,٩ بليون دولار، أي بزيادة خمسة بلايين عن سنة ١٩٨٨؛ وهبطت الأموال الجديدة الواردة من الأقطار الغنية إلى أدنى مستوى لها في عقد الثمانينيات^(٥٦): وباختصار: هيمن مذهب ريغان ومذهب تاتشر في الأرجاء.

إننا نجد، ونحن نحتمي بانتصار نظامنا، ثمة مسرّات للرأسمالية يخفي ذكرها على نحو ما من الثناء الذاتي على النفس والمدايح التي تكال لأعاجيب نظامنا، وكلها من عناصره الجديرة بالذكر. إن وسائل الاعلام والصحافة تفيض بالنعي (المزج بالمرح الطروب الذي لا يكاد يخفى) على الحالة المحزنة في الاتحاد السوفياتي ومناطق نفوذها، إذ إن مرتباً شهرياً حتى إذا بلغ مئة دولار للعمال المحظوظين جداً يُعتبر «مرتفعاً بشكل فاضح وفق المقاييس الخمسية للشيوعية»^(٥٧). إنما سيكون على المرء أن يفتش كثيراً دون جدوى عن تعليق يندد بـ «المستويات الخمسية للرأسمالية» وبالشفاء الذي عاناه جل بني البشر، وقد أهمل شأنهم من قبل الدول المهيمنة، وهي أغنى مجتمعات العالم وأكثرها تفضيلاً من أمدٍ طويل، التي لا تبرأ من مسؤولية الظروف التي تحيط بمعظم المجتمعات الأخرى.

إن الوضع الذي لا يرد ذكره يكشف كذلك عن المستقبل المحتمل الذي يتظر جزءاً كبيراً من أوروبا الشرقية، وهي التي احتملت مصاعب رهيبية، ولكنها مع ذلك في موضع الحسد في أجزاء كبيرة من مناطق العالم الثالث التابعة للغرب، وكانت ذات مستويات من التطور في الماضي تضاهي مستويات أوروبا الشرقية، كما أنها ليست أقل منها في ما وهبتها

Reuters and Boston Globe, 5/9/1990, and Steven Greenhouse in: New York Times (٥٥) (1990).

Central America Report, 5/10/1990, and Financial Times, 17/9/1990. (٥٦)

Francis X. Clines in: New York Times, 30/7/1990. (٥٧)

الطبيعة من مصادر وأحوال مادية لتلبية الحاجات الإنسانية. «فلماذا اهتم الزعماء ووسائل الاعلام والمواطنون في الديمقراطيات الغربية الكبرى اهتماماً غيوراً مدى الزمن من أجل الناس في أوروبا الوسطى ولم يهتموا قيد أنملة بالناس في أمريكا اللاتينية؟»، هذا السؤال سألته المراسلة مارثا غيلهورن، وقالت:

إن أغلبية هؤلاء قراء إلى أبعد حدّ، وأغليبتهم ليسوا من ذوي البشرة البيضاء. ولم تمس حياتهم ومخاوفهم وترأ في ضمير العالم. وأنا أشهد بأن من الأفضل كثيراً والأسلم كثيراً أن يكون المرء فلاحاً في بولندا الشيوعية من أن يكون فلاحاً في السلفادور الرأسمالية.

ومن سوء الحظ أن سؤالها يسهل الجواب عنه حالاً. فقد تبينّ دون أدنى شك أن ما يؤدي النفوس الحساسة هو جرائم العدو، لا جرائمنا، لأسباب هي في غاية الوضوح وليس من المريح أبداً مواجهتها. إن المقارنة التي توصلت إليها غيلهورن لا يعثر لها على مثيل في ما يكتب في الغرب، ناهيك عن أسباب ذلك^(٥٨).

لا بد أن بعض القطاعات في أوروبا الشرقية، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية، سيكون لها نصيب في المستويات الاقتصادية والثقافية التي تتمتع بها طبقات الامتيازات في العالم الصناعي الغني، وهي طبقات يرونها بأتم عيونهم عبر الحدود، وبين صفوفها رجال البيروقراطية في الحزب الشيوعي السابق على أغلب احتمال. أما القطاعات الأخرى فلعلها تنظر نحو البرازيل الثانية، وما يناظرها في أمكنة أخرى، لكي ترى مستقبلاً مختلفاً ربما يحدث لها إذا سارت الأمور على النحو الذي تسير عليه في الوقت الحاضر.

سابعاً: المقارنات ومازقها

إن فريق الإنشاد الذي يتبجح بحمد الانتصار الذي حازته الرأسمالية بشير البهجة في أوروبا الغربية والشرقية، وهما تستنكران الحرمان والعناء والضرر البيئي في المناطق التي خضعت للحكم السوفياتي. ولكن عدداً من الناس في العالم الثالث يترددون على ما يبدو في المشاركة بالاحتفال بالنصر، بل إنهم يعتبرون ضحايا الاستبداد السوفياتي أسعد حظاً منهم في أمور ليست تافهة أبداً (انظر الفصل الثاني عشر، المبحث الأول). من الأسباب التي يقدمها القساوسة والصحفيون وغيرهم لتفسير ذلك هو أن حالة الرعب اليومية التي تواجه من تحدته نفسه بأن يرفع رأسه في أمريكا اللاتينية هي حالة تختلف من حيث الكيف عن القمع في أوروبا الشرقية في حقبة ما بعد ستالين، مع أنه قمع رهيب بطريقته الخاصة؛ إنهم واثقون

Martha Gellhorn, «Invasion of Panama», *Granta* (Spring 1990).

(٥٨)

من أجل دليل شامل حول ردّ الفعل على جرائم مشابهة من جانب أعدائنا ومن جانبنا، انظر:

Chomsky and Herman, *The Political Economy of Human Rights*; Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988); Chomsky, *Necessary Illusions*, and Edward S. Herman, *The Real Terror Network* (Boston, Mass.: South End Press, 1982).

من رؤية النفوذ القوي الذي درجت عليه الدول والشركات الكبرى في عالم رأسالية الدولة في إقامة الظروف التعيسة التي تحيق بحياتهم وفي إدامتها، وهم لا يشاركوننا في ترددنا برؤية ذلك. إن الأمر ليقضي شيئاً من تأديب النفس لتحاشي رؤية هذه الحقائق.

المقارنة الأخرى التي يمكن التصدي لها هي التي يظهرها التدفق الضخم لرأس المال من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة والغرب عامة (انظر الفصول السابقة). هنا أيضاً نجد أن الوضع كان مختلفاً في الدول التابعة للاتحاد السوفياتي. قال لورنس ويشلر، وهو أحد المعلقين، عن شؤون هذه الدول:

إن البولنديين، كمعظم أبناء أوروبا الشرقية، كانوا يتوهمون دائماً أن السوفيات يمتصون دماءهم؛ والواقع أن الوضع كان أعقد من ذلك بكثير. (فحقيقة الأمر هي أن السيادة السوفياتية كانت عبارة عن شذوذ تاريخي فريد في بابه، إمبراطورية ينزف المركز دمه نفسه من أجل مستعمراتها، أو بالأحرى من أجل السكنية في تلك المستعمرات. إن أهالي موسكو عاشوا دائماً حياة أفقر من حياة أهالي وارسو).

يقول الصحفيون وغيرهم إن المخازن، في أرجاء المنطقة كلها، عامرة بالسلع أكثر مما هو الحال في الاتحاد السوفياتي، كما أن الظروف المادية أحسن وضعاً في الغالب الأعم. ومن المتفق عليه على نطاق واسع «أن مستوى المعيشة في أوروبا الشرقية أعلى منه في الاتحاد السوفياتي؛ وفي حين أن أبناء أمريكا اللاتينية لا يدعون بأكثر من الاستغلال الاقتصادي نجد أن الاستغلال السوفياتي لأوروبا الشرقية هو بالأساس استغلال سياسي ووجهته أمنية» (يان تريسكا، وهو يُلخص نتائج الندوة التي عقدت في جامعة ستانفورد عن الاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية والولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية)^(٥٩).

ففي السبعينيات قدّم الاتحاد السوفياتي، وفقاً لمصادر الحكومة الأمريكية، إعانات تبلغ ثمانين بليون دولار إلى دوله التابعة في أوروبا الشرقية (في حين ازدادت ديونه للغرب من ٣، ٩ بلايين دولار في ١٩٧١ إلى ٦٨،٧ بليوناً في ١٩٧٩). وقدردت دراسة أجريت في معهد الدراسات الدولية في جامعة كاليفورنيا (بركلي) مبلغ الإعانات بمئة وستة بلايين من الدولارات من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤. وقد توصلت دراسة أكاديمية أخرى، باستخدامها معياراً مختلفاً، إلى تقدير يبلغ أربعين بليون دولار للمدة نفسها - ويقول واضعو هذه الدراسة إنهم أغفلوا من حسابهم عوامل من شأنها أن تضيف إلى المبلغ بلايين متعددة. وحين واجهت لتوانيا إجراءات الانتقام الاقتصادية السوفياتية بعد أن أعلنت استقلالها ذكرت جريدة وول ستريت جرنال أن الإعانة السوفياتية لذلك القطر وحده قد تقارب ستة بلايين من الدولارات سنوياً^(٦٠).

(٥٩) Lawrence Weschler, «Poland,» *Dissent* (Spring 1990), Jan F. Triska, «Introduction,» in: Jan F. Triska, ed., *Dominant Powers and Subordinate States: The United States in Latin America and the Soviet Union in Eastern Europe* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1986).

= Raymond L. Garthoff, *Détente and Confrontation: American Soviet Relations from* (٦٠)

لا يمكن أن تؤخذ مثل هذه المقارنات على ظاهر حالها ببساطة؛ فهناك قضايا معقدة تنشأ منها ولم يُنظر فيها قط على النحو الصحيح. والمحاولة الموسعة الوحيدة التي جرت لمقارنة تأثير الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية مع تأثير الاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية، هي على حد علمي ندوة ستانفورد المشار إليها آنفاً، ولكنها لا تذهب في البحث بعيداً. فمن الثغرات الفاضحة المتعددة أن المشاركين في الندوة أغفلوا كلياً القمع والرعب في أمريكا اللاتينية ودور الولايات المتحدة في تطبيقهما. يذكر محرر الدراسة التي وضعت عن الندوة، وهو يكتب في أيار/ مايو ١٩٨٦ «أن بعض القوى اليسارية في أمريكا اللاتينية والمنشقين جميعاً في أوروبا الشرقية لا يراودهم إلا أمل ضئيل بتحقيق تغييرات جوهرية، سواءً سلمياً أو عن طريق العنف». أما أحد المشاركين، فقد أخذ مأخذ الجد التصريح المذهل الذي أدلى به الكاتب المكسيكي أوكتايفو باث في ١٩٨٥ وقال فيه إن من «الأمر الموهولة» مجرد الإثارة لمسألة المقارنة بين سياسات الولايات المتحدة وسياسات الاتحاد السوفياتي (ولو أن هذا المشارك رفض هذا التصريح). هذا، وقد وجد أغلبية المشاركين أن من الجلي، فلا داعي إذن للبرهان، أن نفوذ الولايات المتحدة كان نزيهاً وحميداً. والواقع أن هذه الدراسة التي صدرت عن الندوة وبلغت ٤٧٠ صفحة لا تحتوي إلا على القليل جداً من المعلومات بمجمل ما ورد فيها^(٦١).

ستنشأ مسائل متعددة لو أخذت مثل هذه المقارنات بطريقة ذات معنى. فخلافاً للمعتقدات المعهودة (التي أخذت بها عموماً ندوة ستانفورد) نرى أن من غير المقبول عقلاً اعتبار الاتهامات الأمنية الأمريكية في أمريكا اللاتينية مما يمكن مقارنته بالاتهامات الأمنية السوفياتية في أوروبا الشرقية، أو حتى أن يؤخذ جدياً المعتقد الشائع بأن الاتهامات الأمنية «هي العامل الأكبر في تكوين سياسة الولايات المتحدة نحو أمريكا اللاتينية» (روبرت ويسون في كلمته عن «النظرة التاريخية الشاملة والتحليل التاريخي» أمام ندوة ستانفورد). إن الولايات المتحدة، على ما تعيه الذاكرة الحديثة، لم تُغزَ مراراً وتكراراً ولم تدمر تدميراً على يد أعداء أقياء يزحفون من أمريكا الوسطى. والواقع أن هوسها الأمنية الحقيقية منعدمة بموجب القياسات الدولية والتاريخية. وكما أقرّ أخيراً أحد المشاركين في الندوة، «إن المصالح الأمنية القومية للولايات المتحدة في الكاريبي [وفي الأمكنة الأخرى من نصف الكرة الغربي، كما لنا أن نضيف] قد قامت على استثمارات اقتصادية قوية» (جيرري فالتينا) - وهذا بمعنى أنها تسمى «مصالح أمنية» لأغراض النظام الإيهامي لا غير. يضاف إلى ذلك أنه لا معنى في أن يُعزى التسامح إلى الولايات المتحدة عن «انحرافات سياسية - عقائدية» على أساس أنها لا تصر على «ديمقراطية من نوعية أمريكية» وتتسامح مع «الدكتاتوريات الفاشية» في حين أن الاتحاد

Nixon to Reagan (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1985), p.499; M. Marrese and J. Vanous, *Soviet Subsidization of Trade with Eastern Europe* (Berkeley, Calif.: University of California, 1983); P. Marer and K. Poznanski, «Costs of Domination, Benefits of Subordination.» in: Triska, ed., *Ibid.*, and Peter Gumbel, «Gorbachev Threat Would Cut Both Ways.» *Wall Street Journal*, 17/4/1990.

Triska, ed., *Ibid.*, p.11.

السوفياتي يصرّ على أنظمة لينينية (فالتينيا). إن ما تطالب به الولايات المتحدة هو نظام اقتصادي مكثّف بحيث يلائم مصالحها؛ أما الشكل السياسي الذي يتخذه هذا النظام، فأمر لا علاقة له بالموضوع الى حدٍ كبير، وما لا شك فيه بالتأكيد أن الولايات المتحدة غالباً ما تنظر إلى الدول الإرهابية القتالة نظرة حسنة إذا كانت تلي دواعي المعيار المؤثر^(١٢).

أما مسألة تدفق رأس المال فمعقدة كذلك. أولاً وقبل كل شيء، إن المهيمَن عليهم في الإقليمين ليسوا متساوين من قريب أو من بعيد في الثروة والمستوى الاقتصادي، ولم يكونوا كذلك قط، لذا، فإن دورهم في الصفقات الاقتصادية سيكون مختلفاً كثيراً. وثانياً إن الاستثمار له آثار سائكة. إن من الممكن أن يؤدي الاستثمار إلى نمو اقتصادي، وأن يفتح قطاعات معينة من السكان في حين يؤدي قطاعات أخرى أذىً شديداً، وأن يضع الأساس لتنمية مستقلة أو يقوّضها. إن الأعداد بحد ذاتها لا تروي سوى جزء صغير من القصة، ولا بد لهذه الأعداد من أن تُرفد بنوع من التحليل الذي لم يجرِ بعد في مقارنة أوروبا الشرقية بأمريكا اللاتينية.

ينبغي أن يكون واضحاً الآن دون مزيد من الكلام أن المقارنة المعهودة بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية أو بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مقارنة لا معنى لها، وما وجدت إلا للدعاية وليس لتنوير العقول.

على أن لأنظمة تابعة أخرى طبيعة مختلفة. يقول بروس كمينغز، في بحثه النمو الاقتصادي السريع في كوريا الجنوبية وتايوان بعد الدفع القوي الذي أتى به الإنفاق في حرب فيتنام، إن ذلك النمو إنما استأنف عملية تطور كانت قد بدأت تحت الاستعمار الياباني. ويذكر الكاتب أن اليابان، خلافاً للغرب، جلبت صناعةً للأيدي العاملة والمواد الأولية وليس العكس، مما أدى إلى تنمية صناعية تحت إشراف الدولة والشركات الكبرى، وهذه التنمية تتجدد الآن. كانت سياسات اليابان الاستعمارية قاسية جداً لكنها وضعت أساساً لتنمية اقتصادية. إن هذه النجاحات الاقتصادية، كنجاحات سنغافورا وهونغ كونغ، ليست من دواعي الديمقراطية ولا من دواعي أعاجيب السوق. إنها بالأحرى من دواعي ظروف العمل، والأنظمة السياسية الكفوءة شبه الفاشية، والمستويات العليا، كما في اليابان، للحماية وللتخطيط الذي تقوم به مجتمعات الشركات الصناعية - المالية في اقتصاد تنسقه الدولة^(١٣).

Robert Wesson, «Historical Overview and Analysis,» and Jiri Valenta, «U.S. (١٢) National Security Interests in the Caribbean have Rested on Powerful Economic Investments,» in: Triska, ed., Ibid., pp.63 and 282

Alice Amsden, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization* (New York: Oxford University Press, 1989).

ولبعض الأفكار الحديثة حول تايوان واليابان، انظر:

Carl Goldstein and Bob Johnstone in: *Far Eastern Economic Review*: 3/5/1990 and 31/5/1990, and Bruce Cumings, «The Origins and Development of the Northeast Asian Economy,» *International Organization*, vol.38, no.1 (Winter 1984).

إن مقارنة المستعمرات اليابانية السابقة بالمناطق التي تخضع للنموذج الأمريكي ليست معتادة عندنا، ولكن اليابانيين اليمينيين لا يترددون في متابعتها. فقد كتب شنتارو إشيهارا، وهو شخصية قوية في الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، الذي يحتكر السلطة السياسية في اليابان، بحثاً جعل فيه مناطق النفوذ والسيطرة اليابانيتين على التقيض من الفيليبين. يقول الكاتب إن الأقطار التي كانت في ما مضى تحت الإدارة اليابانية هي «قصص نجاح» من وجهة النظر الاقتصادية، في حين أن الفيليبين كارثة اقتصادية، أما «معرض الديمقراطية» فهو شكل فارغ إلى حد كبير. «لقد جمع أصحاب الأراضي الفيليبينون ثروة وقوة لا يصدقان، وامتصوا كل شيء من الناس الاعتياديين، في حين يجري تفكيك التقاليد وإزالتها» لصالح صبغة ضحلة وسطحية من الثقافة الأمريكية، «وهذه فظاعة من الفظائع - وعمل بربري»^(١١).

من الواضح أن هذا الناطق باسم القومية اليمينية ليس مصدراً مستقلاً جديراً بالثقة، ولكن الكلام الذي قاله لا يخلو من الحقيقة.

أما المقارنة بين اقتصادات أمريكا اللاتينية واقتصادات شرقي آسيا، فموضوع آخر نادراً ما جرى بحثه جدياً. تزعم افتتاحيات الجرائد والأبناء والمقالات الاخبارية وغيرها من التعليقات المنشورة، على العموم، أن المقارنة تكشف عن تفوق الليبرالية الاقتصادية، ولكنها تقول ذلك دون أن تقدم الأساس لهذا الاستنتاج. ومن غير السهل دعم هذا الاستنتاج لسبب بسيط هو الانحرافات الجذرية عن الرأسمالية الليبرالية التي تشوب قصص النجاح في آسيا. لقد جرى بحث الموضوع في مؤتمر عقد في هلسنكي في ١٩٨٦ عن الاقتصاد الكلي العالمي^(١٢). وقد لاحظ عدد من المشاركين في المؤتمر أن الوضع معقد، واستنتجوا أن التفاوت الذي تطور في الثمانينيات (وإن ليس قبل ذلك) يعزى إلى عوامل أخرى مختلفة - من بينها الآثار الضارة للانفتاح الكبير بوجه أسواق رأس المال العالمية في أجزاء كثيرة من أمريكا اللاتينية، التي سمحت بهروب واسع لرأس المال، كما جرى في الفيليبين، ولكن ليس في شرقي آسيا - حيث خضعت اقتصاداتها لسيطرة محكمة من الحكومات والبنوك المركزية - ولا في معجزة السوق الحرة التي تحققت في كوريا الجنوبية بإنزال العقوبات إلى حد عقوبة الإعدام^(١٣).

ويتبين التعقيد الناشئ عن القضايا في دراسة كاشفة للتنمية الهندية، بالمقارنة مع الصين وغيرها، وضعها أمارتيا سن، الاقتصادي في جامعة هارفارد. يقول هذا الاقتصادي

Akio Morita and Shintaro Ishihara, *The Japan that Can Say No* (Tokyo: Konbusha, (٦٤) [n.d.]).

Congressional Record, 14/11/1989, E3783-98. ترجمة موزعة بصورة خاصة، مأخوذة عن:

Tariq Banuri, ed., *No Panacea: The Limits of Economic Liberalization* (New York: (٦٥) Oxford University Press, [Under Press]).

Alice Amsden, «East Asia's Challenge-to Standard Economics,» *American Prospect* (٦٦) (Summer 1990).

«إن دراسة مقارنة لتجارب أقطار مختلفة في العالم تين بوضوح تام أنها تجني الثمار كلما بذرت بذورها في حقل الاستثمار في الصحة ونوعية الحياة». وقد اتبعت الهند سياسات مختلفة جداً عما اتبعته الصين في هذا المضمار. فإذا أخذنا المستوى السائد في أواخر الأربعينيات في القطرين كأساس للمقارنة بينهما نجد أن الهند قد أضافت نحو خمس عشرة سنة إلى معدل العمر في حين زادت الصين على ذلك بنحو عشر أو خمس عشرة سنة، فقاربت بذلك المعدلات السائدة في أوروبا. والأسباب تكمن في السياسة الاجتماعية - لا سيما التركيز الأكبر كثيراً على تحسين التغذية والظروف الصحية لعموم السكان في الصين، وتوفير مراكز صحية منتشرة على نطاق واسع فيها. ويرى سن أن هذا يصدق على سري لانكا وربما على فيتنام، وكذلك على أوروبا في سنين سابقة - حيث ارتفع متوسط العمر سريعاً في انكلترا وويلز مثلاً بعد أن جرى تدخل الحكومة على نطاق واسع في توزيع الطعام وتوفير العناية الصحية وتوسيع فرص العمل في المرافق العامة.

لكن هذا ليس الحكاية كلها. ففي أواخر الخمسينيات هبط متوسط العمر في الصين هبوطاً حاداً، واستمر سنوات، إلى مستوى يقل كثيراً عن المستوى في الهند، وذلك لحدوث مجاعة كبيرة حصدت ما يقدر بثلاثين مليون نسمة. ويعزو سن هذه المجاعة إلى طبيعة النظام الصيني الذي لم يعمل شيئاً طوال ثلاث سنوات، وربما لم يكن على علم بحجم المجاعة لأن الأحوال الاستبدادية تحجب تدفق المعلومات. وقد حدث شيء مشابه لهذا في الهند، وهي ذات ديمقراطية تعددية. مع هذا، فلو ساد متوسط عمر الفرد الصيني المنخفض في الهند لكانت النتيجة، وفق الحسابات التي أجراها سن، حدوث وفيات أقل بنحو أربعة ملايين وفاة سنوياً في أواسط الثمانينيات. «يشير هذا إلى أنه في كل ثماني سنوات أو نحو ذلك يموت في الهند عدد أكبر من الناس - بالقياس إلى متوسط الأعمار في الصين - من مجموع العدد الذي قضى في مجاعة الصين الكبرى، وهي أسوأ مجاعة حدثت في العالم في هذا القرن.

وفي تأكيد آخر لهذا الطرح، يلاحظ سن أن متوسط العمر في الصين قد اعتراه انخفاض بطيء منذ ١٩٧٩ حين بدأت الإصلاحات الجديدة ذات التوجه نحو السوق. ثمة مثل آخر في صميم الموضوع وهو ولاية كيرالا الهندية، وهي تحت حكم يساري من مدة طويلة «وذات تاريخ طويل في الدعم العمومي الواسع في ميادين التعليم والرعاية الصحية وتوزيع الغذاء». في هذه الولاية يقارب التحسن الجاري في متوسط العمر ما جرى في الصين، مع أنها من أفقر ولايات الهند^(٦٧).

هذه كلها مسائل خطيرة وصعبة، ولها نتائج إنسانية بعيدة المدى. إن استراتيجيات

Amartya Sen, «Indian Development: Lessons and Non-Lessons», *Daedalus*, vol.118 (٦٧) (Proceedings of the American Academy of Arts and Sciences, 1989).

لمزيد من التفاصيل عن استثناء كيرالا، انظر: Richard Franke and Barbara Chasin, *Kerala: Radical Reform as Development in an Indian State*, Food First Development Report; no.6 ([n.p.]: Institute for Food and Development Policy, 1989).

التنمية المفروضة على العالم الثالث من الدول الغربية، والمطبقة من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية أو من قبل الدول والشركات الكبرى ذاتها، لها آثار كبيرة في حياة السكان المعنيين. يبيّن سجل التطبيق بوضوح أن السياسات التي دعت إليها أو نفذتها الدول الغربية، وما رافقها من كلام رنان مغرور، إنما كانت تسترشد بالمصالح الذاتية الخاصة بأصحاب الحل والربط، وليس بأي فهم رصين لاقتصادات التنمية أو أي اهتمام جدي بالأثر الانساني الناجم عن تلك القرارات. إن المنافع التي قد تصيب الآخرين هي منافع عرضية إلى حد كبير، شأنها شأن الكوارث التي تنشأ عادة.

ما إن استأنف النظام السوفياتي المنهار علاقاته التقليدية شبه الاستعمارية مع الغرب حتى أخذ يخضع للأوامر ذاتها - وباختياره إلى حد ما، نظراً للبلهافة الفكرية التي هي من نتائج حقب من الحكم الاستبدادي. كتب أحد النقاد البولنديين يقول:

لوان كليات مدرسة شيكاغو ذات الشعبية أصبحت حقائق، فإن هذه الحكومة ستكون الأولى في تاريخ العالم التي تلتزم بحزم بهذا المذهب. إن الاقطار المتطورة كلها وفي جملتها تلك التي تتظاهر بحكوماتها (مثل ألمانيا الفدرالية) بتبجيل المذهب الليبرالي، تقوم بتطبيق سلسلة واسعة من التدخلات الحكومية، كما في تخصيص الموارد والاستشارات وتطوير التقنية وتوزيع الدخل والتسعير والاستيراد والتصدير^(٦٨).

ولئن كانت النتيجة هي من مآثورات العالم الثالث فمن المحتمل أن تظهر المقاومة الشعبية. من المحتمل كذلك أن تستدعي النتيجة الرد الكلاسيكي من أولئك الذين يتمسكون بقيمتنا التقليدية.

كان الأب اغناصيو إلأكوريا، وهو مدير جامعة أمريكا الوسطى، في زيارة إلى أوروبا قبل بضعة أيام من اغتياله من جانب القوات الحكومية الخاصة في السلفادور في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، فخاطب الغرب عن هذه القضايا المهمة قائلاً «إنكم قد نظّمتم حياتكم بموجب قيم غير إنسانية». وهذه القيم

هي غير إنسانية لأنها لا يمكن أن تعمم في العالم. إن النظام يقوم على قلة تسخر أغلبية الموارد، في حين أن الأثرية لا يمكنها حتى تدارك الضرورات الأساسية. إن من الأمور الجوهرية تحديد نظام للقيم ووضع سة للعيش يأخذان بالاعتبار كل كائن إنساني^(٦٩).

إن مثل هذه الأفكار في المناطق التابعة لنا هي أفكار هداية وتستدعي عمل كتائب الموت. أما في الوطن، فإنها أحياناً تظهر على الألسن بورع، ثم تلقي في سلة المهملات في التطبيق العملي. ففعل الكلمات الأخيرة للقسيس المقتول تستحق مصيراً أفضل.

Mieczyslaw Mieczanowski in: *Polityka*, 16/12/1989, and Abraham Brumberg in: (٦٨) «America and the World,» *Foreign Affairs* (1989-1990).

Envío (Managua) (May 1990).

(٦٩)

الفصل الثامن

جدول أعمال الحمام : ١٩٨٨

إن الخطوط الأساسية للسياسة الداخلية والخارجية إنما تقرها الهياكل المؤسسية للسلطة والهيمنة. وبما أن هذه الهياكل مستقرة طويلاً، فالسياسات لا تختلف إلا قليلاً، وهي تعكس المصالح المتصورة والتفاهم المشترك لأولئك الذين يمنح امتيازهم الداخلي السلطة. ثمة سلسلة من الخيارات التكتيكية تقع ضمن هذه الحدود الضيقة. هذا الاتفاق في الرأي يفصح عنه «خبراء» بمعنى عرفه صراحة هنري كيسنجر، وهو أستاذ في هذا الفن؛ قال: يتأهل المرء كـ «خبير» بقيامه بـ «تفصيل وتحديد» الاتفاق في الرأي العائد إلى جمهرة أنصاره وذلك «على أعلى مستوى». فالخبير، عملياً، هو الخادم المخلص والمفيد لمن ييدهم مقاليد السلطة»^(١).

أما الرأي العام فيُعتبر تهديداً للنظام وللحكومة الجيدة. وسبب ذلك يكمن في «جهل الجماهير واعتقادها بالخرافات» و«سخافة الرجل العادي»، والنتيجة هي «أن المصالح المشتركة تغيب عن الرأي العام كلياً، ولا يمكن إدارة تلك المصالح إلا من قِبل طبقة متخصصة تتجاوز مصالحها الخاصة الناحية المحلية» (هارولد لاسويل، راينهولد نيور، ولتر ليمان، على التوالي). و«الطبقة المتخصصة» تتضمن «الخبراء» بالمعنى الكيسنجري، وهم الذين يفصحون عن «المصالح المشتركة» وتعرف أيضاً بـ «المصلحة القومية».

إن انتقال رئاسة الجمهورية من رئيس إلى آخر يستدعي في العادة تعليقاً على جدول أعمال المستقبل، مما يكشف عن حدود الاتفاق في الرأي لدى النخبة. سنركز هنا على الجانب الأقصى للحائتم - الليبراليين كما تم الإفصاح عنه في نهاية عهد ريغان في سنة ١٩٨٨، وهي صورة تقدم الحالة المثل لمن يتطلع نحو «نظام عالمي جديد» يكون «أرقّ جانباً وألطف حالاً».

Henry Kissinger, *American Foreign Policy* (New York: Norton, 1969), p.28.

(١)

أولاً: المصالح المشتركة: ١٩٨٠

في أعقاب حرب فيتنام كانت المصالح المشتركة تُلخَص بالتغلب على «أزمة الديمقراطية» التي نشأت إثر يقظة الجماهير الجاهلة، وعكس الخطوط المتكسفة للأعمال الأمريكية في مواجهة منافسة دولية وريحية منخفضة، والتغلب على التهديد المتمثل بـ «القومية المغالية» في العالم الثالث التي تستجيب إلى المموم المحلية والضغط الشعبي دون الحاجات الخارجة عن دنياه والخاصة بالمجتمعات الصناعية الغنية. لهذا تتطلب المصالح المشتركة هجماً على العمال ونظام الرعاية، وتوسعاً في الإعانة المالية الحكومية لصناعة التقانة العالية من خلال قناة البنتاغون المعتادة وغير ذلك من الإجراءات لإغناء الأثرياء، وسياسة خارجية أشد إغفالاً في المغامرة، ودعاية داخلية لتطويع الجماهير الجاهلة خوفاً على حياتهم. قُدمت هذه الاقتراحات السياسية من قبل إدارة كارتر، ثم نُفذت في عهد ريغان؛ فالإنفاق العسكري، مثلاً، كان على انسجام عام مع مقترحات ادارة كارتر بصرف النظر عن شكل الخط البياني، فقد استغل النجاح الدعائي القصير الأجل الذي أحرز في البداية لتسريع الإنفاق، ثم استقر هذا الإنفاق في ما بعد. وفي خلال الفترة كلها استمر الجمهور في انحداره الطويل الأمد نحو تأييد إجراءات الدولة في الرعاية على أسلوب «البرنامج الجديد» New Deal (هي تسمية لسياسة اقتصادية جديدة انتهجها الرئيس روزفلت)، أما في أوساط الرأي المتميز بالبيان فإن كلمة «الليبرالي» لحقت بكلمة «الاشتراكي» نحو الخزي والنسيان، بينما كانت سياسة الحكومة تقوم، بتأييد عام بعيد عن الحزبية، بتنفيذ جدول أعمال الأقوياء.

جرى تحديد المصالح المشتركة من قِبَل الخبراء عند انتقال إدارة الدولة من كارتر إلى الريغانين، وهم على التزامهم بتسخير سلطة الدولة كأداة للامتياز. أما في ميدان السياسة الخارجية، فقد كتب روبرت تاكر تحليلاً يميّز بالتبصر في مجلة فورين أفييرز تنبأ فيه عما سيحصل عشية تنصيب ريغان^(٢). قال إن تكاليف حرب فيتنام قد دعت إلى التخلي المؤقت عن سياسة الاحتواء لما بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لصالح سياسة الوفاق، غير أن المطلوب الآن هو سياسة خارجية أنشط عملاً مما كانت عليه من أجل «أمريكا وقد استعادت قوتها ونشاطها».

ميّز تاكر بين «الحاجات» و«الطلبات». إن الهيمنة على المناطق المنتجة للنفط في الشرق الأوسط هي «حاجة»؛ لذلك ينبغي لنا أن نكون على استعداد لاستخدام القوة لمنع التهديدات الناشئة «عن تطورات محلية في الخليج» التي قد تعرّض للخطر «حقنا في المنفذ» أو «صالحنا الاقتصادي وسلامة مؤسساتنا الأساسية». ويتحول تاكر عن «نطاق الضرورة» فيحدد

Robert Tucker, «The Purposes of American Power,» *Foreign Policy* (Winter 1980- (٢) 1981).

Noam Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current* : انظر : *Crisis and How We Got There* (New York: Pantheon Books, 1982), chap.8.

منطقة رئيسية ثانية حيث يكون التدخل الفعال متفقاً مع المطلوب: وهي أمريكا الوسطى حيث لنا فيها «طلبات» فقط لا «حاجات». إن حقنا في تطين «طلبانا» في هذه المنطقة قد منحنا إياه التاريخ: «لقد قمنا بانتظام بدور حاسم في إقامة الحكومات وخلعها، وقد حدّدنا ما نعتبره سلوكاً مقبولاً للحكومات». لذا، فإن «دواعي العزة والتقليد التاريخي» قد منحتنا السلطة لكي نضمن «هزيمة الحركات الراديكالية أو الأنظمة الراديكالية، مع إعطاء الحكومات اليمينية تأييداً خارجياً مستمراً، حتى بإرسال قوات أمريكية إذا اقتضت الضرورة». ويرى هذا الكاتب أن مثل هذا التدخل ينبغي أن يكون خالياً من التبعات نسبياً لنا، حتى تبطل الحجة الليبرالية المعاكسة.

ويخشى تاكر أن «الروحية العامة السائدة لدى الجمهور» قد لا تسمح إلا بإجراءات وسطى لـ «احتواء معتدل» فتعيق المتابعة الصحيحة لـ «طلبانا». لهذا فهو يوصي باللجوء التقليدي إلى «المصالح الأمنية» لاصطناع الموافقة على هذه الأعمال الختمية؛ ثم أظهرت الأحداث أن الجمهور العنيد كان أقل قدرة على التطويع مما كان قد تصوره. في هذه الأثناء كانت جين كيركباتريك تسفّه الفكرة القائلة بأن «التدخل الفعال في شؤون أمة أخرى هو أمر غير عملي وغير أخلاقي»، في حين انبرى محررو مجلة نيو ريببلك إلى التنديد بكارتر لـ «فشله في الدفاع عن الفكرة الديمقراطية الرأسالية، ولغالاته في القواعد الأخلاقية»، وحثت المجلة المذكورة على القيام بتدخل عسكري إذا اقتضت الضرورة لإنقاذ الحكام القتلة في السلفادور، كما حثت على تفضيل أمثال سوموزا على ثوار ساندينستا، إذا كان ذلك التدخل وهذا التفضيل هما البديلان الواقعيان الوحيدان^(٣). وابتدأ الانقراض الدموي على أمريكا الوسطى.

ثانياً: المصالح المشتركة: ١٩٨٨

ما ان أوفت رئاسة ريغان على الانتهاء حتى جرى تصور المصالح المشتركة على نحو مختلف شيئاً ما. كان من الواضح ضرورة مواجهة التكاليف التي خلّفها رجال ريغان الذين يأخذون بالمذهب الكينزي عسكرياً والإحجام عن كتابة «صكوك جديدة بمبلغ مئتي بليون دولار سنوياً» لخلق وهم الرخاء، كما قال لويد بنتسن، المرشح الديمقراطي لمنصب نائب رئيس الجمهورية في خطاب قبوله للترشيح في مؤتمر الحزب، معبراً عن تصور رجال الأعمال المحافظين. كما أن الإرهاب الدولي الموجه من الدولة («مذهب ريغان» الشهير) صار يُنظر إليه كذلك على أنه باهظ الكلفة لنا، فهو إذن عمل مشكوك في جدواه. وعلى هذا المنوال كان هناك ميل في أواخر ولاية ريغان لتفضيل الوفاق على المواجهة، والحرب الاقتصادية والعقائدية على الإرهاب المفضوح. وتراجعت، كما هو متوقع، خطب البلاغة الملتهبة كذلك لتفسح الطريق أمام هجة أكثر اتساماً بالصفة التي يتحلّى بها رجال الدولة العقلاء.

مع هذا، فمن المفهوم أن علينا أن نظل على يقظتنا. وقد استشهد غرينووي، محرر الصحيفة الليبرالية بوسطن غلوب بقصيدة تصوّر «مملكة كلاسيكية شلها وصول البرابرة الوشيك، الذين يهدون، بالطبع، الحضارة ذاتها»^(٤). إننا في هذا الوضع نفسه: فد «الولايات المتحدة تقوم منذ أربعين سنة بتحسين جدرانها لإبعاد البرابرة عنها». ويحدّر غرينووي، وهو من منتقدي المغالاة الريغانية، قائلاً إنه ينبغي أن نكون على بينة من أمرنا «لثلاث تصبغ التحصينات بديلاً عن الاستراتيجية... إن الضرورة المفهومة للوقوف بوجه الشيوعية في الهند الصينية قد ألحقت بالسكينة في بلادنا من الأضرار ما يفوق أي شيء آخر منذ الحرب العالمية الثانية» - كما أنها أضرت «بسكينة» الآخرين كما يعلم هذا الكاتب جيداً، وهو الرئيس السابق لمكتب مجلتي تايم و لايف في سايفون، ولكنه لا يذكرنا بذلك. «إن العجز المالي الذي نتحملة لكي نشيد دفاعاتنا في الثمانينات قد تكون له مضاعفات مشابهة في التسعينات»؛ أما المضاعفات لهذا الموقف الدفاعي في أمريكا الوسطى وغيرها فهي تمر أيضاً دون التطرق إليها. واليوم، وبفضل مبادرات غورباتشيف ونجاح إدارة ريغان «في الإبقاء على الضغط وتعقيد الأمور على المغامرات السوفياتية»، فقد فتحت أمامنا فرص جديدة. وفي حين «أن الاتحاد السوفياتي بقيادة غورباتشيف قد لا يكون قائماً بالضببط بالمغازلة من أجل السلام»؛ غير أن اتفاقية INF قد وقعت، «والأسطول السوفياتي يتخذ وضعاً أكثر في صفته الدفاعية وأقل في صفته العدوانية مما كان عليه وضعه في السابق، كما أن غورباتشيف يتكلم الآن عن تخفيض عدد القوات السوفياتية في أوروبا الشرقية». ولكن «إسقاطنا حذرنا ليس هو الجواب، وقد يغري السوفيات بطلب الفوائد امتيازاً علينا بدلاً من تسوية الخلافات معنا عن طريق التوفيق بين الآراء». وقال غرينووي باستحسان إن المرشح الديمقراطي للرئاسة، مايكل دوكاكيس، كان «يسير في الاتجاه الصحيح» بشأن هذه القضايا، متخذاً الموقف الذي يقضي بأن هذه الفرص الجديدة «تطلب جهداً عسيراً، ونفعياً، جهداً يجري خطوةً فخطوة» لاختبار الإمكانية التي مفادها أن البرابرة وراء الجدران قد يقررون أخيراً الحد من انقضاضهم على الحضارة ذاتها، بفضل دفاعنا الصامد عن الفضيلة.

هذا هو الرأي الليبرالي. أما الموقف المحافظ فقد عبّر عنه ديفيد ولسون، وهو كاتب عمود صحفي من جنوب أفريقيا، في تقرير في المجلة المذكورة أعلاه بعنوان «رغم المصاعب والعقبات، جنوب أفريقيا باقية». يقول الكاتب إن الجالية البيضاء هناك

قد أشادت مجتمعاً ذا عظمة حقيقية في بلاد تمتاز بالراحة العظيمة والجمال الطبيعي والإمكانية طويلة الأجل في خلق ثروة أكثر. والبيض يعرفون هذا وهم فخورون به. وإنهم لا يستطيعون أن يفهموا السبب لماذا يترتب عليهم أن يقدموا على انتحار ثقافي واقتصادي فيحطموا كل هذا لمجرد استرضاء أهواء الطلاب من متعاطي المخدرات في الولايات المتحدة والسياسيين الكليويين فيها.

إن من المتفق عليه، بين الآراء كلها، أن مهمة إبقاء البرابرة على مبعدة تقع على

عواتقنا. قد يكون الاقتصاد العالمي ثلاثي الأقطاب ولكن هناك شخصاً شديداً واحداً في الشارع للمحافظة على النظام عند حدوث اضطراب، وهذا موقف تعزز مجدداً مرةً أخرى في أزمة الخليج الأخيرة، بما انطوت عليه من دعوة أصرح مما مضى للولايات المتحدة بأن تكون «شرطي العالم» - أو على وجه أدق، القاتل المحترف الذي يتأكد من أن الناس يعرفون مواضعهم - في حين يدفع الآخرون أجر خدماته.

أما في الميادين الخارجية المدافع عنها بالقوة الأمريكية فإن المصالح المشتركة فيها أيضاً «تغيب عن الرأي العام كلياً» على النحو المألوف، لذا يتطلب الأمر عملاً تأديبياً، كما في أمريكا الوسطى في العقد الماضي. ولكن الإجراءات المتخذة في ١٩٨٨ لم تكن ناجحة إلا جزئياً. فمع أن عشرات الألوف قد دُبحوا وتردّى هذا الميدان التقليدي للنفوذ الأمريكي إلى درك البؤس والشقاء، فإن الأهالي المخدوعين أصروا على مقاومتهم باستمرار، مما أدى إلى ظهور مخاوف بأن مجهودات الولايات المتحدة ربما تكون قد فشلت. وفي حالة نيكاراغوا خشي الصقور أننا قد نتخلى عن القضية في حين كان موقف الحمايم أن جهودنا «لإجبار ثورة الساندينستا على اتخاذ قلب ديمقراطي أمريكي» قد لا تستحق «المخاطرة» (جون أوكس) وأن نيكاراغوا قد تكون «بعيدة عن متناول نيانتا الحسنة» (جفرسون مورلي)^(٥). وفي السلفادور، إذ يتقدم «الوسط المعتدل» نحو الإصلاح والديمقراطية تحت إرشادنا ويغني اجتثاث الإرهاب من صفوف اليسار واليمين المتطرف، فإن هذا «الوسط المعتدل» يواجه الانهيار، ولو أن حزب أرينا، وهو حزب كتائب الموت ما زال يعرض الإمكانيات أمام إحساننا، كما تفعل ذلك «الديمقراطيات الوليدة» في غواتيمالا وهندوراس. هذه أيضاً هي حقائق عقدية.

في سنوات ريغان كلها، أثبت الجمهور العام في البلاد أيضاً أن من المتعذر إدارته، إلى درجة بحيث دفع بالحكومة إلى الاستخفاف للقيام بالإرهاب السري. ومع أن الطبقة المتخصصة قامت بوظيفتها فإن الجماهير الجاهلة لم ترؤض بما فيه الكفاية قط.

ثالثاً: حرية العمل المسؤول

يجدر بنا الاهتمام بدقة، كما فعلنا بالنسبة إلى سنة ١٩٨٠، بكلمات الخبراء حين تولت الإدارة الجديدة السلطة في سنة ١٩٨٨، لا سيما أن الحمايم الليبراليين، الذين يضعون حدود الانشقاق المسموح به، قد قالوا حكماً: «إلى هذا الحد فقط». فطوال ولاية ريغان، وكما هو موثق بصورة وافية في مصادر أخرى^(٦)، لم تسمح وسائل الإعلام بأي تحدٍ لمشروع «إقامة

John Oakes, «The Wrong Risk in Nicaragua,» *New York Times*, 10/2/1987, and Jef- (٥) ferson Morley, «Beyond the Reach of Our Good Intentions,» *New York Times Book Review*, 12/4/1987.

Noam Chomsky: *The Culture of Terrorism* (Boston, Mass.: South End Press, (٦) انظر: 1987), and *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, 1989).

الديمقراطية، في دول الإرهاب المدعومة من الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى و«إعادة الديمقراطية» في نيكاراغوا، وهي «قضية نبيلة» ولو ان الوسائل كانت معيبة في الحالة الأخيرة لأن القوات الوكيله التي تهاجم نيكاراغوا أثبتت أنها «أداة ناقصة». إن التقييمات التي أجريت في ما بعد نادراً ما خرجت عن منطوق هذه الأحوال العقديّة.

يقدم إلينا روبرت باستور، مدير دائرة شؤون أمريكا اللاتينية والكاريبية في مجلس الأمن القومي طوال ولاية كارتر، منظوراً تثقيفياً في دراسة قيمة له عن السياسة الأمريكية نحو نيكاراغوا^(١). إن «مسألة الجوهري» الأساسية التي يثيرها هي: «هل أن من الممكن بالنسبة إلى أمة قوية، مثالية، كالولايات المتحدة، والأمم الفقيرة من حولها، أن تقيم علاقات عادلة ومحترمة؟» إن مقترحاته السياسية لا بد لها أن تكون ذات علاقة بـ «الطرق التي تدار بها الثورات وأزمات تداول السلطة في المستقبل إدارة أكثر فعالية من قبل الولايات المتحدة»؛ إن دور «المدير» مفترض أصلاً، هو المبدأ القائل بأن «مذهب التدخل الأمريكي كان يطبق دائماً بنيات حسنة».

يعتبر باستور، بين الموجودين في المنظومة السياسية أو الايديولوجية، من أكثر الشخصيات التزاماً بالقيم الليبرالية ويتجنب استخدام القوة، لذلك تكسب طروحاته أهمية خاصة في تقييم الامكانيات التي يبشر بها النظام العالمي الجديد. إن باستور شديد الانتقاد لمحاولة الريغانيين «ترويج الديمقراطية في نيكاراغوا» بدعم قوات الكونترا. وهو يرفض الاعتقاد الشائع بأن ثوار ساندينستا وحدهم سبب التوتر والنزاع. بل إنه يرى أن المشكلة هي مشكلة «أفكار ثابتة متبادلة» تستحوذ على ماناغوا وواشنطن معاً: «كلا الحكومتين غير مطمئنت ولا تثق إحداهما بالأخرى إلى أقصى حد بحيث أنهما لا تستطيعان النظر في أية طريقة للتأثير إحداهما في الأخرى سوى عن طريق القوة».

إن باستور، باعترافه بـ «الأفكار الثابتة المتبادلة» و«عدم الاطمئنان» يطرح موقفاً، في أوساط اليسار المتطرف بين الآراء المسموح بها، يناقض الرأي السائد القائل بأن ثوار الساندينستا هم وحدهم الذين يتحملون مسؤولية العنف والمعاناة التي شهدتها هذه السنين. كان الرئيس كارتر يرى، على أسس مشابهة، أننا لا ندين للفيتناميين بشيء، لأن «التدمير كان متبادلاً». وعلى الضد من هذا الرأي، فإن أولئك الذين لا يشاركونه في «مغالاته الأخلاقية» يضعون المسؤولية الوحيدة على عاتق هانوي وصنائعها من الفيتكونغ (أو سادتهم في الكرملين ويكيين) عن «التدمير المتبادل».

وبالرغم من الاشتراك في المسؤولية يرى باستور أن اللوم، في ما يتعلق بالاعتقاد على القوة من قبل نيكاراغوا والولايات المتحدة «لكي تؤثر إحداهما في الأخرى»، إنما يقع أساساً على ثوار ساندينستا. ونظراً إلى ما يحمله هؤلاء «من تصورات مسبقة عن الامبريالية» تحددت

Robert Pastor, *Condemned to Repetition* (Princeton, N.J.: Princeton University (V) Press, 1987).

قدرة الولايات المتحدة على التأثير فيهم إيجابياً - مثلاً، التأثير فيهم لقبول المفاوضات «وهي التي ينظر إليها هؤلاء... كعلامة ضعف» (وهم في واقع الأمر يدعون إليها باستمرار، بينما ترفض الولايات المتحدة دائماً باصرار هذه المفاوضات وغيرها من الوسائل السلمية لأنها لا تجتذب طرفاً مناهضاً يعتبر ضعيفاً سياسياً وإن كان قوياً عسكرياً واقتصادياً).

يقول باستور إن مسؤولية ثوار ساندينستا تذهب في عمقها بعيداً، وعيضي قائلاً:

إن هؤلاء، بوصم خصومهم بأنهم أعداء طبقين ومرترقة، يستعدون حواراً من شأنه أن يتيح لهم التفاوض على خروج من حريهم ومن محتتهم الوطنية. فهم، كلما تشددوا في قتالهم، ابتعدوا أكثر فأكثر عن أهدافهم الأصلية. إن ثوار ساندينستا كانوا يبتغون الاستقلال، ولكنهم اضطروا إلى أن يصبحوا أكثر اعتدافاً على الاتحاد السوفياتي. كانوا يبتغون تشييد أمة جديدة ولكنهم حولوا أمتهم إلى جيش. كانوا يبتغون تحسين نوعية حياة الفقراء، ولكن الفقراء هم الذين يقاتلون ويقتلون. إن التقدم الذي أحرزوه في بداية الثورة في الرعاية الصحية ومعرفة القراءة والكتابة وفي جهودهم الحميدة في الإصلاح الزراعي قد تعرّض للاخطار بعسكرة البلاد وتحويل مصادرها الشحيحة إلى الحرب.

وهكذا، فمع أن الريغانيين قد بالغوا في ردهم على استفزازات ساندينستا، فإن مسؤولية تحطيم نيكاراغوا تقع على هؤلاء أساساً، وذلك بسبب تنديدهم الشفهي بالمعارضة الداخلية. إن مثل هذه المعاملة الفظة للمنشقين أمر سيء كثيراً إلى الولايات المتحدة. ولكي نقيس عمق هذا الاهتمام، ما علينا إلا أن نستذكر ما قامت به إدارتا كارتر وريغان إزاء ما كان يحدث في السلفادور وغواتيمالا خلال السنين ذاتها، أو أن نستذكر معاملة الرأي المنشق في الولايات المتحدة نفسها خلال الحريين العالميتين الأولى والثانية^(٨).

أما السبب الثاني الداعي إلى الخصومة، في رأي باستور، فهو دعم ساندينستا أولئك الذين اعتصموا بالهضاب من جرّاء الإرهاب المدعوم من الولايات المتحدة في السلفادور. ردت الولايات المتحدة بحمّة مفرطة على هذه الجريمة فخرجت بـ «مذهب ريغان في التحرير الوطني، الذي صار شبيهاً بمناداة ثوار ساندينستا» بـ «ثورة بلا حدود». ويعود الفضل في هذه الجملة الأخيرة إلى ما أنجزه الريغانيون من عمل في توير الشاعر «الدبلوماسية العمومية»: إن خطاباً ألقاه توماس بورغ وشدّد فيه على أن نيكاراغوا لن تحاول تصدير ثورتها إلى الخارج، بل بالأحرى تأمل أن تكون هذه الثورة نموذجاً للآخرين - هذا الخطاب حوّل براءة من قبل قومييسارية الولايات المتحدة إلى تهديد باجتياح نصف الكرة الغربي («ثورة بلا حدود») - وهذه ماثرة دعائية كانت كبيرة الفائدة بحيث ظلت بمنأى عن فضح حقيقتها منذ الأيام الأولى لهذه

(٨) لمقارنة السجل في نيكاراغوا مع سجل الولايات المتحدة وعمليتها المفضلة (اسرائيل؛ المقارنة مع إرهاب الدول التابعة للولايات المتحدة هي سخافة، بالطبع)، انظر:

Chomsky, *Necessary Illusions*, appendix II, section 2 and appendix V, sections 6-8.

انظر أيضاً: Michael Linfield, *Freedom Under Fire* (Boston, Mass.: South End Press, 1990).

الأكاذيب العمدية التي أطلقتها وزارة الخارجية الأمريكية، وأصبحت الآن جزءاً من التاريخ الرسمي الحقيقي^(٩).

وباختصار، إن الخطأ هو خطأهم بصراحة، مهما تكن استجابة ريفان غير سوية وغير لائقة بعد سنوات كارتر المنفتحة. في تلك الأيام الحسنة كان سوموزا صديقاً في نيكاراغوا وظل يتلقى المساعدات الأمريكية بأعلى معدل في أمريكا اللاتينية - بما في ذلك المساعدات العسكرية، فقد كان سوموزا حليفاً قوياً، كما أوضحت بعثة المساعدات في سنة ١٩٧٧، «كما كان الاستثمار الأمريكي يرحب به في نيكاراغوا وفي اقتصادها الحر النامي». كتب وولتر لافيير يقول «حتى أيار/ مايو ١٩٧٩، وقبل هروب سوموزا شهريين، كانت الولايات المتحدة تدعم طلبه للحصول على قرض ستة وستين مليون دولار من صندوق النقد الدولي»، وقبيل اعلان البيت الأبيض «أن من اللازم المحافظة على اليقظة (لحفظ النظام) وكان ذلك لحظة قيام قوات سوموزا بقصف أكواخ الفقراء مما أدى إلى مقتل المدنيين غير المسلحين في الشوارع وإلى نهب المدن... وقتل الآلاف من النساء والأطفال^(١٠)».

أوضح باستور بجلاء، عند استعراض سنوات ولاية كارتر، أن أحداً لم يفكر في خلع سوموزا إلى أن أصبح هذا الطاغية «شخصاً لا يمكن الدفاع عنه» في وجه معارضة داخلية شملت في اتساعها حتى رجال الأعمال المحافظين، وهم حلفاء الولايات المتحدة الطبيعيين. «إن قرار سوموزا بضرب المعارضة المعتدلة» في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، بما في ذلك احتجاز أدولفو كاليرو، مدير الشركات اليميني المتطرف، وغيره من كبار رجال الأعمال «كان عاملاً من العوامل الرئيسية التي حدثت بالولايات المتحدة إلى مراجعة سياستها السابقة الخاصة بالتمسك الشديد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية». أما مصير الفقراء على يدي الطاغية فلم يستدع مراجعة كهذه.

عندئذٍ أرادت الولايات المتحدة إخراج سوموزا بسلام - ولكن، كما يوضح باستور، بشرط معين يُطلب دائماً وهو أن يظل حرسه القومي كما هو، وهذا الحرس هو الذي كان يهاجم المواطنين «بوحشية تحتفظ بها الأمم عادةً لأعدائها». ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ أوردت لجنة مراجعة السياسة لمجلس الأمن القومي أنها «تشدد مرة أخرى على أن وحدة الحرس هدف مهم للسياسة الأمريكية»، كما كتب باستور، وأضاف يقول «لم يكن هناك أي خلاف حول هذه النقطة الأخيرة، إذ إن الجميع يدركون أن حكومة ما تأتي بعد سوموزا وتفتقر إلى قاعدة عسكرية قوية سيجري التغلب عليها من قوات ساندينستا^(١١)».

وبعد أن انهارت سياسة الحفاظ على «السوموزية من دون سوموزا»، فقد ظل الهدف

(٩) انظر: Noam Chomsky: *Turning the Tide* (Boston, Mass.: South End Press, 1985), p.270; *The Culture of Terrorism*, pp.219ff., and *Necessary Illusions*, pp.71ff.

(١٠) Tom Barry and Deb Preusch, *The Soft War* (New York: Grove, 1988), and Walter LaFeber, *Inevitable Revolutions* (New York: Norton, 1983).

(١١) حول دعم الحرس من جانب هائم كارتر، انظر:

Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.10.

يتمثل بتأييد «الديمقراطيين» ضد ثوار ساندينستا. كان الاجتماع الذي عقد في التاسع والعشرين من حزيران/ يونيو، أي قبل النهاية بثلاثة أسابيع «هو أول اجتماع من اجتماعات مجلس الأمن القومي التي عقدت في سنة كاملة ويُذكر فيه للمرة الأولى أن الهدف المركزي للولايات المتحدة ما هو إلا منع انتصارٍ تحرزه ساندينستا؛ وكانت الجهود للحفاظ على الحرس القومي واستبعاد رجال ساندينستا عن السلطة قد انهارت آتئذٍ بعد رفض «المعتدلين»، ومن ضمن ذلك جمعية رجال الأعمال، السير في ركاب الخطة الأمريكية. عندئذٍ سعى رجال كارتر من الحثائم «إلى التلطيف من غلواء قوات ساندينستا» من خلال التدريب العسكري والمعونة الاقتصادية، وهذه من الوسائل الكلاسيكية للسيطرة. وحين سقط النظام المدعوم من الولايات المتحدة عرض كارتر معونة اقتصادية، للقطاع الخاص بالدرجة الأولى، بدعم حماسي من أوساط منظمات الضغط التي تمثل الأعمال «ومن ضمنها مجلس الأمريكتين، وهو يمثل ٨٠ بالمئة من الأعمال الأمريكية ذات الاستشارات في أمريكا اللاتينية»^(١٢).

في هذه الأثناء كان واضعو السياسة يقلّبون وجهات النظر في «مسائل عويصة» مثل التأييد من عدمه لمحاولة انقلاب قامت بها في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠ «مجموعة من المدنيين المعتدلين» بزعامة «الرئيس الشاب والفعال لاتحاد المنتجين الزراعيين في نيكاراغوا»، خورخي سلازار، وهي مسألة انتهت بمقتل سلازار في مواجهة مع قوات الأمن. وظلت الإدارة الأمريكية «غير عالة» بقيام ضباط من الحرس القومي ومنهم أنريكو برموديز (الذي أصبح في ما بعد من قادة الكونترا) بالاجتماع بعضو الكونغرس جون ميرفي، ممثل جماعة الضغط لصالح سوموزا، ويعقد مؤتمر صحفي في واشنطن في آب/ أغسطس ١٩٧٩ للتحذير من خطر الشيوعية، وعقد اجتماع لتهيئة الخطط للإطاحة برجال ساندينستا. ويفترض أن الإدارة المذكورة ظلت أيضاً «غير عالة» حين أرسل النظام العسكري الأرجنتيني مستشارين لتدريب أفراد سابقين من الحرس القومي في هندوراس من أجل هجوم على نيكاراغوا شُنَّ بعد سنة من ذلك. من ثم، فإن تجاوزات ساندينستا هي التي وضعت الاعتماد المتبادل على القوة على طريقها المحتوم، حسب أقوال باستور.

يطالب باستور بانهاء «ما نشأ من علاقة بين السياسات غير المجدية والإهانات المتعالية»، وهو يؤيد موقف «المعتدلين الذين يهتمون بالديمقراطية»، وبالذات راميرو غاردان، زعيم المعارضة التي تناصر الأعمال الأمريكية (لم تقدم مؤهلات أخرى كـ «الديمقراطي المعتدل»)، ويدعو غاردان إلى «الواقعية» بدلاً من «الفكرة الاستحواذية المتبادلة».

ويرى باستور أن الولايات المتحدة لم تكن قط مدفوعة بشكل أساسي بـ «رغبة في الحصول على موارد أو في غرس فلسفة سياسية، ولو أن تاريخ الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى حافل بالأمثلة على هذين الأمرين؛ إنها بالأحرى مدفوعة بالخوف. لعل هذا «خوف غير لائق»، ولكنه مع ذلك خوف حقيقي تماماً: «الخوف من مجموعة معادية يمكنها أن

(١٢) لمزيد من الاطلاع على هذه الجهود وأسبابها، انظر: المصدر نفسه، الفصل العاشر، المبحث

تسلم السلطة وتحالف مع منافس للولايات المتحدة» - وهذا هو ما نشجبه بمرارة بصفته «مذهب بريجينيف» حين يستخدمه العدو، ولعل لهذا العدو من الموموم الأمنية في أوروبا الشرقية ما يقارب همومنا في أمريكا الوسطى، كما يستدل في ضوء التاريخ.

إن الطرح الأساسي لباستور صريح تماماً، وهو إفصاح واضح عن الرأي السياسي لدى هائم اليسار من متطرفي المشقيين:

«لم تكن الولايات المتحدة تريد السيطرة على نيكاراغوا وعلى الأمم الأخرى في المنطقة، ولكنها كذلك لم تكن تريد السماح للتطورات بالانفلات. إنها أرادت أن يعمل أهالي نيكاراغوا على نحو مستقل باستثناء أن يكون هذا العمل المستقل مؤثراً في مصالح الولايات المتحدة تأثيراً عكسياً» [التشديد موجود في النص].

وباختصار، فإن على نيكاراغوا وغيرها من الأقطار أن تكون حرة - حرة في أن تقوم بما نريدها أن تقوم به؛ وإن عليها أن تختار طريقها على نحو مستقل، طالما كان خيارها متفقاً مع مصالح الولايات المتحدة. فإذا استخدمت الحرية التي تمنحها إياها على نحو طائش، فإن لنا الحق، كل الحق بالاستجابة دفاعاً عن النفس، وإن كانت الآراء تختلف بشأن الخيارات التكتيكية الصحيحة.

لاحظ أن مفهوم الحرية والاستقلال يتفق كثيراً مع المذهب الليبرالي بشأن السكان المحليين، فهؤلاء يجب أن يكونوا كذلك أحراراً في التصديق على قرارات أختيارهم، إنما عليهم ألا يختاروا خيارهم على نحو طائش من جراء إخفاقهم في إدراك المصالح المشتركة التي تخرج عن تفكيرهم المحدود. وعلى المرء أن يقدر مدى القلق فيما لو اختارت الجماهير الجاهلة طريقاً لم يرسم لها من قبل أختيارها.

هناك في هذا الصدد مثل آخر يقدمه لنا التقرير السري عن «تقديرات الاستخبارات الوطنية» الصادر في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٥ عن موضوع «التطورات المحتملة في غواتيمالا» بعد الانقلاب الناجح الذي قامت به وكالة الاستخبارات المركزية في سنة ١٩٥٤، وقد أنهى تجربة عشر سنوات في الديمقراطية الرأسمالية في غواتيمالا - أو كما يفضل أن يقول محللو الاستخبارات «بعد سقوط نظام أربنز في حزيران/ يونيو ١٩٥٤» حين قام زعماء الجيش «وقد أقلقهم تسامحه مع الشيوعيين في الحكومة» بإجبار أربنز على الاستقالة^(١٣). لقد تحمست الاستخبارات الأمريكية وجود التزام يثير الإعجاب من جانب نظام كاستيلو أرماس المفروض من الولايات المتحدة «بالأشكال والأعمال الديمقراطية، والإصلاح الزراعي، وبتطوير اقتصاد حديث وحماية حركة عمالية حرة مع حماية المكاسب الاجتماعية»؛ والدليل هو التفكك الذي جرى بالعنف للأشكال الديمقراطية وحرمان أغلبية السكان من حقوقهم وإبطال الإصلاح الزراعي، «فقد ضعف الاقتصاد الغواتيمالي كثيراً بعد سقوط أربنز، وقضي على الحركة

Foreign Relations of the United States (FRUS), vol.7 (1955-1957), pp. 88ff., Nation- (١٣) al Intelligence Estimates (NIEs), 1982-1985.

العالية، وأصبحت الجماعات الريفية في حال أصعب من ذي قبل في حصولها من الحكومة على شيء لصالحها» بعد تحطيم المنظمات الفلاحية وإنكار «الحق بالتنظيم» إبان عملية إلغاء المكاسب الاجتماعية التي تحققت خلال الحقبة الديمقراطية. أما الحقيقة الأخرى الشيرة للإعجاب أيضاً، فهي التي أوضحها هولاند، مساعد وزير الخارجية الأمريكي بقوله «إن كاستيلو أرماس قد قاد أولى حركات التحرير طراً لفك أسار أمة كانت قد سقطت في أسر الشيوعية الدولية» (في قطر «لا يوجد فيه أكثر من أربعة آلاف شيوعي بالتأكيد، وربما أقل من ذلك بكثير. . .» في الذروة من حكم أربنز).

مع هذا، وعلى الرغم من هذه التطورات الحسنة، ظلت بعض المشاكل قائمة. ومنها أن «معظم سكان غواتيمالا من ذوي الحس السياسي يعتقدون أن الولايات المتحدة هي التي خططت لثورة ١٩٥٤ ومولتها»، وهذه نظرة ثابتة في واقع يجب أن يُنقى حتى في تحليل داخلي تجريه الاستخبارات. «إن شعورا غامرا بالقومية، يتأخم أحيانا حدود اللامعقول، يلقي بألوانه على السياسة الغواتيمالية. وهناك ميل شديد يعزو تأخر البلاد الى المستثمرين الأجانب، لا سيما الأمريكيين» - الذين كانوا وراء عملية وكالة الاستخبارات المركزية، وهي عملية محرّم ذكرها. «ولا ينجو من هذا النوع من القومية المتطرفة حتى أشد العناصر موالة للولايات المتحدة في المنطقة» - وهذا «مستوى متدنٍ في ثقافة الفكر» يتصف به الشعب في غواتيمالا وتندد به باستمرار الوكالة المذكورة، وهو شيء لم يُعثر له بعد على علاج^(١٤).

من الأمور المهمة أيضاً «الموروث الذي تركته ثورة ١٩٤٤». «إن كثيراً من سكان غواتيمالا متعلقين عاطفياً بالمثل العليا الديمقراطية - الوطنية لثورة ١٩٤٤، لا سيما البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي بدأها نظاما أريبالو وأربنز». ففي خلال تلك السنوات من الديمقراطية المغالية وقامت الزعامة الشيوعية الصغيرة بالإفصاح عن الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للعمال والفلاحين وباستغلالها، وتمكنت تلك الزعامة من ترويج إجراءات تلمي في ظاهرها بعض مطامح هذه الجماعات، بما في ذلك التقدم الكبير في تنظيم النقابات في المدن والأرياف، وحث الحكومة على مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي لتوزيعها على غير المالكين» في إصلاح زراعي ناجح.

ومع أن هذه الأوهام الغربية تراود «كثيرين من الغواتيماليين» بمن فيهم العمال والفلاحين وحتى الطبقة السياسية والعناصر الموالية للولايات المتحدة، غير أنه «لا يوجد على ما يحتمل أكثر من متي ألف غواتيمالي من ذوي الحس السياسي الذي هو أكثر من حس هامشي. ومن بين هذه الأقلية الضئيلة لا يفهم عمليات الديمقراطية ومسؤولياتها إلا قليلون، لذلك فإن من الصعب التوصل إلى حكومة ديمقراطية مسؤولة».

ها نحن نجد مرةً أخرى أن خير الحكومة الأمريكية يقف بوجهه «سخر الرجل

العادي». كما أن التاريخ اللاحق يكشف عن أن غواتيمالا أيضاً ظلت «خارج متناول نيانتا الحسنة». فليس من السهل إدارة ديمقراطية في مناطق تابعة، حين تحقق الجماهير الجاهلة في إدراك مسؤولياتها «فتقلت من الزمام». إن هذه المشاكل قد أفسدت حياتنا مدة أجيال، ولا يجتمل أن تحتفي.

إن التقرير أعلاه عن تقديرات الاستخبارات يُعتبر نموذجاً لذلك الضرب من التحاشي الدقيق لذكر الحقيقة غير المرغوب فيها، وللتسامح السهل مع التناقض الذاتي، ولترديد الولاءات الأيديولوجية ترديد البيغاء بطريقة كنا سنعتبرها مضحكة لو صدرت عن عدو ما. تقول النشرة الحكومية المسماة العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، التي ظهر فيها التقرير المذكور، في مقدمة عنه إن «تقديرات الاستخبارات الوطنية» تصدر تقارير عالية المستوى للدوائر الحكومية وهي تقدم تقييمات موثوق بها لمشاكل السياسة الخارجية الجوهريّة، وتكتب بعناية، وتبحث وتعديل من قبل وكالة الاستخبارات المركزيّة وغيرها من الوكالات الممثّلة في «لجنة الاستخبارات الاستشارية» وتوزع هذه التقارير تحت رعاية الوكالة المذكورة إلى رئيس الجمهورية والوزراء ومجلس الأمن القومي». إن من وظائف الاستخبارات المهمة، كما هي وظائف الهيئات المتخصصة على العموم، القيام بتكوين إطار من الوهم يحمي صانعي القرار وقطاعات النخبة الأخرى ذات النفوذ من إدراك معنى ما يقومون به، حتى يمكنهم تنفيذ مهامهم الضرورية - التي تحدّد لهم بوضوح دقيق - دون وخز من الضمير أو شعور بالاستقامة. فليس من السهل تزويد المتاريس بالرجال دفاعاً ضد البرابرة من كل جانب، أما الذين يحملون العبء فيحتاجون إلى المساعدة كلها ما وسعهم الحصول عليها.

أما في مخاطبة الجماهير الجاهلة فالأوهام وحدها تكفي، كما يجب أن يُقنع بعناية الإفصاح الآخر عن الأهداف الحقيقية للسياسة. لذا فإننا نجد فارقاً معهوداً بين «الدبلوماسية العمومية» التي تقوم بها وسائل الإعلام وكثير من البحوث العلمية، من جهة، وبين السجل الداخلي من جهة أخرى. كلاهما يغزل الخيوط المطلوبة للوهم، ولكن التحليل الآخر، الموازي للهموم والأهداف الحقيقية للسياسة، ينحصر في السجل الداخلي في نظام أيديولوجي يعمل على الوجه الصحيح.

رابعاً: احتواء بلا صد

خلال سنوات حكم كارتر، كان مسرح التخطيط السياسي يعج بآراء تتراوح بين صقور مجلس الأمن القومي، ومن بينهم المستشار زيغنيو بريجنسكي والحائمين الليبراليين ومنهم باستور في مجلس الأمن القومي وفايرون فيكي، مساعد وزير الخارجية لشؤون الدول الأمريكية. كان مبدأ بريجنسكي يقول: «علينا أن نثبت أننا لا زلنا القوة الحاسمة في تقرير ما تتمخض عنه الأوضاع السياسية في أمريكا الوسطى وأننا لن نسمح للآخرين بالتدخل»^(١٥).

Pastor, *Condemned to Repetition*.

(١٥) ورد ذكر يوميات بريجنسكي في:

أما فيكي، فقد كتب في المجلة الليبرالية السياسة الخارجية مقالاً عرض فيه تقييمه حكم ريغان ومقترحاته عن «الاحتواء الإيجابي في نيكاراغوا»، متجنباً مغالطات الريغانيين^(١٦). فلننظر في البديل الذي يطرحه الحثائم.

يرى فيكي خيارين سياسيين «واقعيين»: «الاحتواء» أو «الصدء». وقد أخفق خيار «الصدء» العنيف الذي اتبع في عهد ريغان، لذا يجب علينا أن نبحث عن «بدائل لاحتواء ثورة سانديستا». «إن الحجج الرئيسية» لدعم قوات كونترا

كانت تلتخص بأن حرب استنزاف طويلة ستضعف النظام كثيراً، وتثير اشتداداً جذرياً في القمع إلى حد كبير، وتكسب دعماً كافياً من سكان نيكاراغوا المتذمرين بحيث سيُطاح بالنظام عاجلاً أو آجلاً بثورة شعبية، أو بتدمير ذاتي بانقلابات داخلية، أو بانقسامات في الزعامة، أو بمجرد الاستسلام لإنقاذ ما يمكن النظام أن ينقذه.

لا يظهر فيكي أي تأنيب ضمير بشأن هذه الأهداف. ولكنه يرى مشكلة ما. إن قوات كونترا «لم تتمكن من اجتذاب تأييد سياسي ذي قيمة داخل نيكاراغوا حتى مع وجود تناقص في شعبية سانديستا، كما لم تسجل أي نجاح عسكري مهم» - فإياها من حقيقة، نظراً للمزايا التي لم يسبق لها مثيل تاريخياً الممنوحة لهم من راعيهم الدولة العظمى^(١٧). هذا، وإنها لحقيقة لا يمكن الاعتراف بها ولا بحثها في المؤسسات الأيديولوجية الأمريكية. إن وسائل الإعلام وما يصدر من تعليقات متنوعة لا يمكن أن تسأل، مثلاً، لماذا تجد المخابرات الروسية أن من غير الضروري لها أن ترسل طائرات يومية مجهزة بالأسلحة والأغذية والمعدات لمعاونة ثوار السلفادور على البقاء في ساحات القتال، في حين أن قوات كونترا تهرع هرباً إلى ملاذها الأمان في هندوراس حين تحرم من تدفق منتظم للمعدات والذخيرة والمؤونة بالسعة والتنوعية التي ما كان لأي حركة عصابات حقيقية في التاريخ أن تتخيلها، كما أن تلك القوات كانت ستفترق، باتفاق الجميع، لو لم تدخل الولايات المتحدة قوات عسكرية وتهدد بأعمال انتقامية أخرى لحمايتها في ملاذها الأمان عند الحدود.

ويعني فيكي إلى القول إنه بقدر تعلق الأمر بغرض الإدارة الدبلوماسية «فإن المفاوضات كانت مشروطة بتسليم قوات سانديستا السلطة وفق جدول معين». ولكن، «مهما كانت هذه المطالب معقولة أو مثالية»، فإنها ليست واقعية، فيجب النظر في بدائل لها. لاحظ أن من الأمور «المعقولة والمثالية» أن يطلب من حكومة متخبة «تسليم السلطة» إلى قوات تعمل بالنيابة عن الولايات المتحدة و«لم تتمكن من اجتذاب تأييد سياسي ذي قيمة». ها نحن نرى مرة أخرى المعنى الحقيقي «للديمقراطية» في الثقافة السياسية، وهو يعرض علينا بجلاء.

إن البديل المفضل يجب أن يقوم على الاعتراف بـ «عدم إمكان أي طرف من القوات

Foreign Policy (Fall 1987).

(١٦)

Chomsky, *The Culture of Terrorism*, pp. 90ff.

(١٧) انظر:

المتصارعة في أمريكا الوسطى، بما فيها الولايات المتحدة، أن يفرض تسوية متفاوض عليها تكون مرضية كلياً لهذا الطرف ذاته؛ إن كون الولايات المتحدة إحدى «القوات المتصارعة في أمريكا الوسطى» - بل القوة الحاسمة - يظل من معطيات التحليل التي لا جدال فيها. أما إذا كان «السلاح لقوات ساندينستا بالبقاء سيكون بذاته لاحقاً لأمن الولايات المتحدة وتوازن القوى العالمي»، فيجب أن يكون الخطأ إذن في استراتيجية الإدارة لأن وسائلها كانت غير كافية للوصول إلى النتيجة المحتملة منطقياً وهي أن النظام يجب أن يذهب. ولكن هذا الجزء من المعطيات مشكوك في أمره؛ فلعل الولايات المتحدة تظل باقية كمجتمع قادر على الحياة حتى إذا أفلتت نيكاراغوا من السيطرة. فإذا افترضنا ذلك، يجب علينا أن نتجه «نحو شكل واقعي من الاحتواء»، يلي

الأغراض ذاتها التي تم الإدارة بحق: منع نيكاراغوا من توجيه خطر عسكري إلى الولايات المتحدة بصيرورتها منصة للقوة السوفياتية أو الكوبية؛ ومنع نظام ساندينستا من تخريب الأقطار المجاورة؛ والعمل على تطور نظام نيكاراغوا الداخلي إلى نظام أكثر انفتاحاً وأقل قسوة.

- وربما حتى إلى نظام خَيْرٍ كالأنظمة التي رعيناها في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس. وعلينا لهذه الغاية أن نقدم المساعدات الاقتصادية إلى «هذه الديمقراطيات في أمريكا الوسطى، على أن نرسم خطأ لا يتجاوز نظام ساندينستا». وعلينا أن نطالب نيكاراغوا بأن تمتنع عن قبول «قواعد وصواريخ وطائرات ذات أداء رفيع المستوى» من كوبا والاتحاد السوفياتي، فالظاهر أن هذا كان خطراً وشيكاً على أمننا في السنين الماضية.

إن علينا، في غمرة شهامتنا، أن نبجح لنيكاراغوا «أن تشارك في برنامج للتنمية متعدد الأطراف، وبدرجة معينة من الإباحة من شأنها أن تجعل القطر يتجه نحو مجتمع تعددي، أكثر انفتاحاً» كالمجتمعات المجاورة، فهي «تعددية» بمعنى أن الاستخدام الفعال للعنف قد أزال أي تحدٍ «لليديمقراطيين»؛ وأن القوات المسيطرة بشكل فعال، والقلة الحاكمة، ومصالح الأعمال، والطبقات المهنية المتصاعدة - هي كلها «معتدلة» بمعنى أنها تقر بالحاجة إلى تلبية المصالح المشتركة لسيد المنطقة. كما يجب علينا أن نتخذ خطوات «لمواجهة خطر عدوان أو تخريب من نيكاراغوا ضد جاراتها» بواسطة معاهدة سلام تدعو إلى «عدم الاعتداء، وعدم التخريب عبر الحدود، ومنع الإرهاب والقواعد الأجنبية، وتحديد مستويات القوات المسلحة، واحترام حقوق الإنسان، وإصدار عفو عن المقاتلين»؛ إن أحداث العقد الماضي لا تفيد، كما هو واضح، بأن من غير الضروري فرض مثل هذه الشروط على أطراف المأساة في أمريكا الوسطى باستثناء ثوار ساندينستا الغدارين. أما فائدة هذا المدخل، فهي أنه «سيربط رجال ساندينستا بشبكة من الالتزامات الدولية ويجعل من العسير على الاتحاد السوفياتي وكوبا تحدي التسوية أو تخريبها». هذا الاقتراح هو بدوره اقتراح طبيعي جداً، في ضوء الالتزام الثابت للولايات المتحدة بمؤسسات النظام الدولي من أمثال الأمم المتحدة والمحكمة العالمية واحترامها الدقيق للواجب القانوني بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في الشؤون الدولية. وعلى الولايات المتحدة أن تصر أيضاً على تعيين «فرق تفتيش الحدود» وغير ذلك من

إجراءات التحقق - وهي من نوع كانت نيكاراغوا قد طالبت به منذ ١٩٨١، فرفضت الولايات المتحدة ذلك، دون أن يشار إلى تلك المطالبات في وسائل الاعلام على العموم.

في ضوء هذه الحقائق الثابتة حالياً، فإن هذه المقترحات السياسية المقدمة من اختصاصي خبير في شؤون أمريكا الوسطى وهو من الأوساط الليبرالية المتطرفة تعطينا بصيرة ثابتة في الثقافة السياسية السائدة. ولنا أن نسأل أنفسنا، مرة أخرى، ماذا سيكون ردنا على موقف مشابه من جانب مسؤول ما من الأعداء؟ ومهما يكن الجواب، فإن الأمر يعتبر عندنا في الذروة من التقييم الحكيم والتحليل المسؤول.

وبلاحظ فيكي أن هناك «مشكلة أكبر»: ألا وهي ضمان الالتزام بأية اتفاقية تعقد. «سيكون على الولايات المتحدة، بصراحة، أن تتحمل القسط الأكبر من التنفيذ، وهذا يعني أن تكون مستعدة لاستخدام القوة إذا كان ذلك ضرورياً - مثلاً، لصد عدوانٍ ما، أو لمراقبة الحدود والطرق البحرية والأجواء، أو لإزالة القواعد والمنشآت التي تقام انتهاكاً للمعاهدة». إن هذا لا يشمل القواعد الأمريكية في هندوراس، أو في بنما وبورتوريكو، ولا يشمل المنشأة العسكرية الأجنبية الوحيدة في كوبا، وهي القاعدة البحرية الأمريكية في غوانتانامو.

يمضي فيكي قائلاً إنه لا ينبغي لنا أن نفترض «أن الأمريكيين لا يملكون الإرادة أو القدرة على الاحتمال لدعم استخدام القوة في الخارج فينكصون عن وضع أية تسوية تعقد أو أي خطٍ أمّني يرسم موضع التنفيذ». فلقد قمنا بـ «الحفاظ على خط احتواء استراتيجي حول كوبا مدة خمس وعشرين سنة»، وأن الأمريكيين سيظهرون الصبر ذاته أمام تهديد نيكاراغوا، كما يؤكد لنا الكاتب. لذا فإذا ساد النموذج الليبرالي فقد يتطلع أهالي نيكاراغوا قداماً نحو اختناق اقتصادي؛ وهجمات إرهابية لتدمير المنشآت الصناعية ونسف الطائرات المدنية وإغراق زوارق الصيد وضرب الفنادق بالتقابل؛ ونحو نشر الأويئة لقتل المواشي؛ ونحو أشياء أخرى كالتى صاحبت «احتواءنا الاستراتيجي» كوبا مدة ربع قرن، وكل هذا قد عفى عليه النسيان هنا لحسن الحظ - كما أنه ألغى، بالمناسبة، من «التأدب العلمي» الجديد لمذهب الإرهاب.

وأخيراً ينتقل فيكي إلى «أصعب» الأهداف تحقيقاً: «هدف الأخذ بيد تقرير المصير في نيكاراغوا»، الذي كان الدافع وراء جهودنا «المعقولة والمثالية» لنقل السلطة، بالقوة، إلى أيدي عناصر إرهابية لم تتمكن من كسب التأييد السياسي. ولكن سيكون علينا متابعة «الهدف الخاص بتحقيق نظام سياسي أكثر انفتاحاً في نيكاراغوا»، ومتابعة «تقرير المصير» الذي نذرنا أنفسنا له بـ «استراتيجيات أخرى»: وهي تلك التي ذُكرت آنفاً.

كتب تشارلز ماينز، المحرر الليبرالي في مجلة السياسة الخارجية، مقالاً في جريدة واشنطن بوست نظر فيه إلى المشكلة الرئيسية على نحو مشابه^(١٨): «إن القضية لم تعد تتعلق بسؤالنا عما إذا كان من الممكن أن نستعيد كسب نيكاراغوا كبيدق أمريكي في لوحة الشطرنج

الخاصة بالجغرافيا السياسية، بل عما إذا كان من الممكن ترويضها واحتواؤها... وتبقى هناك فرصة ضئيلة في الأقل بأن تعمل عزلة نيكاراغوا النسبية في المجالين الاقتصادي والسياسي معاً على إقناع زعمائها بأن أمل البلاد الكبير يكمن في التعاون مع جيرانها. وعلى هؤلاء أن يفرضوا ثمناً لهذا التعاون يتمثل بجعل الحياة الديمقراطية نسبياً داخل نيكاراغوا... ولكي يتم احتواء نيكاراغوا يترتب على الإدارة أن تنهي معارضتها لمفاوضات أمريكية مباشرة مع ماناغوا. إن علينا أن نحاول في الأقل اتباع طريق الدبلوماسية لكي نقرر هل ستكون نيكاراغوا مستعدة لـ «تهديد قلق الولايات المتحدة الأمني» فتقدم إلينا «الالتزامات اللازمة الخاصة بهذا الأمر». أما قلق نيكاراغوا الأمني و«جعل الحياة ديمقراطية نسبياً» في ديمقراطيات كتائب الموت الأمريكية فهذا ليسا من المشاكل.

أما محررو جريدة واشنطن بوست، وعلى صدرها الشاعر الفخور «جريدة مستقلة»، فقد كانوا يتفكرون «بالورطة في أمريكا الوسطى» ويسألون «ما الذي جرى خطأ» خلال ولاية ريغان؟ فيقولون «إن كل قطر فيها يختلف عن الآخر، ولكن يمكن إرجاع التصاقم الشائع في صعوباتها إلى بداية الثورات اليسارية - ثورات قامت على مادة محلية سريعة الاشتعال، فأوقد دعم الكتلة السوفياتية النار فيها - في غواتيمالا والسلفادور ونيكاراغوا، ثم سريانا... إلى هندوراس التي فتحت صدرها خوفاً من نيكاراغوا لتمرد مناهض لثوار ساندينستا ترعاه الولايات المتحدة، وإلى بنما. وكانت فائدة الرجل القوي فيها لمكافحة هؤلاء الثوار قد أعشت طويلاً عيون واشنطن عن رؤية فساده وعدم جدارته بالاعتماد». لقد عرفت الآن لحسن الحظ عيوب ذلك الرجل القوي - لا سيما عدم جدارته بالاعتماد، الأمر الذي دعا إلى إعادة تقييم السياسة وإلى اكتشاف متأخر بعض الشيء لفساده من قبل الجرائد المستقلة.

تواصل الجريدة المذكورة كلامها فتقول: «كان من المحتم أن تثير الثورات رداً أمريكياً. وفي النهاية انهارت السياسة، والآن يضاعف الوهن الأمريكي من وهن أمريكا الوسطى - لا سيما الفشل في المعالجة الصحيحة لقضية التدخل التي تخلفت عن حرب فيتنام ولم تحل بعدها، ونعني التدخل في قضية مكافحة الشيوعية». أما «الصيغة لارتباط مستنير» التي أوصت بها الجريدة «فلها عيوبها: إنها لا تعالج بصورة وافية التغيير الحاصل بالقوة السوفياتية» الذي جعل من الممكن قيام ثورة تتجه نحو موسكو في أمريكا الوسطى والكاريبية. إن علينا أن نحاول إشراك أهالي أمريكا اللاتينية في سعينا نحو الديمقراطية وتقرير المصير، وبذلك «نوفر على الولايات المتحدة الوحداية السياسية التي تتأق من أنها ناشطة في المنطقة وتدخل في شؤونها». ولكن هذا أمر صعب، لأن «القلب الذي أبتني في السياسات اللاتينية الديمقراطية بواسطة اليسارية، والنفرة من التدخل الأمريكي، أعاقا السكان هناك من التصدي لتلك الثورات بأنفسهم وحولوا هذه المهمة إلى واشنطن».

إن كتاب الجريدة المذكورة يشعرون بحساسية عميقة لـ «الجروح التي أصابت السياسة الأمريكية في أمريكا الوسطى»، وهي جروح «حية» جداً بحيث أنها تعيق اتخاذ سبيل بناء؛ ولم تشخص «جروح» أخرى. إن علينا أن نسير على نحو ما في درب بين أمرين متطرفين:

«اشتباك أدى في شططه الى ذهاب السياسة إلى أبعد من متناول التحقيق في الساحة، وفي مجال الدعم في بلادنا؛ وتباعد من جراء الاحباط والاشمئزاز». وتحذر الجريدة من أن مثل هذا التباعد من جانبنا سيهدد بقاء أمريكا اللاتينية ذاته^(١٩).

أما الأمر الذي يُفتقد على نحو صارخ في هذا الاجترار للأفكار، فهو النظر الى ما يحتمل أن يفكر فيه أهالي أمريكا الوسطى بشأن السبيل الذي على الولايات المتحدة أن تسلكه. وليس من الصعب كثيراً العثور على بيئة عن هذا التفكير. يمكننا مثلاً، بالنسبة إلى السلفادور، أن نطلع على المحاضر المنشورة عن اجتماعات «الناقشة الوطنية من أجل السلام» التي عقدت برعاية الكنيسة وحضرتها الجماعات المنظمة كلها في القطر. إن هذه المحاضر، التي يمكن الحصول عليها بيسر من مكتب لا يبعد كثيراً عن مكاتب تحرير جريدة واشنطن بوست، تقدم إلينا نظرات عميقة ومفيدة في مواقف سكان السلفادور نحو القضايا التي عالجها كتاب الجريدة. ففي ما يتعلق بالخطر على بقاء أمريكا اللاتينية من جراء «تباعد» الولايات المتحدة، كانت هناك إدانة شبه إجماعية لـ «التدخل الأمريكي الواسع في شؤون السلفادور الوطنية»، وللتدخل العسكري في الدولة والمجتمع «دعماً لحكم القلة والقطاعات المهممة، وبالنتيجة دعماً لمصالح أمريكا الشمالية» إذ إن البلاد «قد أخضعت لمصالح رأس المال الدولي»... الخ. وبما أن هذه الاستنتاجات غير مقبولة لرأي النخبة في الولايات المتحدة، فقد حُذف هذا الاجتماع بأسره من سجل التاريخ وتجاهلته وسائل الاعلام وغيرها، وهذه علامة واضحة على مدى أهمية آراء السكان في السلفادور في نظر الأطراف المحسنة إليهم. فعندما يكشف أشقاؤنا السمر الصغار عن سخفهم بمثل هذه الطرق لا ينتظر منا أن نسرهم بإبداء الاهتمام^(٢٠).

أدت العودة الى التدخل الفعال خلال عهد ريغان، ومسألة إيران - كونترا، إلى إعادة تقييم موضوع اللجوء إلى العمل السري على نحو أعم. فقد قام ستانلي هوفمان، وهو من جامعة هارفارد، ويذهب في الانشقاق النقدي إلى حدوده القصوى في تيار البحث العلمي، بكتابة عرض لكتابين أحدهما عن العمل السري بقلم غريغوري تريفرتون والآخر عن مسألة خليج الخنازير بقلم ترامبول هيغنز، ويتناول العرض «المخاطر والتكاليف» لهذه المغامرات^(٢١). يقول هوفمان «إن كلا المؤلفين يظهر مدى الفورة العاطفية بشأن العمل السري الذي خلقه نجاحان سابقان لوكالة الاستخبارات المركزية»: إعادة الشاه الى الحكم في إيران في سنة ١٩٥٣ والإطاحة بحكومة أربنز في غواتيمالا بعد سنة من ذلك. ولكن دروس التاريخ «شديدة الوضوح... فما إن أصبح المستهدف من عمل الولايات المتحدة أكثر منعة (تعلم كاسترو درساً من مصير أربنز) حتى تضاءلت فرص النجاح». يضاف إلى هذا أن الخلق في

Editorial in: *Washington Post* (20 June 1988).

Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.243-244.

New York Times Book Review, 29/11/1987.

(١٩)

(٢٠) انظر:

(٢١)

العمل السري أمر صعب، كما أن هذا العمل على العموم يثير قضايا شائكة في المجتمعات المفتوحة». إن الكاتب تريفرتون الذي اتخذ موقف «المثاليين» ويدرك أن العمليات السرية قد تكون ضرورية أحياناً، ولكنه يشك في أنها ستبقى سرية، ويحذّر من آثارها غير المقصودة ومن تكاليفها في المدى البعيد (أي تكاليفها علينا)، ويحثّ على وضع إجراءات أفضل. إن دراسته «تنبر العقول، وهي عميقة التفكير وحكيمة» - لا سيما استنتاجه الختامي بأن «معظم نجاحات العمل السري كانت صغيرة ومبهمة وانتقالية (مثلاً، إيران وغواتيمالا في الخمسينيات)».

هذه هي كلمات التقييم الوحيدة؛ أما الأفكار الأخرى التي قد يطرحها مصير إيران وغواتيمالا ولاوس والأقطار الأخرى التي تستهدفها مبادراتنا فنظل أفكاراً لا تذكر، باستثناء حدود هذه النجاحات و«إبهامها». فلن يستذكر إلا متعصب أهوج مئات الألوف من الجثث، ومن الذين اختفوا، وضحايا التعذيب الذين لا عدّ لهم، والجوع، والمرض، والعمل الشبيه بأعمال العبيد. إن ضحايا الأعداء الرسميين يقتضون فعلاً مثل هذا الاهتمام في مجتمع مستنير، إنما ليس حشالات العالم الذين يترتب علينا أن نرفسهم من طريقنا، دفاعاً عن النفس.

ثمة تفكير عميق في جدول أعمال السياسة الخارجية نجده في دراسة عن «الأهداف التي يؤيدها الحزبان في الولايات المتحدة للسياسة الخارجية» ظهرت في مجلة فورين أفيرز بقلم وزير خارجية السبعينيات، هنري كيسنجر وسايروس فانس، اللذين يعبران عن تفكير طبقة الاختصاص^(١). إنها يعبران عن قلقهما لأن كثيراً من الأمريكيين هم الآن أقل استعداداً من ذي قبل لقبول «المسؤوليات العالمية الملقاة على عاتق الولايات المتحدة»، وهم في وضع نفسي يسود البلاد ويتمسك به «الإحباط» لإخفاق الأمم الأخرى في «أن تأخذ على عاتقها درجة أكبر من المخاطر والمسؤوليات والأعباء المالية من أجل المحافظة على النظام العالمي والرخاء العام»، ومن أجل «قضية الحرية» التي نذرنا لها أنفسنا. ولكن على الولايات المتحدة أن تستمر «في القيام بدور رئيسي بل وحيوي في غالب الأحيان»، وهي بوسعها أن تقوم بذلك بسبب قوتها الاقتصادية والعسكرية ولأنها «ديمقراطية نموذجية، ومجتمع يراعي على نحو فائق حاجات مواطنيه»؛ هذا ولم تقدم إحصاءات مقارنة عن أمور مثل وفيات الأطفال والتشرد وغيرها من مؤشرات نوعية الحياة لدعم هذا الحكم.

واقصر فانس وكيسنجر في ما كتبا على أمريكا الوسطى فقط، فلم يريا في مثل هذا الاقتصاد إلا مشكلة أساسية واحدة: نيكاراغوا. إن علينا «أن نحصل على انسحاب المستشارين العسكريين الكوبيين والسوفييت من نيكاراغوا، وعلى تخفيضات كبيرة في الجيوش والأسلحة في المنطقة (في نيكاراغوا خاصة)، وعلى تحريم يفرض على مساعدة ساندينستا لرجال العصابات في أمكنة أخرى، وعلى التحول الداخلي إلى الديمقراطية في نيكاراغوا».

ويقول الكاتبان المذكوران «يمكن أن يكون الوضع في أمريكا الوسطى أحد المقاييس للعلاقات الأمريكية - السوفياتية: هل أن الاتحاد السوفياتي مستعد لإيقاف شحنات الأسلحة إلى هذه المنطقة من مناطق علاقاتنا التقليدية جداً». لم يذكر شيء عن النتائج بالنسبة إلى نيكاراغوا، وقد حرمت من كل دعم آخر بأمر أمريكي. على الولايات المتحدة أيضاً «أن تواصل دعمها للديمقراطية داخل نيكاراغوا، فتقدم المساعدة الدبلوماسية والمادية إلى الذين يعملون من أجل اقتصاد تعددي وعملية سياسية تمثيلية». لم تلاحظ الدراسة وجود أية مشاكل في دول الإرهاب، فهي أصلاً في متناول خيرنا وإحساننا.

خامساً: سنّ القانون

ثمة بديل آخر لسياسات ريفان المعيبة يقدمه ألن تونلسون، وهو محلل سياسي ليبرالي محترم، في مقال كتبه في مجلة نيو ريبليك^(٣٣). إنه يبحث في مقاله على تجاوز الجدل العقيم القائم بين المدافعين عن ثوار كونترا ومنتقديهم - وهؤلاء هم الذين يقولون «وهم على حق، إن ثوار كونترا لا يمكنهم مطلقاً تحقيق نصر عسكري». وكما هي العادة، فإن الذين يعترضون مبدئياً على الإرهاب «وعلى الاستخدام غير الشرعي للقوة» (إذا استعرنا كلمات حكم المحكمة العالمية) هم خارج الصورة كلياً. إن سياسة جديدة «يستيفها الصقور والحمام معا»،

إنما تطوي على معالجة أمر ساندينستا وغيرها من الأخطار بالوسيلة التي عالجتها دائماً الدول العظمى أمور دول مجاورة مزعجة وتافهة: وذلك بسنّ القانون من جانب واحد وفرض إرادتنا بالتهديد وبالاستخدام المباشر للقوة العسكرية. فإذا كان التهديد ناجحاً - كما يمكن أن ينجح بسهولة - يكون الاستخدام الفعلي للقوة غير ضروري.

«إن هذا الأسلوب في الرجوع إلى الأساسيات سيليبي حاجات أمريكا في أمريكا الوسطى، وإن كان لا يلبي مطالبنا كلها؛ إن هذا الناقد الليبرالي، على عكس روبرت تاكر، مستعد للتضحية ببعض «المطالبنا» - إنما على تردد؛ بالتأكيد. أما معاهدات السلام، من مثل خطة أرياس، فلها عيوبها لأنها «ستمع واشنطن من الرد على وجود شيوعي أجنبي إلا إذا وافقت الدول المحلية المعنية»، فلا يمكن مثلاً أن نتوقع من سياسي مكسيكي في سنة انتخابية «أن يؤيد ضربة انتقامية أمريكية ضد نيكاراغوا». يضاف إلى هذا «أن المعاهدات بتركيبها القانوني تثير إمكانية البحث المطول في الوثائق والاتهامات، واللجوء إلى إجراءات الاستئناف المطولة وتقديم الاتهامات المضادة وغيرها من الإجراءات المعقدة، وكلها لا تتسجم مع الحاجة الأمنية في الاستجابة للانتهاكات سريعاً، قبل أن تصبح خطيرة».

وبما أن الأدوات القانونية غير مجزية ولا يعول عليها بالنسبة إلى العقلية الليبرالية، ونظراً إلى أن الإرهاب بالنيابة قد فشل، فإن على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى تهديد نيكاراغوا

صراحة، والتضييق عليها بقوتنا العسكرية. «فالبحرية الأمريكية ما زالت تسود البحار حول أمريكا الوسطى، كما أن نيكاراغوا لا حول لها ولا طول أمام القوة الأمريكية في الجو والبحر» إذا لم يكن التهديد كافياً. ولو كان لأورتيغا ورهطه حساً سليماً بالمحافظة على النفس، فسيكون الأمريكيون قادرين على تركيع نيكاراغوا دون شق طريقهم خلال غاباتها - لا سيما إذا كان واضحاً أن السلوك الحسن من شأنه أن «يؤجل ميعاد النظام مع رماد التاريخ». قد يعترض أهالي أمريكا اللاتينية على استعراض القوة، ولكن «من غير المعقول أن نتوقع من الولايات المتحدة أن تنتظر ظهور إجماع مؤاتٍ في الرأي في صفوف جيرانها الواهين سياسياً قبل أن تعمل لحماية نفسها»، كما أن «الصفقة المقترحة هنا لنصف الكرة الغربي ستتيح المجال لشيء من الاحترام المتبادل، ولكنها ستعكس كذلك حقائق القوة».

إن علينا أن نعلن «خطوطاً عامة مرشدة» لأمريكا الوسطى، ولكن يجب ألا نحدّد مطالبنا كل التحديد: «فالغموض في واشنطن يمكن أن يبقّي أهالي أمريكا الوسطى في حالة ترقّب - وهم يتلفتون ويتوجهون بأبصارهم الى السماء - ويجعلهم يخطئون في فهم حذرنا». وعلى هذا الأساس، أعلن البيت الأبيض في عهد ريغان أن الإدارة قد أعدت قائمة بالمطالب لتقدمها إلى نيكاراغوا وأنها تتجاوز ما ورد في اتفاقات السلام المعقودة في آب/ أغسطس ١٩٨٧، ولكنها، كما ذكرت جريدة نيويورك تايمز في صفحتها الأولى، «قائمة لم تنشر أو تقدم رسمياً إلى نيكاراغوا أو إلى الكونغرس». وقد جرى النسف اللاحق لمحادثات وقف إطلاق النار البغيضة على هذا المنوال، باختراع متواصل لمطالب جديدة وغريبة حيث تقبل نيكاراغوا بالقائمة السابقة، ونيكاراغوا «مزعجة» دائماً في هذه الأمور^(٢٤).

يمضي تونلسون إلى القول إن علينا أن نتجنب «المناقشات التي تؤدي إلى الشلل»؛ ف «القرار النهائي يجب أن يترك الى رئيس الجمهورية». ولا داع لأن يتخوف الحماثم من أن يقوم رئيس ما «بإصدار الأمر بضربات جوية لمجرد المتعة دون حصول استفزاز حقيقي»؛ فالشعب الأمريكي سيجعل هذا الرئيس في هذه الحالة «مضطراً إلى دفع ثمن فعلته سياسياً»، وهذا لا بد أن يرضي الضحايا من ذوي الطالع السيء - أو يرضي في الأقل ذوي قرباهم وأصدقائهم من الأحياء. إن باستطاعة واشنطن، باتباع حملة تهديد منسقة جيداً مع قوة كافية على أهبة الاستعداد «أن تعيد أمريكا الوسطى إلى مجاهل النسيان الذي تستحقه كل الاستحقاق».

إن كلام هذا الكاتب بلهجته وفحواه يعطينا مزيداً من فهم الثقافة السياسية السائدة في أوساط المعتدلين والليبراليين، كما أن عدم ظهور أي رد فعل إزاء أمثال هذه الأفكار في

Joel Brinkley in: *New York Times*, 4/10/1987.

(٢٤)

حول استراتيجية تصعيد الطلب لمنع نسوية سياسية، انظر: «Cease-Fire Prime», *International Policy Report* (July 1988).

Chomsky, *Necessary Illusions*.

لعرض اتلاف السجلات خلال سنة ١٩٨٨، انظر:

Chomsky, *Deterring Democracy*, chaps. 2 and 9.

حول خطوات تالية، انظر:

الوسط الليبرالي - اليساري يزيدنا فهماً لتلك الثقافة، خاصة أن الأفكار المذكورة تخاطب هذا الوسط بالذات.

هذه النماذج تمثل، في نظري، واقع الحال لدى أطراف الجدل. هناك بالطبع فوارق بين الصقور والحمام. وبالنظر لمدى القوة الأمريكية وسعتها فإن هذه الفوارق، حتى الصغيرة منها، تترجم إلى آثار واسعة النطاق بالنسبة إلى الضحايا. إن الأوهام بشأن الثقافة السياسية عامة من شأنها أن تعيق الآلية الوحيدة المتاحة لردع اللجوء إلى التهديد والعنف وغيرهما من أساليب قوة عظمى يواجهها مناهضون «مزعجون، نافهون» يقفون في طريق «حاجاتها» و«مطالبها»: وتلك الآلية هي جمهور لا يمكن إدارته في بلادنا. لقد ألقى علينا هذا الدرس مراراً وتكراراً ويجب ألا ينساه أولئك المهتمون بمصيرهم.

سادساً: عملاء أجاناب

إن الصورة في داخل البلاد تمتد من الحمام إلى الصقور، ولو ان هناك كذلك بعض المخلوقات الغريبة التي تعبر عن الشك بمذاهب الإيمان ذاتها، وهؤلاء هم الذين سبّاهم مكجورج بندي ذات مرة «الجامعين الموجودين في الأروقة» القادرين على اقتناص الرأي الشائع بدقة متناهية^(٢٥). أما في الخارج، فهناك معتدلون ومتطرفون. المعتدلون هم الذين يقبلون بالسنن الأساسية - وهي جوهرياً الحاجة إلى الحفاظ على مناخ ملائم للأعمال والاستثمار واستخراج الموارد. إنهم يقفون في الوسط في مواجهة المتطرفين على جميع الجهات. والمتطرفون رهط مختلط يشمل دعاة الإصلاح الاجتماعي الذي يتحدى الامتيازات أو القومية المغالية أو غير ذلك من أمثال هذا الخلل. الفئة الأخرى من المتطرفين هم مرتكبو الفظائع الذين نعتبرهم مدعاة حرج لنا لذلك لا نريد أن نلحقهم بأصدقائنا المعتدلين، وهؤلاء في واقع الأمر غالباً ما يوجهونهم أو يكونون واجهة لهم خدمة لقضيتنا. تمتد سلسلة المعتدلين من شخصيات من أمثال موسوليني وسوهارتو وصدّام حسين، وبمجموعة متنوعة من القتل الجماعيين والدكتاتوريين في أمريكا اللاتينية والكاريبية ومن لف لفهم، إلى الرؤساء الصوريين من نوعية دوارتي الذين أقيما لغرض تهدئة الضمير المتحرر بينما تتدفق الأسلحة إلى القاتلين. إن المعتدلين يصبحون أوغاداً إذا تعرّضوا للمصالح الأمريكية.

فلنتقل الآن إلى غلاة الحمام بين المعتدلين في أمريكا الوسطى. وبأخذنا هذا إلى كوستا ريكا، وهي الديمقراطية الوحيدة على الأسلوب الغربي. وكما قلنا سابقاً فقد نظرت الولايات المتحدة دائماً إلى هذه التجربة بشيء من التذبذب رغم التزام الزعامة السياسية بصيانة حاجات المستثمرين وخدمة المصالح الأمريكية بوجه عام. وأكبر شخصيات هذه

(٢٥) كانت إشارة بندي إلى أولئك الذين ارتابوا في افتراضات «الفريق الأول» الأساسية. هذا التعريف الذي كان يدير السياسة الأمريكية في فيتنام: *Foreign Affairs* (January 1967).
انظر: Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988), pp.175ff.

الزعامة، خوسه فيغويريز، كان دائماً شديد التحسس لحاجات رجال الأعمال ولا سيما المستثمرين الأجانب ومؤيداً لسياسات الولايات المتحدة (انظر الفصل الثاني عشر). وقد دعا في عهد كينيدي الى تمويل سري من وكالة الاستخبارات المركزية لأغراض «اليسار الديمقراطي» ثم نفى في ما بعد ما كشف عنه من هذا التمويل ووصف ما قيل بأنه «سخيف ومن أعمال المراهقين» في حين امتدح الوكالة المذكورة على ما كانت تقوم به «من مهام سياسية وثقافية حساسة، وذلك بفضل الليبراليين في المنظمة». وقد ثمن على الأخص اسهامات جاي لفتستون وغيره من موظفي الدوائر العمالية الأمريكية الذين عملوا بشكل فعال على تقويض الحركة العمالية في أمريكا اللاتينية وغيرها عدداً من السنين. وأيد فيغويريز غزوة خليج الخنازير، متوقفاً «نصراً سريعاً للقوات الديمقراطية التي دخلت كوبا» ثم عبر عن أسفه في ما بعد على هزيمتهم «المحزنة». وقد اقترح اتخاذ جمهورية الدومينيكا قاعدة للتدخل في كوبا، وإن كان لم يقترح ذلك إلا بعد خلع عدوه تروخيو. وعندما غزت إدارة جونسون جمهورية الدومينيكا لمنع إعادة تأسيس حكومة دستورية برئاسة المصلح الرأسمالي الديمقراطي خوان بوش ناشد فيغويريز الآخرين فهم أعمال جونسون التي كانت، في رأيه، ضرورية لتحاشي إقالته من قبل الكونغرس^(٢٦).

وإذ كانت الولايات المتحدة تعد العدة سريعاً لشن هجومها على المنظمات الشعبية والاصلاح الاجتماعي في أمريكا الوسطى في الثمانينات، واصلت كوستا ريكا تعاونها ولو بحماس غير شافٍ وفق المقاييس الريغانية. وغدا فيغويريز نكرة في وسائل الإعلام - عدا الاستذكار الطقوسي لاسمه بمناسبة ما يُذكر من شجب نيكاراغوا - وذلك بسبب ردود فعله غير المقبولة كلياً نحو ثورة ساندينستا، وتهمج الولايات المتحدة على نيكاراغوا، وجهود إدارة ريغان في إرجاع الروعة الكوستا ريكية إلى الوراء. كذلك ظلت شخصيات بارزة في ديمقراطية كوستا ريكا خارج الخطيرة، ومن بينها الرئيس السابق دانييل أودوير، الذي بلغ من سوء الذوق أن قال إن «الأوباش» الذين يهددون «حياة الأفراد في أمريكا الوسطى وأسرهم... هم ليسوا القوميسارية اللينينيين بل العرفاء المسلحون المدربون في الولايات المتحدة». أما الرئيس الأسبق رودريغو كارازو، الذي ساعد ثوار ساندينستا على الإطاحة بسوموزا (وهو عدو عريق لكوستا ريكا)، فقد وصفه توماس أنديرز، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الدول الأمريكية، بأنه «محتال سارق». كانت الحكومة التي رأسها مونج في أوائل الثمانينات أحسن تصرفاً، فقد انضمت إلى حرب كونترا ولبت الضغط الأمريكي لإفشال جهود ساندينستا لإقامة منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود، ولكن تلك الحكومة كانت لها هي أيضاً أخطاؤها. لهذا لم يكن متوقفاً من وسائل الاعلام أن تأتي على ذكر أقوال جيراردو تريخوس سالاس، نائب وزير الخارجية في حكومة مونج، وكيف أن الولايات المتحدة «ضغطت بقوة على كوستا ريكا وعلى غيرها من الدول العميلة لها «حين كانت

Charles D. Ameringer, *Don Pepe: A Political Biography of José Figueres of Costa Rica* (Albuquerque: University of New Mexico, 1978), and Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.111ff. and appendix V, section 1.

واشنطن تحاول بالسبل المتاحة كافة أن تعمق التوقيع على وثيقة كونتادورا للسلام»^(٢٧).

كان الرئيس أوسكار أرياس مكروهاً جداً في البداية من قبل إدارة ريغان، إنما جرى التسامح معه بحلول ١٩٨٨، وكان يُنظر إليه دائماً في الأوساط الليبرالية باحترام كبير. أما مؤهلاته بصفته حماسة حقيقية فقد ثبتت رسمياً بنيله جائزة نوبل للسلام التي حاز عليها لمبادراته التي أدت إلى اتفاقات أسكيولاس المعقودة في آب/ أغسطس ١٩٨٧. لذلك، فإن سجله يلقي ضوءاً كاشفاً على جدول أعمال الحثائم.

وفي الأمور الداخلية في كوستا ريكما قام أرياس بترويج نموذج اقتصادي من وضع الليبراليين الجدد، واشترك في تفكيك المؤسسات الديمقراطية - الاجتماعية. كما أنه تزعم كذلك ما دعمه ريغان من تحويل للشرطة إلى «جيش مقنّع»، وأشرف على الزيادة في انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها قوات الأمن^(٢٨)، ولو أن هذه الانتهاكات تظل دون ما يقوم به زملاؤه في أمريكا الوسطى. وأيد أرياس نظام الترخيص الإلزامي للصحف الذي أداته محكمة حقوق الإنسان للدول الأمريكية، فرفض قرارها القاضي بأن الترخيص الصادر من الدولة يحدّ من حرية التعبير ولم يلتزم به. ولم يشجب، خلافاً لما فعله فيغويريز - ولو في تعليق في الولايات المتحدة على أقل تقدير - هيكل وسائل الاعلام في كوستا ريكما، وهي لا تخضع للرقابة أو لإرهاب الدولة، ولكنها عملياً، كما يقول «مجلس شؤون نصف الكرة الغربي» و«نقابة الصحف» «لا تقدم إلى الناس في غالب الأحيان إلا جانباً واحداً من الموضوع لأن غلاة المحافظين الأثرياء يسيطرون على الجرائد اليومية الكبرى وعلى محطات الإذاعة». أما فيغويريز، فقد اشتكى بمرارة من «أن القلة تملك الجرائد ومحطات الإذاعة، فأثرت بواسطتها تأثيراً كبيراً في الرأي العام في كوستا ريكما» تأييداً لسياسات الولايات المتحدة الخاصة بالقطر وبالمنطقة^(٢٩). وبهذا الخصوص كانت كوستا ريكما على الدوام في حالة انتهاك لاتفاقات أسكيولاس (وعالماً ما تسمى «خطة أرياس» للتضليل)، وهي اتفاقات تطالب

(٢٧) ورد أوديبور في: Kenneth M. Coleman and George C. Herring, eds., *The Central American Crisis* (Wilmington, Del.: Scholarly Resources, 1985).

ورود كل من كازارو ومونغ في: Roy Gutman, *Banana Diplomacy* (New York: Simon and Schuster, 1988), pp.67 and 302n.

كانت التهمة الموجهة الى كازارو، وقد تكون صحيحة، أنه استفاد من تهريب الأسلحة، وقد لا يكون سجّل أوديبور ساراً كثيراً كذلك. انظر: Chomsky, *Detering Democracy*, p.118.

ولكن ذلك لم يُعتبر قط مشكلة هنا. انظر: Trejos Salas in: Chomsky, *The Culture of Terrorism*, p.135.

Chomsky, *Detering Democracy*, chap.7, pp.223ff. (٢٨) انظر:

Council on Hemispheric Affairs (COHA), * Survey of Press Freedom in Latin America,» (1986). (٢٩)

Chomsky, *Necessary Illusion*.

حول مواقف فيغرز، انظر:
والصادر المذكورة فيه.

بفتح مجال وسائل الاعلام أمام «المجموعات الايديولوجية كلها».

انضم آرياس، بعد قليل من تسلّمه الحكم في أوائل ١٩٨٦، إلى الرئيس المنتخب حديثاً في غواتيمالا، فينيسيو كريسو، في معارضة العنف الأمريكي المكشوف ضد نيكاراغوا. كان من شأن هذه الخطوات أن تجعل كوستا ريكا منسجمة مع الرأي السائد عامة في أمريكا اللاتينية ومع رأي النخبة في الولايات المتحدة، وكان هذا الرأي أنتدجاً في غالبيته لجهود رجال كونترا لأنها جهود غير ناجحة وباهظة الكلفة. كلا الرئيسين شدّد على ضرورة إجراء تسوية سياسية مما أثار امتعاض الريغانين ولو أن موقفهما حاز على تأييد عام من الطبقة السياسية ورجال الأعمال في الولايات المتحدة.

قبل آرياس دائماً بالسنتن الأساسية، واصفاً الدول العميلة لواشنطن بأنها «ديمقراطية» ومديناً ثوار ساندينستا لإخفاقهم في تطبيق المقاييس الإقليمية التي تلتزم بها دول الإرهاب. وقد اعترض آرياس في اجتماع لرؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى عقد في أيار/ مايو ١٩٨٦ على حضور دانييل أورتيغا بين زعماء «انتخبوا بحرية بإرادة الأغلبية في أقطارهم». إن عملاء الولايات المتحدة هم، حسب مقاييسه، زعماء ديمقراطيون، انتخبوا في ظروف من الحرية وحكم القانون. وباتخاذ آرياس هذا الموقف، فإنه اصطف مرة أخرى في صف مذهب الصقور والحيائم في الولايات المتحدة بالصد من سلسلة عريضة من الرأي الآخر، من ضمنها منظمة العفو الدولية، ومنظمة الراصد للأمريكتين، وجميع منظمات حقوق الإنسان الحقيقية، وليس بين هذه المنظمات كلها منظمة واحدة أظهرت مثل ما أظهره من تسامح بشأن ديمقراطيات كئاثب الموت وأعمالها؛ أما بشأن نيكاراغوا فبالصد من آراء كثيرين وفي جملتهم خوسه فيغويريز، الشخصية الديمقراطية الكبيرة في كوستا ريكا، والعدد الكبير من مراقبي الانتخابات من الحكومات الغربية، وجماعات حقوق الإنسان، ورابطة علماء أمريكا اللاتينية، وغيرهم. كما أن آرياس دعا الاتحاد السوفياتي وكوبا مراراً إلى إيقاف شحنات الأسلحة إلى نيكاراغوا، وبذلك يترك هذا القطر غير قادر على الدفاع ضد الإرهاب الأمريكي، بعد أن نجحت الولايات المتحدة بإرغام حلفائها على الإحجام عن تزويد نيكاراغوا بوسائل الدفاع عن النفس. ولكنه لم يصرّح رسمياً باعتراض ما على الدعم العسكري الذي تقدمه واشنطن إلى دول الإرهاب وإلى «الأوباش» الذين يديرونها^(٣٠).

إن تسامح آرياس مع الإرهاب والقمع في «الديمقراطيات الناشئة» المدعومة من الولايات المتحدة قربه كثيراً إلى رأي النخبة الأمريكية خاصة. لقد أظهر مزيداً من استقامته عندما تعاون كل التعاون مع حكومة الولايات المتحدة في نفس اتفاقات أسكيويلاس. فقد ظل صامتاً بشأن التصعيد السريع في التجهيزات الأمريكية إلى رجال كونترا بعد توقيع الاتفاقات مباشرة، انتهاكاً لما سمته هذه الاتفاقات «الشرط الذي لا غنى عنه» والوحيد للسلام في المنطقة. كما أنه دعم مبادرات الولايات المتحدة لتعديل الاتفاقات بحيث تنطبق

على نيكاراغوا وحدها، وإلغاء الرقابة الدولية التي ستقف في طريق مجهودات واشنطن لإرباك تنفيذها. وهكذا قبل كلياً بالانتهاكات الصارخة للاتفاقات في الدول التي اعترف بوجود «حكومات منتخبة بحرية» فيها، موافقاً على أن الفظائع المتزايدة هناك ليس لها أهمية حقيقية. واستمر آرياس بطبيعة الحال مصراً على نصوص الاتفاقات التي تدعو إلى «المشاركة المضمونة تماماً للشعب في عمليات سياسية ديمقراطية حقاً تقوم على العدالة والحرية والديمقراطية»، ومصراً على الضمانات من أجل «حرمة أشكال الحياة والحرية كافة، . . . والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان» . . . الخ - ولكن بقدر تطبيق هذه النصوص على نيكاراغوا فقط. إن تسامحه مع أعمال زملائه «الديمقراطيين»، الذين يضعون ورقة التين على عورة إرهاب الدولة كما يعرف هو ذلك، قد ساعد كثيراً على إسباغ الشرعية على الفظائع المستمرة وعلى مشاركة الولايات المتحدة فيها، وبالتالي على زيادة حجمها، وهذا سبب آخر من أسباب شعبيته الواسعة وصيته العريض في الغرب.

ما إن نفذ آرياس هذه المبادئ، حتى أخبر الصحافة في آب/ أغسطس ١٩٨٨ مصراً «إنني قلت للسيد شولتز إن ثوار ساندينستا اليوم هم رجال طالحون، وإنكم أنتم رجال صالحون، فهم قد أماطوا اللثام عن أنفسهم». كان ثوار ساندينستا «قد أماطوا اللثام عن أنفسهم» حين استخدمت قوات الشرطة الغاز المسيل للدموع والعنف ضدهم بعد أن هاجمهم في مسيرة احتجاج في نانديم في شهر تموز/ يوليو ١٩٨٨، فأوقفت العشرات من المشتركين فيها. وقد علق على هذا الحادث «المجلس الخاص بشؤون نصف الكرة الغربي» قائلاً:

إن هذا الهجوم من الرعاع على قوات الشرطة جرى وفق التعليمات بالضبط، الواردة في دليل الحرب النفسية السيء الصيت الذي أصدرته وكالة الاستخبارات المركزية في آب/ أغسطس ١٩٨٤ إلى ثوار كونترا. كان موظفو السفارة الأمريكية حاضرين، وتدل أشرطة الفيديو وأقوال الشهود العيان على صحة الاتهامات التي وجهتها حكومة نيكاراغوا بأن أولئك الموظفين أشرفوا على العملية.

إن من المعروف من أميدٍ طويل أن الولايات المتحدة كانت منهمكة على نحو ناشط في إثارة معارضة للحكومة بهدف الاستفزاز لاستجابة قمعية لها، ومن جملة هذا النشاط أعمال تقوم بها السفارة من نوع لا تتسامح فيه الدول لحظة واحدة، ولا تتسامح فيه بالتأكيد الولايات المتحدة^(٣١).

أعلن آرياس أن رد الفعل الذي قامت به حكومة نيكاراغوا كان «إثماً عظيماً» يُرتكب بحق اتفاقات السلام، وخصّ نيكاراغوا بالانتقاد، وحث قائلاً «إن الوقت قد حان للتنادي من أجل الضغط على الذين لا يلتزمون» - أي نيكاراغوا وحدها. كان رجال ساندينستا،

(٣١) نظر أوسكار آرياس في: Richard Boudreaux in: *Los Angeles Times*, 5/8/1988, and *News and Analysis* (Council on Hemispheric Affairs (COHA)), 23/9/1988.

للمزيد حول انتصار هذه الدعاية الأمريكية، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap. 9, p.287.

خلال هذه التجاوزات التي وقعت في تموز/ يوليو يتصرفون على شاكلة قوات الأمن في كوستا ريكا في ذلك الوقت بالذات، فيقومون ببعض الإساءات البسيطة التي كانت تقوم بها الدول «الديمقراطية» - التي لم تكن مستمرة فقط في تفريق المظاهرات بالغاز المسيل للدموع والعنف، بل كانت تقوم كذلك بتطبيق «علمها في تدريس الإرهاب» بطريقة دموية أبشع وجدها آرياس مقبولة، وكانت تتصاعد منذ توقيع اتفاقات 1987. إن الإساءات على أسلوب ساندينستا في تلك الأقطار الأخرى لم تثر همسة احتجاج واحدة ولم تذكر في التقارير الصحفية^(٣٢).

وفي اجتماع مع رؤساء جمهوريات السلفادور وغواتيمالا وهندوراس ووزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز قال آرياس: «إن نيكاراغوا قد خذلتنا، لسوء الحظ». وعبر عن «خيبة الأمل والألم والحزن الذي يشعر به»، وذلك عند بحثه إساءات نيكاراغوا مع زملائه من الدول «الديمقراطية»؛ أما بشأن القمع الدموي الذي يمارسونه فإنه لم يعبر عن خيبة أمل ولا عن ألم أو حزن، وهذا بقدر ما تناولته وسائل الاعلام، في الأقل. جاء في تقرير صحفي لستيفين كينزر «أن السيد شولتز ووزراء خارجية هندوراس وغواتيمالا والسلفادور وكوستا ريكا قد عبروا عن احترامهم لمبادئ السلام والديمقراطية والأمن والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، دون أن يعلق كاتب التقرير على ذلك بشيء^(٣٣).

إن السيد شولتز في نظر أوسكار آرياس «رجل طيب» رغم رعايته الحماسية للإرهاب المتطرف والمستمر في «الديمقراطيات الناشئة»، حيث يرى «النتائج شيئاً يمكن الأمريكيين جميعاً أن يفخروا بها» (كما سيأتي في الفصول القادمة). والظاهر أن آرياس يوافق على هذا. لذلك عُهد إليه بدور الحكم ليقول قوله الفصل في التمسك بنصوص اتفاقات السلام والتطبيق الديمقراطي، ولو أنه يُعتبر مستقلاً أكثر مما ينبغي بالنسبة إلى المتشددين الذين طالبوا بمستويات أعلى من الطاعة.

وقد مدّ آرياس يد المساعدة في تقويض اتفاقات السلام بطرق أخرى أيضاً. فقد نقلت عنه جريدة نيويورك تايمز قوله: «لا يمكن أن نتوقع من هندوراس أن تغلق معسكرات كونترا وتمنع التموين الجوي السري إذا لم يتفاوض ثوار ساندينستا على وقف لإطلاق النار مع رجال كونترا ولم يصدروا عفواً عاماً^(٣٤)». إن الاتفاقات لا تنص على شرط كهذا بشأن المساعدات للكونترا، ولم يعلن آرياس أن المساعدات الخارجية لرجال العصابات المحلية في السلفادور وغواتيمالا هي مساعدات شرعية إلا بعد أن بدأت الحكومات بالالتزام بنصوص الاتفاقات وبقبول العروض للتفاوض. إن الرفض المتواصل من جانب هذه الحكومات بشأن التفاوض رغم المناشدات التي صدرت عن

Chomsky, *Necessary Illusions*, p.247ff.

(٣٢) انظر:

Boudreaux, *Ibid.*, and Stephen Kinzer in: *New York Times*, 2/8/1988.

(٣٣)

Stephen Kinzer in: *New York Times*, 15/10/1987.

(٣٤)

الكنيسة وعن آرياس وعن آخرين، في الوقت الذي توصلت نيكاراغوا إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار، لم يؤثر بدوره على رأي آرياس القاضي بأن نيكاراغوا وحدها هي التي تقف في طريق التسوية السلمية.

في الأشهر اللاحقة، استمرت عملية تشديد الخناق على نيكاراغوا عن طريق تصعيد المطالب من قبل رجال كونترا، اتباعاً بلا شك لما يأمر به «الرجال الصالحون» (على حد تعبير آرياس) في وزارة الخارجية الأمريكية. إن كل موافقة حكومية جديدة، تذهب إلى أبعد مما تنص عليه الاتفاقات، تؤدي ببساطة إلى مطالب جديدة. وكانت مقترحات ساندينستا لتجديد المفاوضات قد رفضت مراراً من قبل الولايات المتحدة وعملائها. ودعم آرياس المشروع على طول الخط وهو يعبر عن ألمه وحزنه بشأن الجور الذي يديه رجال ساندينستا، إذ كانت الولايات المتحدة وقواتها تواصل الضغط من أجل الحصول على منافع جديدة، والفظائع تستمر في التزايد في دول الإرهاب تحت غطاءٍ من إسباغ الشرعية الذي وفره آرياس وزملاؤه الديمقراطيون، انتهاكاً لاتفاقات السلام التي طواها النسيان. وفي آب/ أغسطس ١٩٨٨ طَبَّقَ حائثم مجلس الشيوخ تشريعاً يحدد المساعدات لثوار كونترا - انتهاكاً للقانون الدولي والاتفاقات - محذرين نيكاراغوا من أنهم يعقوبون ذلك بمساعدة عسكرية إذا استمرت في الوقوف وحدها في طريق السلام والديمقراطية أو هاجمت قوات كونترا، وكانت هذه القوات في ذلك الوقت ترفض الدخول في مفاوضات وتستمر في القيام بالفظائع الإرهابية في نيكاراغوا^(٣٠). أما قيام نيكاراغوا بالدفاع عن نفسها ضد هجمات الولايات المتحدة أو قيامها بحماية السكان من الإرهابيين الذين توجههم الحكومة الأمريكية، فأمر يعتبر في الساحة السياسية عامةً شيئاً غير شرعي، كما يعتبر دليلاً إضافياً على استبداد الشيوعيين.

إذا كان لدى آرياس أي اعتراض على ما يرمي إليه أصحابه من «الرجال الصالحين»، فأنا شخصياً لم أتمكن من اكتشافه. كما أنه ظل صامتاً بشأن إرسال مساعدات «إنسانية» إلى ثوار كونترا - وهي مساعدات لا تعتبر إنسانية بموجب القانون الدولي كما قضت المحكمة الدولية بشكل قاطع. كانت هذه المساعدات أيضاً تشكل انتهاكاً صارخاً لتصوص اتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة في آذار/ مارس ١٩٨٨ ولقانون المساعدات الصادر عن الكونغرس الأمريكي، وأثارت احتجاجاً شديداً للهجة من السيد سواريز، السكرتير العام لمنظمة الدول الأمريكية، وهو الذي عهد إليه بمسؤولية مراقبة الاتفاقية التي يخضع لها، بصراحة نصوصها، قانون المساعدات المذكور. وظل آرياس مطمئن البال. وبما أنه كان بلا ريب على علم بطبيعة الشحنات، فقد حظر مرورها بأراضي كوستاريكا؛ قال الناطق بلسان الحكومة، غيدو فرنانديز، إن السماح بمرور الشحنات من كوستاريكا إلى ثوار كونترا سيكون شكلاً «من العدوان ضد حكومة في المنطقة، وعملاً مناقضاً لاتفاقات السلام»، كما ذكرت ذلك الصحافة

(٣٥) كمشال واحد جدّي، قبل ثلاثة أيام، انظر: Chomsky, *Detering Democracy*, chap. 9, p.289.

في هندوراس. على أنني لم أجد تصريحاً كهذا في الصحف المتاحة للقراء في الولايات المتحدة^(٣٦).

سابعاً: التوق الى الديمقراطية

بينما يختلف الصقور والحائم في بلادنا بشأن الخيارات التكتيكية، فإنهم على اتفاق في تفضيل الأشكال الديمقراطية كلما كان ذلك ممكناً. ويرى البعض أن هذا التفضيل يتخذ شكل عاطفة خالصة. لهذا نجد المراسل الدبلوماسي لجريدة نيويورك تايمز، نيل لويس، يكتب فيها قائلاً: «إن التوق إلى رؤية الديمقراطية على الأسلوب الأمريكي، وهي تستنسخ في العالم أجمع كان محوراً دائماً في السياسة الخارجية الأمريكية». كان لويس في مقاله هذا يتحدث عن الوضع في هايتي، حيث قامت الحكومة العسكرية المدعومة من الولايات المتحدة بالحيلولة دون إجراء الانتخابات المقررة وذلك بالعنف، وهي النتيجة التي كانت متوقعة، على نطاق واسع، من الدعم الأمريكي للطغمة العسكرية. يقول هذا الكاتب، إن هذه الأحداث «هي آخر ما يذكّرنا بالصعوبة التي تواجه واضعي السياسة الأمريكية في محاولتهم إنفاذ إرادتهم في شؤون أمم أخرى، مهما كانت هذه الإرادة لا تبغي سوى الخير». إن مساعينا القومية قد نجحت في الفيليبين بالإطاحة بماركوس بـ «قوة الشعب»، ولكنها تحققت في هايتي^(٣٧).

إن العواطف أمر شائع بين الناس. فعلى صعيد الكلام الرنان كان التوق إلى الديمقراطية محوراً دائماً حقاً، وهو يتعايش بسهولة مع اللجوء المستمر إلى العنف والتخريب لنسف الديمقراطية.

وبالنظر إلى تقاليد الحرب الايديولوجية، يكون من الممكن تماماً أن توصف حتى أبشع الأنظمة عسفاً بأنها «ديمقراطية» طالما كانت تخدم أهداف واضعي السياسة. والمثال الذي تقدمه لنا «الديمقراطيات الناشئة» في أمريكا الوسطى مثال يشتهر بالسوء. والحالة المعهودة الأخرى تتمثل بالمذهب القائل بـ «أن الديمقراطية تتقدم ايدولوجياً» لأن التجربة التي شهدتها العقود الماضية تبين أنها تؤدي الى الرخاء والتطور: يقول جيمس ماركهام في مقال رئيسي في حقل «استعراض الأسبوع» في جريدة نيويورك تايمز «إن الديمقراطية، كآلية اقتصادية، تعمل بشكل واضح للعيان»^(٣٨). علينا أن نفهم، إذن، أن المعجزات الاقتصادية في كوريا الجنوبية وتايوان

(٣٦) انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.94ff., and Guido Fernández in: *El Tiempo* (Honduras), 22/8/1988.

Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.9, p.297..

انظر:

Neil Lewis in: *New York Times*, 6/12/1987.

(٣٧)

New York Times, 25/9/1988.

(٣٨)

Chomsky, *Deterring Democracy*, chap. 3, p.90.

لمثال آخر، انظر:

وهونغ كونغ وسنغافورا إنما حدثت في ظل الديمقراطية. إن الرأي الشائع الذي يعبر عنه ماركهام يكشف، مرة أخرى، عن الأزدراء السائد للديمقراطية.

أما الأقطار التي أوحى إلى نيل لويس بأفكاره عن التوق غير المتحقق فهي، في حقيقة الأمر، أمثلة معبرة عن الموقف تجاه الديمقراطية. ففي حالة الفيليبين، هناك من يشعر بالفرة إذا قرأ مثلاً تقريراً بعنوان «العودة الى الديمقراطية الكاملة في البلاد» في مقال بعنوان «مرسوم تصدره أكيو يفرض حظراً على الحزب الشيوعي» يوضح أن المرسوم الرئاسي ينص على عقوبات بالسجن على العضوية في الحزب، وكان قد أجاز شرعاً في ظل دكتاتورية ماركوس. إن ماركوس نفسه كان، منذ أمد غير طويل، ديمقراطياً نموذجياً، رجلاً «نذر نفسه للديمقراطية» (رونالد ريغان)؛ أما نائبه جورج بوش فقد أعلن في مانيلاً قائلاً «إننا نحب تمسك بالبدأ الديمقراطي والعملية الديمقراطية وخدمتك للحرية». بيد أن هذا كان قبل أن يفقد ماركوس السيطرة، ففقد بذلك مؤهلاته كديمقراطي محب للحرية. إن طبيعة الديمقراطية في الفيليبين قبل دكتاتورية ماركوس وبعدها لا تثير إلا قليلاً من مراجعة النفس - ولا تثير حتى التعليق^(٣٦).

والإشارة إلى هاييتي هي أيضاً معبرة. فبعد عدد من عمليات التدخل السابقة شن ودرو ولسون حروباً فتاكة من نوع التمرد المضاد في هاييتي وجمهورية الدومينيكا، فمزقت هذين القطرين وقتكت بمعنوياتها وقلبت الهيكل الدستوري فيهما إلى مهزلة محض، ومكنت الشركات الأمريكية الكبرى «من إنفاذ إرادتها» دون عوائق عملية. في السنين اللاحقة قامت الولايات المتحدة بدعم طغاة متوحشين، دون أن تنقلب عليهم إلا إذا انتهكوا حرمة المصالح الأمريكية أو فقدوا فعاليتهم، مع القيام بالتدخل المباشر عند الضرورة لكي تجري الأمور في طريقها الصحيح على نحو مضمون^(٣٧).

واصلت إدارة ريغان مصادقتها على تقدم «التطور الديمقراطي» في هاييتي، في حين كان رئيس جمهوريتها لمدى الحياة، جان - كلود دوفالييه يطبق قانوناً في سنة ١٩٨٥ هو أشد قمعاً من غيره، وهو القانون الذي وصفه السفير الأمريكي في احتفال الرابع من تموز/ يوليو بأنه «خطوة مشجعة إلى الأمام». ولكن ما إن انقضت مدة ليست طويلة حتى أصبح من الواضح أن أيام الدكتاتور معدودة. وكما قالت جريدة وول ستريت جرنال على نحو يتسم بحدة الملاحظة «إنه حين أدرك المحللون الأمريكيون أن الدوائر الحاكمة في هاييتي قد فقدت إيمانها بدوفالييه بدأ المسؤولون في الولايات المتحدة، ومن ضمنهم وزير الخارجية، جورج شولتز، بالدعوة علناً الى عملية

United Press International and Boston Globe, 27/7/1987; Ronald Reagan in: *New York Times*, 12/2/1985, and George Bush in: *State Department Bulletin*, no.81 (August 1981), p.30.

Chomsky, *Ibid.*, chap.7, section 4.

حول الديمقراطية في ظل اكيو، انظر:

Chomsky: *Turning the Tide, and On Power and Ideology* (٤٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: (Boston, Mass.: South End Press, 1987).

ديمقراطية، في هاييتي»^(٤١). كان ماركوس في هذا الوقت عينه، وهو المفضل لدى أمريكا، قد استفد فائدته، مما أدى الى نتائج مشابهة. ومنذ ذلك الحين ونحن نسبح بحمد هذه المظاهر المتجددة لتوقنا إلى الديمقراطية.

كانت وسائل الاعلام المستقلة وكذلك حملة الفكر اليميني، خلال الحقبة كلها، كثيرة الإعجاب بنزوعنا الى الخير. يُظهر استعراض للمقالات الانتاحية لجريدة نيويورك تايمز من ١٩١٦ إلى ١٩٢٨ ما كان سائداً من مفهوم وهو ما زال باقياً حتى اليوم. حين باشر ولسون بحملاته في جمهورية الدومينيك وهاييتي أخذ محررو الجريدة يكتبون، أن السجل الطويل لتدخل الولايات المتحدة «يبين بجلاء أن موقف الولايات المتحدة كان يتحلى بعدم الأنانية وبالمساعدة». لقد عملنا «بطريقة أبوية» ونحن الآن نعمل هكذا مرة أخرى إذ «طلبت هاييتي مساعدتنا هنا»، فقدمنا مشاة البحرية. إن هذا «التدخل غير الأناني» على مدى السنين «إنما تدفع إليه بشكل كلي تقريباً رغبة بإعطاء منافع السلام إلى شعب عذبت ثورات متكررة»، دون أي تفكير في «مزايا تفضيلية، تجارية كانت أو غيرها. إن على شعب تلك الجزيرة أن يدرك أن حكومة الولايات المتحدة هي صديقه المثلى»، في حين تعيث قوات ولسون في أرضها فساداً. «إن نيتنا الحسنة وأغراضنا غير الأنانية» قد أظهرتها النتائج، كما كتب محررو الجريدة بعد ست سنوات، إذ كانت تلك النتائج جلية للعيان. وقبل ذلك بستين كانوا قد أوضحوا أنه كان من الضروري لنا أن نتعهد بـ «شفاء الناس من عادة التمرد وتعليمهم كيف يعملون ويعيشون؛ وأنه يتعين إصلاحهم وإرشادهم وثقتهم، وأن هذا واجب تولته الولايات المتحدة». «إن فطام الناس من عادة التمرد على الحكومة هو لحمايتهم من سخطنا ذاته»، وذلك باللجوء القويم الى القوة الذي تستدعيه هذه الحماية^(٤٢).

كذلك كان الحال في نيكاراغوا، إذ كان مشاة البحرية يتعقبون «رئيس العصاة المراوغ» ساندينو، فقد كان واضحاً أننا نواصل العمل، كما واصلنا دائماً، بـ «أحسن الدوافع في العالم»، كما طمأن محررو الجريدة المذكورة القراء. فليس هناك بالتأكيد أي شخص جاد يمكنه أن يقبل بـ «الفرضية الخاطئة بأن وجود مشاة البحرية أمر منقصر» لأهالي نيكاراغوا، أو يمكنه أن يدعن للهجمات التي يشنها على سياستنا (الليبراليون) المحترفون في هذه البلاد. بيد أن محرري الجريدة يعتبرون من سوء الطالع أن «يأتي الصدام في وقت تظهر فيه بالذات وزارة الخارجية الأمريكية العفو والرحمة والسلام للعالم أجمع». ولم يكن سجلنا في كوبا أقل مدعاة للإعجاب، حيث تمكنا «من إنقاذ الكوبيين من أنفسهم وعلمانهم الحكم الذاتي، ومنحناهم استقلالاً لا يقيد سوى «تعديل بلات» الرامي إلى الحماية - وهو القانون الذي «يجمي» الشركات الأمريكية الكبرى وأعوانها المحليين الذين حولوا القطر إلى مزرعة أمريكية وأبعدوا خطر الديمقراطية والتنمية المستقلة. أما إذا أردنا الصيغة المفضلة فهي تقول «إن كوبا من

Wall Street Journal, 10/2/1986.

(٤١)

Editorials in: New York Times: 2/9/1916; 5/12/1916; 13/7/1922; 5/10/1920, and 12/5/1928.

أقرب الأمثلة التي تدحض تهمة خطر الإمبريالية الأمريكية». فقد «استدعينا» إلى هناك ثلاث مرات إلى أن استطاع الشعب الكوي، بإرشادنا، «أن يحيط بسر الاستقرار». ومع أن من الصحيح القول «إن مصالحتنا التجارية لم تُصب بأذى في الجزيرة، فإننا أصبنا الرخاء معاً بمشاركة شعب كوبا الحر، لذا لا يتكلم أحد في كوبا عن إمبريالية أمريكية»^(١٧).

إن السنين تمضي، والأفكار الموحية تبقى.

Editorials in: *New York Times*: 1/1/1928; 14/1/1928; 3/5/1928; 3/5/1922, and (٤٢) 8/1/1928.

الفصل التاسع

الدِّفَاعُ عَنِ النَّفْسِ خَطِيئَةٌ مَمِيَّةٌ

طوال الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا كان البيت الأبيض والكونغرس ووسائل الإعلام ينظّمون بين حينٍ وآخر حملات لفضح شيمة الغدر في نفس الضحية: أسلحة لعصابات FMLN في السلفادور؛ طائرات ميغ لتهديد نصف الكرة الغربي؛ حملات غزو لهندوراس البريئة دون استفزازٍ يبررها؛ قمع داخلي أفظع من أن نستطيع تحمله... الخ. كل عملية من تلك العمليات خدمت غرضها المؤقت. ما إن تنتهي الواحدة منها حتى توضع على الرف لتحلّ محلها أخرى جديدة. هذه السلسلة لا تنوّرنّا إلا قليلاً عن أمريكا الوسطى، لكنها تنوّرنّا كثيراً عن الولايات المتحدة وثقافتها السياسية والفكرية المخادعة. من الأمثلة المشهودة والمعبرة ذلك النصر الدعائي الذي دبر في اجتماع قمة الرؤساء المعقود في كوستاريكا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ في المراحل الأولى من الحملة الانتخابية في شباط/ فبراير ١٩٩٠، التي سنتناولها بالبحث في المبحث الأخير من هذا الفصل وفي الفصل القادم.

أولاً: الظربان في حفلة الحديقة

في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ أعلن الرئيس دانيال أورتيغا عن تعليق العمل بوقف إطلاق النار الذي التزمت به حكومة نيكاراغوا من جانب واحد. وقد دان بيانها الرسمي تسلل قوات كونترا المسلحة من قواعدها في هندوراس و«التصعيد الضخم في الأسابيع القليلة الماضية ضد أهداف مدنية اقتصادية وأخرى عسكرية مما أدى إلى خسارة في أرواح المدنيين بين سكان نيكاراغوا»، ذلك التصعيد الرامي إلى «وضع العراقيل في طريق العملية الانتخابية». وقد كرر البيان تأكيد التزام الحكومة بالانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٩٠، ودعا إلى اجتماع تعقده الأطراف المعنية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لـ «الموافقة على الأمور اللوجستية والفنية التي يمكن أن تسهّل عودة الموجودين في

الخارج وضمهم إلى العملية السياسية بمن فيهم جميع المرتبطين بأعمال مناهضة للثورة، أو إعادة توطينهم في أقطار ثالثة كما نصت عليه اتفاقات تيلاه التي عقدها رؤساء جمهورية أمريكا الوسطى في السابع من آب/ أغسطس ١٩٨٩^(١).

زعمت نيكاراغوا أن عدد القتلى من الجنود والمدنيين في هجمات شنها رجال كونترا قد تجاوز ٧٣٠ قتيلاً خلال تسعة أشهر من وقف إطلاق النار، مع تزايد معدل القتل في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩. وقد تأكد جوهر هذه المزاعم في إشارات عابرة ترد في وسائل الاعلام الأمريكية بين حين وآخر. فقد ذكر عرضاً في أواسط تشرين الأول/ أكتوبر أنه «منذ آب/ أغسطس ورجال كونترا على ما يُعتقد قد نشروا نحو ألفين من قواتهم داخل نيكاراغوا إضافة إلى ما هو موجود فيها، كما أن التقارير عن وقوع اصطدامات بين قوات كونترا وساندينستا قد تزايد عددها بشكل حاد في الأسابيع الأخيرة؛ وأنه بعد ذلك بأسبوعين «أمر جنود كونترا الذين أرسلوا الى نيكاراغوا؛ بالاستعداد للقتال». وفي الحادي والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ذكر أن تسعة عشر من جنود الاحتياط قد قتلوا في هجوم قام به رجال كونترا على شاحنات كانت تقلهم إلى مراكز التسجيل للتصويت. قال بروك لارمر في جريدة كريستشن ساينس مونيتور إنه «حين كان أورتيجا يفكر في خطوته التالية في الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر بشأن وقف إطلاق النار أغار رجال كونترا على مزرعة تعاونية تقع على بعد ستين ميلاً جنوب شرقي مانغوا وقتلوا خمسة من المدنيين»^(٢).

أما منظمة «شاهد من أجل السلام»، التي أصدرت تقارير منتظمة تستند الى شهود عيان، فقالت إن عدد الإصابات التي وقعت من جرّاء أربعة عشر هجوماً من رجال الكونترا في تشرين الأول/ أكتوبر، بلغ تسعة وأربعين بين قتيل وجريح ومخطوف. إن هذا الرقم المتحيز يسجل زيادة عن الأشهر السابقة، وإن كانت طبيعة الهجمات التي يقوم بها رجال كونترا ظلت على ما هي عليه دون تغيير. فقد ذكرت المنظمة المشار إليها آنفاً أنها تلقت على «خطها الساخن» يوم الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر نبأ (تم تجاهله من وسائل الاعلام، كما جرت العادة) يفيد أن رجال كونترا نصبوا كميناً لزمرة سياسية كانت في طريقها لإعلام القرويين عن موقع الجداول لتسجيل الناخبين وتواريخ التسجيل، فسقط أحد رجال الزمرة قتيلاً (وكانت جثته مشوهة)، وآخر في حالة خطيرة فيما جرح اثنان. وفي المنطقة نفسها شمال شرق ماتاغاليا حُطفت خمسة أشخاص من قبل عصابات السلب التابعة لكونترا، وحُطفت آخر بالقرب من ويولي. وقُتل بالقرب من ريو بلانكو أحد العمال من أتباع الكنيسة الكاثوليكية في

Associated Press, 1/11/1989.

(١)

Washington Post (14 October 1989), and Philip Bennett in: Boston Globe, (٢) 30/10/1989.

Lindsey Gruson in: New York Times, 28/10/1989.

حول كمين الكونترا، انظر:

وقد ذكر ذلك أيضاً بإيجاز في تقرير لوكالة الاسوشيتدبريس.

New York Times, 23/10/1989, and Brook Larmer in: Christian Science Monitor, 3/11/1989.

كمين يوم الأول من تشرين الثاني / نوفمبر وكان يسوق شاحنة من الخنازير تعود إلى مشروع تقوم به الكنيسة لمساعدة سكان المخيمات الذين أعيد توطينهم من جراء الحرب. وذكرت منظمة «المبادرات لنصف الكرة الغربي» أن وفداً لها أفاد أن رجال كونترا «يقومون بأعمال عسكرية هجومية مكثفة» استناداً إلى ما قاله بعض الشهود وأهالي المدينة في ريو بلانكو، ومن ضمنهم أحد رجال الكونترا الذي استجاب للعضو في تشرين الأول / أكتوبر وسبعة من كبار الزعماء المحليين لتحالف المعارضة الذي تدعمه الولايات المتحدة. وروت عجوز قروية تبلغ الثمانين قائلة للصحافة إن مهاجمين من رجال كونترا أخرجوا أولادها الكبار الثلاثة سحلاً من بيتهم النائي المنعزل يوم ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر، وجزّوا رقابهم فأردوهم قتلى. ونشرت صحافة ساندينيستا نسخة مصورة من بيان مزعوم لكونترا موقع من القائد انريكو برموديز، وفيه يأمر قواته بأن تظل معبأة، ومدججة بالسلح «لضمان انتصار تحالف المعارضة». وقال بعض رجال كونترا الذين استجابوا مؤخراً للعضو «إنهم كانوا قد تلقوا أوامر بإكراه أهالي نيكاراغوا على التصويت للمعارضة في انتخابات شباط / فبراير القادمة»^(٣).

لم يجد شيء من هذا طريقه إلى النشر - ولا أشير إليه حتى في الجرائد المشهورة. أما الإشارات العرضية التي ترد في غيرها بين الحين والحين، فهي بذاتها تعبر عن الكثير. وهكذا نجد أن تقريراً بثته رويتر عن أوامر كونترا لإحداث البلبل في الانتخابات بالعنف لم يظهر إلا في أسفل عمود عن موضوع آخر في الصفحة ٨٣ من جريدة بوسطن غلوب، وذكر فيه أن مصدر الخبر هو بعض «المهاجرين» - ويعني ذلك أولئك الذين «هربوا» من القوات التي تديرها الولايات المتحدة، وهم الذين استجابوا للعضو بموجب اتفاقات تينلا، تلك الاتفاقات التي أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مهمة تمزيقها. وعلى النقيض من هذا، نجد أن تهديد عصابات FMLN، الحقيقي أو المخلوق، بتعطيل الانتخابات في السلفادور يتخذ موضوعاً لمقالات إخبارية رئيسية، وهو تهديد يتردد ذكره باستمرار عندما تقوم وسائل الاعلام بتمجيد توقنا الى الديمقراطية وتجنح إلى تسطير الحواجز التي يترتب علينا أن نتغلب عليها لكي يلبى هذا التوق ويتحقق مراده»^(٤).

بعد أن وقع الكمين الذي نصب في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر، أعلنت نيكاراغوا أن مثل «هذه الأعمال الإجرامية» قد تضطرها الى اللجوء إلى القوة دفاعاً عن النفس. وقد أثار إعلان أورتيجا أن الحكومة قد تمضي في هذا السبيل فعلاً «عاصفة عالمية من الغضب»، كما علقت جريدة نيويورك تايمز مبطنة الاستحسان لهذه الزوبعة. وأعلن الرئيس بوش أن «هذا الشخص الصغير» ما هو إلا «حيوان غير مرغوب فيه في حفلة تقام في حديقة»، وكان بكلامه

«All Things Considered,» *Witness for Peace, National Public Radio, 2/11/1989; Witness for Peace Hotline (Washington, D.C.), 3/10/1989; Wire Services, 5/11/1989, Ralph Fine in: Boston Globe, 6/11/1989, Barricada Internacional, 3/11/1989, and Reuters and Boston Globe, 7/11/1989.*

Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.5, note (5).

هذا يقفّي موافقاً على ما قاله مذيع البرنامج التلفزيوني واصفاً أورتيغا بأنه «ظربان بين أناسٍ في نزهة». أما «النزهة» فهي قمة الرؤساء التي أعلن فيها أورتيغا أن وقف اطلاق النار قد يلغى. لقد اختزلت تلك القمة إلى مستوى حفلة في حديقة برفض واشنطن التام السباح ببحث أبة قضية جوهرية. وكان العذر الصيبياني الذي تذرعت به واشنطن هو أن اسم الرئيس بوش لا يمكن أن يظهر على أي بيان يوقعه أورتيغا؛ أما السبب المحتمل فهو الخوف من عزلة الولايات المتحدة إذا سمح بإثارة مسائل جدية، وهذه العزلة هي مدعاة حرج دائم في المحافل الدولية^(٥).

لم يستوجب نفس الولايات المتحدة للقمة إلا قليلاً من التعليقات. كان التركيز ينصبّ على أن إعلان أورتيغا «جاء مناقضاً تماماً لطرورحات السلام والديمقراطية»، على حد تعبير مارك يوهلغ في جريدة نيويورك تايمز. أما الهجمات المتزايدة «للقوات التي تنوب مناب الولايات المتحدة وتدار من قبلها فهي لا تأتي مناقضة لهذه الطرورحات النبيلة، كما لا يأتي مناقضاً لها ذلك الإرهاب الأعظم الذي تشنه، وهي منيعة الجانب، القوات العسكرية التي تحكم حكماً فعلاً «ديمقراطي» السلفادور وغواتيمالا، (أو ذلك الإرهاب الأخف عنفاً الذي يمارسه العساكر في هندوراس)، وكلا العنفين يلاقي التأييد الحازم من الولايات المتحدة. وقدم المسؤولون الأمريكيون وغيرهم تكهنات حقيقية مفادها أن ثوار ساندينستا قد اختلقوا هجمات كونترا المزعومة، بل حتى أنهم قاموا بالهجمات هم بأنفسهم متتكرين بلباس رجال كونترا لخلق الأعدار لإلغاء الانتخابات. وجرى الإصباح عن قلق عميق بأن لجوء نيكاراغوا إلى القوة دفاعاً عن البلاد ضد العنف من جانب كونترا سيهدد على نحوٍ خطير إمكانية إجراء الانتخابات بصورة عادلة^(٦).

وجاءت استجابة الكونغرس ووسائل الاعلام بالطريقة المتوقعة. وقد ذكرت جريدة نيويورك تايمز، وهي مصيبة في ما ذكرته، أن أورتيغا «وحد صفوف الكونغرس والإدارة ضده». كان كلا مجلسي الكونغرس قد صوتت بأغلبية ساحقة على إدانة أورتيغا بعبارات قارسة (وكانت نتيجة التصويت في مجلس الشيوخ ٩٥ صوتاً مقابل لا شيء). وجاء في القرار الصادر أن على ثوار ساندينستا «إنهاء عدوانهم في المنطقة وإنهاء طغيانهم على شعبهم». كان الحمايم في الكونغرس يرتعدون سخطاً. فقد وصف السناتور جون كيري، عن ولاية ماساتشوستس، أورتيغا بأنه بلا ريب «عدو نيكاراغوا الأول»، مهما كان تفكير السكان هناك. وقال النائب ديفيد أوباي «إن دانيال أورتيغا غيبي جداً وقد كان غيباً جداً على الدوام». أما السناتور باتريك ليهي فقد قال إن أورتيغا قد أظهر مرة أخرى «قدرة متميزة على اقتناص الهزيمة من بين فكي النصر». وأخذت نشرات الأخبار في التلفزيون، على ما تشتهر

Associated Press, 23/10/1989; Editorial in: *New York Times*, 31/10/1989, and Lindsey (٥) Gruson in: *New York Times*, 29/10/1989.

Mark Uhlig in: *New York Times*, 30/10/1989; Adam Pertman in: *Boston Globe*: 30/ (٦) 10/1989 and 2/11/1989, and Dan Rather in: *CBS Evening News*, 27/10/1989.

به وسائل الاعلام من موضوعية واحتراف، تشير إلى أورتيجا والجنرال نوريغا بأنهما «من صبيان السوء في الفناء الخلفي». وسأل المعلق الليبرالي المحترم دانيال سكور ساخرًا هل أن أورتيجا عميل مزدوج يعمل لوكالة الاستخبارات المركزية؟ ونذ كتاب جريدة نيويورك تايمز به فوصفه بأنه «يتميز بصفات الأغبياء الحمقى والأوباش الأوغاد»؛ وقالوا «إن زلته المذهلة قد بددت الآمال المعقودة على إجراء انتخابات حرة وعلى إنهاء الحرب المتواصلة في بلاده، ونسفت خطة السلام الاقليمية المبشرة بالخير التي وضع صرحها بعرق الجبين، وقوّضت ما قام به وزير الخارجية بيكر من جهود حاذقة من أجل السلام والديمقراطية». إن النغمة القائلة بأن أورتيجا قد سدّد مرة أخرى ضربة قاصمة إلى الليبراليين الذين ضحوا كثيراً من أجل قضيته، أخذت تتردد بكثير من الاستياء والغضب. إن فرقة إنشاد الاستهجان لم يشبها لحن ناشز إلا اللهم موقف أنطوني لويس الذي تساءل قائلاً: هل أننا «سنظل نعاني بصمت» بوجه حرب عسكرية واقتصادية لا هوادة فيها تشنها دولة ما عظمى تفوق التصورات؟^(٣).

خرج المعلقون، وقد أذهلهم غدر ساندينستا، عن خط الشكاوى المعهود ونبذوا ما كانوا يترلونه من تذمرات. فقد قال دانيال سكور لقرائه «إن السيد أورتيجا قد أبقى القدر يغلي بقيامه بأمور مثل الانضمام إلى فيدل كاسترو في تعضيد مذبحه التلاميذ المناصرين للديمقراطية في بيجنغ سنة ١٩٨٩». كانت هذه هي إحدى الحكايات الخيالية التي اختلقها منظومة الدعاية في استغلالها مأساة ميدان تيانانمن للشهيد بشى الأعداء من أجانب ومعلمين، وهي حكاية افترض أمرها فوراً كإحدى الأكاذيب التي درجت عليها صحافة التيار العام. وقام بكشف النقاب عنها راندولف ريان وألكساندر كوكبيرن، وكان معروفًا من أمدٍ طويل أنها محض اختراع. يمضي سكور قائلاً إن عملاً «شائناً» آخر قد حدث في ١٩٨٥ حين «فعل أورتيجا ما فعله بمفرده فجعل الكونغرس ينكص فيصوت لصالح مزيد من المساعدات إلى رجال كونترا. فقد أجبر أورتيجا هذا الكونغرس المتردد على التخلي عن الجهود التي يبذلها لصالحه وذلك بانصياعه لأوامر الروس بالحضور إلى موسكو لمناقشة غورباتشيف». وسكور إنما يشير في هذا إلى ما وصفه المؤرخ توماس ووكر بـ «رحلة متوازنة جداً إلى أوروبا» في أيار/ مايو ١٩٨٥ في محاولة للحصول على المساعدات، فتوقف في كل من الكتلة الشرقية وأقطار أوروبا الغربية، وهي رحلة نعتتها إدارة ريفان ووسائل الاعلام وعدد كبير مذهل من الليبراليين في الكونغرس الأمريكي بأنها «رحلة أورتيجا إلى موسكو». أما بالنسبة إلى سكور، وإلى عدد كبير

Robert Pear in: *New York Times*, 2/11/1989; *Boston Globe*, 3/11/1989; John Kerry in: (V) *CBS radio*, 3/11/1989, 8:30 a.m.; Adam Pertman in: *Boston Globe*, 2/11/1989; Brit Hume in: *ABC TV Evening News*, 7/11/1989; Editorials in: *New York Times*: 31/10/1989 and 1/11/1989; Mark Uhlig in: *New York Times*, 30/10/1989, and Daniel Schorr and Anthony Lewis in: *New York Times*, 5/11/1989.

فرد أورتيجا بصفته «بغيضاً» ولكن ليس من دون مرر بالاعلان أنه «كان ينوي الدفاع عن شعبه، والرّد بالنار على النار عندما توجّه إليه». انظر أيضاً: Mary McGrory in: *Washington Post* (13 November 1989).

مذهل من الليبراليين الآخرين، فإن محاولة نيكاراغوا الحصول على المساعدات في وقتٍ تقوم الولايات المتحدة بتدمير اقتصادها يعتبر عملاً مخزياً^(٩).

قدمت حقول الأخبار في جريدة نيويورك تايمز الصورة نفسها عن مهارة أورتيجا في اقتناص الهزيمة من بين فكي النصر، وكان دليلها على ذلك مثلين: الأول «رحلته الى موسكو التي أغضبت معارضيه ومؤيديه في أمريكا على السواء»؛ والثاني «انقضاضه على الانشقاق الداخلي الذي أثار إدانة دولية مشدوهة وحادة» في تموز/ يوليو ١٩٨٨، حين أربك رجال ساندينستا أصدقاءهم مرة أخرى «وأطلقوا النار على صدغهم فقتلوا أنفسهم»، كما قال أحد «الخبراء الأجانب». إن التهمة الأخيرة تشير الى نصر عظيم آخر أحرزته منظومة الدعاية الأمريكية. إن من الصحيح حقاً ظهور إدانة مشدوهة وحادة بعد أن فرقت الشرطة اجتماعاً في نانديم فاستخدمت الغاز المسيل للدموع لأول مرة على الإطلاق (بعد أن «رُشقت» . . . بالعصي والحجارة»، كما أوردت ذلك جريدة نيويورك تايمز في الفقرة ١٣، وهي حقيقة سرعان ما اختفت)، مما أدى إلى إدانة مشوية المشاعر لهذا «القمع الوحشي لحقوق الإنسان» وجاءت هذه الإدانة على لسان الكونغرس بمجلسيه (الشيوخ بنسبة ٩١ صوتاً ضد ٤، والنواب بنسبة ٣٥٨ صوتاً ضد ١٨) وعلى الصفحات الأولى من الجرائد الملأى بمقالات الاستنكار لبربرية ثوار ساندينستا، الأمر الذي دام طويلاً. في ذلك الوقت نفسه، كانت قوات الأمن تستخدم الغاز المسيل للدموع وتستخدم القوة لتفريق اجتماعات واحتجاجات في كوستاريكا والسلفادور وهندوراس وغواتيمالا، فلا يستدعي ذلك استنكاراً - ولا تغطية إخبارية. وهذا اجتهاد معقول في حالة دول الإرهاب التابعة للولايات المتحدة، وفيها لا تعتبر الأعمال المشابهة لما جرى في نانديم جديرة بالذكر في سياق الفضائح الاعتيادية التي استمرت طوال تلك الحقبة - وهي فضائح لم ينشر عنها كذلك شيء يذكر ولم تثر إدانة عامة علنية^(١٠).

لما كانت جريدة نيويورك تايمز تستذكر القضية الشهيرة حين قاربت أعمال ساندينستا ما يرتكبه عملاء الولايات المتحدة من انتهاكات ثانوية معتادة، كانت قوات المظليين الإسرائيليين تستخدم القوة لتفريق صلاة جامعة واحتجاج بالقعود من قبل مئة من الأمريكيين والأهالي في بيت ساحور، وكان هؤلاء يجتجون على رد الفعل الإسرائيلي الوحشي ضد العصيان المدني في هذه البلدة في الضفة الغربية (وقد أبعد الجيش عنها دعاة السلام والصحفيين الإسرائيليين)؛ كذلك كانت قوات كوري أكيينو تستخدم خراطيم المياه والغازات المسيلة للدموع لتفريق آلاف المتظاهرين المحتجين على رفضها السماح بإعادة جيشان فرديناند ماركوس لدفنه في تربة الوطن. هذان حدثان فقط مما يحدث عادة في الدول العميلة للولايات المتحدة فلا تراهما

Randolph Ryan in: *Boston Globe*, 9/6/1989; Alexander Cockburn in: *Wall Street (A) Journal*, 15/6/1989; *Nation*, 10/7/1989, and Thomas Walker, ed., *Nicaragua: The First Five Years* (San Francisco: Westview Press, 1986), p.133 (original emphasis).

Chomsky, *Detering Democracy*, chap.8, p.276.

(٩) انظر:

Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, انظر: لزيد من التفاصيل، ١٩٨٩)، pp.247ff.

الجريدة المذكورة شيئاً جديراً بالذكر؛ ولهذا الإغفال سببه أيضاً، لأن مثل هذه الأحداث تؤول إلى التفاهة إزاء الإساءات الأعظم التي ترتكبها الدولتان المذكورتان وغيرها من الدول العميلة للولايات المتحدة فتمر بلا ذكر أو تعليق ودون أي امتعاض^(١٠).

لقد استشاط كتاب جريدة نيويورك تايمز غضباً على وجه الخصوص لأن أورتيجا يجابه بالقوة «الخدوش التي يقوم بها رجال كونترا»، فيكشف بذلك عن أن «روحته الجديدة في المصالحة» ما هي إلا دجل. إن الولايات المتحدة لن تلجأ بالتأكيد إلى القوة لوقام آلاف من أفراد عصابات النهب والسلب تديرهم كوبا بأعمال القتل والاختطاف في هضاب كنتاكي (ولنقل مئات الألوف لنجعل التشبيه أقرب إلى الدقة). وللقارئ أن يتصور كيف سيزيد أولئك الكتاب ويرعدون بغضب ظاهر لو أن إسرائيل استدعت جيشها استجابة للخدوش التي يقوم بها متسللو منظمة التحرير الفلسطينية وهم يقتلون ويختطفون أفراداً من سكان مستوطنة تعاونية (كيبوتز) أو جنوداً من الاحتياطي وهم في طريقهم إلى التسجيل.

أما في اجتماع قمة الرؤساء فقد نظر إلى «الخدوش التي يقوم بها رجال كونترا» على نحو أكثر جدية مما نظر إليها في مكاتب الجريدة المذكورة في جزيرة مناهن في مدينة نيويورك. فقد كتب بروك لارمر أن رؤساء جمهوريات أمريكا اللاتينية يقولون «إنهم يتعاطفون مع ما يديه رجال ساندينستا الذين في الحكم من إحباط بشأن تعطيل الخطة الخاصة بإزالة مخيمات كونترا في هندوراس، . . . وإنهم يتفهمون غضب أورتيجا تجاه هجمات كونترا المتصاعدة داخل نيكاراغوا»، ويقرون بـ «أن شكواوه مشروعة»، وهم في الوقت عينه يتساءلون هل أن إرجاء وقف إطلاق النار كان هو الخطوة الصحيحة. وينقل لارمر عن دبلوماسي أجنبي في مانغوا قوله: «هناك عدد من أقطار أمريكا اللاتينية يقوم فيها التمرد هنا وهناك، وسيكون من النفاق أن نتقد هذه الأقطار ثوار ساندينستا لأنهم يفعلون بالضبط ما تفعله هي نفسها - تنفيذ مجهود صدامي يرمي إلى مكافحة التمرد»^(١١).

ولكن النفاق هو اسم اللعبة، وإن الذي يعرف قواعدها سيفهم معنى «عاصفة الغضب العامة» في الكونغرس ووسائل الإعلام.

لعل التعليق الأرق الذي قيل عن أورتيجا هو أنه قد أثبت مرةً أخرى أنه سياسي رديء^(١٢). وهذا الاستنتاج له ميزته. فبهذا المعنى ذاته يمكن أن ينتقد الطبيب المعالج الذي يحاول أن يقنع مرضاه النفسانيين المصابين بالانقطاع عن الواقع بحجة عقلية بأن العالم هو ليس كما يرونه هم، فيقال عنه إنه «طبيب نفساني رديء». قد لا يكون أورتيجا، ككثيرين

(١٠) Associated Press: 3/11/1989 and 5/11/1989, and United Press International and Boston Globe, 4/11/1989.

Editorial in: New York Times, 3/10/1989, and Brook Larmer in: Christian Science Monitor, 3/11/1989.

(١٢) مقتبساً الناشط السلمي جيم موريل: Adam Pertman in: Boston Globe, 2/11/1989.

سواه في العالم الثالث، محيطاً بخصلة المرض النفسي المتصف بالانقطاع عن الواقع الموجودة في الثقافة الفكرية السائدة، والموجودة على الأخص في المذهب القائل بأن ما من أحد له الحق في الدفاع عن نفسه ضد هجوم من الولايات المتحدة. ولهذا المذهب جذور عميقة في التاريخ الأمريكي. وهو يفسر السبب لماذا يمكن تصوير أمريكا بأنها ضحية الأفعال الشريرة التي قامت بها فيتنام - ولماذا لا يقشع بدن القارئ، وهو يقرأ منذ مئتي سنة، وبالتفديس اللازم، تلك الكلمات التي سطرها الأوائل في «إعلان الاستقلال» ودانوا فيها الملك جورج الثالث لأنه أطلق العنان «للهنود المتوحشين القساة» ضد المستعمرين الأبرياء. ليس هناك من شح في الأمثلة على ما نقول.

كان هذا المذهب الأساسي فاعلاً طوال الحرب ضد نيكاراغوا. ففي آب/ أغسطس ١٩٨٨، وبعد خطب التأييد الحاسية التي ألقاها زعماء الحائتم، أصدر مجلس الشيوخ «تعديل بيرد» الذي يدعو إلى تقديم مساعدات عسكرية إلى رجال كونترا إذا نفذ ثوار ساندينستا أي «عمل عدائي» ضدهم. كان رجال كونترا، قبل ذلك بثلاثة أيام، قد هاجموا سفينة الركاب المكتظة المسماة «بعثة السلام» فقتلوا شخصين وجرحوا سبعة وعشرين، من ضمنهم كاهن معمداني من نيو جيرسي يرأس وفدًا دينياً أمريكياً. لم يذكر السناتور بيرد والسناتور دود وغيرها شيئاً عن هذا الحادث، ولكن منطقتهم واضح للعيان: إذا لجأ ثوار ساندينستا الغدارون إلى «عمل عدائي» لمنع مثل هذه «الحدوش»، فإن لنا الحق كما هو بين بأن نعاقبهم على جريمتهم هذه بإرسال الأسلحة إلى قواتنا بالنيابة التي ترهب نيكاراغوا. وبما أن هذا الموقف يعتبر قوياً أخلاقياً ومتفقاً مع المبادئ، فإنه لم يثر كلمة تعليق واحدة على الإطلاق^(١٣).

ظهر هذا التعليل ذاته خلال التخويف بمسألة طائرات ميغ بين حين وحين، وهي حكاية اختلقها رجال ريغان المتخصصون بإثارة المشاعر. فحين روجت إدارة ريغان هذه القصة في سنة ١٩٨٤ كجزء من حملة ناجحة لإزالة الانتخابات في نيكاراغوا من التاريخ، استجاب الحائتم لها قائلين إذا كانت التهمة صحيحة فسيترتب على الولايات المتحدة أن تقصف نيكاراغوا، لأن هذه الطائرات النفاثة المصنوعة في الخمسينيات «قادرة كذلك أن تكون ضد الولايات المتحدة»، لذا فهي خطر على أمننا (السناتور بول تسونغاز من ولاية ماساتشوستس، مع تأييد من حائتم كبار آخرين)^(١٤). وحين فضح أمر هذا الافتراء بعد أن أدى غرضه ظهر بعض الانتقاد لوسائل الاعلام لأنها ابتلعت دعاية الحكومة دون تبصر، ولكن الحقيقة المهمة فعلاً قد تم تجاهلها: ألا وهي الانفاق العام على أن مثل هذا السلوك من جانب نيكاراغوا لن يكون مقبولاً على الإطلاق. أما السبب لهذا السهو فسيط: تقضي سنن الثقافة السياسية بأن من الفضائح الجسيمة أن تحاول نيكاراغوا الدفاع عن نفسها ضد العمليات الإرهابية التي تديرها الولايات المتحدة.

Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.57ff. and 251.

(١٣) انظر:

(١٤) ورد كذلك تعليقات مماثلة لأحد «الحائتم» الديمقراطيين كريستوفر دود، في:

Boston Globe, 9/11/1984.

إن نيكاراغوا، بالطبع، لا تهتم اهتماماً خاصاً بطائرات ميغ. كان بود زعامة ساندينستا أن تقول لكل من يسأل إنها كانت تفضل ويسرور حصولها على طائرات نفاثة من فرنسا. ولكن جهودها للحصول على أسلحة من فرنسا قد عطلت بضغط من واشنطن، التي أصرت أن يكون تسليم نيكاراغوا من قبل الروس وحدهم حتى يستطيع المعلقون أن يشيروا، بنبرات تنذر بشرٍ مستطير يناسب الحال، إلى «نوار ساندينستا المجهزين بسلاح سوفياتي» كلما أُميدت المهزلة أسبوعاً بعد أسبوع؛ فاستعمال جملة «نوار ساندينستا المجهزين بسلاح فرنسي» لا يكون لها ذلك الوقع نفسه أبداً. كان كل هذا معروفاً جيداً، ولكن، بما أنه يناقض المتطلبات العقائدية، فقد ظل دوغما نشر ودوغما مناقشة.

كان مفهوماً كذلك طوال أمد المسألة أن طائرات ميغ العتيقة التي اتهمت نيكاراغوا بأنها تحاول جلبها سراً إلى أراضيها لا يمكن أن يكون لها إلا هدف واحد: حماية مجال نيكاراغوا الجوي من طلعات التموين الجوية التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية وكان يتطلبها الإبقاء على قوات الإنابة التابعة للولايات المتحدة في ساحة القتال، ومن طلعات الاستطلاع المنتظمة التي كانت تزود تلك القوات بآخر المعلومات، دقيقةً بدقيقة، عن مواقع قوات نيكاراغوا، لكي تتمكن من مهاجمة الأهداف المدنية دون أن تتعرض القوات لخطر ما، بمقتضى ما زُوِّدت به من تعليمات وما تلقته من تدريب. كل هذا مفهوم ولكنه لا يكاد يذكر. وقد أجري جرد لأعداد الجريدة الليبرالية بوسطن غلوب، ولعلها أقل الصحف الأمريكية عداءً لساندينستا، فأسفر الجرد عن إشارة واحدة فقط في إحدى الافتتاحيات إلى الحقيقة القائلة إن نيكاراغوا تحتاج إلى قوة جوية لـ «صد الهجمات التي تقوم بها قوات كونترا التي تديرها وكالة الاستخبارات المركزية، وإيقاف أوردع طلعات التموين الجوية» (عدد الجريدة الصادر في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦). والاستنتاج يظهر جلياً لا لبس فيه مرة أخرى: ليس لأحد حق الدفاع عن النفس ضد هجوم أمريكي.

إن الإخفاق في الإحاطة بهذه الجوانب من الثقافة السياسية الأمريكية أمر شائع. ففي أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، عبر وزير خارجية نيكاراغوا، ميغويل ديسكوتو، بشكل شخصي، عن آمال كبيرة باجتماع الرؤساء المقرر عقده في كانون الثاني/ يناير، وكانت لجنة التحقق والمراقبة الدولية ستقدم فيه تقريرها عن تقيّد أقطار أمريكا الوسطى باتفاقات آب/ أغسطس ١٩٨٧. كان الوزير واثقاً من أن يأتي التقرير في صالح نيكاراغوا، ومن أن ذلك سيدفع إلى الأمام عملية تحقيق الأهداف التي تبتغيها الاتفاقات. وجاءت توقعاته بشأن التقرير صحيحة؛ أما بشأن ما يترتب على ذلك فقد كان الوزير مخطئاً تماماً. لقد أخفق في فهم بعض الحقائق الأولية الخاصة بالديمقراطية الغربية. فقد كانت الحكومة الأمريكية ملتزمة بتقويض الاتفاقات؛ لذا ستقوم الصحافة الحرة بأداء واجها بإخلاص، وسيكون من شأن توزيع السلطات القضاء على الحقائق وجعلها لاغية. هذه هي، مرةً أخرى، قواعد اللعبة.

وتنطبق هذه القواعد على نحو عام، لا تشذ عنها الحالة الحاضرة التي نحن بصدها. وهكذا ففي آذار/ مارس ١٩٦٤، حين كان المحرر التنفيذي لجريدة نيويورك تايمز، ماكس

فرانكيل، يتعلم حرفته كمراسل حربي في الهند الصينية، قامت قوات من جيش سايجون يرافقتها مستشارون أمريكيون بمهاجمة قرية كمبودية فسقط عدد من أهالي القرية بين قتيل وجريح. وبما أن أحد طياري الجيش الأمريكي قد وقع أسيراً فلم يكن من الممكن تجاهل الحادثة أو إنكار وقوعها بالطريقة المعتادة. فبادر فرانكيل إلى الكتابة عنها بسخط عظيم - ضد الأمير سيهانوك الذي «يدوس على أقدام الولايات المتحدة، متزعمًا الرهط في التحريض على دولة عظمى، ومستعيراً صفحة من كتاب فيدل كاسترو» بتجرؤه على طلب التحويضات عن هذه الفظاعة التي ارتكبتها الولايات المتحدة. كنّا نحن الأبرياء الذين أسيء إليهم^(١٥).

وعلى النمط الذي جرى في هذه القضية يرث عملاؤنا بانتظام الحقوق ذاتها. فقد كتب كبير المراسلين الدبلوماسيين لجريدة نيويورك تايمز، توماس فريدمان، يقول: «في ١٩٨٢ وصل الجيش الإسرائيلي إلى بيروت كأنه مجموعة من الأبرياء في الخارج وتركها بعد بضعة أشهر كأنهم مجموعة من السياح الغاضبين الذين هوجموا من الخلف بقصد السلب، واستغفلوا بالغش والتدليس، وسرقت حقائبهم جميعها مع صكوك المسافرين العائدة لهم الموجودة في داخلها». وكما يعلم هذا المراسل جيداً قام هؤلاء الأبرياء الغزاة بقتل السجناء والمدنيين وأساءوا معاملتهم بوحشية وحطموا ما لديهم، وجعلوا كل ما في طريقهم هباءً منثوراً؛ وهم لم يتركوا لبنان، باستثناء ١٠ بالمئة من أراضيه التي ضمها إليهم من الناحية العملية، إلا بسبب المقاومة غير المتوقعة التي أنزلت بهم من الإصابات أكثر مما هم على استعداد لقبّله. إن الكلام المكتسب أعلاه قام باختياريه روجر روزنبلاط كمثّل صارخ على «الإدراك الحاد» الذي يتمتع به فريدمان فنشره في مقال جدير بالثناء على الصفحة الأولى من حقل «مراجعة الكتب» في جريدة نيويورك تايمز المذكورة^(١٦).

ثانياً: الضيوف وقد أخذ بهم الاضطراب كلّ مأخذ

لم يكن بوش هو الضيف الوحيد في حفلة الحديقة الذي دُعر من سوء سلوك الحيوان غير المرغوب فيه. ففي السرد الذي أوردته جريدة نيويورك تايمز لجرائم أورتيغا، تستشهد الجريدة بأقوال رئيس جمهورية السلفادور، ألفريدو كرسيتياني، الذي نعى على أورتيغا قراره بإلغاء وقف إطلاق النار المعلن من حكومته من جانب واحد، وتقل عنه قوله إن هذا الإلغاء «قد دمّر كل شيء أنجز حتى الآن، وأنه سوف يعقد الوضع كثيراً»^(١٧).

لم تكن السلفادور، بالطبع، قد أعلنت أي وقف لإطلاق النار. على العكس، فحين

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988), pp.269-270.

(١٦) Thomas Friedman, *From Beirut to Jerusalem* ([n.p.]: Farror Straus Giroux, 1989), p.128, and Roger Rosenblatt in: *New York Times Book Review*, 9/7/1989.

Lindsey Gruson in: *New York Times*, 29/10/1989.

(١٧)

أعلنت FMLN وفقاً لإطلاق النار من جانب واحد إظهاراً لحسن نيتها خلال محادثات السلام التي كانت قد بادرت إلى البدء بها قبل ذلك ببضعة أسابيع، كان جواب العسكر في السلفادور قيامهم بشن عمليات في معظم المناطق التي فيها قواعد للثلاثين والجوءهم إلى التعجيل باحتجاز أعضاء النقابات الناشطين، وغير ذلك من الإجراءات القمعية. وفي خلال الفترة التي سبقت انتخابات آذار/ مارس ١٩٨٩، قامت القوات المسلحة كذلك بتصعيد عملياتها - وهي أعمال أشيد بها على نطاق واسع في الولايات المتحدة بصفتها تدل على الإخلاص لعملية الانتخاب. أما إذا أردنا أن نبيّن حكماً عن طريق ردّ الفعل هنا فما علينا إلا أن نفترض أن الاسهام الآخر كان متمثلاً بوجود القوات عند صناديق الاقتراع حيث بوسع أفرادها مراقبة الصناديق الشفافة التي يضع فيها الناخبون أوراقهم المرقمة وهي أوراق رقيقة جداً بحيث ترى علامة (x) التي يخطها الناخب على ورقته حتى من خلال ظهرها - هذا كله ظهر بوضوح في صور التقطها مراقبون مستقلون من الولايات المتحدة، إن لم نقل أنه ظهر في وسائل الاعلام^(١٨).

عندما كان كرستياني يعني على أورتيجا إخلاله السيء الذوق بالنزهة، انفجرت قبلة في مقر إحدى النقابات الكبيرة المناهضة للحكومة قتلت عشرة أشخاص في جملتهم فيبي اليزابيت فيلاسكيز، الزعيمة النقابية والمتقدمة العيفة للحكومة. وقد ناشدت منظمة العفو الدولية الحكومة التحقيق بالانفجار، وقالت إنه بعد هجوم FMLN على مجمع وزارة الدفاع في اليوم السابق أصدر وزير الدفاع الجنرال لاريوس بياناً يقول إن الحركة العمالية ستحمل النتائج. وقبل ذلك ببضع ساعات انفجرت قبلة أخرى فأصابت بأضرار جسيمة مقر «لجنة أمهات المختفين» وجرحت أربعة أشخاص بينهم طفل يبلغ ثلاثة أشهر من العمر. وقد أفاد سكان الأمكنة المجاورة أنهم رأوا جنوداً بزيتهم الرسمي هاربين من مكاتب اللجنة قبيل الانفجار. ذكر لندزي غروسون في جريدة نيويورك تايمز «أن الهجمات جاءت عندما أخذ المراقبون والدبلوماسيون الغربيون يلاحظون ارتفاعاً حاداً في انتهاكات حقوق الإنسان وتصاعداً شديداً في القمع، بما في ذلك التزايد الكبير في استخدام التعذيب الجسدي والنفسي من قِبَل القوات المسلحة، وفي عدد المحتجزين من الفلاحين وأعضاء النقابات والتلاميذ». وقالت ماريا جوليا هرنانديز، مديرة المكتب الكنسي لحقوق الإنسان «إن الاحتجاز والاختفاء والتعذيب تزايدت كلها مؤخراً. والمشكلة بنوية. فالعساكر يملكون من القوة أكثر مما في يد رئيس الجمهورية في هذه الديمقراطية الشهيرة». وقال كبير الأساقفة ريفيرا إي داماس في موعظته الدينية يوم الأحد، إن المكتب الكنسي المذكور يعتقد أن «كثاب الموت الشريرة» كانت هي المسؤولة عن الانفجار، ودعا إلى «تحقيق في العمق لإنهاء هذه المذابح إلى الأبد»^(١٩).

(١٨) انظر صور وتقارير الصحفي المستقل تيري آلن في ريتشموند، فيرمونت، نُقلت الى الكونغرس (دون أي ردّ فعل)، في: Chris Norton in: *Christian Science Monitor*, 22/9/1989.

(١٩) عن تقرير هروب الجنود، انظر: Lindsey = Douglas Farah in: *Boston Globe*, 1/11/1989;

وكما هو التقليد المعتاد عُزِي العنف المتصاعد إلى «متطرفين من اليسار واليمين»، والحكومة ذات التفكير الإصلاحى تقف جانباً في عجز يائس. وهذا هو الأسلوب المألوف الذي يغطي به كتاب الصحف والمعلقون وحمائم الكونغرس تأييدهم الضمني لكتائب الموت وغيرها من الطرق «المستخدمة لحماية الحكومة من المساءلة عن التعذيب والاختفاء والإعدامات التي تنفذ خارج نطاق القانون التي ترتكب باسمها» (منظمة العفو الدولية، في تعزيزها تحليلات مستقلة أخرى). إن مصدر الإرهاب يتضح بصورة وافية من المنعة التي بها يجري الإرهاب، ناهيك عن الأدلة المباشرة الكثيرة التي تدين قوات الأمن - هذه حقائق بديهية أكدها مراقبو حقوق الإنسان باستمرار، دون جدوى. ذكر غروسون في صدد إشارته إلى موكب جنازة ضحايا الانفجار، وسمى الموكب «مظاهرة» أنه خلال تشييع الضحايا الست قذف الجنود علب الغاز المسيل للدموع في صفوف المتظاهرين^(٢٠).

وبينما كان ضيوف حفلة الحديقة مضطربين لتحمل وجود أورتيغا بينهم في سان خوسه، كان سيزار فيلمان خويا مارتينيز، الهارب من جيش السلفادور، يخبر الصحفيين ومساعدى أعضاء الكونغرس في واشنطن عن اشتراكه في عمليات تعذيب وقتل تقوم بها مجموعة القوات الخاصة المسماة GC-2، التابعة للفوج الأول في جيش السلفادور، بعلم أكيد من مستشارها الأمريكين «وكانوا يسيطرون على الدائرة» - هذا إلا إذا اختاروا ألا يعلموا لأسباب تكتيكية. زعم خويا مارتينيز أن الأوامر التي تلقاها كانت صادرة من هيئة رؤساء الأركان المشتركة لجيش السلفادور ومرسلة إلى قادة الفوج، وأنه رأى أوامر باثنتين وسبعين عملية إعدام اعتباراً من شهر نيسان/ أبريل حتى تموز/ يوليو، وأنه شارك في ثمانية من هذه الإعدامات التي قامت بها كتائب الموت. وقال إن الضحايا يضربون خلال التحقيق حتى يشرفوا على الموت ثم تُجَزَّ رقابهم عادة وتلقى جثثهم من مرتفع إلى مياه المحيط الهادىء، أو تدفن في مقابر سرية؛ وسرد تفاصيل دقيقة جرى توثيق أجزاء عديدة منها من مصادر مستقلة. ومن بين ضباط الفوج الأول، الذين قال إنهم من المشاركين، قائد الفوج السابق، وهو الآن نائب وزير الدفاع والقائد الحالى لبطارية بللوزو وهي من صفوة القوات. واتهم هؤلاء وغيرهم من المذكورين بأنهم «قادة لما يُعرف بفصائل الموت ومن العاملين فيها...» بينما نفت إدارة بوش هذه الاتهامات ولو أنها أقرت بأنها «خطيرة جداً» وزعمت أن التحقيقات جارية^(٢١).

Gruson in: *New York Times*, 1/11/1989; *Amnesty International and Associated Press*, 6/11/1989; and Chris Norton in: *Christian Science Monitor*, 6/11/1989.

توتيليا ليجال الذي اقتبست عنه لجنة العمل الوطنية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في السلفادور في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر.

Rivera Damas in: *Boston Globe*, 6/11/1989.

ملاحظة قصيرة في صفحة ٣٥:

New York Times, 3/11/1989.

(٢٠)

Associated Press: 26, 27, and 28/10/1989; *Washington Post* (27 October 1989); *Boston Globe*, 29/10/1989, p.26, and *El Salvador on Line* (ESOL), 30/10/1989.

القصة الحقيقية، كما كُشفت تبويهاً، كانت أن إدارة بوش سعت بكل وسيلة إلى اخرامس خويا مارتينيز، وترحيله =

في الأيام القليلة التي سبقت اجتماع الرؤساء شجبت حكومة كرسيتاني، مقترح السلام الذي تقدمت به فروليسا (FMLN) لأنه يدعو إلى إزاحة الضباط العسكريين المشتركين في القذائف الجماعية التي ارتكبت في الثمانينيات. اجتمعت القيادة العسكرية بأسرها مع الصحفيين وندت هذا الطلب بأنه «خطئ وسخيف ومستحيل»، وصرح بهذا أيضاً القاتل السيء الصيت روبرتو دوبيسون، الرئيس الفخري مدى الحياة لأرينا ARENA. وندد كرسيتاني أيضاً بهذا المقترح علناً فوصفه بأنه «سخيف»؛ ولا شك أن من السخف أن نتوقع من حكام البلاد الفعليين أن يقوموا بالتطهير ضد أنفسهم. والظاهر أن جريدة نيويورك تايمز قد وافقت على ذلك. فقد كتب لندزي غروسون يقول إن الحكومة وفروليسا كلاهما لا يحاول «أن يدفع بعملية السلام الوليدة إلى الأمام». كلاهما ينوي أن يسجل نقاطاً لصالحه في المناقشة. والبرهان على ذلك هو أن الحكومة تطالب باستسلام فروليسا التام «دون أن تقدم تنازلات إلى الثوار ودون أن تعالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية المهمة التي دفعت رجال العصابات إلى حمل السلاح»، في حين دعا الثوار إلى طرد قادة كبار كانت لهم صلة بانتهاكات حقوق الإنسان - اقتراحان غريبان على حدٍ سواء^(٢١).

بيد أن منسق اللجنة الدائمة لجماعة «المناقشة الوطنية من أجل السلام» التي بدأتها الكنيسة لم يوافق على ذلك. قال إن الأحرى هو «أن التنظيف الذاتي والتحول من حال إلى حال» للقوات المسلحة أمر ضروري لإنهاء الإساءات والاسهام في تحقيق السلام^(٢٢). إن مشكلة السيطرة على العساكر هي المشكلة المألوفة التي تنشأ في كل دول الإرهاب في أمريكا اللاتينية التي أقامتها الولايات المتحدة أو دعمتها سنين عديدة. إنها مشكلة غير قابلة للحل طالما ظلت الهياكل المؤسسية على حالها دون تغيير كما تطالب واشنطن بموافقة عامة من النخب المحلية.

في اليوم السادس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر، وكان كرسيتاني في طريقه إلى سان خوسه، قذفت قبلة يدوية متشظية على جمهرة من التلاميذ في جامعة السلفادور العامة وكانوا يستعدون لمسيرة إحياءً لذكرى اغتيال هربرت أنابا الناشط في حركة حقوق الإنسان. جرحت القبلة خمسة عشر تلميذاً كانت جروح خمسة منهم بليغة. غادر الفاعلون من بوابة في الجامعة تحت حراسة قوات من فوج المشاة الأول. وفي اليوم نفسه اختطف ثلاثة من تلاميذ الجامعة من قبل قوات الأمن. وقال عميد الجامعة إن الحكومة، التي شنت هجوماً على الجامعة ودمرت قسماً منها في سنة ١٩٨٠، فسقط عدد من القتلى وعطلت الدراسة مدة أربع

= إلى السلفادور قبل أن تسبب معلوماته الكثير من الضرر.

Chomsky, *Detering Democracy*, chap.12, pp.389ff.

انظر:

Associated Press, 20/10/1989; *El Salvador on Line*, 30/10/1989, and Lindsey Gruson (٢٢) in: *New York Times*, 18/10/1989.

El Salvador on Line, 30/10/1989.

(٢٣)

Chomsky, *Detering Democracy*, pp.268ff.

حول النقاش الوطني، انظر:

سنوات، تنوي الآن «إزالة الجامعة من الوجود... من خلال أساليب الإرهاب». ووقعت فظائع أخرى في الأيام التالية. وعزا مدير مكتب حقوق الإنسان في الجامعة اليسوعية هذه الفظائع المستمرة ضد المدنيين الى «استراتيجية عامة للحرب والقمع». وقبل ذلك بأسابيع، حدثت موجة من الاختطاف والاعتصاب والتعذيب وغير ذلك من الانتهاكات الموجهة ضد نقابات العمال والمنظمات الشعبية الأخرى. ووصف الناشطون في حركة حقوق الإنسان هذه الموجة من القمع بأنها «حملة يقوم بها الجيش لبت الرعب في قلوب السكان»^(٢٤).

كانت جامعة السلفادور العامة تحت سيطرة الفوج الأول الذي كان يرتكب فظائع منتظمة فيها متمتعاً بالحصانة المعتادة. وهكذا، ففي السابع عشر من تموز/ يوليو أطلقت القوات التي تحرس مداخل الجامعة النار على التلاميذ فجرحت عشرة منهم. كان هؤلاء يحتجون على الوجود العسكري ويمارسون ضغطاً من أجل إطلاق سراح أربعة عشر تلميذاً وأستاذاً، كانت قوات الأمن قد احتجزتهم في الأسابيع الأخيرة. ادعى الرئيس كرستياني أن الجنود لم يفتحوا النار إلا بعد أن هاجمهم التلاميذ، ولكن مدير الجامعة نفى هذه التهمة، ووصف هجوم الجيش بأنه «عمل من أعمال العدوان» ضد الجامعة مشيراً إلى أن الجنود لم يصابوا بأذى. بعد خمسة أيام نسفت مطبعة الجامعة اليسوعية التي تنشر عدداً من المجلات، وهي دوريات تحلل سياسات الحكومة وتنتقدها. وأنحت سلطات الجامعة باللائمة على العساكر وقالت إن المهاجمين اقتحموا الجامعة من خلال الجدران في حين كانت المدينة تحت «حراسة عسكرية مشددة» والتنقل فيها أمر عسير، وأن النصف كان «جزءاً من الهجمات والاتهامات ضد اليسوعيين». لم يظهر هنا أي اهتمام^(٢٥).

وفي أواخر أيلول/ سبتمبر، أثنى السناتور دود، زعيم الحائث في الكونغرس، على حكومة أرينا واحترامها الجديد لحقوق الإنسان، عند عرضه بالاشتراك مع السناتور جيسي هيلمز مشروع قرار يقضي بزيادة المساعدات العسكرية الى السلفادور. قبل ذلك بيومين كان الجيش قد هاجم كنيسة لجأ إليها المحتجون هرباً من شرطة الاضطرابات، التي رشتهم بالغاز المسيل للدموع وضربتهم وأوقفت واحداً وستين من الناشطين في الحركة العمالية، ظهر منهم في المحكمة تسعة وثلاثون وعليهم الكدمات وآثار الضرب الأخرى. وبعضهم يكاد لا يقدر على السير، وادعى عدد منهم التعرض للاعتصاب. ووافق الكونغرس على مشروع دود - هيلمز لزيادة المساعدة العسكرية مع رفض تقييدها بشروط تتعلق بحقوق الإنسان. ودان كبير الأساقفة ريفيرا اي داماس هذا القرار وأهاب بأن «تخصّص المساعدات لتأهيل الآلاف من أهالي السلفادور الذين شوهمتهم الحرب لا لشراء الأسلحة»^(٢٦). أما الجرائد المشهورة فقد تجاهلت مرة أخرى

El Salvador on Line, 30/10/1989, and Frank Smyth in: *Austin American-Statesman*, (٢٤) 28/9/1989.

Central America Report (CAR) (Guatemala), 28/7/1989. (٢٥)

ظلت الصحافة والكونغرس غير مباليين حتى صرّح ستة مفكرين يسوعيين بارزين بعد ذلك بيضعة أسابيع، عقب إرسال هذا المقال الى الصحافة للنشر.

= *Washington Report on the Hemisphere (Council on Hemispheric Affairs)* (٢٦)

كل هذا، واختارت بدلاً من ذلك أن تذكر قراءها بأحداث نانديم في تموز/ يوليو ١٩٨٨، مع التعبير الملائم عن الامتعاض والرعب من الأعمال الفظيعة التي يرتكبها الحيوان الذي يفسد الآن حفلة الحديقة.

إن المرء ليجتث عبثاً عن اقتراح يفيد أن على السلفادور - أو غواتيمالا، والوضع فيها أسوأ بكثير - أن تكبح جماح عساكرها للأخذ بيد إمكانات الديمقراطية والسلام. إن زعماءها ليسوا خنازير في نزهة، بل ديمقراطيون محترمون (وإن كانوا غير فعالين نوعاً ما)، وإن حكماها العسكريين يقومون «بإصلاح» الممارسات الفظة الماضية وتجاوزها تحت تأثير الولايات المتحدة الحميد - عملية دائمية لا تتركها الحقيقة المزعجة.

ثالثاً: من الوهم إلى الواقع

نتقل الآن من عالم البنى الأيديولوجية إلى عالم الأحداث الجارية. كانت نيكاراغوا، كما ذكرنا، قد دعت إلى اجتماع يعقد في مقر الأمم المتحدة لتطبيق اتفاقات تيلا المعقودة في آب/ أغسطس ١٩٨٩ الموقعة من رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى، والمقتصرة الآن على نيكاراغوا وفقاً لما أملتته الولايات المتحدة. وقد شارك في هذا الاجتماع، كما تقرّر حكومتا نيكاراغوا وهندوراس ومثّلون عن كونترا واللجنة الدولية للتحقق والعدم.

رفضت هندوراس على الفور الدعوة إلى الاشتراك وبينت أنها غير مسؤولة عن القواعد التي تشرف عليها الولايات المتحدة في أراضيها، وأنها لا تنوي تنفيذ التزامها بموجب اتفاقات تيلا لتطبيق تسريح قوات كونترا بحلول كانون الأول/ ديسمبر. ولئن أقام ثوار كونترا معسكرات في مناطق من هندوراس سيطروا عليها بعد طردهم السكان المحليين منها وأخذوا يشنون الهجمات داخل نيكاراغوا من قواعدهم في هندوراس، فهذا ليس من شأن هندوراس ذات السيادة. كان الغرض من هذه المناورات يتلخص بما يلي: بدلاً من أن يؤدي الاجتماع في مقر الأمم المتحدة إلى إنشاء آلية لتطبيق عملية السلام (التي التزم البيت الأبيض والكونغرس بتعطيلها منذ زمن) سيكون من الممكن تصوير الاجتماع على أنه نصر لقوة الولايات المتحدة؛ أي على أنه اعتراف متردد من ساندينستا بشرعية ثوار كونترا في اجتماع وجهاً لوجه من النوع الذي «كنا ندعو إليه من أمدٍ طويل» (مارلين فيتر ووتر، الناطق بلسان البيت الأبيض)^(٣٧). هذا، وبإزاحة ممثلي هندوراس من المباحثات يكون بوسع الولايات المتحدة كذلك أن تحمي سياستها في إدامة ثوار كونترا انتهاكاً لاتفاقات تيلا.

(COHA) (10October 1989); *Boston Globe*, 20/9/1989, *El Rescate Human Rights Chronology* = (September 1989).

Mark Uhlig in: *New York Times*, 3/11/1989, and Adam Pertman in: *Boston Globe*, (٢٧) 4/11/1989.

وافقت هندوراس في ما بعد على مراقبة المحادثات، ولكن من دون المشاركة فيها.

Boston Globe, 7/11/1989.

كانت هذه الأساليب التي اتبعتها واشنطن مفهومة كل الفهم وتتفق مع الأهداف الاستراتيجية الطويلة المدى. إن تفضيل القوة على الدبلوماسية أمر تقليدي وله فائدته النسبية. ولكن كان رأي النخبة في الولايات المتحدة بحلول سنة ١٩٨٦ معارضاً معارضة ساحقة للاعتماد على رجال كونترا (٨٠ بالمئة من القادة، كما تفيد استطلاعات الرأي). وقد فهم المراقبون من ذوي التفكير السديد أن الحرب الاقتصادية والعقائدية هي من الوسائل الأقل كلفة لخنق وتدمير قطر ضعيف مملق ويعتمد على علاقاته مع الولايات المتحدة ولا يملك القدرة على إثارة الرأي العام الداخلي والدولي وما في ذلك من تأثير جانبي سلمي. وفي الوقت عينه يجمع رأي النخبة على وجوب الحفاظ على دول الإرهاب التابعة للولايات المتحدة وعلى حماية قادتها - ويوصفون بالديمقراطيين - من أي تحدي يواجههم وهم يؤدون وظيفتهم في خدمة الامتيازات والثروة، ويقتلون ويعذبون من يقف في طريقهم. كان أنصار ريغان، بما عرف عنهم من إصرار على العنف من أجل العنف، في حالة عزلة متزايدة.

أصبح واضحاً بحلول ١٩٨٨ أن قوات كونترا لا يمكن إدامة بقائها كقوة عسكرية رئيسية داخل نيكاراغوا. ولكن كان واضحاً أيضاً أن جيشاً من المرتزقة في هندوراس وشيئاً من الإرهاب مجري بانتظام من شأنها الحيلولة دون تسريح الجنود في نيكاراغوا وضمان المزيد من المعاناة بين أفراد الشعب، وعلى العموم ترويح الهدف الأساسي القاضي بخنق القطر وجعل سكانه المتمردين يدركون أن البقاء يتطلب الاستسلام لإرادة السيد المطاع في نصف الكرة الغربي. وقد أوضح أحد مسؤولي وزارة الدفاع في أيار/ مايو ١٩٨٨ قائلاً:

هؤلاء الرجال الأشداء البالغ عددهم ألفين [الذين بقي عليهم الولايات المتحدة داخل نيكاراغوا] يمكنهم توجيه شيء من الضغط على حكومة نيكاراغوا وإجبارها على استخدام مواردها الاقتصادية من أجل العساكر ومنعها من حل مشاكلها الاقتصادية - وهذه نقطة إضافية... إن أي شيء يضع ضغطاً على نظام ساندينستا ويلفت الانتباه إلى غياب الديمقراطية ومنع رجال ساندينستا من حل مشاكلهم الاقتصادية هو نقطة إضافية.

صرح إسرائيل غاليانو، أحد قادة الكونترا، في مقابلة أجريت معه في آب/ أغسطس ١٩٨٩ قائلاً: «إننا على ثقة بأننا سنكون قادرين على جعل ثوار ساندينستا بالتأكيد في حال لا يستطيعون فيه العيش بسلام». إنما كان قد صار معروفاً أن رجال كونترا ليسوا إلا قوة عسكرية فقط بعد أن جرى التخلي عن المدعيات كلها بشأن مؤهلاتهم الديمقراطية. وقد ذكر أحد المسؤولين الأمريكيين قائلاً بصراحة: «كنا نعرف دائماً أن العساكر هم الذين يتولون السلطة، تماماً كما هو الحال في الديمقراطيات الناشئة؛ أما الجهاز السياسي فقد طعم تطعياً» من قبل الولايات المتحدة. وفي حقيقة الأمر كان الغرض الرئيسي من التطعيم الفاشل هو وضع كمية من الحنطة في مطحنة رجال الدعاية، ولم يعد ذلك ضرورياً الآن^(١٨).

Doyle McManus in: *Los Angeles Times*, 28/5/1988; Israel Galcano in: *Associated Press*, 28/10/1989, and Mark Uhlig in: *New York Times*, 5/11/1989.

إن هذه السياسات الأمريكية إنما تعيد فقط ذكر الشروط الأساسية للمنهاج الذي أقرته الإدارة في سنة ١٩٨١، وقد لخصه ديفيد ماك ميشيل، المحلل السابق في وكالة الاستخبارات المركزية، حين أدلى بشهادته أمام المحكمة العالمية قائلاً: إنه يرمي إلى استخدام جيش الإنابة (كما ساء مؤيدو إقامته في الوثائق الداخلية) لغرض «استفزاز هجمات عبر الحدود تشنها قوات نيكاراغوا وبذلك تتخذ الهجمات دليلاً لإظهار طبيعة نيكاراغوا العدوانية»؛ وللضغط على الحكومة «لكي تنقُض على الحريات المدنية داخل نيكاراغوا ذاتها، فتوقف المعارضة لها عند حد، وتظهر طبيعتها الاستبدادية الكامنة فيها على ما يُزعم»؛ وتقوّض اقتصادها المزق^(٢٩).

وكما بحثنا سابقاً، كانت الولايات المتحدة قد نبذت باحتقار منذ اللحظة الأولى اتفاقية أسكيولاس - ٢ التي عقدها رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى في آب/ أغسطس ١٩٨٧. ففي الحال صدّعت الولايات المتحدة من طلعات التموين الجوية غير الشرعية إلى ثوار كونترا، الأمر الذي تحوّره الاتفاقات بصراحة النصوص، في حين تعاونت الصحافة بكتبها عملياً هذه الحقائق الجوهرية وتحولها للانتباه من التركيز على الدول العميلة وانتهابها الشامل للاتفاقات، وتصنعها السخط العظيم على تجاوزات أقل خطورة بكثير تجري في نيكاراغوا. وبحلول كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ كانت الولايات المتحدة ومنظومتها العقائدية قد أكملت تقويض الاتفاقات غير المطلوبة. وفي آذار/ مارس ١٩٨٨ توصلت نيكاراغوا وثوار كونترا إلى وقف مؤقت لإطلاق النار، وأتفق على ألا تسلم المساعدات الأمريكية إلى ثوار كونترا من الآن فصاعداً إلا بواسطة «منظمات محايدة» وأن تكون هذه المساعدات مقصورة على إعادة النازحين وإعادة توطينهم. وعُهد إلى سواريز، السكرتير العام لمنظمة الدول الأمريكية، مسؤولية رقابة الالتزام بهذا الاتفاق. وفي الحال انضم حائم الكونغرس إلى البيت الأبيض في دعم تشريع ينتهك هذه الشروط. قرر الكونغرس أن المساعدات إلى ثوار كونترا ستدار من قبل وزارة الخارجية بواسطة دائرتها المختصة بالمساعدات، وذلك لغرض الحفاظ على هؤلاء الثوار كقوة عسكرية في هندوراس. كتب السكرتير العام سواريز إلى وزير الخارجية جورج شولتز محتجاً على هذا الانتهاك الصارخ للاتفاقية، فلم يتلقَ إلا الصمت المعتاد. وبعد عام واحد تكررت الحكاية. ففي الرابع عشر من شباط/ فبراير ١٩٨٩ كرر رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى موافقتهم على أن تقتصر المساعدات الأمريكية إلى ثوار كونترا على «التسريح الطوعي وإعادة النازحين أو توطينهم في نيكاراغوا وفي أقطار ثالثة»، ويشمل ذلك أفراد قوات كونترا وعوائلهم. بادر الكونغرس في الحال إلى انتهاك هذا الطلب بتقديم مساعدات مباشرة للحفاظ على ثوار كونترا في هندوراس، في «اتفاق تاريخي» مع البيت الأبيض هللت له الصحافة باعتباره «منسجماً مع الميثاق الإقليمي» الذي تنتهكه انتهاكاً صارخاً^(٣٠).

(٢٩) انظر: Noam Chomsky, *The Culture of Terrorism* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), p.121.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: Chomsky: *Necessary Illusions, and Deterring Democracy*, chap.2.

إن الحكاية التي كانت ولا تزال ترددها وسائل الإعلام الرسمية هي أن الولايات المتحدة تلتزم بإخلاص بالاتفاقات. وحين كتب الرئيس أورتيجا في جريدة نيويورك تايمز قائلاً إن المساعدات الأمريكية ترسل إلى ثوار كونترا انتهاكاً لاتفاقات أمريكا الوسطى لم يستطع إلا قليلون فهم ما يعنيه^(٣١). لذا يمكن طرح ملاحظاته جانباً بصفتها مزيداً من شرثرة الأوباش الشيوعيين. يجب علينا أن نضيف قاعدة أخرى إلى قواعد اللعبة: الحقيقة هي شيء لا علاقة له مطلقاً بالموضوع حين لا تخدم السلطة.

رابعاً: انتخابات ١٩٩٠

كانت انتخابات ١٩٩٠ في نيكاراغوا حدثاً ذا أهمية بالغة. ولغرض فهم سياسة الولايات المتحدة ومفهوم الديمقراطية العملي في الثقافة السياسية السائدة، فإن من المهم التعرف في الأمور التي عرفت عن تلك الانتخابات في الأشهر السابقة لها، والطريقة التي جرى بواسطتها تأويل هذه الأمور في ما بعد. سنتناول الشق الأول من هاتين المسألتين في هذا المبحث، وقد نشرناه قبل الانتخابات؛ أما الشق الثاني فقد بحثناه في الفصل القادم - وكنا كتبناه بعد إجرائها. ولغرض التمييز بوضوح بين هذين الموضوعين - ما كان واضحاً قبلاً والنظرة اللاحقة للأحداث - فإني أترك هذا المبحث كما كتبت في شكله الأصلي^(٣٢).

في سنة ١٩٨٤ أجرت نيكاراغوا انتخابات تفوق في نزاهتها، بأي مقياس عقلائي، تلك التي أجريت في دول الإرهاب التابعة للولايات المتحدة. وقد جرت مراقبتها عن كثب، بالدقة التي جرت في أية انتخابات أخرى في التاريخ، من قبل رابطة العلماء في أمريكا اللاتينية والحكومات الغربية وبرلماناتها، وغيرها من الهيئات. كان الاستنتاج العام هو أنها انتخابات نزيهة وعادلة، وهي كذلك بالتأكيد بمقاييس المنطقة، وأكثر نزاهةً وعدلاً من انتخابات السلفادور التي هلت لها الحكومة الأمريكية ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة بصفتها انتصاراً للديمقراطية. وقد عملت الولايات المتحدة بشكل فعال لإرباك الانتخابات،

= حول تدمير الاتفاقات عموماً، ودور وسائل الاعلام الحاسم في تسهيل العملية والمحضر السابق الخاص بإعاقه التسوية الدبلوماسية، انظر: Chomsky: *The Culture of Terrorism*, chap.7, and *Necessary Illusions*, chap.4, appendix IV, section 5.

وقد قمع هذا المحضر كلياً في وسائل الإعلام ومقدّر له أن يلغى من التاريخ، مع نجاحات مماثلة سابقة في التقليل من شأن الدبلوماسية. من أجل أمثلة عن الهند الصينية، انظر:

Noam Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There* (New York: Pantheon Books, 1982), chap.3-4, and Chomsky and Herman, *Manufacturing Consent*, chap.5, sections 3 and 5.

Daniel Ortega in: *New York Times*, 2/11/1989.

(٣١)

Z Magazine (December 1990).

(٣٢)

هناك تغييرات تحريرية طفيفة وغير متصلة بالموضوع، وبخاصة تغييرات في صيغ الأفعال لتجنب التشوش. انظر أيضاً:

Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.5.

كما يُقرُّ بذلك الآن بصورة غير علنية. وهذه الحقائق، كما تقضي قواعد اللعبة، لا صلة لها بالموضوع. إن الانتخابات لم تجر. ونيكاراغوا هي القطر الوحيد في المنطقة الذي ليس فيه رئيساً منتخباً، بل دكتاتوراً ليس إلا^(٣٣).

تقرر إجراء الانتخابات التالية في سنة ١٩٩٠. والخرافة الرسمية هنا هي أن رجال ساندينستا المستبدين لم يوافقوا على إجراء الانتخابات في ١٩٩٠ إلا بسبب صمود الولايات المتحدة وثوار كونترا. أما في دنيا الواقع، فإن التأثير الملموس الوحيد للضغط الأمريكي هو تقديم موعد الانتخابات بضعة أشهر. وتدخلت الولايات المتحدة على نطاق واسع جداً في محاولة منها لإرباك الانتخابات. كانت المقاطعة وغيرها من إجراءات الحرب الاقتصادية بما فيها من حصار مفروض عبارة عن رسالة واضحة للناخبين في نيكاراغوا: إذا أردتم أن يأكل أطفالكم فصوتوا على النحو الذي نأمركم به.

ذكر راندولف ريان، محرر جريدة بوسطن غلوب أن واشنطن، برفضها اتفاقات تيلا وإصرارها على إيقاف تسريح ثوار كونترا، إنما كانت ترسل «رسالة ضمنية... إلى الناخبين في نيكاراغوا: إذا أردتم سلاماً مضموناً فصوتوا للمعارضة». واعترفت حتى جريدة نيويورك تايمز، بطريقة ملتوية، بهذا التخريب للعملية الانتخابية. فقد تحدثت بسرور كبير عن انهيار الاقتصاد وأثره في «إبعاد» الطبقة العاملة عن رجال ساندينستا وتحولها ضدهم، ولاحظت أن العمال في مانغوا يفهمون أن إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة هي مفتاح التغلب على الأزمة الاقتصادية، «وأن المعارضة أفضل حالاً للقيام بذلك» من رجال ساندينستا: «إن الإعانات الأجنبية المقدمة إلى أحزاب المعارضة هنا، والمعلن عنها جيداً، قد فسرت من أهالي نيكاراغوا على أنها البرهان على أن المعارضة، لا رجال ساندينستا، لديها منفذ أفضل للحصول على الأموال الأجنبية الضرورية لانقراج أزمة البلاد»^(٣٤).

في أوائل تشرين الثاني ١٩٨٩ جاءت إدارة بوش بمرشحة الولايات المتحدة فيوليتا تشامورو، إلى واشنطن لغرض الدعاية لها. فأصدر الرئيس بوش وعداً بـ «الغاء الحصار التجاري ومساعدة نيكاراغوا في إعادة الإعمار» إذا فازت تشامورو في الانتخابات، كما أعلن ذلك البيت الأبيض^(٣٥).

لم يكن الأمر ليتطلب عبقرياً عظيماً لكي يدرك أن الولايات المتحدة ستستمر في تعذيب نيكاراغوا، مع تأييد من النخبة في طول الساحة وعرضها، إلى أن تعيد عملاءها إلى السلطة. إن هذا الحال المتجدد من الخوف التقليدي بالنسبة إلى الديمقراطية وازدائها في أوساط النخب الأمريكية، مما بلغ ذروة جديدة في الثمانينيات، أمر لا يمكن فهمه بسهولة في الدوائر المحترمة هنا. كان هناك حديث كثير عن المقترحات بإرسال المساعدات إلى المعارضة

Chomsky, *Ibid.*, chap.5, note (5).

(٣٣) انظر المراجع في:

Boston Globe, 26/10/1989, and Mark Uhlig in: *New York Times*, 7/11/1989.

(٣٤)

Associated Press, 8/11/1989.

(٣٥)

أو بإشراك وكالة الاستخبارات المركزية في عمليات سرية. إن هذه المسائل، بالمقارنة مع أعمال الولايات المتحدة الفعلية التي لا يقف أحد بوجهها عملياً، تعتبر من توافه الأمور.

هذا من الناحية النسبية؛ أما بالقياس المطلق، فإن مداخلات الولايات المتحدة المالية دعماً لعملائها تبلغ أكثر من نصف الأجر الشهري للشخص الواحد في نيكاراغوا. يعلق المجلس الخاص بشؤون نصف الكرة الغربي بأن هذا المبلغ يعادل بالمقارنة تدفق مليارين من الدولارات إلى حملة انتخابية أمريكية من قبل دولة أجنبية (وهو مقدار ضخم إذا أخذنا بنظر الاعتبار ميزان الأجور) - ولو أن الولايات المتحدة، بصفتها تختلف عن نيكاراغوا الاستبدادية، لا تسمح بدخول قرش واحد من الخارج لهذا الغرض^(٣٧).

ليس هناك من شيء خافٍ في كل هذا. فقد قامت بعثة كندية من المراقبين، برعاية النقابات ووكالات التطوير بالإضافة إلى جماعات تمثل الكنيسة وجمعيات حقوق الإنسان والفئات الأكاديمية، بإتمام تحقيق دام أربعة أسابيع عن الاستعدادات الانتخابية في نيكاراغوا في الوقت الذي بدأت حفلة الحديقة احتفالاً بـ «الديمقراطية» بكثير من الجمعية في كوستاريكا. وكانت النتيجة التي توصلت إليها البعثة، ونقلتها شركات البرق (ولكنها لم تُنشر هنا على ما يظهر)، هي أن الولايات المتحدة «تعمل كل ما في وسعها لإرباك الانتخابات المقرر إجراؤها في العام القادم. . . . إن التدخل الأمريكي هو العقبة الرئيسية أمام تحقيق انتخابات حرة وعادلة في نيكاراغوا»، كما ورد في نص تقرير البعثة. وأضاف هذا التقرير كذلك أن ثوار كونترا كانوا يحاولون نفس الانتخابات. كانوا «يشنون حملة تخويف بإشهار رسالة واضحة تقول: «إذا أبدتم [حكومة سانديستا] فسنعود إليكم لقتلكم». وقدرت البعثة الكندية أن ثوار كونترا قتلوا اثنين وأربعين شخصاً في «عنف انتخابي» في تشرين الأول/ أكتوبر^(٣٨).

قد يجادل المرء في ما إذا كانت نيكاراغوا على صواب أم على خطأ في إلغائها وقف إطلاق النار الذي أعلنته هي من جانب واحد. ولكن من السذاجة بمكان من جانب الحائتم الليبراليين انتقاد هذا العمل على أساس أنه سيقوّض إمكانية «الإعادة الكاملة للعلاقات الأمريكية - النيكاراغوية» التي «لن تتحقق حتى يمكن بوش أن يشير إلى انتخابات يعتبرها عادلة» (جريدة بوسطن غلوب)^(٣٩). إن بوش «سيعتبر الانتخابات عادلة» حين يفوز مرشحوه، حتى إذا كان فوزهم قائماً على إرهاب وتخويف شاملين، كما حصل في السلفادور، وإلا فالانتخابات غير شرعية. يضاف إلى هذا أن لفظة «بوش» [ومعناها بالانكليزية منطقة

Washington Report on the Hemisphere (Council on Hemispheric Affairs (COHA)) (٣٦)
(8 November 1989).

مورداً تقديرات Hemisphere Initiatives.

Associated Press, 26/10/1989.

(٣٧)

Miami Herald, 27/10/1989.

وذكر باختصار في:

Editorial in: Boston Globe, 2/11/1989.

(٣٨)

كثيرة الأجام والأدغال] يمكن أن تُتخذ مجازاً، كنايةً عن رأي النخبة على العموم. وسجل العقد الماضي يجعل هذا استنتاجاً لا يأتيه الباطل من بين يديه أو من خلفه، كما أنه استنتاج يدعمه الاستقراء للتطبيق التاريخي.

سيكون من الأمور غير الواقعية أن نتوقع تسامح الولايات المتحدة مع نظام سياسي لا تهيمن عليه مصالح الأعمال، وأفراد القلة، وعناصر العسكر التي تُخضع نفسها لمصالح النخبة الأمريكية. كما لا يعقل أن تتسامح الولايات المتحدة بمحض إرادتها مع حكومة توجه مواردها إلى الأغلبية الفقيرة فتظهر بذلك إخفاقها التام في الاعتراف بالأولويات الصحيحة، وتسير على درب قد تكون لها آثار خطيرة ظاهرة لو سُمح للتجربة أن تنجح. لهذا فإن سياسة الولايات المتحدة لم تنحرف عن مبدئها القاضي بوجود الحفاظ على دول الإرهاب العميلة وبوجود إزالة ثوار ساندينستا لصالح عناصر أخرى تتمتع بفهم صحيح لحاجات ذوي الامتيازات في نيكاراغوا، وفي الولايات المتحدة على وجه أخص.

الفصلُ العاشرُ

أقولُ المثلُ الأعلىُ لِلدِّيمقراطيةِ

إن من الأهداف الأساسية لأي برنامج جيد للتلقين العقائدي هو تحويل الانتباه بعيداً عن القوة الفعلية وجذورها والمظاهر الكاذبة التي تتخذها. لذا فلغرض الدخول في مناقشة عن فيتنام أو الشرق الأوسط أو أمريكا الوسطى، يترتب على المرء أن يحصل على معرفة خاصة بهذه المناطق، وليس بالولايات المتحدة. ولكن المجال مفتوح لتطبيق المقاييس المنطقية عند دراسة التدخل السوفياتي التي تركّز على موسكو، لا على كابول وبراغ؛ أما بالنسبة إلينا، فالمشكلة هي في مكان آخر، بل إن معلقين محترمين يمكنهم حتى أن يتكلموا عن «التدمير الذاتي المأساوي لأمريكا الوسطى» مع قوتين عظيمين تقومان بدور خلفي (متناظر) (ثيودور سورينسون). إن تعليقاً كهذا بشأن أوروبا الشرقية لن يثير إلا الاستهزاء^(١).

وصلاحية هذا المذهب لأداء الخدمات واضحة للعيان، أما الذين يأملون في فهم شؤون العالم فسوف يقاومونه بطبيعة الحال. إن انتخابات شباط/ فبراير ١٩٩٠ في نيكاراغوا هي من الحالات التي تنطبق على ما نحن بصدده. ولا شك أن القوى التي تفعل فعلها داخل نيكاراغوا هي جديرة بالفهم^(٢)، كما أن ردود الفعل للانتخابات ليست أقل جدارة بذلك - بل أكثر جدارة بكثير، بالنظر لسعة القوة الأمريكية وطبيعتها. وردود الفعل هذه تزودنا ببصيرة كاشفة توضح المواضيع المبحوثة في هذه الفصول، كما أنها تعطينا دليلاً آخر مثيراً حقاً يشير إلى أن مفهوم الديمقراطية في الثقافة السياسية السائدة، إنما هو مفهوم يتلاشى حتى بصفته مثلاً أعلى مجرداً.

(١) Theodore Sorenson in: *New York Times*, 13/11/1987.

(١)

(٢) لإلقاء الضوء على النقاش، انظر مقالاً: Carlos Vilas and George Vickers in: *NACLA Report on the Americas* (June 1990).

أولاً: الفائز: جورج بوش

فلننظر، كنقطة للانطلاق، في عدد من ردود الفعل وراء الحدود. فقد كتبت الصحيفة الليبرالية لا جورنادا في المكسيك العاصمة تقول:

بعد عشر سنوات أخذت واشنطن تدفق براحة نفسية في حصيلة استئثار جرى توظيفه بالنار والدم...، وحرب عدوانية غير معلنة... أما الانتخابات فقد هيئت وأجريت على خير ما يرام بالتأكيد، ولكن عقداً من الرعب وراءها.

أما الجريدة اليمينية ال يونيفرسال، فقد رحبت بنتائج الانتخابات، ولكنها أقرت بأن

جبهة ساندينستا المهزومة لا تتحمل المسؤولية كلها عن الكوارث التي نزلت بأهالي نيكاراغوا. إن دورها الرئيسي في إعمار نيكاراغوا في السنين الأخيرة لا يمكن إنكاره أيضاً. ولكن الناخبين قاموا باستخدام موضوعي للامتياز الجوهري الذي تمنحه الديمقراطية: التصويت لمن يعتقدون أنه قادر على تحسين وضعهم.

- وهو بالتأكيد مرشح جورج بوش، إذا نظرنا إلى الأمر في ضوء السياسات الأمريكية غير المتبدلة التي هي، في ما يعهده سكان أمريكا اللاتينية، كشرق الشمس.

جاء استذكار الخلفية المألوفة في تعليق عن الانتخابات بقلم ليون غارسيا سولار، أحد المحللين السياسيين البارزين للصحيفة اليومية اكسلسيور. فبعد أن ذكر أمر الديمقراطية المزيفة في المكسيك ذاتها، تناول بالبحث الانتخابات التي جرت تحت التهديد الأمريكي في نيكاراغوا وذلك في سياق «مذهب التوسع الذي جعل الولايات المتحدة تحيط بالقارة من المحيط إلى المحيط؛ في سياق (المصير الثابت) الذي قادها إلى حروب امبريالية، الى المحميات والمستعمرات، إلى غزوات لا نهاية لها لأقطار أمريكا. . . . إن شعب نيكاراغوا قد صوت للسلام، بتهديد واضح من أنصار التدخل مفاده أنهم لن يعترفوا قط بشرعية الانتخابات إذا فاز فيها رجال ساندينستا، وأنهم سيستمرون ببساطة في الحرب الإرهابية والختق الاقتصادي إذا لم تأت نتيجة الانتخابات مرضية لواشنطن.

وكتب اللاهوتي الليبرالي ميغويل كونشا في الصحيفة المكسيكية الأسبوعية بونتو:

لم يتم الفوز في الانتخابات في نيكاراغوا إلا بحرب غير إنسانية وإجرامية قليلة التكثيف شنتها الحكومة الامبريالية. والعناصر التي كانت وراء فوز التحالف، بشق أنواعها، من عناصر موضوعية في تفكيرها وذاتية، هي بلا شك سياسة الادارة الأمريكية، سواء كانت إدارة ريفان أو بوش، . . . القائمة على ازدهار واضح لا تحده حدود لستن القانون الدولي بأجمعها، مع عدوان عسكري وحصار اقتصادي كانا من أهم رؤوس الحراب خلال العقد الماضي. لقد أثر هذا تأثيراً شديداً في اختيار الأغلبية من شعب نيكاراغوا المستमित في تطلعه نحو السلام، وهذه مسألة حيوية لشعب جلد جلدأ قاسياً بهذه العصا، لشعب كان يرى أطفاله يموتون مدة عشر سنوات، بعد انتصار ثوري أعتبر حلاً لمشاكله، لشعب ووجه بحرب يقتل فيها الأخر

أحياه، حرب دبرتها الإرادة العمياء، العنيدة، «لأعداء الإنسانية» الذين يطلبون لأنفسهم الخلود بالإصرار على الاعتماد على قوتهم ذاتها.

وانتهى الكاتب إلى القول: «إن انتصار الجبهة المتحدة كان قانونياً ولكنه لم يكن عادلاً».

أما الصحيفة المستقلة الـ تيمبو الصادرة في كولمبيا، وهي صحيفة معارضة بعاطفة مشبوهة لـ «الشيوعية المخيفة» ولثوار سانديستا الذين يمثلونها في القارة، فقد اعتبرت «أن الولايات المتحدة والرئيس بوش قد سجلا انتصاراً واضحاً»^(٣).

وفي غواتيمالا، لاحظت الصحيفة المستقلة سنترال أمريكا ريبورت أن انتخابات ١٩٩٠ «فوضها دستور نيكاراغوا الذي شرع في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧، قبل خطة أرياس للسلام» - بل في وقت كانت الولايات المتحدة تضع عراقيل شتى بوجه السلام. ومع أن «التنازلات التي قدمها رجال سانديستا كانت نتيجة لاتفاقات السلام»، ولكن الانتخابات لم تأت بها دبلوماسية رؤساء الجمهوريات في أمريكا الوسطى، ولا «الضغط المسلح من ثوار كونترا»، كما زعمت واشنطن. أما بشأن العملية الدبلوماسية نفسها قد قالت الصحيفة أن نيكاراغوا وحدها هي التي احترمت الاتفاقات التي وقفت بوجهها الولايات المتحدة وقواتها بالنيابة ودولها العميلة الثلاث. «إن الإصلاحات الهادفة الى تطبيق الديمقراطية في الداخل» قد عُرفت في السلفادور وهندوراس وغواتيمالا، حيث تزايد الانتهاكات لحقوق الإنسان وحيث لم يجر أي تقدم لتنفيذ أي جانب من الاتفاقات. وتمضي الصحيفة الى القول:

إن الانتخابات النموذجية التي أجراها رجال سانديستا هي في ما يبدو النجاح الوحيد للعملية الدبلوماسية التي ابتدأت في ١٩٨٧، المتصل بالموضوع. وما أن ثوار كونترا قد ظلوا في أماكنهم رغم الاتفاقات المتكررة القاضية بفرقهم - وآخرها الموعد المحدد في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ الوارد في اتفاقات تيلا المعقودة في آب/ أغسطس ١٩٨٩ - فإن افتتاحيات الصحف تتساءل عن الحكمة السياسية التي جعلت رجال سانديستا يلتزمون بالجانب الذي ينضمهم من الصفقة.

أما «الانتخابات النموذجية»، «فإن معظم المحللين يتفقون على أن انتصار الجبهة المتحدة يمثل تنويعاً لمجهودات الحكومة الأمريكية، العسكرية والاقتصادية والسياسية، للإطاحة برجال سانديستا». ثم تضيف الصحيفة تحت عنوان «الفائزون» قائلة:

برز الرئيس الأمريكي جورج بوش متصراً على نحو واضح في انتخابات نيكاراغوا. لقد جرى، في حرب ريغان/ بوش ضد نيكاراغوا التي طالعت عقداً من الزمن، ما لا يعد ولا يحصى من الطرق، السرية والعلنية، للإطاحة بحكم سانديستا. إن استمرار بوش في مواصلة سياسة ريغان ذات الشقين: الخنق الاقتصادي والعدوان العسكري، قد آتت أكلها

(٣) وردت صحف لا جورنادا يونيفرسال وتيمبو في: León (World Press Review (April 1990); León García Soler in: *Excelsior*, 4/3/1990; Miguel Concha in: *Punto* (27 February 1990), and *Latin America News Update*: (May 1990) and (April 1990).

أخيراً فأعطت نتائج ملموسة. قال أورتيجا بعد الانتخابات إن النتيجة لم تكن مستغربة إذا نظرنا إلى ما جرى، فقد ذهب الناخبون إلى صناديق الاقتراع «والمسدس مصوب إلى رؤوسهم»...

- وهذه خاتمة تقبلها الصحيفة دون تعليق. ويمضي مقالها إلى القول «إن الآراء مجمعة على أن تعزو ارتداد الناس... إلى الأزمة الاقتصادية الحرجة في نيكاراغوا»، ثم يستشهد المقال بافتتاحية ظهرت في صحيفة تصدر في العاصمة غواتيمالا، تشير «إلى أن ما يزيد على عشر سنوات من العدوان الاقتصادي والعسكري الذي شنته حكومة ذات موارد غير محدودة قد هيأ الوضع لانتخابات قرر نتيجتها الانهك الاقتصادي». وتختتم الافتتاحية بالقول «لقد كان تصويتنا من أجل البحث عن السلام من قبل شعب «سئم العنف» تماماً. إنه تصويت من شعب جائع يريد أن يأكل لا أكثر ولا أقل»^(٤). وينتهي التحليل بالتعليق التالي:

في حين يشير عدد من المراقبين اليوم إلى أنه لم يسبق قط لنظام ثوري يساري أن يسلم السلطة نتيجة انتخابات، فإن العكس صحيح أيضاً. إذ لم يسبق لحكومة يسارية منتخبة من الشعب في أمريكا اللاتينية أن فسح لها المجال بتولي إصلاحاتها دون قطع الطريق عليها بانقلاب أو غزو أو اغتيال.

ولنا أن نضيف: بتخريب أو إرهاب أو خنق اقتصادي. إن القراء في غواتيمالا، أو في غيرها من أقطار أمريكا اللاتينية، ليسوا بحاجة إلى مزيد من التذكير بهذه الحقائق البديهية. وسيبحث المرء كثيراً فيعجز عن العثور على أي تلميح لمثل هذه الفكرة، ناهيك عن العثور على مناقشة لما تنطوي عليه، في ما يكتب من تعليقات في الولايات المتحدة. حتى الحقيقة القائلة بأن في نيكاراغوا حكومة منتخبة من الشعب هي أمر محرم ذكره في منظومة الدعاية الأمريكية، بمقاييسها في الضبط الذي لا يجرؤ إلا قلة من المثقفين المحترفين على مخالفتها.

وفي لندن قال محررو جريدة فاينانشال تايمز: «إن الحرب ضد رجال كونترا قد أتت على الانجازات الأولى في الصحة والتعليم التي حققتها ثورة ساندينستا ووصلت بالقطر إلى حافة الإفلاس». ويضيف هؤلاء أن المتصرين هم رجال كونترا - أي: البيت الأبيض، والكونغرس، وزمرة التأييد والدعم التي أنشأت وأدامت وبرتت ما يُقرّ به أعضاء مجموعة الضغط لحساب كونترا بأنه «جيش بالإنابة»، وهي المجموعة التي كانت ترجو أن تقوم واشنطن بتحويل جنودها بالإنابة إلى قوة سياسية بطريقة من الطرق (بروس كامبيرون وين كميل). يختم تيم كون، مراسل الجريدة المذكورة في مانغوا، بالقول «إن أهالي نيكاراغوا يعتقدون على ما يبدو أن انتصار الجبهة المتحدة سيقدم أحسن الإمكانيات لضمان الحصول على الأموال من الولايات المتحدة لإنهاء اليأس الاقتصادي الذي تعانيه البلاد» - وهذا كلام صحيح، بالطبع^(٥).

Central America Report (CAR): 2 and 9/3/1990.

(٤)

Financial Times, 27/2/1990.

(٥)

بعد الملاحظة بأن حرب الكونترا جرت البلاد إلى ما يقرب من الإفلاس، إذ بلغت قيمة الخسائر ١٢ مليار =

أما المجلة الشهرية مسوأميركا التي تصدر في كوستاريكا باللغة الانكليزية فقد أضافت التعليق، الآتي: «إن رجال ساندينستا قد راحوا ضحية خدعة دبرها أرياس رئيس جمهورية كوستاريكا وغيره من رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى، فكلفتهم انتخابات الخامس والعشرين من شباط/ فبراير». كانت نيكاراغوا قد وافقت على التخفيف من القيود التي يفرضها زمن الحرب، وقدمت بموعد إجراء الانتخابات بضعة أشهر، «في مقابل قيام ثوار كونترا بتسريح جنودهم وإنهاء الحرب». فنقض البيت الأبيض والكونغرس هذه الصفقة المقترحة فوراً، بإدانة ثوار كونترا كقوة عسكرية انتهاكاً للاتفاقات وإلزامهم بتكليف معين يقضي بالتركيز على نيكاراغوا وحدها. وعندما خرقت تلك الصفقة عملياً صار بوسع المرشح الأمريكي أن يعد بإنهاء الحرب في حين لا يستطيع أورتيجا ذلك. «فلما واجه أهالي نيكاراغوا هذا الخيار وقد أتعبتهم الحرب صوتوا من أجل السلام»^(١).

إذا أوجزنا نتيجة الحركة الأساسية التي دفعت الناس إلى اتجاه بعينه نجد أن الفائز في الانتخابات هو جورج بوش وتحالف الحزبين الديمقراطي والجمهوري الذي شن عدواناً اقتصادياً وعسكرياً دام عشر سنوات وترك شعباً جائعاً ومضطرباً، شعباً صوت من أجل الخلاص من الرعب والشقاء. إن الديمقراطية قد تلقت ضربة قاصمة، فقد أزيحت «حكومة يسارية منتخبة انتخاباً شعبياً» وأحل محلها حكومة أخرى انتخبت تحت ضغط الإكراه وتدخل أجنبي عنيف أثبت أنه كان حاسماً.

ثانياً: متّحدون في المسرة

إذا عدنا فنظرنا إلى داخل بلادنا لوجدنا صورة مختلفة. فقد حدد هيو سايدي الدروس الأساسية، وسايدي مراسل لمجلة تايم وهو معلق محترم على شؤون رئاسة الجمهورية. تحت عنوان «الفضل يعود إلى أهله»، ينادي هذا الكاتب «بشيء من الإنصاف» لرونالد ريغان: «إن الحصيلة النهائية لأحداث نيكاراغوا هي على ما يبدو تحقيق ما سعت إليه الولايات المتحدة عبثاً في أرجاء المعمورة دعماً للحرية؛ إن عدداً قليلاً من الأمريكيين قد شاركوا في تلك الأحداث بخسارة قلة من الأرواح، وبكلفة لا تتجاوز ثلاثمئة دولار من المساعدات الأمريكية إلى رجال كونترا»، ومجرد ٣,١ مليون للحرب الاقتصادية. ويمضي سايدي إلى

= دولار، فضلاً عن التكاليف الهائلة بسبب العقوبات الاقتصادية، فإنهم يعزون المسؤولية الرئيسية إلى «سوء الإدارة الاقتصادية» من جانب الساندينستا «ونظامهم التوتاليتاري». إنني ادع المنطق للآخرين لكي يحلوا الشيفرة.

Bruce Cameron and Penn Kemple, *From a Proxy Force to a National Liberation Movement* (ms [Manuscript], February 1986).

وزعت بصورة خاصة في البيت الأبيض.

Tony Avirgan in: *Mesoamerica* (March 1990).

(١)

القول: «قارن هذا بفيتنام، حيث قُتل ثمانية وخمسون ألفاً من الأمريكيين وأنفق مئة وخمسون ملياراً من الدولارات ومزقت الأمة شر ممزق بهزيمة منكرة»^(٧).

وباختصار، فإن ريغان يستحق أن يسجل له الفضل عن حسن الإدارة: إن جحافلها قد قامت بعملية مجزية من حيث الكلفة، فلم تنفق إلا مبالغ تافهة لكي ينزل بنيكاراغوا من الدمار ما يقدر بخمسة عشر ملياراً من الدولارات وثلاثين ألفاً من القتلى، مع عدد آخر غير معروف من الذين ماتوا من المرض والجوع. ولكن، لاحظ أن سايدي غير منصف قليلاً بحق من سبق ريغان في الرئاسة، فأولئك نجحوا، بعد اللتيا والتي، بقتل الملايين في الهند الصينية وتركوا ثلاثة أقطار ترزح في خراب تام - وما هذا بالإنجاز البسيط، رغم الكلفة الباهظة التي تحملناها.

وتمضي مجلة تايم في الإشادة بالطرق التي استخدمت لكي تتحقق «آخر سلسلة سارة من المفاجآت الديمقراطية، حين تفجرت الديمقراطية» في نيكاراغوا. كانت الطريقة تتلخص بـ «تدمير الاقتصاد وشن حرب بالنيابة تكون طويلة وفتاكة إلى أن يقوم الأهالي المنهكون بالإطاحة بالحكومة غير المطلوبة بأنفسهم»، بكلفة من جانبنا تكون «إسمية»، وترك الضحية «في حال من جورٍ مدمرة ومحطات طاقة منسوفة ومزارع بوار»، وبذلك يزود مرشح الولايات المتحدة بـ «قضية رابحة»: إنها «الإملاق الذي يتعرض له شعب نيكاراغوا». وتنتهي مجلة تايم إلى القول، وهي مصيبة في قولها، إن القضية الوحيدة التي تفرق بين المحافظين والليبراليين هي «من يدعي لنفسه الفضل» في هذا النصر للديمقراطية، في انتخابات حرة وعادلة جرت دون إكراه.

إن مجلة تايم يمكن وضعها في أقصى نقطة لرهط المحافظين في المشهد السياسي، لذا فلتحول إلى الصحيفة الرئيسية للتيار الليبرالي، ونعني نيو ريبيليك. وعنوان افتتاحيتها «من كسب نيكاراغوا؟» والجواب «أهالي نيكاراغوا، بالطبع» - وليس جورج بوش والعدوان الأمريكي. «إن الذين أيدوا المساعدات إلى ثوار كونترا...»، كما فعلت هذه المجلة، يمكنهم أن يجدوا في النتيجة الحاصلة ما يبرر موقفهم، وهي نتيجة جعلت من قبيل السخف الخرافة اليسارية القائلة بأن مناهضة اليانكي هي القضية المركزية للهوية السياسية في أمريكا اللاتينية كلها، والخرافة اليمينية القائلة بأن اللينينيين لا يمكن حملهم على التغيير مطلقاً. فإذا أضفنا ما لم يقل بعد نجد أن «الخرافة» الأولى قد استسلمت للاستخدام الناجح للإرهاب والختق الاقتصادي، وأن الثانية تقوم على الإنكار المخلص للحقائق المعروفة والثابتة عن «رجال ساندينستا الذين كانوا قد كسبوا انتخابات حرة وعادلة في ١٩٨٤» (جريدة أوبزرفر اللندنية، ٤ آذار/ مارس ١٩٩٠). وتمضي افتتاحية هذه الجريدة إلى القول: «مع أن نتائج الانتخابات تثلج الصدر، فإن الديمقراطية في نيكاراغوا ليست آمنة تماماً حتى الآن، وأن أمام الولايات

(٧) ناقلة عماسية الرئيس أمام الكونغرس حول «ماذا تكلف شن حرب اقتصادية»، انظر:

Time (12 March 1990), and Associated Press, 1/5/1990.

المتحدة، بعد أن عملت كمصدر وحي لانتصار الديمقراطية في زمننا، فرصة لكي تعمل على جعل الديمقراطية تسود» - «ديمقراطية»، على أسلوب مجلة نيو ريببليك: النوع الذي يسود في أقاليم أمريكا الوسطى حيث تجذب الولايات المتحدة أمامها فرصة وافية لتثبيت جذورها، هذا إذا ضربنا لذلك أوضاع الأمثلة طراً^(٨).

لعل من غير الانصاف تصوير البديل الليبرالي باللجوء إلى افتتاحيات في مجلة منحت «ريغان وشركائه علامات جيدة» لدعمهم دولة الإرهاب في السلفادور في ذروتها التي بلغت في ١٩٨١، ومن ثم قامت بعد ثلاث سنوات باستعراض أشلاء المذابح فتصحت ريغان وشركائه بأن علينا أن نرسل مساعدات عسكرية «إلى الفاشيست على الأسلوب اللاتيني... بصرف النظر عن عدد الذين يُقتلون، لأن هناك من الأولويات الأمريكية ما يتقدم على حقوق الإنسان في السلفادور». لذا، فلندع جانباً، عند تقييم الثقافة السياسية في الولايات المتحدة، دعاة إرهاب الدولة المتحمسين - وإن دون إغفالنا أن هذه القيم، المألوفة منذ العصر النازي، لا تحط بأي شكل من الأشكال من سمعة المجلة، ولا تستحق حتى كلمة تعليق واحدة في الأوساط الليبرالية اليسارية. لتتحول، بالأحرى، إلى القطاعات الأقل تعطشاً للدماء من «مؤسسة اليسار» كما سماها تشارلز وليام مينز محرر مجلة فورين بوليسي. إنه بهذا التعبير يشير، على وجه الخصوص، إلى جريدة نيويورك تايمز، ولكنه سيدخل فيه بلا ريب جريدة واشنطن بوست، ومكاتب شبكات التلفزيون الكبرى، وجريدة بوسطن غلوب (ولعل هذه مؤهلة بأن توصف بـ «اليسار الجامح») ومجلته بالذات وهي الأكثر ليبرالية من المجلة الفصلية الأخرى والرئيسية المتخصصة في الشؤون الخارجية^(٩).

وللبحث عن مؤسسة اليسار، لنا أن نبدأ بما يجري في المناقشات العامة. فقد أجرت «محطة الإذاعة العامة»، وتعتبر على العموم يسارية مخفية، مناظرة بين إليوت أبرامز وهندريك هيرتزبرغ قبل يوم واحد من إجراء الانتخابات، وأدار المناظرة الصحفي مورتون كوندريك، وهو من كتاب الأعمدة ومناصر لكونترا. قال هرتزبرغ مثلاً اليسار (وهو في واقع الأمر في أقصى اليسار من الآراء التي يمكن التعبير عنها) إنه سيؤيد استمرار الحصار ضد نيكاراغوا إذا ربح رجال ساندينستا الانتخابات، كما أن تقارير المراقبين كانت في صالح ذلك بدرجة تكاد تكون تامة. لم يكن يمثل اليسار هذا دعا سابقاً قط إلى حصار يفرض على الدول العميلة للولايات المتحدة القريبة من نيكاراغوا، وقد جرت فيها انتخابات في «جو من الإرهاب واليأس، والإشاعة المروعة والواقع الرهيب»، على حد تعبير الناطق باسم مجموعة حقوق الإنسان في مجلس العموم البريطاني، لورد تشيتنيز، وكانت هذه المجموعة قد راقبت انتخابات ١٩٨٤ في السلفادور. كما أن المناظر المذكور لم ينوه كذلك بأن الفظائع الشنيعة التي

New Republic, 19/3/1990.

(٨)

Charles William Maynes in: *Foreign Policy* (Spring 1990), and Editorials in: *New Republic*, 2/5/1981, and 2/4/1984.

Noam Chomsky, *Turning the Tide* (Boston, Mass.: South End Press, انظر: المزيد من التفاصيل، 1985), pp.117 and 167ff.

يرتكبها عملاء الولايات المتحدة لا تستحق جواباً كهذا. نستنتج، إذن، أن جرائم رجال ساندينستا، وفقاً لمقاييس مؤسسة اليسار، تفوق كثيراً الجرائم التي ترتكبها دول كئائب الموت. إن مقارنة ما بين هذه الجرائم تنبئنا بالكثير عن القيم التي يتمسك بها اليسار المتطرف في المؤسسة إياها^(١٠).

وإذا تحولنا إلى صحافة مؤسسة اليسار، فلإننا نبدأ بجريدة نيويورك تايمز، وفيها استعرضت إلين سكيولينورد الفعل الأمريكي إزاء الانتخابات. كان العنوان: «الأمريكيون وحَدتهم المرسرة، لكنهم منقسمون بشأن السياسة». واتضح من المقال أن الانقسام السياسي هو بشأن من يستحق الفضل في هذه النتيجة السارة، وهكذا بقي لدينا «الأمريكيون وحَدتهم المرسرة»، لا غير^(١١).

مثل هذه العبارات، من قبيل: «وحَدتهم المرسرة»، ليست عبارات غير معروفة تماماً. قد يجدها المرء ربما في صحافة كوريا الشمالية أو ألبانيا. إن المسألة جدلية كما هو واضح، وهي كذلك بالتأكيد بالنسبة إلى أهالي نيكاراغوا، وإلى غيرهم أيضاً في أمريكا اللاتينية. ولكن ليس بالنسبة إلى النخب المثقفة في الولايات المتحدة، الذين يتوقون إلى إظهار أنفسهم بمظهر المستبدين الخالص.

يفتح استعراض الآراء المذكور بالقول «إن لدى اليسار واليمين والوسط فرصة جديدة لمناقشة إحدى القضايا المثيرة للانقسام جداً في الولايات المتحدة الخاصة بسياساتها الخارجية في العقد الأخير». والنقاش الآن بين اليسار واليمين يختزل إلى من يمكنه أن يدعي لنفسه الفضل على نحو عادل. تبدأ سكيولينورد بسرد إحدى عشرة فقرة لاستعراض موقف اليمين، تليها خمس فقرات مخصصة للييسار. ذكرت الكاتبة في الفئدة الأولى إليوت أبرامز، جين كيركباتريك، فريد إكلية من البتاغون، أوليفر نورث، روبرت ليكين من مركز الشؤون الدولية في جامعة هارفارد، ورونالد ريغان. وهؤلاء يصورون النتيجة على أنها «باهرة» عظيمة، رائعة، مذهلة، أمر يدعو إلى الاحترام والإعجاب برجال كونترا «الذين سيكونون، حين يكتب التاريخ، أبطالاً بنظر الناس»، نصر «لقضية الديمقراطية» في «انتخابات حرة وعادلة».

ثم تنتقل سكيولينورد إلى فئة اليسار فتقول: «نجد في الجانب الآخر لورنس أي. بيزوللو الذي عينه الرئيس كارتر سفيراً في نيكاراغوا، وقد وصف نتائج الانتخابات بأنها «هائلة»». سنعود بعد قليل إلى مؤهلات بيزوللو في جناح اليسار. والمثل الثاني لـ «الجانب الآخر» هو سول لينوتيز، الذي سعى عبثاً، كسفير لإدارة كارتر في منظمة الدول الأمريكية، إلى تعبئة أمريكا اللاتينية لتأييد برنامج كارتر المسمى «السوموزية من دون سوموزا» بعد أن لم يعد من

Extra! (FAIR) (March-April 1990).

(١٠) ذكر هيرتبرغ في:

Lord Chitnis, «Observing El Salvador: The 1984 Elections,» *Third World Quarterly* (October 1984).

Elaine Sciolino in: *New York Times*, 27/2/1990.

(١١)

الممكن الإبقاء على الطاغية القاتل، الذي حث في ما بعد على توجيه الضغوط لجعل نيكاراغوا أكثر ديمقراطية - كما هو الحال في السلفادور وغواتيمالا، وكلاهما وضعه حسن جداً لذا لا يحتاج إلى مثل هذه الضغوط. أما الممثل الأخير للييسار فهو فرانسيس مكنيل، وما مؤهلاته كيساري إلا استقالته من وزارة الخارجية الأمريكية في ١٩٨٧ حين أثار تشاؤمه عن امكانات كونترا العسكرية حتى إليوت أبرامز^(١٢).

والفقرة الأخيرة من تقرير سكيلولينو تقول: «لم يكن البعض مرتاحاً تماماً من نتائج الانتخابات»، وضربت الكاتبة مثلاً بلورنس بيرنز من المجلس الخاص بشؤون نصف الكرة الغربي، «الذي يبدو أنه يقف بجانب رجال ساندينستا، وقد عبر عن غضبه الديدن لأن المتنمر غلب الرجل البسيط».

تذكر سكيلولينو عرضاً «أن مؤيدي ساندينستا عبروا عن حزنهم وقالوا إن الهزيمة كانت نتيجة للمشاكل الاقتصادية لنيكاراغوا - أي نتيجة الحصار التجاري الأمريكي وغيره من الضغوط الخارجية» - وبذلك اصطفوا مع الغالبية في أمريكا اللاتينية. لكن الكاتبة تعود فتقول إن الأمريكيين وحثهم المسرة. يترتب على هذا، أتباعاً للمنطق البسيط، أن هؤلاء الزنادقة ليسوا أمريكيين، أو ربما ليسوا آدميين.

وباختصار هناك «جانبان»، اليمين واليسار، وهما يختلفان بشأن المسألة التكتيكية الخاصة بكيفية إزالة رجال ساندينستا لصالح عملاء الولايات المتحدة، وأنصار الجانبين الآن «قد وحثهم المسرة». هناك شخص واحد يبدو كأنه يقف إلى جانب رجال ساندينستا، إنما لا يمكنه حقاً أن يكون خارج الصف كثيراً، كما يراد لنا أن نفهم. وهناك بعض الأفراد من غير الأمريكيين الذين يشاركون في الآراء الغربية لأهالي أمريكا اللاتينية بشأن ماذا حدث ولماذا. وما إن خرجت هذه المخلوقات الغربية عن طاعة أوامر الدولة حتى ألغى وجودهم من مشهد اليسار واليمين، وهم لا يشتركون في المناقشة العظمى عن المسألة الوحيدة التي لا تزال دون حل: من يستحق الفضل عن هذه النتيجة السارة؟

إن مفهوم جريدة نيويورك تايمز، إذن، عن مشهد الآراء شبيه جداً بمفهوم مجلة تايم ومحرر مجلة فورين بوليسي، تشارلز مينز، أو مفهوم نائب وزير الخارجية ديفيد نيوسوم، وهو الآن مدير معهد الدراسات الدبلوماسية في جامعة جورج تاون، الذي حث «المتطرفين العقائديين في مشهد الآراء في البلاد» على الإقلاع عن النقاش العقيم بشأن الفضل عن انتصاراتنا، أو مفهوم جيمي كارتر الذي أوضح للصحافة أن لجنة المراقبة التي رأسها كانت «متوازنة بشكل دقيق - نصفها من الديمقراطيين ونصفها من الجمهوريين»، لذا فهي متوازنة

(١٢) عن لينويتز، انظر: Noam Chomsky: *Detering Democracy* (New York; London: Ver- so, 1991), chap.10, and *The Culture of Terrorism* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), p.119, and Francis McNeil, *War and Peace in Central America* ([New York]: Scribner's, 1988), p.33.

بشكل دقيق ما بين مجموعتين، الأمر الذي يلبي الشرط المسبق للموضوعية: وهما المعارضة الحماسية لرجال ساندينستا والتأييد لمرشحي واشنطن^(١٣).

إننا نرى خلال ذلك كله بوضوح تام صورة ثقافة سياسية منضبطة جداً، ومشربة جداً بقيم استبدادية.

ثالثاً: القضية أمام الحثائم

في المرحلة الجديدة من النقاش أخذ اليمين يعزو هزيمة رجال ساندينستا إلى ثوار كوتترا، في حين أخذت مؤسسة اليسار تدعي أن ثوار كوتترا قد أعاقوا جهودها للإطاحة برجال ساندينستا بوسائل أخرى. أما الحثائم فقد أخفقوا في عرض قضيتهم بالقوة التي كان بوسعهم عرضها بها. فلنمدّ إليهم، إذن، يد العون قليلاً، مستعرضين ومستذكّرين في الوقت نفسه بعض الحقائق الجوهرية التي سيكون مصيرها النسيان لأنها أزعج من أن تحفظ في الذاكرة.

ونبدأ بلورنس بيزوللو، الممثل الرئيسي لليسار في عرض الآراء الذي قدمته جريدة نيويورك تايمز. كان بيزوللو قد عُين سفيراً في أوائل ١٩٧٩، في وقت كان دعم كارتر لطغيان سوموزا قد أصبح مشاركاً للمشاكل. لم يكن أحد يتوقع، بالطبع، أي تعديل في المنظومة الأساسية للسلطة، ولا أي دور مهم لثوار ساندينستا (فروليبا) بالتأكيد. كان هناك، كما رأينا سابقاً، اتفاق تام بوجود الإبقاء على حرس سوموزا القومي كما هو، ولم يبادر أي من المشاركين في اجتماعات مجلس الأمن القومي، حتى تاريخ ٢٩ حزيران/ يونيو، أي قبيل سقوط نظام سوموزا، «إلى القول بما يفيد أن غرض الولايات المتحدة المركزي هو شيء يتجاوز الحيلولة دون انتصار ساندينستا ليس إلا». وبحلول ذلك الوقت أدرك المعنيون أخيراً أن من الواجب البحث عن وسائل «تدفع فروليبا إلى الاعتدال»، إذ إن فروليبا لا يمكن تهмиشها أو استبعادها كما كان مؤملاً^(١٤).

وكما هو الحال في الديمقراطية السياسية في الولايات المتحدة على العموم، كان أمام إدارة كارتر مشهد يضم اليسار واليمين، فعلى اليمين مستشار الأمن القومي بريجنسكي وهو يحذّر من الويل والثبور إن لم تتدخل الولايات المتحدة، وعلى اليسار وزير الخارجية سايروس فانس ومساعدته لشؤون الدول الأمريكية فايرون فيكي الذي كان يسير على نهج دقيق التوازن للغاية. وكانت مهمة بيزوللو تنفيذ سياسة اليسار - أي منع فروليبا من تولي السلطة من

David Newsom in: *Christian Science Monitor*, 22/3/1990, and Mike Christensen in: (١٣) *New York Times* (news service), 7/2/1990.

Robert Pastor, *Condemned to Repetition* (Princeton, N.J.: Princeton University (١٤) Press, 1987), pp.107 and 157.

Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.8.

حول روايته من الداخل، انظر:

خلال «الحفاظ على المؤسسات القائمة، لا سيما الحرس القومي» (فيكي، ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٧٩). اقترحت هذه الخطة على منظمة الدول الأمريكية ولكنها رفضت من حكومات أمريكا اللاتينية - وكلها حكومات متطرفة مغالية في يساريتها بموجب المقاييس الأمريكية. عندئذ اضطر بيزوللو أن يخبر سوموزا أن الفائدة منه قد بلغت نهايتها. قال في برقية له إلى واشنطن في الثلاثين من حزيران/ يونيو «إن لدينا، إذا أحكمنا ترتيباتنا، فرصة تفوق ٥٠ بالمائة للإبقاء على ما يكفي من الحرس القومي للمحافظة على النظام والسيطرة على فروليا بعد استقالة سوموزا»، ثم أضاف بعد أيام يقول في برقية أخرى «إن من شأن هذه الخطة أن تفوح برائحة السوموزية من دون سوموزا». ولغرض تأليف الحكومة التي تخلف حكم سوموزا فأنحت إدارة كارتر رئيس الأساقفة أوباندو إي برافو (الأمر الذي يناقض حساسياتنا الدينية وما يصيبها من إساءة عميقة جرّاء مشاركة القساوسة السياسية في الحياة العامة والتزامهم بخيار الفقراء المفضل)، كما فأنحت رجل الأعمال اليميني أدولفو كاليرو (الذي أصبح في ما بعد المدير المدني لقوات كونترا)؛ ورشحت لرئاسة الحرس القومي الكولونيل اتريكيه برموديز الذي أصبح لاحقاً قائداً لكونترا^(١٠).

في ذلك الوقت، كان الحرس القومي يقوم بعمليات قتل هجومية ضد المدنيين، موقعاً بهم عشرات الآلاف من القتلى. أوصى بيزوللو باستمرار حَمَام الدم. أبرق إلى واشنطن في السادس من تموز/ يوليو قائلاً: «أعتقد أن من سوء النصح أن نتقدم إلى سوموزا بطلب إيقاف القصف». في الثالث عشر من الشهر نفسه أخبر بيزوللو واشنطن «أن قدرة الحرس على البقاء» أمر مشكوك فيه إلا إذا ترك سوموزا البلاد - وقد تركها فعلاً بعد أربعة أيام، فاراً إلى ميامي ومعه ما تبقى من أموال في الخزانة العامة. في التاسع عشر من ذلك الشهر انتهت اللعبة - أو تلك المرحلة منها، في الأقل^(١١).

ما ان دخلت فروليا العاصمة مانغوى في التاسع عشر من تموز/ يوليو حتى بدأت إدارة كارتر بإعداد المسرح لثورة مضادة، كما قال بيتر كورنبلو، وأخذت تصعد من عملية سرية لإخلاء قواد الحرس على طائرات أمريكية مموّهة بعلامات الصليب الأحمر. إن هذه من جرائم الحرب المعاقب عليها بموجب معاهدات جنيف، كما ذكرت مجلة إيكونوميست اللندنية بعد ذلك بعام، عندما استخدمت الوسيلة ذاتها لتموين ثوار كونترا في داخل نيكاراغوا (ظهرت صور التموين التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية مموّهة بعلامات الصليب الأحمر على صفحات مجلة نيوزويك دون تعليق، كما أن الشجب الشديد لهذا الانتهاك للقانون

Chomsky, Ibid., p.161, and Peter Kornbluh, *Nicaragua* (Washington: Center for Policy Studies, 1987), pp.15ff.

Holly Sklar, *Washington's War on Nicaragua* (Boston, Mass.: South End Press, 1988).

Chomsky, Ibid., chap.8, section 4.

حول بريجنسكي وفيكي وفانز، انظر:

Kornbluh, Ibid.

(١٦)

الدولي الذي صدر عن الصليب الأحمر قد مرّ دون تنويه على العموم). وفي خلال ستة أشهر بعد الإطاحة بسوموزا، بدأت إدارة كارتر حملة زعزعة للاستقرار شنتها وكالة الاستخبارات المركزية، وهي الحملة التي ورثها الريغانيون فوسّعوها. إن حاتم كارتر لم يقدموا دعماً مباشراً لقوات الحرس القومي، وهي القوات التي ساعدوا على إعادة تكوينها. إنما كان التدريب والإشراف والتوجيه بأيدي جنرالات الأرجنتين من النازيين الجدد الذين كانوا يعملون «وكلاء بالنيابة عن الولايات المتحدة» (برايان جنكينز، الحبير في أعمال الإرهاب في شركة راند). ثم تولت الولايات المتحدة المسؤولية المباشرة منذ رئاسة ريغان^(١٧).

كانت المهمة التالية للمقاة على عاتق بيزوللو هي «دفع فروليسا إلى الاعتدال». اقترح حاتم كارتر مساعدات اقتصادية باعتبارها «المصدر الرئيسي للنفوذ الأمريكي» (باستور). أيدت جالية الأعمال الأمريكية هذه الخطة، لا سيما المصارف التي كانت تمارس ضغطاً على كارتر، كما ورد في جريدة فاينانشال تايمز، لتزويد نيكاراغوا بالأموال حتى يمكن للمصارف أن تسترد قروضها المدفوعة إلى سوموزا (بالإذن من دافع الضريبة الأمريكي). كان اهتمام المصارف ينصبّ أساساً على ناحية بعينها، فلتن آلت نيكاراغوا، وقد سار بها سوموزا إلى الخراب والإفلاس، إلى العجز عن دفع الديون التي تراكمت في عهد ذلك الطاغية، فإن ذلك سيكون مثلاً سيئاً لعملاء الولايات المتحدة الآخرين. وقد أيقن المعنيون كذلك أن المساعدات الموجهة إلى العناصر المناهضة لساندينستا في الائتلاف الحاكم هي الوسيلة الأخيرة المتبقية لإيقاف فروليسا عند حد وتعطيل برامجها^(١٨).

بعد أن توصلت نيكاراغوا إلى تسوية مع البنوك عرض عليها ٧٥ مليوناً من الدولارات على شكل مساعدات، نحو ٦٠ بالمئة منها إلى قطاع الأعمال الخاصة، مع منحة قدرها خمسة مليارات دولار للمنظمات الخاصة وقرض يبلغ سبعين مليون دولار (جزء منه على شكل اعتمادات ائتمانية لشراء سلع أمريكية، وهي إعانة أخرى للشركات الكبرى من جيب دافع الضرائب). كان من الشروط المفروضة ألا يستخدم أي مقدار من هذه المبالغ في مشاريع يعمل فيها موظفون كوبيون - وهي طريقة كافية لكي لا يذهب شيء من المال إلى المدارس وحملة عمو الأمية والبرامج الصحية وغير ذلك من الإجراءات الإصلاحية التي كان من المحتمل أن تتجه نيكاراغوا لغرض تنفيذها نحو ذوي الخبرة في مثل هذه المشاريع من الذين لديهم استعداد للخدمة. لم يكن أمام نيكاراغوا من خيار سوى الموافقة إذ إنه، كما قالت جريدة وول ستريت جرنال، لن يكون هناك دون «هذه العلامة على ثقة الولايات المتحدة

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٩؛ انظر:

Chomsky, *The Culture of Terrorism*, p.86; Bob Woodward, *Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987* (London: Simon and Schuster, 1987), p.113, and Brian M. Jenkins, *New Modes of Conflict* (Santa Monica, Calif.: Rand, 1983).

Pastor, *Condemned to Repetition*, pp.157 and 208-209, and Susanne Jonas, *Revolution and Intervention in Central America* (San Francisco: Synthesis Publications; Westview Press, 1983), pp.90ff.

باستقرار القطر» أي قرض مصرفي، وكانت البلاد بحاجة ماسة إلى هذه القروض. أما طلب نيكاراغوا مساعدات عسكرية أمريكية وتدريب عسكري من الولايات المتحدة فقد رفض، كما أن الجهود الذي بذلت للحصول على مثل تلك المساعدات من الغرب قد أحبطت بضغط أمريكي، مما جعل الاعتماد على مساعدات الكتلة الشرقية أمراً اضطرارياً حين أخذ التهديد الخارجي بالتصاعد^(١٩).

ما ان تمر هذه الأحداث من خلال المنظومة العقائدية في الولايات المتحدة حتى تخضع إلى خيمياء سحرية متقنة فتخرج بشكل مختلف:

لقد حظي رجال ساندينستا بتشجيع أمريكا في البداية؛ فبعد أن ساعدت إدارة كارتر بالتخلص من سوموزا فإنها أعطتهم كذلك مبلغ ٧٥ مليون دولار على شكل مساعدات. ولكن حين أتى هؤلاء بمستشارين عسكريين من كوبا وألمانيا الشرقية للمساعدة في بناء جيشهم وجعله أكبر قوة قتالية في المنطقة كان من المؤكد أن يتبع ذلك نزاع مع واشنطن^(٢٠).

حاولت نيكاراغوا كذلك أن تحافظ على صلاتها التجارية مع الولايات المتحدة ومع الغرب، ونجحت في ذلك طوال أواسط الثمانينيات رغم جهود الولايات المتحدة المعاكسة. ولكن واشنطن فضلت بطبيعة الحال أن تعتمد نيكاراغوا على الكتلة الشرقية لكي تضمن أقصى درجات عدم الكفاءة، ولكي تبرر هجومنا الدفاعي على هؤلاء «العملاء السوفيات». قامت الولايات المتحدة كذلك بعرقلة المساعدات من منظمات التنمية الدولية، كما أنها سعت، بعد أن أخفقت في إزاحة فروليا، إلى تدمير الأعمال الخاصة في نيكاراغوا لزيادة التذمر الداخلي وتقويض الاقتصاد المختلط (وهذا من الآثار الرئيسية المتوقعة للحصار الذي فرضه ريفان، كما أنه يفسر السبب لماذا عارضت الحصار بشدة المعارضة النيكاراغوية التي تدعي الولايات المتحدة دعمها)^(٢١).

كان الخراب الذي خلفه إرث سوموزا أخيراً عظيماً جداً، حتى أن بعثة أرسلها البنك الدولي استتجت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١ أن «مستويات ١٩٧٧ لدخل الفرد الواحد لن يمكن بلوغها في أحسن الظروف حتى أواخر الثمانينيات، وأن أي حدثٍ معاكس يمكن أن يؤدي إلى صدمة مالية». وقد وقعت، بالطبع «أحداث معاكسة»، ولكن مثل هذه الحقائق لا تزعج المنظرين الذين يستتجون مسؤولية ساندينستا عن الفوضى اللاحقة من الضرورة العقائدية لهذه النتيجة. ومن الحيل الكلامية المعهودة، وكانت لجنة كيسنجر رائدة فيها،

Jonas, Ibid., Theodore Schwab and Harold Sims in: Thomas Walker, ed, *Nicaragua: The First Five Years* (San Francisco: Westview Press, 1988), p.461.

Charles Lane in: *Newsweek* (12 March 1980: «اليسار: ناطق رسمي آخر لمؤسسة اليسار» 1990).

Walker, ed., Ibid., pp.67ff.; Michael Conroy in: Walker, ed., Ibid.; *La Prensa* (21) (Managua), 20/4/1988, and Stephen Kinzer, «Anti-Sandinistas Say U.S. Should End Embargo.» *New York Times*, 12/1/1989.

التدليل على سوء الإدارة الاقتصادية في حكم ساندينستا بمقارنة مستويات المعيشة في الثمانينيات بمستوياتها في سنة ١٩٧٧، فتعزو بذلك آثار الإرهاب الذي قام به سوموزا مدعوماً من الولايات المتحدة إلى الحكام المستبدين الماركسيين - اللينيين. إن سنة ١٩٧٧ هي اختيار مفيد على وجه الخصوص لأنها كانت سنة «رفاه استثنائي» (فرانثيسكومايورغا، الخبير الاقتصادي في الأمم المتحدة)^(٢٢).

على الرغم من الظروف المريعة كان التقدم الاقتصادي في نيكاراغوا خلال أوائل الثمانينيات جيداً على نحو مدهش، مع أعلى معدل للنمو في أمريكا الوسطى بمقدار كبير، وتحسّن في مستوى المعيشة على خلاف التردّي الكبير فيه في الأقطار الأخرى في أمريكا الوسطى وعلى خلاف التردّي الأقلّ بعض الشيء في أمريكا اللاتينية بأسرها، وإعادة توزيع الدخل على نطاق واسع وتوسّع في الخدمات الاجتماعية. وقد ذكر بنك التطوير للدول الأمريكية في ١٩٨٣ «أنّ التقدم الجاري في نيكاراغوا في القطاع الاجتماعي، الذي يستحقّ الذكر، يضع أساساً متيناً لتنمية اقتصادية - اجتماعية طويلة الأمد». كما أنّ البنك الدولي وغيره من مؤسسات التطوير الدولية قد أشادت بالسجل «الرائع» والنجاح البارز في نيكاراغوا، الأمر الذي يُعتبر من بعض النواحي «أفضل من أي مكان آخر في العالم» (البنك الدولي)^(٢٣).

ولكن ضغوط الولايات المتحدة نجحت في إنهاء هذه التطورات الخطرة. وبحلول أوائل ١٩٨٧ عزا رجل الأعمال الكبير انريكو بولانيوس، وهو في يمين زعامة الجبهة المتحدة، الأزمة الاقتصادية في نيكاراغوا إلى الحرب (بنسبة ٦٠ بالمئة)، ومن ضمنها الحرب الاقتصادية في ما يُفترض،) والأزمة الاقتصادية العالمية (١٠ بالمئة)، وتقلص السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (١٠ بالمئة) وسحب رؤوس الأموال من قبل قطاع الأعمال ومن جراء أخطاء الحكومة (٢٠ بالمئة). وقدرت جريدة فاينانشال تايمز الكلفة التي ترتبت على حرب كونترا باثني عشر مليار دولار؛ ويضيف مايورغا إلى هذه الكلفة مقدار ثلاثة مليارات عن كلفة الحصار. إن المجاميع الفعلية للكلفة غير مؤكدة ولكنها تقع كما هو واضح في سلسلة «الأحداث المعاكسة» التي ستؤدي إلى كارثة كما توقع البنك الدولي^(٢٤). أما الفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة قد تدفع تعويضات عما فعلته فيمكن أن تلحق في الفئة ذاتها التي تضم أفكاراً أخرى منها أن الولايات المتحدة قد تحترم القانون الدولي عموماً. ونوّهت الصحف أن إدارة بوش «تتارس

Conroy in: Walker, ed., Ibid.

(٢٢)

Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.7, p.232.

حول مايورغا، انظر:

Conroy in: Walker, ed., Ibid., pp.232-233, 223 and 239; Dianna Melrose, *Nicaragua: The Threat of a Good Example?* (Oxford: Oxfam, 1985); Sylvia Maxfield and Richard Stahler-Short in: Walker, ed., Ibid., and Kornbluh, *Nicaragua*, pp.105ff.

Chomsky, *The Culture of Terrorism*, p.52; Andrew Marshall in: *Financial Times*, (٢٤) 27/2/1990, and Christopher Marquis in: *Miami Herald*, 21/2/1990.

ضغطاً شديداً على حكومة سامورو، وأعلمتها أن المساعدات الأمريكية إلى نيكاراغوا ستوقف في المستقبل على تحليها «عن الحكم الذي كسبه ضد الولايات المتحدة في محكمة العدل الدولية خلال حرب كونترا، القاضي يدفع ما يناهز سبعة عشر ملياراً من الدولارات»^(٣٥). كانت الولايات المتحدة تمسك بخناق نيكاراغوا رهينة، بينما كانت الخطب البليغة تترى بشأن قدسية القانون الدولي والواجب المقدس بمعاقة المنتهكين لهذا القانون. ليس هناك في هذا من إحساس ملموس بوجود تضارب بين الأمرين.

استعرضنا في الفصل الثامن الأفكار التي تدور في أذهان حمائم كارتر (باستور، فيكي، فانس). وباستخدام مجهر قوي بما فيه الكفاية يمكن للمرء أن يميز منظور اليسار من منظور اليمين - مثلاً، مسؤول البنتاغون الذي أبلغ الصحافة في سنة ١٩٨٨ أن بوسع عدد صغير من الإرهابيين تدعيمهم الولايات المتحدة «توجيه بعض الضغط إلى حكومة نيكاراغوا، وإجبارها على أن تستخدم مواردها الاقتصادية لأغراض عسكرية، وتحول بينها وبين حل مشاكلها الاقتصادية»، أو مسؤول وزارة الخارجية الأمريكية المطلع على دواخلها الذي نقل عنه قوله في ١٩٨١ إنه يجب تحويل نيكاراغوا إلى «ألبانيا أمريكا الوسطى»، أو مسؤول الحكومة الذي أبلغ الصحافة في سنة ١٩٨٦ أن الولايات المتحدة لا تتوقع نصراً بحرزه ثوار كونترا، ولكنها «قائعة بأن ترى هؤلاء الثوار وهم يضعفون رجال ساندينستا بإجبارهم على تحويل مواردهم الشحيحة نحو الحرب وبعيداً عن البرامج الاجتماعية؛ يمكن عندئذٍ تقديم النتائج كبرهان على «سوء إدارة ساندينستا». وبما أن هذا الفهم مشترك بين الصقور والحمام، فليس من المستغرب ألا يظهر أي رد فعل حين نشر ذلك الكلام في جريدة بوسطن غلوب، تماماً كما لم يظهر أي رد فعل لشهادة ديفيد ماكمايكل في محكمة العدل الدولية عن الأهداف التي يتوخاها برنامج كونترا الذي أشير إليه سابقاً - وهو يتضمن في جوهره بذل الجهود للضغط على نيكاراغوا «لكي تنفض على الحريات المدنية» وذلك لإظهار «طبيعتها الاستبدادية المزعومة الكامنة فيها وبذلك زيادة التدمير الداخلي في البلاد». ولسنا بحاجة إلى مزيد من التعليق على الحماسة التي أقدمت بها الطبقات المثقفة على تولى المهام المعهودة إليها^(٣٦).

لهذا كان من المعقول جداً بالنسبة إلى القيادة الأمريكية أن توجه قواتها بالنيابة نحو مهاجمة «أهداف رخوة» - أي أهداف مدنية غير محصنة - كما أوضح أمر القيادة الجنوية الجنرال جون غالين؛ وأن تدرب قوات كونترا لغرض مهاجمة المدارس والمراكز الصحية «حتى لا تتمكن حكومة نيكاراغوا من توفير الخدمات الاجتماعية للفلاحين، ولا تتمكن من تطوير

Mark Uhlig, «U.S. Urges Nicaragua to Forgive Legal Claim,» *New York Times*, (٢٥) 30/9/1990.

Chomsky, *Detering Democracy*, chap.8, p.296.

(٢٦)

أورد توماس ووكر ذكر مسؤول في وزارة الخارجية في: Kenneth M. Coleman and George C. Herring, eds., *The Central American Crisis* (Wilmington, Del.: Scholarly Resources, 1985).

Julia Preston in: *Boston Globe*, 9/2/1986.

ورد ذكر لمسؤول في الحكومة في:

Chomsky, *Ibid.*, chap.9, p.297.

انظر عن ماك ماكل في:

سرناجها، كما أطلع الصحافة هوراشيو آرمي، أحد زعماء كونترا (وكان كلامه في المكسيك)^(٣٧).

إن اليسار الممثل بمينز - سكيولينو لم يعترض على هذه السياسات من ناحية المبدأ. وليس لدى هذا اليسار أي خلاف جوهرى مع النتيجة التي توصلت إليها وزارة الخارجية الأمريكية في عهد وزيرها جورج شولتز بـ «أن نيكاراغوا عبارة عن سرطان وأنه يستشري»، وأن سرطان ساندينستا يجب استئصاله بـ «جراحة جذرية إذا اقتضت الضرورة»^(٣٨). يضاف إلى هذا أن حاتم كارتر وضعوا هذه السياسات موضع التنفيذ الفعلي. لذا، فإن في وسعهم أن يدعوا النجاح في غاياتهم، كما أظهرت الانتخابات. كان خطاهم الوحيد هو التفاوض المفرط بشأن إمكانات الإرهاب والخنق الاقتصادي؛ لقد كان حكم اليمين في هذا الصدد صائباً، ولا يستطيع اليسار أن ينكر أن معارضيه اليمينيين كانوا أقدر على معرفة ما يمكن أن يحققه العنف. إن علينا «أن نضع الفضل في موضعه»، كما ذكرتنا مجلة تايم، مقرةً بأن الإرهاب والحرب الاقتصادية قد أثبتا مرةً أخرى فعاليتها الحميدة. لذا، فإن لدى أفراد اليسار واليمين من الأسباب ما يدعوهم إلى أن «توحدهم المسرة» لهذا النصر الذي أحرزته الديمقراطية، كما يتصورونها كلهم: اختيار حر، والسدس مصوّب إلى رأسك.

رابعاً: الالتفاف حول شامورو

إن الإجماع على طريقة كيم إل سونغ، الذي تعتبره جريدة نيويورك تايمز طبيعياً جداً ومناسباً للغاية، كان في حقيقة الأمر صفة مميزة لـ «قضية السياسة الخارجية المثيرة للانقسام» التي يقال عنها إنها مزقت الولايات المتحدة شراً ممزق في العقد الماضي. إن النشر والرأي المسموح به في وسائل الاعلام، وكلاهما تم توثيقه على نطاق واسع، إنما هما مقتصران من الناحية العملية على مسألة اختيار الوسيلة لإعادة نيكاراغوا إلى «رعيل أمريكا الوسطى». كان هناك «انقسام» حقاً: هل ينبغي تحقيق هذه النتيجة بواسطة إرهاب كونترا، أو، إذا ثبت عدم فعالية العنف، بواسطة ديمقراطيات كتائب الموت التي تطبق أصلاً «المقاييس الإقليمية» المصادق عليها كما يدعو توم ويكر وغيره من الحثائم؟ إن ساحة الفكر هذه محمية على نحو يقارب التهام في الصحافة في طول البلاد وعرضها، وهذا إنجاز مذهل^(٣٩).

لقد حافظت التغطية الإعلامية لفترة ما قبل الانتخابات على المستويات العالية ذاتها في

Noam Chomsky: *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, 1989), (٢٧) pp.204ff. and 71-72; *The Culture of Terrorism*, pp.43 and 219-222, and *Deterring Democracy*, chap.2, pp.79ff.

(٢٨) يشير جيرتس إلى تسرب تقرير سري من وزارة الخارجية في:

Bill Gertz in: *Washington Times*, 5/12/1988.

(٢٩) انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, particularly pp.61-66, and Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988).

الالتزام المطلوب. كانت هذه التغطية مناهضة لساندينستا على نحو يشمل جميع رجال الإعلام. وكان تحالف الجبهة المتحدة هو تحالف الديمقراطيين على أساس واحد فقط هو أنه قد دبر في واشنطن ويضم مصالح الأعمال الكبرى، الأمر الذي يعتبر برهاناً كافياً على المؤهلات الديمقراطية بموجب تقاليد الطرح السياسي في الولايات المتحدة. ووفقاً لهذه الفرضيات نفسها، يصف بوب ودوورد عمليات وكالة الاستخبارات المركزية التي شنّها كارتر بأنها «منهاج لدعم البديل الديمقراطي لرجال ساندينستا»؛ لم نزود بأي دليل له صلة اهتمام بالديمقراطية، أو لم يكن لذلك حاجة، وذلك وفق الفهم الشائع لمبدأ الديمقراطية.

كانت المقالات التي تنشر عن رجال ساندينستا، التي تتضمن التعليقات أو الأخبار، مقالات فظة وساخرة. ولكن بعض الصحف خرجت على هذا الخط. فقد نشرت جريدة بوسطن غلوب رسالة مفتوحة بقلم دانييل أورتيغا قبل بضعة أيام من إجراء الانتخابات ولكن محرري الجريدة حرصوا على أن يضيفوا إلى جانبها رسماً كاريكاتورياً لوغدي شريس بيزة مارشال سوفياتي وعلى عينيه نظارات راقية التصميم وباذخة، وذلك لكي لا يضلّ القراء^(٣٠). لم يجد مراقبو وسائل الإعلام جملة واحدة تفيد أن انتصار فروليسا قد يكون أفضل شيء لنيكاراغوا. حتى الصحفيون الذين يعتقدون بذلك لم ينطقوا به، ربما لأنهم ظنوا أن الفكرة غير قابلة للفهم، مثلها مثل القول بـ «أن الولايات المتحدة هي دولة إرهابية كبرى» أو «إن واشنطن تقف بوجه عملية السلام»، أو «انه قد يكون علينا أن نقول الحقيقة بشأن كمبوديا وتيمور»، أو غير ذلك من الأقوال التي تخالف الأفكار غير القابلة للجدل. مثل هذه الأقوال تفتقر إلى معنى يمكن إدراكه. إنها لعنات، كالسباب العلني بالألفاظ بذينة نائية؛ إنها تشير الاستهجان فقط، لا الاستجابة العقلانية. إننا نرى هنا أقصى ما تحقّقه السيطرة على الأفكار، أكثر بكثير مما تحمله أوروبيل. إن جزءاً كبيراً من اللغة قد وضع لكي يكون عديم المعنى. وكل هذا شيء معقول ومقبول: ففي «مجتمع حر» يجب على الجميع أن يسيروا بخطى الأوز على إيقاع واحد كما يؤمرون، أو أن يسكتوا. إن أي شيء آخر هو أخطر مما ينبغي وكفى.

وعلى شاشة التلفزيون افتتح بيتر جننغز، ويعتبر كذلك ميلاً نحو الزيغ اليساري، نشرة الأخبار العالمية بأن أعلن أن نيكاراغوا ستجرى فيها «أول انتخابات حرة خلال عقد كامل»^(٣١). أما المعتقدات الأساسية المفترضة مسبقاً: أولاً، أن الانتخابات تحت حكم سوموزا كانت حرة؛ ثانياً، لم تجر انتخابات حرة في سنة ١٩٨٤؛ ثالثاً، أن انتخابات ١٩٩٠ كانت حرة وجرّت دون إكراه. ثمّة هامش يضاف إلى هذا عادةً مفاده أن أورتيغا قد أُجبر على قبول انتخابات ١٩٩٠ تحت ضغط أمريكي؛ وهنا تنقسم الآراء فكل من اليسار واليمين يدعي لنفسه الفضل في هذا الإنجاز.

Boston Globe, 22/2/1990.

(٣٠)

ABC World News Tonight, 20/2/1990.

(٣١)

يمكننا أن نترك النقطة الأولى، مع أنها كانت سلعة من سلع «مؤسسة اليسار»، التي كانت تنوه باستمرار بـ «إعادة الديمقراطية» في نيكاراغوا. أما الثانية فتعبر عن فكرة أساسية لا تقبل الجدل ولا تختمل خلافاً معها وهي حصينة ضد الحقائق؛ ولا حاجة بي إلى عرض هذا الموضوع، وهو معروف خارج نطاق المنظومة العقائدية الباسطة سلطاتها. وأما الهامش فيتجاهل الحقيقة غير المقبولة (وبالتالي غير القابلة للنشر) القائلة بأن الانتخابات القادمة كان قد تقرر إجراؤها في ١٩٩٠، وكل ما هنالك أن مواعدها قد قدّم بضعة أشهر بتأثير المكائد التي دبرتها الولايات المتحدة.

بيد أن النقطة الثالثة هي أكثر الثلاث إثارة للاهتمام. فلو فرضنا أن الاتحاد السوفياتي كان سيسير على منوال الولايات المتحدة عندما أعلنت دول البلطيق استقلالها، فينظم جيشاً بالنيابة لمهاجرتها من قواعد أجنبية، ويدرب قواتها الإرهابية على ضرب «الأهداف الرخوة» (المراكز الصحية والمدارس وما إلى ذلك)، حتى لا تتمكن حكومات تلك الدول من توفير الخدمات الاجتماعية، وتدمر الاقتصاد عن طريق الحصار وغيره من العقوبات، ونحو ذلك من الروتين المعروف. ولو فرضنا أيضاً أن موعد الانتخابات قد حل وأخذ الكرملين نجبر الناس بأعلى صوت وأوضحه أن بوسعهم التصويت للحزب الشيوعي أو أن يموتوا جوعاً، فلعل أحد الستالينيين العنيدين المتمسكين بمعتقداتهم البالية سيسي هذا التصويت «انتخاباً حراً واحداً». لا أحد إلا شخص مثل هذا يمكنه بالتأكيد أن يقول ذلك.

أو لو فرضنا أن الدول العربية كانت ستحول إسرائيل إلى مستوى الحبشة، ثم تصدر تهديداً قابلاً للتصديق بأنها ستسوقها إلى مصيرها المحتوم إلا إذا توسلت نائحةً وصوتت إلى مرشحها، فلعل أحداً ما سيسي ذلك «انتخابات ديمقراطية، حرة، وعادلة» فيدان بحق بأنه نازي قح.

إن انطباق هذه التشبهات أمر واضح. ويكفي المنطق البسيط لكي يتبين أن الذي يسمي انتخابات نيكاراغوا في ١٩٩٠ «انتخابات حرة وعادلة»، وخطوة سارة نحو الديمقراطية، إنما هو شخص من نوعية خاصة. أما الواقع فهو أن التطبيق لم يلاق اعتراضاً من الناحية العملية. لم أجد إلا صحفياً واحداً فقط لا غير من صحافة التيار العام استطاع أن يدرك الحقيقة الأولية، أو أن يذكرها في الأقل^(٣٠). لا شك أن هناك أمثلة أخرى، ولكن النتيجة التي لسا بحاجة إلى التصريح بها تنبئنا بالكثير عن الثقافة الفكرية الباسطة سلطاتها على الناس.

كان من الواضح منذ البداية أن الولايات المتحدة لن تختمل أبداً انتخابات حرة

Randolph Ryan in: *Boston Globe*, 28/2/1990.

Alexander Cockburn in: *Wall Street Journal*, 1/3/1990.

«Talk of the Town.» *New Yorker*, 12/3/1990.

(٣٢)

خارج المجرى كذلك:

انظر أيضاً:

وعادلة^(٣٣). وقد جرى تأكيد هذه النقطة ببيانات متكررة صدرت عن البيت الأبيض تنذر بأن الإرهاب والحرب الاقتصادية سيستمران إلا إذا استوفى «الخيار الحر» شروط «الطاغوت». وأصبح هذا رسمياً في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر حين أعلن البيت الأبيض أن الحصار سوف يرفع إذا اتبع السكان أوامر الولايات المتحدة^(٣٤).

من المؤكد أن نوع «الانقسامات» التي تتصورها جريدة نيويورك تايمز موجود في هذا الأمر أيضاً. لقد كان هناك من أنكر ببساطة أن الحرب العسكرية والاقتصادية قد أثرت تأثيراً يذكر؛ فهاذا يمكن أن يعني مجرد خمسة عشر ملياراً من الدولارات وثلاثين ألفاً من الموق بالنسبة إلى مجتمع هو بئراً وازدهار نيكاراغوا بعد سوموزا^(٣٥) وإذا تحوّلنا إلى أولئك الذين حاولوا أن يكونوا جادين في تفكيرهم فإننا نجد الفئتين المهدوتين. فاليمين لم يذكر هذه العوامل الجوهرية وأشاد بالانتصار المذهل للديمقراطية. ومؤسسة اليسار ذكرتها، ومن ثم أشادت بالانتصار المذهل للديمقراطية^(٣٦). فلنضرب بعض الأمثلة على هذا القطاع من الآراء لتصوير نمطه.

لنأخذ ميشيل كنزلي، وهو يمثل اليسار في هيئة تحرير مجلة نيو ريببليك، وفي النقاش التلفزيوني الذي تقدمه محطة CNN، وقد قدّم تحليله للانتخابات في المجلة الدورية التي يجرها (وأعدت جريدة واشنطن بوست نشر هذا التحليل). إنه يستذكر في هذا التحليل مقالاً سابقاً كان قد كتبه، ولكنه يغفل عن ذكر فحواه، وسنعود إلى هذا المقال بعد قليل. يقول كنزلي في تحليله «إن إفقار الشعب في نيكاراغوا كان بالضبط هو القصد من حرب كوترا ومن السياسة المماثلة لها في الحصار الاقتصادي ومنع القروض التي تمنحها المؤسسات الدولية لأغراض التنمية، وإنه لما يذكر بأروويل أن نلوم رجال ساندينستا على تدمير الاقتصاد ونحن نكرس أنجع جهودنا للقيام بذلك بالضبط. . . . لعل الكارثة الاقتصادية كانت أفضل قضية انتخابية لدى المعارضة المنتصرة، وإنه لما يذكر بأروويل أيضاً أن تأتي الولايات المتحدة، بعد أن خلقت الكارثة، فتتخذ موقف الناصح بانتخابات حرة والحكم الفصل فيها»^(٣٧).

(٣٣) انظر مقالة شومسكي في: Z Magazine: (December 1989) and (March 1990), and Chomsky, *Deterring Democracy*, chaps.9 and 5.

Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.9, p.299.

(٣٤) انظر:

Robert Leiken in: *Boston Globe*, 4/3/1990

(٣٥) انظر على سبيل المثال:

حيث أعيد طبعها من اللوس انجليس تايمز.

حول أسلوب لا يكثر المآكر في دمج معتقده المادية في الريغانية، والاستقبال التقديري لهذا المزيج المفيد، انظر: Chomsky, *The Culture of Terrorism*, pp.213 and 205-206.

(٣٦) اننا نذكر، مع ذلك، ان التمييز ليس جلياً تماماً. وهكذا، فإن مجلة تايم، كما رأينا، لاحظت بإسهاب القتل والدمار اللذين مهّدا الطريق لانتصار الديمقراطية العظيم، رغم أن ذلك، افتراضاً، كان يجب أن يُدرج على الجهة المحافظة. إن طيف الرأي المفضل لمن الضيق بحيث ان التمييزات المزعومة غالباً ما يصعب متابعتها.

Michael Kinsley in: *New Republic*, 19/3/1990, and *Washington Post* (1 March 1990). (٣٧)

Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.12, p.377.

حول مقالة كينزلي السابقة، انظر:

ثم يمضي كنتزلي نفسه فيتخذ، على أسلوب أروويل، موقف الحكم الفصل في ما هي الانتخابات الحرة، مشيداً بـ «الانتخابات الحرة التي جرت في نيكاراغوا وانتصار الديمقراطية فيها، مما ظهر أنه جاء على أحسن مما كان يجرؤ أي أحد على التنبؤ به».

وفي الطرف الأقصى من مؤسسة اليسار نجد أنطوني لويس من جريدة نيويورك تايمز يكتب قائلاً: «إن سياسة ريغان لم تنجح. إنها لم تثمر سوى البؤس والموت والعار». أما لماذا لم تنجح تلك السياسة فهو ما لا يوضحه الكاتب؛ والظاهر أنها كانت قد نجحت نجاحاً باهراً. فها هو لويس يبادر إلى الإشادة بـ «تجربة السلام والديمقراطية التي هي تجربة قد نجحت فعلاً». ثم يمضي فيقول إن هذا النصر الذي ظفرت به الديمقراطية يقدم «شهادة جديدة على قوة الفكرة التي قال بها جفرسون: حكومة موافقة المحكومين، كما ذكرنا بها فاسلاف هافيل أمس. إن هذا قول يبدو رومانسياً، ولكننا نعيش في عصر رومانسي»^(٣٨).

«إن نجاحنا بصيبننا بالدوار» كما كان يقول ستالين، ذلك أن مثلنا العليا قد انتصرت في أمريكا الوسطى والكاريبية والفيليبين والأراضي التي تحتلها إسرائيل والمناطق الأخرى من العالم التي يصل نفوذنا إليها بحيث يمكننا أن ندعي الفضل لأنفسنا عن ظروف الحياة وحالة الحرية.

والإشارة إلى هافيل تستحق شيئاً من التفكير. كان لخطاب هافيل أمام الكونغرس تأثير كبير على الساسة والمثقفين. قال هافيل «إن الوعي يسبق الصيرورة وليس العكس، كما يزعم الماركسيون»، فضجَّ الكونغرس بالتصفيق الحاد؛ لو أنه أراد أن يقلد [الممثل الهزلي] وودي ألين لكان قال «الصيرورة تسبق الوعي» فأثار التصفيق الحاد ذاته بالضبط. ولكن الذي أسر رأي النخبة حقاً هو قوله إن الولايات المتحدة «قد فهمت المسؤولية التي تنبعث من قوتها العظيمة، وأنه كانت هنالك قوتان جبارتان - إحداهما مدافعة عن الحرية، والأخرى مصدر للكوابيس». ثم مضى يقول: «إن علينا أن نضع الأخلاق قبل السياسة. ويجب أن يكون عماد أعمالنا هو المسؤولية - المسؤولية تجاه شيء أعلى من الأسرة والوطن والشركة والنجاح»؛ المسؤولية تجاه الذين يعانون في جمهورية الدومينيك وغواتيمالا وتيمور والهند الصينية وموزمبيق وقطاع غزة وشبهاتها الأخرى التي يعاني فيها أناس غيرهم ممن يمكننا أن نقدم إليهم شهادة مباشرة بالأعمال العظيمة التي تقوم بها «القوة المدافعة عن الحرية»^(٣٩).

نزلت هذه الأفكار على جمع الليبراليين نزول الوحي من السماء. لم يكن لويس وحده مسلوب اللب. فقد وصفت جريدة واشنطن بوست هذه الأفكار بأنها «دليل مذهل على أن بلاد هافيل هي مصدر أساسي للتقاليد الثقافية الأوروبية، وأنها صوت الضمير الذي يتكلم على نحو يلزم بالإصغاء عن المسؤوليات التي تدين بها الدول كبيرها وصغيرها الواحدة تجاه

Anthony Lewis in: *New York Times*, 2/3/1990.

(٣٨)

New York Times, 22/2/1990, and *Washington Post* (5 March 1990). انظر مقتطفات من: (٣٩)

الأخرى». أما جريدة بوسطن غلوب فقد أشادت بهافيل لأنه «استغنى عن الكليشيات حين قدّم الينا مشورته الحكيمة بطريقة جلية جداً ومنطقية جداً». واستبشرت ماري مكغروري فرحاً بـ «مثاليته وسخريته وإنسانيته حين دعا إلى عقيدة عسيرة في المسؤولية الفردية، في حين كان الكونغرس يتحرق احتراماً لعبقريته واستقامته». وتساءل جاك غيروموند وجول ويتكوفر لماذا تفتقر أميركا لمثقفين بهذا العمق من الذين «يرتفعون بقواعد الأخلاق إلى ما فوق المصلحة الذاتية» بهذه الطريقة. ووصفت جريدة بوسطن غلوب في مقال رئيسي على صفحتها الأولى «كيف تتفجر عواطف السياسيين الأمريكيين وجهابذتهم وهم يستمعون إلى هافيل»، كما أجرت مقابلات مع بعض أهالي المدينة فسألتهم لماذا لا يسمو المثقفون الأمريكيون إلى هذه المرتفعات السامقة؟^(٤٠).

إن رد الفعل هذا أيضاً يضع أمامنا مرآة مفيدة نرى فيها ثقافة النخبة. فبصرف النظر عن العلاقة بين الضرورة والوعي، نجد أن الأفكار التي خلبت ألباب المثقفين ليست، إلى هذا، غير مألوفة كلياً. إن المرء ليجدها دائماً في المواعظ التي يلقاها وعاظ الأصوليين، وفي خطابات الرابع من تموز/ يوليو، وفي نشرات رابطة المحاربين القداماء الأمريكيين، وفي الدوريات وأدبيات البحوث على العموم. إنها موجودة، في واقع الأمر، في كل مكان. من يمكنه أن يكون بعيداً جداً عن الحياة الأمريكية فلا يسمع عنا أننا القوة «المدافعة عن الحرية» وأننا نفي على نحو رائع بشرط الالتزام الأخلاقي لتكون مسؤولين لا عن أنفسنا فقط بل عن حسن حال الإنسانية بأسرها؟ ثمة تفسير عقلي واحد فقط: إن المثقفين الليبراليين يُعزّون سراً ما ينطق به من شاشة التلفزيون البشر البروتستانتية بات روبرتسون وما يصدر عن جمعية جون بيرتش، لذا يمكن أن تتفجر عواطفهم علناً لما يحسون به من إجلال حين ترد هذه الكلمات ذاتها على لسان فاسلاف هافيل.

إن لـ «صوت الضمير» الذي ذكره هافيل نظيراً آخر معروفاً. ففي العالم الثالث يسمع المرء الناس أحياناً وهم يقولون إن الاتحاد السوفياتي يدافع عن حريتهم في حين أن حكومة الولايات المتحدة هي عبارة عن كابوس. وذات مرة كتب الصحفي تي. دي. أولمان مقالاً من المقالات الجادة القلائل عن السلفادور حين كان الإرهاب فيها يبلغ ذروته في ١٩٨٠ - ١٩٨١، فوصف زيارة له لجالية مسيحية وقد أخضعت للممارسات المعهودة لقوات الأمن المدعومة من الولايات المتحدة. قال له أحد الشيوخ إنه سمع عن قطرٍ يدعى كوبا يقع عبر البحر وقد يكون مهتماً بمحتهم، ورجا من أولمان يسأله: «قل لنا، أرجوك يا سيدي، كيف يمكننا الاتصال بهؤلاء الكوبيين لكي نعلمهم بحاجاتنا لعلهم يساعدونا»^(٤١).

لنحاول الآن تجربة فكرة أخرى. لنفترض أن الفلاح السلفادوري أو القروي الفيتنامي قد أصبح في قمة البلشفة كي يتكلم بفصاحة على المسؤولية الأخلاقية والمواجهة بين قوتين،

Editorial in: *Washington Post* (26 February 1990), and *Boston Globe*: 23, 24, and (٤٠) 26/2/1990 and 1/3/1990.

Harper's (March 1981).

(٤١)

واحدة الكابوس والأخرى المدافعة عن الحرية. سوف يكون من المشكوك به وجود سعادة غامرة، بينما سيكون كل تابع للحزب في البرافدا متفجراً بالحامسة. أنا لست، عرضاً، أقصد القيام بمقارنة لما حدث حقيقة هنا. من السهل الفهم أن العالم قد يبدو بهذه الطريقة لشخص خبرته مقصورة على القنابل الأمريكية وفرق الموت المدربة الأمريكية من جهة، ومن جهة أخرى، الجرافات والأسلحة المضادة للطائرات السوفياتية، وأحلام النجاة بالكوبيين من عذاب لا يحتمل. بالنسبة إلى ضحايا الغرب. إن ظروف وجودهم تجعل الخاتمة معقولة بينما تجرد المعرفة من الحقيقة الأوسع. إن هافل وهؤلاء الذين ينتشون بتقياته المعهودة لا يستطيعون تقديم عذر كهذا.

مرة أخرى نتعلم شيئاً عن أنفسنا، إذا ما اخترنا.

الناطق الآخر اليساري بلسان التايمز، توم ويكر، اتبع الخط نفسه. إنه يستنتج أن الساندينستيين خسروا «لأن الشعب النيكاراغوي كان قد تعب من الحرب وسئم الحرمان الاقتصادي». لكن الانتخابات كانت «حرة وعادلة» غير مفسدة بالقمع^(٤٢).

مع ذلك في المقابل المتطرف، مثقف أمريكا اللاتينية وويليام ليوغارند أيضاً رحب بالتعهد بـ «الانتخابات الديمقراطية في نيكاراغوا» بينما ينوه أنه «باسم الديمقراطية، وضعت واشنطن ضغطاً عسكرياً واقتصادياً موجعاً على نيكاراغوا لكي تدفع الساندينستيين خارج السلطة». الآن، يواصل، «يجب أن تظهر الولايات المتحدة أن التزامها بالديمقراطية في أمريكا الوسطى يمتد إلى الضغط على الحكومات المحافظة الصديقة كذلك». وهكذا، بعد أن أظهرت «التزامها بالديمقراطية» بالإرهاب والحرب الاقتصادية، يجب أن «تمدّ الولايات المتحدة هذا التوجه التحرري للضغط على أصدقائها»^(٤٣).

إذا وجهنا أنظارنا الآن نحو النور الساطع لليبرالية الأمريكية وجدنا المقال الرئيسي في جريدة بوسطن غلوب بعنوان «الالتفاف حول شامورو». في هذا المقال قال مارتن نولان، محرر صفحة الافتتاحيات في الجريدة المذكورة «إن على جميع الذين يجوبون النيكاراغويين حقاً أن يلتفتوا الآن حول شامورو». لم يصدر أحد في نيكاراغوا، القطر الذي لم يرتفع بعد إلى ذرانا، نداءً كهذا. إننا لتتعلم المزيد بشأن المفهوم السائد عن الديمقراطية^(٤٤).

يمضي نولان إلى القول مفسراً: «لم يكن أورتيجا سياسياً ماهراً. إن جماهيره المحبوبة لم تستطع أن تأكل شعارات، فصوتت بمعدها لا بقلوبها». ولو كان أورتيجا أكثر مهارة لاستطاع أن يزود الجماهير بالغذاء - بتابع نصيحة نولان والاستسلام للسيد المطاع. والآن، «وببركات

Tom Wicker in: *New York Times*, 1/3/1990.

(٤٢)

William LeoGrande in: *New York Times*, 17/3/1990.

(٤٣)

Martin Nolan in: *Boston Globe*, 27/2/1990.

(٤٤)

تمامي نولان أمام الأمة أنه مؤلف هذه الكلمات الرائعة.

الديمقراطية، تكلمت نيكاراغوا هي ذاتها أخيراً بعد طول انتظار - وبحرية ودون إكراه.

أما مراسل جريدة نيويورك تايمز، ديفيد شبلار فقد أسهم بأفكاره تحت عنوان «نيكاراغوا، انتصار للإنصاف الأمريكي». يلاحظ شبلار، متبعاً النمط الليبرالي، قائلًا: «من الصحيح أن اقتصاد نيكاراغوا قد عانى كثيراً على نحو فظيع من جراء المواجهة مع الولايات المتحدة إلى حد ما، فهياً ذلك المسرح لتذمر الناس على نطاق واسع من رجال سانديستا، وهو التذمر الذي انعكس في تصويت يوم الأحد». والنتيجة؟ «ان الانتخابات في نيكاراغوا قد أثبتت أن الدعم المفتوح والشريف للعملية الديمقراطية هو من أقوى أدوات السياسة الخارجية لدى واشنطن» - وذلك بالتأكيد بعد فرض «معاناة فظيعة» لضمهان النتيجة الصحيحة في «انتصار للإنصاف الأمريكي». يضيف شبلار أن نيكاراغوا الآن «تحتاج إلى مساعدة في بناء المؤسسات الديمقراطية» - وهو وزملاؤه مؤهلون لتقديمها بالنظر لفهمهم الديمقراطية الحقة^(٤٥).

وفي مجلة نيوزويك يقر تشارلس لين أن جهود الولايات المتحدة «لجعل نيكاراغوا قطراً ديمقراطياً من خلال حرب كونترا وبواسطة عقوبات اقتصادية مدمرة قد كلف ثمناً باهظاً من ضمنه ثلاثون ألفاً من السوق ونصف مليون من الذين شردوا من منازلهم، واللجوء الروتيني إلى الخطف والاعتقال»، وغير ذلك من الأمور غير السارة. كانت آثار ذلك كله قاسية جداً «فما إن حلت نهاية ١٩٨٨ حتى كانت عزة النفس وحدها هي التي منعت رجال سانديستا من تلبية طلب ريفان بالتوصل إليه تضرعاً وخيفة!»، ولكن السكان صوتوا أخيراً «من أجل فرصة توضع وراءهم البؤس الذي أنزلته بهم عشر سنوات من الثورة والحرب. . . . وفي النهاية كان النيكاراغويون هم الذين ربحوا نيكاراغوا». يجب علينا «أن نحفل بهذه المناسبة، وأن نفكر كذلك بالزيغ الفريد من النوايا الحسنة وعدم الاطمئنان على الأمن القومي، مما حدا بنا إلى أن نتورط بحماسة عاطفية في مكان لا نفهمه إلا على نحو غامض جداً»^(٤٦).

وأشادت افتتاحيات الصحف في طول البلاد وعرضها بـ «الأخبار الطيبة من نيكاراغوا، وبالرد المفحم على رجال سانديستا، مما سيعزز الديمقراطية في أمكنة أخرى كذلك من أمريكا الوسطى»، (جريدة نيويورك تايمز). ولكن المحررين في الجريدة يقرّون بوجود مسألة واحدة تعتبر «قابلة للجدل» - ألا وهي «هل أن الضغط الأمريكي وحرب كونترا قد سرّعا من الانفراج البديع الحاصل أم أخرّاه؟» ولكن «مهما يكن الأمر، فإن الديمقراطية كانت هي الفائزة»، في انتخابات حرة وعادلة. وعبر المحررون في جريدة واشنطن بوست عن أملهم بأن هذه الانتخابات «ستضع نيكاراغوا على طريق التغيير الحاسم من دولة استبدادية إلى دولة ديمقراطية»، ولكنهم ليسوا على يقين من ذلك. ثمة عنوان في جريدة كريستشن ساينس مونيتور

David Shieler in: *New York Times*, 1/3/1990.

(٤٥)

Charles Lane in: *Newsweek*.

(٤٦)

ربما كان تشارلز لين مؤلف افتتاحية نيويورك ريبليك غير الموقمة المذكورة في المامش رقم (٨)، إذ تمّ الحكم بواسطة تشابه التعبير (= الصياغة).

يقول «الجمهير تتكلم في نيكاراغوا»، وفيه استخدام لكلمة محرّمة إلا في مثل هذه المناسبات . وقد هللت الجريدة ابتهاجاً «بهذا التوكيد الآخر المذهل للديمقراطية»^(٤٧).

ومن الإنصاف إكمالاً للصورة، أن نشير إلى بعض الوسواس التي عبر عنها حقاً الطرف الأقصى من فئة المنشقين المحترمة . ففي مجلة نيويوركر، وهي في الغالب وحيدة في التيار العام بخروجها عن اللاهوت الرسمي، ورد ما يلي: «لقد تبين مما جرى مؤخراً في كل من نيكاراغوا وبنما أن إخراج طاغية من السلطة شيء، وأن تولي العبد المالي لإنقاذ بلاده من الخراب الحاصل شيء آخر». لذلك فإن الكلفة التي نتحملها لإصلاح الدمار الذي سببه نوريينا وأورتيغا قبل أن نتجح أخيراً في طرد هذين الطاغيتين من الحكم ينبغي أن تجعلنا نفكر مرتين قبل الإقدام على مثل هذه الأعمال الجديرة بالتقدير^(٤٨).

لعل هذا يكفي . لقد قدمت عينات فقط من الأمثلة الأقل فظاعة، مكتفياً بما أورده الجانب اليساري الليبرالي . إن من الصعب العثور على استثناء لهذا النمط المقدم .

هناك سمات متعددة بارزة على وجه الخصوص في التغطية الإعلامية للانتخابات . أولاً، التشابه الاستثنائي . ثانياً، الكراهية والاحتقار للديمقراطية كما ظهرها بوضوح صارخ في المشهد السياسي بأجمعه . وثالثاً، العجز التام عن إدراك هذه الحقائق البسيطة . إن الاستثناءات نادرة حقاً .

خامساً: في داخل نيكاراغوا

لقد اقتصرْتُ حتى الآن على الكلام عن الظروف السائدة وردّ الفعل في الولايات المتحدة، ولم أقل شيئاً عن السبب الذي جعل سكان نيكاراغوا يصوتون على النحو الذي صوّتوا به - وهذا أمر مهم ولكنه مختلف . كما أن ردّ الفعل في نيكاراغوا ذاتها ينبتنا كذلك بشيء عن الثقافة السياسية في الولايات المتحدة .

كان ردّ الفعل القياسي داخل الولايات المتحدة هو التهليل الجذِل لـ «جمهير» نيكاراغوا التي انتصرت على مضطهدتها بانتخابات عادلة . أما في نيكاراغوا فيبدو أن ردّ الفعل كان بالأحرى مختلفاً بعض الشيء . فبعد أن تقول مجلة نيويوركر إن الفائزين كانوا هم «سكان نيكاراغوا، بالطبع»، تتحول إلى مراسلها في مانغوا، توم جيلتون، الذي كتب يقول: «كانت الاجتماعات العامة للاحتفال بانتصار الجبهة المتحدة صغيرة العدد، وأغلبها احتفالات خاصة، ولم تندفق جموع الناس إلى الشوارع . لقد لظمت أكثرية الأهالي منازلها» . وبعد مرور ما يقرب من شهر على الانتخابات ذكرت وكالة أسوشيتد بريس «أن مؤيدي الجبهة المتحدة لم

New York Times, 27/2/1990; *Washington Post* and *Manchester Guardian* (11 March 1990) (٤٧); *Washington Post* (5 March 1990), and *Christian Science Monitor*, 28/2/1990.

«Talk of the Town», *New Yorker*, 27/8/1990.

(٤٨)

يقيموا احتفالاً عاماً حتى الآن». ووردت تقارير كثيرة من أطراف نيكاراغوا تؤكد الروحية القاتمة، التي تتناقض بشكل صارخ مع «الوحدة في المسرة» هنا. قد تشير هذه المقارنة إلى تبيان شيء ما عن كسب ومن خسر، ولكن أحداً لم يتابع هذه الفكرة - هذا في الولايات المتحدة؛ أما في أمريكا اللاتينية فقد فهم المعنى بوضوح تام^(٤٩).

وقد جرى لاحقاً احتفال بالنصر، في حفلٍ راقص بمناسبة تسلم رئيسة الجمهورية شامورو مقاليد الحكم، وقد أقيم الحفل في نادٍ سابقٍ للوجوه في الضواحي. قالت دوراليسا بيلارته، مراسلة أسوشيتد بريس في وصفها الاحتفال: «عادت الطبقة الأرستقراطية بما عهد فيها من أبهة، فوفد جمع الطبقة الراقية بأنفس حللها من قبعات الخوص وأزياء السهرة والبرد الثينة وأحذية دور المصممين والأظافر المصبغة،... وفدوا بتصرفهم المهذب وجوهم الساطع حتى فغرت أفواه البعض عجباً... كان هذا شيئاً لم تشهد نيكاراغوا اليسارية منذ أكثر من عقدٍ من السنين». في صباح اليوم التالي، قال أحد الدبلوماسيين من أمريكا الجنوبية «كان الحفل أشبه بفيلم «غانسي العظيم». وكتبت المراسلة المذكورة، وكانت مقالاتها السابقة شديدة الانتقاد لرجال ساندينستا، تعليقاً على هذا التغيير، فقالت «كان أولئك الرجال في العقد الماضي يشجعون إشاعة جو من الراحة النفسية حتى في الأوساط الدبلوماسية، وهم أنفسهم يظهرون بمظهر الارتياح في بزات القتال المكوية جيداً، ويكونون على سجيبتهم في مقاصف الطبقة العاملة أكثر مما يكونون عليه في صالات الأنوار الساطعة»^(٥٠).

لم أجد شيئاً من هذا في الصحافة، وإنه لإغفال جدير بالتقدير بعد سنين من توجيه اللطمات إلى رجال ساندينستا التي تبلغ ذروتها في التهكم على ما يرتديه أورتيغا من نظارات مصممة في دور الأزياء وعلى غير ذلك من الأمثلة عن إسراف هؤلاء الرجال في حين يعاني الفقراء في بؤسهم - كان هذا سيعتبر تعليقاً منصفاً لولا أنه إنما يقال خدمة لمنظومة الدعاية التابعة للدولة.

أما رد الفعل الآخر في نيكاراغوا فيصفه مراسل جريدة نيويورك تايمز، لاري روهرتر، على لسان أحد الناشطين الذي هاجم «الدوليين» هجوماً مريراً وأدانهم إدانة مشحونة بالاحتقار وقال عنهم إنهم يقومون بأعمال حقيرة مثل تصليح الدرجات الهوائية وتوزيع الحبوب على «مراكز رعاية الطفولة ومستوصفات الأمومة» وأنهم يعززون الاستمرار «في خدمة الغالبية الساحقة من العمال والفلاحين الذين لم تتناقص حاجاتهم». كما أن المراسل المذكور يذكر عن نائب الرئيس المنتخب، فرجيليو غودوي، قوله إن الحكومة الجديدة ستراقب هؤلاء المتطفلين مراقبة دقيقة: «إننا لن نسمح لأي أجنبي أن يتدخل في مشاكلنا السياسية الداخلية»^(٥١).

Tom Gjelten in: *New Republic*, 19/3/1990. (٤٩)

(كتبت قبل أسابيع؛ أنا مهتم وحسب، بالوقائع التي يصفها، وليس بتفسيره الشخصي لها).

Doralisa Pilarte in: *Associated Press*, 8/6/1990.. (٥٠)

Larry Rohter in: *New York Times*, 13/3/1990. (٥١)

ما من أحد يستهزئ، في مجتمع ذي ثقافة منضبطة جيداً، حين تنشر مثل هذه الأقوال. كان يسمح للأجانب، في حكم رجال ستاندينستا الاستبدادي، أن يشكّلوا ائتلافاً سياسياً يقوم على القوة الإرهابية التي أنشأوها لمهاجمة البلاد؛ وكان يسمح لهم بضخ ملايين الدولارات دعماً للائتلاف في الانتخابات. كان يسمح للأجانب المشاركين «في الاستخدام غير القانوني للقوة» ضد نيكاراغوا، كما ورد في إداة المحكمة الدولية، بتمويل جريدة كبرى تدعو إلى الإطاحة بالحكومة وتنهاي علناً مع القوى الإرهابية التي تسعى إلى تحقيق هذه الغاية، وما هذه القوى إلا قوات الإنابة عن دولة أجنبية تمول الجريدة. وفي عهد هؤلاء الاستبداديين كان يسمح لأجانب من أمثال جين كيركباتريك وغيرها من أعضاء الكونغرس الأمريكي بدخول البلاد لغرض تقديم الخطباء في المناسبات العامة وافتتاح المؤتمرات الصحفية التي تدعو إلى الإطاحة بالحكومة بالعنف وإلى تأييد القوات الإرهابية التي يديرها الأجانب. كان يتاح لمحقيقي «حقوق الإنسان» الذين يرافقهم أعضاء من هيئات الضغط لصالح كونترا وهم يتخذون صفة «الخبراء» أن يحصلوا على ما يشاؤون، كما كان يتاح ذلك لصحفيين لم يكونوا أكثر من وكلاء لدولة أجنبية تهاجم القطر. لا يمكن العثور على شيء شبيه بهذا من قريب أو من بعيد في الديمقراطيات الغربية. إن مثل هذه الحريات في الولايات المتحدة واسرائيل وانكلترا وغيرها أمر لا يمكن تصوره، حتى إزاء تهديد أقل خطراً بكثير، كما يظهر السجل التاريخي بوضوح لا لبس فيه ولا إبهام.

أما الآن، فإن المذهب الاستبدادي قد رضخ أخيراً للحرية، لذا فإن نيكاراغوا لن تتسامح بعد الآن مع «التدخل» من أجانب يحملون أفكاراً خاطئة عن كيفية الإسهام في الإصلاح والتطوير، من أجانب لا يعملون من أجل الإطاحة بالحكومة بالعنف بل يساعدون القوة السياسية الوحيدة ذات القاعدة الجماهيرية في البلاد. ها نحن نتعلم المزيد عما تعنيه «الحرية» و«الديمقراطية» في الثقافة السياسية الباسطة سلطاتها على الناس.

يمكننا أن نضيف كلمة أخرى عن الاشتمزاز الذي أثاره الدوليون، والذي لم يستطع إخفاءه مراسل جريدة نيويورك تايمز. وكانت هذه سمة مألوفة في تعليقات وسائل الاعلام على مدى سنين؛ وكان من الأمور المشهودة أن نرى النفرة والاستخفاف اللذين يوحى بهما هؤلاء المتطوعون. ولكن علينا أن نضيف، إكمالاً للصورة، أن رد الفعل لم يكن متشابهاً كلياً. والاستثناء الجذري الوحيد هو عمود كتبه ديفيد برودير، مراسل جريدة واشنطن بوست، تحدّث فيه بإعجاب شديد عن مشروع في موبایل في ولاية ألاباما «مشروع يرمي إلى إرسال متطوعين من معلمي اللغة الانكليزية الى الخارج». ويمضي برودير الى القول «إن الأمر الرائع هو أن كل هذا يجري بأموال وطاقات تقدم طواعية. فكل معلم يدفع نفقات سفره (بأجور مخفضة، بواسطة وكلاء السفر في موبایل) وعمل معه مواد التدريسية»^(٢٧).

بيد أن هؤلاء المتطوعين الذين يثيرون في المراسل إجلاله العظيم ليسوا من المتجهين إلى القرى النائية في نيكاراغوا، أو من الشباب المتطوعين للعمل في المدارس والجامعات هناك (دون «أجور مخفضة»)، إنما هم متطوعون من معلمي اللغة الانكليزية الذين هم في طريقهم إلى عيشة الشظف في ظروف براغ اليائسة. سيكون الفرق بين المكانين واضحاً لكل ذي عقل منصف.

سادساً: التطلع الى الأمام

فلنترك الآن سجل الوقائع ونتقل إلى بضعة تكهنات.

إن من الأهداف الأساسية لسياسة الولايات المتحدة نحو أمريكا اللاتينية (وغيرها)، وهو هدف موجود من أمدٍ طويل وموثق بشكل جيد، إنما هو تولي السيطرة على الشرطة والعساكر وذلك لضمان عدم انجراف السكان وراء الأفكار غير المقبولة. فالهدف، إذن، في نهاية المطاف هو إعادة شيء شبيه بالحرس القومي السوموزي وفقاً لمواصفات حاتم كارتر.

أما الهدف الذي يلي ذلك، فهو تحطيم الصحافة المستقلة. وهذا يتطلب أحياناً القيام بأعمال عنف قتالة، كما في السلفادور وغواتيمالا. إن موافقة النخبة العامة على هذا إنما تتضح حين تنفذ هذه الأعمال: الصمت، مصحوباً بالثناء على التقدم الجاري نحو الديمقراطية. أحياناً تكفي قوى السوق، كما في كوستاريكا، حيث الصحافة الناطقة بالأسبانية حكر على اليمين المتطرف.

هناك على العموم قوتان شرعيتان في أمريكا اللاتينية: أولاهما وأهمها الولايات المتحدة؛ والثانية هي القلة الحاكمة والعساكر ومجموعات الأعمال التي تضم نفسها جميعاً إلى مصالح النخب الاقتصادية والسياسية الأمريكية. فإذا تولت هذه القوى السلطة دون من يقف بوجهها متحدياً فكل شيء على ما يرام. وتكون ساحة اللعب مبهمة، فإذا جرت انتخابات شكلية فإنها تسمى «ديمقراطية». أما إذا ظهر أي تحدٍ من عموم السكان فيكون الجواب الحازم ضرورياً. إن المؤسسة، يسارها ويمينها، ستسامح مع شيء من تعدد الرأي بشأن المستويات المناسبة للوحشية والقمع والشقاء العام.

لن يكون من السهل في نيكاراغوا بلوغ الأغراض التقليدية. إن أية مقاومة لها ستوصم بأنها «مذهب ساندينستا الاستبدادي». ويوسع المرء أن يكتب المقالات الافتتاحية مقدماً.

لعل الائتلاف السياسي الذي كونه واشنطن لن يكون قادراً على تلبية المطالب المفروضة عليه من سيده. فإذا كان الأمر كذلك، فإن الحاجة تدعو إلى رجال جدد. وأحد الخيارات هو التحول صوب اليمين، وهو تحول يتم على نحو لاشعوري. قد يكون فرجيليو غودوي مؤهلاً كحاكم مطلق متشدد بما فيه الكفاية، وستكون قوات كونترا السابقة جاهزة لاستخدام المهارات الإرهابية التي غرسها فيها مدربوها من الولايات المتحدة والدول المرتزقة التابعة لها. أو ربما يعثر على آخرين للقيام بالعمل، كما تسمح الظروف. الخيار الآخر هو

اتباع طريق مختلف، وهو كذلك مطروق. فهناك منظمة سياسية واحدة ذات قاعدة جماهيرية في نيكاراغوا. لعلها تنفكك تحت سطوة القمع، أو من جراء التردّي الاجتماعي والاقتصادي، أو بمجرد الضغوط المحتملة إذ تنوء هذه المنظمة تحت وطأة احتكار الموارد من قبل جناح اليمين ومشاركة الامبريالي. أو لعلها تستعيد الحيوية التي خسرت جزءاً منها في الأقل. فلتن ظلت باقية، ولئن أمكن إيقافها على قدميها، فربما يكون من الممكن أن يُعهد إلى زعامتها مهمة الإدارة الاجتماعية تحت إمرة الولايات المتحدة. وقد نوهت بذلك من طرف خفي جريدة وول ستريت جرنال في مقالها الناجح عن الانتخابات. قالت الجريدة «قد يكشف دانييل أورتيغا، بمرور الوقت، التأثيرات التي تؤدي إلى الاعتدال، الناشئة عن الانتخابات الديمقراطية، كما اكتشف من قبله ميشيل مانلي في جامايكا، وكان هو نفسه ماركسياً ملتزماً في ما مضى»^(٥٣).

جاء في صحيفة نيوزبيك الصادرة في جامايكا، التي نترجم عنها، أن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى النموذج الجاماكي، فتعمل أولاً على تقويض حركة شعبية وتدميرها، ثم تساعد البديل الرأسمالي المفضل مساعدة باذخة وهو البديل الذي أثبت فشله بشكل تعيس، ثم تتحول إلى مانلي الشعبي لكي يدبر أمر الكارثة الحاصلة - ولكن من أجلنا^(٥٤).

ومغزى هذا الكلام مفهوم على نطاق واسع، ولو انه إنما يفهم على العموم ضمناً في الكتابات المهذبة. فما إن أعلنت نتائج الانتخابات، حتى جرى كما لو بالسليقة، تحويل أورتيغا فوراً من وعيد شرير الى رجل دولة، يبشر بالخير حقاً. إن من الممكن إبقاءه منتظراً، لكي يستدعى إذا دعت إليه الحاجة ليسير وفق توجيهاتنا، لو انه يستطيع فقط أن يتعلم حسن التصرف.

إن السياسة عبارة عن روتين. فما ان يروض الرعاع، ويهمل الحلم من أجل مستقبل أفضل، وتفهم «الجماهير» أن أملاها الوحيد هو في مسح أحذية الرجل الأبيض، حتى يصبح من المعقول السماح بـ «عملية ديمقراطية» قد تأتي حتى بالأعداء القدامى إلى السلطة. عندئذ يمكنهم إدارة الخرائب - من أجلنا. من الفوائد الجبانية لهذا الترتيب تشويه سمعة القوى الشعبية. لذا كانت الولايات المتحدة مستعدة تماماً للسماح لمانلي بتولي الحكم بعد الفشل الذريع لتجربة السوق الحرة التي حاولها أنصار ريغان، وكانت ستراقب الأمر بخلق كريم (بل بكثير من الفخر بصبرنا على الشدة) لو كان خوان بوش قد كسب انتخابات ١٩٩٠ في جمهورية الدومينيكا. لم تعد هناك أية حاجة إلى إرسال مشاة البحرية لمنعه من تولي السلطة كما حدث في ١٩٦٥ حين انتفض الناس فهزموا الجيش وأعادوا النظام الدستوري الشعبي الذي كان قد أطاح به انقلاب مدعوم من الولايات المتحدة. وبعد سنين من كتاب الموت والتضور جوعاً والفرار الجماعي لسكان الزوارق اليائسين، واستيلاء الشركات الأمريكية الكبرى على البقية الباقية من الاقتصاد، لم نعد بحاجة إلى إزعاج أنفسنا بالأشكال

Wall Street Journal, 1/3/1990.

(٥٣)

Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.7, pp.234ff. : (٥٤) حول النموذج الدومينيكي، انظر:

الديمقراطية. وعلى أساس هذا المنطق ذاته يكون أمراً حسناً تشجيع رؤساء البلديات السود - وزعماء الحقوق المدنية، إن أمكن - على تولي أمر الانحطاط السائد في الأحياء الفقيرة من مدننا التي هي بمثابة العالم الثالث الداخلي. فبعد أن يتم القضاء على المعنويات بشكل تام يكون بمستطاع هؤلاء المرشحين إدارة الأنقاض والسيطرة على السكان. لعل أورتيجا ورجال ساندينستا، بعد أن رجعوا إلى عقولهم بتناولهم جرعة من الواقع زرقها فيهم القيم على النظام، سيكونون على استعداد لتولي هذه المهمة إذا أخفق المختارون من بين الذين ينوبون عن الولايات المتحدة.

قبل سنوات علّق قسيس يسوعي يعمل في نيكاراغوا، وكان قبل ذلك ناشطاً في تشيلي قبل انقلاب بينوشه، قائلاً: «ارتكب الأمريكيون خطأ في تشيلي. لقد قتلوا الثورة هناك قبل الأوان وبذلك أخفقوا في قتل الحلم. أما في نيكاراغوا فإنهم يحاولون قتل الحلم»^(٥٥). وهذه لعمري سياسة أكثر تعقلاً لأنه إذا لم يقتل الحلم فقد يشور الاضطراب مرةً أخرى. فما إن يضع الأمل بمجتمع أكثر حريةً وعدلاً، و«تُغرس» العادات الصحيحة في النفوس (كما في بلاد مانلي، جامايكا، كما قال أحد مسؤولي البنك الدولي الذي نقلنا عنه سابقاً تقيمه القانع بالتسائح) حتى تستقر الأمور في حالة من الصبر التقليدي على الشقاء والحرمات، دون ضوضاء مقلقة من جناح الخدم.

إذا سار كل شيء على ما يرام فإن مؤسسة اليسار التي ينتمي إليها الصحفي مينز ستمكن مرةً أخرى من الاحتفال بما يسميه الحملة الأمريكية لـ «نشر قضية الديمقراطية». ويلاحظ هذا الصحفي قائلاً: «من الصحيح أن الأمور لا تسير على ما يرام أحياناً، لذا قد يقول الاختصاصيون إن قضية الديمقراطية عانت من بعض النكسات الطويلة الأمد في أمكنة مثل غواتيمالا وإيران وذلك بسبب «نجاحات» وكالة الاستخبارات المركزية في الإطاحة بحكومات فيها». ولكن لا ينبغي للناس الاعتياديين أن يُقلقوا أنفسهم بالعواقب الإنسانية لهذه النكسات. يقول مينز إننا أصبنا نجاحاً أكبر في غرينادا، حيث انتصرت قضية الديمقراطية بكلفةٍ علينا ليست باهظة جداً، «وإن تلك الجزيرة لم يُسمع عنها شيء منذ ذلك الحين». لم تعد هناك حاجة إلى الكتابة عما جرى فيها من انتخابات هزيلة، ومن انحلال اجتماعي، وعن حالة الحصار الذي أسسه الديمقراطيون الرسميون، وتردي ظروف المعيشة، وغير ذلك مما يصاحب عادةً «الدفاع عن الحرية». لعل نيكاراغوا تثبت، إذا واتها الحظ، نجاحاً فيها تفخر به. أما بنا فهي أصلاً على الدرب المألوف.

سنتمكن، إذن، بالحصول على الإدارة الصحيحة، من ترك رجال ساندينستا في مكانٍ ما من «مزبلة التاريخ» حيث مكانهم الذي يتمون إليه، «وإعادة أمريكا الوسطى إلى النسيان الذي تستحقه كل الاستحقاق» وفقاً لما أوصت به مؤسسة اليسار (الآن تونلسون، وهو الذي سبق مينز في تحرير مجلة فورين بوليسي)^(٥٦).

Chomsky, *Turning the Tide*, pp.145ff.

(٥٥) انظر:

Chomsky, *Detering Democracy*, chap.8, section 5.

(٥٦) انظر

أما خارج نطاق المسرح الرسمي لليساار واليمين، فإن للنكرات من الناس قيباً والتزامات أخرى، وفههاً مختلفاً جداً للمسؤولية تجاه شيء غير أنفسهم ولقضية الديمقراطية والحرية. إن عليهم أن يفهموا كذلك أن عمل التضامن قد أصبح الآن أكثر أهمية من السابق بكثير. هذا، وستبذل كافة الجهود لتجريد عموم السكان من معارفهم حتى ينحدروا الى الدرك الفكري والأخلاقي لمسؤولي الشؤون الثقافية والاجتماعية. أما الذين لا يستسلمون فعلى عاتقهم رسالة تاريخية، ويجب ألا ينسوا ذلك.

الفصل الحادي عشر

الديمقراطية في المجتمعات الصناعية

ليس هناك من إيمان، في ما يخص السياسة الخارجية الأمريكية، أكثر عمقاً في النفوس من الإيمان الذي عبر عنه نيل لويس، المراسل الدبلوماسي لجريدة نيويورك تايمز، بقوله الذي استشهدنا به سابقاً: «إن التوق لرؤية الديمقراطية على الأسلوب الأمريكي وهي تستنسخ في أرجاء العالم كان محوراً دائماً في السياسة الخارجية الأمريكية»^(١). وهذا الطرح لا يجري الكلام عنه في العادة وإنما يفترض مسبقاً كأساس للمناقشة المعقولة عن دور الولايات المتحدة في العالم.

والإيمان بهذه العقيدة قد يبدو مستغرباً. إن استعراضاً خاطفاً للسجل التاريخي يبين أن المحور الدائم في السياسة الخارجية الأمريكية إنما كان تحريب الأنظمة البرلمانية والإطاحة بها، واللجوء إلى العنف لتدمير المنظمات الشعبية التي قد تتيح لأغلبية السكان فرصة الدخول إلى الحلبة السياسية. مع هذا فثمة معنى تكون العقيدة الشائعة بموجبه أمراً مقبولاً. فإذا كنا نعني بـ «الديمقراطية على الأسلوب الأمريكي» نظاماً سياسياً يجري انتخابات منتظمة دون تحمّد خطير لحكم طبقة رجال الأعمال، فإن صانعي القرار في الولايات المتحدة هم، إذن، تواقون بلا ريب إلى رؤيتها وهي تثبت في أرجاء العالم. لذلك فإن تلك العقيدة لا تقوضها الحقيقة القائلة بأنها عقيدة تنتهك باستمرار بتفسيرات مختلفة لمفهوم الديمقراطية: كنظام يقوم فيه المواطنون بدور ذي معنى في إدارة الشؤون العامة.

إن هذا الإطار لتحليل السياسة وصورتها العقائدية هو تقريب أولي جيد ومؤكد. إننا لا نتوقع، عند تبنيه عملياً، أن تعارض الولايات المتحدة دائماً الأشكال البرلمانية. على العكس، ستكون هذه الأشكال مقبولة، لا بل مفضلة، إذا لُبّيت الشروط الجوهرية.

Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.8, (١) section 7.

أولاً: تفضيل الديمقراطية

إن التفضيل للأشكال الديمقراطية في الدول العميلة في العالم الثالث ما هو إلا مسألة علاقات عامة. ولكن ما إن يكون المجتمع مستقراً والامتيازات مضمونة فيه حتى تتدخل عوامل أخرى. إن مصالح رجال الأعمال لها موقف مهم تجاه الدولة. فهم يريدون الدولة أن تدعم مالياً البحث والتطوير، والانتاج والتصدير (منظومة البنتاغون، وجزء كبير من برنامج المساعدات الأجنبية، وما أشبه)، وأن تشرف على الأسواق، وتضمن مناخاً صالحاً لعمليات الأعمال في الخارج، وتخدم بطرق متعددة أخرى دولة الرفاهية لصالح الأغنياء. ولكنهم لا يريدون الدولة أن تتمتع بسلطة التدخل في امتيازات المالكين والمديرين. إن هذا الاهتمام الأخير يؤدي إلى تأييد الأشكال الديمقراطية، طالما كانت سيادة الأعمال مضمونة في هيمنتها على النظام السياسي.

وإذا وفي قطر ما بشروط أساسية معينة، فإن الولايات المتحدة تتسامح عندئذ مع الأشكال الديمقراطية، ولكن هذا التسامح محدود، في الغالب، في العالم الثالث حيث يصعب ضمان النتيجة الصحيحة. غير أن العلاقات مع العالم الصناعي تبين بجلاء أن حكومة الولايات المتحدة ليست مناهضة للأشكال الديمقراطية بحد ذاتها. إننا لا نتوقع، في الديمقراطيات الغربية المستقرة التي تهيمن عليها الأعمال، أن تنفذ الولايات المتحدة برامج التخريب والإرهاب أو تقوم بضربات عسكرية كما كان معتاداً في العالم الثالث.

قد تكون هناك بعض الاستثناءات. فثمة دليل على تورط وكالة الاستخبارات المركزية في انقلاب فعلي أطاح بحكومة ويتلام العمالية في أستراليا سنة ١٩٧٥ حين خُشي أن يتدخل ويتلام في مسألة القواعد العسكرية ومراكز الاستخبارات الأمريكية في أستراليا. أما تدخل الوكالة المذكورة الواسع النطاق في السياسة الإيطالية، فقد كان معروفاً للناس منذ تسرب تقرير الكونغرس المعروف باسم تقرير بايك في ١٩٧٦، وفيه ذكر لمعونة مالية تزيد على خمسة وستين مليوناً من الدولارات لأحزاب سياسية تحظى بالقبول، وجهات أخرى مرتبطة بها، اعتباراً من ١٩٤٨ حتى أوائل السبعينيات. وفي سنة ١٩٧٦، سقطت حكومة ألدو في إيطاليا بعد الكشف عن أن وكالة الاستخبارات المركزية قد أنفقت ستة ملايين دولار لدعم المرشحين المناهضين للشيوعية. في ذلك الوقت كانت الأحزاب الشيوعية الأوروبية تتجه نحو الاستقلال في العمل مع ميول تعددية وديمقراطية (الشيوعية الأوروبية)، وكان ذلك تطوراً لم تُسر له واشنطن ولا موسكو، كما لاحظ ريموند غارشوف، فكلاهما «لم تكن تريد أن ترى أوروبا واحدة مستقلة، قائمة على قومية محلية، تقف بينها». لمثل هذه الأسباب عارضت كلتا الدولتين العظميين إجازة الحزب الشيوعي في إسبانيا بقانون، والنفوذ المتزايد للحزب الشيوعي في إيطاليا، وكلاهما فضلت حكومات من اليمين الوسط في فرنسا. وقد وصف وزير الخارجية الأمريكية، هنري كيسنجر «المشكلة الكبرى» في التحالف الغربي بأنها «التطور الداخلي في عدد من الأقطار الأوروبية» الذي قد يجعل الأحزاب الشيوعية الغربية أكثر جاذبية

للجمهور، وهي تغذي الخطوات الرامية الى الاستقلال وتهدد حلف الأطلسي. يجتسم غارثوف دراسته الشاملة لهذه الحقبة بقوله: «إن الولايات المتحدة قد أعطت الغرض الدفاعي الخاص بحماية التحالف الغربي والنفوذ الأمريكي فيه، أولوية أعلى من الأولوية التي أعطتها مصالحها الهجومية في إضعاف النفوذ السوفياتي في الشرق؛ في تلك السنين؛ إن عبارة «الغرض الدفاعي الخاص بحماية التحالف الغربي» تشير إلى الدفاع عن الامتيازات القائمة ضد تحدٍ داخلي. كان هذا هو سياق التدخل المتجدد لوكالة الاستخبارات المركزية في الانتخابات الإيطالية، وربما في أمور كثيرة أخرى»^(١).

في تموز/ يوليو ١٩٩٠، دعا رئيس جمهورية إيطاليا السينيور كوسينغا إلى إجراء تحقيق عن التهم التي بُثت تفاصيلها من تلفزيون الدولة بأن وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) كانت قد دفعت الى ليشيو جيلي أموالاً لإثارة أعمال إرهابية في إيطاليا في أواخر الستينيات وفي السبعينيات. كان جيلي هذا الرئيس الأعلى للمحفل الماسوني (P2) ويُشك بأن له دوراً منذ أمده طويل بالإرهاب والأعمال الإجرامية الأخرى. في تلك السنين، كان ذلك المحفل وغيره من جماعات الفاشست الجدد، كما ورد في تقرير صدر عن البرلمان الإيطالي في ١٩٨٤، يعملون باشتراك وثيق مع عناصر من القوات العسكرية الإيطالية للإعداد لانقلاب فعلي من أجل فرض نظام يميني متطرف وإعاقة قوى اليسار المتصاعدة. كان من جوانب هذه الخطط تنفيذ «استراتيجية التوترة» وتنطوي على أعمال إرهابية كبيرة في أوروبا. كانت التهم الجديدة قد قدمت من قبل رتشارد برينيك، الذي يزعم أنه خدّم كضابط ارتباط لوكالة الاستخبارات المركزية ويدعي أن روابط CIA-P2 قد امتدت زمناً يزيد على عشرين سنة، دفع خلالها من الرشاوى مبلغ عشرة ملايين دولار. إن الصلات الوثيقة بين واشنطن واليمين الإيطالي المتطرف يمكن إرجاع تاريخها إلى الدعم القوي لتولي موسوليني ورهطه الفاشست السلطة في سنة ١٩٢٢^(٢).

John Pilger, *A Secret Country* ([n.p.]: Jonathan Cape, 1989).

(٢)

انظر أيضاً سلسلته الوثائقية والحلم الأخير، ١٩٨٨، المقامة لمناسبة مئوية الأسترالية الثانية بالتعاون مع شركة الإذاعة الأسترالية.

Jonathan Kwitny, *The Crimes of Patriots* (New York: Norton, 1987), and United States, Central Intelligence Agency (CIA), *The Pike Report* (Nottingham: Spokesman Books, 1977).

وقد سرب التقرير إلى «صوت القرية» *Village Voice* (١٦ و ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٧٦).

Raymond L. Garthoff, *Détente and Confrontation: American Soviet Relations from Nixon to Reagan* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1985), pp.487ff.

Richard Brenneke in: *TGI* (Italian TV), 2/7/1990; *Il Manifesto*, 3/7/1990, and *Associated Press and Boston Globe*, 23/7/1990. (٣)

حول العلاقات السرية الأمريكية - الإيطالية في السبعينيات ومخططات دوائر الأمن P2، انظر:

Edward S. Herman and Frank Brodhead, *The Rise and Fall of the Bulgarian Connection* (New York: Sheridan Square, 1986), chap.4.

كما يلاحظون، فإن الإرهاب الشامل من جانب الجناح اليميني في أوروبا تمّ تجاهله بصورة كبيرة في أدبيات علم =

مع هذا فقد كان النمط هو نمط دعم عام للديمقراطيات الصناعية .

هذا، ويجب تقييم البيّنة التاريخية بشيء من الدقة. إن الإطاحة بالحكومة الديمقراطية في غواتيمالا والإبقاء على حكم العصابات والقنلة على مدى ثلاثة عقود، أو المساعدة في التمهيد لانقلاب في أندونيسيا والقيام بمذبحة جماعية ناجحة فيها، هي شيء، ولكنه سيكون شيئاً آخر تكرر هذه النجاحات في مجتمعات ثابتة الأركان نسبياً؛ إن قوة الولايات المتحدة لا تصل إلى هذا الحد. مع ذلك، سيكون من الخطأ الافتراض أن الافتقار إلى الوسائل وحده هو الذي يمنع الولايات المتحدة من قلب الحكومات الديمقراطية في المجتمعات الصناعية لصالح دكتاتوريات عسكرية أو لصالح ديمقراطيات ككاتب الموت حسب النموذج المعروف في أمريكا اللاتينية.

إن ما جرى بعد الحرب العالمية الثانية يكشف عن الكثير في هذا الصدد. كانت الولايات المتحدة، بما تتمتع به من مزايا اقتصادية وعسكرية لم يسبق لها مثيل، تستعد لكي تصبح القوة العالمية الحقة الأولى. ثمة وثائق كثيرة جداً عن التفكير الدقيق لمديري الشركات الكبرى ومدبري أمور الدولة وهم يصممون نظاماً عالمياً يتوافق مع المصالح التي يمثلونها. ومع أن البراهين قابلة لتأويلات مختلفة ولكنها مع ذلك تفتح العيون والأذهان بشأن المواقف المعقدة للولايات المتحدة تجاه الديمقراطية في وقت تكون الولايات المتحدة في وضع يمكنها من التأثير في النظام الداخلي للمجتمعات الصناعية.

= (فن) الارهاب العامة، ومعظمه هو ممارسة دعاوة شفافة. انظر أيضاً:

William Blum, *The CIA: A Forgotten History: US Global Interventions since World War 2* (London; Atlantic Highlands, N.J.: Zed Books, 1986).

John Ranelagh, *The Agency: The Rise and Decline of the CIA* (New York: Simon and Schuster, 1986).

حول الولايات المتحدة وموسوليني، وعودة الحلفاء السريعة الى موقف مؤيد للفاشية خلال الحرب، انظر: Chomsky, *Ibid.*, chap.1, section 4.

وقد أحرز برينيكي بعض الشهرة من جراء الاتجاه السائد عندما ادعى أنه خلال عمله لحساب وكالة الاستخبارات المركزية، اشترك في اللقاء الذي عقد في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠ في باريس وفيه قام ممثلون من حملة ريفان - بوش الانتخابية، وفي جملتهم وليام كيسي رئيس وكالة الاستخبارات المركزية لاحقاً، ومساعد بوش دونالد غريغ، وربما بوش نفسه، برشوة إيران للاحتفاظ بالرهائن الأمريكية إلى ما بعد الانتخابات، من أجل تأمين فوز ريفان، وقد قدّمت الحكومة إلى المحاكمة (مباشرة من غرفة العناية الفائقة بسبب إصابة قلبية) لمحاكمته بتهم تلفيق هذه الادعاءات، وقد بُرّئ أمام المحكمة الاتحادية (الفدرالية) من هذه التهم وسواها من قبيل هيئة محلفين، ولم تكنم عدم تصديقها شهود الحكومة، وخصوصاً غريغ. يلاحظ عميل وكالة الاستخبارات المركزية السابق-ديفيد ماك ماكل- أيضاً أن القضية برمتها قُمت فعلياً في وسائل الاعلام القومية.

Lies of Our Times (August 1990).

في الصحافة المستقلة تمت تغطية القضية (هيوستن بوست، نيشن، إن ذيس تايمز وسواهم).

ثانياً: الخطوط العامة

إذا أخذنا التخطيط الوارد في المبحث الخامس من الفصل الأول من هذا الكتاب كخلفية عامة يمكننا أن نتقل إلى الاهتمام المركزي لدى المخططين العالميين حين واجهوا معضلة إعادة الاعار في عالم دمرته الحرب؛ وكان ذلك الاهتمام ينصبّ على المجتمعات الصناعية التي كانت في الصلب من المنظومة العالمية. فما الذي يمكننا أن نتعلمه من هذه التجربة الخاصة بمفهوم الديمقراطية كما فهمه مهندسو النظام العالمي الجديد والذين جاءوا من بعدهم؟

من المشاكل التي ظهرت عند تحرير المناطق من الفاشية أن النخب التقليدية قد تعرّت ولحقها الخزي في حين صارت السمعة والنفوذ من نصيب حركة المقاومة، وكانت تقوم إلى حدٍ كبير على مجموعات تتجاوب مع الطبقة العاملة والفقراء وغالباً ما كانت قد نذرت نفسها إلى نوع من أنواع الديمقراطية الراديكالية. وقد أفصح عن الورطة الكبرى الجنرال سمطس رئيس وزراء جنوب أفريقيا والمستشار المقرب من تشرشل، إذ قال في سنة ١٩٤٣ بشأن جنوبي أوروبا: «بعد أن أطلق العنان للتيارات السياسية في أوساط أولئك الناس فقد نجد أمامنا موجة من الإخلال بالنظام ومن الشيوعية بالجملة»^(٤). وهنا تفهم عبارة «الإخلال بالنظام» على أنها تعني تهديد مصالح ذوي الامتيازات، ويفهم اصطلاح «الشيوعية» وفقاً للتقليد الشائع على أنه يعني الإشارة إلى الفشل في تفسير «الديمقراطية» على أنها هيمنة النخبة، بصرف النظر عن الالتزامات الأخرى التي يتعهد بها «الشيوعيون». إننا نواجه، بعد إطلاق العنان للتيارات السياسية، «أزمة من أزمات الديمقراطية» كما يفهمها ذوو الامتيازات دائماً.

وبصرف النظر عن المواجهة بين الدولتين العظميين، كانت الولايات المتحدة ملتزمة بإعادة النظام التقليدي المحافظ. ولتحقيق هذه الغاية كان من الضروري تحطيم المقاومة المناهضة للفاشية، وكان ذلك يجري في الغالب لصالح المتعاونين الفاشستين والنازيين، كما كان من الضروري إضعاف النقابات وغيرها من المنظمات الشعبية، وإعاقة خطر الديمقراطية الراديكالية والاصلاح الاجتماعي وكانا من الخيارات الحية في ظروف ذلك الزمان. وقد جرى السير على هذه السياسات في أنحاء العالم كافة: في آسيا، ومن ضمنها كوريا الجنوبية والفيليبين وتايلاند والهند الصينية، وبصورة خاصة اليابان، وفي أوروبا، ومن ضمنها اليونان وإيطاليا وفرنسا، وبصورة خاصة ألمانيا، وفي أمريكا اللاتينية، ومن ضمنها ما اعتبرته وكالة الاستخبارات المركزية على أنه أشد الأخطار في ذلك الوقت، ونعني «القومية الراديكالية» في غواتيمالا وبوليفيا^(٥). كانت المهمة تتطلب أحياناً وحشية فظيعة. ففي كوريا الجنوبية، قتل نحو مئة ألف شخص في أواخر الأربعينيات من قبل قوات الأمن التي أنشأتها الولايات

(٤) ورد سمطس في: *Basil Davidson, Scenes from the Anti-Nazi War* (New York: Monthly Review Press, 1980), p.17.

Chomsky, *Ibid.*, chap.12, pp.395ff.

(٥) حول هذه القضايا، انظر:

المتحدة وكانت تديرها. كان هذا قبل الحرب الكورية التي يصفها جون هوليداي وبروس كمينغز بأنها في «جوهرها» مرحلة - تميزت بتدخل خارجي واسع النطاق - من مراحل «حرب أهلية خاضتها قوتان محليتان هما: حركة قومية ثورية لها جذورها في الكفاح العنيد ضد الاستعمار، وحركة محافظة مرتبطة بالوضع الراهن، لا سيما بنظام الأراضي غير العادل»، وهي حركة أعيدت إلى السلطة في ظل الاحتلال الأمريكي^(٦). وجرى في اليونان في السنوات ذاتها قتل أو تعذيب أو سجن أو نفي مئات الألوف في عملية من عمليات التمرد المضاد التي نظمتها وأشرفت عليها الولايات المتحدة، التي أعادت إلى السلطة النخب التقليدية وتشمل المتعاونين مع النازية، كما أنها قمعت القوات ذات القاعدة الفلاحية والعمالية بقيادة الشيوعيين التي قاتلت النازيين. أما في المجتمعات الصناعية، فقد جرى تحقيق الأهداف الأساسية ذاتها ولكن بوسائل أقل عنفاً.

وباختصار، واجهت الولايات المتحدة في تلك اللحظة من التاريخ مازقاً كلاسيكياً يتمثل بتدخل العالم الثالث في أجزاء كبيرة من العالم الصناعي أيضاً. كان موقفها «ضعيفاً سياسياً» ولو انه قوي عسكرياً واقتصادياً. إن الخيارات التكتيكية تتقرر بتقييم مواطن القوة والضعف. وكان التفضيل، بالطبع، يتعلق بمجال القوة وإجراءات الحرب الاقتصادية والحق الاقتصادي، وللولايات المتحدة فيها اليد الطولى. كانت هذه، في الحقبة التي تلت الحرب، مشكلة عالمية. لقد راعت الخيارات التكتيكية الظروف العامة إلى حد كبير، مع تكييفها حسب الأحوال.

إن هذه المواضيع هي في صلب الفهم الجاد للعالم المعاصر. ويمكن اكتشاف التاريخ الحقيقي في الدراسات المتخصصة المكثفة لحالات معينة هي في الواقع جزء من النمط المنتظم جداً^(٧). ولكن هذا التاريخ غير متيسر للجمهور العام الذي تقدم له نسخة مختلفة جداً من الصورة العامة ومن حالات معينة فيها. خذ مثلاً قضية اليونان، وفيها جرى التدخل الكبير الأول بعد الحرب، وتعتبر نموذجاً لكثير مما أعقبها. إن الولايات المتحدة والسوق العالمية مغرقتان بأشياء مثل رواية «إليني» لنيكولاس غيج التي حققت أعلى المبيعات ثم أخرجت فيلماً، وتدور حول الفظائع التي ارتكبتها المقاومة بقيادة الشيوعيين. أما البحث العلمي في اليونان، أو حتى في أمريكا، الذي يقدم صورة مختلفة جداً، ويشكك جداً بصحة ما رواه الكاتب المذكور، فهو بحث غير معروف. وفي بريطانيا، حاولت قناة تلفزيونية مستقلة في ١٩٨٦ أن تتيح المجال لأفراد من المقاومة اليونانية المناهضة للنازية بقيادة الشيوعيين لكي

Jon Halliday and Bruce Cumings, *Korea: The Unknown War* (New York: Viking (٦) Press; Pantheon Books, 1988).

(٧) إن أول مجهود جدير بعالم من أجل وضع هذا النموذج هو في:

Gabriel Kolko, *The Politics of War: The World and United States Foreign Policy, 1943-1945* (New York: Random House, 1968).

يبقى الكتاب قيماً جداً، ومفرداً من حيث مداه وعمقه، على الرغم من فيض الوثائق الجديدة والثقافة مذ ذاك.

يُسمعون أصواتهم، وهي المقاومة التي هزمتها الحملات البريطانية والأمريكية بعد الحرب، ولكي يقدموا للمرة الأولى تصورهم لتلك الأحداث. فثارت نائفة المؤسسة وأصبحت بالفرع ودعت إلى منع هذا العرض «الأحادي» الذي لا يتفق مع العقيدة الرسمية التي بسطت سلطانها حتى الآن دون منازع. وقد آيد السباح بالث طوم مكيتيريك، الرئيس السابق للاستخبارات السياسية في أثينا، قائلاً: «كان يقدم إلينا من سنين عرض أحادي، وما هذه السلسلة المقترحة إلا محاولة جريئة لتصحيح الصورة وإعادة التوازن». ولكن الهجوم المقابل الذي قامت به المؤسسة هو الذي ساد في استعراض مذهل للعقلية الاستبدادية ولقوتها في الغرب الليبرالي. منع بث ذلك الفيلم الوثائقي ومنع تسويقه في الخارج، لا سيما في اليونان - وهذا مثل واحد من أمثلة تاريخ القمع الطويل^(٨).

في النظام الدولي الذي وضعه المخططون في الولايات المتحدة، كان التصور هو أن تقوم الدول الصناعية بإعادة الإعمار، وتعيد بالدرجة الأولى النظام التقليدي، وتمنع التحدي لهيمنة رجال الأعمال، ولكنها تأخذ مواقعها الآن في النظام الدولي الذي تديره الولايات المتحدة. كان المطلوب أن يأخذ هذا النظام العالمي شكل مذهب عالمي ليبرالي تقوده الدولة وتضمنه قوة الولايات المتحدة لمنع القوى المتطفلة، ويدار من خلال الإنفاق العسكري الذي أثبت كونه عاملاً جوهرياً في تحريك الانتعاش الصناعي. وصمّم النظام الدولي لضمان حاجات المستثمرين الأمريكيين، الذي كان يتوقع لهم الازدهار في ظل الظروف السائدة. كان هذا أملاً معقولاً في ذلك الوقت، وقد تحقق تماماً. ولم تصبج أوروبا، لا سيما ألمانيا الاتحادية، حتى أواخر الخمسينيات، عاملاً مهماً في الإنتاج والإدارة الدوليين^(٩). وإلى أن حوّلت حرب فيتنام هيكل الاقتصاد العالمي لمنفعة المنافسين الصناعيين للولايات المتحدة، كانت المشكلة التي تواجه الحكومة الأمريكية بشأن اليابان هي كيفية ضمان قدرة اقتصادها على البقاء. وقد تنامي الاستثمار الأجنبي المربح جداً، وتوسعت وازدهرت الشركات الكبرى العاملة في أقطار متعددة، وكانت قاعدتها أساساً في الولايات المتحدة في المرحلة الأولى.

ثالثاً: «الورش الكبرى»: اليابان

كان المفهوم ضمن العالم الصناعي أن «الزعماء الطبيعيين» فيه هما ألمانيا واليابان، وقد أظهرتا قوتها خلال سنوات الحرب. لقد كانتا «أعظم ورشتين في أوروبا وآسيا» (دين أتشيسون). لذلك كان من الضروري جداً أن تجري إعادة إعمارهما وفق الطريق الصحيح، وأن تظلا معتمدتين على الولايات المتحدة. وهكذا كان يُنظر دائماً إلى التجارة بين الشرق

(٨) انظر: A. Richard Gott, «Covert Action Information Bulletin (Winter 1986), and Richard Gott, «A Greek Tragedy to Haunt the Old Guard.» *Guardian* (London), 5/7/1986.

(٩) Alfred Grosser. *The Western Alliance: European American Relations since 1945* (New York: Continuum, 1980), p.178.

والغرب وإلى الخطوات نحو الوفاق الأوروبي بشيء من القلق. وقد بُذلت جهود كبيرة لمنع تجديد العلاقات التجارية التقليدية بين اليابان والصين لا سيما في الخمسينيات قبل أن تدمج الصين أيضاً في المنظومة العالمية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة. كتب تشيتوشي ياناغا في الستينيات يقول: كان من الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الدبلوماسية الأمريكية، كما لخصها جون فوستر دالاس في اجتماع مغلقٍ للسفراء الأمريكيين في آسيا عقد هناك في آذار/ مارس ١٩٥٥، «تطوير أسواق اليابان في جنوب شرقي آسيا لغرض مواجهة مجهودات الشيوعيين التجارية وترويج التجارة بين اليابان وأقطار جنوب شرق آسيا». لقد اتضح هذا الاستنتاج العام من وثائق نشرت في ما بعد في مجموعة «أوراق البنتاغون» وفي غيرها. إن التدخل الأمريكي في فيتنام كان مدفوعاً في البداية بمثل هذا القلق إلى حدٍ كبير^(١٠).

لم تكن اليابان تُعتبر، في ذلك الوقت، منافساً خطيراً؛ أما الأوهام التي نخدم أفكارنا بشأن الانتعاش والمنافسة اليابانيتين، وكيف أنها أثبتنا أن الولايات المتحدة كانت متجردة عن منفعتها الذاتية في التخطيط الجاري لفترة ما بعد الحرب، فيمكن طرحها جانباً. لقد كان من المسلم به أن اليابان ستستعيد، بطريقة أو بأخرى، مركزها بصفقتها «ورشة آسيا» وأنها ستكون في المركز من شيء شبيه بـ «مجال الرخاء المشترك» الذي حاولت خلقه الفاشية اليابانية. كان من البدائل الواقعية على ما افترض أن تدمج هذه المنظومة في النظام العالمي الأمريكي، أو أنها ستكون مستقلة فيمكنها أن تمنع دخول الولايات المتحدة، ولعلها ترتبط حتى بالاتحاد السوفياتي. أما بالنسبة إلى اليابان بالذات، فقد كان المستقبل المتوقع عامّة هو أنها قد تنتج «سلعاً ثانوية» وما أشبه من المنتجات إلى العالم النامي، كما استنتجت بعثة أمريكية أجرت مسحاً عن ذلك في سنة ١٩٥٠^(١١).

كان هذا التقييم السلمي لإمكانات اليابان في المستقبل قائماً إلى حدٍ ما على الفشل الذي رافق الانتعاش الصناعي الياباني قبل ظهور الحافز الاقتصادي الذي نشأ عن المشتريات العسكرية للحرب الكورية. كان هناك إلى حدٍ ما عنصر لا شك فيه من العنصرية - وقد

Chitoshi Yanaga, *Big Business in Japanese Politics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968), pp.265ff.

Noam Chomsky: *At War with Asia* (New York: Pantheon Books, 1970), introduction. انظر: *and For Reasons of State* (New York: Pantheon Books, 1973), chap.1, section V.

(وقد صدر الكتاب الأخير في إنكلترا تحت اسم: *The Backroom Boys* [Fontana]).

Noam Chomsky and Howard Zinn, eds., *Critical Essays: The Pentagon Papers*, Senator Gravel Edition (Boston, Mass.: Beacon Press, 1972), vol.5: *Pentagon Papers*.

Michael Schaller: «Securing the Great Crescent: Occu- ذلك الكثير من الثقافة الحديثة، بما في ذلك: pied Japan and the Origins of Containment in Southeast Asia.» *Journal of American History* (September 1982), and *The American Occupation of Japan* (New York: Oxford University Press, 1985), and Andrew J. Rotter, *The Path to Vietnam* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1987).

Schaller, *The American Occupation of Japan*, p.97.

وقد ورد أتشيون في:

Chomsky, *Detering Democracy*, chap.1, pp.46ff.

(١١) انظر:

اتضح، مثلاً، في رد الفعل الذي أظهره رجال الأعمال تجاه قوانين العمل الديمقراطية التي شرعتها قوات الاحتلال الأمريكية. وقد عارض هذه القوانين قطاع الأعمال عامة. وقد شجبها بشدة جيمس لي كوفمان، وهو من الأعضاء المتنفذين في مجموعة الضغط لقطاع الأعمال التي كانت تعمل على إعاقه عملية إدخال الديمقراطية إلى اليابان. وقد كتب ساخطا، بصفته ممثلاً للصناعيين المهتمين بيد عاملة رخيصة وخانعة، فقال في ١٩٤٧ إنه ينبغي معاملة العمال اليابانيين بصفتهم مراهقين. «يمكنك أن تتصور ماذا سيحدث في أسرة تتألف من أطفال يبلغون من العمر العاشرة أو أقل لو قيل لهم فجأة... ان بوسعهم إدارة البيت وإدارة أنفسهم كما يشتهون». وقال: «إن العمال اليابانيين قد أصبحوا بطيش ذريع. ولو قدر لك أن ترى أحد الهنود الحمر الأمريكيين وهو ينفق أمواله بعد قليل من اكتشاف نفط في أرضه فستعرف كيف يستخدم العامل الياباني قانون العمل». وقد كانت مواقف الجنرال ماك آرثر، الحاكم العسكري الأمريكي في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية مواقف عنصرية سيئة السمعة. لذا فقد قال في شهادة له أمام الكونغرس في سنة ١٩٥١ «إنهم، بالقياس إلى حضارتنا الحديثة، أشبه بصبي ابن الثانية عشرة مقارنة بتطورنا في العمر البالغ خمسة وأربعين سنة»، وهذه حقيقة أتاحت لنا «أن نغرس مفاهيم أساسية هناك: إنهم لما يزالوا في مراحل الخليفة الأولى على نحو يجعلهم مرنين ومتقبلين المفاهيم الجديدة». وقد ردّ هذا الصاع صاعين المعلقون من جناح اليمين في اليابان وهم يتحدثون عن المجتمع الأمريكي وثقافته في السنين الأخيرة^(١١).

مع هذا، تنبأ البعض بظهور مشاكل في الطريق، ومنهم المخطط المتنفذ جورج كينان خاصة الذي أوصى بأن تسيطر الولايات المتحدة على استيراد النفط إلى اليابان لكي يكون لها «سلطة الأمر والنهي» على اليابان، وهي توصية أتبعته فعلاً^(١٢). إن هذا سبب من الأسباب المتعددة التي تفسر لماذا اهتمت الولايات المتحدة كثيراً بالسيطرة على احتياطي نفط الشرق الأوسط طوال حقبة ما بعد الحرب، وهو كذلك سبب يفسر على ما يفترض تردد اليابان في السير في ركاب الولايات المتحدة بصدد مشاكل الشرق الأوسط.

كانت الولايات المتحدة قادرة على العمل في اليابان من جانب واحد، بعد أن

John Roberts, «The «Japan Crowd» and the Zaibatsu Restoration,» *The Japan Interpreter* (12 Summer 1979), and MacArthur in: Howard B. Schonberger, *Aftermath of War* (Kent, O.H.: Kent State University Press, 1989), pp.52-53.

Akio Morita and Shintaro Ishihara, *The Japan that Can Say No* (Tokyo: Konbusha, [n.d.]).

حول المواقف العنصرية من كلا الجانبين (= الأمريكي والياباني) أثناء الحرب، التي وصلت إلى درجات مروعة، انظر: John W. Dower, *War without Mercy: Race and Power in the Pacific War* (New York: Pantheon Books, 1986).

Chomsky, *Ibid.*, chap.1, p.53.

(١٣) انظر:

استبعدت حلفاءها من أي دور لهم في الاحتلال^(١٤). وشجع الجنرال ماك آرثر اتخاذ خطوات نحو إدخال الديمقراطية، وإن ضمن حدود. ومنع العمال من القيام بأعمال متشددة بما في ذلك بعض محاولاتهم لإقامة سيطرة لهم على الانتاج. وحتى تلك الخطوات الجزئية نحو الديمقراطية قد روعت وزارة الخارجية الأمريكية والشركات الكبرى وزعامة العمال ووسائل الاعلام في الولايات المتحدة. وحذر جورج كينان وغيره من إنهاء سابق لأوانه للاحتلال قبل إعادة إعمار الاقتصاد تحت حكم محافظ مستقر. أدت هذه الضغوط إلى سلوك «طريق معاكس» في ١٩٤٧، وهو الذي ضمن عدم حدوث أي تحدٍ جدي لهيمنة الحكومة والشركات الكبرى على الطبقة العاملة ووسائل الإعلام والنظام السياسي.

وبتأثير ذلك الطريق المعاكس، أزيلت الشركات التي يسيطر عليها العمال وكانت تعمل بنجاح كبير. وقدم الدعم إلى الاشتراكيين اليمينيين الذين كانوا من المتعاونين مع الفاشيين وهم من الملتزمين بالمذهب النقابي على الطريقة الأمريكية الخاصة بفئة الأعمال تحت سيطرة الشركات الكبرى، في حين استبعد اليساريون الذين سُجنوا في الحكم الفاشي، وهذا هو النمط الاعتيادي في العالم بأسره. وقد قمعت الطبقة العاملة بعنف بوليسي شديد وبإلغاء الحق بالإضراب والمساومة الجماعية. كان الهدف هو ضمان سيطرة الأعمال على الطبقة العاملة من خلال النقابات المحافظة. وجرى تقويض النقابات الصناعية بحلول أواخر الأربعينيات، حين استعادت مجموعة الشركات الصناعية والمالية المعروفة باسم «زايباتسو» وكانت في الصميم من النظام الفاشي لليابان، سيطرتها بمساعدة شبكة مستفيضة من أجهزة الشرطة والمراقبة ومن المنظمات الوطنية اليمينية. وأعيد تكوين طبقات الأعمال اليابانية كما كانت عليه في ظل النظام الفاشي، ووضعت في مركز السلطة بمساعدة وثيقة من سلطات الدولة المركزية. وقد اعتبر جورج كينان، وهو من كبار مهندسي الطريق المعاكس، الخطط السابقة لحل مجموعة زايباتسو «شبيهة جداً بالأراء السوفياتية عن شرور (الاحتكارات الرأسمالية) بحيث ان إجراءات الحل نفسها لا بد لاقت استحساناً كبيراً من المهتمين بالمزيد من إسباغ الشيوعية على اليابان»^(١٥)، وبحلول سنة ١٩٥٢ كانت النخب الصناعية والمالية في اليابان قد ثبتت نفسها بصفتها العنصر المهيمن في اليابان، وليس هذا فقط بل كانت تلك النخب تمارس «السيطرة على منظومة الشركات الكبرى وهي أكثر تركيزاً أو أشد ارتباطاً مما كانت عليه قبل الحرب» (شونبرغر). وقد وضع عبء إعادة التعمير على عاتق الطبقة العاملة والفقراء، في نظام وصفه شيروود فاين بأنه «رأسمالية الدولة المستبدة»، وكان فاين هذا قد خدم مديراً في دائرة الاقتصادات والتخطيط في

(١٤) من أجل خلفية حول ما يتبع، انظر: Joe Moore, *Japanese Workers and the Struggle for Power, 1945-1947* (Madison, Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1983); Schaller, *The American Occupation of Japan*; William S. Borden, *The Pacific Alliance* (Madison, Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1984); Howard Schonberger: «The Japan Lobby in American Diplomacy, 1947-1952.» *Pacific Historical Review* (August 1977), and *Aftermath of War*; Roberts, *Ibid.*, and Bruce Cumings, «Power and Plenty in Northeast Asia.» *World Policy Journal* (Winter 1987-1988).

Schonberger, *Aftermath of War*, p.77.

(١٥) ورد كينان في:

القسم الاقتصادي والعلمي طوال فترة الاحتلال العسكري الأمريكي . كان من شأن هذه السياسات «أنها أتاحت لنخبات الشركات الكبرى في اليابان أن تتحاشى العقلنة الاجتماعية التي كانت ستوفر سوقاً محلية مزدهرة لدعم الصناعة» (بوردين) - الأمر الذي يشكّل الآن معضلة لمنافسي اليابان الغربيين.

يقول بوردين إن بريطانيا، وفيها نقابات عمالية قوية ونظام للرعاية الاجتماعية، كانت قلقة «من أسعار التصدير المنافسة جداً والتي تحققت باستغلال العمال وإضعاف نقاباتهم في اليابان بضغط من الولايات المتحدة. كان الموقف البريطاني يتلخص بالدفاع عن حقوق العمال اليابانيين ويجعل الصين المنفذ المنطقي للصادرات اليابانية». ولكن هذه الأفكار تضاربت مع تخطيط الولايات المتحدة العالمي الذي كان يسعى إلى منع اليابان من تلبية حاجات الصين الشيوعية، كما تضاربت مع نموذج التنمية المفضل من الولايات المتحدة وحلفائها من الشركات اليابانية الكبرى. وفي حين كانت مجموعات الشركات اليابانية تتعزز قوةً ومنعةً، كانت الطبقة العاملة تضعف وتشرذم، بالتعاون مع زعماء العمال الأمريكيين، كما جرى في أمكنة أخرى من العالم. كان لبريطانيا نفسها أن تواجه هجمة مشابهة على النقابات ونظام الرعاية فيها، كما جرى في الولايات المتحدة ذاتها، بدءاً من الهجمة على العمال في أوائل حقبة ما بعد الحرب العالمية، التي تجددت بإجماع رأي الحزبين في حقبة ما بعد حرب فيتنام دعماً لمصالح الأعمال.

قامت الولايات المتحدة بإعادة تكوين مجال الرخاء المشترك للفاشية اليابانية، ولو أنه يُعتبر الآن من مكونات النظام العالمي الذي تهيمن عليه. وفي ضمن هذا النظام منحت رأسمالية الدولة في اليابان يداً مطلقة نسبياً. وتولت الولايات المتحدة العبء العسكري الأكبر لسحق الأخطار الداخلية التي تهدد النظام، مع تجديد المفهوم التقليدي لليابان بصفتها الشريك الأصغر في استغلال آسيا.

في اليابان اليوم أضعف حركة عمالية في العالم الرأسمالي الصناعي باستثناء الولايات المتحدة. إنها مجتمع منضبط، تحت السيطرة الحازمة للإدارة التقليدية لرأسمالية الدولة. وجاءت الحرب الكورية فأشعلت شرارة الانتعاش الاقتصادي الياباني. إن المشتريات العسكرية الأمريكية خلال الخمسينيات «قامت بدور حاسم في توفير الدولارات والطلب والتقانة والسوق لعملية تحديث القاعدة الصناعية في اليابان»، التي تصاعدت اعتباراً من ١٩٦٥^(١١). وبحلول السبعينيات كانت هذه التطورات تشير لمشاكل خطيرة وغير متوقعة لحكومة الولايات المتحدة والشركات الكبرى فيها - مشاكل يحتمل أن تتفاقم عندما يصبح من الضروري مواجهة نتائج سوء الإدارة الاقتصادية في عهد ريغان.

رابعاً: «الورش الكبرى»: ألمانيا

كانت ألمانيا تمثل عدداً من المشاكل ذاتها، وهي مشاكل تفاقمت بسبب السيطرة الرباعية من الدول العظمى. فبعد تثبيت المناطق الغربية الثلاث التابعة للغرب في سنة ١٩٤٧، بدأت الولايات المتحدة تتحرك نحو تقسيم ألمانيا. كانت هذه الخطوات قد اتخذت في الوقت ذاته الذي رسم فيه الطريق المعاكس في اليابان، وللأسباب نفسها. ومن هذه الأسباب الخوف من الديمقراطية بمعنى المشاركة الشعبية. وقد جادل يوجين روستو بالقول في ١٩٤٧ «إن الروس مجهزون أفضل منا بكثير للقيام باللعبة في ألمانيا»، وهو يشير إلى «اللعبة السياسية»؛ لذا يجب علينا أن نمنع اللعبة وألا نسمح بلعبها. كان جورج كينان قد قال قبل سنة من ذلك أن ألمانيا الموحدة ستكون معرضة إلى تغلغل سياسي سوفياتي، لذا يجب علينا «أن نسعى إلى إنقاذ المناطق الغربية من ألمانيا وذلك بتحويبتها ضد التغلغل الشرقي» - صورة لطيفة - «ودمجها بتشكيله دولية لأوروبا الغربية وليس دمجها في ألمانيا موحدة»، انتهاكاً للاتفاقات التي عقدت في زمن الحرب. لم يتوقع هذا المفكر، شأنه شأن جورج مارشال ودين أتشيون والمحللين العارفين عامة، هجوماً عسكرياً سوفياتياً، وإنما «وصف عدم التوازن في القوة السياسية الروسية، وليس «القوة العسكرية» بأنها الخطر الفوري الذي تواجهه الولايات المتحدة» (شالين)^(١٧).

كانت المشكلة الرئيسية هي، أيضاً، الحركة العمالية والمنظمات الشعبية الأخرى التي تهدد هيمنة رجال الأعمال المحافظين. وقد استعرضت كارولين آيزنبرغ الوثائق السرية واستنتجت أن الخوف - لا بل «الفرع» - كان «بتمثل بحركة عمالية موحدة، مركزية، ميسّسة، ملتزمة ببرنامج بعيد المدى للإصلاح الاجتماعي». فقد بدأ العمال الألمان بعد الحرب بتشكيل مجالس عمالية ونقابات تجارية، وتطوير موضوع التقرير المشترك في الصناعة والسيطرة الديمقراطية على النقابات من القواعد. دعت وزارة الخارجية الأمريكية والتابعين لها من المنظمات العمالية في الولايات المتحدة من هذه التحركات نحو الديمقراطية في النقابات وفي المجتمع، مع كل المشاكل التي تطرحها هذه التطورات تجاه الخطة الرامية إلى إعادة النظام الاقتصادي الذي تسيطر عليه الشركات الكبرى («الديمقراطية»). وبما عقّد المشكلة تشكيل المجالس العمالية ذات الاستقلال شبه الذاتي في المنطقة السوفياتية وممارستها لدرجة ما من السلطة الإدارية في المشاريع التي طُهرت من النازية. وقد خشيت وزارة الخارجية البريطانية كذلك «من التسلل الاقتصادي والعقائدي» من الشرق وتصورته «شيئاً أشبه بالعدوان». وفضلت الوزارة ألمانيا مقسمة تضم مناطق الرور/ الراين الصناعية الغنية إلى التحالف

(١٧) ورد ذكر روستو وكينان في: John H. Backer, *The Decision to Divide Germany: American Foreign Policy in Transition* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1978), pp.155-156, and Schaller, *Ibid*.

حول المبادرات البريطانية في خرق اتفاقات بوتسدام، انظر:

Anne Deighton in: *International Affairs* (Summer 1987).

الغربي، على ألمانيا موحدة «يميل فيها الميزان إلى صالح الروس الذين يمكنهم أن يمارسوا نفوذاً أقوى». وفي اجتماعات الدوائر المختلفة للحكومة البريطانية التي عقدت في نيسان/ ابريل ١٩٤٦، وصف المسؤول المحترم سير أوم سارجنت التحركات نحو إقامة ألمانيا غربية منفصلة ضمن الكتلة الغربية بأنها تحركات ضرورية، ولو أن المجتمعين قد اتفقوا على أن ذلك قد يؤدي الى حرب: «إن البديل الوحيد للتقسيم هو الشيوعية على الراين، مع احتمال ظهور حكومة ألمانية تكون تحت النفوذ الشيوعي». وقد وصفت آن دايتون، في رسالتها العلمية المهمة عن الدور البريطاني، أقوال سارجنت بأنها ذات أهمية «حاسمة»^(١٨).

كانت الولايات المتحدة عازمة على منع مصادرة أموال الصناعيين النازيين كما أنها عارضت بحزم السماح للمنظمات ذات القاعدة العمالية بممارسة سلطات إدارية. مثل هذه التطورات من شأنها أن تشير تهديداً خطيراً للديمقراطية بمعنى معين، في حين أنها تنتهكها بالمعنى الراسخ. لذلك لجأت السلطات الأمريكية إلى الاشتراكيين اليمينيين المتعاطفين، كما فعلت في اليابان، وفي الوقت نفسه استخدمت وسائل من قبيل السيطرة على الطعام وما يرسل من الخارج من رزم المساعدات وغير ذلك من المؤونة للتغلب على ما يبديه العمال الاعتياديون من اعتراضات. كان من الضروري في النهاية «تحويط» المنطقة الغربية عن طريق التقسيم، ونقض دساتير النقابات الرئيسية، وانهاء التجارب الاجتماعية بحزم، وإلغاء تشريعات الولايات المتحدة ومجهودات التقرير المشترك، الخ. وتم تجنيد كبار مجرمي الحرب النازيين لأغراض الاستخبارات الأمريكية وعمليات مكافحة المقاومة، ولعل كلاوس باربي هو أشهر هؤلاء. أما رجل العصابات النازي الأسوأ منه فهو فرانز سيكس، الذي أُلجئ إلى القيام بالخدمة بعد أن خفضت عقوبته التي صدرت بحقه كمجرم حرب من قبل المنسوب السامي الأمريكي، جون مكليوي. فقد أسند إليه العمل مع راينهارد غهلين، وأنيطت به مسؤولية خاصة لتطوير «جيش سري» تحت رعاية الولايات المتحدة، بصحبة الاختصاصيين السابقين لقوات الصاعقة والحرس، وذلك لمساعدة القوات العسكرية التي أسسها هتلر في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي في عمليات استمرت على مدى الخمسينيات. كان غهلين نفسه قد ترأس الاستخبارات العسكرية النازية في الجبهة الشرقية، فأعيد تعيينه كرئيس لدائرة التجسس والتجسس المضاد في دولة ألمانيا الغربية الجديدة تحت إشراف وثيق من وكالة الاستخبارات المركزية^(١٩).

Carolyn Eisenberg, «Working-Class Politics and the Cold War: American Intervention in the German Labor Movement, 1945-1949,» *Diplomatic History*, vol.7, no.4 (Fall 1983), and Deighton in: *International Affairs* (Summer 1987).

Anne Deighton, *The Impossible Peace: Britain, the Division of Germany, and the Origins of the Cold War* (New York: Oxford University Press, 1990), p.73.

Backer, *Ibid.*, p.171, and Melvyn Leffler, «The United States and the Strategic Dimensions of the Marshall Plan,» *Diplomatic History* (Summer 1988).

= Noam Chomsky, *Turning the Tide* (Boston, Mass.: انظر: (١٩) للمزيد حول هذه الأمور، انظر: (١٩)

في هذه الأثناء كان عبء إعادة التعمير يوضع على عاتق العمال الألمان - كما جرى في اليابان - بإجراءات مالية تمحو مدخرات الفقراء وخزائن النقابات. وقد علقت آيزنبرغ على ذلك بقولها: «إن الهجمة الأمريكية على الطبقة العاملة الألمانية كانت شاملة جداً حتى أن اتحاد العمال الأمريكي عبر عن تدمره منها»، ولو أن هذا الاتحاد كان قد ساعد في وضع الأساس لهذه النتائج بأعماله المناهضة للنقابات. لقد جرى التطهير في صفوف الناشطين النقابيين ومنعت الإضرابات بالقوة. وما إن حلت سنة ١٩٤٩ حتى عبرت وزارة الخارجية الأمريكية عن سرورها «من أن السلام الصناعي قد تحقق»، بظهور قوة عمالية هي الآن طيبة وسهلة القيادة، وبانتهاء الحلم الذي تخيل حركة شعبية موحدة قد تتحدى سلطة المالكين والمديرين. وصف طوم بوار النتيجة الحاصلة في دراسة عن رد الاعتبار إلى مجرمي الحرب النازيين فقال: «بعد أربع سنوات من الحرب، كان المسؤولون عن الإدارة اليومية لألمانيا في ما بعد الحرب هم أشبه شيء برجال الإدارة خلال أيام هتلر»، بمن فيهم رجال المصارف والصناعة الذين حكم عليهم بجرائم حرب ثم أطلق سراحهم وأعيدوا إلى مراكزهم السابقة مجددين تعاونهم مع الشركات الأمريكية الكبرى^(٢٠).

وباختصار كان التعامل مع «الورشتين الكبيرين» متشابهاً من حيث الأساس.

وفي سنين لاحقة كانت الولايات المتحدة، كما رأينا، حذرة بوجه خاص من مبادرات الاتحاد السوفياتي الظاهرة من أجل ألمانيا موحدة منزوعة السلاح، ومن الخطوات الرامية إلى تفكيك منظومة الموائيق. لم يكن القلق الذي ساور النخبات الأوروبية الغربية ليقبل عن ذلك، لأن تراجع المواجهة بين الشرق والغرب قد يؤدي «إلى إطلاق عنان السياسة بين هؤلاء الناس»، بكل ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة. كان هذا أحد التيارات الباطنية وراء النقاش الذي جرى في الثمانينيات بشأن السيطرة على الأسلحة والقضايا الأمنية والامكانات السياسية لأوروبا موحدة.

South End Press, (1985), pp.197ff.

وانظر مصادر أخرى قد ذُكرت

Christopher Simpson, *Blowback* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1988).

حول توعية علماء نازيين، انظر: Tom Bower, *The Paperclip Conspiracy* ([n.p.]: Michael Joseph, 1987), p.310, and John Gimbel, *Science, Technology, and Reparations* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1990).

ومراجعة الكتاب الأخير في مجلة *Science* تذكر أن بحث غمبل «يظهر بوضوح الشكوك التي تكتف الادعاءات الأمريكية التالية حول اللامبالاة التجارية في احتلال ألمانيا؛ ومثل الروس تماماً، وإلى درجة أقل مثل البريطانيين والفرنسيين، استولى الأمريكيون على كميات هائلة من التعويضات من الدولة المنهزمة»، مانحين «بعض التصديق للزعم الروسي القائل بأن المصادرات الانكلو-أمريكية بلغت نحو ١٠ بلايين دولار»، المبلغ المطلوب (ولكنه لم يُسلم) من الروس كتعويضات لقاء الدمار اللاحق بالاتحاد السوفياتي، انظر:

Raymond Stokes in: *Science* (8 June 1990).

Eisenberg, *Ibid.*, and Bower, *Ibid.*

(٢٠)

خامساً: الورش الأصفر

سارت السلطات الأمريكية في فرنسا وإيطاليا على نهج مهمات مشابهة. كان مشروع مارشال في كلا القطرين مشروعاً بشكل تام لا استثناء فيه باستبعاد الشيوعيين، ومن ضمنهم العناصر الرئيسية في حركة المقاومة ضد الفاشية والحركة العمالية، من الحكومة؛ وهذه «ديمقراطية» بالمعنى المعتاد. كانت المساعدات الأمريكية مهمة جداً في السنين الأولى للناس الذين يعانون الأمرين في أوروبا، فكانت لذلك أداة قوية للسيطرة، وهذا أمر له أهمية كبرى بالنسبة إلى مصالح الأعمال الأمريكية والتخطيط الطويل الأمد. قال ملفين لفلار «إذا لم تتلقَّ أوروبا مساعدات مالية كبيرة ولم تبتنَّ برنامجاً متأسكاً للإنعاش فإن المسؤولين الأمريكيين يخشون من انتصار اليسار الشيوعي، ربما حتى في انتخابات حرة». وفي عشية الإعلان عن مشروع مارشال حذر جفرسون كافري، السفير الأمريكي في فرنسا، وزير الخارجية الأمريكية مارشال نفسه، من النتائج الوخيمة إذا كسب الشيوعيون الانتخابات في فرنسا، وقال: «إن التغلغل السوفياتي في أوروبا الغربية وإفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط سيكون أمراً ميسوراً جداً» (١٢ أيار/ مايو ١٩٤٧). كانت يبادق الشطرنج جاهزة للتساقط. ففي خلال الشهر المذكور ضغطت الولايات المتحدة على الزعماء السياسيين في فرنسا وإيطاليا من أجل تشكيل حكومات ائتلافية يُستبعد عنها الشيوعيون. لقد قيل لهم بوضوح وصراحة إن المساعدات مشروطة بمنع حصول منافسة سياسية مفتوحة قد يهيمن فيها اليسار والعمال. وكان وزير الخارجية مارشال وغيره يؤكدون علناً طوال عام ١٩٤٨ أنه إذا وصل الشيوعيون إلى السلطة في الانتخابات، فإن المساعدات الأمريكية ستقطع قطعاً باتاً؛ وما هذا بالتهديد البسيط، نظراً إلى الحالة السائدة في أوروبا في ذلك الحين.

لقد استُغل الإملاق الذي ساد في فرنسا بعد الحرب لتقويض الحركة العمالية الفرنسية وباستخدام العنف المباشر كذلك. وحيل دون وصول الشحنات الغذائية التي كان الناس بحاجة ماسة إليها، وذلك لغرض الاستحصال على الطاعة كرهاً. وجرى تنظيم العصابات لغرض استئجار فئات من المعتدين على الغير ومن مقاومي الإضرابات والعمالين على إفشالها، وهذا أمر وصف بشيء من الفخر في التاريخ شبه الرسمي لحركة العمال في الولايات المتحدة، معثناء على اتحاد العمال الأمريكي لإنجازاته في المساعدة بانقاذ أوروبا عن طريق شق الحركة العمالية فيها وإضعافها (وبذلك إحباط المخططات السوفياتية المزعومة) وضمان تدفق الأسلحة إلى الهند الصينية من أجل الحرب الفرنسية الرامية إلى إعادة فتحها. وهذا هدف رئيسي آخر لبروقراطية الحركة العمالية في الولايات المتحدة^(٢١). وقد أعادت وكالة الاستخبارات المركزية تكوين المافيا لهذه الأغراض، في عملية من عملياتها الأولى. جرى

(٢١) انظر: Roy Godson, *American Labor and European Politics: The AFL as a Trans-national Force* (New York: Crane, Russak, 1976).

ذلك مقابل إعادة تجارة الهيرويين إلى ما كانت عليه. إن صلة الحكومة الأمريكية بازدهار تجارة المخدرات مستمرة حتى اليوم^(٢٢).

أما سياسات الولايات المتحدة نحو إيطاليا فقد انطلقت مرة أخرى من حيث قطعتها الحرب العالمية الثانية. كانت الولايات المتحدة قد أيدت فاشية موسوليني اعتباراً من توليه السلطة في سنة ١٩٢٢ حتى الثلاثينيات. وجاء تحالف موسوليني مع هتلر زمن الحرب لينهي هذه العلاقات الودية، ولكنها أعيدت عندما حررت القوات الأمريكية جنوبي إيطاليا في سنة ١٩٤٣، وأقامت حكم المارشال بادوليو والأسرة المالكة التي تعاونت مع الحكومة الفاشية. وما إن انطلقت قوات الحلفاء نحو الشمال حتى قامت بتشيتت المقاومة ضد الفاشية، مع تشكيل هيئات محلية حاكمة في محاولة منها «لوضع الأسس لدولة جمهورية، ديمقراطية، جديدة في المناطق المختلفة التي تفلح في تحريرها من الألمان» (جيانفرانكو باسكينو)^(٢٣). وقد أقيمت حكومة من عناصر الوسط واليمين باشتراك الفاشيين الجدد، وسرعان ما استبعد منها اليساريون.

وفي إيطاليا أيضاً، كانت الخطة هي أن تتحمل الطبقات العاملة والفقراء عبء إعادة التعمير، مع ما يرافق ذلك من أجور منخفضة وطرد على نطاق واسع. وكانت المساعدات مشروطة بإزاحة الشيوعيين والاشتراكيين اليساريين من السلطة، لأنهم دافعوا عن مصالح العمال فأقاموا بذلك حاجزاً بوجه أسلوب الإنعاش المنوي تطبيقه، هذا بنظر وزارة الخارجية الأمريكية. كان الحزب الشيوعي متعاوناً مع الأعداء، وموقفه «يرمي أساساً إلى تأخير الإصلاحات كلها حتى يتم تحرير إيطاليا وقد تُبَت أية محاولة في المناطق الشمالية تهدف إلى إدخال تغييرات سياسية لا رجوع عنها وكذلك إلى إدخال تغييرات في ملكية الشركات الصناعية... وتبَط عزيمة الجماعات العاملة التي أرادت مصادرة بعض المعامل، كما تبرأ منها» (باسكينو). قال المؤرخ جون هاربر إن الحزب حاول مع ذلك أن يدافع عن الوظائف والأجور ومستويات المعيشة للفقراء وبذلك شكّل حاجزاً سياسياً ونفسياً بوجه برنامج الإنعاش الأوروبي الممكن. كان هذا المؤرخ يعرض لإصرار جورج كينان وغيره على استبعاد

Alfred W. McCoy, Cathleen B. Reach and Leonard D. Adams, *The Politics of Heroin in Southeast Asia* (New York: Harper and Row, 1972), and Chomsky, *Detering Democracy*, chap.4, references of note (21).

Chomsky, *Ibid.*, chap.1, section 4, and Gianfranco Pasquino, «The Demise of the First Fascist Regime and Italy's Transition to Democracy, 1943-1948,» in: Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead, *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1986).

John L. Harper, *America and the Reconstruction of Italy, 1945-1948* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986); James E. Miller: «Taking off the Gloves: The United States and the Italian Elections of 1948,» *Diplomatic History*, vol.7, no.1 (Winter 1983), and *The United States and Italy, 1940-1950* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1986), and Ronald Filippelli, *American Labor and Postwar Italy, 1943-1953* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1989).

Chomsky, *Ibid.*, chap.1, section 4.

انظر:

الشيوعيين من الحكومة وإن كانوا يوافقون على أنه سيكون «من المرغوب فيه» إدخال ممثلين عن يسميهم المؤرخ «الطبقة العاملة الديمقراطية». كان من المفهوم أن يتم الإنعاش على حساب الطبقة العاملة والفقراء.

وبالنظر إلى روح الاستجابة لدى الحزب الشيوعي لحاجات تلك القطاعات الاجتماعية فقد وصمته الدعاية الأمريكية بأنه «متطرف» و«غير ديمقراطي»، كما أن تلك الدعاية تلاعبت بمهارة بالتهديد السوفيياتي المزعوم. وتحلّى الديمقراطيون المسيحيون، بضغط من الولايات المتحدة، عن وعودهم التي ضربوها زمن الحرب بشأن الديمقراطية في أمكنة العمل، كما جرى تشجيع الشرطة، وكانت أحياناً تحت سيطرة فاشيين سابقين، على قمع النشاط العمالي. وأعلن الفاتيكان أن من يصوّت للشيوعيين في انتخابات ١٩٤٨ سيُحرم من القربان المقدس، ودعم الديمقراطيين المسيحيين المحافظين تحت شعار «إما مع المسيح أو ضد المسيح». وبعد عام من ذلك أصدر البابا بيوس أمره الكهنوتي بتحريم الشيوعيين الإيطاليين كافة^(٢٤).

كان العنف والتلاعب بالمساعدات والتهديدات الأخرى، وحملة الدعاية الضخمة كافية مجموعها لتقرير نتيجة الانتخابات الحاسمة في سنة ١٩٤٨، وهي نتيجة اشترت بالتدخل والضغط من الولايات المتحدة.

كانت سياسات الولايات المتحدة في التحضير للانتخابات مصممة بحيث لا تخفى على أحد، «لا تخفى حتى على أغمى طلياني سيحس بالتحول» - على حد تعبير رئيس الدائرة الإيطالية في وزارة الخارجية الأمريكية، بالتأنيق اللفظي الذي تتصف به الطبقة الحاكمة، فقد قال «طلياني» استخفافاً ولم يقل «إيطالي». «إن الإيطاليين هم كالأطفال ويجب قيادتهم ومساعدتهم» كما كان الأمر قبل ثلاثين سنة (انظر ما سبق). شملت تلك السياسات عنف رجال الشرطة والتهديد بحجب الغذاء، ومنع الدخول إلى الولايات المتحدة لكل من صوّت للمرشح الخطأ، وطرد الأمريكيين من أصل إيطالي الذين أيدوا الشيوعيين، وإخراجهم من الولايات المتحدة، وحرمان إيطاليا من مساعدات مشروع مارشال... الخ. يقول جيمس ميلر، مؤرخ وزارة الخارجية الأمريكية، إن التطور الاقتصادي اللاحق قد نفذ «على حساب الطبقة العاملة حين شُرذمت الحركة اليسارية والعمالية بدعم من الولايات المتحدة»، كما أن الجهود الأمريكية عملت على إحباط «بديل ديمقراطي» لحكم الوسط واليمين المفضل، الذي أثبت فساده وعجزه. كان الطرح الذي تنطوي عليه السياسة الأساسية يقول «إن مصير إيطاليا، ككيان استراتيجي رئيسي، يظل من الأهمية بحيث يكون على الإيطاليين وحدهم أن يقرروه» (هاربر) - لا سيما الإيطاليين الضالين بسبب الفهم الخاطيء للديمقراطية.

في هذه الأثناء، كانت الولايات المتحدة تخطط لتدخل عسكري في حالة حدوث نصر

(٢٤) عن الفاتيكان انظر: Craig Kelly, «The Anti-Fascist Resistance and the Shift in Political-Cultural Strategy of the Italian Communist Party, 1936-1948.» (Ph.D. Dissertation, UCLA, 1984), p. 10.

سياسي شيوعي بصورة شرعية في انتخابات ١٩٤٨، وجرى التنويه عن ذلك بشكل واسع النطاق في الدعاية العامة. وقد اقترح جورج كينان سراً، حظر الحزب الشيوعي لمنعه من الانتصار في الانتخابات، مقرأً بأن هذا الإجراء قد يؤدي إلى حرب أهلية، وتدخل عسكري أمريكي، وإلى «انقسام إيطاليا عسكرياً». ولكن اقتراحه رُفض على أساس أن وسائل الإكراه الأخرى ستكون كافية لتحقيق الغرض. بيد أن مجلس الأمن القومي دعا سراً إلى تقديم دعم عسكري للعمليات السرية في إيطاليا مع تعبئة عامة في الولايات المتحدة «في حالة حصول الشيوعيين على الهيمنة على الحكومة الإيطالية بوسائل قانونية»^(٢٥). إن أمر تحريب الديمقراطية الفعلية في إيطاليا قد أخذ مأخذاً جدياً إلى أقصى حد.

ليس من السهل تماماً تناول نيّة واشنطن في اللجوء إلى العنف إذا جاءت نتيجة الانتخابات على نحو لا تهواه، لذا قُمع هذا الموضوع بصورة عامة حتى في أدبيات البحث العلمي. هناك رسالتان علميتان رئيسيتان حول هذه الفترة، إحداهما تبحث في مذكرة مجلس الأمن القومي دون إشارة إلى فحوى القسم الجوهري منها؛ والأخرى تذكرها لماماً بعبارة واحدة^(٢٦). أما في الأدبيات العمومية، فإن الموضوع بأسره غير معروف.

كانت عمليات وكالة الاستخبارات المركزية للسيطرة على الانتخابات الإيطالية، وجرت بتحويل من مجلس الأمن القومي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، من العمليات الرئيسية الأولى التي قامت بها سراً الوكالة المذكورة وكانت حديثة التكوين. وكما ذكر سابقاً، استمرت عمليات الوكالة لتخريب الديمقراطية الإيطالية حتى السبعينيات على نطاق واسع.

وفي إيطاليا أيضاً قام زعماء الحركة العمالية الأمريكية، وبالدرجة الأولى من رجال اتحاد العمل الأمريكي، بدور نشيط في شق صفوف الحركة العمالية الإيطالية وإضعافها، وفي حث العمال على القبول بإجراءات التشفف في حين كان أصحاب العمل يجنون أرباحاً طائلة. أما في فرنسا فقد قام اتحاد العمل الأمريكي بإفشال إضرابات الموانئ باستيراد عمال إيطاليين يحلون محل العمال المضربين وتدفع أجورهم من قبل أصحاب الأعمال في الولايات المتحدة. وقد ناشدت وزارة الخارجية الأمريكية زعامة الاتحاد باستخدام مواهبها لترويض النقابات في إيطاليا أيضاً، فاستجابت هذه الزعامة لتلبية الطلب بسرور. وأخذ قطاع الأعمال على عاتقه، بعد أن لحق به الحزبي من جراء صلته بالفاشية الإيطالية، شن حرب طبقية حامية بثقة متجددة. كانت الحصيلة النهائية إخضاع الطبقة العاملة والفقراء للحكام التقليديين. يقول

Harper, *America and the Reconstruction of Italy, 1945-1948*.

(٢٥)

من كينان إلى وزير الخارجية: *Foreign Relations of the United States (FRUS), 1948, III, pp.848-849*; *National Security Council (NSC): 1 and 8/3/1948*, and *Foreign Relations of the United States (FRUS), 1948, III, pp.775ff*.

Miller, *The United States and Italy, 1940-1950*, p.247, and Harper, *Ibid.*, p.155.

(٢٦)

ذاكراً توصية NSC الفائلة إنه «في حالة تحقيق انتصار شيوعي، ينبغي تقديم مساعدة عسكرية واقتصادية الى القوات الموالية للغرب».

رونالد فيليبلي، في دراسته الأكاديمية الكبيرة عن أعمال الولايات المتحدة في إيطاليا، إن المساعدات الأمريكية «قد استخدمت إلى حد كبير لإعادة بناء إيطاليا على الأساس القديم لمجتمع محافظ، بعودة رأسمالية جامحة على ظهور الفقراء، مع استهلاك منخفض وأجور منخفضة، وأرباح طائلة، ودون تدخل في امتيازات الإدارة». في الوقت عينه، رفض جورج مينى، رئيس اتحاد العمل الأمريكي، وبغضب الانتقاد الموجه إلى برامجه المناهضة للعمال على أساس أن الحرية في إيطاليا ليست من اختصاص شعبها وحده؛ لهذا فإن الاتحاد سيتابع هدفه السامي، «الرامي إلى تعزيز قوى الحرية والتقدم الاجتماعي في أنحاء العالم بأسره» - على أن تبقى مصالح الأعمال الأمريكية في تصاعد، وهذا تعاون طبقي إلى حد بعيد. وكانت النتيجة «إعادة الطبقة الحاكمة نفسها إلى السلطة، وهي الطبقة التي كانت مسؤولة عن الفاشية وانتفعت منها»، مع استبعاد الطبقة العاملة من السياسة، وإخضاعها لحاجات المستثمرين وإجبارها على تحمل أعباء «المعجزة الإيطالية» كما يقول فيليبلي.

ويقول هاربر إن السياسات المتبعة في أواخر الأربعينيات «أضرت بالمناطق الفقيرة والفئات الاجتماعية، العقيمة سياسياً، أشد الضرر»، ولكنها نجحت في كسر «أسواق العمالة الصارمة» وفي تسهيل النمو الناشئ عن التصدير في الخمسينيات، وهو النمو الذي كان يعتمد «على الضعف المستمر للطبقة العاملة الإيطالية وقدرتها الكبيرة على التنقل». وعمضي هاربر إلى القول إن هذه «الظروف السارة» أحدثت تطوراً اقتصادياً من نوع آخر، بينما كانت وكالة الاستخبارات المركزية تشن حملات سرية في الدعاية والتمويل بملايين الدولارات لضمان استمرار «الترتيبات المناسبة»^(٢٧).

أما الكتاب المتأخرون، فإنهم يميلون إلى اعتبار التخريب الأمريكي للديمقراطية في فرنسا وإيطاليا كدفاع عن الديمقراطية. كتب رودري جفريز - جونز دراسة قيمة جداً عن وكالة الاستخبارات المركزية والديمقراطية الأمريكية فوصف «المغامرة الإيطالية التي قامت بها الوكالة»، وجهودها المشابهة التي بذلت في فرنسا بـ «أنها عملية لدعم الديمقراطية»، ولو أنه يقر بأن «اختيار إيطاليا لتكون موضع اهتمام خاص... لم يكن أبداً مسألة تتعلق بالمبدأ الديمقراطي وحده»؛ إن شغفنا بالديمقراطية قد تعزز بالأهمية الاستراتيجية للقطر. ولكن الالتزام بـ «المبدأ الديمقراطي» هو الذي أوحى للحكومة الأمريكية بأن تفرض أنظمة اجتماعية وسياسية باختيارها، مستخدمة القوة الهائلة التي تحت تصرفها ومستغلة الشظف والعوز اللذين كان يعاني منها ضحايا الحرب، وهم الذين يجب تعليمهم ألا يرفعوا رؤوسهم إذا كان لنا أن نحصل على ديمقراطية حقة^(٢٨).

أما جيمس ميلر، فقد اتخذ موقفاً أكثر دقة وتغلغلاً في الجوانب المختلفة برسائله العلمية

Harper, Ibid., pp.164-165.

(٢٧)

Rhodri Jeffreys-Jones, *The CIA and American Democracy* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989), pp.50-51.

(٢٨)

عن سياسات الولايات المتحدة نحو إيطاليا. فبعد أن لخص سجل الوثائق استتج يقول:

إذا نظرنا إلى ما جرى في الماضي نجد أن المشاركة الأمريكية في استقرار إيطاليا كانت إنجازاً مهماً ولو أنه إنجاز يثير المتاعب. لقد ضمنت القوة الأمريكية للإيطاليين الحق باختيار شكل حكومتهم في المستقبل، كما أن هذه القوة قد استخدمت كذلك للتأكد من أنهم سيختارون الديمقراطية. إن الولايات المتحدة، في دفاعها عن الديمقراطية ضد التهديدات الخارجية والمحلية، المتطوية على أخطار حقيقية ولكنها مبالغ فيها في أغلب الظن، قد استخدمت تكتيكات غير ديمقراطية كان من شأنها أن تقوض شرعية الدولة الإيطالية^(٢٩).

إن «التهديدات الخارجية»، كما سبق لهذا الكاتب أن بحثها، لا تكاد تكون حقيقية؛ فالإتحاد السوفياتي كان يراقب ما يجري من بعيد حين كانت الولايات المتحدة تخرب انتخابات ١٩٤٨ وتعيد النظام المحافظ التقليدي إلى الوجود، متمسكاً باتفاقه مع تشرشل زمن الحرب وهو الاتفاق الذي ترك إيطاليا في المنطقة الغربية. أما «التهديد الداخلي» فهو التهديد للديمقراطية.

إن الفكرة التي تقول إن التدخل الأمريكي قد وقر للإيطاليين حرية الاختيار، وفي الوقت عينه ضمن أنهم سيختارون «الديمقراطية» (بالمعنى الخاص الذي نحمله نحن عن هذا المصطلح) تذكرنا بموقف الحماهم المتطرفين نحو أمريكا اللاتينية: بمعنى أن على شعوب هذه القارة أن تختار خيارها بحرية وعلى وجه الاستقلال، «إلا إذا كانت باختيارها هذا تؤثر تأثيراً معاكساً للمصالح الأمريكية»، وأن الولايات المتحدة لا شأن لها في السيطرة على تلك الشعوب إلا إذا «أفلتت التطورات من السيطرة» (انظر الفصل الثامن).

إن المثل الأعلى للديمقراطية، في بلادنا وفي الخارج، بسيط ولا لَفَ فيه أو دوران: أنت حرٌّ أن تفعل ما تشاء طالما كنت تفعل ما نشاؤه نحن.

سادساً: بعض الآثار الأخرى الأوسع نطاقاً

إذا وضعنا جانباً مسألة إعادة تسليح ألمانيا ضد التحالف العسكري الغربي - الذي لا يمكن لأية حكومة روسية أن تقبله بسهولة، لأسباب واضحة، فإن ستالين راقب ما كان يجري بهدوء نسبي، والظاهر أنه اعتبره بمثابة عمل مضاد للقمع الشديد الذي كان يمارسه في أوروبا الشرقية. مع هذا، فإن هذه التطورات المتوازية التي تسير جنباً إلى جنب كان لا بد لها أن تقود إلى النزاع.

يجادل جون روبرتس، في عرضه الطريق المعاكس في اليابان، بقوله «إن رد الاعتبار من قبل أمريكا للاقتصادات الاحتكارية لألمانيا واليابان (وبقيادة رجال ما قبل الحرب إلى حد كبير) كان سبباً للحرب الباردة، وليس نتيجتها. وردّ الاعتبار هذا كان بلا شك جزءاً حيوياً

من استراتيجية الرأسمالية الأمريكية في عملية ثأر شاملة ضد الشيوعية» - وهذا يعني أساساً شن هجوم ضد مشاركة «الطبقات الشعبية» في سلسلة ما مهمة من عمليات صنع القرار. ويعلّق ملقّن لفلر، مركزاً على أوروبا، بأن المدخل للاتعاش الأوروبي أدى بالمسؤولين الأمريكيين إلى العمل

لحماية الأسواق والمواد الأولية ومردود الاستثمارات في العالم الثالث. كان لا بد من صد القومية الثورية وإبقائها خارج أوروبا، تماماً كما كان لا بد من الإبقاء على مكافحة الشيوعية المحلية داخل أوروبا. وفي هذه المحاولة المترابطة الحلقات، الرامية إلى مصارعة قوى اليسار والكرملين، يكمن الكثير من التاريخ الدولي والاستراتيجية العالمية والجغرافيا السياسية لعصر الحرب الباردة^(٣٠).

إن هذه تيارات تحتية تجري في العصر الحديث، وتظل كذلك.

كان الاهتمام الأول في مرحلة إعادة بناء المجتمعات الصناعية ينصبّ على إقامة نظام لرأسمالية الدولة بقيادة النخب المحافظة التقليدية، ضمن الإطار العالمي للقوة الأمريكية، وهو نظام يضمن القدرة على استغلال المناطق المختلفة التي عليها تنفيذ وظائفها كأسواق ومصادر للمواد الأولية. فإذا كان من الممكن تحقيق هذه الأهداف، فيسكون النظام إذن مستقراً ومقوماً للتغيير الاجتماعي المخيف، ذلك التغيير الذي سيكون مربكاً بطبيعة الحال حين يعمل النظام بشكل منتظم نسبياً. أما في المراكز الصناعية الغنية، فإن فئات كبيرة من السكان ستؤمن حاجاتها، وسيؤول أمرها إلى التخلي عن الأحلام الراديكالية وفق تحليل عقلاني يتناول الكلفة والمنفعة.

ما إن يأخذ الهيكل المؤسسي للديمقراطية الرأسمالية مكانه حتى تأخذ هذه الديمقراطية بالعمل، وهذا إذا أخضع الجميع مصالحهم لحاجات المسيطرين على قرارات الاستثمار كبيرها وصغيرها. وما هي إلا مسألة وقت لكي تتآكل ثقافة الطبقة العاملة المستقلة، هي والمؤسسات والمنظمات التي تدعمها، مع افتراض توزيع الموارد والسلطة. وعند إضعاف المنظمات الشعبية أو إلزائها لا يكون الأفراد المنعزلون قادرين على المشاركة في المنظومة السياسية بطريقة ذات جدوى. وبمرور الزمن ستصبح هذه المنظومة عبارة عن مهرجان رمزي، أو في الأكثر، وسيلة يمكن للجمهور بواسطتها أن يختار من بين مجموعات النخب المتنافسة وأن يصادق على قراراتها، وأن يقوم بالدور الذي يعهد إليه من قبل منظرين ديمقراطيين تقديمين من أمثال وولتر ليبمان^(٣١). كانت هذه فرضية معقولة في المرحلة الأولى بعد الحرب وقد أثبتت صحتها حتى الآن، رغم التصدعات والتوترات والخصومات المتعددة.

إن للنخب الأوروبية مصلحة في الحفاظ على هذه المنظومة، وهي تخشى من السكان

Roberts, «The «Japan Crowd» and the Zaibatsu Restoration.» and Leffler, «The (٣٠) United States and the Strategic Dimensions of the Marshall Plan».

Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.12, pp.367ff.

(٣١) انظر:

المحليين في أقطارها بقدر ما تخشاه الولايات المتحدة من سكانها. ومن هنا التزامها بمواجهة الحرب الباردة، التي جاءت لتتخذ وسيلة فعالة للإدارة الاجتماعية الداخلية، واستعدادها، مع غمغمة التذمر بين حين وحين، للوقوف في صف الحملات العالمية التي تشنها الولايات المتحدة. إن المنظومة قمعية، وقاسية في أغلب الأحيان، ولكن هذا لا يكون مشكلة طالما كان الآخرون هم الضحايا. إنها كذلك تثير تهديدات مستمرة بوقوع كوارث واسعة النطاق، ولكن هذه التهديدات لا تدخل أيضاً في قرارات التخطيط التي يرسمها هدف معين يرمي إلى الوصول بالمنفعة القصيرة الأجل إلى حدها الأعلى، الأمر الذي يظل هو المبدأ العامل.

الفصل الثاني عشر

التَّوَهُّدُ وَالرَّأْيُ

يحدد جورج ديفي، في دراسته التقاليد الثقافية الاسكتلندية، المحور المركزي لهذه الثقافة، بصفته اعترافاً بالدور الأساسي لـ «المعتقدات الطبيعية أو مبادئ المنطق السليم، كالاعتقاد بوجود عالم خارجي مستقل، والاعتقاد بالمصائب، والاعتقاد بالمقاييس المثالية، والاعتقاد بوجود ذات الضمير منفصلاً عن ذات الإنسان». تعتبر هذه المبادئ أحياناً أنها ذات طبيعة تنظيمية؛ ومع أنها لم تبرر قط بشكل تام ولكنها توفر الأسس للتفكير والتصور. يرى البعض أنها تحتوي على «عنصر لا يتضاءل من عناصر اللغز الغامض»، كما يشير ديفي، في حين أن آخرين يأملون أن توفر تلك المبادئ أساساً عقلياً لهم. ولا يزال الجدل حول هذا الموضوع قائماً^(١).

يمكننا إرجاع مثل هذه الأفكار إلى مفكري القرن السابع عشر الذين كان جوابهم على أزمة الشك القائمة آنئذٍ اعترافاً بعدم وجود أساس أكيد بشكل كامل للمعرفة، ولكن لدينا، مع ذلك، طرقاً لاكتساب فهم يعوّل عليه للعالم ولتحسين ذلك الفهم وتطبيقه - وهذه وجهة نظر علماء اليوم العاملين، في جوهرها الأساسي. كذلك فإن الفرد العاقل يعوّل في الحياة الاعتيادية على المعتقدات الطبيعية للمنطق السليم ويقرّ في الوقت نفسه بأنها قد تكون محدودة أو مضلّة، ويأمل أن يهذبها أو يعدّلها مع تقدّم الفهم إلى الأمام.

إن ديفي يسند الفضل إلى ديفيد هيوم لإسباغه هذا القالب بعينه على الفلسفة الاسكتلندية، ولأنه على العموم أرشد الفلسفة إلى الأسئلة الصحيحة التي توجّهها. واللغز الذي يطرحه هيوم يتصل اتصالاً دقيقاً بالمسائل التي اهتمت بها كتاباته. ففي بحثه المبادئ الأولى للحكومة وجد هيوم «أنه ما من شيء أكثر غرابة» من

(١) George Elder Davie, *The Democratic Intellect; Scotland and her Universities in the Nineteenth Century* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1961), pp.274ff.

أن نرى السهولة واليسر اللذين بهما تُحكَم الكثرة من القلة؛ وأن نلاحظ الخضوع الضمني الذي به يسهل الناس قياد عواطفهم ومشاعرهم للذين يحكمونهم. وعندما نسأل بأية وسيلة تحصل هذه الأعجوبة نجد أن القوة هي دائماً إلى جانب المحكومين، وأن الحاكمين لا شيء يسندهم سوى الرأي. ولهذا، فإنه على الرأي وحده تقام الحكومة؛ وهذا المبدأ الأساسي إنما يسري على أشد الحكومات استبداداً وعلى أكثر الحكومات عسكرية، كما يسري على أكثرها حرية وأوسعها شعبية.

كان هيوم مراقباً حاذقاً، والمعضلة المتناقضة الجوانب في ظاهرها التي يثيرها عن الحكومة هي في الصميم. إن نظرتة الثاقبة تفسر السبب لماذا تتركس النخب لإخلاصها للتثقيف العقائدي والسيطرة الفكرية، وهذا محور رئيسي، ومهملاً كثيراً، في التاريخ الحديث. كتب ولستر ليهان يقول: «يجب وضع الجمهور في مكانه» وذلك لكي «نحيا أحراراً من دؤس أقدام القطعان وهدير صراخها»، وأن «وظيفة» الجمهور هي أن يكون أفرادها «من المشاهدين ذوي الاهتمام بالفعل الجاري» وليس من المشاركين فيه. أما إذا كانت الدولة تفتقر إلى القوة اللازمة للقسر وأن من الممكن الاستماع إلى صوت الشعب، فإن من الضروري ضمان أن يقول هذا الصوت الشيء الصحيح، كما كان ينصح المثقفون المحترمون منذ سنين^(٢).

تثير ملاحظة هيوم عدداً من الأسئلة. فمن السمات المرية تلك الفكرة القائلة إن القوة هي إلى جانب المحكومين. إن واقع الحال أشد ترويعاً. فالجزء غير القليل من التاريخ الإنساني يؤيد الرأي المناقض الذي قال به قبل قرن من هيوم دعاة الحكم البرلماني ضد الملك، بل ضد الشعب، وهذا أمر أكثر أهمية: والرأي هو «أن قوة السيف كانت ولما تنزل هي الأساس لعناوين الحكومة كافة»^(٣). هذا وللقوة أيضاً أشكال أكثر رهافة، من ضمنها سلسلة من الأمور، دون العنف الصريح، التي تتصل بعدم الإذعان. مع هذا، فإن المعضلة المتناقضة الجوانب في ظاهرها التي يثيرها هيوم هي معضلة حقيقية. فحتى الحاكم المستبد يقوم عادةً على شيء من الموافقة، وإن التنازل عن الحقوق هو السمة المميزة لمجتمعات أكثر حرية - وهذه حقيقة تدعو إلى التحليل.

أولاً: الجانب الأخشن

يتمثل الجانب الأخشن من الحقيقة بمصير الحركات الشعبية في العقد الماضي. كان الحكام في الدول التابعة للاتحاد السوفياتي يحكمون بالقوة، لا بالرأي. وحين سُحبت القوة

(٢) انظر: Noam Chomsky, «Intellectuals and the State,» in: Noam Chomsky: *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There* (New York: Pantheon Books, 1982), and *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, 1989), and Clinton Rossiter and James Lare, eds., *The Essential Lippmann: A Political Philosophy for Liberal Democracy* (Cambridge: Harvard University Press, 1982), pp.91-92.

(٣) ورد مارشامونت ندهام، ١٦٥٠ في: Edmund S. Morgan, *Inventing the People* (New York: Norton, 1988), p.79.

سقطت الأنظمة المستبدة الهشة سريعاً، بقليل من سفك الدماء في معظم الأحوال. أثارت هذه النجاحات الباهرة فورة عاطفية بشأن سلطان «الحب والتسامح وعدم العنف والروحانية الانسانية والغفران»، فكان هذا تفسير فاسلاف هافيل لفشل الشرطة والعساكر في سحق الانتفاضة التشيكية^(٤). وهذه الفكرة تريح النفس ولكنها توهم العقل كما يتبين حتى من النظرة العابرة إلى التاريخ. إن العامل الحاسم لم يكن شكلاً ما مستحدثاً من الحب وعدم العنف؛ لم يكن هناك من فتح جديد في هذا المجال. إنما كان العامل الحاسم هو انسحاب القوة السوفياتية وانهار هيكل القسر القائمة عليها. أما الذين يعتقدون خلاف ذلك، فلهم أن ينظروا، طلباً للإرشاد، إلى شبح رئيس الأساقفة روميرو وغيره ممن لا حصر لهم الذين حاولوا مواجهة الإرهاب العنيد بالروحانية الإنسانية.

إن الأحداث الأخيرة في أوروبا الشرقية والوسطى تخرج خروجاً حاداً عن السنّة التاريخية. ففي التاريخ الحديث بأسره، كانت القوى الشعبية المدفوعة بمثل عليا ديمقراطية راديكالية تسعى إلى منازلة الحكم الأتوقراطي. وقد استطاعت أحياناً أن توسع من ميادين الحرية والعدالة قبل أن تهزم. وكانت في الغالب تسحق سحقاً. ولكن من الصعب العثور على حالة أخرى تنسحب فيها السلطة القائمة ببساطة بوجه التحدي الشعبي. وليس أقل مدعاة للاعجاب تصرفُ الدولة العظمى ذات السلطان السائد، وهي التي لم تمنع هذه التطورات بالقوة كما في الماضي، وإنما شجعت عليها وعلى غيرها من التغييرات الداخلية المهمة.

تمثل السنّة التاريخية بحالة أمريكا الوسطى وهي مناقضة تماماً للحالة أعلاه، فإن أي مجهود شعبي فيها للإطاحة بالأنظمة الاستبدادية الوحشية التي تحكم فيها القلة والعسكر يواجه بقوة قتالة، يدعمها أو ينظمها مباشرة الحاكم بأمره في نصف الكرة الغربي. وقد ظهرت قبل عشر سنوات بوادر أمل تبشر بنهاية العصور المظلمة للإرهاب والشقاء، بظهور شتى المجموعات التي تساعد نفسها بنفسها من النقابات والجمعيات الفلاحية والجماعات ذات القاعدة المسيحية والمنظمات الشعبية الأخرى التي كان من المحتمل أن تقود الطريق إلى الديمقراطية والاصلاح الاجتماعي. أدت هذه الإمكانيات إلى استجابة شديدة البأس من الولايات المتحدة وعملائها من الدول والأفراد، بدعم عمومي من حلفائها الأوروبيين، مع حملة من التذبيح والتعذيب والبربرية التي ضربت أطنابها فتركت المجتمعات «وقد أصابها الرعب والفرع، والتخويف الجماعي والهلع المعمّم على الناس وجعل القبول بالإرهاب صفة باطنية في النفوس»، وذلك على حد ما جاء على لسان جمعية حقوق الإنسان في السلفادور ذات القاعدة الكنسية (انظر ما سيأتي). هذا وكانت الجهود السابقة في نيكاراغوا الرامية إلى توجيه الموارد نحو الأغلبية الفقيرة قد حدت بواشنطن إلى شن حرب اقتصادية وعقائدية وإلى

(٤) ذكر بموافقة: Timothy Garton Ash in: *New York Review of Books*, 18/1/1990, and William Luers in: *Foreign Affairs* (Spring 1990).

بث الإرهاب بالمعنى الحرفي للكلمة، لعقاب هؤلاء المتجاوزين بتدمير الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

يعتبر الرأي الغربي المستنير مثل هذه النتائج نجاحاً لأن التحدي للسلطة قد جرى إفحامه كما جرى اختيار الأهداف على نحو مناسب: إن قتل القساوسة البارزين أمام الناس ليس أمراً ملائماً، أما الناشطون من أبناء الأرياف وزعماء النقابات فهم صيد مباح - وكذلك الفلاحون والهنود الحمر والتلاميذ وغيرهم من مراتب الحياة الدنيا عامة. لقد نقلت أسلاك البرق، بعد قليل من مقتل القساوسة اليسوعيين في السلفادور في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، مقالة بقلم دوغلاس غرانت ماين، مراسل وكالة أسوشيتد بريس، بعنوان «مذبحة ثانية في السلفادور، ولكن لأناس اعتياديين» جاء فيها أن جنوداً دخلوا حياً يسكنه أبناء الطبقة العاملة، فقبضوا على ستة رجال وأوقفوهم صفاً إلى جدار وقتلوهم بعد أن أضافوا إليهم صيباً في الرابعة عشرة كتدبير جيد إكمالاً للعدد. كتب ماين يقول: «لم يكن هؤلاء من القساوسة أو من العاملين في حملات الدفاع عن حقوق الإنسان، لذا مرّ مقتلهم دون أن يذكر» - كما لم تذكر مقاله التي طمرت. إن هذه، على أية حال، هي مجرد حالة واحدة أخرى من الانفجار الوحشي للتعذيب والتدمير والقتل الذي أثنى عليه وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر قائلاً في مؤتمر صحفي في اليوم التالي إنه «أمر مناسب للغاية» - فلم يستدع تعليقا من أحد، وهذا مظهر آخر لقيمنا.

يخطيء مقال ماين في افتراضه أن قتل القساوسة والعاملين في حملات الدفاع عن حقوق الإنسان يلاقي ذكراً؛ فهذا الافتراض بعيد عن الحقيقة كما جرى توثيق ذلك بما فيه الكفاية، ولو أن هجمة ما وقحة جداً ينظر إليها بامتعاض على أنها غير حكيمة^(٥).

كتب ألان نيرن، أحد المراسلين في أمريكا الوسطى، يقول: «في الأسبوع الذي قتل فيه القساوسة جرى مقتل ثمانية وعشرين من المدنيين الآخرين على الشاكلة ذاتها. كان من بينهم رئيس نقابة إسالة الماء وزعيمة منظمة النساء الجامعيات وتسعة أعضاء من تعاونية زراعية للهنود الحمر وعشرة من تلاميذ الجامعات،... فضلاً عن هذا فإن التحقيق الجاد في القتل التي تجري في السلفادور يقود مباشرة إلى أعتاب واشنطن^(٦). كل هذا «أمر مناسب للغاية»، لهذا فهو غير جدير بالذكر أو الاهتمام. وهكذا تمضي الحكاية أسبوعاً رهيباً بعد أسبوع رهيب.

إن المقارنة بين الدول التابعة للاتحاد السوفياتي والتابعة للولايات المتحدة هي من الوضوح الصارخ بحيث يقتضي عدم إدراكها جهداً حقيقياً، ولكنها معروفة تماماً خارج

Douglas Grant Mine in: *Associated Press*, 28/11/1989, and Rita Beamich in: *Associated Press*, 29/11/1989.

حول ردّ الفعل على اغتيال الكهنة والمدافعين عن حقوق الإنسان وتعذيبهم، انظر:

Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988), chap.2, and Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.138ff.

Alan Nairn, «Murder Bargain», *Cleveland Plain Dealer*, 16/2/1990.

(٦)

أوساط المثقفين الغربيين. علق أحد الكُتّاب في جريدة أكسلسيور اليومية الصادرة في المكسيك، وهو يصف تدهور العلاقات الأمريكية مع أمريكا اللاتينية في الثمانينيات، مشيراً إلى «التناقض الصارخ» بين السلوك السوفياتي نحو الدول التابعة لها «والسياسة الأمريكية في نصف الكرة الغربي، حيث كان التصلب والتدخل وتطبيق وسائل الدولة البوليسية من الأمور التي تميّز تقليدياً أعمال الإدارة الأمريكية»: «وفي أوروبا نجد أن الاتحاد السوفياتي وغورباتشيف يشاركان في الكفاح من أجل حرية السفر والحقوق السياسية واحترام الرأي العام. أما في الأمريكتين، فإن الولايات المتحدة وبوش يشاركان في القصف العشوائي للمدنيين، وفي تنظيم وتدريب وتمويل كتائب الموت، وفي برامج القتل الجماعي» - لكن هذا ليس هو بالضبط ما يحكى في نيويورك وواشنطن، حيث يشاد بالولايات المتحدة بصفتها «مصدر الوحي لانتصار الديمقراطية في زماننا» (صحيفة ذي نيوربيبيك)^(٣). وفي السلفادور قالت صحيفة بروسيسو التي تصدرها الجامعة اليسوعية:

إن بوسع ما يسمى «العملية الديمقراطية» السلفادورية أن تتعلم كثيراً من طاقة النقد الذاتي التي تظهرها الأمم الاشتراكية. فلو كان ليخ فاليسا قائماً بتنظيم عمله في السلفادور لكان الآن في عداد المفقودين - على أيدي «رجال مدججين بالسلاح ويرتدون ملابس مدنية»؛ أو لكان تمزق ركباً بهجوم بالديناميت على مقر نقابته. ولو كان ألكساندر دوتشيك سياسياً في بلادنا لكان اغتيل كما جرى لهيكتور أوكويلي [الزعيم الديمقراطي الاشتراكي الذي اغتاله في غواتيمالا كتائب الموت السلفادورية، كما قالت حكومة غواتيمالا]. ولو عمل أندريه زخاروف هنا من أجل حقوق الإنسان لكان لقي المصير ذاته الذي لقيه هربرت آتايا [وهو أحد المعتولين الكثيرين من زعماء لجنة حقوق الانسان المستقلة في السلفادور]. ولو كان أوتا - سبك أو فاسلاف هافيل يقوم بعمله الفكري في السلفادور لكان استيقظ صبيحة يوم مشؤوم معلقاً في شرفه حرم الجامعة مسحوق الرأس برصاص الحرس الخاص وهو من صفوة أفواج الجيش^(٤).

جرى توسيع نطاق المقارنة في ندوة عن موضوع «فرصة المسيحية ورسالتها» عقدها مجلس الكنائس لأمريكا اللاتينية في سان خوسيه في كوستاريكا ونشرت مداولاتها إحدى الجرائد اليومية الكبرى في المكسيك. قارن المشاركون بصورة تظهر التناقض بين التطورات الايجابية في الاتحاد السوفياتي وفي المناطق التابعة له وبين ظروف أمريكا الوسطى «التي تتميز بتدخل الولايات المتحدة والتحول اليميني في السلطة الحكومية». في نهاية هذه الندوة أعلنت الرسالة الرعوية المعنونة «الأمل ضد الأمل» وجاء فيها حول الموضوع «أن القوى العسكرية والمؤسسية والمالية والسياسية والثقافية، ووسائل الاتصالات، وكذلك قوة البعض من الكنائس (غير المكرثة بالمشاكل الاجتماعية) ستستخدم جميعاً بقوة أشد في أمريكا الوسطى (مما سيؤدي إلى نتائج خطيرة بالنسبة إلى الأغلبية المملقة)؛ والإشارة على ما يفترض إلى الكنائس الأصولية التي تدعمها الولايات المتحدة في محاولة منها لتحويل الفقراء من السكان بعيداً عن الكفاح من أجل تخفيف وطأة الظروف لهذه الحياة التي لا معنى لها على الأرض. إن عقد

John Saxe-Fernandez in: *Excelsior*, 21/11/1989; *Latin America News Update* (January (V) 1990), and *New Republic*, 19/3/1990.

Jon Reed in: *Guardian* (New York), 23/5/1990.

(٨) اقتباس من:

الثمانينيات «قد اشتهر في المنطقة بتزايد الشقة بين الأغنياء والفقراء، وبالتحول السياسي نحو اليمين، وبالهجمة المحافظة على الجبهة الاقتصادية». إن هدف خطة السلام لأمريكا الوسطى هو «وضع الثورة في نيكاراغوا على مسار ديمقراطي - ليبرالي جديد والدفاع عن حكومات مثل حكومة السلفادور». وعند تحقيق هذه النتائج تكون الأنظمة المدعومة من الولايات المتحدة وراعتها «قد دفنت» المطالب الخاصة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية^(٩).

أجرى هذه المقارنة ذاتها خوليو غودوي، أحد الصحفيين من غواتيمالا، بعد زيارة قصيرة قام بها إلى هناك، وكان قد فر من البلاد قبل سنة حين فجرت جريدته لا إيبوكا من قبل إرهابيي الدولة - في عملية لم تتر اهتماماً في الولايات المتحدة؛ كانت عملية معروفة جيداً، إنما لم ينشر عنها شيء فيها. وكانت وسائل الإعلام حينئذٍ قد قلقت كثيراً لأن جريدة لا برينزا التي تمولها الولايات المتحدة، وهي صحيفة منحازة علناً إلى القوات التي تديرها الإدارة الأمريكية وتقوم بمهاجمة نيكاراغوا، كانت، أي الجريدة، قد فاتتها طباعة أحد أعدادها بسبب شح ورق الجرائد، فاعتبر ذلك من الفظائع التي أدت إلى نقد لاذع عموم لاستبداد ساندينستا. وأمام هذه الجريمة، لم يكن بوسع المعلقين الغربيين أن يلاحظوا أن قوات الأمن المدعومة من الولايات المتحدة قد أسكتت الصوت المستقل الوحيد في غواتيمالا بطريقتها المعتادة. وما هذا إلا مثال آخر بسيط على الازدراء التام لحرية الصحافة في الدوائر الغربية، ذلك الازدراء الذي يتضح كذلك من الصمت الذي يرافق التدمير العنيف لصحافة السلفادور المستقلة من قبل إرهاب الدولة، والتعطيل الروتيني للجرائد لأتفه الذرائع مع الاحتجاز والتعذيب للصحفيين في الأراضي التي تحتلها إسرائيل وأحياناً في إسرائيل نفسها، ومداهمة شرطة الاضطرابات مقر محطة إذاعية كبرى في كوريا الجنوبية للقبض على زعيم نقابة العمال بتهمة تنظيمه احتجاجاً عمالياً، وغير ذلك من مثل هذا الإسهام في النظام والتصرف السليم^(١٠).

كتب غودوي يقول: «إن الأوروبيين الشرقيين، هم أسعد حظاً من بعض النواحي من سكان أمريكا الوسطى: ففي حين تقوم الحكومة التي فرضتها موسكو في براغ، بإهانة الإصلاحيين تقوم الحكومة التي أسستها واشنطن في غواتيمالا بقتلهم. ولا تزال هذه الحكومة تقوم بذلك، في إبادة جماعية أزهدت أرواح أكثر من مئة وخمسين ألفاً من الأشخاص... في ما تدعوه منظمة العفو الدولية «برنامجاً حكومياً للقتل السياسي». ويفيد هذا الكاتب أن هذا «هو التفسير الرئيسي للطبيعة التي لا تعرف الخوف لانتفاضة الطلاب الأخيرة في براغ:

Guillermo Melendez in: *Excelsior*, 7/4/1990, and *Central America NewsPak*, 9/4/1990. (٩)

حول التدمير الفعّال لخطة السلام من جانب الحكومة الأمريكية ووسائل إعلامها ودور أوسكار أرياس في العملية، انظر: Noam Chomsky: *The Culture of Terrorism* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), chap.7; *Necessary Illusions*, pp.89ff, appendix IV, section 5, and *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.8, section 6, and chap 9, pp.297ff.

Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.41-42 and 123-130, appendix V, sections 6- (١٠) انظر: 7; Julio Godoy in: *Nation*, 5/3/1990, and Korea in: *Associated Press*, 5/5/1990.

فالجيش التشكوسلوفاعي لا يرميهم . . . أما في غواتيمالا، ناهيك عن السلفادور، فالإرهاب العشوائي قيد الاستخدام لمنع النقابات والجمعيات الفلاحية من السير في طريقها - وللتأكد من أن الصحافة إما أن تماشي الوضع أو أن تختفي، حتى لا يحتاج الليبراليون الغربيون إلى إظهار غيظهم بشأن الرقابة في «الديمقراطيات الناشئة» التي يشيدون بها. هناك «فارق مهم في طبيعة الجيوش وطبيعة مديريهم الأجانب». ففي الدول التابعة للاتحاد السوفياتي نجد الجيوش «غير سياسية ومطبعة لحكوماتها الوطنية»، أما في الدول التابعة للولايات المتحدة «فإن الجيش إنما هو السلطة»، وهو يقوم بما دُرِب على القيام به عقوداً متعددة من قبل مدربه الأجنبي. «إن المرء ليخال أن البعض في البيت الأبيض يعبدون آلهة الأزتيك (وهم شعب متمدن حكم المكسيك قبل أن يفتحها الاسبان في سنة ١٥١٩) - فيضخون لها دماء أمريكا الوسطى». إنهم يدعمون قوات في السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا «يمكثها أن تتنافس بسهولة ضد قوات الأمن التابعة لتشاوشيسكو على كأس العالم للقسوة الوحشية».

وينقل غودوي عن أحد الدبلوماسيين الأوروبيين قوله: «ما دام الأمريكيون على موقفهم من المنطقة، فلا مجال هنا للحقيقة أو للأمل». ولا مجال، لعمري، لعدم العنف والمحبة.

إن المرء ليعجز في بحثه عن مثل هذه الحقائق البديهية في الكتابات الأمريكية، أو في الكتابة الغربية عموماً، فهي تفضّل كثيراً مقارنات فارغة (وإن كانت تداهن الذات) بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية. كما أن الكارثة المريعة للرأسمالية في السنين الماضية ليست محوراً رئيسياً للطرح المعاصر - وهي كارثة شنيعة في أمريكا اللاتينية وفي غيرها من مناطق نفوذ الغرب الصناعي، وفي «العالم الثالث الداخلي» ضمن الولايات المتحدة، و«الأحياء الفقيرة المستوردة» في أوروبا. ولا يجتمل أيضاً أن نجد اهتماماً كبيراً بالحقيقة التي يصعب تجاهلها ومفادها أن قصص النجاح الاقتصادي إنما تنطوي على تنسيق بين الدولة ومجمعات الشركات الكبرى المالية - الصناعية، وهذه علامة أخرى على سقوط الرأسمالية في السنوات الستين الماضية. إن العالم الثالث هو وحده الذي يراد له أن يخضع لقوى التدمير الكامنة في رأسمالية السوق الحرة، وذلك لكي يمكن سرقة واستغلاله على نحو أكثر كفاءة من قبل الأقوياء.

إن أمريكا الوسطى هي التي تمثل السنة التاريخية، وليس أوروبا الشرقية. وتتطلب ملاحظة هيمو التصحيح الآتي. فبعد أن قلنا ما قلناه عن القارة المذكورة يظل من الصحيح، ومن المهم، أن الحكومة تقام على أشكال من الإذعان هو دون استعمال القوة، حتى إذا كانت القوة متاحة كملجأ أخير.

ثانياً: القطيع الحائر ورعاته

في الحقبة المعاصرة، جرى إحياء النظرة الثاقبة لهيوم مع الاستفاضة فيها، ولكن بإضافة بدعة مهمة: إن السيطرة على الفكر أهم للحكومات الحرة والشعبية منها للدول

المستبدة والعسكرية. والمنطق في هذا واضح. فبوسع الدولة المستبدة أن تسيطر على عدوها الداخلي بالقوة، ولكن ما ان تفقد الدولة هذا السلاح حتى يقتضي الأمر إيجاد وسائل أخرى لمنع الجماهير الجاهلة من التدخل في الشؤون العامة، فالجماهير لا علاقة لها بهذه الشؤون من قريب أو بعيد. إن هذه السمات البارزة للثقافة السياسية والفكرية الحديثة تستحق نظرة أعمق.

إن مشكلة «وضع الجمهور في مكانه» قد برزت إلى المقدمة بظهور ما دعاه أحد المؤرخين بـ «التفجر العظيم الأول للفكر الديمقراطي في التاريخ»، ويعني الثورة الانكليزية في القرن السابع عشر^(١١). إن يقظة الأهالي هذه أثارَت مشكلة بعينها هي كيفية احتواء الخطر.

وقد اعتبر الناس المحترمون الأفكار المتحررة التي اعتنقها الديمقراطيون الراديكاليون أفكاراً شنيعة. كان هؤلاء يجيذون التعليم والرعاية الصحية المضمونة، وجعل القانون ديمقراطياً، الأمر الذي وصفه أحد المعلقين بأنه ذنب والفقراء هم الأوز: «الذنب ينتف ريشها ثم يتغذى بها». وقد طوروا نوعاً من «لاهوت التحرير» الذي يعظ الناس، كما قال أحد النقاد منذراً بشر مستطير، «بعقيدة مثيرة للفتن، لاهوت يهدف إلى إثارة الجمهور الوضيع... ضد الذين هم من أحسن نوعية في المملكة، فيستدرج ذلك الجمهور إلى الانضمام بعضه إلى بعض في جمعيات وتشكيلات تكون ضد جميع اللوردات وأبناء الذوات ورجال الكنيسة ورجال القانون والأغنياء والناس المسالمين» (المؤرخ كليمانت ووكس). والذين كانوا يثيرون الفزع على وجه الخصوص هم أولئك الجوالون من العاملين والوعاظ الذين يدعون إلى الحرية والديمقراطية، والمشاغبون الذي يهيجون الجمهور الوضيع، والطابعون الذين ينشرون كراريس تشكك بالسلطة وألغازها الغامضة. قال ووكس منبهاً: «لا يمكن وجود أي شكل من أشكال الحكومة من دون ألغازها الصحيحة» - ألغاز يجب أن «تُخفي» عن الناس العاديين: «إن الجهل، والاعجاب الذي يشيره الجهل، هما أبوا الإخلاص المدني والطاعة»، وهذه فكرة رددتها «المفتش العام» في رواية دوستوفسكي. ويمضي ووكس إلى القول إن الديمقراطيين الراديكاليين «قد وضعوا ألغاز الحكومة وأسرارها كافة مكشوفة أمام الفرد السوقي (كما توضع اللآلئ أمام شخص حقير)، وانهم بذلك جعلوا الناس بدرجة من الفضول والتكبر بحيث لن يجيدوا من التواضع ما يكفي لخضوعهم لحكم مدني». وقال معلق آخر منذراً بشر مستطير «إن من دواعي الخطر أن يكون الناس عارفين بقوتهم». والغواص لا يريدون أن يحكمهم ملك أو برلمان بل «أناس أمثالنا يعرفون حاجتنا»، كما جاء في كراريسهم التي تمضي إلى مزيد من التوضيح فتقول «لن يكون العالم طيباً أبداً والنبل والذوات يصنعون لنا القوانين، وهؤلاء لا يُجتارون إلا خوفاً ولا يفعلون شيئاً سوى قمعنا، ولا يعرفون مواجع الشعب».

وبطبيعة الحال، أفرغت هذه الأفكار الرجال الذين هم من أحسن نوعية. لقد كانوا

(١١) ورد مارغريت جدمسون في: Leonard Williams Levy, *Emergence of a Free Press* (New York: Oxford University Press, 1985), p.91.

على استعداد لمنح الشعب حقوقاً ولكن ضمن المعقول وعلى أساس المبدأ الذي يقول: «إننا حين نذكر الشعب، فإننا لا نعني ذلك الجمع المبلبل المشوش من الناس». وقد علق جون لوك، بعد هزيمة الديمقراطيين، قائلاً: «إن عمال المياومة والباعة والغزالات والحلابات يجب أن يعلموا ما يؤمنون به؛ فالقسم الأعظم لا يمكنهم أن يعرفوا ولذلك يجب عليهم أن يؤمنوا»^(١٢).

كان لوك، كجون ملتون وغيره من أنصار الحريات المدنية في ذلك العصر، يأخذ بمفهوم محدود جداً لحرية التعبير. وقد وضع «الدستور الأساسي لكارولينا» ففرض فيه حظراً «على الذين يتكلمون في اجتماعاتهم الدينية بشيء لا يقُدس الحكومة أو الحكام، أو بشيء يثير الفتن في وجوههم، أو يتكلمون على هذا النحو عن أمور الدولة». وهذا الدستور يضمن الحرية لـ «الآراء التكهنية في الدين»، إنما لا يضمنها للآراء السياسية. يقول ليونارد ليفي «إن لوك لا يبيح للناس حتى البحث في الشؤون العامة». وينص الدستور أيضاً «على تحريم التعليقات والتفسيرات بشتى أنواعها لأي قسم من هذه الدساتير أو أي قسم من القوانين المكتوبة أو غير المكتوبة الخاصة بأهالي كارولينا تحريماً مطلقاً». وعندما وضع لوك مسودة الأسباب الداعية إلى إلغاء الرقابة وقدمها إلى البرلمان في سنة ١٦٩٤، فإنه لم يعرض إلى أي دفاع عن حرية التعبير أو حرية التفكير، وإنما عرض لاعتبارات تتعلق بالفائدة والضرر للمصالح التجارية^(١٣). وما إن أزيل خطر الديمقراطية وتشتت الغوغاء المنادون بالحريات حتى أتيح للرقابة أن تنتهي في انكلترا «لأن مكوثي الآراء... قد فرضوا الرقابة على أنفسهم. ما من شيء يطبع إذا كان يخيف أصحاب الملكية»، كما قال كريستوفر هيل. وفي ديمقراطية رأسمالية دولية عاملة جيداً كالولايات المتحدة نجد أن ما قد يخيف أصحاب الملكية يجب على العموم عن أنظار الجمهور - وأحياناً بنجاح مدهش.

إن لمثل هذه الأفكار ربتها حتى اليوم، بما في ذلك المذهب الجهم الذي قال به لوك ومفاده أن ينكر على الناس العاديين حقهم حتى في بحث الشؤون العامة. لقد ظل هذا المذهب مبدأً أساسياً لدى الدول الديمقراطية الحديثة، وهو يطبق الآن بأساليب شتى لصيانة العمليات التي تقوم بها الدولة من التدقيق العلني: سرية الوثائق بزعم كاذب هو الأمن القومي، والعمليات السرية، والاجراءات الأخرى الرامية إلى منع الجمهور الوضيع من

Christopher Hill, *The World Turned Upside Down* (London: Penguin Books, 1975). (١٢)

بالنسبة إلى لوك، يضيف هيل «على الأقل، لم يقصد لوك أن على الكهنة أن يقوموا بالتكلم، فإن ذلك كان شأن الله نفسه».

Levy, *Ibid.*, pp.98-100.

(١٣)

حول «عدم التسامح الشديد» في كراسية ملتون *Areopagitica*، التي تعتبر عموماً مناشدة تقوية مؤيدة لمبدأ حرية الإرادة، انظر:

John Illo in: *Prose Studies* (May 1988).

ملتون نفسه أوضح أن غاية الكراسية كانت «بحيث ان تحديد صواب أو خطأ ما ينبغي نشره وما ينبغي قمعه، لا يكون تحت رقابة... أناس جهلة ذوي رأي بين بين»، ولكن فحسب «بإشراف موظف معين» من ذوي الرأي الصحيح، يكون له سلطة حظر عمل يجده «مؤذياً أو فيه طعن»، «خطأً وفاضحاً»، «غير وريح أو ضاراً على نحو جازم بالإيمان»، و«السلوك»، وكذلك «باباويًا» و«خرافة صريحة».

دخول الحلبة السياسية. مثل هذه الوسائل تكتسب عادةً قوة جديدة في أنظمة الرجعيين المؤمنين بتدخل الدولة من أمثال ريغان وتاتشر. والأفكار ذاتها تحدد المهمة المهنية الأساسية لجماعة المثقفين ومسؤوليتها: وضع السجل التاريخي المتصوّر وصورة العالم المعاصر لخدمة مصالح الأقوياء وذلك لضمان الإبقاء على الجمهور الحائر في مكانه وعمله.

في خمسينيات القرن السابع عشر، استطاع مؤيدو البرلمان والجيش المناهضون للشعب أن يثبتوا بسهولة أن الغوغاء لا يمكن الوثوق بهم. وقد ظهر ذلك في هواهم الملكي المتخلف في نفوسهم وفي ترددهم في إيداع شؤونهم في أيدي طبقة الذوات والجيش، وكان هؤلاء «هم الشعب حقاً» - ولو أن الشعب لم يوافق، حماقة منه. فجماهير الشعب هم «جمع طائش»، «وحوش في أشكال البشر». ومن المناسب قمعهم، مثلما أن من المناسب «إنقاذ حياة شخص مجنون أو مجذوب حتى لو كان ذلك ضد إرادته». ولئن كان الشعب على هذه الدرجة «من التفسخ والفساد بحيث يعهد بمواقع السلطة والثقة إلى أشرار لا يستحقون شيئاً، فإنه يتنازل عن سلطته في هذا الشأن إلى رجال صالحين، وإن كانوا قلة قليلة»^(١٤).

قد يكون الرجال الصالحون والقلة القليلة الارستقراطيين والصناعيين، أو الحزب الرائد واللجنة المركزية، أو المثقفين المؤهلين لصفة «الخبراء» لأنهم يفصحون عن اتفاق آراء الأقوياء (كما يقول هنري كيسنجر بهذا المعنى)^(١٥). إنهم يديرون امبراطوريات الأعمال والمعاهد العقائدية والهياكل السياسية، أو يخدمونها في مستويات شتى. وما مهمتهم إلا رعي القطيع الحائر والإبقاء على الجمع الطائش في حالة خضوع ضمنية، فيحولون بذلك دون الامكانية الرهيبة للحرية وتقرير المصير.

وجرت صياغة أفكار مشابهة عندما باشر المستكشفون الأسيان بما يسميه زفيتان تودوروف «أكبر إبادة جماعية للشعوب في تاريخ الانسانية» وذلك بعد «اكتشافهم أمريكا» قبل خمسة سنة. لقد برروا أعمالهم في الإرهاب والاضطهاد على أساس أن الأهالي المحليين «غير قادرين على حكم أنفسهم شأنهم شأن المجانين أو حتى الوحوش الكاسرة والحيوانات، قطعانهم هو طعام الحيوان أو أحسن قليلاً، وسخفهم أشد من سخف الأطفال والمجانين في أقطار أخرى» (الأستاذ اللاهوتي فرانسيسكو دي فيتوريا، وهو «أحد مشاهير المذهب الإنساني الإسباني في القرن السادس عشر»). يقول تودوروف، في إيجازه فكر دي فيتوريا الأساسي إن التدخل، بالنظر إلى ذلك، هو أمر مشروع «لغرض ممارسة حقوق الوصاية»^(١٦).

وحيث تولى المهمة المتوحشون الإنكليز بعد سنوات قلائل، فقد اتخذوا الموقف نفسه عند ترويضهم الذئب بزّي البشر، كما وصف جورج واشنطن ما يقف في وجه تقدم

Morgan, *Inventing the People*, pp.75-76.

(١٤)

Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.8, p.253.

(١٥) انظر:

Tzvetan Todorov, *The Conquest of America* (New York: Harper and Row, 1984), (١٦) pp.5 and 150.

الحضارة، وكان لا بد من إزالة تلك المخلوقات من الوجود لمصلحتها بالذات. كان المستعمرون الانكليز قد تدبروا أصلاً أمر «المتوحشين» السلتين بالطريقة ذاتها، مثلاً حين قام اللورد كمبرلاند، المعروف بـ «القصاب» ببث الخراب واليباب في هضاب اسكتلندا قبل أن يتحول إلى متابعة صنعته هذه في أمريكا الشمالية^(١٧).

بعد مئة وخمسين سنة قام المنحدرون من أصلاب هؤلاء بتطهير أمريكا الشمالية من هذه الآفة المحلية، فقللوا عدد المجانين من عشرة ملايين إلى مئتي ألف حسب بعض التقديرات الأخيرة، ثم حولوا أنظارهم إلى أمكنة أخرى، لتمدين المتوحشين في الفيليبين. ما لبث المقاتلون الهنود، الذين عهد إليهم الرئيس مكثلي بمهمة إدخال تلك المخلوقات التعيسة في المسيحية والنهوض بهم من هاويتهم، أن خلصوا الجزر المحررة من مئات الألوف منهم، مسرّعين صعودهم إلى الجنة. لقد كانوا أيضاً يتقدون «المخلوقات الضالة» من نفسها وذلك بـ «ذبح الأهالي على الأسلوب الانكليزي»، كما وصفت صحافة نيويورك مسؤوليتهم المؤلمة، وأضافت أن علينا أن نتلقى «ما يكمن في القتل بالجملة من فخرٍ معرّفٍ بالطين إلى أن يتعلموا احترام أسلحتنا»، ومن ثم الانتقال «إلى المهمة الأصعب الخاصة بتعليمهم احترام نباتنا»^(١٨).

هذا هو نهج التاريخ حين خرب طاعون الحضارة الأوروبية كثيراً من العالم.

وعلى الجبهة الداخلية تمّ تحديد المشكلة المستمرة تحديداً صريحاً من قبل الفكر السياسي في القرن السابع عشر، مارشامونت نظام. كتب يقول إن مقترحات الديمقراطيين الراديكاليين ستؤدي «إلى أن يوضع في السلطة أشخاص جهلة، لا علم لهم ولا مال». وما ان يعطى «الجمهور الغرور العنيد» حريته حتى ينتخب «أسافل الناس» الذين سيغفلون أنفسهم «في إفراغ جيوب الأغنياء»، متخذين «الطريق المهد إلى صنوف الفسوق والمكر والقوضى والبلبة»^(١٩). إن هذه المشاعر هي العملة الشائعة للطرح السياسي والفكري الحديث؛ بل يزداد تداولها إذ يحقق الكفاح الشعبي نجاحاً، على مدى القرون، في بلوغ أهداف المقترحات التي وضعها الديمقراطيون الراديكاليون، لذا لا بد من إيجاد وسائل متقدمة جداً وباستمرار للتقليل من شأن محتواها الجوهرية.

إن مثل هذه المشاكل تنشأ عادةً في أوقات الاضطراب والنزاع الاجتماعي. كان من اللازم، بعد الثورة الأمريكية تعليم المزارعين التمردين والمستقلين بالقوة أن المثل العليا

Francis Jennings, *Empire of Fortune* (New York: Norton, 1988), chap.1. (١٧)

ليس للهنود الحمر «شيء بشري غير الشكل»، كتب واشنطن يقول: «إن مَدَّ مستوطناتنا التدريجي سيجبر بالتأكيد، التوحش كما، الذئب على الانسحاب؛ كون كليهما من الحيوانات المفترسة، مع أنها يختلفان في الهيئة».

Richard Drinnon, *Facing West: The Metaphysics of Indi-* انظر: ١٧٨٣، *an-Hating and Empire Building* (Minneapolis: University of Minnesota, 1980), p.65.

Noam Chomsky, *Turning the Tide* (Boston, Mass.: South End Press, 1985), انظر: pp.162-163.

Morgan, *Inventing the People*, p.79 (emphasis in original). (١٩)

الواردة في كراريس ١٧٧٦ لا ينبغي أن تؤخذ مأخذاً جدياً. فالناس الاعتياديون لن يمثلهم أناس مثلهم ممن يعرفون مواجع الشعب، بل يمثلهم أبناء الطبقة الأرستقراطية، والتجار ورجال القانون وغيرهم من ذوي السلطة الفردية أو الذين يخدمونها. كان جفرسون وماديسون يؤمنان بأن السلطة يجب أن تكون في أيدي «الأرستقراطية الطبيعية»، كما يقول ادموند مورغان، ويضيف أن هؤلاء هم «رجال أمثالهم» سيدافعون عن حقوق الملكية ضد «الأرستقراطية الورقية» لهاملتون وضد الفقراء؛ إنهم «يعتبرون العبيد والمعوزين والعمال المعدمين كخطر دائم على الحرية وعلى الملكية كذلك»^(٢٠). أما العقيدة السائدة التي عبر عنها «المؤسسون الأوائل» فهي «أن الذين يملكون البلاد ينبغي أن يحكموها» (جون جاي). وجاء ظهور الشركات الكبرى في القرن التاسع عشر، والهياكل القانونية التي ابتدعت لمنحها الهيمنة على الحياة الخاصة والعامة، ليثبت انتصار المعارضين الفدراليين للديمقراطية الشعبية بشكل جديد وقوي.

كان الكفاح الثوري أحياناً يضع الطامحين إلى السلطة بعضهم ضد بعض وإن كانوا متحدين في معارضة الميول الديمقراطية الراديكالية السائدة بين الناس الاعتياديين. فبعد فترة وجيزة من استيلاء لينين وتروتسكي على سلطة الدولة في سنة ١٩١٧ أخذوا بتفكيك هيئات السيطرة الشعبية وحلها، ومن ضمنها مجالس العمال ومجالس السوفييات، وهكذا باشرا بردع الميول الاشتراكية والتغلب عليها. لم يكن لينين، وهو ماركسي قح، ينظر إلى الاشتراكية كخيار قابل للبقاء في هذا القطر المتخلف وغير المتطور؛ لقد ظل إلى آخر أيامه يرى أن «من الحقائق الأولية للماركسية أن انتصار الاشتراكية يتطلب مجهودات مشتركة للعمال في عدد من الأقطار المتقدمة» وفي ألمانيا على وجه الخصوص^(٢١). وقد وصف جورج أورويل في كتابه تحية إجلال إلى كاتالونيا، وهو ينظري أعظم أعماله، عملية مشابهة جرت في أسبانيا حيث اتحد الفاشستيون والشيوعيون والديمقراطيون الليبراليون في معارضة ثورة التحرر التي اكتسحت معظم البلاد، ولم يتحولوا إلى نزاع حول المغنم إلا بعد أن قُمت القوى الشعبية تماماً. ثمة أمثلة متعددة، غالباً ما تكون متأثرة بعنف دولة كبرى.

يصدق هذا على وجه الخصوص في العالم الثالث. فالقلق الدائم الذي يساور النخب الغربية يتمثل باحتال قيام المنظمات الشعبية بوضع الأساس للديمقراطية ذات معنى وإصلاح اجتماعي ذي جدوى فتهدد بذلك الحقوق المقتصرة على ذوي الامتيازات. لذلك يجب قمع أولئك الذين يسعون إلى «إثارة الجمهور الوضيع» و«استدراجه إلى الانضمام بعضه إلى بعض في جمعيات...» ضد «الرجال الذين هم من أحسن النوعيات»، أو إزالتهم من الوجود. فلا عجب، إذن، أن يجيء اغتيال رئيس الأساقفة روميرو بعد فترة وجيزة من حثه الرئيس كارتر

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٦٨ وما بعدها.

(٢١) ورد لسنين، ١٩٢٢ في: Moshé Lewin, *Lenin's Last Struggle* (New York: Pantheon Books, 1968).

إن تفسير لوين أهداف لينين وجهوده هو أبعد عما أشرت إليه هنا، مع ذلك.

على حجب المساعدات العسكرية عن الطغمة الحاكمة التي قال عنها محذراً إنها ستستخدم تلك المساعدات لـ «زيادة الظلم والقمع شدة ومضاً ضد منظمات الشعب، وهي تكافح من أجل حقوقها الإنسانية الأساسية».

لقد وضع رئيس الأساقفة إصبعه على المشكلة التي يجب التغلب عليها بالذات، مهما استخدم من مراهنة في الكلام وحجج ملتوية في التبرير لإخفاء تلك الحقيقة الأساسية. لهذا رفض طلبه بأن تعطي الحكومة الأمريكية «ضمانة» تتعهد بموجبها بالألا تتدخل مباشرة أو بصورة غير مباشرة، بضغط عسكري أو اقتصادي أو دبلوماسي أو غيره، في تقرير مصير الشعب السلفادوري، ولم تستجب الحكومة المذكورة إلا بتقديم وعد بإعادة تقييم المساعدات المقدمة إلى الطغمة العسكرية إذا «ظهرت أدلة على سوء الاستعمال». واغتيل رئيس الأساقفة، واتجهت قوات الأمن نحو مهمتها في تقويض منظمات الشعب بأبشع الفظائع مبتدئة بمذبحة ريو سومبول التي أخفتها وسائل الاعلام الموالية.

ولا عجب كذلك ألا ترى «دائرة حقوق الإنسان» أدلة على «ظهور سوء الاستعمال» وكانت الفظائع تزايد، إلا مؤقتاً حين جرى اغتصاب عدد من نساء الكنيسة الأمريكيات وتعذيبهن وقتلهن، فكان لا مناص من ترتيب عملية للتستر. ولا عجب ألا تهتم وسائل الإعلام والرأي المثقف باغتيل رئيس الأساقفة (الذي لم يستحق حتى ولا افتتاحية واحدة في جريدة نيوويورك تايمز)، وأن تخفي التواطؤ على الاشتراك في الجريمة بين القوات المسلحة والحكومة المدنية التي أقامت الولايات المتحدة للتستر على عملها الضروري، وأن تمنع نشر التقارير عن حالة الإرهاب المتزايد التي كتبتها مجموعات الكنيسة وحقوق الإنسان ووفد الكونغرس الأمريكي، لا بل زعمت «عدم وجود حجة حقيقية تثبت أن أغلبية القتلى السياسيين الذي يقدر عددهم بعشرة آلاف في سنة ١٩٨٠، هم ضحايا قوات الحكومة أو القوات غير النظامية المشاركة معها» (جريدة واشنطن بوست) (١٧).

حين يراد القيام بعمل ما يجب التصدي له بلا رخاوة عاطفية. إن هموم حقوق الإنسان شيء جميل عندما يمكن استخدامها كسلاح عقائدي للفت في عضد الأعداء أو لاسترداد ثقة الشعب بنيل الدولة. ولكن لا ينبغي لهذه الحقوق أن تتدخل في مسائل مهمة مثل تفريق وسحق الجمع الوضيع الذي يضم الصفوف لمقاومة مصالح الذين هم من خيرة النوعيات.

وقد اتضح ذاته المكرس للإرهاب الضروري بعد عقيد من الزمن، في آذار/

James R. Brockman in: *America*, 24/3/1990.

(٢٢)

حول فظائع ١٩٨٠ والكتب الاعلامي، انظر: Chomsky: *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There*, introduction, and *Turning the Tide*.

حول اغتيال روميرو ورد الفعل الأمريكي، انظر: Chomsky and Herman, *Manufacturing Consent*, pp.48ff.

مارس ١٩٩٠، حين جرى الاحتفال بذكرى اغتيال رئيس الأساقفة في التابين الكبير الذي دام ثلاثة أيام في السلفادور. ونقلت أسلاك البرق أنباء الاحتفال وقالت «إن الفقراء والمستضعفين والثقة قد تجمعوا بالآلاف» تكريماً لذكراه في قداس أقيم في الكاتدرائية التي قتل فيها، فملأوا الميدان والشوارع القريبة بعد مسيرة قادها ستة عشر من الأساقفة، ثلاثة منهم من الولايات المتحدة. كانت كنيسة السلفادور قد اقترحت رسمياً جعل رئيس الأساقفة روميرو قديساً - وهذه هي الحالة الأولى من نوعها بعد اغتيال توماس بيكيت عند المذبح قبل ثمانية قرون. ونشرت منظمة «الراصد للأمريكيتين» تقريراً عن العقد الزمني المخزي الذي بدأ وانتهى رمزياً «بهذين الحداثين - مقتل رئيس الأساقفة روميرو في سنة ١٩٨٠ وذبح اليسوعيين في سنة ١٩٨٩» - الأمر الذي يقدم «شهادة قارسة عن هم الذين يحكمون السلفادور حقاً وكيف أنهم لم يتغيروا إلا قليلاً»، وعن أناس «لا يزال قتل القساوسة يعتبر بالنسبة إليهم خياراً مفضلاً لأنهم لن يسمعوا على الإطلاق الصيحات التي تنادي بالتغيير والعدالة في مجتمع ليس فيه منها إلا القليل جداً». وقد قال رئيس الأساقفة أرتورو ريفيرا اي داماس، خليفة روميرو، في موعظته: «إن المدور، لكونه صوت الدين لا صوت لهم، قد أسكت على نحو عنيف»^(٢٣).

لقد ظل الضحايا بلا صوت، وظل رئيس الأساقفة مصمماً كذلك. ولم يحضر القداس أي مسؤول كبير في حكومة كرسيتياني وفي حزبه أرينا، ولا حتى زعيم الحزب روبرتو دايسون، الذي يفترض أنه مسؤول عن الاغتيال بالتنسيق مع قوات الأمن المدعومة من الولايات المتحدة. كان ملحوظاً كذلك تغيب الحكومة الأمريكية. ومرّ الاحتفال في السلفادور دون أن ينشر عنه شيء يذكر في البلاد التي تدرّب المغتالين وتموّلهم؛ كما أن الاحتفالات بهذه الذكرى التي جرت في الولايات المتحدة لم تحظّ باهتمام الصحافة القومية^(٢٤).

بيد أنه لن يحدث إحراج آخر - إذا فرضنا حدوثه الآن. سيكون هذا الاحتفال هو آخر ما يقدّم علناً من تحية إجلال دينية إلى روميرو مدة عقود من الزمن لأن مذهب الكنيسة يحرم ذلك على المرشحين للقداسة أو التطويب. كان الاستياء الذي أثاره اغتيال توماس بيكيت قد أجبر الملك هنري الثاني، الذي اعتبر مسؤولاً بشكل غير مباشر، على التكفير عن خطيئته بتقديم الكفارة في المعبد. وسيستمر المرء طويلاً ليرى إعادة لمثل هذا، وتلك أمانة أخرى من أمارات تقدم الحضارة.

إن تهديد التنظيم الشعبي للامتياز هو تهديد حقيقي بحد ذاته، والأدهى أو الأمر «أن الفساد قد ينتشر» على حد ما تقوله مصطلحات النخب السياسية؛ قد يكون هناك تأثير ظاهري لتطور مستقل يتخذ شكلاً يراعي مواعج الناس. ولكن الوثائق السرية، بل حتى

Douglas Grant Mine in: *Associated Press*, 23 and 24/3/1990, and *Americas Watch*, (٢٣) «A Year of Reckoning.» Report (March 1990).

(٢٤) رأيت مرة إعلاناً عن الذكرى، في الصفحات الدينية في جريدة بوسطن غلوب إذ كُتب عن روميرو Richard Higgins, «Religion Notebook,» *Boston Globe*, 24/3/1990, p.27.

العنوية، تكشف كما ذكرنا سابقاً عن أن القلق الدافع وراء المخططين في الولايات المتحدة كان الخوف من احتمال انتشار «الجرثومة» وانتقالها إلى مناطق أخرى.

وهذا القلق يشق طريقه في كل مكان. فالساسة الأوروبيون كانوا يخافون من أن تؤدي الثورة الأمريكية إلى احتمال «إمداد طلاب الفتنة بقوة جديدة» (مترنيخ) وإلى احتمال «انتشار العدوى وتوسع المبادئ الخبيثة وامتدادها، مثل المذاهب الضارة كالمذهب الجمهوري والحكم الذاتي الشعبي»، كما حذر دبلوماسي رومبي في عهد القيصر. وتبدل أشخاص المسرح بعد قرن من الزمان. فإذا بروبرت لانسنغ، وزير خارجية ودرو ولسون، يخاف من أن ينتشر مرض البلشفية «فيسود في الأرض جمهور الناس الجاهلين والعاجزين»، ومضى هذا الوزير إلى القول إن البلاشفة يناشدون «البروليتاريا في الأقطار كافة، يناشدون الجاهلين وناقصي العقول، ويحثونهم على أن يصبحوا أصحاب العقد والحل بقوة كثرتهم العددية، . . . وهذا خطر حقيقي جداً نظراً لعملية الاضطراب الاجتماعي الجارية في أرجاء العالم بأسره». ها هي الديمقراطية تمثل التهديد المرعب مرةً أخرى. وحين ظهرت مجالس الجنود والعمال فترةً وجيزة في ألمانيا خشي ولسون أن ذلك سيوحى بأفكار خطيرة في صفوف «الجنود الزوج الأمريكيين العائدين من الخارج». قال إنه قد سمع أصلاً أن الغسالات الزوجيات يطالبن بأكثر من الأجر السائد، قائلات «إن النقود هي نقودي بقدر ما هي نقودك». وعبر عن مخافته من أن يضطر رجال الأعمال إلى إدخال العمال في مجالس إدارتهم، ومن أن تحدث كوارث أخرى، ما لم تُستأصل جرثومة البلشفية.

بهذه النتائج الرهيبة في الأذهان جرى تبرير الغزو الغربي للاتحاد السوفياتي على أسس دفاعية ضد «تحدي الثورة - لبقاء النظام الرأسمالي ذاته» (جون لويس غاديس). فكان من الطبيعي، إذن، أن يمتد الدفاع عن الولايات المتحدة من غزو الاتحاد السوفياتي إلى «الخطر الأحمر» الذي كان ولسون يخيف به الناس داخل البلاد. وكما أوضح لانسنغ يجب استخدام القوة لمنع «زعماء البلشفية والفوضى من قيامهم بالتنظيم والوعظ ضد الحكومة في الولايات المتحدة»؛ يجب على الحكومة ألا تسمح لـ «هؤلاء المتعصين الغلاة بالتمتع بالحرية التي يسعون الآن إلى تدميرها». وقد نجح القمع الذي شنته إدارة ولسون في نفس السياسات الديمقراطية وتقويض النقابات وحرية الصحافة والفكر المستقل، وذلك خدمة لمصالح الشركات الكبرى وسلطات الدولة التي تمثل هذه المصالح، وهذا كله بموافقة وسائل الاعلام والنخب عامةً، دفاعاً عن النفس ضد الأغلبية «الجاهلة والناقصة عقلياً». وقد أعيد تمثيل الحكاية ذاتها بعد الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك أيضاً بذريعة التهديد السوفياتي، والغرض في واقع الأمر هو إعادة الناس إلى الخضوع للحكام^(٢٥).

(٢٥) للمراجعة هنا وفي ما بعدة حيث لا يشار الى خلاف ذلك، انظر:

Chomsky: *Turning the Tide, and Necessary Illusions*.

حول لانسينغ ولسون، انظر: Lloyd Gardner, *Safe for Democracy* (New York: Oxford University Press, [n.d.]), pp.157, 161, 261 and 242.

ليس هناك في الغالب تقدير كافٍ لعمق الازدراء بالديمقراطية في ثقافة النخبة، وللخوف الذي تثيره فيها، وهو ازدراء متأصل في نفوس حاملها.

حين انتعشت الحياة السياسية والفكر المستقل في الستينيات ظهرت المشكلة مرة أخرى وكان رد الفعل مشابهاً. فقد حذرت اللجنة الثلاثية الأطراف، التي جمعت بين نخبات ليبرالية من أوروبا واليابان والولايات المتحدة، من «أزمة وشيكة للديمقراطية» إذ أخذت بعض الفئات من الجمهور تسعى إلى دخول الحلبة السياسية. إن هذا «الإسراف في الديمقراطية» يمثل تهديداً للحكم غير المقيّد الذي تمارسه النخبات ذات الامتيازات - وهو ما يدعى في اللاهوت السياسي «الديمقراطية». كانت المشكلة هي المشكلة المعتادة: إن الغوغاء يحاولون ترتيب أمورهم، وهم يكسبون سيطرةً على جماعاتهم ويضغطون من أجل مطالبهم السياسية. إنهم ينظمون الجهود بين الشباب والأقليات العرقية والنساء والناشطين الاجتماعيين وغيرهم، يشجعهم على ذلك كفاح الجماهير الجاهلة في أمكنة أخرى من أجل الحرية والاستقلال. وقد استنتجت اللجنة أن المطلوب هو مزيد من «الاعتدال في الديمقراطية»، وربما العودة إلى تلك الأيام «حين تمكّن ترومان من حكم البلاد بالتعاون مع عدد صغير نسبياً من رجال القانون والمصارف في وول ستريت»، كما علق مقرر اللجنة الأمريكي^(١٣).

ويضيف ارفينغ كريستول «إن الأمم التافهة، كالأشخاص التافهين، يمكنها أن تشعر سريعاً بأوهام الأهمية». ولكن هذا الكاتب، بصفته من كبار المحافظين الجدد، لا وقت لديه للنظر في الوسائل الأخف وطأة التي تعمل على صنع الموافقة لدى الناس، وهي على أية حال وسائل لا داعي إليها بالنسبة إلى التافهين خارج ميادين الحضارة الغربية. لذا يجب أن تُقلع أوهام الأهمية من عقولهم الصغيرة بالقوة: «إن أيام «دبلوماسية الزوارق الحربية» لم تنته، في حقيقة الأمر، أبداً... إن أهمية الزوارق الحربية للنظام الدولي هي كاهمية سيارات الشرطة للنظام الداخلي سواء»^(١٣).

تصل بنا هذه الأفكار إلى إدارة ريغان، التي أسست وكالة جديدة للدعاية للدولة (هي مكتب الدبلوماسية العامة) وهي وكالة واسعة جداً في تفصيلاتها المدروسة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الأمريكي، الأمر الذي أثار الابتهاج في نفوس الدعاة لدولة قوية وتدخلية، وهم الذين يسمونهم «المحافظين» في تحريف من التحريفات السائدة في الطرح السياسي. وحين كُشف النقاب عن برنامج الوكالة وصفه مسؤول رفيع المستوى بأنه نوع من العمليات التي تنفّذ في «أراضي العدو» - وهذا تعبير مناسب، وهو يعبر عن الموقف المعتادة للنخبة تجاه الجمهور. ولكن العدو لم يلجم كلياً في هذه الحالة. فقد مدّت الحركات الشعبية جذورها عميقاً وانتشرت في قطاعات جديدة من السكان واستطاعت أن تجبر الدولة على العمل

Samuel P. Huntington in: Michel J. Crozier, Samuel P. Huntington and Joji Wata- (٢٦) nuki, *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission* (New York: New York University Press, 1975).

Chomsky, *Deterring Democracy*, introduction, note (1).

Wall Street Journal, 13/12/1973.

انظر:

(٢٧)

السري لتقوم بالإرهاب سراً، بدلاً من الأشكال الأكثر فعالية للعنف المكشوف الذي كان بوسع الرئيسين كينيدي وجونسون ممارسته قبل أن يوقظ الجمهور.

لقد أضحت المخاوف التي عبر عنها أولئك الذين هم من أحسن النوعيات في القرن السابع عشر محوراً رئيسياً للطرح الفكري وتعامل الشركات الكبرى والعلوم الاجتماعية الأكاديمية. وقد أفصح عنها راينهولد نيور، المعلم الأخلاقي الكبير النفوذ ومستشار الشؤون الخارجية، الذي كان يجله جورج كينان، ومثقفو كينيدي، وآخرون كثيرون. كتب هذا يقول: «إن التعقل هو من صفات المراقبين الهادئين» أما الشخص العادي فهو لا يتبع العقل بل يتبع الإيمان. وأوضح أنه يجب على المراقبين الهادئين أن يدركوا «سخافة الرجل الاعتيادي»، كما يجب توفير «الوهم الضروري والتبسيط المفرط الفعال عاطفياً» مما سيبقي الساذجين البسطاء على الطريق المطلوب. وهكذا يظل من الضروري، كما كان الحال في ١٦٥٠، حماية «المجنون والمجذوب»، والغوغاء الجهلة، من أحكامهم «المنحرفة والفسادة» تماماً كما لا يسمح المرء لطفل أن يعبر الشارع دون مراقبة وإشراف^(٢٨).

ووفقاً للمفاهيم السائدة ليس هناك من تجاوز على الديمقراطية إذا سيطرت بضعة شركات كبرى على منظومة المعلومات: إن هذا في واقع الأمر هو جوهر الديمقراطية. يوضح إدوارد برنايز، الشخصية البارزة في صناعة العلاقات العامة قاتلاً «إن جوهر العملية الديمقراطية ذاته هو حرية الاقتناع والإيجاء»، وهذا هو ما يسميه «هندسة الموافقة والقبول». ولئن حدث وكانت حرية الاقتناع متركزة في بضعة أيادٍ فعلينا أن نقر بأن هذه هي طبيعة المجتمع الحر. ومنذ أوائل القرن العشرين كرست صناعة العلاقات العامة موارد ضخمة «لتثقيف الشعب الأمريكي بشأن الحقائق الاقتصادية في الحياة» وذلك لضمان مناخ صالح للأعمال. وقد قال أحد مديري شركة «التلفون والتلغراف الأمريكية» قبل ثمانين سنة إن مهمة صناعة العلاقات العامة هي السيطرة «على عقل الجمهور، فهو الخطر الكبير الوحيد الذي يواجه الشركة». واليوم تصف جريدة وول ستريت جرنال بحماسة «الجهود المنظمة» (لأمريكا الشركات الكبرى) الرامية إلى «تغيير مواقف العمال وقيمهم» على نطاق واسع بواسطة «دواوين العصر الجديد» وغير ذلك من الأساليب الحديثة لتثقيف العقول وإذهاها، المصممة لتحويل لامبالاة العمال إلى ولاء للشركات الكبرى^(٢٩). ويستخدم وكلاء الأب مون والمسيحيون الإنجيليون أساليب مشابهة لمنع الخطر الناشئ عن تنظيم الفلاحين ولتقويض جهود إحدى الكنائس التي تحمّد الفقراء في أمريكا اللاتينية، تعاونوا في ذلك وكالات الاستخبارات والمنظمات الدولية الوثيقة الاتصال بعضها ببعض التابعة لليمين المتطرف.

عبر برنايز عن هذه النقطة الأساسية في دليلٍ للعلاقات العامة نشر في سنة ١٩٢٨: «إن التوجيه العمدي والذكي للعادات والآراء المنظمة للجماهير هو عنصر مهم في مجتمع

Grand Street (Winter 1987).

(٢٨) انظر مقالة شومسكي في:

(٢٩) اقتباس من: Herbert L. Schiller, *The Corporate Takeover of Public Expression* (New York: Oxford University Press, 1989).

ديمقراطي... والأقليات الذكية هي التي بحاجة إلى استخدام الدعاية على نحو مستمر ونظامي». وقد استطاعت جالية رجال الأعمال في الولايات المتحدة، وهي ذات تحسس طبقي شديد، أن تضع هذه الدروس موضع التطبيق بما عُرف عنها من قوة هائلة وحاسمة. وقد استشهد توماس مكان، مدير العلاقات العامة في شركة الفواكه المتحدة بدعوة بيرنايز إلى الدعاية، وقد قدم بيرنايز خدمة فريدة إلى الشركة المذكورة في التمهيد للإطاحة بالديمقراطية في غواتيمالا في سنة ١٩٥٤، وكان ذلك نصراً كبيراً أحرزته دعاية الأعمال بإذعان طوعي من وسائل الاعلام^(٣٠).

وقد فهمت الأقليات الذكية منذ أمدٍ طويل أن يكون هذا هو عملها. وصف وولتر لبان «الثورة الجارية في تطبيق الديمقراطية» بقوله إن «صناعة القبول قد غدت فناً يُعْرَفُ أهميته ذاتياً وعضواً اعتيادياً في الحكومة الشعبية». وهذا تطور طبيعي حين لا يمكن الثقة بالرأي العام:

في غياب المؤسسات والتعليم، وبها يقرر المحيط السائد بنجاح أن حقائق الحياة العامة تقف بجلاء تام إزاء الرأي المستقل ذاتياً، وتراوغ المصالح المشتركة إدراك الرأي العام مراوغة تامة، ولا يمكن إدارتها إلا من قبل طبقة متخصصة تتجاوز مصالحها الأفق المحلي،

فهي لذلك قادرة على إدراك «الحقائق». إن هؤلاء هم الرجال من أحسن النوعيات الذين هم وحدهم يقدرون على الإدارة الاجتماعية والاقتصادية.

يمضي لبان إلى القول إنه يترتب على ذلك التمييز بوضوح بين دورين سياسيين، الأول هو الدور الذي يُعهد به إلى الطبقة المتخصصة، إلى «المطلعين على مواطن الأمور»، إلى المسؤولين الذين يستطيعون الوصول إلى المعلومات والفهم. ينبغي، مثالياً، أن يحصل هؤلاء على تعليم خاص لتولي الوظائف العامة، وعليهم أن يتقنوا تلك المعايير التي تحل مشاكل المجتمع. «وبقدر ما يمكن جعل هذه المعايير دقيقة وموضوعية يكون القرار السياسي، الذي هو ميدان أولئك الرجال، قد اتصل اتصالاً فعلياً بمصالح الناس». يضاف إلى هذا أن يترتب «على الرجال العموميين أن يقودوا الرأي وأن يتولوا مسؤولية تشكيل رأي عام سليم... إنهم يبادئون ويديرون ويقررون»، ويجب حمايتهم من «الخارجيين الجهلة، المتطفلين»، ومن الجمهور العام الذي هو غير قادر على التعامل «مع جوهر المشكلة». والمعايير التي نطبقها على الحكومة هي النجاح في تلبية الحاجات المادية والثقافية، وليس ما إذا كانت «تستجيب للأراء المستقلة ذاتياً التي يصدف أن تكون طافية في أذهان الناس». ما إن تتقن الطبقة المتخصصة معايير القرار السياسي، وتكون محمية من تطفل الجمهور، حتى تكون قادرة على خدمة

Thomas P. McCann, *An American Company: The Tragedy of United Fruit* (New York: Crown, 1976), p.45.

Chomsky, *Turning the Tide*, pp.164ff., and William Preston and Ellen Ray, «Disinformation and Mass Deception: Democracy as a Cover Story», in: Richard O. Curry, ed., *Freedom at Risk* (Philadelphia: Temple, 1988).

مصلحة الناس - وهي التي تسمى «المصلحة القومية»، في شباك الألغاز التي تنسجها العلوم الاجتماعية الأكاديمية والكتابات السياسية.

والدور الثاني هو «مهمة الجمهور»، وهو دور محدود جداً. يقول ليمان إنه ليس من شأن الجمهور «أن يصدر حكماً على الزايات الحقيقية» لقضية ما أو يقدم التحليلات والحلول، وإنما أن يضع أحياناً «قوته تحت تصرف» هذه المجموعة أو تلك من «الرجال المسؤولين». إن الجمهور «لا يفكر أو يحقق أو يتتبع أو يقنع أو يساوم أو يقرر»، بل «إن الجمهور يعمل فقط بانحيازه كنصير لأحد ما هو في مركز العمل التنفيذي» عندما يكون قد فكّر في المسألة قيد النظر تفكيراً سليماً وموضوعياً. وإنه لهذا السبب «يجب وضع الجمهور في مكانه». إن القطيع الحائر، في دكة الأرض بالأقدام وهديره المتفجر من الخناجر، «له عمله»: أن يكون «من المتفرجين على العمل المهتمين به»، لا أن يكون من المشاركين. إن المشاركة هي واجب «الرجل المسؤول»^(٣١).

إن لهذه الأفكار، التي تصفها الجريدة التي يكتب فيها ليمان بأنها «فلسفة سياسية تقدمية للديمقراطية الليبرالية»، شهاً واضحاً بالمفهوم اللينيني لحزب رائد يقود الجماهير إلى حياة أفضل لا تستطيع هذه الجماهير أن تصورها أو تبنيها بنفسها. والواقع أن الانتقال من موقع إلى آخر - من الحماسة اللينينية إلى «الحفاوة بأمریکا» - قد أثبت أنه انتقال سهل على مدى السنين. وليس هذا بمستغرب لأن المذاهب متشابهة في أساسها. يكمن الفارق الجوهرى بينها بتقييم إمكانات الوصول إلى السلطة: أعن طريق استغلال الكفاح الشعبى الجماهيرى أم عن طريق خدمة السادة الموجودين؟

من الواضح جداً أن هناك افتراضاً صامتاً وراء مقترحات ليمان وغيره: إن الطبقة المتخصصة إنما تعطى الفرصة لإدارة الشؤون العامة نظراً لتبعتها لأصحاب السلطة الحقيقية - وتتمثل في مجتمعاتنا بمصالح الأعمال المهيمنة، وهذه حقيقة أساسية يتجاهلها المنتخبون في مديحهم لأنفسهم.

يعود تفكير ليمان بشأن هذه الأمور إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى بقليل، حين كانت جماعة المثقفين الليبراليين معجبة جداً بنجاحها في الخدمة «إعجاب المفسرين الأمناء الذين عاونوا على تفسير مشروع من أعظم المشاريع طراً التي يتولاها رئيس أميركي» (نيو ريبليك). وكان هذا المشروع هو التأويل الذي خرج به وودرو ولسون للتحويل الذي حازه بموجب الانتخابات من أجل «السلام دون انتصار» فجعل هذا التحويل مناسبة للسعي من أجل الانتصار دون سلام، بمساعدة المثقفين الليبراليين الذين امتدحوا أنفسهم في ما بعد لأنهم «فرضوا إرادتهم على أغلبية مترددة وغير مكترثة»، بمعونة التلفيق الدعائية عن فطائع الألمان البرابرة وأمثال ذلك من الوسائل. لقد كانوا يعملون، دون إدراك منهم في الغالب،

Rositer and Larc, eds., *The Essential Lippmann: A Political Philosophy for Liberal Democracy*. (٣١)

كأدوات لوزارة الاعلام البريطانية التي حددت مهمتها سرأ بأنها «توجيه الأفكار في أغلب أنحاء العالم»^(٣١).

بعد خمس عشرة سنة كتب العالم السياسي المسموع الكلمة، هارولد لاسويل، في موسوعة العلوم الاجتماعية قائلاً: حين نفتقر النخب إلى القوة اللازمة لفرض الطاعة يكون على القائمين على شؤون المجتمع أن يتحولوا «إلى أسلوب جديد تماماً للسيطرة، من خلال الدعاية إلى حد كبير». وأضاف التبرير الشائع: إن علينا إدراك «جهل الجماهير وسخفها» وعلينا ألا نستسلم إلى «الدوغماتية الديمقراطية التي تقول إن الناس هم أعرف بمصالحهم». إنهم ليسوا كذلك، ويجب علينا أن نسيطر عليهم، لصالحهم بالذات. هذا المبدأ ذاته هو الذي يوجه رجال الأعمال. وقد طوّر آخرون أفكاراً مماثلة ووضعوها موضع التطبيق في المؤسسات العقائدية: المدارس، الجامعات، وسائل الاعلام الرائجة، صحف النخبة... الخ. إن تحدي هذه الأفكار يثير الرعب، وأحياناً يثير الغضب، كما جرى في الستينيات حين بدأ الطلاب بتوجيه أسئلة أكثر مما ينبغي والتطلع إلى أبعد من الحدود المرسومة لهم، بدلاً من الانحناء طاعة للسلطة. إن التذرع بتحشيد الجنود في التماريس ضد الهجمة البربرية، وهو موقف رائج شعبياً الآن، ما هو إلا تزوير مضحك.

إن معتقدات لبنان ولاسويل وغيرها هي معتقدات طبيعية تماماً في مجتمع تتركز فيه السلطة في حدود ضيقة. ولكن الآليات الشكلية موجودة، وبواسطتها قد يقوم الأناس الاعتياديون، نظرياً، بدور في تقرير شؤونهم - وهذا تهديد يجب ألا يحدث، كما هو واضح.

إن أساليب صناعة القرار أدوات صعبة الحد جداً في الولايات المتحدة، حيث نجد مجتمعها الذي تريده الأعمال أكثر تقدماً من مجتمع حليفاتها وأكثر حرية من نواح مختلفة من غيره. لذا، فإن الجماهير الجاهلة والسخيفة فيه هي أكثر خطراً. ولكن القلق ذاته يثور في أوروبا أيضاً، تشحذه كما في الماضي الحقيقة القائلة إن النوعيات الأوروبية لرأسالية الدولة لم تتقدم بعد ذلك التقدم الذي بلغته الولايات المتحدة في إزالة نقابات العمال من الوجود وغيرها من العوائق التي تقف في وجه الحكم الذي يتولاه رجال (وأحياناً نساء) من أحسن النوعيات، وبذلك تقتصر السياسة على فئات من حزب الأعمال. والمشكلة الأساسية المعترف بها دائماً هي أنه ما إن تفقد الدولة طاقتها في السيطرة على السكان بالقوة حتى يتحتم على القطاعات ذات الامتيازات أن تجد طرقاً أخرى تضمن بها إزاحة الجمع الوضيع من الحلبة السياسية. هذا ويجب إخضاع الأمم التافهة إلى التطبيقات ذاتها التي يخضع لها الأناس التافهون. أما الحثائم الليبراليون فمن رأيهم أن يكون الآخرون أحراراً ومستقلين، ولكن ليس أحراراً في الاختيار بطرق نعتبرها نحن غير حكيمة أو مناقضة لمصالحنا^(٣٢)، وهذا مفهوم

(٣٢) اقتباس من وثائق سرية في: R.R.A. Marlin, «Propaganda and the Ethics of Persuasion», *International Journal of Moral and Social Studies* (Spring 1989).

Chomsky, «Intellectuals and the State».

حول المزيد عن هذه الأمور، انظر:

Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.8, p.261 and chap.11, pp.346ff.

(٣٣) انظر:

قريب جداً من المفهوم السائد عن الديمقراطية في بلادنا الذي يرى في الديمقراطية شكلاً من أشكال السيطرة على السكان. وأما في الجانب الآخر المتطرف من مسرح الآراء فإننا نجد «المحافظين» وهم يفضلون اللجوء السريع إلى الطرق التي اقترحها كريستول: الزوارق الحربية وسيارات الشرطة.

هناك مهات متنوعة لمنظومة التثقيف العقائدي التي تعمل على الوجه الصحيح، وبعض هذه المهات دقيقة وحساسة جداً. ومن أهداف هذه المنظومة الجهاير السخيفة والجاهلة. إن من الواجب إبقاءها على هذا النحو، إبقاءها وقد تحوّل انتباهها بواسطة تسيطات مفرطة وفعالة عاطفياً، إبقاءها مهمشة ومعزولة. والوضع المثالي هو جعل كل فرد يجلس وحده أمام شاشة التليفزيون يراقب الرياضة والمسلسلات والمسرحيات الهزلية، محروماً من الهياكل التنظيمية التي تتيح للأفراد الذين تعوزهم الموارد اكتشاف ما يفكرون فيه وما يؤمنون به، وذلك بالتفاعل المتبادل مع الآخرين، لغرض تجسيد اهتماماتهم ومناهجهم والعمل من أجل تحقيقها. وعند الإبقاء على الناس في هذه الحال يمكن السماح لهم حينئذٍ، لا بل تشجيعهم، على التصديق على القرارات التي يتخذها أختيارهم في انتخابات دورية. إن الجمع الوضيع هو الهدف المناسب لوسائل الاعلام الجهايرية ولنظومة التعليم العام الهادفة الى خلق الطاعة وإلى تدريب المهارات المطلوبة، ومن ضمنها المهارة في تكرار الشعارات الوطنية في المناسبات الصحيحة.

ولكي يصبح الخضوع خصلة يعول عليها يجب ترسيخه في الميادين كافة. فالجمهور يكون من المراقبين لا من المشاركين، ويكون من المستهلكين للعقيدة مثلما هو من المستهلكين للمنتجات. كتب إدواردو غاليلانو يقول: «إن على الأغلبية أن تعود على استهلاك الخيال. فأوهام الثروة تباع للقراء، وأوهام الحرية للمضطهدين، وأحلام النصر للمهزومين وأحلام القوة للضعفاء»^(٢٤). ولا ينفع أي شيء أقل من هذا.

إن مشكلة التثقيف العقائدي هي مشكلة مختلفة بعض الشيء بالنسبة إلى الذين يُتوقَّع منهم الاشتراك في صنع القرارات الخطيرة وفي عمليات السيطرة: أي مديري الأعمال والقائمين على شؤون الدولة والثقافة، والقطاعات المهمة على العموم. إن عليهم أن يستبطنوا قيم النظام ويشاركوا في الأوهام الضرورية التي تتيح للنظام أن يعمل لمصلحة السلطة والامتياز المركزيين - أو أن يكونوا في الأقل من القدرة على السخرية بحيث يتصنعون تلك المشاركة، وهذا فن لا يستطيع أن يتقنه الكثيرون. ولكن عليهم أن يجبطوا كذلك بحقائق العالم، وإلا لن يتمكنوا من أداء مهماتهم على نحو فعال. إن على وسائل إعلام النخبة والمنظومات التعليمية أن تدير دفة طريقي لها بين هذه العضلات المتلاطمة - وما هذا بالأمر السهل، فهو موبوء بالتناقضات الداخلية. إن من المغربي للذهن أن نرى كيف يواجه هذا الأمر العصيب، ولكن ذلك يخرج عن نطاق سطورنا.

Eduardo Galeano, *Days and Nights of Love and War* (New York: Monthly Review (٢٤) Press, 1983).

أما بالنسبة إلى جبهتنا الداخلية، فالمطلوب أساليب من أنواع شتى لصناعة القبول، موجهة نحو الجمهور المقصود وفق مرتبته في سلم الأهمية. وهناك وسيلة أخرى للمرتبة الأوفى وللشعوب التافهة في الخارج: وهي ما سماه فرانكلين هنري غيدنغز، العالم الاجتماعي الكبير في أوائل القرن، «القبول دون قبول»: «فإذا ما رأيت الشعوب المستعمرة، في سنين لاحقة، فأقرت أن العلاقة موضع النزاع كانت من أجل المصلحة العليا، فقد تجد أن السلطة إنما فرضت بموافقة المحكومين»، كما هو الأمر حين يؤدي الأب طفلاً عديم الإدراك. كان غيدنغز يشير بذلك إلى «المخلوقات الضالة» التي كنا نقوم بذبحها على تردد في الفيليبين، من أجل مصلحتها بالذات^(٣٥). لكن الدرس يسري مفعوله عموماً.

وكما سبق أن قلنا، فإن اللهجة البلشفية واضحة في كل هذا. هناك بين النظامين فوارق جوهرية ولكن التشابه بينهما صارخ كذلك. فما ذكره لبان عن «الطبقة المتخصصة» وما ذكره برنايز عن «الأقلية الذكية» التي ستدير أمر الجمهور وشؤونه وفق نظرية الديمقراطية الليبرالية هما أشبه بالطلبة اللينينية للمثقفين الثوريين. إن «صناعة القبول» التي دعا إليها لبان وبرنايز ونيبور ولاسويل وغيرهم هي لباب ما قال به نظراؤهم اللينينيون. فالكهنوت العلماني في كلا النظامين الرئيسيين المتسمين بهرمية السلطة والإكراه في الحكم يعتبر الجماهير، إتياعاً لسنة لخصها باكونين قبل قرن من الزمان، جمعاً سخيفاً وعاجزة، ويراها قطعاً خائراً يجب أن يقاد إلى عالم أفضل - عالم تقوم نحن، الأقلية الذكية، ببناؤه له، إما بتولينا سلطة الدولة بأنفسنا في النموذج اللينيني، أو بخدمتنا لأصحاب أنظمة رأسمالية الدولة ومدرائها إذا كان من المستحيل استغلال الثورة الشعبية للوصول إلى ذرى الأمر والنهي.

وكما تنبأ باكونين منذ أمدٍ طويل، قامت «البيروقراطية الحمراء» اللينينية فوراً بحمل هيئات الرقابة الشعبية، وعلى الأخص تلك الهياكل المؤسسية التي قد تعطي العمال شيئاً من النفوذ في تسير شؤونهم كمنتجين أو مواطنين. وقد درس ألكساندر غرشنكورن برامج التنمية البلشفية من منظور تاريخي مقارن فقال «إن العقيدة الماركسية، أو أية عقيدة اشتراكية في هذا الصدد، لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالتحوّل الصناعي العظيم الذي قامت به الحكومة السوفياتية»، بما في ذلك «الزيادة بمقدار ستة أضعاف تقريباً في حجم الناتج الصناعي» بحلول أواسط الخمسينيات، «وهذا أكبر وأطول تفجّر تصنيعي في تاريخ التنمية الصناعية في القطر»، على حساب كلفة إنسانية تفوق المعتاد، وعلى حساب الفلاحين بالدرجة الأولى^(٣٦). إن هذا نفسه ينطبق على تنظيم الانتاج وعلى الحياة الاجتماعية والسياسية عامة بدرجة من الوضوح بحيث لا يتطلب التعليق.

ولا غرابة في أن التدمير الفوري للميول الاشتراكية الابتدائية التي ظهرت خلال فورة

Chomsky, *Turning the Tide*, pp.162ff.

(٣٥) انظر:

Alexander Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective: A Book of Essays* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1962), pp.146 and 150.

الكفاح الشعبي في ١٩١٧ قد صوّر في منظومتي الدعاية الكبيرتين في العالم على أنه نصر للاشتراكية. فقد كان هدف المهزلة بالنسبة إلى البلاشفة هو استخلاص ما يمكن استخلاصه من نفعٍ من السمعة الأخلاقية للاشتراكية؛ أما بالنسبة إلى الغرب، فقد كان الغرض هو تشويه سمعة الاشتراكية وترسيخ نظام الملكية والسيطرة الادارية على نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة. لا يمكن أن يسمّى سقوط النظام اللينيني نصراً للاشتراكية، تماماً كما لا يمكن وصف سقوط هتلر وموسوليني بهذا الوصف؛ ولكنه في تلك الحالات الأولى يزيل عقبة أمام تحقيق المثل الاشتراكية التحررية للحركات الشعبية التي سحقت في روسيا في ١٩١٧ وفي ألمانيا بعد ذلك بقليل وفي إسبانيا في ١٩٣٦، وفي أمكنة أخرى، وكانت الطليعة اللينينية في الغالب هي التي تقود الطريق نحو ترويض الجمع الوضيع بما تحمله من مطامح اشتراكية وديمقراطية راديكالية.

ثالثاً: كل شيء دون القوة

طرح هيوم معضلته بالنسبة إلى كلا المجتمعين الاستبدادي والحر. والمجتمع الحر هو الحالة الأهم. فما ان تصبح دنيا المجتمع أكثر حرية وتنوعاً حتى تصبح مهمة الإذعان أكثر تعقيداً ومسألة آليات التثقيف العقائدي أكثر صعوبة. وإذا وضعنا الاهتمام الفكري جانباً نجد أن قضية المجتمعات الحرة ذات أهمية إنسانية أكبر لأننا هنا إنما نتحدث عن أنفسنا ويمكننا أن نعمل وفق ما نتعلمه. ولهذا السبب بالذات تسعى الثقافة المهيمنة دائماً إلى استظهار المموم الإنسانية فتوجهها إلى نواقص الآخرين وإساءاتهم. فحين تفسد المخططات الأمريكية في مكانٍ ما من العالم الثالث فإننا نقف اهتمامنا على العيوب والمشاكل الخصوصية للثقافات وللخلل الاجتماعي هناك - وليس إلى ما فينا نحن من ذلك. وتكون الشهرة والمال والاحترام من نصيب الذين يفضحون جرائم العدو الرسمي؛ أما الذين ينهضون بالمهمة الأشق كثيراً فيسلطون مرآة إلى مجتمعهم فالمعاملة مختلفة تماماً. لقد اشتهر جورج أورويل بروايته «مزرعة الحيوان» و «١٩٨٤» اللتين تركزان على العدو الرسمي. ولو أنه كان قد عالج المسألة المهمة والأكثر إثارة للاهتمام المتعلقة بالسيطرة على الفكر في مجتمعات حرة وديمقراطية نسبياً فما كان ذلك سيقدّر حق قدره، وكان أورويل سيواجه بالنبذ الصامت أو بالقدح الصريح بدلاً من الإشادة التي ترددت في الأفاق. فلتتحول مع هذا إلى المسائل الأهم وغير المقبولة.

لنأخذ الحكومات التي هي أكثر حريةً وشعبية، ونسأل لماذا يذعن المحكومون والقوة في جانبهم؟ علينا أولاً أن ننظر في سؤالٍ أسبق من هذا: إلى أي مدى نرى القوة في جانب المحكومين؟ من الضروري هنا اتخاذ جانب الحيطة. إن المجتمعات تعتبر حرة وديمقراطية بقدر ما تكون سلطة الدولة على الإكراه محدودة. والولايات المتحدة حالة غير معتادة في هذا الشأن: فال مواطن فيها حر من إكراه الدولة، ربما أكثر مما هو عليه الحال في أي مكان آخر من العالم - وفي الأقل بالنسبة إلى المواطن المحظوظ بالامتيازات نسبياً وله لون البشرة الصحيح، وهؤلاء هم قسم كبير جداً من السكان.

لكن من الحقائق البديهية أن الدولة لا تمثل إلا حلقة واحدة من سلسلة السلطة. فالسيطرة على الاستثمار والانتاج والتجارة والمال وظروف العمل وغير ذلك من الجوانب الجوهرية في السياسة الاجتماعية إنما هي في أيدي الأفراد. إن عدم الاستعداد للتكيف مع هذا الهيكل للسلطة والهيمنة يستتبع ثمنًا، وهذا الثمن يتراوح من تسليط قوة الدولة لضمان الاستعداد المطلوب إلى ما يجزّه الحرمان والكفاح من تكاليف؛ وحتى الفرد الذي يحمل عقلاً مستقلاً لا يمكنه إلا أن يقارن بين هذا الثمن الباهظ وبين المنافع التي يدرها الإذعان مهما تكن تلك المنافع ضئيلة. لذا، فإن الخيارات المعقولة محدودة جداً. هناك عوامل مشابهة تُحد من سلسلة الأفكار والآراء بطرق واضحة. فالتعبير التسم بالبيان إنما تُحد شكله القوى الخاصة ذاتها التي تسيطر على الاقتصاد. وتهيمن على هذا النوع من التعبير إلى حد كبير شركات كبرى رئيسية تبيع المشاهدين إلى العلنين، وهي بطبيعة الحال تعكس مصالح المالكين وأسواقهم. لذلك فإن قدرة المرء على الإفصاح الين عن آرائه وهمومه ومصالحه وعلى إيصالها - بل حتى على اكتشافها - هي كذلك قدرة مقيدة جداً إلى أضييق الحدود.

إن إنكار هذه الحقائق البديهية حول السلطة الفعالة هو في الصميم من هيكل الأوهام الضرورية. لهذا نجد ناقداً متخصصاً في وسائل الاعلام يكتب عرضاً لكتاب عن الصحافة في مقال نشرته جريدة نيويورك تايمز فيشير فيه دون جدال إلى «دور الصحافة التقليدي الذي حدده جفرسون بصفقتها قوة توازن إزاء سلطة الحكومة». وهذه الجملة تنطوي على ثلاثة افتراضات جوهرية، افتراض تاريخي، وآخر وصفي، وثالث عقائدي. فالزعم التاريخي بأن جفرسون كان من دعاة حرية الصحافة الملتزمين هو زعم زائف. والافتراض الثاني الذي يقول إن الصحافة تعمل في الواقع كقوة توازن إزاء سلطة الحكومة وليس كخادم أمين لها إنما هو افتراض يقدم هنا بمشابهة عقيدة، وبذلك يتحاشى أي حاجة لمواجهة الكم الضخم من الوثائق التفصيلية التي تدحض هذا الاعتقاد الذي لا يقبل المناقشة (دوغما). والمبدأ العقائدي في الافتراض الثالث هو أن مذهب جفرسون التحرري (بشكله المجرد، بصرف النظر عن تحقيقه في التطبيق) من شأنه أن يطالب بأن تكون الصحافة قوة توازن إزاء سلطة الحكومة. وهذا غير صحيح. فالمفهوم التحرري هو أن تكون الصحافة مستقلة، أي قوة توازن إزاء السلطة المركزية بأي شكل من الأشكال. وفي زمن جفرسون كانت السلطات الهيمنة جداً تتمثل بالدولة والكنيسة والهيكل القطاعية. وبعد ذلك بقليل تخضعت أشكال جديدة من السلطة المركزية عن عالم رأسمالية الشركات الكبرى. فالذي هو من أتباع جفرسون عليه إذن أن يقول إن الصحافة يجب أن تكون قوة توازن إزاء سلطة الدولة أو الشركات الكبرى، بل إزاء سلطة السلسلة المترابطة الحلقات للدولة والشركات الكبرى، وهذا هو الأمر الخطير. ولكن إثارتنا هذه النقطة ينقلنا إلى أرض محرمة⁽³⁾.

(٣٧) رون روزنباوم، مراجعة: *Ellis Cose, «The Press.» New York Times Book Review, 9/4/1989.*

إن البيان الكامل، حتى وهو أكثر تضليلاً، هو أن المؤلف يلقي الضوء على العلاقة بين البنية المتحددة (المشتركة) =

بالإضافة إلى القيود العمومية على حرية الاختيار والرأي المتسم بالبيان، وهي قيود كامنة في تركيز السلطة الخاصة، فإن هذه السلطة تفرض كذلك حدوداً ضيقة على أعمال الحكومة. وأمر الولايات المتحدة في هذا الصدد أيضاً أمر غير اعتيادي بين الديمقراطيات الصناعية، ولو أن التقرب من بلوغ النموذج الأمريكي واضح للعيان في أمكنة أخرى. إن الولايات المتحدة قريبة من الحد الأدنى في ضماناتها للحرية من إكراه الدولة، وكذلك في فقرها في حياتها السياسية. هناك من الناحية الأساسية حزب سياسي واحد، هو حزب الأعمال، وفيه طائفتان واتلافات المستثمرين المتغيرة هي التي ترسم جزءاً كبيراً من التاريخ السياسي. كما أن النقابات وغيرها من المنظمات الشعبية التي قد تقدم طريقةً للجمهور لكي يقوم بدوره ما في التأثير في البرامج والخيارات السياسية لا تكاد تعمل إلا في أضيق نطاق. والمنظومة السياسية مكبلة باتفاق الرأي بين ذوي الامتيازات. والانتخابات ما هي إلا طقوس. ففي الانتخابات التي تجري للكونغرس يعاد انتخاب الأعضاء السابقين كلهم من الناحية الفعلية، مما يعكس فراغ النظام السياسي والخيارات التي يعرضها. ولا يكاد يزعم أحد بوجود قضايا جوهرية في حملات الرئاسة الانتخابية. والبرامج البالغة البيان ما هي إلا وسيلة لاكتساب الأصوات، والمرشحوون يكيفون خطبهم حسب هوى جماهيرهم وفق نصائح رجال العلاقات العامة الخبراء بالتكتيك. والمعلقون السياسيون يتفكرون بأسئلة مثل: هل أن ريفان سيتذكر سطوره، وهل يبدو مونديل كتيب الطلعة أكثر مما ينبغي، وهل يستطيع دوكاكيس أن يتفادى الأقدار التي رماه بها كتاب خطب جورج بوش؟ وفي انتخابات ١٩٨٤ تبادلت الطائفتان السياسيّتان عملياً سياساتهما التقليدية، فقد قدم الجمهوريون أنفسهم على أنهم حزب النمو وتدخّل الدولة في الاقتصاد على مذهب كينز، وقدم الديمقراطيون أنفسهم على أنهم دعاة المذهب المالي المحافظ؛ ولم يلاحظ ذلك أحد. إن نصف السكان لا يكلفون أنفسهم مشقة التأشير على ورقة الانتخاب، أما الذين يتحملون هذه المشقة فغالباً ما يصوتون عن وعيٍ منهم ضد مصلحتهم بالذات.

لقد منح الجمهور فرصة للتصديق على قرارات اتخذت في مكان آخر، وفق مواصفات لبيان وغيره من المنظرين الديمقراطيين. وللجمهور أن يختار من بين شخصيات تقدموا إلى لعبة في السياسات الرمزية لا يأخذها مأخذاً جدياً إلا الساذج جداً. وحين يفعل ذلك يسخر منه ذوو الفكر المتقدم المسفسط. قال مارتى لنسكي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد والاختصاصي في وسائل الاعلام، في مقال بعنوان «الوعود الانتخابية - وعود تُضرب لكي يُنكث بها»: إن الانتقاد لدعوة الرئيس بوش من أجل «زيادة الإيرادات»، بعد كسبه الانتخابات بفضل وعده الحاسم والبلغ بعدم زيادة الضرائب، هو «رمية سياسية رخيصة».

= للصحافة ودورها الجفرسوني التقليدي... وحول المدى الاستثنائي الذي يتجنب به انتقاد العقيدة التصويرية، حتى في الاطار الأكاديمي، انظر:

Chomsky, *Necessary Illusions*, appendix 1, section 2.

حول جفرسون والصحافة، انظر:

Leonard Williams Levy: *Jefferson and Civil Liberties: The Darker Side* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1963; Ivan Dec, 1989), and *Emergence of a Free Press*.

فحين فاز بوش في الانتخابات بدعوته الجمهور وهو يترنم بقوله «إقرأوا شفياً - لا ضرائب جديدة» لم يكن يعبر إلا عن «رأيه في العالم» بالإدلاء بـ «تصريح عن آماله». أما الذين ظنوا أنه يعد بعدم فرض ضرائب جديدة فإنهم لا يفهمون «أن الانتخابات والحكم ألعاب كرة مختلفة تلعب لأغراض مختلفة وبقواعد مختلفة... إن الغرض من الانتخابات هو أن تكسبها»، كما أصاب لنسكي في ملاحظته معبراً عن تهكم ذوي الفكر المتقدم المسفط؛ أما «الغرض من الحكم فهو أن تفعل ما في وسعك من أجل البلاد»، فهذا كلام أضافه الكاتب مردداً كالبيغاء، الأوهام الضرورية التي يتطلبها التمتع بالاحترام^(٣٨).

تصاعدت هذه الميول خلال أعوام ريغان. فقد عارض الناس معارضة كاسحة سياسات إدارته، وحتى الذين صوتوا له في سنة ١٩٨٤ رجوا، بنسبة ثلاثة إلى اثنين، ألا يشرع برنامجاً تشريعياً. في انتخابات ١٩٨٠ صوت ٤ بالمئة من الناخبين لريغان لأنهم اعتبروه «محافظاً حقيقياً». وفي ١٩٨٤ انخفضت هذه النسبة إلى ١ بالمئة. وهذا ما يسمّى «النصر المؤزر الساحق للمذهب المحافظ» في الخطب السياسية الطنانة. يضاف إلى هذا أن شعبية ريغان لم تكن عالية قط على وجه خاص، على نقيض الكثير من المزاعم المغايرة، كما أن كثيراً من الناس فهموا أنه صنيعه وسائل الاعلام، وأنه ليست لديه فكرة مطلقاً عما قد تكون عليه سياسة الحكومة^(٣٩).

ومن الجدير بالملاحظة أن الحقيقة يُقرُّ بها الآن ضمناً؛ ففي اللحظة التي لم يعد فيها «رجل الإيصال العظيم» ذا فائدة كرمز، جرى وضعه جانباً بهدوء. ما من أحد، بعد ثمانية أعوام من الادعاءات بشأن «الثورة» التي صنعها ريغان، يتبادر إلى ذهنه أن يسأل حامل راية الثورة عن رأيه في أي موضوع، إذ كان ولا يزال من المفهوم أنه لا رأي له مطلقاً. وعندما دعي ريغان إلى اليابان كرجل دولة أقدم استغرب مضيفوه - وانزعجوا قليلاً، بالنظر إلى جسامه المكافأة المدفوعة - حين اكتشفوا أنه لا يستطيع أن يعقد مؤتمرات صحفية ولا أن يتكلم عن أي موضوع. وأثارت خيبتهم شيئاً من السرور في الصحافة الأمريكية: فاليابانيون صدقوا ما قرأوه عن هذه الشخصية الفذة، ولم يستطيعوا أن يدركوا كيف يعمل العقل الغربي الغامض.

إن للخدعة التي عملت وسائل الإعلام وفئة المفكرين على تغلغلها، أهميتها بالنسبة إلى المعضلة التي طرحها هيوم بشأن الخضوع للسلطة. إن ديمقراطية رأسمالية الدولة يشوبها توتر معين بشأن مركز السلطة: فالشعب، من ناحية المبدأ، هو الذي يحكم، ولكن السلطة الفعلية هي في أيدي خاصة إلى حد كبير، مع آثار واسعة النطاق في أرجاء النظام الاجتماعي بأسره. وإحدى الطرق لتخفيف التوتر هي إزاحة الجمهور من مسرح الأحداث إلا شكلياً.

Marty Linsky in: *Boston Globe*, 7/7/1990.

(٣٨)

Chomsky, *Turning the Tide*, chap.5; Thomas Ferguson and Joel Rogers. انظر: *Right Turn* (New York: Hill and Wang, 1986); Michael Benhoff in: *Z Magazine* (letters) (March 1989), and Thomas Ferguson in: *Socialist Review*, vol.19, no.4 (1989).

وقد قدمت ظاهرة ريغان طريقة جديدة لتحقيق هذا الهدف الأساسي للديمقراطية الرأسمالية. جرى، من الناحية الفعلية، إلغاء مكتب الرئيس التنفيذي لصالح وجود شخصية رمزية بنتها صناعة العلاقات العامة للقيام بمهام طقوسية معينة: الظهور في المناسبات الاحتفالية، استقبال الزائرين، قراءة بيانات الحكومة... الخ. إن هذا تقدم كبير في تهميش الجمهور. والولايات المتحدة، باعتبارها أكثر ديمقراطيات رأسمالية الدولة تقدماً وسفسطة، قد قادت الطريق في أغلب الأحيان إلى اختراع الوسائل للسيطرة على العدو الداخلي، ولا شك أن هذا الإلهام الأخير سيقُلد في أمكنة أخرى، تدريجياً ومع مرور الزمن، كما جرت العادة.

وحتى عند ظهور قضايا في النظام السياسي، فإن التركيز في السلطة الفعلية يحدّ من التهديد الناشئ. والمسألة نظرية إلى حد كبير في الولايات المتحدة نظراً إلى تبعية النظام السياسي والعقائدي لمصالح الأعمال، أما في الديمقراطيات إلى الجنوب منها، حيث تصل الأفكار والوسائل المتعارضة إلى الحلبة السياسية، فإن الوضع مختلف هناك. فكما هو مألوف ستؤدي سياسات الحكومة التي لا ترحب بها القوة الخاصة إلى هروب رؤوس الأموال وعدم الاستثمار والتدهور الاجتماعي إلى أن تستعاد ثقة رجال الأعمال بالتخلي عما يهدد الامتيازات؛ إن حقائق الحياة هذه تمارس نفوذاً حاسماً على النظام السياسي (مع وجود القوة العسكرية في انتظار التحرك إذا خرجت الأمور عن السيطرة، وهي قوة يدعمها أو يطبقها المنفذ الموجود في شمال أمريكا). ولنضع النقطة الأساسية كما هي تماماً: ما لم يرض الأغنياء والأقوياء فسيعاني الجميع، لأن هؤلاء يسيطرون على وسائل الضغط الاجتماعية الأساسية، وهم الذين يقررون ماذا يُنتج وماذا يُستهلك وما هو الفتات الذي يتسرب إلى رعاياهم. فالهدف الأول للمشردين في الشوارع هو، إذن، ضمان العيش السعيد للأغنياء في قصورهم. إن هذا العامل الجوهرية، مع السيطرة البسيطة على الموارد، يحدّد كثيراً من القوة التي في جانب الحكوميين ويضعف جداً من معضلة هيوم، في ديمقراطية رأسمالية تعمل جيداً ويكون فيها الجمهور مشتتاً معزولاً.

إن فهم هذه الظروف الأساسية - الضمنية منها والصريحة - قد عمل مرشداً للسياسة دائماً. فما أن تشتت المنظّمات الشعبية أو تسحق، وتكون سلطة صنع القرار بيد المالكين والمديرين على نحو ثابت، حتى تصبح الأشكال الديمقراطية مقبولة تماماً، بل مفضلة كوسيلة لإسباغ الشرعية على حكم النخبة في «ديمقراطية» تديرها مصالح الأعمال. أتبع المخططون الأمريكيون هذا النمط في إعادة بناء المجتمعات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو نمط نموذجي في العالم الثالث، مع أن ضمان الاستقرار من النوع المطلوب هو أشد صعوبة هناك إلا بواسطة إرهاب الدولة. وعندما يتأسس نظام اجتماعي عامل بشكل ثابت، فإن الفرد الذي يجب عليه أن يجد له مكاناً (معزولاً نسبياً) فيه لكي يبقى سيميل إلى حمل أفكار هذا النظام وتبني افتراضاته بشأن حماية أشكال معينة من السلطة، ويتكيف على العموم مع غاياته. إن الثمن الذي يدفع من أجل سبيلٍ بديلٍ أو من أجل تحجّلٍ للسلطة، هو ثمن باهظ، والموارد غير موجودة، والامكانات محدودة. هذه العوامل تعمل في مجتمعات الاقطاع

والرق - حيث أثرت فعاليتها التأثير اللازم في منظري التمرد المضاد (انظر ما سيأتي). أما في المجتمعات الحرة، فإن هذه العوامل تظهر نفسها بطرق أخرى. فإذا أخذت قوتها في تكوين السلوك بالتآكل فيجب التوصل إلى وسائل أخرى لترويض الجمع الوضع.

حيث تكون القوة إلى جانب السادة، فإنهم قد يلجأون إلى وسائل فظة لصناعة القبول دون حاجة منهم إلى اهتمام زائد بعقول القطيع. مع هذا، فحتى دولة الإرهاب العنيف تواجه معضلة هيوم. إن شكليات إرهاب الدولة التي وضعتها الولايات المتحدة لعمالها تتضمن عادةً إيماءة في الأقل نحو «كسب القلوب والعقول» ولو أن الخبراء يحذرون من الرخاوة العاطفية التي لا لزوم لها، ويقولون «إن المآزق كلها عملية، وكلها محايدة، بالمعنى الأخلاقي، كقوانين الفيزياء»^(٤٠). كانت ألمانيا النازية تشارك في هذه المهوم، كما يقول ألبرت شبير في سيرته الذاتية، ويصدق ذلك على روسيا الستالينية. يقول ألكساندر غرشتكزون في بحثه هذه القضية:

مهما تكن قوة الجيش والشرطة السرية الموجودة في كل مكان، التي هي تحت تصرف مثل هذه الحكومة، فإن من السذاجة الاعتقاد أن هذه الأدوات الخاصة بالقمع المادي يمكن أن تكون كافية. لا يمكن مثل هذه الحكومة أن تبقى في السلطة إلا إذا نجحت في جعل الناس يعتقدون أنها تقوم بعمل اجتماعي مهم لا يمكن القيام به من دونها. وقد وقر التصنيع عملاً كهذا للحكومة السوفياتية... التي فعلت ما لم يكن من الممكن أن تفعله أية حكومة تعتمد على قبول المحكومين... ولكن هذه السياسات، مهما يبدو عليها من إشكالية، قد ضمنت في حينها نوعاً من الموافقة الواسعة من جانب الشعب. فإذا أمكن إشغال قوى السكان كلها في عمليات التصنيع، وإذا أمكن تبرير هذا التصنيع بالوعد بالسعادة والوفرة للأجيال القادمة وبالثلويح، وهذا أهم كثيراً، بخطر عدوان عسكري من خارج الحدود، فإن الحكومة الدكتاتورية ستجد سلطتها قائمة دون منازع^(٤١).

يكتسب هذا الطرح دعماً من الانهيار السريع للمنظومة السوفياتية حين أصبح عجزها عن الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً في التطور الصناعي والتقني واضحاً للعيان.

رابعاً: المعيار النفعي

من المهم أن ندرك عمق التزام الرأي الغربي بقمع الحرية والديمقراطية، بالقوة إذا اقتضت الضرورة. ولكي نفهم دنيا ثقافتنا علينا أن نقر بأن الدعوة إلى الإرهاب هي دعوة واضحة، صريحة، وذات مبدأ، عبر المسرح السياسي بأسره. ومن تحصيل الحاصل الاستشهاد بأفكار جين كيركباتريك وجورج وِلْ وأمثالها. ولا يتغير شيء إذا انتقلنا إلى «مؤسسة

(٤٠) George Tanham and Dennis Duncanson, «Some Dilemmas of Counterinsurgency», *Foreign Affairs*, vol.48, no.1 (1969).

(٤١) Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective: A Book of Essays*, pp.28-29.

اليسار»، وهذا مصطلح نستعيره من تشارلز وليام مينز، محرر مجلة فورين بوليسي، استعمله في قصيدة غنائية مهداة إلى الحملة الأمريكية «لنشر قضية الديمقراطية»^(٤٢). انظر إلى المعلق السياسي مايكل كنزلي، الذي يمثل «اليسار» في التيار العام للتعليق والمناقشة التلفزيونية. فحين أيدت وزارة الخارجية الأمريكية علناً الدعم الأمريكي للهجمات الإرهابية على التعاونيات الزراعية في نيكاراغوا، كتب كنزلي يقول إننا يجب ألا نتسرع في إدانة هذه السياسة الرسمية. واستنتج قائلاً إن مثل هذه العمليات الإرهابية الدولية تسبب بلا ريب «معاناة واسعة النطاق للمدنيين». ولكنها إذا تمكنت «من تقويض المعنويات ونسف الثقة بالحكومة فهي إذن شرعية تماماً». وتكون السياسة «معقولة إذا كان تحليل الكلفة والنفع يظهر أن كمية الدم المسفوح ومقدار الشقاء الناشئ يثمران ديمقراطية»، بالمعنى التقليدي الذي بحثناه سابقاً^(٤٣).

يصر كنزلي، بصفته الناطق بلسان مؤسسة اليسار، على أن الإرهاب يجب أن يطبق المعيار النفعي؛ فلا ينبغي استخدام العنف من أجل العنف، لمجرد أننا نجده شيئاً مؤسناً. إن هذا المفهوم الانساني جداً سيلاقي قبولاً في الحال من صدام حسين وأبو نضال والخطاطفين من حزب الله، فهؤلاء يرون كذلك، على ما يفترض، أن الإرهاب عبث في عبث إلا إذا كانت له قيمة تخدم غاياتهم. إن هذه الحقائق تساعدنا على تعيين موقع الرأي الغربي المستنير في الساحة الدولية.

إن مثل هذا البحث المتعقل في تبرير الإرهاب ليس أمراً غير اعتيادي على الإطلاق، لذلك فإنه لا يثير رد فعل في الأوساط المحترمة، ولا يستدعي كلمة تعليق واحدة من الكتاب والقراء لمجلة نيوريبيلك اليسارية - الليبرالية، التي تعتبر من أمدٍ طويل منار الليبرالية الأمريكية، حين تدعو هذه المجلة إلى المساعدات العسكرية لـ «الفاشيست على أسلوب أمريكا اللاتينية... بصرف النظر عن عدد الذين يقتلون، لأن هناك أولويات أولى من حقوق الإنسان في السلفادور» (انظر الفصل العاشر).

لقد كان تقدير «الفعالية الحميدة» للإرهاب - على حد تعبير جون كوينسي أدامز - سمة نموذجية للفكر الغربي المستنير. وهذا التقدير هو الذي وقر الإطار الأساسي لحملة الدعاية بشأن الإرهاب الدولي في الثمانينات. وبطبيعة الحال، يُقَابِلُ الإرهاب الموجه ضدنا وضد أصدقائنا بالشجب المرير باعتباره عودة إلى البربرية. ولكن الإرهاب الأكثر تطرفاً بكثير الذي نقوم به نحن ووكلائنا يُعتبر بناءً، أو في أسوأ الأحوال غير مهم، إذا انطبق عليه المعيار النفعي. فحتى الحملة الواسعة من الإرهاب الدولي التي شنت ضد كوبا من قبل إدارة

Charles William Maynes in: *Foreign Policy* (Spring 1990).

(٤٢)

Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.10, p.309.

انظر:

Chomsky, *The Culture of Terrorism*, pp.77-78.

(٤٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.10. انظر: حول مفهوم الديمقراطية الذي يقول به كنزلي وزملاؤه، انظر:

كينيدي، وهي تفوق أي شيء يعزى للأعداء الرسميين، هي حملة غير موجودة في الطرح الأكاديمي المحترم، أو في وسائل إعلام التيار العام. وفي الدراسة العلمية المحترمة جداً للإرهاب الدولي التي وضعها ولتر لاكور نجده يصور كوبا راعية الجريمة عن طريق التلميح لا البرهان، في حين لا تستحق عنده حملة الإرهاب الدولي ضد كوبا كلمة واحدة، وهذا حرفياً؛ والواقع أن كوبا تصنّف بين المجتمعات «الحرّة من الإرهاب». وكتب روبرت ويسون، الخبير بشؤون أمريكا اللاتينية، بعد حادثة خليج الخنازير يقول (وهو منتسب إلى معهد هوفز) إنه حين بلغ الإرهاب ذروته «لم تتخذ إلا إجراءات غير عنيفة ضد الشيوعية الكوبية» - أي عزلة دبلوماسية وتجارية^(٤٤).

إن المبدأ الهادي واضح وصریح: إن إرهابهم هو إرهاب، ويكفي الدليل المتهاوي وحده لشجبه وللقصاص من المارة المدنيين الذين يصادف وجودهم في مكان الحادث؛ أما إرهابنا، حتى إذا كان من أشد الأنواع تطرفاً، فهو مجرد فن من فنون الحكم، لذلك فإنه لا يدخل في بحث الرباء الذي أصاب العصر الحديث. وهذا التطبيق أمر مفهوم على أساس المبادئ التي سبق أن ذكرناها^(٤٥).

إن تكيف النظام يدهش أحياناً حتى أشد المراقبين صلاباً. ما من شيء أثار الرأي العام في الولايات المتحدة غضباً أكثر من إسقاط القوة الجوية السوفياتية طائرة الخطوط الجوية الكورية (007) في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣؛ فالفهرست الخاص بجريدة نيويورك تايمز، المطبوع بحروف صغيرة وسطور متلاصقة، خصص سبع صفحات كاملة في ذلك الشهر وحده لهذه الحادثة الفظيعة. إننا لم نغب عن الأنظار تماماً أن رد الفعل كان مختلفاً نوعاً ما حين أسقطت السفينة الحربية الأمريكية فنينس طائرة ركاب مدنية إيرانية في طريق جوي تجاري فوق سواحل إيران - نظراً «إلى الحاجة لإثبات صلاحية منظومة إيجيز الصاروخية ذات التقنية العالية الموجودة على ظهر السفينة»، حسب رأي ديفيد كارلسون، آمر البحرية الأمريكية، الذي «أطلق صيحات الإعجاب عالياً غير مصدق ما يرى» وهو يراقب الحدث

(٤٤) لمزيد من التفاصيل حول دفاعات لاكور الرائعة عن الإرهاب في ما يُعتبر ثقافة جديدة، انظر:

Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.113 and 277ff., and Robert Wesson, «Historical Overview and Analysis,» in: Jan F. Triska, ed. *Dominant Powers and Subordinate States: The United States in Latin America and the Soviet Union in Eastern Europe* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1986), pp.58-59.

Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.274ff and : انظر: حول العمليات الارهابية الأمريكية ضد كوبا، انظر: sources cited.

حول هذه التدابير وسواها، ومن جملتها الحصار الاقتصادي وخلفيته، انظر:

Morris Morley, *Imperial State: The United States and Revolution and Cuba, 1952-1986* (New York; London: Cambridge University Press, 1987).

(٤٥) من أجل دراسة حديثة، انظر: Noam Chomsky, *Pirates and Emperors* (Montréal: Black

Rose Books; New York: Claremont, 1986), and *Necessary Illusions*, pp.269ff; Edward S. Herman and Gerry O'Sullivan, *The «Terrorism» Industry* (New York: Pantheon Books, 1990), and Alexander George, ed., *Western State Terrorism* ([n.p.]: Polity Press, 1991).

من سفينة حربية قريبة. طُرح هذا الحادث جانباً بصفته من أخطاء سوء الطالع التي تحدث في ظروف عسيرة، واعتبر الإيرانيون في نهاية المطاف أنهم المخطئون. أما آخر فصول هذه الدراما الملقنة للدروس فقد حدثت في نيسان/ ابريل ١٩٩٠، حين قَلد قبطان السفينة فنسين، هو والضابط المسؤول عن المقاومة الجوية المضادة في السفينة، نوط الاستحقاق تقديراً لـ «السلوك العالي الجدير بالتكريم في القيام بخدمات متميزة، وللهدوء وجوّ الاحتراف» السائدين تحت إمرة القبطان خلال فترة تدمير الطائرة الإيرانية من نوع إربص ومقتل مشين وتسعين من ركابها. ذكرت وكالة أسوشيتد بريس «أن المأساة لم تُذكر في نصوص مراسيم تقليد الأوسمة». والظاهر أن وسائل الإعلام لم تجد ما يستحق التعليق على أي شيء من هذا - وإن كانت الإدانات الإيرانية لتدمير الطائرة قد ذُكرت أحياناً مع وصفها استهزاءً بأنها «هجمات تغلي غضباً ضد الولايات المتحدة»^(٤٧).

يمكن المرء أن يتصور ردّ الفعل لو ان إيران انتقلت من «هجمات تغلي غضباً ضد الولايات المتحدة» إلى التهديد بالانتقام بتوجيه ضربات عسكرية ضد أهداف أمريكية - ولعل إيران تستوحي هذا الانتقام مما ورد في مقال رئيسي كتبه يوسي ملمان ودان رافيف في جريدة بوسطن غلوب بشأن كيفية التعامل مع صدام حسين: «قد يكون القيام بضربة استراتيجية ضد حقول العراق النفطية أو ضد قواعده الجوية أمراً مناسباً، لا سيما بعد أن علمت الاستخبارات الأمريكية أن الرئيس العراقي قد كَرّم الطيار الذي هاجم «خطأ» السفينة الأمريكية ستارك خلال حرب الخليج»^(٤٨).

سيشعر القراء في الغرب بالحرج حين يعلمون بالإنعام على قبطان السفينة فنسين بوسام الاستحقاق، ولكن هذا الأمر لم يَمُرّ في العالم الثالث مر الكرام، والمعلقون فيه يستتجون في الحال النتائج المحرّمة في الثقافة الفكرية الغربية. ففي تعليق لصحيفة نيرد ورلد ريسرجانس التي تصدر في ماليزيا، أوردت هذه الصحيفة حادث إسقاط طائرة إربص الإيرانية من بين أعمال الإرهاب التي تقوم بها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، واستشهدت بالكلمات التي وردت في مرسوم منح الوسام وأضافت تقول «إن الجمهور الغربي الذي تغذيه وسائل الإعلام يرى الوضع بمنظور الأبيض والأسود الذي لا لون آخر بينهما ويمتلق أحاديّ البعد»، فلا يستطيع ذلك الجمهور أن يدرك ما هو واضح للذين يفلتون من قبضة منظومة الدعاية الغربية^(٤٩).

يجري التعامل مع المذابح الضخمة وفق المعايير ذاتها: إن إرهابهم وعنفهم جرائم نكراء، أما إرهابنا وعنفنا فنن من فنون الحكم أو خطأ من الأخطاء القابلة للفهم. وقد قمت شخصياً وادوارد هرمان بدراسة موضوع القوة والعقيدة في الولايات المتحدة، وذلك قبل عشر سنوات، فاستعرضنا أمثلة متعددة لتوعين من الفظائع، «حمّات دم حميدة وبناءة» وهي

David Carlson in: *U.S. Naval Institute Proceedings* (September 1989); *Los Angeles Times*, 3/9/1989; *Associated Press*, 23/4/1990, and Philip Shenon in: *New York Times*, 6/7/1990.

Yossi Melman and Dan Raviv in: *Boston Globe*, 5/8/1990. (٤٧)

Third World Resurgence (Malaysia) (October 1990). (٤٨)

مقبولة، لا بل حتى مفيدة، للمصالح المهيمنة، و«حمامات دم شائنة» يرتكبها الأعداء الرسميون. ورد الفعل هنا يسير على منوال التعامل مع الإرهاب. فالنوع الأول من حمامات الدم يجري تجاهله أو إنكاره أو حتى الترحيب به أحياناً؛ أما النوع الثاني فيثير غضباً عظيماً كما يستدعي في غالب الأحيان خداعاً وتلفيقاً على نطاق واسع، إذا كانت البيئات المتوفرة غير كافية للمتطلبات العقائدية^(٤٩).

من المقارنات التي قدمناها بتفصيل كبير، مقارنة كاشفة على وجه الخصوص: «حمام الدم الحميد» الذي قامت به أندونيسيا بعد غزوها تيمور الشرقية في ١٩٧٥ و«حمام الدم الشائن» الذي قام به الخمير الحمر بعد استيلائهم على كمبوديا في السنة ذاتها. لقد استعرضنا المواد المتاحة كلها (في ذلك الوقت، للفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧ بالدرجة الأولى)، وبيناً أن البراهين على هذين الحُمامين الرهيبيين من الدماء - في الجزء نفسه من العالم وفي السنة ذاتها - هي براهين متشابهة، وأشرنا إلى أن المذبحتين متشابهتان في حجمهما وفي طبيعتهما. كان هناك فوارق أيضاً. الفارق الأول هو أن العدوان الأندونيسي وحمام الدم الجاري كانا قد تلقيا دعماً مادياً ودبلوماسياً حاسماً من الولايات المتحدة وحلفائها، وكان من الممكن إيقافهما بالفضح وبسحب هذا الدعم، في حين لم يتقدم أحد بأي اقتراح جدي عن كيفية التخفيف من فظائع بول بوت؛ لهذا السبب كان حمام الدم في تيمور أهم كثيراً للغرب، في الأقل إذا كانت المقاييس الأخلاقية الابتدائية قابلة للتطبيق. والفارق الثاني يتجلى في رد الفعل إزاء الحُمامين. وانسجماً مع النمط الذي ساد الوثائق التي استعرضناها جرى كبت الفظائع المرتكبة في تيمور والاسهام الحاسم فيه من الولايات المتحدة وحلفائها، أو جرى إنكارها؛ بل تحاشت وسائل الاعلام حتى شهادات اللاجئين، كما جرى بالضبط في حالة القصف الإرهابي الذي شنته الولايات المتحدة على كمبوديا قبل ذلك بسنين قلائل. وعلى نقيض ذلك نجد الحالة المشابهة الخاصة بالخمير الحمر، فقد وثقنا عنها سجلاً من الخدع الذي كان سيثير إعجاب ستالين نفسه، بما في ذلك التلفيق الواسع النطاق للأدلة وطمس البراهين المفيدة (مثلاً، النتائج التي توصلت إليها مجموعة مراقبي كمبوديا في وزارة الخارجية الأمريكية، وهي أكثر المصادر اطلاعاً ومعرفة، ولكنها تُعتبر على درجة كبيرة من ضبط النفس بحيث لا تخدم الأغراض التي تنصدي لها)، وغير ذلك.

أما رد الفعل بشأن الفضح فهو أيضاً يعلمنا بالشيء الكثير: ففي النصف الخاص بتيمور من المقارنة نجد الصمت والنفي والتبرير؛ وفي النصف الخاص بكمبوديا نجد جوقه احتجاج كبيرة تدعي أننا ننكر فظائع بول بوت أو نقلل من أهميتها. كان هذا تزييفاً مفضوحاً، ولو أن من المعترف به أن التمييز بين الدعوة إلى أن يلتزم المرء بالحقيقة والدعوة إلى التقليل من أهمية فظائع العدو الرسمي هو تمييز عسير بالنسبة إلى عقل القوميسار، لا سيما وهو بطبيعة الحال شديد الغضب من أي تحدٍ للحق في الكذب خدمةً للدولة، خاصة حين

Noam Chomsky and Edward S. Herman, *The Political Economy of Human Rights*, (٤٩) 2 vols. (Boston, Mass.: South End Press, 1979).

يكون الكذب مصحوباً بإظهار الخدمات المقدمة للفظائع الجارية^(٥٠).

وعلى العموم، يُنظر إلى المذابح بالجملة نظرة حميدة، كما أن الكشف عن اشتراك الحكومة الأمريكية المباشر فيها لا يثير أي اهتمام خاص، حين تكون الوسائل مناسبة جداً لسياستها^(٥١). ومن المعقول أيضاً اعتبار مآزق التمرد المضاد على أنها مجرد مآزق «عملية» و«حيادية أخلاقياً». والمسألة ببساطة هي إيجاد المزيج الصحيح لأساليب السيطرة على السكان بشتى أنواعها، وهي تتراوح في التطبيق بين القصف من طائرات B-52 والنابالم، إلى التعذيب والتشويه والاختفاء وبين الوسائل الألف والآخرى مثل التجويع والسيطرة الشمولية في معسكرات الاعتقال التي تسمى «قرى صغيرة استراتيجية» أو «قرى نموذجية». إن كبار المنظرين لهذا الشكل من الإرهاب الدولي يوضحون هدهد أنه في حين أن كسب «الولاء الشعبي» للحكومة التي ندعها أو نرفضها هو «هدف مرغوب فيه» فإن هذا اعتبار ثانوي تماماً، وهو لا يعطي «إطاراً مناسباً من المفاهيم لبرامج التمرد المضاد». إن «المحور الموحد» ينبغي أن يكون هو «التأثير في السلوك لا في المواقف» (تشارلز وولف، الاقتصادى الأقدم في شركة راند). فمعضلة هيوم لا تنشأ؛ ولا داعي للاهتمام بأن القوة هي في جانب المحكومين. ولغرض التأثير في السلوك تكون الوسائل التي من قبيل «مصادرة الدواجن، أو تهديم المنازل، أو تدمير القرى» مناسبة تماماً طالما أن الشدة التي تستخدمها قوات الحكومة أمر لا لبس في أنه يفرض عمداً بسبب سلوك السكان الذي يسهم في حركة التمرد. وإلا فإن الإرهاب عملية لا معنى لها. ويمضي هذا العالم المحترم إلى القول «إن النقطة الجوهرية هي الربط بين البرامج كلها بنوع من سلوك السكان الذي تريد الحكومة ترويضه». ثم يضيف فائدة أخرى إلى هذا المدخل العلمي الذي يشدد على السيطرة على السلوك لا على المواقف: إنه يحسّن من صورة التمرد المضاد في الولايات المتحدة؛ إننا في كل الأحوال مجتمع مستنير يحترم العلم والتقانة ولا يكثر بالفكر الصوفي عن العقول والمواقف. لاحظ أننا حين نتحول إلى الولايات المتحدة، حيث لا تتوفر قوة القسر بسهولة، يجب علينا أن نهتم بالسيطرة على المواقف والآراء.

ويُعتبر حتى فرض الجوع الجماعي أمراً مشروعاً تماماً إذا كان منطبقاً على معاييرنا النفعية، كما يوضح ذلك الأستاذ ديفيد رو، رئيس قسم الدراسات العليا للعلاقات الدولية في جامعة ييل. فقد أدلى بشهادة أمام الكونغرس عن الصين قبل أن تصبح حليفاً قيماً، وأشار على الولايات المتحدة بأن تشتري فائض القمح الكندي والاسرائيلي كله لكي تفرض «جوعاً عاماً» على مليار نسمة في الصين، قائلاً إن ذلك يُعتبر طريقة ناجعة لتقويض «الأمن الداخلي

(٥٠) للمراجعة ولزبد من النقاش، انظر: Chomsky and Herman, *Manufacturing Consent*, chap. 6, section 2, and Chomsky, *Necessary Illusions*, pp. 154ff.

(٥١) إن المثال الصارخ كان رد الفعل على مذبحه اندونيسيا سنة ١٩٦٥، والدليل الجديد على المشاركة الأمريكية فيها كشفت سنة ١٩٩٠. للنقاش انظر مقال شومسكي في: Z. Magazine (September 1990). انظر أيضاً: Ellen Ray, William Schaap and Ralph McGehee in: *Lies of Our Times* (August 1990).

وهو أيضاً على غلاف *New York Times*.

في تلك البلاد». ثم أكد للكونغرس، بصفته خبيراً في العقل الآسيوي، ان هذه السياسة سرحب بها في اليابان خاصة، لأن اليابانيين كانوا قد رأوا رأي العين «القوة الهائلة» لدى الولايات المتحدة وهي تعمل عملها. . . وأحسوا بقوتنا إحساساً مباشراً في القصف الناري على طوكيو وهيروشيما وناغازاكي؛ لذا فإن الأمر «سيهول الشعب الياباني على نحو عميق جداً ويضعف من علاقاتهم الودية معنا» إذا شعروا أننا «لسنا على استعداد لاستخدام القوة التي يعرفون أننا نملكها» في فيتنام والصين^(٥٢).

وبصرف النظر عن مدى الرؤيا في نظر الأستاذ رو فإن الدرب الذي كان يسير فيه درب مطروق. فقد قام هيربرت هوفر، بصفته مديراً للبرنامج الإنساني لتوفير الغذاء للجوع في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، بإبلاغ الرئيس ولسون أنه كان «يوزع النزر اليسير من الطعام» لكي يضمن الحكم للعناصر المناهضة للبلشفية. وأصدر هوفر، ردّاً على الإشاعات بـ «قيام اضطرابات خطيرة في عيد العمال» في النمسا، إنذاراً للجمهور قال فيه إن أي عمل كهذا سيهدد بالخطر مؤونة المدينة من الطعام الشحيح. ومنع الغذاء عن المجر في ظل حكومة بيلا كون الشيوعية مع الوعد بتوريده إذا أزيحت لصالح حكومة أخرى مقبولة من الولايات المتحدة. وقد أجبر الحصار الاقتصادي، مع الضغط العسكري الروماني، بيلا كون على التخلي عن السلطة والفرار إلى موسكو. وقد قام العسكر الرومانيون بالانضمام إلى أنصار الثورة المضادة في المجر، بدعم من القوات الفرنسية والبريطانية، وبشن موجة من الإرهاب «الأبيض» وإقامة دكتاتورية يمينية برئاسة الأميرال هورتي الذي تعاون مع هتلر في المرحلة التالية من ذبح الوحش البلشفي. ومن بين الأمثلة الأخرى الجديرة بالذكر على التهديد بالجوع ما جرى من التلويح به ل شراء الانتخابات الايطالية الحرجة في ١٩٤٨، ولقرض حكم العملاء الأمريكيين في نيكاراغوا في ١٩٩٠. وقد قصفت السودان في فيتنام الجنوبية لمنع وصول الغذاء إلى الفلاحين الذين يقاومون العدوان الأمريكي، كما جرى أيضاً تدمير المحاصيل الزراعية في أرجاء الهند الصينية بأسرها، كما جرى ذلك في أمريكا الوسطى في السنين الأخيرة. ويمكن إرجاع هذا الأسلوب الى الحروب الهندية السابقة، وهو بالطبع أسلوب ليس بدعة مقتصره على المستعمرين البريطانيين وحدهم^(٥٣).

إذا استعرضنا النقاش عن أمريكا الوسطى الجاري خلال العقد الماضي نجده يكشف عن دور حاسم للمعايير النفعية. لم تكن غواتيمالا لتؤلف مشكلة مطلقاً، لأن القتل الجماعي والقمع العام كانا كافيين. كانت الكنيسة في البداية تثير بعض المتاعب، ولكن، كما قال كينيث فريد في جريدة لوس انجيليس تايمز «ما إن جرى قتل أربعة عشر قسيساً ومئات من

Noam Chomsky, «Responsibility of Intellectuals,» in: Noam Chomsky, *American Power and the New Mandarins* (New York: Pantheon Books, 1969); James Peck, ed., *The Chomsky Reader* (New York: Pantheon Books, 1987), and Noam Chomsky, «Objectivity and Liberal Scholarship,» in: Chomsky, *American Power and the New Mandarins*.

Gardner, *Safe for Democracy*, pp. 244ff. and 255.

(٥٣)

العاملين الكنسيين في حملة عسكرية لتفويض دعم الكنيسة من أجل المكاسب الاجتماعية مثل أجور أعلى ووضع حد لاستغلال الهنود حتى أرهبت الكنيسة «فالتزمت الصمت». وقد خفّ الترهيب المادي» بعد تلبية مطالب المعايير النفعية. وتزايد الإرهاب مرة أخرى حين أخذت الولايات المتحدة ترعى ما تحب أن تسميه «الديمقراطية». يقول أحد الدبلوماسيين الأوروبيين «إن الضحايا هم دائماً أناس تهدف أراؤهم أو أعيالهم إلى مساعدة الآخرين على تحرير أنفسهم من القيود التي يفرضها عليهم أصحاب السلطة السياسية أو الاقتصادية»، مثلاً «طبيب يحاول تحسين صحة الأطفال، فينظر إليه لهذا السبب على أنه يهاجم النظام القائم»^(٥٤). إن قوات الأمن التابعة لـ «الديمقراطية الناشئة» وكتائب الموت ذات الصلة بها تسيطر على الوضع سيطرة حسنة، لذا ليس هناك ما يدعو إلى القلق في الولايات المتحدة، ولم يكن هناك منه شيء فعلاً.

أشارت وسائل الاعلام لماماً إلى سجل حقوق الانسان الفظيع في غواتيمالا إذ أخذت الولايات المتحدة تتحرك لتشويه سمعة الرئيس سيريزو وحزبه الديمقراطي المسيحي، في تحوّل سياسي نحو عناصر اليمين. لكن الدروس الصحيحة لا تزال تنتظر التلقين. لهذا شدّد كينيث فريد على «اشمئزاز» واشنطن من الانتهاكات التي تفوق المعتاد لحقوق الانسان من قبل قوات الأمن التي تدعمها الحكومة الأمريكية. وذكر لندزي غروسون في جريدة نيويورك تايمز أن واشنطن ما فتئت تزيد من اعتمادها على الجيش الغواتيمالي، وهو مصدر الإساءات، ومن ضمنه الاستخبارات العسكرية فيه (G-2)، السيئة الصيت لدورها في إرهاب الدولة. ولكن هذا الكاتب يؤكد للقارئ أن قضايا حقوق الإنسان هي في المقدمة بين «أهداف السياسة الأمريكية» الخاصة بغواتيمالا، وهذه حقيقة عقيدية لا ترزحها الحقائق وحدها^(٥٥).

يضيف كينيث فريد قائلاً إن الجنرال هكتور غراماخو «كان أمراً أقدم في أوائل الثمانينات حين وجّه اللوم إلى عسكر غواتيمالا على موت عشرات الألوف من الناس، أغلبهم من المدنيين». ولكن الكاتب يمضي إلى القول «إن السفارة الأمريكية تنظر إلى غراماخو كمعتدل» - وهذا هو النمط المألوف. ويتقل الكاتب عن أحد الدبلوماسيين الأوروبيين قوله إنه يشك في أن غراماخو نفسه «يبحث على هذه القتل كلها» بواسطة كتائب الموت المرتبطة بقوات الأمن، ولو انه «كلما أحس بأن اليسار يحاول أن ينظّم نفسه سمح، إن لم نقل أمر، باتخاذ عمل شديد ضدهم، كما أنه بالتأكيد لا يستأصل شأفة المدنيين».

ولدينا أيضاً السلفادور ونيكاراغوا وهما يصوران كذلك أمر المعايير النفعية. فقد

Kenneth Freed in: *Los Angeles Times*, 14/4/1990.

(٥٤)

Kenneth Freed in: *Los Angeles Times*, 7/5/1990, and Lindsey Gruson in: *New York Times*, 5/7/1990.

من أجل تحليل ملاحظات غروسون حول عيوب في «الديمقراطية» الغواتيمالية في مقالات سابقة، وإسقاط أي مسؤولية عن الولايات المتحدة وعدم الإرتياب في تعهدها بالنسبة إلى الديمقراطية. انظر: Edward S. Herman, «Gruson on Guatemala», *Lies of Our Times* (August 1990).

تصنعت وسائل الاعلام عدم معرفتها بأن حكومة السلفادور كانت تقوم بالقتل الجماعي منذ ١٩٧٩، كما أن هذه الوسائل أخفت أسوأ الفظائع ولم تذكر عنها شيئاً. وظهر بحلول أوائل الثمانينيات أن الولايات المتحدة ربما كانت تُستدرج للقيام بتدخل يضر بمصالحها، فتزايد القلق، ونشرت مقالات نزيهة على مدى بضعة أشهر. ولكن ما إن أخذ الإرهاب يحقق أغراضه بفضل إرشاد الولايات المتحدة ودعمها حتى تلاشت الوسامس لصالح الاحتفاء بـ «الديمقراطية»، بينما كانت الحكومة تواصل برامجها في الإرهاب والتخويف.

كانت نيكاراغوا موضوعاً للجدال لأن الإرهاب والحرب الاقتصادية لم يحققا إلا نجاحاً محدوداً. ولكن ذلك كان هو المم الوحيد، كما اتضح بجلاء حين أتبع السكان في النهاية أوامر الولايات المتحدة بعد عقدٍ من الإرهاب والدمار في قطر خربته أعمال سوموزا في القتل والنهب مخلفة وراءها ذوي التفكير الصحيح «وقد اتحدوا في المسرة».

وفي خلال هذا العقد التعيس من الوحشية والقمع قدم الإنسانيون الليبراليون أنفسهم بصفتهم منتقدين لدول الإرهاب التي يسندها عنف الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى. ولكن، لم يكن هذا إلا مظهراً خارجياً، كما نرى من المطالبة الإجماعية في الدوائر المحترمة بوجوب إعادة نيكاراغوا إلى «رعيل أمريكا الوسطى» من أنظمة كتائب الموت، وبوجوب فرض الولايات المتحدة وعملائها القتلة «المقاييس الإقليمية» المطبقة في السلفادور وغواتيمالا على رجال ساندينستا المخطئين^(٥٦).

إن النظرة الثاقبة ترينا السنن السائدة على نحو ثابت. فالسجل يكشف عن معارضة شبه إجماعية لثوار ساندينستا، مع خلاف تكتيكي فقط بشأن كيفية الإطاحة بهم - وهذا على نقيض الموقف تجاه دول العصابات التي تطبق أصلاً «المقاييس الإقليمية». ليس هناك ذكر في مئات الأعمدة المنشورة في الصحافة القومية للحقيقة القائلة بأن ثوار ساندينستا، خلافاً للأنظمة المفضلة لدى الحائتم الليبراليين، لم يقوموا بالقتل الجماعي والإرهاب والتعذيب؛ هذه الأمور لا أهمية لها أبداً بالنسبة إلى الرأي الغربي المستنير، كما يكشف هذا السجل. إلى جنب هذا، هناك اتفاق بأن القوة العسكرية الوحيدة التي يجب حلها هي القوة التي لا تقوم على نحو منتظم بالإرهاب العام ضد السكان المدنيين. وكما يقول إدوارد هيرمان، فمثلها هناك «ضحايا قيمة وأخرى غير قيمة» (القيمة هي الضحايا من الذين اضطهدهم العدو الرسمي، الذين يثرون لوعة عظمى؛ وغير القيمة هي ضحايا أيدينا ومصيرهم أمر لا يكثرث به) - فهناك «جيوش قيمة وأخرى غير قيمة». والجيوش القيمة، كجيوش سوموزا والسلفادور وغواتيمالا وأوندونيسيا وأشباهها الأخرى، لا تحتاج إلى تدخل لأنها قائمة بأعمالها: إنها تقتل وتعدب نيابة عنا. والجيوش غير القيمة لا تلمي هذه المستويات الرفيعة، بل إنها لا تجرؤ حتى على حماية سكانها من القتل الذين نرسلهم. لذلك يجب إبدالهم بقوة أكثر انسجاماً مع حاجتنا وقيمنا الأخلاقية. كل هذا من الأمور العادية، فهي تمر دون أن يذكرها أحد.

(٥٦) من أجل توثيق شامل حول القضايا المبحوثة هنا، انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*.

كذلك، لا تورّد مئات الأعمدة من مقالات الرأي عن نيكاراغوا ذكراً لبرامج الرعاية الاجتماعية والاصلاح الاجتماعي، وقد اعتبرتها الوكالات الدولية ناجحة إلى حد كبير إلى أن تمكنت الولايات المتحدة من إيقاف التقدم غير المرغوب فيه وإرجاعه إلى الوراء في أواسط الثمانينيات. وما يلفت الأنظار بشكل صارخ أن جرى فجأة، بعد الانتصار الأمريكي في انتخابات ١٩٩٠، السماح بذكر هذه الحقائق، الآن وقد أزيل التهديد الموجه إلى الثروة والسلطة. وخلال كل هذا كانت أولويات الرأي المستنير تسطع واضحة في الأفق.

وإذا عدنا إلى مبادئ هيوم في الحكومة، نرى بوضوح أنها يجب أن تُصقل. صحيح، عندما تكون القوة مفقودة والعقوبات القياسية غير كافية، فإن من الضروري اللجوء إلى صناعة الموافقة. إن أهالي الديمقراطيات الغربية - أو في الأقل أولئك القادرين على الدفاع عن أنفسهم - هم خارج نطاق النيل منهم. أما الآخرون فهم أهداف مشروعة للقمع، والإرهاب الواسع النطاق أمر مناسب في العالم الثالث، ولو أن الضمير الليبرالي يضيف تحفظاً يقضي بأن يكون هذا الإرهاب فعالاً. والسياسي رجل الدولة، تمييزاً له عن المتعصب العقائدي، سيفهم أن وسائل العنف ينبغي أن تُستخدَم بطريقة مدروسة ومقدّرة بقدرها بحيث تكون كافية فقط لتحقيق الغايات المرغوب فيها.

خامساً: سلسلة الوسائل

يقضي المعيار النفعي بأن العنف لا يكون في مكانه الصحيح إلا حين لا يكون من الممكن السيطرة على الجمع الوضيع بطرق أخرى. وغالباً ما تكون هناك طرق أخرى. لدينا خبير آخر من خبراء التمرد المضاد يعمل في شركة راند، وهو يعبر عن إعجابه بـ «سهولة الانقياد النسبية عند الفلاحين الفقراء، وبالسُلطة الحازمة عند أصحاب الأراضي في المناطق (الاقطاعية) . . . حيث يستطيع مالك الأرض أن يؤثر تأثيراً كبيراً في سلوك مستأجري أراضيه ويشط بسهولة تصرفاتهم غير المنسجمة مع مصالحه الخاصة»^(٥٧). ولا يتطلب الأمر اللجوء إلى إجراءات أشد إلا حين تتزعزع سهولة الانقياد، ربما بواسطة قساوسة متطفلين.

من الخيارات التي لا ترقى إلى حد العنف المفضوح خيار القمع القانوني. كانت الولايات المتحدة مستعدة في كوستاريكا للتسامح مع الديمقراطية الاجتماعية. والسبب الرئيسي لهذا التجاهل الكريم هو أن الحركة العمالية مكتوبة وحقوق المستثمرين مصادرة كلياً. كان خوسه فيغوريز، مؤسس الديمقراطية في كوستاريكا نصيراً متفانياً للشركات الأمريكية الكبرى ولوكالة الاستخبارات المركزية، وقد اعتبرته وزارة الخارجية الأمريكية «أفضل وكالة للإعلان يمكن لشركة الفواكه المتحدة أن تعثر عليها في أمريكا اللاتينية». ولكن هذه الشخصية البارزة في ديمقراطية أمريكا الوسطى قد فقدت حظوتها في الثمانينيات وشُطب ذكرها كلياً في الصحافة الحرة، بالنظر إلى موقفها المنتقد لحرب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا

ولتحركات واشنطن لإعادة كوستا ريكا أيضاً إلى «رعيل أمريكا الوسطى» المفضل نموذجها. وحين توفي هذا الرجل في حزيران/ يونيو ١٩٩٠، نشرت جريدة نيويورك تايمز مقالاً افتتاحياً مشحوناً بالعواطف وتأييماً مطولاً يشيد بهذا «المقاتل من أجل الديمقراطية»، ولكنها حتى وهي تطري ذكره، فقد تحاشت الإشارة إلى تلك الانحرافات المزعجة.

في السنين السابقة، حين كان سلوك فيغوريز حسناً، أدرك الرجل أن الحزب الشيوعي الكوستاريكي حزب قوي على الخصوص بين العاملين في المزارع الكبرى وأنه يمثل تحدياً غير مقبول. لذلك قام باعتقال زعيم الحزب وأعلن أن الحزب غير قانوني وقمع أعضاءه. استمرت هذه السياسة طوال الستينيات وكانت السلطات تمنع التثبثات لإقامة حزب للطبقة العاملة. وقد أوضح فيغوريز هذه الأعمال بصراحة تامة فقال: «كان ذلك علامة على الضعف. وأنا أقر بأنه حين يكون المرء ضعيفاً نسبياً أمام قوة العدو، فإن من الضروري أن تكون لديه الشجاعة للاعتراف بذلك». وقد جرى تقبيل تلك الخطوات في الغرب على أنها تتفق مع المفهوم الليبرالي للديمقراطية، وهي في واقع الأمر شرط مسبق عملياً للتسامح الأمريكي مع «الاستثناء الكوستاريكي»^(٥٨).

بيد أن القمع القانوني لا يكون كافياً في بعض الأحيان؛ فالعدو الشعبي أقوى مما ينبغي. ولا بد من أن تُقرع نواقيس الخطر إذا هدد هذا العدو السيطرة التي تهيمن بها على النظام السياسي نخبة رجال الأعمال وأصحاب الأراضي والعناصر العسكرية التي تقدم إلى المصالح الأمريكية الاحترام اللائق بها. إن ظهور علامات على مثل هذا الانحراف يستدعي اتخاذ إجراءات أقوى. كانت هذه هي الحالة في السلفادور. فبعد القمع الشديد لأعمال اللاعنف «كانت الجماهير مع رجال العصابات» في أوائل ١٩٨٠ برأي خوسه نابليون دوارتي، الرئيس الصوري المفروض من الولايات المتحدة. ولمنع خطر القومية التي تتجاوب مع المطالب والضغط الشعبي كان من الضروري اللجوء إلى «حرب إبادة جماعية ضد سكان مدنيين لا حول لهم ولا طول»، على حد تعبير رئيس الأساقفة الذي خلف روميرو بعد اغتياله بأشهر قليلة. في هذه الأثناء أثنى دوارتي على الجيش لـ «خدماته الباسلة إلى جانب الشعب ضد التخريب» وذلك عند تنصيبه رئيساً مدنياً للطغمة العسكرية لتوفير غطاء لمشاركة الولايات المتحدة النشطة في المذبحة، ولكي يصبح الرئيس شخصية محترمة في الأوساط الغربية^(٥٩).

لخص الإطار الأعم نطاقاً الأب أغناصيو مارتين - بارو، وهو أحد القساوسة اليسوعيين الذين اغتيلوا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، وهو عالم معروف في علم النفس الاجتماعي،

(٥٨) انظر: «Letter from Lexington», Chomsky, Ibid., pp. 62ff, 111ff. and 263ff., and *Lies of Our Times* (July 1989), and Anthony Winson, *Coffee and Modern Costa Rican Democracy* (New York: St. Martin's Press, 1989), pp. 54-55.

(٥٩) انظر: Chomsky: *Turning the Tide*, pp. 106ff. and 109ff., and *Necessary Illusions*, pp. 78-79.

وجاء تلخيصه في كلمة ألقاها في كاليفورنيا عن «التأثير النفسية للإرهاب السياسي» قبل أشهر قلائل من اغتياله^(٦٠). وقد شدد على نقاط متعددة ذات علاقة بالموضوع، منها أولاً: إن أهم أشكال الإرهاب هو إرهاب الدولة - بمعنى «بث الرعب في نفوس السكان كلهم من خلال أعمال منظمة تقوم بها قوات الدولة». ثانياً: إن مثل هذا الإرهاب هو جزء جوهري من «مشروع سياسي - اجتماعي تفرضه الحكومة» مصمّم من أجل حاجات ذوي الامتيازات. ولغرض تطبيق هذا المشروع يجب إرهاب السكان بأجمعهم «وبث الرعب في نفوسهم بخوفٍ مستبطن فيها».

لم يشر مارتين - بارو، إلا تنوياً، إلى نقطة ثالثة وهي أهم النقاط بالنسبة إلى جمهور غربي من المستمعين: إن المشروع السياسي - الاجتماعي وإرهاب الدولة الذي يساعد في تطبيقه ليسا مقتصرين على السلفادور، بل هما من السيات الشائعة في ميادين الولايات المتحدة في العالم الثالث، وذلك لأسباب غائرة عميقاً في جذور الثقافة والمؤسسات والتخطيط السياسي في الغرب، وهي أسباب تتفق تماماً مع قيم الرأي المستنير. إن هذه العوامل الجوهرية تفسر ما هو أكثر من مصير السلفادور بكثير.

أشار مارتين - بارو في كلمته تلك إلى «حملة الإرهاب السياسي الواسعة» في السلفادور قبل عقد من الزمن، وهي التي أديرت بمبادرة من الولايات المتحدة ودعمها. وقال أيضاً: «منذ ١٩٨٤، ومع مجيء ما يسمى الحكومة الديمقراطية في السلفادور برئاسة دوارتي، تغيرت الأمور قليلاً في ظاهر الحال»، ولكنها في واقع الأمر «لم تتغير». فالتغيير الذي جرى هو وضع السكان المرعوبين أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الذهاب إلى الجبال والانضمام إلى صفوف الثوار، أو القبول - ظاهرياً في الأقل - بالبرامج التي تفرضها الحكومة. من ثم تناقص حجم القتول، وهذا تطور لا يلقى الكثير من الإطراء الذاتي على أنفسنا هنا في الولايات المتحدة لتأثيرنا الحميد في الأمر. أما سبب التناقص في رأي المتكلم فهو «تناقص الحاجة إلى أحداث استثنائية لأن الناس قد أزعجوا إلى أقصى درجات الرعب فشلت حركتهم تماماً».

ويظل الهدف باقياً دون تغيير: «إزالة المعارضة المهمة كلها والاحتجاج المهم كله». «إن الحرب القدرة لم تتوقف يوماً ما بصفقتها عنصراً جوهرياً في المشروع السياسي - الاجتماعي الذي تحاول الولايات المتحدة تحقيقه في السلفادور، حتى بعد إدخال الديمقراطية الشكلية فيها لإسباغ الشرعية على الحرب» في أعين الغرب. إن هذه الطرق قد نجحت «في حل المنظمات الجماهيرية الشعبية، إذ إن بقاء المنظمات غير المتعاطفة مع الحكومة أصبح بذاته مستحيلًا، وأن المتشددون الذين أزيحوا لم يكن أمامهم سوى الفرار إلى الأرياف أو اللجوء إلى العمل السري، أو التخلي عن النضال بعد أن خنقهم الإرهاب». «وبإضعاف قواعد التأييد للحركات

Ignacio Martín- Baró, «The Psychological Consequences of Political Terrorism», (٦٠) paper presented at: Symposium Sponsored by the Mental Health Committee of the Committee for Health Rights in Central America, Berkeley, California, 17 January 1989.

وقد وُفّر المؤتمر هذا ورقة مارتين - بارو.

الثورية في قطاعات السكان بأجمعها، . . . كانت الحرب القذرة ناجحة بلا ريب - وهو لعمرى نجاح رهيب، ولكنه نجاح على أية حال»^(٦١).

طوال ذلك العقد الزمني وبعد أن أقيمت «الديمقراطية» وإلى أمد غير قصير واصلت الكنيسة وجماعات حقوق الإنسان وصف ما تفعله قوات الأمن في «الديمقراطية الناشئة» بعلم تام وتعاون كامل من رعاتها الأمريكيين وكيفية فرضها على المجتمع السلفادوري نظاماً «من الرعب والفرع، وهو نتيجة الانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان الأساسية»، نظاماً يتميز بـ «الترهيب الجماعي والخوف المعمم على الناس من جهة، وبالقبول المستبطن بالرعب من جهة أخرى، وذلك بسبب الاستخدام اليومي والمتكرر لوسائل العنف. . . . والمجتمع يقبل على العموم ظهور الأجساد المشوهة بالتعذيب بين آونة وأخرى لأن حق الحياة الأساسي لا قيمة كبيرة له على الإطلاق بالنسبة إلى المجتمع» (نشرة سوكوورو جورديديكو، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥). ينطبق هذا التعليق الأخير كذلك على المشرفين على تلك العمليات كما أبرزه وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز بعد بضعة أشهر في عويله على الإرهاب عند إلقائه كلمة في وقت كانت الولايات المتحدة فيه تقصف ليبيا قصفاً إرهابياً فتقتل عدداً من المدنيين الأمر الذي أثار كثيراً من صيحات الاستحسان في بلادنا. لقد أعلن الوزير في كلمته تلك «أن النتائج في السلفادور شيء يمكن للأمريكيين كلهم أن يفخروا به» - في الأقل الأمريكيين الذين يستمتعون بمشهد الأجساد المذبذبة والأطفال الجياع والرعب والفرع والخوف المعمم على الناس^(٦٢).

في ورقة عن وسائل الاعلام الجماهيرية والرأي العام كان سيلقيها مارتين - بارو في مؤتمر دولي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، ويصادف بعد شهر من اغتياله، كتب ذلك القسيس يقول إن مشروع التمرد المضاد الأمريكي «لا يؤكد سوى على الأبعاد الشكلية للديمقراطية»، وأن وسائل الاعلام الجماهيرية يجب أن تُفهم بصفتها آلية لـ «الحرب النفسية». كانت الصحف المستقلة الصغيرة في السلفادور، وهي من صحف التيار العام ومناصرة لرجال الأعمال، ولكنها مع ذلك غير منضبطة كما يجب في نظر الحكام، قد عولج أمرها من قبل قوات الأمن قبل عقد من الزمان بالطريقة الفعالة المعتادة - الاختطاف والاغتيال والتدمير المادي، وتلك حوادث تعتبر عندنا آتفه من أن ينشر عنها. أما بالنسبة إلى الرأي العام، فإن ورقة مارتين - بارو غير المقروءة تأتي على ذكر دراسة بيّنت أن أقل من ٢٠ بالمئة من العمال والطبقة الوسطى الدنيا والفقراء يشعرون أنهم أحرار في التعبير عن آرائهم علناً، وكان الرقم

Ignacio Martín-Baró, «From Dirty War to Psychological War,» paper presented at: (٦١) The 21st Congress of the Interamerican Psychological Society, Havana, 1987.

Adrienne Aron, ed., *Flight, Exile, and Return* (San Francisco: Committee for Health Rights in Central America, 1988). وقد أعيد طبعها في: .

(٦٢) سوكوورو جورديديكو، التي عملت تحت سلطة أبرشية السلفادور، وقدمت ورقة الى الحلقة الدراسية حول التعذيب في أمريكا اللاتينية، في بوينس آيرس. وخطاب جورج شولتز في ١٤ نيسان/ ابريل ١٩٨٦. المزيد من التفاصيل، انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, pp. 69ff.

بالنسبة إلى الأغنياء أعلى إذ ارتفع إلى ٤٠ بالمئة - وهذا تكريم آخر لفعالية الإرهاب الحميدة، ونتيجة أخرى من النتائج «التي يمكن الأمريكيين كلهم أن يفخروا بها»^(١٦).

يتضح استمرار السياسة الأمريكية جيداً من سجل فوج أتلاكاتل «وجنوده أطاعوا إطاعة المحترفين العمياء وأمر ضباطهم بقتل اليسوعيين دون أي انفعال»، وهذا ما قالته منظمة الراصد للأمريكتين بمناسبة الذكرى العاشرة لاغتيال رئيس الأساقفة روميرو، ومضت المنظمة تستعرض بعض الانجازات التي قام بها هذا الفوج من صفوة الجنود، وهو «فوج أسسته الولايات المتحدة وقامت بتدريبه وتجهيزه». لقد شكل في آذار/ مارس ١٩٨١ حين أرسل خمسة عشر خبيراً من المختصين بالتمرد المضاد من مدرسة القوات الخاصة للجيش الأمريكي إلى السلفادور. ومنذ البداية «انهمك الفوج بقتل عدد كبير من المدنيين». وقد وصف أحد الأساتذة في مدرسة الأمريكتين التابعة للجيش الأمريكي في مدينة فورت بينغ في ولاية جورجيا جنود هذا الفوج بأنهم «على درجة كبيرة من الشراسة»، وقال: «واجهنا دائماً صعوبة في جعلهم يأخذون الأسرى بدلاً من أخذ الأذان». وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، اشترك الفوج في عملية قتل فيها مئات المدنيين في عريضة من القتل والاعتصاب والحرق - بلغ عدد الضحايا أكثر من ألف بتقدير مكتب العون القانوني التابع للكنيسة. ثم اشترك في ما بعد في قصف القرى وقتل المئات من المدنيين برميهم بالرصاص أو بإغراقهم أو بغير ذلك من الأساليب، وكانت الغالبية من النساء والأطفال والشيوخ. كان هذا هو النمط المنتظم للحرب الخاصة في السلفادور منذ العملية العسكرية الكبرى الأولى في أيار/ مايو ١٩٨٠ حين قتل ستمئة من المدنيين وشوهت جثثهم في ريو سومبول في عملية مشتركة من جيشي السلفادور وهندوراس، وهي مذبحه كشفت النقاب عنها مصادر الكنيسة ومحققو حقوق الإنسان والصحافة الأجنبية، إنما ليس وسائل الإعلام الأمريكية التي لها أيضاً عملها في الحرب النفسية^(١٧).

في رسالة بعثت بها لجنة القانونيين لحقوق الإنسان إلى وزير الدفاع الأمريكي تشيني، زعمت فيها أن قتلة اليسوعيين قد دُرِّبوا من قبل القوات الخاصة الأمريكية واستمر تدريبهم إلى ما قبل ثلاثة أيام من وقوع الاغتيالات. وزعم الأب خون دي كورتينا، عميد الهندسة في الجامعة اليسوعية في السلفادور حيث قتل القساوسة، أن المدربين العسكريين الأمريكيين كانوا هم أنفسهم الجنود الأمريكيين الذين انحصروا في فندق في سان سلفادور بعد بضعة أيام من الحادث في واقعة أعلن عنها على نطاق واسع. في السنين السابقة حدثت مذابح أسوأ

(١٦) مقتطفات من: Ignacio Martín-Baró, «Mass Media and Public Opinion in El Salvador», *Interamerican Public Opinion Report* (January 1990).

Chomsky, *Ibid.*, pp. 41-42. حول الدمار الذي لحق بالإعلام السلفادوري، ورد الفعل هنا، انظر: Americas Watch, «A Year of Reckoning».

(١٧)

Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There, and Turning the Tide*. انظر: ريو سومبول، انظر: *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There, and Turning the Tide*.

من هذه قام بها فوج أتلاكاتل حين كان هذا الفوج قريب عهدٍ بالتدريب الأمريكي^(٦٥).

وقد ورد وصف لطبيعة تدريب الجيش السلفادوري على لسان أحد المهاربين الذي حصل على حق اللجوء السياسي في تكساس في تموز/ يوليو ١٩٩٠ بعد أن رفض قاضي الهجرة طلب وزارة الخارجية الأمريكية عدم منحه هذا الحق وإعادته إلى السلفادور. قال هذا المهارب الذي حجت اسمه المحكمة، إن الأغنياء في هذه «الديمقراطية الناشئة» مُعقَّون من التجنيد؛ أما الذين يجندون فهم شباب يقبض عليهم بالجملة في أحياء الفقراء ومعسكرات اللاجئين. وأضاف أن المجندين يجبرون على قتل الكلاب والنسور وذلك بعض رقابهم بأسنانهم وجزر رقابهم جزراً، وأن عليهم أن يراقبوا الجنود وهم يعذبون ويقتلون المنشقين المشتبه بهم وذلك بانتزاع أطرافهم وقطع رؤوسهم وتمزيق أجسادهم إرباً إرباً «كما لو أن الجسد لعبة، فهم يلعبون بالذراعين للتسلية»، أو بالتجويع والتعذيب حتى الموت. كان يقال للمجندين إنهم سيكلفون بمهمات مشابهة، وإن تعذيب البشر والحيوانات «يزيدهم رجولة وشجاعة»^(٦٦).

وفي حالة أخرى حديثة العهد، شهد سيزار فيلمان خويما مارتينيز، وهو باعترافه عضو في إحدى كتائب الموت السلفادورية المرتبطة بفوج أتلاكاتل، فتحدّث عن تجربته المباشرة في إرهاب الدولة، وقدم معلومات مفصلة عن عمليات القتل بالتواطؤ مع خبراء الاستخبارات الأمريكيين والحكومة على أعلى مستوى، ومن ضمن هذه المعلومات أدلة ذات صلة وثيقة جداً بمقتل القساوسة اليسوعيين. أيد هذه الشهادة شريك للشاهد كان قد هرب أيضاً، وقد قدّم مزاعمه إلى لجنة مكسيكية لحقوق الإنسان. أما إدارة بوش فقد باشرت بعد زعمها أولاً بأنها ستحقق في أقوال مارتينيز، ببذل ما بوسعها من جهد لإسكانه وإعادته إلى السلفادور ليواجه احتمال الموت رغم مناشدات منظمات حقوق الإنسان والكونغرس الداعية إلى حمايته وإلى سماع شهادته. كانت المعاملة التي لقيها الشهود الرئيسيون لاغتيال اليسوعيين مشابهة في هذه الحالة^(٦٧).

(٦٥) رسالة لجنة المحامين للدفاع عن حقوق الإنسان في ٢٠ نيسان/ ابريل إلى وزير الدفاع ريتشارد

شيني.

El Salvador on Line (ESOL) (Washington), 30/4/1990; Alexander Cockburn in: *Nation*, 14/5/1990, and Father de Cortina in: *Cape Codder* (Orleans, MA), 1/5/1990.

Robert Kahn in: *Pacific News Service*, 9-13/7/1990, and Mary Cabezas in: *Guardian* (٦٦) (London) (1 August 1990).

News and Analysis (Council on Hemispheric Affairs (COHA)), 21/6/1990; Andrew (٦٧) Blake in: *Boston Globe*: 12/7/1990 and 16/3/1990; Lawrence Ross in: *San Francisco Chronicle* (12 July 1990), and Alexander Cockburn and Richard McKerrow in: *In These Times*, 1/8/1990.

شهادة مارتينيز في ١٨ آب/ اغسطس ١٩٨٩، مفضلة أعمال فصائل الموت التي اشترك فيها شخصياً، وهي متوفرة لدى: Marin Interfaith Task Force on Central America, 25 Buena Vista, Mill Valley CA 94941. حول رد الفعل الأولي لإفشاءات مارتينيز، قبل اغتيال اليسوعيين، انظر:

Chomsky, *Deterring Democracy*, chap. 9, pp. 292ff.

وعُلقت قضية مارتينيز أثناء الكتابة.

هذا ويلاحظ أن المعاملة التي لقيها المثقفون اليسوعيون القتل أنفسهم لم تكن مختلفة حقاً. لقد لقي مقتلهم والتحقيق القضائي (على ما هو عليه) اهتماماً، ولكن ما قاله هذا التحقيق لم يلقَ أي اهتمام. لن يجد المرء بشأن هذا إلا القليل، حتى وإن كان اكتشافه لا يحتاج إلى مبادرة. مثلاً، في مؤتمر آب/ اغسطس ١٩٩٠ لرابطة علم النفس الأمريكية في بوسطن عُقدت سلسلة من الندوات والمناظرات عن أعمال الأب مارتين - بارو، وقد أذيع في إحداها شريط الفيديو عن كلمته التي ألقاها في كاليفورنيا قبيل اغتياله. غطت جريدة بوسطن غلوب هذا المؤتمر باستثناء تلك الجلسات. ففي اليوم الذي عقدت فيه فضلت الجريدة أن تنشر ورقة عن ملامح وجوه الذكور الجذابة للنساء^(١٨). الأهم فالهم، على أية حال.

حين سجن أنطونيو غرامشي بعد استيلاء الفاشيست على الحكم في إيطاليا، أوجزت الحكومة قضيتها بالقول: «يجب علينا أن نوقف هذا العقل عن العمل مدة عشرين سنة»^(١٩). والمفضلون الحاليون لدينا لا يتركون إلا أقل من هذا للمصادقة: فالعقول يجب أن توقف عن العمل إلى الأبد، ونحن نوافق على أن أفكارهم بشأن أمورٍ كارهاب الدولة يُستحسن ألا تُسمع.

إن نتائج التدريب العسكري الأمريكي مبنية بإسهاب في التوثيق الذي أجرته جماعات حقوق الإنسان والكنيسة السلفادورية. وقد وصفها وصفاً قارساً الأب دانييل سانتياغو، وهو قسيس كاثوليكي يعمل في السلفادور، في صحيفة أمريكا اليسوعية. روى هذا القسيس قصة امرأة فلاحه عادت إلى بيتها ذات يوم فوجدت أمها وأختها وأطفالها الثلاثة جلوساً حول المائدة، وقد وضع الرأس المقطوع العائد إلى كل منهم على المائدة بعناية أمام جسده ورُتبت اليدان فوق الرأس على نحوٍ «كأن كل جسدٍ كان يضرب رأسه بيديه». وقد وجد المعتالون، وهم من الحرس القومي السلفادوري، صعوبة في تثبيت رأس أحد الأطفال الثلاثة البالغ من العمر ثمانية عشر شهراً في مكانه، فدقوا اليدين على الرأس بالمسامير. وقد عرضت في وسط المائدة بذوق رفيع طاسة بلاستيكية كبيرة مليئة بالدماء^(٢٠).

ولكي نضرب مثلاً واحداً آخر فقط، وهو بحد ذاته مثل صارخ نظراً للظروف، نعود إلى الورا إلى كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، حين أكملت الولايات المتحدة تقويض اتفاقات السلام لأمريكا الوسطى فاستثنت عملاءها القتلة من النصوص التي تدعو إلى «العدالة والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وضمان عدم انتهاك أشكال الحياة والحرية كافة». ما إن سجّل هذا النجاح الساخر حتى عثر على جثث رجلين وصبيٍّ في موقع معروف

Boston Globe, 14/8/1990.

(١٨)

Giorgio Amendola, *Storia del Partito Comunista Italiano* (Roma: Editori Riuniti, (١٩) 1979), p. 142, and Graig Kelly, «The Anti-Fascist Resistance and the Shift in Political-Cultural Strategy of the Italian Communist Party, 1936-1948.» (Ph. D. Dissertation, UCLA, 1984), p. 10.

Daniel Santiago, «The Aesthetics of Terror, the Hermeneutics of Death,» *America*, (٧٠) 24/3/1990.

ترمي فيه كتاب الموت ضحاياها، وكان الثلاثة معصوبي الأعين وأيديهم مربوطة خلف ظهورهم وآثار التعذيب ظاهرة عليهم. وذكرت لجنة حقوق الإنسان غير الحكومية، التي واصلت عملها رغم اغتيال مؤسسها ومديرها، أنه تم العثور على ثلاث عشرة جثة في الأسبوعين السابقين وعلى أغلبها آثار التعذيب، ومن ضمنها امرأتان علقتا إلى شجرة من شعورهما وقد قطعت أنداؤهما وصبح وجهاهما بالأحمر. وجاء ذكر هذا الخبر غفلاً عن اسم المخبر خوفاً من إرهاب الدولة. لم يغب عن أحد رؤية العلامات التقليدية لكتائب الموت. وقد تناقلت هذه المعلومات وكالات الرق ونشرت في موقع الصدارة في كندا، ولكنها لم تنشر في الصحافة القومية في الولايات المتحدة^(٧١).

كتب الأب سانتياغو يقول إن هذه المشاهد الشيعة التي يروها إنما صممت من قبل القوات المسلحة لغرض الترهيب.

لا يقتل الناس من قبل كتائب الموت في السلفادور ويكتفى بقتلهم فقط - فرؤوسهم تقطع ثم تعلق على أوتاد لتأشير حدود الأراضي. ولا تفر بطون الرجال من قبل شرطة الخزانة السلفادورية ويكتفى ببقائها فقط، فأعضاؤهم التناسلية تقطع وتغشى بها أفواههم. ولا تعتصب نساء السلفادور من قبل الحرس القومي ويكتفى باغتصابهن فقط، فأرحامهن تنزع من أجسادهن وتغشى بها وجوههن. ولا يكفي قتل الأطفال، إنهم يجرون جراً على الأسلاك الشائكة حتى تساقط لحومهم عن عظامهم والآباء والأمهات يجرون على مشاهدة ما يجري... إن جماليات الإرهاب في السلفادور هي جماليات دينية.

والنية هي إخضاع الفرد كلياً بشكل مضمون لمصالح الوطن، لذلك تسمى كتائب الموت أحياناً «جيش الخلاص الوطني» من قبل حزب أرينا الحاكم، وأعضاء هذا الحزب (ومن ضمنهم رئيس الجمهورية كرسيتياني) يقسمون بالدم قسم الولاء لـ «الزعيم مدى الحياة» روبرتو أوبيسون.

إن القوات المسلحة «تغرف المجندين غرقاً» من عمر الثالثة عشرة وتتفهم عقائدياً بطقوس مأخوذة من قوات الحرس النازي، بما في ذلك القسوة والاعتصاب حتى يكونوا مهياين للقتل بمضاعفات جنسية، وكان القتل طقس من الطقوس الدينية. إن قصص التدريب «ليست حكايات خيالية»؛ إنها تتأكد بالبرهان القاطع المتمثل بالجثث والأجساد المشوهة وبالرؤوس المهشمة يتناثر منها الدماغ، وبالشهود العيان. إن هذا «القتل الماسوشي السادي يولد الرعب»، و«الرعب يولد السلبية في وجه القمع. إن السكان السليبين تسهل السيطرة عليهم»، فيكون هناك الكثير من العمال الخائعين الذين يسهل انقيادهم، ولا تكون هناك شكاوى، ويكون من الممكن متابعة المشروع السياسي - الاجتماعي بريادة جاش.

ويذكرنا الأب سانتياغو بأن موجة العنف الحالية ما هي إلا رد فعل لمحاولات الكنيسة

Toronto Globe and Mail, 3/2/1988, and Associated Press, 2 and 3/2/1988.

(٧١)

لمزيد من التفاصيل حول هذه القضايا وغيرها، انظر مقالة شومسكي في: Z Magazine (March 1988).

تنظيم الفقراء في السبعينيات. فقد تصاعد إرهاب الدولة عندما بدأت الكنيسة بتأليف جمعيات فلاحية ومجموعات للعون الذاتي، التي أخذت تنتشر هي والمنظمات الشعبية الأخرى كما كتب لارس شولتز، «انتشار النار في الهشيم في مجتمعات أمريكا اللاتينية». أما أن تتجه الولايات المتحدة في الحال إلى القمع الجماعي بالتعاون مع النخب المحلية، فهو أمر لا يدهش إلا الذين يتجاهلون عمداً التاريخ وسجل التخطيط^(٧٢).

قال الأب أغناسيو إلاكوريا، مدير الجامعة اليسوعية قبل اغتياله مع الأب مارتين - بارو، يصف السلفادور بأنها «حقيقة واقعة ممزقة، ومصابة بجرح ميث». كان هذا الرجل صديقاً مقرباً من رئيس الأساقفة روميرو، وكان معه حين كتب رسالته إلى الرئيس كارتر يناشده فيها سحب المساعدات عن الطغمة العسكرية، ولكنَّ عبثاً. كان رئيس الأساقفة قد أخبر الأب إلاكوريا أن الذي دفعه إلى كتابة رسالته «هو المفهوم الجديد للحرب الخاصة، وتتضمن التصفية بالقتل لأي سعي تقوم به المنظمات الشعبية بزعم الشيوعية أو الإرهاب...»^(٧٣). والحرب الخاصة - سواء سميت بالتمرد المضاد أو النزاع غير المكثف أو ما أشبه ذلك من معسول الكلمات - ما هي إلا إرهاب دولي، وكان هذا الإرهاب من أميدٍ طويل هو سياسة الولايات المتحدة الرسمية، وسلاح في الترسانة المستخدمة من أجل المشروع السياسي - الاجتماعي الأوسع نطاقاً.

يصدق هذا كذلك على غواتيمالا المجاورة. فقد كتب الباحثة بيروغليخيزيز، وهو من أمريكا اللاتينية، يقول: يكفي في «ثقافة الخوف» التقليدية وجود القمع الشرس لفرض الأمن والنظام؛ «فكما وصم الهندي الأحمر بأنه وحش مفترس لتبرير استغلاله نجد أن الذين يسعون إلى الإصلاح الاجتماعي يوصمون بأنهم شيوعيون لتبرير اضطهادهم». إن العقد الممتد من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٤ كان انطلاقةً فذاً، تميَّز «بالديمقراطية السياسية وبالنفوذ الشيوعي القوي في إدارة الرئيس أربينز (١٩٥١ - ١٩٥٤) وبالإصلاح الزراعي لهذا الرئيس» - «سنواتٍ من ربيعٍ في بلاد الاستبداد الأزلي»، على حد كلمات أحد الشعراء من غواتيمالا. لقد تلقى نصف مليون نسمة من الناس أراضٍ هم بأمس الحاجة إليها، وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ القطر «يعطى فيها الهنود أرضاً بدلاً من نزعها عنهم غصباً»:

إن ربحاً جديدة تعصف في أرياف غواتيمالا. وثقافة الخوف تتحلّ قبضتها على جماهير السكان في البلاد. ولها تلاشي في المستقبل المنظور فيُنظر إليها كأنها كابوس متناهٍ في الأفق.

لقد اعتبرت السفارة الأمريكية أن زعماء الحزب الشيوعي هم الاستثناء الوحيد من الفساد والارتشاء والطموح. وعلّق أحد موظفي السفارة قائلاً «لقد كانوا نزهين مستقيمين

Lars Schoultz, *National Security and United States Policy Toward Latin America* (٧٢) (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987). pp. 88ff.

Ellacuría, «The UCA Regarding the Doctorate Given to Monsignor Romero.» (٧٣) (March 1985).

Envío (January 1990).

وقد أعيد طبعها في الصحيفة اليسوعية النيكاراغوية:

جداً وملتزمين جداً والوحيدين المكرسين للعمل الشاق. وكانت هذه هي المأساة. فقد كانوا ألد أعدائنا». فتطلب الأمر إزاحتهم، هم والإصلاحات التي عاونوا على تطبيقها.

واستعيد الكابوس في انقلاب نظّمته وكالة الاستخبارات المركزية بالتعاون مع ضباط غواتيماليين خانوا بلادهم خوفاً من القوة العظمى في المنطقة، كما يستتج غليخيز. إن نظام الإرهاب والتعذيب والاختفاء إنما يديمه دعم الولايات المتحدة المنتظم، وقد بلغ هذا النظام ذروته في أواخر الستينيات بمشاركة مباشرة من الحكومة الأمريكية. وإذا أخذ الإرهاب يحفّ قليلاً ظهرت «موجة متصاعدة من الوعي السياسي»، برعاية الكنيسة إلى حدٍ كبير. واستفز هذا رد الفعل المعتاد: «فقد شدد الجيش من الإرهاب وأخذ بقتل زعماء التعاونيات ومدربي اللغات وقادة المجتمع ومنظمي الفئات المتغلخلة بين الناس» - على السنة المتبعة في السلفادور ونيكاراغوا. وبحلول أوائل الثمانينات بلغ الإرهاب مستوى المذبحة بالجملة في الهضاب التي يقطنها الهنود. ولم تكن إدارة ريفان معنية في كل هذا فحسب، بل كانت متحمسة لإنجازات أصدقائها.

ولتذكر أن الجنرالات الغواتيماليين هم معتدلون ويطبقون المعيار النفعي. يقول غليخيز: حين هرب الهنود إلى الجبال طلباً للنجاة لم يطل بقاؤهم هناك لعدم استطاعتهم تحمّل الظروف القاسية فأخذوا يعودون وهم يسألون المغفرة، «فكان الجيش كريماً، إذ لم يعد يقتل المشفعين إلا بين حين وحين للتذكرة».

وعندما استعيد النظام مرة أخرى قبل الجنرالات نصيحة الولايات المتحدة فأقاموا مظهراً ديمقراطياً يواصل من ورائه حلفاؤهم في زمرة القلة الحاكمة ممارسة الحكم. إن الإرهاب ذاته الذي سيطر على الكنيسة أسكت كذلك الدعوة إلى الإصلاح؛ يقول غليخيز: «نادرٌ هو الغواتيمالي الذي يفصح عن معتقداته السياسية». فالفلاحون يقولون إنهم لن يؤيدوا دعاء الإصلاح الزراعي لأنهم «لا يريدون المشاكل» من الجيش. قال أحدهم لأحد علماء الأجناس «علّمنا أربينز كيف نبيّ بيتاً ولكنه لم يعلمنا كيف نجعله قوياً، فما إن هبّت الريح حتى سقط على رؤوسنا». إن الديمقراطية في النموذج المفضل لا يقدر لها أن تواجه أي تهديد شعبي في هذه الظروف^(٧٤).

كانت المشكلة الأساسية في «سنوات الربيع» هي الإصراف في الحرية والديمقراطية. وقد قالت وكالة الاستخبارات المركزية محذرة في ١٩٥٢ «إن السياسات الراديكالية والقومية للحكومة قد كسبت التأييد أو الموافقة من جميع الغواتيماليين تقريباً»، وكانت تلك علامة على ما دعت الوكالة المذكورة في ما بعد «المستوى المتدنّي لقابليتهم الفكرية» (انظر ما سبق). والأدهى من هذا والأمر أن الحكومة باشرت بـ «تعبئة الفلاحين الذين كانوا فاترين سياسياً حتى ذلك الحين، وأنها كانت تخلق دعماً جماهيرياً للنظام القائم». إنها كانت تمضي قدماً بهذه

Piero Gleijeses, *Politics and Culture in Guatemala* (Michigan: [n.pb.], 1988).

(٧٤)

برعاية وزارة الخارجية.

الأهداف بواسطة تنظيم العمال والاصلاح الزراعي وغيره من الاصلاحات الاجتماعية والسياسات القومية «التي تتهاى مع الثورة الغواتيمالية لعام ١٩٤٤». كانت الثورة قد أثار «حركة وطنية قوية لتحرير غواتيمالا من الدكتاتورية العسكرية والتخلف الاجتماعي والاستعمار الاقتصادي الذي كان النمط السائد في الماضي، وأوحت بالولاء وتوافقت مع المصلحة الذاتية للغواتيماليين من ذوي الإدراك السياسي». وقد قدمت البرامج الديمقراطية الحكومية إلى الجمهور وسيلة للاشتراك في تحقيق هذه الأهداف، وهي تتناقض تماماً مع مصالح القلة الحاكمة ومصالح رجال الأعمال الأمريكيين في شتى المجالات ومن ضمنها الزراعة. وبعد أن أعيدت الأمور إلى وضعها المعتاد بانقلاب وكالة الاستخبارات المركزية، ذكر تقرير سري لاستخبارات وزارة الخارجية الأمريكية أن الزعامة الديمقراطية التي أطيح بها لحسن الحظ «كانت تصرّ على الإبقاء على نظام سياسي مفتوح»، وبهذا سمحت للشيوخين بـ «توسيع عملياتهم وبإثارة الإعجاب لدى قطاعات مختلفة من السكان». لم يستطع لا العساكر ولا «السياسيون الذين يخدمون أنفسهم» أن يتغلبوا على هذا النقص الذي تلافاه الانقلاب في نهاية الأمر^(٧٥).

ومرة أخرى وجدت الولايات المتحدة نفسها في الوضع المألوف: ضعيفة سياسياً ولكنها قوية عسكرياً واقتصادياً. والخيارات السياسية تتبع هذا الوضع بطبيعة الحال.

كان مسؤولو الحكومة الأمريكية ينعون دائماً على أقطار أمريكا اللاتينية أنها ليست قمعية بما فيه الكفاية - إنها مفتوحة أكثر مما ينبغي، ملتزمة بالحرية المدنية أكثر مما ينبغي، غير مستعدة لفرض قيود كافية على السفر ونشر المعلومات، ومترددة على العموم في التمسك بالمقاييس الاجتماعية والسياسية السائدة في الولايات المتحدة، وبذلك تتيح المجال لظروف يمكن فيها الانشقاق أن يزدهر وأن يصل إلى جمهرة شعبية^(٧٦).

ففي الولايات المتحدة نجد حتى الجماعات الصغيرة جداً تتعرض لقمع شديد إذا اعتبرت أن إمكانيتها في الامتداد أكبر مما ينبغي. وفي خلال الحملة التي شنتها الشرطة السياسية القومية ضد الفهود السود - وتضمنت الاغتيال، وإثارة الاضطرابات في الأحياء المغلقة (الغيتو) ووسائل أخرى متنوعة - قَدَّر مكتب التحقيقات الفدرالي عدد «الأعضاء الأساسيين» للمنظمة المستهدفة بثمائة عضو فقط، ولكنها أضافت وهي تعبر عن شوْهمها «ان استطلاعاً حديثاً للرأي يشير إلى أن ٢٥ بالمائة تقريباً من السكان السود يحترمون حزب الفهود السود كثيراً، وضمنهم ٤٣ بالمائة من السود دون سن الحادية والعشرين». وقد باشرت الوكالات القمعية التابعة للدولة بحملة من العنف والتشيت لكى تضمن عدم نجاح الفهود في التنظيم كقوة اجتماعية أو سياسية مهمة - فنجحت في ذلك نجاحاً كبيراً بعد أن أهلكت

(٧٥) انظر: Chomsky: *Necessary Illusions*, pp. 263ff., and *The Culture of Terrorism*, p. 127.

(٧٦) المصادر نفسها. لمزيد من الأمثلة، انظر: Noam Chomsky: *On Power and Ideology* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), pp. 22ff., and *Necessary Illusions*, pp. 67-68, appendix V, section 1.

القسم الأعظم من الأعضاء وأخذ الباقون منهم يدمرون أنفسهم. كانت عمليات مكتب التحقيقات الفدرالي في السنوات ذاتها التي تستهدف اليسار الجديد بأسره مدفوعة بدوافع مشابهة. ويحذر تقرير الاستخبارات السري المشار إليه آنفاً من أن «حركة الشباب المتمرد المعروفة بـ«اليسار الجديد»، وتضم عدداً كبيراً من تلاميذ الكليات وتؤثر فيهم، صار لها أثر خطير على المجتمع المعاصر مع إمكانية لإثارة خصام داخلي خطير». إن اليسار الجديد له «أهداف ثورية» وهو «يتساهى مع الماركسية - اللينينية». وقد حاولت الحركة «التسلل إلى صفوف العمال وتحويلهم إلى الراديكالية»، وبعد أن فشلت في «تخريب وسائل الاعلام الجماهيرية والسيطرة عليها» أسست «شبكة واسعة من النشرات السرية، فكانت هذه الشبكة تخدم غرضاً مزدوجاً كشبكة اتصالات داخلية وأداة للدعاية الخارجية». لذا، فإنها تمثل تهديداً لـ«القطاع المدني من مجتمعاتنا»، وهو تهديد يجب احتواؤه من قبل جهاز أمن الدولة^(٧٧).

الحرية شيء رائع، ولكن ضمن حدود.

تكون الخيارات التكتيكية في الساحة الدولية محدودة تحديداً ضيقاً بالولازم المؤسسية الجوهريّة. والمواقف في هذا المضمار ليست ثابتة أبداً. وهكذا نجد هنري كيسنجر من الحماة بشأن الصين عندما اتفق مع ريتشارد نكسون على أن السياسة المتشددة لم تعد مجدية وأن اللجوء إلى إجراءات أخرى قد يستدرج الصين إلى منظومة عالمية تهيمن عليها الولايات المتحدة. في الوقت عينه كان كيسنجر من الصقور بشأن الشرق الأوسط، فدعم رفض إسرائيل القبول بمعاهدة سلام شاملة عرضتها مصر والأردن في أوائل ١٩٧١، وأوقف تحركات وزارة الخارجية نحو حل دبلوماسي للنزاع العربي - الاسرائيلي، فأسس سياسة لا تزال سائدة وهي توضيح كثيراً مما يحدث في تلك المنطقة اليوم^(٧٨). أما خلفه زيبغنيو بريجنسكي فذو سجل كأحد الصقور المتطرفين، ولكنه في أزمة ١٩٩٠ في الخليج، عارض بشدة المفهوم الاستراتيجي لإدارة بوش وانضم إلى الذين حثوا على الاعتماد على العقوبات دون السعي إلى نصر من خلال التهديد بالقوة العسكرية أو استخدامها بما تتمخض عنه من نتائج محتملة بالنسبة إلى المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وما وراءه. هناك أمثلة متعددة أخرى.

يمكننا أن نتعلم الكثير من النظر إلى سلسلة الخيارات. ولنتقصر على أمريكا اللاتينية وحدها وننظر في الجهود التي بذلت لتصفية نظام ألندي في تشيلي. كانت هناك عمليتان

Special Report of Interagency Committee on Intelligence (Ad Hoc).

(٧٧)

أعدّه الرئيس ج. ادغار هوفر، مع مديري CIA, DIA, NSA، وقد أعدوه للرئيس، في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٧٠، ووسموه بعبارة «سري للغاية». وقد نشرت لاحقاً نسخة مراقبة. الاقتباسات من الكتاب السابع،

Summary of Internal Security Threat.

ج ١:

لزيد من النقاش الشامل، انظر مقدمة شومسكي في: Nelson Blackstock, ed., *COINTELPRO: The FBI's Secret War on Political Freedom* (New York: Vintage Books, 1976), and Kenneth O'Reilly, *Racial Matters* (New York: Free Press; London: Macmillan, 1989).

Chomsky, *Deterring Democracy*, chap. 1, note (85).

(٧٨) انظر المراجع في:

متوازيتان: المسار (٢)، وهو الخط المتشدد، ويهدف إلى انقلاب عسكري. وقد اخفي هذا عن السفير ادوارد كوري، وهو ليرالي من أنصار كينيدي، وكانت مهمته تنفيذ المسار (١)، وهو الخط اللين؛ أي، وعلى لسان كوري نفسه، «القيام بكل ما في قدرتنا للوصول بتشيلي والتشيليين إلى أقصى درجات الحرمان والفاقة، وهي سياسة مصممة من أمد بعيد للتصعيد من السمات القاسية للمجتمع الشيوعي في تشيلي». كان الخط اللين عبارة عن امتداد لمجهود وكالة الاستخبارات المركزية طويل الأجل للسيطرة على الديمقراطية التشيلية. ومن المؤشرات على هذا الجهد أن الوكالة المذكورة أنفقت في انتخابات ١٩٦٤ بالنسبة إلى الناخب التشيلي الواحد ضعف مجموع ما أنفق بالنسبة إلى الناخب الواحد من قبل الحزبين معاً في انتخابات الولايات المتحدة في السنة ذاتها، وذلك لغرض الحيلولة دون فوز الندي^(٧٣). كذلك الحال بالنسبة إلى قضية كوبا، فقد خططت إدارة أيزنهاور لهجوم مباشر، في حين أن نائب الرئيس نكسون التزم بالخط اللين في نقاش سري جرى في حزيران/ يونيو ١٩٦٠، وكان قد عبر عن قلقه إذ أنه، نظراً لما جاء في مذكرة لوكالة الاستخبارات المركزية، «لم يتدهور الوضع الاقتصادي في كوبا كثيراً منذ الإطاحة ببياتيسا»، وحث على اتخاذ إجراءات معينة لوضع «ضغط اقتصادي أكبر على كوبا»^(٧٤).

لنأخذ حالة أخرى تعلمنا الكثير: في ١٩٤٩ شخّصت وكالة الاستخبارات المركزية «منطقتين من مناطق عدم الاستقرار» في أمريكا اللاتينية - بوليفيا وغواتيمالا^(٧٥). اتبعت إدارة أيزنهاور الخط المتشدد للإطاحة بالديمقراطية الرأسمالية في غواتيمالا، ولكنها اختارت الخط اللين بشأن ثورة بوليفية كانت تحظى بتأييد الحزب الشيوعي وعمال المناجم الصفيح الراديكاليين، وأدت إلى مصادرة الأموال، وحتى إلى «الإثارة الإجرامية للهنود في المزارع والمناجم»، ودعت إلى عقد مؤتمر لأنصار السلام، كما أنذر بذلك أحد رؤساء الأساقفة اليمينيين. وتوصّل البيت الأبيض إلى أن الخطة المثلّي هي دعم أقل العناصر راديكالية، على أمل أن الضغوط الأمريكية، بما في ذلك الهيمنة على سوق الصفيح، ستؤدي إلى السيطرة على التطورات غير المرغوب فيها. وقال وزير الخارجية جون فوستر دالاس إن هذه ستكون أفضل طريقة لاحتواء «العدوى الشيوعية في أمريكا الجنوبية». واتباعاً للخطوط السياسية المرشدة التي جرى عليها العمل؛ تولت الولايات المتحدة السيطرة على القوة العسكرية البوليفية وجهّزتها بالأسلحة الحديثة، وأرسلت مئات الضباط إلى «مدرسة الانقلابات» في بنما وغيرها. وسرعان ما خضعت بوليفيا للنقوذ والسيطرة الأمريكيين. وبحلول ١٩٥٣، لاحظ مجلس الأمن القومي تحسناً في «مناخ الاستثمار الخاص»، بما في ذلك «اتفاقية لشركة أمريكية خاصة باستغلال منطقتين نفطيتين»^(٧٦).

Gregory F. Treverton, *Covert Action: The Limits of Intervention in the Postwar World* (New York: Basic Books, 1987), p. 18.

(٨٠) مذكرة إلى معاون رئيس شؤون الأمن القومي، ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٠. وهي مذكرة سرية.

United States, Central Intelligence Agency (CIA), *Review of the World Situation* (٨١) (17 August 1949).

= Bryce Wood, *The Dismantling of the Good Neighbour Policy* (Austin: University of (٨٢)

وقع انقلاب عسكري في ١٩٦٤. أما انقلاب ١٩٨٠ فقد جرى بمساعدة كلاوز باربي، الذي كان قد أرسل إلى بوليفيا بعد أن لم يعد من الممكن حمايته في فرنسا حيث كان يعمل تحت اشراف الولايات المتحدة لقمع المقاومة المناهضة للفاشية، كما كان يفعل في حكم النازيين. جاء في دراسة حديثة لمنظمة يونيسيف أن واحداً من كل ثلاثة أطفال بوليفيين يموتون في سنتهم الأولى، لذا ففي بوليفيا أدنى معدل للنمو السكاني في أمريكا اللاتينية مع أعلى معدل للولادات. وتقدر منظمة التغذية والزراعة العالمية أن متوسط استهلاك الفرد البوليفي هو ٧٨ بالمئة من الحد الأدنى من متطلبات السرعات الحرارية والبروتين، وأن أكثر من نصف الأطفال في بوليفيا يعانون سوء التغذية. ومن بين السكان القادرين على العمل هناك ٢٥ بالمئة منهم عاطلون و٤٥ بالمئة يعملون في «القطاع غير الرسمي» (مثلاً، التهريب والمخدرات). أما الوضع في غواتيمالا فقد سبق لنا أن استعرضناه^(٨٣).

ثمة نقاط متعددة تستحق الاهتمام. أولاً، كانت نتائج الخط المتشدد في غواتيمالا والخط اللين في بوليفيا متشابهة. ثانياً، كلا القرارين السياسيين كان ناجحاً في هدفه الرئيسي: احتواء «الجرثومة الشيوعية»، والتهديد الناجم عن «القومية المغالية». ثالثاً، كلتا السياستين كانت تعتبر صحيحة تماماً كما يمكننا أن نرى في حالة بوليفيا من فقدان التام للاهتمام بما حدث منذ ذلك الحين (باستثناء الكلفة المحتملة التي تقع على الولايات المتحدة بسبب عصابات المخدرات) وفي حالة غواتيمالا من التدخل الناجح في عهد كينيدي لمنع إجراء انتخابات ديمقراطية، ومن المشاركة المباشرة في حملات التمرد المضاد الفتاكة في عهد جونسون، وتوريد الأسلحة المتواصل إلى غواتيمالا خلال أواخر السبعينات (خلافًا للمدعيات الوهمية) والاعتماد على دولتنا المرتزقة اسرائيل للملء الفراغ حين تنفذ القيود التي يصدرها الكونغرس، والتأييد الأمريكي الحماشي الذي يذهب حتى إلى أبعد من السنة المذهلة لغواتيمالا في الثمانينات، والثناء على «الديمقراطية الناشئة» التي يتسامح معها الآن العسكر الحاكمون كوسيلة لإبتراز الأموال من الكونغرس. ولنا أن نقول إن هذه كانت «فصولاً حافلة بالفوضى» و«تخبطاً» (نجح في واقع الأمر في أهدافه الرئيسية)، ولا شيء أكثر من هذا (ستيفن كينزر)^(٨٤). رابعاً، إن الخط اللين والخط المتشدد قد تبناهما الأشخاص أنفسهم، في الوقت ذاته، الأمر الذي يكشف أن القضايا هي تكتيكية، ولا تنطوي على خروج عن المبدأ المشترك. كل هذا يمكن من تسليط نظرة ثاقبة على طبيعة السياسة وعلى الثقافة السياسية التي تتكون فيها السياسة.

تنطبق الطرق ذاتها بصورة عامة كما في القضايا التي بحثت وفي عدد آخر شبيه بها. إن

Texas Press, 1985), and National Security Council (NSC) 141/1, «Progress Report.» 23/7/1953. = Chomsky, *Turning the Tide*, pp. 198ff., and *Latinamerica Press* (Lima), 24/12/1987. (٨٣)
Stephen Kinzer in: *New York Times*, 10/1/1988. (٨٤)

كينزر | مطلع فعلاً على الوقائع، لكونه شارك في تأليف كتاب مهم حول الموضوع:

Stephen C. Schlesinger and Stephen Kinzer, *Bitter Fruit: The Untold Story of the American Coup in Guatemala* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1982).

المقال الرئيسي في الصحافة هو دائماً ان تخريب الديمقراطية إنما جرى القيام به دفاعاً عن النفس ضد التهديد السوفياتي؛ لم يكن لدينا من خيار، كما يوضح محرر مجلة فورين أفيرز (انظر ما سبق). ويقترَب جون لويس غاديس من هذا التفكير كثيراً حين يقول «إن النجاح المتزايد للأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية وشرق المتوسط والصين» أثار على نحو له ما يبرره «الشكوك بشأن سلوك الاتحاد السوفياتي»، وإن كانت شعبية تلك الأحزاب «إنما نشأت بالأساس من فعاليتها في المقاومة ضد المحور»^(٨٥). إن الجمع الوضيع هو المشكلة وينبغي تركيعه بوسائل أخرى إذا لم يمكن توجيه العمليات الديمقراطية على نحو صحيح.

سادساً: الغوغاء غير المدجّين

لا تنشأ معضلة هيوم عن الحكومة إلا إذا افترضنا وجوداً جوهرياً في الطبيعة البشرية يسميه باكونين «غريزة الحرية». والإخفاق في العمل وفق هذه الغريزة هو الذي أثار دهشة هيوم. وهذا الإخفاق ذاته هو الذي أوحى إلى روسو قوله الكلاسيكية التي تفجّع فيها على أن الناس يولدون أحراراً ولكنهم مكبلون بالاعلال في كل مكان، تغوهم أوهام المجتمع المدني الذي خلقه الأغنياء لضمان غنائهم المنهوبة. قد يتبنى البعض هذا الافتراض بصفته أحد «المعتقدات الطبيعية» التي توجه سلوكهم وتفكيرهم. وقد بذلت بعض الجهود لتأسيس غريزة الحرية في نظرية أساسية عن الطبيعة البشرية، وهي جهود لا تخلو من إثارة الاهتمام ولكنها لم تنجح في بغيتها. ويظل هذا المعتقد الطبيعي، كغيره من سنن المنطق السليم، مبدأ تنظيمياً من مبادئ الإيمان، لنا أن نقبله أو نرفضه. ويمكن الخيار الذي نختاره أن تكون له نتائج بعيدة المدى لنا وللآخرين.

سيتفق الذين يأخذون بمبدأ المنطق السليم القائل إن الحرية هي حقنا الطبيعي وحاجتنا الأساسية مع برتراند راسل القائل بأن الفوضوية [وهي النظرية السياسية التي تقول إن جميع أشكال السلطة الحكومية غير مرغوب فيها ولا ضرورة لها البتة، وتنادي بإقامة مجتمع مرتكز على التعاون الطوعي بين الأفراد والجماعات] هي «المثل الأعلى النهائي الذي ينبغي أن يدان به المجتمع». فهياكل السلطة الهرمية والهيمنة هي غير شرعية بشكل أساسي. وهي لا يمكن الدفاع عنها إلا على أساس الحاجة الطارئة، وهذه حجة لا تصمد أمام التحليل. وكما قال راسل قبل سبعين سنة «فإن الروابط القديمة للسلطة لا ميزة ذاتية لها. إن الناس بحاجة إلى أسباب للتخلي عن حقوقهم، والأسباب المقدمة هي أسباب زائفة لا تقنع إلا الذين لديهم مصلحة ذاتية في اقتناعهم... إن ظرف الثورة موجود لدى النساء تجاه الرجال، لدى الأمم المضطهدة تجاه مضطهدها وموجود خاصة لدى العمال تجاه رأس المال. إنها حالة حافلة بالخطر كما يبين التاريخ، ولكنها حافلة بالأمل أيضاً»^(٨٦).

John Lewis Gaddis, *The Long Peace* (New York: Oxford University Press, 1987), (٨٥) p. 37.

(٨٦) لمزيد من البحث، انظر المحاضرات التذكارية لبرتراند راسل، التي ألقيت في كلية ترينيتي، Noam Chomsky, *Problems of Knowledge Freedom* (New York: Random House; Pantheon Books, 1971).

يُرجع راسل عادة الإذعان جزئياً إلى التطبيقات التعليمية القسرية. وتذكر آراؤه بمفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر الذين قالوا إنه يجب عدم حشو العقل بالمعرفة ومن الخارج، كأنه إناء، وإنما يجب إيقاد شرارته وإيقاظه. . . إن نمو المعرفة يشبه نمو الثمر؛ ومهما عاونت الميسبات الخارجية، فإن القوة الداخلية وفعالية الشجرة هما اللتان يجب أن تنتجوا العصارات إلى حد النضج الصحيح». ثمة مفاهيم مشابهة نجدها في طيات فكر عصر التنوير عن الحرية السياسية والفكرية، وعن طبقة العمال المعزولة مما يحول العامل إلى أداة لغايات أخرى بدلاً من أن يكون كائنًا بشرياً يحقق حاجاته الباطنة - وهذا مبدأ أساسي في الفكر الليبرالي الكلاسيكي، وإن طمره النسيان من أمدٍ بعيد لما فيه من مضاعفات ثورية. إن هذه الأفكار والقيم تحتفظ بقوتها وصلتها الوثيقة بالموضوع، ولكنها بعيدة جداً عن التحقيق في أي مكان. وما دام الأمر كذلك، تظل الثورات التحريرية في القرن الثامن عشر أبعد شيء عن التمام والاكتمال وتبقى رؤيا في أفق المستقبل^(٨٧).

قد يأخذ المرء هذا المعتد الطبيعي وقد تأكد من حقيقة مفادها أن الفوغاء، بالرغم من الجهود المبذولة لاحتوائهم، يستمرون في الكفاح من أجل حقوقهم الإنسانية الأساسية. ومع مرور الزمن تحققت جزئياً بعض المثل العليا التحريرية أو أصبحت عملة شائعة التداول. إن عدداً من الأفكار المريعة التي نادى بها الديمقراطيون الراديكاليون في القرن السابع عشر، مثلاً، تبدو اليوم داجنة تماماً، ولو أن بصائر سابقة أخرى تظل خارج متناولنا الأخلاقي والفكري حالياً.

من القضايا المثيرة للاهتمام مسألة الكفاح من أجل حرية الكلام - وهي حرية جوهرية لأنها في القلب من سلسلة كاملة من الحريات والحقوق. إن من المسائل المركزية في العصر الحديث مسألة معينة هي: متى يكون للدولة، إن كان لها ذلك إطلاقاً، أن تحرم محتوى الاتصالات. هناك، كما رأينا سابقاً، حتى الذين يُعتبرون من كبار المتحررين قد تبنوا آراء تأخذ بالتقييد والتحفظ في هذه المسألة^(٨٨). من العناصر الخطيرة موضوع القذف التحريضي، أي أن الدولة يمكن أن تهاجم إجرامياً بالكلام، «وهذا علامة مميزة للمجتمعات المغلقة في العالم»، كما يقول المؤرخ هاري كالفين المختص بتاريخ القانون. إن مجتمعاً يحتمل وجود قوانين ضد القذف التحريضي لا يُعتبر مجتمعاً حراً، مهما تكن فضائله الأخرى. كان الذين يقترفون هذه الجريمة في انكلترا في أواخر القرن السابع عشر يعاقبون بالخصي ويقر البطن وتقطيع الأوصال وقطع الرأس. وكان هناك طوال القرن الثامن عشر اتفاق عام في الرأي على أنه لا يمكن الحفاظ على السلطة القائمة إلا بإسكات النقاش المخرب، و«أن أي تهديد

(٨٧) جيمس هاريس ووالف كودورث في: *Noam Chomsky, Cartesian Linguistics: A Chapter in History of Rationalist Thought* (New York: Harper and Row, 1966).

«Language and Freedom».

ولزيد من النقاش، انظر:

Noam Chomsky, *For Reasons of State* (New York: Pantheon Books, 1973), التي أعيد طبعها في: and Peck, ed., *The Chomsky Reader*.

(٨٨) لمزيد من النقاش والمراجع، انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, appendix V, section 8.

حقيقي أو صوري لسمعة الحكومة الحسنة» يجب منعه بالقوة (ليونارد ليفي). وقال أحد الكتاب «إن الأفراد العاديين ليسوا قضاةً يحاكمون رؤساءهم... لأن هذا سيريك الحكومة كلها». وليست الحقيقة بدفاع: فالتهم الصحيحة أكثر إجراماً من التهم الزائفة لأنها تخزي سمعة السلطة^(٨٩).

نجد في هذا الصدد أن معاملة الرأي المنشق تتبع نموذجاً مشابهاً في عصرنا التحرري. فالتهم الزائفة والسخيفة ليست مشكلة حقيقية؛ إنما النقاد غير ذوي الضمائر الذين يفضحون حقائق غير مرغوب فيها هم الذين يجب حماية المجتمع من شرورهم.

كان يؤخذ بمذهب القذف التحريضي في المستعمرات الأمريكية أيضاً. فعدم التسامح مع الرأي المنشق خلال المرحلة الثورية أمر يشتهر بصيته السيء. وقد وافق توماس جفرسون وهو المتحرر الأمريكي الكبير، على أن العقاب صحيح «لخائن في فكره لا في عمله»، وخوّل اعتقال المشتبه بهم سياسياً. ووافق هو وغيره من مؤسسي الدولة أن «الكلام الخياني والإحتقاري» ضد سلطة الدولة القومية أو أي من ولاياتها المكوّنة لها يُعتبر عملاً إجرامياً. يقول ليونارد ليفي:

خلال الثورة كان جفرسون، شأنه شأن واشنطن وجون آدمز وجون كوينسي آدمز وبساين، يعتقد أنه لا يمكن التسامح بخلافات جذية في الرأي السياسي عن قضية الاستقلال، ولا يمكن وجود بديل مقبول للإذعان التام للقضية الوطنية. كانت هناك في كل مكان حرية غير محدودة لإطرائها ولا حرية أبداً لانتقادها.

في مستهل الثورة حث المؤتمر القاريّ للولايات المتحدة على تشريع قانون يحول دون الناس «وانخداعهم واستدراجهم إلى آراء خاطئة». وظل جفرسون وأنصاره على هذا المنوال إلى أن أخضعوا هم أنفسهم إلى إجراءات قمعية في أواخر التسعينيات من القرن الثامن عشر، فطوروا عندئذٍ جملة أفكار أكثر تحمراً لحماية ذاتهم - بيد أنهم قلبوا ظهر المجن حين تولوا السلطة^(٩٠).

لم يكن هناك في الولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الأولى إلا أساس هزيل لحرية الكلام، وظل قانون القذف التحريضي نافذاً إلى أن نقضته المحكمة العليا في ١٩٦٤. وفي ١٩٦٩ قامت هذه المحكمة أخيراً بحماية الكلام باستثناء «التحريض على عمل غير قانوني وشيك». فبعد قرنين من الثورة تبنت المحكمة العليا في نهاية المطاف الموقف الذي دعا إليه جيريبي بنثام في ١٧٧٦ الذي جادل بالقول إن على الحكومة الحرة أن تسمح لـ «الساخطين بأن يفصحوا عن مشاعرهم ويوحّدوا خططهم ويمارسوا أي شكل من أشكال المعارضة باستثناء الثورة الفعلية، والألا لا يكون لدى السلطة التنفيذية أي مبرر قانوني في إزعاجهم».

Levy, *Emergence of a Free Press*, pp. xvii, 9, 102, 41 and 130. (٨٩)

(٩٠) المصدر نفسه، ص ١٧٨ - ١٧٩، ٢٩٧، و ٣٣٧ وما بعدها، و

Levy, *Jefferson and Civil Liberties: The Darker Side*, pp. 25ff.

إن قرار المحكمة العليا الصادر في ١٩٦٩ قد وضع مقياساً تحريراً اعتقد أنه فريد في العالم. ففي كندا مثلاً لا يزال الناس يسجنون إذا نشروا «أخباراً كاذبة»، وهذا أمر كان يعتبر جريمة في سنة ١٢٧٥ لحماية الملك^(٩١).

لا يزال الوضع في أوروبا أكثر بدائيةً. ففرنسا حالة صارخة، بالنظر إلى التناقض المذهل بين الخطب الرنانة في تهنة الذات وبين التطبيق القمعي الذي هو من الشبوع بحيث لا يلاحظ. وفي انكلترا حماية محدودة لحرية الكلام، فهي تتسامح حتى مع أمر مخز كقانون التجديف. ويجدر بالذكر خاصة رد الفعل تجاه مسألة سلمان رشدي، لا سيما ما أبداه «المحافظون» المزيقون. فقد اتهم رشدي في المحاكم بالقذف التحريضي والتجديف، ولكن المحكمة العليا قررت أن قانون التجديف لا ينطبق إلا على المسيحية وليس على الاسلام، وانه لا يشكل قذفاً تحريضياً إلا الهجوم الكلامي «ضد صاحبة الجلالة أو حكومتها أو مؤسسات الدولة الأخرى». وهكذا ثبتت المحكمة مذهباً أساسياً يأخذ به آية الله الخميني وستالين وغوبلز وغيرهم من مناهضي الحرية، وأقرت في الوقت عينه أن القانون الانكليزي لا يحمي إلا السلطة الداخلية من الانتقاد. ولا شك أن الكثيرين سيتفقون مع كونور كروز أوبراين الذي قام، حين كان وزيراً للبريد والبرق في إرلندة، بتعديل قانون دائرة الإذاعة لكي يسمح للدائرة بأن ترفض إذاعة أية مادة تعدّ في رأي الوزير «شياً ينحو إلى تقويض سلطة الدولة»^(٩٢).

ينبغي أن نتذكر أيضاً أن الحق في حرية الكلام في الولايات المتحدة لم يشبه التعديل الأول للدستور بل ثبتته وحدها الجهود المخلصة على مدى طويل من الزمن للحركة العمالية وحركات حقوق الإنسان والدعوة ضد الحرب في الستينيات وغيرها من القوى الشعبية. وقد أشار جيمس ماديسون إلى أن «الحاجز الورقي» لن يكفي قط لمنع الطغيان. إن الحقوق لا تثبت بالكلمات، إنما تُكتسب وتُحفظ بالكفاح.

من الجدير بالذكر أيضاً أن الانتصارات التي حازتها حرية الكلام لم تكسب في الغالب إلا دفاعاً عن آراء منحرفة ومريعة جداً. فقرار المحكمة العليا الصادر في سنة ١٩٦٩ كان عن منظمة «كو كلاس كلان» وحماتها من المحاكمة بعد أن عقدت اجتماعاً على طريقتها حضره المُنتمون مع البنادق وصليب يحترق للمناداة بـ «دفن العبيد» و«إرجاع اليهود الى إسرائيل».

Levy, *Emergence of a Free Press*, pp. 6 and 167.

(٩١)

(٩٢) بالنسبة إلى قلة من الأمثلة الكثيرة التي يمكن ذكرها، قضية فرنسا، انظر:

Chomsky, *Necessary Illusions*, p. 344.

Christopher Frew, «Craven Evasion on the Threat to Freedom», انظر: *Scotsman*, 3/8/1989.

مشيراً إلى سلوك بول جونسون وهو تريغور - روبر الشائن اللذين لم يكونا الوحيدين.

High Court in: *New York Times*, 10/4/1990.

British Journalism Review, vol. 1, no. 2 (Winter 1990).

ذكر أوبراين في:

هناك بالنسبة إلى حرية التعبير موقفان لا ثالث لهما: إما أن تدافع عنها بقوة من أجل آراء تکرهها، أو ترفضها لصالح مقاييس ستالينية/ فاشية^(٩٣).

إننا لا نعرف هل أن غريزة الحرية هي غريزة حقيقية أم لا. ولئن كانت حقيقية، فإن التاريخ يعلمنا أن من الممكن إخمادها، ولكنها لم تقتل بعد. إن الشجاعة والاخلاص اللذين يديهما المناضلون من أجل الحرية هما في الغالب على درجة استثنائية رائعة. وقد حصل نمو بطيء في الوعي على مدى سنين فتتحقق من الأهداف ما كان يُعتبر طويلاً أو لا يخطر على بال إلا نادراً في عصور سابقة. ويمكن للمثاقيل العنيد أن يشير إلى هذا السجل ويعبر عن أمله بأنه ما ان يحل عقد جديد يليه قرن جديد حتى تتمكن الإنسانية من التغلب على بعض عللها الاجتماعية؛ أما الآخرون فلهم أن يستنتجوا دروساً مختلفة من التاريخ الحديث. من الصعب أن نرى أساساً عقلانية لتأكيد هذا المنظور أو ذاك. وكما هو الحال في عدد من المعتقدات الطبيعية التي تهدي حياتنا، فإننا لا يمكننا إلا أن نختر وفق سليقتنا وآمالنا.

إن نتائج مثل هذا الاختيار ليست خافية. فإذا أنكرنا غريزة الحرية، فإننا لن نثبت سوى أن البشر ما هم إلا سلالة حيوانية فتاكة في طريق مسدود من التطور؛ أما إذا رعينها، إن كانت حقيقية، فقد نجد طرقاً لمعالجة المآسي والمشاكل الإنسانية المريعة، والرهيبية في حجمها.

Levy, *Emergence of a Free Press*, pp. 226-227, and Harry Kalven, *A Worthy Tradition* (New York: Harper and Row, 1988), pp. 63, 227ff and 121ff.

لا يمكن أي تعليق موجز مماثل على حرية القول أن يزعم أنه وافٍ بالمراد، وكما ذُكر، تبرز مسائل أكثر تعقيداً عندما تنتقل من التعبير عن آراء إلى التعبير الذي يجاور التحريض على الفعل (لنقل، إصدار الأمر إلى قاتل مسلح بمسدس بأن يطلق النار)، وكذلك عندما ندرس الحق في مجال خاص وقضايا أخرى.

المراجع

Books

- Acheson, Dean. *Present at the Creation*. New York: Norton, 1969.
- Alstyne, Richard van. *The Rising American Empire*. New York: Oxford University Press, 1960.
- Altimir, Oscar. *World Bank Staff Working Paper no.522*. Washington, D.C.: World Bank, 1982.
- Amendola, Giorgio. *Storia del Partito Comunista Italiano*. Roma: Editori Riuniti, 1979.
- Ameringer, Charles D. *Don Pepe: A Political Biography of José Figueres of Costa Rica*. Albuquerque: University of New Mexico, 1978.
- Amsden, Alice. *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*. New York: Oxford University Press, 1989.
- Anderson, Irvine H. *Aramco, the United States and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981.
- Aron, Adrienne (ed.). *Flight, Exile, and Return*. San Francisco: Committee for Health Rights in Central America, 1988.
- Backer, John H. *The Decision to Divide Germany: American Foreign Policy in Transition*. Durham, N.C.: Duke University Press, 1978.
- Banuri, Tariq (ed.). *No Panacea: The Limits of Economic Liberalization*. New York: Oxford University Press, [Under Press].
- Barry, Tom and Deb Preusch. *The Soft War*. New York: Grove, 1988.
- Black, Jan Knippers. *United States Penetration of Brazil*.
- Blackstock, Nelson (ed.). *COINTELPRO: The FBI's Secret War on Political Freedom*. New York: Vintage Books, 1976.
- Blechman, Barry M. and Stephen Kaplan (eds.). *Force without War*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1978.
- Blum, William. *The CIA: A Forgotten History: US Global Interventions since World War 2*. London; Atlantic Highlands; N.J., Zed Books, 1986.

- Borden, William S. *The Pacific Alliance*. Madison, Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1984.
- Bower, Tom. *The Paperclip Conspiracy*. [n.p.]: Michael Joseph, 1987.
- Brady, Robert. *Business as a System of Power*. New York: Columbia University Press, 1943.
- Bundy, McGeorge. *Danger and Survival*. New York: Random House, 1988.
- Cameron, Bruce and Penn Kemble. *From a Proxy Force to a National Liberation Movement*. ms [Manuscript], February 1986.
- Chomsky, Noam. *American Power and the New Mandarins*. New York: Pantheon Books, 1969.
- . *At War with Asia*. New York: Pantheon Books, 1970.
- . *Cartesian Linguistics: A Chapter in History of Rationalist Thought*. New York: Harper and Row, 1966.
- . *The Culture of Terrorism*. Boston, Mass.: South End Press, 1987.
- . *Deterring Democracy*. New York; London: Verso, 1991.
- . *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians*. Boston, Mass.: South End Press, 1983.
- . *For Reasons of State*. New York: Pantheon Books, 1973.
- . *Necessary Illusions*. Boston, Mass.: South End Press, 1989.
- . *On Power and Ideology*. Boston, Mass.: South End Press, 1987.
- . *Peace in the Middle East? Reflections on Justice and Nationhood*. New York: Vintage Books; Pantheon Books, 1974.
- . *Pirates and Emperors*. Montréal: Black Rose Books; New York: Claremont, 1986.
- . *Problems of Knowledge and Freedom*. New York: Random House; Pantheon Books, 1971.
- . *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There*. New York: Pantheon Books, 1982.
- . *Turning the Tide*. Boston, Mass.: South End Press, 1985.
- and Edward S. Herman. *Manufacturing Consent*. New York: Pantheon Books, 1988.
- . *The Political Economy of Human Rights*. Boston, Mass.: South End Press, 1979. 2 vols.
- and Howard Zinn (eds.). *Critical Essays: The Pentagon Papers*. Senator Gravel Edition. Boston, Mass.: Beacon Press, 1972. vol.5: *Pentagon Papers*.
- Clairmonte, Frédéric. *Economic Liberalism and Underdevelopment; Studies in the Disintegration of an Idea*. New York; London: Asia Publishing House, 1960.
- Cockburn, Leslie. *Out of Control*. [n.p.]: Atlantic Monthly, 1987.
- Cohen, Joshua and Joel Rogers. *On Democracy*. New York: Penguin Books, 1982.
- Coleman, Kenneth M. and George C. Herring (eds.). *The Central American Crisis*. Wilmington, Del.: Scholarly Resources, 1985.
- Crozier, Michel J., Samuel P. Huntington and Joji Watanuki. *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission*. New York: New York University Press, 1975.
- Curry, Richard O. (ed.). *Freedom at Risk*. Philadelphia: Temple, 1988.
- Danopoulos, Constantine (ed.). *Military Intervention and Withdrawal*. London: Routledge and Kegan Paul, 1990.

- Darwin, Charles R. *Descent of Man*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981.
- Davidson, Basil. *Scenes from the Anti-Nazi War*. New York: Monthly Review Press, 1980.
- Davie, George Elder. *The Democratic Intellect; Scotland and her Universities in the Nineteenth Century*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1961.
- Deighton, Anne. *The Impossible Peace: Britain, the Division of Germany, and the Origins of the Cold War*. New York: Oxford University Press, 1990.
- Diggins, John P. *Mussolini and Fascism; the View from America*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1972.
- Di Tella, Guido and Rudiger Dornbusch. *The Political Economy of Argentina, 1946-1983*. Pittsburgh: [n.pb.], 1989.
- Dower, John W. *War without Mercy: Race and Power in the Pacific War*. New York: Pantheon Books, 1986.
- Drinnon, Richard. *Facing West: The Metaphysics of Indian-Hating and Empire Building*. Minneapolis: University of Minnesota, 1980.
- Durham, William H. *Scarcity and Survival in Central America*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1979.
- Elliot, William Yandell (ed.). *The Political Economy of American Foreign Policy*. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1955.
- Evans, Peter. *Dependent Development: The Alliance of Multinational State, and Local Capital in Brazil*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979.
- Ferguson, Thomas and Joel Rogers. *Right Turn*. New York: Hill and Wang, 1986.
- Filippelli, Ronald. *American Labor and Postwar Italy, 1943-1953*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1989.
- Flamm, Kenneth. *Targeting the Computer*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1987.
- Franke, Richard and Barbara Chasin. *Kerala: Radical Reform as Development in an Indian State*. [n.p.]: Institute for Food and Development Policy, 1989. (Food First Development Report; no.6)
- Friedman, Lawrence. *Inventors of the Promised Land*. New York: Knopf, 1975.
- Friedman, Thomas. *From Beirut to Jerusalem*. [n.p.]: Farrar Straus Giroux, 1989.
- Gaddis, John Lewis. *The Long Peace*. New York: Oxford University Press, 1987.
- . *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy*. New York: Oxford University Press, 1982.
- Galeano, Eduardo. *Days and Nights of Love and War*. New York: Monthly Review Press, 1983.
- Gardner, Lloyd. *Safe for Democracy*. New York: Oxford University Press, [n.d.].
- (ed.). *Redefining the Past: Essays in Diplomatic History in Honor of William Appleman Williams*. Oregon State: [n.pb.], 1986.
- Garthoff, Raymond L. *Détente and Confrontation: American Soviet Relations from Nixon to Reagan*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1985.
- Gendzier, Irene. *The Way They Saw it Then*. ms [Manuscript], February 1990.
- George, Alexander (ed.). *Western State Terrorism*. [n.p.]: Polity Press, 1991.
- Gerschenkron, Alexander. *Economic Backwardness in Historical Perspective: A Book of Essays*. Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1962.

- Gimbel, John. *Science, Technology, and Reparations*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1990.
- Gleijeses, Piero. *Politics and Culture in Guatemala*. Michigan: [n.pb.], 1988.
- Godson, Roy. *American Labor and European Politics: The AFL as a Transnational Force*. New York: Crane, Russak, 1976.
- Goudvis, Patricia. «Making Propaganda and Mobilizing Support.» University of Texas, Institute of Latin American Studies.
- Grosser, Alfred. *The Western Alliance: European American Relations since 1945*. New York: Continuum, 1980.
- Gutman, Roy. *Banana Diplomacy*. New York: Simon and Schuster, 1988.
- Halliday, Fred. *The Making of the Second Cold War*. London: Verso, 1983.
- Halliday, Jon and Bruce Cumings. *Korea: The Unknown War*. New York: Viking Press; Pantheon Books, 1988.
- Harper, John L. *America and the Reconstruction of Italy, 1945-1948*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986.
- Herman, Edward S. *The Real Terror Network*. Boston, Mass.: South End Press, 1982.
- and Frank Brodhead. *The Rise and Fall of the Bulgarian Connection*. New York: Sheridan Square, 1986.
- and Gerry O'Sullivan. *The «Terrorism» Industry*. New York: Pantheon Books, 1990.
- Hill, Christopher. *The World Turned Upside Down*. London: Penguin Books, 1975.
- Hitchens, Christopher. *Cyprus*. London; New York: Quartet Books, 1984.
- Hogan, Michael J. *The Marshall Plan: America, Britain and the Reconstruction of Western Europe, 1947-1952*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987.
- Horsman, Reginald. *Race and Manifest Destiny*. Cambridge: Harvard University Press, 1981.
- Hunter, Jane. *The Israeli Connection: Israeli Involvement in Paramilitary Training in Colombia*. [n.p.]: Arab American Institute, 1989.
- International League. *El Camino de la Niebla*. Bogotá: [n.pb.], 1990.
- Jeffreys-Jones, Rhodri. *The CIA and American Democracy*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989.
- Jenkins, Brian M. *New Modes of Conflict*. Santa Monica, Calif.: Rand, 1983.
- Jennings, Francis. *Empire of Fortune*. New York: Norton, 1988.
- Johnson, Chalmers A. *MITI and the Japanese Miracle: The Growth of Industrial Policy, 1925-1975*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1982.
- Jonas, Susanne. *Revolution and Intervention in Central America*. San Francisco: Synthesis Publications; Westview Press, 1983.
- Kalven, Harry. *A Worthy Tradition*. New York: Harper and Row, 1988.
- Kattenburg, Paul M. *The Vietnam Trauma in American Foreign Policy, 1945-1975*. [New Brunswick, N.J.]: Transaction Books, 1982.
- Kissinger, Henry. *American Foreign Policy*. New York: Norton, 1969.
- . *Report of the National Bipartisan Commission on Central America*. 10 January 1984.
- Kolko, Gabriel. *Confronting the Third World*. New York: Pantheon Books, 1988.

- . *The Politics of War: The World and United States Foreign Policy, 1943-1945*. New York: Random House, c1968.
- Kornbluh, Peter. *Nicaragua*. Washington: Center for Policy Studies, 1987.
- Krasner, Stephen. *Defending the National Interest*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978.
- Krenn, Michael. *U.S. Policy Toward Economic Nationalism in Latin America, 1917-1929*. [n.p.]: Scholarly Resources, 1990.
- Krueger, Henrik. *The Great Heroin Coup*. Boston, Mass.: South End Press, 1980.
- Kwitny, Jonathan. *The Crimes of Patriots*. New York: Norton, 1987.
- La Feber, Walter. *Inevitable Revolutions*. New York: Norton, 1983.
- Lansing, Wilson and Lloyd Gardner. *Safe for Democracy*. New York: Oxford University Press, [n.d.].
- Leacock, Ruth. *Requiem for Revolution*. Kent, O.H.: Kent State University Press, 1990.
- Levy, Leonard Williams. *Emergence of a Free Press*. New York: Oxford University Press, 1985.
- . *Jefferson and Civil Liberties: The Darker Side*. Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1963; Ivan Dee, 1989.
- Lewin, Moshé. *Lenin's Last Struggle*. New York: Pantheon Books, 1968.
- Linfield, Michael. *Freedom Under Fire*. Boston, Mass.: South End Press, 1990.
- McCann, Thomas P. *An American Company: The Tragedy of United Fruit*. New York: Crown, c1976.
- McCoy, Alfred W., Cathleen B. Reach and Leonard D. Adams. *The Politics of Heroin in Southeast Asia*. New York: Harper and Row, 1972.
- McNeil, Francis. *War and Peace in Central America*. New York: Scribner's, 1988.
- MacEwan, Arthur. *Dollars and Sense*. January-February 1989.
- Marrese, M. and J. Vanous. *Soviet Subsidization of Trade with Eastern Europe*. Berkeley, Calif.: University of California, c1983.
- Marshall, John, Peter Dale Scott and Jane Hunter. *The Iran Contra Connection*. Boston, Mass.: South End Press, 1987.
- Melrose, Dianna. *Nicaragua: The Threat of a Good Example?* Oxford: Oxfam, 1985.
- Miller, Aaron David. *Search for Security: Saudi Arabian Oil and American Foreign Policy, 1939-1949*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1980.
- Miller, James E. *The United States and Italy, 1940-1950*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1986.
- Mirsky, D. *Russia: A Social History*. London: [n.pb.], 1952.
- Moody, Kim. *An Inquiry to All*. London: Verso, 1988.
- Moore, Joe. *Japanese Workers and the Struggle for Powers, 1945-1947*. Madison, Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1983.
- Morgan, Edmund S. *Inventing the People*. New York: Norton, 1988.
- Morgenthau, Hans Joachim. *The Purpose of American Politics*. New York: Vintage Books, 1964.
- Morita, Akio and Shintaro Ishihara. *The Japan that Can Say No*. Tokyo: Konbusha, [n.d.].
- Morley, Morris. *Imperial State: The United States and Revolution and Cuba, 1952-1986*. New York; London: Cambridge University Press. 1987.

- Morris, Roger. *Uncertain Greatness*. London: Quartet Books; Harper and Row, 1977.
- Moynihan, Daniel Patrick. *A Dangerous Place*. Boston: Little, Brown, 1978.
- Naim, Tom. *The Enchanted Glass*. London: Hutchinson, 1988.
- Needler, Martin. *Problems of Democracy in Latin America*. Lexington, Mass.: Lexington Books, 1987.
- Neff, Donald. *Warriors for Jerusalem: The Six Days that Changed the Middle East*. New York: Linden Press; Simon and Schuster, 1984.
- O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead. *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1986.
- O'Reilly, Kenneth. *Racial Matters*. New York: Free Press; London: Macmillan, 1989.
- Painter, David S. *Oil and the American Century*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1986.
- Parker, Phyllis R. *Brazil and the Quiet Intervention, 1964*. Austin: University of Texas, 1979.
- Pastor, Robert. *Condemned to Repetition*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987.
- Paterson, Thomas G. (ed.). *Kennedy's Quest for Victory*. New York: Oxford University Press, 1989.
- Peck, James (ed.). *The Chomsky Reader*. New York: Pantheon Books, 1987.
- Phongpaichit, Pasuk. *From Peasant Girls to Bangkok Masseuses*. Geneva: International Labor Office, 1982.
- Pilger, John. *A Secret Country*. [n.p.]: Jonathan Cape, 1989.
- Polanyi, Karl. *The Great Transformation, Political and Economic Origins of Our Time*. Boston: Beacon Press, 1957.
- Rabe, Stephen G. *Eisenhower and Latin America*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988.
- Rand, Christopher T. *Making Democracy Safe for Oil: Oilmen and the Islamic East*. Boston: Little, Brown, 1975.
- Ranelagh, John. *The Agency: The Rise and Decline of the CIA*. New York: Simon and Schuster, 1986.
- Rielly, John E. *American Public Opinion and U.S. Foreign Policy, 1987*. [Chicago]: Chicago Council on Foreign Relations, 1987.
- Rietman, Lex. *Over objectiviteit, betonrot en de pijlers van de democratie: De Westeuropese pers en het nieuws over Midden-Amerika*. [n.p.]: Universiteit Nijmegen, Instituut voor massacommunicatie, 1988.
- Rossiter, Clinton and James Lare (eds.). *The Essential Lippmann: A Political Philosophy for Liberal Democracy*. Cambridge: Harvard University Press, 1982.
- Rotter, Andrew J. *The Path to Vietnam*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1987.
- Schaller, Michael. *The American Occupation of Japan*. New York: Oxford University Press, 1985.
- Schiff, Ze'ev and Ehud Ya'ari. *Israel's Lebanon War*. New York: Simon and Schuster, 1984.
- Schiller, Herbert L. *The Corporate Takeover of Public Expression*. New York: Oxford University Press, 1989.

- Schlesinger, Stephen C. and Stephen Kinzer. *Bitter Fruit: The Untold Story of the American Coup in Guatemala*. Garden City, N.Y.: Doubleday, 1982.
- Schmitz, David. *The United States and Fascist Italy*. [Chapel-Hill]: University of North Carolina, 1988.
- Schonberger, Howard B. *Aftermath of War*. Kent, O.H.: Kent State University Press, 1989.
- Schultz, Lars. *Human Rights and United States Policy Toward Latin America*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981.
- . *National Security and United States Policy Toward Latin America*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987.
- Schwartz, William A. [et al.]. *The Nuclear Seduction*. Berkeley, Calif.: University of California, 1990.
- Scott, Peter Dale. *The War Conspiracy: The Secret Road to the Second Indochina War*. Indianapolis: Bobbs-Merrill, 1972.
- Segev, Samuel. *The Iranian Triangle*. New York: Free Press, 1988.
- Shane, Douglas R. *Hoofprints on the Forest: Cattle Ranching and the Destruction of Latin America's Tropical Forests*. Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, 1986.
- Shanin, Teodor. *Russia as a «Developing Society»*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1985.
- Shlaim, Avi. *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine*. New York: Columbia University Press, 1988.
- Simpson, Christopher. *Blowback*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1988.
- Sklar, Holly. *Washington's War on Nicaragua*. Boston, Mass.: South End Press, 1988.
- Spiegel, Steven, L. *The Other Arab-Israeli Conflict*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1985.
- Stivers, William. *Supremacy and Oil: Iraq, Turkey and the Anglo-American World Order, 1918-1980*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1982.
- Stoff, Michael B. *Oil, War and American Security: The Search for a National Policy on Foreign Oil, 1941-1947*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1980.
- Thomas, Andy. *Effects of Chemical Warfare*. London; Philadelphia: Taylor and Francis; Soina, Sweden: Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], 1985.
- Todorov, Tzvetan. *The Conquest of America*. New York: Harper and Row, 1984.
- Treverton, Gregory F. *Covert Action: The Limits of Intervention in the Postwar World*. New York: Basic Books, 1987.
- Triska, Jan F. (ed.). *Dominant Powers and Subordinate States: The United States in Latin America and the Soviet Union in Eastern Europe*. Durham, N.C.: Duke University Press, 1986.
- United States, Central Intelligence Agency (CIA). *The Pike Report*. Nottingham: Spokesman Books, 1977.
- . *Review of the World Situation*. 17 August 1949.
- Vallianatos, Evan G. *Fear in the Countryside: The Control of Agricultural Resources in the Poor Countries by Nonpeasant Elites*. Cambridge, Mass.: Ballinger Publishing Company, 1976.
- Vogel, Ezra F. *One Step Ahead in China: Guangdong Under Reform*. Cambridge: Harvard University Press, 1989.

- Walker, Thomas (ed.). *Nicaragua: the First Five Years*. San Francisco: Westview Press, 1986; 1988.
- Warburg, James P. *Germany: Key to Peace*. Cambridge: Harvard University Press, 1953.
- The White House. *National Security Strategy of the United States*. March 1990.
- Winson, Anthony. *Coffee and Modern Costa Rican Democracy*. New York: St. Martin's Press, 1989.
- Wolferen, Karel van. *The Enigma of Japanese Power*. New York: Knopf, 1989.
- Wood, Bryce. *The Dismantling of the Good Neighbour Policy*. Austin: University of Texas Press, 1985.
- Woodward, Bob. *Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987*. London: Simon and Schuster, 1987.
- Yanaga, Chitoshi. *Big Business in Japanese Politics*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968.
- Young, Marilyn Blatt. *Rhetoric of Empire: American China Policy, 1895-1901*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968.

Periodicals

- Abraham, Nabeel in: *American-Arab Affairs*: Winter 1989-1990.
- Adams, Thomas Boylston in: *Boston Globe*: 3/2/1990.
- Aguilar, Eloy in: *Associated Press*: 18/12/1989, and 22/12/1989.
- «All Things Considered.» *Witness for Peace*: 2/11/1989.
- Amnesty International*: 6/11/1989.
- Amsden, Alice. «East Asia's Challenge - to Standard Economics.» *American Prospect*: Summer 1990.
- Andean Newsletter*: September 1989.
- Annan, Noel in: *New York Review of Books* (letters): 10/6/1982.
- Apple, R. W. in: *New York Times*: 5/11/1989; 21/8/1990, and 30/8/1990.
- Apsi* (Chile): July 1990.
- Arias, Oscar in: *New York Times*: 9/1/1990.
- Ash, Timothy Garton in: *New York Review of Books*: 18/1/1990.
- Aviation Week and Space Technology*: 1/1/1990.
- Avirgan, Tony in: *Mesoamerica*: March 1990.
- Baker, James in: *Washington Post*: 22 September 1989.
- , US Department of State. «Why America is in the Gulf.» 29/10/1990.
- Ball, George in: *New York Review of Books*: 6/12/1990.
- Ball, Ian in: *Daily Telegraph* (London): 21/12/1989.
- Barlow, Maude in: *Toronto Globe and Mail*: 5/11/1990.
- Barricada Internacional* (Managua, San Francisco): 22/12/1988; 3/11/1989, and 29/4/1990.
- Barringer, Felicity in: *New York Times*: 16/8/1990.
- Beamish, Rita in: *Associated Press*: 29/11/1989, and 20/1/1990.
- Belsie, Laurent in: *Christian Science Monitor*: 9/8/1990.
- Ben-Ami, Uriel in: *Al-Hamishmar*: 31/8/1989.
- Ben-Yishai, Ron in: *Yediot Ahronot*: 30/8/1989.
- Benhoff, Michael in: *Z Magazine* (letters): March 1989.

- Bennett, Philip in: *Boston Globe*: 30/10/1989, and 5/2/1990.
- Bennett, William in: *Wall Street Journal*: 19/9/1989.
- Berke, Richard. «Bennett Asserts Drug Education isn't Key.» *New York Times*: 3/2/1990.
- . «Drug Study Faults Role of State Dept.» *New York Times*: 6/2/1990.
- . in: *New York Times*: 14/2/1990.
- Bernal, Miguel Antonio. «Panama's Fight for Free Expression.» *Chicago Tribune*: 29/5/1990.
- Berry, John. «The Legacy of Reaganomics.» *Washington Post*: 19 December 1988.
- «The Bewildered American Raj: Reflections on a Democracy's Foreign Policy,» *Harper's*: March 1985.
- Blake, Andrew in: *Boston Globe*: 16/3/1990, and 12/7/1990.
- Blitzer, Wolf in: *Jerusalem Post*: 29/6/1984.
- Blustein, Paul and Steven Mufson in: *Washington Post*: 25 December 1989.
- Bonilla, Oswaldo in: *Boston Globe*: 4/1/1990.
- «Bonn Says it won't Fund US Buildup.» *Washington Post*: 6 September 1990, and *Boston Globe*: 6/9/1990.
- Boston Globe*: 28/10/1986; 27/7/1987; 24/7/1988; 17/2/1989; 7/9/1989; 20/9/1989; 24/9/1989; 26/9/1989; 14/10/1989; 29/10/1989; 30/10/1989; 2/11/1989; 3/11/1989; 4/11/1989; 7/11/1989; 9/11/1989; 20/11/1989; 20/12/1989; 21/12/1989; 4/1/1990; 14/1/1990; 24/1/1990; 3/2/1990; 22/2/1990; 23/2/1990; 24/2/1990; 26/2/1990; 1/3/1990; 8/4/1990; 26/6/1990; 23/7/1990; 14/8/1990; 21/8/1990; 23/8/1990; 26/8/1990, and 11/10/1990.
- Boston Globe* and *Washington Post*: 30/12/1989.
- Boudreaux, Richard in: *Los Angeles Times*: 5/8/1988.
- Bourne, Peter in: *News and Analysis* (Council on Hemispheric Affairs (COHA)): 5/6/1990.
- Bowen, Merle in: *Fletcher Forum*: Winter 1991.
- Brennan, Peter in: *Tico Times*: 28/7/1989.
- Brenneke, Richard in: *TGI* (Italian TV): 2/7/1990.
- Brinkley, Douglas and G.E. Thomas. «Dean Acheson's Opposition to African Liberation.» *Transafrica Forum*: Summer 1988.
- Brinkley, Joel in: *New York Times*: 4/10/1987.
- British Journalism Review*: vol.1, no.2, Winter 1990.
- Brockman, James R. in: *America*: 24/3/1990.
- Broder, David in: *Washington Post*: 6 August 1990, and *Boston Globe*: 6/8/1990.
- . «When US Intervention Makes Sense.» *Washington Post*: 22 January 1990.
- Brokaw, Tom in: *NBC News*: 12/8/1990.
- Brooke, James in: *New York Times*: 24/9/1989.
- Brown, Frederick Z. in: *Indochina Issues*: November 1988.
- Brumberg, Abraham in: «America and the World.» *Foreign Affairs*: 1989-1990.
- Bush, George in: *Associated Press*: 17/4/1990.
- . in: *Reuters*: 26/9/1990.
- . in: *State Department Bulletin 81*: August 1981.
- «The Business Magazine of the Developing World.» *South*: October 1989.
- CAA*: vol.11, no.33, 1984.
- Cabezas, Mary in: *Guardian* (London): 1 August 1990.

- Cale, Kirsten. «Ruthlessly to Intervene.» *Living Marxism* (London): November 1990.
- Carlin, Michael in: *Boston Globe*: 9/8/1990. (Letter).
- Carlson, David in: *U.S. Naval Institute Proceedings*: September 1989.
- Carrizosa, Vásquez in: *Colombia Update* (Colombian Human Rights Committee): December 1989.
- Carter, Hodding in: *Wall Street Journal*: 14/9/1989.
- Cartoon, Auth in: *Philadelphia Inquirer*: 28/4/1989.
- «Cease-Fire Primer.» *International Policy Report*: July 1988.
- Central America Bulletin* (CARIN): August 1989.
- Central America NewsPak*: 9/4/1990.
- Central America Report* (CAR)(Guatemala): vol.6, no.31, 1984; 28/4/1989; 28/7/1989; 10/11/1989; 17/11/1980; 19/11/1989; 24/11/1989; 1/12/1989; 2/3/1990; 9/3/1990; 16/3/1990; 6/4/1990; 27/7/1990; 17/8/1990; 7/9/1990, and 5/10/1990.»
- CEPAL in: *Excelsior* (Mexico): 27/12/1989.
- Chardy, Alfonso in: *Miami Herald*: 29/2/1988, and 3/3/1988.
- Chelala, César. «Central America's Health Plight.» *Christian Science Monitor*: 22/3/1990.
- Chemin, Anne in: *Le Monde*: 21/9/1988.
- Chomsky, Avi in: *Lies of Our Times*: November 1990.
- Chomsky, Noam in: *Grand Street*: Winter 1987.
- in: *Z Magazine*: January-March 1988; December 1989; January 1990; March 1990, and September 1990.
- . «Letter from Lexington.» *Lies of Our Times*: July 1989, and August 1990.
- Christensen, Mike in: *New York Times* (News Service): 7/2/1990.
- Christian Science Monitor*: 29/12/1989; 28/2/1990, and 9/4/1990.
- Clad, James and Ted Morello in: *Far Eastern Economic Review* (FEER): 6/9/1990.
- Clines, Francis X. in: *New York Times*: 30/7/1990.
- Cockburn, Alexander in: *In These Times*: 21/12/1989.
- in: *Los Angeles Times* and *Nation*: 10/9/1990.
- in: *Nation*: 30/10/1989; 29/1/1990, and 14/5/1990.
- in: *Wall Street Journal*: 15/6/1989, and 1/3/1990.
- and Richard McKerrow in: *In These Times*: 1/8/1990.
- Cockburn, Andrew in: *New York Times*: 8/9/1989.
- Cody, Edward in: *Washington Post*: 8 January 1990.
- Colombia Update*: vol.1, no.4, December 1989.
- Commentary*: January 1981.
- Concha, Miguel in: *Punto*: 27 February 1990.
- Constable, Pamela in: *Boston Globe*: 9/7/1990; 10/7/1990, and 11/7/1990.
- [et al.] in: *Boston Globe*: 20/8/1990.
- Cortes, Carlo in: *Associated Press* (Manila): 25/10/1989.
- «Costa Rica: Arming the Country of Peace.» *Central America Report*: 27/7/1990.
- Cose, Ellis. «The Press.» *New York Times Book Review*: 9/4/1989.
- Covert Action Information Bulletin*: Winter 1986.
- Cowen, Robert. «R and D Spending Under Reagan.» *Christian Science Monitor*: 20/1/1989.
- Craney, John in: *The Times of the Americas*: 7 March 1990.

- «Crime and Secrecy: The Use of Offshore Banks and Companies.» *Miami Herald*.
Cronin, Sean in: *Irish Times*: 11/8/1990.
- Crowe, Peter, Peter Gosselin and Stephen Kurkjian in: *Boston Globe*: 8/8/1990.
- Cummings, Bruce. «The Origins and Development of the Northeast Asian Political Economy.» *International Organization*: vol.38, no.1, Winter 1984.
- . «Power and Plenty in Northeast Asia.» *World Policy Journal*: Winter 1987-1988.
- Curtius, Mary. «US Asks Allies to Help Pay for its Continued Leadership.» *Boston Globe*: 20/9/1990.
- and Stephen Kurkjian in: *Boston Globe*: 6/8/1990.
- Daedalus*: Winter 1990.
- Damas, Rivera in: *Boston Globe*: 6/11/1989.
- Davidson, Ian in: *Financial Times*. Reprinted in: *World Press Review*: December 1988.
- De Cordoba, José in: *Wall Street Journal*: 22/12/1989.
- De Quiros, Conrado in: *Far Eastern Economic Review* (FEER): 2/11/1989.
- Deighton, Anne in: *International Affairs*: Summer 1987.
- Dillin, John. «Nation's Liberties at Risk?» *Christian Science Monitor*: 2/2/1990.
- Dinges, John in: *New York Times*: 12/1/1990.
- Dionne, John. «Drawing Lessons from History.» *Washington Post*: 13 August 1990.
- Dowd, Maureen. «2 U.S. Officials Went to Beijing Secretly in July.» *New York Times*: 19/12/1989.
- Dunn, John. «Our Insecure Tradition.» *Times Literary Supplement*: 5/10/1990.
- Economist*: 25 March 1989; 23 December 1989, and 25 August 1990.
- Editorials in: *Boston Globe*: 2/11/1989; 8/8/1990, and 9/8/1990; *Dublin Sunday Tribune*: 12/8/1990; *Financial Times*: 13/8/1990; *Miami Herald*: 31/7/1990; *New Republic*: 2/5/1981, and 2/4/1984; *New York Times*: 2/9/1916; 5/12/1916; 5/10/1920; 3/5/1922; 13/7/1922; 4/1/1928; 14/1/1928; 3/5/1928; 12/5/1928; 31/10/1989; 1/11/1989; 9/8/1990; 25/8/1990; 7/9/1990, and 24/9/1990; *El Tiempo*: 2/7/1990; *Washington Post*: 20 June 1988, and 26 February 1990.
- Eisenberg, Carolyn. «Working - Class Politics and the Cold War: American Intervention in the German Labor Movement, 1945-1949.» *Diplomatic History*: vol.7, no.4, Fall 1983.
- Eisenhower - Dulles in: *Foreign Relations of the United States* (FRUS): 1952-1954, vol.4.
- «Elections.» *Central America Report* (Guatemala): 26/1/1990.
- Ellacuría. «The UCA Regarding the Doctorate Given to Monsignor Romero.» *En-vío*: January 1990.
- En-vío* (Managua): March 1989, January 1990, and May 1990.
- Erlanger, Steven in: *New York Times*: 11/2/1990.
- Evera, Stephen Van in: *Atlantic Monthly*: July 1990.
- Excelsior*: 30/4/1989; 18/10/1989; 3/11/1989; 11/11/1989; 17/12/1989; 27/12/1989; 28/2/1990; 3/3/1990; 14/4/1990; 1/7/1990; 24/3/1990; 19/8/1990, and 7/3/1990.
- and *Agence France Presse*: 27/1/1990, and 26/2/1990.
- Extra!* (FAIR): March - April 1990.
- Farah, Douglas in: *Boston Globe*: 1/11/1989, and 23/3/1990.
- Father de Cortina in: *Cape Codder* (Orleans, MA): 1/5/1990.

Felix, David. «Latin America's Debt Crisis.» *World Policy Journal*: Fall 1990.

Ferguson, Thomas in: *Socialist Review*: vol.19, no.4, 1989.

Fernández, Guido in: *El Tiempo* (Honduras): 22/8/1988.

Ferriman, Annabel in: *Observer*: 1 October 1989.

Fialka, John in: *Wall Street Journal*: 31/8/1989.

Financial Times: 27/2/1990; 2/3/1990; 9/3/1990; 17/9/1990, and 18/12/1990.

Fine, Ralph in: *Boston Globe*: 6/11/1989.

Finkelstein, Norman in: *Z Magazine*: November 1990.

Fiske, Edward. «Impending U.S. Jobs «Disaster»: Work Force Unqualified to Work.» *New York Times*: 25/9/1989.

Flint, Anthony. «US Blocks 2 Chinese Scholars.» *Boston Globe*: 21/12/1989.

Foreign Affairs: January 1967, and Summer 1988.

Foreign Policy: Fall 1987, and Winter 1989-1990.

Foreign Relations of the United States (FRUS): 1948 and 1950, vol.1, and 1955-1957, vol.VII.

Foster, Cathrine in: *Christian Science Monitor*: 18/9/1989.

Fowler, Glenn in: *New York Times*: 20/12/1989.

Francis, David. «US Edgy as Money Flows to Europe.» *Christian Science Monitor*: 26/2/1990.

Franck, Thomas M. «The Stealing of the Sahara.» *American Journal of International Law*: vol.70, 1976.

Franklin, James in: *Boston Globe*: 21/12/1989.

Freed, Kenneth in: *Los Angeles Times*: 14/4/1990, and 7/5/1990.

French, Howard in: *New York Times*: 8/5/1990.

Frew, Christopher. «Craven Evasion on the Threat to Freedom.» *Scotsman*: 3/8/1989.

Friedman, Benjamin. «The Campaign's Hidden Issue.» *New York Review of Books*: 13/10/1988.

Friedman, Milton in: *Wall Street Journal*: 7/9/1989.

Friedman, Thomas, «Behind Bush's Hard Line.» *New York Times*: 22/8/1990.

——— in: *New York Times*: 14/2/1989; 30/3/1989; 9/5/1989; 7/9/1990, and 12/8/1990.

———. «U.S. Gulf Policy: Vague «Vital Interests».» *New York Times*: 12/8/1990.

Frisby, Michael. «Colombians Rap US Plan on Rader Base.» *Boston Globe*: 5/4/1989.

Fukai, Shigeko. «Japan's Energy Policy.» *Current History*: April 1988.

«Future Policy in the Persian Gulf.» 15/1/1958.

Galàn, Luis Carlos in: *Boston Globe*: 26/9/1989.

Galeano, Israel in: *Associated Press*: 28/10/1989.

Gannon, J.D. in: *Christian Science Monitor*: 29/12/1989.

Gardner, Lloyd in: *Diplomatic History*: Winter 1989.

Garnero, Mario de Carvalho in: *O Estado de São Paulo*: 8/8/1990.

Garthoff, Raymond L. «Estimating Soviet Military Force Levels.» *International Security*: vol.14, no.4, Spring 1990.

Gellhorn, Martha. «The Invasion of Panama.» *Granta*: Spring 1990.

Gerth, Jeff in: *New York Times*: 12/2/1990.

Gertz, Bill in: *Washington Times*: 5/12/1988.

Gjelten, Tom in: *New Republic*: 19/3/1990.

Glass, Charles in: *ABC World News Tonight*: 15/12/1989.

- in: *Spectator*: 25/8/1990.
- Glass, Robert in: *Associated Press*: 22/12/1989.
- Godoy, Julio in: *Nation*: 5/3/1990.
- Goldstein, Carl and Bob Johnstone in: *Far Eastern Economic Review* (FEER): 3/5/1990, and 31/5/1990.
- Gonzalez, Henry in: *Associated Press* and *Boston Globe*: 5/8/1990.
- Gordon, David. «Real Wages are on a Steady Decline.» *Los Angeles Times*: 16/7/1989.
- Gordon, Michael. «Combined Force in Saudi Arabia is Light on Arabs.» *New York Times*: 5/9/1990.
- in: *New York Times*: 31/1/1990; 11/4/1990, and 13/8/1990.
- Goshko, John and David Broder in: *Washington Post*: 3 September 1990.
- Gosselin, Peter in: *Boston Globe*: 26/11/1990, and 27/11/1990.
- and Stephen Kurkjian in: *Boston Globe*: 8/8/1990.
- Gott, Richard. «A Greek Tragedy to Haunt the Old Guard.» *Guardian* (London): 5/7/1986.
- Gray, A.M. in: *Marine Corps Gazette*: May 1990.
- Gray, Charles in: *Far Eastern Economic Review* (FEER): 13/9/1990.
- Graz, Liesi in: *Middle East International*: 3 August 1990.
- Greenhouse, Steven in: *New York Times*: 1990.
- Greve, Frank in: *Philadelphia Inquirer*: 21/1/1990, and 22/2/1990.
- Gruson, Lindsey in: *New York Times*: 1/10/1989; 18/10/1989; 28/10/1989; 29/10/1989; 1/11/1989; 20/12/1989; 27/2/1990, and 5/7/1990.
- Guardian*: 2 October 1988, and 30 September 1990.
- Gumbel, Peter. «Gorbachev Threat Would Cut Both Ways.» *Wall Street Journal*: 17/4/1990.
- «The Guangdong Dynamo.» *South*: November 1990.
- Gwertzman, Bernard in: *New York Times*: 31/3/1986.
- Ha'aretz*: 21/12/1989.
- Hackworth, David in: *Associated Press*: 25/2/1990.
- Haiti in: *Associated Press*: 4/11/1989.
- Hale, David. «How to Pay for the Global Policeman.» *Financial Times* (London): 21/11/1990.
- . «Just Say No: The GOP Abandons Free Markets.» *International Economy*: January-February 1989.
- Halliday, Fred. «The Ends of Cold War.» *New Left Review*: no. 180, 1990.
- Hamilton, Martha in: *Washington Post*: 25 December 1989.
- Harper's*: March 1981.
- Hatheway, Jay in: *Z Magazine*: October 1989.
- Hawes, Gary. «Aquino and Her Administration: A View from the Countryside.» *Pacific Affairs*: Spring 1989.
- Hayes, Thomas in: *New York Times*: 3/9/1990.
- Henwood, Doug in: *Left Business Observer*: 15/5/1989.
- Herman, Edward, S. «Gruson on Guatemala.» *Lies of Our Times*: August 1990.
- Hersh, Seymour in: *New York Times*: 22/6/1986.
- Hertzberg, Hendrik. «The «End» of the War?: The Coming Challenge for Journalism.» *Deadline* (Center for War, Peace and the News Media): Summer 1989.

- in: *Extra! (FAIR)*: March- April 1990.
- in: *New Republic*: 6/2/1989.
- Higgins, Richard in: *Boston Globe*: 24/3/1990.
- . «Religion Notebook.» *Boston Globe*: 24/3/1990.
- High Court in: *New York Times*: 10/4/1990.
- Hilts, Philip in: *New York Times*: 10/5/1990, and 18/5/1990.
- Hockstader, Lee in: *Washington Post*: 20 June 1990.
- Holusha, John. «Business Taps the East Bloc's Intellectual Reserves.» *New York Times*: 20/2/1990.
- Holzman, Franklyn. «Politics and Guesswork: CIA and DIA Estimates of Soviet Military Spending.» *International Security*: Fall 1989.
- Horwitz, Tony. «Gulf Crisis Finds Kurds in Middle Again.» *Wall Street Journal*: 3/12/1990.
- Hossie, Linda in: *Toronto Globe and Mail*: 8/1/1989.
- Hough, Jerry in: *International Economist*: January - February 1989.
- Human Rights Update* (Guatemala Human Rights Commission): 25/9/1989.
- Hume, Brit in: *ABC TV evening news*: 7/11/1989.
- Huntington, Samuel P. in: *International Security*: Summer 1981.
- in: *National Interest*: Fall 1989.
- in: *Political Science Quarterly*: Spring 1982.
- Ibrahim, Youssef in: *New York Times*: 2/11/1990.
- . «The Split among Arabs Unleashes a People's Anger.» *New York Times*: 12/8/1990.
- Illo, John in: *Prose Studies*: May 1988.
- Immerman, Richard. «Confessions of an Eisenhower Revisionist.» *Diplomatic History*: Summer 1990.
- «The Interim Agreement.» *New Politics*: no.3, 1976.
- Jackson, Derrick in: *Boston Globe*: 24/12/1989.
- «Jamaica: Leveraged Sellout.» *NACLA Report on the Americas*: February 1990.
- James, Joy. «US Policy in Panama.» *Race and Class*: July - September 1990.
- Jerusalem Post*: 29/8/1989.
- and *Yediot Ahronot*: 10/8/1990.
- Johnson, Lyndon in: *Congressional Record*: 15/3/1948.
- Johnson, Paul in: *Sunday Telegraph*: 1/6/1986.
- Johnstone, Diana in: *In These Times*: 17 May 1989.
- Kagay, Michael. «Panamanians Strongly Back U.S. Move.» *New York Times*: 6/1/1990.
- Kahn, Robert in: *Guardian* (London): 1 August 1990.
- in: *Pacific News Service*: 9-13/7/1990.
- Kaplan, Fred in: *Boston Globe*: 29/11/1989.
- Karliner, Joshua. «Central America's Other War.» *World Policy Journal*: Fall 1989.
- Kempe, Frederick in: *Wall Street Journal*: 18/10/1989.
- Kempton, Murray in: *New York Review of Books*: 15/4/1982.
- Kennan in: *Foreign Relations of the United States (FRUS)*: 1948, vol.III.
- Kerry, John in: *CBS radio*: 3/11/1989.
- Kifner, John in: *New York Times*: 12/8/1990.
- Kindelberger, Charles in: *Public Policy*: Summer 1971.

- Kinsley, Michael in: *New Republic*: 19/3/1990.
- Kinzer, Stephen. «Anti-Sandinistas Say U.S. Should End Embargo.» *New York Times*: 12/1/1989.
- in: *New York Times*: 15/10/1987; 10/1/1988, and 2/8/1988.
- in: *New York Times Magazine*: 26 March 1989.
- Kipper, Judith in: *New York Times*: 12/8/1990.
- Kirk, Robin in: *Extra! (FAIR)*: Summer 1989.
- Klare, Michael. «The U.S. Military Faces South.» *Nation*: 18/6/1990.
- Knickerbocker, Brad. «Defense Spending no Longer Off Limits to Budget - Cutters.» *Christian Science Monitor*: 21/4/1982.
- Knoll, Erwin in: *Chicago Tribune*: 17/8/1990.
- Korea in: *Associated Press*: 5/5/1990.
- Kranish, Michael in: *Boston Globe*: 5/9/1989, and 1/1/1990.
- Krauthammer, Charles. «Beyond the Cold War.» *New Republic*: 19/12/1988.
- in: *New Republic*: 17/2/1986.
- Krist, Gary in: *New Republic*: 24/4/1989.
- Kurkjian, Stephen and Adam Pertman in: *Boston Globe*: 5/1/1990.
- Labaton, Stephen in: *New York Times*: 6/2/1990.
- Lalor, Paul in: *Middle East International*: 31/8/1990.
- Lane, Charles in: *Newsweek*: 12 March 1990.
- Langer, Gary in: *Associated Press*: 6/11/1990.
- Laqueur, Walter and Charles Krauthammer in: *New Republic*: 31/3/1982.
- Larmer, Brook in: *Christian Science Monitor*: 3/11/1989.
- . «US, Mexico Try to Halt Chemical Flow to Cartels.» *Christian Science Monitor*: 23/10/1989.
- Lasso, Edgardo in: *Christian Science Monitor*: 15/8/1990.
- Latin America Commentary*: October 1990.
- Latin America News Update*: November 1989; December 1989; January 1990; February 1990; March 1990; May 1990; September 1990, and October 1990.
- Lawn, John (letter): 8/5/1986.
- Le Moyne, James in: *New York Times Magazine*: 6 April 1986.
- Leahy, Patrick (Senator). «New Directions in U.S. Foreign Aid Policy.» *Congressional Record*: S 7672, 11/6/1990.
- Lean, Geoffrey. «UN Setback for Global Warming Action Plan.» *Observer*: 20 May 1990.
- Leffler, Melvyn. «From the Truman Doctrine to the Carter Doctrine.» *Diplomatic History*: vol.7, 1983.
- . «The United States and the Strategic Dimensions of the Marshall Plan.» *Diplomatic History*: Summer 1988.
- Lehman, Betsy in: *Boston Globe*: 22/5/1990.
- Leiken, Robert in: *Boston Globe*: 4/3/1990.
- in: *Foreign Policy*: Spring 1981.
- Leo Grande, William in: *New York Times*: 17/3/1990.
- Lewis, Anthony in: *New York Times*: 24/9/1989, and 2/3/1990.
- Lewis, Neil in: *New York Times*: 6/12/1987.
- Lewis, Paul in: *New York Times*: 2/3/1990, and 15/1/1991.
- Lies of Our Times*: August 1990.

Links: Fall 1989.
 Linsky, Marty in: *Boston Globe*: 7/7/1990.
 Litani, Yehuda in: *Hadashot*: 17/8/1990.
 Lord Chitnis. «Observing El Salvador: The 1984 Elections.» *Third World Quarterly*:
 October 1984.
Los Angeles Times: 3/9/1989.
 Lowe, Ben. «Third World is Butt of Deadly Trade Ploy.» *Guardian* (New York): 30/
 5/1990.
 Luers, William in: *Foreign Affairs*: Spring 1990.
 McCoy, Terry in: *Christian Science Monitor*: 15/5/1990.
 McGrory, Mary in: *Boston Globe*: 6/2/1989, and 8/8/1990.
 ——— in: *Washington Post*: 13 November 1989.
 McManus, Doyle in: *Los Angeles Times*: 28/5/1988.
 McSherry, Patti in: *In These Times*: 20 December 1989.
 Maechling, Charles. «Washington's Illegal Invasion.» *Foreign Policy*: Summer 1990.
 Magistad, Mary Kay in: *Boston Globe*: 31/5/1990.
 Magubane, Bernard. «Reagan and South Africa.» *Transafrica Forum*: Spring-
 Summer 1989.
 Mallet, Victor in: *Financial Times* (London): 18/12/1990.
Manchester Guardian Weekly: 29 November 1987; 7 May 1989, and 11 March 1990.
 Mandelbaum, Michael. «Ending the Cold War.» *Foreign Affairs*: Spring 1989.
Il Manifesto: 3/7/1990.
 Markham, James in: *New York Times Week in Review*: 25 September 1988.
 Marlin, R.R.A. «Propaganda and the Ethics of Persuasion.» *International Journal of*
Moral and Social Studies: Spring 1989.
 Marquez, Ursula in: *Guardian* (New York): 11 October 1989.
 Marquis, Christopher in: *Miami Herald*: 21/2/1990.
 Marshall, Andrew in: *Financial Times*: 27/2/1990.
 Martin-Baró, Ignacio. «Mass Media and Public Opinion in El Salvadoran Media.» *In-*
ternational Public Opinion Report: January 1990.
 Mashek, John in: *Boston Globe*: 27/5/1989, and 20/12/1989.
 Massing, Michael in: *New York Review of Books*: 17/5/1990.
 Maynes, Charles William in: *Foreign Policy*: Spring 1990.
 Mead, Walter Russell. «The United States and the World Economy.» *World Policy*
Journal: Winter 1988-1989.
 Melendez, Guillermo in: *Excelsior*: 7/4/1990.
 Melman, Yossi and Dan Raviv in: *Boston Globe*: 5/8/1990.
 Memorandum for Assistant to the President for National Security, 25 June 1960.
 Memorandum of: *National Security Council Discussion*. 27 May 1954.
Mesoamerica (Costa Rica): January 1990; March 1990; May 1990; July 1990, and
 September 1990.
Miami Herald: 27/10/1989; 27/11/1989; 6/1/1990, and 31/7/1990.
 Mieszczanowski, Mieczyslaw in: *Polityka*: 16/12/1989.
 Miller, James E. «Taking off the Gloves: The United States and the Italian Elections
 of 1948.» *Diplomatic History*: vol. 7, no. 1, Winter 1983.
 Miller, Judith in: *New York Times*: 6/12/1990.
 Mine, Douglas Grant in: *Associated Press*: 28/11/1989; 23/3/1990, and 24/3/1990.

Mitchell, Edward in: *Asian Survey*: August 1967.

Mittelstaedt, Martin in: *Toronto Globe and Mail*: 22/12/1989.

Modigliani and Solow in: *New York Times*: 12/3/1989.

Morley, Jefferson, «Beyond the Reach of Our Good Intentions.» *New York Times Book Review*: 12/4/1987.

——— in: *Nation*: 2/10/1989.

Mower, Joan in: *Associated Press and Boston Globe*: 2/2/1990.

Mydans, Seth. «Powerful Arms of Drug War Arousing Concern for Rights.» *New York Times*: 16/10/1989.

NACLA's Report on the Americas: February 1990.

Nadelmann, Ethan. «Drug Prohibition in the United States: Costs, Consequences, and Alternatives.» *Science*: 1 September 1989.

Nairn, Alan. «Murder Bargain.» *Cleveland Plain Dealer*: 16 Februaury 1990.

Nation: 10/7/1989, and 26/2/1990.

National Interest: Fall 1989.

National Security Council: 1 March 1948, and 8 March 1948.

Neikirk, William. «We are the World's Guardian Angels.» *Chicago Tribune* (business section): 9/9/1990.

Nesmith, Jeff in: *New York Times*: 23/5/1990.

New Republic: 29/11/1980; 2/5/1981; 2/4/1984; 10/8/1987; 5/10/1987, and 19/3/1990.

News: February 1990.

News and Analysis (Council on Hemispheric Affairs (COHA)): 5/4/1988; 18/8/1988; 23/9/1988; 24/11/1989; 1/5/1990, and 21/6/1990.

Newsom, David in: *Christian Science Monitor*: 22/3/1990.

Newsweek: 12 March 1990.

New York Review of Books (letters): 10/6/1982.

New York Times: 2/9/1916; 5/12/1916; 5/10/1920; 13/7/1922; 4/1/1928; 8/1/1928; 12/5/1928; 14/5/1928; 6/8/1954; 28/1/1976; 19/2/1988; 22/3/1988; 27/3/1988; 25/9/1988; 6/9/1989; 16/9/1989; 17/9/1989; 18/9/1989; 23/10/1989; 31/10/1989; 1/11/1989; 3/11/1989; 27/11/1989; 21/12/1989; 22/12/1989; 3/1/1990; 4/1/1990; 18/1/1990; 22/2/1990; 27/2/1990; 23/3/1990; 21/5/1990; 27/6/1990; 9/7/1990; 25/8/1990; 31/8/1990; 6/9/1990, and 5/12/1990.

New York Times (letter): 2/1/1990, and 10/4/1990.

New York Times Book Reiew: 29/11/1987.

Nolan, Martin in: *Boston Globe*: 27/2/1990.

Norton, Chris in: *Christian Science Monitor*: 22/10/1989, and 6/11/1989.

Nye, Joseph in: *Foreign Affairs*: Fall 1986.

Oakes, John. «The Wrong Risk in Nicaragua.» *New York Times*: 10/2/1987.

O'Brien in: *British Journalism Review*: vol.1, no.2, Winter 1990.

Observer (London): 23 April 1989.

O'Connor, John in: *New York Times* (news service): 17/4/1990.

Oppeheimer, Andres in: *Miami Herald*: 19/1/1990, and 20/6/1990.

Ortega, Daniel in: *New York Times*: 2/11/1989.

O'Shaughnessy, Hugh in: *Observer*: 1 October 1989.

The Other Front (Jerusalem): 23/8/1990.

Otten, Alan in: *Wall Street Journal*: 6/9/1989.

- Pastor, Robert. «Securing a Democratic Hemisphere.» *Foreign Policy*: Winter 1988-1989.
- Pear, Robert in: *New York Times*: 2/11/1989; 26/1/1990, and 29/1/1990.
- . «Reagan Leaving Many Costly Domestic Problems, G.A.O. Tells Bush.» *New York Times*: 22/11/1988.
- Pelaez, Vicky in: *El Diario - La Prensa*: 7/5/1990.
- Perry, James in: *Wall Street Journal*: 5/1/1989.
- Pertman, Adam in: *Boston Globe*: 30/10/1989; 2/11/1989, and 4/11/1989.
- Philadelphia Inquirer*: 22/2/1990.
- Physicians for Human Rights. ««Operation Just Cause»:The Medical Cost of Military Action in Panama.» (Boston, 15 March 1990).
- «Picking up Reagan's Tab.» *Foreign Policy*: Spring 1989.
- Pilarte, Doralise in: *Associated Press*: 8/6/1990.
- Pliego, Felicites in: *Excelsior*: 29/4/1990.
- «PLO Says it Favors Integrity of Kuwait.» *Boston Globe*: 20/8/1990.
- Podesta, Don in: *Washington Post*: 22 January 1990.
- Pollack Andrew. «America's Answer to Japan's MITI.» *New York Times* (business section): 5/31/1989.
- La Prensa Dominical* (Honduras): 20/4/1988, and 22/7/1990.
- Preston, Julia in: *Boston Globe*: 9/2/1986.
- in: *Washington Post*: 25 December 1989.
- Progressive*: February 1990.
- «Proposal by Iraq's President Demanding U.S. Withdrawal.» *New York Times*: 20/8/1990.
- Public Papers of the Presidents, 1966*: 23/2/1948, and Book II (Washington 1967).
- Rashid, Ahmed in: *Far Eastern Economic Review* (FEER): 14/9/1990.
- Rather, Dan in: *CBS evening news*: 27/10/1989.
- Ray, Ellan, William Schaap and Ralph McGehee in: *Lies of Our Times*: August 1990.
- Reagan, Ronald in: *New York Times*: 12/2/1985.
- Reed, Jon in: *Gaurdian* (New York): 23/5/1990.
- Reid, Alexander in: *Boston Globe*: 2/3/1989.
- «Report of Joint CODEHUCA-CONNADEHUPA Delegation.» *Brecha* (CODEHUCA): January - February 1990.
- «Reporting a Study of the Cornell University School of Industrial and Labor Relations.» *Associated Press*: 9/9/1990.
- El Rescate Human Rights Chronology*: September 1989.
- «Research News.» *Science*: 3 August 1990.
- «Resentment of US Spreads in Panama City.» *Boston Globe*: 1/1/1990.
- Reston, James in: *New York Times*: 24/11/1967.
- «Rethinking the Third World.» *Washington Post Book World*: 23 October 1988.
- Ribadeneira, Diego in: *Boston Globe*: 30/12/1989.
- Ridgway, James in: *Village Voice*: 19/9/1989.
- Riding, Alan and Thomas Friedman in: *New York Times*: 8/9/1990.
- Ring, Wilson in: *Boston Globe*: 24/11/1989.
- Robinson, Eugene in: *Washington Post*: 9 August 1989.
- Robinson, Walter in: *Boston Globe*: 7/10/1990.
- . «Journalists Constrained by Pentagon.» 25 December 1989.

- Roberts, John. «The «Japan Crowd» and the Zaibatsu Restoration.» *The Japan Interpreter*: 12 Summer 1979.
- Rohrer, Larry in: *New York Times*: 2/1/1990, and 13/3/1990.
- . «Panama and U.S. Strive to Settle on Death Toll.» *New York Times*: 1/4/1990.
- Ropp, Steve in: *Current History*: January 1990.
- Rosenberg, Tina in: *New Republic*: 18/9/1989.
- Rosenblatt, Roger. «Give Law a Chance.» *New York Times Book Review*: 26/8/1990.
- in: *New York Times Book Review*: 9/7/1989.
- Rosenblum, Mort in: *Associated Press*: 25/10/1989.
- Rosenfeld, Stephen in: *Washington Post*: 7 April 1989.
- Rosenthal, A.M. in: *New York Times*: 2/5/1989.
- Rosenthal, Andrew. «Bush Eliminates Some Restrictions on Beijing Trade.» *New York Times*: 20/12/1989.
- in: *New York Times*: 22/12/1989; 26/1/1990, and 3/9/1990.
- Ross, Lawrence in: *San Francisco Chronicle*: 12 July 1990.
- Rowe, Trevor in: *Boston Globe*: 15/1/1991.
- Royce, Knut in: *Newsday*: 29/8/1990, and 3/1/1991.
- Rubenberg, Cheryl in: *Arab Studies Quarterly*: Fall 1989.
- Rubin, Alfred P. «Is Noriega Worth Subverting US Law?» *Christian Science Monitor*: 19/3/1990.
- Rupert, James and Steve Colt. «Guerrillas for God, Heroin Dealers for Man.» *Washington Post*: 21 May 1990.
- Ryan, Randolph in: *Boston Globe*: 9/6/1989, and 28/2/1990.
- Sadeh, Danny in: *Yediot Ahronot*: 29/8/1989.
- El Salvador on Line* (ESOL) (Washington): 30/10/1989, and 30/4/1990.
- Santiago, Daniel. «The Aesthetics of Terror, the Hermeneutics of Death.» *America*: 24/3/1990.
- Schaap, William in: *Covert Action Information Bulletin*: Summer 1988.
- Schafer, Susanne in: *Boston Globe*: 24/1/1990.
- Schaller, Michael. «Securing the Great Crescent: Occupied Japan and the Origins of Containment in Southeast Asia.» *Journal of American History*: September 1982.
- Schattle, Hans. «Loopholes Cut Impact of US Sanctions Law.» *Boston Globe*: 26/1/1990.
- Scherer, Ron in: *Christian Science Monitor*: 23/5/1990.
- Schmemmann, Serge. «Bonn's Iraq-Embargo Aid.» *New York Times*: 7/9/1990.
- in: *New York Times*: 27/3/1986, and 30/3/1986.
- Schonberger, Howard. «The Japan Lobby in American Diplomacy, 1947-1952.» *Pacific Historical Review*: August 1977.
- Schorr, Daniel and Anthony Lewis in: *New York Times*: 5/11/1989.
- Schultz, George and Bernard Gwertzman in: *New York Times*: 31/3/1986.
- Schumacher, Edward. «Tunis, Long Friendly to West, Bristles with Hostility to U.S. Gulf Moves.» *New York Times*: 6/9/1990.
- Science* (letters): 1 December 1989.
- Sciolino, Elaine in: *New York Times*: 14/8/1987; 4/1/1990, and 27/2/1990.

- . «Peacekeeping in a New Era: The Superpowers Act in Harmony.» *New York Times*: 28/8/1990.
- Seib, Gerald in: *Wall Street Journal*: 3/9/1990.
- and John Fialka in: *Wall Street Journal*: 4/1/1990.
- Selser, Gregorio in: *La Jornada* (Mexico): 23/1/1990.
- Sen, Amartya. «Indian Development Lessons and Non-Lessons.» *Daedalus*: vol.118 [1989].
- Shalom, Stephen in: *Z Magazine*: April- June 1990, and October 1990.
- Shenon, Philip in: *New York Times*: 6/7/1990, and 2/9/1990.
- Shipler, David in: *New York Times*: 1/3/1990.
- «Showa: The Japan of Hirohito.» *Daedalus*: Summer 1990.
- Shribman, David and James Perry in: *Wall Street Journal*: 5/1/1990.
- Siegmán, Henry in: *New York Times* (letter): 26/8/1990.
- Silverstein, Ken in: *Columbia Journalism Review*: May - June 1988.
- Simes, Dimitri K. «If the Cold War is Over, Then What?» *New York Times*: 27/12/1988.
- Smith, Robert in: *Report on Guatemala*. July - September 1989.
- Smyth, Frank in: *Austin American - Statesman*: 28 September 1989.
- Soares and Carl Hartman in: *Associated Press*: 7/11/1989.
- Soler, León García in: *Excelsior*: 4/3/1990.
- Sorenson, Theodore in: *New York Times*: 13/11/1987.
- South*: November 1989, and April 1990.
- Steif, William in: *Progressive*: January 1990.
- Sterngold, James. «Brady Finishes Tour.» *New York Times*: 8/9/1990.
- Stokes, Raymond in: *Science*: 8 June 1990.
- Stone, Norman. «Is the Cold War Really Over?» *Sunday Telegraph* (London): 27 November 1988.
- «Straits Times.» *International Herald Tribune*: 9/4/1990.
- Survival International Urgent Action Bulletin*: May 1990.
- Szule, Tad in: *New York Times Magazine*: 25 May 1980.
- «Talk of the Town.» *New Yorker*: 8/1/1990; 12/3/1990, and 27/8/1990.
- Tanham, George and Dennis Duncanson. «Some Dilemmas of Counterinsurgency.» *Foreign Affairs*: vol.48, no.1, 1969.
- Third World Resurgence* (Malaysia): October 1990.
- Thurow, Lester. «Winners and Losers.» *Boston Globe*: 7/3/1989.
- El Tiempo* (Honduras): 22/8/1988; 10/9/1988; 17/9/1988; 19/9/1988; 5/1/1990, and 2/7/1990.
- Tigalo, Rigoberto and Margot Cohen in: *Far Eastern Economic Review* (FEER): 2/11/1989.
- Time*: 12 March 1990.
- Tolchin, Martin in: *New York Times*: 23/3/1989.
- Tonelson, Alan in: *New York Times*: 13/4/1986.
- Toronto Globe and Mail*: 3/2/1988, and 3/1/1990.
- Trachtenberg, Marc in: *International Security*: Winter 1988-1989.
- Trainor, Bernard, «Saddam Hussein Mideast's Noriega, Has to Go.» *New York Times*: 12/8/1990.
- Traub, James in: *New York Times Magazine*: 16 September 1990.

- Treaster, Joseph. «Coffee Impasse Imperils Colombia's Drug Fight.» 24 September 1988.
- in: *New York Times*: 6/12/1989.
- Tucker, Robert. «The Purposes of American Power.» *Foreign Policy*: Winter 1980-1981.
- . «Reagan's Foreign Policy.» in: «America and the World.» *Foreign Affairs*: 1988-1989.
- Tye, Larry, «Food Embargo May be an Effective Weapon.» *Boston Globe*: 22/8/1990.
- Tyler, Patrick in: *New York Times*: 3/1/1991.
- in: *Washington Post*: 13 August 1990.
- Uhlig, Mark. «Managua Economy Hinges on Panama.» *New York Times*: 28/12/1989.
- in: *New York Times*: 28/3/1989; 30/10/1989; 31/10/1989; 3/11/1989; 5/11/1989; 7/11/1989; 4/1/1990, and 28/1/1990.
- Uhlig, Mark. «U.S. Urges Nicaragua to Forgive Legal Claim.» *New York Times*: 30/9/1990.
- United Press International*: 26/8/1990.
- United States, Central Intelligence Agency (CIA), Office of Current Intelligence. «The Role of Public Opinion in Latin American Political Stability.» 13 May 1965, OCI no. 1803/65.
- «U.S. Policy Toward Latin America.» *National Security Council*: (NSC) 5432, 18 August 1954.
- Veja*: 1/11/1989.
- Vilas, Carlos and George Vickers in: *NACLA Report on the Americas*: June 1990.
- Village Voice*: 16/12/1976, and 23/2/1976.
- Waghelstein, John in: *Military Review*: February 1987.
- Walcott, John in: *Wall Street Journal*: 6/2/1989.
- Walker, Thomas (ed.) in: *La Prensa* (Managua): 20/4/1988.
- Wall Street Journal*: 13/12/1973; 10/2/1986; 28/11/1988; 19/1/1989; 22/9/1989; 1/3/1990, and 5/12/1990.
- Walser, Nancy in: *Boston Globe*: 22/7/1990.
- Washington Post*: 1 March 1986; 3 March 1986; 29 November 1987; 28 December 1987; 20 June 1988; 2 May 1989; 8 May 1989; 14 October 1989; 27 October 1989; 13 November 1989; 1 March 1990; 5 March 1990; 11 March 1990; 4 June 1990; 14 August 1990; 21 August 1990, and 28 October 1990.
- Washington Report on the Hemisphere* (Council on Hemispheric Affairs (COHA)): 13 September 1989; 27 September 1989; 10 October 1989; 8 November 1989, and 22 November 1989.
- Washington Spectator*: 15/8/1989.
- Wax, Nina and Michael Hardesty. «Drug Trade.» *Z Magazine*: April 1990.
- Weeks, John. «Panama: The Roots of Current Political Instability.» *Third World Quarterly*: July 1987.
- and Andrew Zimbalist. «The Failure of Intervention in Panama.» *Third World Quarterly*: January 1989.
- Weeks, William Earl. «John Quincy Adams's «Great Gun» and the Rhetoric of American Empire.» *Diplomatic History*: Spring 1990.
- Weinraub, Bernard in: *New York Times*: 25/3/1989, and 17/5/1989.
- Weschler, Lawrence. «Poland.» *Dissent*: Spring 1990.

- «What it Cost to Wage Economic War.» *Associated Press*: 1/5/1990.
- Whitney, Craig, «Scientists Warn of Danger in a Warming Earth.» *New York Times*: 26/5/1990.
- Wicker, Tom in: *New York Times*: 1/3/1990, and Editorial: 6/9/1990.
- Will, George in: *Washington Post*: 25 December 1989.
- Wines, Michael. «U.S. Aid Helped Hussein's Climb.» *New York Times*: 13/8/1987. *Witness for Peace Hotline*: 3/10/1989.
- Witt, Howard. «U.S. Fingerprints - not Heart - are All Over Liberia.» *Chicago Tribune*: 22/8/1990.
- Woollacott, Martin in: *Manchester Guardian*: 26/8/1990.
- World Bark and Ed McCullough in: *Associated Press*: 11/12/1989.
- Wrong, Dennis in: *Dissent*: Spring 1989.
- . «More Like US.» *New York Times Book Review*: 26/3/1989.
- Wysham, Daphie in: *Labor Action*: April - May 1990.
- Zimring, Franklin E. and Gordon Hawkins. «Bennett's Sham Epidemic.» *New York Times*: 25/1/1990.
- Zinser, Agiular. «In Latin America, «Good» U.S. Intervention is Still no Intervention.» *Washington Post*: 5 August 1987.
- Z Magazine*: December 1989; March 1990, and December 1990.

Dissertations

- Kelly, Craig. «The Anti-Facist Resistance and the Shift in Political - Cultural Strategy of the Italian Communist Party, 1936-1948.» (Ph.D. Dissertation, UCLA, 1984).
- Mayorga, Francisco. «The Nicaraguan Economic Experience, 1950-1984: Development and Exhaustion of an Agroindustrial Model.» (Ph.D. Dissertation, Yale University, 1986).

Papers

- Martin - Baró, Ignacio. «From Dirty War to Psychological War.» Paper Presented at: The 21st Congress of the Interamerican Psychological Society, Havana, 1987.
- . «The Psychological Consequences of Political Terrorism.» Paper Presented at: Symposium, Berkeley, California, 17 January 1989, Sponsored by the Mental Health Committee of the Committee for Health Rights in Central America (CHERICA, San Francisco).

Conferences

- International Seminar on Torture in Latin America in Buenos Aires.
- World Conference on Lung Health.

Reports

- Americas Watch. «Human Rights in Colombia as President Barco Begins.» Report, September 1986.
- . «The Laws of War and the Conduct of the Panama Invasion.» May 1990.
- . «A Year of Reckoning.» March 1990.

CCS Policy Report (Cambridge, Mass., Institute for Peace and International Security): June 1990.

DAS Report (Bogotá): 20 July 1988.

Council on Hemispheric Affairs (COHA). «Survey of Press Freedom in Latin America.» 1986.

National Security Council (NSC), 141/1. «Progress Report.» 23/7/1953.

فهرس

أزمة الخليج : ١٥
 الأسد، حافظ: ٢٢٣
 اسرائيل: ٧٢، ٧٤، ١٣٦، ١٥٩، ١٦٠،
 ١٨٦، ١٩١، ٢١٣، ٢١٧ - ٢١٩، ٢٢١،
 ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٠، ٤٤٨
 الاسلحة الكيماية: ٢١٠، ٢١١
 إشيهارا، شتارو: ٢٨٢
 افريقيا: ٢٤، ٢٦، ٥٨، ٧٠، ١٢٦، ١٣٢،
 ٢٧٤، ١٦١
 أفغانستان: ٣١، ٣٣، ٤٧، ١٢١، ٢٢٩
 الأكراد: ٢٢٣، ٢٢٥
 ألسوب، جوزيف: ٩٣
 لإكوريا، أغناصيو: ٢٨٤
 ألمانيا: ١١، ١٦، ٢٣، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٥٧،
 ٦٢، ٨٨، ٩٩، ١١٢، ٢١٣، ٢٣٤، ٣٨٨
 ألينداريس، خوان: ١٦٩
 إليتا، كارلوس: ١٨٣
 إمرمان، رتشارد: ٤٦
 أمريكا اللاتينية: ٢٣، ٢٤، ٤١، ٥٨، ٦٢،
 ٦٦ - ٧١، ٨٩، ١٠١، ١١٢، ١١٩،
 ١٢٣، ١٤٠، ١٥٢، ١٥٦، ١٥٧، ١٧٥،
 ١٨٥، ١٨٧، ٢٠١، ٢٠٢ - ٢٤٩، ٢٥١،
 ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧٨ - ٢٨٠، ٢٨٢،
 ٣٠٢
 امريكا الوسطى: ١٤، ١٨، ٢٢، ٢٩، ٣١،

(أ)

آبيل، ر.و.: ٢٢٨
 أرس، هوراسيو: ٩٨
 آرياس، أرنولفو: ١٧٨، ١٧٩
 آرياس، أوسكار: ٣٠٩ - ٣١٣
 آيزنمان، روبرتو: ٢٠١
 آيزنهاور: ٤٦، ٦٠، ٧١، ٩٤، ١٢١، ١٢٢،
 ١٣٥، ١٣٦، ٢١١
 أبرامز، إليوت: ٢٠٤
 ابو نضال البنا: ٤٢٩
 الاتحاد السوفياتي: ١١، ١٢، ١٥، ٢٤، ٢٦،
 ٢٨، ٣١، ٣٢، ٣٧ - ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٦٢،
 ٨٠، ٨٩، ١٠٤، ١١٠ - ١١٨، ١٢٠،
 ١٢١، ١٢٤، ١٣٥، ١٨٧، ٢٠٨، ٢١١،
 ٢٢٩، ٢٦٣، ٢٧٧، ٢٨٠، ٣٠٠، ٣٦٢،
 ٤١٥
 أتشيسون، دين: ٥٠، ٥٩، ٦٥، ٧٠، ٧٣،
 ١١٠
 إداماس، ريفيرا: ٢٥٠
 أدامز، جون: ٤٩، ٥٠
 أديوير، دانيال: ١٤٢
 الأرجنتين: ٢٦٤
 الأردن: ٧٤، ٢٢١
 أرنلنفر، ستيفن: ١٤٣
 أرماس، كاستيلو: ٢٩٦، ٢٩٧

البرازيل: ١٧٠، ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣،

٢٦٧، ٢٦٨

براون، هارولد: ٤٣

برايدى، نيكولاس: ٢٣٥

برنال، ميغيل أنطونيو: ٢٠١

برنيت، بيترا: ٥١

برودر: ١٧٤ - ١٧٦

بريچيف: ٨٠

بريچنسكي، زيبغنيو: ٢٩٨

بريطانيا: ١٤، ٤٩، ٦٢، ٦٦، ١١١، ١١٦،

١٥١، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٣

بلاك، جان نيرز: ١٩٢

بليز، هربرت: ١٩١، ١٩٢

بنغلاديش: ٢٧٣

بنما: ١٣، ٤٥، ٥٢، ٦٧، ٧٨، ١٧٦، ١٧٩ -

١٨٦، ١٨٩، ١٩١، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٨ -

٢٠١، ٢٠٣، ٢١٣ - ٢١٦، ٢٢٦، ٢٣٠،

٢٥٠

بنيت، وليام: ١٣٨ - ١٤٠، ١٤٧

بوت، بول: ١٨٥، ٤٣٢

بوخ، خوان: ٩٠

بودويتز، نورمان: ١٠٥

بوراس، سيلفيا: ٢٥٦

بوردين، وليام: ٦٥

بورن، بيترا: ١٥٠

بوش، جورج: ٤٣، ٥٢، ٨٧، ٩٤، ٩٦،

١٠٠، ١٠٩، ١١٧، ١٢٥، ١٣٨ - ١٤١،

١٤٣، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦،

١٦٠، ١٦١، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٩،

١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٢،

١٩٣، ٢١٤ - ٢١٧، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣٢،

٢٣٩، ٢٣٣، ٣٤٦، ٣٥٠

بول، جورج: ٢٢٨

بول، ديويت: ٢٧

بوليفيا: ١٥٥، ١٥٧

بوندى، مكجورج: ١٢٢، ١٣٦

بويندكستر، جون: ١٤٢

بير، روبرت: ١٨٩

بيرتز، مارتن: ٩٣

بيرك، ريتشارد: ١٣٨

٤٥، ٥١، ٧٠، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٥، ٩٦،

١٠٥، ١٢٦، ١٦٦ - ١٦٩، ١٧٥، ١٨١،

١٨٨، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٣٧، ٢٤٧،

٢٤٩ - ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٨٩،

٢٩٢، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٥ - ٣٠٧،

٤٠٣، ٤٠٧، ٤٣٧

إندارا، غليرمو: ١٧٨، ١٧٩

اندونيسيا: ٦٩، ١٣٢، ٢١٧، ٢٣١

أنغرا، سانفورد: ١٨٦

أنغولا: ٤٧، ١٢٠

آنز، نويل: ٩٣

أوبنهايمر، أندريس: ١٩٧

أورتيز، ديانا: ١٧٧

أورتيجا، دانيل: ١٢٢، ٣٠٦، ٣٢١، ٣٢٤ -

٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٦١،

أوروبا الشرقية: ١٧، ٢٧، ٤٩، ٨٠، ٨٢،

١٠٤، ١٢٩، ١٧٠، ٢٦٦، ٢٧٧، ٢٧٨،

٢٨٠، ٢٩٦، ٤٠٣

أوروبا الغربية: ١٢، ١٦، ١٨، ٢٤، ٣٧، ٣٩،

٤٨، ٥٢، ٥٦، ٦٣، ٦٩، ٧٠، ٧٩،

١٠٤، ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١٢١، ١٦٥،

١٧١، ١٨٥، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٢، ٢٧٨

أورويل، جورج: ٤٢٣

أوشوغينسي، هيو: ١٥٩

أوليري، جيمس: ٨١

إيران: ٧٤، ١٩١، ٢٠٨، ٢١٦، ٢٢٤، ٣٠٤

إيطاليا: ٥٣ - ٥٩، ٣٩١ - ٣٩٦

إيغلبرغر، لورنس: ١٥

(ب)

باث، أوكتافيو: ٢٨٠

بادوليو: ٥٧

باركو، فيرجيليو: ١٥٠

بارلو، مود: ٢٥٩

بارليتا، نيقولا أريديو: ١٧٨

بارينجر، فيلستي: ٢١٧، ٢١٨

باستور، روبرت: ١١٩، ٢٩٢ - ٢٩٤

بالاغوير، خواكوين: ٩٠

بتلر، سميلدي: ٥٦

جونسون، بول: ١٥٥
جونسون، لندن: ٣١، ١٢٢، ٢٦٧

(ح)

الحرب الباردة: ١٣، ٢١ - ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٣٢،
٣٣، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٣، ٤٥، ٥٢، ٥٧،
١٠٩، ١١١، ١١٥، ١١٨، ١٢٥، ١٢٩،
١٣٥، ١٧١، ٢٠٨، ٢٢٨، ٢٤٧، ٢٧٦

حرب النجوم: ١٠٠

حسن، إدواردو هيريرا: ١٨٤، ١٨٨
حسين، صدام: ٧٣، ١٨٩، ٢٠٧ - ٢٠٩،
٢١٤ - ٢١٦، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٣ - ٢٢٦،
٢٣٤ - ٢٣٦، ٢٣٨ - ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣،
٢٤٧، ٣٠٧، ٤٢٩

الحضارة الغربية: ١٢

حلف الناتو: ٣٧، ٣٩، ١١٩، ١٣٥

حلف وارسو: ٤١

حماية البيئة: ١٠٢

(خ)

خروتشيف، نيكيتا: ٤٥
الخطر السوفياتي: ١١٠، ١١٣، ١١٩، ١٣٦،
١٦٠، ٢٩٥

الخليج العربي: ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٣، ٢٣٦

(د)

دارلان: ٥٨

داروين، تشارلز: ٥١

دافيداي، إفرام: ١٩١

دالس، جون فوستر: ٦٠، ١٢٢

دايون، إي. جي.: ٧٥

ديرير، وليام: ٦٣

دريمان، روبرت: ١٧٨

دنفرز، جون: ١٨١

دوايت، تيموثي: ٤٩

دوريات

- أيسي: ٢٦٥

- أكسلسيور: ٢٠٠، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦٥

- امريكان فدريشنيست: ٥٤

- أوزيرفرز: ١٥٩، ٢٧٦

بيرل، رفايل: ١٤٠

بيرموديز، أنريكي: ١٧٧

بيرو: ١٥٥، ١٥٧

بيروت: ١٣٦، ١٨٩

بيكر، جيمس: ١٣٢، ١٧٧، ٢٠٨، ٢٣٩

بيكرينغ، توماس: ١٧٤، ٢١٦، ٢٣٩

بيلينز، فيكي: ١٩٦

بيميش، ريتا: ١٩٠

بينوشيه: ١٢٣، ٢٦٥

(ت)

تاتشر، مارغريت: ١٠٦

تاكرا، روبرت: ٢٨٨

تامبز، لويس: ١٤٢

تايلاند: ٦٩، ١٤٣، ١٤٧، ١٥٠، ٢٧٣

تابوان: ١٤٨، ١٥١

تركيا: ٧٢، ١١٠، ١٢٥، ٢٢٣

تروخيو: ٢٦، ٦١، ٣٠٨

ترومان، هاري: ١١٠

تشرشل، ونستون: ٩، ٦١، ٢٠٩ - ٢١١

تشتير، أنكتر: ١٥١

تشيلي: ٢٦٧، ٢٦٥

تشميرلين: ١١٥

تشيني، ديك: ٤٣، ١٩٧

تكر، روبرت: ١٣١، ١٣٥

تهريب الأطفال: ٢٥٢

تواينغ: ٢١١

تونسون، آلان: ٦٣

(ج)

جاكسون، أندرو: ٤٩، ٥٠

جاكسون، ديريك: ١٠٤

جاكسون، هنري: ٧٤

جامايبكا: ٢٦٩

جفرسون، توماس: ٤٩، ٥٠

جمهورية الدومينيكا: ٢٩، ٤٩، ٩٠، ١٧٠

١٩٢، ١٩٣، ٢٦٨

جننغز، بيتر: ١٧٩، ٣٦١

جننغز، فرانسيس: ٨٩

جورج، وولتر: ١١٠

- نيوريبلك: ٢٨، ٨٧، ٢٨٩، ٣٠٥، ٣٥٠

٤٢٩

- نيوزبيك: ٣٧٢

- نيوزداي: ٢٣٧

- نيوزويك: ٣٥٥

- نيويورك تايمز: ٣٠، ٦٧، ٧٥، ٨٠، ٨٩

٩٠، ١٠٣، ١١٠، ١١٦، ١١٨ - ١٢٠

١٢٥، ١٣٢ - ١٣٤، ١٣٨، ١٤٣، ١٥٠

١٥٥، ١٦٠، ١٧٢، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٩

١٩٠، ١٩٢، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠

٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٣

٢٣٦ - ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٥٦، ٢٥٧

٢٧٧، ٣٠٦، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٦، ٣٢٣

٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٩ - ٣٣١، ٣٣٩

٣٥١ - ٣٥٣، ٣٦٠، ٤٢٤، ٤٣٠

- نيويورك ريفيو: ١٨١، ٢٠٢، ٢٢٨

- نيويورك ركر: ٣٦٨

- واشنطن بوست: ٢٨، ٧٥، ١٢٤، ١٢٥

١٤١، ١٥٩، ١٧٣، ١٧٩، ٢١٤، ٢٢٨

٢٤٨، ٢٥١، ٢٦٣، ٣٠١ - ٣٠٣، ٣٥١

٣٦٤، ٣٦٧

- وول ستريت جورنال: ١٠٠، ١٠٥، ١١٣

١١٥، ١٢٩، ١٤٤، ١٥٣، ١٧٢، ٢٢٣

٢٣٧، ٢٧٩، ٣١٥، ٣٥٦، ٤١٧

دوفاليه: ٢٦

دوكايس، مايكل: ١٧٤

دول، روبرت: ١٨٠

دورر، جون: ٦٩

دي كويروس، كونرادو: ٢٧١

ديفس، نورمان: ٥٦

ديلن، جون: ١٥٧

الديمقراطية الغربية: ٩٣

(ر)

رايين، اسحق: ١٥٩

رافر، دان: ١١٥، ١٧٩

روينسون، رودجر: ٢٦٩

روينسون، يوجين: ٢٦٣

روين، ألفريد: ١٨١

رودريغيز، رامون مليون: ١٨٢، ١٨٣

- ايريش تايمز: ٢١٦

- ايكونومست: ١٤٧، ١٨٨، ٢٦٨، ٣٥٥

- بوتو: ٣٤٦

- بوسطن غلوب: ١٠٤، ٢١٥، ٢٢٧، ٢٩٠

٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣٩، ٣٥١، ٣٥٩، ٣٦١

٣٦٥، ٤٤٣

- التايمز: ٩٦، ١٨٩، ٣٥٠، ٣٦٦

- تورنتو غلوب أند مايل: ١٨٥

- تيمبو: ١٨٧، ٢٥٢، ٢٥٣، ٣٤٧

- جيروزالم بوست: ١٦٠

- ديلي غلوب: ٢٧١

- زيتا: ١٨

- ساوث: ٢٦١، ٢٦٨

- سترتيس تايمز: ١٥٠

- سنترال امريكا ريبورت: ١٦٨، ١٩٨، ٢٥٤

٢٥٦، ٣٤٧

- السياسة الخارجية: ٢٩٩

- الشؤون الخارجية: ٢٥، ١٢٠، ١٣١

- شيكاغو تريبيون: ٢٧٥

- سندي تايمز: ١٥١

- سندي تريبيون: ٢١٦

- علوم: ١٤٥

- الغارديان: ١١٦، ٢٥٣

- فار ايسترن ايكونوميك ريفيو: ٢٧٠، ٢٧٣

- فاينانشال تايمز: ١١٥، ٢١٩، ٣٤٨، ٣٥٦

٣٥٨

- فوربيز: ١٠٣

- فورتن: ٥٦

- فورين آفيرز: ٢٨٨، ٣٠٤

- فورين بوليسي: ٣٥٣، ٤٢٩

- فيجا: ٢٦٠

- قضايا الهند الصينية: ٨٨

- القطاع الخاص: ٢٧٠

- كريستشن ساينس مونيتور: ١٥٧، ٣٢٢، ٣٦٧

- لا ناسيون: ٢٥٤

- لوس انجيليس تايمز: ٤٣٤

- المجلة الاقتصادية اليابانية: ٧٩

- مسو اميركا: ٣٤٩

- المنشق: ٨٨

- ميامي هيرالد: ١٨٢، ١٩٧، ١٩٨، ٢٥٧

٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٨٩، ٣٢١

٣٣٤، ٣٤٠، ٣٥١، ٤٠٥، ٤١٤، ٤٣٩

سوريا: ٢١٧، ٢١٩

سول، أنسيلمو: ٢٦٥

سولو، روبرت: ١٠٠، ١٠١

سوموزا: ٢٦، ٦٨، ١٨٨، ١٩١، ٢٤٧، ٢٦٦

٢٨٩، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٦٣

سوهارتو: ٢٦، ٢٣٣، ٣٠٧

سويقت، جوناثان: ١٢٦

سيكورد، ريتشارد: ١٤٢

(ش)

شالوم، ستيفن: ٢٧٤

شاليف، مناحيم: ١٦٠

شبه الجزيرة العربية: ٧١، ٧٣

الشرق الأوسط: ١٤، ٤٨، ٧١، ٧٢، ٧٤

١٣٦، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢١٣، ٢٣٣، ٢٣٨

- النفط: ٧٣، ٧٥، ٢٠٧

شميتز، ديفيد: ٥٧، ٥٨

شوارتزكوف، نورمان: ٢٣٢

شولتر، جورج: ٩٧، ١١٨، ١٨٤، ٢٤١

٣١٢، ٣٣٧

شولتز، لارس: ٦٨، ٨٧، ١٢٢، ١٢٣، ٤٤٥

شونباوم، توماس: ٢٦

شيف، زائيف: ١٨٦

شيفيلد، جيمس: ٥٩

(ص)

الصين: ١٣٥، ١٤٩، ١٥٢، ١٧٠، ١٧٩

١٨١، ٢٧٣، ٢٨٣، ٤٣٣

(ع)

العالم الثالث: ٢٦، ٣٧، ٤١-٤١، ٥٢، ٦٦

٦٨، ٧٦، ٧٨-٨١، ١٠٤، ١٠٩، ١١٢

١١٨-١٢٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٠

١٣٦، ١٣٧، ١٥١، ١٦٦، ١٧٠، ١٧١

٢٠٤، ٢٠٨، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٥٢، ٢٥٤

٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨٤، ٤١٢

العالم الرأسمالي: ١١

عبد الناصر، جمال: ٢١١

روزاليس، تيريزا: ١٧٧

روزفلت، فرانكلين: ٢٩، ٣١، ٣٥، ٥٨، ٩٣

روزنتال، إي. إم.: ١١٦، ١٨٠

روستو، يوجين: ٤٣

روستون، جيمس: ٣٠، ٣٢

روسيا: ٢٧، ٢١٠

رونغ، دنيس: ١١٠

ريب، روبرت: ٧٤

ريغان، رونالد: ١٦، ٣٤، ٤٠، ٤٣، ٤٤

٧٢، ٧٩، ٨٧، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥

٩٨-١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١١٢، ١١٥

١١٧، ١٢٩، ١٣١، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٩

١٤١، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٢، ١٦١، ١٦٦

١٦٩، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٨، ١٩٢، ١٩٣

١٩٩، ٢١١، ٢٢٥، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٨٧

٢٨٩-٢٩١، ٢٩٤، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣٢٨

٣٥٦، ٤٢٦

(ز)

زسر، أدولفو أغيلار: ١٧٥

(س)

سانتياغو: ٢٦٦

سانديستا: ٤٢، ٨٧، ٨٩، ٩٥، ٩٩، ١٠١

١٢٠، ١٢٢، ١٢٥، ١٣٢، ١٥٥، ١٥٨

١٦٦، ٢٥٢، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٥

٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣١١، ٣٢٥

٣٣٥، ٣٤١، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٦١

سايجز، ديكري: ١١٩

ستالين، جوزف: ٣٩، ٥٧، ٩٣

ستون، جيمس: ٦٣

ستون، نورمان: ٢٧

ستيفنسون، أديلاي: ٧٦، ١٣٥

ستيمسون، هنري: ٥٦، ٥٨، ٧٠

السعودية: ٧٣، ٧٤، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥

٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٣٦

سكوكروفت، برينت: ٢٢٢

سلسر، غريغوريو: ٢٥٧

السلفادور: ٢٩، ٤٧، ٨٧، ٨٩، ٩١، ٩٨

١٢٥، ١٢٦، ١٣٢، ١٦٩، ١٧٧، ١٨٢

الحراق: ١٣، ٤٤، ٧٣، ٧٥، ١٨٠، ١٨١،
١٨٩، ٢٠٧ - ٢١١، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٤،
٢٢٥، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٧٤
- الاسلحة: ٢٤٠
عزيز، طارق: ٢٣٩

(غ)

غاديس، جون لويس: ٢٦، ٢٧، ٣٦، ٣٧،
٧٦، ١٢١
غارثوف، ريموند: ٤٠
غارسيا: ٢٠٢
غالان، ألبرتو: ١٥٧، ١٥٨
غالان، لويس كارلوس: ١٣٩
غانون، ج. د.: ١٨٥
غراندلي، دينو: ٥٨
غراي (الجنرال): ٤٥
غروسون، لندي: ١٣٣
غريف، فرانك: ١٤٥
غرينسادا: ١١١، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٥،
١٣٧، ١٩١، ٢١٥، ٢٦٨
غرينسيان، آلان: ٨١
غلاس، تشارلز: ١٨٠، ٢٢٥
غواتيالا: ٢٦، ٢٩، ٦٨، ٨٧، ٨٩ - ٩١، ٩٨،
١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٣، ١٣٤، ١٥٩،
١٦٩، ١٧٧، ١٩٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢،
٢٥٦، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٤
غورياتشيف: ٤٠، ٤١، ٤٦، ٤٨، ٧٨، ١١١،
١١٣، ١١٥، ١١٦، ١١٨ - ١٢٠، ١٢٥،
١٢٦، ٢٩٠، ٣٢٥

فرنانديس، جو: ١٤٢
فرنسا: ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ٢٠٧، ٢٣٨، ٣٩١
فريخ، هاوارد: ٩٠
فريدمان، توماس: ٧٥، ١٤٧، ٢٣٦
فريدمان، لورانس: ٩٢
فريزر، دوغ: ١٦٥
الفلستينيون: ٧٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١
فتزويلا: ٢٦٤
فليتشر، هنري: ٥٨، ٥٩
فورتاس، ايب: ٦٢
فورد، غيليرمو: ١٨٢
فوكاي، شيغيكو: ٧١
فيتنام: ٢٩، ٣٠، ٣٦، ٤٠، ٦٣، ٦٦، ٦٩،
٨٨، ٨٩، ١١٠، ١٢٢، ١٣١، ١٦٥،
١٧٥، ١٨٥، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٨، ٢٣٧

٢٨٦

فيغوريز، خوسه: ١٦٦، ١٦٧
فيليبلي، روتالد: ٥٤، ٣٩٥
الفيليبين: ٢٩، ٦٩، ٧٢، ١٤١، ١٧٠، ٢٧١،
٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٢، ٣١٥
فيليكس، ديفيد: ٢٥٨، ٢٦٤

(ق)

قضية إيران - كونيتر: ٩٢
قوات الكونيتر: ٤٢، ٩٢، ٩٥، ٩٧، ٩٨،
١٥٩، ٢٩٢، ٣٣٦، ٣٦٠
القومية العربية: ٢١٣

(ك)

كابلان، فريد: ٤٠
كاتنبرغ، بول: ٢٩
كارازو، رودريغو: ٣٠٨
كاسرتر، جيمي: ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٩٩، ١٣٥،
١٦٥، ٢٨٨، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٨

كاترت، هودنغ: ١٤٤
كارديناس، فرمين: ١٧٧
كاريزوسا، الفريد فاسكيز: ١٥٦
كاسل، وليام: ٥٥
كاسيخ، جون: ١٣٠
كالديرون، ريكاردو أرياس: ٢٠١، ٢٠٣

(ف)

فالوز، جيمس: ٨٨
فاليانانوس، إيفان: ٢٦٠
فاندنبرغ، آرثر: ١١٠
فانس، سايروس: ٣٠٤
فترووتر، مارلين: ١٨١، ١٨٨

كيسنجر، هنري: ٧٠، ٧١، ١١٢، ١٦٥،
 ٢٣١، ٢٨٧، ٣٠٤، ٣٧٨
 كيسي، جيمس لينويل: ١٤٢
 كيلوغ، فرانك: ٥٦، ٥٩
 كيمب، فردريك: ١٨٧
 كينان، جورج: ٣٦، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٣٨٥
 كينيث، فريد: ٤٣٤، ٤٣٥
 كينيلدي، جون: ٣٤، ٣٦، ٤٠، ٥٢، ٦١
 ٦٣، ٦٧، ٦٨، ٧٦، ٩٠، ٩٤، ١١١،
 ١٥٦، ١٦٥

(ل)

لاسو، إدغاردو: ١٨٣
 لاکور، وولتر: ٣١
 لامر، بروك: ٢٠٠
 لانزفغ، روبرت: ٢٧، ٥١
 لاووس: ١٣٥
 لبنان: ٨٧، ٢١١، ٢١٥، ٢١٧ - ٢١٩، ٢٢١
 لغره، ملفين: ٦٤، ٦٥
 لندر، بن: ١٧٧
 لوموميا: ٢٦
 لوموين، جيمس: ٨٩
 لون، جون: ١٨١
 لونف، بركينريج: ٥٦
 لويد، سلوين: ٢١١، ٢١٢
 ليبيا: ٤٤، ١٣٧، ١٨٧
 لييريا: ٢٧٥
 لينين: ٨٠، ١١٣

(م)

مارتين - بارو، اغناسيو: ٢٤٨
 ماركوس: ٢٦، ١٨٨، ٣١٥، ٣٢٦
 ماسنخ، مايكل: ١٨١، ٢٠٢، ٢٠٣
 ماغروري، ماري: ٨٨، ٢١٤
 ماليزيا: ٢٧٣
 ماهان، ألفريد: ٢٢٧
 ماينز، تشارلز: ٣٠١
 مايورغا: ٢٦٦، ٢٦٧
 ماير، ادوارد: ١٣٠

كامي، ماريا رومالدا: ١٣٤
 كرستياني، ألفريلو: ٢٥٠
 الكرميلين: ٢٢ - ٢٤، ٣٣، ٣٨، ٣٩، ٤٢،
 ١٧٢
 كرو، وليام: ٢١٥
 كروتامر، تشارلز: ٣١، ١٢١
 كرونين، سين: ٢١٧
 كريست، غاري: ١٩٢
 كرين، مايكل: ٦١
 كلارين، ياتير: ١٥٩، ١٦٠
 كمبتون، موري: ٩٣
 كمبوديا: ٤٧، ٩٠، ١٢١، ١٨٥
 كمينغز، بروس: ٢٨١
 كندا: ١١٢
 كنتير، ستيفن: ٨٩
 كوانت، وليم: ٢١١
 كوب، أفريت: ١٤٨، ١٥١
 كوبا: ٢٦، ٤٢، ٤٥، ٥٢، ٨٩، ١١٠، ١٢٠،
 ١٣٦، ١٨٨، ٢٤٧، ٣٠٠، ٣١٦، ٣١٧
 كوبيل، تيد: ١٧٢، ١٧٩
 كورتني، مورين: ١٧٧
 كوربا الجنوبية: ٢٣، ٦٦، ٦٩، ١١٠، ١٣٢،
 ١٤٨، ٢٣٤، ٢٨٢
 كوستاريكا: ١٣٤، ١٤٢، ١٥٨، ٢٥٤، ٢٥٥،
 ٢٥٧، ٣١٠، ٣١٣
 كوسينيك، دنيس: ١٦٥
 كوفاي، ماثيو: ١٣٠
 كوكيرن، أندرو: ١٥٩
 كول، هلموت: ١١٥
 كولومبيا: ١٣٢، ١٣٩ - ١٤١، ١٤٣، ١٥٤ -
 ١٥٦، ١٥٨، ١٦٩، ١٨٢
 كولياخاس، رافائيل: ١٦٨
 كونستابل، بامبلا: ١٨١، ١٩٩
 كوهين، وليام: ٤٥
 الكويت: ١٣، ١٤، ٤٤، ٧٥، ١٨٠، ٢٠٧،
 ٢٠٩، ٢١١ - ٢١٤، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٣
 ٢٣٦ - ٢٤٠
 كير، جوديث: ٢٣٥
 كيري، جون: ١٥٨

المخدرات: ٤٧، ١٧٢، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤،

١٨٧

مجلس الأمن: ٢٠٧

- القرار: ٦٨١: ٢٣٩

مرسر، لوسي: ٩٣

مشروع مارشال: ٦٤-٦٦، ١١٩

مكارثي: ٣٦

مكاي، ماري: ١٧٧

المكسيك: ٤٩، ١٣٤، ١٧٠

مكلنغ، تشارلز: ١٧٤

مكونيل، متش: ١٤٩

منطقة الكاريبي: ٨٩

منظمة التحرير الفلسطينية: ٨٩، ٢١٦، ٢١٨،

٢٢١، ٢٣٠، ٢٣٦، ٣٢٧

منغستو: ٤٢

منكين، إتش: ١١٤

مويوتو: ٢٦

مودلياني، فرانكو: ١٠٠، ١٠١

موراليس، لويس جينارو: ٢٥٢

مورغان، جي، بي: ٥٤

مورغشاو: ٣١

مورلي، جفرسون: ١٤٠

موريس، رودجر: ٧٠

موست، إي. جي.: ١٧٥

موسكو: ١١، ٣٣، ٤٨، ٧٨، ١٢٠

موسوليني: ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٢٣٣، ٣٠٧

موتانو، رامون: ١٤١

مونيهان، دانييل باتريك: ٢٣٠، ٢٣١

ميثر، يواكيم: ١٦٩

ميديلين، كارتيل: ١٥٠

ميز، إدوين: ١٨١

ميسون، جيمس: ١٥٠

ميكلسين، لوبيز: ١٣٢

ميلر، جوديث: ٢٣٢

ميثر، غولدا: ٩٣

نورث، أوليفر: ١٤٢، ١٧٧

نورويغا (الجنرال): ١٤٢، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٨-

١٨٤، ١٨٧، ١٨٩-١٩١، ١٩٥، ١٩٩،

٢٠١، ٢٠٢، ٢٤٣، ٣٢٥

نيتر، بول: ٢٢، ٤٣، ٦٥

نيجيريا: ٧١

نيديلمان، إيثان: ١٤٥-١٤٧

نيكاراغوا: ٢٦، ٣١، ٤٢، ٤٥، ٦٨، ٧٦،

٨٧، ٨٨، ٩١، ٩٥، ٩٧-٩٩، ١٠١،

١١٠، ١١١، ١٢١، ١٢٤-١٢٦، ١٣٢،

١٣٦، ١٣٧، ١٤١، ١٤٢، ١٥٥، ١٦٦-

١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧،

١٨٧، ٢١٤، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٥١، ٢٦٧،

٢٩١-٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٩-٣٠٢، ٣٠٤-

٣٠٦، ٣١٠، ٣١٦، ٣٢١-٣٢٣، ٣٢٦،

٣٢٨، ٣٢٩، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٥٩،

٣٦٨، ٤٠٦

نيهان، ديفيد: ١٧٢

(هـ)

هاباند، مارك: ٢٧٥

هاتفليد، مارك: ١٤٤

هاربر، بيرل: ٢٥، ٣٩٥

هاردنغ، وورين: ٥٢، ٦٤

هافل، فاكلاف: ٢١

هاكويرث، ديفيد: ١٩٧

هايلاند، وليام: ٢٥

هايتي: ٤٩

هتلر: ١٤، ٤٩، ٥٧، ١١٥، ١٢٢، ١٧٤،

٢٠٨

هرتزينغ، هندريك: ٢٨، ٨٧

هلتز، فيليب: ١٥٠

هتغتون، صامويل: ١١، ٣١، ٤٨، ١١٠،

١١١

الهند الصينية: ٢٩، ٦٩، ١١١، ١٢١، ١٢٢،

١٧٥، ٢٢٩، ٣٣٠

(ن)

النظام العالمي الجديد: ١٥

نكسون: ٧٠، ٧٣، ١٣٨، ١٦٥

٢٧٢، ٢٤٨-٢٤٧، ٢٤١، ٢٣٤، ٢٢٩

٣٢١، ٢٩١، ٢٧٦

- دخل العائلة: ١٠٣

- الديون الخارجية: ١٠١

- السياسة الخارجية: ٢٥، ١١٩

- وزارة الدفاع (البتساغون): ١٢، ٣٤، ٣٧

٤٣، ١٠٩، ١٥٨، ١٨٠، ١٩٧

- وزارة العمل: ١٦

- وكالة الاستخبارات المركزية: ٤٠، ٦٧، ٦٨

٧٣، ٧٤، ٩٠، ٩٥، ٩٨، ١٣٥، ١٣٦

١٤٠-١٤٣، ١٨١، ١٨٣، ١٨٧

ولسون، أرنولد: ٢٠٩

ولسون، ديفيد: ٢٩٠

ولسون، وجرود: ٢٦، ٢٩، ٣٦، ٤٩، ٥٣، ٥٩

٤١٩

ووربيرغ، جيمس: ٣٩

ويتمان، وولت: ٥١

ويز، تيد: ١٣٠

ويكر، توم: ١٨٤

ويكر، وليام إيرل: ٥٠

(ي)

اليابان: ١١، ١٢، ١٦، ٢٣، ٣٥، ٣٧، ٦٢

٦٣، ٦٦، ٦٩، ٧٢، ٧٩، ٩٩، ١٠٣

١٠٩، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١٤٨، ٢١٣

٢٣٥، ٢٥١، ٢٨٢، ٢٨٣-٣٨٧، ٣٩٦

اليمن: ١٣٥

اليهود: ٨٨

اليهود الامريكويون: ١٦٠

هندوراس: ٩٨، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٤، ١٥٩

١٦٨، ١٦٩، ١٧٩، ١٨٧، ٣٢١، ٣٣٥

هوارد، مايكل: ٢٨

هوغان، مايكل: ٦٤، ٦٦

هوفر، هيربرت: ٦٤

هوفمان، ستانلي: ٣٠٣

هوكستيدر، لي: ٢٤٨، ٢٤٩

هولزمان، فرانكلين: ١٣٥

هولنغر، أرنست: ١١٢

هيل، ديفيد: ١٠٠، ١٠١

هيوز، تشارلز إيفانز: ٦٤

(و)

واشنطن، جورج: ٩٢، ٤١٠

واغلشتاين، جون: ١٤٥

وايز، بول: ١٠٤

واينبرغر، كاسبر: ١٧٣، ١٧٤

ويستر، وليام: ٢١٤

وثيقة ٦٨ عن مجلس الأمن القومي الأمريكي: ٢٢،

٢٦، ٣١، ٣٤-٣٦، ٤٣، ٦٢، ٦٥

ول، جورج: ١٧٣

الولايات المتحدة الامريكية: ١١-١٧، ٢١،

٢٢، ٢٩، ٣١، ٣٣، ٣٦-٣٦، ٤١، ٤٤، ٤٥

٥١-٥٤، ٥٨، ٦٠-٦٢، ٦٤-٦٦، ٦٨

٦٩، ٧١، ٧٧، ٨١، ٨٨، ٩٠، ٩٤

١٠٩-١٢٥، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٢

١٤٣، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥-

١٥٨، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٧١، ١٧٤

١٨٨، ١٩١، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٠٨

٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٣